



من من من من من علي عبد الفقير الم عزتانه
 من من من من من يا ابيهم ليمان بطن واحد
 ١٢٢ من من من

من من من من من من
عبد الله الفقير عبد
ابن علي الغزي
الحق في غفر الله له

تجسس المصطفى في شرح
عنه المصطفى للشيخ ابراهيم
ابن محمد بن ابراهيم الخطيب
المنزوني ٩٥٣

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب بحنية التتلي شرح مائة الف رقم ٢٤٤
أسم المؤلف محمد بن عبد الله بن أحمد الكاظمي
تاريخ النسخ غير متذكر سنة ١١٦٠ هـ
عدد الأوراق ٥١٥
ملاحظات فقه حنفى

010

114

٢١٦٢ غنية المتملى شرح منية المصلى للكاشفـرى ،
تألف الحلبي ، ابراهيم بن محمد ٩٥٦هـ
ج . ع

تأليف الحلبي ، ابراهيم بن محمد - ٥٩٥٦ هـ

كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٥١٥ ق ٢٥ س ١٦×٢٦ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، طبع

الازهرية ٢: ٢١٢ الحرم المكي (الفقه): ١١٨

١ - العبادات ، الفقه الاسلامى وأصوله

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح منية
المصلى للكاشغري

فهرست لهذا الكتاب

اما الطهارة من الحدث ١٠	اما فرائض الوضوء ١٦	واما ادائه ٢٢	واما المناسبي ٣٠
واما الطهارة الكبرى ٣٣	واما فرائض الفعل ٣٧	واما فرائض الفعل ٣١	فصل في بيان النجاسة ٧٢
فصل في احكام الحيض ٧٧	فصل في نوافل الوضوء ١٠٣	فصل في نوافل الوضوء ١٠٣	فصل في بيان النجاسة الحقيقية ١٢٢
فصل في البيز ١٣١	فصل في الاسرار ١٣٠	فصل في الاسرار ١٣٠	فصل في الاسرار ١٣٠
اما الشرط الرابع استقبال القبلة ١٨٢	اما الشرط الخامس استقبال القبلة ١٨٨	اما الشرط السادس استقبال القبلة ١٩٧	اما الشرط السابع استقبال القبلة ٢٠٦
واما فرائض الصلوة ثمان ٢١٣	والثانية من الفرائض القيام ٢١٨	والثالثة من الفرائض القداءة ٢٢٩	والرابعة من الفرائض الركوع ٢٣٣
والخامسة من الفرائض السجدة ٢٣٥	والسادسة من الفرائض القفدة الاخيرة ٢٤١	والسابعة من الفرائض الخروج من الصلاة ٢٤٢	والثامنة من من الفرائض ٢٤٤
واما صفة الصلوة ٢٤٧	فصل فيما يكره في الصلوة وما لا يكره ٢٨٦	فصل في السنن ٣٠٧	فصل في النوافل ٣١٧
والوقت ثلاث ركعات ٣٣٠	تمام من النوافل صلاة الكسوف ٣٥١	ومن النوافل صلوة الاستسقاء ٣٥٣	ومن النوافل المستحب ركعتا شكر الوضوء ٣٥٦
فصل فيما يعقد الصلوة ٣٥٩	توسيل في الحدث ٣٧٤	فصل في سجود السهو ٣٧٦	فصل في زلة القاري ٣٩٣

وما حجب
ومن لم
البعول
١١١

واما سجدة التلاوة ٣١١	فصل في الامامة وفيها مباحث الاول ٣١٩	الثاني في الاغدار التي يباح التحلف عن الجماعة ٣٢٠	الثالث فصل في الجماعة ٣٢١
الرابع في الاولى بالامامة ٣٢٢	الخامس في الشيخ الاقتداء به ٣٢٦	السادس في الموقف ٣٢٩	السابع في المانع من الاقتداء ٣٣٢
الثامن فيما يتابع المقتدي فيه الامام ٣٣٣	فصل في قضاء الفوائت ٣٣٦	فصل في صلاة الكافر ٣٣٢	فصل في صلاة الجمعة ٣٥٢
فصل في صلاة العيد ٣٦٧	فصل في الجنازة ٣٧٥	فصل في احكام المجدة ٥٠٥	





٧٤٦ خز عرفت في

بعض الجوامع في حارة

صاحب الشجرة الامام الحبر الهمام العلامة ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي
كان خطيباً بجامع السلطان محمد خان بمدينة قسطنطينية صلياً من حلب
وقرأ هناك على علماء عصره ثم ارتحل الى مصر المحروسة وقرأ على علمائها
الحديث والتفسير والاصول والفروع ثم اتى بلاد الروم وقطن
بمدينة قسطنطينية وصار اماماً وخطيباً بجامع السلطان محمد خان
بمدينة المزنورة وصار مدرّساً بدار القراء التي بناها الفاضل المولى سعد
جلي الحفيّة وناث على تلك الحالة سنة ٩٥٩هـ وجاوز التسعين في
عمره وكان عالماً بالعلوم العربية والتفسير والحديث وعلوم القراء
ويدّ طوي في الفقه وكان مائلاً للفروع نصب عينه وكان ورعاً
تقياً زاهداً متورعاً عابداً ناسكاً وكان يقوي الطلبة وانتفع به كثير
وكان ملازماً بيته مشتغلاً بالعلم ولا يراه احد الا في بيته او في المسجد
واذا مشى يخفض بصره عن الناس ولم يسمع منه انه ذكر احداً
بسوء ولم يلق بشئ من الدنيا سوى العلم والعبادة والتصنيف
والكتابة وله عدة مصنفات من الرسائل والكتب اشهرها كتاب
مسمى بملتي الا بحر وله شرح منية المصلي سماه بغنية المولى البقي
شئاً من مسائل الصلاة الا اورد ما فيه مع ما فيها من الخلافات على
وجوه والطف بقرير روح الله روحه وزاد في اعلا غرف الجنان
فتوحه كذا في شقائق النعمانية لطا شكري زاده رحمه الله



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله عليه وسلم
 الحمد لله جاعل الصلوة عماد الدين وعتاد المتقين وسراج اليقين
 ومنهاج المهتدين وافضل اعمال المؤمنين واذكي خصال
 ذا الموحدين نحمد ان جعلنا من طريق اهلها وبصر في حكام
 فرضها ونظما ونصلي على نبيه سيدنا محمد الذي جعلت
 عينه في الصلوة وعلى اله واصحابه وكل من تابعه ووالاه
وبعد فان العبادات اولى ما صرفت فيه نفاس الاوقات
 وبذلت فيه جواهر الانفاس والحركات والسكنات فان الله
 سبحانه لها خلق خليفه واياها جعل عليهم حقه فهي سر الوجوه
 والاصل الذي هو بالذات مقصود ولما كانت الصلوة ذروة
 سائر اعمالهم وعمود قيامها اذ هي علم الايمان في الدنيا واول ما يسأل
 عنه العبد في العقبى وكان الكتاب المسمى بنية المصلي وغنية
 المبتدي من احسن ما صنف في بيانها وانفع ما وُصف في
 جميع شروطها واركانها احببت ان اصنع لها شرحا يكثر فوائدها
 ويفرز عوائده بتوضيح مسائله ومعانيه وتبيين دلائله
 ومبانيه والحق ما خلا عنه ما يقول عليه وتبين الضرورة
 في الغالب اليه **وسميته غنية المتلي** في شرح نية المصلي
 والله سبحانه اسأل ان ينفعني به والمستفيدين وان يجعل
 خالصا لوجهه وذخرا لي في يوم الدين انه خير مسؤل واكر
 مأمول وهو حسبي ونعم الوكيل افتتح كتابه بقوله

والله وحده

بانه

في فائدة

بسم

بسم الله الرحمن الرحيم لان ذاك سنة الله في كتابه
 المبين وسنة انبيائه وسائر عباد الله الصالحين والافتد
 بهم اصل الدين وكذلك الاراداف بقوله الحمد لله رب العالمين
 اقتداء بكتاب الله تعالى واتباعا لعباده المؤمنين وايضا
 جمع بينهما في الابتداء بهما صونا لكتابه عن عدم البركة والخير
 المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي باء
 لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية اجزم وهو كذا
 عن عدم البركة رواه ابوداود والنسائي وابن ماجه وفي روا
 لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم رواها ابن حبان
 وكلاهما مبدوء به فان الابتداء بعبارة في العرف ممتد
 من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في المقصود فقا
 التسمية والتحميد وخوها والحمد الثناء بالجميل تعظيما
 للمشي عليه والشكر مقابلة النعمة بالطاعة والله علم
 لذات الحق سبحانه والرب المالك والعالمون اسم لدوي
 من الخلق وهم الملائكة والانس والجن وكونه تعالى ربهم
 يستلزم كونه رب جميع الخلق لان سائر الاشياء تتبع
 للعقلاء ومخلوقة لاجلهم فربهم ربهم اذما للعبد مولاه
 ثم اتبع ذكره تعالى بذكر رسوله صلى الله عليه وسلم فقال
 والصلوة وهي من الله الرحمة ومن الخلق الدعاء بها على
 رسوله محمد عطف بيان لرسوله عملا بقوله تعالى ورفعناك
 ذكرك اذ المراد به جعل ذكره عليه السلام مقارنا لذكره تعالى
 على ما في التفسير قال في الكشف ورفع ذكره ان قرآن يذكر
 الله في كلمة الشهادة والاذان والاقامة والتشهد والخطبة
 وفي غير موضع من القرآن والله ورسوله احق ان يرضوا
 ومن يطع الله ورسوله واطيعوا الله والرسول وفي سميته

ية

رته

نهم



رسول الله ونبى الله ثم اتبع الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
 بالصلوة على آله اهل بيته والمراد من امن منهم اجمعين تأكيد
 للشمول ورعاية للشجع والصلوة عليهم بآله عليه السلام
 مشروعة بل مندوبة واما استقلال افتكره الاعلى الانبياء و
 الملائكة على ذلك اجماع السلف خلافا للروافض ووجه
 ذلك ان الصلوة وان كانت الدعاء بالرحمة وهو جائز لكل
 مسلم لكن صارت مخصوصة في لسان السلف بالانبياء والملائكة
 كما ان لفظ عز وجل وخو مخصوص بالله تعالى فكذلك لا يقال
 محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا لا يقال ابو بكر وعلى صلى
 الله عليه وان كان معناه صحيحا وكذلك عليه السلام
 لم يعهد في لسان الشرع الاتباع فلا يقال فلان عليه السلام
 فالواجب الاتباع واجتناب الابتداع واما قوله صلى الله عليه
 اللهم صل على آل ابي اوفى وخو فذلك امر قد خص به عليه السلام
 بقوله تعالى وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم اي شئ يسكنون
 اليه وتطمئن قلوبهم بان الله قد تاب عليهم كذا في الكشف
 وهذا المعنى لا يوجد في غيره صلى الله عليه وسلم فيقال صلى الله عليه
 ثم شرع في المقصود فقال اعلوا خطابا لطالبى الانتفاضة
 وفقكم الله دعاء لهم بالتوفيق وهو تيسير اسباب الطاعة
 وجعلها موافقة للعبد مطاوعة له ليستغفوا بما يلحق اليهم
 وعطف نفسه عليهم بقوله وايا نادفعا لتوهم انه يدعى
 حصول التوفيق والانتفاء عن الدعاء به لنفسه اذ ذاك
 الادعاء هو عين عدم التوفيق واطلق التوفيق ولم يقيد
 ليعم كل ما يطلب التوفيق له من مصالح الدنيا والآخرة ان
 انواع العلوم كثيرة وبعضها اهم من بعض لشدة الحاجة
 اليه بالنسبة الى غيره من حيث الدنيا والدين كالطب

والفقه وان اهم الانواع بالحصيل متعلق باهم مسائل الصلوة
 اللام فيها للحقيقة المعهودة في الشرع واعلم ان العلم جنس
 والفقه وخو نوع ومسائل الصلوة وخوها صنف واذا كان
 كذلك ففقه انواع العلوم الاضافة فيه من قبيل اضافة
 الى الموصوف اي العلوم التي هي انواع وذلك لان الجنس لا يجمع الا
 باعتبار انواعه وكان ينبغي ان يقولوا اهم الانواع علم الفقه
 مسائل الصلوة لان مسائل الصلوة صنف من نوع لانواع لكن
 لما كانت اهم الفقه الذي هو اهم الانواع كانت اهم الانواع
 ضرورة فتموز في العبارة لذلك والدليل على كونها اهم قوله تعالى
 وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون اذ يفهم منه ان العبادة
 هي المقصود الاصيل وما عداها من المعاملات وغيرها وسائل للتمكن
 منها والمقصود اهم من الوسيلة ثم الصلوة اهم من سائر العبادات
 لشمول وجوبها وكثرة تكررها وكونها حسنة لعينها ثم هي
 مستلزمة للايمان اذ لا صحة لها بدونه وهو التصديق اجمالا
 بكل ما ثبت بالقطع اخبار النبي صلى الله عليه وسلم به مما يتعلق
 بالذات وامر المبدأ والمعاد وسائر الاحكام والاخبارات عما
 مضى وما ياتي والكفرانكار شئ من ذلك وحينئذ لا يرد ان
 مسائل علم الكلام اهم من مسائل الصلوة لان ما ذكر لا يتوقف
 على مسائل علم الكلام فلما رايت رغبة المقتبس في العلم
 جمع مقتبس اسم فاعل من اقتبس اي اخذ القبس وهو شعله
 ناز توخذ من معظمتها بشبه العلم بالنور العظيم وطالبه
 بالمقتبس من ذلك النور في تحصيلها اي مسائل الصلوة
 والمجورور يتعلق برغبة التقطت جواب لما اي انقيت
 ما كثر وقوعه للمصلين واحنا جوا اليه في كثير من احوال
 الصلوة وما لا بد لهم اي للمقتبس من منه دون ما يمكن ان يقع

والعلم هو العلم بالدين
 والطالب هو الطالب
 والمقتبس هو المقتبس

واهم علم الفقه هو

ولكنه في غاية الندرة وهذا بحسب ما ادي اليه نظره والا
فقد ذكر بعض ما يندرو وترك بعض يكثر وقوعه على ما
يعلم باستقراء من مصنفات المتقدمين يتعلق بالثبوت
ومن مختار المتأخرين في ثلثاتهم وهي نحو الهداية لبرهان
الدين علي المرغيناني والمحيط لبرهان الدين الكرمانلي وشرح
مختصر الطحاوي لشيخ الاسلام علي بن محمد الاسيحيابي
والغنية بالغين المعجزة في اكثر النسخ وهو الكتاب المشهور
بغنية الفقهاء وفي بعضها بالقاف وهي غنية الفتاوي
والملتقط للسيد الامام ابي شجاع والذخيرة للشيخ الامام
برهان الدين وفتاوي الامام فخر الدين قاضي خان وجا
الكبير والصفير وانا في بكلمة نحو للاشارة الى انه نقل من
غير هذه الكتب المذكورة ايضا وسميته الضمير يرجع الي
ما كثر اذ هو عبارة عن الملتقط اي وسميت هذا الملتقط
منية المصلي اي مراد المصلي الذي يتمناه لشدة حاجته اليه
لوجود اكثر المسائل التي تتعلق بالصلوة فيفتقر الى معرفتها
فيه وغنية المبتدي اي ما يستغني به المبتدي الذي لم
يمارس الكتب المبسوطة ويكتفي به في امر الصلوة عنها
ثم في بعض النسخ واسأل الله بالواو وهي والحوال والمبتدا
بعدها مع دراي وانا اسأل الله وصاحب الحال الضمير
في التثنية او سميت وفي بعضها اسأل الله بدون الواو
وحينئذ يجوز ان يكون حالا من غير احتياج الى تقدير مبتدا
وان يكون استينافا وقطعا ابتداء بعد تمام الدباجة
فقال اسأل الله ان يجعل ما اعتدته اي قصدته من الافادة
خالصا لوجهه اي لذاته طلبا لرضا ونفع عباده غير
بامر آخر من طلب مال او جاه او محبة او رياء وسعته مما

معينة

هو شرك

هو شرك خفي يبطل لثواب العمل وموجب للخزي والنكال
في الآخرة على ما في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان اول
الناس يقضي يوم القيمة عليه رجل استشهد فاتي به
فعرفه نعمه فعرفها قال فما عملت فيها قال قاتلت
فيك حتى استشهدت قال كذبت ولكنك قاتلت
لان يقال جري فقد قيل ثم امر به فسيح على وجهه
حتى اتى في النار ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فاتي به
فعرفه نعمه فعرفها قال فما عملت فيها قال تعلمت
العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن قال كذبت لكنك
تعلمت العلم لي قال عالم وقرأت القرآن لي قال هو قاري
فقد قيل ثم امر به فسيح على وجهه حتى اتى في النار
ورجل وسع الله عليه واعطاه من اصناف المال كل فاتي
به فعرفه نعمه فعرفها قال فما عملت فيها قال ما تركت
من سبيل تحب ان ينفق فيها الا انفقت فيها لك قال
كذبت ولكنك فعلت لي قال هو جواد فقد قيل ثم امر
به فسيح على وجهه ثم اتى في النار ومعنى قوله فيك
اي في رضاك وقوله فقد قيل اي فقد حصل لك الثواب
الذي اردته بعملك وهو المدح من الناس في الدنيا فلم يبق
لك ثواب لاجل اليوم وان يجعل ما اعتدته مكفرا لذنوب
اي سببا للتكفير ذنوب وسببا لعدم المؤاخاة بها
بفضله اي يحض فضله ورحمته لا يعمل اذ الثواب و
العضو والمفضلة ليس الا فضلا منه سبحانه لا يستحق
بعمل وان جعل بعض الاعمال سببا فذلك لجعل ايضا فضل
منه وكرما اذ هو خالق ذلك العمل ومقدره فالكل منه

وله لا شريك له واسأله سبحانه ان يغفر لي ذنوبي ولوالدي
ولاستاذي بتشديد الياء مفتوحة جمع استاذ اصيف
الى ياء المتكلم فادغمت ياؤه فيها اي وكنت علي العلم
والخير وهو الله لا غيره الموفق خالق التوفيق للسداد
بفتح السين اي الصواب وعدم الخطاء ومنه سبحانه
وحده لا من غيره الهداية خلق الاهتداء والرشاد
الاستقامة على طريق الحق اعلم ايها الطالب لمعرفة
احكام الصلوة وكان في افراد الخطاب هنا بعد جمعه
فيما تقدم اشارة الى ان قاصدي التعلم كثير والموفق
له منهم فرد بعد فربان الصلوة وهي في اللغة مطلق
الدعاء بالخير وفي الشريعة عبادة ذات قراءة وركوع
وسجود ولم يذكر المص تفسيرها لانه ليس من ضروريات
الفرض وهو معروفها للعمل بها والمراد بها ههنا الصلوة
المعروفة التي هي اركان الاسلام فاللام فيها للعهد
الذهني ولذا صح الحكم بقوله فريضة اي مفروضة مقطوع
بالحكم بها ولو اريد الجنس لما صح الحكم والفرض المطلق
في الشرع ما ثبت لزومه بدليل قطعي اي موجب العلم الضروري
وحكمه انه يكفر جاحده ويفسق تاركه من غير عذر وما
ليس كذلك فهو فرض مقيد لا مطلق ففيه قصور في القرينة
فلا يكفر جاحده كالفرائض الثابتة بالاجتهاد دون الاجماع
وينقسم الفرض الى فرض عين وهو ما يلزم كل احد من فرض
عليه اقامته وفرض كفاية وهو ما يلزم اقامته جملة المفروض
عليهم فاذا فعله البعض سقط عن الباقيين والصلوة من
القسم الاول فانها فريضة ثابتة يجوز ان تكون صفة لفريضة
اي ثبتت تلك الفريضة بالكتاب اي القرآن فان الكتاب علم

نه

ع

له عند

له عند الفقهاء بغلبة الاستعمال ويجوز ان يكون خبرا ثانيا
لان وهو الراجح لما سياتي عند الاستدلال بالسنة وثابتة
بالسنة والمراد بها ههنا ما نقل عنه عليه السلام من غير القرينة
قولا وفلا يعني ان دليل ثبوتها كتاب الله وحديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم اما الكتاب ابتداء بقوة لثبوت
بالتواتر فقوله تعالى اقيموا الصلوة فانه امر خال عن القرين
وحكمه الوجوب على الصحيح والمراد باقامتها اداؤها
عبر عنه بالاقامة لان القيام بعض اركانها كذا في الكشف
وفيه اشكال لان القيام الذي هو ركن صفة المصلي الذي
هو الفاعل لصفة الصلوة التي هي المفعول والقيام اللاحق
من الاقامة يجب ان يكون صفة المفعول كما نقول اقامت
زيدا اي جعلته قائما فالقيام صفة لاصفئك وقيل
معنى اقامتها تعديلا ركانها وحفظها من ان يقع زيغ في
فرائضها وسننها وادائها من اقام العود اذا قوموا والد
عليها والمحافظة من قامت السوق اذا نفقت واقامها
لأنها اذا حوفظ عليها كانت كالشيء التافق الذي تتوجه
اليه الرغبات واذا ضيعت كانت كالشيء الكاسد الذي
لا يرغب فيه كذا في الكشف ايضا وقوله تعالى وقوموا
لله اي في الصلوة المذكورة اول الآية قانتين حال اي
ذا كرين الله في قيامكم والقنوت ان تذكرا الله قائما كذا
في الكشف او خاشعين او مطيعين القيام وقيل معنى
قوموا الله اي صلوا الله ذكر القيام واريد الصلوة مجازا
من ذكر الجهر وارادة الكل كالركعة للقيام والركوع والتسبيح
ومنه قوله تعالى لا تقم فيه ابدا اي لا تصل وقوله عليه
السلام من قام رمضان ايماننا واحسابنا غفرله ما تقدم

وام

من دينه اي من صلي وقانتين اي قائمين وهو مجاز ايضا
من ذكر الكل واردة الجزء لما سبق ان القنوت ان تذكر
الله قائما فالقيام جزء من القنوت كما في قوله تعالى اجعلوا
اصابعهم في اذانهم اي انا ملهم وكقولهم قطعت السان
اي يده واختار المصنف هذا لكونه ادل على مراده وهو الامر
بالصلوة وعلى القول الاول يكون الامر بالقيام في الصلوة
وهو لا يستلزم الامر بها لكن قد يقال الامر بها قد تقدم
اول الاية وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى اي داوموا عليها في اوقاتها فيكون المراد من
وتوموا حقيقة القيام ليدل على فرضية القيام فيها والحقيقة
اولي من المجاز والتأسيس اولي من التأكيد سيما ولا دليل
من الكتاب على فرضية القيام الا هذه الاية والمصنف قصد
ان يجعل في الاية دليلين على وجوب الصلوة نصا لكن
الاول اولي لما ذكرنا والادلة فيها غنية عن ذلك ثم
معنى الوسطى الوسطى بين الصلوات او الفضلى من قولهم
للافضل الاوسط عطف على الصلوات لانفرادها بالفضل
والاصح الذي عليه الجمهور انها صلوة العصر لما في الصحيحين
من قوله صلى الله عليه وسلم يؤخذ شغلونا عن الصلوة
الوسطى صلاة العصر ملائكة الله قبورهم وسيوتهم ناراً
وفي رواية ملائكة اجوافهم وقبورهم ناراً وفي رواية
حشا الله اجوافهم وقبورهم ناراً وعن ابن عمر رافع انه
قال كنت اكتب لحفصة ام المؤمنين مصحفا فقالت
اذا بلغت هذه الاية فاذا نيت حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى وتوموا الله قانتين فلما بلغت
اذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلوة

رق

اخفاء

الوسطى

الوسطى صلاة العصر ذكره مالك في الموطاء وذكر نحوه
عن عائشة ايضا وقيل الفجر وهو قول مالك لتوسطها
بين ليلتين ونهارين وقيل الظهر لكونها وسط النهار
ورواه القدوري عن ابى حنيفة وهو قول زفر والشافعي
في قوله الاخير وقيل المغرب لتوسطها بين الرباعية
والثنائية وقيل العشاء لكونها بين جهريتين وقيل
هي الظهر والعصر وقيل الظهر والمغرب وقيل العشاء
والصبح وقيل واحدة غير معينة اخفيت للمخافة على
الكل كما في ليلة القدر وساعة الاجابة ليجهت في كل
رمضان وفي كل ساعة من يوم الجمعة وقيل صلاة الجمعة
وقيل صلاة الضحى وقيل صلاة الاضحى وقيل صلاة
الخوف وقيل هي العمة ذكر هذه الاقوال كلها السروجي
في شرح الهداية والاربعة الاخيرة بعيدة واخرها
اشد بعدا ومن ادلة الكتاب قوله تعالى فسبحان الله
حين تمسون وحين يصبحون وله الحمد في السموات
والارض وعشيا وحين تظهرون اي سبحوا الله في هذه
الاوقات اقامة المصدر مقام الفعل على قول من قال
ان المراد من التسبيح الصلوة لاشتغالها عليه ومنه ما
في البخاري من قول عائشة رضي الله عنها ما رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يسبح سبحا الضحى واي لا يستحبها
فيكون امرا بالصلوة في هذه الاوقات وقيل لابن عباس
رضي الله عنهما هل تجد ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال
نعم وتلا هذه الاية تمسون صلاة المغرب والعشاء و
تصبحون صلاة الفجر وعشيا صلاة العصر وحين
تظهرون صلاة الظهر وقوله وعشيا متصل بقوله

عدد الاقوال
١٢

حين تمسكون وله الحمد في السموات والارض اعترضتم
ومعناه ان على الميزين كلهم من اهل السموات والارض
ان يحمدوه كذا في الكشف ومن ادلة الكتاب قوله تعالى
ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا والمراد من
الكتاب ههنا الفرض كما في قوله تعالى وكتبنا عليهم
فيها كتب عليكم القتال كتب عليكم الصيام وخوها
فلذا قال اي فرضا موقوتا أي محدودا باوقات لا يجوز
اخراجها عنها وهو ظاهر الدلالة على المراد ثم شرع في
ذكر الادلة من الحديث فقال واما السنة فماروي عن
النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين من رواية ابن عمر
انه قال بنى الاسلام اي الايمان وقد مر تعريفه في شرح
الخطبة لان الاسلام والايمان واحد في الشرع عند اهل
السنة خلافا للمناطقة والظاهرية لقوله تعالى ان الدين
عند الله الاسلام ومن يتبع غير الاسلام ديناً فان يقبل
منه وهو في اللغة الانقياد والاطاعة وعليه ورد
مثل قوله تعالى قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا على
خمس اي على خمس خصال او خمس عبادات شهادة
ان لا اله الا الله بجر شهادة بدلا من خمس ورفعهما
خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليها وان مخففة
من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف ولانافية
للجنس واله اسمها وخبرها محذوف اي موجود والا
حرف استثناء والله مرفوع بدلا من محل اسم ولا يجوز
ان يكون بدلا من الضمير المستتر في الخبر ولا يجوز ان يكون
هو الخبر والاستثناء مفرغ ولا ان يكون بدلا من الخبر
لان المراد نفى الوجود عن اله سواه تعالى لانفي مغا

يرة

سبحانه

سبحانه لكل اله وعلى التقديرين الاولين يلزم الاول وعلى
التقديرين الاخيرين يلزم الاخير فليتأمل ولجملة خبر ان
وان محمدا رسول الله عطف على ان لا اله الا الله وهذه الشها
احدي الخصال الخمس وهي اقواها لانها شرط لصحة الايمان
عند التمكن بل قيل انها ركن منه لكن في الحديث اشارة الى
رجحان الاول اذ مفهومه ان هذه الخصال خارجة عن
حقيقة الايمان لان المبنى غير المبنى عليه وهو مذهب
المحققين ان الايمان هو التصديق وان الاعمال خارجة
عن حقيقة واقام الصلاة اي اقامتها وقد تقدم المراد
بها وقد مت على اقواها ما بعدها لمزيتها واهميتها
كما تقدم في الخطبة ولانها اول الاربعين افتراضا وابتداء
الزكاة هي في اللغة النماء والطهارة وفي الشرع تملك
جزء مال عينه الشرع او قيمته في نصاب لفقير مسلم
غيرها شئ ولا مولاه مع قطع المنفعة عن المالك من كل
وجه لله تعالى فالتملك اخرج الاباحة وبناء المسجد
وخوه ماليس فيه تملك وعينه الشارح اخرج التطوع
والنذر او قيمته يدخل اعطاء القيمة كما هو مذهبنا
وفي نصاب اخرج الكفارة وفقير احتراز عن الفتي
ومسلم احتراز عن الكافر وغيرها شئ ولا مولاه عنها
ومع قطع المنفعة الى اخره عن قرابة الولاد والزوجة
وما يعود اليه نفعه والله احتراز عن غير المنوى به
الزكاة وتطلق ايضا في الشرع على عين ذلك الجز المؤدى
او قيمته وهو المراد ههنا وفي كل موضع ورد فيه الاثنا
او الاخذ او خوها لامتناع ابتداء التملك اللهم الا ان
يراد بالابتداء الفعل اذ فعل التملك ممكن ثم تمام هذا

دة

المتن

عليها في الصحيحين والحج وصوم رمضان وروي بالفاظ آخر
فيها ليس في شيء منها من استطاع اليه سبيلا والذي ذكره المص
بعد آيات الزكاة وصوم شهر رمضان والصوم في اللغة الاسك
وفي الشرع امساك مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس عن
الاكل والشرب والجماع من الصبح الصادق الى الغروب بنية
القربة فالمسلم يخرج الكافر والعاقل يخرج المجنون والصبي
غير المميز ومن الصبح الى اخره يخرج الامساك ليلا وبنية الق
يخرج الامساك للحجبة وغيرها مما ليس بقربة ورمضان
كان اسمه ناتقا فلما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة
سموها بالازمنة التي وقعت فيها فوافق زمن الحر والمرض
سمى رمضان واشتق من رمض الضائم اذا اشتد حر
جوفه اولانه يحرق الذنوب كذا في القاموس وحج البيت
الحج في اللغة مطلق القصد قال الشاعر يحجون الزبرقان المعفل
اي يقصدونه والبيت بكسر الميم العامة والزبرقان لقب
الحسين بن بدر الصحابي وهو في الاصل من اسماء القمروني
الشرع قصد المسلم العاقل البيت محرما لعبادة مركبة من
طواف بالبيت في وقته ووقوف بعرفة في وقته والبيت
علم للعبادة المشرقة بقلبه الاستقبال والاضافة هي من اضافة
المصدر الى المفعول من استطاع اليه سبيلا محله الرفع
فاعل المصدر والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الزاد
والراحلة فاضلين عن الجوايح الاصلية واللوازم الشرعية
لما روي الحاكم عن انس في قوله تعالى والله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا قيل يا رسول الله ما السبيل
قال الزاد والراحلة فاضلين عن الجوايح الاصلية واللوا
الشرعية لما روي الحاكم عن انس في قوله تعالى والله على

به

اي يبرهن

الناس

استطاع اليه سبيلا

الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال الحاكم صحيح
شرط الشيخين ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على المشي
وكسب القوة **واعلم** ان هذا الحديث بمفرده لا يدل على الفريضة
لانه خبر واحد وانما يدل على ثبوت الصلوة في الجملة
وكذا بقية الاحاديث لعدم التواتر فينا سب كون ثابتة
في قوله فريضة ثابتة خبرا ثانيا لان لاصفة لفريضة
فليتأمل ومن ادلة السنة قوله صلى الله عليه وسلم لكل شيء
علم اي علامة دالة على تحققه وعلم الايمان الدال عليه
الصلوة والعلامة في الشرع ما يعرف به الوجود من غير
ان يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا كانت الصلوة
علامة الايمان فوجودها يعرف به وجوده من غير ان يكون
وجوه بها فلا يلزم من وجوده وجودها فلا يدل عدمها
على عدمه اذ لا تلازم بينهما ولذلك قلنا انها اذا وجدت
من الكافر على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكم باسلامه
بخلاف ما اذا صلى منفردا للقصور لانها ليست من خصا
شرعنا ولم يحكم بكفر تاركها ما لم يجد وجوبها والجواب
عن الحديث الاتي هناك ومن ادلة السنة قوله صلى الله
عليه وسلم الصلوة عماد الدين فيه استعارة بالكناية
وهو تشبيه الدين بالخيمة مع ذكر المشبه واردة
المشبه به اركانها واثبات العماد الذي هو من لوازم المشبه
استعارة تخيلية والجامع بين الدين والخيمة ما في
كل منهما من الاحراز والحفظ لمن هو فيه وفيه تشبيه
الصلوة بالعماد الذي ادعا ثبوته للدين وهو تشبيه
محسوس بمفعول اي موهوم وهذا على مذهب السبكي
كما عرف في موضعه ووجه الشبه بين الصلوة والعماد

نص

به

فهم من قوله فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم
الدين اي اقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الخيرة تقام
باقامة عدها وتهدم بترك اقامته وكان هذا هو السر
في عدم مجي الامر بالصلوة غالباً الا بلفظ اقامته في الكتاب
والسنة بخلاف غيره من الاوامر على ما لا يخفى **والدين**
في اللغة الجزاء وفي الشرع وضع الهي سائق لذوي العقول
باختيارهم المحمود الى الخير بالذات فوضع كالجنس فيشمل
التخصيصات الالهية وغيرها والهي اخرج غيره كالارض
الصناعات وغيرها ما كان يشترع للكفار شيئا طينهم
وسائق اخرج الارض والاشجار في بعض الاماكن بالاحايين
نقالي انبات الارض والاشجار في بعض الاماكن بالاحايين
العينة ولذوي العقول احتراز عن التخصيصات السابقة
المجردة فانها عقول لاذووها عند من يقول به اذ لا يقال
لما كلفوا به انها اذ يانهم الان يصطلح على ذلك احد والا
ان يجعل سائق لذوي العقول قيدا واحدا احتربه عما ذكر
وعن افعال الحيوانات المختصة بالاحيان والاحيان
وباختيارهم اشارة الى انه تعالى اعطاهم الاختيار في الايتان
بالمشروعات وتركها ليكون عبادة او عصيانا ويمكن
ان يجتزبه عن السائق لا بالاختيار كالوجدان فانه
وضع الهي سائق من هو فيه لا بالاختيار والمحمود صفة
مادحة تشير الى ان التكليف حسن كما هو المذهب الصحيح
ويمكن ان يكون احترازا عن الكفر فانه وضع الهي عند
من يقول بخلق افعال العباد واردة غير الحسن سائق
لذوي العقول باختيارهم المحمود وبالذات يجوز ان
يتعلق بسائق اي ان ذلك الوضع الالهي بذاته سائق اذ لم

يوضع

يوضع الا لذلك ويجوز ان يتعلق بالخير يعني ان ذلك
الخير بذاته خير والخير حصول الشيء لما من شأنه ان يكون
حاصلا له اي يناسبه ويليق به كما في شرح المشرق
لاكل الدين ومن ادلة السنة قوله عليه الصلاة والسلام
فيما رواه ابو داود وغيره عن عبادة بن الصامت
خمس صلوات مبتدأ افترضهن الله على العباد خيره
من احسن وضوءهن باسبغهن والايان بسننه
وادابه وصلاتهن لوقتهن اي صلى كل واحدة في وقتها
ولم يخرجها عنه بلا عذر واتم ركوعهن بالطائفة
فيه وخشوعهن باحضارهن القلب وجمع الهمة
وصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر كان له على الله عهد
اي وعد موثوق مؤكدا عليه سبحانه فضلا منه وكرما
ان يغفر له اي بان يغفر له ذنوبه فتكون ان وما بعد
في محل نصب بنزع الخافض ويجوز ان يكون محلها الرفع
بيانا للعهد بل هو الاول وتام الحديث ومن لم يفعل
فليس له على الله عهد ان شاء غفر له وان شاء عذبه
اي من لم يصلهن بالصفة المذكورة فليس له من الله
وعد المغفرة بل هو في المشيئة كسائر العصاة واما
لفظ وسجودهن بعد ركوعهن فغير ثابت وكانه
الكتفي يذكرو الركوع عن ذكره لكونه قرينة كما في قوله
تقبيكم ومن ادلة السنة قوله عليه الصلاة والسلام
فيما رواه مسلم عن جابر بين العبد وبين الكفر اي بين
العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة اي ان يترك
الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد
اي بينك وبين بلوغ مرادك ان تجتهد فاذا اجتهدت

بلغت

وأما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث
 المعنى فإن ترك الصلاة ليس فرقا بين العبد وبين الكفر
 بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وأمثاله تقوله
 صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترمذي عن بريدة وحده
 العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر عند
 الجمهور ترك اعتقاداً وهو انكار وجوبها **واعلم** أن
 الأدلة على وجوب الصلاة والحث عليها كثيرة جداً
 وهي من المعلوم بالضرورة في الدين فلذا اقتصر المصنف
 على هذا القدر ثم شرع في المقصود فقال ثم اعلم
 أي بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلاة بأن الصلاة
 شرائط جمع شريطة بمعنى الشرط وهو في اللغة العلامة
 اللازمة وفي الشرع ما يتعلق به الوجود دون الوجوب
 والنبوت أي يتوقف عليه وجود الشيء ولا يشك
 به وقوله قبلها صفة موصية وبيان للواقع إذ شرط
 الشيء لا يكون فيه ولا بعده وإنما يكون قبله وقيل أحترز
 به عما ليس قبلها كالقعدة فإنها شرط الخروج و
 ترتيب ما لم يشرع مكرراً في ركعة كترتيب الركوع على
 القراءة والسجود على الركوع فإنه شرط البقاء ورد
 بأنها ليست شرطاً للصلاة بل للخروج منها ولبقائها
واعلم أن للصلاة فرائض جمع فريضة بمعنى المفروض
 وفرض الصلاة ما لا صحتها لها بدونه أعم من أن يكون قبلها
 أو فيها ركناً أو غيره ولعل مراده ما لم يطلق عليه اسم الشرط
 ولا الركن منها نحو ما تقدم من ترتيب ما شرع غير مكرر
 في ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة و
 السجود على الركوع والقعدة على السجود والسلام على

القعدة

القعدة فإن هذه الترتيب كلها فروض ليست بركاً
 ولا بشروط وأعلم أن للصلاة أركاناً تجمع ركن وهو في اللغة
 الجانب الأقوي وفي الاصطلاح الجذر الذي تتركب الماهية
 منه ومن غيره وقد تقدم أنها داخل في الفرائض
 وأعلم أن للصلاة واجبات جمع واجب وهو في اللغة
 من الوجوب وهو السقوط سمي به لأنه ساقط عنا علمه
 وعلمنا عمله أو من الوجيب وهو الاضطراب سمي به
 لتردده واضطرابه في الثبوت وفي الشرع ما لم يدل
 فيه شبهة وحكمه أنه يقسق تاركه غير ماول ولا يكفر
 جاحده وتركه في الصلاة لا يفسدها بل يجب له سجود
 الشهوران سهواً وتجب أعادتها أن عمداً والألزم إلا ثم
 والفسق وأعلم أن للصلاة سنةً جمع سنة وهي
 في اللغة الطريقة والسيره يقال سنة فلان كذا أي
 طريقته وسيرته حسنة كانت أو سيئة دليل من سن
 سنة حسنة ومن سن سنة سيئة وفي الشرع الطريقة
 المرضية المسلوكة في الدين من غير الزام على سبيل المواظبة
 فمن غير الزام احتراز عن الفرض والواجب وعلى سبيل
 المواظبة عن النقل كما قاله السراج الهندي والظاهر
 أنه لا احتياج إلى هذا القيد لدخوله في الطريقة فإنها
 لا تسمى طريقة بدون المواظبة وحكمها أن يطالب المكلف
 بأقامتها من غير افتراض ولا وجوب وتركها في الصلاة
 يوجب كراهة تنزيه ولو سهواً فلا ولا يوجب سجود
 السهو وأعلم أن للصلاة أدباً جمع أدب وهو في اللغة
 الظرف وحسن التناول كذا في القاموس والمراد به
 هنا ما فيه زيادة احترام للصلاة ولا بأس بتركه

ولا كراهة وكما ان السنة مكلمة للفرض فالادب مكل
للسنة وفي الخلاصة والسنة ما واظب رسول الله
الله عليه وسلم واصحابه عليه والواجب اكمال الفريضة
والسنة اكمال الواجب والادب اكمال السن انتهى
واعلم ان الصلاة كراهية بتحفيف الياء مصدر كره
يكره كراهة وكراهية والمراد ما يتضمن ترك سنة
وهو كراهة التنزيه وترك واجب وهو كراهة التحريم
واعلم ان الصلاة مناهي جمع منهي وهو محمل النهي
والمراد بها ما يفسد الصلاة اما الشرائط المجمع عليها
فستة ادخل الماء مع ان الشرائط جمع شريطة نظرا
الى معناها وهو الشرط فانه يجوز ان يراد في مثله
اللفظ او المعنى الاول الطهارة من الحدث الطهارة
في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع نظافة شرعية عن
جنس نجاسة منع الشرع جواز الصلاة معها الا بعد
وقيد الشرعية ليشمل التيمم وقيد الجنس ليشمل غسل
قدر الدرهم فادونه فانه يسمى طهارة شرعا وان لم
يكن فرضا فانه سنة او واجب والحدث في اللغة
الانذاء اعني التقوط وفي الشرع ما يوجب الغسل او
الوضوء والثاني الطهارة من النجاسة الحقيقية والثاني
ستر العورة وهي في اللغة كل خلل ينبغي ازالته وفي
الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز الصلاة
مع كشفه بلا ضرورة والرابع استقبال القبلة التي
امر الشرع بالتوجه والخامس دخول الوقت المعهود
لكل صلاة والسادس النية وهي في اللغة مطلق القصد
وفي الشرع قصد الفعل لله تعالى اما الطهارة من الحدث

قدمها

في الصلاة
ما يفسد الصلاة
ما يفسد الصلاة
ما يفسد الصلاة

قدمها كونها اهم الشروط واكملها حتى انها لا تسقط
بجال ولا تجوز الصلاة بدونها اصلا بخلاف غيرها
من الشروط كذا قيل ويراد الوقت ويحاجب بانه ليس
من الشروط التكليفية او يراد استقبال القبلة والنية
ولا يقال الاستقبال يسقط كالحائض والمثني عليه
لانا نقول جهة قدرته وتحريره هي قبلته فلم يسقط
كطهارة المذنب ولكن تقديم الطهارة على الاستقبال
لمعنى آخر وهو تقدمها عليه عادة لكون الاستقبال الاجل
الصلاة لا يكون الا عند ارادة المشروع فيها لا قبله
فيقتضي تقدم الطهارة عليه والنية عند الاستقبال
او بعده فالمقدم عليه مقدم عليها فالاعتسالة
ويسمى الطهارة الكبرى وشرط وجوب الحدث الاكبر
والوضوء وسمى الطهارة الصغرى وشرط وجوبه
الحدث الاصغر والوضوء بالضم مصدر وبالفتح
ما يتوضا به وهو ما خوذ من الوضوء وهي الحسن
وفي الشرع الغسل والمسح في اعضاء مخصوصة وفيه
المعنى اللغوي فانه يحسن الاعضاء التي يقع فيها
في الدنيا بالتنظيف وفي الآخرة بالتجليل والاعتسالة
والوضوء كل منهما هو الطهارة الواجبة عند وجود
الماء والقدرة اي مع القدرة عليه اي على استعماله
للاعتسالة او الوضوء وسبب وجوب كل منهما
وجوب ما لا يحل الا به لما عرف من ان الحائض لا يمسح
ايحاجب شرطه وقيل ارادة فعل ما لا يحل الا به
ليعم الغسل ايضا واما عند عدمها اي عدم الوجود
والقدرة او عدم احدهما فالطهارة الواجبة هي

التيمم ولكل منهما أي من الاغتسال والوضوء فرائض وسنن
 واداب ومناه وليس الغسل ولا للوضوء واجب فلذلك
 يذكره قيل لأنه لو كان لساوي التيمم الاصل أي الوضوء أو
 الغسل الصلاة واعترض عليه بعدم لزوم المساواة
 لثبوت التقاوت بوجه آخر وهو أنه لا يلزم بالتدبر
 بخلاف الصلاة أما فرائض الوضوء قدمه لأنه كالجزء
 بالنظر إلى الغسل وكثرة الاحتياج إليه وهو ثلاثة أقوال
 فرض وهو وضوء المحدث عند أداء الصلاة ولو جئنا
 أو سجدة التلاوة أو مسح المصحف وواجب وهو الوضوء
 للطواف ومندوب وهو الوضوء للنوم إذا ارادته يستحب
 له أن يتوضأ والوضوء على الوضوء والمحافظة على الوضوء
 بأن يتوضأ كلما أحدث ليكون على الوضوء في الأوقات كلها
 والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد الشعر وبعد
 القهقهة في غير الصلاة والوضوء لغسل الميت كذا في ق
 ضحان والخلاصة فاربعة كما فهم مما قال قال الله تعالى
 في كتابه العزيز يا أيها الذين آمنوا قتل فيه التفات والآ
 لفتل انتم وليس يصح لأن الالتفات التعبير عن معنى
 بطريق من التكلم أو الغيبة أو الخطاب بعد التعبير عنه
 بأخر منها والغيبة والخطاب هنا كل منهما في موضع
 والعدول عنه خروج عن سنن العربية لأن ضمير الموصو
 يجب أن يكون غائبا في الاستعمال لعوده إلى اسم ظاهر
 ولا يعود إليه الا ضمير الغائب ولذا نسب إلى مخالفه القياس
 قول علي رضي الله عنه أنا الذي سمعتني أمي حيدة إذا قمتم أردتم
 القيام إلى الصلاة كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ
 أي إذا أردت أن تقرأ فاستعذ فعبر عن ارادة الفعل

بالفعل

بالفعل لأنه سبب عنها فاقم السبب مقام السبب
 للابسة بينهما طلبا للايجاز وتقديره وانتم محدثون
 كذا عن ابن عباس رضي الله عنهما وإذا قمتم من النوم لأنه
 دليل الحديث فاغسلوا وجوهكم الغسل الاسالة وحدها
 عندهما أن يتقاطر الماء ولو قطرة وعند أبي يوسف
 يجزي إذا سأل على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح الهداية
 لابن الهام وحده الوجه تقريرا ما بين قصاص الشعر
 وأسفل الذقن وشحني الأذنين وتحقيقا ما بين ملتقى
 عظمي الجبهة والفخف وملتقى اللحيين وشحني الأذنين
 لأن الإنسان قد يكون أغمر شعره نازل على جبهته فيجب
 غسل الشعر إلى حد الفخف وقد يكون أصلع فلا يجب
 عليه تبليغ الماء إلى حد الشعر لأن ما جاوز حد الجبهة
 من الرأس وأيديكم فإن قيل مقابلة الجمع بالجمع تقتضي
 انقسام الأحاد على الأحاد كقولهم ركب القوم ودوابهم
 وتقلدوا سيوفهم فيفيد وجوب غسل واحدة من
 كل مكلف قلنا جاز أن يكون وجوب غسل اليد الأخرى
 بدلالة النص لتساوي يدي الدين أو بفعل الرسول
 صلى الله عليه وسلم المتواتر واجماع الأئمة إلى المرافعة
 جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس وهو متصل
 الذراع في القصد واستحوأ برؤسكم السبح في اللغة
 أمرار الشيء على الشيء بطريق المماس وفي الشرع أصابة
 اليد المسئلة ما أمر بمسحه هذا في الوضوء وأما في التيمم
 فأريد المعنى اللغوي وأرجحكم إلى التعبير قرني في التيمم
 بالنصب والجر والمشهور أن النصب بالقطف على وجوهكم
 والجر على الجوار والصحيح أن الأرجل معطوفة على

الرؤس

في القراءتين ونصبها على المحل وجرتها على اللفظ وذلك
 لاستناع العطف على التصويب للفصل بين العاطف
 والمعطوف عليه بجملة اجنبية والاصل ان لا يفصل بينهما
 بمفرد فضلا عن الجملة ولم يسمع في الفصيح نحو ضربت
 زيدا ومررت بعمر ووكرا بعطف بكرة على زيد واما
 الحجر على الجوار فانما يكون على قلبه في النعت كقول بعضهم
 هذا حجر ضربت خرب بجر خرب او في التوكيد كقول
 الشاعر صاح بلع ذي الزوجات كلهم ان ليس وصل
 اذا انحلت عري الزنب بجر كلهم على ما حكاه الفراء في
 عطف النسق فلا يكون لان العاطف يمنع المجاورة
 قال في الكشف الارجل من بين الاعضاء الثلاثة
 المفسولة تغسل بغسل الماء عليها فكانت مظنة
 للاسراف المذمومة المهي عنه فعطفت على المسحوق
 لا لمسح ولكن لينبته على وجوب الاقتصار في صب
 الماء عليها وقيل الى الكعبين فجئ بالفاية اماطة لظن
 ظان يحسبها مسحوة لان المسح لم تضرب له غاية
 في الشريعة انتهى وقد ثبت في الصحيحين من رواية عبد
 الله بن عمرو وابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 راي قوما توضعوا واعقابهم تلوح لم يمسحوا الماء فقال
 ويل للاعقاب من النار وفي رواية لابي هريرة ويل للعقاب
 من النار وفي صحيح مسلم عن جابر قال اخبرني عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه ان رجلا توضع فترك موضع
 ظفر على قدمه فابصر النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 ارجع فاحسن وضوءك وعن عائشة لان يقطعها
 احب الي من ان امسح على القدمين من غير خف وعن

عطاء

عطاء ما علمت ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مسح على القدمين فهذا اجماع من الصحابة
 على وجوب الغسل وهو يؤيد الاحاديث الصحيحة
 فلا عبرة بمن جوز المسح على القدمين من الشيعة ومن شد
 وقوا الحسن وارجلهم بالرفع بمعنى وارجلهم مفسولة
 فان قيل هذه الآية مدنية بالاجماع والصلاة فرضت
 بمكة فيلزم كون الصلاة بلا وضوء الى وقت نزولها
 قلنا لا يلزم لجواز ان يثبت قبلها بالوحي الغير المتلو
 والاخذ من الشرايع السابقة كما يدل عليه قوله عليه
 الصلوة والسلام حين توضع ثلاثا هذا وضوء وضوء
 الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت بهذه الطريقة فما
 فائدة نزول الآية قلنا لعلها تقرير للوضوء وتثبيتته
 فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا لصلاة احتل
 ان لا تهتم الامة بشأنه ويتساهلوا في مراعاة شرائطه
 واركانه بطول العهد عن زمن الوحي وانتقاص النبا
 يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل
 زمان على كل لسان والمرفقان والكعبان وهما العظامان
 التائيتان في جاني القدمين هو الصحيح وما ذكره هشام
 عن محمد بن الكعب هو المفصل الذي في وسط القدم
 عند معقد الشراك سهو من هشام فان محمدا لم يرد به
 تفسير الكعب في الطهارة وانما اراد في المحرم اذا لم يجد
 نعلين يقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة
 فهو العظم النائي كما فسره في الزيادة كذا في الكافي خلا
 في فرض الغسل خلا فالزفر بناء على ان الفاية لا تدخل في الفاية
 قلنا الفاية اذا كانت لد الحكم بان كان صدر الكلام

قلين

رة

لا يتناولها لا تدخل في المصباح كما في أممو الصيام إلى الليل
وان كانت لا سقط ما وراءها بان كان صدر الكلام
يتناولها وما بعد ما تدخل فالاية من هذا القبيل اذا اليد
تشم من رؤس الاصابع إلى الابط لفهم الصحابة ذلك في
اية التيمم في الابتداء وهم أهل اللسان والاقتصر على
الكوع في الشريعة عرف بقول الرسول صلى الله عليه وسلم
وضرب من المعقول وهو ان التعدي حصل من هذا
القدر وفي الكشاف التقييد بمعنى الغاية مطلقا فاما
دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فما فيه
دليل على الخروج قوله تعالى فتظرة إلى الميسرة لان الاعسار
علة الانظار بوجود الميسرة نزول العلة ولو دخلت
الميسرة فيه لكان منظر في الحالين معسرا وموسرا
وكذلك أممو الصيام إلى الليل لودخل الليل لوجب الوصل
ومما فيه دليل على الدخول قوله حفظت القرآن
من أوله إلى آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله
قوله تعالى من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى لوقوع
العلم انه لا يسرى به إلى بيت المقدس من غير ان يدخله
وقوله تعالى إلى المرافق وإلى الكعبين لادليل فيه على احد
الامرين فاخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها
في الغسل واخذ زفر وأود بالمتيقن فلم يدخلوها
وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدير الماء على مري
انتهى ثم ذكر لفظ المرافق بالجمع والكعبين بلفظ التثنية
لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد ولكل
يد مرفق واحد فثبتت المقابلة فلو قيل إلى الكعبين
ان الواجب بازاء كل رجل كعب واحد فذكر الكعبين ليتنا

كلها

كلها من كل رجل وقيل لان المرفق طرف العظم الذي يرتفع
به اي تيكاً عليه وهي في كل يد ثلاثة طرف عظم الساعد
وطرفا عظم العضد بخلاف الكعبين فانها العظام
الناثيتان قاله الاصمعي وعليه عامة الفقهاء كذا في الكفاية
وكذا ما بين العذارين تنشئة عذار وهو ما سأل علي بن الحنفية
من اللحية مأخوذ من عذار الفرس والاذن يجب غسله
لما ذكرنا من دخوله خلافا لابي يوسف فانه يقول سقط
غسل ما تحت العذار فيسقط ما وراءه لانه ابعد
من الوجه منه قلنا سقط ذلك للحايل ولا حائل هنا
فيبقى على ما كان قبل النيات وأما اللحية فمن ابي ح
رجه الله يفرض مسح ربعها قياسا على مسح الرأس
وهي رواية الحسن وعنه يفرض مسح ما يلاقي بشرة الوجه
واختاره قاضي خان وصححه وقال هو أشهر الروايات لانه
لما سقط غسل ما تحته انتقلت الوظيفة اليه مسح
كما في الخف وظهر الروايات عند غسل ملاقي البشرة
واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدراية
هو الاصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يقتضي قال في
البدائع عن ابن شجاع انهم رجحوا عما سوى هذا ووجهه
انه لما سقط غسل ما تحته انتقل فرض الغسل اليه كما
لشارب والحاجب حيث تنتقل فرضية غسل ما
تحتها اليها وأما ما استرسل منها فلا يجب غسله
ولا مسح له لكونه ليس من الوجه وعن ابي يوسف يفرض
استيعابها بالمسح وعنه سقوطه اصلا وهو ايضا
رواية عن ابي حنيفة ولو أمر الماء على شعر الذقن او الراس
او الشارب او الحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته

ية

س

و في البقايا الوقص الشارب لا يجب تحليله وان طالك
يجب تحليله وكان وجهه ان قطعه مسنون فلا يعتبر
قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف الحية فان اغفاء
هو المسنون بخلاف ما لو نبت جلدة لا يجب قشرها
وايصال الماء الى ما تحتها بل لو اسال عليها اجزا لانه
مخير في قشرها اذ لم تنقل فيه سنة والاصل عدم
فلم يعتبر قيامها مانعا من الغسل كما في شرح الهداية
والمفروض في مسح الرأس ربع الرأس عندنا وقال مالك
واحمد مسح الكل فرض لان الباء صلة كما في التيمم وقال الشافعي
الفرض مسح اديني جزء ولو بعض شفرة وتحرير المحل موقوف
او لا على ان القرآن نزل بلغة العرب فالعمل فيه بموضوع
لغاتهم افرادا وتركيبا واجب ما لم يثبت تخصيص عرفي
وشرعي وثانيا على ان المسح ما هو في لغتهم وعلى ان الاصل
في استعمال الباء معه ما هو في لغتهم فنقول لاشك ان
المسح في اللغة امر ارشئي بطريق الماسية هذا الذي يفهم منه
متبادرا كل عربي وقول من قال انه في الشرع الاصابة بمعنى
اصابة الماء دون تسيله لانهم انما يدكرونه في مقابلة
الفصل الذي هو تسيل الماء والافلايد له من دليل ولا
دليل عليه اصلا لامن كتاب ولا سنة ولا اجماع فلا يسمع
واما الباء فاكثرا استعمالها معه في لغتهم هو معنى الاصابة
وهو المعنى المشهور للباء مطلقا وقد تستعمل معه
زايدة عند القرينة كما في آية التيمم فان كون المسح فيه
عن الغسل المستوعب قرينة مع تواتر النقل بالاعتقاد
والاجماع عليه والمصنف في الآية وان كان مطلقا لكونه
غير مذكور لكنه يتقيد باليد التي هي آلة التطهير بالقرينة

الحالة

الحالية لا بالا صبح وخوها لعدم الدليل واما معنى التبعيض
فمع قلته وعدم وروده الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين
من ائمة العرب ينقون اصلا فلم يستعمل مع المسح في لغة
العرب قطعا قال ابو البقاء العكبري وقال من اخبر
له بالعربية الباء في مثل هذا للتبعيض وليس بشئ يعرفه
اهل العلم انتهى وذلك ان المعاني المختلفة للحروف لا
يلزم جواز ان يستعمل كل منها مع كل واحد من الافعال
فلو قال قائل ان من نحو خرجت من البصرة للتبعيض
او للبيان لكذب كل واحد من اهل اللسان فالمعتبر
في ذلك استعمال العرب ليس غير وليس لاحد ان يقول
ان هذا الحرف قد استعمل لهذا المعنى في الجملة فانا اعنيه
له في هذا الموضع من غير دليل من استعمال اهل اللغة او
العرف والشرع لذلك الحرف بذلك المعنى في ذلك
الموضع وهذا كاف في رد قول الشافعي سيما وقد
انضم اليه ان اصابة شفرة او ثلاث شعرات لا يسمى
مسحا في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا قطعا
وردد قول مالك واحمد فلو لم يكن الا عدم قرينة كون
الباء زائدة والزيادة خلاف الاصل الكافي كيف وقد
انضم اليه انه لو كان الاستيعاب فرضا لما تركه النبي
صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد صح تركه له
لما روي المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح
مسح على ناصيته وخفيه وهذا الحديث تمام مقنين
احدهما رواه مسلم عن المغيرة انه عليه الصلاة والسلام
توضأ ومسح بناصرته وعلى الخفين والاخر رواه

ابن ماجة عنه انه عليه الصلاة والسلام انى سبأطة
قوم فبال قايما فجمع القدوري في مختصره بين مروني
المغيرة وتبعه المص وغيره والسبأطة الكفاية تطرح
بافنية الببوت وروى ابو داود عن انس رايته رسول
الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة فطرية فادخل
يده تحت العمامة فمسح مقدم رأسه وسكت عليه
ابو داود وباسكت عليه ابو داود فهو حسن عنده
والقطرية بكسر القاف واسكان القاء ضرب من البردي
وروي البيهقي عن عطاء انه عليه الصلاة والسلام توضأ
فحسر العمامة ومسح مقدم رأسه او قال ناصيته وهو
حجة وان كان مرسل ستما وقد اعتضد بالتفصيل واذ
قد بطل القولان بقولان في اثبات ما اخترناه وما
قررناه من معنى المسح والباء تقتضي ثبوته وذلك
انه لما كان معنى الباء الاصلاق ومعنى المسح امر ارشئ على
شيء الى اخره ولا شك ان المراد بالشيء الاول همها هو اليد
لانهما الة التطهير واليد تقارب ربع الراس في المقدار
فاذا امرت ادنى امر ر بحيث يسمى مسحاً حصل الربع
فكان مسح الربع ادنى ما ينطلق عليه اسم المسح المراد
من الآية وظهر بهذا عدم صحة الرواية التي صحها
بعض اصحابنا من التقدير بثلاث اصابع نظرا الى ان
الواجب الصاق اليد والاصابع اصلها والثلاث اكثر
وللاكثر حكم الكل كما ذكر في الاصول ويدل انها غير المنصورة
قول صاحب الهداية وفي بعض الروايات وذكر ان
رستم في نوادره انه اذا وضع ثلاث اصابع ولم يدها
قتصيب البلة ربع الراس وقولهم ان للاكثر حكم الكل في

حيز المنع

حيز المنع لان هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين
ما قدر هذا ما يشتره الله تعالى بكرمه في هذا المقام ما اخذ
من كلام الفحول وعثر عليه الخاطر الملول ورحم الله من
نظروا بالانصاف وجانب الاعتساف **واما سنة** اي
سنن الوضوء ففصل اليدين قبل ادخالها الاناء الى الرسغ
ثلاثا لما في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد بن
عاصم انه عليه الصلاة والسلام غسل كفيه ثلاثا يعني في
اول الوضوء وفيها من حديث ابي هريرة انه عليه الصلاة
والسلام قال انا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل
يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين يأت
وفي مسند البزار فلا يغسل يده في ظهوره بنوب
التوكيد وليست في رواية الصحيحين فاقول الحديث
وهو انه ستما المؤكد تقتضي وجوب الغسل واخره
وهو فانه لا يدري اين يأت يده يقتضي استحباب
الغسل لانه يشير الى توهم انها بأت على نجاسة ومن
توهم نجاسة يستحب له غسلها فقلنا بامر وبسط بين
الوجوب والاستحباب وهو السنة ثم غسلها
وان كان فرضا لكن تقديم غسلها الى الرسغ سنة
ينوب عن الفرض كالفاحة تنوب عن الوجوب
بخبر التميميين وعن الفرض بالنص وذكر الاناء في الحديث
بناء على عادة اتم اوار على ابواب المساجد يتوضئون
منها والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل
بمفهومه اجماعا فيستن غسل اليدين اول الوضوء
مطلقا لانها الة التطهير وكيفية الغسل ان ياخذ
الاناء اذا كان صغيرا بشماله على يمينه ثلاثا ثم ياخذ

ويصبت

بيمينه ويصبت على يساره كذلك وكذا ان كان الاناء كبيراً
ومعه اناة صغير ولا يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة
في الاناء يصبت على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها
ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الاناء بالغاما يبلغ
ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن في يد مخاسنة فاللهي
محمول على الاناء الصغير فلا يدخل يده اصلاً وفي الكبير
على ادخال الكف لما كان الضرورة كذا في الكافي وغيره ووجهه
ما نقل تاج الشريعة في شرح الهداية ان نقل البلدة في الوضوء
من احدي اليدين او الرجلين الى الاخرى لم يجز وجاز
في الغسل لان أعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفاً
اما حقيقة فظاهر واما عرفاً فلانها لا تغسل مرة واحدة
وعضو واحد حكماً نظراً الى الدخول تحت خطاب واحد
فتعارض الاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكمي فيترجح
الاختلاف بالعرف ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء
متحدة حكماً وعرفاً فترجح الاتحاد الحكمي بالعرف
وبه ظهر فساد ما قيل لاحاجة الى الصب على كل واحد
من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالماء الذي
صب على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيحاً
لعادة العوام على عرف الشرع كذا في الدرر شرح القور
لمولي خسرو وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله
عليه الصلاة والسلام لا صلاة لمن لا وضوء له ولا
وضوء لمن لا يذكر اسم الله تعالى عليه رواه ابوداود
وضعف بالانقطاع وهو غير ضار عندنا بعد عدالة
الرواة وثقتهم كالارسل ورواه ابن ماجة من حديث
كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن بن ابي سعيد عن

ابيه

ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يذكر
اسم الله عليه واعلم بان ربيع ليس بمعروف ونوزع في ذلك
فمن ابي زرعة ربيع شيخ وقال ابن عماد ثقة وقال البزاره
روي عنه فليح بن سليمان وعبد العزيز الدراوردي
وكثير بن زيد وغيرهم قال الاثرم سألت احمد بن حنبل
عن التسمية فقال احسن ما فيها حديث كثير بن زيد ولا اعلم
فيها حديثاً ثابتاً وارجو ان يجزيه الوضوء لانه ليس فيه
حديث احكم به انتهى ثم المراد بالثقة في هذا الحديث ثقتي
الكمال كما في قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لحا المسجد
الا في المسجد لقوله عليه الصلاة والسلام اذا نظرت احد
فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر
اسم الله على طهوره لم يطهر الا ما مر عليه الماء وهذا وان
كان ضعيفاً بانها ما يرويه عن الاعمش يحيى بن هشام
وهو متروك لكن يؤيده اجماع الائمة على عدم الوجوب
ولفظها المنقول عن التسلف وقيل عن النبي صلى الله عليه
وسلم لبسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل
الافضل لبسم الله الرحمن الرحيم بعد التقوذ وفي المجتبى
يجمع بينهما وفي المحيط لو قال لا اله الا الله او الحمد لله او
اشهد ان لا اله الا الله يصير مقبلاً للسننة كذا في شرح
الهداية والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة
ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء
احتياطاً للخلاف الواقع فيها وقال بعضهم يسمى قبل
الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمى بعده فحسب لان
قبل الاستنجاء حال كشف العورة وذكره تقي خال
كشفها غير مستحب قال قاضي خان والاصح ان يسمى

كم

مرتين وفي الصلاة ويسمى قبل الاستحشاء وبعدده هو الصحيح
والاختلاف في وقت التسمية كالاجتلاف في وقت
غسل اليدين قال بعضهم قبل الاستحشاء وقال بعضهم
بعده والاصح انه يغسلهما مرتين قبله وبعدده ولو
نسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمي لا تحصيل
السنة بخلاف الاكل كذا في الفاية معللا بان الوضوء
عمل واحد بخلاف الاكل وهو يتكرر في الاكل تحصيل
السنة في الباقي لا استدراك ما فات قاله ابن الهمام
والاولى انه استدراك لما فات بالحديث وهو قوله
عليه الصلاة والسلام اذا اكل احدكم فليسم الله ان يذكر اسم
الله على طعامه فليقل بسم الله اوله وآخره رواه ابو
داود والترمذي ولا حديث في الوضوء والمضمضة
والاستنشاق لانه صلى الله عليه وسلم فعلها على المواظبة
كما روي في الصحيحين وغيرهما والمواظبة من غير امر
ولا وعيد على الترك دليل السنة لا الوجوب بما بين
جديدين لما روي التثنية من حديث عبد الله بن زيد
عن حكاية وضوءه عليه الصلاة والسلام وفيه مضمض
واستنشق واستنشق ثلاثا بثلاث غرفات ومعا
ان الاستنثار لا يؤخذ غرفة والمواد بثلاث غرفات
مثل المراد بقوله ثلاثا فكما ان المواد ان كلاما من المضمضة
والاستنشاق فعليه ثلاثا الا ان مجموعها فعليه ثلاثا
فكذلك منها فعليه ثلاث غرفات لانه فعل مجموعها
بثلاث غرفات وقد جاء مصرحا في حديث الطائي
حدثنا الحسين بن اسحق السعدي حدثنا شيبان
ابن خروخ حدثنا ابوسلمة الكندي حدثنا ليث بن

ابي سليم

ابي سليم حدثني طلحة مصنف عن ابيه عن جده كعب
ابن عمر والياحي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع
فمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ياخذ لكل ماء جديدا
ورواه ابو داود وفيه دخلت على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يتوضأ والماء يسيل من وجهه ولحيته
على صدره فرايته يفصل بين المضمضة والاستنشاق
وسكت عليه ابو داود وكذا المنذري وما نقل عن ابن
معين انه سأل الكعب صحيفة فقال المحدثون يقولون
انه رآه عليه الصلاة والسلام واهل بيت طلحة
يقولون ليس له صحيفة غير قاذح فاذا اعترف
اهل الشأن بان له صحيفة ثم الوجه وما في حديث علي
انما بماء واحد لا يعارض الصحيح من حديث ابن زيد
وكعب وما في حديث ابن عباس فاخذ غرفة من ماء
الى اخره يجب صرفه الى ان يبرأ من الماء بقربة
قوله بعد ذلك ثم اخذ غرفة من ماء فغسل بها يده
اليمنى ثم اخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى
ثم اخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ومعلوم
ان لكل من اليدين ثلاث غرفات لا غرفة واحدة فكان
المراد اخذ ماء لليمنى ثم ما لليسرى ولو كان المراد
ان ذلك ادني ما يمكن اقامة المضمضة به كما انه ادني
ما يقام فرض اليد فيه لان المحكي انما هو وضوء الذي
كان عليه ليتبعه المحكي لهم وما روي بكف واحد
فلنفي كونه بكفين معا او على التقاوت كما ذهب
اليه بعضهم المضمضة باليمن والاستنشاق باليسرى
كما قاله الشيخ كمال الدين ابن الهمام وايصال الماء

الى ما تحت الشارب والحاجبين سنة ايضا تكبيرا
 للفرض لان غسلها فرض كما تقدم فكان تحليل الحية
 والاصابع وعده في التجنيس من الاداب ومسح ما
 استرسل من الحية لا يتصل به غسله فرض وهو ما
 يلاقي البشارة كما تقدم تصحيحه فيكون تكبيرا للفرض
 وتحليلها اي الحية لما روي الترمذي وابن ماجه
 عن عثمان رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان
 يخلل الحية وقال الترمذي توفاء وخلل الحية و
 قال حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم وفي ابى
 داود عن اسكان عليه الصلاة والسلام اذا توفاء
 اخذ كفا من ماء تحت حنكه فخلل به الحية وقال
 بهذا امرني ربي وهذا اعني كون تحليل الحية سنة
 قول ابى يوسف واما عندهما فمستحب ويروي
 عن جابر والادلة ترجح قول ابى يوسف وقد رجه
 في المبسوط وهو الصحيح واستيعاب جميع الراس
 في المسح لمواظبه عليه الصلاة والسلام عليه
 على ما روي في احاديث وضوءه في الصحيحين وغير
 مع الترك في بعض الاوقات تعليقا للجواز على ما
 مر بما روي واحد لما روي اصحاب التين الاربعه
 عن علي رضي الله عنه في حكاية وضوءه عليه الصلاة
 والسلام انه مسح مرة واحدة واحاديث عثمان
 الصحاح تدل على ذلك فانهم ذكروا الوضوء ثلاثا
 ثلاثا وقالوا ومسح براسه ولم يذكروا عدد اورد
 ابوداود عن ابن عباس انه رآه عليه الصلاة والسلام
 يتوضأ ثلاثا ثلاثا ومسح براسه واذنيه مسحة

واحدة وروي الطبراني في الاوسط عن راشد بن محمد
 الحماني قال رايت أنسابا بالزاوية فقلت اخبرني
 عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يلفف
 انك كنت توضحه فساق الحديث الى ان قال ثم مسح
 براسه مرة واحدة غير انه امرها على اذنيه فمسح عليهما
 وروي ابوداود والطبراني عن علي في حكاية المسح
 ثلاثا قال البيهقي وقد روي من اوجه غريبة عن عثمان
 تكرر المسح الا انه مع خلاف الحفاظ ليس بحجة عند
 اهل العلم او يحل على انه بماء واحد مداهما من المقدم
 الى المؤخر وقد روي عن ابى حنيفة ثلاث مرات بماء
 واحد في المجدد فلهذا قال المصنف بماء واحد ولم يقيد بالمرة
 وفي فتاوى قاضي خان ثم مسح براسه فرضا وسنة
 بماء واحد مرة واحدة وقال الشافعي مسح ثلاث مرات
 بثلاثة مياها وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون
 سنة ولا ادبا انتهى وفي الخلاصة التثليث بمياه مداه
 وقال البعض لا بأس به انتهى والاوجه انه يكره قال
 في الكافي التثليث يعني بمياه يقربه من الغسل ولو
 بدله به كره فلهذا اذا قرأته منه وكيفية الاستيعاب
 ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلمس الاصابع
 اي يضمها ويضع على مقدم راسه من كل يد ثلاث اصابع
 الخنصر والبنصر والوسطى ويمسك ابهاميه وسبابه
 ويحيا في بطن كفيه عن راسه ويمد يديه الى القفا
 ثم يضع كفيه على جانبي الراس ويمسحهما اي جانبي
 الراس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه
 وباطن اذنيه بباطن مسبحية وهما المراد بالتبنا

فما تقدم يقال للأصبع التي تلي الإبهام مستحبة بكسر الباء
لأنها تشار بها إلى التوحيد عند الشهود ويقال لها السبابة
لأنهم كانوا يشيرون بها إلى السبب في المخاضة وخوها و
مسح الأذنين أيضا سنة لما يأتي عن قريش أنشاء الله
تعالى كذا ذكره أي المسح بهذه الكيفية في المحيط وغيره تحوزا
عن الاستعمال قال الزيلعي وهذا لا يفيد إلا بد من الوضع و
المد فان كان مستعملا بالوضع الأول فكذا بالثاني فلا
يفيد تأخير انتهى وأيضا قد اتفقوا أن الماء ما دام في
العضو لم يكن مستعملا فالأولى أن يضع كفيه وأصابعه
على مقدم رأسه ويمدها إلى قفاه على وجه يستوعب
جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون الماء مستعملا
لأن الاستيعاب بماء واحد لا يكون إلا بهذا الطريق
قال في فتاوى قاض خان وصورة ذلك أن يضع يديه
على مقدم رأسه وكفيه على قوديه ويمدها إلى قفاه و
أشار بعضهم إلى طريق آخر احترازاً عن الماء المستعمل
إلا أن ذلك لا يمكن إلا بكلفة ومشقة فيجوز الأول
ولا يصير الماء مستعملاً ضرورة إقامة السنة انتهى
وما ذكرنا من مسح الأذنين مع الرأس بما يسهل إذا لم يكن
العمامة بأن كانت موضوعة وأما أن مسحها فلا بد
أن يأخذها بماء جديد لذهاب بلة أصبعيه بمسحها
وعند الشافعي لا بد من ماء جديد للأذنين ولا يمسح
بماء الرأس والحجة عليه ما مر من حديث ابن عباس
في أبي داود حيث قال ومسح برأسه وأذنيه مسحة
واحدة وكذا حديث انس في الطبراني حيث قال
ثم مسح مرة واحدة غير أنه أمرها على أذنيه فمسح عليها

في رواية ابن داود

وأخرج

وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن ابن عباس
ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر
وفيه ثم غرغ غرغته فمسح برأسه وأذنيه وبوب
عليه النسائي باب مسح الأذنين مع الرأس وما رواه
أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي أمامة الباهلي
أنه عليه الصلاة والسلام قال عند مسح رأسه الأذنان
من الرأس وكذا رواه ابن ماجه أيضا عن عبد الله بن زيد
ورواه الدارقطني عن ابن عباس كلاهما عنه عليه الصلاة
والسلام أنه قال الأذنان من الرأس والمراد ببيان الحكم
لبيان الخلقة لأنه صلى الله عليه وسلم إنما بعث
لبيان الأحكام وما روي أنه عليه الصلاة والسلام
أخذ لأذنين ماء جديدا يحل على فناء البلة قبل
الاستيعاب توفيقا ومسح الرقبة يظهر الأصابع
الثلاث المقدم ذكرها لبقاء البلة على ظهورها غير
مستعملة وحينئذ فلا احتياج إلى قوله بماء جديد
ولما فهم من عطفه على السنن أنه سنة كما قال به
البعض لما روي أنه عليه الصلاة والسلام مسح الرقبة
مع الرأس ذكر في آخر حديث كعب بن عمرو واليا م الذي
مر في المضمنة والاستنشااق أشار إلى الخلاف بقوله
وقال بعضهم هو أي مسح الرقبة أدب وقال في فتاوى
قاضى خان وأما مسح الرقبة فليس بأدب ولا سنة
وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف الأقاويل كان
فعله أولى من تركه انتهى وفي الاختيار قيل هو سنة
وقيل مستحب واقتصر في الكافي على أنه مستحب
وهو الأصح لرواية فعله عليه الصلاة والسلام

في نسخة

في بعض الاحاديث دون غالبها فافاد عدم المواظبة
وهو دليل الاستحباب ومسح الحلقوم بدعة وتحليل
الاصابع سنة ايضا في اليدين والرجلين لما في السنن
الاربعة من حديث لقيط بن صبرة قال قال صلى الله
عليه وسلم اذا توضأت فاسبغ الوضوء وخلل بين
الاصابع قال الترمذي حديث حسن صحيح وروي
هو وابن ماجه عن ابن عباس قال عليه الصلاة والسلام
اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك وقال الحسن
غريب وعنه عليه الصلاة والسلام انه قال خللوا
اصابعكم لا يخللها الله بالنار يوم القيامة رواه الدار
قطني وهو ضعيف وفي الطبراني من لم يخلل اصابعه بالماء
خللها الله بالنار يوم القيمة والامر والوعيد في هذه
الاحاديث محمول على اتصال الماء الى ما بينها فانه لا
يجوز ترك ما خفي ما هو بينها كما يجوز في داخل اللحية
الكثيفة قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام والتحليل
بعد هذا مستحب لعدم المواظبة مع كونه اكلالا في
المحل انتهى وقد تقدم ان اكمال الفرض سنة وتكرار الغسل
الى الثلاث سنة ايضا لمواظبته عليه الصلاة والسلام
عليه على ما في الاحاديث الصحيحة مع الترك في بعض
الاحيان على ما روي انه عليه الصلاة والسلام توضأ
مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وانه
توضاء مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله
له الاجر مرتين وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
ان رجلا اتاه عليه الصلاة والسلام فقال يا رسول
الله كيف الطهور فدعا بماء في اناء فغسل كفيه ثلاثا

ثم غسل

ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه ثلاثا ثم مسح
براسه ثم ادخل اصبعيه السبابتين في اذنيه ومسح
بابهما ميه على ظاهر اذنيه وبالسبابتين باطن
اذنيه ثم غسل رجليه ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا وضوء
من زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم وفي لفظ
لابن ماجه تعدي وظلم وللشامي اساء وتعدي وظلم
وهو حديث صحيح رواه ثقات الى عمرو بن شعيب
والحقوقون على صحة حديث عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده وان المراد بجده عند الاطلاق جده ابا ابيه
وهو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما والمراد
بالزيادة الزيادة على الثلاث معتقدا سنيتهما فاما
لو زاد لطاينة القلب عند الشك او نية وضوء
اخر فلا بأس به لانه عليه الصلاة والسلام امر بترك
ما يريبه الى ما لا يريبه كذا في الكافي وغيره قال في
الخلاصة وان غسل موضع الوضوء اربع مرات يكره
قال الفقيه ابو جعفر لا يكره الا اذا راي الستة فيما
وراء الثلاث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء فان فرغ
ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق انتهى وهو يفسد
ان تجدد الوضوء على اثر الوضوء من غير ان يؤدى
بالاول عبادة غير مكروه وفيه اشكال لا طباقهم
على ان الوضوء عبادة غير مقصودة لذاتها فاذا لم
يؤد به عمل مما هو المقصود من شرعيته كالصلاة و
سجدة التلاوة ومسح المصحف ينبغي ان لا يشرع تكرار
قرية لكونه غير مقصود لذاته فيكون اسرافا محضاً
وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشرع

التقرب بها مستقلة وكانت مكروهة فهذا أولى وكذا
 المراد النقصان عن الثلاث مع اعتقاد السنية ومفيع
 فقد تعدي إلى آخره أي جاوز حد الستة في الزيادة
 وظلم الستة حقها في النقصان ثم المرة الأولى فرض
 والثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل
 الثانية سنة والثالثة الحال السنة كذا في الاختيار و
 الأولى إن تكون الثانية والثالثة كلاهما سنة لأن التثنية
 الذي هو سنة إنما يحصل بهما والنية سنة في الوضوء
 وليست بفرض خلافاً للثلاثة على ما سيأتي في الغسل
 انشاء الله تعالى في رفع الحديث أو استحبابه ما لا يحل
 الإبرافعه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة
 وليس بفرض خلافاً للثلاثة لأن العطف فيها بالواو
 واجماع أهل اللغة أنها المطلق الجمع لا تعرض فيها
 للترتيب وليس المعقب على القيام هو غسل الوجه
 بل الأتيان بجموع هذه الجملة من الغسل والمسح كما
 يقال للعبد إذا دخلت السوق فاشتر خبزاً ولحمًا
 وزيتاً ولبناً فلو اشترى اللبن ثم الزيت وهكذا لا يعد
 مخالفاً لأنه امر بشراء هذه الجملة عقيب دخوله
 السوق وقد فعل ما أمر به واستدل بعضهم على
 افتراض الترتيب بإدخال المسح بين الغسولين
 فلو لم يكن الترتيب مقصوداً لما ذكر مسح الرأس
 قبل الأرجل مع أنها معطوفة على الوجه واليدين
 وهذه عقلة عن التثنية التي ذكرها جاز الله العلامة
 وغيره من المحققين من أن الأرجل قصد عطفها على
 المسح ليقصد في صب الماء عليها على ما مر في

تفسير الآية ودقائق التنزيل أوسع من أن يحصر فيها
 بالحظة بعض العقول ولذا لم يجعل مفهوم الشرط و
 الوصف حجة ولو لم ندرك فائدتها أصلاً أنها ما العقول
 القاصرة عن إدراك كنه كلام الله والرسول صلى الله عليه
 وسلم فضلاً عن مناسبة لفظيه اجمع المجتهدون على
 أنها لا تثبت بمثلها حكم شرعي وأحاديث فعله صلى
 الله عليه وسلم لا دليل فيها على الافتراض لأن فعله
 عليه السلام محتمل للخصوص وغيره بل يدل على التنية
 وقد قلنا بها وقد روي أبو داود أن النبي صلى الله عليه
 وسلم يتم فداً بذراعيه قبل وجهه والخلاف فيها
 واحد وروي في سننه أنه عليه السلام نسي مسح
 رأسه في وضوئه فذكر بعد فراغه فمسحه ببل كفه ثم
 وأخرج الدارقطني عن سفيان بن سعيد قال أتى عثمان
 المقاعد فدعي بوضوء فمضمض واستنشق ثم غسل
 وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ثم
 مسح برأسه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يتوضأ هكذا يا هولاك ذلك قالوا نعم ليفر من أصابع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الترتيب
 بين المضمضة والاستنشاق سنة أيضاً وكذلك بين
 الاستنشاق وغسل الوجه قاله في الخلاصة
 والدلك أيضاً سنة لأنه أكمل للفرض في محله وليس
 بفرض خلافاً لما لك واحد لأحققة الغسل
 لأن حقيقة الغسل لا تتوقف عليه لقول العرب
 غسل المطر الأرض وليس في ذلك إلا الاسالة
 واعترض عليه الشيخ كمال الدين ابن الهمام بأن

بان وقعه من علو خصوصاً مع الشدة والتكرار اي
 ذلك وهم لا يقولونه الا اذا نظفت الارض وباتة غير
 مناسيب للمعنى المعقول من شرعية عظيم الغسل وهو
 تحسين هيئة الاعضاء الظاهرة للقيام بين يدي
 الرب تعالى بحقيقته والا فالقياس الكبر والناس بين
 حضري وقروي خشن الاطراف لا يزيل ما استحکم
 في خشونتها الا ذلك فالاسالة لا تحصل مقصود
 شرعيتها انتهى والجواب لا يسلم الوقع مع الشدة
 والتكرار يستعمل كما وهو محل النزاع لا التحسين حتى
 لو ذلك ولم يحصل به تحسين يجوز اتفاقاً ولو وقف
 في المطر الشديد زمناً طويلاً حتى اقبل بدنه فغسل
 ولم يدلكه لم يجز عندهما فمحل النزاع عين ذلك
 والخشونة ان منعت اتصال الماء فلا بد من ذلك
 عندنا ايضا والا فلا يسلم ان ازالة ما استحکم في خشونة
 فرض عند احد فان ازالة الدرن المتولد من البدن
 ليس بفرض اتفاقاً حتى لو ذلك ولم تزل جاز عند
 ايضا والموالة وهو ان يغسل كل عضو على اثر الذي
 قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحف السابوق عند
 اعتدال الهواء سنة ايضا لمواظبته عليه السلام
 عليها كما تدل عليه الاحاديث وليست بفرض
 خلافا لما لك لان الواو لا تدل على المعية ولا الموالة
 لصديق جاء زيد وعمر وبعد يوم او شهر ونحو ذلك
 والزيادة على الكتاب بخبر الواحد او بالقياس لا يجوز
 عندنا لانها نسخ فلذلك لم نرد على ما فهم من مطلق
 الاية فرضاً **واما ادب** اي ادب الوضوء **وهو** ذكر الضمير

باعتبار الخبر وهو ان يتأهب وما بعده اي التأهب
 للصلاة بالوضوء قبل دخول الوقت اذا لم يكن صليح
 عذر في وقت غير مهمل لان فيه انتظار الصلاة و
 منتظر الصلاة كمن هو فيها بالحديث الصحيح وقطع
 طمع الشيطان عن تبسيطه عنها وان يجلس للاستنجاء
 هو ازالة النجس وهو ما يخرج من البطن من النجاسة
 اي ومن الادب ان يجلس للاستنجاء متوجهاً الى
 يمين القبلة او الى يسارها كيلا يستقبل القبلة او
 يستدبرها حال كشف العورة فاستقبلاً لها او
 استدبارها حالة الاستنجاء ترك ادب ومكروه
 كراهية تنزيه كما في مد الرجل اليها واما حالة البول
 او التغوط فمكروه كراهية تحريم علي ما سيأتي ان شاء
 الله تعالى في المناهي ثم اذا جلس للاستنجاء فالادب
 ان يجلس متفرجاً افرج ما يكون اي موسعاً بين رجليه
 ويرخي مقعدته ما يمكنه مبالغة في الانقاء والتنظيف
 الا ان يكون صليماً فلا يفرج ولا يرخي كيلا تنفذ البلل
 الى الداخل فيفسد الصوم حتى قالوا لا ينبغي ان
 يتنفس حالة الاستنجاء لذلك واري ان عدم التنفس
 مع ما فيه من الخرج لا فائدة فيه فانه لا يصل بالنفس
 شيء الى الداخل اصلاً على انهم قالوا انما يفسد الصوم
 اذا وصل الماء موضع المحقنة وقبلما يكون ذكره في
 الخلاصة ومن الادب ان يغسل مخرج النجاسة
 بعد الاجار او دونها بالماء مبالغة في النظافة
 ولما روي ابن ماجه عن طلحة بن نافع قال اخبرني
 ابو ايوب وجابر بن عبد الله وانس بن مالك لما

الشيطان
 ينافي
 عذر قاصر

فيه رجال يحبون ان يتظاهروا قال صلى الله عليه وسلم
يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الظهور فما
ظهوركم توضحوا للصلاة وتغسل من الجنابة وتستنجي
بالماء قال هوذا كرم فعليكموه وسنة حسن والغسل
بالماء في هذه الحالة وان كان ادبا لكنه قد اديت به
سنة فان الاستنجاء مطلقا سنة لا على التعيين من كونه
بالحجر او بالماء وكونه بالماء ادب مع كونه سنة ومثل
هذا كثير في الشرع كالفاحة والشورة واجبة مع كونه
تقع فرضا ونحو ذلك وكون الغسل ادبا انما هو اذا لم
تتجاوز النجاسة فخرجها اما اذا تجاوزت فخرجها
والحال انها لم تكن قدر الدرهم وزنا في الكشف وسنن
كعرض الكف في المايح فغسله سنة وان كان قدر
الدرهم فغسله واجب وذلك لان القليل من النجاسة
عقود فعلا للخرج لان ما عمت بلبنته هانت فضيته
والتحرز عن القليل فيه خرج وقد رال درهم لان محل
الاستنجاء مقدربه وقد اجمع على ان الاستنجاء بالماء
ليس بفرض والحجر لا يستأصل النجاسة ولذا لو جلس
في ماء قليل نجسه واعتبر ذلك فيما وراء موضع الاستنجاء
لان الذي في موضع الشرح ساقط العبرة فكان ظاهر
حكما لكن غسله ادب لما تقدم من ثبائه تعا على الار
بسببه فبقى ما وراه فان كان اقل من قدر الدرهم
فهو غفو خلا فالزفر والشا في فيسن غسله للخرج
من الخلاف مع نذب الشرع الى التحرز عن النجاسة
مطلقا وعدم الوجوب لدفع الحرج ولا حرج في
السنية وروي عن ابي كان رسول الله صلى الله عليه

قالوا

في النجاسة
فانما هو اذا لم
تتجاوز النجاسة
فخرجها اما اذا
تجاوزت فخرجها
والحال انها لم
تكن قدر الدرهم
وزنا في الكشف
وسنن كعرض الكف
في المايح فغسله
سنة وان كان قدر
الدرهم فغسله
واجب وذلك لان
القليل من النجاسة
عقود فعلا للخرج
لان ما عمت بلبنته
هانت فضيته والتحرز
عن القليل فيه خرج
وقد رال درهم لان
محل الاستنجاء بالماء
ليس بفرض والحجر
لا يستأصل النجاسة
ولذا لو جلس في ماء
قليل نجسه واعتبر
ذلك فيما وراء
موضع الاستنجاء لان
الذي في موضع الشرح
ساقط العبرة فكان
ظاهر حكما لكن غسله
ادب لما تقدم من ثبائه
تعا على الار بسببه
فبقى ما وراه فان كان
اقل من قدر الدرهم
فهو غفو خلا فالزفر
والشا في فيسن غسله
للخرج من الخلاف مع
نذب الشرع الى التحرز
عن النجاسة مطلقا
وعدم الوجوب لدفع
الحرج ولا حرج في
السنية وروي عن ابي
كان رسول الله صلى الله

وسلم

وسلم يدخل الخلا فاحمل انا و غلام خوي اداوة من
ماء وعذرة فيستنجي بالماء متفق عليه فيفيد الماء
وهي تفيد السنية وان كان قدر الدرهم فقد قل الحرج
وقرب الى ما يفرض غسله بحيث لو زيد عليه ادنى
جزء يفرض غسله فقرب حكمه الى حكمه فيكون
غسله واجبا وهذا عندها واما عند محمد فيجب
الغسل وان كان اقل من قدر الدرهم لانه يزيد على
قدره بالنظر الى المخرج قال في الاختيار وهو الاحوط
واما ان زادت النجاسة المتجاوزة المخرج على قدر
الدرهم فغسله اي النجس او المخرج فرض اجماعا
والادب في الغسل المذكور ان يغسله اي يخرج
النجاسة حتى يتيقنه وينظفه لان المقصود هو الا
نقاء وليس فيه اي في الغسل عدد مسنون من ثلاث
او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلاث ومنهم
من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من
في الاجل ثلاثا وفي المقعد خمسة والصحيح انه مفوض
اليه فيغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون
موسوسا فيقدر في حقه بالثلاث كما في كل نجاسة
غير مريبة وقيل بسبع لانه اقصى ما قدر به في الحديث في
غسل النجاسة كما في ولوغ الكلب ويغسل ببطن اصبع
او اصبعين او ثلاثا كذا في الخلاصة قال في الاختيار
ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلاث اصابع ولا
يستنجي برؤس الاصابع احترازا عن الاستمتاع والملا
كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاحجار ليس فيه
عدد مسنون عندنا بل يمسحه حتى يتيقنه وعند الشافعي

عندنا انما هو اذا لم
تتجاوز النجاسة
فخرجها اما اذا
تجاوزت فخرجها
والحال انها لم
تكن قدر الدرهم
وزنا في الكشف
وسنن كعرض الكف
في المايح فغسله
سنة وان كان قدر
الدرهم فغسله
واجب وذلك لان
القليل من النجاسة
عقود فعلا للخرج
لان ما عمت بلبنته
هانت فضيته والتحرز
عن القليل فيه خرج
وقد رال درهم لان
محل الاستنجاء بالماء
ليس بفرض والحجر
لا يستأصل النجاسة
ولذا لو جلس في ماء
قليل نجسه واعتبر
ذلك فيما وراء
موضع الاستنجاء لان
الذي في موضع الشرح
ساقط العبرة فكان
ظاهر حكما لكن غسله
ادب لما تقدم من ثبائه
تعا على الار بسببه
فبقى ما وراه فان كان
اقل من قدر الدرهم
فهو غفو خلا فالزفر
والشا في فيسن غسله
للخرج من الخلاف مع
نذب الشرع الى التحرز
عن النجاسة مطلقا
وعدم الوجوب لدفع
الحرج ولا حرج في
السنية وروي عن ابي
كان رسول الله صلى الله

لا بد في اقامة السنة من ثلاث مسحا وان حصل الانقاء بدو
 وان لم يحصل الانقاء الا بالاربع يستحب الخامس ليكون
 وثرا لا تلاق ما روي البيهقي من حديث ابو هريرة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا لكم مثل الوالد اذا ذهبت
 احدكم الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها
 بغائط ولا بول ويستنجي ثلاث اجار ونهى عن الروث
 والرتة وان يستنجي الرجل يمينه ورواه ابو داود والنسائي
 وابن ماجه وابن حبان في صحيحه كله بلفظ وكان يأمر
 بثلاث اجار ولنا ما روي ابو داود وابن حبان
 في صحيحه من حديث ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال من اكتمل فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا
 فلا خرج ومن استجمر فليوتر ومن فعل فقد احسن
 ومن لا فلا خرج الحديث وهو حديث حسن وقد
 اجمعنا ما ذكر في ذلك الحديث من تعدد الاجار
 غير مراد حتى لو استنجى بحجره ثلاثة احرف جاز
 وكذا لو مسح بحجر ثم غسله ونشفه ثم مسح به ثم
 مسح غسله ونشفه ثم مسح به جاز في الصحيح من مثله
 الشافعي فيحمل على الغالب اذا الغالب الانقاء بالثلاث
 يحصل والمقصود هو الانقاء ثم قال في فتاوى قاض خان
 وغيره في كيفية الاستنجاء بالاجار يدبر بالحجر الاول
 ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصنف
 وفي الشتاء يقبل الرجل بالحجر الاول ويدبر بالثاني
 ويقبل بالثالث لان في الصيف الحصىتان متدليتان
 فلواقبل بالاولى يتلطمحان ولا كذلك في الشتاء والمرأة
 تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوتى كلها قال

في
 الاستنجاء
 بالاجار

في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل
 المقصود يعني الانقاء وكذا قال كمال الدين ابن الهمام
 عند قول صاحب الهداية لان المقصود هو الانقاء
 قال يفيد انه لا حاجة الى التقييد بكيفية من المذكور
 في الكتب نحو قبالة بالحجر الاول في الشتاء وادباره
 به في الصيف وفي المجتبى المقصود الانقاء فيختار ما
 هو الابلغ والاسلم عن زيادة التلوين وينبغي ان يستنجي
 بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى استبراء وثبنا
 في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف كذا في
 فتاوى قاض خان وفيها وان استنجى في الشتاء بماء سخن
 كان بمنزلة من استنجى في الصيف يعني في المبالغة قال لا
 ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي بالماء البارد ومن الاداب
 ان يمسح موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل قبل ان
 يقوم ليترول اثر الماء المستعمل بالكلية وان لم يمسح
 خرقة يجففه اي موضع الاستنجاء بيده مرة بعد اخرى
 تقريبا للماء المستعمل بحسب الامكان ومن الاداب
 ان يستعورته حين فرغ اي من الاستنجاء والتجفيف
 لان الكشف كان لضرورة وقد زالت وكشف العورة
 في الخلوة لغير ضرورة لا يستحب لقوله عليه السلام
 الله احق ان يستنجي منه ومن الاداب ان ينوي ايها
 شر امر الوضوء بنفسه من غير ان يستعين باحد ولا يترك
 غيره بان يهيئ له وضوءه او يصب عليه لما يروي
 انه عليه السلام قال انا الاستعين في وضوئي باحد
 وعن الوبري لا بأس بصب الخادم كان عليه السلام
 يصب الخادم عليه الماء كذا قال ابن الهمام ولا منا

في
 الاستنجاء
 بالاجار

ومن الاداب ان يستاك اي يدك اسنانه بالسواك
 بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالسواك وقد عده
 القدوري من السنن وقال صاحب الهداية الاصح انه
 مستحب واستدل الشيخ كمال الدين بن الهمام على كونه
 مستحبا لاسنة بانه لم يرد به حديث يصريح بمواظبة
 عليه السلام عليه عند الوضوء بل الوارد في الصحيحين
 لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل صلاة او
 عند كل صلاة وفي رواية للنسائي عند كل وضوء ورواه
 ابن خزيمة في صحيحه وصححه الحاكم وذكرها البخاري
 تعليقا قال ولا سنة دون المواظبة فالحق انه من
 مستحبات الوضوء اقول لم لا تكون الاشارة الى ان الملك
 من الاجاب هو ان فيه اشارة الى انه سنة على ان روا
 مسلم عن عائشة رضي الله عنها كنا نعد لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم سواكه وطهوره فيبعثه الله ماشا
 ان يبعثه فيستوك ويتوضا ويصلي دليل على انه
 كان ذلك عادة عليه السلام الا ان يقال كان ذلك
 عادته عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى كل
 تقدير فقد المصولة من الاداب لا يخلوا من تسامح الا
 ان الظاهر انه اراد بالاداب ما يعم المستحب ثم المستحب
 ان يكون السواك من شجرة مرة لزيادة ازالة تغير الفم
 قالوا ويستاك بكل عود الا الرمان والعصب وافضل
 الاراك ثم الزيتون وان يكون طول شبر في غلظ الخنصر
 ومن فوائده ما ورد في الحديث انه عليه السلام قال السواك
 مطهرة للفم مرضاة للرب رواه ابن ماجه وخزيمة في
 صحيحه ومنها ما روي في بعض الاحاديث انه مطردة

للسيطان

للسيطان مفرحة للملائكة ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسن
 في الحسنات ومنها انه يذهب الجفهر والبغم وينشد
 الاسنان ويقوى المعدة ويطيب نكهة الفم ويحلو
 البصر قال الشيخ كمال الدين ويستحب في خمسة مواضع
 اصفرار السن وتغير الرايحة والقيام من النوم و
 القيام الى الصلاة وعند الوضوء قال في الكفاية واما
 وقته يعني عند الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والويلية
 والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء و
 زاد الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكميلا للانقاء وذكر
 في مبسوط شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة
 ان يستاك انتهى وهذا ان كان له سواك والاى وان
 لم يكن له سواك فبالاصبع اي يعالج بالاصبع قال
 في المحيط قال على رضي الله عنه التشويص بالمسحاة و
 الابهام سواك وروي البيهقي وغيره من حديث النبي
 يرفعه يجزى عن السواك الاصابع وتكلم فيه وعن
 عائشة رضي الله عنها قلت يا رسول الله الرجل يذهب
 فوه يستاك قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل اصبعه
 فيه رواه الطبراني وقولها يذهب فوه اي اسنانه
 او لحمها ولا تقوم الاصبع مقام العود عند وجوده
 ويجوز بعض الشافعية اصبع الفير دون اصبع نفسه
 تحكم بلا دليل ويستاك عرضا لا طولا اي مع عرض
 الاسنان الذي هو طول الفم لا العكس خشية الحاق
 الضرر باللثة ويبدأء بالجانب الايمن من العليا ثم
 بالاسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم بالاسر منها
 ويدلك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها ويبيل

المسواك ان كان يابساً ويفسله عند الاستياك وعند
الفراغ منه ومن الاداب ان يبالغ في المضغطة والاحتشاش
وقال في الكفاية والمبالغة فيها سنة لكن الظاهر انها
مستحبة والمص قد اطلق الادب على كثير من المستحبات
الا ان يكون صائماً فلا يبالغ فيها خشية الحاق الفساق
بالصوم والدليل عن المبالغة في الاستنشاق حديث
لقبط بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني عن
الوضوء قال اسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وبأ
في الاستنشاق الا ان تكون صائماً رواه الترمذي وقال
حديث حسن صحيح وقيت المضغطة عليه
والمبالغة في المضغطة قال بعضهم وهو شيخ الاسلام
هي الغرغرة وهي ترديد الماء في الحلق وقال شمس الائمة
الحلواني المبالغة في المضغطة اخراج الماء من جانب
الى جانب وقال صدر الشهيد هي تكثير الماء حتى يملأ
الفم والاول اشهر وقال في الخلاصة حد المضغطة
استيقاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء
الى رأس حلقه والمبالغة في الاستنشاق جذب الماء
بالنفس حتى يصعد الى منخره بفتح الميم والخاء وكثيرها
وبعضها وكجلس قال في القاموس هو الانف والمراد
هنا الخشوم قال في الخلاصة وحد الاستنشاق ان
يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن
ومن الاداب ان يدخل اصبعيه الخنصرين في صماخ
اذنيه اي ثقبها عند مسح قال في فتاوى قاض خان
لم ينقل عن اصحابنا ادخال الاصبع في صماخ الاذنين
وعن ابي يوسف انه كان يفعل ذلك انتهى وهو الخوف

حديث

حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء رأت النبي صلى
الله عليه وسلم يتوضأ قالت ومسح رأسه ما قبل
منه وما ادبر وصدغيه واذنيه مرة واحدة وادخل
اصبعيه في فجري اذنيه رواه ابو داود والخنصر
ابلع في الدخول لصفرها ومن الاداب ان يخلل اصا
اي اصابع رجليه بخنصره اليسرى ويبدأ من خنصر
رجله اليمنى الى ابهامها ومن ابهام رجله اليسرى الى
خنصرها على الترتيب لان البداية باليمين وخنصر اليمنى
ايمين الاصابع في اليدين والرجلين وازالة الاذي
والشعث باليسرى وخنصر اليسرى اليسر الاصابع
في اليدين والرجلين قال المستورد بن شداد رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ يدلك اصابع
رجليه بخنصره رواه ابن ماجه ومن الاداب ان
يحرك خاتمه ان كان واسعاً بمبالغة في الاستباغ وان
كان ضيقاً لا يدخل الماء تحته بلا كلفة ففي ظاهرها الرواية
عن اصحابنا الثلاثة لا بد من تحريكه او ترعته ليحصل
الاستيقاب وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين بيقين
هكذا ذكره في المحيط واحترز بظاهر الرواية عن ما روى
الحسن عن ابي حنيفة وابو سليمان عن ابي يوسف وحماد
انه يجوز وان لم يحركه ومن الاداب ان لا يسرف في الماء
كان ينبغي ان يعده في المناهي لان ترك الادب لأبأس
به والاسراف مكروه بل حرام وان كان اي ولو كان
التوضي على شط اي على جانب نهر جار لقوله تعالى ولا
تبذر تدبيراً وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
سئل او في الوضوء سرف الهمة للاستفهام والواو

بعه

للعطف على مقدارى أقول هكذا وفي الوضوء عن عبد الله
ابن عمرو قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعد و
هو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قال أو في الوضوء
سرف قال نعم ولو كنت على ضفة نهر جار وضفة النهر بالضأ
المعجمة مفتوحة ومكسورة وبالفاء جانية ومن الآداب
أن لا يقتصر في الماء بأن يقرب اليه الدهن ويكون
التقاطر غير ظاهر بل ينبغي أن يكون التقاطر ظاهراً
ليكون غسلين في كل مرة ومن الآداب أن يملا
أناءه بعد الوضوء ثانياً تهياً للعبادة فإنه إذا هتأه في
ذلك الوقت الذي هو وقت نشاطه سهل عليه الوضوء
إذا اراده بخلاف ما إذا زال نشاطه ولم يكن هتياً فربما
تشتتله النفس عند ارادته فيشطه الشيطان بسبب
ذلك تهيبه قطعاً لطعم الشيطان عن تهيبه وعوداً
له على العبادة بل عبادة متصلة ومن الآداب أن يقول
عند تمامه أي تمام الوضوء أو في خلاله أي في ثلثه اللهم
اجعلني من التوابين أي الكثيرين للتوبة والرجوع عن الذنوب
إذا صدر مني واجعلني من المتطهرين المتزهدين عن
قاذورات الذنوب والمعاصي وأوساخها وفيه ترق
من الرفع إلى الدفع واجعلني من عبادك الصالحين
الذين خصصتهم بالإضافة إلى ذاتك الكريمة وجعلتهم
صالحين كرامتك لا يقيين لشاهدتك في حصر قد
مع الذين أنعمت عليهم وفيه ترق من التخلية إلى التحلية
واجعلني من الذين لا خوف عليهم إذا خاف الناس ولا
هم يحزنون إذا حزن الناس وهم الذين آمنوا وكانوا
يتقون الذين هم أولياء الله وأن يقول بعد فراغه

فيكون صح

من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك سبحانك في الأصل
مصدر ثم صار علماً للتسبيح وهو التنزيه وهو تنصو
دائماً بفعل لازم الاضمار وبحمدك في موضع الحال
أي تسبح حامدين لك لأنه لولا انعامك بالتوفيق
لم تمكن من تسبيحك وعبادتك أشهدان لا اله
إلا أنت وحدك حال مؤكدة لما قبلها وكذلك جملة
لا شريك لك استغفرك أطلب منك أن تغفر لي
ذنوبي وأتوب اليك وأرجع إلى طاعتك عن معصيتك
هكذا رواه النسائي في عمل اليوم والليلة وأشهد
أن محمداً عبداًك ورسولك وفيه معنى ما رواه
مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فقال أشهد
أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً
عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية
يدخل من أيها شاء ورواه الترمذي وزاد فيه اللهم
اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وقد
روي النسائي وابن السني في كتابيهما عمل اليوم والليلة
بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال أتيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتوضأ فسمعت يده
يقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي
في رزقي فقلت يا بني الله سمعتك تدعونا قال وهل
تركن من شيء ترجم ابن السني به باب ما يقول بين
ظهراني وضوءه أما النسائي فأدخله في باب ما يقوله
بعد فراغه من وضوءه وكلاهما محتمل لكذا في الأذكار ومن
الآداب أن يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة ما أنزلنا

وكنا

امرين او ثلاثا كذا تروى عن السلف وروى في ذلك
 اثار لا بأس بها في الفضائل منها ان من قراها في اثر الوضوء
 غفر الله له ذنوب خمسين سنة ومن الاداب ان يشرب
 فضل وضوئه او بعضه قايما او قاعدا مستقبلا القبلة
 كذا في الخلاصة وفي السنن من حديث ابي حنيفة قال رايت
 عليا توشا ففعل كفيه الى ان قال ثم قام فاخذ فضل
 طهوره فشربه وهو قائم ثم قال احببت ان اربكم كيف
 كان ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول عقيب
 شربه اللهم اشفي بشفائك وداوني بدوائك واعصمني
 اي حفظني من الوهل بفتح الواو والهاء مصدر وهل بالكسر
 اذا ضعف والامراض عطف خاص على عام والاولى جاع
 كذلك لان كل مرض ضعف وكل وجع مرض ولا عكس
 فيها ويكره الشرب قايما الا هذا اي شرب فضل الوضوء
 وشرب ماء زمزم لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال سقيت النبي صلى الله عليه وسلم من زمزم
 فشرب وهو قائم واما كراهته قايما فيما عدا هذين
 فلما روي مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 نهى عن الشرب قايما قال قتاده فقلنا لا نشق الاكل
 فقال ذلك شر واخبر وروى مسلم ايضا عن ابي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشرب احدكم
 قايما من فليستقي واجمع العلماء على ان هذه الكراهة
 تنزيهية لانها لا مرطب الا لمرديني وفي الفتاوى العتبات
 ولا بأس بالشرب قايما ولا يشرب ما شيا ورخص
 للمسافر انتهى وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام الشرب
 قايما في غير ما تقدم مر ايضا وكذا الاكل عن امر ثابت كبشة

بنت ثابت اخت حسان بن ثابت قالت دخل علي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قرية معلقة قايما
 فقمت الى فيها فقطعته رواه الترمذي وقال حديث
 حسن صحيح واما قطعته من القرية لتحفظه وتترك
 به لكونه موضع فيه صلى الله عليه وسلم وعن النزال
 ابن سبرة قال اتى علي رضي الله عنه باب الرحمة فشرب
 قايما وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل
 كما رايتوني فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله
 عنهما قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام رواه الترمذي
 وقال حديث حسن صحيح وعن عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يشرب قايما وقاعدا رواه الترمذي وقال حديث
 حسن صحيح ومن الاداب ان يوصله اي الوضوء بسحرة
 بضم السين اي نافلة اي يصلي عقيبها نافلة ولو ركعتين
 لما في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه انه
 دعا بوضوء فتوضا ثم قال رايت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم توضا نحو وضوئي هذا ثم قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من توضا نحو وضوئي هذا ثم قام
 فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم
 من ذنبه وعن عتبة بن عامر قال كانت علينا رعاية
 الابل فجاءت نوبتي فروحتها بعثي فادركت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قايما يحدث الناس فادركت
 من قوله ما من مسلم يتوضا فيحسن وضوئه ثم يقوم
 فيصلي ركعتين مقبلا عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت

رواه مسلم وعنه ابن هزيمة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليلال يا لبال حديثي بارحى عمل عملته في الاسلام فاني سمعت ردف نعليك بين يدي في الجنة قال ما علمت عملا ارجى عندي من اني لم اتطهر طهورا في ساعة من ليل او نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتبت لي ان اصلي رواه البخاري والدف بالفاء حركة النعل على الارض الا ان يكون الوضوء في وقت مكروه فانه لا يصلي لان ترك المكروه اولى من فعل المندوب ومن الاداب ان يتوضأ على الوضوء لمواظبته عليه السلام على الوضوء لكل صلاة ولذا حين صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد قال له عمر رضي الله عنه لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه وانما فعله تعليما للجواز ولذا قال عمر اصنعه يا عمر رواه مسلم الا ان مواظبته عليه السلام عليه لما كانت له بمنزلة الافعال القادرة كالتباعد ونحوه ولم يعدوه سنة فكان مستحبا وقد تقدم ان المصطفى اطلق الادب على كثير من المستحبات ومن الادب ايضا استحباب النية الى اخر الوضوء وتعاهد ما قام العين وتجاوز حدود الوجه واليدين والرجلين ليستيقن غسلها ويطيل الغرة وحفظ ثيابه من التقاط ذكره ابن الهمام في شرح الهداية **واما بيان المناهي** مما يحرم او يكره وقوله **فهو** راجع الى بيان ادلة من تقديره ليصح قوله ان لا يستقبل القبلة وما عطف عليه اذ عدم استقبال القبلة وقت الاستحباب مطلوب وكذا ما بعده فليست اتم ثم هكذا وقع في النسخ وقت الاستحباب والصواب وقت قضاء الحاجة لانه

قد قدم

قد قدم ان ترك استقبال القبلة وقت الاستحباب ادب وانما المنهي استقبالها وقت البول او التخلي فانه مكروه كراهة تحريم سواء كان في الصحراء او في البناء لاطلاق النهي في قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا و غربوا رواه الستة من حديث ابن ايوب الانصاري وقوله عليه السلام في حديث ابن هزيمة اذا جلس احدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه مسلم وعنه سلمان بنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة لغائط ولا بول رواه مسلم وعنه ابن حنيفة يحل الاستدبار لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رقيت يوما على بيت حفصة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبلا الشام مستدبرا للكعبة متفق عليه والصحاح هو الاول لانه اذا تعارض قوله عليه السلام وفعله رجح القول لان الفعل يحتمل الخصوص والعذر وغير ذلك وكذلك اذا تعارض المحرم والمباح رجح المحرم فبطل قول من قال يحل في البيان الحديث ابن عمر لان التوفيق والحمل على الحال انما يعدل اليه عند تساوي الدليلين ولا مساواة بين القول والفعل ولا بين المحرم والمباح ولذا قال ابو ايوب فقد منا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحرف عنها ونستغفر الله تعالى فاتباع الانحراف عنها في البيان بالاعتقاد ولو نسي فجلس مستقبلا يستحب له ان ينحرف بقدر ما يمكنه اخرج الطبراني في تهذيبه الا انار عن عمرو بن

اذا شاء روى عن علي بن ابي طالب ورواه الشيخان

استحباب

جميع

عن عبد الله بن الحسين عن ابيه عن جده قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس يقول قبالة
القبلة فذكر فحرف عنها اجلا لا لها لم يقم من
مجلسه حتى يغفر له وكانه انما لم يجب لانه وقع
معضوا عنه للسهو وهو فعل واحد كيكره للبالغ
ذلك يكره له ان يمسك الصغير نحوها وقالوا يكره
ان يذرع عليه في النوم وغيره الى القبلة او المصحف
او كتب الفقه الا ان يكون على مكان مرتفع عن المحاذ
وكذا يكره ان يستقبل بالبول او الغائط الشمس او القمر
لكونها آيتين عظيمتين من آيات الله تعالى وان
يستقبل الريح بالبول لئلا يرجع عليه الرشاش
ولا يكشف عورته عند احد فان كشفها حرام
والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه الاستنجاء به
من غير كشف عند احد فان لم يمكنه الاستنجاء بالماء
من غير كشف يكفي الاستنجاء بالاحجار اي يجب عليه
ان يكتفي بالاحجار في الاستنجاء ولا يكشف عورته
عند احد والتقييد بقوله اذا لم تكن النجاسة
اكثر من قدر الدرهم لا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهو ان
ان كانت اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف عند احد
اصلا لانه حرام يعذر به في ترك طهارة النجاسة
اذا لم يمكنه ازالته من غير كشف قال البرازي ومن
لا يجد ستره تركه يعني الاستنجاء ولو على شط نهر لان
النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي الا زمان
ولم يقتض الامر التكرار وقال قاض خان قالوا من
كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وان لا يستنجي

بالاحجار الخ

بيده

بيده اليمنى لقوله عليه السلام اذا شرب احدكم فلا
يتنفس في الاناء واذا اتى الخلاء فلا يمسه ذكره بهيئت ولا يمسح بيديه
رواية في الصحيحين من حديث ابي قتادة ولا يستنجي
بطعام ولا بروث ولا بعظم لقوله عليه السلام لا تستنجوا
بالروث ولا بالعظام فانها زاد اخوانكم من الجن
رواه الترمذي رواه الترمذي من حديث ابن مسعود
واذا نهى عن الاستنجاء بمراد الجن فراد الانس اولى
بالنهي ولا يعلف الدواب قياسا على زاد الجن ولا
يجوز العير كغوبه ومايه وجرحه لان التعرض له بغير
رضي حرام ولا بفحم لانه ملوث وزاد في خزنة الفقه
الحرف والاجر لانه ربما جرح كالزجاج فانه يكره
الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستنجي
بالقصب لانه يورث الباسور وفي الظهيرية ولا
باوراق الاشجار ثم لو استنجى بهذه الاشياء يكره
ولكن يجزيه لان الاعتبار الانقاء وقد حصل خلافا
للسا فيع ولا يقال الروث نجس فلا يزيل النجاسة
لان الغرض انه جاف وقد قلع النجاسة الرطبة
ولم يخلفها غيرها ويستنجى بالحجر والمد والتراب
والرمل والرماد والخشب والخرقة والقطن واللبد
وفي الصغيرية يكره بالخشب وفي نظم الزندوستي
لا يستنجى بالخرقة والقطن ونحوهما لانه روي انه
يورث الفقرة وان لا يتختم اي لا يلتقي النجاسة وهي
ما يدفعه من انفه او صدره الى حلقه وكذلك
البزاق ولا يمتخط اي لا يلتقي المخاط في الماء لان
النجاسة والمخاط يستقدر فيؤدي الى منع الاستنجا

ع بالماء

الذي التقى فيه وربما يكون سبباً للست واللغز كالغوط
في الأماكن التي يتفجع الناس بها نحو الطريق وتحت الشجر
والجدران التي يجلس في ظلها الحديث مسلم عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللاعنين
قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال الذي يتخلف في طريق
الناس أو في ظلمهم وإن لا يتعدى أي لا يتجاوز الحد المستوفى
في الزيادة عليه والنقصان في المراتب الثلاث بأن يجعلها
أربعاً أو اثنين لغرض ضرورة وفي المواضع بأن يغسل
اليدين إلى الأبط أو الرجل إلى الركبة أو يقصر عن المرفق
والكعب فالأول مكروه إذا لم يكن مقدار حصول
الطائفة أو نية اطالة الغرة والثاني غير جائز وإن
لا يمسح أعضاءه أي أعضاء وضوئه بالخرقة التي مسح
بها موضع الاستنجاء شريطة لمواضع الوضوء وإن لا
يضرب وجهه بالماء عند الغسل بل يرسل الماء
من أعلى جبهته أرسالاً وإن لا يمسح في الماء عند غسل
وجهه فإن كل ذلك مكروه من فعل العوام ولا يفيض
فاه ولا عينيه يغضاً شديداً بأن تتكتم حمرة الشفتين
ومحاجر العينين أي أطراف الجفان ومنابت الهدى
حتى لو بقيت على شفته أو على جفنيه لمعة أي بقعة
ولو قدر موضع رأس الأبرة لا يجوز وضوءه لوجوب
استيعاب الوجه وهي منه ويكره أيضاً الامتخاط باليمين
وتثليث المسح بماء جديد **فردوع** وفي فوائد أبي
حفص الكبير لو شئت يده اليسرى فلا يقدر أن يستنجي
بها أن لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجي بالماء
إلا أن يقدر على الماء الجاري وإن شئت كلتا اليدين

فيه

مسح

بمسح راعيه على الأرض ووجهه على الخائط ولا يدع الصلاة
وكذا المريض إذا كان له ابن أو أخ وليس له امرأة أو جارية وعجز
عن الوضوء يوضئه الابن أو الأخ إلا أنه لا يمسح فرجه إلا
من يحل له وطئها ويسقط عنه الاستنجاء وكذا المريض
إذا لم يكن لها زوج ولها ابنة أو اخت توضئها ويسقط عنها
الاستنجاء مقطوع الرجلان بقي منها شيء وإن قل من ثلاث أصابع
غسله وإن قطعت الرجلان واليدان اختلف المشايخ فيه
قال بعضهم تسقط الصلاة وفي مجموع النوازل أن لم يكن
الوضوء والتيمم لا يصلي عندها وعند أبي يوسف يصلي بالأتماء
كما في المحبوس والمتوضئ إذا استنجى أن كان على وجه السنة
استقيض وضوءه هذه الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى
المخصوصة ببعض الأعضاء **وأما الطهارة الكبرى** الشاملة
لجميع الأعضاء فهي الاغتسال وسببه أي سبب وجوبه
والمراد بالسبب هنا الشرط والأفالسبب لوجوبه هو ارادة
فعل ما لا يحل إلا به على ما قيل فشرط وجوب الغسل عند ارادة
فعل ما لا يحل إلا به أحد شيئا منها خروج المني من الذكر أو
الفرج الداخل حال كون المني حاصلاً بشهوة فانه يجب الغسل
حينئذ بالاجماع بلا خلاف بين أئمتنا أما انفصاله عن موضع
من الذكر أو الفرج بشهوة فمختلف فيه واعلم أن الغسل إنما
يجب بالمني أجمعاً بقيد من أحدهما أن يكون قد انبعت عن
شهوة فلو سال من ضرب أو حمل شيء ثقيل أو سقط من علو
لا يجب الغسل عندنا خلافاً للشافعي بناءً على أن إطلاق الجنبات
في اللغة مخصوص بحال انبعاثه عن الشهوة والثاني أن يخرج
عن العضو إلى خارج البدن أو ماله حكمه كالفرج الخارج
والقلقة على قول فمادام في قبضة الذكر أو الفرج الداخل

لا يجب الغسل عندنا خلافا لما لك وأما اشتراط وجود الشهوة
عند الانفصال من الذكر أيضا فمختلف فيه قال أبو يوسف
وجودها عنده شرط وقال ليس بشرط حتى إن المحتلم إذا أخذ
ذكره أي أمسكه حتى سكنت شهوته وخرج المني بعد سكون
الشهوة يجب عليه الغسل عندها خلافا لأبي يوسف
وكذا لو استمنى بالكف أو مس أو نظر فانزل فلما انفصل
المني عن مكانه بشهوة أمسك ذكره حتى سكنت وكذا لو
اغتسل قبل أن يبول أو ينام ثم سأل منه بقية المني يجب
إعادة الغسل عندها خلافا له ولو بالأنام ثم اغتسل
فخرج منه مني لا يجب إجماعا وإذا عرفت هذا ظهر لك
فائدة ما قدرناه من القيود في عبادة المص فقامل وكذا
يوجب الاغتسال الإيلاج أي إدخال ذكر من يجامع مثله في أحد
السبيلين قبل والدبر من الرجل أي الذكر المنتهي والمرأة
أي المنتهية ومن بيان لأحد السبيلين إذا توارت أي غابت
الحشفة أي الكمر أو مقدارها إن كانت مقطوعة في أحدهما
سواء أترك الموج أو الموج فيه أو لم ينزل واحد منها وجب
الغسل على الفاعل والمفعول به المكلفين لما في الصحيحين
من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل
أنزل أو لم ينزل وفي مسلم من حديث عائشة إذا جلس بين
شعبها الأربع وسر الختان فوجب الغسل
وللترمذي من حديثها إذا جاوز الختان فوجب الغسل
وهو المراد بما قبله من جهدها ومن سر الختان الختان وهذا
على عادتهم من ختان النساء وهو مندوب وأما قوله عليه
السلام إنما الماء من الماء فمنسوخ بالإجماع وأطلاق الوجوب

في الحديث يشمل الرجل والمرأة وأما وجوبه على المفعول به
في الدبر فبنا لقياس احتياطاً وإنما لم يقيسه أبو حنيفة على
الوطئ في القبل في إيجاب الحد احتياطاً لدرء الحد وهذا
الاحتياط في إيجاب الحد إيجاب الغسل فاخذ بالاحتياط
في الموضوعين أما الواو لوج في البهيمية والميتة والصغيرة التي
التي لا يجامع مثلها وهي بنت ست مطلقاً وبنت سبع أو
ثمان إذا لم تكن عبلة فلا يجب عليه الغسل كما لم ينزل
لغصور الشهوة وذكر الأسيدي أن بالإيلاج في الصغيرة
التي لا يجامع مثلها يجب الغسل ولعل مراده ما إذا كانت
بنت سبع أو ثمان وكانت عبلة ضحية لأن المشتهاة
التي تجامع مثلها هي بنت التسع في الصحيح وما دونها
غير مشتهاة إلا أنها إذا كانت بنت سبع أو ثمان وهي عبلة
قربت إلى حد الشهوة فالاحتياط وجوب الغسل
وهو الأصح أما فيما دونها فالأصح عدم الوجوب
لأنه بمنزلة التبتين والتفخيد ومعالجة اليد وكذا يجب
الانغتسال الحيض وهو دم يخرج من رحم بالغة سليمة
والمراد انقطاع الحيض فهو شرط وجوب الغسل عند إرادته
ما لا يحل إلا به لادرور وقيل درور الدم بشرط الانقطاع
والأول أصح حتى قالوا لو أسلمت وهي حائض ثم طهرت
يجب عليها الغسل ولو انقطع ثم أسلمت لا يجب لأن الأع
ليس صفقة باقية فلم يوجد شرط الوجوب حال التكليف
بخلاف ما إذا حدث أو اجنب ثم أسلم حيث يجب عليه
الوضوء والغسل لأن الحدث والجنابة صفتان باقيةتان
وقت التكليف بعد الإسلام فلم يتعرضوا للفرق بين الحيض
وبين الحدث والجنابة بل بين الانقطاع وبينها وكذا

يوجب الاغتسال النفس وهو دم يخرج من الرحم عقب
 الولادة وهذا يفيد انها لو ولدت ولم تر دماً لا تكون
 نفساً ولا يجب عليها الغسل وهو قول ابي يوسف لانه
 تعلق بالنفس ولم يوجد الا ان عند ابي حنيفة لا يجب
 احتياطاً لان الولادة لا تخلو غالباً عن دم ولو قليلاً
 وفي مثله يقام السبب بمقام المستبب ثم وجوب الغسل
 للصلاة ونحوها عند انقطاع الحيض والنفس ثابت
 بالاجماع وبإشارة النص على قراءة يطهرن بالتشديد
 في الحيض ودلالة في النفس ومن استيقظ من منامه
 فوجد على فراشه او ثوبه او فخذه بطلاً وهو اي والحال انه
 يتذكر الاحتلام فان الميثلة على سببه اوجه لانه اما
 ان يتذكر الاحتلام اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن
 كونه منياً او كونه مذياً او يشك فان تذكر الاحتلام ان
 يتيقن انه منى او مذى او شك فيه فلم يتيقن انه منى
 ام مذى فعليه الغسل في الحالات الثلاث اجماعاً
 لان الاحتلام سبب خروج المنى فيحمل عليه وان يتيقن
 انه مذى لان المنى يرق بالهواء وجراحة البدن فيصير
 كالمدى اما اذا لم يتذكر الاحتلام ويتيقن انه منى او شك
 هل هو منى او مذى فذلك يجب عليه الغسل في هاتين
 الحالتين ايضا اجماعاً للاحتياط وان يتيقن انه مذى
 فلا غسل عليه في هذه الحالة عند ابي يوسف اذا لم يتذكر
 الاحتلام وبه اخذ خلف بن ايوب وابواليث وهو اقيس
 وعندهما يجب وهو احوط لما تقدم من الاحتمال والنوم
 سبب الاحتلام وكما من روي لا يتذكرها الراي فلا يبعد
 انه احتلم ونسيه فيجب الغسل والمضى مشى على قول ابي يوسف

ولم ينه

ولم ينه عليه فيوه انه مجمع عليه على ان الفتوى على قولها
 وان استيقظ فوجد في احليله بطلاً لا يدري امنى هو ام منى
 ولم يتذكر حالاً ينظر ان كان ذكره منتشراً قبل النوم فلا غسل
 عليه لان الانتشار سبب لخروج المنى فيحمل عليه
 وان كان ذكره قبل النوم ساكناً فعليه الغسل للاحتياط
 المذكور في الخلافية هذا الذي ذكرناه من عدم وجوب
 الغسل فيما اذا كان الذكر منتشراً اما هو اذا نام قائماً
 او قاعاً لعدم الاستغراق في النوم عادة فلم يعارض
 سببية الانتشار سبب اخر فحمل على انه هو السبب
 واما يتسبب عنه المذي اما اذا لم مضطجاً ~~ك~~
 والاضطجاع سبب للارتخاء والاستغراق في النوم
 الذي هو سبب الاحتلام او يتيقن انه اي المبلل الموجو
 منى فعليه الغسل ايضا اما في يتيقن المنى فظاهر واما
 في الاضطجاع فلانه عارض الانتشار في السببية فيجب
 بسببيته للاحتلام وان البلل منى رقيق احتياطاً وهذا
 التفصيل المذكور في المحيط والذخيرة قال شمس الائمة المحلوا
 هذه يكثر وقوعها والناس عنها غافلون وهو يتدقرونها
 في وجوب الغسل اذا يتيقن انه مذى ولم يتذكر الاحتلام
 لان النوم حال ذهول وغفلة شديده يقع فيه اشياء
 ولا يشعر بها فتيقن كون البلل مذياً لا يكاد يمكن الا با
 صورته ورقته وتلك الصورة كثيراً ما تكون للمني لسبب
 بعض الاغذية ونحوها مما يوجب غلبة الرطوبة ورقته
 الاخلاط والفضلات وسبب فعل الحرارة والهواء
 فوجب الغسل هو الوجه وقد اوجبوه بالاجماع على
 المفعول به في الدبر مع انه ليس غالباً في كونه سبباً

لا نزله لاجل الاحتياط لكن بقى شئ وهو ان المني اذا خرج عن شهوة سواء كان في نوم او يقظة فانه لا بد من دققة وتجا عن راس الذكر ايضا فكون الببل ليس الا في راس الذكر دليل ظاهر انه ليس بمنى سيما والنوم محل الانتشار بسبب هضم الغذاء وانفعات الريح فايجاب الفصل في الصورة المذكورة مشكل بخلاف وجود الببل على الفخذ وخوه لا ين الغالب انه مني خرج بدفق وان لم يشعر به على ما قرر وان احتلم ولم يخرج منه شئ اي تذكر الاختلام ولم ير ببلا لا غسل عليه اجماعا وفي ابى داود والترمذي من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد الببل ولا يذكر اختلاما قال يغتسل وعن الرجل يرى انه قد احتلم ولا يجد ببلا قال لا غسل عليه قالت ام سليم هل على المرأة ترى ذلك غسل قال نعم ان النساء شقائق الرجال فلذا قال وكذلك المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها شئ فلا غسل عليها ولما في الصحيحين من حديث ابي هريرة ان ام سليم قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رات الماء وفي رواية قاضية خان المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها المني حكى عن الفقيه ابو جعفر انه ما لم يخرج المني من الفرج الداخل لا يلزمها الفصل في الاحوال كلها وبهاخذ شمس الايمة الحلواني واليه اشار الحاكم الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة في الاختلام كالرجل وفي اختلام الرجل لا بد من خروج المني فذكر ذلك في اختلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الاليتين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل الي الفرج الخارج انتهى هـ

وقال محمد

وقال محمد عليها الفصل احتياطاً قال في التجنيس لان ماؤها لا يكون دافقا كالرجل وانما ينزل من صدرها وبه يفتي بعض المشايخ كصاحب التجنيس وهو برهان الدين مرغنياني صاحب الهداية كما تقدم عنه في التجنيس قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام بعد نقله كلام التجنيس فهذا التقليل يفيد ان المراد بعدم الخروج في قوله ولم يخرج انها لم تره خرج فعلى هذا الوجه وجوب الفصل والمراد من رات في حديث ام سليم رواية العلم لارؤية البصر فانها لورات الانزال واستيقظت من فورها واحت بيدها الببل ثم نامت فما استيقظت حتى جف فلم تر بعينها شئنا لا يسع القول بان لا غسل عليها مع انه لارؤية بصر بل رواية علم انتهى قول هذا لا يفيد كون الوجه وجوب الفصل في المسئلة المختلف فيها وهي ما اذا احتلمت ووجدت لذة الانزال ولم ببلا ولم يخرج منها المني فان ظاهر الرواية انها لا يجب عليها الفصل وبهاخذ الحلواني وقال في الخلاصة وهو الصحيح لحديث ام سليم سواء كانت الرؤية بمعنى العلم او بمعنى البصر فانها لم تر الماء بعينها ولا علمت خروج المني الا ان ادعي برات رؤيا الحلم ولكن لا دليل له على ذلك فلا يقبل منه وذكر المصنف عن محمد انها يجب عليها الفصل وبهاخذ صاحب التجنيس معلا بما تقدم وهو ليس بقوى اذ لا اثر في نزول ماؤها من صدرها غير دافق في وجوب الفصل فان وجوب الفصل في الاختلام متعلق بخروج المني من الفرج الداخل كما تعلق في حق الرجل بخروجه من راس الذكر

الذكر

فكما ان الرجل لو انفصل منه عن الصلب بالدفق والشهوة
لا يجب عليه الغسل بالماء يخرج الى ما يلحقه حكمه
التطهير كذلك المرأة اذا انفصل منها عن صدرها
فما لم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير لا يجب عليها
الغسل على ان في مثلها لم يعلم انفصالها عن
صدرها وانما حصل ذلك في النوم واكثر ما يوري في النوم
لا تحقق له فكيف يجب عليها الغسل نعم قال
بعضهم لو كانت متلقية وقت الاحتلام يجب عليها
الغسل لاحتمال الخروج ثم العود فيجب الغسل احتياطاً
وهو غير بعيد الامن حيث ان ماءها اذا لم ينزل
دفعاً بل سيلاناً يلزم ما عدم الخروج ان لم يكن
الفرج في صيب او عدم العود ان كان في صيب
فليتأمل ولو جامع واحتلم وغسل قبل ان يبول
او ينام ثم خرج منه بقية المني وجب عليه الغسل
ثانياً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافاً لابي يوسف
وقد قدمناه ولو افاق السكران فوجد منياً فعليه
الغسل كما في النائم وان وجد مذياً فلا يغسل عليه بالانفا
وكذا المفهي عليه فالفرق على قولها بين النائم وبين السكران
والفرق عليه ان المني والمذي لا بد لهما من سبب وقد ظهر
سبب المني في النوم وهو الاحتلام تذكر او لا لا النوم
مظنة الاحتلام في حال عليه بخلاف السكر والاعماء
وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منياً على الفراش والحال ان
كل واحد منهما ينكر الاحتلام اي لا تذكر قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل وجب عليها الغسل احتياطاً
لاحتمال وجوده من كل منهما وقال بعضهم ان كان المني طويلاً

فعل الرجل لان منيه يدفق فيقع طويلاً وان كان مدوراً
فعل المرأة لان منيها يسيل فيقع في بقعة واحدة لكن
يقال يحتمل ان يكون الرجل وقت الانزال منكباً او راساً
منكباً فيقع منيه في بقعة واحدة وان يمد مني المرأة
بسبب مرور عضو ونحوه عليه في التقلب وقال بعضهم
ان كان ابيض غليظاً فمن الرجل وان كان اصفر رقيقاً
فمن المرأة ويقال عليه ان ذلك يختلف باختلاف المزاج
والاغذية فلا عبرة به والاحتياط هو الاولي وان كان
الحديث قد صرح بالفرق المذكور بينهما وهو قوله عليه
السلام في حديث ام سلمة ان ماء الرجل غليظاً ابيض
وماء المرأة رقيق اصفر متفق عليه فذلك باعتبار
الغالب وعدم القارض **فروع** قالت معي جني يا تيني
في اليوم مراراً واجد لذة الوقاع اتفقوا انه لا يغسل
عليها ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تنزل فاذا نزلت
وجب الغسل لانه كالاحتلام جومعت فيمارون الفرج
ووصل المني الى رحمها لا يغسل عليها لفقدان الايلاج و
الانزال فان حبست منه وجب الغسل لانه دليل الانزال
وتظهر فائدته في عادة ما صلت بعد ذلك للجماع
الى ان اغتسلت بسبب آخر كما قالوا ولا شك انه
مبني على وجوب الغسل عليها بمجرد انفصال منيها
الى رحمها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية
قال في التائا رخصة وفي ظاهر الرواية يشترط الخروج
من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لوجوب الغسل
حتى لو انفصل منيها عن مكانه ولم يخرج عن الفرج
الداخل الى الفرج الخارج لا يغسل عليها وفي النصاب

وهو الاصح انتهى اغسلت ثم خرج منها مني الزوج لا يلزمها اعاد
 الغسل لانه بمنزلة حوله فخرج به فخرج احتلم او عالج كفته
 فلما انفصل المني شد ذكره وصلى من غير غسل صحت لتعلق
 وجوب الغسل بالخروج ايضا كما تقدم صبي ابن عشر جامع
 امرأة البالغة عليها الغسل لوجود موارد الحشفة بعد توجه
 الخطاب ولا غسل على الفلام لانعدام الخطاب الا انه يؤمر
 به تخلقا كما يؤمر بالوضوء والصلاة ولو كان الزوج بالغا
 والزوج صغيرة تشبه في الجواب على العكس وذكر صبي
 لا يشتهي بمنزلة الاصبع وفي وجوب الغسل بادخال الاصبع
 في القبل او الذر خلاف والاولى ان يجب في القبل اذا قصد
 الاستمتاع لغلبة الشهوة لان الشهوة فيهن غالبية فيقا
 السبب مقام المسبب وهو الانزال دون اعدائها وعليه هذا ذكر
 غير الادمي وذكر الميت وما يضع من خشب او غيره بال
 فخرج منه مني ان كان ذكره منتشرا فعليه الغسل لوجود
 الشهوة والا فلا لفقدها راي في نومه انه يجامع فانتبه
 ولم يربلا ثم بعد ساعة خرج منه مذي لا يجب الغسل
 وان خرج مني وجب احتلم الصبي او الصبية الاحتلام
 الذي به البلوغ وانزلا على وجه الدفق والشهوة لا يجب
 الغسل لان الخطاب انما توجه عقيب الانزال فهو ساقط
 على الخطاب وكذا اذا حاضبت الحيض الذي به البلوغ وقا
 بعضهم يجب في الحيض قال قاض خان والاحوط وجوب
 الغسل في الفصول كلها والله سبحانه اعلم واما فرائض الغسل
 فالمضمضة والاستنشاق وغسل مسائر البدن اي باقيه
 فان محل المضمضة والاستنشاق من جملة البدن وليس
 السائر بمعنى الجميع كما توهمه كثير من الناس وعند مالك

عن الجليل

يق

والشافعية

والشافعية والمضمضة والاستنشاق سنة فيه كما في الوضوء لنا قوله
 تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا فانه امر بتطهير جميع البدن
 الا ان ما تعد را يصل الماء اليه حقيقة او حكما للخروج خارج
 بخلاف الوضوء لان المأمور به فيه غسل الوجه والوجه
 فيها منعدمة وعدوها من الفطرة في الحديث لا ينبغي الوجوب
 لان الفطرة تستعمل بمعنى الدين وعدوها مع ما هو سنة
 اتفاقا لا يعين سنتها لان القرآن في النظم لا يوجب
 القرآن في الحكم على ان من جملة ذلك الاستنجاء بالماء
 وقد يكون واجبا اتفاقا وفي بعض الروايات الحتان وهو واجب
 عند الشافعية فلا معارضة في الحديث لدليلنا فسلم
 وايصال الماء الى منابت الشعر فرض وان كسفاي ولو كان
 الشعر كشفا بالاجماع وكذا يفرض ايصال الماء الى اثناء الخية
 واثاء الشعر من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلبدا
 ولم يصل الماء الى اثنائه لا يجوز الغسل لما في الآية من صيغة
 المبالغة والتكلف والمرأة في الاعتسال كالرجل في وجوب
 تعميم جميع الشعر والبشر ولكن الشعر المسترسل اي
 التازل من ذوايبها جمع ذواته وهي الخصلة من الشعر
 غسله موضوع اي ساقط عنها في الغسل اذا بلغ الماء
 اصول شعرها لما في مسلم وغيره من حديث امرسلة
 قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشده صغير رأسي
 افا نقضه في غسل الجنابة فقال لا انما يكفينك ان تحثي
 على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء
 فظهرين وفي رواية افا نقضه للحيفة والجنابة
 قال لا الى اخره وفي مسلم انه بلغ عائشة ان عبد الله بن
 عمرو بن العاص كايا امر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن

رؤسهن فقال يا عجبا لابن عمر ويا مرنساء اذا اغتسلن
 ان ينقض رؤسهن افلا يامرهن ان يحلقن رؤسهن
 لقد كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اناه واحد وما ازيدان افرغ على راسي ثلاث افرغاء
 ولا يقال ان هذا معارض للكتاب لانا نقول مودى الكفا
 غسل البدن والشعر ليس بل متصل به نظرا الى اصوله
 فعلنا بمقتضى الاتصال في حق الرجال بمقتضى الاتصال
 في حق النساء دفعا للخرج اذ لا يمكن حلقه ولان موضع
 الضرورة قد خست من الآية كلاه العيين فيختص
 بالحديث ايضا للخرج ولا يجب بل ذوايها وفي صلاة
 البقا الى الصبح انه يجب غسل الذوايب وان جاوزت
 القدمين وفي مسوط بكر في وجوب اتصال الماء الى
 شعب عقايصها وهو الوجه المحصر المذكور في الحديث
 والخرج وهذا اذا كانت مضمومة فان كانت منقوضة
 يفترض عليها اتصال الماء الى اثنائها اتفاقا لعدم الخرج ثم
 سقوط غسل المسترسل اذ بلغ الماء اصول الشعر انما
 هو في حق المرأة بخلاف الرجل لانه لا ضرورة في حقه
 لامكان الخلق كذا ذكره اي هذا الحكم وهو الفرق بين المرأة
 والرجل في وجوب نقض الضميرة وعدمه في غيبة
 الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا صغر شعره كما يفعل
 العليوني الى المنتسبون الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 وبعضهم يخصهم عن كان من غير فاطمة رضي الله عنها والاثرا
 جمع ترك بعض التاء اسم جنس كالعرب وزنا هل يجب
 اتصال الماء الى اثناء الشعر اي هل يجب عليه اتصال الماء
 الى خلال شعره ام لا عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان

ب

ك

نظرا

نظرا الى العادة والى عدم الضرورة وذكر الصدور الشهيد
 انه اي الشأن يجب اتصال الماء الى اثناء الشعر في حقه لعدم الضرورة
 والاحتياط قال في الخلاصة وفي شعر الرجل يفترض اتصال
 الماء الى المسترسل ولم يذكر غير ذلك فكان هو الصحيح
 عملا بمقتضى المبالغة في الآية مع عدم الضرورة المختص في
 حقه ويؤيده ما في السنن عن علي رضي الله عنه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شقرة من
 الجنابة لم يغسله فعمل به كذا وكذا من التار قال علي بن
 ثم عازيت راسي اي شعر راسي فلا اتركه بل احلقه
 مخافة ان لا يصيب الماء امرأة اغتسلت هل تتكلف
 في اتصال الماء الى ثقب القرط ام لا والقرط بضم القاف
 واسكان الواو ما يعلق في شحمة الاذن قال اي محمد في
 الاصل وهذا باب صاحب المحيط يذكر لفظ قال و
 مراده ذلك تتكلف فيه اي في اتصال الماء الى ثقب القرط
 كما تتكلف في تحريك الخاتم ان كان ضيقا والمعتبر فيه
 غلبة الظن بالوصول ان غلب على ظنيها ان الماء لا يد
 خله لا يتكلف تتكلف وان غلب انه وصله لا تتكلف
 سواء كان القرط فيه ام لا وان انضم الثقب بعد نزع
 القرط وصار مجال ان امر عليه الماء يدخله وان غفل
 لا فلا بد من امراره ولا تتكلف لغير الامر من ادخال
 عود وخوه فان الخرج مدفوع وانما وضع المسئلة
 في المرأة باعتبار الغالب والافلا فرق بينهما وبين
 الرجل وكذا في قوله امرأة اغتسلت وقد كان الشأن
 بقي في اظفارها عجيب قد جف لم يجز غسلها وكذا
 الوضوء لافرق بين المرأة والرجل لان في العجين لزوجة

بقره

وصلابة تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز الغسل لانه لا
 يمنع والاول اظهر ولو بقي الدرن اي الوسخ في الاظفار
 جاز الغسل والوضوء لتولده من البدن يستوي فيه
 اي في الحكم المذكور المدنى اي ساكن المدينة والقروي
 اي ساكن القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل
 للقروي لان درنه من التراب والطين فينفذه الماء
 ولا يجوز للمدنى لانه من الودك فلا ينفذه الماء والا
 هو الصحيح قاله الذبيبي وقال الصقار يجب الا يصل
 الى ما تحته ان طاق الظفر وهو حسن الا قلت الذي
 لم تحتن اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد
 قال بعضهم يجوز غسله قال قاض خان لانه خلق
 وقال بعضهم لا يجوز وهو الاصح لان له حكم الظاهر
 حتى ان البول اذا نزل اليه انتقض الوضوء والمني
 اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا صحته
 الزيلعي في شرح الكنز وقال في التوازي لا يجزئ تركه
 اي ترك ادخال الماء داخل القلفة قال الشيخ كالمدنى
 ابن الهام الاول للخرج لا لكونه خلقه اقول المخرج
 غير مسلم وكونه خلقه لا اثر له فالثاني هو الاصح
 للامر بالتطهير وان خرج بوله حتى صار في قلفته
 فعليه الوضوء بالاجماع وان لم يلمس ولو لم يظهر الى
 خارج القلفة كذا في الخلاصة وفتاوى قاض خان
 وغيرهما رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام من خبز
 او غيره قال بعضهم ان كان زائدا على قدر الحمصة
 لا يجوز غسله وان كان قدر الحمصة او اقل يجوز بناه
 على قساد الصوم بالاول فكان للفم بالنظر اليه

حكم الظاهر

حكم الظاهر دون الثاني على ما ذكره في خزنة الاكمل ان المفسد
 للصوم ما يزيد على مقدار الحمصة وقد رخصه عفو وكان
 له بالنظر اليه حكم الباطن قال في الخلاصة ان كان كثيرا يستبين
 للتأخر كما في سقوط السن يجب اتصال الماء وان كان
 قليلا كان عفوا فان كان في طواحيه ثقب وفيها شيء
 يجب اتصال الماء اليه وفي الفتاوى في باب النون ان كان
 بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل من الجناية
 جاز لان الماء شيء لطيف يصل تحته غالبا قال صاحب
 الخلاصة وبه يفتي وقال بعضهم ان كان صليبا مضموعا
 مضغفا متاكدا بحيث تداخلت اجزائه وصار له لزوجة
 وعلاكة كالعجين لا يجوز غسله قل او كثر وهو الاصح
 لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج بخلاف
 الصوم فان في التحرز عن بقائه في الاسنان وسبقه الى
 الحلق مع الزبيب حرجا ولا حرج في ازالته في الغسل
 فافترقا على ان الاكثرين على ان قدر الحمصة مفسد للصوم
 والعفو ما دونه وذكر في المحيط اذا كان على ظاهر
 يديه جلد سمك او خبز مضموع قد جف وغتسل
 او توضع ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز وكذا الدرن
 اليابس في الانف لوجوب تعميم الغسل للبدن جميعه
 وهذه الاشياء تمنع اتصالها وقال في الخير
 مسئلة الحناء بان خلطته او اختضبت به وبقي
 من جرمه على يديها والطين والدرن اذا بقيا على
 البدن يجزئ وضوئهم للضرورة ولان الماء ينفذه
 لتخالجه وعدم لزوجه وصلابته وعليه الفتوى
 اذا اعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء الى البدن واذا كان

برجاه شقاق فجعل فيه الشحم والمرهم ان كان لا يضربه
 ايصال الماء لا يجوز غسله ووضوه وان كان يضرب بجوز
 اذا مر الماء على ظاهر ذلك وايصال الماء الى داخل السرة
 فرض للآية وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان
 موضعه من جملة البدن وان لم ياي ولو لم يكن عليه
 اي على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقة لان فيه
 نجاسة حكمية وهي الجنابة وكذا تحليل الاصابع من اليدين
 والرجلين في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت
 الاصابع منضمة لا يدخلها الماء بلا تحليل غير مفتوحة
 بحيث يدخلها الماء بلا كلفة وان كانت الاصابع مفتوحة
 فهو اي التحليل سنة وقد تقدم وكذا انقاء البشرة
 اي غسلها باسالة الماء عليها والبشرة ظاهر الجليل
 وبل الشعر فرض ايضا لصيغة التكليف في الآية وقوله
 عليه السلام لا قبلوا الشعر وانقوا البشرة لقوله
 عليه السلام تحت كل شعرة جنابة والمجموع من حديث
 واحد اورده ابوداود ومن رواية ابي هريرة لكنه
 ضعيف والآية كافية في الاستدلال ولو بقي شيء
 من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل
 اي ولو كان ذلك الشيء قليلا بقدر راس ابرة لوجوب
 استيعاب جميع البدن وشرب الماء يقوم مقام
 المضمضة اذا كانت لاعلى وجه السنة وبلغ الماء الفم
 كله والا فلا وفي واقعات الناطقي لا يخرج عن الجنابة
 بالشرب سواء شرب على وجه السنة او على وجه
 غير السنة ما لم يتحمله قال في الخلاصة وهذا احوط
 ولو تركها اي ترك المضمضة والاستنشاق او لمعة

وكذا ايصال الماء الى موضعها
 الخارج عن الجنابة

من اصابه من ماء
 من اصابه من ماء
 من اصابه من ماء
 من اصابه من ماء

من اي

من اي موضع كان من البدن ناسيا فغسل ثم تذكر ذلك
 يمتضمض او يستنشق او يغسل اللعنة ويغسل ما صلى
 ان كان فرضا لعدم صحته وان كان نفلا فلا لعدم
 صحة شروعه وسمنة الغسل ان يقدم الوضوء عليه
 كوضوء الصلاة من غير استثناء مسح الرأس هو الصحيح
 وظاهر الرواية لا يحارو الحسن انه لا يمسح راسه الا
 غسل الرجلين فانه يؤخره اذا كان قائما في مستقع
 الماء او على تراب بحيث يحتاج الى غسلها بعد ذلك
 اما الوقوف على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها
 مرة اخرى فلا يؤخر غسلها كذا في الهداية وغيرها
 وان يزيل النجاسة الحقيقية كالمني ونحوه عن بدن ان كان
 ايمان وجدته على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على راسه
 وسائر جسده ثلاثا لما في الصحيحين من حديث ابن
 عباس قال قالت ميمونة وضعت للنبي صلى الله عليه
 وسلم غسلا فسترته بثوب فصبت على يديه فغسلها
 ثم ادخل يمينه في الاناء فافرغ بها على فرجه ثم غسله
 بشماله ثم ضرب بشماله الارض فدلها هادكا شديدا
 ثم غسلها فمضمض واستنشق وغسل وجهه وذرا
 ثم افرغ على راسه ثلاث حشيات ملاء كفيه ثم غسل
 سائر جسده ثم تنحى فغسل قدميه فناولته ثوبا
 فلم يأخذه فانطلق وهو يفيض يديه ثم كيفية الصب
 قال شمس الايئة الحلواني يفيض على منكبيه الايمن ثلاثا
 ثم الايسر ثلاثا ثم على راسه وسائر جسده وقيل
 يبدأ بالايمن ثم بالاراس ثم بالايسر وقيل يبدأ بالاراس
 ثم بالايمن ثم بالايسر وهو ظاهر الماتن والهداية وغير

عنه

وظاهر الحديث فينبغي التعويل عليه ولو انغمس في ماء
 جداران مكث قد روى في الوضوء والغسل فقد اكل السنة
 والا فلا ثم يتحقق عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه
 فيغسل رجله ان كان قيامه في مستنقع الماء كما تقدم
 والحديث محمول عليه ومن سنة الغسل ان لا يسير
 في الماء وان لا يقتر لما تقدم في الوضوء وان لا يستقبل
 القبلة وقت الغسل ان كانت عورته مكشوفة وان
 كان مترددا فلا بأس به وان يدلك كل اعضائه بماء
 في التطهير في المرة الاولى ليعم الماء البدن في المراتب الاخر
 فالذلك سنة وليس بواجب الا في رواية عن ابي يوسف
 لخصوص صيغة اطهر وا فيه بخلاف الوضوء فانه بلفظ
 الغسل وان يغتسل في موضع لا يراه احد لاحتمال
 بدو العورة حال الاغتسال او اللبس والحديث يعلى ابن امية
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حيي ستر يحب
 الحياء والستر فاذا اغتسل احدكم فليستتر رواه
 ابو داود وفي القينة عليه الغسل وهناك رجال لا يدر
 وان راوه ويختار ما هو استر والمرأة تؤخره يقع ان
 كانت بين الرجال والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال
 وذكره ابن وهبان بقوله
 وغسل على شخص وما ثم سترة فيأتي به في القوم لا يتأخر
 وليس كالاستنجا والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال تؤخر
 انتهى فان اريد بقوله وان راوه بقوله الاخر وما ثم سترة
 رواية ما سوى العورة فلا كلام وان اريد العورة كما قال
 البرازي كشف ازاره في الحمام لغسله وعصره لا يأتى
 لعدم ان كان تطهيره بدونه والا ثم على الناظر فيغير

مسلم لان

مسلم لان ترك الهنيء مقدم على فعل المأمور كما تقدم والغسل
 خلف وهو التيمم فلا يجوز كشف العورة عند من لا يجوز
 نظره اليها لاجله ولذا نقل البرازي عقب تلك المسئلة
 عن الرستغني انه قال لا خفاء ان اراد الكشف في الموضع
 المعد لذلك لا مطلقا قال البرازي وهو الحق بل ذكر
 في جواز الكشف في الخلوة في القينة اختلافا فقال
 تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره والحمل والعيانة
 يأتى وقيل يجوز في المدة اليسيرة وقيل لا بأس به وقيل
 يجوز ان يتجرد للغسل وتجرد زوجته للجماع ايضا اذا
 كان البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة وبالحاجة
 فلا ضرورة في كشف العورة للغسل عند من لا يجوز نظره
 اليها لان له خلفا بخلاف الختان ونحوه ويستحب ان لا
 يتكلم بكلام قط كلام الناس او غيره اما كلام الناس فلما
 تقدم في الوضوء واما غيره من الذكر والدعاء فلانه في
 مصب الماء المستعمل ومحل الاضرار والاقدار ويستحب
 ان يمسح بدنه بماء بعد الغسل لما روت عائشة قالت
 كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة ينشف بها بعد الوضوء
 رواه الترمذي وهو ضعيف ولكن يجوز العمل بالضعيف
 في الفضائل وان يغسل رجله بعد اللبس لا قبله مسارعة
 الى التستر وان يصله بسبحة لما تقدم في الوضوء لان فيه
 الوضوء وزيادة واما النية فليست بشرط في الوضوء
 والاغتسال عندنا حتى ان الجنب اذا انغمس في الماء المحار
 او في الخوض الكبير للتبرد قيد بالكبير لان الصغير
 يأتى فيه الخلاف الذي في مسئلة البرازي على ما يأتى
 ان شاء الله تعالى او قام في المطر الشديد ومضمض

واستفشق يخرج من الجنابة خلافاً للآئمة الثلاثة واستدلوا
بقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات الحديث
متفق عليه وهو حديث مشهور وتقديره إنما صحة
الأعمال فيفيد أن ما لا نية فيه من الأعمال لا صحة له
وأصحنا برحمهم الله أجابوا بأن تقديره حكم الأعمال
والحكم متنوع إلى ديني وهو الصحة وآخر وهو
الثواب وقالوا الثواب مراد بالاجماع فلا تبقى الصحة
مرادة بناء على أن الحكم من قبيل المترك ولا عموم للمترك
أو مقتضى ولا عموم له أيضاً فأورد عليهم منع كون الحكم
متركاً أو مقتضى بل هو من المتواطئ المسمى بالمطلق
فيشمل ما تحته دينياً أو آخرتياً فاحتاجوا إلى التكليف
في التقضي عنه وأيضاً أورد أن هذا هو الدليل على اشتراط
النية في كل العبادات وقد وافقتم على اشتراطها فيها
وأنها لا صحة لها بدون النية فقد قدرت الصحة فيها
فقالوا إن المقدر هو الثواب إلا أن ما كان المقصود
منه هو الثواب فقط كالعبادات المحضه إذا فات
الثواب فيه فلا صحة له لفقد ما هو المقصود بخلاف
الوضوء فإن له جهتين جهة كونه عبادة من هذه الحيثية
لا بدله من النية وجهة كونه شرطاً للصلاة كطهارة
الثوب ونحوها ومن هذه الحيثية لا يقتصر إلى النية
لأن كونه شرطاً لا يشترط فيه كونه عبادة إذ الصلاة
موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة فالحق أن النزاع
في طريق الاستدلال بالحديث لفظي فإنه يدل على عدم
صحة العبادات بدون النية بالاتفاق ولا يدل على عدم
صحة غيرها بدونها بالاتفاق وذلك أنه لا يجوز أن يراد

من الأعمال

من الأعمال جميعها شرعية أو غير شرعية لوجود أكثر
غير الشرعية بدون النية ولا أن تراد الأعمال الشرعية
جميعها عبادات أو معاملات لعدم توقف صحة
المعاملات على النية بالاتفاق فتعين أن يراد العبادات
أو متعلق الثواب والعقاب وحينئذ فإنما النزاع
الحقيقي في أن الطهارة الحكيم هل هي عبادة ليس غير أو هي
من جملة الأفعال العادية الطبيعية التي تتحقق حيثما
فإن وجد فيها نية القربة كانت عبادة يثاب عليها
والأفلا مع تحققها كما في سائر الحركات والسكنات والأفعال
والتركوك التي لها تحقق في الوجود حساً فإن نوى بها
قربة أثبت عليها أو معصية استحق العقاب عليها
والأفلا ثواب ولا استحقاق عقاب فقالوا هي عباد
ليس غيراتها إنما وجبت بحكم الشرع لله تعالى غير متفق
المعنى لأن المحل المفصول طاهر حقيقة ليس عليه
شئ يقتضي العقل أو العادة غسله فكان يجب غسله
استعباداً محضاً وقلنا بل نفس غسل البدن أو
بعضه في ذاته من الأفعال التي تقتضيها الطبيعة عادة
فإنه نظافة وتحسين لكبس الثوب ونحوه وإيجابه
في بعض الأحوال لا يخرج عن هذه الحقيقة كما يجب
أخذ الزينة وهو ستر العورة في بعض الأحوال فكما
أن لبس الثوب وستر العورة إذا نوى به القربة
يكون عبادة وإن لم ينو به القربة فالصلاة به صحيحة
لوجوده حقيقة والشروط تواب إنما يراد وجودها
قصداً فكذا الوضوء والغسل لا يقال ستر العورة أمر
يقتضيه العقل بخلاف الوضوء لا وجودها لأن العقل

والعادة يستقيم كشف العورة ولا يستقيم ترك غسل
موضع تطيف لانا نقول لو كان منفردا في بيت مظلم
في ليلة مظلمة او في مكان خال الثامن هجوم واحد فالعقل
والعادة لا يستقيم الكشف مع ان الستر في الصلاة لا يرم
بالاتفاق في هذه الحالة مع ان النية ليست شرطا اذا
ايضا بالاجماع فان قيل في اية الوضوء ما يدل على اشتراط
النية وهو كون الامر بالغسل خرج مخرج الجزاء فيتقيد
فكانه قيل اغسلوا هذه الاعضاء لاجل القيام الى الصلاة
وكان نظير قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير
رقبة الاية حيث يشترط التحرير بنية هذه الكفارة
فكنا هنا قلنا هذا مسلم فيما كان حكما مستقلا غير شرط
تابع لان الشرط براعي وجوده قصدا كما في قوله تعالى
اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الاية لا يشترط
في السعي ان يكون بنية الجمعة اجماعا فكنا هذا وكان
كما اذا قيل اذا دخلت على الامير فترتين فانه لو ترين
لامر اخر ودخل عليه مترينا لا يلام لكون المقصود
عليه بالترينة وقد حصل وليس المقصود ان يكون
الترتين لاجل الدخول ليس فالماصل ان لا دليل لهم
على ان شرط الصلاة غسل هو عبادة وادلة النية من
الحديث والايات كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله
مخلصين له الدين انما تدل على اشتراط النية في العبادة
ولا نزاع فيه لاحد وما ذكرنا ظهر الفرق بين طهارة الماء
وبين التيمم لانه ليس بنظافة في ذاته بل ضدتها في الغالب
فشرطت النية على ما قالوا ويرد عليه انه ليس في الاية
الا الامر بمسح الوجه والايدي من الصعيد وهو فعل

حتى

حتى وقد وجد فصار كما لو قال الملك من دخل علي فليبتد
فتبدل شخص لامر اخر ثم دخل عليه بتلك الحال فانه
يكون ممثلا لان الشروط براعي وجودها لا قصد
كما تقدم بعينه فتحاج على زفر الى دليل كون الشرط
فيه مسحا هو عبادة وكونه غير نظافة لا يدل على ان
الشرط مسح هو عبادة فلا بد من الدليل كما لا بد للانية
الثلاثة من دليل كون الشرط غسلا هو عبادة والله سبحانه
اعلم بالصواب ثم قال في الخلاصة ويجزي الوضوء والغسل
بغير النية الا ان الكرخي اشار الى ان الوضوء بغير النية
ليس الوضوء الذي امر به الشرع واذا لم ينو فقد اساء
واخطا وخالف السنة وهكذا قال المتقدمون
من اصحابنا انه لا يثاب ولا يصير مقبلا للوضوء الماء
والاغتسال على احد عشر وجها بالاستقرار خمسة
منها فريضه لشبوتها بالكتاب والاجماع القطعيين
الاغتسال من الحيض والاغتسال من النفاس والاغتسال
من التقاء الختانين اذا كان مع غيبوبة الحشفة و
غيبوتها في الدبر ملحق به والاغتسال من خروجمني
على وجه الدفع والشهوة والاغتسال من الاحتلام
اذا خرج منه اي من الاحتلام ومن سببية او من
المحتلم ومن ابتدائية المني بالاتفاق واذا خرج منه
المذي عندها خلا فالابي يوسف وقد تقدم ذلك
كله واربعة منها سنة احدها غسل يوم الجمعة
وعند مالك هو واجب لقوله عليه السلام من اتى
منكم الجمعة فليغتسل متفق عليه امر وهو الوجوه
قلنا كان ذلك في الابتداء ثم نسخ على ما ذكر عن ابن

موربه

ل

عباس

اذا الناس كانوا مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على
 ظهورهم الى ان قال ثم جاء الله بالخير ولبسوا غير الصوف
 وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذي كان
 يؤدي بعضهم بعضا من العرق وان الامر للندب وبديل
 عليه ما في الصحيحين من حديث ابو هريرة قال بينما
 عمر يخطب الناس يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان
 فعرض به عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء فقام
 عثمان يا امير المؤمنين ما اردت حين سمعت النداء
 ان تؤضات ثم اقبلت فقال عمر والوضوء ايضا لم
 تشعروا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء
 احدكم الى الجمعة فليغتسل فلو كان الامر للوجوب
 لما اكتفى عثمان رضي الله عنه بالوضوء ولما سكنت عمر والصحة
 عن الزامه بالغسل ولو وقع لثقل وقوله عليه السلام من
 توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل افضل
 رواه الترمذي وصححه ولذا صح صاحب الهداية وغيره
 ان هذه الاربعة مستحبة لاسيما لان الوجوب اما
 غير مراد من الامر كما تقدم في قصة عثمان اوانه كان ثم نسخ
 كما ذكر ابن عباس فان كان الامر للندب فلا كلام وان
 كان للوجوب فاذا نسخ الوجوب لا يبقى الندب ايضا
 الا انه قد دل الدليل على الاحتباب وهو قوله عليه
 السلام ومن اغتسل فهو افضل ثم غسل الجمعة للصلوة
 عند ابي يوسف وهو الاصح واليوم عند الحسن بن
 زياد حتى لو لم يصل به يتأب ثواب الغسل اذا وجد
 في اليوم عند الحسن لا عند ابي يوسف ومن لا جمعة
 عليه نيب له الغسل عند الحسن لا عند ابي يوسف

والثاني غسل العيدين والاصح انه مستحب قياسا
 على الجمعة لانه يوم اجتماع مثلها وتقدم ان الاصح ان
 غسلها مستحب وكذا الثالث وهو غسل عرفة
 مستحب ايضا قياسا على الجمعة للاجتماع وما روي
 انه عليه السلام كان يغتسل يوم العيدين وانه كان
 يغتسل يوم عرفة فضعيف قاله النووي وكذا الرابع
 وهو الغسل عند الاحرام مستحب ايضا واما ما روي
 الترمذي وحسنه انه عليه الصلاة والسلام تجدد
 لاهلاله واغتسل حال الاستلزام المواظبة فاللزام
 الاستحباب قاله الشيخ كالدين بن الهام ومن اغتسل
 المندوبة الغسل لدخول مكة ووقوف مزدلفة وحر
 المدينة ومن غسل الميت وللحجامة لشبهة الخلاف
 وللميلة القدر اذا راها وللمجنون اذا افاق والصبي
 اذا بلغ بالسن والكافر اذا اسلم ولم يكن جنبا ويكفي
 غسل واحد للعيد والجمعة اذا اجتمعا كما يكفي لفرض
 جماع وحيض وواحد منها اي من الاحد عشر واجب
 على الكفاية وهو غسل الميت هكذا ذكره كلهم و
 هو كالاجنبى من المبحث لانه غسل خارج عن ذات
 من كلف به فكان كغسل الثوب ونحوه بخلاف غيره
 من الاعمال فان احكامها بالفتن الى نفس المغتسل
 ودليل وجوبه الاجماع وقوله عليه السلام للذي
 سقط عن بغيره اغسلوه بالماء والتسدد رواية
 في الصحيحين من حديث ابن عباس والامر للوجوب
 ثم المجهول من التقسيم ان المراد بالواجب الاصطلاح
 الذي هو دون الفرض عندنا والظاهر من الادلة

انه فرض وقد صرح به ابن الهمام والستروجي وغيرها
وهو فرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن الباقي لان
المقصود وهو قضاء حق المسلم قد وجد وان تركه اثم
كل من علم به قادرا عليه كما في سائر فروض الكفاية ثم قيل
سببه حدث حل بالموت لاسترخائه فوق النوم والاعمال
وقال الجرجاني وغيره نجاسة حلت بالموت كما في سائر
الحيوانات طهارته بالغسل خاصة لكرامته ولذا يتنجس
البئر بموته فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا يتنجس
ولو حمل ميتا قبل غسله وصلى به لا تصح صلاة بخلاف
المحدث قال الستروجي في شرح الهداية وقول الجرجاني
هو قول العامة وهو الاظهر وواحد منها اي من الغسل
مستحب وهو غسل الكافر وقد تقدم هكذا ذكره
غير مفيد بما اذا كان جنبا او لم يكن شمس الائمة الخسري
في شرحه للمسبو وذكر في المحيط ان الكافر اذا اجنب
اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الجنابة صفة
باقية بعد اسلامه ببقاء صفة الحديث بخلاف الحيض
على ما تقدم لكن قال قاضي خان الاحوط وجوب الغسل
في الفصول كلها **فروع** ان اجنبت المرأة ثم ادركها
الحيض فان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرجت
حتى تطهر وكذا الحائض اذا احتلمت او جمعت فهي
بالخيار والجنب اذا اخرج الغسل الى وقت الصلاة
لا يائثم ولا يباس للجنب ان ينام ويعاود اهله قبل ان
يغتسل او يتوضأ قال النبي كان النبي صلى الله عليه وسلم
يطوف على نساء يغسل واحد متفق عليه ولكن يستحب
الوضوء ان اراد المعاودة لانه انشط عن ابى سعيد الخدري

قال قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم
اهله ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما وضوء متفق عليه
ولا يباس ان يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد عن معاوية
قالت قالت عائشة كنت اغتسل انا ورسول الله صلى
الله عليه وسلم من اناء واحد بيني وبينه فيبادرني
فاقول دع لي دع لي قالت وهما جنبان رواه مسلم ويكره
للجنب الاكل والشرب ما لم يغسل يديه وفاه وقال
قاضي خان يستحب ان يغسل يديه وفاه اذا اراد ان
ياكل ويشرب وان تركه فلا يباس به وقالت عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا قارا
ان ياكل او ينام توضأ وضوءه للصلاة متفق عليه
ولا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القران
لقوله عليه السلام لا تقراء الحائض ولا جنب شيئا من
القران رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله
عنهما وفي سنن الاربعة عن علي رضي الله عنه كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يحبه او قال لا يحجره عن
القراءة شئ ليس الجنابة قال الترمذي حديث حسن صحيح
وقال الطحاوي يجوز قراءة ما دون الآية وذكر الرازي
انه رواية ابن سماعه عن ابي حنيفة وان عليه الاكثر
فلذا قال المصنف لا يجوز ان يقرأ آية تامة واما
على قول الكرخي فلا يجوز وهو الذي اختاره صاحب
الهداية وصاحب الكافي وجماعة لهم قوله عليه
السلام لا تقراء الحائض ولا جنب شيئا من القران
والمصنف اختار قول الطحاوي فلذا قال وان قرأ ما دون
الآية بقصد القران او قرأ الفاتحة لا يقصد القران

بل على قصد الدعاء او قرا الايات التي تشبه الدعاء مثل
ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار ونحوها على نية الدعاء وكذا لو سمع خبرا سارا فقام
لحمد لله او خبر سوء فقال ان الله وانا اليه راجعون
وكذا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم على وجه الشنا
لا على قصد القرآن يجوز اما ما دون الآية فلا لا يعده
بقراءة قارئاً قال تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن كما قال عليه
السلام لا يقرأ الحبيب القرآن فكما لا يعده قارئاً ما دون
الآية في حق جواز الصلاة حتى لا ينصح به الصلاة كذا لا
يعده قارئاً في حق الحرمة على الحبيب والحائض كذا قاله
الشيخ كمال الدين ابن الهمام وعلى هذا تكون من في قوله
شيئاً من القرآن بآية لا بتعريضه وينبغي ان يفيد الآية
بالقصيرة التي ليس مادونها مقدار ثلاث آيات قصار
فانه اذا قرأ مقدار سورة الكوثر بعد قارئاً وان كان
دون آية حتى جازت به الصلاة واما على وجه الدعاء
والثناء فلا لا يسبق بقرآن لان الاعمال بالنيات والالتفات
محتملة فتعتبر النية ولذا لو قرأ ذلك في الصلاة بنية
الدعاء والثناء لا ينصح به الصلاة ثم قيل بكرة قراءة
ما دون الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل لا بكرة
وهو الصحيح قاله في الخلاصة واما قراءة هؤلاء دعاء القنوت
فلا بكرة في ظاهر الرواية مذهب اصحابنا لانه ليس
بقرآن على انه تقدم على ان القرآن لا بكرة على قصد الدعاء
والثناء فغيره اولى وعن محمد رواية شاذة انه بكرة
لما روي عن ابي بن كعب رضي الله عنه انه كتب اللهم
انا نستعينك الى الآخرة اللهم اهدني فيمن هديت

الى الآخرة

الى الآخرة في مصحفه سورتين ذكره في القينة واهل العراق
يسمونها السورتين وقال عبد الله بن داود ومن لم يفت
بالسورتين لا نصلي خلفه ذكره السروجي في شرح الهدى
والصحيح الاول للاجماع على انها ليس من القرآن ولا بكرة
المتحج للحبيب والحائض والنفساء بالقرآن لانه لا يعده به
قارئاً ولذا لا تجوز به الصلاة وان كانت لا تقصد به
على ما يأتي ان شاء الله تعالى وكذا لا بكرة التعليم من هؤلاء
للمصنفين وغيرهم حرفاً حرفاً اي كلمة كلمة مع القطع بين
كل كلمتين وعلى قول الطحاوي لا بكرة اذا علم نصف
آية مع القطع بينهما والمصنف اختار قوله في الاول وهذا
مشي على قول الكرخي ولا يظهر له وجه وكذا اي وكم لا يجوز
الحبيب والحائض والنفساء قراءة القرآن لا يجوز لهم كتابة
القرآن لان فيه مستهم له وهو حرام وكان ينبغي ان يذكر
هذه المسئلة بعد ذكر حرمة المستم وذكر في الجامع الصغير
المنسوب الى قاض خان لا بأس للحبيب ان يكتب القرآن
والصحيحة او اللوح على الارض او الوسادة عند ابي يونس
خلافاً لمحمد لانه ليس فيه مستم القرآن ولذا قيل المكروه
مستم المكتوب لا مواضع البياض ذكره الامام الترمذي
وينبغي ان يفصل فان كان لا يمس الصحيفة بان وضع
عليها ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول ابي يونس
لانه لم يمس المكتوب ولا الكتاب والافيقول محمد
لانه ان لم يمس المكتوب فقد مست الكتاب ولا يجوز
لهم اي الحبيب والحائض والنفساء من المصحف
الابغلافه وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح او درهم
ونحو ذلك لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهذا

ية

لانه وان قيل ان المراد لا يمس اللوح المحفوظ الا الملائكة لكن
ظاهره منع غير الطاهر من مس القرآن لانه سيق لمذبح
القرآن بانه معظم مصان عن غير المطهرين فيهم منه
وجوب تعظيمه وصيانيته عن من ليس بمطهر وهذا
على تقدير عود الضمير الى الكتاب كما هو الظاهر اما تنقيده
عوده الى القرآن فلا اشكال ويكون خبرا اريد به النهي
ولا يصح ان يكون نهيا لان الجملة وقعت صفة والجملة
الواقعة صفة لا تكون طلبية وفي الكتاب الذي كتبه
رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم ان لا يمس
القرآن الا طاهر رواه ابو داود والترمذي عن عمار
ابن ياسر ولا يجوز لهم ايضا اخذ درهم فيه سورة
من القرآن هذا بناء على عاداتهم فانهم كانوا يكتبون على
دراهم سورة الاخلاص والافالحكم كذلك اذا كان
عليه اية تامة فلا يتناولها الا بصرة وكذلك لا يجوز
مس المصحف الا بغلافه والدرهم الا بصرة للمحدث
ايضا لما تقدم من الدليل لانه غير طاهر هذا يعني جواز
الاخذ بالغلاف اذا كان الغلاف غير مشرر اي غير مجزئ
مشدود بعضه الى بعض مشتق من الشيرازة وهي العجمية
وان كان الغلاف مشررا فلا يجوز الاخذه ولا مسه
قال في الهداية هو الصحيح يعني ان الغلاف ما يكون
متجاوفا لا ما يكون متصلا به لانه صار تبعا للمصحف
وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في اصح القولين
لن فقد تعارض التصحيح والذي اخذناه عن المشايخ
انه اذا تعارض اما مان معتبر ان في التصحيح فقال
احدهما الصحيح كذا وقال الاخر الاصح كذا فالأخذ

بقول

بقول من قال الصحيح اولى من الاخذ بقول من قال
الاصح لان الصحيح مقابلة الفاسد والاصح مقابلة
الصحيح فقد وافق من قال الاصح قائل الصحيح على
انه صحيح واما من قال الصحيح فعنده ذلك الحكم
الاخر فاسد فالأخذ بما اتفقا على انه صحيح اولى
من الاخذ بما هو عند احدهما فاسد فعلى هذا الأخذ
بقول صاحب الهداية وهو على ما ذكره المصنف من ان
الغلاف الذي يجوز مسه والاخذ به ما هو الجلد المنفصل
غير المشرر اولى من الاخذ بقول صاحب المحيط انه
هو المشرر لانه احوط والخريطة احو من الغلاف
في ان لا يكره اخذ المصحف بها لوجود خايلين فان اخذ
المصحف بكمه فلا بأس به اي بالاخذ عند محمد في رواية
لوجود الخائل وفي المحيط قال بعض مشايخنا يكره
للمخاض مس المصحف بالكم وعامتهم على انه لا يكره انتهى
وهذا يناسب ما اختاره من الجواز مع الخائل وان كان
متصلا كما في الجلد المشرر وكرهه بعض مشايخنا قال
صاحب الهداية ويكره مسه بالكم هو الصحيح وهو
يناسب ما اختاره من عدم الجواز مع الخائل المتصل
كالجلد المشرر لان الثوب تبع له اي للباس ولذا الوسيط
كره على نجاسة وسجد عليه لا يجوز ولو خلف لا يجلس
على الارض فجلس على ثيابه وهو لا يمسها يجلس
ولكن يظهر بين مس الجلد المشرر وبين المس بالكم
فرق وهو ان المنوع المس والاخذ بالكم لا يمتنع
عرفا ولا لغة بخلاف الاخذ بالجلد المشرر فانه يمتنع
مس للقرآن لشدة اتصاله به وبخلاف الجلوس

على الارض فان العرف يسمى من جلس على ثيابه من غير حصر
 ونحوه جالساً على الارض وذكر في الجامع الصغير لا بأس بدفع
 المصحف واللوح الى الصبيان لانهم لا يخاطبون بالطهارة وان
 امروا بها تخلفوا واعتكافاً قال في الهداية لان في المنع تنصيص
 حفظ القرآن وفي الامر بالتطهير جرح بهم هذا هو الصحيح
 انتهى واحترز بالصحيح عما ذكره في الاسلام في الجامع الصغير
 من مشايخنا من كره تعليم الصبي بان يدفع اليه مصحف او
 لوح عليه كلام الله تعالى وقول المص والاحوط ان يأخذ
 بكمه ويدفعه لا تعلق له بما قبله لان كلام الجامع الصغير
 في المدفوع اليه وهو الصبي انه لا يكره دفع البالغ المصحف
 او اللوح اليه لا في مس الدافع وعدمه فان المس بالكم
 قد تقدم حكمه سواء كان لاجل الدفع الى الصبي او لغيره
 ويكره ايضا للمحدث ونحوه مس تفسير القرآن في
 الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن ايات و
 التعليل يمنع مس شرح الخوايض وفي الخلاصة وكذا كتب
 الاحاديث والفقه عندها والاصح انه لا يكره عند
 ابي حنيفة انتهى ووجه قول ابي حنيفة انه لا يسمى ماساً
 للقرآن لان ما فيها منه بمنزلة التابع فكان كما لو توسد
 خرّاً فيه مصحف او ركب فوقه في التفرغ وان اخذه
 اي التفسير وكتب الفقه بكمه لا بأس به لان فيه ضرورة
 لتكرار الحاجة الى اخذه زيادة على الحاجة الى اخذ المصحف
 لان القرآن يقرأ حفظاً في الغالب بخلاف التفسير و
 الفقه وهذا الفرق انما يحتاج اليه على قول من
 كره مس القرآن بالكم ولا يكره قراءة القرآن للمحدث
 ظاهر اي على ظاهر لكانه حفظاً بالاجماع وروى

اصحاب السنن عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن
 ويأكل معنا اللحم وكان لا يحجبه او لا يحجبه عن قراءة القرآن
 شئ ليس اما الجنب اذا غسل يديه ووجهه فروى عن ابي
 حنيفة انه لا بأس ان يمس القرآن او يقرأه قال نجم الدين
 الزاهدي ورايت جواب استاذي نجم الايمة البخاري
 في الفتوى انه لا بأس به انتهى والصحيح انه لا يجوز
 له المس والقراءة لبقاء الجنابة لانها لا تجزئ ثوباً
 ولا زوالاً كالحديث اجماعاً وتكره قراءة التوراة
 والانجيل للجنب قال في الفتاوى ولا ينبغي للجنب
 والحائض ان يقرأ التوراة والانجيل والزبور لان
 الكل كلام الله تعالى قال في الخلاصة كذا روي عن
 محمد والطحاوي لا يسلم هذه الرواية قال صاحب
 الخلاصة وبه يفتي فقوله به يفتي يظهر منه انه
 يفتي بقول الطحاوي المشير الى عدم الكراهة لكن
 الصحيح الكراهة لان ما يدل منه بعض غير معين
 وما لم يدل غالب وهو واجب التعظيم والصون
 واذا اجتمع المحرم والمباح غلب المحرم وقال عليه
 السلام دع ما يريبك وبهذا ظهر فساد قول من
 قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم من التوراة والانجيل
 من الشافعية فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم
 يخبرنا بانهم بدلوها عن غيرها وكونه منسوخاً لا غير
 عن كونه كلام الله تعالى كالايات المنسوخة من القرآن
 واذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل
 يديه ووجهه ثم يأكل ويشرب ويكره من غير غسل لان

ويكره من غير غسل لان سوره مستعمل وكذا ما اصفا
 يده وشرب الماء المستعمل مكره لازالة النجاسة
 الحكيمية به وحمل المأكول على المشروب وقال قاض خان
 يستحب له ولا بأس بتركه والاول اولى وقد قيل
 انه يورث الفقر وهذا بخلاف الحائض لان سورها
 لا يصير مستعملا ما لم يتخاطب بالاعتسال ويكره كثرة
 القرآن واسماء الله تعالى على المصلي اى السجادة وكذا
 على المحارب والجدران وما يفرش لانه تقريض
 للامتهان ويكره دخول المخرج اى بيت الخلا
 وفي اصبعه خاتم فيه شئ من القرآن او من اسماء الله تعالى
 لما فيه من ترك التقطيم وقيل لا يكره ان جعل فصه
 الى باطن الكف ولو كان ما فيه شئ من القرآن او من
 اسمائه تعالى في جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفا
 في شئ والتحرز اولى وكذا اى وكما لا يجوز للجانب والمحا
 والنفساء قراءة القرآن ولا مته لا يجوز لهم دخول
 المسجد لغير ضرورة سواء دخلوا للجنازة فيه او
 للعبور اى المرو ولقوله عليه السلام حين كانت بيوت
 الصحابة شاردة في المسجد وخمها هذه البيوت عن
 المسجد فاقى لا احل المسجد لغيرها ولا جنب روا
 ابوداود من حديث جبرة وابن ماجة والبخارى
 في تاريخه الكبير قال الخطابي ضعفوا هذا الحديث
 وقالوا افلت مجهول قال المنذري فيها حكاة نظر
 فان افلت بن خليفة ويقال فليت بن خليفة العا
 ويقال الذهلي كنيته ابو حسان حديثه في الكوفيتين
 روي عنه سفيان الثوري وعبد الواحد وقال

ابن جنبل ما اري به بأسا وحكى البخاري انه سمع من جبرة
 وقال الدارقطني صالح وقال النجلى في جبرة نابعة ثقة
 وهي جبرة بنت دجاجة بكسر الدال وقال الشافعي يجوز
 لهم الدخول للعبور والمخة عليه ما روي ولا حجة له
 في قوله ثقا ولا جنبا الا عابري سبيل على معنى لا تقربوا
 مواضع الصلاة وانتم سكارى ولا حال كونكم جنبا
 الا عابري سبيل لان تقدير المواضع مجاز لا دليل
 عليه وهو خلاف الاصل ومفهوم المخالفة في الاعا
 بري سبيل لا يصلح دليلا لانه مختلف فيه فعندنا
 ليس بحجة كيف وسبب النزول نيا في ارادة المجاز
 وهو ما روي ان عبد الرحمن بن عوف صنع طعاما
 وشربا ودعا نفرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حين كانت الخمر مباحة فاكلوا وشربوا فلما اثلوا
 وجاء وقت صلاة المغرب قدموا احدهم ليصلي
 هم فقراء اعبد ما تعبدون وانتم عابدون ما اعبد
 فنزلت الآية فعلم ان السبب نفس الصلاة حال كونكم
 جنبا غير مغتسلين في حال من الاحوال حتى تغتسلوا
 الاحال كونكم عابري سبيل اى مسافرين فاستثنى من
 النهي عن الصلاة بلا اغتسال حال السفر ثم بين حكم
 حال السفر بقوله وان كنتم مرضى او على سفر الآية
 فاجوب التيمم وباح الصلاة به بلا اغتسال اذا
 لم يجد ماء وبالحيلة فالاستدلال بالآية محتمل
 فكانت مشتركة الدلالة والحديث نص في المنع
 على سبيل العموم فوجب العمل بعمومه واذا اجمل
 في المسجد يتيمم للخروج اذا لم يحف من لص او غيره

لعدم الضرورة وان خاف يجلس مع التيمم للضرورة
فان الضرورات تبيح المحظورات ولكن لا يصلح
ولا يقرأ لعدم الضرورة في ذلك **فروع** تكرار
القرآن والذكر والدعاء في المخرج والمغسل والحمام
وعند محمد لا يكره في الحمام لان الماء المستعمل طاهر
عنده وفي الخلاصة ولا يقرأ في المخرج والمغسل و
الحمام الا حرفا حرفا وفي الحمام انما يكره اذا قرأ جهرا
وان قراء في نفسه لا بأس به هو المختار وكذا التيمم
والتسبيح وكذا لا يقرأ اذا كانت عورته مكشوفة او
امرأة هناك تغتسل مكشوفة او في الحمام احد مكشوف
فان لم يكن فلا بأس به وفي فتاوى قاض خان ان
لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام ظاهرا
لا بأس بان يرفع صوته بالقرآن وان لم يكن كذلك
فان قراء في نفسه ولا يرفع صوته لا بأس ولا بأس
بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك وسيأتي
بقيته هذا البحث عند الكلام على قراءة القرآن ان شاء
الله تعالى **فصل في التيمم** ذكره لمناسبة ما تقدم
من مسألة الاحتلام في المسجد والتيمم له وان كان
الاوليان يقدم بحث المياه عليه لانها آلة الوضوء
والفصل وهو في اللغة القصد وفي الشرع القصد
الى الصعيد والتطهر به على وجه مخصوص والاصل
فيه قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا
الاية وما روي عن ابي ذر انه كان يغرب في بل
له وتصيد الجبابرة فاخبر النبي صلى الله عليه
وسلم فقال له الصعيد الطيب وضوء المسلم

وان لم

وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد فليمسحه يديه
رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح
وفي رواية للترمذي ظهور المسلم والباقي بحاله ويغرب
اي يبعد والتيمم ركن وشرط لا بد من معرفتها لتوقف
الايتان به كاملا كما امر الشرع بيقين عليها اما ركنه
فضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين ولما
احتمل لفظ الذراعين عدم تناول الكفين قال يعني
اليدين الى المرفقين لقوله عليه السلام التيمم ضربة للوجه
وضربة للذراعين الى المرفقين رواه الحاكم والدارقطني
من حديث عثمان بن محمد الانطاقي الى جابر بن عبد الله عنه
عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يخرجاه وقال
الدارقطني رجاله كلهم ثقات وقول ابن الجوزي عثمان
مكلم فيه مردود وما ورد في حديث عمار بن ياسر انه
عليه السلام قال له انما يكفيك ان تقول بيدك هكذا
ثم ضرب بيديه الارض ضربة ثم مسح الشمال على اليمين
وظاهر كفيه ووجهه محمول على ان المراد بالكفين
الذراعين اطلاقا لاسم الجزء على الكل والمراد ظاهرهما
مع الباقي وذلك لان اكثر عمل الامة على ما قلنا خلافا
لمن زعم ان الفرض المسح الى الكوعين فقط ولمن زعم
ان ضربة واحدة تكفي للوجه والكفين ولمن زعم انه
ثلاث ضربات وصورته اي صفة التيمم على الوجه
المسنون ان يضرب يديه على الارض او على ما هو
من جنس الارض كما سيأتي ان شاء الله تعالى فينفضها
بان يضرب جانب يديه من ما يلي الابهام احدهما
بالاخر مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن

ابي يوسف

والمقصود الضرب حتى يتناثر التراب ويمسح بهما وجهه
مستوعبا ثم يضرب ضربة أخرى فينفضها ويمسح بها
باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفقين
بان يمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى
من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى
باطن ذراعه اليمنى إلى الرسغ ويمر بباطن ابهامه اليسرى
على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك
كذا في الكفاية ناقلا عن زاد الفقهاء انه الاحوط قال
خافض الدين البرازي لو مسح بكل الكف والأصابع يجوز
لكن الاحوط ما ذكر في المطولات اراد ما ذكرنا من الصفة
ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما لا يجوز مسح الخف
والداس واقل ما يجزئ ثلاث اصابع ثم الضربة من جملة
التيمم حتى لو ضرب يديه فقبل ان يمسح بهما وجهه احد
لا يجوز كذا ذكر السيد الامام ابن شجاع لظاهر الحديث
التيمم ضربة للوجه الى اخره فقد اتى ببعض التيمم
ثم احدث فينفضه كما ينفض الكل وصار كما لو حصل
الحديث في خلال الوضوء ينفضه كما ينفض الكل والاما
الاسبيجاني على انه يجوز كمن ملاء ماء للوضوء ثم احدث
ثم استعمله فانه يجوز وعليه مشي قاضي خان وقتا
والاحول احوط واستيعاب العضوين بالمسح و
اي فرض عند الكرخي في ظاهر الرواية اي وهو ظاهر
الرواية عن اصحابنا حتى لو ترك شيئا قليلا لم
تنته يده من مواضع التيمم لا يجزئ التيمم كما في الوضوء
وروي الحسن بن زياد عن اصحابنا المذكور في عامة
الكتب ان رواية الحسن عن ابي حنيفة فقط ان الاستيعاب

ليس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع من الوجه
او من اليدين بلا مسح يجزئ التيمم لان الاستيعاب
في المسوحات ليس بشرط كما في الرأس والخف وفي
نظم الزند ويستتبي قدر الدرهم عفو وان زاد لم يجز
وعلى هذه الرواية فنزع الخاتم والسوار وتحليل
الأصابع لا يجب وعلى تلك الرواية الاولى يجب نزع
الخاتم وسوار المرأة وتحليل الاصابع وينبغي اي يجب
ان يحتاط بان يؤخذ بالرواية الاولى فيستوعب استيعابا
تاماً فانها هي الصحيحة فانه وان كان مسح الكفه
قام مقام الفصل عند تعذر الاستيعاب واجب
فيه وما قام مقام غيره يراعى فيه صفة ذلك
الغير وشروطه لاصفة نفسه وشروطها بخلاف
مسح الخف لانه لم يقم مقام الفصل بل سقط به الفصل
مع عدم الضرورة رخصة استدائية وقال في الكفاية
ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس
عنه غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الخفين
فوق العينين لا يجوز وروي عن محمد لو ترك ظهر
كفيه بلا مسح لا يجزئ محتمل انه بناء على اشتراط
الاستيعاب وهو الظاهر من مراد المصنف وان يكون
بناء على ما ذكره الزند ويستتبي ومن هو مقطوع اليدين
من المرفقين اذا تيمم يمسح موضع القطع وهو طرف
عظم العضد لانه من المرفق اذ المرفق نهاية كل من
عظم الساعد والعضد وفي الوضوء يجب غسله واما
شرطه اي شرط التيمم فالنية لا يجوز بدونها عندنا
خلافا لفرق هو يقول انه خلف عن الوضوء فلا يخالف

في وصفه ونحن فرقنا بين التيمم دلالة على النية من حيث
 المعنى فانه ينبئ عن القصد والاصل ان يعتبر في الاسما
 الشرعية ما ينبئ عنه من المعاني فيجب ان يعتبر في التيمم
 ما ينبئ عنه من معنى القصد وذلك هو النية وبات
 التراب ليس كالماء من حيث انه خلق للتطهير الا بما
 لقصد فلو اصاب التراب وجهه ويديه او قصد تعليم
 الغير لا يكون تيممًا كالماء في التطهير مطلقا ولقربه
 مقصودة تصح منه حالا ولا تصح الا بالطهارة ولا
 يشترط تعيين كونه للحدث او للنجاسة ونحوها في
 الصحيح خلافا لما قاله ابو بكر الرازي انه يشترط
 ذلك لان التيمم لكل بصفة واحدة فلا يتميز الا بتعيين
 وجه الصحيح ما تقدم ان المقصود وقوعه طهارة لقربة
 مقصودة الى اخره وقد وجد في الكل فلا يقتصر الى
 التعيين وكذا طلب الماء شرط اذا غلب على ظنه أي
 ظن من احتاج الى الطهارة ان هناك في المكان الذي
 هو فيه ماء لقوله تعالى فلم يجدوا ماء عطف عدم
 الوجدان على الشرط والغالب كالمحقق فمن غلب
 على ظنه وجود الماء فهو كالواجده فلا يجوز له
 التيمم حتى تزول غلبته ظن الوجود بعدم الوجود
 بعد الطلب فيشترط الطلب اذا غلب على ظنه
 ان هناك ماء او كان في العرائن لان وجود الماء غالب
 فيها وان لم يغلب على ظنه هوا وخبر به اي بالماء
 انه موجود فمضى حصل شيء من هذه الامور الثلاثة
 وجب الطلب للماء بالاجماع فيطلبه يمينا ويسارا
 قدر غلوة وهي ثلاثمائة خطوة الى اربع مائة وقيل

قدر رمية سهم ولا يلزمه ان يطلبه مقدار ميل من كل
 جانب للزوم الضرر اما به خاصة ان سارت رفقته
 او بهم جميعا ان انتظروه ويشترط في الخبر ان يكون
 مكلفا عدلا والا فلا بد معه من غلبته الظن حتى
 يلزم الطلب لانه من الديانات وانما الخلاف في وجوب
 الطلب وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه ان هناك
 ماء ولم يخبر به من خبره ملزم او كان في الفلوات
 لا في العرائن هكذا وقع في النسخ باو والواجب الواو
 اذ الكون في الفلوات ليس قسيم عدم غلبته الظن
 بل لا بد من اجتماعه فليست ملوح عندنا لا يجب
 الطلب للماء خلافا للشافعي فانه يقول يجب الطلب
 ولا يجوز التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبته وجود
 الماء لقوله تعالى فلم يجدوا ماء فتييموا ولا يقال ما
 وجد الا بعد ما طلب ونحن لانسلم هذه القضية
 الاخيرة لان لفظ وجد وما وجد قد اطلق على الله
 سبحانه قال الله تعالى انا وجدناه صابرا وما وجدنا
 لاكثرهم من عهد مع استحالة معنى الطلب في حقه
 عز وجل ولوا خبر انسان عدل بعدم الماء عند غلبته
 الظن ونحوها جاز التيمم بلا خلاف لان خبر الواحد
 العدل حجة في الديانات لشمول الالزام له ايضا
 بخلاف الشهادة وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء
 فالحاصل ان شروط التيمم خمسة النية والمسح وكونه
 طاهرا والعذر وهو العجز عن استعمال الماء حقيقة
 او حكما وزاد بعضهم الاسلام والنية تجزئ عنه
 لان المراد منها ما تقدم وهو نية القربة المقصودة

حالا وهي لا تتصور من غير المسلم والدليل على كون العجز ^{ظا}
عبارة الآية ودلائلها فان قوله تعالى وان كنتم مرضى يدل
بعبارة على ان المرض شرط وبالله على بقية الاعتذار
فانها اما مثله او فوقه في الحرج المدفوع على سبيل القاء
بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج
حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض بسبب الوضوء
او بالتحرك او باستعمال الماء او خاف ابطاء البرء
من المرض بسبب ذلك جاز له التيمم ويعرف ذلك
اما بغلبة الظن عن اماره او تجربه او باخبار طبيب
حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط
وقال الشافعي لا يباح له التيمم بمجرد خوف الازدياد
والابطاء ما لم يخف تلف نفس او عضو ويرده
ظاهر النص حيث اطلق المرض ولولا ان سياق
الآية اخرج ما ليس فيه حرج لكان مجرد المرض
مبيحا ولو لم يلزم منه ضرر ما الا ان قوله تعالى ما
يريد الله ليجعل عليكم من حرج دل على ان المراد
المرض ما فيه حرج وذلك بصدق بما قلنا
فبقى ما ليس كذلك غير مراد وكذلك ذكر الاسبيجاني
في شرحه فقال جنب على جميع جسده جراحة او
على اكثره اي اكثر جسده جراحة او به جذري بضم
الجيم وفتحها مع فتح الدال فانه يتيمم والاصل فيه
ان عندنا لا يجمع بين الغسل والتيمم بل يعتبر الأكثر
فان كان الأكثر مجروحا او مقرحا او يضره الماء
بوجه من الوجوه يتيمم ولا يجب غسل الموضع الذي
لا جراحة به وان كان لا يتضرر باستعمال الماء مع التيمم

لاجل الجرح كما هو مذهب الشافعي لئلا يجتمع الأصل
والخلف لأن الطهارة لا تجزي في أحدهما فلا فائدة
في الآخر وكذا اذا كان على أعضاء الوضوء كلها او على
أكثرها جراحة يتيمم ولا يجب غسل الصحيح والتيمم
لاجل الجرح وان كان على أقله أي أقل يديه أو أعضاء
وضوئه جراحة وأكثره أي أكثر البدن أو أعضاء الوضوء
صحيح فانه يغسل الموضع الصحيح ويمسح على المجروح
ان لم يضره أي المجروح المسح وان كان يضره المسح
على نفس الجراحة يشدها بعصاة ويمسح فوق العضا
على ما يأتي ان شاء الله تعالى ثم الكثرة في أعضاء الوضوء
قيل تعتبر من حيث العدد حتى لو كانت الجراحة في راس
ووجهه ويديه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء
كان الأكثر من الأعضاء الجرحية صحيحا او جرحيا وعلى
عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الأعضاء حتى
لا يباح له التيمم ما لم يكن الأكثر من كل عضو جرحيا
ولو كان الصحيح والجرح من البدن أو أعضاء الوضوء
متساويين فالأحوط وجوب غسل الصحيح والمسح
على الجرح كذا في الفتاوى والجنب الصحيح في المصرا
خاف بغلبة ظنه عن تجرية الصحيح ان اغتسل ان
يقتله البرد او يمرضه يتيمم عند أبي حنيفة رحمه الله
خلافها فانه يقولان ان تحقق هذه الحالة في المصرا
نادر فلا يعتبر لان تيسر الماء الحار في المصرا غالب
وله ان العجز قد ثبت في حقه حقيقة فيعتبر كما
اذا عدم الماء في المصرا حقيقة حيث يجوز التيمم ولم
يعتبر كون وجود الماء فيه هو الغالب لان الغالب

لا يعارض الحقيقة وكذا الجواب عن تيسر الماء الحار في مصر
غالباً لأن الكلام في تحقق نفسه عليه بعدم قدرته
عليه وعلى ثمنه وفي الفتاوى قال مشايخنا لا يباح للمقيم
أن يتيم في عرف ريارنا لأن أجر الحمام يعطى بعد الخروج
فيمكنه أن يدخل ويتعلل بعد الخروج بالفسرة أقول
فيه اتفاق مال الغير وهو أنما يباح بشرط الضمان عند
الضرورة لا تندفع الابه ولم توجد وفيه تعريض
العرض للطعن بالسكان الذي هو أشد من طعن السنا
سيتما في الزمان الذي غلب فيه الشح وعدم الرغبة
في الخير وسوء الظن بالصادق لكثرة الكاذبين في
موضع قدم من الله الجواد الكريم سبحانه على عباده
بأنه ما يريد ليكمل عليهم من خرج قلله ذراً أمام الأعظم
ما أدق نظره وما أسد فكره ولا سيما جعل العلماء الفتوى
على قوله في العبادات مطلقاً وهو الواقع بالاستقراء
ما لم يكن عنه رواية تقول المخالف كما في طهارة الماء
المستعمل والتيم فقط عند عدم غير نبيذ التمر وإن كان
الجنب الصحيح الخائف من المرض بالبرد خارج مصر
ظرف في موضع الخبر وليس نفسه الجبراذ لا يقال
خرج مصر يتيم بالاتفاق لعدم تيسر الماء الحار غالباً
وان خرج من مصر ونحوه مسافراً أو محتطاً أي غير
مرید للمستضر أو خرج من قرية يريد الذهاب إلى قرية
أخرى يجوز له التيم لكن لا مطلقاً بل إن كان بينه وبين
الماء نحو الميل في المسافة وإنما قال نحو ولم يقل ميل
لأن الميل ما يعرف بغلبة الظن لا بالتحقيق فيناسب
أن يؤتى معه بما يدل على التقريب ولاجل هذا قال

الشح البخل

أو أكثر

أو أكثر من ميل تأكيداً وتقريباً لأن يكون الميل متيقناً
فكانه قال إن كان في ظنه أن بينه وبين الماء نحو
ميل أو أقل لا يتيم وإنما يجوز له التيم إذا كان ظنه
أن بينه وبين الماء نحو ميل أو أكثر كذا في الكفاية والتقدم
بالميل هو المختار في حق المسافر قال الفقيه أبو جعفر
اجمع أصحابنا على أنه يجوز للمسافر أن يتيم إذا كان
بينه وبين الماء ميل وإن كان أقل من ذلك لا يجوز وإن
خاف خروج الوقت ولا يجوز للمقيم أن يتيم إذا كان
بينه وبين الماء ميل ولا يثبت في الزيادة عن أبي حنيفة
وأبي يوسف وعن محمد أنه يجوز إذا كان الماء على قدر
ميلين وهو اختيار الفقيه محمد بن الفضل وعن الكوفي
إذا خرج المقيم من مصر والسواد للاحتطاب والاحتشاش
أن كان في موضع يسمع صوت أهل الماء فهو قريب
وإن كان لا يسمع فهو بعيد وبهذا أخذ أكثر المشايخ
وإذا كان هذا في المقيم فما ظنك في المسافر كذا في فتا
قاضي خان وقال الحسن بن زياد إن كان الماء أمامه
يعتبر ميلان وإن كان نية أو سيرة أو خلفاً فمیل والميل
أربعة آلاف خطوة وفسره ابن شجاع بثلاثة آلاف
وخمسمائة ذراع إلى أربعة آلاف ثم الذراع أربعون
أصبعاً معترضات والأصبع ست شعيرات معقولة
معترضات وقيل في تفسيره غير ذلك وعن أبي يوسف
لو كان بحيث لو ذهب إلى الماء وتوضأ تذهب القبا
وتعيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيم وهو حسن
جداً كذا في الذخيرة وهو أي الميل ثلث الفرسخ على
جميع الأقوال ولا فرق بين المحدث والجنب سواء

ير

وي

سليم

فلة

خرج من المصر والقرية جنباً واحبب بعد الخروج لات
 السبب هو ارادة ما لا يحل الا بالطهارة على ما تقدم ولا
 فرق في ذلك بين تقدم الحدث وتأخره حتى لو كان
 قادراً على استعمال الماء فلم يستعمله حتى زالت قدرته
 جازله التيمم كما لو كان الحائض قادراً وقت الحائض
 على احد الاشياء الثلاثة فلم يكفر حتى عجز جازله
 التكفير بالصوم وكالقادري على القيام ولو لم يصل
 حتى عجز جازت صلاته بالقعود وبالايماء ان لم يقدر
 على الركوع والسجود وامثال ذلك كثيرة وان كان
 معه اي المسافر ماء في رحله اي في اثاثه وامتنعه فسيب
 وتيمم وصلى ثم تذكر ان معه ماء في الوقت اي وقت
 تلك الصلاة التي صلاها لم يعد اي لا يلزمه اعادة تلك
 الصلاة عند ايجافه ومحمد خلافا لابي يوسف فانه
 يقول يلزمه اعادتها لانه واجد للماء ومقتصر فان
 متاع المسافر مظنة للماء غالباً فكان عليه ان يطلبه
 فصار كما لو كان في رحله ثوب فسيب وصلى عرياناً
 او في ملك الكفر رتبة فسيبها وكفر بالصوم حيث
 لا يجوز ولها انه لا تكليف بلا قدرة ولا قدرة بلا
 علم ولا علم مع النسيان ولا نسلم غلبة كون الرجل
 مظنة لما يمنع التيمم بل الغالب انما هو حمل ماء لضر
 الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب بخلاف
 الثوب فان رحله معد لوضعه مع ساير الامتعة
 على انه قد قيل ان مسئلة الثوب على الخلاف ايضا
 وكذا مسئلة التكفير قيل انها على الخلاف والفرق على
 تقدير الاتفاق ان المراد من الوجود في الكفاية الملك

حتى لو عرض له رقبة كان له ان لا يقبل ويكفر بالصوم
 والمراد بالوجود هنا القدرة حتى لو عرض عليه الماء لم
 يجزله التيمم وبالنسيان زالت القدرة فافترقا والخلاف
 فيما اذا وضع الماء بنفسه او وضعه غيره بامر فلو
 وضعه غيره بامر وهو لا يعلم جازله تيممه اتفاقاً وعن
 محمد في غير رواية الاصول انه على الخلاف ايضا ولو كان
 الماء في اثناء على ظهره او معلقاً على عنقه او موضوعاً
 بين يديه او مقدماً كاف مركوبه او مؤخر وهو سابق
 لم يجز تيممه اجماعاً بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو
 سابق وفي مؤخره وهو راكب وفي احدهما وهو قائد
 فانه على الخلاف ولوطن ان الماء قد فني لم يجز تيممه
 بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر الناسي للماء في رحله وقد
 تيمم وصلى ان معه ماء بعد خروج الوقت لم يعد في قوله
 جميعاً هذا مخالف لما ذكر في الهدية وغيرها ان تذكره في الوقت
 وبعده سواء واذا تيمم المسافر وصلى والماء قريب منه
 وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اجراه ما فعل وكذا
 لو كان على شط نهر او جنب بئر لم يعلم به وعن ابي يوسف
 في هذين روايتان وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم
 قبل ان يسأل رفيقه الماء اذا كان غالب ظنه انه
 اذا سأل يعطيه يعطيه وان تيمم قبل ان يسأل فصل
 ثم سأل فاعطى يلزمه الاعادة وهذا على وجوه اما
 ان يغلب على ظنه الاعطاء او المنع او استويا وعلى كل
 تقدير اما ان يسأل او يتيمم ويصلي من غير سؤال واذا
 سأل فاما ان يعطى او يمنع واذا منع قبل الصلاة فاما
 ان يسأل بعدها اولى وعلى كلا التقديرين فاما ان

يعطى اولا فالاستام سبعة وعشرون اما ان يتم وصلى
بلا سؤال ثم سأل فاعطى او اعطى بلا سؤال فانه يلزمه الاعا
على كل تقدير اما في ظن الاعطاء فظاهر واما في غيره
فلزوال الشك وظهور خطأ الظن وان سأل فمخجا
صلاة سواء كان السؤال قبلها او بعدها لانه قد تحقق
العجز من الابتداء ولا فائدة في الاعطاء بعدها بعد المنع
قبلها واما اذا يتم وصلى من غير سؤال ولم يسأل بعد
لم يتبين له الحال فعلى قول ابي حنيفة صلاة صحيحة في
الوجوه كلها قال في الهداية لانه لا يلزمه الطلب من ملك
الغير وقال لا يجزيه لان الماء مبذول عادة انتهى و
الوجه هو التفصيل كما قال ابو نصر الصغار انه انما يجب
السؤال في غير موضع غرة الماء فانه حينئذ يتحقق ما
قالا من انه مبذول عادة والا فكونه مبذولا عادة في
كل موضع ظاهر المنع على ما يشهد به كل من عاين الاسفل
فينبغي ان يجب الطلب ولا تصح الصلاة بدونه فيما اذا
ظن الاعطاء لظهور دليلهما دون ما اذا ظن عدمه لكونه
في موضع غرة الماء اما اذا شك في موضع غرة الماء او
المنع في غيره فالاحتياط في قولها والتوسعة في قوله
لان في السؤال ذلا وقول من قال لاذل في سؤال ما يحتاج
اليه ممنوع واستدلاله بانه صلى الله عليه وسلم قد سأل
بعض حواشيجه من غيره مستندرك لانه صلى الله عليه
عليه وسلم كان اولي بالموثنيين من انفسهم فلا يقاس
غيره عليه لانه اذا سأل افترض على المسئول البذل ولا
كذلك غيره لكن عدم وجوب الطلب من الرقيق
نسبه صاحب الهداية وصاحب الايضاح ابي حنيفة

كما تقدم

كما تقدم واما شمس الأئمة في المبسوط فانه انسب للحسن
ابن زياد فقال وان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يسأل
الا على قول الحسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه
بعض الحرج وربما يوفق بان الحسن رواه عن ابي حنيفة
في غير ظاهر الرواية واخذ هو به فاعتمد في المبسوطا
الرواية واعتبر صاحب الهداية والايضاح روايته
لحسن لكونها انسب بمذهب ابي حنيفة في عدم اعتبار
القدرة بالغير وفي اعتبار القدرة بالغير وفي اعتبار
العجز للحال والله سبحانه اعلم وان كان لا يعطيه رفيقه
الماء الا بالتمن فلا يخلوا اما ان يكون قادرا على الثمن
اولا فان لم يكن له ثمن يتم بالاجماع لقدرة وان
كان معه مال زيادة بالنصب على الحال او بالرفع على
النفق اي زائد على ما يحتاج اليه في الزاد ونحوه لنفسه
ومن تلزمه نفقته ديانة ولو كليا محيئذ ينظر ان
باعه الماء بمثل القيمة في ذلك الموضع قاله في الخلاصة
والاولى ما قاله قاض خان انه يقتبر قيمة الماء في اقرب
المواضع من الموضع الذي يعرف فيه وجود الماء وذلك
لان اعتبار القيمة هناك عسر وفيه حرج وهو ما
فزع او باعه بغير يسير لا يجوز له التيمم لانه قادر
وان باعه بغير فاحش يتم للحرج لان تلف المال
كتلف النفس لانه شقيقها والغبن الفاحش ما
لا يدخل تحت تقويم المقومين وقد روه في العروض
بالزيادة على نصف درهم في العشرة والنصف يسير
والماء من جملة العروض وقال بعضهم وغراه قاضي
خان الى ابي حنيفة الغبن الفاحش تضعيف الثمن

هر

بان يبيع ما يباي درهما بدرهين في الجنابة والاول او
 لدفع الخرج وعن ابي نصر الصفار ان المسافر اذا كان
 في موضع غرة الماء فالأفضل له ان يسأل من رفيقه الماء
 لزالة الشبهة وان لم يسأل ويستم وصلى اجزاه ذلك
 لان الغالب المنع وان كان في موضع لا يعز الماء فيه ولا
 يشح به غالباً لا يجزيه ذلك قبل الطلب كما في العرائات
 لانه منذول عادة وهذا ما قد مناه المختار رجل معه
 ماء زمزم في قمعة والحال انه قد رخص رأس الأنا
 وهو يحمله للعطية اي لاجل الاهداء او للاستشفاء
 اي لطلب الشفاء به لما روي انه عليه السلام قال
 ماء زمزم لما شرب له رواه الدارقطني والحاكم لا يجوز
 له التيمم للقدرة على استعمال الماء المطهر ولو وهب لآخر
 وسلم اليه لم يجز له التيمم عندها خلافاً للشافعي فيما اذا
 لغير ابنه لثبوت القدرة على استعماله بواسطة الرجوع
 عندها خلافاً له علي ما بين دليله في كتاب الهبة كذا ذكر
 في المحيط وقال قاض خان بعد ما ذكر قولهم ان الحيلة
 في ذلك ان يهبه من غيره ويسلم الا ان هذا ليس بصحيح
 عندي فانه لو راي مع غيره ماء يبيعه بمثل الثمن او يعين
 يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له ان يتيمم فاذا تمكن من الرجوع
 كيف يجوز له التيمم انتهى وهو الفقه بعينه لكن الحيلة
 الصحيحة ان يخلط به ماء ورد ونحوه حتى يصير مغلوباً
 ويخرج عن كونه مطهراً او يهبه على وجه ينقطع
 به الرجوع وان لم يكن معه دلو ونحوه مما يمكن اخراج
 الماء به ولو مندبلاً او رشاء بكسر الراء مع المداي حبل
 هل يجب عليه ان يسأل رفيقه ذلك ام لا ثم اجاب

بانه لا

بانه لا يجب السؤال وهكذا اطلق في الخلاصة ينبغي ان
 يكون قول ابي حنيفة خاصة قالوا لانه لا تثبت القدرة في الملو
 بالبذل والاباحة بخلاف الماء حيث تثبت القدرة
 فيه بالاباحة لانها الغالب فيه ومع هذا لو سأل
 فقال له صاحبا لدلو او الرشاء انتظر حتى استقي او
 حتى اصلي وادفع اليك ونحو ذلك من الوعد ففند
 ابي حنيفة ينتظر استحياباً الى اخر الوقت فان خاف
 فوت الوقت تيمم وصلى لما تقدم انه لا تثبت به القدرة
 ولو صلى ولم ينتظر صح ايضاً عنده لكون الانتظار له
 مستحباً وعند ابي يوسف ومحمد ينتظر وجوباً وان خاف
 فوت الوقت لان عندهما تثبت القدرة بالاباحة في
 غير الماء ايضاً وكذا الخلاف في العاري اذا اراد الصلاة
 ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى اصلي وادفعه
 اليك ونحو ذلك ففنده ينتظر استحياباً ما لم يخرج
 الوقت وعندهما وجوباً مطلقاً واجمعوا على انه
 في الماء ينتظر اي لو قال له انتظر حتى اتوضأ ونحوه
 ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعاً
 وان فات اي ولو فات الوقت لان القدرة تثبت
 بالاباحة في الماء اجماعاً ومن لم يجد الاسو الحمار او
 البغل الذي امه اتان يتوضأ به ويتيمم لتعارض
 الأدلة في نجاسته وطهارته فلا تزول به طهارته
 الثابتة قبل ذلك بيقين ولا يزول بالحدث الثا
 بيقين فيضم اليه التيمم ازالة للحدث بيقين على
 ما عرف في الاصول واما قدم جاز خلافاً لفرقان
 عنده لا بد ان يقدم الوضوء لئلا يلزم التيمم عند

بت

د

ماء واجب الاستعمال قلنا ان كان مطهرا فالتيتم لغو تقدم
او تاخروا لا فالتيم معتبر في الحالين ولو تيمم فصل
ثم توضع بالمسكوك واعاد تلك الصلاة صححت وكذا
لو عكس المخرج عن العهدة بيقين باحدهما ومن لم
يجد الاسور الفرس او البغل الذي امر دمكة فعن ابي
في حكمه روايتان بل اربع روايات نقله في الكفاية عن
المحيط في رواية عنه هو مشكوك فيجب ضم التيمم اليه
لتعارض الادلة في حله وحرمة وفي رواية وهي روا
الحسن عنه هو مكروه بمثابة لحمه فان لحمه مكروه
عنده وفي رواية قال احب الي ان يتوضأ بغيره و
هي رواية التلجي عنه وفي رواية كتاب الصلاة وهي
الصحيحة عنه وهو قولها انه ظاهر مطهر من غير كراهة
اما عندها فلا نه مأكول اللحم واما عنده فلا نه
حرمة لحمه ليست لنجاسته بل لكرامته لكونه آلة الجها
د فلا تؤثر في سورة خبثا كما في الادمي والعجب من المص
كونه لم يذكر هذه الرواية مع انها هي المشهورة في الكتب
المعتمدة ومن لم يجد الا بيذ التمر وهو ماء القى فيه تمر
فظهرت خلأونه ولونه فيه ولم تزل رقبته ولم يشهد
فعند ابي حنيفة يتوضأ به ولا يتييم وكذا يغسل في الاصح
لحديث ابي قزادة عن ابي زيد عن عبد الله بن مسعود
انه صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن ما في اداوتك
قال بيذ تمر قال مرة طيبة وماء ظهور اخرجته ابودا
ود والترمذي وابن ماجه وفي رواية الترمذي فتوضأ به
منه ورواه ابن ابي شيبة مطولا وفيه هل معك من وضوء
قلت لا قال فما في اداوتك قلت بيذ تمر قال تمر خلوة

وما طيب ثم توضأ واقام الصلاة لا يقال ابو زيد مجهول
وابو قزادة قيل هو راشد بن كيسان وقيل اخر مجهول
لانا نقول اما ابو زيد فذكر القاضى ابو بكر بن العربي في شرح
الترمذي انه مولى عمرو بن خريث روي عنه راشد بن
كيسان العيسى الكوفي وابوروق وهذا يخرج عن
الجهالة واما ابو قزادة فقال الشيخ تقي الدين بن دقيق
العيد في الامام في تجهله نظر فانه روي هذا الحديث
عن ابي قزادة جماعة من اهل العلم مثل سفيان وشريك
والجراح بن مليح واسرايل وقيس بن الربيع وقال
ابن عدي ابو قزادة راوى هذا الحديث واسمه راشد بن
كيسان وكذا قال الدارقطني وما روي عن ابن مسعود
انه سئل عن ليلة الجن فقال ما شهدناها احدنا
رض بما في ابن ابي شيبة انه كان معه وروي ابو حفص بن شاذان
عنه انه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فالاتنا
مقدم على النقي وعند ابي يوسف يتييم ولا يتوضأ به وهي
الرواية المرجوع اليها عن ابي حنيفة وعليها الفتوى
لان الحديث وان صح كناية التيمم ناسخة له اذ هي
مدنية ووقد نصيبين كان قبل الهجرة بثلاث سنين
ومفهوم اية التيمم نقل الحكم عند عدم وجود الماء المطلق
من الوضوء الى التيمم وبيذ التمر ليس ماء مطلقا فلا يعتبر
وجوده مانعا من التيمم الا ان صاحب الكامر المكيان ذكر
ان ظاهرا الاحاديث الواردة في وفادة الجن كانت ست
مرات وذكر منها مرة في بيع الفرقد قد حضرها ابن
مسعود مع مرتين بمكة ومرة رابعة خارج المدينة
حضرها الزبير بن العوام وعند محمد يجمع بينها لما ذكرنا

انفا ان ليلة الجن كانت بالمدينة ايضا فلا يقطع بالنسخ
فوجب الاحتياط ومن لم يجد الا عصير العنب لا يتوضأ
به بالاجماع وكذا ساير الاشربة سوى نبيذ التمر ليس
في عدم جواز التوضي به خلاف فان الوضوء بنبيذ التمر
ورد على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وليس معه
وجد الماء في المسجد ولم يجده في غيره وليس معه
احد ياتيه به يقيم لأجل الدخول ويدخل قال لم يصل
الماء بان لم يجد الماء الاستقاء او بما نفع آخر يقيم للصلاة
ثانيا ان اراد الصلاة لان نية الصلاة شرط لصحة التيمم
للمصلاة ولم ينو لها ولو كان قد نواه لها في هذا التصو
ر لم يصح ايضا لعدم تحقق العزم عن الماء وقت التيمم بالنظر
الى الصلاة وانما صح لدخول المسجد ضرورة انه لا ما
الا فيه ولا يجوز دخوله جنبا فهو عاجز بالنظر الى
الدخول وكذا لو تيمم المحدث ونحوه لمس المصحف او تيمم
الجنب ومن بمعناه لقراءة القرآن عند عدم الماء اصلا
حقيقة او حكما لا تجوز الصلاة به وانما قال عند عدم الماء
ليلا يتوهم التيمم عند كون الماء في المسجد فانه حينئذ
لا يجوز التيمم لمس المصحف ولا لقراءة القرآن لما قلنا
في عدم جوازه للصلاة والحاصل ان الصلاة لا تجوز الا
بتيمم نوي لها اولقربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة و
تصح بدون الطهارة فخرج بقربة مقصودة التيمم لمس المصحف
اولدخول المسجد والخروج منه اولزيادة القبر اوللاذان
اوللاقامة لانها قربت ليست مقصودة بل وسایل وخروج
بقولنا يعقل فيها معنى العبادة تيمم الجنب ونحوه لقراءة القرآن
فانها قربت مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخروج

بقيد لا تصح بدون الطهارة تيمم المحدث لقراءة القرآن
وتيمم الكافر للاسلام فانه لا تجوز الصلاة به خلافا لابي
يوسف بخلاف سجدة التلاوة وصلاة الجنائز وسلا
النافلة اذا تيمم لاجلها فانه يصلي بذلك التيمم المكتوب
ايضا لانها قربت مقصودة الى اخره اما في صلاة النافلة
فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلاة الجنائز فلان
المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى
من غير ان يكون تبعاً لأمراً اخر وهما كذلك وما ذكر في الا
ان سجدة التلاوة ليست قربة مقصودة لذاتها عند
التلاوة بل لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة اهل
الايان ومخالفة اهل الطغيان وهو غير مختص به
بهية السجود بل يحصل بالركوع ايضا فينبوب
منابه فان قيل يصح التيمم بنية الطهارة وهي ليست
بعبادة مقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلاة وشر
لاباحتها فكانت نيتها نية اباحة الصلاة ولو تيمم
لصلاة الجنائز اجزاء ان يصلي به المكتوبة وقد قدمنا
ولو تيمم لتعليم الغير لا تجوز به الصلاة وذكر الفقيه ابو جعفر
رواية عن ابي حنيفة انه تجوز والمعتبر هو الاول لما
تقدم وفي النوازل لو مسح وجهه وذراعيه يريد
به التيمم تجوز الصلاة به وجهه انه بمنزلة الطهارة
رجل في رجله ماء وهو لا يعلم به فيتم وصل ان كان
وضع الماء في الرجل بنفسه او وضعه غيره بامر ففسيخ
فهو على الخلاف الذي ذكرناه وان كان قد وضع الماء
غيره بغير امره لا يعيد بالاتفاق وقد تقدم واما سئل
العاري اذا شرب ثوباً في المتاع فمن المتاع من قال هو

المذكور انه تصح صلاة عندها لا عند ابي يوسف ومنهم من قال
لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لما قدمنا من الفرق وعند
محمد انه قال يجوز ولو تيمم وهو على شطآنه وهو لا يعلم
بالماء فهو على الاختلاف الذي ذكرنا فعندها يجوز وعند
ابي يوسف لا يجوز في رواية لزيادة تقصيره ونغفلت
وعنه رواية اخرى انه يجوز لكونه لم يتقدم له به علم
بخلاف الذي في رحله ولو كفر عن اليمين بالصوم وفي تلك
رقبة تصلح للعق او ثياب لكسوة عشرة مساكين او
طعام لاطعامهم فنسيه اي نسي المذكور من الرقبة و
الثياب والطعام فالصحيح انه لا يجوز لما قدمنا من
الفرق وهذه المسائل محلها هناك ويستحب ان يؤخر
الصلاة الى اخر الوقت اذا كان يرجو وجود الماء فيه
ليؤدّيها باكمل الطهارتين ولو لم يفعل وتيمم وصلى جاز
لانه اذاها بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد سببها
وهو ما اتصل به الاداء ثم ينبغي له ان لا يقرط في التأخير حتى
لا تقع الصلاة في وقت مكروه فيكون في ادائها خلل ونقصا
والصلاة بالتيمم عند عدم الماء لا خلل فيها ولا نقصان
ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي
بناء على ان التيمم طهارة ضرورية عنده مطلقة عندنا
لنا ان التراب طهور حال عدم الماء بالحديث الصحيح وهو
قوله عليه السلام الصعيد الطيب طهور المسلم وفي رواية
وضوء المسلم وقوله عليه السلام جعلت لي الارض
مسجدا وطهورا يتقى طهارته الى وجود ما يزيلها كطهارة
الماء ولا شك ان كل خلف يعمل عمل الاصل عند عدمه
كالتكفير بالصوم عند عدم الرقبة واخيها وقد

استدل

استدل بعض الشافعية بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة الآية
فان ظاهرها المنع من الوضوء والتيمم الا عند القيام الى
الصلاة والقيام اليها يكون بعد دخول الوقت فخرج جواز
الوضوء قبل الوقت بدليل وبقي التيمم وهذا بناء على ما
همم من الاستدلال بفهم الشرط وهو فاسد عندنا
على ما عرف في الاصول على انه لو كان حجة لمجوز واعن
دليل يعارضه في جواز تقديم الوضوء وكذا الخلاف
بيننا وبينه في جواره لاكثر من فرض عندنا يجوز كالوضوء
وعنده لا يجوز لانه ضروري ولو كان معه ماء يكفي للوضوء
او الغسل ولكن يخاف على نفسه او ذابته ولو كلبا
الغيطش ان استعمله يجوز له التيمم لانه مشغول بحاجته
والمشغول بها كالمعدوم بالنظر الى الطهارة لان الحج
مدفوع المحبوس في السجن اذا منع عن الطهارة بالماء
يصلي بالتيمم ويعيد ما صلى وقال ابو يوسف لا يعيد قية
بالتيمم اما باعتبار الغالب او للاشارة الى كونه في المصر
فان محل الخلاف ما اذا كان محبوسا في المصر اما لو كان
محبوسا في موضع في الصحراء فانه لا يعيد بالاتفاق
كذا في المبسوط اما اذا حبس في موضع في المصر فعند
ابي يوسف لا يعيد لانه عاجز عن استعمال الماء
فصار كالحائض من عذر ونحوه وبها يقولان المنع
فيه ليس من قبل صاحب الحق وهو ليس بغالب في
المصر فيعيد بخلاف الصحيح لان الجبر والاعتداء في
غالب فيها فالامر بالاعادة يؤدي الى الخرج وخلا
الخوف فانه من قبل صاحب الحق اذا المنع فيه ليس
من العذر ونحوه هكذا ذكر في المنظومة وغيرها

وقال في الخلاصة المحبوس في السجن اذا كان في موضع نظيف
ولا يجد الماء ان كان خارج المصر قال ابو حنيفة يصلي
بالتيمة وان كان في المصر لا يصلي ثم رجع وقال يصلي
ثم يعيد وهو قولها وهذا يفيد وفاق ابو يوسف على
الاعادة والاسير في دار الحرب اذا منع من الوضوء و
الصلاة يتيمم ويصلي بالاماء ثم يعيد اذا قدر هكذا
في الخلاصة وفتاوي قاضي خان وهو يفيد الاتفاق وشكل
عليه عدم الاعادة على المحبوس في الصحراء حيث كان
السبب غلبة الاعتداء فان غلبته الاعتداء على الاسير
في ايدي الكفار اظهر ولزم المخرج اشد ولو منع المحبوس
من التيمم ايضا عند ابي حنيفة يؤخر الصلاة ولا يصلي
بلا طهارة لانها معصية لم تبح بحال وقال لا يصلي ثم يعيد
اذا قدر واجمعوا على ان الماشي لا يصلي وهو ميمشي وكذا
السائح لا يصلي وهو يسبح وكذا لا يصلي وهو يقاتل لان
العمل الكثير مناف للصلاة فلا تقضى معه بخلاف الماشي
للموضوء بعد سبق الحديث لانه مستحرم لامصل حتى
لو ادي شيئا من الاركان وهو ميمشي فسدت فالمشي
اذا كان لمصلحة الصلاة ينافي الاداء دون التحريم
وعن ابي يوسف الجواز حال المشي بالاماء عند الخوف
وهو قول الايمة الثلاثة لقوله تعالى قرحا لا اوركبا
اي مشاة قلنا الرجال ضد الركبان فكانوا آمن
المشاة والقيام واريدهم القيام بقول ابن عمر صلوا
رجالا لا قياما على اقدامهم فالاية لا باحة صلاة
الراكب فقط كذا ذكره ولا يخلو عن نظر لان الركاب
اذا كان اعقر من المشاة والقيام فالعام عندها لا

يجوز تخصيصه بخبر الواحد فكيف يخص بمثل قول
ابن عمر بخلاف المنهزم وهو اي حال كونه يصلي راكبا
بايما واقفا اي حال كونه بالداة اي دابته واقفة
وهو راكبها يدل على هذا وقوع واقفا حالا من الضمير
في يصلي ولا يصح ان يراد واقفا على رجله لامتناع
كونه راكبا واقفا على رجله في حال واحد وكذلك
يدل عليه عطف قوله او تسير دابته او تعدوا
عليه فانه يدل على كون الوقوف للداة لا لاشتراط
التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه ويقال
للكاتب اذا وقف دابته واقفا لان وقوفها مضى
اليه ولا يقال المراد واقفا على ظهر الدابة حال السير
او العدو لان هذه الحال في غاية العسرة مع منافاة
العطف له وانما قيد بالمنهزم للاشارة الى ما ذكر في
المحيط والتحفة انه يصلي وهو ساكن اذا كان مطلوبا
وان كان طالبا لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالاماء
لخوف عدو او سبع او مرض عطف على خوف اي
او لمرض او طين لا يعيد بالاجماع لان هذه العوارض
سماوية ولا اعادة فيها لانها من صاحب الحق من غير
اختيار من الخلق والمقيد اذا صلى قاعدا لعدم قدرته
على القيام بسبب القيد يعيد اذا زال ذلك السبب
عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يعيد لما تقدم
في المحبوس ويجوز التيمم عند ابي حنيفة ومحمد بكل ما
كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر
بجميع انواعه حتى العقيق والزبرجد ونحوها والزرنيخ
بكل صنفه الا الصفر والاحمر والاسود والحل اي اللؤلؤ

والمراد اسبح هو حجر معروف مقرب من كاسنك والنوره
اي الكلس والمقرة بفتح الميم مع سكون الفين وفتحها
وما اشبهها من انواع الاتربة كالطين المختوم والارمني
ونحو ذلك وعند ابى يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل
خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز بغير التراب وعند
مالك يجوز حتى بالعشب وبالثج ولا يجوز بما ليس من
جنس الارض وهو ما يلين بالنار او يترمد كالفضة و
الذهب والحديد والرصاص والصفر والنحاس ونحوها
ما ينطبع ويلين بالنار والخططة وسائر الحبوب
والاطعمة من الفواكه وغيرها وانواع النباتات مما
يترمد بالنار اذا لم يكن عليها غبار وان كان على هذه
الاشياء المذكورة غبار يجوز التيمم بغيرها عند ابى
حنيفة وفي احدي الروايتين عن محمد وفي رواية وهي
المشهورة عنه لا يجوز بالغبار لانه ليس بصعيد والجواب
انه صعيد لانه تراب رقيق واما عند ابى يوسف
فيجوز حال الضرورة لاحال الاختيار ثم عندهما اي ابى
حنيفة ومحمد الشرط في صحة التيمم مجرد المساس اي الوضع
على الارض او على جنس الارض ولا يشترط ان يعلق
شيئ منها باليد وهذا على احدي الروايتين عن محمد
حتى انه لو وضع يده على صخرة مكساة لا غبار عليها
او على رضى ندية لا يفصل منها غبار ولم يعلق بيده
شيئ جاز عند ابى وفي احدي الروايتين عن محمد خلافا
لابى يوسف على ما تقدم والاصل فيه قوله تعالى فيتموا
صعيدا طيبا فقال من شرط التراب او الرمل او التراب
خاصة المراد بالصعيد التراب او الرمل وبالطيب

المنبت

المنبت نقلا عن ابن عباس وقلنا الصعيد وجه الارض
ترايا كان او غيره قال الزجاج لا علم باختلاف بين اهل اللغة
فيه واما الطيب فلفظ مشترك يستعمل بمعنى المنبت
وبمعنى الحلال وبمعنى الطاهر وقد اريد به الطاهر
اجماعا فلا يراد غيره لان المشترك لا يعمومه ولا ي
التيمم شرع لدفع الحرج كما يفيد سياق الآية وهو
قلنا فان قيل ذكر من في آية المائدة وهي للتبويض
ينافي ما قلتم من جواز التيمم بالضرب على الحجر الامس
قلنا لان سلم ان من للتبويض بل هي لابتداء الغاية
فان قلت قد رده صاحب الكشاف بانه قول
متعسف ولا يفهم احد من العرب من قول القا
مسحت رأسي من الدهن ومن الماء ومن التراب
الامعني التبويض قلت رده مردود والجواب عما
قاله ان عدم الفهم انما نشأ من اقتران من بالدهن
ونحوه مما هو سهل التبويض ولو قرنت بما ليس
كذلك لانعكس الحكم فيقال لا يفهم احد من العرب
من قول القايل مسحت يدي من الحجر او الحائط معني
التبويض اصلا وانما يفهم منها معني الابتداء ومدخول
ههنا هو الصعيد وهو مشتمل على ما يتبعض بسببه
وغیره ومعناها الحقيقي المجمع عليه وهو الابتداء
صالح لها والمعنى الذي ادعيتوه مع انه قد انكره
جماعة من افاضل اهل العربية كالمبرد والافخش
الصغير وابن السراج والسهيلي وغيرهم حيث
انكروا دلالة من على غير الابتداء وقالوا ساير
المعاني راجعة اليه لاشتمل جميع اجزاء الصعيد

يل

لها

بل يخص بعضهما بل غالبها بالخراج من غير دليل
 فكان ما اخترناه اولى سيم في موضع الامتنان بالتوسعة
 ونفي الخرج ومعلوم قطعاً ان ليس مقصود الشارع من
 شرعيته عين التغير ولا يعقل في استعمال جزء من التراب
 معنى الطهارة وانما شرعه سبحانه بدلا عن استعمال الماء
 عند العجز عنه تعبداً محضاً فلا يبعد كونه بمجرد المسح
 من الصعيد ولا ضرورة الى اخراج لفظ الصعيد عن
 حقيقته باخراج بعضه ولا دليل فلا يسمع اما الفرق
 بين الصخرة وبين الفضة والذهب حيث جاز التيمم على
 الصخرة وان لم يعلق باليد شيء ولم يجز عليها وهما أي
 والحال ان كلا المذكورين من الصخرة ومن الفضة والذهب
 باعتبار ان الذهب والفضة شيء واحد لا اتحاد هذا الحكم
 فيها وهو عدم جواز التيمم خلقاً في الارض أي الصخرة
 خلقت في الارض والذهب والفضة كذلك فالفرق
 هو ان الذهب والفضة يدوبان في النار فلم يكنا كالتراب
 بخلاف الصخرة فانها لا تدوب فكانت كالتراب وهذا
 الفرق لا يفيد الا ان لو كان التراب هو الاصل في
 التيمم والصخرة مقيس عليه وليس كذلك بل الصخرة
 اصل ايضا لشمول الآية لها فان الكل داخل تحت
 مفهوم الصعيد على ما مر والفرق الصحيح ان الذهب
 والفضة ونحوهما لا يتناول لفظ الصعيد وان
 خلق في الارض لانه وجه الارض كما تقدم ولا يطلق
 عليها لفظ الارض حتى لو خلف لا يجلس على الارض
 فجلس على صخرة بحيث ولو جلس على فضة او نحوها
 لا يحث واما التيمم بالاجر فعند أبي حنيفة يجوز مطلقاً

دق اولاً

دق اولاً لانه من اجزاء الارض وان شوى وتصلب
 بمنزلة النورة وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدقوقاً
 والا فلا وهذا على الرواية المشهورة عنه في عدم جواز
 التيمم بالحجر الذي لا غبار عليه فان الاثر بالشئ صار
 كالحجر فاعطى حكمه فان كان مدقوقاً او عليه غبار
 يجوز والا فلا ولو تيمم بغبار ثوبه او غيره اي بغبار غير
 ثوبه من الاعيان الظاهرة كالحصير والبساط
 والبدن ونحوها او هبت الريح فاقار الغبار فاصاب
 وجهه وذراعيه فمسحه اي العضو الذي اصابه
 الغبار من الوجه والذراعين او مسح الغبار الذي اصاب
 الوجه والذراعين بنية التيمم جاز يتمه عند أبي حنيفة
 ومحمد سواء وجد تراباً اخر او لم يجد وعند أبي يوسف
 لا يجوز ان وجد تراباً اخر لان الغبار ليس تراباً من كل
 وجه فجاز عند العجز لا عند القدر ولها انه تراب
 رقيق فجاز به مطلقاً كما في الحسن ولو تيمم بالملح
 نظر ان كان مائياً اي ان كان ماءً فجد لا يجوز لانه
 ليس من اجزاء الارض وان كان جبلياً اي معدنياً
 وهو ما استحال ملحاً من اجزاء الارض يجوز به
 التيمم لانه من جنس الارض وقال شمس الأئمة الشريفي
 الصحيح عندي انه لا يجوز كان وجهه انه لما استعمل
 الحق بالماء لتبدل طبعه حتى انه يدوب في الماء
 ويحل بالبرد ويشد بالحرق كالماء فيخرج من كونه
 انه من اجزاء الارض كما ذكره في المحيط وقال في الخلاصة
 والاصح هو الجواز وقال شمس الأئمة الحلواني في الشرح
 الاصح انه لا يجوز انتمى وقال قاض خان واختلفوا

في الجبل والصحيح هو الجواز والسبحة بفتح السين مع فتح الباء
 وسكونها وهي أرض ذات نير وملح كذا في القاموس بمنزلة
 الملح فان غلب عليها النير لا يجوز التيمم بها كالمالح المائي
 وان غلب عليها التراب جاز كالمالح الجبلي وقال في الخلاصة
 ولو تيمم بأرض سبخة ان كانت منعقدة من التراب
 يجوز عندهما خلافا لابي يوسف وذكر الاسيحي في شرحه
 يجوز التيمم بالسبخة بناء على الغالب وهو عدم الفرق
 بالنزح من اصابه مطر فابتل ثوبه وسرجه ولم
 يجد ترابا جافا يتييم به ولا حجرا ولا ماء يتوضأ به فانه
 يلطخ ثوبه او يدينه او غير ذلك بالطين ويحفظه ويفركه
 بعد الجفاف ويقيم به وقد كان بعض المتحاطين
 يستحب معه التراب الطاهر في صرة اذا خرج الى
 السفر ولا يجوز التيمم بالطين لان فيه تشويه الوجه
 وقيل لان الغالب عليه الماء قال شمس الايمه الحلواني
 لا يتييم بالطين اي لا ينبغي ان يفعل وان فعل يجوز وهو
 الظاهر لحصول المقصود وفي الولوالجية وان ذهب
 الوقت قبل ان يجف لا يتييم بالطين ما لم يجف لكن
 ما يخفى قالوا هذا قول ابي يوسف فان عنده لا يتييم
 الا بالتراب والرمل فاما عند ابي حنيفة ان خاف ذهاب
 الوقت يتييم بالطين والا فلا وكذا اي كما جاز التيمم
 بالحجر ونحوه يجوز التيمم بالحصى والكيزان والحباب
 والغضارة وهو الطين اللازب الحرا الاخضر كذا في
 القاموس والمراد به ما يعمل منه من الشكارج ونحوها
 وهذا اذا لم تطل بالآنك والحيطان من المدر والبن
 سواء كان عليه اي على كل من المذكورات غبارا ولم يكن

عند ابي حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد كما في الحجر
 والاجر ولا يجوز التيمم بالغضارة المطل بالآنك بمذ
 المهمة وضم النون وهو الرصاص المذاب لو وقع
 على غير جنس الارض ثم بطن الغضارة وظهرها على
 السواء فان ايهما كان مطليا بالآنك لم يجز التيمم به
 وما لم يكن مطليا به منها جاز به التيمم حتى لو كان
 بطنها مطليا وظهرها غير مطلي جاز التيمم على ظهرها
 كذا في فتاوى قاض خان الا اذا كان عليه اي على الغضارة
 المطل بالآنك غبارا فانه يجوز كما في الخنطة ونحوه
 على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحرف اي الفخار ان
 كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من
 الادوية كالخم والشعر وغيرها مما يجعل في الطين
 الذي يتخذ منه البودق جاز التيمم به وان لم يكن
 عليه غبار وان كان فيه شئ من الادوية ظاهرا
 لا يجوز الا ان يكون عليه غبار لما تقدم في المطل بالا
 وكان ينبغي ان تعتبر الغلبة لكن لم يعتبر وهذا
 لانه يخلط الدواء مع الطين خرج عن كونه من
 جنس الارض من كل وجه وان تيمم بالرماد لا يجوز
 وان اختلط الرماد بالتراب نظر ان كان التراب
 غالبا يجوز وان كان الرماد غالبا لا يجوز لان الحكم
 في مثله للغالب والفرق بينه وبين الحرف المخلوط
 تقدم انفا وان اصابته الارض نجاسة سواء كانت
 رقيقة او كثيفة فحفت بالشمس التقييد بالشمس
 خرج مخرج الغالب وليس بشرط حتى لو حفت
 في الظل بالريح او بالنار فالحكم واحد وذهب اثرها

من اللون والرائحة جازت الصلاة عليها للحكم بطهارتها
لما روي ابن أبي شيبة عن أبي قلابة انه قال ذكاة الارض
يُسْمَى وروي عبد الرزاق عنه جَفُوف الارض ظهورها
ورفع الاول صاحب الهداية وغيره وذكر في المبسوط انما
ارض جفت فقد ذكَّت حديثا والله اعلم بذلك وفي
سنن أبي داود باب ظهور الارض اذا يَبَسَتْ وساق
بسند عن ابن عمر قال كنت ابيت في المسجد في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت شابا عزبا وكانت
الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يبر
شون شيئا من ذلك انتهى فلو لا اعتبار انها تطهر بالحفا
كان ذلك بتقية لها بوصف الخجاسة مع العلم بانهم
يقومون عليها في الصلاة البتة اذ لا بد منه مع
صغر المسجد وعدم من يخالف عن الجماعة وكون
ذلك في غير بقعة لقوله كانت تقبل وتدبر وتبول
فان هذا التركيب يفيد التكرار والتجدد لانها
لو بقيت نجسة بعد الحفاف لم يتركوها للأمر
المساجد ولكن لا يجوز التيمم منها في ظاهر الرواية
فيلان اشتراط طهارة الصعيد ثبتت بنص الكتاب
فلا تثار في ما ثبت بخبر الواحد قيل عليه طهارة المكان
في الصلاة ثبتت بدلالة الكتاب وهي تعمل عمل العبادة
واجيب بان طهارة المكان ثبتت بدلالة نص خص
منه القليل الذي لا يمكن الاحتراز عنه بالاجماع وما
دون الدرهم عندنا فجاز بعد ذلك تخصيصه بخبر
الواحد بخلاف نص طهارة الصعيد فانه قطعي
واستشكله صاحب الكافي بان لفظ الطيب مشترك

قد اوله ابو يوسف والشافعي بالمنبت واولنا ه
بالظاهر والمؤول من الحج المجوزة كالعام المخصوص
واجاب عنه صاحب الكفاية بان الشافعي وابا يوسف
واقفا على اشتراط الطهارة ولم يخالف فيها احد
فيكون قطعيا اقول موافقة على اشتراط الطهارة
لا يلزم ان يكون بهذا النص بعد ما قال المراد بالمنبت
سيما عند أبي يوسف فانه من القائلين بان المشترك
لا عموم له بل يجوز كونها بشرطها بدليل اخر من
الحديث والقياس على اشتراطها في الماء ومثل هذه
الموافقة موجودة في اشتراط طهارة المكان ايضا
فالاولى في الفرق ان يقال التيمم مقتصر الى طهارة
وظهور رتيه والصلاة مفتقرة الى الطهارة فحسب
وبالحديث ثبتت طهارته لا ظهور رتيه وروي
رواية نادرة رواها ابن كاس عن اصحابنا انه
اي التيمم يجوز ايضا على الارض التي طهرت بالحفا
ذكره في المستصفى واذا تيمم الرجل من موضع فتييم
اخر من ذلك الموضع اي ضرب يديه على موضع ضرب
يدي الاول ايضا جاز لانه لم يصير مستعلا انما المستعمل
ما انفصل عن العضو بعد المسح قياسا على الماء وهذا
على قول من لم يجعل الضربة من التيمم ظاهرا وما على
قول من جعلها منه ففيه اشكال والتيمم في الجنابة والحديث
سواء اي صفة التيمم لمن عليه الغسل ولمن عليه الوضوء
واحدة وهي الضربة من مسح العضوين لما في الصحيحين
من حديث عمار بن ياسر قال بعثني رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حاجة فاجنبت فلم اجد الماء فمترغت

وكذا الحيض النفاس

والصعيد كما تترغ الدابة ثم أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له فقال إنما كان يكفيك أن تقول بيديك
هكذا ثم ضرب بيديه الأرض ضربته واحدة ثم مسح الشمال
على اليمين وظاهر كفه وجهه وعلى هذا الحكم انعقد لا
ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد لما تقدم
أنه أدى الصلاة بالقدرة الموجودة له وقت انعقاد
سببها فسقطت عنه أصلا لا يبان بما كلف به كنت
كفر بالصوم لفقره ثم أسير وأما ذلك والرجل الصحيح
في المصير يتم لصلاة الجنازة إذا خاف الفوت وعند
الشافعي لا يجوز لأنه يتم مع عدم شرطه قلنا فحاطب
بالصلاة عاجز عن الوضوء فيجوز تيممه أما الأولى فلا
تعلق فرض الكفاية على العموم غير أنه يسقط بفعل البعض
وأما الثانية فهي فرض المسئلة وقد حدثت الدار قطيبي بسنده
عن عمر أنه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتميم ثم صلى
عليها وذكره مشايخنا عن ابن عباس كذا في شرح الهداية
للشيخ كمال الدين ابن الهمام ولكن لا يخلو الاستدلال بهذا
الأثر عن نظر الألوحي فإنه لا يجوز له التيمم لأنه ينتظر فلا يجازي
الفوت وعلى هذا فلا حاجة إلى استثنائه بعد تقييده بخوف
الفوت وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز للوحي
التيمم وفي ظاهر الرواية يجوز وفي الذخيرة فإن كان أما
أو كان حق الصلاة له جاز التيمم له أيضا وعن أبي حنيفة
برواية الحسن أنه لا يجوز له التيمم قال شمس الأئمة الصحيح
هذا وكذا أصح في الهداية معللا بأن للوحي حق إعادة
فلا فوات في حقه فعلى هذا ينبغي أن يراد من الوحي من له
ولاية الصلاة ليشمل السلطان والقاضي وغيرهما

جماع

ممن له

ممن له حق التقدم لا ما يتبادر إلى الذهن أن المراد منه
قريب الميت إلا أن تعليل صاحب الهداية لما صححه لا
يخلو من اشكال على كلا التقديرين أما على تقدير أن يراد
من له حق التقدم فلا أن قوله للوحي حق الإعادة لا يصدق
في حق السلطان والقاضي ونحوهما إذا صلى قريبا للميت
على ما ذكره في المنافع أنه ليس لأحد بعده الإعادة هـ
سلطانا كان أو غيره وأما على تقدير أن يراد منه قريب
الميت فذلك لأنه لو صلى من له حق التقدم كالسلطان
ونحوه لا يكون له حق الإعادة فقد تحقق الفوات في
حقه أيضا اللهم إلا أن يقال نختار التقدير الأول ولا
نسلم ما ذكره صاحب المنافع من أنه ليس للسلطان
ونحوه حق الإعادة بعد صلاة الوحي القريب فقد قال
نجم الدين الراهمي في قول القدوري فإن صلى الوحي
لم يجز لأحد أن يصلي عليه بعده هذا إذا كان حق الصلاة
له بأن لم يحضر السلطان أما إذا حضر وصلى عليه الوحي
يعيد السلطان فالأصل أن المجوز للتيمم خوف الفوت
ولا فرق في ذلك بين الوحي الذي هو قريب الميت وبين
غيره وما صححه من أنه لا يجوز للوحي يجب أن يراد بالوحي
فيه من له حق التقدم لأنه الذي لا يخاف فوتها
وكذا يجوز التيمم من خاف فوت صلاة العيد ولو تضاء
في الابتداء بالاتفاق من أصحابنا وكذا إذا حدث للموحي
أي من شرع بالوضوء في صلاة العيد تيمم وبني في قول
أبي حنيفة وقال لا يجوز له التيمم لأنه من أمن الفوات
لأن اللاحق خلف الإمام حكما وأن فرغ الإمام
وله أن الخوف باق لأنه يوم رحمة فيغلب اعترا

عارض يفسد صلاة وإنما فرض المسئلة في المتوضي لا في
من شرع باليتم إذا حدث بيني باليتم اتفاقا لا عليه لو
أوجبنا عليه الوضوء بناء على أنه يكون واجدا للماء في
صلاة فتفسد كذا في الهداية ومعناه أن الحكم بوجوب
الوضوء عليه بناء على أنه لاحق له فلا فوت عليه فرع
الحكم بوجوب الماء وهو يوجب فساد الصلاة باليتم
بناء على أن الحكم بوجود الماء بعد الحدث يستلزم الحكم
بوجوده في الصلاة إذا فاضلة بين زمانه وما قبله أصلا
وقيل عليه أن الحكم بعدم قبل الحدث كان بناء على
خوف الفوت وقد زال بسبب الحدث فيجب أن يتغير
الاعتبار الشرعي فيعد قبل الحدث عادما وبعده واجدا
ولا يقال لو أوجبنا الوضوء حينئذ فسدت صلاة
بالقدرة على الوضوء فيقع الفوت لأننا نقول الانتفاء
حينئذ لا يتحقق لأن انتقاض التيم قد وجد قبل سبق
الحدث وثبوته ما قال قاضي خان في فصل المسح من
فتاويه ما صح الخلف إذا حدث في صلاة فأنصرف
ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل أن يتوضأ كان
له أن يتوضأ ويفسل رحليه وبينى كالمصلي باليتم إذا
حدث في صلاة فأنصرف ثم وجد ماء كان له أن يتوضأ
وبينى على صلاة انتهى فعلم أن صلاته لا تبطل بالقدرة على
الوضوء في هذه الحالة والفرق بين هذا وبين ما إذا
وجد الماء في خلال صلاة هو أن التيم إنما ينتقض ثم
عند رؤية الماء بصفة الاستناد لأنه يصير محدثا
بالحدث السابق إذا أصابه الماء ليست بحدث وإن
القدرة على الأصل حال قيام الخلف قبل حصول التقصير

بالخلف

بالخلف تبطل حكم الخلف بخلاف مسئلة الانتقاض
اليتم بالحدث الطاري قبل ذلك فلم ينتقض بصفته
الاستناد ولم توجد القدرة على الأصل حال قيام الخلف
ذكره في الكفاية وأعلم أن الخلف في مسئلة الكتاب
فيما إذا خاف أي شك في الإدراك وعدمه حتى لو كان
يرجو ويغلب على ظنه عدم عروض المفسد لا يتيقن
اجتماعا وكذا أن خاف خروج الوقت يتوضأ بعدما
شرع متوضيا يتيقن وبني بخلاف لأنها تبطل بخروج
الوقت كالجمعة فيتحقق الفوت لأنها لا تقضي بعده
ولو خاف خروج الوقت لو اشتغل بالوضوء في سائر
الصلوات ما عدا صلاة الجنازة والعيد لا يتيقن عند
بل يتوضأ ويقضي الصلاة أن خرج الوقت وقال زفر
يتيم ولا يتوضأ لأن التيم إنما شرع لتحصيل الصلاة
في وقتها فلم يلزمه قولهم أن الفوات الخلف كلافوات
ولم يتوجه سوى أن التقصير جاء من قبله فلا يجوز
الترخيص عليه وهو إنما يتيقن إذا خاف العذر كذا
قاله المحقق الشيخ كمال الدين ابن الهمام ونقل نجم الدين
الزاهدي عن الحلواني المسافر إذا لم يجد مكانا
ظاهرا بأن كان على الأرض نجاسات أو استل بالمطر
واختلطت فإن قدر على سبرع المشي حتى يجد مكانا
ظاهرا قبل خروج الوقت فعل ولا يصلي بالأيام
ولا يعيد قال الحلواني اعتبر هنا خروج الوقت
لجواز الأيام ولم يعتبره لجواز التيم وزفر سوى
بينهما وقد قال مشايخنا في التيم أنه يعتبر الوقت
أيضا والرواية في هذا رواية ثمه إذا فرق بينهما

والرواية في فصل التيمم رواية ههنا فاذا في الميئين
جميعا روايتان انتهى وحديثه فالاحتياط ان يصل
بالتيمم في الوقت ثم يتوضأ ويعيد ليخرج عن العهدين
وكذا لو خاف فوت الجمعة مع الامام يتوضأ فانه
لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي الظهر اذا فاتته لان فرض
الوقت هو الظهر عندنا وقد امر باسقاطها بالجمعة
ولادليل على سقوطها بهامع التيمم حال القدرة على الال
بالوضوء وقد قالوا الاصل ان ما يقوت لا يخلف
يجوز ان يتيمم خوف فواته كالجنازة والعيد وما يقوت
الى خلف لا يجوز التيمم لخوف فوته بل يتوضأ فان فات
ياي بخلفه وقد يقال هذا غير مسلم اذا كان في الخلف
خلل كالقضاء ولا بد من الدليل على ان القضاء اولى
من الاداء بالتيمم ولم يأتوا عليه بدليل فالاحتياط
ما قلنا انما ولو تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد
عند وجود الماء والقدرة على استعماله فذلك التيمم
ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما يجوز
يعتبر في الشرع عند عدم الماء حقيقة او حكما ولم يوجد
واحد منها فلا يجوز والتيمم لصلاة الجنازة عند خوف
الفوت لانه عادم حكما بالنظر اليها لانه لا يمكنه فعلها
بالوضوء بخلاف لمس المصحف ودخول المسجد لانه
ليس بعبادة تقوت **فروع** تيمم الجنازة وصلى ثم خضر
اخرى قبل ان يقدر على الوضوء وهو يخاف فوتها لو تو
لا يلزمه اعادة التيمم عندها خلافا لمحمد لانه ان الضرورة
الاولى تمت وهذه ضرورة اخرى فيجوز لها التيمم ولها
ان التيمم الاول انما صح لكونه عاجزا عن استعمال الماء

حكما وهذا المعنى باق بالنظر الى الجنازة الاخرى المستأجر
يطاء جاريته او زوجته يعني يجوز له ان يطأ وان
علم اي ولو علم بعدم الماء يجوز له التيمم لانه طهور
عند عدم الماء فكما يجوز له ان يباشر بسبب الحديث
من النوم وغيره فكذا سبب الجنازة اذها سواء في منع
جواز الصلاة وارتفاعها بالتيمم عند عدم الماء وينقض
التيمم كل شئ ينقض الوضوء لانه خلف الوضوء فما
ينقض الاصل ينقض الخلف بطريق اولى وسيأتي بيانه
ذلك ان شاء الله تعالى وينقضه اي التيمم ايضا روية
الماء الكافي لطهارته ان قدر على استعماله عند الروية
لان القدرة هي المراد بالوجدان الذي جعل غاية لطهور
الصعيد في قوله عليه السلام الصعيد الطيب طهور
المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد فليمسح
بشرته وانما قيدنا بالكافي لطهارته لان من عليه
الفصل اذا تيمم ثم وجد ماء لا يكفي لفصله او المحدث
اذا تيمم ثم وجد ماء غير كاف لوضوئه لا ينتقض
تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز له التيمم دون
استعماله خلافا للشافعي واحمد فان عندهما لا يجوز
له التيمم حتى يستعمل ذلك الماء بقدر ما يكفي ثم
يتيمم لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فانها نكرة في موضع
التقي فيعم كل ماء كافيا او غيره قلنا المراد الكافي لانه
لا يمكن اجراؤه على عمومها اذ وجود ماء نجس او
محتاج اليه لعطش ونحوه غير مراد اجماعا فيراد به
الخص للخصوص والكافي مراد بالاجماع فنقط غيره
والبقاء معتبر بالابتداء وان رآه في خلال الصلاة

لاستفاض طهارة بمقتضى إطلاق الامر بامساك الماء البشري
عند وجدانه في الحديث المتقدم وهو حجة على الاثمة
الثلاثة في قولهم بعدم الانقضاء اذا وجدته في خلل
الصلاة وان راي المصلي سور الحمار ونبذ التمر وقدر
على الاستعمال فسدت صلاته عند أبي حنيفة هذه الرواية
في سور الحمار غير موجودة اللهم الا ان يراد من الفساد
وجوب الاعادة فان المذكور في كتب الفتاوي المصلي
بالتيتم اذا راي سور حمار فانه يمضي على صلاته ولا يقطع
ثم يعيد بسور الحمار وزاد في الخلاصة عن أبي يوسف
يمضي على صلاته ولا يعيد وذلك لما تقدم ان الواجب
الجمع بين التيمم والوضوء بسور الحمار وليس المراد الجمع
بينهما معاً في آن واحد بل المراد ان يؤدي الصلاة بهما
اماماً واما على التقاقب بان صلى أولاً بالتيمم ثم بالوضوء
بسور الحمار او عكس واما في نبذ التمر فمسئلة وهي
الرواية المرجوع عنها ان الوضوء بنبذ التمر لا يزم
اذا لم يجد غيره واما على الرواية المرجوع اليها وهي قول
أبي يوسف انه يتيمم ولا يتوضأ به فلا تقسد صلاته
ولا يعيدها وعلى قول محمد يمضي عليها ويعيدها كما في
سور الحمار وان راي المصلي بالتيمم سراً فظن انه ماء
فمضى فسدت صلاته سواء جاء في موضع صلاته أولاً
لانه قصد القطع قصداً مقروناً بفعل لكن يحل له القطع
اذا غلب على ظنه انه ماء وان شك انه ماء او سراً
فاستوى الظن ان اي طرفا التردد فانه حينئذ يمضي
على صلاته ولا يحل له ان يقطعها بالشك فاذا فرغ
منها نظر فان كان الذي رآه ماءً يتوضأ ويستقبل

الصلاة اي يعيدها والآفلا وكذا يجب الاعادة لو ظن
ان الموي سراً ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين
لا يزول بالشك وانه لا معتبر بالظن المتيقن خطأؤه
المسافر اذا مر بامام موضوع في الحث اي الزبر لا ينتقض
تيممه لانه لم يوضع للوضوء ظاهراً الا اذا كان الماء
كثيراً فيستدل حينئذ بكثرة على انه وضع للوضوء
والشرب جميعاً والاولى الاعتناء بالعرف لا بالكثرة
حتى لو تعرف وضع القليل لمطلق الاخذ شرباً او غير
ينتقض وان تعرف تخصيص الكثير بالشرب لا
اشتبه فح يستدل بالكثرة على انه وضع للوضوء
وذكر القاضي الامام ابو علي النسيبي عن الشيخ الامام محمد
ابن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه الوضوء
والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا
ينتقض الوضوء مطلقاً والاول اصح ولو ان التيمم
مر بالماء وهو لا يعلم او كان نائماً حال المرور لا ينتقض
تيممه في الحالين اتفاقاً في رواية لكونه غير واجد للماء
وغير قادر على استعماله وفي رواية عن أبي حنيفة وهي
التي مشى عليها صاحب الهداية وكثيرون ان النائم
ينتقض تيممه لان المانع فيه جاء من قبل العبادة فلا
يعتبر فكان قادراً تقديراً والاول اولي وكذا لا ينتقض
تيممه لو علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول اما خوف
عدو او لخوف سبع او نحو ذلك مما لا يمكنه معه الوضوء
الا بلزوم ضرره كما اذا كانت دابته جموحاً لا يقدر ان
يركبها او كان شيخاً ضعيفاً لا يقدر على الركوب
وليس عنده من يعينه وبالحيلة فاذا كان بحال يجوز

والا فلا او ان

له التيمم ابتداء

لا ينتقض بتمه والا ينتقض جنب اغسل وبقيت على
بدنه لمعة بضم اللام وسكون الميم اي بقعة لم يصبها
الماء وليس معه ماء يغسلها به يقيم للمعة لان الجنابة
باقية لعدم التجزى وليس عنده ماء فيتم وان وجد ماء
بعد ما يتم وبعد ما احدث يغسل للمعة ويتم للحديث
اذا كان الماء يكفي للمعة ولا يكفي للوضوء لانه كالمعدوم
بالنظر الى الحدث لان وجود الماء غير الكافي كلا وجود
اذ لا يرتفع به حدث لعدم التجزى وان كان الماء يكفي
للوضوء ولا يكفي للمعة يتوضأ به ولا ينتقض بتمه
يتم الجنابة لان الماء في حق المعة كالمعدوم لعدم
كفايته لها وان كان الماء يكفي لاحدهما اما للوضوء
واما للمعة على سبيل الانفراد ولا يكفي لهما معاً فانه
يفسل للمعة لانها اغلظ الحديثين واغلظ الحديثين
اهم ويتم لاجل الحدث ويجب عليه ان يبدا بغسل
المعة ليصير عادما للماء في حق الحدث ولا يجوز تيمم
للحدث قبله عند محمد لان صرف ذلك الماء الى المعة
دون الحدث ليس بواجب عنده بل على سبيل الاولوية
فوجوده يمنع التيمم للحدث وعند ابي يوسف صرفه
الى المعة واجب فهو كالمعدوم بالنسبة الى الحدث
فيجوز التيمم له قبل غسل المعة ولو كان يتم بعد ما
احدث لاجل الحدث في هذه المسئلة ثم وجد هذا
الماء الذي يكفي لاحدهما فقط ينتقض تيمم الحدث
عند محمد فيعيده بعد غسل المعة ولا ينتقض عند
ابي يوسف بناء على ما تقدم ولو كان معه اي مع
الذي بقيت عليه لمعة او مع الذي وجبت عليه الطهارة

الحكمة

الحكمة مطلقا ثوب نجس وهو مضطر الى تطهيره والماء
يكفي لاحد الطهارةين فقط فانه يغسل الثوب بذلك
الماء ويتم لما عليه من الحدث لان التيمم خلف الطهارة
بالماء فاذا غسل الثوب ويتم يكون قد اقي بالطهارة
الحكمة والحقيقة ولو زال بذلك الماء الحدث وبقي
الثوب نجساً كان قد ترك الطهارة الحقيقية مع
قدرته عليها بغير عذر فيكون اثمًا لكن تصح صلا
لثبوت العجز بعد نفاذ الماء باستعماله في الحكمة
متمم ام قوماً متوضئين يجوز فعله عند ابي حنيفة
وابي يوسف خلافاً لمحمد والاصل في مثل هذا ان بناء
القوي على الضعيف لا يجوز فمحمد يقول ان التيمم
طهارة ضرورية يصار اليه عند العجز والطهارة
بالماء اصلية فكانت اقوى فيلزم بناء القوي على
الضعيف ولهما ان التيمم طهارة مطلقة لا ضرورة
حتى لا يتقدر بوقت الصلاة ولو كانت ضرورية
ليقدر به كطهارة المستحاضة ثم محمد جعل طهارة
التيمم ضرورية هنا ومطلقة في الحكم بطهارة من
انقطع دمها دون العشرة حتى لو تيممت وكان
ذلك في الحيضة الثالثة بعد الطلاق الرجعي تنقطع
رجعتها بدون ان تصلي كما لو اغسلت وهما
عكسا وذلك لان محمداً احتاط في الموضعين فلم
يجوز اتمامه للمتوضئين احتياطاً ليخرجوا
عن عهدة الصلاة بيقين وقطع الرجعة احتيا
وتزجيحاً لجانب الحرمة وهما اختار ان طهارة
مطلقة في حق الصلاة لان الشارع اعطى له حكم

طهارة

الطهارة المطلقة في حقها قال تعالى ولكن يريد ليظهركم
ولكنه في الحقيقة تلويث وليس بطهارة فعلا يحققت
فيما سواها حتى لم يكن طهارة في حق انقطاع الرجعة
ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلاة به كالبيع الفاسد لا يزول
به الملك ما لم ينضم اليه القبض وكذلك على هذا الخلاف
القاعدة اذا امر قوما قايمين عندهما يجوز وعند محمد لا
بناء على ان صلاة القاييم اقوى وبناء القوي على الضعيف
غير جائز وهو القياس وكما تركاه بالاستحسان وهو ما
ثبت في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة بن مسعود قال دخلت على عائشة فقلت الا
تحدثيني عن مرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت
بلى الحديث الى ان قالت فارسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى ابي بكر ان يصلي بالناس الى ان قالت
ثم وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة
فخرج بهادي بين رجلين احدهما العباس لصلاة
الظهر واوبكر يصلي بالناس فلما رآه اوبكر ذهب
ليتأخر فامر به اليه ان لا يتأخر وقال لها اجلساني
الى جنبه فاجلساه الى جنب ابي بكر فكان اوبكر
يصلي وهو قائم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
والناس يصلون بصلاة ابي بكر والنبي صلى الله عليه
وسلم قاعد وما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى في
مرضه الذي توفي فيه خلف ابي بكر وان صح لا يقوى
قوة حديث الصحيحين على ان النبي صلى الله عليه وسلم
فالصلاة التي كان فيها اماما صلاة الظهر يوم السبت
او الاحد والتي كان فيها ماموما الصبح يوم الاثنين

ولا يخالف هذا ما عن الزهري عن ابنه في صلاة تهم
يوم الاثنين وكشف السترة ثم ارجأه فان ذلك
كان في الركعة الاولى ثم انه عليه السلام وجد من نفسه
خفة فخرج فادرك معه الثانية واما الماسح على الخف
او على الجبيرة فانه يؤمر الغاسلين بالاتفاق اما المسح
على الخف فلا جماع على انه طهارة غير ضرورية فلم يكن
بينه وبين غسل الرجل فرق وكذلك مسح الجبيرة
فانه بمنزلة الغسل لما تحتها على ما قالوا وليس طهارة
المستحاضة ولا يستغنى محمد عن الفرق بينه وبين
التيمم فكما ان التيمم شرع لضرورة قدرة استعمال
الماء كذلك هذا شرع لضرورة عدم قدرة الغسل
وكلاهما مغيا بوجود القدرة وزوال العجز وذكر
في المحصر هو شرح المنظومة وفي شرح الاسيحاوي وفي
غيرها لا يصح امامة صاحب الجرح السائل ومن
بعناه الاحتياط وكذا لا يصح امامة الامي الذي لا يجسن
مقدار ما يجوز به الصلاة من القران القاري الذي يجسن
ذلك لفوات فرض القراءة او الطهارة من غير عذر
بالنظر الى القدر ولو اما اي صاحب الجرح والامي من
هو بمثل حالهما جار لوجود العجز من الجميع وانما ذكر
هذه المسائل استطرادا ومحلهما مباحث الاقتداء
وتأتي ان شاء الله تعالى **فصل في بيان احكام البيان**
تقدم ان تقديم التيمم انما وقع لمنااسبة وان الاصل ارجاء
بيان الوضوء والغسل ببيان التيمم فعود الى ذلك
الاصل قبل ذكر المسح على الخفين ظاهر التوجيه واذ
قد ذكر التيمم وذكر ما يجوز به ناسب ان يعطف

ما يجوز به الوضوء والغسل فقال وتجوز الطهارة الحكيمة
 بما مطلق وهو ما يسمى في الفرف ماء من غير احتياج الى
 تقييد في تعريف ذاته فاضافته الى محله كماء البئر او الى
 صفته كماء المذاو او الى مجاوره كماء الرغفران ليست بقيد
 ولذا يسمى المتنجس ماء مطلقا فاحتاج الى الاحتراز عنه
 بقوله طاهر ولو كانت المجاورة تكسبه تقييدا لما
 احتيج بعد ذكر الاطلاق الى ذكر الطاهر كماء السماء
 اي المطر وماء الاودية اي الانهار وماء العيون اي
 الينابيع وماء الابار بمدة الهزة وفتح الباء بعدها
 الف وبقصرها واسكان الباء بعدها همزة معدودة
 ثم الف جمع يتر وماء البحار وتزول بها اي بالمياه
 المذكورة الخمسة مطلقا حكيمة كانت وهي المعنى
 الذي حكم الشرع بوجوب الوضوء والغسل او خلفها
 عند ارادة الصلاة لاجله سميت حكيمة لاختصاص
 تحققها بالحكم او حقيقة وهي العين التي حكم الشرع
 بوجوب ازالته من البدن ان كانت فيه عند اداء
 الصلاة مع القدرة سميت بذلك لتحقيقها حقيقة
 بعد الحكم بانها نجسة والاصل في ذلك قوله تعالى
 وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ذل بعبادته
 على كون ماء المطر مطهرا وبذلك الله على كون سائر
 المياه المطلقة مثله مطهرة ما لم يعرض لها عارض
 ينزل ذلك الحكم عنها ولا تجوز الطهارة الحكيمة بالماء
 المقيّد وهو ما احتيج في تعريف ذاته الى قيد زائد
 على لفظ الماء كماء الاشجار والرياحين ونحوه وماء الثمار
 مثل التفاح وشبهه وماء البطيخ والخيار والقثاء ونحوه

الكشجة او ندر
 شراب ايدرلر
 ذلك

ذلك وماء الباقي بالقى بالقصر مع تشديد اللام وبالمد مع
 تخفيفها وهو الماء الذي يطبخ فيه على ما سياتي ان شاء
 الله تعالى ومثل المرق اي ما ينضج فيه اللحم ونحوه
 وماء الزردج وهو ما يخرج من العصفرا المنقوع فيطرح
 ولا يصبغ به وهذا اذا كان تخينا اما اذا كان رقيقا
 على اصل سيلانه فتجوز الطهارة به كماء المد ونحوه وما
 الرغفران والمراد ايضا ما خثر به وخرج عن الرقة
 او ما يستخرج من الورد وكذا لا تجوز الطهارة بماء الو
 وسائر الازهار وكذا الخل والعصير اي ماء العنب ونحوه
 ذلك كالا شربة وتجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن
 الثوب والبدن بالماء المقيّد وبكل ما يعطى طاهرا يمكن
 ازالته به وهو ما ينعصر بالعصر حتى تزول جميع اجزائه
 به وبالجفاف واحتزبه عن نحو الغسل والسنن فانه
 لا يمكن ازالته به لان تديقه ودسومته لا تزول بالعصر
 والجفاف وقوله كاللبن فيه نظر فانه لا ينزل النجاسة
 قال في الكفاية قوله مما اذا عصرا نعصر احتزبه عن مثل
 الدهن واللبن لان ما فيه من الدسومة لا ينعصر عن
 الثوب وكذا قال في الكافي بخلاف اللبن لان ما فيه
 من الدسومة لا ينعصر وما نقله في الخلاصة عن نظم
 الزندويستي ان الرب والمرى واللبن والدهن والسنن
 على هذا الخلاف مخالف لسائر الكتب والروايات فلا
 يلتفت اليه والخل فانه اقلع من الماء للنجاسة والعصير
 وما ذكرنا انما من الماء المقيّد بشرط ان ينعصر بالعصر
 كماء الاشجار والثمار والازهار بخلاف ما فيه دسومته
 من المرق وما فيه خثورة وان غسل النجاسة الحقيقية

بالفسل او الدبس ونحوه من الربوب او بالسمن او بالدهن
كالزيت والشيرج ونحوها من الادهان لا يزيلها ذلك
الفصل النجاسة لانها اي الاشياء المذكورة لا تنقص
بالعصر فلا تزول اجزاء النجاسة تبعاً لها ثم ازالة النجاسة
للحقيقة بغير الماء فيه خلاف محمد وزفر والثلاثة
بناء على ان زوالها بالماء على خلاف القياس فلا يقياس
عليه غيره وذلك لانه كما لا في النجس نجس فالنجس
لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء
بالحديث وبالاجماع وبالضرورة لا مكان التطهير
الذي كلفنا به فبقى ما عداه على اصل القياس ولها
اننا لانسلم ان ازالة النجاسة بالماء على خلاف القياس
بل هو امر معقول لان الماء لا ينجس حال الاستعمال
لان النجاسة لا تحل محلين في ان واحد ففي حال
المعالجة لم تزيل العين وحين انتقالها الى الماء
لا يبقى فيها ولهذا يتكون الماء بلون النجاسة التي
لها لون ويتلاشى ذلك اللون في المحل شيئاً فشيئاً
حتى يزول بالكلية زوالاً محسوساً لا شك فيه فثبت
ان زوالها بالماء امر معقول والمابع مثله في ازالة
والقلع فيتعدي الحكم اليه بخلاف الحكمة اذ ليس
في المحل نجاسة تزول بالمابع بل معنى حكمي خص رفعه
بالماء الى النقص فلا يتعدى الى غيره ولا فرق في الحقيقة
بين الثوب والبدن وعن ابي يوسف التخصيص
في البدن بالماء لان ما عليه نظير الحدث والصحة
ظاهر الرواية لشمول المعنى المذكور لها ويجوز ازالة
بماء خالطه شئ طاهر سواء كان مخالفاً للماء في

جميع اوصافه او في بعضها فقير احداً وصافه من اللون
او الطعم او الريح كالماء الذي تغير لونه بالتراب
والماء الذي يخلط به الاشتان او الصابون او الغفران
بشرط ان تكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء بان
تكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء المخالط هذا اذا لم
يزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه الراي يطلق عليه
اسم الماء وبشرط ان يكون رقيقاً بعد واشتراط
عدم زوال اسم الماء يعني عن اشتراط الرقة فان الغليظ
قد زال عنه اسم الماء اذا يطلق عليه انه ماء بل زوال
الرقة يصح ان يكون تفسير الزوال اسم الماء وهو الضا
عند مخالطة الاشياء الجامدة للماء من غير طين فانه
ما دام رقيقاً يسيل سريعاً كسيلانه عند عدم المخا
لطة فحكمه حكم الماء المطلق يجوز الوضوء به والا
فلا ولا عبرة بزوال اللون والطعم ولا الريح و
فيه خلاف الأئمة الثلاثة فيما اذا كان المخالط
ما يستغنى عنه الماء بخلاف ماء المد فان التراب
الذي يجري عليه الماء غير مستغنى عنه واما
الاشتان ونحوه فيستغنى عنه فلا يبقى الماء مطلقاً
عند مخالطته حيث يقال ماء الاشتان وماء
الصابون ونحو ذلك ونحن نقول ان هذه الاضائة
لتعريف المجاور لا لتعريف الذات فلا يفيد التقييد
كالبيرو ونحوه وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى
الله عليه وسلم امر بفسل الذي وقصته ناقته بماء
وسدر وذكر في جناس الناطق التوضي بماء الشيل
اذا لم يكن رقة الماء غالباً لا يجوز وضاً بطله ما تقدم

من بقاء سرعة السيلان كما هو طبع الماء قبل المخالطة وذكر
 في الملتقط اذا القى الزاج في الماء حتى اسود ولكن لم تذهب
 رفته جاز الوضوء به مع تغير لونه وطعمه وريحه وكذا
 العفص اذا طرح في الماء فاسود يجوز الوضوء به مادامت
 رفته باقية وكذا الحمص والبقلي او نحوها اذا انقع في
 الماء ولم تزل رفته يجوز الوضوء به وان تغير اي وتغير
 لونه او طعمه او ريحه لان المعتبر في مثله بقاء الرقة
 وذكر في الجامع الصغير لقاض خان ولو طبخ الحمص او
 الباقلي ان كان الماء بحال لو برد لا ينجس ولا تزول عنه
 رقة الماء جاز الوضوء به والا فلا لان الاصل ان التقييد
 يحصل للماء باحد شيئين اما بغليته المتخرج وهي بكثرة
 الاجزاء المخالط او بحال الامتزاج وبحال الامتزاج
 اما بشرب النبات الماء حتى يبلغ مبلغا يمنع خروج
 الماء الا بالعلاج واما بالطبخ بان يطبخ في الماء شيئا
 من الاشياء الطاهرة حتى ينضج فيخرج الماء عن طبعه
 وهو سرعة السيلان ولا شك انه اذا ذاك اذا برد ينجس
 غالباً وكانت القاعدة في المخالطة بالطبخ ان ينضج الطبخ
 في الماء وفي المخالطة بدون ان تزول رفته اللهم الا
 ان يكون المطبوخ في الماء مقصوداً به التنظيف
 كالاشنان والسدر والصابون فان المعتبر في الرقة
 وعدمها دون النضج وكذا ذكر في المحيط لوتوضا
 بماء اغلى باشنان او بابس اي مرسين او بشي مما يباع
 اي يتداوى الناس به جاز الوضوء به ما لم يغلب ذلك
 الشئ عليه اي على الماء بان اخرجته عن رفته وكذا
 لو بل الخبز في الماء ان بقيت رفته كما كانت جاز

الوضوء به وان صار الماء نجساً بالخبز لا يجوز الوضوء به
 وفي شرح القدوري لا يضر الا قطع اذا اختلط الطاهر
 بالماء ولم يزل اسم الماء عنه ولم يحد له اسم آخر
 بان سمي شراً او نبذاً او نحو ذلك فهو طاهر وهو
 اي مطهر سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر عن اصحابنا
 خلافاً وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح القدوري
 اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه بل ولو تغير الاوصاف
 الثلاثة بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز
 الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير
 الماء بسبب ذلك مقيداً بهذا الاستثناء موافق لما
 ذكر في التمهية انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم الميمني
 عن الماء الذي يتغير لونه بكثرة الاوراق الواقعة
 فيه حتى يظهر لون الاوراق في الكف اذا رفع الماء
 هل يجوز الوضوء قال لا لكن ذكر في النهاية ان المنقول
 عن الاسكاذبة ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع
 في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم
 والرائحة ثم انهم يتوضئون منها من غير تكثير فالجواب
 ان المعتبر في صيرورة الماء مقيداً بمخالطة الجامد
 زوال رفته واما في مخالطة المائع فان كان مخالفاً
 للماء في وصف واحد كالبيطخ الذي يخالفه في الرائحة
 فالمعتبر غلبته ذلك الوصف وان خالف الماء في وصفين
 كاللبن يخالفه في اللون والطعم فالمعتبر ظهور غلبته
 احدا الوصفين وان كان يخالفه في الاوصاف كلها
 كالخل فالمعتبر غلبته اكثرها وان كان لا يخالفه في
 شئ من الاوصاف الثلاثة كالماء المستعمل على ما عليه

في الطعم وما ورد في الخبر

النفق

انه ظاهر غير مطهر وكما الورد المنقطع الرائحة فالمعتبر
كون اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا ان كانت مساوية
احتياطاً حتى يثبت اليه التيم عند المساواة اذا لم يجد
غيره واما الماء الذي يقطر من الكرم ففي المحيط لا يتوضأ
به كمال الامتزاج وقيل يجوز لانه خرج من غير عل
والاول اختيار شمس الائمة الحلواني وهو الاحوط
وكذا اذا اتقن بطهوريته أي يكون الماء مطهراً او غلب
على ظنه انه مطهر جازت له به الطهارة اما في التيقن
فظاهر وكذا في غلبة الظن لان غالب الظن بمنزلة
اليقين في العمليات حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتيقن
بوقوع نجاسة فيه وهو شامل بغلبة الظن وترجح
جانب الطهارة والشك وهو تساوى طرفي الوقوع
وعدمه فانه يتوضأ به أي بذلك الماء القليل
ويغتسل ولا يمسح لان الطهارة كان متيقناً فلا يزول
بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء
قليل ولم يتيقن بوقوع نجاسة فيه فانه يتوضأ
به ويغتسل ولا ينتظر الماء الجاري ولا يترك ذلك
الماء لتوقف وقوع نجاسة فيه لان الاصل هو تيقن
الطهارة في الماء ما لم يغلب فانه خلق طهوراً فلا
يزول بالشك ذلك اليقين الا بيقين مثله ولا ينبغي
التفحص والسؤال ما لم يغلب على الظن عروض النجاسة
له بقريضة ظاهرة لما في الموطأ عن عمر بن الخطاب
وعمر بن العاص انهما مرلا برجل على حوض يسقي فقال
عمر بن العاص يا صاحب الحوض اترد حوضك
السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تجترنا

وكذا

وكذا اذا التقى في الماء الجاري الذي يذهب بقسنة
شيء نجس كالجيفة والحجر والبول والغذرة لا يتنجس
الماء ما لم يتغير لونه او ريحه او طعمه لان ما يخلل
من اجزائها يذهب مع الماء ولا يلبث وعدم ظهور
الاثار تحقق ذلك وروي عن محمد انه قال اذا صبت
حب اي دن من الخمر في الفرات ورجل اسفل منه
اي من مكان الصب يتوضأ جاز وضوءه اذا لم يتغير
احدا وصافه لان عدم ظهور الوصف دليل على عدم
اتصال النجاسة بالمحل الذي يتوضأ منه وان احتمل
ان يتصل به اجزاء غير مدركة فهو توهيم لا يزول به
اليقين وكذا اذا جلس الناس صفوفاً على شط
نهر يتوضئون جاز وضوءهم وان احتمل اتصال
غسالة بعضهم بما يتوضأ به البعض لكن لا يزول
به طهورية الماء المتيقنة وهذا هو الصحيح خلافاً
لمن زعم انه لا يجوز وذكر الناطقي ساقية صغيرة
فيها كلب ميت قد سد عرضها فري الماء عليه
لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير لونه او طعمه
او ريحه وهو اي هذا الحكم مروى عن ابي يوسف لما تقدم
ان الاصل الطهارة ولا تزول بالشك وذكر في النوار
انه اذا كان الماء الذي يلاقي الجيفة دون الذي لا يلاقي
الجيفة يعني اذا كانت الغلبة للماء الذي لا يلاقي الجيفة
بان جرى الماء عليها وغمرها بحيث لا ترى من تحتها
جاز الوضوء والا بان كانت الجيفة تسببين تحت
الماء الذي يجري عليها ولا يجري في جانبها مال
قوة فلا يجوز الوضوء اسفل منها لكون الماء نجساً

للاقاه اكثره النجاسة وتنجسه وتنجسه الباقي لغيره
 عليه وبهذا اول ابو جعفر الهندواني المروي عن ابي
 يوسف وهو اختياره وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب
 السطح عذرات او غيرها من النجاسات وكان اكثر
 الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب فالماذ طاهر
 اذا لم يظهر فيه اثر النجاسة اعتبارا للغالب اما اذا
 كانت العذرة عند الميزاب او كان الماء كله او نصفه
 او اكثره وهذا زائد بعد قوله او نصفه بلا في العذرة
 فهو اي الماء الذي يجري من الميزاب نجس ولو لم
 يتغير احدا وصافه والا اي وان لم يكن كذلك كما
 تقدم فهو طاهر قال الشيخ كالدين بن الهمام
 معترضنا على صور الحكم بالنجاسة وان لم يتغير بانه
 يحتاج الى تخصيص حديث الماء طهور بعد حمله على الجا
 اذ مقتضاه انه يجوز الوضوء من اسفله وان اخذت
 الخيفة اكثر الماء ولم يتغير والجواب ان الصحيح من
 الرواية الماء طهور لا نجسه شيء من غير استثناء على
 ما سيأتي ان شاء الله تعالى وجنيد قد خضع بالاجماع
 ما اذا تغير بالنجاسة فيجوز تخصيصه بعد ذلك
 بالقياس على نجس الماء الراكد بجامع انه عين الماء
 الذي قد خالط النجاسة واتصل بها بخلاف ما اذا
 كان الاكثر غير المخالط فانه لا يتيقن مع الجريان باستحالة
 المخالط بخلاف الراكد القليل لان الغالب السريان فيه
 ولا سريان في الجاري لان الجرية تمنع السريان وقيل
 عليه الراكد الكثير فليتأمل وان سأل المطر من السقف
 او من الثقب ان كان المطر داما اي مستمرا لم ينقطع

ري

ل

بعد فهو طاهر سواء غمت النجاسة اكثر السطح او لا
 تحقق مخالطة للنجاسة لاحتمال انه من النار قبل
 ان يصيب السطح وان انقطع المطر وبعد ذلك
 سأل من الثقب ان كانت على جميع السطح او على اكثره
 نجاسة فهو اي ذلك السائل من الثقب نجس للعلم
 بانه نزل بعد اصابت السطح وجريانه عليه والفرق
 ان غالبه نجس والحكم للغالب والنصف له حكم
 الاكثر في التجسس للاحتياط كما تقدم واذا كان الماء
 الجاري يجري جريا ضعيفا ينبغي ان يتوضأ المتوضي
 على الوقار بالتأني حتى يترعنه الماء المستعمل قال
 بعضهم يجعل المتوضي يمينه الى اعلى الماء يعني مورد الماء
 اي الجهة التي يأتي منها ليكون اخذه من فوق سقوط
 الماء المستعمل واذا سدل الماء الجاري من فوق وبقي
 جريه اسفل ذلك المكان الذي سد منه كان جاريا
 كما كان يجوز التوضوء وان وقع فيه الماء المستعمل
 او النجاسة ولم يظهر اثرها اما الحد في جريان الماء
 اي في كونه جاريا في الحكم فقال بعضهم ان ذهب به
 بن ابي ابي رقيق فهو جار وقيل ما بعده الناس جاريا
 وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع يخسر ما تحته
 وينقطع الجريان فليس بجار حكما وان كان بخلافه
 فهو جار والاول اشهر والثاني اظهر وحكمه عدم نجس
 بالنجاسة ما لم يظهر اثرها فيه من لون او طعم او ريح
 الا ان باشرها كالمستعمل بالحيطة كما تقدم وفي المتن
 اذا كان بطن النهر نجسا وجري الماء عليه ان كان الماء
 كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس وان كان اي لو كان

بعد

جميع البطن نجسًا وأعلم أنهم قد اعتبروا رؤية ما تحت الماء
وعدمها إذا جرى على النجاسة فيكون قليلًا أن يرى أو
كثيرًا أن لم يره وهو ليس بضابط فإن بعض المياه قد
يرى ما تحته وإن كان غمرًا وبعضها كدر لا يرى ما تحته
وإن كان ضحًا كالاولى فيه الاحالة على العرف او
التفويض الى رأي المبتلي كما هو قاعدة الامام ولو كان
في النهر ماء راكد فتجس ذلك الماء الراكد ونزل من اعلاه
ماء طاهر واجراه اى اجرى الماء النازل من اعلى النهر
ذلك الماء الراكد وسيله فانه اى الماء الراكد يظهر
بغلبة الماء الجارى عليه ولو توضا انسان منه جاز
اذا لم ير لها اى اذا لم يدرك للنجاسة التى كان قد
تجس بها الماء الراكد اثر من الاوصاف الثلاثة لان
ذلك هو حكم الماء الجارى كما تقدم **فصل في احكام**
الحياض والماء الراكد الاصل عندنا ان الماء القليل
ما لم يكن عشرًا في عشر يتجس بوقوع النجاسة فيه وإن
لم يظهر فيه اثرها من لون وخواه سواء كان قلتيين او اكثر
وعند الشافعي واحد اذا كان قلتيين وهى خمس مائة رطل
بالغدادى لا يتجس ما لم يظهر اثر النجاسة فيه وعند
مالك لا يتجس ما لم يظهر اثرها فيه مطلقا استدل
مالك بما روى اليه عن عبيدة بن يعقبة بن الوليد
عن ابيه عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن ابي امامة
عنه عليه السلام ان الماء طاهر الا ان يتغير ريحه
او طعمه اولونه بنجاسة تحدث فيه وروى اليه
ايضا عن حفص بن محمد ان ثور بن يزيد الماء لا يتجس الا ما
غير طعمه او ريحه قلنا هذا الحديث على هذا الوجه

مع ذكر

مع ذكر الاستثناء فيه ضعف برashed بن سعد وقد
قال اليه في الحديث غير قوي فلا يصح الاستدلال
به وانما صح بدون الاستثناء رواه ابو داود والترمذي
من حديث ابي سعيد الخدري قيل يا رسول الله انتوضا
من بئر بضاعة وهى بئر يلقي فيها الحيض ولحم الكلاب
والنخن فقال عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء
وحسنه الترمذي وقال الامام احمد هو حديث
صحيح وحديثه فظاهرة غير مراد اجماعا لانه اذا
تغير بالنجاسة تجس بالاجماع فعلم ان المراد به
مورد النص وهو بئر بضاعة خاصة بناء على ان
ماءها لم يتغير بما يطرح فيه لغزارته وكونه جاريا
كما رواه الطحاوى عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله محمد
ابن شجاع الشجعي بالمثلثة عن الواقدي قال كانت
بئر بضاعة طريقا للماء الى البساتين والصحيح في
الواقدي التوثيق قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد
في الامام جمع شيخنا ابو الفتح الحافظ في اول كتابه
المغازي والتسير من ضعفه ومن وثقه ورجح ثور
وذكر الاجوبة عما قيل فيه ولا يقال العبرة لهوم
اللفظ لا لخصوص السبب لانا نقول لاسلم عموم
السبب وانما يكون لو كانت اللام للجنس والاستغراق
وهو ممنوع ولا دليل عليه بل هي المعهد فان الاصل
انه اذا امكن جعل اللام للعهد لا لتحمل لغيره وقد
امكن ههنا بل ذكره في السؤال فان قول السائل انتوضا
من بئر بضاعة المراد به من مائها قطعا ودعوى كونه
صلى الله عليه وسلم استأنف جوابا عاما يشمل المسؤل

ثيقه

عنه وغيره

لا بد لها من دليل ولا دليل عليها بل الدليل قد ثبت قطعا
على بطلانها وهو الاجماع على تجسس ما تغير بالنجاسة
وقوله صلى الله عليه وسلم طهور انا احكم اذا ولغ الكلب
فيه الحديث فانه يقتضي نجاسة الماء مع العلم بانه
لا يتغير احد اوصافه بالولوغ على انه لو سلم عموم
لجاز تخصيصه بالقياس لكونه مخصوصا بالاجماع
واستدل الشافعي واحمد بما روى اصحاب السنن
الاربعة عن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يسأل عن الماء الذي يكون في الفلاة وما
ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء
قلتين لم يحمل الخبث واخرجه ابن خزيمة والمحاكم في
صحيحهما قلنا هو ضعيف بالاضطراب سند ومتنا
اما الاول فقد اختلف عن اصحابنا اسامة مرة يقول
عن الوليد بن كثير عن محمد بن عياض بن جعفر ومرة عنه
عن محمد بن جعفر بن الزبير وان دفع بان الوليد رواه
عن كل من محمد بن فهد مرة عن احدهما ومرة عن
الاخر لكن الثاني وهو الاضطراب في المتن غير مد
فوق ففي رواية الوليد عن محمد بن جعفر بن الزبير لم
يخسه شيء ورواية محمد بن اسحق بسنده سئل
عليه السلام عن الماء يكون بالفلاة ترده السباع
والكلاب فذكر الاول قال البيهقي وهو غريب وقال
وقال اسمعيل بن عياض عن محمد بن اسحق الكلاب والدواب
ورواه يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة فقال البيهقي
عنه عن حماد عن عاصم هو ابن المنذر قال دخلت
مع عبيد الله بن عبد الله بن عمر يستأف فيه مقرا

فيه جلد بغير ميت فتوضا منه فقلت له استوضا
منه وفيه جلد بغير ميت فحدثني عن ابيه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال اذا بلغ الماء قلتين او ثلاثا لم
يخسه شيء ورواه ابو مسعود الرازي عن يزيد فلم
يقبل او ثلاثا وروي الدارقطني وابن عدي والعميل
في كتابه عن القاسم بن عبيد الله العمري عن محمد بن
المنكدر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا بلغ الماء اربعين قلة فانه لا يحمل الخبث
وضعه الدارقطني بالقسم وذكر ان الثوري ومعاوية
راشد وروح بن القسمر روه عن ابن المنكدر عن
ابن عمر موقوفا ثم روي باسناد صحيح من جهة روح
ابن القسمر عن ابن عمر قال اذا بلغ الماء اربعين قلة
لم يخس وخرج رواية سفيان من جهة وكيع وابي
نعيم عنه اذا بلغ الماء اربعين قلة لم يخسه شيء واخر
رواية معاوية من جهة عبد الرزاق عن غير واحد عنه
واخرج عن ابي هريرة من جهة بشر بن اليسري عن ابن
لهيعة قال اذا كان الماء قد راربعين قلة لا يحمل
خبثا قال الدارقطني كذا قال وخالفه غير واحد
رووه عن ابي هريرة فقالوا اربعين غريبا ومنهم من
قال اربعين دلوا وهذا الاضطراب يوجب الضعف
وان وثقت الرجال على ان القلة اسم مشترك يطلق
على الجرة والقربة وراس الجبل وقول الشافعي في مسند
اخبرني مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريح باسناد
لا يحضرني انه عليه السلام قال اذا كان الماء قلتين
لا يحمل خبثا وقال في الحديث بقلال حجر منقطع

وقد وجد رفع هذه الكلمة في سند ذكره ابن عدي من حديث
مغيرة بن سقلاب عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر
عنه عليه السلام اذا كان الماء قلبيين من قلال هجر
لم ينحس شيء ويذكر انها فرقان قال ابن عدي قوله
في مثله من قلال هجر غير محفوظ لا يذكر الا في هذا الحديث
من رواية مغيرة بن بن سقلاب يكنى ابا بشر منكر
الحديث ثم اسند من كلام غيره فيه ما هو افطع من هذا
وقد رواه الدارقطني بسند فيه ابن جريج ولم يذكر
هذه الكلمة وفيه قال محمد قلت ليحيى بن عقييل اي
قلال قال قلال هجر وهذا لو كان دفعا للكلمة كانا رسا
فكيف وليس به وهذا لا يخص ما ذكره الشيخ في الحديث
في الامام وبه ترجح ضعف الحديث عنده ولذا لم يذكر
في الامام مع شدة حاجته اليه ومن ضعفه الحافظ
ابن عبد البر والقاضي اسمعيل بن اسحق وابو بكر بن
العربي المالكيون وفي البدايع عن ابن المديني لا يثبت
حديث القلبيين فبطل الاستدلال به على المراد ولنا قوله
صلى الله عليه وسلم في الصبيح لا يبولن احدكم في الماء
الدائم ثم يغتسل فيه وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء
الدائم وهو جنب ولا فصل فيه بين دائم ودائم فهو على
العموم ما لم يصرف في حكم الجاري بعدم الخلوص الي غير محل
النجاسة او في حكم البحر في عدم تحريك احد طرفيه بحركة
الطرف الاخر ولا يقال بحمل النهي على التنزيه لانا نقول
مطلقه يوجب التحريم اذا عرى عن التاكيد فكيف وقد
اكدوا القياس يقتضي نجس الكثير ايضا لان الجزء الملاقى
للنجاسة يتنجس بملاقاة ثم يتنجس الجزء الذي يجاوره ثم

لكن

لكن تركنا القياس في الكثير للضرورة ولقوله عليه
السلام في البحر هو الطهور ماؤه فبقى ما عداه على اصل
القياس ثم الحد الفاصل بين القليل والكثير التحقيق
انه مفوض الى رأي المبطل غير مقدر بشئ ان غلب على
ظنه وصول النجاسة الى جانب لا يجوز الوضوء منه
والاجاز وهو الاصح عند جماعة منهم الكرخي وصاحب
الفاية والنيابيع وغيرهم وهو الاليق باصل الامام
من عدم الحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقرير شرعي
والتفويض الى رأي المبطل قال شمس الأئمة المذهب
الظاهر التحري والتفويض الى رأي المبطل من غير
حكم بالتقدير فان غلب على الظن وصولها تنجس
وان غلب عدم وصولها لم يتنجس وهذا هو الاصح
انتهى وهذا لعدم المدرك الشرعي فقول الخصم
حيث بل فيه مدرك شرعي يدفع بما تقدم وكثير
من المشايخ جعل الحد الفاصل عدم تحريك احد
الطرفين بحركة الطرف الاخر اي ان تحرك احد
الطرفين بحركة الاستعمال لا يتحرك الاخر
من ساعته ولو تحرك بعد الملت لا يضرب لان الماء
بطبيعته سيال يخلص بعضه الى بعض بالاضطرار
الذي يقع فيه والتحريك يعتبر بالاغتسال في
رواية عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف اذا الحاجة
الى الغسل في الحياض اكثر من الحاجة الى الوضوء وهو
قول محمد بالتحريك بالوضوء لانه اخف ومبنى الماء
في حكم النجاسة على الحق دفعا للخروج وعن ابي يوسف
يعتبر التحريك باليد وعمامة المتأخرين سهلوا

لامر

واختاروا ما اختاره أبو سليمان الجوزجاني وهو ما ذكره المصنف بقوله الحوض اذا كان عشر في عشر اي طوله عشرة اذرع وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه اربعين ذراعاً ان كان مربعاً اما ان كان مدوراً فالأكثر ان اعتبروا جوانبه ثمانية واربعين وقال ابن الهمام والمختار ستة واربعون وفي المتنقط يعتبر ستة وثلاثين وهو الاصح لان قطرها عشرة اذرع قطعاً وانما نقص باعتبار كل زاوية ذراع من الجانبين من كل جانب نصف ذراع فتبقى ستة وثلاثون ذراعاً كذا قيل واما العمق فاختار ما لا يتخسر ارضه بالغرف رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وقيل ان لا تصيب يد المفتري الارض وقيل قد اربع اصابع مفتوحة والمعتبر في الذراع ذراع الكرابس وهو سبع قبضات فقط وهو اختيار الامام اسحق بن ابي بكر التولي الجي في فتاويه لانه اقصر فيكون اسير واختار قاضي خان في فتاويه ذراع المساحة وهو سبع قبضات باصبع قائمة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة قال قاضي لانه يعني القدير المقدر من المسوحات فكان ذراع المساحة فيه اليق وفي المحيط الاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم وتبعه صاحب الكافي وغيره وهذا عجيب وبعيد جداً فان المقصود من هذا التقدير حصول غلبة الظن بعد خلوص النجاسة والحاق ما هو هذا القدر بالماء الجاري ونحوه وهذا امر لا يختلف باختلاف الأزمنة ولا الامكنة بان يقال ان النجاسة

لا تخلص من جانب الى جانب في ماء قدر عشرة اذرع كل ذراع سبع قبضات في الزمان او المكان الفلاني لكون ذراعهم كذلك وتخلص في الزمان او المكان الفلاني لكون ذراعهم ثمان قبضات او اكثر فليست امل ثم الذراع لما كان في الاصل اسماً للتساعد وهو يد كسر ويؤنث انثوه في قولهم عشر في عشر بخلاف التاء انثا للتخفيف واذا كان الحوض عشر في عشر فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة مطلقاً لا موضع الوقوع ولا غيره اذا لم يزلها ان اذا كانت النجاسة مرئية هذا وقع في النسخ والصواب ان لفظة غير سقطت من قلم الكاتب وانما هو اذا كانت النجاسة غير مرئية قال في الخلاصة في المرئية يتنجس موضع وقوع النجاسة بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير واما في غير المرئية فعند مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ بلخ ونجاري يجوز التوضؤ من موضع وقوع النجاسة انتهى والوافي لهذا ان يراد به البعض في قوله وبعضهم اي مشايخ العراق قالوا في غير المرئية ايضا يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير كما في المرئية اذا لا فرق بينهما الا في اللون وهو من حيث لون غير مؤثر في السريان ولا عدمه في عدمه والحوض الصغير خمس في خمس فمادونهما وبعض مشايخ نجاري وبلخ جعلوه كالماء الجاري ونوشعوا فيه لعموم البلوى وفرقوا بان المرئية بقاؤها ميتة برؤية عينها وغير المرئية لا يتيقن ببقائها لاحتمال انتقالها وينبغي على هذا اي علي

فان شئ الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عدمه اذا
 غسل المتوضي وجهه في حوض كبير وهو العشر في العشر
 فصاعدا فسقط من غسلته في الماء فرقع الماء ثانيا
 من موضع الوقوع قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على
 قول ابي يوسف لا يجوز لان عنده التحريك شرط ليصير
 الماء المستعمل شايعا في الماء فيصير مغلوبا ومشايخ
 بخاري قالوا يجوز له يوم البلوى لكثرة وقوع مثله وانما
 هو مغلوب باول الملافة والحكم للغالب وليس كالحاجة
 اذ لم يقتر فيها الغلبة بل قطرة بل قطرة تجسدنا
 ولا كذلك الماء المستعمل وعلى هذا الحكم القياس اي
 يقاس ما اذا كان الرجل صفوفا يتوضون من حوض
 كبير جاز على قول مشايخ بخاري وعليه العمل وقال
 في اجناس الناطقي ان من اغتسل في حوض كبير فلا آخر
 ان يتوضا في ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير
 بمنزلة الجاري في استهلاك الماء المستعمل فيه بمجرد
 الاختلاط وليس لرجل ان يتوضا او يغتسل في الحوض
 الكبير بناحية الجيفة والاصل فيه اي في الجواز وعدمه
 من قرب مكان النجاسة ما تقدم انها ان كانت مرتبة لا
 يجوز ان يتوضا الا بعيدا عنها مقدار حوض صغير
 واذا لم يكن النجاسة مرتبة يجوز مطلقا على اختار علماء
 بخاري وبلغ للبلوى خلافا لمشايخ العراق وتقدم
 ما فيه وروي عن الفقيه ابي جعفر الهندواني لو توضا
 الرجل في اجرة القصب اي المقصبة وكانت في الماء فان
 كان الماء لا يخلص بعضها الى بعض لاشتباك اصول
 القصب لم يجز وضوءه لاستعمال الماء المستعمل وان

خلص

ك
 خلص اي بعض الماء الى بعض جاز الوضوء لاستهلاك
 الماء المستعمل في الكثير واتصال القصب لا يمنع اتصال
 الماء بالماء وانما يمنع اشتباك القرامى بعضها ببعض
 وكذا الحكم لو توضا في ماء فيه زرع ان خلص بعضه
 الى بعض جاز والا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضا في غدة
 وعلى جميع وجه الماء جفروا رة يجيم مضمومة فقيس
 معجزة ساكنة ثم زاي مضمومة بعدها واو فالف
 واخره راء مفتوحة والهاء التي تكتب بعدها اماراة
 فتحها وهي كلمة فارسية معناها خرد الضفدع
 وهو بالعربية الطحلب فقد قيل ان كان ذلك الطحلب
 بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز الوضوء لان الماء
 يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك
 فهو راسب في الارض فيكون مانعا خلوص بعض
 الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء لما تقدم وكذا الحكم
 ايضا اذا توضا من حوض قد انجمد ماؤه والحمد
 على وجه الماء رقيق يتكسر بالتحريك يجوز الوضوء
 اما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك
 اي بتحريك الماء لا يجوز الوضوء لانه كائلا يمنع اتصال
 الماء بمنزلة الصخر وخوه وان كان قليلا يتحرك
 بتحريك الماء يجوز والحوض اذا انجمد ماؤه فنقب
 في موضع منه ونقى الماء تحت الجمد متصلا به والنقب
 كحفيرة في اسفلها ماء فوقت فيه اي في الثقب
 نجاسة او ولغ الكلب او توضا به اي بالماء الذي
 في اسفل الثقب انسان قال نصير بن يحيى وابو بكر
 الاسكاف يتنجس الماء لكونه متصلا بالجمد فلا يخلص

بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء المستعمل
 في ماء قليل فيفسده وقال عبد الله بن المبارك ^{حفظ} وانما
 الكبير التجاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد عشرة
 في عشر وان كان اي ولو كان الماء متصلا بالجمد لكونه
 عشرة في عشر والفتوى على قول بصير واي بكر لما قلنا واما
 اذا كان الماء تحت الجمد منفصلا فيجوز الوضوء ولا يفسد
 الماء لان الغرض انه عشر في عشر ولم يفصل بقعة
 منه عن سايره كما في الصلوة الاولى فيجوز بلا خلاف
 بين المشايخ المذكورين انفا وقد تقدم التفصيل في حكم
 التوضؤ من موضع وقوع النجاسة والخلاف فيما اذا كان
 غير مربة وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا وفي
 السقف كوة فان كان الماء متصلا بالسقف والكوة
 دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع المفسد وان كان
 منفصلا لا يفسد ولذا قال وهو اي الحوض المنجد ^ض
 المسقف في الخلاف والحكم والتفصيل وان ثقب الجمد
 ثقباً دون عشر في عشر فعلا الماء لا ينجس واما ان
 يعلو على وجه الجمد او يعلو او يعلو في الثقب كالماء
 في القدر فان علا في الثقب فكان كالماء في القدر فولغ
 فيه الكلب او اصابته نجاسة اخرى يتنجس عند عامة
 العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت الجمد فكان ما في الثقب
 كغير من الماء القليل خلافا لما قال البعض ان ما في الثقب
 معتبر متصلا بما تحته وهو كثير فلا يتنجس واذا تنجس
 فلم يزل اي فلا تزول نجاسته وكثير من الصنفين ^{يستعمل}
 المضارع بعد لم بمعنى الانتقبال وهو خطأ صريح ما
 لم يخرج ما في الثقب اي ما كان في الثقب وقت التجسس

من الماء كما سياتي ان شاء الله تعالى في حوض الحمام نحوه
 ولو توضأ انسان من ثقب الجمد المذكور ولم تقع نجاسة
 في الماء جاز وضوءه على كل حال كبيرا كان الثقب او
 صغيرا وان وقعت نجاسة فيه وهو صغير دون
 عشر في عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب المذكور
 شاة او غيرها فماتت ان كان الماء تحت الجمد عشرة
 في عشر لا يتنجس لكثرة ولا يتنجس ما في الثقب ايضا
 لان الموت يحصل غالبا بعد التسفل منه الهمة الا ان
 علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او
 كان حيوان الواقع متنجسا فان الذي في الثقب
 يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الجمد اقل من عشر في
 عشر تجس جميع الماء واما ان علا الماء من ثقب الجمد
 وانبسط على وجه الجمد وكان عشرة في عشر فان
 كان بحيث لو عرف منه لا ينحسر ما تحته من الجمد
 لم يفسد بوقوع المفسد وان كان ينحسر او كان
 دون عشر في عشر يفسد به ولو ان ماء الحوض
 كان عشرة في عشر فسفل اي نزل فصار سبعة في
 سبع او نحو ذلك مما هو دون العشر في العشر فوقع
 النجاسة فيه تجس لان المعتبر وقت الوقوع فان
 امتلا بعد ذلك صار نجسا ايضا كما كان لما قلنا
 وقيل لا يصير نجسا والا قول اصح حوض كبير جاز
 فيه نجاسات فامتلا وتقبل هو نجس لتنجس الماء
 شيئا فشيئا وقيل ليس تجس لكونه كبيرا فصار
 كما لو كان متليا فوقع فيه النجاسات وبه
 بعدم التجسس اخذ مشايخ بخاري ذكره في الخبر

لته

والذي اختاره في الخلاصة وقاض خان ان المادات
دخل من مكان نجس واتصل بالنجاسة شيئا فشيئا
فهو نجس وان دخل من مكان ظاهر واجتمع قبل
اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرة في عشرة ثم اتصل
بالنجاسة لا يتنجس فالاصل ان الماء اذا اتجس
حال قلته لا يعود طاهرا بالكثرة وان كان كثيرا
قبل اتصاله بالنجاسة لا يتنجس بها ولو نقص
بعد سقوطها فيه حتى صار قليلا فالمعتبر قلته وكثر
وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه او و
عليها هذا هو المختار فان دخل الماء من جانب حوض
صغير كان قد تنجس ماؤه وخرج من جانب قال
ابو بكر بن سعيد الاعمش لا يظهر ما لم يخرج مثل ما
كان فيه ثلاث مرات فيكون ذلك غسلا له كالمغتسل
حيث يغسل اذا تجست ثلاث مرات وقال غيره
لا يظهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة و
قال ابو جعفر المندواني يظهر بمجرد الدخول من جانب
والخروج من جانب وان لم يخرج مثل ما كان في الحوض
وهو اي قول ابي جعفر اختيار الصدوق الشهيد حسان الذي
لانه حينئذ يصير جاريا واجاريا لا يتنجس ما لم يتغير
بالنجاسة والكلام في غير المتغير حوض صغير يدخل
فيه الماء من جانب ويخرج من جانب هل يجوز الوضوء
فيه ام لا ان كان الحوض اربع اربع فادونه يجوز
لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر في مثله بل يدور
حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض
اكثر من ذلك اي من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل

يستقر فيه فلا يكون كالجاري فيتكرر استعماله الان
توضاء في موضع الدخول او في موضع الخروج لانه جار
وكذا عين الماء اذا كان اذا كان واسعا حسا وحس
وكان الماء يخرج منها اي من ينبوعها ان كان يتحرك الماء
حركة ظاهرة من جانبته اي من جانب ينبوع فذكر العين
باعتباره وهو اي الماء يستعين بالحركة على الخروج
من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء
المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من
الينبوع وان لم يكن الماء بهذه الحالة لا يجوز الوضوء
فيها وقال القاضي الامام فخر الدين خان في هذه الصور
والتي قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما
الاعتماد على المعنى فينظر فيه ان خرج الماء المستعمل
اي علم خروجه من ساعته لكثرة اي لكثرة الماء
وقوته يجوز الوضوء في الحوض والعين والا اي وان
لم يعلم خروجه الماء المستعمل فلا يجوز حتى يعلم خروجه
بليث او غيره التوضوء بالثلج اذا كان ذائبا بحيث
يتقاطر على العضو يجوز لانه ماء مطلق ولا يثيم اذا
قدر على استعماله كذلك والا اي وان لم يكن ذائبا
ولم يتقاطر على العضو عند ذلك يثيم ولا يجزئ
امراؤه على العضو من غير تقاطر لانه ليس بماء
وحكم البرد والجهد حكم الثلج حوض صغير كركي
اي حفر رجل منه نهرا واجرى الماء من الحوض فيه
فتوضاء ذلك الرجل او غيره من ذلك النهج جاز
وان اجتمع ذلك الماء الذي اجري في موضع وكري
رجل منه اي من ذلك الموضع نهرا فاجرى الماء

فوقه من ثمة ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين
مسافة وان قلت اى ولو كانت المسافة قليلة ذكره
في المحيط وحد ذلك ان لا يسقط الماء المستعمل من
الاعضاء الا في موضع جريان الماء فيكون تابعا للماء
الجاري خارجا من حكم الاستعمال قال قاضي خان لانه
اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذي استعمله الاول
يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا
يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم يكن بينهما مسافة فالماء
الذي استعمله الاول قبل ان يرد عليه ماء جار يجمع
في المكان الثاني ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك
انتهى وقوله فلا يظهر بعد ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل
وسياق الكلام عليه ان شاء الله تعالى وفي نوادر المعلى
عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري في عدم
تجسسه بالنجاسة ما لم يظهر اثرها حتى اذا دخل رجل
يده فيه وفي يده قدرة لم يتجسس واختلف المتأخرون
في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اى مراد ابي يوسف
بهذا القول حالة مخصوصة وهو اى تلك الحالة وانما ذكر
باعتبار المعنى اى الحال ما اذا كان الماء يجري من الانبوب
الى حوض الحمام والناس يغترفون منه عرفا متداركا
بكسر الراء متلاحقا يلحق بعضه بعضا وهذا القول
هو مختار قاضي خان في فتاويه قال فيها فان ادخل
يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يد
فيه شيء من انبويه ولا يغرف انسان بالقصعة يتجسس
ماء الحوض وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصا
ولا يدخل من الانبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه

واكثرهم

واكثرهم على انه يتجسس ماء الحوض وان كان الناس
يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلفوا
فيه واكثرهم على انه لا يتجسس انتهى فهذا هو الذي ينبغي
ان يعتمد عليه ومنهم اى من المتأخرين من قال هو
اى ماء الحمام عنده اى عند ابي يوسف بمنزلة الماء
الجاري على كل حال تدارك الاعتراف مع دخول الماء
من الانبوب اولا لاجل الضرورة الا يرى ان الحوض
الكبير الحق بالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة
لقائل ان يمنع الضرورة في حوض الحمام اذا لم يكن القرف
متداركا لعدم الخرج في التحرز فامكان غسله من
غير مشقة بخلاف الحوض الكبير ولو ادخل الجنب
او المحدث يده في حوض الحمام لطلب القصعة اى
بلانية رفع الحدث وليس على يده نجاسة حقيقية
يتجسس ماء الحوض عند ابي حنيفة على رواية كون الماء
المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بزوال
الحدث عن يده وعندهما الماء طاهر ومطهر لانه
لم يصير مستعملا اما عند ابي يوسف فلان الحدث
لم يسقط به لعدم الصب وهو شرط عنده في طهارة
القصو واما عند محمد فلان الحدث وان زال لكن
بزوال الحدث لا يصير مستعملا ما لم يكن فيه نية
القربة على ما سياتى ان شاء الله تعالى وهذا المذكور
في الفتاوى ان ادخل الجنب او المحدث يده في الاناء
للاغتراف او لرفع الكوز لا يصير مستعملا للضرورة
ولم يذكر واخلافه وهو الاصح ولو ادخل الكفار او
الصبيان ايديهم لا يتجسس اذا لم يكن على ايديهم

نجاسة حقيقية هذا في الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم
حدث فيزول ولم ينووا الوضوء واما في الكفار
فغير مسلم على قياس المسئلة التي قبلها عندنا في ح
لانهم يزول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر وتوضا
ثم اسلم لم يلزمه اعادة ذلك ونيته وعدمها سواء
فلا فرق بينه وبين المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون
هذه المسئلة معطوفة على قوله وعندهما الماء طاهر
اي وعندهما لو ادخل الى اخره وحينئذ فالحكم مسلم
في الكفار ايضا واما عندنا في حنيفة فلا فرق بين الكافر
والمسلم فيه ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم انها
ظاهرة بان كان معه من يراقبه جاز التوضؤ بذلك
الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل الشك
لا يتوضا به استحسانا اي لاجل التنزه والاحتياط
ولو توضا به جاز لانه لا يجنس بالشك لكن المستحب
التوضؤ بغيره لاحتمال كافي في سور الجمالة حوض
الحمام اذا تجسس يظهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة
واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير
وما اختاره ابو جعفر الهندواني والصدك الشهيد
من انه يطهر بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب فيفيض
من الحوض هو المختار لعدم يتقن بقاء النجاسة فيه
وصيرورته جاريا ولو ادخل المتوضي رأسه في الاناء
بنية المسح او ادخل خفيه فيه بنيته يجوز المسح بالاتفاق
والمشهور عن محمد انه لا يجوز ولكن لا يصير الماء
مستعملا عندنا في يوسف لان الماء يصير مستعملا بالا
والمسح حصل بالاصابة لانه انما يأخذ حكم الاتصاف

اذا زایل

اذا زایل العضو والمصاب لا يزال العضو ووجهوا
قول محمد ان المسح غير جائز ويصير الماء مستعملا بان
الماء بمجرد نية القرينة عند الاقامة قبل حصول المسح
صار مستعملا فلم يجزه تمام المسح وهو غير ظاهر
والفتوى على قول ابي يوسف وثاني بقية احكام الماء
المستعمل في فصل النجاسة ان شاء الله تعالى **فصل**
في المسح على الخفين كان المناسب تقديمه على
مباحث المياه حيث اخرها عن ذكر الوضوء لانه
جزء من الوضوء الا انه لما كان رخصة ثبت بالحدث
لدفع الحرج صار كانه من العوارض لا من اصل الوضوء
فلم يوصل بالوضوء وقد ثبت المسح بالاخبار المستفيضة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاه وفعلا رواه
قولا عمر وعلي وصفوان بن عسال وخزيمة بن ثابت
وعوف بن مالك وعائشة وفعلا ابو بكر وعمر والعباد
الثلاثة والمغيرة بن شعبة وصفوان بن خزيمة وسعد
ابن ابي وقاص وجابر بن عبد الله وسليمان بن بريدة
وابو هريرة والبراء بن عازب وجابر وعمر وبن حزم
وابو موسى الاشعري وثوبان وعمر وبن امية الضمري
وبلال وعمر وبن العاص وابو امامة وسهل سعد
وابو سعيد وعبد الله بن الحرث بن جرة وعبادة بن
الصامت ويعلى بن مرة واسامة بن زيد وسلمان
وابو ايوب وحذيفة وعائشة وامر سعد الانصاري
وعن الحسن البصري حديثي سبعة رجال من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه مسح على الخفين
وقال ابو يوسف خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به

دلة

رية



لشهيرة وقال الكرخي اخاف الكفر على من لم ير المسح ^{الحق}
 لان الآثار جاءت فيه في حيز التواتر وقال احمد بن حنبل
 ليس في قلبي من المسح شئ فيه اربعون حديثا عن اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رفعوا وما وقفوا وقال
 شيخ الاسلام والدليل على ان من لم ير المسح على الخفين
 كان ضالا ما روي عن ابي حنيفة انه سئل عن مذهب اهل
 السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشيخين يعني ابا بكر
 وعمر على سائر الصحابة وان تحب الخنتين يعني عثمان
 وعليتا وان تري المسح على الخفين وهو اخذه من قول
 انس بن مالك ان من السنة ان تفضل الشيخين وتحب
 الخنتين وتري المسح على الخفين لكن قالوا من رآه
 ثم لم يمسح اخذ بالعزيمة كان مأجورا واعترض عليه
 بانها رخصة اسقاط على ما قرر في الاصول فينبغي
 ان لا تبقى العزيمة مشروعة ولا يثاب عليها كما في
 قصر الصلاة واجيب بان العزيمة لم تنقش مشروعة
 ما دام متخففا واما اذا نزع والنزع حق له ومشروع
 زالت الرخصة وتقررت العزيمة كنية الاقامة في حق
 المسافر والاقتداء بالمقيم في ثاب على العزيمة ^{منه}
 الزيلعي شارح الكنز بان الغسل مشروع وان لم ينزع
 خفيه بدليل انه يبطل مسحه اذا خاض الماء ودخل
 في الخف حتى يغسل اكثر رجله ولولا ان الغسل
 مشروع لما بطل ولذا منع كونه رخصة اسقاط ^{خطا}
 اهل الاصول في تمثيلهم به لها واجاب عنه المولى
 خسر في درره بان المراد في المشروعية الجواز في نظر
 الشارع بحيث يترتب عليه الثواب لا ان يترتب

عليه حكم

عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه بتفسيره
 من قصر الصلاة فان العامل بالعزيمة انتم بان صلى اربعا
 وقعد على الركعتين يا ثم مع ان فرضه يتم اقول ما قاله
 من المراد بالمشروعية وهو الجواز بحيث يترتب عليه
 الثواب مسلم فان ائمتنا انما يريدون بمشروعية الفعل
 الجواز بحيث يترتب عليه احكامه غير ان الثواب
 من جملة احكام الفعل الذي يقصده العبادة فغسل
 الرجل حال التخفف لو لم يكن مشروعا لما تترتب عليه
 حكمه من جواز الصلاة وغيرها مما تشترط له الطهارة
 واستدلاله بنظيره من قصر الصلاة غير صحيح فان الموطأ
 اذا صلى اربعا وقعد على رأس الركعتين لا يكون اثنا بالعزيمة
 وليس في وسعه ذلك لان فرضه ركعتان لا يطبق
 الزيادة عليها فرضا كما لا يطبق المقيم الزيادة على الاربع
 فرضا وانما تم فرضه ركعتين فحسب وانما لبناء
 النفل وهو الركعتان الاخرتان على تحريم الفرض
 لانه انما بالعزيمة مع عدم جوازها وابطاحتها له
 بخلاف التخفف الذي يغسل اكثر رجله حيث اعتبر
 الغسل شرعا وتربى عليه حكم من الاحكام الشرعية
 وهو بطلان المسح ولزوم نزع الخف لا تمام الغسل
 ولو قدر انه غسل كلتا الرجلين متخففا لترتب
 عليه انه لا ينتقض بتمام المدة ولا ينزع الخف مع
 جواز الافعال التي تشترط لها الطهارة به فثبتت
 مشروعية الغسل حال التخفف بمعنى تصور وجوده
 شرعا وتحققه بخلاف الاتمام واعتراض الزيلعي على
 اهل الاصول مقرر وهذا كله على تقدير صحة الفرع

الذي ذكره من دخول الماء في الخف الى آخره وهو منقول
 في الفتاوي الظهيرية وغيرها لكن قال الشيخ كمال
 الدين بن الهمام في صحته نظر فان كلمته متفقة على
 ان الخف اعتبر شرعا مانعا سرية الحدث الى القدم
 فتبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالخف فيزال
 بالمسح وينو عليه منع المسح للقيم والمعدورين
 بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضي ان غسل الرجل
 وعدمه سواء اذا لم يتبل معه ظاهر الخف في انه
 لم يزل به الحدث لانه في غير محله فلا تجوز الصلاة
 لانه صلى مع حدث واجب الرفع اذ لو لم يجب الحال
 انه لا يجب غسل الرجل جازت الصلاة بلا غسل
 ولا مسح فصار كما لو ترك ذراعيه وغسل محلا
 غير واجب الغسل كالفخذ ووزانه في الظهيرية لو اخل
 يده تحت الجرموقين فمسح على الخفين انه لم يجز
 وليس الا لانه في غير محل الحدث قال والاوجه
 في ذلك الفرع كون الاجزاء اذا خاض النهر لاقتلال
 الخف يعني فكان مسحاً ثم اذا انقضت المدة انما
 لا يتقيد بها الحصول الغسل بالخوض والزرع انما
 وجب للغسل وقد حصل قول اولاً منع صحة الفرع
 فيه بعد فان ذكر في الظهيرية وفي فتاوى قاضي خان
 حيث قال ما مسح الخف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجليه
 قدر ثلاث ثلاث اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان
 هذا القدر لا يجزي عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم
 المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل
 المسح مروي ذلك عن ابي حنيفة انتهى وثانياً قوله

لانه في

لانه في غير محله غير مسلم قوله اذ لو لم يجب الي آخره قلنا
 عدم وجوب غسل الرجل عينا لا يستلزم وجوب
 المسح عينا لجواز كون الواجب احدهما لا على التقيين كسائر
 الواجبات الخيرة وتشبيهه بترك الذراعين وغسل
 الفخذ غير صحيح على ما لا يخفى وثالثاً توجيهه الفرع المذكور
 بقوله والاوجه الى آخره انما يتناقى على تقدير انفسال الرجلين
 كليهما على التمام مع ابتلال قدر الفرض من ظاهر الخفين
 مع عدم بطلان المسح والمذكور في ذلك الفرع انفسال
 اكثر الرجل وبطلان المسح ووجوب نزع الخفين وغسل
 الرجلين وفي فتاوى قاضي خان انفسال احد الرجلين
 وبطلان المسح كذلك وهذا كله ينا في ما قاله ورابعاً
 انا نفرض بين غسل الرجلين مع بقاء الخف ومسح
 الخف مع بقاء الجرموق حيث اعتبر الغسل في الاول
 وبطل مسح الخف به ولم يعتبر المسح في الثاني بانه مسح
 الخف بدل عن الغسل ولا بقاء للبدل مع وجود الاصل
 ومسح الجرموق ليس بدلاً عن مسح الخف بل هو بدل
 عن الغسل ايضا فعند تقرير الوظيفة له لا يعتبر البدل
 الاخر فليست اقل وحينئذ فلا يكون وزان الاول وزان
 الثاني واما الجواب عن قوله ان كلمته متفقة الى آخره
 فهو ان الخف انما اعتبر مانعاً سرية الحدث ترخيصاً
 لدفع الحرج اللازم بايجاب الغسل عينا فاذا حصل
 الغسل زال الترخيص لزوال سببه المتخصه هو به
 فقد حلول الحدث قبيل الغسل فحل الغسل في محله
 فليست اقل فلا محيص حينئذ عن اعتراض الزيلعي على
 اهل الاصول واما اعتراضه على الفرع المذكور

فانما يتم على تقدير صحة تمثيلهم وعدم صحة اعتراضه عليهم فليتنامل والله سبحانه الموفق وله الحمد ثم حيث ثبت المسح بالطريق المذكور قال المصنف تبعاً للقدر وغيره المسح عليها جائز بالسنة اي بالاثار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا لا بالقرآن خلافا لما قاله البعض انه ثابت بالكتاب ايضا وهي قراءة القرآن قراءة الجرح فقد تقدم ان المراد منها الغسل وانما عطف على المسح للاقتصاد في الغسل وترك الاسراف في الصلوة عليها من كل حديث موجب للوضوء احترازاً من الحدث الموجب للغسل كما سيأتي وقوله اذا لبسها شرط خذ جوابه لتقدم ما يدل عليه اي اذا لبسها على طهارة كاملة فالمسح جائز بالسنة الى اخره فتكون اذا المحض الشرط ولا يجوز ان يكون للظرف الا ان جعل جائز بمعنى المستقبل اي يجوز في يتعلق بجائز وقوله على طهارة كاملة يتعلق بخدوف حال من حدث لا بلبسها لان اللبس على طهارة كاملة ليس بشرط وانما الشرط ان يكون الحدث حاصلًا على طهارة كاملة وتقدير الكلام جائز بالسنة من كل حدث موجب للوضوء على طهارة كاملة اي كائناً ذلك الحدث على طهارة كاملة اذا لبسها هكذا قدره الشيخ كالدين في عبارة القدوري وهو التحقيق فان كان الماسح مقيمًا لمسح يومًا وليلة وان كان مسافرًا لمسح ثلاثه ايام ولياليها لما في صحيح مسلم من حديث علي رضي الله عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثه ايام ولياليهن للكافر ويومًا وليلة للمقيم وهو حجة على مالك

في عدم

في عدم توقيته بوقت وابتدائها اي اول المدة المذكورة للمقيم والمسافر عقب الحدث لانه قبل ذلك تنطهر بطهارة الغسل ولا يعتبر لابتداء المدة لا وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى لو تطهر لصلاة الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحدث الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر فيجوز له المسح ان كان مقيمًا الى وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرًا الى وقت العصر من اليوم الرابع ولو غسل رجله ولبس خفيه قبل اكمل الوضوء ثم اكمل الطهارة قبل ان يحدث جاز له المسح عليها اذا حدث عندنا لما تقدم ان الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس خلافا للشافعي فان الشرط عنده كون الطهارة كاملة وقت اللبس لكن خلاف في الصورة المذكورة بناء على هذا لا يتصور لان الوضوء فيها عنده لم يصح بالكلية لعدم الترتيب وهو فرض عنده كما تقدم وانما يظهر خلافه المبني على اشتراط كمال الطهارة وقت اللبس فيما اذا توضع مرتبًا فلما غسل احدي رجله ادخلها في الخف قبل غسل الاخر ثم غسل الاخرى وادخلها في الخف ثم حدث فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا يكفي ان يكون الخف ملبوسًا على طهارة كاملة عند اول الحدث بخلاف ما اذا كان ملبوسًا على طهارة ناقصة عند الحدث فانه لا يجوز المسح حينئذ عندنا خلافاً للشافعي والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب الغدة وكذا طهارة التيمم حتى ان المستحاضة وهي المرأة التي ترى الدم

ترى الدم

من قبلها دون ثلاثة ايام او فوق عشرة ايام في الحيض او فوق
اربعين في النفاس او وهي حامل ومن في معناها كصاحب
سلس البول او انقلاط الرياح او استطلاق البطن او الر
الذي لم يخرج الذي لا يرقا اذا توضأت ولبست الخف
قبل ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة مسح كالاصحاء
لو انها لبست على طهارة كاملة ولو لبست بطهارة
العذر اي بعد ما ظهر منها شيء مسح في الوقت فقط ان
احدثت بعد اللبس حدثا غير عذرهما عندنا وعند
زفر مسح تمام المدة لان طهارتهما لما لم تنقض بالحدث
الذي ابتكيت به شرعا كانت اقوي من طهارة الاصحاء
في حكم الشرع وجوابه ان الانتقاض حاصل الا انه لم يظهر
حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا خرج الوقت ظهر حكمه
مستندا الا ان الاستناد لا يظهر في الاحكام المنقضية
بل في الاحكام القائمة وجواز المسح منها فظهر الاستناد
في حقه وان اللبس حصل بعد الحدث في حقه وكذا
لو تمت ولبست الخفين ثم وجدت ما يكفي للوضوء
لا يجوز لها المسح لان يتمها بطل بوجود الماء مستندا
الي اول الاستعمال فتبين انها لبستها بلا طهارة
ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل كما لو توضأ
ولبس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل
سائر بدنه ويمسح على خفيه لما روي الترمذي والنسائي
عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفرا ان لا نخرج خفافنا
ثلاثة ايام وليا ليهن الاعن جنابة ولكن من غابط
وبول ونوم وقال الترمذي حديث صحيح ثم

صورة

صورة المسئلة هي ما ذكرنا ونحوها ما ذكر محمد في الاصل
ان المكافرة توفى وليس خفيه ثم اجنب وعنه
ماء يكفي للوضوء يتم وصلي فان احدث وعنده ذلك
الماء توفى وغسل رجليه ولا يجوز له المسح لان
الجنابة حلت القدم واما ما ذكر بعضهم من انه في
هذه الصورة لو مر بعد ذلك على ماء يكفي للاغتسال
فلم يغتسل ثم احدث ومعه ماء يكفي للوضوء فانه
يتوضأ ويغسل رجليه ولا يجوز له المسح فليس
بسيدي لان الرجل بعد غسلها اذا ذكر لا تقود
جنابتها برؤية الماء ولا يلزم غسلها مرة اخرى
لاجل تلك الجنابة كما لو غسلها او لا ثم لبس الخف
ثم اكمل الغسل وانما حل بها بعد الغسل حدث
والمسح لاجل الحدث جائز وصرح في الخلاصة
ان الجنبة اذا اغتسل وبقي على جسده لمعة فلبس
الخف ثم غسل المعة ثم احدث يمسح انتهى ولا فرق
بين بقاء لمعة او اكثر في بقاء الجنابة وقد لبس
الخف وهي باقية بقاء المعة وجوز له المسح فكذا
يجوز في الصورة المذكورة فليتا مثل الرجل والمرأة
فيه في مسح الخف سواء لان الادلة لم تخص النساء
تابعات للرجال في الاحكام ما لم يدل على تخصيص
والمسح انما هو على ظاهرهما اي اعلاهما دون باطنهما
اي اسفلهما لما روي عن علي انه قال لو كان الدين
بالواي لكان مسح باطن الخف اولى من ظاهره ولكني
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر
خفيه دون باطنهما وفي رواية عنه لكان اسفل الخف

اول المسح من اعلاه

وهذا يدل على ان المراد بباطنه اسفله لا ما يلي البشرة
لان مسحه غير ممكن فكيف يقتضى الراي اولوية مسحه
بل الراي يقتضيه مسح ما يلي الارض لكونه محل اصابة
الاورساخ والاقدار حيث سقط غسل الرجل لعدم
سراية الحدث اليها فلا يلتفت الى ما قاله الامام ابن
الهمام في هذا المقام من عكس هذا المرام ويستحب
ان يكون المسح خطوطا بالاصابع لما في وسطه الطهر
من طريق جرير بن يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر
قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ
فغسل خفيه فخنسه برجله وقال ليس هكذا السنة
امرنا بالمسح هكذا ثم اراه بيده من مقدم الخفين
الى اصل الشاق مرة وفرج بين اصابعه قال الطبراني
لا يروي عن جابر الا بهذا الاسناد وفي الامام روي
ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه مسح على
خفيه حتى روي اثارا اصابعه على خفيه خطوطا
وروي اثارا اصابع قيس بن سعد على الخف ولو وضع
الكف ومدها او وضع الاصابع مع الكف ومدها
فكلاهما حسن والاحسن ان يمسح بجميع اليد كما
في الخلاصة وغيرها ويستحب ان يبدأ من قبل الاصابع
ويمدها الى الشاق اعتبارا بالغسل فان المسحت
فيه ذلك ولما تقدم في حديث الطبراني وكذا يستحب
ان يكون مرة واحدة لما فيه ايضا وفرض ذلك المسح
مقدار ثلاثة اصابع طولا وعرضا من اصابع اليد كما
قاله ابو بكر الرازي هو المختار خلافا لما قال الكرخي
ان المعتبر اصابع الرجل كما في الحرق لانها محل المسح

وجه الاول

91
وجه الاول ان الالة وهي اليد احق بالاعتبار كما في مسح
الراس فلو مسح بالاصبعين لا يجوز ولو وضع يديه
من قبل الشاق ومدها الى رؤس الاصابع جاز
لحصول الغرض وكذا لو مسح عليها عرضا جاز ايضا
وكذا لو مسح بثلاثة اصابع موضوعة وضعا غير ممدود
يجوز ايضا لما قلنا ولكنه يكون مخالفا للسنة في جميع
ذلك وكيفية المسح المسنون ان يضع يديه المراد
اصابع يديه اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن
واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويجافي
كفيه ويمدها الى الشاق او يضع كفيه مع الاصابع
ويمدها جملة وهو حسن والاول سنة كما فهم
ما تقدم من الخلاصة ولو مسح برؤس الاصابع وجافي
اصول الاصابع والكف لا يجوز المسح الا ان يكون
الماء متقاطرا لان البلة تصير مستعملة بمجرد الاصا
فاذا لم يكن متقاطرا صارت البلة المستعملة او
مستعملة ثانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا
فان البلة التي مسح بها ثانيا جنيذ غير التي استعملت
اولا وبخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم
مدها ولم يكن الماء متقاطرا لان النفل يفتقر فيه
ما لا يفتقر في الفرض وهو تابع له فيؤدي بالعمل
فيه تبعا ضرورة عدم شرعية التكرار على ان وقوعه
فعله صلى الله عليه وسلم على هذه الصفة كاف في
جواز النفل ولا يقياس عليه الفرض لانه اقوي
منه مع ان المسح على خلاف القياس والمستحب
ان يمسح بباطن الكف لانه المتوارث ولو مسح

بظاهر كفيه يجوز

لحصول المقصود ولكن خالفنا سنة ولو مسح على باطن خفيه
 او من قبل العقبين او من جوانبها الى من جوارب الرجلين
 لا يجوز مسحه لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها
 المسح على خلاف القياس انما وردت بالمسح على اعلا
 فلا يجوز على ما سواه لانه خلاف المحل الذي ورد
 به النص واما مخالفة الكيفية كالابتداء من جهة الشا
 الى الاصابع فلا تنظر لان الكيفية غير مقصودة بالذات
 بخلاف المحل الا انه قد يقال الكمية ايضا مقصودة
 بالذات اي المقدار فينبغي ان لا يجوز الاقتصار على
 قدر ثلاث اصابع بالقياس من غير نص والله اعلم وذكر
 في المحيط لو توضأ ومسح بيته بالكسر يعني بل بقيت على
 كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان البلية الباقية بعد الغسل
 غير مستعملة اذ المستعمل فيه ما سأل على العضو والفضل
 عنده ولو مسح راسه ثم مسح خفيه بيته بقيت بعد
 المسح لا يجوز مسحه على الخف لان البلية الباقية بعد
 المسح مستعملة لان المستعمل فيه ما اصاب المسوح
 وقد اصابته ولو توضأ ولم يمسح خفيه ولكن خاض
 في الماء لانبية المسح ولم تغسل احدي رجليه او اكثر
 او مشى في الحشيش المبطل بالماء المفاض عليه للشي
 او بالمطر بحرية ذلك الخوض او المشى عن المسح قصدا
 لحصول المسح ضمنا وعدم اشتراط النية ولو كان
 الحشيش مبتلا بالطل فليل لا ينوب عن المسح لانه
 من نفس دابة والاصح انه ينوب لانه مطر خفيف
 وكذا اذا اصابه اي اصاب خفه المطر ينوب ذلك
 الامر وهو الاصابة عن المسح وان لم ينو خلافا للثا

في ذلك

في ذلك كله فان النية عنده شرط في الوضوء والمسح
 جزء منه وفي بعض الروايات التاخرة لا يجزئ ذلك
 بلانية عندنا ايضا لانه لان المسح خلف عن الغسل
 فاحتاج الى النية كالتيتم وهذا غير صحيح لان التيمم
 لم يحتاج الى النية لكونه خلقا بل معنى آخر وهو ما مر
 في التيمم من ابتداء المسح اي مدة المسح لان نفسه وهو
 والحال انه مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليلة مسح
 تمام ثلاثة ايام ولياليها عندنا خلافا للشافعي و
 احمد لانه حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت
 فالمعتبر فيه اخر الوقت واخر الوقت هو مسافر ومن
 ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام ينظر ان كان قد
 مسح يوما وليلة او اكثر لزم نزعها وغسل رجليه
 لانه صار مقيما فسقط ترخصه بالايباغ الى ثلاثة
 ايام وان كان قد مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح
 يوم وليلة لانها مدة المقيم ومن لبس الجرموق فوق
 الخف قبل ان يمسح على الخف مسح عليه الجرموق كما
 يلبس فوق الخف وقاية له وقد يكون من الجلد و
 من الكرباس ومن غيرها فان كان من الكرباس
 لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا ان علم ان البلية
 قد نفذت الى الخف مقدار الفرض او كان مجلدا
 جلدا يسترا الاصابع وظهر القدم فينبذ يجوز المسح
 عليه سواء لبس وحده او فوق الخف كالذي من
 الاديم او الصرم وكذا الخف فوق الخف وهذا
 عندنا وقال مالك والشافعي لا يجوز المسح على الجرموق
 لان الخف يدل عن الرجل والبذل لا يكون له بدل

موق

ولان الابدال لا تنصب بالراي قلنا هو بدل عن الرجل لا عن
الحنف وان كان تحت حنف لان الوظيفة كانت بالرجل
ولم تكن بالحنف وظيفه ليصير من اعضاء الوضوء فيكون
الجرموق بدلا عنه ما يغا سرية الحدث اليه بل يمنع السر
الى الرجل وصار كحف ذي طاقين ولم تنصب البدل
بالراي وانما نصبناه اما بطريق الدلالة وهو لزوم
الحرج في التزعم المتكرر في اوقات الصلوات واما
بالحديث وهو ما في مسند الامام احمد عن بلال قال
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين
والخمار ولا يرداود كان يخرج فيقضي حاجته فأتته
بالماء فمسح على عمامته وموقيه لا يقال كيف استند
بهذا وانتم لا تجاوزون المسح على العمامة والخمار لانا
نقول دلالة على جواز المسح على الجرموق تأيدت بدلا
احاديث المسح على الحنف الواصلة الى حد الشهرة
فثبت بها واما دلالة على الآخرين فقد عارضت
الدليل القطعي من غير وصول الى حد الشهرة ولا تأي
به فلم يثبت ثم تعليل ائمتنا هم هنا بالجرموق بدل
عن الرجل الى اخره يعلم منه جواز المسح على حنف
لبس فوق محيط من كرايس او جوخ او نحوهما اما
لا يجوز عليه المسح لان الجرموق اذا كان بدلا عن
الرجل وجعل الحنف مع جواز المسح عليه في حكم العدم
فلان يكون الحنف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح
عليه في حكم العدم اولى كما في الدفاقة ويؤيده ان الامام
الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه مع التراما ذكر
خلاف الامام ابي حنيفة اورد هذه المسئلة في صورة

فلا يكون
بدلا

الاتفاق وكان مشايخنا انما لم يصترخوا به فيما اشتهر
من كتبهم اكتفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق من كونه
خلفا عن الرجل كذا افاده المولى خسر وفي الدرر شرح
الفرر ولا يلتفت الى ما نقل في شرح المجمع عن فتاوي
الشادي انه لا يجوز الا ان يقطع ذلك الملبوس
تحت الحنف لانه نقل عن رجل مجهول وهو بعيد عن الفقه
خارج عن الاصول لان قطعه ان كان ليصير كالحنف
المخروق في عدم جواز المسح عليه فهو بمنزلة بدو
خرق لانه لا يجوز المسح عليه وان كان لاجل ان
يتصل جزء من الرجل بالحنف فهو ليس بشرط والا
لما جاز المسح على الجرموق ونحوه مع حيولة الحنف
فانه اشد منعاً للاتصال بالرجل وبهذا ظهر فساد
قول من اتته من الجهال بان جواز مسح الحنف على خلا
القياس فلا يقاس عليه ما لم يرد به نص فان هذا
كما ترى بطريق الدلالة الراجحة لا بطريق القياس
والا لما جاز المسح على المكعب واللبود التركية
ونحوها لانهما غير منصوص عليهما ثم يقال بل قطع
ذلك المحيط قصدا حراما ضاعة المال من غير فائدة
وهي منى عنها ثم المسح على الجرموق انما يجوز اذا
لبسها قبل ان يحدث بعد لبس الخفين فان حدث
بعد لبس الخفين قبل لبسها ولو مسح على الخفين
اولم يمسح ثم لبس الجرموقين لا يمسح على الجرموقين
لان البدلية تقررت للحنف بالحدث قبل لبسها فلا
يتقل عنه اليها ولا يكون بدلا عنه لما تقدم ان
البدل لا يكون له بدل ولو نزع احد الجرموقين

بعد المسح عليها او خرج بلا قصد فله ان ينزع الآخر
 ويمسح على خفيه وان شاء اعاد المسح على الآخر
 ومسح الخف الذي نزع جرموقه في رواية الاصل
 ينزع الجرموق الباقي ويمسح على الخفين وفي التجريد
 انتقض المسح فيهما يعني ينزع احدهما كذا في الخلاصة
 ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير إعادة المسح
 على غير المنزوع وقال زفر يجوز ولا يبطل مسح غير
 المنزوع لانه لو مسح في الابتداء على احد الجرموقين
 وعلى احد الخفين يجوز اتفاقا فكذا في البقاء ولنا
 ان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يتجزى والجرموقان
 كالخفين ولو نزع احد الخفين بطل مسح على الآخر
 ولا يفهم حكم المسئلة كما هو من عبارة المص ولا يجوز
 المسح على الجرموق المنخرق وان كان اي ولو كان خفاه
 غير منخرقين قياسا على الخفين وكذا لا يجوز المسح
 على خف فيه خرق كبير لخروجه عن المقصود بالخف
 من قطع المساقة بمنا بقية المشي والخرق الكبير المانع
 عندنا ما يبين منه مقدار ثلاث اصابع وعندما كان
 ما يبين منه اكثر من الرجل ثم الصحيح عندنا كون
 الاصابع المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الرواية
 وفي رواية الحسن يعتبر ثلاث اصابع من اصابع اليد
 والمعتبر اصغر الاصابع اذا لم يكن الخرق عند الاصا
 بع وان كان عندها يعتبر ظهور الثلاث التي عند
 الخرق فان كان الخرق في الخف اقل من ذلك جاز
 المسح عليه وقال زفر والشافعي واحد لا يجوز وان
 قل لانه لما وجب غسل الباري وجب غسل الباقي

لعدم

لعدم التجزى قلنا لا نسلم وجوب غسل الباري
 لكونه بمنزلة العدم لقلته ولزوم الخرج في اعتباره
 اذ غالب الخفاف لا يخلوا عنه عادة والشرع علق
 المسح بمسح الخف وهو الشاغر الذي تقطع به المساقة
 والاسم مطلقا يطلق عليه بخلاف المشتمل على
 الكبير فانه ليس بخف مطلق بل مقيد بالخرق
 ولانه لا تقطع المساقة به والخف مطلقا ما تقطع
 به وان كان الخرق في خف واحد قد اصبعين
 في موضع منه او في موضعين وفي الخف الاخر قد
 اصبع او اصبعين كذلك جاز المسح لان المانع كون
 قدر ثلاث اصابع في خف واحد فلا يجمع لو كان في الخفين
 بخلاف ما لو كان قدر نصف درهم نجاسة في احدي الرجلين
 وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع وينع جوار الصلاة
 وكذا لو انكشف ثمن كل من عضوين كل منهما عورة حيث
 يجمع ايضا وينع لان المنع في الخرق باعتبار عدم امكان
 قطع المساقة بالخف على الوجه المعتاد والخرق في احد
 لا يمنع في الاخر فلم يكن المانع موجودا بخلاف النجاسة
 والانكشاف فان المنع فيها باعتبار حمل النجاسة
 وكشف ربع العورة وهو موجود والقطع في اذني
 الاضحية اختلف فيه واعلام الثوب يجمع كذا
 في الخلاصة وان كان الخرق قدرا اصبع مع الخرق
 قدرا اصبعين في خف واحد يجمع في الحكم بالمانعة
 فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قدر ثلاث اصابع
 في خف واحد ويشترط في المنع ظهور الاصابع كما
 في الصحيح خلافا لما مال اليه السرخسي من ان ظهور

لها

الانامل وخذها مانع ولو ظهر الابهام وهي مقدار
 ثلاث اصابع من غيرها اي من غير الابهام جاز المسح
 لما قد منا ان الخرق اذا كان عند الاصابع يعتبر ^{ظهور}
 عين تلك الاصابع ولا يعتبر اصغر الاصابع ولو كان
 طول الخرق اكثر من قدر ثلاث اصابع وانفتاحه
 اي مقدار ما يفتح منه اقل من ذلك القدر لا يمنع جواز
 المسح لان غير المفتوح ليس له حكم الخرق لعدم ظهور
 شئ منه لان المانع المكشوف ما يجب غسله اذا كان
 قدر ثلاث اصابع ولم يوجد وكذا الحكم لو انفتق
 خرزه اي خرز الخف الا انه اي الشان لا يرى سمي
 من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشئ من قدمه
 والمراد به مقدار المقدار بحيث يبدوا في يظهر حالة
 المشي اي حالة رفع القدم ولكن لا يبدو حالة الوضع
 يمنع جواز المسح لان الاعتبار حال المشي كما ذكره في المحيط
 ولو كان الامر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق الكبير اذا كان فوق
 الكعب لا يمنع لان ستر الخف لما فوق الكعب ليس شرط
 لجواز المسح ولذا جاز المسح على الكعب وقال في فتاوى
 قاضي خان وما يقال له بالفارسية جاروق ان كان
 يستر القدم لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا
 قدر اصبع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وكذا
 على الخف الذي يقال له بالفارسية بيش بند وهو ان يكون
 مشقوقا ممدودا وفيها اذ البس مكعبا لا يرى من كعبيه
 او قدميه الا مقدار اصبع جاز المسح وهو منزلة الخف
 الذي لا ساق له واذا اراد المسح على الخف ان يخلع فيه
 فنزع القدم من موضعه من الخف غير ان القدم في

الساق

الساق بعد استقص مسح اجماعا وان نزع بعض القدم
 عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينتقض المسح
 روي عن ابي حنيفة انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف
 استقص المسح قيل لان العقب مقدار ربع القدم فنزوا
 زال ربع القدم عن محل المسح واكثره يقوم مقام الكل
 لكنه لا يخلوا عن شئ وقيل لانه لا يمكن متابعة المشي
 لان بقاء العقب في الساق يعلق عن مداومة المشي بخلاف
 ما اذا كان يخرج ثم يعود على ما ياتي قريبا ان اشار الله
 وفي بعض الروايات عن ابي حنيفة ايضا اذا صار النزع
 بحال تعذر المشي المعتاد معه استقص المسح والا فلا
 فان الاعتبار مكان متابعة المشي كما تقدم وفي رواية
 عنه وهو قول الحسن بن زياد ان خرج اكثر القدم الى
 ساق الخف استقص المسح والا فلا قال في الهداية
 وغيرها هو الصحيح للاكثر حكم الكل وقيل ينتقض
 بخروج نصف القدم وفي بعض الروايات ايضا ان
 بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث اصابع من ظهر
 القدم سوى اصابعها لا ينتقض المسح وهو اي هذا
 القول رواية عن محمد بن ابي عبد الله عن بعض المشايخ بل قال
 في الكافي وعليه اكثر المشايخ ووجهه ان مقدار
 فرض المسح باق في محل المسح فلا ينتقض والتقيد
 بما سوى الاصابع في فتاوى قاضي خان قال رجل
 له خف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج
 الساق في الخف مقدار ثلاث اصابع سوى اصابع
 الرجل جاز مسحه وان بقي مقدار ثلاثة اصابع
 بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز

المسح عليه

حتى يكون مقدار ثلاثة اصابع كله من القدم لا اعتبار
بالاصابع انتهى على ان كلمة الكل مطبقة على التعبير
بظهر القدم والمفهوم منه ما عدا الاصابع وفي كذا
الصلاة لا يبيح الله الزعفران رجل مسح على خفيه
ثم دخل الماء بنصب الماء اي خاض فيه وبرفعه
اي دخل الماء خفه ان ابتل جميع القدمين يعني ابتلالا
هو غسل ينتقض مسحه وكذا الحكم في ابتلال الاكثر على ما
تقدم في اول الفصل في البحث مع الزيلعي من النقل عن
الظاهرية ونقله اكثر الفتاوي كالخلاصة وغيرها واما
في الذخيرة وهو الاصح فلا بد من قبوله وليس له وجه
الا وقوع الغسل صحيحا وعدم جواز الجمع بين الغسل
والمسح وكون الاكثر له حكم الكل ويلزم منه ان لا يكون
المسح رخصته اسقاط كما اورد الزيلعي وتقدم
رجل خرج عقبه من عقب الخف الا ان تقدم قدم
في قدم الخف اي في موضع المسح له ان مسح ما لم يخرج
صدور قدميه عن الخف اي عن موضع القدم منه الى
الساق اي الى اول حد الساق وهذا موافق لقول
محمد لان صدر القدم مقدار ثلاث اصابع فمادام في
قدم الخف فمحل فرض المسح باق وان كانت عبارة
المص لا تخلوا عن تسامح وذكر في بعض المواضع من
الفتاوي ان كان صدر القدم في موضعه ولكن
العقب يخرج من عقب الخف ويدخل لا ينتقض مسحه
وهو ظاهر وما تقدم عن ابي حنيفة من الانتقاض عند
خروج اكثر العقب الى عقب الخف فانما هو فيها
اذا نزع لافيما اذا خرج بنفسه ثم عاد ذكره في النها

وغيرها

96
وغيرها وكذا لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرفع
العقب حتى يخرج الى ساق الخف واذا وضع القدم
عاد العقب الى موضعها لا ينتقض المسح وكذا لو كان
اعرج يمشي على صدور قدميه وقدا رقع العقب
عن موضعه له المسح وروي عن محمد انه قال خفيه
فتق مفتوح وبطانة الخف من خرقة او من غيرها
غير منتق ذلك الشيء الذي هو بطانة حال كونه مخروجا
في الخف مخروجا حال من الضمير المستتر منقوع او
من الضمير من الخبر وهو من خرقة ويجوز في راء
غير الحركات الثلاث وكذا في بعض النسخ مخروجا بغير
الف بعد الزاي ويجوز فيه الرقع والحفض جاز المسح
عليه حيث لم ينكشف محل المسح مقدار ثلاث
اصابع كذا ذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة
والقلنسوة بدل الرأس ولا على البرقع بدل غسل
الوجه وهو بضم اوله ثلثة الشيء الذي يجعله
المرأة على وجهها مخروقا ما يحاذي عينيها منه ولا
على القفازين بدل غسل اليدين والقفاز بضم الفاء
وتشديد الفاء ما يلبس في اليد لاجل البرد او الطير
او غير ذلك وانما لم يجز المسح على هذه الاشياء
لان الكتاب دل على فرضية الغسل والمسح ولم
يرد في هذه الاشياء كما ورد في مسح الخف من اليد
ليجوز به نسخ الكتاب في نقل حكم الغسل والمسح
اليها كما في الخف وليست كالخف في المخرج فتلحق
به بطريق الدلالة ويجوز المسح على الجباير وكذا
الخرقة القرحة والجباير جمع جبيرة وهي ما

ها

يشد على العظم المنكسر من العيكان وان شدها اي
ولو شدها على غير وضوء لما روي الدارقطني عن
ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح
على الجبايز وضعفه بابي عمارة محمد بن احمد بن
مهدى قال ولا يصح هذا قال المنذرى وصح عن
ابن عمر المسح على العصابة موقوفا عليه وساق
بسنده ان ابن عمر توضأ وكفه معصومة فمسح
عليها وعلى العصابة وغسل سوى ذلك قال
الحافظ ابو بكر احمد بن الحسين هو عن ابن عمر
صحيح والموقوف في هذا كالمرفوع لان الابدال لا
تنصب بالراي وروى ابن ماجه عن زيد بن علي
عن ابيه عن جده الحسين بن علي بن ابي طالب قال
انكسرت احدي زندي فسالت النبي صلى الله عليه
وسلم فامرني ان امسح على الجبايز وفي اسناده عمرو
ابن خالد الواسطي متروك لكن الحكم مجمع عليه
لمكان الحرج ولزوم الضرر في الغسل بلا فرق
بين شدها بوضوء او بدون فلا يضر ضعف
الحديث بالنسبة اليه بعد ما اجمع عليه الائمة
المجتهدون رحمته الله عليهم اجمعين بالدليل
الواضح وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم
من حرج فان سقطت بعد المسح من غير برء لم
يبطل المسح لبقاء سبب شرعيته وان سقطت عن
برء بطل المسح ليتبين ان غسل ما تحتها واجب
حتى لو كان السقوط في الصلاة لزم الاستيناف ولا
يجوز البناء لانه يتبين ان الغسل كان واجبا بالحد

السابق

السابق كما في التيمح والمسح على الجبايز انما يجوز اذا لم
يقدر على الغسل ولا على المسح على القرحة نفسها بان كان
الماء يضرها من الغسل ومن المسح اما اذا كان لا يقدر
على الغسل ولكن يقدر على المسح على نفس القرحة
فلا يجوز له المسح على الجبيرة ونحوها لعدم الضرورة
والحرج قال برهان الدين بعد ما ذكر هذا القيد عن
ابي الحسن بن الحضر المنسفي ينبغي ان يحفظ هذا فان
الناس عنه غافلون اي يظنون انه اذا ضرها الغسل
يجوز المسح على الجبيرة او الخرقه ولو لم يضر المسح
على نفس القرحة وهو غير جائز لانه لا يعدل الى الابعد
مع امكان الاقرب والمسح على نفس البشرة اقرب
الى الغسل من مسح الجبيرة ونحوها والتكليف
بحسب القدرة والامكان وان ترك المسح على الجبيرة
والحال ان المسح عليها لا يضره جازله الترك عند
ابي حنيفة خلا قالها فانها قال لا يجوز لان النبي صلى
الله عليه وسلم امر عليا بذلك والامر للوجوب وله
ان الفرضية لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل
بالاجماع لا يقال كما سقط الغسل بالاجماع فقد وجب
المسح بالاجماع لانا نقول لان المسح بالاجماع على وجوب
المسح مع مخالفة الامام الاعظم لانه ليس فيه اجما
من تقدمه والصحيح من مذهبه انه ليس بفرض
ذكره في تجريد القدوري وقوله في الخلاصة ان ابا
حنيفة رجع الى قولها لم يشتهر عنه شهرة تقيضه
ولعل ذلك معنى ما قيل ان عنه روايتين وفي التفسير
الاعتماد على ما ذكر في شرح الطحاوي وشرح الرنا

دات

ولا يجوز المسح عليها على الخف لئلا يلزم الجمع بين الغسل
والمسح وان كان مقطوع الاصابع من احدي الرجلين
او كليتهما وبعض خالف عن القدم ^{جفت} فمسح على الخف نظر
فان وقع المسح على الخف على المغسول اي ما بقي من
القدم اي ان وقع المسح على المقدار الذي فيه القدم
من الخف حال كون المسح عليه مقدار ثلاث اصابع
جاز المسح لوجود مسح المقدار المفروض والا اي
وان لم يقع المسح مقدار ثلاث اصابع على الموضع
الذي القدم من الخف فلا يجوز المسح وعلى هذا
قلو وقع المسح مقدار ثلاث اصابع ابتداء لكون
ما بقي من القدم اذ ذاك عند راس الخف ثم زال عن
ذلك المكان وصار في موضع بحيث يكون مسح
ما عليه من الخف دون قدر ثلاث اصابع ^{المنقضي}
المسح ولزم اعادته على المحل الذي فيه القدم مقدار
ثلاث اصابع وكذلك الحكم على هذا التفصيل اذا
كان الخف واسعا وبعضه خال عن القدم والمحل
ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لا من الخف فان وقع
بتمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم
لا يجوز ولو كان تاما او زائدا على الخف لفضله عن القدم
رجل توضاء ومسح على الجبيرة وليس خفيه ثم احدث
قبل ما برأت فتوضاء بمسح على الجبيرة والخفين
لان طهارته كاملة ما لم تبرا حتى جازله امامة الاصحاب
فان احدث بعد ما برأت لا يمسح لانه ليس الخفين
على طهارة كاملة ذكره في شرح الاسبيعي وذلك
لانه عند البر تبتين انه كان محدثا عند التبتين

يؤثر

يؤثر فيما انقضى كما يؤثر في الباقي وتحقيقه ان الحكم
الثابت بطريق التبتين هو ما يكون ثبوته في الحال
ثبوتاً له في الزمان السابق حكماً والفرق بينه وبين
الثابت بطريق الاستناد ان الثابت بالتبتين يمكن
الاطلاع عليه دون الثابت بالاستناد والتبتين يظهر
اثره في الحال وفيما مضى والاستناد يظهر اثره
في الحال دون ما مضى **مثاله** الماسح على الخف لو سبقه
الحديث وهو في الصلاة فذهب للوضوء فتمت مدة
مسحه اثناء ذلك جاز له ان يتم وضوءه ويبنى
لان حديثه بسبب تمام المدة ثبت بطريق الاستناد
الى الحديث السابق على المسح فلم يظهر في مقدار ما
مضى من الصلاة وفي الحال لم يضادف اداء جزء من
الصلاة حتى يفسد هافينبي وكذا المتيتم سبقه
الحديث فانصرف لیتیتم فوجد الماء وقدر على
الوضوء فانه يتوضاء ويبني لثبوت عمل الحديث
السابق بطريق الاستناد بخلاف ما سح الجبيرة لو
سبقه الحديث فذهب للوضوء فسقطت جبيرة
عن بر حيث لا يجوز له البناء لثبوت عمل الحديث
السابق بطريق التبتين فان اثر فيما مضى من الصلاة
كذا ذكر هذا الفرق الشيخ حافظ الدين في المستصفى
عن استاذة حميد الدين الضرير رحمه الله عليها
الا ان في جعل الانتقاض بسقوط الجبيرة عن بر
من قبيل التبتين اشكالا لا ليس هذا موضع ذكره
وينبغي ان يقيد تأثيره هنا في المنقضي من وجه
كافي صورة الفرق دون المنقضي من كل وجه كما

تأثيره

صورة الفرق دون المنقضي من كل وجه كما اذا سقطت
الجبيرة عن برء بعد تمام الصلاة فان التبيين لا يؤثر
فيها فلا تبطل كما يشير اليه تخصيصهم ذكر الاستيناف
بسقوطها عن برء في اثناء الصلاة واذا كان الشقاق
في رجله او في يده فجعل فيه الدواء كالمهم ونحوه او
الشحم يميز الماء فوق الدواء وجوبا ان لم يكن بضره ولا
يكفيه المسح لعدم الضرورة وان كان الشقاق في يده
وقد عجز عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره حتى يوضو
استحبابا عند ابي حنيفة وجوبا عندهما فان لم
يستعن وتيمم وصلى جازت صلاته عند ابي حنيفة
خلافهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستيعان
او على التحول عن النجاسة ووجد من يوجهه ويجعله
يجب عليه الاستعانة عندهما لا عنده والاصل
ان المكلف لا يعتبر قادرا بقدره غيره عنده لان
الانسان انما يعد قادرا اذا اختص بمجاله يتهيأ له
الفعل متى اراد وهذا لا يتحقق بقدره غيره ولهذا
اذا بذل الابن لابيهِ المال والطاعة لا يلزمه الحج ومن
وجبت عليه كفارة وهو معسر فيذل له انسان
المال لا يجب عليه قبوله وعندهما ثبت له القدرة
باله الفير لان الله صارته كالتة بالاعانة كذا في شرح
الهداية للشيخ كمال الدين ابن الهمام فان لم يجد
من يوضيئه بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان
به فاني جازت صلاته بلا خلاف لتحقق العجز من كل وجه
انما المسح على الجوارب جمع جوير وهو ما يلبس في
الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يستحق في القاموس

هو لقا

هو لقافة الرجل فكانه تفسيره باعتبار اللغة لكن
العرف خصى اللقافة بما ليس بمحيط والجورب
بالمحيط ونحوه الذي يلبس كما يلبس الخف فلا يجوز
عند ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين اي استوعب
الجلد ما يستر القدم الى الكعب او متعلين اي جعل
الجلد على ما يلي الارض منها خاصة كالثقل للرجل
وقال لا يجوز المسح عليها اذا كانا تخمينين لا يشقان
قال في المغرب شق الثوب اذا رقق حتى رايت
ما وراءه من باب ضرب ومنه اذا كانا تخمينين
لا يشقان ونفى الشفوف تأكيد للثبوت وامّا
ينشقان فخطأ انتهى قيل اي خطأ في هذا الموضع
وليس بخطأ مطلقا فانه يقال يشق الماء بالثوب
ينشفه من باب ضرب اي جففه لكن في فتاوي
قاضي خان ذكر كلا اللفظين يشق وينشف ثم قال
معنى قوله لا يشقان اي لا يجاوز الماء الى القدم ومعنى
قوله لا يشقان اي لا ينشف الجورب الماء الى نفسه
كالاديم والصرم انتهى فجعل معنى الشف نفوذ الماء
الى القدم ومعنى الشف جذب الجورب الماء
الى نفسه فخ كلا المعنيين صحيح قريب من الآخر
فان الجورب اذا كان بحيث لا يجاوز الماء منه
الى القدم فهو بمنزلة الاديم والصرم في عدم
جذب الماء الى نفسه الا بعد لبث او ذلك بخلاف
الرقيق فانه يجذب الماء وينفذه الى الرجل في
الحال وجه قول الامام ان المسح على الخف على خلاف
القياس فلا يصلح الحاق غيره به الا بطريق الدلالة

لة

والابريس وخوها بخلاف هو من الصوف وخوه
الجوخ من الصوف او المرعى قطعاً فهو داخل فيما
يجوز المسح عليه لو كان خفيًا بحيث يكن ان يمشي
معه فرسخ من غير تجليد ولا تنفيل وان كان رقيقاً
فتح التجليد او التنفيل ولو كان كما يزعم بعض الناس
لا يجوز المسح عليه ما لم يستوعب الجلد جميع ما
يستتر القدم الى الشاق لما كان بينه وبين الكرياس
فوق لا يقال بل الكرياس لا يجوز المسح عليه ولو مجلداً
لما تقدم من قول الحلواني واما الخامس فلا يجوز المسح عليه
كيف ما كان لانا نقول قوله كيف ما كان عايد الى قوله المنقل
وغير المنقل والمبطن وغير المبطن اما المجلد فلم يذكره
وقد صرح في الخلاصة بجواز المسح على المجلد من الكرياس
حيث قال ويسح على الجرموق فوق الخف فان لبسها
وحده لا يسح عليها ولا يجوز المسح عليه حتى يكون
الاديم على اصابع الرجل وظاهر التقديم ثم قال وقوله
لا يسح اذا كان اسفله من الكرياس فان كان من الصرم
او المجلد يجوز فتحصل من كلامه ان الجرموق اذا لبس
وحده من غير خف فان كان اسفله من الكرياس لا
يجوز المسح عليه حتى يستوعب الاديم اصابع الرجل
وظاهر التقديم وان كان من الجلد جاز ولا فرق بين
الجرموق من الكرياس الملبوس بدون خف وبين
الجورب منه في الحكم فعلم ان ما لبس في الرجل وليس
تحت خف اذا كان كرياساً فقد استوعب الاديم
ما يستتر القدم منه يجوز المسح عليه جورباً كان
او جرموقاً والجوخ غير الكرياس لانه من المرعى او القزل

وها معدودان في الاربعة التي ذكرها الحلواني وذكر فيها
التفصيل المذكور وقال في الخلاصة الجورب من مرعى
وصوف لا يجوز المسح عليه عندهم يعني الثلاثة ثم قال
فان كان الجورب من عزل وهو رقيق لا يجوز المسح عليه
يعني عندهم ايضاً ثم قال وان كان خفيًا مستمسكاً و
يستتر الكعبين ستر لا يتدور للناظر فعلى هذا الخلاف
يعني بين الامام وبينهما ثم قال واجمعوا انه لو كان منقل
او مبطن لا يجوز المسح عليه ولو كان من الكرياس لا يجوز
المسح عليه فانظر كيف كان ذكر المنقل والمبطن بعد
ذكر الجميع قبل ذكر الكرياس ليشمل الحكم ما تقدم جميعه
دون الكرياس لانه ذكره بعد ذلك ولم يذكر المجلد
لانه يفهم من المنقل بالاولوية وليلا يفهم من ذكر بقى الجورب
عن الكرياس بعد ذلك انه لا يجوز عليه وان كان مجلداً
فيكون مناقضاً في المعنى لما ذكره بعد ذلك في الجرموق
على ما قد مرناه فثبت بهذا كله جواز المسح على الجورب
من الجوخ اذا كان منقل او مبطناً بحيث يكن ان
يمشي به فرسخ شبوئاً لا شبهة فيه وليت شعري من
منعه ما اذا يقول فيما يعمل على اليد من القزل المشهور
باسم الجورب اذا فعل ان قال لا يجوز المسح عليه ايضاً
فاي جورب الذي يجوز المسح عليه منعلاً ام ذكر
هذا الحكم سدي وليس له في الخارج وجود وان
قال يجوز فقد خرج عن قضية الفقه حيث جوز
على ما يمكن ان ينفذ فيه الاصبع من السخاخة ولم
يجوز على ما لا ينفذ فيه الماء الابعدين من الصفا
فان قال ذلك منصوص عليه لانه هو الجورب

ز

ق

ب

وا

ق

المتعارف قلنا بعد التسليم فإين عذب عنك طريق
 الدلالة على أن لنا أن لا نسلم لما مر من نقل العلماء من
 عدم اختصاصه به وإن قال لا أعلم ما مرادهم بالجواب
 الذي يمسح عليه منقلا يقال له ينبغي أن لا نقول ما مرادهم
 بالخلف أيضا وبالجرموق وباللغوي وباللغوي وباللغوي وباللغوي
 الموضوعات اللغوية والاصطلاحية وهذا تشكك
 ناشئ من الوسوسة وما ذكر في التاتارخانية بعلامة
 المحيط من قوله ثم بين المشايخ اختلاف في مقدار
 النقل الذي يكفي لجواز المسح قال بعضهم إذا كان
 في باطن الكف اديم وهو ما يلي باطن كف القدم كما
 المسح وقال بعضهم لا يجوز المسح حتى يكون الأديم
 إلى الساق ليكون ظاهر قدميه وكعباه مستورين
 فلا يخفى أن هذا القول الأخير مخالف لجميع الروايات
 المعتمدة في تفسير المنقل ومخالف لجميع الروايات
 في اشتراط إما التجليد أو التثقيب فانه يقيّدات
 التثقيب غير التجليد وعلى هذا القول لا فرق بينها
 فلا يعتبر ولا يقول عليه ثم ذكر في التاتارخانية
 قال شمس الأئمة المحلواني سألت الشيخ الإمام
 عن تفسير الجورب المنقل عند أبي حنيفة أراد به
 الجلد الرقيق الذي اعتاد الناس خروجه على جوار
 فأراد به الصرم الغليظ نظير الصرم الذي يكون
 على جوارب أهل مرو فقال إن كان الجورب المنقل
 لجوارب الصبيان التي يمشون عليها في رقة
 الجورب وغلط النقل كما انتهى وهو يؤيد
 ما ذكرنا فإن المراد بالمنقل الغليظ هو الصبيان

فان المعتاد في جواب الصبيان التي يمشون عليها ثم
 بعد ذلك هذا كله فلو احتاط ولم يمسح الأعلى ما
 يستوعب تجليده ظاهر القدم إلى الساق كان أولى
 ولكن هذا حكم التقوى وهو لا يمنع الجواز الذي هو
 حكم الفتوى والله الموفق **سريع** وإذا تمت
 مدة المسح لزم نزع الخفين وغسل الرجلين
 لأن منع الخلف سرية الحدث إلى الرجل مغيثا في
 الحديث المتقدم ذكره فإذا انتهت الفتية زال المنع
 ففعل الحدث السابق عمله وليس عليه غسل بقية بقية
 الأعضاء إن كان متوضئا لأنها قد غسلت ولم يطرأ
 عليها حدث وكذا الحكم إذا نزع قبل تمام المدة
 وفي فتاوي قاضي خان لو تمت المدة وهو في الصلاة
 ولم يجد ماء يمضي على صلاته إذا لا فائدة في قطعها
 وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيم ولا حظ
 للرجلين من التيم ومن المشايخ من قال بفسد
 صلاته والأول انتهى قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام
 الذي يظهر صحة القول بالفساد لأن الشرع قد
 منع الخلف بمدة فيسري الحدث بعدها إذا بقيت
 للطهارة مع الحدث فكما يقطع عند وجود الماء
 لغسل رجله يقطع عند عدمه ليتيم لا للرجلين
 فقط ليلزم رفع الأصل بالخلف بل لكل لأن الحدث
 لا يتجزئ فيصير محدثا بحدث القدمين وإن كان
 بحيث لو اقتصر على غسلها ارتفع كمن غسل
 ابتداء الأعضاء الأرجلية وفي الماء فانه يتيم
 لا للرجلين فقط والا لكان جمع الخلف والأصل

في كثير من الصور بل الحديث القائم به فانه على حاله
 ما لم يتم الكل وهذا لان التيمم ان لم يصب الرجل
 حشا لکنه يصيبها حكم الطهارة عنده وهو المقصود
 ثم قال وعلى هذا فما ذكر في جوامع الفقه والمحيط
 من انه انما ينزع اذا تمت المدة اذ لم يخف ذهابها
 من البرد فان خافه فله ان يمسح مطلقا فيه نظر
 فان خوف البرد لا اثر له في منع التيمم كما ان
 عدم الماء لا يمنعها غاية الامر انه لا ينزع لكن لا
 يمسح بل يتيمم خوف البرد انتهى وهو التحقيق
 الحقيقي والتدقيق الذي ليس للعدول عنه طريق
 ولله در القايل كما ترك الاول للاخر والله الموفق
فصل في نواقض الوضوء لما ذكر الطهارة
 الحكمة اصلا وخلفا والة شرع يذكر ما يعرض
 عليها فيزيلها والنواقض جمع ناقضة والمراد
 بها العلة الناقضة والنقض متى اضيف الى الوضوء
 يراد به ابطال تاليها ومتى اضيف الى غيرها يراد
 به اخراجه عما هو المطلوب منه المعاني الناقضة
 للوضوء كل ما خرج من التبيلين المراد من المعاني
 العلل والمراد بما خرج خروجه لا عينه لان عينه
 ليس بمعنى فلا يكون علة الانقضاء لان العلة عينا
 عن معنى يحل لا عن اختيار فيتغير به حال المحل
 قاله الشيخ حافظ الدين الشافعي قال الشيخ كمال
 الدين ابن الهمام الظاهر ان الناقض هو النجس
 الخارج لا خروجه المخرج للنجس عن كونه مؤثرا
 للنقض مع ان الضد هو المؤثر في رفع ضده و

١٠٣
 النجاسة الرافعة للطهارة انما هي قائمة بالخارج وغاية
 الخروج ان يكون علة تحقق صفة شرعية اعني صفة
 النجاسة فانها شرعية وذلك لا يضرب بعد تحققها
 عن علمها هي المؤثرة للنقض ثم هو ظاهر الحديث ما
 الحديث قال ما يخرج من التبيلين ولم يوجد ما يوجب
 صرفه عن ظاهره فالناقض الخارج النجس والخروج
 شرط عمل العلة وعلة لها نفسها لانه علة تحقق
 الوصف الذي هو النجاسة والا لم يحصل لاحد طهارة
 فاضافة النقص الى الخروج اضافة الى علة العلة
 انتهى وقد حاول رحمه الله التحقيق لانه في كلام الشيخ
 حافظ الدين وهو ان العين لا تصلح ان تكون علة ولذا
 اجمعوا على ان قولنا لولا زيد لا كرمك معناه لولا وجود
 زيد ولان حمل الذات على المعاني غير صحيح وايضا
 صفة النجاسة التي تحققت في العين بالخروج غير مؤثرة
 في ازالة الطهارة الحكيمة بوجه اذ تحققها لا يتقدم
 على زوال الطهارة ذاتا ولو كانت مؤثرة في ازالتها لما
 تحققت مع بقائها في المحل بل الخروج علة لوجود صفة
 النجاسة في العين الخارج وعلة لزوال الطهارة الحكيمة
 عن البدن الذي حصل الخروج فيه وبهذا ظهرت
 قوله ان الخروج مخرج للنجس عن كونه مؤثرا غير صحيح
 لانه لم يكن نجسا قبل الخروج على انه كالمناقض لقوله
 انه تحقق النجاسة وقوله مع ان الضد هو المؤثر الخ
 قلنا ان سلم فالضد هو النجاسة الحكيمة وهو خروج
 تلك العين لا عينها فانها قبله غير نجسة ومعه
 هي نجاسة حقيقية لا حكيمة وكلامنا في الحكيمة على انه

في حيز المنع بل وجود الضدة في المحل مؤثر في رفع ضده عنه
 لا ان عين الضدة مؤثرة في رفع الضدة وقوله لم يوجد
 ما يوجب صرف الحديث عن ظاهره ممنوع بعد القطع
 بان تلك العين لا تنسلح للعلية والمجاز الظاهر غير
 عزيز في كلام الشارع سيما في موضع لا لبس ولا اشتباه
 ثم لما كان المراد من التبيلين والمعلوم القبل والتبر
 وكلمة ما عامة وقد دخلت عليها كل ما تقتضت شمول
 كل فرد مما يخرج من التبيلين والمعلوم قطعاً ان المراد
 كل واحد منهما لانهما معاً دخل في ذلك العموم الريح
 من القبل فلذا خصصه بقوله وان خرج من قبل الرجل
 او المرأة ريح منتنة الصحيح اي الوضوء لا يتقضى ذكره
 في المحيط لا خلاف في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة
 من القبل اذا لم تكن منتنة اما المنتنة ففيل يتقضى
 والصحيح انها لا تنقض هذا هو المفهوم من المتن
 ومن كلام البعض كصاحب الخلاصة والذي عول عليه
 قاضي خان وغيره ان الخلاف انما هو في الخارجة من
 قبل المفضاة ولا خلاف في عدم النقص في غيرها
 لانها غير منبعثة عن محل النجاسة كذا في الهداية وهو
 يشير الى ان الريح نفسها ليست نجسة وانما تجس
 لمرورها على محل النجاسة وان خرج الريح من المفضاة
 وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها وديبرها فاقطع
 المسلكان فعن محمد يجب عليها الوضوء وبه اخذ
 ابو حفص البخاري للاحتياط وذكر في جامع قاضي خان
 وكذا في الهداية وغيرها وهو قول الكرخي انه يستحب
 ان يتوضأ لاحتمال ان طهارتها ثابتة بيقين فلا تزول

لا يوجب
 الوضوء
 من قبل
 الرجل

بالشك

بالشك لكن قيل كون الريح من الدبر هو الغالب يخرج
 انها من الدبر وقيل ان كان سموغاً او منتناً نقض
 والا فلا في الخلاصة ولو خرج من الدبر لم يكن
 من الاعلاء فهو اختلاج لا وضوء عليه وكذا الدود
 الحصة اذا خرج من احدهما من الموضعين اي الذكر
 والقبل فعليه الوضوء لاستتباع الرطوبة وهي
 حدث في التبيلين وان قلت بخلاف الريح وان
 خرج الدود من الفم او من الاذن او من الجراحة لا
 يتقضى اما من الجراحة فلان الدودة طاهرة وكذا
 ما عليها من البلة لانها ليست حدثاً لقلتها وعدم
 قوة السيلان فيها وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا
 يكون الا من جراحة واما من الفم فكذلك هو من
 جراحة اذ لم يكن من الحوف واما ان كان من الحوف
 فانه وان لم يكن من جراحة لكن ما عليه قليل لا يلا
 الفم فلا يكون حدثاً بخلاف ما يخرج من التبيلين
 لان ما يستتبعه حدث وان قل ولم يكن في قوة
 السيلان لعدم اشتراط ذلك في ناقضته الخارج
 منها وان ادخل المحققة دبره ثم اخرجها ان لم يكن
 عليها بلة لا ينقض ادخالها الوضوء لان الناقض
 ما يخرج لا ما يدخل وكذا كل شئ يدخله وطرفه
 خارج غير الذكر ولكن الاحوط ان يتوضأ لاحتمال
 خروج شئ خفي فان التلوث غالب وعدمه في غاي
 الندرة بل لا يكاد يوجد وكل شئ غيبه ثم خرج
 ينقض وان لم يكن عليه بلة لانه التلوث بما في البطن
 وكذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجاً

ية

وان اقطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه عند
 ابي حنيفة خلافا لها ذكر في الاجناس ولم يذكر هذا
 الخلاف قاض خان في الفتاوي بل اطلق انه لا وضوء
 وذلك لانه لم يستتبع شيئا من النجاسة اذ ليس في قصبة
 الذكر نجاسة يحتمل ان يخرج مع الدهن وهي ليست
 نجسة وذكر الشيخ كمال الدين ابن الهمام انه لا ينقض
 خلافا لابي يوسف والموافق بخلافه في فساد الصوم
 فان الصوم لا يفسد بالاقطار في الاحليل عند ابي حنيفة
 خلافا لابي يوسف وقول محمد مضطرب هناك فيحتمل
 انه مضطرب هنا ايضا ولا خلاف ان الاقطار في الفرج
 الداخل يفسد الصوم وخروجه ينقض الوضوء وان
 صب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم من نقه او اذنه
 لا وضوء عليه وكذا الماء وان عاد من فمه نقض لانه لا يخرج
 من الفم الا بعد الوصول الى الجوف وهو موضع النجاسة
 وفي الاول ينزل من الدماغ وهو ليس موضع النجاسة
 وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينقض
 كذا في فتاوي قاض خان وقوله لا يخرج من الفم الا بعد
 الوصول الى الجوف لا يخرجوا عن نظر فان كثيرا من البلغم
 وغيره ينزل من الدماغ الى الحلق من دون وصول الى
 الجوف وان احتشي الرجل احليله بقطنه خوفا
 من خروج البول والحال انه لولا القطن الذي احتشي
 به لكان يخرج منه البول فلا بأس به ولا كراهة ببل
 يستحب ان كان يريبه الشيطان ويجب ان كان
 لا ينقطع مقدار ما يتوضئ ويصلي الابه وكذا الحكم لو
 احتشي دبره ولا ينقض وضوءه ما لم يظهر البول على

ظاهر

ظاهر القطن لعدم الخروج وان غابت القطنه ثم
 اخرجها او خرجت هي بنفسها حال كونها رطبة
 انتقض وضوءه لخروج النجاسة وان قلت وان لم
 تكن رطبة لا ينقض كالدهن بخلاف ما يفتي
 في الدبر فان خروجه ينقض وان لم تكن عليه
 رطوبة لانه التحق بما في الامعاء وهي محل القدر
 بخلاف قصبة الذكر وكذا لو خرج الدهن من الدبر
 بعد ما احقق به ينقض بلا خلاف كما يفسد الا
 حثقان فيه الصوم بلا خلاف وان ابتل الطرف الدا
 من القطنه ولم ينقد الببل الى الطرف الخارج منها
 لم ينقض وضوءه لما تقدم وان سقطت بعد ادخال
 طرفها ان كانت رطبة انتقض وضوءه وان كانت
 يابسة لم ينقض وكذا الحكم في كرسف النساء وهو
 وهو القطنه التي تحشي بها المرأة فرجها وهو في الاصل
 اسم للقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة
 انتقض وان كانت يابسة فلا سواء كان الكرسف
 في الداخل او في الخارج وان كانت احتشت في الفرج
 الخارج فابتل داخل الحشو انتقض وضوءها سواء
 نقذ الببل الى خارج الحشو او لم ينقد للتيقن بالخروج
 من الفرج الداخل وهو المعتبر في الاستفاض لان الفرج
 الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج من قصبة
 الذكر الى القلفة وان لم يخرج من القلفة كذلك
 بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وان
 لم يخرج من الخارج واما اذا احتشت في الفرج
 الداخل فح ان نقذ الببل الى خارجه اي خارج الحشو

خل

ل

ج

انتقض الوضوء والا اي وان لم ينفذ الى خارجه فلا يكره
 كما في حشو الاحليل هذا الذي مضى كان في الخارج
 من احد التبديلين اما الخمس الخارج من غير التبديلين
 فيوجب انتقاض الطهارة ايضا عندنا على التفصيل
 الذي سيذكر خلافا للشافعي وما لك وذلك كالقح والدم
 ونحوهما من القيح والصد يد لما روي الدارقطني من
 طريق ضعيف انه عليه السلام قال الوضوء من كل
 دم سائل ورواه ابن عدي في الكامل من طريق اخري
 وقال لا نعلمه الا من حديث احمد بن فروخ وهو
 ممن لا يحتج بحديثه ولكنه يكتب انتهى لكن قال ابن
 ابي حاتم في كتاب العلل قد كتبنا عنه ومجمله عندنا
 الصدوق وقد تأيد بحديث البخاري عائشة جاءت
 فاطمة بنت ابي جبيش اليه عليه السلام فقالت يا
 رسول الله اني امرأة استحاض فلا اطهر افادع الصلاة
 قال لا اما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا اقبلت
 الحيضة فدعي الصلاة واذا ادبرت فاعسلي غسل
 الدم قال هشام بن عروة قال ابي ثم توضئي لكل صلاة
 حتى يحیی ذلك الوقت ففي قوله عليه السلام اما ذلك عرق
 وفي بعض الروايات عرق مع امره لها بالتوضوء لكل صلاة
 اشارة الى ان الخروج من العرق تأثيرا في نقض الطهارة
 واعترض بان لفظ توضئي من كلام عروة ودفع بان الخطاب
 لها هو النبي صلى الله عليه وسلم لاعروة حتى يكون من
 كلامه وانما هو ناقل لكلامه عليه السلام لها وقد رواه
 الترمذي كذلك ولم يحمله على ذلك ولفظة توضئي
 لكل صلاة حتى يحیی ذلك الوقت وصححه وروى ابن ماجه

عن اسمعيل

عن اسمعيل بن عتياش عن ابي جريح عن ابي ابي مليكة عن
 عائشة قال عليه السلام من اصاب في اورعاف او قلس
 او مذي فليصرف فليتوضأ ثم ليبن على صلاته
 وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الدارقطني ثم ليبن
 على صلاته ما لم يتكلم واختلف في ابن عتياش والحاصل
 انه يحتج بحديثه من طريق الشاميين لا الحجازيين
 واخرجه البيهقي من جهة الدارقطني عن ابن جريح
 عن ابيه عنه عليه السلام مرسل وقال هذا هو الصحيح
 ثم نقل عن الشافعي انه بتقدير الصحة يحل على غسل
 الدم لا وضوء الصلاة ودفع بانه غير صحيح والالبطلت
 الصلاة فلم يحز البناء وابن عتياش قد وثقه ابن
 معين وزاد في الاسناد عن عائشة والزيادة من الثقة
 مقبولة والمرسل عندنا وعند جمهور العلماء حجة وقد
 اخرج ابوداود والترمذي والنسائي عن حسين المعلم
 بسنده عن معدان بن ابي طلحة عن ابي الدرداء انه
 عليه السلام قال فوضأ قال فلقيت نوبان في مسجد
 دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق وانا صليت
 عليه وضوءه قال الترمذي وهو صحيح في الباب
 واعله الخصم بالاضطراب فان معمر اذ رواه عن يحيى
 ابن ابي كثير عن يعيش عن خالد بن معدان عن ابي
 الدرداء ولم يذكر فيه الاوزاعي واجيب بان اضطراب
 بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال ابن الجوزي
 قال الاثر مقلت لاحد قد اضطربوا في هذا الحديث
 فقال قد جوده حسين المعلم وقد قال الحاكم هو على
 شرطها واذا قد ثبت هذا عنه عليه الصلاة والسلام

فلا يعارضه المضي على الصلاة من الصحابي وما رواه الدار
قطن من انه عليه السلام اجتمع وصلي ولم يتوضأ
ولم يزد على غسل محاجمه ضعيف وروي اليه
في الخلافات عنه عليه السلام بعد الوضوء من سبع
من اقطار البول والدم السائل والقيء ومن دسعة تلاء
الغم ونوم المضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة وخروج
الدم ولكن فيه سهل بن عفان والجارود بن يزيد
وهما ضعيفان فالحاصل حجة حديث فاطمة بنت
ابي حبيش وحديث ابن عباس وحديث ابي الدرداء
لا يعارضها غيرها ولو فرض التعارض ترجع الي
القياس على الخارج من السيلين ووجهه ان خروج
النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا في الاصل وهو
الخارج من السيلين معقول لانه يعقل ان زوال
الطهارة فيه انما هو بسبب انه نجس خارج من البدن
اذ لم يظهر كونه من خصوص السيلين تأثير وقد
وجد في الخارج من غيرها فيتعدي الحكم وهو زوال
الطهارة اليه فالاصل هو الخارج من السيلين
وحكمه زوال الطهارة موجبها الوضوء وعلمته خروج
النجاسة من البدن وخصوص المحل ملغى والفرع الخارج
النجس من غيرها وفيه المناط فيتعدي زوال الطهارة
التي موجبها الوضوء فنثبت ان موجب هذا القيل
زوال طهارة الوضوء فعند اعادة الصلاة يتوجه الخطأ
بالوضوء وهو نظير الاعضاء الاربعة فلا حاجة
الى اثبات تعدية الاقتصار ضمنا في الهداية وشرحه
كذا فاده العلامة كالدين ابن الهمام والله اعلم

اي حكم

اما القى

اما القى فانه اذا كان ملاء الغم بان كان لا يمكن
معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الابتكاف
فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او
ماء او مرة صفراء او سوداء وفي المجتبى عن الحسن
لوتناول طعاما او ماء ثم قاء من ساعته لا ينقض
لانه طاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل القى
فلا يكون فلا يكون حدثا وكذا الضبي اذا ارتفع
وقاء من ساعته قيل هو المختار والصحيح ظاهر
الرواية انه نجس لمخالطته النجاسة وتدخله فيها
بخلاف البلغم وبخلاف ما ذكر في القضية انه لو قاء
دودا او حية ملات فاه لا ينقض وذلك لانه
طاهر في نفسه ولم يتداخله النجاسة وما
يستتبعه قليل لا يبلغ ملاء الغم فان كان القى
بلغا لا ينقض الوضوء عند ابي حنيفة ومحمد سواء
نزل من الراس او صعد من الجوف وقال ابو يوسف
ان صعد من الجوف ينقض لانه نجس بالمجاورة ولها
انه لرج لا تتخلله النجاسة وما يتصل به قليل وهو
غير ناقض والطحاوي مال الى قول ابي يوسف حتى قال
يكراه ان ياخذ البلغم بطرف كفه ويصلي معه كذا في
الخلاصة اقول لا يفهم من هذا المثل الى قول ابي يوسف
لان الكراهة يمكن ان تكون على قولها ايضا لانها
يسلم ان يستتبع قليل نجاسة والصلاة مع قليل
النجاسة مكروهة فان كان البلغم مختلطا بالطعام
ونحوه ان يحال لو انفرد الطعام ملاء الغم نقض
والافعل في الخلاف وقد خالف زفر في اشتراط ملاء

الغم

في القى وقال ينقض مطلقا لاطلاق ما ورد انه عليه
 السلام قاء فتوضاه فانه يبعد انه عليه السلام يقي
 ملاء الفم لانه يكون غالباً عن كثرة الامتلاء من الطعام
 وليس ذلك من شئيه عليه الصلاة والسلام
 وكذلك قوله في حديث ابن عتيار وقلس مطلق
 فيجري على اطلاقه واجابوا عنه بما روي عن علي
 انه قال او دسعة تلاء الفم وهو لو صح لم يعارض
 الحديث المرفوع سيما ومفهوم الصفة ليس بحجة
 كيف ولم يعرف حديثاً ومثله ما وقع في حديث يعا
 الموضوع من سبع فانه لا يعارض دليله وكذلك لا
 يعارضه القياس لكن قيل ان القلس هو ما يلاء الفم
 ذكره في الغريب ولا يخلوا عن نظر والله اعلم وان قاء
 دماً فاما ان يكون من الراس او من الجوف سائلاً
 او علقاً ان كان سائلاً نزل من الراس ينقض اتفاقاً
 ان ساوي البزاق لكن سميته قياساً سماح وان كان
 علقاً اي منجماً لا ينقض اتفاقاً اما الاول فلانه
 كالزجاج فيعتبر فيه السيلان وكونه غالباً على
 البزاق دليل قوة السيلان فيه وكذا ان كان مساوياً
 احتياطاً وهو ان يكون اصفر نارجياً فان كان اقل
 صفرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم
 ان خرج من اسنانه واما الثاني فلانه خرج عن كونه
 دماً وان صعد الدم من الجوف ان كان علقاً لا ينقض
 اتفاقاً الا ان يلاء الفم لانه سوداء محترقة فاعتبر
 بكارها النوع القوي وان كان سائلاً فعلى قول ابي حنيفة
 ينقض وان لم يراي ولو لم يكن ملاء الفم كسائر الدماء

السائلة لانه من جراحة في الجوف اذا المعدة ليست
 محلاً للدم وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء الفم
 اعتباراً له بالقى لانه من الجوف وان قاء طعاماً
 التقييد بالطعام ليلا يذهب الوهم الى الدم لتقدم
 ذكره لا تخصيصه بل اي شئ قاء من انواعه طعاماً
 او ماء او مرة او علقاً قليلاً قليلاً متفرقاً وكانت
 بحيث لو جمع يلاء الفم ينظر ان اتحد المجلس بان قاء
 الجميع في مجلس واحد حقيقة او حكماً كما في سجدة التلا
 وة جمع عند ابي يوسف ويحكم بالنقض لان للمجلس اثر
 في جمع المتفرقات كما في تكرار السجدة وقال محمد ان
 اتحد السبب وهو الغثيان يجمع ويحكم بالنقض
 والا فلا وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى
 اسبابها وانما ترك في بعض المواضع للضرورة كما
 في السجدة وغيرها فلا يقاس وتفسير اتحاد السبب
 اي بيانه انه اي الاتحاد اذا اي كائناً وموجود اذا
 قاء القائي ثانياً قبل سكون النفس عن الغثيان
 والمهيجان الاضطراب والحركة لدفع المعدة مالا
 تطيق حمله وهضمه وكذا ثالثاً ورابعاً فهذا هو
 تفسير اتحاد السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من
 البدن فاما ان يسيل اولا ان سال بنفسه نقض
 والا فلا خلافاً لفرله اطلاق ما ورد في الاحاديث كما
 تقدم واجابوا بما روي الدارقطني انه عليه السلام قال
 ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان
 يكون سائلاً ولفظ قطرة وقطرتين كناية عن القلة
 وعدم السيلان بدليل الا ان يكون سائلاً فيه يعلم

ان ليس المراد حقيقة القطرة والا لكان النفي والاثبات متوا
 على شئ واحد فان حقيقة القطرة فيها السيلان لكن في
 احد طريق الحديث محمد بن الفضل بن عطية وفي الاخرى
 تاج بن نصير وقد ضعفوا الا ان الاحاديث المتقدمة
 ليست صريحة في مراده فان في بعضها من دم سائل وفي
 بعضها ذكر الرعاف وهو لا يكون الا سائلا وايضا رطو
 البدن واخلاطه لا يعطى لها حكم النجاسة الا بالانتقا
 والا لما صححت صلاة قط والانتقال في السبيلين
 يعلم بمجر الظهور لان المحل ليس مقرا ما ظهر فظهوره
 دليل انتقاله بخلاف غيرها فان تحت كل بشرة رطو
 فاذا زالت البشرة كانت الرطوبة بادية لا منتقلة
 الا بالتجاوز والسيلان ولذا حكموا بطهارة الباقي
 في عروق المذكاة بعد الذبح ويؤيده قوله تعالى اودما
 مسفوحا فان غير المسفوح ليس بداخل تحت الحرمة
 فلا بد لحرمة ونجاسته من دليل وقد تقرر ان ما نقله
 ليس بدليل والله سبحانه اعلم وعلى هذا الاصل وهو
 اعتبار السيلان في نقض الدم ونحوه مسائل عديدة
 منها نقطة بكسر النون وفتحها وهي الجدي والبثرة
 قشرت فسأل منها ماء خالص اجتذب من الخارج
 والتأمت عليه اودما وصدية اي ماء اصفر رق
 عن الدم والقيح ان سأل عن راس الجرح نقض الوضوء
 وان لم يسأل عن راس الجرح لا ينقضه وهذا يشمل
 ما اذا خرج بنفسه فسأل او خرج بالعصر فسأل
 وفي الهداية هذا اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا
 عصرها فخرج بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس

بخارج

بخارج وذكر في المحيط عصرت القرحة فخرج منها شئ
 كثير وكانت بحال لولم تعصر لا يخرج منها شئ ينقض
 الوضوء وكذا ذكر في الغياث والخيرة لكن قال في الخيرة
 فيه نظرو وفي الفتاوى الظهيرية مثل ما في الهداية وما
 في المحيط اوجه قال الشيخ كمال الدين ابن الهام لا
 يظهر تأثير للاخراج وعدمه في هذا الحكم لكونه
 خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج كما عدمه
 فصار كالفضة وقشر النفط فلذا اختار الشرحي
 في جامع النقص وكيف وجميع الأدلة الموردة
 من السنة والقياس يفيد تعليق النقض بالخارج
 النجس وهو ثابت في المخرج انتهى وتفسير السيلان
 الناقض ان يجدر ذلك الشئ عن راس الجرح اي
 ينزل بنفسه من غير تهيئة غيره واما اذا غلى على
 راس الجرح او البثرة ونحوها ولم يجدر لا يكون
 سائلا وقال بعضهم انما يكون سائلا ناقضا اذا خرج
 وتجاوز مكان خروجه الى موضع يلحقه اي يلحق ذلك
 الموضع حكم التطهير اي يجب تطهيره في الجملة في
 الوضوء او في الغسل او في ازالة النجاسة الحقيقية
 وهذا الاخير احتراز عن ان يرتكب في نحو عيارتهم
 هذه خلافا للظاهر الذي ارتكبه صدر الشريعة في
 تصحيحها من ان الى يجب ان تتعلق بخارج لا بتجا
 ونحوه لانه اذا فصد وخرج منه دم كثير ولم
 يتلخ راس الجرح فانه ينقض مع انه لم يسأل الى موضع
 يجب تطهيره بل خرج الى موضع يجب تطهيره وسلك
 فاذا اريد بالتطهير ما يقع التطهير الحكمي والحقيقي

وز

في الجملة جازتعلق الي بما يجاوزها من نحو سأل وجاوز ولم
 يرد نحو المثال الذي ذكره على تقدير وقوعه لان المكان ايضا
 يجب تطهيره في الجملة في حال ارادة الصلاة عليه كما
 ان البدن يجب تطهيره عند ارادة الصلاة والاحتراز
 بالقييد المذكور وهو التجاوز الى ما يلحقه حكم التطهير
 كداخل العين ونحوه مما له حكم داخل البدن من كل وجه
 حتى لو قشرت نقطة داخل العين وسأل ما فيها فيها
 ولم يخرج منها لم ينقض ولذا قال المصنف في ذلك
 البعض الذين فسروا السيلان بهذا اذا خرج الدم من
 الى انفه او الى اذنه ان سأل ذلك الدم الى موضع يجب
 تطهيره عند الاغتسال وهو ما جاوز قصبة الانف
 وصماخ الاذن الى خارج نقض الوضوء وان سأل الى
 قصبة الانف وداخل الصماخ ولم يتجاوز لا ينقضه
 وان مسح الدم عن رأس الجرح بقطنة او غيرها ثم خر
 ايضا مسح ثم وثم او القى التراب او وضع القطن ونحوه
 عليه فخرج وسري فيه ينظر فيه ان كان مجال لو تركه
 ولم يمسحه ولم يضع عليه شيئا لسأل نقض والا ي
 وان لم يكن مجال لو تركه لسأل فلا ينقض لان الاعتبار
 خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لولا المانع ومنه
 لو بزق وفي براقه دم فانه ينظر ان كان البراق غالبا
 بان كان الى البياض اقرب فلا وضوء عليه لان العبرة
 للغالب والمغلوب في حكم التابع فلم يكن سائلا
 بنفسه وان كان الدم غالبا بان كان الى الحمة اقرب فله
 الوضوء لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه وان استويا
 بان كان فيه صغرة شديدة نارحية ينقض ويتوضأ

احتياط والقياس عدم النقض للشك في زوال الطهارة
 الا انه ترك للاحتياط في العبادة فان مساواته
 للبراق تغلب ظل سيلانه بنفسه ومنها الوضوء
 شيئا فري اثر الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو روي
 الدم على الخلال لانه ليس بسائل قاله قاضي خان
 وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في
 ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم فيه اي في الذي وضع
 من الكمر او الاصبع نقض الوضوء والا فلا وهذا هو الاصح
 لانه اذا راي الاثر يجب عليه ان يتعرف هل ذلك
 عن شيء سائل بنفسه ام لا فاذا ظهر ثانيا على كفه او
 اصبعه غلب على الظن كونه سائلا والا فلا وفي الحاي
 سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال
 ان كان موضعه معلوما وسأل نقض وهو محقق وان لم
 يعلم وخرج مع البراق فانه ينظر الى الغالب انتهى ومنها
 ما روي عن محمد انه قال الشيخ اذا كان في عينيه رمد
 وسيل الدموع منها اي من عينه على سبيل البدل
 امره فعل مضارع من مقول محمد بالوضوء لوقت كل صلاة
 اي كسائر اصحاب الاعذار لاني اخاف ان يكون سائلا
 يسيل منه صديدا فيكون صاحب عذر وتقييده
 بالشيخ اتفاق ولا فرق في ذلك بينه وبين الشاب
 ولا بين الرمد وغيره ولا بين ما من العين او غيرها
 بل كل ما يخرج من علة من اي موضع كان كالاذن والناس
 والشرة ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صدي
 وانما ذكر الشيخ لان امتداد ذلك فيه غالب وفي
 الفتاوى القرب في العين وهو يفتح العين المعجمة

وان الطهارة اذا غلبت شيئا فوضوءه في ذلك الموضع
 اذا كان سائلا فيكون نقض الوضوء في ذلك الموضع
 لا ينقض ما لم يعرف السيلان

وسكون الرء جراح يخرج في ما فيها بمنزلة الجرح الذي لا يرقا اي لا يجف ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جملة القروح قال في التجنيس ان الخارج منه ليس مع وقال فيه ولو خرج من سرتة ماء اصفر وسال نقص لانه دم قد نضج فاصفر وصار رقيقا واما صاحب الجرح الذي لا يرقا بالهز من رقاء الدمع والدم يرقا بفتح العين فهما اي سكن اي صاحب الجرح الذي لا يسكن دمه عن النزف ومن به سلس البول عدم استسكاه والمستحاضة وقد تقدم تفسيرها وكذا من به الوعاف الدائم او انقلاط الریح او استظلال البطن يتوضأ لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤوا من الفرائض والنوافل عندنا وقال مالك يجب عليهم الوضوء لكل صلاة فرض ولكل نفل ولا يجوز لهم صلاة النفل بوضوء الفرض وقال الشافعي يتوضئون لكل صلاة فرض ويصلون به النفل تبعا للحديث فاطمة بنت ابي جبيش انه عليه السلام قال لها توضي لكل صلاة ولنا ما في شرح مختصر الطحاوي روي ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي جبيش وتوضي لوقت كل صلاة ذكره محمد في الاصل مفصلا وقال ابن قدامة في المفني وروي في بعض الفاظ فاطمة بنت ابي جبيش وتوضي لوقت كل صلاة ولا شك ان هذا مفسر وكل صلاة نص محتمل فان لفظ الصلاة شاع استعماله شرعا وعرفا وقتها كقوله عليه الصلاة والسلام ان للصلاة اولاً وآخر

الحديث

الحديث اي لوقيتها وقوله عليه السلام ايما رجل ادركته الصلاة فليصل وكقولهم ايئك لصلاة الظهر اي لوقيتها وهو ما لا يحصر كثرة فوجب حمل المحتمل على غير المحتمل توفيقا فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم وفي بعض النسخ وكان عليهم استيناف الوضوء لصلاة اخرى وهو لفظ القدوري وفيه دفع توهم ان يبطل وضوءهم بالنظر الى صلاة اخرى كما قال الشافعي انهم اذا صلوا الفرض بطل وضوءهم في حقها وبقي في حق النفل وكقول ابى يوسف فيمن يسم لاجل جنازة فصلاها ثم حضر اخرى ان يسمه باق في حقها فلما لم يلزم من البطالة البطلان مطلقا قال وكان عليهم استيناف الوضوء لصلاة اخرى وان توضأ ت حين تطلع الشمس تبقى طهارتها حتى يذهب وقت الظهر عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وزفر بناء على ان وضوءهم ينتقض بالخروج فقط عند ابى حنيفة ومحمد والآخر فقط عند زفر بناء عند ابى يوسف وتظهر مرة الخلا في الصورة المذكورة فان وضوءهم ينتقض عند ابى يوسف وزفر بدخول وقت الظهر لوجود دخول الوقت وعند ابى حنيفة ومحمد لا ينتقض لعدم الخروج وفيما اذا توضؤا قبل طلوع الشمس ثم طلعت يبطل وضوءهم عند ابى حنيفة ومحمد بالخروج وكذا عند ابى يوسف واما عند زفر فلا يبطل لعدم الخروج هذا هو المشهور ورأى في الخلاصة ان زفر لم يرد ذلك ولا ابو يوسف بل الكل متفقون على انتقاضه عند الخروج وانما لا ينتقض عند زفر بطولع الشمس

لان قيام الوقت جعل عذراً وقد بقيت شبهة فصلت
 بقاء حكم العذر تحقيقاً وانما تلزم الطهارة بدخول وقت
 الظهر عند أبي يوسف اذا توضأت قبل الزوال لانها ضرورية
 ولا ضرورة في تقديمها على الوقت فلا تقع صحيحة لانها
 صحت وانقضت بدخوله وهذا يفيد ان لا يجوز الصلاة
 قبل ذلك ايضاً لكن ذكر في النهاية انها معتبرة في حق النفل
 وقضاء الفوائت وعدم اعتبارها انما هو باعتبار
 عدم الحاجة المتعلقة باداء الوقت لانها غير معتبرة
 اصلاً وقول صاحب الهداية لزفران اعتبار الطهارة
 مع المنافخ للحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت ولا ي
 يوسف ان الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله
 ولا بعده صريحة في موافقة كلام فخر الاسلام وحينئذ
 فالخلاف فيمن توضأ قبل الزوال او قبل الشروع ابتدأ في
 في نفس صحة الوضوء وعدمه بالنسبة الى الوقت لا
 مبنى على مناط النقص كذا قال الشيخ كالدين ابن الهيثم
 فعلى هذا ينبغي ان يجوز النفل وقضاء الفوائت بعد
 دخول الوقت في الصورة المذكورة عند أبي يوسف
 ايضاً وعلى المشهور الذي هو البناء على مناط النقص
 لا يجوز وهو المفهوم من كلام المشايخ والله سبحانه
 اعلم وينبغي وجوب المخرج ان يربط جرحه اي يسهده
 تقليل الخجاسة ان لم يكن منعاً كلياً فان الطهارة واجبة
 بحسب الامكان وان اصاب الثوب من ذلك الدم
 اكثر من قدر الدرهم لم يمسح به لان نجاسته غليظة
 والزيد فيها على قدر الدرهم مانع على ما سيأتي ان
 شاء الله تعالى هذا اذا علم انه يتنجس ثانياً قبل اداء

اذا غسل لاص

الصلاة

الصلاة فيكون الغسل مفيداً ولو كان المحل الذي اصابه
 ذلك الدم بحال لو غسله يتنجس قبل الفراغ من الصلاة
 ثانياً جازله ان لا يغسل هذا هو المختار للفتوى خلافاً
 لما قال محمد بن مقاتل انه حينئذ يفترض عليه غسل في
 وقت كل صلاة مرة وذلك انه اذا كان لا يمكنه الصلاة
 بدون النجاسة فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه اضرار
 المال ولا يقاس على الطهارة الحكيمة لورودها على
 خلاف القياس وصاحب العذر اذا منع الدم ونحوه
 عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر
 لانه يمكنه الصلاة مع الطهارة الكاملة لعدم المنافي
 ولهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر بخلاف
 الحيض اذا احتست ومنعت الدم عن الخروج
 حيث لا يخرج من ان تكون حائضاً لان صفته الحيض
 اذا تقررت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج
 الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج
 الناقض ولم توجد رجل به جدرى خرج منها
 ماء صديد هو سائل وقد صار بسببه صاحب عذر
 فتوضأ منه ثم سال القرحة التي لم تكن سائلة نقض
 ذلك وضوءه لان الجدرى فروج متعددة لا قرحة
 واحدة تكون كلها عذراً واحداً فصار كصاحب
 العذر بسبب الجرح اذا توضأ ثم بال او سلس البول
 اذا توضأ ثم سال جرحه او حدث حدثاً اخر وعلم
 هذا مسئلة المخبرين اذا كان الدم يخرج من احداهما
 وصار به صاحب عذر فتوضأ ثم سال الذي لم يكن
 يسيل يتنقض وضوءه لما قلنا وصاحب الحديث

الدائم

ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع أصلاً هو
من لا يمضي عليه وقت صلاة كامل الاو الحدث الذي
ابتلى به يوجد منه فيه قوله كامل بالرفع صفة لوقت
ويجوز جره بالجوار وهذا الذي ذكره تعريف صاحب
العذر في البقاء يعني بعد تقرر كونه صاحب عذر
فما دام لا يمضي عليه وقت صلاة وعذره يوجد فيه
فهو باق على كونه صاحب عذر لكن تقرر ابتداء انما
يكون بما اذا يكون مضي عليه وقت صلاة ولم يمكنه
ان يتوضأ ويصلي خالياً من ذلك الحدث فيه فيشترط
في الثبوت استيقاب الوقت على هذه الصفة كما يشترط
في الزوال استيقاب الوقت بالطهارة منه بان يمضي
الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك
يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة وقال الصفا
لا بد للبقاء من سيلانه في الوقت مرتين او ثلاثاً والاول
هو المختار قياساً على الثبوت كما تقدم واذن توضأ
صاحب العذر لحدث اخر غير الذي ابتلى به والدم
ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سأل فاعلم
الوضوء ذكره في احكام الفقه لان الوضوء لم يقع لذلك
العذر حتى لا ينتقض به بل وقع لغيره وانما لا ينتقض
به ما وقع له واذا انقطع الدم ونحوه من الاعذار
كما لا يخرج من ان يكون صاحب عذر بالنظر الى العذر
المنقطع فان كان قد توضأ وصلى على الانقطاع ودا
الانقطاع لا يعيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء وكذا
لو كان على السيلان وتم الانقطاع لانه معذور صلى
بطهارة المعذورين وكذا لو توضأ على الانقطاع

وصلى

وصلى على السيلان لان العذر انما اعتبر للاداء وهو قائم
وقت الاداء وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع
وتم الانقطاع يعني باستيقاب الوقت الثاني اعاد
لانه صلى صلاة ذوى الاعذار والعذر منقطع كذا
في الكافي رجل استراى استخرج ما في انفه بالنفس
فسقطت من انفه كتلة دم الكتلة بالضم من السمر
والطين ونحوه ما جمع والمراد قطعة مجمعة من الدم
الحامد لم ينتقض وضوءه لما تقدم ان العلق خرج
عن كونه دمًا باحتراقه وانجاده وان قطرت اي
الدم فانه يذكر ويؤنث انتقض وضوءه وهو
القراد وهو الكبار من الحمان اذا مضى العضو امثلاً
دماً ان كان كبيراً بان كان ما مضى يمكن ان يسيل
بنفسه لو خرج من العضو انتقض به الوضوء وان
كان صغيراً بان كان ما مضى دون ذلك لا ينتقض
بمنزلة الذباب ونحوه اما العلق اذا مضت الواحدة
منه العضو حتى امثلات بحيث لو سقطت وشقت
لسال منها الدم انتقض الوضوء وان مضت قليلاً
بحيث لو شقت لم يسال لا ينتقض وهو ظاهر واما
الذباب او البعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا
مضى وامثلاً لا ينتقض لانه غير سائل اما الدم القليل
الذي ليس له قوة السيلان او القليل الذي لا
يلاء الغم فلما لم يكن كل واحد منها حدثاً ولم يحكم
الشرع بانه ناقض للوضوء لم يكن نجساً عندنا في
فاذا اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلاة به وان
اي ولو فحش قراد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء

وكذا

القليل لا يجسه وهو الصحيح خلافاً للمحمد لأنه لو كانت
 نجساً لنقض الطهارة وكذا النوم ناقض للوضوء إذا كان النائم
 مضطجاً أي واضعاً جنبه بالأرض أو متكئاً أي معتمداً
 على رفقة أو مستنداً إلى شيء بحيث لو أزيل ذلك الشيء لسقط
 النائم أي صار من الاسترخاء بحال لولا ذلك الشيء لسقط
 وذلك لحديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال العيان وكاء السه فمن نام فليتوضأ رواه
 ابوداود والمراد غير المتكئ على ما سياتي أن شاء الله
 وفي الذخيرة النوم مضطجاً أي أن يكون حدثاً إذا كان
 الاضطجاع على غيره أما إذا كان الاضطجاع على نفسه
 لا يكون حدثاً حتى أن من نام واضعاً يتيه على عقيبته
 وصار شبه المنكب على وجهه واضعاً بطنه على فخذه
 لا ينتقض وضوءه كذا في الكفاية وفيها لو نام قاعداً وضوءه
 يتيه على عقيبته وصار شبه المنكب على وجهه
 قال أبو يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوطين انتهى
 وفي الكافي لو نام مستنداً إلى شيء لو أزيل لسقط استيقظ
 في ظاهر المذهب وعن الطحاوي أنه ينقض لانه إذا كان
 بهذه الصفة وجد زوال التماسك من كل وجه لانه لم يقعد
 بقوة نفسه وإنما قعد بقوة الاسطوانة مثلاً وقال ابن الهمام
 الانتقاض مختار الطحاوي واختاره صاحب الهداية
 والقندوري لأن مناط النقض الحدث لا عين النوم
 فلما حقي بالنوم رادير الحكم على ما ينتهض مظنة له والمظنة
 ما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا
 النوع من الاستناد إذا لم يسكه إلا السند وتمكث
 المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج إذا قد يكون

فأنما إذا كان النائم مضطجاً أي واضعاً جنبه بالأرض أو متكئاً أي معتمداً على رفقة أو مستنداً إلى شيء بحيث لو أزيل ذلك الشيء لسقط النائم أي صار من الاسترخاء بحال لولا ذلك الشيء لسقط وذلك لحديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال العيان وكاء السه فمن نام فليتوضأ رواه ابوداود والمراد غير المتكئ على ما سياتي أن شاء الله وفي الذخيرة النوم مضطجاً أي أن يكون حدثاً إذا كان الاضطجاع على غيره أما إذا كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثاً حتى أن من نام واضعاً يتيه على عقيبته وصار شبه المنكب على وجهه واضعاً بطنه على فخذه لا ينتقض وضوءه كذا في الكفاية وفيها لو نام قاعداً وضوءه يتيه على عقيبته وصار شبه المنكب على وجهه قال أبو يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وفي الكافي لو نام مستنداً إلى شيء لو أزيل لسقط استيقظ في ظاهر المذهب وعن الطحاوي أنه ينقض لانه إذا كان بهذه الصفة وجد زوال التماسك من كل وجه لانه لم يقعد بقوة نفسه وإنما قعد بقوة الاسطوانة مثلاً وقال ابن الهمام الانتقاض مختار الطحاوي واختاره صاحب الهداية والقندوري لأن مناط النقض الحدث لا عين النوم فلما حقي بالنوم رادير الحكم على ما ينتهض مظنة له والمظنة ما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا النوع من الاستناد إذا لم يسكه إلا السند وتمكث المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج إذا قد يكون

الدافع

الدافع قوتاً خصوصاً في زماننا لكثرة الأكل فلا يمنع إلا
 مسكة اليقظة انتهى وعلى هذا فالنقض في الصورة
 التي ذكرها صاحب الذخيرة بالطريق الأولى فإنه إذا
 انكب على وجهه وجعل يتيه وبطنه على فخذه ارتفع
 جانب الخلف من المقعدة وزال التمكن وذكر ابن الهمام عن
 صاحب الذخيرة أنه لو نام متربعا ورأسه على فخذه
 نقض مع أنه أشد تمكنا من ذلك فالوجه الصحيح هو
 النقض في تلك الصورة كما تقدم أنه في المبسوطين
 عن أبي يوسف والله أعلم نعم الذي ذكره قاض خان هو أنه
 لو نام قاعداً واضعاً يتيه على عقيبته كما يفعل الكلب
 لا وضوء عليه في قول أبي يوسف وقيل هو قول أبي حنيفة
 انتهى فهذه الصورة ليس فيها وضع البطن على الفخذ
 فالمقعدة منها متمكنة على العقبين فعدم النقض
 فيها ظاهر ولو نام جالساً يميل ربما يزول مقعده
 عن الأرض وربما لا قال الحلواني ظاهر المذهب أنه
 ليس بحدث وقال الحلواني لا ذكر للنعاس مضطجاً
 والظاهر أنه ليس بحدث لانه نوم قليل وقال الدقا
 أن كان لا يفهم عامة ما قيل حوله كان حدثاً وإن كان
 يسهوا عن حرف أو حرفين فلا وإن نام في الصلاة
 قائماً أو راكعاً أو قاعداً أو ساجداً فلا وضوء عليه
 لما روي البيهقي عنه عليه السلام لا يجب الوضوء
 على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه
 فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله وقال تفرده
 يزيد بن عبد الرحمن الدالاني وروي ابوداود والترمذي
 من حديث أبي خالد يزيد الدالاني هذا عن قتادة عن

مذي

اذا وجد استرخاء المفاصل على النهاية بان زال التماسك
 من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت في القيام
 والركوع والسجود لان بعض التماسك باق والاسقط
 انتهى فجميع كلام الشيخ حافظ الدين يفيد ان المراد
 بالسجود الذي لا ينقض الوضوء بالنوم فيه السجود
 الذي هو مثل الركوع والقيام في عدم نهاية الاسترخاء
 ولم يبق بعض التماسك ووجد السقوط واذا لم
 يكن السجود على الهيئة المسنونة فقد حصل نهاية
 الاسترخاء ولم يبق بعض التماسك ووجد السقوط
 فينقض فالحاصل ان القاعدة الكلية المعتمدة عليها في
 النقض بالنوم وجود كمال الاسترخاء مع عدم تمكن
 المقعدة فيها لا ينبغي ان يؤخذ عند الاختلاف و
 اشتباه الحال الا انهم اخرجوا عن هذه القاعدة
 نعم الساجد على غير الهيئة المسنونة في الصلاة قال
 في الخلاصة نام في سجدة التلاوة لا يكون حدا عند
 جميعا كما في الصلوات وفي سجدة الشكر كذلك عند محمد
 وهكذا روى عن ابي يوسف وسواء سجد على وجه السنة
 او على غير وجه السنة نحو ان يفترش ذراعية ويلصق
 بطنه على فخذه وعند ابي حنيفة يكون حدا وفي سجود
 السهول لا يكون حدا فتخصيص اختلافهم بسجدة الشكر
 محسب وهي غير مسنونة عند ابي حنيفة مع التصريح
 بكونه على وجه السنة اول دليل عدم النقض اجماعا
 في غيرها سواء كان على وجه السنة او لا وكان وجهه
 اطلاق لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس
 فيها هو سجود شرا فيتناول سجود الصلاة والسهول

والتلاوة

والتلاوة وكذا الشكر عندهما ويبقى ما عداه على القياس فينقض
 ان لم يكن على وجه السنة لتمام الاسترخاء مع عدم تمكن
 المقعدة ولا ينقض ان كان على هيئة السنة لعدم
 الاسترخاء لالانه سجود داخل تحت اطلاق الحديث
 والله الموفق وان نام قاعا متربعا او غير متربع من
 هياات القعود او واضعا اليديه على عقبية حال كونه
 مستويا في الحالتين او واضعا بطنه على فخذه لا
 ينقض وضوءه ذكره محمد في صلاة الاثر وقد قدمنا
 ان الصحيح قول ابي يوسف فيما اذا كان النيام على
 عقبية وبطنه على فخذه لكمال الاسترخاء وزوال
 تمكن المقعدة بل هذه الهيئة اسير لخروج الريح عن
 ساير هياات النوم ولولا ما محببا بان جلس على اليديه
 ونصب ركبتيه وشد ساقيه الى نفسه بيديه يحيط
 من ظهره عليها لا وضوء عليه لسدة تمكن المقعدة
 وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو وضع في هذه الحالة
 راسه على ركبتيه لما قلنا ولا اعتبار لما ذكر في غاية
 البيان من تفسير الاتكاء بهذه الهيئة والحكم بالنقض
 فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اتكاء قطعا وانما
 سمي اجنبا وانما سمي الاتكاء في ذلك التفسير بغيره
 فيه من لاخبرة له ولا فقه عنده وفي الخلاصة وان
 مرتبعا لا ينقض الوضوء وكذا لو نام متوركا وهو ان يخرج
 قدميه من جانب ويلصق اليديه بالارض وان سقط
 النائم نوما لا ينقض ينظر ان ابتدعه بعد ما سقط
 على الارض فعليه الوضوء وعن ابي حنيفة ان ابتدعه
 عند صاوبة الارض بلا فصل لم ينقض وضوءه

وعن أبي يوسف أنه ينقض وإن انتبه قبل السقوط فيلا وضوء عليه وعن محمد أنه إن زائل مقعده الأرض قبل أن ينه استقض وضوءه وإن انتبه قبل أن يزائل مقعده الأرض لم ينقض كذا ذكره في الخلاصة قال والفتوى على رواية أبي حنيفة ثم قال قال شمس الأئمة الحلواني ظاهر المذهب عن أبي حنيفة كما روي عن محمد قيل وهو المعتمد سواء سقط أو انتهى وما أفتى به هو الأولي إذ لم يتم الاسترخاء بعد من إزالة المقعد حيث انتبه بمجرد السقوط فوراً وإن نام على دابة عريانة ينظر أن كان نومه عليها حالة الصعود والاسواء لا ينقض وضوءه لتمكن مقعده وإن كان ذلك حالة الإبوط ينقض لعدم تمكنها وهذه المسئلة تؤيد النقض في صورة واضع بطنه على فخذه كما اخترناه من قول أبي يوسف فيما تقدم أنفاً ولو كان راكباً في الأكاء أو في السرج لا ينقض وضوءه في الحالين أي حال الإبوط وضده من الصعود والاسواء للتمكن في كل الأحوال وكذا الأغماء والجنون كل منهما ناقض للوضوء وإن أي ولو قل لكونها فوق النوم لأن النائم إذا انتبه انتبه بخلافها والأغماء قال الأكل هو مرض يضعف القوى ولا يزيل المحي وسببه امتلاء بطون الدماغ من بلمغ غليظ انتهى وفي الطب هو تعطل القوى واجتماع واجتماع الروح فالحال أنه نوع مرض وليس كالجنون في إزالة العقل فلذا صح على على الأنبياء دون الجنون وكذا السكر ناقض أيضاً وهو سرور يغلب على العقل فيمنعه عن العمل بموجبه والأولى أنه كالم تقرض للإنسان من امتلاء دماغه بالآخرة المتصاعدة إليه فيتعطل معها عقله المميز بين الحسن والقبح

فينقض عن العمل بموجبه والأولى

تمييزه

تمييزه المعتاد وحذر السكر أي علامته أن لا يعرف السكران الرجل من المرأة هذا حذره عند أبي حنيفة في إيجاب الحد لأنه نقض للوضوء والصحيح في حذره في النقض ما قال في المحيط أنه إذا دخل في مشيئة بكسر الميم تحرك أي غير اختياري فهو سكران بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لزوال المسكنة به وإنما اختار أبو حنيفة ذلك التعريف هناك احتياطاً لدرء منع الحد وكذا عندهما هناك حذره أن يهذي في كلامه والاحتياط هنا في النقض فاختار كلهم أدنى درجاته وهو اختيار الشافعي هناك أيضاً وكذا القهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود القهقهة لا يناقشون في الأتيان بلفظة كل في مثل هذا الموضع إذا علم المراد ولم يشبهه فالقهقهة في الصلاة ذات الركوع وسجود نقض للوضوء والصلاة جميعاً سواء كان القهقهة عاملاً أي عالماً بأنه في الصلاة أو ناسياً ذلك وقال مالك والشافعي وأحمد القهقهة لا تنقض الوضوء وهو القياس لكننا تركناه بما روي عن سلا ومسنداً أنه عليه الصلاة والسلام قال من ضحك منكهم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام واعترف أهل الحديث بصحته مرسلًا ومداره على أبي العالية وإن رواه غيره كالحسن وأبراهيم النخعي وغيرهما فقد أخرج ابن مهدي عن حماد ابن زيد عن حفص بن سليمان قال أنا حدثت الحسن عن أبي العالية وعن شريك عن أبي هاشم قال أنا حدثت به إبراهيم عن أبي العالية والحسن يرويه عن أبي العالية وقد رواه أبو حنيفة عن منصور بن راذان الواسطي عن الحسن عن معبد بن أبي معبد الخزاعي عنه عليه السلام

روا

ففي

قال بينا هو في الصلاة اذا قبل اعني يريد الصلاة فوقع ركبة
فاستضحك القوم فقهتموه وانما انصرف عليه الصلاة و
السلام قال من كان منك ضحك فتهمة فليعد الوضوء
والصلاة قيل معبد لا صحبة له فهو مرسل ايضا قلنا الذي
لا صحبة له هو معبد البصري الجبني الذي كان يقول الحسن
فيه اياكم ومعبد فانه ضال مضل ومعبد هذا انما هو
الخراعي كما صرح به في مسند ابى حنيفة ولا شك في صحبته
ذكره ابن منده وابو نعيم في الصحابة ورواه حديث جا
لما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر مترجما
ام معبد وكان صغيرا فقال ادع هذه الشاة للحديث
ولو سلم فاذا صبح المرسل وهو حجة عندنا فلا بد من العمل
به وابو العالية اسمه رفيع من ثقات التابعين وروي
مسند عن عدة من الصحابة ابى موسى الاشعري وابى هريرة
وابن عمر وابى جابر وعمران بن الحصين واسلمها حدث
ابن عمر ورواه ابن عدي في الكامل من حديث عطية بن
بقيّة ثنا ابى ثعلبة عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلاة فتهمة
فليعد الوضوء والصلاة وما طعن به من ان بقيّة مدلس
مدفوع بان المدلس الثقة اذا صرح بالتحديث زالت التهمة
التدليس عن حديثه وبقيّة من هذا القبيل وما يطعن
به بعض المتقيّهين من انه لم يكن بمسجد عليه السلام
ركبة ومن انه كيف تقع التهمة من الصحابة وهم خلف
النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في غاية الوفاء بعد شوق
الحديث على انه لا يلزم انه كان يصلي في المسجد في تلك الاوقات
ولان التهمة وقعت من الصحابة المعتبرين فقد كان

يصلي

يصلي خلفه عليه السلام المنافقون ونحوهم من الاعراب
والاحداث ومن هو قليل التمالك فالطعن في مثله مردود
على الطاعن وان تهمة في صلاة الجنابة او سجدة التلاوة
لا ينقض وضوءه لان الحديث ورد في صلاة مطلقة
اما في واقعة الحال فظاهر واما في حديث ابن عمر فلان
الصلاة مذكورة مطلقا وهي تنصرف الى ذات الركوع
والتسجود عند الاطلاق لانها المهدودة عنده وما كان
خارجا عن القياس لا يقاس عليه وفي اكثر النسخ ذكر بعد
سجدة التلاوة سجدة السهو وهو سهو لان التهمة في سجود
السهو ناقضة قطعاً لانه في حرمة الصلاة ذات الركوع
والتسجود فان سلام من عليه السهو لا يخرج عن الصلاة
عند محمد وعندهما وان اخرجها لكن اذا سجد للسهو عاد
اليها وان نام في صلاته ثم فتهمة فسدت صلاته
ولا ينقض وضوءه ذكره في الاصل كذا في عامة الفتاوى
وقال في الخلاصة هو المختار اما فساد الصلاة فلانها
كالكلام وكلام النائم يفسد به الصلاة على ما اختاره
قاضي خان وصاحب الخلاصة وآخرون واما عدم
النقض فلكون النقص بها على خلاف القياس ولانه
باعتبار معنى الجنابة وقد زال بالنوم وقال في المحيط
فسدت صلاته ووضوءه وبه اخذ عامة المتأخرين
انما الصلاة فلما تقدم واما الوضوء فلانها حدث
في الصلاة ولا فرق في الاحداث بين النوم واليقظة
فانه لو احتمل يجب الفصل كما لو انزل بشهوة في اليقظة
وكما لو خرج منه نجاسة وفيه نظر لا يخفى وعن
ابى حنيفة يكون حدثا ولا تنفس الصلاة فيتوضى اذا

ويبين على صلاته اما كونها حدثا فلما تقدم في الوجه قبله
 واما عدم فساد الصلاة فبناء على ان كلام النائم يفسد
 على ما اختاره فخر الاسلام لانه ليس بكلام لصدوره
 من لا اختيار له وكذا لو قرأه نائما لا يجزي عن القراءة
 في المختار وكذا ساير الاركان ما فعل منها حال النوم لا
 يحسب ولا يقع طلاق ولا عتاق والذي اختاره فخر
 الاسلام في الاصول وصححه من بعده من الاصوليين
 انها لا تفسد الصلاة ولا الوضوء اما الصلاة فلما في
 القول الثالث واما الوضوء فلما في القول الاول وان فقهه
 القبي في صلاة لا ينتقض وضوءه لانعدام معنى الخيانة
 فهذا الذي تقدم حكم الفقهية واما التيمم فلا ينقض
 الوضوء بالاجماع وكذا لا ينقض الصلاة اما الوضوء
 فلانه دون الفقهية فلا يلحق بها فاما الصلاة فلانه ليس
 بكلام لكونه غير مسموع وحذا الفقهية قال بعضهم ما
 يظهر فيه القاف والهاء مكررتين قال في القاموس
 فقه رجوع في ضحكه او اشتد ضحكه او قال في ضحكه
 فانه فاذا كرره قيل فقه انتهى لكن هذه الصفة لم يسمعها
 قط وقوله ويكون مسموعا له ولغيره ان يلمن عنده
 كاف في حذوها وسواء بدت نواجده او لا رواه الحسن
 عن ابي حنيفة وهو المشهور حذا ووقوعا وقال بعضهم
 وهو شمس الائمة الحلو في حذا الفقهية موجود اذا بدت
 نواجده ومنعه الضحك عن القراءة والنواجد بالذال
 المعجمة وهي الاضراس وقيل قصاها وهو بعيد وقيل
 الانياب وهي جمع ناخذ وحذا التيمم ما لا يكون مسموعا
 اصلا لاله ولا لغيره وذكر في الفتاوى الحاقانية

ها

وهو قوله وان نام

فخر الاسلام

وكذا

وكذا في غيرها التيمم لا يبطل الوضوء ولا الصلاة لما
 تقدم والضحك يفسد الصلاة لانه كلام لكونه مسموعا
 لا يفسد الوضوء لكونه دون الفقهية فلا يلحق بها وحذا
 الضحك ان يكون مسموعا له دون جيرانه وكذا
 المباشرة الفاحشة ناقضة للوضوء من الرجل والمرأة
 وان لم يخرج مذي عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا
 لمحمد وهي ان يمش بطنه بطنها او ظهرها وفرجه
 منتشرا فرجها من غير حائل من جهة القبلة او الدبر لمحمد
 ان التيقن بعدم الخروج حاصل فلا ينتقض ولها
 ان هذه المباشرة سبب غالب لخروج المذي فيقام
 مقام المسبب والتيقن بعدم الخروج غير مسلم لانها
 كالة ذهول وربما خرج قليلا وانسج فالا حياط
 في اجاب الوضوء وفي القنية وكذا المباشرة بين الرجل
 والامرء وبين الرجلين وبين المراتين تنقض عند
 واما مش الذكرا واكل شئ مما مسته النار مباشرة
 كالشواء او بجائيل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عندنا
 خلافا للشافعي اما النقص مما مسته النار فلم يقل به
 الشافعي ولا غيره من الائمة واما مس الذكر فينقض عنده
 اذا كان بباطن الكف وكذا عند مالك واحمد واقوي
 ما استدلوا به حديث بسرة بنت صفوان ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليتوضأ رواه
 مالك في الموطاء وابوداود والترمذي والنسائي وقال
 الترمذي حسن صحيح واما حديث عائشة انه عليه
 الصلاة والسلام قال ويل للذين يمسون فروجهم
 ثم يصلون ولا يتوضئون الحديث فضعيف ولنا

ها

ما روى ابو داود والترمذي والنسائي عن ملازم بن عمرو عن عبد الله
 ابن بدر عن قيس بن طلحة بن علي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال هل هو الايضعة
 منك قال الترمذي هذا الحديث احسن شيء يروى في هذا
 الباب ورواه ابن حبان في صحيحه والطحاوي وقال
 هذا حديث مستقيم الاسناد غير مضطرب في اسناده
 ومثله واسند الى ابن المديني انه قال حديث ملازم بن عمرو
 احسن من حديث بسرة وعن عمرو بن علي الفلاس انه قال
 حديث طلق عندنا اثبت من حديث بسرة ثبت صفوا
 انتهى وقولهم حديث بسرة ناسخ لان طلقا قدم في اول
 سني الهجرة ومثله حديث بسرة رواه ابو هريرة وهو متواتر
 الاسلام انما يصح ان لو اثبتوا انه لم يعد بعد ذلك قطي
 وليسوا بآحادين على ذلك كيف وهم قد رويوا عنه حديثا
 ضعيفا من متى ذكره فليتوضأ وقالوا سمع منه عليه السلام
 الناسخ والمنسوخ على ان حديث ابي هريرة مضعف
 ايضا لان في سنده يزيد بن عبد الملك ثم حديث طلق
 مرجح بما تقدم عن ابن المديني وغيره بان حديث الرجال
 اقوى لانهم احفظ واضبط ولذا جعلت شهادة امرأتين
 بشهادة رجل وبان امر النواقض مما يحتاج اليه الخاص
 العامة وقد ثبت عن علي وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود
 وابن عباس وحذيفة بن اليمان وعمران بن حصين وابي الدرداء
 وسعد بن ابى وقاص انهم لا يرون النقص منه فخافوه
 عن هؤلاء مع احتياجهم اليه وظهوره لامرأة غير محتاجة
 اليه في غاية البعد مع ما فيه من مخالفة القياس ففيه
 الانقطاع الباطن من وجوه ولو قدر انها تقارضا

وجب

وجب الرجوع الى القياس وكذا مش المرأة لا ينقض الوضوء
 عندنا سواء كان بشهوة او بدونها وقال الشافعي ينقض
 سواء كان بشهوة او بدونها وقال مالك واحمد ينقض
 ان كان بشهوة واستدلوا بقوله تعالى ولا مستمن النساء
 قلنا ذهب جماعة من الصحابة ان المراد به الجماع وحججه
 منهم ان المراد به حقيقة ورجح مذهب الاولين بالمعنى
 وهو انه سبحانه افاض في بيان حكم الحدين الاصغر
 والاكثر عند القدرة على الماء بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
 الى قوله وان كنتم جنبا فاطهروا فبين ان الغسل
 ثم شرع في بيان الحال عند عدم القدرة على الماء بقوله
 وان كنتم الى اخره ولفظ لا مستمن مستعمل في الجماع
 فيجب حمله عليه ليكون بيانا لحكم الحدين عند عدم
 الماء كما بين حكمها عند وجوده ويدل عليه من السنة
 ما في مسلم من منى عائشة قد ميه عليه السلام حين
 طلبته لما فقدته ليلا وهما منصوبتان في السجود ولم
 يقطع صلاته لذلك والجواب بانه كان مستورا القدامين
 في تلك الحالة في غاية البعد وعن عائشة انه عليه السلام
 كان يقبل بعض نسائه فلا يتوضأ رواه البزار في مسنده
 باسناد حسن ولو خلق الشعر اى شعر راسه او لحيته
 او شاربه او قلمي الاظفار بعد ما توضأ لا يجب عليه
 اعادة الوضوء ولا اعادة غسل ما تحت الشعر والظفر
 ولا مسح لان الغسل والمسح في محله وقع طهارة حكمية
 للمبدن كله من الحدث لا يختص بذلك المحل فلا يزول
 حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض اعضائه بشرة
 قد انتثر جلدها فوق الغسل والمسح عليها ثم قشرت

عنه

او قشر بعض جلد رجله او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء
 الغسل لا تبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتيقن
 في الوضوء اي به وشك في الحدث وكانه عدى اليقين
 بغير مشاكلة للشك فلا وضوء عليه الاصل في هذا ان
 اليقين لا يزول بالشك وان القرينة ترجح احد طرفي
 الشك فعليه يثبت مثل هذه المسائل فاذا يتيقن انه
 متوضي وشك هل انتقض وضوءه ام لا فهو على وضوءه
 ومن شك في الوضوء ويتيقن في الحدث اي يتيقن
 انه احدث وشك هل توضع بعد ذلك ام لا فهو محذور
 فعليه الوضوء ومن شك في خلال الوضوء غسل بعض
 اعضائه هل غسله ام لا فعدم غسله كان متيقنا
 فلا يزول بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان شك
 في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك ولا يلزمه
 غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لان التمام
 قرينة ترجح غسله وكذا من علم انه قعد للوضوء وشك
 هل توضع ام لا فهو على وضوءه لان قعوده له قرينة ترجح
 احدث في الشك ومن علم انه جلس لقضاء الحاجة وشك
 هل قضاه ام لا فعليه الوضوء لما قلنا وليتيسر على ذلك
 ولو يتيقن انه لم يغسل عضوا من اعضاء الوضوء وشك
 اي عضو هو ذكر في مجموع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى
 ومن راي بلا بعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء او بول ان كان
 اول ما عرض له اعادة الوضوء وان كان الشيطان يريه
 كثيرا لا يلتفت اليه ليتيقنه بالطهارة وشكه في الحدث
 وينبغي ان ينضح فرجه وسراويله بالماء اذا توضع قطعاً
 للوسوسة قال في الخلاصة لكن هذه الحيلة انما تنفع اذا

كان قريب

كان قريب العهد بالوضوء اما اذا بعد وجف العضو فلا
 انتهى والذي ينفع بكل حال حشو القطن والله اعلم
فصل لما فرغ من بيان النجاسة الحكيمة وبيان
 تطهيرها اصلا وخلفا شرع في بيان النجاسة الحقيقية
 وقدم الحكيمة لكثرة وقوعها واهميتها حيث لا يعفى
 عن شيء منها النجاسة هي في الاصل مصدر نجس نجس بضم
 عينها وبكسرهما في الماضي وفتحها في المضارع فهي اسم معنى
 وتطلق على الجسم النجس فهي اسم عين وهي على ضربين
 اي نوعين نجاسة غليظة اي شديدة في منع جواز الصلاة
 ونجاسة خفيفة التاثير بالنسبة الى الغليظة اما
 النجاسة الغليظة اكفى بالتمثيل في بيان النجاستين عن
 التعريف للاختلاف فيه بين ابي حنيفة وصاحبيه
 مع عدم سلامته عن النقض في كلا المذهبين فعلى قول
 ابي حنيفة الغليظة هو النجس الذي لم يتعارض بضآن
 في كونه نجساً والخفيفة بخلافه وعندها الغليظة هو
 النجس الذي لم يختلف في كونه نجساً والخفيفة بخلافه
 ويرد على تعريفه سور الحمار حيث حصل التعارض
 في كونه نجساً ولم يحكم بنجاسته وعلى تعريفها المنى حيث
 اختلف فيه وهو مغلف بالنجاسة المخلطة كالعدس
 وهي جميع الانسان والبول اي بول ما لا يؤكل لحمه غير
 الفرس واطلقه اعتماداً على ما يذكره من بعد في مثال
 الخفيفة والدم المسفوح ونحو الكلب اي رجيعه وكذا
 سائر سباع البهائم ولحم الخنزير وسائر اجزائه هذه
 الاشياء نجاستها معلومة في الدين بالضرورة لا خلاف
 فيها الا شعر الخنزير لما ابيح الانتفاع به للحرز ضرورة

قال محمد بنه لو وقع في الماء لا نجسه وكذا لحم ما حيوان
لا يؤكل لحمه اذا لم يكن ذلك الحيوان مذكيا يذبوحا
بالسمية حقيقة او حكما والذابح مسلما او كتابيا فان
تلك اللحوم اذ ذاك نجاسة غليظة اما اذا ذبح ذلك
الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بالسمية حقيقة او حكما كالنا
وكان الذابح مسلما او كتابيا وصلى احد مع لحمه او جلد
قبل الذبابة فيجوز ما صلى اما بعد الذبابة فلا خلاف
فيه عندنا وهذا الذي ذكره هو اختيار صاحب الهدى
وطائفة والصحيح ان اللحم لا يطهر بالذكاة قال في
الاسرار جلود السباع تطهر بالذكاة عندنا خلافا
للساقي ثم قال فان قيل الجلد يكون متصلا باللحم ولحم
نجس ولا يطهر بالذكاة فكيف يكون الجلد طاهرا قلنا
من مشايخنا من يقول اللحم طاهر وان لم يجل الاكل ومنهم
من يقول نجس وهو الصحيح عندنا لما مر ان الجرمة في مثله
تدل على النجاسة وكذا نقول بين الجلد واللحم جليدة رقيقة
تمنع ماسة اللحم للجلد فلا نجس وذكر الناطقي اذا صلى معه
من لحم السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم
لا يجوز صلاته وان كان مذبوحا وعن الفقيه ابي جعفر
اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا يجوز
صلاته ولو وقع في الماء افسده وكذا قال في الكافي ولحم
نجس في الصحيح واعترض الشيخ كمال الدين على قولهم
بين اللحم والجلد جليدة رقيقة الى اخره بانه اذا كان
كذلك فلا يظهر عمل الذكاة في ازالة الرطوبة عن الجلد
لتوقف طهارته عليه يعني فينبغي ان يطهر جلدها
وان لم تذكر لكن الجواب بان توقف طهارته على الذكاة

او الذبح

او الذبح بقوله عليه السلام لا تنفعوا من الميتة ما بها
فانه يفيد توقف اطلاق الانتفاع على عدم كونها ميتة
وان كانت ميتة فعلى الذبائح لان الالهاب اسم لما
يدبح من الجلود فالجسد ان في طهارة جلد ما لا يؤكل
بالذكاة اختلافا والاصح الطهارة وفي طهارة لحمه
بها اختلافا والصحيح النجاسة لان سورة نجس وقد
عللوا نجاسته حتى صاحب الهداية قال بانه متولد
من لحم نجس وايضا القاعدة ان الحرمة لا للكرامة مع
الصلاحية للغذية النجاسة فاللحم نجس حال الحياة
فلذا بعد الذكاة والجلد طاهر حال الحياة لعدم اتصاله
باللحم فلذا بعد الذكاة اما اذا لم يدك فيجوز الانتفاع
به قبل الذبائح كما في ما كحل اللحم بالحديث وهي دليل
النجاسة وقوله الا تحزير استثناء من قوله فيجوز اي
يجوز الصلاة مع لحم ما لا يؤكل او جلده اذا ذبح بالسمية
الا تحزير فانه اذا ذبح بالسمية كما تقدم لا يطهر لحمه
ولا جلده لانه نجس العين لقوله تعالى فانه رجس
والضمير يعود الى التحزير لقربه لا الى اللحم لا يقال
المقصود في الكلام هو المضاف فينبغي ان يصرف اليه
لخولقيت ابن زيد وكلمته لانا نقول ليس ذلك
في كل موضع بل هو دائر مع القرينة فقد جوز في قوله
تعالى من بعد مشاققة العود الى كل من العهد ولفظ الجلاء
وجزم في قوله تعالى واشكروا نعمة الله ان كنتم اياه تعبدون
يعوده الى المضاف اليه لعدم صلاحية عوده الى المضاف
وفي قولك لقيت ابن زيد وكلمته يعوده الى المضاف
لانه هو الملاقي فيكون هو المتكلم وما نحن فيه مثل قول

تعالى

من بعد مشاقه في صلاحية العود الى كل منها لكن الموضع
موضع احتياط فوجب الاعادة على ما فيه الاحتياط
وهو المضاف اليه لشموله واما لوديع جلده اي جلده
الخنزير ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه
عامة المشايخ لما تقدم من نجس العين ولان جلده لا يقبل
الدباغ فانه طبقات كجلد الآدمي فلا يطهر لعدم احتمال
المطهر وروي عن ابى يوسف في غير ظاهر الرواية انه اي جلده
الخنزير ايضا يطهر بالدباغ ويجوز بيعه والانتفاع به
والصلاة فيه وعليه لعموم قوله عليه السلام ايتا
اهاب دبع فقد طهر رواه الترمذي من حديث ابن
عباس وصححه ورواه مسلم بلفظ اخر والجواب على
الدليل الاول ان المراد غير نجس العين مما كان طاهرا
ونجس بالموت والنجاسة العارضة بالموت في الجلد
حكم الشرع بزوالها بالدباغ كما حكم بزوال نجاسته
ميتة الانسان المسلم بالغسل وعلى الثاني ان المراد
ما يقبل الدباغ بخلاف ما لا يقبله كجلد الحية والقارة
فكذا الخنزير لانه لا يقبل الدباغ اما الاروات جمع روث
وهو رجيع ذي الحافر والاختلاف جمع حتى وهي رجيع نوع
البقر والغنم فكلها نجسة نجاسة غليظة عند ابى حنيفة
لما في البخاري من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه
وسلم الفايط فامرني ان آتيه بثلاثة احجار فوجدت
حجرين والتمست الثالث فلم اجد فاخذت روثه
فاتيته بها فاخذ الحجرين والروث وقال هذا ليس
فهذا نص على نجاسة الروث لم يعارضه دليل على طهارته
فيكون مغلفا على ما تقدم من اصله في تعريف النجاسة

الغليظة

الغليظة والخفيفة فان قيل قد عارضه ما في البخاري
ايضا من حديث ابى هريرة قال له عليه السلام اغني احجا
استنقص بها ولا تأتيني بعظم ولا بروثة قلت ما
بال عظم والروثة قال هما من طعام الجن ونحوه في
الترمذي لاستنجوا بالروث ولا بالعظام فانه زاد
اخوانكم من الجن فانه يدل على طهارة الاروات لكونها
طعام المؤمنين من الجن ولذا قال مالك بطهارتها
فحصل التعارض فينبغي ان تكون خفيفة عنده قلنا
لا نسلم المعارضة لانها انما تكون مع التساوي ولا
تساوي لان ذاك دال على النجاسة بعبارة وهذا
يدل على الطهارة باشارته والاشارة لاتعارض العبارة
على ان لنا ان لا نسلم ان فيه اشارة تدل على طهارته
ولما وانما يكون كذلك لو كان طعاما مهم وهو روث
على حاله لم لا يجوز ان يخلقه تعالى خلقا اخر ويجعله
حبا خالصا وحينئذ فطهارته لخروجه عن تلك الحقيقة
كما لو ثبت منه حث فانه طاهر قطعاً وعندهما
نجاسة الاروات والاختلاف سوى حتى الغليظة
لوقوع الاختلاف في نجاستها فعند مالك هي طاهرة
وبهذا ثبت التخفيف عندها على ما تقدم من اصلها
في تعريف الغليظة والخفيفة وذكر في غنية الفقهاء
وكذا في غيرها بول الحمار وخر الدجاج والبط وكذا
خر الاوز والبخاري وما اشبه ذلك مما يستحيل
الى نتن وفساد نجس نجاسة غليظة اجماعاً واما
النجاسة الخفيفة فهي قبول ما يؤكل لحمه من البهائم وهذا
عند ابى حنيفة وابى يوسف واما عند محمد فبول ما يؤكل

ظاهر

الحديث العريين حيث امر عليه السلام بشربه ولها
قوله عليه السلام استنزهوا البول فان عامة غلات
القبر منه اخرجها الحاكم وقال على شرطها ولا اعرف
له علة والمحرم مقدم على المباح وخبر ما لا يؤكل لحمه
من الطيور والخز مخصوص في العرف بجميع الطيور فلا
لم يذكر قوله من الطيور في كثير من النسخ وكون خبر
ما لا يؤكل نجاسة خفيفة انما هو في رواية الفقيه ابي جعفر
الهندواني عن ابي حنيفة وروى عنهما ان نجاسته غليظة
كذا في المنظومة وروى الكرخي ان نجاسته غليظة
عند محمد وعندها هو ظاهر وصححها شمس الايمنة
السترخسي في مبسوطه وفي الجامع الصغير لقاضي
انها مخففة عندها مغلظة عند محمد وصححه صاحب
الهداية فقال وقد قيل الاختلاف في النجاسة وقد قيل
في المقدار وهو الاصح هو يقول التخفيف للضرورة ولا
ضرورة لعدم المخالطة فلا تخفف ولها انها تذوق
في الهواء والتخامى متعذر فتحققت للضرورة انتهى
وقوله لعدم المخالطة قال في الكافي مخالطة الناس
مع الصقر والباري والشاهين اكثر من مخالطةهم مع
الحمام والعصفور ولو وقع في الاواني قيل يفسدها
وقيل لا وهو ظاهر الرواية قاله قاضي خان لتعذر
صون الاناء عنه ووجهه رواية طهارته انه لا فرق
بين ما كوال اللحم وغيره في الخبز فكما ان خبز المأكول
ظاهر فكذا غيره هذا واما قول المصنف وقال محمد
ظاهر يعني بول ما كوال اللحم وخبر ما لا يؤكل فليس في
بول ما يؤكل دون خبز ما لا يؤكل على ما قدمناه واما

ابن نجار

الاحتراز

بول الهرة

بول الهرة ففي ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة
لدخوله تحت قوله عليه السلام استنزهوا البول
مع عدم المعارض والمخالف وروى عن محمد في الذي
يعتاد البول ان بوله ظاهر للضرورة وعموم البلوى
بتعذر الاحتراز قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام
ولا يخفى صحة هذه الرواية وقول صاحب التجميع
بالاستنور في البئر نرح كنه لان بوله نجس باتفاق
الروايات وكذا لو اصاب الثوب افسده يحمل على
الروايات الظاهرة او على الذي لا يعتاد البول
والا فقد حكم هو في موضع اخر من التجميع اختلاف
المشايع فيما اذا بال على الثوب وقال الفقيه ابو جعفر
نجس الاناء دون الثوب قال الشيخ كمال الدين
وهو حسن لعادة تخمير الاواني ولما خبز ما يؤكل
لحمه من الطيور سوى الدجاجة والبط والاوز
ونحوها فظاهر عندنا خلافا للشافعي وذلك كالحمام
والعصفور ونحوهما وجه قول الشافعي انه يستحيل
الى نتن وفساد كخز الدجاجة والبط ولنا انا اجمعنا
على اقتناء الحمامات وتركها في المساجد مع الامم
فغن عايشة رضي الله عنها قالت امر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وان تنظف
وتطيب رواه البخاريان في صحيحه واحمد وابودا
وعن سمرة انه كتب الى بنيه اقم بعد فان النبي صلى
الله عليه وسلم امرنا ان نضع المساجد في دورنا ونح
صنعناها ونظفها رواه ابوداود وسكت عليه
فدل ذلك على طهارة خربها وهو وجه الاحتسان

مة

ود

Copyright

iversity

ولو وقع في الماء لا يفسده لكونه طاهراً وكذا بعر الفأرة
إذا وقع في الدهن لا يفسده إذا كان قليلاً بحيث لا يظهر
طعمه ولا ريحه فيه لعموم البلوى لقائل أن يمنع عموم البلوى
في الدهن لأن الغالب فيه التخثير والحفظ وفي فتاوي
قاضي خان بول الهرّة والفأرة نجس في أظهر الروايات
يفسد الماء والثوب انتهى وإذا فسد الماء والثوب
فانفساد الدهن أولى لوجود الضرورة فيهما دونه
بخلاف ما لو وقع بعر الفأرة في الخنطة فطخت حيث
لا نجس ما لم يظهر أثره في الدقيق إذا ضرورة هناك
أشد حتى أن كثيراً ما يفرخ فيها والاحتراز عنه معتد
وبخلاف السطور المذكور على ما مر لعموم البلوى وفي
الاختيار وكذا بول الفأرة وخرؤها يعني أنه نجس
ثم قال والاحتراز عنه ممكن في الماء غير ممكن في الطعام
والشباب فيعفى عنه فيها وهذا موافق لما ذكره هنا
فإن الدهن من جملة الطعام اللهم إلا أن يحمل الطعام
على الخنطة ونحوها والاحتياط أولى البيضة إذا وقعت
من الدجاجة في الماء أو في المرقّة لا يفسده وكذا السخلة
إذا وقعت من أمها رطبة في الماء لا يفسده كما في كتب
الفتاوي وهذا لأن الرطوبة التي عليها ليست بنجسة
لكونها في محلها وكذا الأنفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء
وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من أجزاء اللبن
طاهرة عنده أي حنيفة لا يفسد الماء ولا غيره إذا خرج
من شاة ميتة سواء كانت جامدة أو مائعة وعندها الماء
نجس والجامدة متنجسة تظهر بالفسل فيفسدان
الماء وغيره إلا إذا غسلت الجامدة أما لو خرجت

من مذكاة

من مذكاة فلا خلاف في طهارتها لهما أن المحل نجس بالموت
فتنجس ما فيه إلا أن نجاسة الجامدة بالمجاورة وغسلها
ممكن فتطهر بالغسل وله أن الموت ليس من نجاسة
لغاية بل المنجس هي الدماء والرطوبة وهي بفعل
عنها ولا تنجس بنجاسة الوعاء لأنها معدتها و
الخلافاً في لبن الميتة على هذا أما الماء المستعمل فنجس
بنجاسة غليظة عند أبي حنيفة في رواية الحسن بن زياد
عنه لقوله عليه السلام لا يبولن أحدكم في الماء الدائم
ولا يغتسل فيه من الجنابة نهى عن الاغتسال في الماء
الدائم كنهيه عن البول فيه ولأنه ماء أزيلت به نجاسة
حكيمية فيعتبر به بما أزيل به الحقيقية بل أولى إذا قلنا
من الحقيقة عفو ومن الحكيمية لا وعند أبي يوسف
هو نجس بنجاسة خفيفة وهي روايته عن أبي حنيفة أيضاً
للاختلاف في نجاسته وضرورية تعذر صون الثياب
عنه فحفظ حكمه وعند محمد وهي روايته عن أبي حنيفة
أيضاً هو طاهر غير طهور أي غير مطهر وبه أخذ
أكثر المشايخ وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لأن
الماء إذا استعمل في محل فاقصى أحواله أن يعطى له
حكم ذلك المحل وأعضاء المحدث طاهرة حتى لو حمل
إنسان وصلى به جازت صلاته لكن لا يحمل إذا
الصلاة بيدن محدث فالماء المستعمل يصير بهذه
الصفة فإذا أصاب الثوب جازت صلاته فيه ولو
توضأ به بجزء صلاته ولأنه لما أدت به قرينة تغير
صفته كما لو أدت به زكاة يصير وسخاً وحرم ثباته
لغنى وهما شئ واحد واجب للفقير ضرورة كما حلت الميتة

أي بعيد

وله
له

فكذا الماء لم يسبق مطهره كذا في الكافي لكن هذا التشبيه غير
ظاهر لان مال الزكاة حرم على الفتي والهاشمي قبل ان تؤ
الزكاة مرة لانها لا تكون مؤداة الاعقيب الدفع والماء
ليس كذلك فانه لا يخرج عن المطهريه قبل ان يستعمل
وقما يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرد
عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه التحرز عنه
مع احتياطهم في الطهارة وتحرزهم عن قليل النجاسة
وان خفت فدل على طهارته وكوفهم لم يرو عنهم
حفظه ولا حمله في الاسفار سيما في الاماكن العتيقة
المياه ولم يرو عن احد منهم انه اخذ الماء الذي
سأل من وضوء غيره او غسله في اناء فتوضأ به دليل
ظاهر على انه غير مطهر ومن تتبع اخبارهم حصل له
بذلك علم ضروري ولا فرق في هذا بين ان يكون
مستعملة محدثا او غير محدث بان توضأ على الوضوء
وقال زفران كان غير محدث فالماء الذي استعمله طاهر
مطهر لان حكم البدن كان كذلك تجوز الصلاة به قلنا
لما نوى القرية وقد ازداد به طهارة على طهارة ونور
على نور على ما جاءت به الآثار ولين تكون طهارة جديدة
حكما لا بازالة النجاسة حكما وهي نجاسة الاثام فصارت
الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء حكما فلا يبقى
مطهرا والماء المستعمل هو كل ماء ازيل به حدث اصغر
او اكبر واستعمل في البدن على وجه القرية هذا حد الماء
المستعمل على قول ابي حنيفة وابي يوسف فانه عندهما يصير
مستعملا باحد شيئين اما بازالة الحدث او باستعماله
في البدن على وجه القرية وشبهها عموم وخصوص من وجه

فيحتمكان في مثل ما اذا اتوضأ المحدث بالنية وينفرد
الاول في مثل ما اذا اتوضأ المحدث بلانية والثاني
في مثل ما اذا اتوضأ المتوضي بالنية وعند محمد لا يصير الماء
مستعملا بمجرد رفع الحدث بل بالاستعمال على وجه
القربة في البدن سواء رفع الحدث ام لا لان ثبوت
حكم الاستعمال انما هو بسبب انتقال نجاسة الاثام
اليه على ما في الحديث عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا اتوضأ العبد المسلم او المؤمن
فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها
بعينه مع الماء او مع اخر قطر الماء فاذا غسل يديه
خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء او
مع اخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة
مشتها رجلاه مع الماء او مع اخر قطر الماء حتى يخرج
نقيا من الذنوب رواه مسلم وذلك لا يكون الا بنية
التقرب اجماعا وقالا اسقاط الفرض مؤثرا ايضا
لانه لما غسل الاعضاء وقد حل فيها ما يمنع الصلاة
بحول ذلك المانع الى الماء وصار نظيره يحول الاثام
ثم انما يصير مستعملا اذا زال عن البدن في الغسل
او عن القضا الذي استعمل فيه في الوضوء للضرورة
التطهير والاستقرار في مكان ليس بشرط قال في
الهداية الصحيح انه كما زایل العضو صار مستعملا
لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة
ولا ضرورة بعده انتهى وكذا في المحيط ان الاجتماع
في مكان ليس بشرط وهذا هو مذهب اصحابنا قال وما
ذكر في شرح الطحاوي ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال

فیجنتکان

لا يحصل بدون
 الثواب احد
 ما نفع او اثم
 فالقادر الحكيم
 على وجه الثواب
 القدير الحكيم
 على وجه

اذا استقر في مكان فذاك قول سفيان الثوري وابراهيم
 النخعي وبعض مشايخ بلخ وهو اختيار الطحاوي وبه كان
 يفتي ظهير الدين المروغيني اما مذهب اصحابنا فما ذكرنا
 وعن هذا قلنا ان من شمس رأسه فاخذ ماء من
 لحيته ومسح به رأسه لا يجوز انتهى وفي الفتاوى الظهيرية
 اتفق علماؤنا ان الماء الذي تأدت به القرية مادام
 مترددا في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا زایل
 العضو ولم يصل الى الارض ولا الى موضع يستقر فيه
 بل هو في الهواء اذا نزل على عضو انسان وجري فيه
 لم يصير متوضئا انتهى هكذا في الكفاية وفي الخلاصة والمختار
 ما ذكرنا انه لا يصير مستعملا ما لم يستقر في مكان وسكن
 عن التحرك انتهى وقوله اذا استعمل في البدن احتراز عما
 اذا استعمل في غيره من الثوب ونحوه بنية القرية فانه
 لا يصير مستعملا ويدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطهارة
 او بعده بنية اقامة السنة حيث يصير مستعملا ويقتصر
 على ما ذكرنا امرأة غسلت القدر او القصاع او غسلت
 يدها من الوسخ او العجين لا يصير ذلك الماء مستعملا
 هذا ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق لعدم وجود
 شيء من الامرين والا فعلى قول محمد خاصة لعدم الاستعمال
 على وجه القرية وفي فتاوى قاضي خان المحدث او الجنب
 اذا دخل يده في الاناء للاعتراف وليس عليها نجاسة
 لا يفسد الماء يعني لا ينجس ولا يصير مستعملا وكذا
 لو ادخل يده في الحب الى المرفق لخراج الكوز لا يصير
 مستعملا وكذا الجنب اذا ادخل رجله في البئر في طلب
 الدلو لا يصير مستعملا لما كان الضرورة بخلاف ما لو

ادخل

ادخل يده او رجله للتبرد فانه يصير مستعملا لانعدام
 الضرورة ولو اخذ الجنب الماء بغية لا يريد المضمضة
 لا يصير مستعملا عند محمد وقال ابو يوسف لا يبقى
 طهورا قال قاضي خان هو الصحيح اما لانه صار في
 مستعملا بسقوط الفرض او لانه خالطة الزرق
 فلا يكون طهورا وان ادخل الجنب او المحدث يده
 في الاناء يريد الغسل ان ادخل الاصابع دون الكف
 لا يصير مستعملا وان ادخل الكف يصير مستعملا كذا في الخلاصة
 وفيها الطاهر اذا اغتسل في البيئية القرية افسده
 وان انقضى لطلب دلو ليس على يده نجاسة ولم
 يدلك فيه جسده لم يفسده عندهم جميعا اقول
 وكذا لو ذلك جسده لازالة الوسخ ينبغي ان لا يفسد
 لان الفرض انه طاهر ولم ينو القرية ولو غسل المحدث
 غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستعملا ويجوز
 الوضوء به وكذا لو غسل ثوبا او اناء طاهرا وان ادخل
 الصبي يده في الماء وعلم ان ليس بها نجس يجوز الوضوء
 به وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به
 وان توضأ به جاز هذا اذا لم يتوضأ الصبي به فان
 توضأ به نائيا اختلف فيه المتأخرون والمختار
 انه يصير مستعملا اذا كان عاقلا لانه نوى قرية
 معتبرة وان انتضح من غسالة الجنب في الاناء لا
 يفسد الماء اما اذا سال عنه سيلانا فانه يفسد
 وعلى هذا حوض الحمام وعلى قول محمد وهو المختار لا
 يفسده ما لم يغلب عليه على ما تقدم في فضل المياه
 ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز الاشباع به وبالماء

النجس

في نحو بل الطين وسقى الدواب وكل اهاب دبغ فقد طهر
لحديث ابن عباس المتقدم في اوائل الفصل وفي الصحيحين
عنه ايضا قال تصدق على مولاة ليمموت بشاة فانت
فربها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتم
اهابها فدبغتموه فاستغفتم به فقالوا انها ميتة قال
انما حرم اكلها واما ما رواه اصحاب السنن عن عبد
الرحمن بن ابي ليلى عن عبد الله بن حكيم عنه عليه
السلام انه كتب الى جهينة قبل موته بشهر ان لا تستغفر
من الميتة باهاب ولا عصب حسنه الترمذي وعند
احمد بشهر او شهرين فليس في قوة حديث ابن عباس
حتى يعارضه وينسخه مع ما في مسنده وسنده من الاضطرار
ففي مسنده في رواية ابي داود من جهة خالد الحذاء عن
الحكم بن عتيبة بالفوقانية عن عبد الرحمن انه انطلق
هو واناس الى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا ووقفت
على الباب فخرجوا الي فاخبروا ان عبد الله بن عكيم
اخبرهم الحديث ففي هذا انه سمع من الداخلين وفيما
قبله انه سمع من ابن عكيم وفي مسنده في رواية قبل موته
بشهر وفي اخرى باربعين يوما وفي اخرى بثلاثة ايام
على انه قد اختلف في صحة ابن عكيم وعلى تقدير التسليم
فالاهاب اسم لما لم يدبغ وما رواه الطبراني في الاوسط
من لفظ هذا الحديث كنت رخصت لكم في جلود
الميتة فلا تستغفروا من الميتة بجلد ولا عصب في مسنده
فضالة بن مفضل مضعف واذا طهر الاهاب بالدبغ
جازت الصلاة فيه ملبوسا او مفروشا او مخمولا الا
جلد الخنزير لنجاسة عينه والادمي لكرامته وذكر

في الشرح كذا في اكثر النسخ والمراد به شرح الاسبيج
وفي بعضها وفي شرح الاسبيج ابي مصر حابه كل حيوان
اذا دبغ بالسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع
اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكولا للحم او غير
مأكولا للحم وقد تقدم الكلام في هذا مستوفي في اول
الفصل جلد الادمي اذا وقع منه مقدار طفر في الماء
يفسد الماء لانه نجس وفي الخاقانية كل ما كان سورة
نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالدكاة وقد مرنا انه
منه ب بعض المشايخ وان الاصح طهارة جلده دون
لحمه وعن محمد جلد الكلب والذئب يطهر بالدبح
وعصب الميتة وعظمها وقرنها وریشها وشعرها
وصوفها وظلفها وكذا خافرها ومخالبها وكل ما لا تخله
الحياة منها طاهر اذا لم يكن عليها دسومة لما تقدم
من حديث شاة مولا ميمونة من قوله عليه السلام
انما حرم اكلها واخرج الدارقطني عن عبيد الله بن
عبد الله بن عباس انما حرم رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر والصوف
فلا بأس به واعلم بتضعيف عبد الجبار بن مسلم
وهو ممنوع فقد ذكره ابن حبان في الثقات فلا ينزل
حديثه عن الحسن ثم اخرجه من حديث ابي بكر
الهذلي عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل لا اجد
فيما اوحى الي محمدا على طاعه يطعمه الاكل شي من الميتة
خلال الاكل منها فاما الجلد والقرون والشعر
والصوف والسنن والعظم فكله خلال لانه لا يذكي

مدبوغ بودك الميتة لا تجوز الصلاة به ما لم يغسل لانه
 طهر بالدباغة وتنجس بودك الميتة فيطهر بالغسل
 ثلاثا والعصر كسائر الاشياء النجسة وان علم انه
 مدبوغ بشئ طاهر جازت الصلاة به وان لم يغسل
 وان شك انه مدبوغ بشئ نجس او طاهر فالأفضل
 ان يغسل ليزول الشك باليقين ولو لم يغسل جازت
 بناء على ان الاصل الطهارة والدابة وهي ما يمنع النتن
 والفساد عن الجلد على ضربين حقيقية وحكيمة
 فالحقيقية ان يدبغ بشئ طاهر من الادوية المعدة
 للدبغ كالغصن والسبخة والشب والملمح والقرظ
 ونحوها واما الحكيمة فان يخرج الجلد عن حكم الفساد
 ويحول النتن عنه من غير استعمال شئ من الادوية
 بل اما ان يخرج عن حكم الفساد بالترتيب اي بالقاء
 التراب عليه او القاءه في التراب فيمتص رطوبة
 او بالشمس اي بالقاية في الشمس او بالقاية في الريح
 فيزيل رطوبة هذه الدابة معتبرة ايضا عندنا
 خلافا للشافعي لان المقصود من الدابة ازالة الرطوبة
 ومنع الفساد وقد حصل بالشمس والريح او التراب
 فيطهر ولكن لو اصابه بعد الدابة الحكيمة ماء ففح
 ابي حنيفة في عوده نجسا روايتان في رواية يعوده نجسا
 لعود الرطوبة وفي رواية لا يعوده نجسا وهو الاقضي
 لان هذه الرطوبة ليست تلك التي كانت بقية الفضل
 النجس لان تلك تلاشت وصارت هواء ذهبت
 معه بل رطوبة تجددت من ماء طاهر وسرت في اجزاء
 حكم بطهارتها وملاقة الطاهر لا يوجب نجسه

وغيرها ولو اصاب الماء بعد الدابة
 الحقيقة فابتل لا يعوده نجسا من

وكذا

وكذا حكم الثوب اذا اصابه مني ففرك ثم اصابه الماء
 في رواية يعوده نجسا وفي رواية لا قال قاضي خان الصحيح
 انه يعوده نجسا انتهى وذلك لان اجزاء النجاسة باقية
 فيه وانما حكم بطهارته يكسب بالنقص على خلاف
 القياس فاذا اصابه الماء زال مؤثر النقص وهو حال
 اليبس بخلاف الجلد والبئر فان الحكم بطهارتها
 مطلق وموافق للقياس لزال اثر النجاسة والارض اذا
 اصابها نجس وجفت وحكم بطهارتها ثم اصابها الماء
 في رواية تعود نجسة وفي رواية لا المختار الثاني لما قلنا
 وكذا قال قاضي خان الصحيح انها لا تعود نجسة وكذا
 البئر اذا تجست ففارت ثم عاد ماؤها في رواية
 تعود نجسة وفي رواية لا وذكر في فتاوي قاضي خان
 ان الاظهر في البئر ان يعوده نجسا المذكور فيها في
 فصل البئر الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة
 النزع وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعوده نجسا لان
 الزايل لا يعود بلا سبب جديد والماء العائد غير معلوم
 انه عين الاول بل الغالب انه غيره فلا يكون نجسا
فصل في البئر ذكره لادني مناسبه
 وهي ذكر المسئلة المتقدمة عليه ومسائله
 من جملة بيان النجاسة الحقيقية فاذا وقع في البئر
 نجاسة نزلت اي البئر والمراد ماؤها فان النجس
 للماء لكن توسعوا باسنادهم الى البئر مثل جري النهر
 وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها **اعلم** ان مسائل
 الابار مبنية على اتباع الانا اذ القياس فيها
 اما ما قاله بشر المريسي من الطمر لانه وان نزع ما

كناسه

فيها

باب

يبقى الطير في الحجارة نجسا فينجس الماء الجديد وأما ما نقل
 عن محمد أنه قال اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف أن ماء البئر
 في حكم الماء الجاري لأنه ينبع من أسفله ويؤخذ من أعلاه
 فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من جانه
 فلا ينجس ثم قلنا وما علينا لو أمرنا بنزح بعض الدلاء
 ولا يخالف السلف وعند مالك والشافعي وأحمد لأنه
 ينجس بناء على ما تقدم أن عند مالك لا ينجس القليل ما
 لم يتغير وعند الشافعي وأحمد لا ينجس القلتان ما لم يتغير
 إذا عرف هذا فقله إذا وقع في البئر نجاسة إلى آخره
 مبنى على ما روي عن ابن عباس وابن الزبير من الأمر
 بيزم زم حين وقع فيها الزنجي على ما يأتي فيها قريبا
 أن شاء الله تعالى وأن وقعت فيها فارة أو عصفورة
 أو ما هو نحوها في المقدار ينزح منها عشرون دلو
 إلى ثلاثين لما روي عن أنس أنه قال في فارة ماتت
 في البئر فأخرجت من ساعتها ينزح منها عشرون
 دلو والعصفورة ونحوها ملحقة بها دالة لاقياسا
 فلا نقض لما ذكرنا أن لا مدخل للقياس في التقديرات
 ثم العشرون بطريق الاحتياط لورود الاثر بها والزيادة
 إلى الثلاثين بطريق الاحتياط لاحتمال زيادة الدلو
 المذكور في الاثر على ما قد مر من الوسط فانه المعتبر
 كما يسهل صاعا من الحب المعتدل وإن ماتت فيها حمار
 أو دجاجة أو سنور أو ما قاربها في الجنة نزح منها
 أربعون دلو أو خمسون هكذا في الجامع الصغير قال
 في الهداية وهو الاظهر يعني اظهر من قول القدوري
 إلى ستين لحديث أبي سعيد الخدري أنه قال في الدجاجة

إذا ماتت

إذا ماتت في البئر ينزح منها أربعون دلو وهذا
 لبيكان الإيجاب والخمسون بطريق الاحتياط انتهى
 قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ما ذكره عن أبي الخدري
 ذكره مشايخنا غير أن قصور نظرننا أخفاء عنا قال
 وقال الشيخ علاء الدين أن الطحاوي رواها فيمكن
 كونها رواها في غير شرح الآثار وإنما أخرج في شرح
 الآثار بسنده عن علي قال في بئر وقعت فيه فارة
 فماتت ينزح ماؤها وبسند إليه أيضا إذا سقطت
 الفارة أو الدابة في البئر فانزحها حتى يغلبك الماء و
 بسنده إلى إبراهيم النخعي في البئر يقع فيها الجر والسنور
 فيموت قال تدلو أربعين دلو وبسند في فارة وقعت
 في بئر ينزح منها قدر أربعين دلو وبسند عن حماد
 ابن أبي سليمان قال في دجاجة في البئر قال ينزح قدر
 أربعين أو خمسين ثم يتوضأ منها وبسند عن عبد
 الله بن سيرة عن الشعبي قال سألت أبا عبد الله عن الدجاجة في البئر
 تموت قال ينزح منها سبعون دلو وبسند عنه
 في الطير والسنور ونحوها يقع في البئر قال ينزح منها
 أربعون دلو وبسند صحيح انتهى وإن ماتت فيها
 شاة أو كلب أو آدمي نزح جميع الماء لما روي الدارقطني
 عن ابن سيرين أن زنجيا وقع في زمزم يعني مات فأمر
 ابن عباس فأخرج وأمر بها أن تنزح قال فعلتهم
 عين جاءت من الركن قال فأمر بها فدرست بالقبا
 والمطارف حتى نرحوها فلما نرحوها انفتحت عليهم
 وهو مرسل فان ابن سيرين لم ير ابن عباس وروى
 ابن أبي شيبة عن هشيم عن منصور عن عطاء وهو

رواه في البئر

طى

صحيح

وروي الطحاوي عن صالح بن عبد الرحمن ثنا سعيد
ابن منصور ثنا هشيم بن منصور عن عطاء بن
حبشيا وقع في زمزم فمات فامر عبد الله بن الزبير
فتزح ماؤها فجعل الماء لا يقطع فنظر فاذا عين
تجري من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حسبكم
وهذا ايضا صحيح باعتراف الشيخ تقي الدين ابن
دقيق العيد بنز الامام وما نقل عن ابن عيينة انا
بمكة منذ سبعين سنة لم ادر صغيرا ولا كبيرا يعبر
من حديث الزنجي الذي قالوا انه وقع في زمزم وقو
الشافعي لا يعرف هذا عن ابن عباس وكيف يروي
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الماء لا يجسه
شيء ويتركه وان كان قد فعل فلنجاسة ظهرت على
وجه الماء او للتنظيف مدفوع بان عدم علمها لا
يصح دليلا في دين الله تعالى ولا ينافي علم غيرها
وتقال للشافعي رواية ابن عباس ذلك الحديث
كذلك انت به فلما تركته فيما دون الصلوتين لدليل
اخر لا يستبعد مثله من ابن عباس ثم الظاهر من السو
واللفظ القائل مات فامر بتزحها ان سبب التزح
الموت لا شيء اخر كما في سهى عليه السلام وزني ما عر
فرجه ثم ان بينهما وبين ذلك الحديث قريبا من مائة
وخمسين سنة فكان اخبار من ادرك الواقعة
واثبتها بالطريق الصحيح أولى من عدم علمها
وقول النووي كيف يصل هذا الخبر الى اهل الكوفة ومكة
اهل مكة استبعاد وضوح الطريق ومعارض
الشافعي لاحد انتم اعلم بالاخبار الصحيحة منا فاذا

كان خبر

كان خبر صحيح فاعلموا في حتى اذهب اليه كوفيا
او بصريا او شاميا فهلا قال كيف يصل هذا الى اولئك
ويجهله اهل الحرمين على ان الاخبار المختص بروا
الشاميون والعراقيون دون الحجازيين اكثر من
ان تحصى وهو غير جاهل بها لكن للتعصب ذهبا
وذهول وذلك لان الصحابة انتشرت في البلاد خصوص
العراق قال العجلي في تاريخه نزل الكوفة الف وخمسة
من الصحابة ونزل قرقر تسعة وستة وكذا يزوج
جميع الماء ان استخرج الكلب والخنزير حيا وان لم
اي ولو لم يصب فمه الماء اما الخنزير فظا له لجملة
عينه واما الكلب ففرقه عن سائر ما يكون سورة
نجسا مبني على كونه ايضا نجسا العين قال قاض خان
في تعليقه هذه المسئلة المذكورة اما الخنزير فلا
عينه نجس والكلب كذلك وبني عليه في فتاويه
جملة من المسائل فانه قال الكلب اذا خرج من الماء
وانتفض فاصاب ثوب انسان افسده وكذا
قال اذا مشى في طين او ردة يتنجس الطين والردة
واذا مشى على ثلج فوضع انسان رجلاه على ذلك الموضع
ان كان رطبا بحيث لو وضع عليه شيء يبتل يصير
الثلج نجسا فما يصيبه يكون نجسا ونحوها من
المسائل واختلفت روايات المبسوط ففي باب
الحديث الانتفاع به مباح في حال الاختيار فلو كان
نفسه نجسا لما ابيح الانتفاع به ثم ذكر في اوائل
الوضوء والصحيح من المذهب عندنا ان غير الكلب
نجس وذكر في كتاب الصيد منه في تعليقه بيع

الكلب

او يمتحن وغافل ولا يفرق

في نسخة اخرى

وبهذا تبين انه ليس نجس العين وفي مبسوط شيخ
الاسلام واما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان
في رواية يطهر بالذباغ وفي رواية لا يطهر وهو النظار
من المذهب وفي المحيط الكلب اذا وقع في الماء
فاخرج حيا ان اصاب فيه الماء يجب نزع جميع
الماء وان لم يصب فيه الماء فعلى قولها يجب نزع
جميع الماء وعن ابي حنيفة لا بأس به قال وهذا اشأ
الى ان عين الكلب ليس نجس ونحوه في الهداية
والكلب ليس نجس العين الا يرى انه يتفع به
حراسه واصطفا اذا بخلاف الخنزير وفي القنية
اختلف في نجاسة الكلب والذي صح عندي من الروايات
في النواذر والاما الى انه نجس العين عندهما وعند ابي حنيفة
ليس نجس العين انتهى وهو موافق لما في المحيط هذا
كافية من الرواية والذي يقتضيه الدراية عدم نجاسة
عينه لما قال صاحب الهداية ولعدم الدليل على نجاسة
العين والاصل عدمها والدليل الدال على نجاسة
سوره لا يقتضي نجاسة عينه والله اعلم وكل حيوان
سوى الخنزير والكلب على ما ذكره اذا اخرج حيا من البئر
بعد الوقوع والحال انه قد اصاب الماء فيه فانه ينظر
ان كان سور مظاهرا ولم يعلم ان عليه نجاسة لا نجس الماء
ولكن لا يتوضأ منه احتياطا لاحتمال انه كان عليه
نجاسة او انه احدث عند الوقوع ومع هذا ان توضأ
جاز لان الاصل عدم ذلك الا ما كان غالبا كما قالوا في
الفارة اذا هربت من الهرة فسقطت في البئر نجسها
لغلبة البول منها عند الخوف من الهرة وان كانت

سوره

سوره نجسا يترجح كله لنجسته بسوره ويعلم من قيد
اصابة الماء فيه انه اذا لم يصب فيه لا نجس وان كان
سوره نجسا وان ثم فرقا بين الخنزير والكلب وبين
سائر السباع في ذلك والذي يجب ان يتنجس على
كل حال وصرح به قاضي خان فقال او وقع فيه كلب
او خنزير ومات او لم يميت اصاب فيه الماء او لم
يصب اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب
كذلك لان ماواه في النجاسة وسائر السباع بمنزلة
الكلب انتهى وايضا مخرجها نجسة ولا تزول
نجاستها بل نجسها لان سورها نجس واحتمال كونه
دخل في ماء قبل ذلك بحيث انفصل مخرجه في
غاية الندرة فلا يعتبر بخلاف ما سوره مكروه
كالهرة فان نجاسة مخرجها تزول بل نجسها فليعلم
ذلك وان كان سوره مكروها يستحب ان يترجح
منها عشر لا ونحوها كذا في الخلاصة ذكر انه يستحب
وكانه لما كان يجب بموتها المقتضي للنجاسة نزع عشرين
فيما يقتضي الكراهة بشرط في المقدار فيجعل عشرا
ونحوها وفي الحكم فيجعل مستحبا فان النذب بعض
بعض الوجوب كما ان الكراهة بعض الحرمة التي هي موجبة
النجاسة وانما فعل ذلك احتياطا لجواز ان يكون القياس
هذا الذي قلناه والا فلا مدخل للقياس في نصب المقام
ولا في اثبات الاحكام من النذب وغيره من غير تقدم
اصل قياس عليه فليتامل وان كان سوره مشكوكا
يترجح كله ايضا كما نزع كله فيما سوره نجس لاشتراك
المشكوك والنجس في عدم الطهورية وان افترقا

من النجاسة

فاذا لم ينزح ربما يتطهر به احد والصلاة به وحده
 غير مجزية فينزع كله كذا روي عن ابي يوسف في
 ولم يذكر عن غيره خلافا وان اشفي فيها الحيوان
 الواقع او نفضت نزع جميع ما فيها من الماء سواء صغر
 ذلك الحيوان او كبر بعد ان يكون مما يفسد الماء وكذا
 لو وقع فيها ذنب الفارة او نحوها لانتشار النجاسة
 في جميع الماء وعليه يحمل ما روي عن علي رضي الله عنه
 من الامر بنزع الماء كله على ما قد مناه من رواية الطحا
 وان وجدوا فيها فارة ميتة والحال انهم لا يدرون
 انها مني وقعت ولم تنفخ اعادوا صلاة يوم وليلة
 اذا كانوا توضاء وانها منديوم وليلة فما زاد والا
 فالذي صلوه بوضوءهم منها منديوم وليلة هـ
 وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها في الزمان المذكور هـ
 وان كانت انتفخت او نفضت اعادوا صلاة ثلاثة
 ايام ولياليها او ما ادوه بوضوءهم منها فيها وغسلوا
 كل ما اصابه ماؤها فيها وهذا كله عند ابي حنيفة وقا
 ليس عليهم اعادة شيء مما صاوه بالوضوء منها ولا غسل
 شيء مما اصابه ماؤها حتى يحققوا متى وقعت جملا على انها
 وقعت تلك الساعة فانت او كانت ميتة فوقعت
 بريح او غيره وذلك لان الحوادث تضاف الى اقرب
 الاوقات عند الامكان واليقين لا يزول بالشك
 والطهارة كانت متيقنة ووقع الشك في زوالها قبل
 الاطلاع فصار كمن راى في ثوبه نجاسة لا يدري متى
 اصابه ولا يحنف ان الاحكام تضاف الى اسبابها
 الظاهرة والوقوع هو السبب الظاهر للموت وغير

قد نزع

موهوم

موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة الظاهر في حال
 الموت على السبب الظاهر كمن جرح انسانا واستمر
 ذا فراش حتى مات يضاف موته الى الجرح وان احتمل
 كونه بغيره غير ان الموت لا يكون عقيب الوقوع
 من غير تراخ في الغالب فلا بد من التقدير ببدنه
 عند عدم الانتفاخ بيوم وليلة لان ما دون ذلك
 ساعات لا يمكن التقدير بها التقاوتها وعند الانتفا
 بثلاثة ايام لانه دليل تقادم العهد وما استوضحا
 من مسئلة الثوب فقال المعلق هي على الخلاف ايضا
 فعنده ان كانت النجاسة يابسة يعيد ما صلب به
 منذ ثلاثة ايام ولياليها وان كانت رطبة فمد يوم
 وليلة فلا يصح الاستيضاح ولو سلم انها اتفاقية
 فالفرق ظاهر اذا الثوب يبرأ منه كل ساعة فلو
 كان فيه نجاسة فيما مضى لراها والبئر غائب عن
 بصره والموضع موضع احتياط لكن هذا انما يتأتى
 في الرطبة اما اليابسة فينبغي ان يتحرى فيه وقت
 اصابتها عنده وكذا عندها اذ لا يتأتى ان يقا
 يحتمل انها اصابته تلك الساعة بعد يابسها الا
 ان يكون الزمان محتملا ليابسها بعد الاصابة واذا
 وقعت بكرة او بقرتان في البئر من بع الابل والغنم
 لم يتنجس البئر استحسانا والقياس ان يتنجس
 لوقوع النجاسة في الماء القليل وجه الاستحسان
 ان ابار الفلوات ليس لها رؤس حاضرة وتبعر الماء
 حولها فتلقى الريح بعد ذلك فيها فجعل القليل
 عفوا للضرورة ولا ضرورة في الكثير كما في الهداية

خ به

ميسر

شي

وفيه إشارة إلى أن حكم إيراد المصنوع خلاف ذلك قال
 شيخ الإسلام في المبسوط فاما إذا كان في المصنوع
 فاختلف مشايخنا فيه قال بعضهم يتنجس إذا وقع
 فيها بكرة أو بعرتان لأنها لا تخلو عن حائل وقال
 بعضهم لا لأن البعير شيء صلب على ظاهره رطوبة إلا
 معاء فلا تتلخذه النجاسة وقال الإمام القمي تاتى
 الأصح التسوية أي بين إيراد الغلوات والبيوت
 وإن وقعت أي البقرة والبعرتان في اللبن وقت
 الحلب فأخرجت حين وقعت ولم يبق لها لون لم
 يتنجس اللبن أيضا أي كما لم يتنجس البئر مروي عن علي رضي
 الله عنه للضرورة إذا من عادتها أن تبعر وقت الحلب
 والضرورة مقيدة بأن يرجي من ساعته ولم يبق لها لون
 ذكره شيخ الإسلام في المبسوط وإن وقع في غير وقت
 الحلب فهو بمنزلة وقوعه في سائر الأواني قيل يفي
 فيه البقرة والبعرتان كالبيئر والأصح أنه يتنجس لعدم
 الضرورة وأما الاحتراز وروي عن أبي حنيفة البقرة
 إذا كانت يابسة لم تفسد الماء أي ماء البئر ما لم يستكثر
 الناس لعموم البلوي ففي هذه الرواية إشارة إلى أن حكم
 الرطوبة ليس كذلك وبأن حد الكثير وهو ما يستكثر
 الناظر قال في الكافي هو الصحيح وفي فتاوى قاضي خان
 الفاضل ما يستكثره الناس واليسير ما تستهلكه
 وقيل إن كان لا يسلم كل دلو عن بكرة أو بعرتين فهو طاهر
 وعن محمد إذا خدر ربع الماء فهو كثير انتهى قال في الهداية
 وهو ما يستكثره الناظر في المروي عن أبي حنيفة وعليه
 الاعتماد انتهى وفي الرطوبة والمنكسرة اليابسة اختلافا

بين المشايخ

بين المشايخ بعضهم أفتى فيها بالتنجس لشيوع الخلطة
 في الماء للرطوبة والرخاوة في المنكسر بخلاف الصحيح
 وبعضهم سوى أي بين الرطب واليابس والمنكسر والصحيح
 واختاره في الهداية وفي الكافي قال لا فرق بين الرطب
 واليابس والصحيح والمنكسر والروت والبعرات
 الضرورة تشمل الكل انتهى والاروات بمنزلة المنكسرة
 لتخلطها ورخاوتها وكذا الاختفاء وأكثر المشايخ على أنه
 لا تطلق التسوية في كل موضع بل تعتبر فيه الضرورة
 العامة والبلوي إن كان فيه ضرورة بتعذر الاحتراز
 عنه ووقوع المخرج في الحكم بالنجاسة كإيراد الغلوات
 الغير المحفوظة الكثيرة الطارق والاستعمال لا يحكم
 بالنجاسة للضرورة وإن كان الاحتراز غير متعذر كما في
 البيوت والأماكن المحفوظة القليلة الطارق والآفة
 فهي بمنزلة الأناء لا يعفى فيه القليل وهذا الذي ينبغي
 أن يعتمد عليه فإن الجميع يستدلون بالضرورة
 فينظرون إلى ما هي فيه والروت إذا كان صلبا فهو بمنزلة
 البقرة في الحكم وتقدم أنه لا فرق وإن وقع خروا الحمام
 أو العصفور في البئر لم يفسد ماؤها لأنه ظاهر
 وهذا مذهبا خلافا للشافعي كما تقدم وإن وقع خرو
 الدجاج أفسده لأنه نجس وليس فيه ضرورة
 لا مكان الاحتراز وكذا الحمار والبطة والأوز الأهل بخلاف
 البري الطيار فإن فيه ضرورة لأنه يندرق من الهواء
 وكذا خرو الخفاش وبوله لا يفسده للضرورة وكذا
 ذرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور فإنه ظاهر عندها
 في رواية خلافا لمحمد وهو ياقض قوله فيما تقدم وقال

ل

وقال محمد كلاهما طاهر يعني بول ما يוכל وخر ما لا يוכל
الطيور لكن الذي هنا هو الصحيح وقال بعضهم روي
عن علي بن حنيفة وابي يوسف ان ذرق سباع الطير نجس
نجاسة مخففة لا يفسد الثوب الا اذا فحش وفسد الماء
وان قل كسائر النجاسة الحقيقية فان حكمها يخالف الفليضة
في الثياب دون الماء ولا يفسد الماء الكثير ما لم يغيره
كسائر النجاسة وفسد الاواني وان قل لا مكان صوتها
عنه ولا يفسد ماء البئر لتعذر صوتها عنه وان بالت
شاة او بقرة او غيرها مما يוכל لحمه في البئر نجس لان
خفة النجاسة لا تظهر في الماء كما تقدم ويمكن صون
البئر عن بول مثل هذه الحيوانات بخلاف الطيور لربها
بنجسها من الهواء الا عند محمد فانها لا تنجس عنه لان
بول ما يוכל طاهر عنده على ما مر وان قطرت قطرة
دما وخر في البئر ولو قطرة واحدة ينزح ماء البئر
كله لان ماء البئر في حكم القليل ولو كان كثيرا ما لم
يكن عشرا في عشر وقد تقدم ان القليل ينجس بوقوع
النجاسة وان لم يظهر اثرها فيه وفي الذخيرة جنب
نزع من البئر دلوا فصبت على رأسه ثم استقى
دلوا اخر فتقاطر من جسده في البئر لا تنجس البئر
اي على تقدير نجاسة الماء المستعمل ايضا للضرورة لان
التحرز عن مثله متعذر او متعسر وان وقع جنب
او محدث في البئر او دخل فيها لطلب الدلو يعني لو لم
ينو الغسل او الوضوء قال ابو حنيفة في رواية الرجل
جنب والماء نجس قالوا لانه ياول ملاقة الماء صا
مستعلا والمستعمل نجس فلا في بقية الاعضاء

وهو نجس

وهو نجس فلم يزل عنها الحديث فبقى على جنابته
وقال في رواية اخرى يخرج من الجنابة اذا تيمم
واستسقى ثم انه يتنجس بنجاسة الماء المستعمل
فعلى هذه الرواية الثانية يجوز له ان يقرأ القرآن
خروجه عن الجنابة قال في الهداية وعنه ان الرجل
طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانقضاء
للمضرة وهو اوفق الروايات عنه انتهى وهو
الاصح وقال ابو يوسف الرجل جنب والماء طاهر
وهو مبني على ان ابا يوسف يشترط الصب او
ما يقوم مقامه وفي طهارة العضو فلما لم يوجد الصب
او ما يقوم مقامه من الجريان لا يجوز الوضوء ولا
الفسل عنده فلم يخرج من الجنابة بدخوله في الماء
الراكد فلم يصير الماء مستعملا لعدم ازالة الحديث
وعدم القرينة وفي الخلاصة ان عن ابي حنيفة كقول ابي
يوسف ايضا ولم يذكره في غير الخلاصة وهو مشكل
على اصله لانه لا يشترط الصب وقال محمد كلاهما
طاهر الرجل خروجه من الحديث اذا صب والنية
ليسا بشرط في ذلك والماء لانه لا يصير مستعملا
عنده الا ما قامه القرينة وهي بالنية والقرينة ان لا
نية هذا كله اذا لم يكن على بدنه او ثوبه عند الوقوع
والدخول نجاسة حقيقية وان كانت على بدنه او
ثوبه نجاسة حقيقية او كانت مستنجيا بنحو حجر
دون ماء تنجس بالاجاع لما تقدم ولوقت الحما
ان كان بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب وان قبل
فكا الطاهر وتقدم حكمه في بحث الماء المستعمل

يض

ولو وقعت في البئر أكثر من قارة فقد روي عن أبي
يوسف أنه قال إلى أربع ينزح عشرون دلوًا أو ثلثا
فحكم الأربع حكم الواحدة وإن كانت الفار امتلأوا
خمسًا ينزح أربعون دلوًا أو خمسون إلى التسع فحكم
الزائد على الأربع إلى التسع حكم الدجاجة فإذا كانت
الغيران عشرا ينزح ماء البئر كله بمنزلة المشاة وعن
محمد الفارقي أن إذا كانت كهنية الدجاجة ينزح أربعون
وفي الهريتين ينزح كل الماء كذا في التجنيس وهذا
أقرب من قول أبي يوسف فإنهم مجمعون أن الأربعين
في الدجاجة وما قاربها والظاهر أن أبا يوسف إنما
اعتبر ذلك أيضًا وخراده الصغار التي يكون الخمس
منها قدر الدجاجة أو نحوها فلا خلاف حينئذ في
الحقيقة وإن كانت البئر معينة لا يمكن نزحها
الأبسر وخرج عظم آخر حوا مقدار ما كان فيها من
وقت ابتداء النزح ثم إن المشايخ اختلفوا كيف يقدر
ما كان فيها إذا ذاك قال تحفر حفرة مثل عمق الماء
وطوله وعرضه وتخصر فينزح الماء حتى تملأ الحفرة
وقال بعضهم يرسل فيها قصبة ويجعل لمبلغ الماء علا
ثم ينزح منها عشر دلاء مثلاً ثم تعاد القصبة فينظر
كم نقص فينزح لكل قدر منها عشر دلاء وهذا ان القو
مرويان عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة ينزح حتى يعلم
الماء وقال بعضهم وهو عن أبي حنيفة أيضًا يحكم ذواعد
من أهل البصرة بالماء فينزح منها بحكمها فإن قالوا
إن ما فيها ذلك الوقت ألف دلو مثلاً نزح ذلك قال
صاحب الهداية وهذا أي الأخذ بقول العدلين

توت
مقد

بعضهم

م

القولان

اشبه

اشبهه بالفقه قال في الكافي أنه الأصح إذا الرجوع
إلى أهل البصرة أصل في كثير من الصور كما في العدلين
والشاهدين وتقويم المتلف قال الله تعالى فاستلوا
أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون وقولنا يعتبر ما كان فيها
وقت ابتداء النزح ذكره في الكافي أيضًا وفي فتاوى
قاضى خان بئر مخمس ماؤه فارادوا نزح الماء بعد
زمان اختلفوا فيه منهم من قال يعتبر يعتبر الماء
عند وقوع النجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر وفي
مقدار ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهرًا وطهورًا
ومرّة الخلاف ذلك تظهر في الرجل إذا أخذ في النزح
فقط فجاء من الغد فوجد الماء أكثر مما ترك منهم
من قال ينزح كل الماء ومنهم من قال ينزح مقدار
الماء الذي بقي عند الترك وهو الصحيح انتهى وهذه
المرة إنما هي بناء على أن المعتبر مقدار الماء وقت ابتداء
النزح أو لا على أن المعتبر مقداره وقت وقوع
النجاسة أو لا ثم قد علم منها أن الصحيح ما قاله في
الكافي أن المعتبر وقت ابتداء النزح وروي عن محمد
أنه قال ينزح منها مائة دلو إلى ثلثمائة وإنما أجاب
بذلك بناء على كثرة الماء في أبار بغداد كذا في المبسوط
والمراد عن أبي حنيفة أنه إذا نزح منها مائة دلو يكفي
وهو بناء على أبار بغداد الكوفة لقلة الماء فيها كذا
في الكفاية فعلى هذا لا ينبغي الفتوى بالمائتين ونحوها
مطلقًا بل ينظر إلى غالب أبار البلد وهو الأيسر على
الناس والأول وهو اعتبار مقدار الماء في كل بئر
على حدة أو حوط وإذا نزح بوقوع القارة عشرون

تتمة

دلوا او تلاتون طهر الدلو والترشاء بالكسر والمد وهو الجبل
 وكذا تظهر البكرة ونواحيها ويد المسقى بقعا لطها رة
 البئر وكذا في كل موضع نزع مقدار ما وجب روي
 ذلك عن ابي يوسف وفي وجوب نزع الكل اذا وصل
 الى حد لا يملأ نصف الدلو كان نزعاً للكل ويحكم بطها
 البئر وتوايحها ذكره البرازي وقد تقدم انفاً عن قنا
 قاضي خان انه اذا بقي مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء
 وطهوراً وهو واسع وهذا احوط وذكر البرازي ايضا
 انهم لو نزعوا بدلو متحرق فان كان يخرج فيه اكثر من
 نصفه فهو بمنزلة الصحيح وموت ما ليس له دم سائل
 لا يجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه فمات او مات ثم
 وقع وذلك كالبق اي البعوض والذباب والزناير
 بجميع انواعها والعقارب والخناس والعلق وما شا
 ذلك من الفراش وصفار الحشرات وقال الشافعي
 يجسه لان التحريم لا بطريق الكرامة اية النجاسة
 ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لسان يسلان كل طها
 وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه
 فهو حلال اكله وشربه ووضؤه رواه الدارقطني
 لكن قال لم يرفعه الا بقية عن سعيد بن ابي سعيد الز
 وهو ضعيف انتهى واعله ابن عدي ايضا بجها لة
 سعيد ودفعها بان بقية هذا هو ابن الوليد روي
 عنه الاية كالحامدين وابن المبارك ونيزيد بن هرون
 وابن عيينة ووكيع والاوزاعي واسحق بن راهوية
 وشعبة وناهيك بشعبة واحياطه وقد اخرج له
 الجماعة الا البخاري واما سعيد بن ابي سعيد فذكره

ظاهر

رة
وي

بيد

الخطيب

الخطيب وقال اسم ابيه عبد الجبار وكان ثقة فانتقت
 الجها لة ولم يزل الحديث عن درجة الحسن والحمة
 لاستلزم النجاسة كالتراب وكذا موت ما يعيش في
 الماء اذا مات في الماء او وقع ميتا فيه لا يجسه ولا
 كالسمك والضفدع البحري والسرطان والحية المائية
 وان مات في غير الماء من الاطعمة والاشربة ففيه تفصيل
 اما السمك فانه لا يجسه بلا خلاف للنص قوله
 صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمان الحديث
 فانه يقتضي طهارة السمك الميت ووقوع الطاهر
 لا يؤثر في الطهارة واما الضفدع اذا مات في البصير
 ونحوه مما عدا الماء فقد اختلف المتأخرون في كونه
 يفسده او لا قال المص واکثرهم على انه يجس قال
 في الهداية لا نعدم المعدن قال في الكافي انه تغليل
 بالعدم وهو غير صحيح وتأويله ان الموجب للنجس
 وهو الدم موجود اذا اللون لون الدم والرايحة را
 والمائع وهو المعدن مفقود وانما لم يفسد الماء
 لان المانع موجود فلم يعمل الموجب انتهى ثم قال
 في الهداية وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو الاصح اي
 لا يفسد ما عدا السمك مما يعيش في الماء غير الماء
 ايضا اذا مات فيه لانه لا دم فيه لان الدموي لا يعيش
 في الماء والذي يظن انه دم فيه ليس بدم حقيقة
 لانه اذا شمس يبض والدم الحقيقي اذا شمس يسود
 وقال في الهداية والضفدع البحري والبري سواء
 وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن
 قال فيها وما يعيش في الماء يكون يكون توالده

وهو

يجتهد

من الماء
وتنوع

وما في العايش دون ما في المولد يفسد يعني كطير الماء
 ففي الجامع الصغير للقاضي الامام طير الماء اذا مات
 في الماء يفسده في الصحيح من الرواية عن ابي حنيفة
 ولو مات في غير الماء يفسد باتفاق الروايات
 وبه يفتي كنا في الخلاصة وذكر فيها طير الماء اذا وقع
 في الماء القليل فعن ابي حنيفة روايتان وعن محمد بن
 لا ينجس وعن ابي يوسف انه ينجس انتهى فعلم ان الصحيح
 من روايتي ابي حنيفة كقول ابي يوسف والاخرى
 كقول محمد والفرق بينه وبين الضفدع ونحوه مما
 يعيش خارج الماء ايضا ان الطير لا يعيش داخل
 الماء فهو دموي بخلاف الضفدع ونحوه وذكر الاصح
 في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل اذا مات في الماء
 وتفتت فانه يكره شرب ذلك الماء وهو مروي
 عن محمد لاختلاط الاجزاء المحرمة كلها بالماء فربما
 ابتلعت بشربه مع انها حرام وما يحتمل فيه تناول
 المحرم يكره تناوله ويجب التحرز عنه لانه رعي
 حول الحمى اما الحية البرية التي لا تعيش في الماء اذا
 ماتت في الماء فانها تفسده وهذا على القول بان
 الضفدع البري يفسد فالظاهر انه مختار صاحب
 الهداية حيث اخبره واخر دليله فهو المختار عند
 وقال هو في التجنيس لو كان للضفدع دم سائل
 يفسد ايضا ومثله لو ماتت حية برية لادم فيها
 في اناء لا ينجس وان كان فيها دم ينجس انتهى وقول
 المص وكذا الحية الماشية اذا كانت كبيتها لادم سائل
 مبنى على الاصح الذي ذكره في الهداية واما على الاصح فلا

لحمه

ينجس

ينجس لان الدموي لا يعيش داخل الماء والدم الذي
 فيها غير حقيقي على ما مر وقوله وكذا الوزعة اذا كانت
 كبيرة اي بحيث يكون لها دم فانها تفسد الماء لما
 تقدم في الضفدع البري والحية البرية ثم الضفدع
 المائي هو الذي يكون بين اصابعه ستره والبري
 بخلافه كنا في الفتاوى الظهيرية والذي يحصل ان الاصح
 ان ما يعيش بالسكنى في الماء لا يفسد موته الماء ولا غيره
 ولو كان فيه دم لان ذلك ليس بدم حقيقة وان ما
 لا يعيش فيه ان كان فيه دم يفسده والا فلا وعرف
 في الخلاصة المائي بما لو استخرج من الماء يموت من ساعته
 وان كان يعيش فهو مائي وبري فجعل بين المائي
 والبري قسما اخر وهو ما يكون مائيا وبريا لكن لم
 له حكما على حدة والصحيح انه ملحق بالماء لعدم
 الدموية على ما علم والله سبحانه اعلم **فصل**
في الاسرار هي جمع سور بالهمزة وهو مطلق البقية
 من الشيء لغة وبقية الشراب الذي يبقية السار
 عرفا وقد يطلق على بقية الطعام في العرف ايضا
 وانواع الاسرار خمسة متفق على طهارته ومتفق
 على نجاسته ومكروه ومشكوك ومختلف فيه سور
 الادبي طاهر بالاتفاق سواء كان مسلما او كافرا او
 جنبا او حائضا او محدثا او طاهرا من جميع الاحداث
 لان السور ياخذ حكم القاب لاختلاطه به ولغالب
 الانسان طاهر لتولده من لحم طاهر اذ حرمت
 لكرامته لا لنجاسته وقوله تعالى انما المشركون نجس
 المراد انهم ذوو النجاسة معنوية وهو الشرك وانهم

مثلثسون بالنجاسة لعدم تطهرهم من الجنابة ونحوها
 فجعلهم كأنهم عين النجاسة مباينة في تلبسهم بها وليس
 حقيقة نجاسة ذواتهم بالإجماع حتى لو حمل كافر غير ملوث
 بنجاسة وصلى بجازت صلاته كما لو حمل جنباً أو كافراً
 أمالوت ثوب فيه نجاسة من خمر أو ميتة أو غيرها فشر
 الماء ونحوه من فوزه فإن سورة يجس أمالوت شر بعد
 مرداد الربوب في ثوبه وذهاب الأثر فلا يجس سورة
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد بناء على زوال
 النجاسة الحقيقية بغير الماء وكذا سور ما يؤكل لحمه
 من الحيوان طاهر بالاتفاق كالابل والبقر والغنم لقوله
 اللعاب من لحم طاهر وأما سور الفرس فمن أبي حنيفة فيه
 أربع روايات ذكرها في المحيط إلا أن ما قاله المصنف
 في رواية يجس ليس منها ولماره لغير المصنف بل في المحيط
 على ما ذكره في الكفاية رواية قال أحب إلى أن يتوضأ
بغيره وهي رواية الثعلبي عنه وفي رواية هو كسور
 الحمار مشكوك وفي رواية وهي رواية الحسن عنه أنه كره
 مكروه وتحمل هذه الرواية على كراهة التحريم كما صححه صاحب
 الهداية في حقه ورواية الثعلبي على كراهة التنزيه كما صححه
 البعض في حقه وفي رواية هي رواية كتاب الصلاة أنه
 طاهر بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لأن كراهة
 لحمه لكرامته وشرفه لكونه آلة الجهاد وكتب أعداء الله
 لا كراهة فيه فيكون لعابه متولداً من لحم طاهر كلعاب
 الأدمى فكذا سورة وأما عندها فهو طاهر بلا شائبة
 رواية واحدة لأنه مأكول اللحم عندها وفيه أي بكونه
 أخذ بعض المشايخ بل كل المتأخرين لما تقدم وسور الكلب

والخنزير

والخنزير وسائر سباع البهائم نجس باتفاق علمائنا
 خلافاً لما لك في الكل وللشافعي وأحمد فيما عدا الكلب
 والخنزير أما نجاسة سور الكلب فلا حديث الصحيح
 في الأمر بفعل الأبناء بعد راقية ما فيه ولو غره وأما
 سور الخنزير فلنجاسة عينه على ما تقدم فللعابه متولد
 من لحم نجس فينجس ما خالطه وأما سائر سباع
 البهائم فلنجاسة لحمها أيضاً على ما هو الصحيح ومن
 الوجوه اللازمة على الشافعي حديث الثعلبي حيث
 سئل عليه الصلاة والسلام عن ماء يكون في الغلابة تروى
 السباع والدواب فقال إذا كان الماء قلتين لم يحمل
 الخبث فإن الجواب لا بد أن يطابق السؤال أو يريده
 عليه فيندرج فيه المسؤل عنه وغيره وقد قاله
 بمفهوم شرطه فنجس ما دون القلتين وإن لم يتغير
 وحقيقة مفهوم شرطه أنه إذا لم يبلغها يتنجس
 من ورود السباع وما رواه جابر بن أنس قال قال النبي
 عليه السلام أنتوضأ بماء أفضلت الحمر قال نعم وما
 أفضلت السباع كلها أخرجه الدارقطني وكذا
 حديث أنه عليه السلام سئل عن الجياض التي تكون
 بين مكة والمدينة فقيل إن الكلاب والسباع ترد عليها
 فقال لها ما أخذت في بطونها وما بقي شراب وطهور
 أخرجه ابن ماجه فحمل على الماء الكثير وعلى ما
 قبل تحريم السباع على أن الأول فيه داود بن الحصير
 ضعفه ابن خبان والثاني معلول بعبد الرحمن
 ابن زيد بن أسلم وسور سباع الطير كالصقور والبائ
 والشاهين ونحوها وسور ما يسكن في البيوت

زي

من الحشرات وغيرها مثل الحية والعقرب والوزغة والفا
والدجاجة المخلاة أي المطلقة غير المحبوسة والهرة
مكروه أي يكره التوضؤ به عند وجود غيره وكذا شربه
كراهة تنزيه وهذا استحسان والقياس في غير الدجاجة
المخللة أن يكون نجسا لقوله تعالى من لحم نجس
وجه الاحتياط في سباع الطير أن لعابها لا يصيب ما تشربه
لأنها تشرب بمنقارها وهو عظم ظاهر والكراهة إنما هي
لاحتمال كونها أصابت نجاسة قبل ذلك وبقي أثرها إلى
وقت الشرب كما في الدجاجة المخلاة فإن الكراهة لم تجز
توهم أن منقارها مستنجس عند الشرب ولذا لو كانت محبوسة
بحيث لا يصل منقارها إلى ما تحت رجليها لا يكره شور
كما حكى عن الإمام الحاكم عبد الرحمن أنه قال ليس المراد
بكونها محبوسة أن تكون محبوسة في بيتها لأنها حينئذ
لا يؤمن أن يكون على منقارها نجاسة من جوارها في
عذرات نفسها بل المراد أن تجلس للسنن في بيت يكون
راسها وعلفها وماؤها لا يمكنها أن تجول في عذرات
نفسها وقال شيخ الإسلام أنها إن كانت محبوسة
لا تجدد عذرات غيرها حتى تجول فيها وهي لا تجول
في عذرات نفسها فلا يكره شورها إذا كان انتهى
وعلى هذا سباع الطير أيضا إذا علم أنه لم يكن على
منقارها نجاسة ينبغي أن لا يكون التوضؤ بشورها
وجه الاحتياط في سواكن البيوت حدث كبشة
بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أن
قتادة دخل عليها فسكنت له وضوء فجاءت هرة
تشرّب منه فاصغى لها الأناء حتى شربت قالت كبشة

خارجة ص

دور

انما

فرأني

فرأني انظر اليه فقال العجيبين يا ابنة اخي فقلت نعم
فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست
بنجاسة انها من الطوافين عليكم والطوافاء رواه
اصحاب السنن الأربعة وقال الترمذي حسن صحيح
فقد علل صلى الله عليه وسلم عدم نجاستها بكونها
من الطوافين فافاد نفى النجاسة عن الطوافين والطواف
اجمع وأيضا يتعدى الاحتراز من هذه الاشياء فكان
فيه ضرورة وعن أبي يوسف أن سور الهرة غير مكروه
لحديث كبشة المتقدم ولما روي عنه عليه السلام
يصغى لها الأناء فتشرب منه ثم يتوضأ به رواه
الدارقطني من طريقين في أحدهما أبو يوسف القاضي
وضعهما بعبد رب بن سعيد المقبري وضعف الثاني
بالواقدي لكن قال في الإمام جمع شيخنا أبو الفتح الحارثي
في أول كتابه المغازي والسير من ضعفه ومن وثقه
ورجح توثيقه وذكر الاجوبة عما قيل فيه وروى
الدارقطني وابن ماجه من حديث حارثة عن عمرة
عن عائشة قالت كنت اتوضأ أنا ورسول الله صلى
الله عليه وسلم من أناء واحد قد أصابت منه الهرة
قبل ذلك قال الدارقطني وحارثة لا بأس به والجواب
أنه قد عارضه ما رواه الحاكم وصححه عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السور سبع
والمراد بيان الحكم دون الخلق والصورة لكن سقطت
النجاسة لعل الطوف فبقيت الكراهة لأن التعلق
بالسباع حكمان حكم السور وحكم اللحم فثبت في
الهرة حكم اللحم وهو الحرمة لعدم المعارض وعدم

فأت

قط

الضرورة

وحكم السور شيان النجاسة كسباغ البهائم والكوا
كسباغ الطير فاذا انتفى ارادة النجاسة لما قلنا تقين
ارادة الكراهة وان اكلت الهرة الفارة ثم شرب الماء
على الفور من غير ان تمكث وتنجس فيها يتنجس الماء لال
اش النجاسة من لسانها اليه وان مكثت ساعة وحلت
فمها فمكروه وليس نجس عند ابي حنيفة وابي يوسف
خلافا لمحمد بناء على التطهير بغير الماء فان فمها قد
انفسل وهو طاهر على ما مر فزاله النجاسة به جائزة
عندها فيقع شربها بغير طاهر خلافا لمحمد وابي يوسف
وان كان يشترط الصب في طهارة العضو فقد سقط
في مثل هذا الموضع لكان الضرورة كذا في الكفاية ويجوز
ان يقال ان امرار الرقي بالسباغ بمنزلة الصب وسور
الحمار والبغل الذي اتمه اثنان مشكوك فيه قيل الشك
في طهارته لانه لو كان طاهرا لكان طهورا لما يغلب
الغالب على الماء وقيل في طهوريته لانه لو وجد المطلق
لم يجب عليه غسل رأسه فهو طاهر بلا شك وهو الصحيح
وقد نص محمد عليه في النوادر حيث قال اربع لو غمس
فيها الثوب لم ينجس سور الحمار والماء المستعمل
ولبن الاثان وبول ما يؤكل كذا في المبسوط وجه الشك
في الظهورية تعارض الادلة فحديث خبير في كفاية القدر
وفي بعض رواياته انه عليه السلام امر مناديا ينادي بكفايتها
فانها رجس رواه الطحاوي وغيره يفيد النجاسة وحده
غالب بن مجر حيث قال له عليه السلام هل لك من مال
فقال ليس لي مال الا حبيزك لي فقال عليه السلام
كل من سمين مالك يفيد الطهارة والصحابة اختلفوا

في طهارة

في طهارته ونجاسته والاقيسة تعارضت فيه فليس
كالكلب في المباحة وعدم الخالطة فيلحق به وليس
كالهرة في شدة الخالطة ودخول المضائق فيلحق بها
فوجب تقرير الاصول وابقاء ما كان على ما كان فلا
يقال بانه نجس ما هو طاهر بيقين ولا بانه يطهر ما
هو نجس بيقين الا النجاسة الحقيقية عند ابي حنيفة
وابي يوسف لقلعه اياها حقيقة كما في الخل بخلاف
الحكمية وقد تقدم حكم المشكوك في فصل التيمم وتقييد
البغل بكون امه اثنان اذ ذكره غير واحد منهم الشروحي
في شرح الهداية قال اذ انما الحمار على الرمكة لا يكره لم
البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يغير سورة مشكوكا
فيه انتمى والمراد لا يكره عند الامامين لما قاله بالفر
وعند ابي حنيفة يكره كالفرس الا ان سورة لا يكون هـ
مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح في سور الفرس وكذا هـ
البغل الذي اتمه بقرق الحجة اتفاقا ولا يكون سورة
مشكوكا لكن ينأى في هذا قول صاحب الهداية والبغل
من نسل الحمار فيكون بمنزلة فانه يفيد اعتبار الارب
الا ان الاصل في الحيوانات الاتحاق بالامر كما صرحوا
في غير موضع وعرق كل شئ معتبر بسورة فما كان سورة
طاهرا فعرقه طاهر وما سورة نجس فعرقه نجس
وما سورة مكروه فعرقه مكروه اي يكره ان يصلي وبذنه
او ثوبه ملوث به الا ان عرق الحمار وكذا البغل
طاهر وهذا الاستثناء انما يصح على القول بان الشك
في الطهارة فاذا قيل ان سورة مشكوك في طهارته و
نجاسته وعرق كل شئ معتبر بسورة صح ان يقال

س

هـ

الآن عرق الحمار طاهراي من غير شك وقوله عند ابي
 حنيفة في الروايات المشهورة انها هولا جل ان الروايات
 عنه مختلفة الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لان
 الامامين يخالفان فيه كما ذكره القدوري اي ذكرات
 عرقه طاهر في الروايات المشهورة وكذا ذكره صاحب
 الهداية وغيره ايضا ووجهه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ركب الحمار معروفا في حرم الحجاز والغالب انه
 يعرق ولم يرو انه عليه السلام غسل ثوبه او بدنه منه
 وقال شمس الائمة الحلواني عرق الحمار نجس الا انه جعل
 عفوا في الثوب والبدن للضرورة وهو رواية عن ابي حنيفة
 ايضا فانه روي عنه فيه ثلاث روايات انه نجس
 نجاسة غليظة وانه نجس نجاسة خفيفة والرواية
 المشهورة الصحيحة انه طاهر كما ان الصحيح ان سؤ
 طاهرا واما الشك في ظهوريته ولا يتأتى ذلك
 في العرق فان جميع انواعه غير ظهور ولين الاثان
 اي الحمارة نجس في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة
 وروي عن محمد في النوادر انه طاهر ولكن لا يוכל
 وهو الصحيح لمرار تصحيحه لغير المص بل في الهداية
 وكذا عرقه ولبنه لا يمنع جواز الصلاة وان فحش
 قال في الكفاية هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة
 صحيح واما في اللبن فغير صحيح لان المذكور في الكتب
 نجاسة لبن الحمار والروايات فيه ذكر شمس الائمة
 الشريفي في المبسوط في تقليل سؤ الحمار فقال
 وكذلك اعتبار سؤره بعرقه يدل على طهارته واعتبا
 بلبنه يدل على نجاسته وذكر في المحيط ولين الاثان

الروايات

نجس

نجس في ظاهر الرواية وروي عن محمد انه طاهر ولا يוכל
 وذكر الامام الترمذي عن البردوي يعتبر فيه الكثير
 الفاحش هو الصحيح وعن الائمة الصحيح انه نجس
 نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى
 قاض خان في طهارة لبن الاثان روايتان انتهى والذي
 تقتضيه الدراية هو ما ذكره عين الائمة لان الحرمة
 لا للكرامة مع صلاحية الاغذية اية النجاسة وليس فيه
 ضرورة كما في السؤ فيكون نجسا نجاسة غليظة
 كبوله وان اصاب الثوب او البدن شيء من السؤ
 المكروه لا يمنع جواز الصلاة وان فحش اي ولو كان يعد
 كثيرا فاحشا لانه طاهر الا انه تكرر الصلاة معه
 كما يكره الوضوء بالسؤ واكله وشربه وان يدع الهرة
 تلحس بدنه او ثوبه ثم يصلي به من غير غسل فالاصح
 انها كراهة تنزيه على ما اختاره الكرخي وقيل كراهة
 تحريم على ما اختاره الطحاوي وما تقدم من الاحاديث
 يرجح الاول وان اصاب الثوب او البدن شيء من
 السؤ المشكوك لا يمنع جواز الصلاة ايضا وان فحش
 وروي عن ابي يوسف انه قال يمنع اذا فحش بناء على
 انه نجس نجاسة خفيفة كما تقدم انه احدي الروايات
 عن ابي حنيفة في العرق والسؤ مثله في الحكم والصحيح
 ان الشك في ظهوريته لا في طهارته بل هو طاهر
 قطعاً وقد تقدم وان اصاب الثوب او البدن
 شيء من السؤ النجس يمنع جواز الصلاة اذا زاد على
 قدر الدرهم لان نجاسته غليظة والاصل فيه
 اي فيما يمنع جواز الصلاة ان النجاسة الغليظة اذا

تألف



كانت قدر الدرهم اودونه فهو عفو لا يمنع جواز الصلاة
عندنا وعند زفر والشافعي وكذا عند مالك واحمد
تمنع النجاسة جواز الصلاة وان قلت اي ولو كانت
قليلة لان النص الموجب للتطهير لم يفصل بين
القليل والكثير وكما في النجاسة الحكيمة ولنا ان
القليل عفو اجماعا اذا الاستنجاء بالبحر كاف بالا
وهو لا يتصل النجاسة ولان التخرج عن القدر
القليل متعذر والتقدير بالدرهم مروي عن عمرو على
وابن مسعود وهو ما لا يعرف بالراي فيجعل على السماع
واما النجاسة الحكيمة فانها لا تجري فيعفى عن مقدار
معلوم منها ولا يخرج في ازالته بخلاف الحقيقة فاقترقا
ولكن ينبغي ان يفصل وان كانت اي ولو كانت النجاسة
اقل من قدر الدرهم على ما تقدم في الاداب انها
اذا كانت اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها وان
كانت قدر الدرهم يجب وان زادت يفرض حتى
ان التوب او البدن اذا اصابته من النجاسة العظيمة
اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابه منها مقدار
ما لو جمعت بتلك النجاسة التي اصابته او لا يصير
جواب لو اي مقدار ما لو جمع بالنجاسة الاولى الصادر
ذلك المقدار معها او لصادر المجموع اكثر من قدر
الدرهم منعت تلك النجاسة حينئذ جواز الصلاة
بالاجماع لان المانع حل النجاسة الزائدة على قدر
في الصلاة وهو موجود ولو حصلت الاصابة في زمان
او في مكانين وقدر روي عن ابن حنيفة انه غسل ثوبه
من قطرة دماء اصابته وكيف لا وقد كان رحمه الله

في غاية

في غاية الورع والمحافظة على اداب الشريعة ولا يلزم
من قوله ان يغسله ليس يفرض ان لا يغسله فانه
ان تقدم فيه دليل الفرض لم ينعقد فيه دليل
التنية او الاستحباب والمتقي لا يترك سنة ولا
مستحبا بغير ضرورة فكيف هو من اعيان المتقين
ثم الدرهم المقدرب هو الدرهم الكبير الشاهلي
منسوب الى الشاهل بكسر اوله اسم موضع ذكره في
المستصفى عن الهادي وهو مثل عرض الكف اي
مقعر الكف وهو داخل اصول الاصابع واخذ التقية
به من موضع الاستنجاء قال الشيخ استنجوا ذكر
المقاعد في نما السهم فكنوا عنه بالدرهم الا ان
التقدير به من حيث المساحة ليس مطلقا بل الصحيح
ما قاله الفقيه ابو جعفر الهندواني بقدر بالوزن
اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه متقالا في النجاسة
المستحسنة ذات الجرم كالعدرة ونحوها وتقدر
بالسط والعرض المذكور في النجاسة الرقيقة التي
لا حرم لها كالبول والخر والدم المائع ونحوها
وذلك لان محمدا رحمه الله ذكر الدرهم الكبير في النوا
واعتبره من حيث العرض فقال الدرهم ما يكون
مثل عرض الكف وذكره في كتاب الصلاة واعتبر
من حيث الوزن فوفق الفقيه ابو جعفر بن كلاب
بما ذكره ووافقه على ذلك من بعده وقالوا هو الصحيح
وان اصابه اي الثوب دهن نجس هو اقل من قدر
الدرهم عند الاصابة ثم انبسط بعد ذلك حتى صا
اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة

مر

در

ر

وحديثه فلا يمنع جواز الصلاة بعد ما صار اكثر من قدر
 الدرهم وهو اختيار الرغيباني وجماعة وقال بعضهم
 يعتبر وقت الصلاة به وحديثه يمنع الصلاة وبه اي القول
 الثاني يؤخذ لان مساحاة النجاسة وقت الصلاة اكثر
 من قدر الدرهم والعفو انما هو قدر الدرهم منها
 وما صلى به قبل الانسكا ط جائز لعدم القدر المانع
 اذ ذاك وتحقيقه ان المعتبر في المقدار من النجاسة
 الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل جوهر المتنجس ^{الكثيفة}
 فليتأمل وان اصاب الدهن النجس الجلد وشرب
 اي سري الدهن في الجلد واذا دخل الرجل يده في التمت
 النجس او غيره من الادهان الخمسة او المرأة احتضنت
 بالحناء النجس او غيره من الحضائيات الخمسة او التوب
 اذا صبغ بالصبغ بالكسر النجس ثم غسل كل من الاشياء
 المذكورة ثلاث مرات طهر الجلد من النجس ^{المشرب} فيه
 والثوب من الصبغ النجس واليد من الدهن النجس
 والحضاب النجس وان بقي اي ولو بقي اثر الدهن من الدهن
 في اليد والجلد واثر الصبغ في الثوب واثر الحضاب
 في اليد لان الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاءه وما
 شرب الجلد من الدهن فهو عفو لذلك بل او لما
 قد يتقدر زواله وذكر في المحيط يظهر الثوب اي
 المصبوغ بشئ نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء
 ويسيل منه الماء الابيض اي الخالص من لون الصبغ
 وكذا قال قاضي خان في حضاب اليد ينبغي ان لا يكون
 ظاهرا مادام يخرج منه الماء الملوّن بلون الحناء
 وذلك لان المشقة انما توجد اذا كانت العين لا تزول

بالماء وما دام اللون يوجد في الماء تزول به فلم توجد
 المشقة الموجبة للعفو عن النجاسة مع بقاء اثرها ولا
 يشترط في ازالة الاثر شئ اخر غير الماء بل وان غسل
 اي ولو غسل الثوب او الحضاب ونحوه بالماء بغير
 حرص ولا صابون ونحوهما حتى لم يبق في الماء لون
 يظهر الا يرى الى ما روي عن ابي يوسف في تطهير الدهن
 النجس اي المتنجس اذا جعل الدهن في اناء فصبت
 عليه الماء ففعلوا الدهن على وجه الماء فيرفع بشئ
 ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا فعل كذلك ثلاث
 مرات يحكم بطهارة الدهن وعن محمد لا يظهر الدهن
 بوجه وقوله احوط وقول ابي يوسف اوسع وهذه
 الصورة من صور تطهير ما لا ينصرف وقد ذكرنا ان
 الفتوى فيه على قول ابي يوسف مطلقا وذكر في الدر
 رجل دهن رجله ثم نوضا وغسل رجله فلم يقبل
 الرجل الماء جاز وضوءه لان الفرض الغسل وهو اسالة
 الماء على العضو لا بقاء عليه وقد حصل ثوب مبطن
 اصابه في ظاهره نجاسة اقل من قدر الدرهم فتعدت
 الى بطائنه فصارت النجس باعتبار القدر الذي في البطا
 مع القدر الذي في الظهارة اكثر من قدر الدرهم يمنع ذلك
 النجس جواز الصلاة عند محمد لان البطانة في حكم ثوب
 اخر فصارت كما لو كان في جيبه اقل من درهم وفي تنصير
 كذلك ولو جمعا زاد على الدرهم وعند ابي يوسف
 لا يمنع لان البطانة مع الظهارة في حكم ثوب واحد
 فصارت كما لو اصاب النجس وجه الثوب وهو اقل
 من الدرهم فتعدت الى الوجه الاخر بحيث لو اعتبر الوجه

زاد على قدر الدرهم فانه لا يمنع على ما اختاره قاضي خان فكذا هذا
 وقيل ان كان الثوب مضربا لا يمنع بالاتفاق قال قاضي خان
 وقول ابي يوسف اوسع وقول محمد احوط انتهى والاوجه
 ان يفصل ففي غير المضرب يؤخذ بقول محمد وفي المضرب
 بقول ابي يوسف لان التضريب يجعله ثوبا واحدا بالاتصال
 التام بخلاف المضرب فان الاتصال فيه غير تام واذا
 لف الثوب المبلول بخمس في ثوب طاهر يابس فظهر
 ندوة اي ندوة الثوب المبلول على الطاهر ولكن لا يصير
 رطبا يسيل ميل شي بالعصر بل كان بحيث لو عصر لاسيل
 لا يسيل منه شي ولا يتقاطر اختلاف المشايخ فيه و
 الاصح انه لا يصير نجسا كذا في الخلاصة وكثير ذكره من
 غير اشارة الى خلاف وكان وجه القياس على ما سبق من
 الرطوبة بعد العصر في المرة الثالثة بحيث لا يتقاطر
 بعد لو عصر لكن يردان قياسها على الندوة الباقية
 بعد العصر في المرة الاولى ولي لوجود النجاسة بكما لها
 في الثوب الذي سرت منه الرطوبة كما في الذي عصر اول
 مرة ويحاج بان النجاسة اذا كانت ثابتة فالتباعد
 والعصر شيئا فشيئا الى حد النهاية وهي الرطوبة الباقية
 بعد العصر الثالثة يعفي عنها حينئذ واذا لم تكن ثابتة
 فابتدأت بالثوب كما في مسئلتنا فما دامت البدنة
 مغل مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر يعفي
 عنها كما عفي هناك بخلاف ما بعد الاولى والثانية
 فانه ليس بنهاية فالحاصل قياس ابتداء النجاسة
 فيما هو طاهر على انتهائها فيما كان نجسا فليتأمل
 واذا فهم هذا يجب ان يعلم ان وضع المسئلة انما هو

في الثوب

في الثوب المبلول بالماء بخلاف المبلول بعين النجاسة
 كما يقول ونحوه لان الندوة حينئذ عين النجاسة وان لم
 تقطر بالعصر كما لو عصر الثوب المبلول بالبول ونحوه
 حتى انقطع التقاطر منه فانه لا يظهر وكما بعد العصر
 في المرة الاولى والثانية وكذا ينبغي ان تقيده المسئلة
 ايضا بما اذا لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة
 من لون او ريح حتى لو كان المبلول متلونا بلون او
 متكيفا بريح فظهر ذلك في الطاهر يجب ان يكون
 نجسا كما لو غسل ذلك النجس ولم يزل اثره ولم
 يبلغ حد المشقة بحيث لا يحكم بطهارة فكذا هذا
 الحاقا للبدنية بالنهاية على ما مر هذا وقال الشيخ كمال
 الدين ابن الهام لا يخفى انه قد يحصل بل الثوب وعصر
 نبع روس صغار ليس لها قوة السيلان ليتصل بعضها
 ببعض فتقطر بل تقر في مواضع بعضها ثم ترجع اذا حل
 الثوب ويبعد في مثله الحكم بطهارة الثوب مع وجود
 حقيقة المخالط فالاولى ناطة عدم النجاسة بعد منع
 شي عند العصر ليكون مجرد ندوة لا بعد التقاطر انتهى
 وكذا حكم الثوب الطاهر اليابس ايضا اذا بسط على رص
 نجسة رطبة بالماء قطرت رطوبة فيه لكن لا يقطر
 لو عصر فانه لا يتنجس لما قلنا وكذا لو نشر الثوب المبلول
 الطاهر على مكان يابس نجس فابتل منه لكن لم يظهر
 عين النجاسة في الثوب وكذا ان نام على فراش نجس
 ففرق وابتل الفراش من عرقه فانه ان لم يصب بثل
 الفراش بعد ابتلاله بالعرق جسده لا يتنجس جسده
 وكذا اذا غسل رجله ومشي على لبد نجس فابتل اللبد

لا يتنجس ببله

وكذا ان مشي على ارض نجسة بعد ما غسل رجليه فابتلت الارض من بلل رجليه واسود وجه الارض اي بالنسبة الى لونه الاول لكن لم يظهر اثر البلل في رجله لم يتنجس رجله وجازت صلاته بدون اعاده غسلها لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك والظاهر بيقين لا يصير نجسا الا بيقين مثله واما ان صارت الارض طينا رطبا من بلل رجله فاصاب ذلك الطين رجله فحينئذ يتنجس رجله ولا تجوز صلاته ما لم يغسلها ان كان قدرا مانعا وقس عليها ما قبلها من المسائل بان صار من بلل الثوب طين وتلوث به واصاب الجسد بلل الفراش والرجل بلل اللب بعد ان صار بحيث لو عصر لسال بحيث يحكم بالتنجس في ذلك كله وقال في الذخيرة رجل رمدت عينه فرمست بكسر الميم فاجتمع رمصها بفتحها وهو نسخ ابيض يجتمع في الموق اي في جانب العين مما يلي الانف قال يجب ان يتكلف في ايصال الماء يعني الى تحت الرمص ان لم يضربه ايصاله كما يجب ان يتكلف في ايصال الماء الى الماق في حال الضحى ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والفصل اذا صبت الرجل دهنًا في اذنه فكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لانه لم يصل الى جوفه والدماغ ليس محل النجاسة وكذلك ان خرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا وان خرج من الفم فعليه الوضوء قال قاضي خان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف وانه موضع النجاسة اقول قد ينزل من الدماغ الى

المصل بالارض

الحلق

الحلق من غير ان يصل الى الجوف كما في البلغم فينبغي انه اذا علم ذلك لا ينقض وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل وان كان محلها انقض الوضوء لكن لما كان كل ما يخرج من البدن مما هو باق في فهو نجس وما لا فلا فاسبب بيانها في مباحث النجاسة نعم ما بعدها ليس الا محض استطراد وهو قوله القرحة اذا برأت وارتفع قشرها وهو الجلد الذي كان تحته المادة ولكن اطراف القرحة موصولة بالجلد المرتفع الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فانه منفرد غير متصل بالحم فتوضاء صاحب القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع جاز وضوءه وان لم يري ولو لم يصل الماء حال الوضوء الى ما تحته اي الى ما تحت ذلك الجلد لانه لم يخرج عن كونه ظاهريه وما تحته من كونه باطنه ولو توضاء الرجل ثم خلق رأسه او حيتته او قلم ظفره لم يجب امراد الماء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك في محله الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر ادخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط كانه قال اي ما سال من فم النائم فهو طاهر كيف ما كان متحلا من الفم او متصفا من الجوف ولذا قابله بالتفصيل في قوله وذكر في المحيط انه ان جفت وبقي له اي بعد الجفاف اثر اي ربح اولون بان كان منتنا او اصفر فهو نجس وجه الاول ان الغالب كونه من البلغم وهو طاهر مطلقا عند ما خلا فلا يبر وجه الثاني ان ما كان متغيرا فالظاهر كونه من العذ

سف

وما خرج منها نجس واستثنى بها البلعن للزوجته
وهذا اليس كذلك على انه يجوز ان يكون من قرحة و
خوها ايضا وقال في الملتقط هو طاهر الا اذا علم
انه من الجوف وهو غير مخالف لما في المحيط فان تغير
الرائحة او اللون دليل على انه من الجوف واما اذا علم
انه من قرحة وخوها فلا خفاء في نجاسته والكلام
فيما اذا لم يعلم ذلك واما النجاسة الخفيفة فهي كقول
ما يؤكل لحمه وخوه مما تقدم فانها مقدرة في المنع
من جواز الصلاة معها بالكثير الفا حش الذي يستوفى
الطباع السليمة او طبيعة البتلى به وهذا هو اصل
المروي عن ابي حنيفة على ما هو ذا به من التفويض
الى راي البتلى به حتى روي انه كره تقديره وقال ابو
الفا حش يختلف باختلاف طباع الناس كما قاله
ابن الهمام في شرح الهداية وروي عن ابي حنيفة هكذا في
جميع النسخ والصواب على ما ذكر في الهداية وشروحه
وسائر الكتب ان الرواية انه مقدّر بشر في شهر انما هي
عن ابي يوسف وفي رواية عنه ايضا انه مقدّر بدراع
في ذراع وروي عن محمد وهو مروي عن ابي حنيفة ايضا
ان القدر المانع يعتبر بالربع قال في الهداية وهو لا
وفي الكافي وهو صحيح لان الربع اقيم مقام الكل في كثير
من الاحكام كالنوب النجس اذا كان ربه طاهرا
وتحلق ربع الراس في الاحرام وكشف ربع العورة
فمختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع اي باي
نسبة يعتبر فقال بعضهم يعتبر ربع جميع النوب
المصاب وقال بعضهم ربع الموضع الذي اصابه

بمنع ربه

منه

ان كان

ان كان ذلك ذيلاً فربع الذيل هو المعتبر في المنع وان كان
دخرياً او كما فربع الدخريين او الكمر وكان البعض
القائلين بهذا ارادوا به ربع ثلث النوب الشامل للبدن
كله وقد روي بعضهم ربع ادى نوب تجوز به الصلاة
وهو ما يستر العورة من السرة الى الركبة ووفق الشيخ
كالدين ابن الهمام بين هذا وبين القول الاول بان
النوب ان كان شاملاً للبدن اعتبر ربه وان ادى
ما تجوز فيه الصلاة اعتبر ربه لان الكثير بالنسبة اليه
وان كان قليلاً بالنسبة الى الشامل وهذا هو المختار
والله اعلم **اما الشرط الثاني فهو الطهارة من الانجاس**
لما بين الشرط الاول وهو الطهارة من الاحداث شرع
ان يبين الشرط الثاني وهو الطهارة من الانجاس واما
بين بعض احكام الانجاس في طهارة الاحداث استطر
باعتبار ما يصيب الماء منها والانجاس جمع نجس
الجيم وبكسرهما فالاول اسم ولا تلحقه التاء والثاني
صفة وتلحقه والاول استعماله مخصوص بالنجاسة
الناية لا يستعمل فيما يعرض له النجاسة الامبالقية
كقوله تعالى انما المشركون نجس والثاني يستعمل في النجاسة
والعرضية فهو اعم مطلقاً فيقال في نحو العذرة نجس
بالفتح ونجسة بالكسر والتخفيف نجس بالكسر وبالفتح ولا
يقال في النوب الذي اصابته النجاسة نجس واما يقال
بالكسر نجس يجب اي يفرض على المصلي اي من يريد ان يصلي
قبل الشروع في الصلاة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه
ونوبه والمكان الذي يصلي فيه اي عليه كما في قوله تعالى
لاصلبتكم في جذوع النخل او المراد المكان الذي يقع

كا

Copyright

versity

فعل الصلاة فيه وفرضية الطهارة الثوب بقوله تعاوتيا
فظهر على ان المراد به حقيقة التطهير ويراد ايضا حال ارادة
الصلاة ليكون الامر على حقيقته ايضا وما قيل ان المراد
فقط فيه عدول عن الحقيقة من غير ضرورة واذ اوجب
تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالاولوية
لانها الرزم للصلاة منه اذ لا ينفك عنها وقد تنفك
عن الثوب اذا لم يوجد وعلى ذلك انعقد اجماع الامة
من غير مخالف وكما يجوز ان التها الى النجاسة الحقيقية
بالماء المطلق فكذا يجوز ان التها بالماء المقيد كما ورد
وماء البطيخ والخيار وبكل ما يعطى طهر يمكن ان التها به
كالخل ونحوه وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في فصل
المياه وكذا يجوز ان التها بالنار او بالتراب لان المقصود
قلع اثرها فاذا حصل بالنار او بالتراب اجزاء وحصل
وحصول ذلك في مواضع منها اذا تعلق السكين ونحوه
بالدم او بالملح تعلق راس الشاة مثلاً ثم ادخل ذلك
المتعلق النار فاحترق الدم وزال اثره طهر الرأس
والسكين ونحوهما بالنار لحصول المقصود وكذا اذا
اصاب السكين دم فمسح بالتراب يطهر لما قلنا
وروي عن محمد انه اذا اصاب يد المسافر نجاسة
قال محمد مسحها بالتراب وتخصيص المسافر لان الغالب
عليه عدم ما يزيل به النجاسة من المايعات فيقلها
بالتراب وليس المراد انها تظهر بحيث يجوز ذلك
مع وجود المانع او انه لا يجب غسلها بعد ذلك
اذا وجد فان ايا حنيفة وابا يوسف انما يجوز ذلك
في الخف ونحوه بالحديث ومحمد لم يوافقهما على ذلك

فكيف

فكيف يجوز ههنا فيحمل على ما قلنا من التقليل لضرورة
عدم المزيل كما قاله الشيخ كما ل الدين ابن الهمام
وكذا اذا اصاب الخف او نحوه من النعل او الجرمق
وغيرها نجاسة لها جرم كالغدره والروث ونحوها
عن ابي يوسف انه قال اذا مسح بالتراب او بالزبل
على سبيل المبالغة يطهر وعليه اي على قول ابي يوسف
المذكور فتوي مشايخنا ذكره في المحيط وعند ابي
حنيفة ايضا يطهر بذلك لكن اذا جفت النجاسة
لا اذا كانت رطبة وعند محمد لا يطهر الا بالغسل
قياسا على سائر النجاسات ولهما ما روي ابو داود
من حديث ابي سعيد الخدري انه عليه السلام
قال اذا جاء احدكم الى المسجد فلينظر فان راى
في نعله اذني او قدرا فليمسه وليصل فيها وروي
ابن خزيمة من حديث ابي هريرة انه عليه السلام قال
اذا وطئ احدكم الاذي بنعله او خفيه فطهورهما
التراب ولكن عدل ابو حنيفة على اطلاقه في الرطبة
لبقاء اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة بخلاف
ما اذا جفت فانها حينئذ تجذب تلك الاجزاء
الى نفسها وعمل ابو يوسف باطلاقه لان التراب اذا
اذا بولغ في المسح به يجذب تلك الاجزاء ايضا
الا انه استثنى الرقيق في رواية كما قال المصنف وان لم
يكن لها اي للنجاسة التي اصابت الخف جرم كالبول
والخمر ونحوها فلا بد من الغسل بالاتفاق رطبا كانت
او يابساً قال في الكفاية وغيرها خرجت النجاسة الرقيقة
يعني من اطلاق الحديث بالتعليل وهو ان قوله عليه

السلام

عن أبي بصير

فظهرها التراب أي نزل نجاستها ونجف فاعلم بيقين أن
الحف إذا شرب البول أو الحمر لا يزيله المسح ولا يخرجه
عن أجزاء الجلد فكان إطلاق الحديث مصروفا إلى ما
يقبل الإزالة بالمسح وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي
يحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه قال
فمن أصاب نعله النجاسة الرقيقة إذا مشى على التراب
أو الرمل ولزق بعض التراب وجف ومسحه بالأرض
يظهر أيضا عند أبي حنيفة وهكذا أي كما روي ابن الفضل
عن أبي حنيفة روي الفقيه أبو جعفر الهندي عن أبي حنيفة
قال شمس الأئمة السرخسي وهو الصحيح وعن أبي يوسف
أيضا مثل ذلك الذي روي عن أبي حنيفة إلا أنه أي أبو يوسف
لا يشترط الجفاف فيه كما شرطه أبو حنيفة بل بمجرد
ما استجسد بالتراب أو الرمل ومسحه يظهر كما هو
أصله في ذات الجرم قال الشيخ كالدين ابن الهيثم
في توجيهه أن المختار قول أبي يوسف في ذات الجرم لعموم
البلوى ونعلم أن الحديث يفيد طهارتها بذلك مع
الرطوبة إذا ما بين المسجد والمنزل ليس مساقا لجفاف
في مدة قطعها ما أصاب الحف قطعاً فإطلاق ما
يروي مساعد بالمعنى ثم قال بعد ما ذكر معنى المذكور
في الكفاية من توجيهه استثناء الرقيقة ولا يخفى ما
فيه إذ معنى ظهوره يظهر واعتبر ذلك شرعا بالمسح
المصرح به في الحديث الآخر يعني رواية أبي سعيد قال
وكما لا يزيل ما تشربه من الرقيق كذلك لا يزيل ما تشربه
من الكثيف حال الرطوبة على ما هو المختار للفقهاء
والحاصل فيه بعد إزالة الجرم كالحاصل قبل ذلك

عن أبي بصير

في الرقيق

في الرقيق فإنه لا يشرب إلا ما في استعداده قبوله وقد
يصيبه من الكثيفة الرطبة مقدار كثير يشرب من طوبى
مقدار ما يشربه بعض الرقيق انتهى فالجواب أن المختار
للفقهاء عملاً بإطلاق الحديث الطهارة بذلك في الحف
ونحوه سواء كانت النجاسة ذات جرم من نفسها أو
ذات جرم بغيرها كالرقيقة المستجدة بالتراب
ونحوه رطبة كانت أو يابسة وكذا يجوز أن التماس
إزالة النجاسة في الجملة بالحك بالظفر والحت بنحو
أو حجر والفرك أي ذلك بعضه ببعض أما الحك
والحت فإنه في الحف ونحوه حتى إذا أصابته نجاسة
لها جرم فيبست يظهر بالحك والحت عند أبي حنيفة
وأبي يوسف خلافا لمحمد استدلالا بما تقدم من الحديث
فإنه يفيد أن زوال الجرم مطهر للنعل والحك والحت
مزيلان له والرواية ذكرها في الجامع الصغير ولا خلاف
بين أبي حنيفة وأبي يوسف في اشتراط الجفاف هنا
لأن القلع بالحك والحت لا يتأتى في الرطب وهذا
إذا لم يبق أثر النجاسة من اللون والريح وإن بقي ولم
يزل إلا بالفسل فلا بد من الفسل وذكر في المحيط أن
تحدا رجوع إلى قولهما في طهارة الحف ونحوه بذلك والحك
والحت بالزى لما روي عموم البلوى والخرج في التحرز
من إصابة الأرواث ونحوها الحف والنعل وفي الزام الفسل
ولعموم البلوى أثر في التخفيف والتيسير وإن الشك
البول على البدن أو الثوب أو المكان حال كونه مثل
رأس الأبرج حيث لا يدركه الطرف فذلك الانتصاح
في الحكم ليس بشئ معتبر بل هو كالاتصاح وقد سئل

رت

سه

عن أبي بصير

ابن عباس عن ذلك فقال انا ارجو من عفو الله تعالى
 اوسع من هذا ولان الذباب يقع على النجاسة ثم يقع على
 ثياب المصلي ولا بد على رجلها شيء من النجاسة واحد
 لا يستطيع الاحتراز عنه وقوله مثل رؤس الابرار إشارة
 الى انه لو كان مثل رؤس المتألمين منع وقال الهندواني يدل
 على انه لو كان مثل رؤس الجانب الاخر اعتبر وغيره من
 المشايخ لا يعتبر الجانبين دفعا للحرج واذا لم يعتبر
 لا يجمع مع غيره اما اذا وقع ذلك الثوب ونحوه في الماء
 القليل لا ينجسه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عمر
 الثوب والماء وقيل ينجسه وهو الاصح لان سقوط
 اعتبارها كان لدفع الحرج ولا يخرج في الماء كذا في الكفا
 والتقييد بعدم ادراك الطرف ذكره المعلى في النوادر
 عن ابي يوسف قال اذا انتفضح من البول شيء يرى اثره
 لا بد من غسل وان لم يغسل حتى يصلي وهو بحال لو جمع كان
 اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلاة انتهى واذا صرح بعض
 الأئمة بقيد لم يرد عن غيره منهم نصريح بخلافه يجب
 يعتبر سيما والوضع احتياط ولا يخرج في التبرز عن مثله
 بخلاف ما لا يرى كما في اثر رجل الذباب فان في التبرز عنه
 خرجا ظاهرا وانصاح الفسالة في الاء ان كان قليلا
 بان لا يظهر مواقع القطر في الماء لا يفسده وان استبنا
 مواقع فهو كثير يفسده وغسالة الميت من الماء الاول
 والثاني والثالث فاسد وما يصيب ثوب الفاسل من ذلك
 قدر ما لا يمكن الاحتراز عنه يكون عفوا كذا في قاض خان
 واما الفرك فيزيل النجاسة في المني فيطهر الثوب من المني
 به اي بالفرك اذا يبس المني على الثوب وهذا بناء على

ان المني

ان المني نجس نجاسة مغلظة عندنا وبه قال مالك وحماد
 في رواية وقال الشافعي واخيه رواية طاهر لما استد
 لنا نحن به على الطهارة بالفرك والحك وهو ما في
 صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها لقد رايتني و
 انا احك من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بكا
 بظفري ومما في صحيح ابي عوانة عنها كنت افرك المني
 من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابكا
 وامسحه او اغسله شك الحميدي اذا كان رطبا
 ولو كان نجسا لم يكتف بفركه ولما عن ابن عباس عنه
 عليه السلام انه سئل عن المني يصيب الثوب فقال
 انما هو بمنزلة المخاط او البزاق وقال انما يكفيك
 ان تمسحه بخرق او بذرقة قال الدارقطني لم ير
 غير اسحق الا زرق عن شريك القاضي ورواه البيهقي
 من طريق الشافعي موقوفا على ابن عباس وقال
 هذا هو الصحيح وقد روي شريك عن ابن ابي ليلى
 عن عطاء مرفوعا ولا يثبت انتهى لكن قال ابن الجوزي
 في التحقيق اسحق الا زرق مخرج له في الصحيحين
 ورفع زيادة وهي من الثقة مقبولة انتهى ولانه
 مبدا خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون اصله نجسا
 ولنا اطباق الاحاديث الصحيحة عن عائشة على
 انها كانت تغسله رطبا فان ما تقدم في حديث
 ابي عوانة رواه الدارقطني وغسله من غير شك
 وبعد ان يكون غسلها له من غير علم عليه السلام
 خصوصا اذا تكررت منها سيما ما في الصحيحين عن
 سليمان بن يسار قال سألت عن المني يصيب الثوب

فقلت كنت اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلاة واثرا لغسل في ثوبه اذ يبعد ان لا يجس ببلل ثوبه مع القاء عليه السلام الى حال ثوبه والفحص عنه وعند ذلك يبدو له السبب وقد اقرها عليه فلو كان ظاهرا لمنعها من اطلاق الماء من غير حاجة فانه سر على ان في مسلم عنها انه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب وانا انظر الى اثر الغسل فيه فان حمل على حقيقته فظاهر او على مجازة وهو امره بذلك فهو فرع عليه لكن لقائل ان يقول ولئن سلم انه فعله عليه السلام فهو عند الاطلاق لا يقتضي الوجوب كما علم في الاصول فالاولى الاستدلال بما روي الدارقطني عن عمار بن ياسر قال اتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بيراد لوماء في زكوة قال يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله باي واتي اغسل ثوبي من نجاسة اصابتها قال يا عمار انا يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقي والدم والمني يا عمار ما تخاف منك ودموع عينيك والماء الذي في ركبتك الاسواء وقول الدارقطني لم يروه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد وهو ضعيف مدفوع بانه وجد له متابع عند الطبراني في الكبير وهو حماد بن سلمة وسنده ثنا الحسين بن اسحق التستري ثنا علي بن بحر ثنا ابراهيم بن زكريا العجلي ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد الى اخر ما ذكره الدارقطني سنداً ومتناً وعلي بن بحر روي له مسلم مقروناً بغيره وعلي بن زيد روي له الحاكم في المستدرك وقال الترمذي صدق

وابراهيم بن زكريا وثقه البزار فلا ينزل الحديث عن درجة الحسن فيقدم على حديث ابن عباس لانه مانع وذاك مبيح وقوله انه مبداء خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون اصله نجسا ممنوع فان تكريمه يحصل بعد تطويرة الاطوار المعلومه نطفة ثم علقه ثم مضغه الى اخر قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام الايري ان العلقه نجسة وان نفس المني اصله دم فيصدق ان اصل الانسان دم وهو نجس انتهى قال الفقير اما العلقه فان الاصح عندهم انها ظاهرة فلا ينقض بها عليهم واما الدم فقد كان يتنجا بالنقض به عليهم في خاطري كثيرا ثم ظهر لي عدم ذلك فان المني انما يحصل عنه وهو في محله ولا يحكم عليه بالنجاسة اذ ذاك فلم يسبق الامنع استلزام كونه مكرما تطهارة اصله بل تحليقه في الاصل من شئ نجس ثم تشريفه بانواع الكرامات ابلغ في المنة واليه الاشارة في قوله تعالى من ماء مهين انا خلقناهم مما يعلمون وفي ايجاب الطهارة الكبرى بخروجه كما في دم الحيض بخلاف البول والمذي والودي اي اشارة لمن تدبر حكمة الحكيم سبحانه وتعالى على اننا لو خصصنا الخلاف بما لم يتخلق منه الانسان لم يضربنا وتخلص من فتح التلقظ بان اصل خلقة الانبياء من شئ نجس والله سبحانه الحميد والمنة ثم قيل انما يطهر بالفرك اذا لم يسبقه مذي وعن هذا قال شمس الايمة سيئلة المني مشكلة لان كل محل يمني ثم يمني الا ان يقال انه مغلوب بالمني مستهلك فيه فيجعل بقعا انتهى وهذا ظاهر فانه اذا كان الواقع انه لا يمني حتى يمني وقد طهره الشرع بالفرج يابساً مع عدم خفاء ذلك عليه لزم انه اعتبر كون

المذي يتبعاً ولو بال وللمستنج بالماء قيل لا يطهر المني الخارج
بعده بالفرك قاله أبو إسحق الحافظ وهكذا روي الحسين
عن أصحابنا وقيل ان لم ينتشر البول على راس الذكر ولم يجاوز
الثقب يطهر به وكذا ان انتشر ولكن خرج المني لانه لم يوجد
مروره على البول الخارج ولا اثر لمروره عليه في الداخل لعدم
الحكمة بنجاسته وكذا يطهر العضو من المني اذا اصابه
بالحيث والفرك بطريق الدلالة لان الضرورة فيه اشد
منها في البدن على ما قيل وقدرى عن ابي حنيفة ان البدن
لا يطهر بالفرك وذكر مثله في الاصل لان حرارة البدن
جاذبة رطوبة المني الى البدن فيرق وتزول لزوجته ولا
يتحقق بفركه استخراج ما تشربه واستحكه في مسامه بخلاف
الثوب فان المني يتكمله ورطوبته فيه لم تنفصل عنه
فاذا يبس وفيه رطوبته لم تتداخل الثوب فاذا فرك
زال او قلت بخلاف سائر النجاسات فانها ليست بلحمة
فرطوبتها لم تنفصل عنها وتستقر في الثوب ايضا ثم الظاهر
من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية حيث
اخرها مع دليلها ولم يتعقبها وعادته تاخير ما هو الراجح
وهو الوجه لان الطهارة بالفرك في المني وردت على خلاف
القياس ولذا ذهب مالك الى انه لا يطهر به وطريق الدلالة
ممنوع للفرق المذكور على ان الاحاديث في الثوب ايضا
حكايات افعال في منيته صلى الله عليه وسلم وهي محتملة
لكون المني قليلا ولكونه مخصوصا به عليه السلام على ما
قيل ان فضلاته عليه السلام طاهرة فكيف تقوم الحجة
لنا على طهارته بالفرك مطلقا في القليل والكثير في خوف
غيره ام كيف تقوم الحجة لشافعي بها على طهارته

من كل

من كل احد والمرجح من مذهبه اختصاصه عليه السلام
بطهارة الفضلات حتى الدم والبول على ما صححه القاضى
حسين وغيره وان كان اي ولو كان الثوب الذي اصابه
المني ذا طاقين اي مبطنا فنفذ المني الى البطانة فانه
يطهر بالفرك وهو الصحيح كما قاله الترمذى لانه لما
نفذ الى البطانة من اجزاء المني خلافا لمن قال لا يطهر ما
سرى الى البطانة من رطوبة المني بالفرك لرقته كما قال الفضل
في منى المرأة الا يطهر بالفرك لانه رقيق وكذا يجوز ازالة
النجاسة في الجملة بالحس كما اذا اصاب الخمر يده فحسه
ثلاث مرات تطهر يده بريقه كما يطهر يده بريقه خلافا
لمحمد على ما مر واما اذا اصاب الثوب نجاسة شروعية
وكيفية تطهير النجاسة بالفسل فان النجاسة اما ان تكون
مرئية او غير مرئية فان كانت مرئية فطهارتها زوال
عينها الا ما يشق بان يحتاج في زواله الى غير الماء كالصا
ونحوه فانه لا يلزم استعمال ذلك ولا يضر بقاء ما لا
يزول بالماء الخالص وقال بعض المشايخ يفسل بعد زوال
العين ثلاثا لما قاله بقير المروية وعن الفقيه ابي جعفر
يفسل مرتين كغير مرئية غسلت مرة قال في الخلاصة هذا
خلاف ظاهر الرواية وقال بعضهم اذا ذهب العين والاثر
بمرة واحدة طهر قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وهو
الاقيس لان نجاسة المحل لمجاورة العين وقد زالت وجوب
المستيقظ في غير المرئية ضرورة انما هو ماء موريه للتوهم
النجاسة ولذا كان مندوبا ولو كانت مرئية كانت محققة
وكان حكمه الوجوب انتهى فقد اهر المعتمد واليه يشير
كلام الخلاصة انه ظاهر حيث تعقب قول ابي جعفر

كتاب حكم فضلات النبي صلى الله عليه وسلم

تطهير النجاسة بالفسل

بون

يث

بأنه خلاف ظاهر الرواية بعد ما قرأته لو زالت النجاسة بمرة واحدة ثبت صفة الطهارة وإن لم تكن النجاسة مريئة أي لم يكن لها لون مخالف للون الثوب يغسلها حتى يغلب على ظنه أنه قد طهر وهذا إذا لم يكن لها ريح أيضا فإن كان يجب الغسل إلى زواله إلا ما يشق وهكذا الطعم وقيل إذا غسل الثوب من غير المريئة مرة وعصر بالماء لغيره يظهر كما هو قول الشافعي وأحمد في رواية لأن النجاسة تتحلل بالماء وتخرج معه بالعصر والجواب منع تحقق ذلك بالمرّة وقيل أنه لا يظهر ما لم يغسل ثلاث حرّات ويعصر في كل مرّة جعل المص هذا القول مغايرًا للقول الأول وهو غلبة الظن مقابل له حيث عطفه عليه بقيل وقال والفتوى على الأول والظاهر أنه فهم من الأول عدم اشتراط العصر والتحقيق أنه ليس مغايرًا بل هو سببه اقيم مقامه تيسيرًا قال في الهداية وما ليس يرى فطهارته أن يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل أنه قد طهر لآلات التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في امر القبلّة وإنما قدروا بالثلاث لأن غالب الظن يحصل عنده فاقم السبب الظاهر مقامه تيسيرًا ويتأيد ذلك بحديث المستيف من مقامه انتهى فعلم بهذا أن المذهب هو اعتبار غلبة الظن وإنما مقدرة بالثلاث لحصولها بها في الغالب وقطعًا للوسوسة وأنه من إقامة السبب الظاهر مقام السبب الذي في الإطلاع على عصر كالسفر مقام المشقة ومثال ذلك والتأيد بالحدّ هو كونه عليه السلام جعل الغسل ثلاثًا هو الرفع لتوهم النجاسة حيث جعله غاية للنهي عن غمس اليد في الأثناء ثم لم

ليشترط

100
ليشترط الزيادة عليها فكذا عند تحقق النجاسة يكون الغسل ثلاثًا هو الرفع لها من غير اشتراط زيادة إذ لو لم تكن الثلاث لازال الثوب يمكن دافعة للتوهم ثم اشتراط العصر كل مرّة هو ظاهر الرواية عن أصحابنا وعن محمد في غير رواية الأصول أنه يكفي بالعصر في المرّة الأخيرة وعن أبي يوسف أن العصر ليس بشرط ويخرج على هذا الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر والتشبيث مع العصر كل مرّة مسائل ذكرت في المحيط والجامع الصغير للإمام الترمذاني منها ما روي عن أبي يوسف الجنب إذا ترزق في الحمام وصبت الماء على جسده من جنب أي من جهة الظهر والبطن حتى خرج من الجنابة ثم صبت الماء على الأزار يحكم بطهارة الأزار وإن أي ولو لم يعصره وقال أي أبو يوسف في موضع آخر في رواية أخرى أن صبت الماء على الأزار وأمر الماء بكفيه فوق الأزار فهو أحسن وأحوط وإن لم يفعل يجزئ وعلى هذا ذكر شمس الأئمة الخوافي أن النجاسة لو كانت بولا أو مادي نجسًا وصبت الماء عليه كفاه ويحكم بطهارته قال الشيخ كالدين ابن الهام لكن لا يخفى أن ذلك أي المروي عن أبي يوسف في الأزار لضرورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا يترك الرواية الظاهرة فيه وفي المنسقي شرط العصر على قول أبي يوسف أيضا وتقدم أنه ظاهر الرواية عن الكل وفي المنسقي أيضا ولو أصاب البول ثوبه فغمسه مرة واحدة في نهر جار وعصره يظهر وهذا قول أبي يوسف أيضا وذكر في الأصل وهو ظاهر الرواية وقال أبو يوسف أيضا يغسله ثلاث مرّات ويعصر في كل مرّة وعن محمد في غير ظاهر الرواية أيضا أنه يغسلها أي النجاسة غير المريئة ثلاث حرّات ويعصر في المرّة الثالثة

في غير ظاهر الرواية هو

فقط فان الثوب يطهر وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصول ثم في كل موضع شرط العصر يتبع اي يجب ان يبالغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوته وطاقته حتى لو عصره صاحبه حتى بلغ قوته وصار لا يقطر لو عصره هو الا انه بحيث لو عصره من هو اقوى منه لقطر يطهر بالنسبة الى صاحبه ولا يطهر بالنسبة الى الشخص الاقوى لان كل واحد مكلف بقدر وسعه ولا يكلف احدا ان يطلب من هو اقوى منه لعصر ثوبه عند غسله ثم شرع في ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر اما العصر عصرها اولتغذره فقال وفي فتاوى ابي الليث خف بطنان ساقه ذكر الساق اتفاقا في بطنانته من الكرباس قد خل في جوفه هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه اي في باطنه والذي في نسخ الفتاوى وغيرها من الكتب في خروقه وهو الصحيح اذ المراد ان النجاسة اصابته الخف ونفذت الى بطنانته من خروقه وهذه العبارة توهم انها دخلت في باطنه ولم تصب ظاهره فهي غير صحيحة بل الظاهر انها تضعيف ماء نجس حتى تنجس الكرباس ايضا ففصل الخف وكذلك باليد ثم ملاء الماء الخف ثلاثا واهراقه الا انه لم يهتئ له عصر الكرباس فقد طهر الخف اي بمجرد جريان الماء ظاهرا وباطنا ولم يشترط فيه عصر الخف ولا الكرباس لتعسره قياسا على مسألة البساط على ما سيأتي قريباً ان شاء الله تعالى وروي عن ابي القاسم الصفار انه قال في رجل يستنجي ويجري ماء استنجاه تحت رجله من غير ان يستنقع تحتها وهو يتحقق فيصيب ذلك الماء خفيه والحال انه ليس بخفيه خرق يعني فلم ينفذ ذلك الماء

بطانة الخفين له ان يصل مع ذلك الخف لانه ظاهر لان الشان ان بالماء الاخير من ماء الاستنجاء يطهر الخف بقا كما يظهر موضع الاستنجاء استنجاءا للضرورة وعموم البلوي ولما كان في قوله وليس بخفيه اشارة الى انه لو كان خرق لم يكن الحكم كذلك قال وفي المتن ان كان خفه اي خف المستنجي منخرقا واصاب الماء اي ماء الاستنجاء جلده ولفاقته رجوت سعة الامروية بان الحكم ان الرجل واللفافة يطهران ايضا بتبعاً لموضع الاستنجاء لان الماء جار منه اليها فاذا اصابها ماءؤه النجس تنجس ثم كما تروى نجاسة حتى يطهر ويظهر ماءؤه الاخير فكذلك حكمها حكم ما اصابها من الماء شيئاً فشيئاً الى الماء الآخر الظاهر الا يوى الى ما صرح به في الفتاوى وغيرها ان البساط النجس اذا جعل في نهر وتركه فيه يوماً وليلة هكذا في نسخ هذا الكتاب وفي بعض الكتب والذي في فتاوى قاض خان والخلاصة وعامة الكتب وترك فيه ليلة وهو الصحيح ولعل الالف سقطت في تلك العبارة والاصل يوماً وليلة با ولا بالواو فاذا ترك يوماً وليلة في النهر حتى جرى الماء عليه يطهر من غير عصر ولا تخفيف لتحلل النجاسة في الماء وزوالها بجريانها ظناً غالباً قريباً من اليقين وهذا كله اذا لم يدرك النجاسة اثر من لون او ريح او طعم والا فلا يطهر ما لم يصل الى حد المشقة كما تقدم ثم الاستيضاح على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط ممنوع اذ ليست مثلها والافان جريان ما غمر كل ظاهره في مدة طويلة من اصابة قليل ماء طاهر من غير تكرار في زمن يسير جداً عقيب تكرار مياه نجسه بل الوجه

خرق هو

هر

في ذلك ما ذكرنا مع الضرورة والبلوي الغالبة وأمر الاحتياط
 بعد ذلك غير خفي ولو كان على يده نجاسة رطبة واخذ
 تلك اليد عروة القمعة أي الأبريق من النجاس وكذا غيره
 كلما صب الماء على يده فاذا غسل يده التي أخذ بها العروة
 ثلاثا ظهرت اليد وظهرت العروة تبعا لليد والتقييد
 بالرطوبة ليس احترازا بل لأنها لو كانت لا نها لو كانت يابسة
 فترطبت بالغسل فالحكم واحد وهو أنه متى حكم بطهارة
 اليد حكم بطهارة العروة والكل مقيد بما إذا لم يبق
 أثر غير شاق ولا فلو زالت الراية من اليد مثلا ولم تنزل
 من العروة لا يحكم بطهارتها لطهارة اليد المحصير من قصب
 إذا أصابته نجاسة فحفت يدك حتى تحت النجاسة
 ثم يغسل ثلاثا متواليًا من غير احتياج إلى تخفيف لأنه
 صلب لا يتشرب النجاسة بل لو قدر أن النجاسة أصابت
 وجه القصب ولم تتجاوز إلى ظهره ولا تخللته يظهر
 بالمسح لصقلته كما في السكنين ذكره ابن الهمام في شرح
 الهداية وإن كانت النجاسة رطبة يغسل ثلاثا ولا يحتاج
 إلى شيء آخر من ذلك ونحوه هذا إذا كان المحصير من قصب
 وما أشبهه في الصلابة كالحصير المسمى بالسامان وإن كان
 المحصير من بردي وما أشبه ذلك في التخلل والرخاوة
 بحيث يتشرب النجاسة كما يتشربها الثوب يغسل ثلاثا
 ويحفف في كل مرة بأن يترك حتى ينقطع التقاطر منه فإنه
 يظهر عند أبي يوسف بناء على إمكان تطهير ما لا ينقص
 عنده وعليه الفتوى خلافا لمحمد فإنه يقول المستخرج للنجاسة
 إنما هو العصر فلا ينقص ما يخرج منه جميعا جزء النجاسة
 فلا يظهر قلنا بل التخفيف أيضا مؤثر في استخراجها فإنها

تخرج

تخرج مع قطرات الماء بعد ما تحللت وامتنعت به وما
 من الندوة بعد التقاطر معقو كما مر غير أن التقاطر ينقطع
 بالعصر فيما ينصرف وبمرور الزمان في غيره فاستويا ولا بد
 من زوال الأثر كما مر غير مرة وعلى هذا قال في النوازل إذا
 أصابت الحرف أو الأجر أي غير المغروش نجاسة إن كان
 ذلك الحرف أو الأجر قديما أي مستعلا يظهر بالغسل ثلاثا
 سواء جفف أو لم يجفف لأن النجاسة على ظاهره فكانت
 كالبدن في الاكتفاء بتكرار الغسل مع زوال الأثر من غير
 اشتراط عصر أو ما يقوم مقامه وإن كان حديثا غير
 مستعلا بحيث يتشرب النجاسة فلا بد أن يجفف كل مرة
 حتى ينقطع التقاطر قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ينبغي
 تقييد القديم بما إذا نجس وهو رطب أما لو ترك بعد الاستعمال
 حتى جف فهو كالجديد لأنه يشاهد اجتذابه
 أي الرطوبة حتى تظهر من ظاهره وذكر في غسله أي
 الحرف والأجر المستعمل مقدار ما يقع أكبر رأي أن
 قد ظهر وقد تقدم أن الثلاث قائمة مقام أكبر رأي واشترط
 صاحب المحيط مع ذلك أن لا يوجد منه طعم النجاسة
 ولا لونها ولا رائحتها واشترط هذا مع اشتراط حقيقة أكبر
 الرأي لا فائدة فيه لأنه لا يوجد مع وجود أحده هذه
 ما لم يبلغ حد المشقة وإنما يفيد مع ما يقوم مقام أكبر
 الرأي وهو الثلاث كما قدمنا فالجواب أن زوال الأثر شرط
 في كل موضع ما لم يشق كيف ما كان التطهير وباقي شيء كان
 فيلحفظ ذلك وقد أكثرنا من تكراره لك وإن وجد أحد
 هذه الأشياء من اللون والطعم والرائحة لا يحكم بطهارته
 أي الحرف والأجر المذكور اللهم إلا أن يشق زواله كما تقدم

المحيط ص

مرا

وعليه أكثر المشايخ بل لا ينبغي أن يكون فيه خلاف فيه لأحد ولو موه
 الخ يد أي ما يعمل من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها
 بالماء النجس بموه بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر عنده أي
 يوسف خلافا لمحمد فان عنده لا يطهر أبدا بناء على ما تقدم
 وإنما يظهر ثمة الخلاف ذلك في الحمل في الصلاة أما في حق
 الاستعمال وغيره فإنه لو غسل بعد التيمم بالماء النجس ثلاثا
 ثم قطع به بطنه أو غيره لا يتنجس القطوع وكذا في ماء قليل
 أو غيره لا ينجسه كذا في الخضاب ونحوه على ما مر أما لو صلى
 معه فإن كان قبل التيمم ثلاثا بالطاهر لا تجوز صلاته
 بالاتفاق وإن كان بعده جازت عند أبي يوسف فالغسل
 يطهر ظاهره أجماعا والتيمم يطهر بطنه أيضا عند أبي
 يوسف وعليه الفتوى بل لو قيل يكفي التيمم مرة كان
 له وجه لأن النار ينزل أجزاء النجاسة بالكيفية ثم يخلفها
 الماء الطاهر ولكن التكرار ينزل الشبهة عن أصل وذكر في
 المحيط عن شمس الأئمة السرخسي الأرض إذا جفت أي بعد
 إصابة النجاسة ولم يتبين أثر النجاسة فيها تطهر سواء وقع
 عليها الشمس أو لم تقع وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى
 في التيمم ولو أريد تطهيرها عما جلا فطريقه أن يصيب عليها
 الماء ثلاث مرات ويجفف كل مرة بخرقة ظاهرة وكذا
 لو صب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة وإن
 كبسها بتراب القاه عليها فلم يبق فيها ربح النجاسة جازت
 الصلاة عليها أيضا وكذا الحصى إذا نجست فجفت
 النجاسة وذهب أثرها تطهر أيضا إذا كان مثلا متناجلا
 في الأرض غير منفصل عنها لأنه إذا ذاك ملحق بها في إطلاق
 اسم الأرض فيعطى حكمها والحصى اسم جنس يجوز

تذكيره

تذكيره وتأنيته وكذا التيل بكسر المثناة بعد هاء مثناة
 تحت ساكنة وبفتح المثناة وكسر المثناة مشددة و
 هو النجيل والحشيش وهو الكلاء اليابس وكلاهما
 ما ينبت في الأرض ما دام هذا المذكور قائما على الأرض
 لم يحتل فإنه يطهر بالجفاف مطلقا سواء جف بالشمس
 أو بدونها إذا ذهب أثر النجاسة ذكره الزيدوي وغيره
 لأن ما اتصل بالأرض كان تبعا لها في حكم الطهارة لها
 وذهب الأثر بدلالة النص الوارد في الأرض على ما
 تقدم وذكر عن أبي بكر محمد بن الفضل أنه قال الحمار
 إذا بال في المشيلة أي المكان الذي فيه التيل ووقع عليها
 على المشيلة الطل أي الذي ثلاث مرات وقع عليها
 الشمس فحفظتها ثلاث مرات فقد طهر التيل الذي
 فيها وهذا يخالف ما قبله من الإطلاق حيث شرط
 فيه وقوع الندي ثم الجفاف ثلاث مرات والأكثر على
 الأول وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر إذا كان مفروقا
 أي مركزا ثابثا في الأرض يطهر بالجفاف للحاقه بالأرض
 ولذا يقال في العرف للجالس عليه جالس على الأرض فحفظ
 حكمها وأما إن كانت الحجر والجرة موضوعة على الأرض
 وضعا غير مثبتة فيها بحيث تنقل وتحوّل من مكان
 إلى مكان فحينئذ لا بد في طهارتها من الغسل ولا تطهر
 بالجفاف فإن الطهارة بالجفاف إنما وردت في الأرض
 ومثل هذه لا تسمى أرضا عرفا وكذا لا تدخل بيع الأرض
 حكما لعدم اتصالها على جهة القرار فلا تلحق بها وكذا
 اللبنة إذا كانت مفروقة إذا نجست جازت الصلاة
 عليها بعد الجفاف وذهب أثر النجاسة كالأرض لما

ف

شا

قلنا

في الآخر والمجر ذكر هذه المسائل كلها قاض خان وذكر في
 آخر من فتاويه بعد ذكر تلك المسائل باسطران كانت
 الحجر التي تنقل وتحول تشتت النجاسة كجر الرحي يظهر
 بالجفاف وذهاب الاثر كالارض وهذا بناء على ان النقص
 الوارد في الارض معقول المعنى لان الارض تجذب
 النجاسة والهوا يجففها فيقاس عليه ما يوجد فيه
 ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب ولكن يلزم ان يظهر اللزوم
 والاخر بالجفاف وذهاب الاثر وان كان منفصلاً
 عن الارض لوجود التشرب والاجتذاب وان كانت
 الحجر ما تشتت النجاسة كالرخامة لا تظهر الا بالفسل
 لاثا والتجفيف كل مرة بالمسح او بالكت الى ان ينقطع التقا
 لعدم المعنى المذكور الماء والتراب اذا خلطا وكان احد
 نجساً فالطين الحاصل منها نجس لان اختلاط النجس بالظاهر
 نجسه هذا هو الصحيح كما ذكره قاض خان وهو اختيار
 الفقيه ابن الليث وكذا روى عن ابي يوسف ذكره في الخلاصة
 وقيل العبرة للماء ان كان نجساً فالطين نجس والافطار
 وقيل العبرة للتراب وقيل للغالب قال ابن الهمام والآخر
 على انه ايها كان طاهر فالطين طاهر انتهى وهو اختيار
 ابي نصر محمد بن سلام قال البرازي وهو قول محمد وقد ذكر
 ان الفتوى عليه انتهى ووجهه في الخلاصة بصيرورته شيئاً
 اخر وهو توجيه ضعيف اذ يقتضي ان جميع الاطعمة اذا كان
 ماؤها نجساً او دهنها او خوذك ان يكون الطعام طاهر
 لصيرورته شيئاً اخر وعلى هذا سائر الركيات اذا كانت
 بعض مفرداتها نجساً ولا يخفى فساد فلهذا در الفقيه
 ابي الليث والله در قاض خان حيث جعل قوله هو الصحيح

مشيراً الى ان سائر الاقوال لاصحة لها بل هي فاسدة لان النتيجة
 تابعة لاحسن المتقدمين دائماً والمطين النجس اذا جعل
 منه الكوز والقدر او غيرها فطبخ يكون ذلك العمل طاهر
 لا ضحلال النجاسة بالنار وزوالها وهذا اذا لم يكن اثر
 النجاسة ظاهراً فيه بعد الطبخ ولو اخرجت العذرة والرو
 فصار كل منهما رماً او مات في الملح وكذا ان وقع فيها
 بعد موته وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها فصار ملحاً
 او وقع الروث ونحوه في البئر فصار حماً زالت نجاسته
 وطهر عند محمد خلافاً لابي يوسف فان عنده الحرق لا يطهر
 العين النجسة بل يبقى الرماد نجساً لانه اجزاء تلك النجاسة
 من وجهه فالتحقت بالنجس من وجه احتياط واحتياط
 صاحب الهداية في التحنيس قول ابي يوسف واكثر ثلثاً
 اختاروا قول محمد وعليه الفتوى لان الشرع رتب
 النجاسة على تلك الحقيقة وقد زالت بالكلية فان
 الملح غير العظم واللحم فاذا صارت الحقيقة ملحاً ترتب
 عليه حكم الملح وكذا الرماد حتى لو اكل الملح وصل على
 ذلك الرماد جاز ونظيره النطقة نجسة وتصير لقة
 وهي نجسة وتصير مضغاً فطهر وكذا الخمر تصير
 خلا فعمل ان استحالة العين تستتبع زوال الوصف
 المرتب عليها وعلى قول محمد فتعاطاها صابون صنع
 من دهن نجس وعليه يتفرع ما لو وقع انسان او كلب
 في قدر الصابون فصار صابوناً يكون طاهر لتبدل
 الحقيقة ولكن قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء
 الصحيح انه يتنجس وهو ليس بصحيح الاعلى قول
 ابي يوسف قال في التحنيس خشبة اصابتها بول فاحتر

ووقع رماده في بئر يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك
 الحمار اذا مات في الحفرة لا يؤكل الملح وهذا قول ابي يوسف
 خلافا لمحمد انتهى فعلم ان الحكم عند محمد عدم فساد البئر بوقوع
 ذلك الرماد وجواز اكل الملح وكذا الاجر المتفصل عن الارض
 اذا تجس بظهر بالفصل ثلاثا والجفاف كل مرة لكن انما
 يظهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد
 ذلك في الماء يتجس ذلك الماء كذا ذكره في المحيط
 لانه دواسمك يتشرب النجاسة الى باطنه فاذا زالت
 نجاسة ظاهره بالفصل بقي ما في باطنه فيحكم بظاهرة
 ظاهره حتى لو قام عليه المصلي جازت صلاته وانما ما
 تشربه فباق في باطنه فاذا وقع في الماء تحلل ما كان
 في باطنه من اجزاء النجاسة في الماء فيتجس وعلى هذا
 لو حمله المصلي لا تجوز صلاته لكونه حاملا للنجاسة وبما
 قررنا ظهر الفرق بين الاجر وبين رماد العذرة عند محمد
 فان ذلك قد صار حقيقة ظاهرة عنده لا يشوبها شيء
 من الاجزاء النجاسة وباطنه كظاهره فلا يجس الماء ولا
 غيره اذا وقع فيه حمار بال في الماء فخرج منه رشاش
 فاصاب من ذلك الرش ثوب انسان لا يمنع ذلك الرش
 جواز الصلاة بذلك الثوب وان كثر حتى يستيقظ به
 اي ذلك الرش بول وكذا لو رميت العذرة في الماء فخرج
 منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر اثرها فيه تجس
 والا فلا هذا هو المختار وبما اخذ الفقيه ابو الليث سو
 كان الماء جاريا او راكدا لان الغالب ان الرشاش المتصا
 من صدم شيء للماء انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء الشيء
 الصادم فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه وفي فتاوي

قاضي خان فرق بين الجاري وغيره في بول الحمار بعد
 ما اطلق في رمي العذرة فذكر في بول الحمار في الماء الحار
 الحكم المذكور وذكر انه اذا بال في ماء راكد فاصاب الرش
 اكثر من قدر الدرهم انه يفسد الثوب ويمنع جواز الصلاة
 به وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل عكس اختيار الفقيه
 في الماء الجاري والراكد وهو انه اذا كان في رجل الفرس
 نجاسة نحو السرقين اي الروث فمنع ذلك في الماء فخرج
 منه رشاش فاصاب ثوب الركاب صار الثوب اي موضع
 الاصابة من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء راكدا
 او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره والاصح
 هو الاول لما قلنا وللقاعدة المطردة ان اليقين لا يزول
 بالشك وقد سئل ابو نصر الدباس عن من يغسل
 الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل منها شيء
 او يصبه من عرقها شيء قال لا يضره قليله واذا كانت
 اي ولو كانت قد تدرغت في بولها وروثها قال اذا جف
 وتناثر وذهب عينه لا يضره ايضا وهذا يناسب ما
 اختاره الفقيه ابو الليث وذكر في الذخيرة اذا القي الحجر
 المتلطح بالعذرة في الماء الجاري فارتفعت قطرات فاصاب
 ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر يعني الرازي
 لا يجب غسله الا ان يظهر فيه اي في الثوب لون النجاسة
 وقال نصير يعني ابن يحيى عليه غسله والاصح قول
 ابي بكر لما تقدم انفا وتقدم ايضا ان قاضي خان ذكر في
 الرشاش المتصا عد من رمي العذرة نفسها لا يفسد مطلقا
 ما لم يظهر اثرها وكذا ذكره في الخلاصة وغيرها فكيف
 بالحجر المتلوث ولو صلى احد ومعه شعر انسان حال كونه

اكثر من قدر الدرهم جازت الصلاة لانه ظاهر في ظاهر الرواية
 وهو الصحيح وبه اخذ الفقيه ابو جعفر الهندواني والواقف
 الصغار وغيرهما من المشايخ وروي عن ابي حنيفة رواية شاذة
 لا يجوز الصلاة به لانه نجس وبه اخذ بصير بن يحيى وليس صحيح
 فان شعر الميتة اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان
 المكرم نجسا وكذا العظم وقد تقدم جرة البعير كسفينته
 لا تصالها بحمل النجاسة كالقنق والحجرة بكسر الجيم وقد يفتح
 ما يعيده البعير بعد الابتلاع فياكله ثانيا والشرقيين و
 الشرقيين بكسر او لها الزبل كانيما كان وهو معرب
 وكذا حكم كل حيوان يجتر كالبقرة والغنم والظبي مرارة كل
 حيوان كبوله للاستحالة الى فساد بعد اتصاله بحمل النجاسة
 كالدم والستوداء ونحوهما من الفضلات سوى البلق لماتقد
 اذا وقع جلد انسان في الماء ان كان مقدار ظفر افسده
 اي نجس ذلك الماء وان كان دون الظفر لا ينجسه والقياس
 ان ينجس مطلقا لان جلد الانسان المنفصل منه نجس لان
 ما ابين من الحي من كسيت ولا فرق في الماء بين قليل النجاسة
 وكثيرها الا انهم استحسنوا فيما دون الظفر للضرورة فاذا
 التزم عن وقوع القليل متعسرا أو متعذرا دون الكثير
 ففصلوا بقدر الظفر لانه اقل قدر مستقل بنفسه واسمه
 يشبهه الجلد في الانساق واللحم فجعلوا مقداره كثيرا
 لاستقلاله بكون عضوا تاما وما دونه قليلا لعدم ذلك
 وفي اسنان الادمى اختلاف المشايخ بناء على خلاف الرواية
 لكن الصحيح الذي هو ظاهر الرواية انها طاهرة لانها عظم
 او عصب وهما طاهران من سائر الميتات سوى الخنزير
 فمن الانسان المكرم اولى وانما نقل الخلاف بين ابي يوسف

ومحمد في صحة صلاة من اعاد سنه وكان اكثر من قدر الدرهم
 بناء على غير ظاهر الرواية واما على ظاهر الرواية فلا خلاف هو
 الصحيح وقد تقدم وذكر في فتاوى البقالي وقطعة جلد كلب
 اي غير مدبوغ ولا مذكي الترق بجراحة في الرأس اي
 جعل لرقعة فوق الجراحة يعيد ما صلى به اي بذلك الجلد اذا
 كان اكثر من قدر الدرهم وحده او بانضمام نجاسة اخرى
 وهذا ظاهر وان صلى ومعه سنور او حية او نحوهما
 مما ليس بسوره نجسا تجوز صلاة مطلقا ان جلس بنفسه
 واذا لم على ظاهره نجاسة مانعة ان حمله اما ان كان
 عليه نجاسة مانعة اذ ذاك فلا تجوز صلاة كما لو حمل شيئا
 لا يمسك بنفسه وفي ثيابه او بدنه نجاسة مانعة اذ ذاك
 فلا تجوز صلاة لانه حينئذ هو الحامل للنجاسة بخلاف المستمسك
 فان المصلي ليس حاملا للنجاسة التي عليه بخلاف جرو الكلب
 ونحوه مما سوره نجس اذا حمله المصلي حيث لا تجوز صلاة
 لانه حامل للنجاسة التي هي عليه وما اتصل به لا يقال للنجاسة
 التي في محلها غير معتبرة ولا يعطى لها حكم النجاسة ولذا
 جازت الصلاة مع حمل الصبي والهرة ونحوهما مع ما فيها
 من النجاسة المستقرة في مكانها لانا نقول سلمنا ولكن للعلامة
 قد انتقل عن محله الذي تولد فيه واتصل بالقم الذي له
 حكم الظاهر بالظن الى ما يخرج من الباطن فاعتبر نجاسة
 وقد ينجس بها اللسان وسائر رقبته فكان مانعا هذا اذا
 حمله لانه بمنزلة النجس ظاهرها مانع اذا حملها واما
 اذا جلس عليه بنفسه فعلى رواية انه نجس المين كذا
 لانه حامله وهو نجاسة واما على الرواية الصحيحة
 فينبغي ان تجوز صلاة لانه غير حامل للنجاسة كما في الهرة

على ما سبق واذ الحست الهرة كفت رجل او موضعاً اخر من بدنه
 يكره له ان يدعها فعقل ذلك الفعل وهو التحس لان ريقها مكروه
 والتلوث بالمكروه مكروه وكذا يكره ان ياكل او يشرب مما
 بقي منها مما اصابه لعابها من الاكل والماء وسائر الاشربة لانه
 سورها وسورها مكروه عند الاختيار وذكر في موضع
 اخر انها ان لحست عضو انسان فضلى قبل ان يغسل
 ذلك العضو جاز فعله للصلاة والاولى ان يغسله وهذا
 لا يخالف ما قبله لان الكراهة لا تنافي الجواز والمكروه تستحب
 ازالته وفعل المستحب اولى من تركه وذكر في الذخيرة اذا
 كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم
 فاستجمر اي استنجى ثلاثه احوار وانقاه اي موضع
 الاستنجاء ولم يغسله بالماء قال الفقيه ابو الليث في
 فتاويه يحزبه يعني من غير كراهة وان كان الغسل افضل
 قال صاحب الذخيرة وبه اي بما قال ابو الليث ناخذ وفي
 هذا اشارة الى ان البعض يخالف في ذلك ولا اعلم به مخالفاً
 وقد تقدم ان المقصود الانقاء عند نادون العدد وتقدم
 ما يقوم مقام الحجر ايضاً وهذا اذا كانت تلك النجاسة ما
 خرج من الحدث المعتاد ولم تنصبه من الخارج اما لو كانت
 غير المعتاد كالدم ونحوه او صابته من خارج كالوتلوث به
 بعد الخروج والانفصال فلا يحزى فيه الحجر ولا بد من غسله
 اجماعاً لان الاكتفاء بالاحجار لضرورة التكرار بمقتضى الطبيعة
 فلا يلحق به ما ليس بتكرار كذلك الرجل اذا استنجى بالماء
 وخرج منه بعد ذلك ربح قبل ان يمس موضع الاستنجاء
 هل يتنجس من ليلته الموضع الذي تمر به الريح ام لا يتنجس
 اختلف فيه المشايخ بناء على ان عين الريح نجسة ام طاهرة

من المأكول
 من

ولكنها

ناتقاً
 من
 من

ولكنها تنجس بالمرور على النجاسة فلذا انتقض الوضوء والاصح
 انها طاهرة وتنجسها بالمرور اذ لو كانت نجسة العيب
 لنقض الجشاء اذ لا فرق في النجس بين خروجه من اسفل
 او من فوق كالتي ولهذا كان الاصح انه اي الموضع الذي
 تمر به الريح لا يتنجس واختار شمس لا يمتد الحلواني انه يتنجس
 وكذا لو مرت الريح على نجاسة واصابت ثوباً مبدلاً لا يتنجس
 عنده والاصح انه لا يتنجس وذكر ابن المهر في شرح هذا
 مرت الريح بالعدرات واصاب الثوب ان وجدت
 رايحتها تنجس وما يصيب الثوب من بخارات النجاسة
 فيل نجسة وقيل لا وهو الصحيح انتهى وهذا بناء على
 طهارة بخار النجاسة كما هو الاحتسبان على ما يأتي قريباً
 ان شاء الله تعالى وذكر في موضع اخر ان عليه ان يعيد
 الاستنجاء لكن لا لان عين الريح نجسة فنجست ذلك
 الموضع بل لانه لما خرج منه الريح بعد الاستنجاء يخرج
 معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه نجس كونه انفصل
 الى الداخل ثم خرج ولكن هذا ان تحقق فلا كلام فيه والا
 فيكون حكماً بمجرد الوهم لان ذلك ليس بغالب
 الوقوع فلا يجوز ولا يحكم بالمرور يتحقق او يغلب على الظن
 انه قد خرج مع الريح ذلك وكذا الحال اذا كان قد لبس
 سراويله حال كونه مبتلة فخرج منه ربح حيث لا يتنجس
 السراويل على الاصح وتنجس على غير الاصح كما في موضع
 الاستنجاء واختار الحلواني التنجس كما تقدم واذا
 ارتفع بخار الكيف اي الخلا وبخار الربط اي المكان الذي
 تربط فيه الذوات وتروث كالاصطبل فاستجمد
 ذلك البخار اي جمد في الكوة التي في السقف او الجدار

يه

أو استجده في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فاصنا ثوبه
 او بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة
 لكن يحتاج على قول محمد في رمد النجاسة الى الفرق بين
 اجزاء النجاسة الترابية وبين اجزائها المائية عند التحلل
 والاستحالة وتبدل الحقيقة والاسم وذلك ان
 الاجزاء المائية اصل في النجاسة والترابية تبع لها فيها
 بدليل انه لا يوجد من الترابية الصرفة ما هو نجس العين
 بخلاف المائية الصرفة كالبول وكذا لم يوجد لليبوسه
 تأثير في التجسس في موضع ما وانما وجد تأثيرها في التطهير
 بخلاف المربوطة والاجزاء النارية بمنزلة الترابية بل اولى
 لشدة مخالفتها لطبع المائية فلذا كان دخان النجاسة طارها
 واما الهوائية فقد اختلف فيها على ما مر ومنشاء الخلاف
 مشاركتها للمائية في الصفة المؤثرة للنجاسة وهي الرطوبة
 وان كان الاصح طهارتها لما مر من الدليل ولشدة لطافتها
 واضمحلالها فليتناقل فانه بديع وهذا كله على القول
 بالتنجس كما ذكره المص لكن المذكور في فتاوى قاضي خان
 والخلاصة وغيرها ان ذلك قياس والاستحسان ان لا يتنجس
 الثوب قال قاضي خان اذا اُخِرقت العذرة في بيت
 فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسده استحسانا
 ما لم يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان حاراً
 وعلى كونه طابق او بيت البالدوعة اذا كان عليه طابق
 وتقاطر منه وكذا الحمام اذا هرب فيه النجاسة
 ففرقت حيطانه وكوته وتقاطراته والظاهرات
 وجه الاستحسان فيه الضرورة لتعذر التجرؤ وتعسر
 اذ لا نقي ولا اجماع في ذلك وجوه الاستحسان منحصرة

في هذه

في هذه الثلاثة وعلى هذا فلو استقطرت فائيتها نجاسة
 بخلاف سائر اجزائها لانقاء الضرورة فيقي القياس فيها
 بلا معارض وبه يعلم ان الذي يستقطر من دردي الجمد
 وهو المسمى بالعرقي في ولاية الروم نجس حرام كسائر
 اصناف الجمر كلب اذا مشى على طين رطب فوضع رجل
 قدمه على ذلك الطين في موضع رجل الكلب يتنجس
 قدمه لتنجس في ذلك الموضع باتصال رجل الكلب به
 وكذا الحكم اذا مشى الكلب على الثلج والحال ان الثلج
 رطب فوضع قدمه موضع مشيه يتنجس وهذه
 كله بناء على ان الكلب نجس العين وقد تقدم ان الاصح
 خلافه ذكره الشيخ كمال الدين ابن الهمام وان كان الثلج
 الذي مشى عليه الكلب جامداً ليس فيه رطوبة
 فهو طاهر لان اتصال النجس الجاف بظاهر كفاف لا
 يتنجس الكلب اذا اخذ عضوانسان او ثوبه لا يتنجس
 ما لم يظهر فيه الببل لان الطاهر لا يتنجس بالشك سواء
 كان ذلك الكلب راضياً في حال التلاعب او كان غصبيته
 ذكره في الملتقط وقال في الصيرفية هو المختار بخلاف
 ما ذكر في الفتاوى انه ان كان في حال الرضوخ يتنجس لسيلا
 لعبه اذ ذاك وفي حال الغضب لا يخافه لا يقال
 الظاهر رجحان ما في الفتاوى لان الغالب كالتحقق
 لا نناقول ذلك عن عسر الاطلاع على الحقيقة وهنا
 الاطلاع غير عسير حتى لو عسر الاطلاع عليه حالة
 العوض بان كان في ظلام او قصر فلم يتأمل في تلك
 الحالة يجب الحكم بالغالب احتياطاً الكلب اذا اكل
 بعض عنقود العنب يفصل ما اصاب فيه ثلاثاً

في هذه الثلاثة وعلى هذا فلو استقطرت فائيتها نجاسة
 بخلاف سائر اجزائها لانقاء الضرورة فيقي القياس فيها
 بلا معارض وبه يعلم ان الذي يستقطر من دردي الجمد
 وهو المسمى بالعرقي في ولاية الروم نجس حرام كسائر
 اصناف الجمر كلب اذا مشى على طين رطب فوضع رجل
 قدمه على ذلك الطين في موضع رجل الكلب يتنجس
 قدمه لتنجس في ذلك الموضع باتصال رجل الكلب به
 وكذا الحكم اذا مشى الكلب على الثلج والحال ان الثلج
 رطب فوضع قدمه موضع مشيه يتنجس وهذه
 كله بناء على ان الكلب نجس العين وقد تقدم ان الاصح
 خلافه ذكره الشيخ كمال الدين ابن الهمام وان كان الثلج
 الذي مشى عليه الكلب جامداً ليس فيه رطوبة
 فهو طاهر لان اتصال النجس الجاف بظاهر كفاف لا
 يتنجس الكلب اذا اخذ عضوانسان او ثوبه لا يتنجس
 ما لم يظهر فيه الببل لان الطاهر لا يتنجس بالشك سواء
 كان ذلك الكلب راضياً في حال التلاعب او كان غصبيته
 ذكره في الملتقط وقال في الصيرفية هو المختار بخلاف
 ما ذكر في الفتاوى انه ان كان في حال الرضوخ يتنجس لسيلا
 لعبه اذ ذاك وفي حال الغضب لا يخافه لا يقال
 الظاهر رجحان ما في الفتاوى لان الغالب كالتحقق
 لا نناقول ذلك عن عسر الاطلاع على الحقيقة وهنا
 الاطلاع غير عسير حتى لو عسر الاطلاع عليه حالة
 العوض بان كان في ظلام او قصر فلم يتأمل في تلك
 الحالة يجب الحكم بالغالب احتياطاً الكلب اذا اكل
 بعض عنقود العنب يفصل ما اصاب فيه ثلاثاً

لتنجسه بلعابه كما يغسل من ولوغه ثلاثا وكذا يفعل بعد سبب
العنقود وهذا عندنا واما عند الثلاثة فانه يغسل من ولوغ الكلب
وما اصابه لعابه يغسل سبعا احيين بالتراب لكن استجنا
عند مالك وجوبا عند الشافعي واحدا حديث الصحيحين
ظهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع مرات
احدين بالتراب وهذا لفظ مسلم ولنا ما روى الدارقطني
عن الاعرج عن ابي هريرة عنه عليه السلام في الكلب
يلغ في الاناء يغسل ثلاثا او خمسا او سبعا لكن قال تفرد به
عبد الوهاب عن اسمعيل وهو متروك وغيره يرويه
عن اسمعيل فاعسلوه سبعا ثم رواه بسند صحيح عن
عطاء موقوفا على ابي هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في
الاناء اهراقه ثم غسله ثلاث مرات وروى ابن عدي
في الكامل بسند فيه الحسين ابن عيسى الكرابيسي ولفظه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب
في اناء احدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات وقال
لم يرفعه غير الكرابيسي والكرايس لم اجده حديثا منكرا
غير هذا وقال لم اربى ناسا في الحديث انتهى قلنا ان يقول
الحكم بالفتنة وضدنا انها هي الظاهر اما في نفس الامر
فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهرا وثبوت كون مذهب
ابي هريرة ذلك قرينة تفيد ان هذا مما اجاده الراوي
فيعارض حديث السبع ويقدم عليه لما في حديث السبع
من قرينة انه كان في اول الامر والتشديد في امر الكلاب حتى
امر بقتلها فان التشديد في سورها ناسب كونه اذ كان
وقد ثبت نسخ ذلك فاذا عارض قرينة معارض قدم
ان في عمل ابي هريرة على خلاف حديث السبع وهو رواية

كفاية

كفاية لاستحالة ان يترك القطعي لرأيه ما لم يعلم نسخه اذ
ظنية خبر الواحد انما هو بالنسبة الى غير رواية اما
بالنسبة الى غير رواية الذي سمعه من في رسول الله صلى
الله عليه وسلم قد لا لثمة قطعية فلزم انه لا يترك
الا لقطعه بالناسخ اذ لا يترك القطعي الا لقطعي فبطل
تجويزهم تركه بناء على ثبوت ناسخ في اجتهاد المحقق
للخطا فلزم كون حديث السبع منسوخا بالضرورة
وعلى هذا لو اكل من العنقود خنزيرا وغيره من السباع
المحكوم بنجاسته سورها ولوعصر رجل العنب فادى
رجله اي خرج منها الدم وسال ذلك الدم على العصير
الحال انما العصير يسيل وانه لا يظهر اثر الدم فيه لا
لا يتنجس وهذا القول قول ابي حنيفة وابي يوسف كما في
الماء الجاري ذكره في المحيط وفهم منه انه لو لم يكن العصير
سائلا اذ ذاك او ظهر اثر الدم فيه يكون نجسا ولا
يمكن تطهيره حتى لو صار خمرًا ثم تحلل فالتحليل لا يظهر
قال في الخلاصة ان وقعت الفارة في دن خمر فصارت خلا
تظهر اذ رمي بالفارة قبل التحلل وان تفسخت الفارة
لا يباح ولو وقعت الفارة في العصير ثم تحمر ثم تحلل لا
يكون بمنزلة ما لو وقعت فيه الخمر هو المختار وكذا لو ولغ
الكلب في العصير ثم تحمر ثم تحلل في الخلافات لعلاء
القال انه لا يظهر انتهى فالحاصل ان العصير اذا تنجس ثم صا
خمرًا ثم تحلل لا يظهر وان توضأ الرجل بالماء المشكوك
او بالماء الكروه ثم وجد ماء خالصا من الشك والكراهة
فح ليس عليه غسل ما اصابه ذلك الماء المشكوك او الكروه
لان المشكوك والمكروه طاهران الا انه يستحب ازالة

الكراهة

كما تقدم فيما اذا لحست الهرة عضو انسان انه يستحب
 ان يغسله ما لرق من الدم السائل باللحم فهو نجس وما بقى
 في اللحم والعروق من الدم الغير السائل فليس بنجس والاصل
 ان النجس من الدم ما كان مسفوحا لقوله تعالى او دما مسفوحا
 فما ليس مسفوح لا يكون حراما فلا يكون نجسا لان الاصل
 في الاشياء الحل والطهارة اما حكم الشرع بحرمته او نجاسته
 هكذا ذكروا وفيه اشكال هو ان الآية المذكورة مكية لان
 سورة الانعام مكية باجماع الاثلاث ايات وهي قوله تعالى
 قل تعالوا اتل ما حرم ربكم الى قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما
 الآية وسورة البقرة والمائدة مدينتان باجماع وذكر حرمته
 الدم فيهما مطلق عن قيد المسفوح فلم لا يكون التقييد مسفوحا
 بالاطلاق مع ان المطلق ينسخ المقيّد والقام ينسخ الخاص عندها
 وفي القينة عن ابي بكر العياض الدما كلها نجسة مسفوحة
 او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله بن
 القلاس الدم الذي ليس مسفوح طاهر وفي الايضاح الدم
 الباقي في العروق واللحم طاهر وعند ابي يوسف يعني في الاكل
 دون الثياب ايضا وفيها صلي ومعه عنق شاة غير مفصول
 جاز لان الدم المسفوح ما سال منه وما بقى لا بأس به لما
 روي ان عائشة رضي الله عنها كان يري في برمتها صفرة لحم
 العنق وغيره وفيها ايضا لوصابه دم القلب تنجس لان
 الطاهر ما يبق في العروق او متلطنا باللحم فاما السائل
 فلا انتهى فالاصل ان يكون غير المسفوح نجسا اختلافا
 بين المشايخ والذي مشى عليه قاض خان وكثير انه طاهر
 وليس فيه رواية صريحة عن الايمة الثلاثة بل قد يؤخذ ذلك
 من عدم نقض الوضوء بالدم غير السائل وان ما لم يثبت

فليس

فليس بنجس وامر الاحتياط بعد ذلك غير خفي والله اعلم
 وذكر في المحيط صاحبه قال ورايت في بعض الكتب الطحا
 او القلب اذا شق وخرج منه دم ليس بكامل ليس بشئ
 اي ليس بشئ يضرا ونجس ما اصابه وفي الخلاصة الدم الذي
 يخرج من الكبد ان لم يكن من غيره ممكنا فيه فهو طاهر
 وكذا اللحم المهزول اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس بنجس
 وكذا مطلق اللحم انتهى وقال في المنتقط ولو صلى وهو اي والى
 انه حامل رجل شهيد وعليه اي الشهيد دماؤه تجوز
 صلاته وذلك لان دم الشهيد طاهر حكما مادام متصلا
 به ولذا لم يجب غسله عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس
 كسائر الدماء لان طهارته حال الاتصال عرفت نصا على
 خلاف القياس ضرورة الامر بترك الغسل بقوله عليه السلام
 زملوهم بكمومهم ودمائهم الحديث فاذا انفصل عاد الى القيا
 على سائر الدماء لزوال تلك الضرورة وقال صاحب المنتقط
 في موضع آخر امرأة صلت وهي حاملة صبي وثوب الصبي
 نجس جازت صلاتها وقد قدمنا ان هذا فيما اذا كان الصبي
 يستمسك بنفسه لانه ح هو الحامل للنجاسة لاهي بخلاف
 ما اذا لم يكن يستمسك بنفسه حيث لا تجوز صلاتها اذا
 حملته قدر ركن لانها ح هي الحاملة للنجاسة فان غيره
 المستمسك بمنزلة الجراد فكانها حملت امتعة بعضها نجس
 اذا اصلح مصارين شاة ميتة بان ازال عنها التثني والفسا
 بعلاج فضله اي معها جازت صلاته لانها صادرت كالجلاد
 المدبوغ قال قاض خان وكذا الواصل المثناة ودفعها وجعل
 فيها اللبن او السمن وكذا الكرش انتهى ولو صلى ومعه فارة
 مسك يعني النافخة جازت صلاته اذا كانت نافخة حيوانا

مذبح لطهارتها أما إذا كانت من ميتة فإن كانت يابسة
 فكذلك لأنها حمد بوجعة لزوال الرطوبة والقساوة وإن كان
 رطبة لا تجوز الصلاة معها لأنه نجس قال قاضي خان والمسك
 حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الأدوية ولا يقال
 بأن المسك دم لأنها وإن كانت دماً فقد تغيرت فيصير
 طاهراً انتهى قال الشيخ كمال الدين ابن المهام وذكر بعض
 الأخوان من المغاربة في الزناد فقلت يقال إنه عرق حيوان
 محرم الأكل فقال ما يحيله الطبع إلى صلاح كالطبيبة يخرج
 عن النجاسة كالمسك انتهى امرأة صليت ومعهما صبي ميت
 فإن كان لم يستهل عند ولادته أي لم يصوت والمراد أنه
 لم تعلم حياته عند الولادة فصلاتها فاسدة سواء غسل
 أو لم يغسل لأنه نجس على كل حال وكذا لا يصلي عليه وذلك
 لكونه نفساً من وجه وجزء من وجه فعمل بالشبهة الأولى
 في حق الغسل والثاني في الحكم بنجاسته وعدم حوارة الصلاة
 معه وعليه أخذ بالاحتياط في الموضعين وكذلك تكون
 صلاتها فاسدة أيضاً إن استهل بأن علمت حياته بصوت
 أو حركة ولكن لم يغسل لأنه نجس فإن التصحيح أن الإنسان
 نجس بالموت كسائر الحيوان إلا أن المسلم إذا غسل بحكم
 بطهارته كرامة له بخلاف سائر الميتات وأما إن كان
 الصبي قد استهل وغسل فصلاتها حاملة للحكم بطهارته
 ذكره في العيون وغيره وهذا في المسلم كما ذكرنا أما إن حمل
 المصلي كافراً ميتاً فلا تجوز صلاته سواء كان قبل الغسل
 أو بعده لأنه لا يظهر بالغسل كسائر الميتات وذكر في نوادر
 أبي الوفاء قال يعقوب يعني أبا يوسف لو صلى في جلد خنزير
 مذبح جاز وقد أساء بناء على أنه يظهر بالدباغ عنه في

غير ظا

غير ظاهر الرواية وقد تقدم وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجوز
 صلاته فيه ولا يظهر بالدباغ وقد أمر أن هذا هو ظاهر
 الرواية عن أبي يوسف أيضاً ولو صلى معه بيضة قد صارت
 محماً بالحاء المهملة أي صفارها دماً تجوز صلاته لأن
 النجاسة ما دامت في معدنها لا يعطى لها حكم النجاسة
 ولو صلى معه قارورة فيها بول لا تجوز صلاته لأنها
 نجسة في غير معدنها فتعتبر رجل صلى في ثوب محشواً
 أخرج حشوه وجد فيه قارة ميتة يابسة فالحكم أنه
 إن كان في ذلك الثوب ثقب أو خرق يعيد صلاته ثلاثة
 أيام ولياليها هذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فإنه لا يعيد
 شيئاً ما لم يتحقق متى مات في الثوب كما في البئر والآي
 وإن لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق أو كان ولكنها في
 في موضع آخر ليس بينها وبينه منفذ يعيد جميع ما صلى
 بذلك الثوب من الصلوات اتفاقاً فالظهور أنها فيه
 من قبل أن يخاط الموضع الذي هو فيه ومن لم يجد ما
 يزيل به النجاسة أو ما يقللها من مائع مزيل طاهر هو صلى معها
 لأن التكليف بقدر الوسع ولم يعيد وهذا بخلاف ما إذا
 لم يجد ما يتوضأ به ولا يتيم به حيث لا يصلي عند أبي حنيفة
 وعندهما يصلي تشبهاً ثم يعيد إذا وجد ما يتطهر به لأن
 الصلاة لم تشرع مع النجاسة الحكيمة أصلاً لفظها زيادة
 على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق غير ظاهر يعني بهذه
 المسئلة المذكورة أن الرجل إذا كان على جسده نجاسة
 وهو مسافر فريد به باعتبار الغالب والأغلب في بين المسائل
 وغيره وليس معه ماء أو مائع مزيل أو كان معه وهو مسافر
 العطش حالاً أو مائلاً على نفسه أو من تلزمه مؤنته

فانه لا يلزمه تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي بها وان كانت
 النجاسة في الحالة المذكورة بالنوب وليس له ما يستتر
 عورته غيره فانه ينظر ان كان اقل من ربع النوب طاهرا
 فهو بالخيار عند ابي حنيفة وابي يوسف ان شاء صلى به وان
 شاء صلى عريانا لان الربع يقوم مقام الكل كما في مقام الكل
 حلق راس المحرم بل يصلي به بالاخلاق وعند محمد وزفر الثلاثة
 يصلي به في الوجهين ولا يجوز له ان يصلي عريانا ولو كان
 جميع النوب نجسا لان الصلاة فيه ترك فرض واحد وهو
 طهارة النوب وفي الصلاة عريانا ترك فروض وهي ستر
 العورة والقيام والركوع والسجود على تقدير ان يفصل
 ما هو الا فضل من الصلاة قاعدا بايماء ولهما ان النجاسة
 وكشف العورة قد استويا في حكم المنع حالة الاختيار واستويا
 في المقدار اذ قليل كل منهما عفودون كثيره فيستويان في
 حكم الصلاة وترك القيام ونحوه ترك الخلف وهو القعود
 والاياء والقوات الى خلف كلا فوات وان كان في الخلف
 نوع قصور لكن منع التخلص من حمل النجاسة كما ان في الحائض
 الاخر قصورا مجملها مع احراز فضيلة الاصاله فاستويا
 لكن الصلاة فيه افضل عندهما ايضا لان فرض الستر
 عام لا يختص بالصلاة وفرض الطهارة يختص بها
 وقال في الاسرار من طرف محمد ان خطاب التطهير ساقط
 لعدم الماء فصار هذا كثوب طاهر ولان ربه لو كان
 طاهرا لا يجوز الصلاة الا فيه فكذلك هنا لان نجاسة
 ثلاثة ارباعه في فساد الصلاة كنجاسة كله حالة الاختيار
 قلنا خطاب الستر للصلاة ساقط للنجاسة ايضا فاضا
 المرأه السترو اذا كان الربع طاهرا توجه الخطاب بقدره

لانه مندرج بين مخطوئين كشف العورة
 والصلاة مع النجاسة فيختار احدها وان كان
 ربه طاهرا وثلاثة ارباعه نجسا لم يترك الصلاة
 عريانا

وسقط

وسقط بقدر النجس فرجنا الوجوب احتياطا قال وقول
 محمد احسن قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وفيه نظر
 اي في قوله ان قول محمد احسن اذ عورض بسقوط خطا
 الستر وتقريره ان المعلوم انما هو توجه خطاب الستر
 للصلاة بالطاهر حالة القدرة على الطهر فاذا لم تكن
 فالمعلوم ح انتفاء خطاب الستر للصلاة بالطاهر
 ولا يقدر على اثبات تعلقه بالنجس ح الانبعاث خطاب
 مخصوص فيه ولا نقل فيبقى على النفي الاصل لان نفي المدرك
 الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي واما اذا كان الربع طاهرا
 فلا نه كالكل في كثير من الاحكام فامكن الحكم بتعلق الخطا
 بالستر به انتهى وهذا انما يتم ان لو كان الدليل الموجب
 للستر في الصلاة دليلا مقيدا بالستر الطاهر وليس
 كذلك بل الذي استدلوا به على وجوب الستر وهو
 قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد مطلق غيب
 الطهارة وانما وجبت طهارة السائر بنص آخر قوله
 تعالى وثيابك فطهر وعدم القدرة على العمل بنص اوجب
 حكما لا يستلزم سقوط حكم وجب بنص اخر مطلق
 والتكليف على حسب القدرة والسقوط على قدر
 العجز اللهم الا ان يقال في لفظ الزينة اشارة الى قيد الطهارة
 فان غير الطاهر ليس بزين بل شين فيثبت ان الدليل
 الموجب للستر في الصلاة مقيد بالستر الطاهر
 بطريق الاشارة وان صلى عريانا لعدم النوب او لغيره
 فانه يصلي قاعدا يومي بالركوع والسجود ايماء برأسه
 ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كما في المريض العاجز
 عن الركوع والسجود لما روي عن ابن عباس وابن عمر

وهو

دة

قط

انها قالوا القاري قاعدا بالاياء وعن عطاء وعكرمة وقتادة
 مثله وعن ابن ابي عمير ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ركعوا في السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر عراة
 فصلوا قعودا بالاياء قال سبط ابن الجوزي رواه الخلال
 وفي المجتبى يصلي العراة وحدها متباعدين فان صلوا بجعة
 يتوسطهم الامام ثم اذا صلى القاري كذلك فكيف يقعد
 قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلاة قياسا على قعود المريض
 اذا امكنه وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة
 ويضع يديه على عورته الفليضة اي على ما يرى من ذكره وهذه
 الكيفية اول زيادة الشتر فيها على كيفية القعود في الصلاة
 وهي المذكورة في شرح الهداية وغيرها سواء صلى نهارا او في
 ليلة مظلمة او في البيت الخالي او في الصحراء وحده هو الصحيح
 خلافا لمن قال القعود والاياء انما هو في النهار اما في الظلمة
 فيصلي بركوع وسجود وذلك انه لا اعتبار بستره الظلمة
 وان صلى القاري قائما اجراه سواء ركع وسجد او اومى
 بهما وكذا لو ركع وسجد القاعد يجوز ان في كل فعل مرتبة وذلك
 من وجه فيختار الاول وهو الاياء قاعدا افضل لان
 الشتر وجب لحق الصلاة وحق الناس والركوع والسجود
 لم يجبا الا للصلاة فكان الاول اقوي ولان ترك الاركان
 الى خلف وهو الاياء وترك الستر لا الى خلف فكان ماله
 خلف اولي بالترك مما ليس له خلف عند التعارض ولو قام
 على شيء نجس وصلى لا يجوز لان طهارة المكان شرط فاذا
 قامت لا يجوز الصلاة لفقد الشرط والمراد اذا كان النجس
 قدرا مانعا ولو صلى على شيء مبطن في باطنه قدر في
 بطنائه نجاسة مانعة ينظر ان كان ذلك المبطن مخيطا

اي مضربا

اي مضربا لا يجوز صلاة ايما اذا كانت النجاسة تحت موضع
 قيامه لان البطانة ج مع الطهارة في حكم ثوب واحد
 فكان كما لو كانت النجاسة في الطهارة وهو قائم عليها
 وان لم يكن ذلك المبطن مخيطا جازت صلاته لانه في حكم
 ثوبين بسط الطاهر منها على النجس فكان بمنزلة ما
 لو بسط الثوب الطاهر على ارض نجسة وح شترط
 ان تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها لون النجاسة
 ولا ريحها كما في البسط على الارض النجسة قيل هذا كله
 قول محمد وعن ابي يوسف انها لا تجوز وقيل جواب
 محمد فيما اذا لم يكن مضربا وجواب ابي يوسف في المضرب
 فلا خلاف كما ذكرنا ولو سجد على شيء نجس نجاسة مانعة
 تفسد صلاته سواء اعاد سجوده على شيء طاهر او لم
 يعده عند ابي حنيفة ومحمد لانه اذ ركع النجاسة
 ففسدت الصلاة فسكادا باتا كما لو اذاه مع كشف
 القورة او نجاسة الثوب او البدن حيث تفسد اجماعا
 وقال ابو يوسف ان اعاد سجوده حين علم انه سجد
 على النجس على شيء طاهر لا تفسد صلاته لان سجوده على
 النجاسة كعدمه فاذا سجد على الطاهر صار كأنه انما
 سجد الان وهذا بناء على ان بالسجود على النجس تفسد
 السجدة لا الصلاة عدة وعندهما تفسد الصلاة
 لفساد جزئها وكونها لا تتجزى وان كان موضع قد
 وركبتيه طاهرا وموضع جبهته وانفه نجسا فقد
 روي عن ابي حنيفة انه قال يسجد على انفه لان الاقتصار
 على الانف من غير عذر بالجبهة في السجود جائز عنده
 وتجوز صلاته لان موضع الانف اقل من الدرهم

خلافا لها فان عندها الاقتصار على الانف في السجود بلا عدد
 في الجهة لا يجوز وفي رواية عن ابي حنيفة ايضا انه لا يجوز لان السجود
 لم يقع الا على النجاسة فلا يجوز وان كانت اقل من قدر الدرهم
 وهذه الرواية صحيحة لان عقود الدرهم انما يعتبر فيما اذا تادي
 السجود بجزء اخر غير المتصل بالنجاسة اما اذا لم يتأثر فلا
 لان السجود على النجاسة كلاسجود وان كان غير مفسد ^{للمصل}
 ان موضع الانف لما كان اقل من قدر الدرهم فنجاسته لا تقصد
 الصلاة اذا اتصل الانف به الا ان الاقتصار على الانف
 انما يجوز عنده اذا كان سجودا ووقع العضو المسجود به
 على النجاسة لا يكون سجودا وانما يكون سجودا لو وقع على
 الطاهر وبعضه على النجس كما لو كان في موضع الجهة
 اقل من قدر الدرهم حيث يجوز بالاتفاق او كان موضعها
 كله نجسا وموضع الانف طاهرا حيث يجوز عنده خلافا
 وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع اى باقى الموضع
 طاهرا جاز فعله وصلاته بلا خلاف لان الاقتصار على
 الجهة في السجود جائز بالاتفاق فكانه اقتصر عليها
 ولم يسجد على الانف وموضع الانف اقل من قدر الدرهم
 فلم يضر اتصاله به وذكر شمس الاية السرخسي انه اذا كان
 النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلاته
 لان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض بل
 هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها وكان وضعها
 على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد وقال في العيون
 هذه يعني رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع الكفين
 والركبتين رواية شاذة قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام
 وليعلم ان عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين او اليدين

لم يشته

لم يشته الفقيه ابو الليث وعليه بنى وجوب وضع الركبتين
 في السجود قال وفي التجنيس اذا لم يضع ركبتيه عند السجود
 لا يجزى لانا نقول امرنا بالسجود على سبعة اعضاء هذا
 اختيار الفقيه ابو الليث وقوى مشايخنا على انه يجوز
 لانه لو كان موضع الركبتين نجسا جاز قال يعني صاحب
 التجنيس والفقيه ابو الليث ينكر هذه الرواية انه اذا كان
 موضع الركبتين نجسا يجوز ان يترك الشئ كمال الدين
 قال المص والصحاح ان يقال ان كان النجس في موضع
 ركبتيه لا يجوز صلاته وسكت عن ما اذا كان في موضع يديه
 وفي فتاوى قاضي خان واذا كانت النجاسة تحت كل قدم اقل
 من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع الصلاة وكذا لو كانت
 النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او في
 موضع اليدين ولا يجعل كانه لم يضع العضو انتهى فعمل
 انه لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود
 والقدمين في ان النجاسة المانعة في مواضعها مفسدة
 للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة
 بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض
 وان كان موضع احدي قدميه نجسا لا يجوز صلاته
 اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلاته
 لان الفرض وضع احدي القدمين في السجود او في القيل
 حتى لو رفع احدها جازت صلاته ولكن مع الكراهة
 وان كانت تحت كل قدم اقل من الدرهم فلو جمع يصير كثر
 من قدر الدرهم يمنع وقد تقدم نقل قاضي خان وهو ظاهر
 يمنع النجس اذا كان في ثوب ذي طاقين في كل طاق اقل
 من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم هذا اذا كان الثوب

ملبوسا او محجولا لو كان مفروشا تحت قدميه فان كان مضطربا
 فكذا والافلا لا ينطاق الاسفلح غير معتبر للمخايل فبقى ما في
 الطاق الاعلى وهو اقل من قدر الدرهم وان كان افتتح الصلاة
 في مكان طاهر ثم نقل قدميه فجعلها على شئ نجس وقام على
 مكث عليه ان لم يمكث مقدار ما يؤدي ركنا اي مقدار ركن
 جازت صلاته اتفاقا ولم تقصد لان المكث اليسير على
 النجس الكثير معفو كالمكث الكثير مع النجس اليسير
 والا اي وان لم يكن لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدي
 ركنا لان نفى النفي اثبات فلا يجوز صلاته وهذا
 عند ابى يوسف وقال محمد يجوز ما لم يؤدي ركنا على ذلك
 الحال لانه لم يؤدي ركنا جزء من الصلاة مع المانع فلا تقصد
 ولا بى يوسف ان المعفو هو المقدار القليل من الزمان
 والذي يمكن فيه اداء الركن كثير فلا يعفى سواء ادى او لم يؤدي
 وكذا ان رفع نعليه وعليها قدر مانع ان ادى معها
 ركنا فسدت صلاته اتفاقا وان لم يؤدي معها ركنا
 فان لم يمكث مقدار ما يؤدي ركن لا تقصد اتفاقا وان
 مكث قدر ما يؤدي ركن تقصد عند ابى يوسف وان
 لم يؤدي خلافا لمحمد والمختار قول ابى يوسف في الجميع لانه
 احوط وقال في فتاوي اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث
 اذا سجد تقع ثيابه على شئ نجس اي من غير ان يكون النجس
 في موضع من اعضاء سجوده جازت صلاته اذا كانت تلك
 النجاسة يابسة بحيث لم تتلوث ثيابه منها بقدر مانع
 لان ما عدا مكانه لا تشترط طهارته ومكانه ما يفتقر اليه
 في اداء صلاته ليس غير وفيه خلاف الشافعي فان عنده
 لا يجوز صلاته في الحالة المذكورة لان ثيابه مما تتحرك

بحركة

بحركته تبع له وقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل على
 فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلي ولا يثبت حكم
 بلا دليل وفي اختلاف زفراني قال في الكتاب المستعمل
 زفراني يعقوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة
 او الاجرة وهو على ظاهرهما قائم يصلي لم يفسد صلاته
 لان النجاسة غير متصلة بمكان قيامه وكذا الحجر ويحكم
 ايضا اي مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد اذا حلت
 النجاسة بخشبة فقلبتا وصلى على الوجه الطاهر فانه
 ان كان غلظ الخشبة بحيث تقبل القطع اي يمكن ان
 تنشر نصفين فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة
 والوجه الاخر يجوز صلاته عليها والافلا لانها بمنزلة
 اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثاني وانما
 اصابت الارض نجاسة سواء كانت رطبة او يابسة ففرضها
 بطين او جص فضلى عليه جازت صلاته لانه حائل
 صلب كاللوح ونحوه وليس هذا كالثوب اذا فرش على
 النجاسة فان حكم فرش الثوب على النجاسة انه ان كان
 رطبة لا تجوز الصلاة عليه وان كانت يابسة فحكمه
 حكم التراب ولو فرشها بالتراب ولم يطين فوقها
 فانه ان كان التراب قليلا اي رقيقا بحيث لو اشتمه
 بجده المصلي عليه رايحة النجاسة لا تجوز الصلاة عليه
 والا اي وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا فحجمه كثيف
 بحيث لا يجد المصلي عليه رايحة النجاسة تجوز صلاته
 عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فان
 كان رقيقا يشف ما تحته او توجد منه رايحة النجاسة
 على تقدير ان لها رايحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان

غليظا

بحيث لا يكون كذلك جازت بل ان كان غلظه بحيث يمكن
 ان يجعل من عرضه ثوبان كانهما في فهو بمنزلة اللبد الغليظ
 ولو كان على اللبد بكسر اللام وسكون الموحدة نجاسة فقلب
 المصلي الوجه الذي فيه النجاسة الى اسفل وصلى الوجه
 الثاني الذي عليه نجاسة تجوز صلاته هذا اذا كان غليظا
 يمكن ان يقسم جرمه نصفين لانه بمنزلة اللبنة وقال
 ابو يوسف لا تجوز صلاته وان كان اللبد او الثوب غليظين
 وبه اخذ بعض المشايخ ومنهم شمس الايمه الحلواني فانه قال
 لا تجوز الا ان يثنيه فيجعل الطرف الطاهر فوق الطرف
 النجس ليصير بمنزلة ثوبين وهذا في اللبد وكذا في الثوب
 كله مذهب محمد وهو مذکور في المحيط وهو يفيد ان الخلا
 بين ابي يوسف ومحمد ثابت في الثوب ذي الطاقين وان
 كان مضربا فان الثوب واللبد الغليظين بمنزلة ثوب
 ذي طاقين متصلين وح فالحقار ههنا ايضا قول
 ابي يوسف كل في المضرب ولو بسط المصلي اي السجادة
 على شيء نجس رطب على ارض نجسة رطبة اوقف
 الثوب اليابس الطاهر في ثوب نجس رطب فاثرت
 الرطوبة النجسة في ثوبه في الصورتين الاخيرتين او اثرت
 في مصلاه في الصورة الاولى فيظن ان كان تأثير الرطوبة
 مجال لعصر الثوب او المصلي يتقاطر منه شيء ينجس
 الثوب والمصلي والا اي فان لم يكن التأثير بذلك الحال
 فلا ينجس وقد قدمنا في فصل الاسار في مثله ان هذا
 اذا كانت الرطوبة من الماء النجس لا من النجاسة كالبول
 مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون
 او ريح على ما حققناه ثمه وقال شمس الايمه عبد

ابن احمد

موس

ابن احمد الحلواني بالنون وبالهمزة نسبة الى الخلافة كذا في الفا
 لو كان تأثير الرطوبة مجال لو وضع الانسان يده عليه يتبل
 يده يصير الثوب والمصلي نجسا والا فلا وهذا الذي
 قاله شمس الايمه قريب في المعنى من القول الاول لانه اذا كان
 بحيث لو عصر يقطر يتبل اليد عند الوضع عليه والا فلا
فروع شئ من تعلق النجاسات لم يذكرها المص
 في التجنيس غسل ثوبا ثم قطرنه على شيء ان عصره الثالثة
 حتى صار مجال لعصره لا يسيل منه شيء فاليد طاهرة
 والبل طاهر وان كان مجال يسيل فيجسه قال الشيخ كال
 الذين ابن الهام ففي هذا ان بلة اليد طاهرة مع انها بعض
 الثالث انتهى ولا فرق بين تطهير الثوب النجس وبين تطهير
 العضو النجس في عدم اشتراط الضرب او الجريان حتى
 لو غسل كل منهما في ثلاث اجنات طاهرات او ثلاثا
 في اجانة يطهر وقال ابو يوسف بذلك في الثوب خطئة
 اما العضو النجس فانه اذا غمس في ثلاث اجنات نجس
 الجميع ولا يطهر ما لم يغسل في ماء جار او يصب عليه
 لان القياس يابى حصول الطهارة لها بالغسل في الاولى
 لكن سقط في الثياب للضرورة وبقي في العضو لعدم
 قال الشيخ كال الذين وهذا يقتضي انه لو كان المتنجس من
 الثوب قدر درهم ففرض لا يجيزه ابو يوسف في الاجانة
 انتهى وفيه نظر لان الضرورة ماسة لا قامة الواجب
 بل والسنة ايضا غسل نجاسة الدم مثلا بالبول حتى
 زال اثر الدم هل يحكم بزوالها اختلاف فيه ومن ذهب
 اليه التمسك بشي حتى لو غسلها ببول ما يوكل لحمه لا يمنع
 ما لم ينجس وقال السرخسي الاصح ان التطهير بالبول

لا يكون قال الشيخ كمال الدين وهو احسن لما علم ان سقوط
التنجس كمال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس
البول مطهرا للتضاد بين الوصفين فيتنجس بنجاسة
الدم فما ازاد ان الثوب بهذا الاشارة اذ يصير جميع المكان
المصاب بالبول متنجسا بنجاسة الدم وان لم يبق قال
وفي الكتاب يعني الهتاية اشارة الى ما اخترناه حيث
قال وبكل ما يع طاهر حيث اخرج المايع النجس انتهى
تنجس طرف من الثوب فتنسبه ففصل طرفا منه بتجيز
او بلا تجزير بفصل بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب
وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المفسول محلها
فلا يقضي بالنجاسة بالشك كذا اورده الاستيعابي في شرح
الجامع الكبير قال وسمعت الشيخ الامام تاج الدين احمد
ابن عبد العزيز يقول ويقبضه على مسئلة في الشك الكبير
هي اذا فتحنا حصنا وفيهم دمي لا يعرف لا يجوز قتلهم لبقاء
المانع بيقين فلو قتل البعض او اخرج حل قتل الباقي للشك
في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ذكر الثوب فلو صلى
معه صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف اخر يجب اعادته
ما صلى انتهى وفي الظهيرية الثوب فيه نجاسة لا يدري
مكانها بفصل كله قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وهو
الاختياط وذلك لتعليل مشكل عندي فان غسل طرف
يوجب الشك في طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسته
قتل وحاصله انه شك في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة
والشك لا يرفع المتيقن قتله قال والحق ان ثبوت
الشك في كون الطرف المفسول والرجل المخرج هو مكان
النجاسة والمعصوم الذي يوجب البتة الشك في طهارة

واباحة دماء الباقيين ومن ضرورة صيرورة مشكوكا فيه
ارتفاع اليقين عن تنجسه ومعصوميته واذا صار مشكوكا
في نجاسته جازت الصلاة معه قال الا ان هذا ان صح
لم يبق لكتبتهم المجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع بالشك
فانه ح لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين
ليتصور ثبوت شك ولا يرتفع به ذلك اليقين انتهى
والجواب انه قد تصور فيما اذا ثبت حكم محل معلوم
ثم شك في زواله عنه باحتمال وجود دليل الزوال
وعدمه على السواء كما اذا شك في الحدث بعد تيقن
الطهارة او عكس ونحو هذا من الاحكام كالطلاق والقبول
بخلاف مثل مسئلة الثوب والذمي فان النجاسة وحتم
القتل لم تثبت يقينا محل معلوم بل تثبت محل مجهول
مع ان ضدها وهي الطهارة وحل القتل كان ثابتا بيقين
لمحل معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول
فيه يقينا فاذا زال اليقين ووقع الشك في بقاء ذلك
المجهول وعدمه لا يمنع العمل بما كان ثابتا بيقين لان
اليقين لا يزول بالشك والاصل فيه ان الشك قسمان
شك طار على اليقين اي حاصل بامر خارج عنه وشك
طار باليقين اي بمعارضة دليل آخر فالاول لا يزول
اليقين والثاني يخرج عن كونه يقينا ببيان ذلك
ان الشك انما ينشأ عن عدم الدليل وعن تقابل
دليلين متساويين متحدين زمانا ومكانا ولا يختلف
زمانهما يكون الاخير ناسخا للاول اذا كان دليل الوجود
دون البقاء وان اختلف محلها فلا تقابل وان جهل
حصل الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الآخر

فاذا ثبت حكمه يقينا محل معلوم فالشك في ثبوت ضد
 ذلك الحكم لذلك المحل انما يتأتى من عدم دليل او من تقابل
 دليلين متساويين يقتضي احدهما بقا الحكم الاول والا
 عدمه وح يتساوئان ويبقى الحكم الاول بدليله فهذا
 معنى قولهم اليقين لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم
 الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتأتى الشك من
 دليل معارض لدليل الاول مساو له بل يكون نسخا ان
 كان الاول دليل الوجود ودون البقاء والافهم من القسم
 الثاني من قسمي الشك انما اذا ثبت حكم يقينا محل مجهول
 فيمكن ان يتأتى الشك من دليل معارض لدليله مساو له
 يثبت ضد ذلك الحكم لان المحل لما لم يكن معلوما
 لم يتعين كون الدليل الاخر ناسخا بل احتمل ان يثبت
 ضد الحكم في المحل الاول فيكون ناسخا فان ثبت في محل
 اخر فلا يكون ناسخا احتملا لا على السواء فحصل الشك ضرورة
 في بقاء الحكم في المحل المجهول وعدمه وهو ايضا من القسم
 الثاني من قسمي الشك وهو ناسخ من اليقين الاول مع معا
 وليس بشك خارج عنه ورد عليه كما في القسم الاول
 وهو يقتضي الرجوع الى يقين اخر غير اليقين المعارض
 فتأمل وامع النظر فان الامام الرباني محمد بن الحسن
 رحمه الله عليه لم يضع تلك المسئلة في التير الكبير
 عن غير تحقيق خصوصا وفي امر القتل الذي هو عظيم الخطر
 يدرك بالشبهات والله سبحانه هو الموفق ولو بالتلحيز
 على الخطئة حال الدوس فذهب بعض الخطاة فالباقى
 طاهر وكذا التذهب ايضا لما ذكر في المسئلة المتقدمة بئر
 بالوعة جعلت بئر ماء ان حفرته قد رما وصل اليه

النجاسة

النجاسة طهر ماؤها لا جوانبها فان وسعت فوق ذلك
 طهر الكل كذا اطلقوه ويشي ان يقيد بما اذا زادوا في عمقها
 في الصورة الاولى وبما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء فكل
 الصورتين والبعد بين بئر بالوعة وبين الماء ينبغي
 ان يكون خمسة في رواية ابي سليمان وسبعة في رواية
 ابي حفص وقال الحلواني القبر الطعم واللون او الریح فان
 لم يتغير جاز ولو كان عشرة اذرع وهو المختار توضعا
 ومشي على الواح مشرعة بعد مشي من برجله قدر لا يحكم
 بنجاسة رجله بالمر يعلم انه وضع رجله على موضعه للضرر
 ومثله المشي في ماء الحمام لا نجس ما لم يعلم انه غسالة
 نجس جلد الحية يمنع الصلاة اذا زاد على الذرع وان
 ذكيت لانه لا يحتمل الدبابة لتقام الذكاة مقام الدبابة
 والاصح ان قميصها طاهر اذا وجد الشعير في بعض الابل
 او الغنم يغسل ويؤكل لا الذي يوجد في خشي البقر لانه
 لا صلاة فيه **قال** الفقير هذا التعليل يفيد انه اذا وجد
 في التروث فان كان صلبا يغسل ويؤكل والا فلا وفي
 التجنيس مشي في الطين او اصابه ولم يغسله وصلى
 يحزبه ما لم يكن فيه اثر النجاسة لانها المانع ولم يوجد
 وفي الخلاصة طين نحاري طاهر لا يمنع جواز الصلاة و
 ان كان الثوب مملوا منه وان كان مختلطا بالعدس
 قال شمس الاية الحلواني لا يقبل هذا وذكر صاحب القية
 يشي في السوق فقبّل رجله مما رش في السوق فصل
 لم يحزبه لان النجاسة غالبية في اسواقنا ثم ذكر عن
 ابي نصر الدبوسي طين الشارع ومواطي الكلاب فيه
 طاهر وكذا الطين المسرق ورد غطريق فيه نجاسات

رة

رة

رشد

هر

الا اذا راي عين النجاسة قال يعني صاحب القينة نفسه وهو
 صحيح من حيث الرواية وقريب من حيث المنصوعين اصحنا
 ثم ذكر وقع بول في ماء قبل به الطين او وقع روث في طين
 تعتبر الغلبة فان غلبت النجاسة لم يجز وان غلب الطين
 وطاهر قال فصيح به جواب ابي منصور وكان الاحتراز عن
 عن هذه الرواية بقوله الغالب في اسواقنا النجاسة وانه
 حسن عند المصرون المعاند انتهى فاذا تأملت ما ذكره
 فينبغي ان يحمل قول ابي نصر الدبوسي على الضرورة فيما اذا
 أصابه من غير قصده مع عسر الاحتراز وقول من اعتبر الغلبة
 على غير ذلك توفيقا بين كلامي صاحب القينة حيث ايد
 قول ابي نصر بقوله وهو صحيح من حيث الرواية الى اخر
 والقول الاخر بقوله وهو حسن في اخره ولان المعلوم
 من قواعد ائمتنا التسهيل في مواضع الضرورة والبلوى
 العامة كما في مسألة ابار القلوات ونحوها فارة ماتت
 في دهن ان كان كاملا قور ما حولها ويؤكل ما سواه
 وان كان ذائبا تجس كله والدهن نجس يجوز ان يستعمل
 به في غير المساجد ويدنخ به الجلد وتقدمت صفة تطهير
 قال بعض المشايخ نكرو الصلاة في ثياب الفسقة لانهم لا
 يتقون الحر وقال صاحب الهداية في التجنيس الاصح انها
 لا تكراهي لم يكره من ثياب الذمة الا السراويل مع استحالة
 الحر فهذا اولى ولا تجوز الصلاة في الديباج الذي يشبه
 اهل فارس لانه بلفنا انهم يستعملون فيه البول ويؤمنون
 انه يزيد في بريقه الكل في شرح الهداية لابن الهمام وذكر
 في القينة عن صلاة الاثر عن الحسن البصري زعفران ذرقا في ماء
 للصبيغ فبال فيه صبيغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا

فيطهر

فيطهر قال هشام وهو قول اصحابنا انتهى وتقدم ما يوافق
 في اوائل فصل الاسار وانه ينبغي ان يغسل حتى يصفو الماء
 فعلى هذا لو كان الديباج المذكور ونحوه لا ينفض ولا يبلون
 به الماء فهو طاهر وفي القينة الكيمية المدبوع بدفن الخنزير
 اذا غسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر وفيها الجلود التي تدبغ
 في بلدنا ولا يغسل مذبحها ولا تنوى النجاسة في دبقها ويلقى بها
 على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة
 يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وعلاف الكتب والمشط
 والقرب والدلاء منها رطباً وبابساً انتهى اللحم وقع في مرة
 نجاسة حال الغليان يغلى ثلاثا في مياه فيطهر وقيل لا يطهر
 وفي غير حالة الغليان يغسل ثلاثا كذا في الظهيرية والبرقة
 الاخير فيها الا ان تكون تلك النجاسة خمر فانه اذا أصبت
 فيها خل حتى صارت كالخل كما مضت طهرت وفي التجنيس
 طبخت الخنطة في الحر قال ابو يوسف تطبخ ثلاثا بالماء وتجفف
 كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة اذا طبخت في الحر لا يطهر
 ابداً وبه يفتي ائمتي والكل عند محمد لا يطهر ابداً ولو القيت
 رجاجة حالة الغليان في الماء قبل ان يشق بطنها تشق
 او كرش قبل الغسل لا يطهر ابداً لكن على قول ابي يوسف
 يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في اللحم قال الشيخ كال
 الذين قلت وهو سبحانه اعلم هو معطل بتبشير بها النجاسة
 المتخللة في اللحم بواسطة الغليان وعلى هذا اشتهر
 ان اللحم السميط بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة
 لا تثبت حتى يصل الماء الى جدد الغليان ويكثر فيه
 اللحم بعد ذلك زمانا مانعا يقع فيه التشرب والدخول
 في باطن اللحم وكل من الامرين غير متحقق في السميط

الواقع

حيث لا يصل الماء إلى جسد الفليان ولا يترك فيه الامتداد
 ما يصل الحرارة إلى سطح الجلد فينتقل مسام السطح على الصوت
 بل ذلك الترك يمنع وجوده من انقلاع الشعر فالأولى في
 السميطة ان يطهر بالفسل ثلاثا لتجس سطح الجلد بذلك
 الماء فانهم لا يجترزون فيه عن النجس وقد قال شرف
 الأئمة بهذا في الدباجة والكروش والسميطة مثلها انتهى
 حيث فيه ماء أو رُب استخرج منه وجعل في اناء ثم اخذ
 من آخر وجعل في هذا الاناء ايضا ثم وجد فيه فارة ان غا
 عنه فالنجاسة لئلا خاصة وان لم يغيب ولم يعلم من أي
 الحبتين فهي للاخير هذا اذا تحري فلم يقع تحريمه على شيء
 فان وقع عمل به وهذا اذا كانا واحد فان كانا لاثنتين
 كل واحد منهما ينكر كونها من حبه فكلاهما طاهر لانه في أولى
 يتقن ان احد حبه نجس وفي الثانية لم يتقن واحد منها
 بنجاسة حبه وقد كان طاهرا بيقين تلطخ بزرع شاة بسترها
 فحلبها بيد رطبة ففي نجاسة اللبن روايتان وفي القضية
 حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر ولو كان ميتة
 قال واختلف الناس وهم اهل زمانا في الدهن الزكلابي
 الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في التجريد
 وشرح القدوري وصلاة الجلابي نص على طهارته وفيها
 عن الحسن في بعرة وقعت في قحطة فطخت لم يؤكل قال
 ابن مقاتل يؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى
 صلى على طرف ثوب او بساط ونحوه وطرف الاخر نجس
 جازت سواء تحرك احد الطرفين بحركة الاخر اولى هو
 الصحيح لان مكان صلته طاهر وليس هو حامل للنجاسة
 في طرف ثوب هو لا يسه او حامله فالق في ذلك الطرف

على الارض

على الارض وصلى فانه ان تحرك بحركته لا يجوز ولا يجوز
 لان يتلك الحركة يحمل النجاسة بخلاف المفروش ولو صلى
 على الدابة وفي سرجهما او ركابها نجاسة مانعة فجماعة
 على انه لا يجوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا يجوزوه
 لان الزكان تترك عليها وهي اقوى من الشرايط ولو قام على
 النجاسة وفي رجليه خفاه او جورابه او غفلاه لا يجوز
 الا ان يخلعها ويقوم عليها وكذا لو ستر النجاسة بكم وسجد
 عليه لانه تابع بما بعد النزوع فقد زالت التبعية ولو كان
 اسفل فعليه فحسب نجسا وصلى بها لا يجوز وان نزعها
 وقام على ظاهرها جاز وجد ثوب ديباج وثوبا نجسا
 نجاسة مانعة صلى في الديباج لفوات الشرط بالنجس دونه
اما الشرط الثالث فهو ستر العورة وهي تطلق في اللغة
 على الخلل والنقص وعلى ما ينبغي ستره وعلى ما يستحي منه
 وفي الشرع على ما يفترض ستره في الصلاة والاصل
 في فرضية ستر العورة في الصلاة قوله تعالى خذوا زينكم
 عند كل مسجد فان المراد من الزينة المحل الذي تحصل
 به الزينة وهي الثياب والمراد من المسجد الصلاة التي
 محلها المسجد فالأول ذكر الحال وارادة المحل والثاني
 عكسه كما قالوا واعترض عليه بانها نزلت
 في الطواف والسترفيه واجب فان اقتضت الفرضية
 ينبغي ان يقتضيها في الطواف ايضا والا فينبغي ان يكون
 السترة في الصلاة ايضا واجبا لا فرضا والحق ان الفرضية
 تعينت في الصلاة بالاجماع اذ لم يخالف فيها احد من
 الأئمة على ما نقله غير واحد من ائمة النقل الى اب
 حدث بعض المالكية كلقاضيه اسمعيل فخالف وحلا

فه

بعد تقرر الاجماع غير معتبر ولو سلم انه من المجتهدين
وحينئذ فالآية يفتح كونها مسند الاجماع لان العبرة
نعم باللفظ لا بخصوص السبب وكذا الحديث عن
عائشة ترفعه لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار رواه
ابوداود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه وابن
خزيمة في صحيحه المراد بالحائض البالغة لان الحائض
حقيقة لأصلاة لها أصلاً العورة من الرجل ما تحت
السرة منه الى الركبة وعلم بهذا ان السرة ليست بعورة
ولكن الركبة غاية ودخولها محتمل فلذا قال والركبة عورة
ايضا للاحتمال وفيه خلاف الشافعي واحمد في رواية ان
الركبة ليست بعورة الحديث ابي ايوب قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما
اسفل من السرة من العورة وما رواه الدارقطني ولنا
حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة
من العورة فتعارض المحرم والمسيح في الركبة فيقدم المحرم
وكذا ما روي الدارقطني في حديث طويل عن عمرو بن
شعب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لما تحت السرة الى الركبة من العورة
فان فيه جعل الركبة غاية وهي ملتقى عظم الفخذ والساق
وقد احتمل دخولها وعدمه والاحتياط في الدخول
فتدخل وعن احمد في رواية الشوكاني فقط عورة وكذا
عن مالك وعنه ان السرة والركبة داخلتان وعنه
انها غير داخلتين كقول الشافعي ذكره العيني في شرح
البخاري لكن العورة المذكورة انما هي عورة من غيره لا من
نفسه هذا هو المختار وقد روي عن محمد بن شعاع

قطعا

عن ابي

عن ابي حنيفة وابي يوسف نصا اي تصرحا بالقول لا اخذنا
بطريق الاستدلال من مسئلة اخرى بل روي عنها انها
قالا اذا كان اي المصلي محلول الجيب ففطر يعني المصلي
نفسه الى عورته اي عورة نفسه لا تقصد صلاته وهذا
هو الذي مشي عليه قاضي خان في الفتاوي وبعض المشايخ
جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرطا وهو رواية هشام
عن محمد بن حنبل قالوا اي ذلك البعض ان كان المصلي محلول
الجيب كشف الحية بحيث تستوعب لحية جيبه بالستر
يجوز صلاته وان كان خفيف الحية لا تغطي حية حتى
لو فرض انه نظر في جيبه راي عورته فصلاة فاسدة
وبه اي يقول هذا البعض يعني بعض المشايخ قال في الخلاصة
فان صلى في ثياب واحد محلول الجيب ان كان بحال
يقع بصره على عورته حالة الركوع لا تجوز صلاته وكذا
لو كان بحال يقع بصر غيره عليه من غير تكلف كذا ذكر
هشام عن محمد وعن ابي حنيفة وابي يوسف ان عورته
ليست بعورة في حقه فلا تقصد صلاته انتهى وهذا
الترتيب يفيد اختياره لما قدمه والدليل نياحه وهو
ان الستر وجب شرطا للصلاة ذاتها لا خوفا رؤية
العورة فيها واذا كان بحال لو نظر لراي من غير تكلف
لم يوجد الستر ولذا لو صلى الانسان عريانا في بيت
في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر وهو قادر على اللبس لا
يجوز صلاته بالاجماع ولو كان وجوب الستر خوفا
رؤية العورة في الصلاة لجازت الصلاة وخوها فاعلم
انه وجب للصلاة نفسها تعظيما للمناجى فيها المقام
بين يديه سبحانه وذلك لان الآية المتقدم ذكرها

في هذه الصلاة

مطلقة في جميع الصلوات في أي مكان أو زمان كانت
 لكن قد يقال أن الآية ظلية الدلالة ولما كان الستر الثاني
 بها في الطواف واجبا لا فرضا كما تقدم وإنما فرض في
 الصلاة بالاجماع ولا اجماع فيها إذا كان المصل
 هو الذي بحيث لو نظر بلا تكلف لراى عورة نفسه للمروي
 عن أبي حنيفة وأبي يوسف فالذي ينبغي أن يكون الحكم
 في الصلاة المذكورة الكراهة دون الفساد لترك الواجب
 دون الفرض وقول أبي حنيفة وأبي يوسف في الرواية
 المذكورة لا تعسد صلاة لا ينافي الكراهة فكان هذا هو
 المختار والله أعلم وبدن المرأة الحرة كلها عورة لما اخرج
 الترمذي في الرضاع عن ابن مسعود عنه عليه الصلاة
 والسلام أنه قال المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها
 الشيطان وقال حسن صحيح غريب والاجماع منعقد
 على ذلك وقوله كلها تأكيد للبدن وأنت لاكتسابه التام
 بالاضافة إلى المرأة كقوله كما شرقت صدر الفتاة من الدم
 وهو كثير الأوجه وكفيها فإنها ليس بعورة بالاجماع لا
 في حق الصلاة ولا في حق نظر الأجنبية حتى أنه يباح نظره إلى
 المرأة الأجنبية وكفيها إذا كان بغير شهوة ولا أقدمها
 أيضا فإنها ليس بعورة ولكن في القدمين اختلاف المشايخ
 والأصل في هذا قوله تعالى ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها
 والمراد بالزينة محلها فإن ابتداء الزينة من غير محل يخرج
 فيه واجمع المفسرون على أن المراد بما ظهر الوجه الذي
 هو محل الكحل والكف الذي هو محل الخاتم وأما
 القدم فهو محل الزينة الباطنة وهو الخنخال بدليل قوله
 تعالى ولا يبصرن بآرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن

فهذا

فيمتد دليل من رشح كونها عورة وذكر في المحيطات
 الأصح أنها ليس بعورة قال في الكافي استثناء هذه الأعضاء
 للابتداء بآرجلها فإنها لا تجدد بدلا من فراولة الاشياء بيديها
 ومن الحاجة إلى كشف وجهها خصوصا في الشهادة و
 المحاكمة والنكاح وتضطر إلى المشي في الطرقات وظهور
 قدميها خصوصا الفقيرات منهن وهذا معنى قوله
 تعالى لا ما ظهر منها أي الأما جرت العادة والحيلة على
 ظهوره انتهى فسلكت في التعليل مسلك الضرورة
 وهو ظاهر والآية لا تنافي فيه لأن محل الخنخال ليس القدم
 بل الساق لأنه لا يكون الا فوق الكعبين والكلام في
 القدم وإنما ينافي فيه ما روي أبو داود مرسل عنه عليه
 السلام أن الجارية إذا حاضت لم يصلح أن يري منها
 الأوجهها ويديها إلى المفصل إلا أنه ليس قطعتا ليدل
 على الفرضية فيحمل على كراهة النظر لا على فرضية الستر
 في الصلاة وقال في الخاقانية الصحيح أن انكشاف ربع
 القدم يمنع أي جواز الصلاة كسائر الأعضاء التي هي
 عورة وفي الاختيار قال الصحيح أنها ليس بعورة في
 الصلاة وعورة خارج الصلاة انتهى ومختار صاحب
 الهداية والكافي ما في المحيط وقد تقدم الدليل عليه
 وأما ظهر الكف فقال الشيخ كمال الدين ابن الهيثم قوله
 الأوجهها وكفيها تضيص على أن ظهر الكف عورة بناء
 على دفع ما قيل أن الكف يتناول ظاهره لكن الحق أن المتناول
 عدم دخول الظاهر ومن تأمل قول القائل الكف يتناول
 ظاهره اغناه عن توجيه الدفع إذا ضاقت الظاهر إلى المستوي
 الكف يقتضيه أنه ليس داخل فيه انتهى وهذه مغلطة

در

لان اضافة الشيء اليه لا يقتضي عدم دخوله فيه والا لاقتضت
 اضافة الرأس الى زيد عدم دخول الرأس في مسمى زيد وكما
 يقال ظاهر الكف كذلك يقال باطن الكف فدفعه مدفوع
 والدليل المتقدم من الكافي يدل على ان ظهره ليس بعورة
 لان الضرورة في ابدائه اشد وكذلك الآية لان المراد من الزينة
 بالنظر الى اليد هو الخاتم وهو غير مختص بباطن الكف بل
 زينته في الظاهر لانه موضع الفص والنقش وكذلك
 حديث ابي داود المذكور يدل على ذلك حيث ذكر اليد الى
 المفصل فكان هذا هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية
 على ما ذكر في مختلفات قاض خان حيث قال ظاهر الكف
 وباطنه ليس بعورتين الى التسع وفي ظاهر الرواية عورة انتهى
 وهذه العبارة من قاض خان تدل على اختيار انها اليك بمر
 لمن تأمل وذراعا عورة كبطنها في ظاهر الرواية عما صحا بنا
 الثلاثة وروي في ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه روي
 عن ابي حنيفة ان ذراعاها ليست بعورة وفي الاختيار قال لو
 انكشف ذراعاها جازت صلاتها لانهما من الزينة الظاهرة
 وهو السوار ويحتاج الى كشفه للخدمة وسنوره افضل
 انتهى وصحح بعضهم انه عورة في الصلاة لاجزائها ولكن
 الاول وهو ظاهر الرواية هو الصحيح اذ لا ضرورة في ابدائه
 وكون السوار من الزينة الظاهرة محل النزاع بل هو ليد
 كالخمال للرجل وقد تقدم انه من الباطنة بالآية والاختيار
 الى كشفها للخدمة انما هو في بيتها بين اهلها غلبا لا بين
 الأجانب بخلاف الاعضاء الثلاثة فان الضرورة في
 ابدائها للأجانب غالبية على ما مر اما الشعر المسترسل
 اي النازل عن رأسها فقد قال الفقيه ابو الليث ان انكشف

ربيع المسترسل فسدت صلاتها لانه عورة كذا ذكر في الترتيب
 الفتاوى وصححه صاحب الهداية وغيره وقال في الفتاوى
 الخاقانية المعتبرة في افساد الصلاة انكشف ما فوق
 الاذنين من الشعر لا ما نزل عنها فحجب الشعر المسترسل
 غير عورة في حق الصلاة وهو اختيار الصدر الشهيد
 قال صاحب الخاقانية هو الصحيح ووجهه انه لا يوازي
 الرأس فلا يعطى حكمه واما النظر اليه من الاجنبى
 فلا يحل بالاتفاق قال في الكفاية لانه عورة يعني على
 هذا القول بل لان النظر الى شعورهن فتنه كالنظر الى
 وجه المرأة الشابة والى شعور الاماء عن شهوة انتهى
 والصحيح انه عورة لانه من اجزاء الرأس وانما لم يحجب
 غسله في الجنابة للمخرج بخلاف شعر الرجال فانه يحجب
 غسله اجماعا اذ لا حرج في غسله كذا في الكافي يعني
 لو لم يكن الشعر من البدن لما وجب غسله في حق
 الرجال اجماعا واذا ثبت انه من البدن ثبت انه
 عورة في حقهن لانه لا ضرورة في ابدائه وليس من
 الزينة الظاهرة فلم يكن مستثنى اما الحميتان مع
 الذكر فقد اختلف في ان المجموع عضو واحد فيعتبر
 القدر المانع منهما معا او كل واحد عضو على حدة
 فيعتبر القدر المانع منه منفردا قال بعضهم كلاهما
 عضو واحد لان منفعتها واحدة وهي الايلاد وقال
 بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على حدة وهو
 الصحيح ولذا اعتبر كل واحد عضوا على حدة في وجوب
 الذية وكونها الى الايلاد لا يلزم منه كونها عضوا
 فقد يشترك اكثر من عضو في منفعة واحدة على ان

عضو على حدة كاشتراك الاعضاء الرئيسية في بقاء الشخص
واشتراكها مع الاثنين في بقاء النوع وكون الذكر مشار
لها في ذلك غير مسلم وكذا اختلفوا ايضا في الركبة مع الفخذ
هل كل منهما عضو على حدة او هما عضو واحد فقال بعضهم
كل منهما عضو على حدة وعلى هذا لو انكشف القدر المانع
كالربع من الركبة وحدها لا تجوز الصلاة ووجه انهما
متمايزان حذا وحقيقة فيكونان غيرين وقال بعضهم
الركبة مع الفخذ كلاهما عضو واحد وفي الخلاصة هو المختار
وفي شرح الهداية لابن الهمام والاصح ان الركبة تتبع للفخذ
لانها ملتقى العظمين لعضو مستقل انتهى وعلى هذا لو
صلى الرجل وركبته مكشوفتان والفخذ مغطى جازت
صلاته لان الركبتين لا يتلعا قدر ربع الفخذ مع الركبة
قال ابن الهمام وكعب المرأة ينبغي ان يكون كذلك يعني
تبعاً لساقها لعضو مستقلاً لانه ملتقى عظمي الساق
والقدم فعلى هذا لو صلت وكعباها مكشوفة تجوز
صلاتها لان الكعب لا يتلغ ربع الساق مع الكعبين
فافهم امرأة صلت وربع ساقها مكشوف بعيد صلاتها
عند أبي حنيفة ومحمد ان استمر ذلك قدر اداء ركن لقيام
الربع مقام الكل في كثير من الاحكام ولان من راي احد
جوانب وجه انسان صح ان يخبر باندراي وجهه وان
كان المكشف من ساقها اقل من ذلك اي من الربع لا تقيد
اتفاقا لان القليل عفو لا يعتباره عدماً باستقراء قواعد
الشرع بخلاف الكثير وقد الكثير بالربع لما تقدم فكيون
مادونه قليلا وقال ابو يوسف انكشف مادون النصف
لا يمنع جواز الصلاة وعنه في انكشف النصف روايتان

في رواية

في رواية لا يمنع جواز الصلاة وفي رواية يمنع ذلك لان القليل
عفو كما تقدم والقلة والكثرة من الاسماء الاضافية فمادون
النصف مقابلة كثير فيكون قليلا عفواً واما النصف
فبما النظر الى ان مقابله ليس بكثير لا يكون هو قليلا فيمنع
وهو وجه احدي الروايتين واما وجه الرواية الاخرى
فهو ان المانع هو الكثير والنصف ليس بكثير لان ما منع
يقابله ليس بقليل فلا يمنع كذا في الكافي ويجوز ان يكون
وجه رواية المنع الاحتياط ووجه الاخرى الشك
في فساد الصلاة فلا تقسد والجواب لهما منع كون
القلة والكثرة من الاضافيات وسنده قوله تعالى
يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً فانه قد يكون الشيء كثيراً
في ذاته وان كان ما يقابله أكثر وهو ظاهر والحكم في
الشعر المسترسل من المرأة الحرة والراس منها والبطن
والظهر من المرأة مطلقاً والفخذ من المرأة والرجل كالحكم
في الساق فاي عضو من هذه الاعضاء انكشف ربعه
قد راد اركن لا تجوز الصلاة عندها خلافا لابي يوسف
واما حكم العورة الغليظة وهي القبل والدبر فهو على
هذا الخلاف المذكور في الساق يعني اذا انكشف من احد
ربعه وان كان اقل من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة عندها
خلافا لابي يوسف فانه لا يمنع عنده ما لم يكن نصفاً او
أكثر وهذا الخلاف مذکور في الزيادات وكذا في غيرها
وذكر الكرخي ان القدر المانع من العورة الغليظة
ما زاد على قدر الدرهم بخلاف الخفيفة فان المعبر فيها
الربع كما في النجاسة قال في الكافي وهذا ليس بقوى لانه
قصد به التغليظ في العورة الغليظة وهو في الحقيقة

ها
ها

مخيف لانه اعتبر في الدبر قدر الدرهم والدبر لا يكون
 اكثر من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواز الصلاة وان كان
 كل الدبر مكشوفاً وهو تناقض انتهى قال الشيخ كالدين
 ابن الهمام وقد يقال انه قد قيل ان الغليظ القيل والدبر
 مع ما حولهما فيجوز كونه اعتبار ذلك فلا يلزم ما ذكر
 انتهى وفي القنية واختلف في الدبر مع الاليتين ف قيل
 الكل عورة فيعتبر ربعه وقيل كل البتة عورة والدبر
 ثالثها انتهى اما ترى المرأة فان كانت مراهاقة اي لم
 ينكسر ثديها وهذا هو المعتبر دون المراهقة فربما يكون
 مراهاقة وقد انكسر ثديها لكنه كان حكمه على الغالب
 فهو اي الثدي تتبع للصدر فلا يمنع انكشاف ربعه منفرداً
 بل انكشاف ربع الصدر منضم اليه وان كانت كبيرة
 قد انكسر ثديها فالثدي حينئذ اصل بنفسه حتى لو
 انكشف ربعه منفرداً كان مانعاً وهو ظاهر وفي شرح
 شمس الايئة السرخسي اذا كان الثوب رقيقاً بحيث
 يصف ما تحته اي لون البشرة لا يحصل به ستر العورة
 اذ لا ستر مع رؤية لون البشرة اما لو كان غليظاً لا يري
 منه لون البشرة الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله
 فصار شكل العضو مرئياً فينبغي ان لا يمنع جواز الصلاة
 لحصول الستر وفي القنية لو ستر عورته بزجاج يصف
 ما تحته فينبغي ان لا يجوز ومن صلى بقميص ليس عليه غيره
 وهذا قيد اتفقي والمعتبر انه لو كان بحال ترى عورته
 عند التكلف فلو قد رآه نظر انسان من تحته راي
 عورته فهذا الحال ليس بشئ معتبر في منع جواز الصلاة
 لان الشرط الستر وقد حصل لان من رآه اطلق عليه

انه مستور

انه مستور العورة ومنع الرؤية عند التكلف ليس بشرط
 والا لكان لبس السراويل او ما يقوم مقامه فرضاً في
 الصلاة ولم يقل به احد وذكر في الزيادات لو ان امرأة
 صلت وهي تقدر على الثوب الجديد هو قيد اتفقي وفي
 المواد الثوب الصحيح الذي لا يبد منه شئ من العورة
 فليست ثوباً خلقاً فانكشف من شعرها شئ ومن ثيابها
 شئ ومن ساقها شئ وكان المنكشف بحيث لو جمع جميعه
 يبلغ ربع الساق لا يجوز صلاتها فكانه بناء على ان الساق
 اصغرها وهوا اختيار البعض ان جمع المتفرق يعتبر باصغر
 الاعضاء المنكشفة حتى لو كشف من الاذن تسعها ومن
 الفخذ تسعها يمنع لان المكشوف قدر ربع الاذن
 واكثر واختار شارح الكنز الزيلعي قول من قال للمعتبر
 الجمع بالاجزاء حتى لو كان المنكشف من الاذن ثماناً ومن
 الفخذ ثماناً او من الاذن ثلث ربعها ومن الفخذ ثلثي ربعها
 ونحو ذلك يمنع وان كل المنكشف من كل تسعها لا يمنع
 لان التسعين اقل من الربع وعلم من هذا ان كل اذن
 عضو على حدة في حكم العورة ليست تبعاً للرأس وكذلك
 ما بين السرة والعاانة عضو على حدة يعتبر ربعه
 منفرداً وكذلك قدم يعتبر ربعه في رواية الاصل
 وفي رواية الكرخي ليس بعورة واما الخنب فهو تبع
 للبطن لا عضو مستقل كذا في القنية اما العورة من الامة
 فما هي عورة من الرجل اي من تحت السرة الى تحت الركبة
 ويطبقها وظهرها عورة ايضا لان النظر اليها سبب الفحشة
 ولا ضرورة في ابدانها وفي رواية عن مالك وكذا عن احمد
 ان السوئين منها عورة ليس غير واما ما عدا ذلك

البطن ما

من أعضائها وهو من أعلى البطن فما فوق ومن أسفل الركبة
فما تحت فليس بعورة بالإجماع لأنها محل الخدمة والامتناع
داخل البيت وخارجه تضطر إلى إبداء ذلك غالباً ويلزمها
الخرج في وجوب ستره وقد روي البيهقي عن نافع أن
صفية بنت أبي عبيد حدثته قالت خرجت أمة حمرة
مجنونة فقال عمر من هذه فقيل له جارية لفلان رجل من بني
فارس إلى حفصة فقال ما حملك على أن تخبري هذه الأمة
وتجلببيها وتشتبهيها بالمحصات حتى همت أن تقع بها ^{الأم} ^{الأم}
الامن المحصات لا تشبهوا إلا ماء بالمحصات قال البيهقي الإثبات
عن عمر بذلك صححه والمدبرة وأما الولد والمدبرة والمكة
بمنزلة الأمة في الحكم المذكور لبقاء الرق في الجميع ولونا قصاً
أذهوني في الحرية فلا يزول حكم الأمة ولا يثبت حكم الحرية
بلا تحقق الحرية والمولدة بين الحر وبين واحدة منهم بمنزلة
لأن الولد يتبع الأم في الرق وتوابعه ولو اعتقت وهي
مكشوفة الرأس أو نحوه فسترته بعمل قليل قبل أداء ركن
جازت لا بكثير أو بعد ركن ذكره ابن الهمام وفي روايته
عن مالك ورواية عن أحمد أن أم الولد والمكاتب كالحرة
وإن انكشف عضو عورة في الصلاة فستر من غير لبث
لا يضره ذلك لا انكشاف ولا يفسد صلاته لأن الانكشاف
الكثير في الزمان القليل عفو كالانكشاف القليل في الزمن
الكثير وإن أدى معه أي مع الانكشاف ركناً كالقيام إن
كان فيه أو الركوع أو غيرها تفسد ذلك الانكشاف صلاته
وإن لم يؤد مع الانكشاف ركناً ولكن مكث مقداراً ما أي
زمن يؤدى فيه ركناً بسنة وذلك مقدار ثلاث تسبيحات
فلم يستر ذلك العضو فسدت صلاته عند أبي يوسف

خلافاً

خلافاً لمحمد وكذا إذا وقع الرجل المصلي للرحمة في صف النساء
أو وقع أمام أي قدام الأمام أو رفع نجاسته ثم التقى أي
تلك النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكوران مكث قدر
ركن من غير أن يؤديه بنفسه عند أبي يوسف خلافاً لمحمد
وقد تقدم الدليل من الجانبين في بحث النجاسة وإن
الختار قول أبي يوسف في الجميع للاحتياط وهذا كله
إذا كان بغير صنعه كما ذكرنا إذا حصل شيء من ذلك
بصنعه فإن الصلاة تفسد في الحال قال في الفتية انكشف
عورة في الصلاة بفعله تفسد في الحال عندهم ومن لم
يجد ما يستر به العورة صلى قاعداً بأماء كما ذكرنا في بحث
النجاسة لأن التكليف بقدر الوسع وقد تقدم الكلام عليه
مستوفى هناك ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب
استعماله قليلاً لا انكشافاً لأنه متخى كالنجاسته
الحقيقية بخلاف الحكمة ويقدم في الستر ما هو أغلظ
كالستورين وبعدهما الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد
الفخذ البطن والظهر ثم الباقي على السواء ولو وجد
ثوب لا يصلح عرياناً عندنا لأن الصلاة فيه صحيحة
وإن كان حراماً كالصلاة في الأرض المغصوبة خلافاً
لأحمد فإنه عنده يصلح عرياناً لأن الصلاة في الحرير لا تجوز
للرجل كالصلاة في الأرض المغصوبة عنده ولو وجد
ما يستر به من الحشيش ونحوه وجب الستر به وفي
الفتية عريان قدر على طين يملطه بعورته إن علم أنه
يبقى عليه يعني إلى تمام الصلاة لم يجز إلا ذلك كما لو قدر
أن يخطف عليه ورق الشجر **فروع** من بحث الستر
في الفتية عن محمد مع صاحبه ثوب وعده أن يعطيه إذا

فرغ من صلاته

ينتظر وان خاف فوت الوقت وعن أبي حنيفة انه ينتظر ما لم
 يخف فوت الوقت وقول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة ايضا
 انتهى قول محمد بن اسبغ بانفاقهم على عدم جواز التيمم وان
 خاف فوت الوقت اذا قدر على استعمال الماء مع ان هذا
 للوضوء بدلا وهذا ليس للتيمم بدلا وقد يفرق بان هناك
 الوضوء متحقق وهذا الاعطاء غير متحقق وفيها وان
 كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت
 كطهارة المكان وفيها صبيته وصلت مكشوفة الرأس
 تؤمر بالاعادة ولو وصلت مكشوفة العورة يعني التخذ ونحوه
 تؤمر بالاعادة وكذا بغير وضوء انتهى وفي الخلاصة والمستحب
 ان يصلي الرجل في ثلاثة اثواب قميص وازار وعمامة
 اما لو صلى في ثوب واحد متوشح به جميع بدنه كازار الميت
 تجوز صلاته من غير كراهة وتفسيره ما يفعله القصار في
 المقصرة فان صلى في ازار واحد يكره انتهى اما الاولى فلما
 روي عن عمر بن سلمة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي في ثوب واحد متوشح به في بيت امر سلمة واضعاً طرفيه
 على عاتقيه متفق عليه واما الثانية فللقوله عليه السلام
 لا يصلي احدكم في الثوب الواحد متوشحاً به ليس على
 عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا وكذا تكره الصلاة في السرور
 وحدها وفي الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة ومعها
 ثوب لو وصلت فيه قائمة نيكشف شيء من فخذيها او من
 ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولو وصلت قاعدة لا ينكشف
 فانها تصلي قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع
 راسها فترك تغطية الرأس لا تجوز صلاتها ولو كانت
 يغطي اقل من الربع لا يضرها ترك التغطية صوت المرأة

قال الشيخ

قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام صرح في النوازل بان نعمة المرأة
 عورة وبني عليه ان تعلمها القرآن من المرأة احب قال لان
 نعمتها عورة ولهذا قال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق
 للنساء فلا يحسن ان يسمعها الرجل انتهى كلامه يعني كلام
 صاحب النوازل قال وعلي هذا الوكيل اذا جهرت بالقرآن
 في الصلاة فسدت كان مجتهدا ولذا منعها عليه السلام
 عن التسبيح بالصوت لاعلام الامام بسهموده الى التصفيق
 انتهى والله تعالى اعلم **اما الشرط الرابع وهو استقبال القبلة**
 قال كان الانسب ان يؤخر عن الوقت لانصاله بالنية
 غالباً بخلاف الوقت الا انه قد يمه عليه لزيادة اهتمام به
 لاحتياج كل صلاة اليه فرضا كانت او غيره بخلاف الوقت
 فانه مختص بالفرائض والاصل في فرضية الاستقبال
 قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره اي
 جهته ونحوه وهو مما علم من الدين بالضرورة ويكفر
 بتركه عمداً بغير عذر على قول أبي حنيفة لكن للزوم التيمم
 لا مجرد الشرك اذ لا يكفر بترك الفرض بل بخلافه وكذا
 الصلاة بغير طهارة او في الثوب النجس واختاره القاض
 ابو علي السفدي في ترك الطهارة لا في الاخرين للجواز فيها
 حالة العذر وبغير طهارة لا تجوز بحال وبما اخذ الصدر
 الشهيد كذا في شرح الهداية لابن الهمام قال ولا فرق
 اذ لا اثر لعدم الجواز في شيء من الاحوال بل الموجب للاكراهة
 هو الاستهانة وهو ثابت في الكل انتهى وذكر الحلواني انه
 لا يكفر في الصلاة بلا طهارة ايضا وهي رواية المبسوط و
 الاكفار رواية النوادر كذا في فتاوى البزازي وفيها لو
 ابتلى به انسان بان كان مع جماعة وقاموا يصلون وانحى

ان لا يصلي فقام وصلى بالطهارة او كان هاربا يدونها قيل
 لا يكره لعدم الاستهزاء وينبغي لمن اضطر اليه ان لا يقصد
 بالقيام والركوع والتسجود قيام الصلاة وركوعها وسجودها
 انتهى ثم المصلي لا يخلو اما ان يكون حاضر الكعبة بان كان بمكة
 او كان غائبا عنها فمن كان بحضرة الكعبة ادخل الفاء
 في فمن لان اما مقدرة في كلامه كما اشارنا اليه يجب عليه
 اي يفرض وهم يطلقون الوجوب على الافتراض حيث
 لا اشتباه في الفرضية اصابة عينها اي ان يكون وجهه مقابلا
 لعين الكعبة حتى لو صلى بمكة في بيته ينبغي ان يكون بحيث
 لو ازليت الجدران ونحوها يقع استقباله على جزء من
 الكعبة كذا في الكافي وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة
 حائل الاصح انه كالفائب ومن كان غائبا عنها ففرضه
 جهة الكعبة حتى لو ازليت الموانع لا يشترط ان يقع استقباله
 على عين الكعبة لا محالة وهذا قول الشيخ ابى الحسن الكرخي
 والشيخ ابى بكر الرازي قال في الهداية وهو الصحيح وكذا
 في الكافي قال لانه ليس في وسعه الاهتداء والتكليف بحسب
 الوسع وقال الجرجاني فرض الفائب ايضا اصابة عينها
 لان المأمورية ذلك ولا فصل في النص وثمره هذا الخلاف
 يظهر في اشتراط النية للفائب وعدمه وكان الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط على الفائب نية الكعبة
 مع الاستقبال للقبلة بناء على اختيار قول الكرخي والرازي
 وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك
 بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التجنيس
 نية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان
 استقبال القبلة شرط فلا يشترط فيه النية كالوضوء

انتهى

انتهى وهذا لان الشرط يراعي وجودها لا وجودها قصد
 لانها وسائل وليست بمقصودة بالذات وبعض المشايخ
 يقول ان كان المصلي يصلي الى المحراب فكما قال الحامدي
 اي ابن حامد لان المحارب وضعت غالبا بالتحريير
 واجتماع الاراء فكانت كافية عن النية وان كان يصلي في الصحراء
 فكما قال الفضلي اي ابن الفضل تعذر اجتماع الاراء فيها
 غالبا وقبلة اهل المشرق هي جهة المغرب عندنا من
 غير احتياج انحراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشادة
 الى الخلاف فان عند الشافعي لابد من انحراف من يظن انه
 ليس بمسما لمها منهم لان الفرض عند البعيد اصابة عينها
 ظنا فيلزم منه الانحراف للبعض وينبغي ان يكون قول
 الجرجاني ايضا ثم ما قال المص مطلق شامل لجميع جهة
 المشرق والمغرب على اختلاف المشرق والمغرب فلا
 يخالف قوله وذكر في اما الى الفتاوى حد القبلة في بلاد
 يعني بها سمرقند ما بين الغريين مغرب الشتاء ومغرب
 الصيف فان سمرقند لما كانت معتدلة بين مشرق الشتاء
 والصيف كانت قبلتها بين مغربها فان صلى المصلي
 بها الى جهة خرجت تلك من حد الغريين فسدت صلاته
 ولو كانت البلدة مائلة الى مشرق الصيف تكون قبلتها ما
 الى مغرب الشتاء وبالعكس والكل يصدق عليه ان قبلته
 اهل المشرق المغرب وذكر صاحب الدراية عن شيخه ما
 حاصله ان استقبال الجهة يقع بان يبقى شيء من سطح
 الوجه مساما للكعبة او لهوائها لان المقابلة اذا
 وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بما تزول به من الانحراف
 لو كانت في مسافة قريبة وتتفاوت ذلك بحسب تفاوت

ف

البعد

وبقى المسامحة مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو فرض
 خط من تلقاء وجه المستقبل للجهة على التحقيق
 في بعض البلاد وخط آخر يقطعها على زاويتين
 قائمتين من جانب يمين المستقبل أو شماله لا نزول
 تلك المقابلة والتوجه بالانتقال إلى اليمين والشمال
 على ذلك الخط بفراش كثيرة ولذا وضع العلماء قبلة
 بلد وبلدين وثلاث على سمت واحد فجعلوا قبلة
 بخاري وسمرقند وسف وترمد وبلخ ومرو وسرخس
 موضع الغروب إذا كانت الشمس في آخر الميزان وأول
 المغرب كما اقتضت الدلائل الموضوعية لمعرفة القبلة
 ولم يخرجوا لكل بلدة سمتا على حدة لبقاء المقابلة و
 التوجه في ذلك القدر من المسافة وإن كان المصلي
 مريضا مرضا لا يقدر معه على التوجه إلى القبلة وليس
 معه أحد يوجهه إليها أو كان صحيحا يقدر على التوجه
 إلا أنه يخاف أن توجه من عدوا أو سبع يأتيه من جهة
 أخرى فيضربه في ماله أو بدنه وكذا لو كان على خشبة
 في البحر يخاف الفرق أن توجه فانه لا يلزمه التوجه
 إلى القبلة بل يصلي إلى أي جهة قدر على التوجه إليها
 من غير حصول ضرر عليه لأن التكليف بقدر الوسع
 والمخرج مدفوع وكذا إذا صلي الفريضة بالعذر على الله
 بأن كان لا يقدر على النزول وإن نزل لا يقدر على الركوب
 للمجوح الدابة أو غيره وليس عنده من يعينه أو كان
 يخاف من عدوا أو سبع لو نزل أو وقف فانه يتوجه
 إلى حيث قدر ويصلي بالإيماء ولو كان يخاف النزول
 للطين والرذغة يستقبل قال في الظهيرية وعندي

هذا

هذا إذا كانت واقفة فإن كانت سائرة يصلي حيث شاء
 قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ولقائل أن يفصل بين
 كونه لو وقفها للصلاة خاف الانقطاع عن الرفقة أولا
 يخاف فلا يجوز في الثاني إلا أن يوقفها ويستقبل كما عني
 أبي يوسف في التيمم إن كان بحيث لو مضى إلى الماء تذهب
 القافلة وينقطع جاز ولاذهب إلى الماء واستحسنوا
 يعني هذه الرواية عن أبي يوسف في التيمم **قال الفقير**
 وهذا ينبغي أن يرعى في جميع ما ذكر من الأعذار حتى لو عجز
 عن النزول لعذر غير الطين أيضا ولكنه يقدر على إيقاف
 من غير حصول ضرر عليه لزمه أن يستقبل لأن الضرورة
 يتقدر بقدرها وما لا ضرورة إلى سقوطه لا يسقط
 وصرح في الخلاصة عن محمد بما اختاره في الظهيرية فقال
 وعن محمد إذا كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد
 مكانا يابسا ينزله للصلاة فانه يقف على دابته مستقبلا
 القبلة ويصلي بالإيماء إذا أمكنه إيقاف الدابة فإن لم
 يمكنه يصلي مستدبرا للقبلة قال صاحب الخلاصة وهذا
 إذا كان الطين بحيث يغيب وجهه فإن لم يكن بهذه
 المثابة لكن الأرض مبتلة صلى هناك وغراه إلى النوازل
 أو النافلة معطوفة على الفريضة أي إذا كان يصلي النافلة على
 الدابة بغير عذر أيضا فله أن يصلي إلى أي جهة توجه
 وهذا إذا كان خارج المصرا لما أخرج مسلم وأبو داود و
 النسائي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حماره
 وهو متوجه إلى خيبر وأخرج الدارقطني في غريب مالك
 عن أنس رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُتَوَجِّهُ إِلَى
 خَيْبَرَ عَلَى حِمَارِهِ يَصَلِّي يَوْمَ إِيمَاءٍ وَسَكَتَ عَلَيْهِ وَأَمَّا

في المصير

فلا يجوز عند ابن حنيفة وجوز عند محمد وتكره وعند ابن يوسف
 لا تكره لما عن ابن ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة
 يهود سعد بن عبادة وكان يصلي وهو راكب ومحمد
 بهذا ايضا وانما كرهه لكثرة اللفظ في المصير والجواب لا ي
 حنيفة ان هذا شاذا فيما نعم به البلوى فلا يكون حجة فيها هو
 على خلاف القياس اذا القياس يابي جواز ذلك لما فيه من
 تفويت بعض الاركان والشرائط والنص المشهور ورد
 خارج المصير والمصير ليس في معناه اذ سيره في المصير
 لا يمتد غالبا فلا يلحق به دلالة فاختلف في مقدار الخروج
 فقليل قدر فرسخين لا مادونه وقيل قدر ميل والاول
 ظاهر لفظ الاصل وقيل الاصح في موضع يجوز فيه
 القصر كذا ذكره ابن المهام وفي الخلاصة ولو افتتحها خارج
 المصير ثم دخل المصير يتم على البداية وقال الاكثر من اصحابنا
 ينزل ويتم على الارض انتهى وهل يشترط التوجه الى القبلة
 عند ابتداء الصلاة ذكره في المحيط ومن الناس من يقول
 انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه القبلة عند الاقتراب
 ثم تركها واخرف عنها واما اذا افتتح الصلاة الى غير القبلة
 فلا يجوز لانه لا ضرورة في حال الابتداء انما الضرورة في
 حالة البقاء الا ان اصحابنا لم يأخذوا به لانه لا فضل
 في النص وفي الايضاح واستقبال القبلة في الابتداء ليس
 بواجب وقال الشافعي هو واجب وان اشتبهت عليه
 القبلة وليس بحضرة من اهل ذلك المكان من يثاله
 عنها احتج اي بذل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب
 على ظنه من الامارات والدلائل وتخوي اي طلبها
 هو الاخرى والايق من الدليل والامارة عليها وصلى

الى الجهة التي اذاه اجتهداه وتحرية الى انها هي القبلة لما روى
 عن عامر بن ربيعة قال كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم
 في ليلة مظلمة فلم ندري اين القبلة فصلى كل رجل منا حيا
 فلما اصبحنا ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت فانيما
 قولوا فثم وجه الله وعن جابر كنا في مسير فاصابنا
 غيم فمختيارنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعل
 احدا منا يخط بين يديه فلما اصبحنا فاذا نحن قد صلينا
 لغير القبلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اجيزت صلا
 وهذان الحديثان وان كانا ضعيفين قد ضعف الاول
 الترمذي مع جماعة وضعف الثاني الدارقطني فقد تأيدا
 بالاجماع فان الاجماع على ان الحكم عند الاستباه هو التحري
 وفي قوله ليس بحضرة اشارة الى انه ليس عليه طلب من
 يثاله وفي الخلاصة هذا في المفاضة فان كان في المسجد
 ولا محراب للمسجد وقبلته مشكلة وفيه قوم
 من اهل لا يجوز له التحري اما اذا لم يكن فيه قوم و
 المسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام النسفي في فتا
 حاز انتهى وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم وقال
 ابن المهام والوجه انه اذا علم ان المسجد قوما من اهل
 مقيم غير انهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله
 وهم حوله في القرية وجب طلبهم لئلا هم قبل التحري
 لان التحري متعلق بالعجز عن تعريف القبلة بغيره انتهى
 ولا منافاة بين هذا وبين ما قبله من كلام الخلاصة
 والكافي لان المراد به اذا لم يكونوا داخل المنازل ولم
 يلزم الخروج من طلبهم بتعسف الظلمة او المطر ونحوه
 فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة عليه لما ذكرنا

كل من صلى في
 المساجد التي
 فيها منابر
 لم يثبت له

نكر

ه

من حديث جابر ولأنه اقرب ما في وسعه وهو الفرض في حقه
وفيه خلاف الشافعي إذا اصرح عنده ان يعيد اذا يتيقن
للخطأ بعدها قياسا على ما لو اجتهد في الوقت وصلى
ثم يتيقن انه صلى قبله والفرق لنا ان الاستقبال شرط قابل
للسقوط وقد سقط بالتباه بخلاف الوقت فانه سبب
ولا وجود للشيء قبل وجود سببه وان علم ذلك الخطأ
وهو الصلاة استندار الى القبلة وبني عليها ما بقي منها لما
عن ابن عمر بينما الناس بقبا في صلاة العتيق اذ جاءهم آيت فقال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن
وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم
الى الشام فاستنداروا الى القبلة متفق عليه وفي رواية
لمسلم من رجل من بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا
ركعة فنادي الا ان القبلة قد حوت فما لوا كما هم نحو القبلة
القبلة وعلى هذا انعقد الاجماع الا في قول الشافعي انه اذا يتيقن
الخطأ في الصلاة يستأنف لكن الاصح عندهم انه يستدير
ويبني وسواء استبهرت القبلة في المفازة او في المصر وسواء
كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار فان حكم التحري لا يختلف
فان الدليل لم يفصل وان تحري ووقع تحريه على جهة فتر
كها وصلى الى غير جهة التحري يعيدها وان اصاب اي ولو
علم انه اصاب في صلاته الى غير جهة التحري عند أبي حنيفة
ومحمد وعمر بن حنيفة انه يحسن عليه الكفر كذا في الخلاصة وقال
ابو يوسف ان اصاب جهة القبلة لا يعيدها اذ لو اعادها
فانما يعيدها الى هذه الجهة فلا فائدة في الاعادة ولها ان
فرضه عند تحريه هي جهة التحري وقد تركها فوقع صلاته
فاسدة وكون الجهة التي صلى اليها هي القبلة التي هي الفرض

انما حدث

انما حدث بعد ذلك فصار كما لو صلى الى القبلة قبل الامر
اليها فانه يلزمه اعادة تلك الصلاة لوقوعها فاسدة بترك
ما هو الفرض اذ ذاك وهو التوجه الى بيت المقدس ولو
استبهرت عليه القبلة ولم يتحر فشرع في الصلاة وصلى بلا
تحري لا يجوز صلاته لان التحري فرض عليه وقد تركه وان
علم في خلال الصلاة انه اصاب استقبل الصلاة عند أبي
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ينبغي لما تقدم له من الدليل
ولها ان كاله بعد العلم اقوي منها قبله وبناء القوي على
الضعيف لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة
عليه بالاتفاق والفرق لها بين هذه المسئلة وبين ما
اذا تحري وخالف جهة تحريه ان ما فرض لغيره يشترط
حصوله فحسب لاحصوله قصدا كالسعي الى الحجمة لكن
مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه وهو موجود
في صورة عدم التحري بخلاف تلك الصورة فان مخالفة
جهة تحريه اقتضت اعتقاده فساد صلاته فيها فصار
كما لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر او صلى
وعنده انه محدث فظهر انه متوضي او صلى الفرض وعنده
ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لا يحريه في ذلك
كله لان عنده ان ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم
التحري فانه لم يعتد الفساد بل هو شاك في الجواز وعدم
على الشك فاذا ظهر اصابته بعد تمام الفعل زال احد
احتمالين وتقرر الاخر وانما لم يحز البناء اذا علم الاصابة
قبل التمام لما قلنا من لزوم بناء القوي على الضعيف
ولا كذلك بعد التمام وفي ما وى العتاي تحري فلم
يتم تحريه على شيء قيل يؤخر وقيل يصلي الى اربع جهات

يعني اربع مرات وقيل بخير ان شاء الله وان شاء صلى الصلاة
 اربع مرات الى اربع جهات ولكن هذا هو الاحوط فلو
 اشبهت عليه القبلة وكان بحضرة من ياله عنها من
 اهل ذلك المكان فلم ياله فخرى وصلى فان اصاب القبلة
 جازت صلاته لحصول ما هو المقصود من السؤال والا
 اي وان لم يصيب القبلة فلا يجوز صلاته لتركه العمل بالقوى
 الدليلين الموصل الى المقصود ظاهرا الى الضعفاء الذي
 لم يحصل به المقصود وكذا الاعمى اذا توجه الى جهة وعند
 من ياله فلم ياله ان اصاب القبلة جازت صلاته
 والا فلا ولو كان من حضرة ليس من اهل ذلك المكان
 لا يأخذ بقوله ان لم يوافق تحريمه لانه مجتهد مثله
 ولا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد اخر حتى لو تحرى ووقع
 تحريمه على جهة واخبر رجلا ليس من اهل المكان بان
 القبلة في جهة اخرى لا يعمل بقوله لما قلنا ولو سأل
 من بحضرة من اهل المكان عن القبلة فلم يخبره بها حتى
 تحرى وصلى ثم اخبره ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها
 لا يعيد ما صلى لان صلاته صحيحة لانه اتى بما في وسعه
 ولم يقصر ولو شك في القبلة فخرى وصلى ركعة الى جهة
 وقع عليها تحريمه ثم شك وهو في الصلاة وخرى وقع
 تحريمه الى جهة اخرى فصلى اليها ركعة ثم وثم حتى انه
 اذا صلى كذلك اربع ركعات الى اربع جهات بالتحري
 ووقوع تحريمه في كل ركعة على جهة غير ما صلى اليها الركعة
 قبلها جاز كذا في الفتاوي الحاقانية لان الاجتهاد المجدد
 لا يفسخ حكم ما قبله في حق ما مضى انما ينسخه فيما
 يستقبل واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأييه

في الثالثة والرابعة الى الجهة الاولى منهم من قال يتم الصلاة ومنهم
 قال يستقبل كذا في الخلاصة والاول وجه وهذا كله اذا انتهت
 عليه القبلة وشك فيها اما لو شرع في الصلوة من غير ان يتأكد
 ولا تحرى ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد ما
 فيعيد وأن علم في الصلاة انه اصاباختلف المشايخ قال
 الفضل يستقبل قال قاضي خان والصحيح انه يتم صلاة لان
 صلاته كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب
 القبلة لا يتغير حاله ولو بقي مثلا في الصلاة لم يحكم بشي
 حتى يفرغ فاذا فرغ فان تبين انه اصاب او كان اكبر رايه
 او لم يظهر من حاله شيء فصلاة جائزة وأن تبين الخطأ
 او كان اكبر رايه فعليه الاعادة وذكر في مال الفتاوي
 ان علم المصلي ان قبلته الكعبة ولم ينوها وقت الشروع
 جاز لما تقدم ان نية الكعبة ليست بشرط وذكر في الحاقانية
 ان نوى المصلي يعني وقت الشروع ان قبلته محراب مسجد
 لا يجوز لانه علامة على جهة القبلة وليس يقبله فيكون معصيا
 عن القبلة بنيته وان كان متوجها اليها كمن توجه الى الركن
 اليماني ناويا الصلاة الى البيت المقدس فان نية القبلة وان لم
 يشترط الا ان عدم نية الاعراض عنها شرط ولو تحول صدق
 عن القبلة بغير عذر فسدت صلاته قيل هذا قولها اما عند
 ابي حنيفة فينبغي ان لا تقصد بناء على ان الاستدبار اذا لم
 يكن على قصد الرفض لا يفسد ما دام في المسجد عند خلا
 لها قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ولما قيل ان يفرق بينهما
 بعذر هناك ومترده هنا قال الفقير وهذا هو الصواب
 ولو تحول وجهه عنها كان عليه واجبا ان يستقبل القبلة
 من ساعته ولا تقصد صلاته بذلك التحول ولكن تكرره

استد الكراهة لما روى البخاري عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد وقال عليه السلام لا يزال الله مقبلا على العبد ^{وهو} الصلاة ما لم يلتفت فإذا التفت أعرض عنه رواه أبو داود والنسائي وعن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يا بني أياك والالتفات في الصلاة فات الالتفات في الصلاة هلكة فإن كان لابد ففي التطوع لا في الفريضة رواه الترمذي وصححه وقوله عليه إن يستقبل القبلة من ساعته بيان لوجوب ذلك لا لأنه إن لم يستقبل من ساعته تقسد الصلاة بمجرد الالتفات بالوجه وإن ظا^ل ولو ظن المصلي أنه أحدث فتحوّل عن القبلة للوضوء ثم علم أنه لم يحدث قبل أن يخرج من المسجد لم تقسد صلاته عند أبي حنيفة لأن استد بآيه لم يكن للرفض بل المقصد الإصلاح وإن علم أنه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فسدت صلاته بالاتفاق لأن اختلاف المكان يبطل الاعتدال والمسجد مع تباين أكنافه وتباين أطرافه مكان واحد ولذا تحب السجدة وإن تكررت التلاوة في رواياته فأمكن جعل اختلاف المكان حقيقة كالاختلاف للضرورة ولا كذلك إذا خرج من المسجد وهذا إذا لم يكن إماما واستخلف مكانه فإن كان إماما واستخلف ثم علم أنه لم يحدث فسدت سواء خرج من المسجد أو لا لأن الاختلاف في غير موضع موضع من أركان الخروج من المسجد وإنما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لو ظن أنه افتتح بلا وضوء فانصرا ثم علم أنه كان متوضئا تقسد صلاته وإن لم يخرج من المسجد لكون انصرافه على سبيل الرفض حتى لو تحقق ما ظنه لزومه الاستيناف بخلاف ظن سبق الحديث فإنه لو تحقق ما ظنه

لا يلزمه

لا يلزمه الاستيناف بل يجوز له البناء فالاصل الذي يخرج عليه جنس هذه المسائل هو هذا ومن المسائل ما لو كان متيمما فإني سرابا فظنه ماء فأنصرف ثم علم أنه سراب تقسد صلاته وإن لم يخرج من المسجد أو كان ما سح فظن أن مدته تمت فأنصرف لعسل قدميه فظهر أنها لم تتم تقسد وإن لم يخرج لأن انصرافه على قصد الرفض إذا لو تحقق ما ظنه لا يجوز له البناء وإن صلى في الصحراء فإن كان جماعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في سيلة ظن سبق الحديث لم تقسد وإن بعد مجاوزتها تقسد هذا إن ذهب إلى خلفه وإن توجه قدامه فالمعتبر مجاوزة سترة الإمام وعدمها إن كان له سترة والافتقار ما لو تأخر مجاوزة الصفوف أو لم يجاوزها هو المعتبر وإن كان منفردا اعتبر مجاوزة قدر موضع سجوده وعدمها من أي مكان ذهب كل ذلك من الكافي **فروع** في شرح الطحاوي للكعبة اسم للعرضة فإن الحيطان لو وضعت في موضع آخر فصل إليها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة أو على سطحها لم يفسد ولو صلى إلى الحيط وحده لا يجوز ومن صلى في السفينة فلا بد له من الاستقبال إذا كان قادرا كما في خارجها ولا يجوز أن يصلي حيث توجهت ويلزمه أن يستدير إلى القبلة إذا دارت لأن التكليف بقدر الامكان ولو صلى جماعة بالبحر متخالفين في الجهات أن صلوا منفردين جازت صلاة الكل وإن صلوا جماعة لم تجز صلاة من خالف إمامه عالما بها حال الصلاة لأن اعتقاده أن صلاته إلى غير القبلة وجازت صلاة غيره إن لم يعلم أن إمامه خلفه

فمن سئلوا متحرين بمجاعة وفيهم مسروق ولا حق فلما سلم الامام
 قائما للقضاء فظهر لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الا
 لمكن المسبوق اصلاح صلاته بان يستدير لانه منفرد فيما
 يقضيه بخلاف اللاحق فانه مقعد يقضيه والمقتدي
 اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها
 الامام لا يمكنه اصلاح صلاته لانه ان استدرك خلف امامه
 في الجهات قصدا وهو مفسد والا كان متمما صلاته
 الى غير ما هو القبلة عنده وهو مفسد ايضا فكذلك اللاحق
 رجل يتحرى في موضعه فاقترى به رجل بلا تحران اصلا الامام
 جازت صلاتها والاجازت صلاة الامام فقط لان الصلوة
 عند الاشتباه من غير تحرانما يجوز عند ظهور الاصابة
 كما تقدم وتوصل الى اعمى ركنة الى غير القبلة فجاء رجل
 فسواه الى القبلة واقترى به ان وجد الاعمى وقت الشروع
 من نياله لم يتحر صلاتها والاجازت صلاة الاعمى دون
 المقتدي لان عنده ان امامه بان صلاته على الفاسد وهي
 الركعة الاولى والله سبحانه اعلم **الشرط الخامس** من الشرط
 الستة **هو الوقت** قد تقدم على النية قدومه على النية مع زيادة
 اهتمامها لكونها شرطا لكل صلاة كالاستقبال والوقت
 مختص بالفرائض كما تقدم لشدة اتصال النية بالاركان
 فاخرها ليتصل بختها بحيث يوافق الترتيب الوضع ثم ان
 دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلاة لا وجود جميعه
 والا يلزم اداء الصلاة بعد الوقت والاصل في اشتراطه
 قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 ونحوها من الايات على ما تقدم الكلام عليه في اوائل الكتاب
 والاصل في بيان ما روي عن ابن عباس قال قال رسول الله

صلى الله

ما

صلى الله عليه وسلم امتي جبريل عند البيت مرتين فصلى بي الظهر
 في الاول منها حين كان الفجر مثل الشراك ثم صلى العصر
 حين كان كل شئ مثل ظله ثم صلى المغرب حين وحيث
 الشمس واقطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق
 ثم صلى الفجر حين بزق وحرما الطعام على الصائم وصلى
 في المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شئ مثله كوقت
 العصر بالامس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شئ مثليه
 ثم صلى المغرب لوقته الاول ثم صلى العشاء الاخرة حين
 ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض
 ثم التفت جبريل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من
 قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين رواه ابو
 داود والترمذي وقال حسن صحيح وابن حبان في صحيحه
 والحاكم وقال صحيح الاسناد انتهى لكن فيه عبد الرحمن
 ابن الحارث ضعفه احمد وليثه السائي وابن معين
 وابو حاتم ووثقه ابن سعد وابن حبان وقد اخرج
 عبد الرزاق عن عبد الرحمن هذا باسناده واخرجه
 ايضا عن العمري عن عمر بن نافع عن جبير بن مطعم عن ابيه
 عن ابن عباس فكانه أكد تلك الرواية بمناقبه ابن ابي
 سبرة عن عبد الرحمن ومتابعة العمري عن ابن نافع
 الى اخره وهي متابقة حسنة كذا في الامام ويزق الرازي
 اي بزق وهو اول طلوعه وقد روي حديث امامه
 جبريل من حديث عدة من الصحابة منها حديث جابر
 بمعناه وفيه ثم جادة للصبح حين اسفر جلا يعني
 في اليوم الثاني فقال ثم يا محمد فصل فقام فصلى الصبح
 فقال ما بين هذين وقت كله قال الترمذي قال محمد

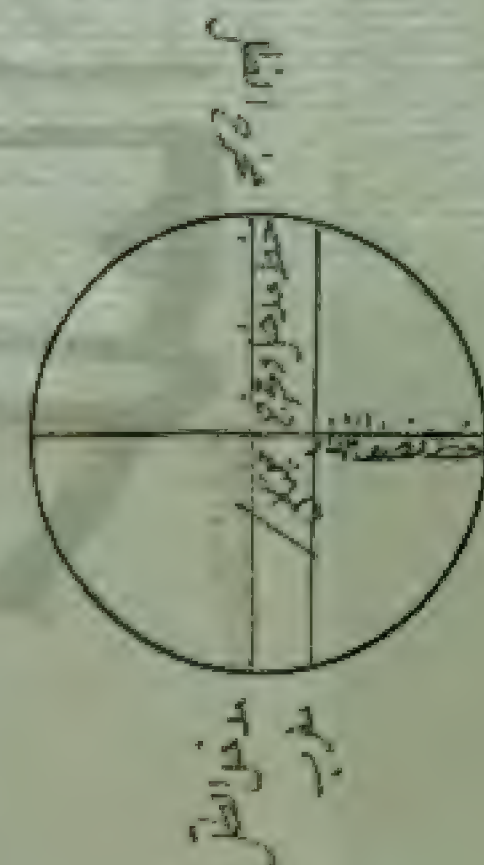
داود

يعني البخاري حديث جابر روى في المواقيت انتهى وقوله
هنا وقت الانبياء قبلك ظاهره الاشارة الى الوقت في اليوم
الثاني وقوله والوقت فيما بين هذين اي الوقت لك ولاملك
والمراد به الوقت المختار المستحب لا الوقت المعتبر الذي لا يكون
الاداء الا فيه للاجماع على جواز اداء الفجر بعد صيرورة
الظل مثليه وعلى اداء العشاء بعد ثلث الليل ثم ابتداء المص
بتعالفيره من مشايخنا ببيان وقت الفجر وان كان المبدوء به
في الحديث وقت الظهر لانها اول صلاة يخاطب المكلف بها
عند قيامه من النوم الذي هو اخو الموت والقيام منه كما
خلقنا جديداً ولانه مجمع على وقتها اولاً وآخرها فقال اول
وقت الفجر اي صلاة الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو اي الفجر الثاني
البياض اي النور المستطير اي المنتشر في الافق اي في نواحي
السماء فبطلوع الفجر الاول المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض
المستطيل اي الذي يبداً وطولاً امتدداً الى جهة الفوق غير اخذ
في عرض الافق ثم تعقبه الظلمة لا يخرج وقت العشاء و
يدخل وقت صلاة الفجر لانه من حكم الليل حتى لا يحرم الاكل
على الصائمين فيه لحديث سمرة بن جندب قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من سحوركم اذان بلاك
ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق رواه
مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وقال في المحيط
اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض في ناحية واحدة
ثم يتلا نبي فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائمين
وهذا امر مجمع عليه واخر وقتها قبيل طلوع الشمس اي
الجزء الكائن قبيل طلوع الشمس من الزمان وهذا ايضا لا
خلاف فيه لاحد من الائمة واول وقت صلاة الظهر زوال

الشمس

الشمس اي الجزء الكائن بعد زوال الشمس عن خط الاستواء
من الزمان وهذا ايضا بالاجماع واخر وقتها عند اي
حقيقة اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال اي سوى
الفجر الذي يكون للاشيء عند الزوال وقال اي ابو يوسف
ومحمد وهو قول الائمة الثلاثة اخرج وقتها اذا صار ظل كل شيء
مثليه سوى في الزوال وعن اي حنيفة من رواية اسد
عمر اذا صار ظل كل شيء مثله سوى الفجر خرج وقت الظهر
ولا يخرج وقت العصر الى المثليين قال الشيخ ينبغي ان
لا يصلي العصر حتى يبلغ المثليين ولا يؤخر الظهر الى ان
يبلع المثل ليخرج من الخلاف فيها لهما امامة جبريل
في اليوم الاول حيث صلى العصر حين صار ظل كل شيء
مثله وله حديث اي هريرة عنه عليه السلام اذا اشتد
الحرق ابردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم السبعة
وعن اي ذر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاراد
المؤذن ان يؤذن فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال
له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد حتى ساوي
الظل التلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر
من فيح جهنم رواه البخاري في باب الاذان للمسافرين
وجه الاستدلال بالحديث الاول ان اشد الحر في ديارهم
اذا كان ظل الشيء مثله وبالثاني انه صرح بان الظل
قد ساوي التلول ولا قدر يدركه لفي الزوال ذلك
الزمان في ديارهم فثبت انه عليه السلام صلى الله عليه
حين صار الظل مثله لا يظن به انه صلاها في وقت
العصر فكان حجة على اي يوسف ومحمد وان لم يكن
حجة على من يجوز الجمع في السفر على ان امامة جبريل

في اليوم حجة على الكل حيث صلى فيه الظهر حين صار الظل
مثله يعني ان يقال هذا انما يفيد عدم خروج وقت الظهر
او دخول وقت العصر بصيرورة الظل مثلاً ولا يقتضي ان ما
بين المثل والمثلين وقت للظهر دون العصر وهو المدعي
والجواب انه قد ثبت بقاء وقت الظهر عند صيرورة
الظل مثلاً نسخاً لا مائة جبريل فيه في العصر اذ كل حدث
دوي مخالف الحديث امامة جبريل ناسخ لما خالفه فيه
لتحقق تقدمه على كل حديث روي في الاوقات لانه اول
ما علمه اياها وامامته في اليوم الثاني في العصر عند
صيرورته مثليين يفيد انه وقت ولم ينسخ فيستمر ما علم
ثبوته من بقاء وقت الظهر الى ان يدخل هذا العلوم كونه
وقتاً للعصر وطريق معرفة وقت الزوال وفيه ان ترسم
دايرة في ارض مستوية وينصب في قطبها قائمة طولها
مثل ربع قطر الدائرة فرأس ظل القائمة اول النهار لاشك
انه خارج الدائرة ثم ينقص الى ان يدخل فيها فلتوضع
علامة على مدخله من محيطها ثم ان ظل ذلك ينقص الى
حد ما ثم ياخذ في الزيادة الى ان يبلغ محيط الدائرة ويخرج
منها فلتوضع على مخرجه ايضا علامة ثم ينصف ما بين
مدخله ومخرجه ويرسم من نقطة النصف الى مركز القا
خط مستقيم وهو خط نصف النهار فاذا كان ظل
القائمة على هذا الخط فهو نصف النهار من طلوع الش
فاذا زال عنه فهو وقت الزوال واول وقت الظهر والظل
الذي للقائمة حينئذ هو في الزوال فيعتبر بصيرورة
ظل القائمة مثليها او شلها ما عدا ذلك يعني واول وقت
صلاة العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين فعلى قوله



اذا صار

اذا صار ظل كل شئ مثليه سوي في الزوال وعلى قولها اذا
صار مثله سواء واخر وقتها ما لم تقرب الشمس اي
الجزء الكائن قبيل غروب الشمس من الزمان وهذا بالاجماع
ع
واول وقت صلاة المغرب اذا غربت الشمس بالاجماع
ايضاً واخر وقتها ما لم يغيب الشفق اي الجزء الكائن قبيل
غيبوبة الشفق من الزمان وهو اي المراد بالشفق هو البياض
الذي في الافق الكائن بعد الحرة التي تكون في الافق عن
ابن حنيفة وقال اي ابو يوسف ومحمد وهو قول الامة الثلاثة
ورواية اسد بن عن ابن حنيفة ايضاً المراد بالشفق هو الحرة
نفسها لا البياض الذي بعدها لما روي الدارقطني عن
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحرة فاذا
غاب وجبت الصلاة قال البيهقي والنووي الصحيح انه
موقوف على ابن عمر وله ما روي الترمذي من حديث
محمد بن فضيل عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلاة اولاً واخراً
وان اول وقت الظهر حين تزول الشمس واخر وقتها
حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين
يدخل وقتها وان اخر وقتها حين تصفر الشمس وان اول
وقت المغرب حين تغرب الشمس وان اخر وقتها حين
يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق
وان اخر وقتها حين ينصف الليل وان اول وقت
الفجر حين يطلع الفجر وان اخر وقتها حين تطلع الشمس
فقد جعل اخر وقت المغرب واول وقت العشاء حين
يغيب الافق وغيبوبة الافق بسقوط البياض
الذي بعد الحرة والا كان بادياً لكن قد خطا البخاري

والدارقطني محمد بن فضيل في رفع هذا الحديث فان غيره
من اصحاب الاعمش يروونه عن مجاهد عنه من قوله
ودفعه ابن الجوزي وابن القطان بتجويز ان يكون الاعمش
سمعه من مجاهد موقوفا ومن ابي صالح مرفوعا فيكون
له عنده طريقان موقوف ومرفوع والذي رفعه يعني
ابن فضيل صدوق من اهل العلم وثقه ابن معين
فتقبل زيادته وهي الرفع ثم من المشايخ من اخذت برواية
اسد بن عمر والموافقة لقوله قال الشيخ كمال الدين ابن
الهمام ولا تساعده رواية ولا رواية اما الاول فلان
خلاف الرواية الظاهرة ولما الثاني فلما اختلفا من دليله
ولانه حيث تعارضت الاخبار لم ينقض الوقت القائم
بالشك وقد نقل مذهبه عن ابي بكر الصديق ومعاذ بن
جيل وعائشة وابن عباس في رواية وابي هريرة رضي الله عنهم
وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والمزني وابن المنذر
والخطابي واختاره المبرد وتعلب ولا يكره اطلاقه على
الحمة يقال ثوب كالشفق كاطلاقه على البياض الرقيق
ومنه شفق القلب لرقته غير ان النظرا فاد ترجيح البياض
هنا اذ حيث تردد في الحمة او البياض فلاحتماء
في ابقاء الوقت الموجود للشك في انقضايه ودخول ما
بعده ولا وقت ممل منها فخرج وقت المغرب يدخل
وقت العشاء اتفاقا واول وقت صلاة العشاء اذا غاب
الشفق على القولين لما مر واخره ما لم يطلع الفجر اي الجزء
الذي قبيل طلوع الفجر من الزمان لما ذكر الخطابي انه يظهر
من مجموع الاحاديث ان اخر وقتها حين يطلع الفجر
وذلك ان ابن عباس وابا موسى والحدري ورواه

عليه

عليه السلام اخرها الى ثلث الليل وروي ابو هريرة و
انه عليه السلام اخرها حتى انتصف الليل وابن عمر روي
انه عليه السلام اخرها حتى ذهب ثلثا الليل وزوت
عائشة عليه السلام اعين بها حتى ذهب عامة الليل وكلها
في الصحيح فتثبت ان الليل كله وقت لها ثم ساق بسند
الى نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى الاشعري صل
العشاء اي الليل شئت ولا تقفلها ولمسلم في قصة
التعريس عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ليس في النوم تقريط انما التقريط ان تؤخر صلاة
حتى يدخل وقت الاخرى فدل على بقاء وقت كل صلاة
الى ان يدخل وقت الاخرى ودخول وقت صلاة الفجر
بطلوع الفجر ووقت صلاة الوتر اي الوقت الذي
هو وقت العشاء هذا عند ابي حنيفة وعندهما وقتها
بعد صلاة العشاء وهذا الخلاف بناء على ان الوتر اذ
عنده والوقت متى جمع صلاتين واجبتين فهو وقت
لها وان لم تقدم احدهما على الاخرى كالفائتة و
الوقية وعندهما هو سنة شرعت بعد العشاء
فكان وقته بعدها كسنتها ولذا قال المصن الا انه
اي ما مور بتقديم العشاء عليه بوجوب الترتيب
بما روي ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث
خارجة بن خداقة قال خرج علينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال ان الله تعالى امدكم بصلاة هي
خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فخلصوا لكم بين العشاء
الوطوع الفجر وفي بعض طرقه فيما بين صلاة العشاء
الى طلوع الفجر فعلى هذا الوصل الوتر قبل العشاء

فصل لا يصح

كما وصلي الوقت قبل الفايئة ذاكرا وهو صاحب ترتيب
 اما لو وقع ذلك بلا قصد صح عنده حتى ان الرجل اذا صلى
 العشاء بتوب ثم نزع وصلي الوتر بتوب اخر ثم تبين
 له بعد ذلك ان التوب الذي صلى العشاء به كان نجسا
 وان العشاء فاسدة فانه يعيد العشاء دون الوتر عند
 ابن حنيفة خلافا لما قلنا **فائدة** اعلم ان الوقت كما
 هو شرط لاداء الصلاة فهو سبب لوجوبها فلا تجب
 بدونه ومن جملة ما ينوع على هذا مسئلة وردت فتوي
 في زمن الصدر برهان الائمة انا لا نجد وقت العشاء
 في بلدنا هل علينا صلاة فكتب ليس عليكم صلاة العشاء
 وبما فتى ظهير الدين المرغيناني ووردت هذه الفتوى ايضا
 من بلد بغداد فان الفجر يطالع فيها قبل غيوبة الشفق
 في قصر ليالي السنة على شمس الائمة الحلواني فافتي بقضا
 العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة
 البقالي فافتي بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فارسل
 من يئاله في عامته بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط
 من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فقال واحسن
 الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده من المرفقين او جلا
 مع الكعبين كمر فرائض وضوءه فقال ثلاث لفوات
 محل الرابع قال فكذلك الصلاة الخامسة فبلغ الحلواني
 جوابه فاستحسنه ووافقه فيه كذا ذكره نجم الدين الزاهد
 في شرح القدوري وهو الذي اختاره الشيخ حافظ الدين
 النسفي واعترض الشيخ كمال الدين ابن الهمام بانه لا يرثا
 مثالا في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه
 الجعلي الذي جعل علامة في الوجوب الخفي الثابت في

الامر وجواز تعدد المعرفات للشيء فاستقاء الوقت استقاء
 المعرف واستقاء الدليل للشيء لا يستلزم استقاءه لجواز
 دليل اخر وقد وجد وهو ما تواطأت اخبار الاسراء
 من فرض الله تعالى الصلاة خمسا بعد ما امرنا بخمسين
 ثم استقر الامر على الخمس شرعا عائنا لاهل الافاق لانه
 تفصيل بين اهل قطر وقطر وما روي انه ذكر الدجال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراوي قلنا فما البشة
 في الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كسنة ويوم
 كجمعة وسائر ايام كايامكم فقل يا رسول الله فذلك
 اليوم الذي كسنة اكفينا فيه صلاة يوم قال لا اقد
 دواه سلم فقد اوجب اكثر من تلك مائة عصر قبل
 صيرورة الظل مثلاً او مثليين وقس عليه فاستفدنا
 ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان تورها
 على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعددها
 الوجوب وكذا قال عليه السلام خمس خمس صلوات
 كتبهن الله على العباد انتهى والجواب ان يقال كما استقر
 الامر على ان الصلوات خمس فكذلك استقر الامر على ان الوجوب
 اسبائبا وشروطا لا يوجد بدونها وقولك شرعا عائنا الي
 آخره ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط
 الوجوب واسبابه سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض
 ذلك في حق من ذكر وان اردت انه عام على كل فرد من
 افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقا فهو
 البطلان فان الحائض لو طهرت بعد طلوع الشمس
 لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات
 او بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم

كذلك في بيان الصلاة

رواه

هر

في اجزاء

دنا

فأه

ير

د

الاشلاث صلوات وهكذا ولم يقل احدا انه اذا ظهرت
 في بعض اليوم او في اكثره مثلا يجب عليها تمام اليوم
 والليله لاجل ان الصلوات فرضت حسنا على كل مكلف
فان قلت تخلف الوجوب في حقها فقد شرطه
 وهو الطهارة من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب
 في حق هؤلاء لفقده شرطه وسببه وهو الوقت و
 اظهر من ذلك الكافر اذا سلم بعد قنوت وقت او اكثر
 من اليوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه
 مضاف الى تقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل احد يجب
 عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتراض الصلوة خمسنا
 على كل مكلف في كل يوم وليلة والقياس على ما في حديث
 الدجال غير صحيح لانه لا يدخل القياس في وضع الالفاظ
 وليس سلم فانما هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث
 ورد على خلاف القياس فقد نقل الاكل في شرح المشاركة
 عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك
 الزمان شرعه لنا صاحب الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا
 كانت الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا
 بالصلوات الخمس انتهى وليس سلم القياس فلا بد من المسا
 ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر
 للعشاء فيه وقت خاص بها والمفاد من الحديث
 انه يقدر لكل صلاة وقت خاص بها ليس هو وقت
 الصلوة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضى
 وقتها المعذر لها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر
 الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلا او مثلين
 وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجبة

في اجزاء

في اجزاء ذلك الزمان تقديره بحكم الشرع وكذلك هنا اذ
 الزمان الموجود اما وقت المغرب في حقهم او وقت الفجر
 بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكره عدم الفرق
 من قطعت يده او رجلاه من المرفقين والكعبين
 وبين هذه المسئلة كما ذكره الامام البقالى ولذا سلمه
 الامام الحلواني ورجع اليه مع انه الخصم المنازع فيه
 ايضا فامنه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه
 لان الحال شروط فكلناهما هنا سقطت الصلوة لعدم
 شرطها بل وسببها ايضا وكما لم يقيم هناك دليل
 يجعل ما وراه المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار
 القدم خلفا عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل
 يجعل جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر او منهما
 خلفا عن وقت العشاء وكما ان الصلوات خمس الاجزاء
 على المكلفين كذلك فرايض الوضوء على المكلفين لا تنقص
 عن اربع بالجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب
 وشرايطه في جميع ذلك فليست اقل النصف والله سبحانه الموفق
 ويستحب في صلاة الفجر الاسفار بها بان تصلي في وقت ظهور
 النور وانكشف الظلمة والغلس بحيث يرى الراعي
 موقعه عندنا خلافا للثلاثة لقوله عليه السلام اسفروا
 بالفجر فانه اعظم للاجر رواه الترمذي وقال حديث حسن
 وفي رواية الطحاوي اسفروا بالفجر فكما اسفرت فهو
 اعظم للاجر او قال لاجوركم وروي الطحاوي ثنا
 محمد بن خزيمة ثنا القعيني ثنا عيسى بن يونس عن
 الاعمش عن ابراهيم قال ما اجتمع اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير بالفجر وهذا

وهذا اسناد صحيح ولا يمكن اجتماعهم على خلاف القياس
ما فارقهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن
مسعود في الصحيحين ظاهر في ذلك وهو قوله ما رايته رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الا لميقاتها الاصلتين
صلاة المغرب والعشاء يجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها
مع انه كان بعد الفجر كما يفيد لفظ البخاري وصلى الفجر حين
برز الفجر فعلم ان المراد قبل ميقاتها الذي اعتاد الاداء
فيه لانه غلس يومئذ لم يمتد وقت الوقوف وفي لفظ مسلم
قبل ميقاتها بغلس فافاد ان المعتاد كان غير الغلس واما
حديث عائشة كان عليه السلام يصلي الصبح بغلس فيشهد
معه الصلاة نساء متلفعات بمروطين ثم يرجعن الى بيوتهن
ما يعرفهن احد من الغلس فحمل على غلس داخل المسجد
لان حجرتها كانت فيه وكان سقفه عريشا متقاربا
ونحن نشاهد الان انه يظن وجود الغلس داخل المسجد
وقد انتشر في صحنہ الوضوء وانما وجب هذا الحمل لما علم
من ترجيح رواية الدجال خصوصا مثل ابن مسعود في
صلاة الجماعة فان الحال اكشف لهم ثم الافضل البداءة
وقت الاسفار كما قال الطحاوي ان الافضل البداءة غلسا
والختم في الاسفار فان الاسفار بالفجر مفهومة ايقاعها
فيه مجموعها وهو لفظ الحديث وقد قالوا في حد الاسفار
ايضا ان يبدأ في وقت يمكنه ان يصلحها فيه على وجه السنة
ويسبق من الوقت بعد سلامه كالوظهر انه كان على غير طهارة
يمكنه ان يتوضأ ويصلي على وجه السنة قبل خروجه
ثم استجاب الاسفار عندنا عامر في الارثية كلها الا في
صلاة الفجر يوم النحر بمزدلفة فان المستحب فيها التقليل

اجاماً توسيعاً لوقت الوقوف على ما مر من حديث ابن
مسعود وكان ينبغي للمصنف ان يقيد بمزدلفة ليلا يظن
ان الاستثناء عامر في يوم النحر بكل مكان وليس كذلك
ويستحب ايضا عندنا الا براد بالظهر في الصيف لما تقدم
من الحديث اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة الى آخره و
في البخاري من حديث خالد بن دينار صلى بنا اميرنا الجهم
ثم قال لانس كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي الظهر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
اشتد البرد بركب بالصلاة واذا اشتد الحر ابرد بالصلاة
وهو عامر في جميع البلاد لجميع الناس لاطلاق الحديث خلافا
لما يقوله الشافعي واحمد من التخصيص بقطر حار لجماعة
يقصدونه من بعد ويستحب تقديمها في الشتاء لما مر
من حديث ابن دينار ويستحب ايضا عندنا تاخير العصر
في كل الارثية الا يوم الغيم كالم تغير الشمر وذلك ليتوسع
وقت النوافل اذا التفتل بعد ادائها مكروه ويكره ان
يؤخرها الى ان يتغير قرص الشمس بل يصلي والشمس بيضاء
كما ورد عنه عليه السلام في حديث بريدة انه صلى العصر
والشمس مرتفعة بيضاء نقية وفي الصحيحين انه عليه
السلام كان يصلي العصر والشمس حية فالغيرة لتغير القرص
عند ابن حنيفة وابو يوسف لا تغير الضوء كما قال النخعي و
الحاكم الشهيد لان ما يحصل بعد الزوال فمضى صار القرص
بحيث لا تخار فيه العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكا
فاول وقت العصر عند ابن حنيفة صيرورة الظل مثلين
سوي في الزوال ومنه الى التغير قليل وقد روي الحسن
عنه في الفصل بين اذان العصر والصلاة ان يصلي بينهما

ركعتين كل ركعة بعشر ايات يعني غير الفاتحة او اربعاً كل ركعة
 بخمس ايات وما في الصحيح انه عليه السلام كان يصلي العصر
 والشمس مرتفعة حية فيذهب المذهب الى القول فيأتيهم و
 الشمس مرتفعة وبعض القول على اربعة اميال لا يخالف
 ما قلنا لانه وارد اما على سبيل الظن والتخمين او الوقوع
 في بعض الارمان ويحتمل كون ذلك زمن الصيف فان الوقت
 فيه متسع وان المذهب قصد الاسراع اذ لا يمكن حمله
 على ظاهره انه في كل زمان ولكل مذهب ففي بعض الازمنة
 لا يمكن ذلك ولو صليت عند اول وقتها خصوصاً لكثير
 من احاد الناس فيجب حمله على واقعة حال او على النهي
 عن المبالغة في التأخير وكذا ما ذكره البخاري في تاريخه
 عن رافع بن خديج كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم
 صلاة العصر ثم يخرج الجوز فيقسم عشر قسم ثم يطبخ فنا
 لحماً نضيجاً قبل ان تغيب الشمس محمول على الوقوع في بعض
 الازمان فانه يمكن اذا صليت قبل الغروب ان يوجد في
 الباقي من الزمان مثل ذلك العمل ومن شاهد مهرة الطباخين
 في الاسفار وغيرها مع الرساء لم يستبعد ذلك ويستحب
 ايضا تعجيل المغرب في كل الازمنة الا يوم القيمة لما في الصحيحين
 من حديث رافع بن خديج كنا نصلي المغرب مع النبي صلى
 الله عليه وسلم فينصرف احدنا وانه ليصير مواقع بيله
 وروي ابو داود عن مرثد بن عبد الله وفي سنده محمد بن
 اسحق قال قدم علينا ابو ايوب غازياً وعقبته بن عامر
 يومئذ على مصر فاخبر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال
 ما هذه الصلاة يا عقبته فقال شغلنا قال اما سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخير او قال

على الفطرة

على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب الى ان تستبك النجوم
 والحق ابن اسحق هو التوثيق وما نقل عن مالك فيه
 لم يثبت ولو صح فلم يقبله اهل العلم كيف وقد قال
 شعبة فيه هو امير المؤمنين في الحديث وروى عنه
 مثل الثوري وابن ادريس وحامد بن زيد ويزيد
 ابن زريع وابن عليه وعبد الوارث وابن المبارك
 واحتمله احمد وابن معين وقد طال البخاري في
 توثيقه في كتاب القراءة خلف الامام وذكره ابن
 حبان في الثقات وان مالكاً رجع عن الكلام فيه
 واصطلح معه وبعث اليه هدية وذكر عن ابن
 عمر انه اخبر المغرب حتى بدا نجم فاعتق رقبته وهو
 كراهة تأخيرها الى ظهور النجم وفي القصة نكرة تأخير
 المغرب عند محمد في روايته عن ابي حنيفة ولا يكره في روا
 الحسن عنه ما لم يغيب الشفق والاصح انه يكره الامن
 عذر السفر والكون على الاكل ونحوها او يكون التأخير
 قليلاً وفي التأخير بتطويل القراءة خلافاً انتهى والذي
 اقتضته الاخبار كراهة التأخير الى ظهور النجم وما قبله
 مسكوت عنه فهو على الاباحة وان كان المستحب
 التعجيل وتأخير صلاة العشاء الى ما قبل ثلث الليل
 مستحب لما في البخاري من حديث عائشة كانوا يصلون
 العشاء فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول
 وروي الترمذي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرهم ان يؤخروا
 العشاء الى ثلث الليل او نصفه وقال حسن صحيح
 الى ما بعده اي بعد ثلث الى نصف الليل مباح لانه

ية

ها

لانه من حيث كونه يقضي الى تقليل الجماعة يكون مكروها
ومن حيث كونه ينقطع به السمر المنهي عنه على ما روي في السنة
في كتبهم انه صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبلها والحديث
بعدها وهو المراد بالسمر يكون مندوبا وذلك لان السمر
ينقطع بمضي نصف الليل غالباً فتعارض دليله التدب
والكراهة فتساقط فبقيت الاباحة هذا ولكن اجاز
العلماء السمر بعدها في الخير استدلالا بما في الصحيحين
عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
ليلة صلاة العشاء في اخر حيازة فلما سلم قال ارايتكم ليلتكم
هذه فان على رأس مائة سنة لا يبق ممن هو على ظهر الارض
احد وروي الترمذي في الصلاة والنسائي في المناقب عن
عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمر عند ابي بكر ليلة
في الامر من امر المسلمين وانام معه وقال حديث حسن
وروي الامام احمد عن عبد الله قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا سمر بعد الصلاة يعني العشاء الآخرة
الا احد رجلين مضى او مسافر وفي رواية او عروس
وتاخيرها الى ما بعده اي بعد نصف الليل الى طلوع الفجر
مكروه اذا كان بغير عذر لان دليل الكراهة وهو تقليل
الجماعة لم يعارضه دليل العذر لان السمر ينقطع قبله
بمضي نصف الليل فبقيت الكراهة اما اذا كان بعد
فالضرورات تنسخ المحظورات واما التأخير في الوتر
فالاصل فيه ان الافضل انه ان كان لا يثق بالانتباه او تر
قبل النوم اخذ بالاحتياط واذا كان يثق بالانتباه فتأخير
الى اخر الليل افضل لما روي الخمسة الا البخاري في حديث
جابر انه عليه السلام قال من خاف ان لا يقوم من الخوف

فليوتر

فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم اخره فليوتر الليل فان صلاة
اخر الليل مشهودة وذلك افضل واذا كان اليوم يوم غيم
فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني
بالتأخير عدم التعجيل في اول الوقت لا التأخير الشديد
الذي يثلك بسببه في بقاء الوقت وذلك لان التعجيل
في الفجر يؤدي الى تقليل الجماعة بسبب الظلمة وربما يقع
قبل الوقت وكذا في الظهر والمغرب لا يؤمر بالتعجيل
من وقوعها قبل الزوال والغروب قال في المحيط المراد
من تأخير المغرب قدر ما يحصل التيقن بالغروب
والمستحب يوم الغيم في كل من العصر والعشاء تعجيلها
المراد بتعجيل العصر قدر ما يقع انها لا تقع حال تغير الشمس
وتعجيل العشاء التعجيل قليلا على الوقت المقاد كذا
في المحيط لئلا تقل الجماعة باعتبار المطر لان عند الغيم
ينتظر المطر ساعة وروي الحسن عن ابي حنيفة التاخير
في الجميع يوم الغيم لانما قرب الى الاحتياط فاداء
الصلاة في وقتها وبعده يجوز لا قبله **اما الاوقات**
التي تكرر فيها الصلاة فخمسة يجوز ان يراد بالكراهة
هنا المعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب
العدم وان يراد المعنى العرفي والمراد كراهة التحريم اذ
النهى الظني الثبوت ما لم يصرف عن ظاهره يقتضي
كراهة التحريم والقطعي الثبوت يقتضي التحريم والتحريم
مقابل للعرض وكذا كراهة التحريم مقابل للواجب
والتنزيهية مقابل للسندوب والنهاي الوارده هنا
من قبيل الاول وكراهة التحريم في الصلاة ان كانت
لنقصان في الوقت منعت الصحة فيما سببه كامل

لعدم تأدي ما وجب كاملاً بالنقصان والا فادت
الصحة مع الاساءة فلذا قال ثلاثة اي ثلاثة اوقات من
تلك الخمسة يكره فيها الفرض والتطوع فالكراهة في
الفرض كالقوائت تمنع الصحة لوجوبها بسبب كامل
وكذا الواجبات الفائية كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة
في وقت غير مكروه وجنابة حضرت فيه والوتر
لانها وجبت كاملة فلا تؤدي ناقصة بالنقصان
القوي وهو النقصان القوي الذي هو من صفات الوقت
لشدة اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت في ماهيته
بخلاف النقصان الذي ليس كذلك كالنقصان بسبب
الاخلال ببعض الواجبات او بسبب المكان كالصلاة
في الارض المفصولة او بسبب شيء اخر من المجاوزات
كالصلاة في الثوب الحرير فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم
شدة اتصال الصلاة بهذه الاشياء كالصلاة بالوقت
لكون اتصال هذه الاشياء بالصلاة من حيث المجاوزة
لا من حيث السببية او الشرطية بخلاف الوقت اما
لو وجب الفرض او غيره بسبب ناقص وادى فيه
صح كعصر يومه عند الاصفرار وكما لو تلاوة السجدة
في الوقت المكروه او حضرت الجنابة فيه فانها يصح
فيه ايضا مع الكراهة لاداء ذلك كما وجب ولذا
صححت جميع النوافل فيه مع الكراهة لان وجوبها بالشروع
فاذا شرع فيها وجبت ناقصة فانه اذاها كما وجبت
وهي ناقصة وجوبية موضعها الاصول وسيأتي
بعضها ان شاء الله تعالى وذلك المذكور وهو كراهة
الفرض والتطوع ثابت وكائن عند طلوع الشمس وعند

عزوها

عزوها الاعصر يومه ووقت الزوال لما روي مسلم وغيره
من حديث عتبة بن عامر ثلاث ساعات كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيها نائما ناضلي فيهن او يقرب
فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى يرتفع حين
يقوم قائما الظهيرة حتى يميل الشمس وحين تصيف
للمغرب حتى تغرب والمراد بقوله او تقرب الصلاة لان
الدفن غير مراد به بالاجماع لما رواه ابن شاهين
في كتاب الجنائز من حديث خارجة عن مصعب عن
ليث بن سعد عن موسى بن عيسى عن ابيه عن عتبة
ابن عامر قال نانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
نضلي على موتانا عند ثلاث عند طلوع الشمس الحديث
ولقوله عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني شيطان
فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت قاربها فاذا
زالت فارقتها واذا دنت للمغرب قاربها فاذا غربت
فارقتها ونهى عن الصلاة في تلك الساعات رواه مالك
في الموطأ والنسائي وهذا يقيد ان المنع بسبب ما
اتصل بالوقت من استلزام فعل الاركان فيه التشبه
بعبادة الكفار وهو المعنى بنقصان الوقت من حيث
من حيث هو لان نقصان فيه كسائر الاوقات انما
النقص في الاركان المستلزمة للتشبه بعبادة الكفار
وقد فهم الحديث ان تلك الاركان هي الاركان الواقعة
في هذه الاوقات وروي عن ابي يوسف وهي الرواية
المشهورة عنه انه جواز التطوع وقت الزوال يوم
الجمعة اي من غير كراهة والا فطلق جواز التطوع مجمع
عليه في جميع الاوقات كما تقدم له ما في مسند الشام

والا فالوقت

في

عن المغيرة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم
 الجمعة وقال ان جهنم تسير الا يوم الجمعة ولها اطلاق
 النهي والمحرم مقدم على المباح عند التعارض وبهذا
 يحجب عن استدلال الشافعي على جواز القضاء واما حجة
 بكثرة هذه الاوقات بقوله عليه السلام من نام عن صلاة
 او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ويجوز جبر
 ابن مطعم مرفوعا يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف
 بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل او نهار وفي
 حديث ابي ذر في معناه رواه البارقي والبيهقي مع انه
 معلول بالانقطاع فيما بين مجاهد وابي ذر ويضعف ابن المول
 وحيد مولى عفرا وباضطرب سنده ولا يصلي فيها اي
 اي في الاوقات المذكورة صلاة جنازة ولا يسجد للتلاوة
 اذا كانت تليق في وقت غير مكروه لما تقدم ولا يسجد
 ايضا فيها سهوا لانه من اجزاء الصلاة ولو قضيه فيها
 فرضا اي صلاة مفروضة يعيدها اي يلزمه اعادة ثبوتها
 لعدم صحتها لما قدمناه من انها وجبت بسبب كمال
 فلا تادي بالسبب الناقص وان تلافيها اي تلافي وقت
 من الاوقات الثلاثة اية سجدة فالأفضل ان لا يسجد بها
 ولا في غيره من الاوقات الثلاثة لانها وان صحت لوجوبها
 بالسبب الذي ادت به الا ان الكراهة موجودة لحصول
 الفعل الشبهة بعبادة الكفار مع ان تأخيرها لا يؤدي
 الى فواتها وصيرورتها قضاء لان ما ليس بمقيدا بوقت
 لا يتأخر فيه القضاء متى فعل فهو اداء وسجدة التلاوة
 من هذا القبيل فان سجدتها في ذلك الوقت لا يعيدها الصلوة

ادائها

ادائها واجزاؤها عن التلاوة وان سجد في وقت آخر غيره من
 من الاوقات الثلاثة تصح ايضا عندنا ولا يلزم اعادة ثبوتها
 خلافا لغير لانها وجبت بالسبب الناقص واديت كما
 وجبت وسيأتي نظيره في الشروع في النقل قريبا ان شاء
 الله تعالى واما الجنازة اذا حضرت في وقت من هذه الاوقات
 فصلي عليها فيه فكذلك تصح ولا تعاد لان حضورها سبب
 وجوبها وقد وجد في وقت ناقص فوجبت مع النقص
 واديت به كما وجبت ولكن هل الافضل تأخيرها كسجدة
 التلاوة ام لا قال في التحفة الافضل ان يصلي عليها ولا يؤخر
 انتهى والفرق ظاهر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقا الا
 لما منع وحضورها في وقت مباح من الصلاة عليها في وقت
 مكروه بخلاف حضورها في الوقت المكروه بخلاف
 سجدة التلاوة لان التعجيل لا يستحب فيها مطلقا واما
 الوقتان الاخران من الخمسة فانه يكره فيها التطوع
 فقط ولا يكره فيها الفرض اي اللزم عملا فيشمل الواجب
 ايضا ولذا قال يعني الفوائت وصلاة الجنازة وسجدة
 التلاوة كن مما وجب لعينه وهو ما لم يتعلق وجوبه
 بعارض بعد ان كان تفعلا كالمندور واللازم بالشروع
 فظاهر واما الملتزم بالنذر فلان النذر سبب موضوع
 لا لزوم النقل كالشروع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست
 بفعل لان النقل سجدة غير مشروع فتكون واجبة بالجماع
 الله تعالى لا بالترام العبد وهذا لان وجوب النذر بسبب
 من جهة العبد وهو صيغة النذر الموضوعه للايجاب
 وان ثبت من العبد فغيره يرجع الى حق صاحب الشرع
 كانه لا وجوب بخلاف سجدة التلاوة فانها وجبت بالجماع

الشرع

وان كانت التلاوة فعلة كما ان جمع المال فعلة ووجوب الركعة
 بايجاب الشرع كذا في الكافي وهو غير ظاهر الفرق مع انه
 يرد عليه ركعتا الطواف فانها واجبتان بايجاب الشرع
 وان كان الطواف فعلة لكن فرق بينهما وبين سجدة التلاوة
 بانها لم يجبا لغيرهما بل لغيرهما وهو ختم الطواف وصيها
 المؤدي اي جبران ما قد يقع فيه من الخلل بلا علم وقال
 ابن الهمام وقد يقال وجوب السجدة في التحقيق متعلق
 بالسماع لا بالاستماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلا
 من المكلف بل وصف خلق فيه بخلاف التذرع والطواف
 والشروع فانها فعلة ولولاها لكانت الصلاة نفلا
 انتهى لكن الصحيح ان سبب الوجوب في حق التالي التلاوة
 دون السماع والا لزم عدم الوجوب على الاصح بتلاوة
 وهما اي والوقت المذكوران ما بعد طلوع الفجر الى ان
 ترتفع الشمس فانه يكره في هذا الوقت النوافل كلها
 الا سنة الفجر لما روي مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين
 وفي ابى داود والترمذي واللفظ له عن ابى عمر عنه عليه
 السلام لا صلاة بعد الفجر الا سجدة واحدة وما بعد صلاة
 العصر الى غروب الشمس لحديث ابن عباس شهد عندي
 رجال مرضيتون وارضاهم عندي عمران رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس
 وبعد العصر حتى تغرب شفق عليه وهو مرجح على حديث
 عائشة في الصحيحين ركعتان لم يكن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يدعها سرا وعلاية ركعتان قبل صلاة
 الصبح وركعتان بعد العصر وفي لفظ ما كان رسول الله

صلى

صلى الله عليه وسلم يأتيني في يوم بعد العصر الاصل
 ركعتين ونحوه بوجهين احدهما ان المحرم مقدم
 على المباح عند التعارض والثاني ان القول مقدم على
 على الفعل يحتمل الاختصاص كيف وقد ثبت ما يصح
 بالاختصاص وما يدل عليه اما الاول فما اخرج ابو
 داود من جهة ابن اسحق عن محمد بن عطاء عن ذكوان مولى
 عائشة انها حدثته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي بعد العصر ركعتين وينهي عنهما ويواصل وينهي
 عن الوصال فهذا صريح في انها من خصائصه كالواصل
 واما الثاني فما في الصحيحين عن كريب مولى ابن عباس
 ان عبد الله بن عباس وعبد الله بن اذهر ومسور بن
 محزمة ارسلوه الى عائشة فقالوا اقرأ عليها السلام
 مناجيعا وسلها عن الركعتين بعد العصر وقل لها
 بلغنا انك تصليهما وان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عنها قال كريب فدخلت على عائشة فاخبرتها
 فقالت سل ام سلمة فرجعت اليهم فاخبرتهم فردوني
 الى ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عنها ثم رايته يصليهما فقبل له في ذلك فقال انه اتا
 ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن
 الركعتين اللتين بعد الظهر وهما هاتان وما في مسلم
 عن ابى سلمة انه سأل عائشة عن السجدة التي بين اللتين
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر
 فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنها او شيئا
 فصلاهما بعد العصر ثم انتهتا وكان اذا صلى صلاة اشتركا
 يعني داوم عليهما فهذا يدل على انها من خصائصه

ويؤيده ما في مسلم عن ابي اسيد سئل عن التطوع بعد
 فقال كان عمر يضرب الايدي على صلاة بعد العصر الحديث
 ولا شك في وفور الصحابة في زمن عمر وفي انهم لا يسكتون
 على باطل فكان اجماعاً منهم على ان المتقرر بعده عليه
 السلام كراهة النفل بعدها مطلقاً فبطل الاستدلال
 به على عدم كراهة النفل الذي له سبب كتحية المسجد
 وركعتي الطواف لكن بقي ان يقال النهي ورد عن الصلاة
 وهي نعم الواجب لعينه ايضاً فمن اين تخصيص النفل
 والذي ذكره من ان الكراهة لحق الفرض ليصير الوقت
 كالمشغول به لمعنى في الوقت كما في الاوقات الثلاثة
 فلم يظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه فيه
 تخصيص النص العام بالمعنى وهو غير جائز نعم يكت
 اخراج صلاة الجنادة وسجدة التلاوة بانها ليسا
 بصلاة مطلقة ويكفي في اخراج القضاء من الفساد
 العلم بان النهي ليس لمعنى في الوقت وذلك هو الموجب
 للفساد في الاوقات الثلاثة واما اخراجه من الكراهة
 فمشكل وما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ايضاً
 التطوع فيه مكروه لا لمعنى في الوقت بل لتأخير الغز
 بسببه مع استحباب تعجيلها ويؤيده ما تقدم عن
 ابن عمر انه اعتق رقبة لتأخره المغرب حتى يلاجم
 وقال الشافعي يستحب ركعتان قبل المغرب تمسكاً بها
 في البخاري انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا
 قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهية ان يتخذها
 الناس سنة وبما في الصحيحين عن ابي اسيد كان المؤذن
 اذا اذن لصلاة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى

يتقدرون

يتقدرون السواري فيركعون ركعتين حتى اذا رجع
 المغرب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت
 من كثرة من يصليها والجواب المعارضة بما في ابي داود عن
 طاوس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال
 ما رايت احداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها
 ورخص في الركعتين بعد العصر سكنت عليه ابو داود
 والمتذري في مختصره وما زاده ابن حبان على ما في
 الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها لا
 يعارض ما رسله النخعي من انه عليه السلام لم يصليها
 لاحتمال كون ما صلاه قضاء عن شيء فاته وهو الثابت
 وروى الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال
 سألنا نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رايتن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين قبل
 المغرب فقالن لا غير ام سلمة قال صلاها عندي
 مرة فسالته ما هذه الصلاة فقال نسيت الركعتين
 قبل قبل العصر فصليتهما الان فوسوالها له وسؤال
 الصحابة نسائه ما يفيد انها غير معهودتين من سنته
 عليه السلام وكذا سؤاليهم لابن عمر والذي يظهر ان
 مشير السؤال هو ظهور الرواية بصلاهما مع عدم معهود
 في ذلك الصدر ولا يقال المتيقن اولى من النافي
 لانا نقول ذلك اذا كان النفي مما لا يعرف بدليل وما
 نحن فيه مما يعرف بدليله اذ لو كان الحال على ما
 في حديث ابي اسيد لما خفي على ابن عمر ولا على احد ممن
 يواظب على الفرائض خلفه عليه السلام وحيث
 خفي عليهم حتى سألوا نسائه واخبرن بالنفي ايضاً

يتها

كان ذلك طعننا باطنا في حديث انس فيرجح النفي عليه
 وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام اي صعد على
 المنبر للخطبة يوم الجمعة لما اخرج ابن ابي شيبة عن علي
 وابن عباس وابن عمر انهم كانوا يكرهون الصلاة و
 الكلام بعد خروج الامام وذكر ابو عمرو بن عبد الله
 في شرح الموطأ والقاضي عياض في الاكمال عن ابي بكر
 وعمر وعثمان انهم كانوا يمنعون من الصلاة عند الخطبة و
 مذهب الصحابي حجة يجب تقليده عندنا اذا لم يتفهم
 شئ اخر من السنة واخرج هو ايضا عن عروة قال اذا
 الامام على المنبر فلا صلاة عليه ان ما رواه السنة عن ابي
 هريرة عنه عليه الصلاة والسلام قال اذا قلت لصاحبك
 يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد لغوت يفيد بدلا
 منع صلاة السنة وتحية المسجد لان المنع من الامر بالمع
 وهو اعلى من السنة وتحية المسجد منع منها بالطريق
 الاولى **فان قيل** العبارة مقدمة على الدلالة عند
 المعارضة وقد روي مسلم عن جابر انه عليه السلام
 قال وهو يخطب اذا جاء احدكم الجمعة والامام يخطب
 فليركع ركعتين وليتجوز فيها قلنا المعارضة غير
 ثابتة لجواز كون المراد منه اذا ساكت الامام عن الخطبة
 الى ان يتم صلاته كما ثبت في السنة وهو ما رواه الدارقطني
 من حديث عبيد بن محمد العبدى ثنا معتمر عن
 ابيه عن قتادة عن انس قال دخل رجل المسجد ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له النبي صلى الله عليه
 وسلم قم فاركع ركعتين وامسك عن الخطبة حتى فرغ من
 صلاته ثم قال سنده عبيد بن محمد العبدى وهو في

ثم اخرجه

ثم اخرجه عن احمد بن حنبل ثنا معتمر عن ابيه قال
 جاء رجل الحديث وفيه ثم انتظره حتى صلى قال وهذا
 المرسل هو الصواب انتهى ونحن نقول المرسل حجة ثم رفته
 زيادة اذا لم تعارض ما قبلها فان غيره ساكت عن الاماكن
 عن الخطبة وعدمه وزيادة الثقة مقبولة ولا يجوز
 الحكم بوجهه بمجرد زيادة والا لم تقبل زيادة قط واذا
 احتمل ما قلناه انتفت المعارضة اذ هي خلاف الاصل فلا
 يحكم بها الا عند عدم امكان التوفيق فسلمت الدلالة
 كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم لرجل جاء يتخطى رقاب
 الناس اجلس فقد اذيت ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي
 وقد منعه الخلفاء ولا يمكن ان يجاوز رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في ذلك وانما لم يستدل به في الهداية
 وغيرها وهو اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام لان
 رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزهري رواه
 مالك في الموطأ وكذا يكره التطوع عند الاقامة اي
 يوم الجمعة كذا هو مقتد في قاضي خان والخلاصة وغيرهما
 واما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الاخذ في الاقامة ما لم
 يشرع الامام في الصلاة وبعد شروعه ايضا لا تكره
 سنة الفجر اذا علم انه يدرك الركعة الثانية او تشهد
 على ما فيه من الخلاف وسيأتي ان شاء الله تعالى
 وكذا لا تكره بقية السنن اذا علم انه يدرك قبل الركوع
 في الركعة الاولى ذكره السروجي وغراه الى التحفة لكن
 يكره في جميع ذلك ان يصلي مخالفا للصف او خلف
 الصف من غير حائل بل يصلي في المسجد الصحيح ان كان
 الامام في الشتوى او في الشتوى ان كان الامام في الصيف

او خلفا سطوانة والظاهر ان هذا هو السبب في الكراهة
 عند لاقامة الجمعة لانه يوم اجتماع وازدحام فلا يمكن
 غالباً ان يخلوا من مخالطة الصف ولا يرد على ما ذكرنا
 من صلاة سنة الفجر وغيرها بعد شروع الامام في الفرض
 ما رواه البخاري من حديث عبد الله بن بكينة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم راي رجلاً من الازد يصلي ركعتين
 وقد اقيمت الصلاة فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لاث به الناس فقال له عليه السلام الصبح اربعاً الصبح
 اربعاً لان ذلك اما لان الرجل صلاها في المسجد بلا حائل
 فتشوش على المصلين اولاً لانه عليه السلام ظن انه صلى
 الفرض ولذا انكر عليه بقوله الصبح اربعاً الى اخره اي اتصل
 الصبح اربعاً وقيل كره وصله ايتها بالفريضة في مكان
 واحد دون ان يفصل بينهما بشئ واما قوله اذا اقيمت الصلاة
 فلا صلاة الا المفروضة فقد اوقفه ابن عيينة وحماد بن
 زيد وحماد بن سلمة عن ابي هريرة وقد روي الطحاوي
 وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلاة
 فصرى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك وذلك
 بحضر خديفة وابي موسى وروي مثله عن عمر بن الخطاب
 وابي الدرداء وابن عباس ذكره ابن بطلال في شرح البخاري
 عن الطحاوي وعن محمد بن كعب قال خرج عبد الله بن عمر
 من بيته فاقيمت صلاة الصبح فركع ركعتين قبل ان يدخل
 المسجد ثم دخل فصلى مع الناس وذلك مع علمه باقامة
 الصلاة ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي ومثله على الحسن
 ومسروق والشعبي فان كان قد شرع في صلاة التطوع
 قبل خروج الامام الخطبة ثم دخل خرج لا يقطعها بل يتمها

ركعتين ان كانت تحية المسجد او نقلًا مطلقاً وان كانت
 سنة الجمعة قيل يقطع على رأس الركعتين وقيل يتمها
 اربعاً قال المرغيناني هو الصحيح وهو اختيار حنبل
 الذين الشهيد وقال في الوقفات كلف محمد اذا خرج الامام
 ينبغي لمن كان في الصلاة ان يفرغ منها فحل بعضها لفظ
 الفراغ على القطع وبعضهم على الاتمام وقال قاضي خان
 وحكي عن القاضي الامام ابي علي النسفي انه قال كنت افتي
 زماناً انه يتمها اربعاً اذا اربع قبل الظهر بمنزلة صلاة
 واحدة ولذا لا يصلي في التشهد الاول ولا يفتتح اذا قام
 الى الثالثة وذكر محمد بن سماعة في النوادر اذا خيرا امراته
 وهي في الشفع الاول منها واخبرت بشفعة لها فيها
 فامت اربعاً لا يبطل خيارها ولا شفعتها وتنع صحة
 الخلو بخلاف سائر التطوع حتى وجد الرواية عن ابي حنيفة
 في النوادر اذا شرع في الاربع التي هي سنة الجمعة ثم خرج الامام
 قال يسلم على رأس الركعتين وقيدتها بالسجدة اضاف
 اليها الرابعة وسلم وخفف في القراءة قال فرجعت
 الى هذا انتهى واليه مال السرخسي والبقالي وقال الشيخ
 كمال الدين ابن الهمام انه لا وجه لانه يمكن من قضائها
 بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على رأس الركعتين فلا
 يفوت فرض الاستماع ولا الأداء على وجه الحال التي
 قال قاضي خان ولم يذكر في النوادر اذا لم يقيد الثالثة به
 بالسجدة كيف يضع واختلاف المشايخ فيه قيل يتمها
 اربعاً ويخفف القراءة وقيل يعود الى العدة ويسلم
 وهذا اشبه ولهذا لم يقعد على رأس الثانية في هذه
 الحالة يعود الى العدة احترازاً عن قول محمد وزفر

بخلاف الفريضة انتهى **قول** الاوجه ان يتم لانها ان كانت
 صلاة واحدة فظاهر وان كانت بمنزلة غيرها من النوافل
 كل شفع صلاة على حدة فالقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمه
 مبتدأة ولو كان اول ما تحريم شفعاً فكذلك هنا ثم اذا سلم
 على رأس الركعتين فعلى قياس ما روي عن ابي يوسف انه
 يقضي اربعاً في كل تطوع نواه اربعاً يقضيها ايضاً اربعاً
 واختلفوا على قول ابي حنيفة ومحمد قيل لا يلزم شيء وقيل
 يصلي ركعتين وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 يقول اربعاً من قطعها في أي حال قطعها لانها بمنزلة
 صلاة واحدة لما ذكرنا من الاحكام انتهى ذكره الشرحي
 في شرح الهداية وكذا يكره التطوع ايضاً قبل صلاة العيد
 وعند خطبتها وكذا بعد خطبتها في المصلي على الاصح لما
 روي الستة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها
 وهذا النفي بعدها محمول عليه في المصلي لما روي ابن
 مساجة من حديث ابي سعيد الخدري قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئاً فاذا
 رجع الى منزله صلى ركعتين ووجه الاستدلال ما ذكره
 في كراهة التنفل بعد طلوع الفجر بكثر من ركعتيه من
 انه عليه الصلوة والسلام كان حريصاً على التوافل فعدم
 فعله يدل على الكراهة اذ لو لاها لفعله مرة بياً ثانياً لا
 وقيل لا يكره بعد الخطبة في المصلي ايضاً وكذا يكره التطوع
 عند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء للاختلال
 بالاستماع والانصات كسائر الخطب والحاصل انهم ذكروا
 في الفتاوي ان اوقات الكراهة اثني عشر منها ثلاثة

لا تجوز

في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

لا تجوز فيها الفوائت عند طلوع الشمس واستوائها
 وغروبها وتسعة تجوز فيها الفوائت وسجدة التلاوة
 وصلاة الجنازة بلكراهة وما عداها مع الكراهة بعد طلوع
 الفجر قبل فرضه وبعد فرضه قبل الطلوع وبعد صلاة
 العصر قبل التغير وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب
 وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة
 وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء
 ولكن يستدرك عليهم بعد خروج الامام للخطبة
 قبل ان يخطب وقبل صلاة العيد كما ذكره المصنف وكذا
 بعد صلاة العيد في المصلي على ما هو الاصح وكذا ينبغي
 ان يكره ايضاً عند خطبة الحج الثلاث كسائر الخطب فعلى
 هذا تكون اوقات الكراهة خمسة عشر سوى الثلاثة
 الاولى ومعها ثمانية عشر ولو شرع في صلاة التطوع في
 الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت
 غير مكروه تخلصاً عن الكراهة والنقصان الى الكمال
 وليس هذا بطلاً للعمل لان القطع لا يكون ابطلاً
 كمن شرع في الفرض منفرداً ثم اقيمت الجماعة فان الأفضل
 ان يقطع ويقتدي لاحراز فضيلة الجماعة وكان
 كهدم المسجد لتحديده ونحو ذلك ولكن مع هذا
 لو لم يقطع بل يتم شفعاً فقد أساء مخالفة النهي الواجب
 الامتناع ويكون اثماً كارتك الواجب بالامر ومع هذا
 لا شيء عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين اي بعد
 طلوع الفجر الى طلوع الشمس وبعد صلاة العصر الى
 تغيرها ثم أسندها الزم القضاء ولا فائدة في افراد
 هذا بالذكر اذ قد فهم بالطريق الاولى مما قبله لانه

لا

Copyright

iversity

اذا كان بالشروع في الاوقات الثلاثة مع شدة الكراهة فيها
 قد امره بالقضاء اذا قطعها ففيما سواها بالطريق الاول
 التهمة الا ان يقال اراد ان يصير بالزوم اذ قوله ثم يقضيها
 يحتمل القضاء استحبابا او لئلا يتوهم ان القضاء هناك لاجل
 القطع القصدى المفهوم من قوله فالأفضل ان يقطعها وانه
 لا يجب اذا قدمت بغير قصده لكن ح لا وجه لتخصيص
 البوقين بل الاوقات الثلاثة وغيرها سواء في انه اذا شرع
 فيها في نفل قصدا ثم افسده او فسد بوجه من الوجوه
 يلزمه قضاؤه على ما يأتي في فضل النوافل ان شاء الله تعالى
 ولو اتمت النافلة في وقت مستحب ثم افسدها او فسد
 هي بقدره متى تم على استعمال الماء او مضى مدة مباحة وخوفا
 لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع الفجر
 قبل ارتفاع الشمس اي يكره ان يقضيها وان كان قضاء
 النوافل من الفرائض لا يكره قبل التغير والطلوع
 لانها لم تجب لعينها بل لصيانتها للجزء المؤدى عن البطلان
 فبقيت نفلا بذاتها فيكره فعلها في الوقتين بخلاف ما
 وجب لعينه على ما تقدم ولو قضاها فيها تسقط عنه
 وتصح مع الكراهة لما ذكرنا من قبل ان الكراهة في الوقتين
 ليست لمعنى في ذات الوقت وكذا سائر اوقات الكراهة
 سوى الثلاثة لو قضي فيها ما لزم بالشروع في وقت
 مستحب يصح مع الكراهة بخلاف ما لو قضاها في احد
 الاوقات الثلاثة لا يصح لوجوبه كاملا وادامة ناقضا
 كما في الغرض ولو افسدت سنة الفجر لا يقضيها بعدما
 صلى الفجر لما مرنا من كراهة ما لزم بالشروع في الوقتين
 وبهذا رد ما نقل عن الفقيه اسمعيل الزاهد من ان من

خشي

خشي ان صلى ركعتي الفجر ان لا يدرك الامام انه يشترع فيها
 ثم يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلاة
 فان الامام المسترخى رده بان ما وجب بالشروع ليس
 اقوى مما وجب بالندب ونقض محمد ان المذور لا يؤدي
 بعد الفجر قبل الطلوع وبانه شروع في العبادة بقصد
 الانساد فلا يجوز وان كان نيته الاداء مرة اخرى فان
 ابطال العمل قصدا منهى الا لاجل مصلحة التكميل ولا يكمل
 هنا وما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ ان الاحسن
 ان يشترع في السنة ويكثر لها ثم يكثر اخرى للفرصة
 فيخرج بهذه التكبيرة من السنة ويصير شارعا في
 الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى
 عمل غير مفيد ايضا لانه وان سلم انه لا يصير مفسدا
 لكن كراهة قضاء ما لزم بالشروع بعد الفجر مقررة
 اللهم الا ان يفعل ذلك لاجل القضاء بقدر ارتفاع الشمس
 وعلى كل حال فهو غير آت بالسنة فلا فائدة في هذا
 التكلف وقيل يقضيها بعد صلاة الفجر وكانه اشارة
 الى قول اسمعيل الزاهد وقد مر ترتيبه فلا يعتبر
 ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلا صلى ركعتين
 منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين
 من غير ان يسلم تنوب صلاة هاتين الركعتين عن
 ركعتي الفجر عندهما اي عندي يوسف ومحمد وهو اي
 قولها احدي الروايتين عن ابي حنيفة وهو ظاهر الرواية
 بناء على ان السنة تؤدي بمطابقة الصلاة من
 غير احتياج اليقين كونها سنة وهو الصحيح وروي
 الحسن عن ابي حنيفة انها لا تنوب بناء على ان السنة

كما سفت

تحتاج الى النية او على الرواية التي ذكرها المرغينا في
عن أبي حنيفة ان سنة الفجر واجبة والاول هو الصحيح
اي انها تنوب وان التعيين ليس بشرط وذكر في الذخيرة
ولو صلى ركعتين على ظن انه اي الشان لم يطلع الفجر وقد
بين اي بعد ذلك انه اي الشان كان قد طلع الفجر
فبعد المتأخرين يجزيه تلك الركعتان عن ركعتي الفجر
وهذا ايضا كما تقدم وهو ظاهر الرواية عن الكل خلافا
لرواية الحسن وتقدم الوجه فيه ولو شك عند
صلاة تلك الركعتين في طلوع الفجر واستمر شكه لا يجزئ
عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر واذا طلعت الشمس
حتى ارتفعت قدر محين او قدر ربح تباح الصلاة
بعد ما كانت حراما عند الطلوع وهذا الذي ذكره هو
المذكور في الاصل لما روي انه عليه السلام كان يصلي
العید حين ترتفع الشمس قدر ربح او ربحين قال سبط
ابن الجوزي متفق عليه وقال ابو بكر محمد بن الفضل
مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس في
الطلوع لا تباح الصلاة فاذا عجز عن النظر اليه تباح
وقال الفقيه ابو حفص السفياني يوضع طشت
في ارض مستوية فمادامت الشمس تقع في حيطانه فهي
في الطلوع لا تحل الصلاة فاذا وقعت في وسطه فقد
طلعت فتحل وكان علامته خوارزم يقول يدلي ذقنه
على صدره وينظر فان لم ير القرص فقد تم الطلوع
وتباح وبكسه عند الغروب وكل هذه الاقوال متقاربة
وبكل منها يحصل ايضا ضا الشمس واشراقها والقول
الاخير نقله البرازي وهو اسيرها واضبطها ولو طلعت

الشمس

الشمس والمصلي في خلال اي في اثناء صلاة الفجر تقصد
صلاة الفجر لغرض النقصان على ما وجب بالسبب
الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال صلاة العصر
لا تقصد لغرض الكمال على ما وجب بالسبب الناقص
وذلك لما ذكر في الاصول ان الوقت هو السبب
لوجوب الصلاة ولا يمكن ان يكون كل سبب لانه
يؤدي الى عدم جواز الاداء قبل التمام فيلزم ان
لا تجوز الصلاة الا بعده وهو خلاف الشرع فلزم ان
يكون جزء منه هو السبب وحسين فالحزب الاول
هو الاولي لسبقه فان اتصل به الشروع تقررت له
السببية والا انتقلت الى ما يليه ثم وثم فاي جزء
اتصل به الشرع التام اي الذي لم يطرأ عليه الفساد
تقررت له السببية هكذا الى اخر الوقت فان خرج
الوقت ولم يصل ايضا ف الوجوب الى جميع الوقت
لزوال الضرورة التي لاجلها لم يضاف الى الجميع
ولعدم اولوية بعض الاجزاء لانها كانت باتصال
الشروع ولم يتصل الشروع بشئ منها اذا علم هذا
فالجزء الذي اتصل به الشروع في الفجر كان كاملا فبعض
النقصان وهو طلوع الشمس يقع الفساد والجزء
الذي اتصل به الشروع في العصر كان ناقصا لكونه
وقت الاصفرار والتضييف للغروب ولين كان
كاملا بان شرع قبل ذلك او من اول الوقت فعروض
الغروب لا تقص فيه بل به يخرج وقت الكراهة
الا انه قد يقال فينبغي انه لو شرع فيها اول الوقت
قبل الاصفرار ثم اصغرت وهو في خلالهما تقصد

ان

لعروض النقصان على ما وجب بالسبب الكامل والجواب
ان الشرع لما جعل المكلف شغل كل الوقت بالعبادة و
هو العزيمة فقد اغتفر في حقه ما لا يمكن ذلك الا به لكونه
من جملة اجزاء الوقت بخلاف العجز فان الوقت الناقص
خارج عن وقتها **فان قيل** ما ذكرتم تفقده عقل لا يجوز
ان يعارض به النقل وهو ما رواه الجماعة من حديث
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك
الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس
فقد ادرك العصر **قلنا** قد عارضه حديث النهي عن
الصلاة في هذه الاوقات فان العامة عندنا كالخاص
ولا يرجح الخاص عليه فرجعنا الى ما ذكرناه من المعنى
قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وعلي هذا فيبعد ما
روي عن ابي يوسف انه يحسب عن الافعال في اي وقت
ركن وقع الطلوع فيه الى ان ترتفع الشمس ثم يتم الصلاة
لانه اذا كان طلوعها يوجب الفساد لا يفيد الامسك
منع **الشرط السادس النية** هي في اللغة مطلق المقصد
وفي الشريعة قصد كون الفعل لما شرع له والعبادات
انما شرعت لينيل رضي الله سبحانه وتعالى ولا يكون
ذلك الا باخلاصها له فالنية في العبادات قصد كون
الفعل لله تعالى ليس غير قال الله تعالى وما امروا الا
ليعبدوا الله مخلصين له الدين والايات والاحاديث
في ذلك كثيرة جدا اذا علم هذا فنقول المصلي اذا كان
متفلا سواد كان ذلك النقل سنة مؤكدة او غيرها
يكفيه مطلق نية الصلاة ولا يشترط تعيين ذلك

النقل بانه سنة الفجر مثلا او تراويح او غير ذلك ولكن
في التراويح اختلف اي خالف بعض المشايخ المتقدمين
فانهم قالوا الاصح انه اي فعل التراويح لا يجوز بمطلق
النية بل لابد من تعيينها والمذكور في فتاوي قاضي خان
ان الاختلاف في التراويح وفي السنن فانه قال في فصل
نية التراويح وفي السنن فانه قال وان نوى الصلاة او
صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم
في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السنن بنية
الصلاة ونية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو
الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة
للخروج عن العهد وذلك بان ينوي السنة او ينوي
متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروي
الحسن عن ابي حنيفة في سنة الفجر انها لا تنادي بنية
التطوع وانما تنادي اذا نوى السنة او نوى الصلاة
متابعا للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا اذا صلي
التراويح مقديا بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي
نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح انه لا يجوز
انتهى فقد جعل الخلاف في السنن والتراويح واحدا
وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر السنن تنادي
بمطلق النية وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه
قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وتحقيق الوجه فيه
ان معنى السنية كون النافلة مواظبا عليها من النبي
صلى الله عليه وسلم بعد القرينة المعينة وقبلها فاذا
اوقع المصلي النافلة في ذلك المحل صدق عليه انه
فعل النقل المسمى سنة فالخاص ان نفس السنة يحصل

بنفس الفعل على الوجه الذي فعله عليه السلام وهو انما كان
يفعل على ما سمعت فانه عليه السلام لم يكن ينوي السنة
بالصلاة لله تعالى فعلم ان وصف السنة ثبت بعد فعله على
ذلك الوجه تسمية من فعله المحصول انه وصف يتوقف
حصوله على نيته انتهى وهذا في السنة الثابتة بفعله وكذا
في السنة بقوله عليه السلام ما من عبد مسلم يصلي لله
في كل يوم ثنتي عشرة ركعة من غير الفريضة الا ابني الله له بيتا
في الجنة ونحوه من الاحاديث فانه رتب الوعد على مطلق
فعل الصلاة وعلى هذا التراخي فانها اما ثابتة بفعله عليه
السلام حيث فعلها وبيت العذر في تركها او بقوله من
قام رمضان ايمانا واحسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
اذ قيام رمضان حاصل بمطلق الصلاة في لياليه ولا يمكن
ان تكون الصلاة في لياليه ليست قياما له الا ان تعين
بشيء اخر من فرض او واجبا او قضاء ثم قال المص
تبع القاض خان والمتقدمين والاصح انه اي التراخي لا
يجوز بمطلق النية ونحن قد بينا الدليل من الطرفين
والاحتياط في نية التراخي ان ينوي التراخي نفسها
او ينوي سنة الوقت فانها هي السنة في ذلك الوقت او
ينوي قيام الليل ليكون خارجا من الخلاف هكذا قالوا
ولا شك ان قيام الليل اعم من التراخي فتاويتها بنيتها
كتاويتها بنيتها مطلق الصلاة فان مظلمتها في الليل ليس
الاقيام الليل فكونه يخرج من الخلاف بنيتها ولا يخرج
بنيتها مطلق الصلاة لا يخلو عن تحكم والاحتياط للخروج
من الخلاف في السنة ان ينوي السنة نفسها او ينوي
الصلاة متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم ولو نوي في صلاة

الوتر او في صلاة الجمعة او في صلاة العيد فانه ينوي صلاة
الوتر فيعينها وكذا ينوي صلاة الجمعة وصلاة العيد اي
يشترط فيها التعيين ولا يكفي مطلق نية الصلاة وكذا
جميع الفرائض والواجبات من المنذور وقضاء ما لزم
بالشروع لان مطلق الصلاة يحتمل النقل وغيره والتفعل
مشروع في الاوقات التي يصح فيها فلا بد من ضرورة النقل
الى غيره وذلك الغير متعدد متنوع فلا يتعين البعض
ولا يتيقن بفراغ الذمة منه الا بالتعيين القاطع
لاحتمال ما عداه وفي صلاة الجنائز ينوي الصلاة
لله تعالى والدعاء للميت اذ بهذا تتميز عن غيرها من
الصلوات والمفترض المنفرد لا يكفي نية مطلق
الفرض لانه يشمل اقرادا كثيرة متفقة ومختلفة فلا
يجوز ما لم يقل في نيته الظهر والعصر مثلا ليميز ما
شرع فيه عن غيره ولا فرق في ذلك بين المنفرد وغيره
من الامام والمقتدي فالقيد اتفاق فان نوي فرض
الوقت ولم يعين انه ظهر او غيره ولم يكن الوقت
قد خرج اجزاه ذلك ولو كان عليه فائتة لان الفائتة
لا تراحم الوقتية في هذه التسمية الا في الجمعة فانه لو
نوي فرض الوقت لا تصح الجمعة لان فرض الوقت عند
الظهر لا الجمعة ولكن قد امار بالجمعة لاسقاط الظهر
ولذا لو صلى الظهر قبل ان تقوى الجمعة صح عندنا خلافا
لغيره والائمة الثلاثة وان حرم عليه الاقتصار عليها
على ما ذكره ان شاء الله تعالى وفي فتاوي قاض خان لو كان
عنده فرض الوقت الجمعة جاز وذلك لتعينها نظرا
الى اعتقاده ولا تشترط نية اعداد الركعات اجماعا

غيره

لعدم الاحتياج اليها لكون العدد متعيناً بتعيين الصلاة
ولو نوى الفرض والتطوع معاً جاز ما صلاهُ بتلك النية عن
الفرض عند أبي يوسف لقوة الفرض فلا يزا حرم الضعيف
خلافاً لمحمد حيث لا يجوز عن الفرض عنده ولا عن التطوع
بل يبطل نيته بالكلية فلا يصح صلاته لأن الصلاة الواحدة
لا يمكن أن تتصف بالوصفين لتنا فيها ولا بإحدهما لعدم
تعيينه فيبطل أصل الصلاة ولو افتتح المكتوبة أي نواها
ثم ظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع مصححاً حتى فرغ من
صلاة فهي أي صلاته هي تلك المكتوبة التي شرع نأويها
لها وهذا بناء على أن النية إنما تشترط في الابتداء لا في البقاء
استصحاباً للزوم المخرج في ذلك وهو متفق ولو كثر
نيوى التطوع ثم كثر نيوى الفرض يصير شارحاً في الفرض
وتبطل نية التطوع لأن النية في الأفعال يصح تبديلها
إذا قارنتها كما يصح تبديلها في التروك مجردة وحاصلة
صحتها إذا قارنت المنوي فعلاً أو تركاً سواء تقدمت
ماثل أو مغاير ولم يتقدمها شيء فتسحق المغاير وتقر
المماثل وهذا أصل يبنى عليه جميع الفروع المتعلقة بالنية
فاعلمه ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح نأوي العصر أو
التطوع بتكبيره يتعلق بافتتح فقد نقص الظهر وصح
فيما كثر نأوياله من العصر والتطوع بناء على الأصل المذكور
وكذا إذا شرع في المكتوبة أي مكتوبة كانت ثم كثر نيوى
الشروع في النافلة أي نافلة كانت يصير ناقضاً للمكتوبة
ويصح شروعه في النافلة للأصل المذكور وهذا من ذكر
العام بعد الخاص أو كان من شرع في المكتوبة منفرداً
فكثر نيوى الاقتداء بالإمام فانه يصير شارحاً فيها كثر

نأوياله

نأوياله من الصلاة بالاقتداء وإفضاً لما كان فيه من
منفرداً لما ذكرنا من الأصل وذلك لأن الصلاة بالاقتداء
غيرها مع الأفراد حكماً لما فيها من التزام المتابعة والزيادة
بسبع وعشرين درجة وإن صلى ركعة من الظهر ثم كثر
نيوى الظهر فهي لما ذكرنا لأنه نوى عين ما هو فيه فيكون
مقرراً وهذا إذا نوى بقلبه أما إذا قال بلسانه نويت
أن أصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة ويجوز
أي يكفي تلك الركعة لعدم بطلانها وبطلانها باقي
الظهر حتى أنه لو كان مقيماً وصلى أربعاً أخرى بعد ذلك
التكبير على ظن أن الركعة الأولى قد سقطت ولم يقع
على رأس الركعة الرابعة من صلاته التي هي الثالثة بعد التكبير
فسدت صلاته لتركه فرضاً وهو القعدة الأخيرة بحيث
لا يمكنه تداركه لسجوده للركعة الخامسة ولكن فسدت
فرضية الصلاة وتحوّلت فعلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وأصلها عند محمد وينبغي أن يضم ركعة أخرى ليصير
متفلاً بست عندهما وبركعتين عنده ولو نوى
مكتوبتين عنده معاً أحدهما دخل وقتها والأخرى
لم يدخل وقتها بان نوى في وقت الظهر هذا اليوم وعصره
معاً فهي أي النية التي أي المكتوبة التي دخل وقتها كالظهر
في المتورة المذكورة لأن التي لم يدخل وقتها لا تراحمها
ولو نوى فائتين معاً فهي أي النية الأولى منها لترجمتها
بالتسبيح وإن لم يكن صاحب ترتيب ولو نوى فائتين
ووقتية معاً بان فائته الظهر فتوى في وقت العصر
والعصر معاً فهي أي النية لفائته إذا كان في الوقت
سبعة كذا ذكره في الخلاصة عن المتفق وذكر أن الجامع

ظهره

انه لا يصير شارعا في واحدة منها والمص اختيار ما في المتيقن
وكذا قال لان يكون في اخر وقت الوقية في تكون النية
للوقية لترجيحها وكل هذا يشير الى كون المصلي صاحب
ترتيب فعلي هذا يمكن ان يحمل ما في الجامع الكبير على ما
اذا لم يكن صاحب ترتيب لكن هذا الحمل انما يتأتى فيما اذا
كان في الوقت سعة فانه لا ترجيح للفاية على الوقية
لعدم الترتيب فتعارضنا فتبطلان اما اذا ضاقت
الوقت فان الوقية مرجحة مع ان جواب الجامع مطلق
والمسئلة السابقة وهي ما اذا نوى فائتين تؤيد ما في
المتيقن حيث لم يذكر فيها خلافا فان النية الاولى فلذا
اختاره المص ولا يحتاج الامام في صحة الاقتداء به الى
نية الانفراد فاقدي به يجوز الا في حق جواز اقتداء النساء
به فان اقتداءهن به لا يجوز ما لم ينو ان يكون اماما
لهن اولن يتبعه عموما وعند من لا يشترط نية امامتهن
لصحة اقتداءهن قياسا على الرجال ولنا الفرق بان المرأة
يحتمل ان يوجد منها فساد صلاة الامام بسبب المحاذاة
وهو ضرر عليه فلا يلزمه بدون التزامه بخلاف الرجل
واما المقتدي فينوي الاقتداء ايضا ولا يكفي في صحة
الاقتداء نية الفرض والتعيين اي تعيين الفرض بل
يحتاج في صحته الى نيتين نية الصلاة مطلقة ان
تطوعا ومعينة ان غيره ونية المتابعة للامام وذلك
لانه يلزمه من فساد صلاة الامام فساد صلاة المقتدي
فلا بد من التزامه وهو بالنية وان نوى الاقتداء بالامام
ولم يعين الصلاة يجزئ ذلك الفعل وهو نية الاقتداء
عن تعيين الصلاة وفي فتاوي قاض خان لا يجوز لان

الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال
بعضهم يجوز ان يفتي فظهر ان ما اختاره المص قول بعض
وعدم الجواز هو المختار وكذا الحكم اذا قال نويت ان
اصل مع الامام قال بعضهم يجوز واختاره المص ولكن
المختار عدم الجواز لما ذكر قاض خان من الدليل وان نوى
ان يصلي صلاة الامام ولم ينو الاقتداء به لا يجزئ بشرط
نية الاقتداء في صحته ومنهم من قال اذا انتظر تكبير
ثم كبر بعده يصح شروعه في صلاة كذا في الفتاوي
يعني لو وجد منه الانتظار فقط من غير ان يحضره
نية الاقتداء عند التكبير يصح الاقتداء ويقو الانتظار
مقام النية وهو حسن وان نوى الشروع في صلاة
الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزئ
ذلك في صحة الاقتداء والاصح انه يجزئ قال قاض
خان لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كانه
فرض الامام مقتديا به وفي الخلاصة قال الامام خواهر
عن استاذة اذا اراد المقتدي ان يسهل الامر على نفسه
يقول شرعت في صلاة الامام قال صاحب الخلاصة
الله واستاذنا ظهير الدين يقول ينبغي ان يزيد على هذا
ويقول واقتديت به انتهى فما قاله شيخ الاسلام هو ما
اختاره قاض خان وغيره كما تقدم وما قاله ظهير الدين
احتياط للخروج عن خلاف ذلك البعض ولو نوى صلاة
الامام والاقتداء به وهو لا يعلم الامام في اي صلاة هو
افى الظاهر ان الجمعية اجزاء ايتها كانت قال قاض خان
لانه نوى الدخول في صلاة الامام مقتديا به فيصير
شارعا في صلاة ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو

لكن نوى الظهور ظاهرا انها صلاة الامام فاذا الامام في الجملة
 او بالعكس لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء
 وان نوى ان يصلي صلاة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام
 جاز عند البعض وهو المختار لان الجمعة لا تكون الا مع
 فتيها مستلزمة للاقتداء وان نوى الاقتداء بالامام
 لكن لم يخطر بباله من هو ازيد ام عمرو صح الاقتداء للاطلاع
 وعدم التقييد وكذا ان نوى الاقتداء بالامام وهو يظن
 انه اى الامام زيد فاذا هو عمرو صح الاقتداء ايضا وليس
 في نيته تقييد وانما هو في ظنه ولا عبرة مع حقيقة الا
 طلاق اللهم الا اذا قيد نيته وقال اقتديت بزيد او نوى
 الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو فانه لا يصح اقتدائه
 لكون نيته مقيدة بشخص ليس هو الامام في الواقع
 فلم يكن مقتديا بمن هو متصف بالامامة والحاصل
 ان الوصف معتبر عند عدم تعيين الذات فاما عند
 تعيينها فلا حتى لو قال اقتديت بهذا الامام الذي
 هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز سواء كان يرى شخص
 الامام او لا لان الاشارة تقيد بتعريف الذات و
 الموصوف يدل على الصفة والافضل ان ينوي الاقتداء
 بعد ما قال الامامة الله اكبر ليصير مقتديا بمحصل
 كما ذكره في المحيط وهو ظاهر لكنه انما يصح على قولها
 لا على قول ابي حنيفة لان الافضل عنده مقارنته تكبير
 المقتدي لتكبير الامام ولا شك ان مقارنته الذية التكبير
 هو الافضل فيلزم على قوله افضلية مقارنته النية
 لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام
 موقفا لامامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم تحضره النية

عند الشروع

عند الشروع على ما سياتي فيمن نوى عند الوضوء ان يصلي
 العصر مثلا ولم يشتغل بغير عمل الصلاة ولو نوى الشروع
 في صلاة الامام وكبر على ظن انه اى الامام قد شرع قبل
 شروعه وهو اى الحال ان الامام لم يشتر بعدا خالفوا
 فيه قال بعضهم لم يجز شروعه في صلاة الامام لانه قصد
 الشروع في الحلة في صلاة من ليس بمصل بخلاف ما اذا علم في
 هذه الصورة ان الامام لم يشرع حيث يصير شارعا عند
 شروع الامام اذا شرع لانه لم يقصد الشروع في صلاة
 الامام بل قصد الشروع فيها اذا شرع الامام كما ذكره
 قاضي خان ومن صلى بسنتين ولم يعرف الناقله من
 الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس فانه ينظر الى
 ظنه ان ظن ان الكل اى كل شئ يصلي به فريضة جاز فعله
 وسقط عنه الفرض لحصول شرايطه وان لم يعلم فيها
 فريضة او علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يميز ولم
 ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين
 الا ما اقتدي به ناويا صلاة الامام ثم فيما اذا ظن ان
 الكل فريضة لو اقتدي به احدا ان اقتدي به في صلاة ليس
 سنة كالمغرب صح صلاة المقتدي ايضا وان كان في صلاة
 قبلها سنة مثلها كالفجر والظهر لا يصح صلاة المقتدي
 فان الامام قد سقط فرضه بما صلى او لا ما هو سنة وهو
 يظنه فرضا فما يصلي به بعد ذلك يقع نقلا فيكون اقتدا
 المفترض بالمتنقل وان كان الرجل شاكا في بقاء وقت
 الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت كان قد خرج
 يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء
 بنية القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت ان اقضي

ظهر اليوم

يجوز وهذا هو المختار كما ذكر في المحيط اما جواز القضاء بنية
الاداء وعكسه فجمع عليه عندنا واما نية ظهر الوقت بعد
خروج الوقت فالصحيح انها لا تجوز وليس من القضاء
بنية الاداء قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام في شرح الهداية
قوله كالظهر مثلا اي اذا قرن باليوم وان خرج الوقت
لان غايته انه قضاء بنية الاداء او بالوقت اي اذا قرن
الظهر بالوقت ولم يكن خرج الوقت وان خرج ونسي
لا يجزيه في الصحيح انتهى وكذا في فتاوى قاضيان والظاهر
وغيرهما ولو نوى ظهر الوقت او عصر الوقت يجوز هذا اذا
كان يصلي في الوقت فان صلى الله بعد خروج الوقت
وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز وذلك
لانه لا يتعين بضم الوقت ح وانما يتعين بضم اليوم
لانه لا يخرج عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج
عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحته تسميته ظهر
اليوم لا ظهر الوقت لان الوقت ليس له اذلاله للعهد
للاجنس فلا يضاف اليه فعلم من هذا ان ما اختاره
في المحيط على ما ذكره المص غير المختار ولو نوى فرض
اليوم يجوز بلا خلاف وان لم يعلم بخروج الوقت
هكذا في نسخ المتن وهو ايضا سهو لان فرض اليوم بعد
خروج الوقت محتمل للموقفية والفا والفائية فلم يحصل
به تعيين والصواب لو نوى ظهر اليوم فانه هو الذي
يجوز بلا خلاف لقطع احتمال الغير بالكلية ومن صلى
الظهر اي ظهر اليوم الذي هو فيه ونوى ان هذا من ظهر
يوم الثلاثاء اي ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر
منه فتبين ان ذلك الاظهر من يوم الاربعاء اي

تبين

تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء وان الظهر منه
جاز ظهره والغلط انما هو في تعيين الوقت وذلك
لا يضر اذا حصل تعيين الفرض بان لم يكن عليه
غيره من نوعه اما اذا كان عليه ظهران مثلا ونوى
الظهر ولم يعين احدهما انه ظهراي يوم فانه لا يجوز
ولو شرع في صلاة ثا اي صلاة من الصلوات هي عليه
يظن انها سبئية اي من صلوات يوم السبت فاذا
اي ظهران تلك الصلاة التي شرع فيها انما هي احدية
اي من صلوات يوم الاحد بان كان عليه مثلا فظنه
ظهر يوم السبت فضلاه بتلك النية فظهر انه لم
يكن عليه الاظهر يوم الاحد لا تصح تلك الصلاة
ولا تجزئ عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه لانه صلا
قبل وقتها بنيتها حيث نوى اضافتها الى يوم قبل
يوم وجوبها والصلاة قبل وقتها لا تجوز ولو كانت
بالعكس بان شرع في صلاة عليه على ظن انها احدية
فاذا هي سبئية تصح وتسقط عنه لانه اضافها
الى وقت بعد وقت وجوبها والصلاة بعد وقتها
جائزة والمستحب في النية ان ينوي ويقصد بالقلب
ويتكلم باللسان بان يقول اصل صلاة كذا قال في الخلاصة
الهداية ويحسن ذلك اي التكلم باللسان لاجتماع
عزمته يعني ان الانسان قد يغلب عليه تفرق الخاف
فاذا ذكر بلسانه كان عوننا على تجمعه قال الشيخ كمال
الدين ابن الهمام وقد يفهم من قول المص لاحتماع
عزمته انه لا يحسن لغير هذا القصد قال في رايه
في الجنييس قال والنية بالقلب لانه عمله والتكلم

ها

طر

لا معتبر به

ومن اختاره لجمع غزيمته ونقل ابن الهمام عن بعض الحفاظ انه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الاقتتاح صلى الله عليه وسلم انا من الصلابة والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهى لكن عدم النقل وكونه بدعة لا ينافي كونه حسنا لقصد اجتماع الغزيمه على ما اشار اليه في الهداية وصرح به في التجنيس وهذا هو المختار وذلك لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب في ما بعد زمن الصلابة والتابعين حتى ذكر نجم الدين الزاهدي في القنية وفي شرح القدوري من عجز عن احضار القلب في النية بكيفية اللسان لان التكليف بقدر الوسع لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جازبلا خلاف بين الائمة لان النية عمل القلب لا عمل اللسان واستجاب ضممه اليه لما ذكرنا وفي الكفاية عن شرح الطحاوي الافضل ان يشغل قلبه بالنية ولما سانه بالذكر يعني التكبير ويده بالرفع انتهى وانما كان هذا الافضل لانه سيرة السلف على ما مر من قول بعض الحفاظ ولانه مشق وافضل الاعمال احمرها اي استقفا فالحاصل ان حضور النية في القلب من غير احتياج الى اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم باللسان اذا تعسر بدونه حسن والاكتفاء بمجرد التكلم من غير حضورها رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على استحضارها والا حوط في النية من حيث الزمان ان ينوي حال كونه مقارنا

للتكبير

للتكبير ونحو الطالة اي ان تكون النية موجودة زمن التكبير كما هو مذهب الشافعي فان وجود النية زمن التكبير شرط عنده وانما كان هذا هو الاحوط عندنا للخروج من الخلاف ولانه اشق فيكون افضل وذكر الناطقي في الاجناس ان من خرج من منزله يريد الفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضر النية في تلك الساعة ان كان بحال لو قيل له اي صلاة تصلي امكنه ان يجيب من غير تأمل بجوز صلاة والا فلا اي وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب من غير تأمل لا بجوز صلاة وهذا هو المروي عن محمد بن سلمة وفي الفتاوي عن محمد بن لوني عند الوضوء انه يصلي الظهر او العصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية باليس من جنس الصلاة يعني سوى المشي الا انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم يحضره النية جازت صلاته تلك النية وهكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف فالجواب جواز الصلاة عندنا بنية متقدمة اذا لم يفصل بينها وبين التكبير عمل ليس للصلاة قال في التجنيس لان النية المتقدمة يبقها الى وقت الشروع حكاه في الصوم اذا لم يبدلها بغيرها انتهى وان تأخرت النية ونوي بعد التكبير لا يصح الصلاة بتلك النية المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكرخي واتفقوا على قوله انه الى متى يجوز التأخير قيل الى الشاء وقيل الى التعود وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه قال في الكافي وجه الظاهر ان الصلاة عبادة ولا تجزى وما لم ينو منها لم يقع عبادة وفي الصوم جواز للحج

لانه لا يمكن من وصل النية به الا بالشهر الكثير ولا يخرج
في الصلاة انتهى **قال** الفقير فعلى هذا لا يصح قياس
الصلاة على الصوم في استقبال النية المتقدمة لان
الاصل مقارنة النية للعبادة والتخلف في الصوم
للحرج ولا يخرج في الصلاة فكان ينبغي ان لا تجوز بها
المتقدمة والمروي جوازها ويمكن ان يجاب بان النية
قد قاربت العبادة من وجه حيث قاربت شرطها ولم
يفصل بينها وبين العبادة فاصل غير ما هو موصل اليها
كالشيء على انه ليس بمناف للصلاة مطلقا عند الضرورة
كما في سبوق الحدث والاتصال من وجه مع عدم تحلل
المناف كاف في نية الزكاة عند عزل مقدار الواجب
ولم يقس على الصوم من كل وجه فان الصوم يجوز
التقديم فيه مع المناف من الاكل والشرب والجماع
ولا كذلك الصلاة والله سبحانه اعلم **واما فرائض**
الصلاة اي اركانها التي توجب ما هيتهما بمجموعها فثمان
فرائض منها ست فرائض على الوفاق بين ائمتنا ومنها
ثنتان فريضة لكن على الخلاف بينهم وهي اي الفرائض
الست المتفق عليها تكبيرة الافتتاح وهي وان عدت
مع الاركان في جميع الكتب فانما ذلك لشدة اتصالها
بها لا لانها ركن بل هي شرط باجماع ائمتنا خلافا للثلاثة
استدلوا بانه ذكر مقروض القيام فكان ركنها كالقراءة
ولذا شرط لها ما شرط لساير الاركان من ستر العورة
واستقبال القبلة والطهارة ولنا قوله تعالى وذكر اسم
ربه فضلي عطف وهي المغايرة **فان قيل** هو عطف
على الخبر فيجوز كما عطف الفاعل على الخاص قلنا

جوازها

جوازها انما يكون للنكسة بلاغية وهي منعقدة هنا فلزم
ان لا يكون منه فكان للمغايرة التي هي الاصل في العطف
واما اشتراط ما يشترط لساير الاركان فليشدة اتصالها
بالاركان كما مر لالذاتها حتى لو كان كاملا ليجاسة
عند ابتداء التكبير او مكشوف العورة او منحرفا او قبل
دخول الوقت فالقاهها واستتر بعلم يسير واستقبل
ودخل الوقت مع انتهائه جاز وفتح شروعه ذكره
ابن الهام في شرح الهداية وذكر عن الكافي انها عند
بعض اصحابنا ركن قال وهو ظاهر كلام الطحاوي
فينبغي على قول هؤلاء ان لا تصح هذه الفروع انتهى
والفقير من المذهب انها شرط كما ذكرنا وبنو ابي الخليل
جواز النفل بتحرية الفرض والنفل قال الشيخ طالع
الدين ابن الهام ومقتضى كون هذا ثمرة كونها شرطا
ان يجوز ايضا بناء الفرض على الفرض وعلى النفل وقد
روي اجازة ذلك عن ابي اليسر والجمهور على منع
ومنع الملازمة بين كونها شرطا وجواز ما ذكر اصله
النية شرط ولا تجوز صلاتان بنية نعم يعني ان يقال ان
شرطت لكل صلاة يعني كالنية لا يصح بناء النفل على
الفرض والا اي وان لم يشترط لكل صلاة كالوضوء
صح بناء على الفرض وعلى النفل والاجواب بالا باختيار
الاول وصحة النفل تبعا انتهى قوله باختيار الاول
اي الشق الاول من التردد وهو الاشتراط لكل صلاة
كالنية وقد علمنا ذكرنا دليل كون التحريم فرضا و
الفرائض الباقية من الست هي القيام والقراءة والركوع
والسجود والقعدة الاخيرة مقدار قراءة المشهد

لها

ع

لقوله تعالى وفؤ مو الله واقروا ما تيسر من القرآن واركعوا وسجودوا فانها اوامر ومقتضاها الافتراض واما القعدة
 لالاخيرة فلان الصلاة محجة بينها النبي صلى الله عليه وسلم
 بفعله وقوله وهو لم يفعلها قط بدون القعدة لالاخيرة
 والمواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب فاذا وقعت
 بينا للفرض المحمل كان متعلقها فرضا بالضرورة ولولم
 يعم الدليل في غيرها من الافعال على عدم الافتراض لكان
 فرضا ولولم يلزم تقييد مطلق الكتاب بخبر الفاتحة
 والظمانية وهو نسخ للقطعي بالظني لكان فرضا ولولا انه
 عليه السلام لم يعد الى القعدة لما تركها ساهيا ثم تذكر لكان
 فرضا فقد علمت ان بعض الصلاة عرف بتلك النصوص
 ولا اجمال فيها وانه لا ينبغي الاجمال من وجه اخر وهو كيفية
 ترتيبها وهل هي ما ذكر في النصوص فقط او مع امور
 اخر وعلم ما ذكرنا ان تقديم القيام على الركوع والركوع
 على السجود فرض لان قضيته كقضيت القعدة الاخيرة
 اما الخروج من الصلاة بصنعه اي بالفعل الناشئ من
 المصلي ففرض عند ابن حنيفة خلافا لما **علم** ان كون الخروج
 بصنعه فرضا لم يرو عن ابن حنيفة صريحا وانما الزمه
 بعض علماء المذهب به استدلالا من جوابه في المسئلة
 الاثنى عشرية وهي الفساد برؤية الماء بعد العقود وقد
 الشهد على ما يجي تفصيله فقالوا انما فسدت الصلاة
 عنده في هذه المسئلة لان الخروج من الصلاة بفعل
 المصلي فرض عنده واستدلوا به على فرضيته بانه لا يتو
 صل الى فرض اخر الا به وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون
 فرضا لان الطلب انما يتعلق بفعل المكلف بناء على

اختياره

في كتابه في فقهنا

اختياره لا بلا اختياره قال الشيخ كمال الدين وقد يقا
 اقتضاء الحكم بناء على الاختيار انما هو في المقاصد لا
 الوسائل ولذا لو حمل معنى عليه الى المسجد فافاق
 فتوضا فيه اجزاه عن السعي ولو لم يحل وجب عليه
 السعي فكذا اذا تحقق القاطع في هذه الحالة بلا اختيار
 حصل المقصود من القدرة على صلاة اخرى ولو لم يتحقق
 وجب عليه فعل هو قرينة قاطع فلو فعل مختارا قاطعا
 محرما انتم لمخالفة الواجب ثم نقل عن الكرخي انه قال
 لا خلاف بينهم في ان الخروج بفعله ليس بفرض ولم
 يرو عن ابن حنيفة بل هو حمل من ابن سعيد يعني البردي
 لما راي خلافا في المسائل المذكورة وهو غلط لانه لو
 كان فرضا لاختص بفعل هو قرينة انتهى وسند كبريئة
 هذا البحث عند تلك المسائل ان شاء الله تعالى وتعديل
 الاركان وهو الظمانية وزوال الاضطراب عن جميع
 الاعضاء واقوله قدر بسبحة فرض عند ابن يوسف
 والائمة الثلاثة لحديث ابن مسعود المروي في السنن
 الاربعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزي
 صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود قال
 الترمذي حديث حسن صحيح ووقع في نسخ المتن
 وغيره ضل به مكان ظهره وهو من باب الرواية بالمعنى
 والجواب ما مر انه خبر واحد ظني لا يجوز اثبات الزيادة
 على الكتاب القطعي به لانهما نسخ فان المفهوم من الكتاب
 افتراض ما يسمى ركوعا وهو مطلق الانحاء وما يسمى
 سجودا وهو وضع الجبهة على الارض وان ذلك مجزي
 فلعلنا بان التعديل فرض لكان غير مجزي فيكون نسخا

وكذا الكلام في حديث الاعرابي الذي رده النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات يقول له ارجع فصل فانك لم تصل لكونه لم يتم الركوع والسجود خبر واحد لا يصلح ناسخا للقطعي فيحمل جميع ذلك على الوجوب فالمراد لا تجزي اي اجزاء كاملا ولم تصل اي صلاة كاملة وتركها ايها يؤيد ذلك اذ لو كانت الطمانينة فرضا لفسدت بتركها في اول ركوع وسجود ويكون فعله بعد ذلك عبثا وهو صلى الله عليه وسلم لا يقر احدا على فعل هو عبث بل قصد عليه الصلاة والسلام ان يعلمه احوال الصلاة على احوال ولذا جاء في رواية ابي داود عن ابي هريرة والترمذي عن رفاع بن رافع لهذا الحديث فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك قال الترمذي حديث حسن فانه عليه السلام سماها صلاة ناقصة والباطلة لا تسمى صلاة ولا يقال لها ناقصة بل هي معدومة وعندهما التعديل واجب وسياق الكلام عليه ان شاء الله تعالى ولما ذكر الغرائض اجمالا شرع في تفصيلها فبذا مرتبا فقال ولادخول في الصلاة الابتكيرة الافتتاح لاجماع الامة على ذلك في كل زمان فانهم قد اجمعوا على ان لا دخول في الصلاة الابتكيرة الافتتاح وهي قوله اي قول العبد الله اكبر ولا خلاف فيه او الله الاكبر وخالف فيه مالك واحمد او الله اكبر او الله كبير وخالف فيها الشافعي ايضا ثم قال ابو يوسف ان كان يحسن التكبير لا يجوز بغير هذه الاربعة من الالفاظ لما لك واحمد النقل المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضية متلقاة من الشرع فننتهي فيها الى ما انها نالية الشرع

وكذلك

وكذلك قال الشافعي الا انه يقول الاكبر يبلغ في الشاء لان تعريف الخبر يقتضيه حصره في المبتداء فكان مشتقاً على النقص وزيادة فيلحق به دلالة ولا يوجب ان النص ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى ورتبك فكبر وقال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه ابو داود وحسنه النووي في احكامه وفي العبادات البدنية انما يعتبر المنصوص ولا يشتغل بالتقليل ولذا لم يتم لخذ والذوق مقام الجبهة في السجود والاذان لا يتبادر بغير لفظ التكبير فتحريم الصلاة اولى وانما جاز بالتكبير لان افعال وفعيلا في صفاته تعالى سواء اذ لا يراد باكبر اثبات الزيادة في صفته تعالى بعد المشاركة لانه لا يشاركه احد في اصل الكبرياء فكان افعال بمعنى فصيل وقال ابو حنيفة ومحمد ان قال بدلا عن التكبير الله اجل واعظم والرحمن اكبر والاله الا الله او تبارك الله او غيره اي غير المذكور من اسماء الله تعالى وصفاته التي لا يشارك فيها كالتحسين والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الحقيق والقا على كل شيء والرحيم لعباده اجزاء ذلك عن التكبير المذكور في قوله تعالى ورتبك فكبر وقوله عليه السلام وتحريمها التكبير وحيثما ذكر من النصوص معناه التعظيم فكان المطلوب بالنص التعظيم ويؤيده قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلي وهو اعظم من لفظ الله اكبر وغيره ولا اجمال فيه فالثابت بالفعل المتوارث حينئذ يفيد الجوز لا الفرضية وبه نقول حتى يكره لمن يحسنه تركه كما قلنا فان القرآن مع الفاتحة وفي الركوع والسجود مع التعديل

ن

در

ر

والمقصود من الاذان الاعلام ولا يحصل بلفظ آخر
لان الناس لا يعرفون انه اذان كذا في الكافي ثم يشترط
ان يكون الذكر كلاما تاما عند محمد كالامثلة المذكورة
وعند ابي حنيفة يكفي الاسم المفرد لاطلاق قوله تعالى
وذكر اسم ربه كذا في الكفاية ولو افتتح الصلاة باللهم
اي بقوله اللهم من غير زيادة او قال يا الله يصح اقتضا
لان المقصود بنديء سبحانم التعظيم لانه تضرع محض
من العبد غير مشوب بحاجته وخالف الكوفيون
في الهمزة لان معناها عندهم يا الله امنا بخير فكان سؤالا
مثل اللهم اغفر لي والصحيح مذهب البصريين ان معناها
يا الله ليس غير والميم المشددة عوض عن حرف النداء
فكان مثل يا الله ولو قال بدل التكبير اللهم اغفر لي او اللهم
ارزقني او قال استغفر الله او اعوذ بالله او لاحول ولا
قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصح شروعه في الصلاة
لان المقصود بهذه الاذكار ليس محض التعظيم لما
يشوبه من السؤال بضرر او تعريضا وهو غير
الذكر قال عليه الصلاة والسلام فيما يشرع عن ربه
عز وجل من شغل ذكره عن مسئلتى اعطيته افضل
ما اعطى السائلين وكذا لو قال بسم الله لا يصح شروعه
وكذا لو ذكر اسما بوصف به غيره كالرحيم والحكيم
والكريم الا ان ينوي به ذاته تعالى خاصة وفي الكفاية
الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من اسمائه
تعالى كذا ذكره الكرخي وافتى به المرغيناني انتهى ولو قال
الله من غير زيادة شئ يصير شارعا عند ابي حنيفة فقط
في رواية الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير شارعا

ذكره

ذكره في الخلاصة عن التجريد وذكر فيه خلاف محمد قال
وفي نسخة الامام خواهر زاده يصير شارعا بذكر الله
محسب وفي الكافي وان قال الله صار شارعا عندهما
لانه تعظيم خالص انتهى وان قال الله اكبار بادخال
الف بين البار والراء لا يصير شارعا وان قال ذلك
في خلال الصلاة تفسد صلاة قيل لانه اسم من اسماء الشيطان
وقيل لانه جمع كبير بالحريك وهو التطل وقيل يصير شارعا
ولا تفسد صلاة لانه اشباع والاول اصح ولو قال الله
اكبر بالكاف اي الرجوة كما تنطق البدو اختلف فيه
البصريون والكوفيون والاصح انه يصير شارعا **اعلم**
ان المذكور في المحيط هكذا ولو قال الله اكبر بالكاف اي
الرجوة يصير شارعا لان العرب تبدل الكاف بالكاف
ولو قال اللهم فقد اختلف اهل النخوة قال البصريون يصير
شارعا وقال الكوفيون لا يصير شارعا والاول اصح انتهى
وقد تقدم مع دليله فعلى هذا يكون ما ذكره هنا فيه
سقط وشاعت به النسخ واصله ولو قال الله اكبر يا
لكاف يصير شارعا ولو قال اللهم اختلف فيه البصريون
والكوفيون والافهم لم يختلفوا في الكاف لان ذلك
شئ لم يذكره احد من اهل الفقه ولا من اهل النخوة
اللفظة فكان سبها والله سبحانه اعلم ولو ادخل المد
في الف لفظه الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم و
شبهه تفسد صلاة ان حصل في اثنائها عند اكثر
المشايع ولا يصير شارعا به في ابتدائها ويكفر لو تعدده
لانه استغفار ومقتضاه الشك في كبريائه تعالى وقال
محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما اي بين المد وعدمه

٢٤٥

لا تقصد صلاة والاستغفار محتمل ان يكون للتقرير كنه
 الاول اصح لان مثل هذا الجهل لا يصلح عندنا والاشنان
 لا يصلح ان يقرر نفسه وان قرر غيره كزم الفساد ايضا
 لانه خطاب وعلم هذا لومدة همة اكبر الاصح انها تقصد
 ايضا واشباع حركة الهاء خطأ من حيث اللغة ولا
 وكذا تسكينها واما مد اللام فضواب ولو افتتح اي كبر
 مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله
 الله لا يصير شارعا في الصلاة في اظهر الروايات كذا في الفتا
 ولو وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر لانه لما فرغ من
 قوله الله قبل الامام لم يعتبر شارعا بل يفظ اكبر وحده
 ولا يصح الشروع به وحده ولو قال الله مع قول الامام
 الله او بعده ولكن فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام
 من قوله اكبر فالاصح انه لا يجوز شروعه ايضا لانه انما يصير
 شارعا بالكل اي مجموع الله اكبر لا بقوله الله فقط فيقع
 الكل فرضا واذا كان كذلك يكون قد اوقع فرض التكبير
 قبل الامام وكل فرض اوقعه قبل الامام فهو غير معتبر
 ولا معتد به فصار كانه لم يكبر فلا يصح شروعه وكذا
 لو ادرك الامام راکها فقال الله في حال القيام ولم
 يفرغ من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه
 لان الشرط وقوع التحريم في محض القيام ولو كبر قبل الامام
 حال كونه مقتديا به لا يصير شارعا في صلاة الامام اتفاقا
 كما مر وكذا لا يصير شارعا في صلاة نفسه ايضا في رواية
 النوادر حتى لو قهقهه لا ينتقض وضوءه وقيل يصير
 شارعا في صلاة نفسه واليه اشار في الاصل قيل ما ذكر
 في الاصل قول ابى يوسف وما ذكر في النوادر قول محمد

فانه يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلوة بمنزلة الاقتداء
 او الحار وثة لا يصير شارعا وابو يوسف يقول الحائظ
 والحمار لا يصلح ايا ماله اصلا بخلاف الرجل كذا في فتاوى
 قاضي خان ولو انه اي الذي كبر قبل الامام كبر بعد ما كبر
 الامام يعني كبر ثانيا ونوي بهذا التكبير الشروع في صلاة
 الامام والاقتداء به يصير شارعا في صلاة الامام وقا
 لما كان فيه على تقدير انه صح شروعه في صلاة نفسه
 لغاية ما شرع فيه ثانيا لما شرع فيه اولا على ما تقدم
 والافضل ان تكون تكبيرة المقتدي مع تكبيرة الامام
 لا بعدها عند ابى حنيفة لان فيه مسارعة الى العبادة وفيه
 مشقة فكان افضل وقال لا يكبر اي الافضل ان يكبر المقتدي
 بعد تكبيرة الامام لينزل الاشتباه بالكلية ويكون ابتداء
 التكبير وانتهاه اقتداء بمن هو في الصلاة ولا خلاف
 في صحة كل من الامرين من غير كراهة الا في رواية عن ابى يوسف
 انه لا يصح شروعه اذا كبر مقارنا واذا لم يكبر مع الامام
 ثم كبر قبل فراغه من الفاتحة احرز ثواب تكبيرة الاقتداء
 واذا شك المقتدي انه هل كبر مع الامام او بعده يحكم
 باكبر رايه اي بغالب ظنه فان العمل بغالب ظنه فان
 العمل بغالب الظن في مثله لازم فان استوي الظن
 اي الامر ان اللذان وقع الشك فيها وهما المعية والبعدي
 ولم يترجح احدها فانه اي التكبير او الشروع الذي
 وقع الشك فيه يجزيه حملا لمره على الصواب والخطا
 ان يكبر ثانيا ليقطع الشك باليقين وهذه المسئلة
 على ظاهرهما انما تنافي على الرواية التي عن ابى يوسف من
 عدم صحة الشروع مع المقارنة كما لا يخفى اللهم الا ان

مع الامام علي بن ابي طالب عليه السلام في يومه بعد فاته سبحانه اعلم
والشافعية من الغرائض القيام ولو صلى الغرضية قاعدا
 مع القدرة على القيام لا يجوز صلاته بخلاف النافلة على
 ما ياتي ان شاء الله تعالى وان عجز المريض عن القيام عجزا
 حقيقيا او حكما كما اذا قدر حقيقة لكن بخاف سببه
 زيادة مرض او بطور او يجد الماشد يصلي قاعدا
 يركع ويسجد لحديث عمران بن حصين اخرج الجماعة
 الامامية قال كانت بي بواسير فسالت النبي صلى الله عليه
 وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فقا عدا
 فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع
 فمستلقا لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما اذا كان
 يقدر على القيام لكن يلحقه نوع مشقة من غير المشد
 ولا خوف ازدياد مرض او بطور فلا يجوز له ترك
 القيام ولو قدر عليه متكئا على عصا او خادم قال
 الحلواني الصحيح انه يلزمه القيام متكئا ولو قدر على
 بعض القيام لا كله لزمه ذلك القدر حتى لو كان لا
 يقدر الا على قدر التحريم لزمه ان يتحرم قائما ثم يقعد
 فان لم يستطع الركوع والسجود قاعدا ايضا او ما يراه
 لها ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الي
 وجهه شيئا يسجد عليه من وسادة او غيرها لقوله
 عليه السلام لمريض عاده فراه يصلي على وسادة فاخذها
 فرمى بها فاخذ عونا ليصلي عليه فاخذه فرمى به وقال
 صل على الارض ان استطعت والا فامرا ايماء واجعل
 سجودك اخفض من ركوعك رواه البزار في مسنده
 والبيهقي في المعرفة عن ابي بكر الحنفي ثنا سفيان الثوري

ثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضا
 الى اخره قال البزار لا نعلم احدا رواه عن الثوري الا ابا بكر
 الحنفي وقد تابعه عبد الوهاب وعطاء عن الثوري اثني
 وابو بكر الحنفي ثقة ورواية المص وقعت بالمعنى وهي انه
 عليه السلام قال للمريض اذا قدرت ان تسجد على الارض
 فاسجد والا فامرا برأسك ولو رفع الى وجهه شيئا
 فسجد عليه فان خفض رأسه صح وتكون صلاته بالاماء
 بالركوع والسجود ولو كانت الوسادة على الارض فسجد
 عليها جاز ايضا لكن ان كان يجد قوة الارض تكون صلاته
 بالركوع والسجود والامنى بالاماء وفائدة تظهر
 فيها اذا قدر في اثباتها على الركوع والسجود بلا وسادة
 فانه يلزمه استئناف الصلاة ولا يجوز له البناء ان
 لم يكن يجد قوة الارض وفي الذخيرة فان لم يستطع
 العقود استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة فامرا
 بها اي بالركوع والسجود يعني اذا لم يقدر على القعود
 اصلا لا بنفسه ولا مستندا فانه ان قدر عليه مستندا
 لزمه ذلك على وزان ما تقدم في القيام ويستلقى مرتبا
 على وسادة تحت كتفيه مادام رجله ليتمكن من اليماء
 والا فحقيقة الاستلقاء تمنع التصحيح من اليماء فكيف
 المريض وان استلقى على جنبه الايمن ووجهه متوجها
 الى القبلة واومي جاز ايضا لما مر في حديث عمران بن
 حصين وهذه رواية عن ابي حنيفة ذكرها في الينا بيع
 وغيره الا ان الاستلقاء اولى عندنا خلافا للشافعية
 وهذا عندنا مكان كل منها والا فاما امكن هو المتعين
 اجماعا له ان المضطجع جميع بدنه الى القبلة والمستلق

رجلاه فقط اليها قلنا بل المستلقي جميع بدنه اليها على ما
قررناه ان راسه يكون مرفوعاً وتحت كتفيه وسادة فخ
هو متوجه اليها في جميع صلاته بخلاف المضطجع فانه
ان توجه اليها حال القراءة لكن اياماً بالركوع والسجود
يقع الي جهة اخرى فان قيل هذا التقليل يخالف حديث
عمران بن حصين فانه قدم فيه الجنب على الاستلقاء
قلنا لا يفيد العموم لانه واقعة حاله وهو كون مرضه
البواسير والاستلقاء فيها مفضى الى خروج الحدث
فيجوز انه اخر لذلك فيرجع ح الى المعنى فان لم يستطع
الاياء براسه لا قاعداً ولا مستلقياً ولا مضطجعا اخر
الصلاة عنه في رواية ولم تسقط اذا كان يعقل وفي رواية
سقطت الصلاة عنه بالكلية وان كان يعقل اذا زاد
عجزه على يوم وليلة ولا يومين بعينه ولا بقلبه ولا بجمجمته
هذا هو ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه يوم بعينه
ومحاجبيه لا بقلبه وقال محمد لا اشك ان الاياء بالرأس
يجوز ولا اشك ان الاياء بالقلب لا يجوز واشك
في العينين وعن زفر يوم بعينه ومحاجبيه وبقلبه
وقال الشافعي ان عجز عن الاياء براسه او بقلبه
فان عجز اجري افعال الصلاة على قلبه وكذا القراءة ولا
قلنا النص انما ورد بالاياء وهو انما يكون بالرأس فاما
بالعين والحاجب فاشارة ورمز على ان الرأس مخصوص
عليه صريحاً في حديث ابن عمر رواه البيهقي عنه اذا لم
يستطع المريض السجود او بى براسه اياماً ولا يرجع الى
جهته شيئاً وكذا حديث جابر المتقدم يفيد ان المراد بالاياء
بالرأس حيث قال واجعل سجودك اخفض من ركوعك

فان ذ

٢٢٠
فان زيادة الخفض لا تتحقق حقيقة في غير الرأس وليس
فيما قالوه نص عليه ونصب الابدال في العبادات بالرأس
غير جائز فبطل ثم اذا برأ اي زال عجزه عن الاياء بالرأس
فانه ان كان يعقل الصلاة حالة المرض يلزمه القضاء على
الرواية الاولى وهي قوله اخرت عنه ولا تسقط والا
اي وان لم يكن يعقل يعقل الصلاة فلا يلزمه القضاء
وصار كالمعفى عليه فانه ان كان الاعماء اقل من يوم وليلة
قضى ما فاته زمن الاعماء وان كان الاعماء اكثر من يوم
وليلة سقطت عنه الصلاة بالكلية ولم يلزمه قضاء
شيء فكذا المريض العاجز عن الاياء بالرأس ان كان لا يعقل
الصلاة سقطت عنه الصلاة وان كان يعقل لا تسقط
عنه وان كثرت بل تؤخر الى زمن القدرة قال صاحب الهداية
هو الصحيح وكذا قاله في المنافع لانه يفهم الخطاب بخلاف
المعفى عليه وعلى هذه الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه
اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولو كان يعقل الصلاة لا يلزمه
القضاء اذا برأ فجعل كالمعفى عليه بجامع العجز ولزوم
الخروج في القضاء عند الزيادة على يوم وليلة ومجرد العقل
لا يكفي لتوجه الخطاب بلاقدرته وهو الذي صححه قاض
خان وصاحب المحيط واختاره شيخ الاسلام وفخر
الاسلام واستشهد قاض خان بما عن محمد قطعت
يداه من المرفقين ورجلاه من الساقين لاصلاة عليه
ودفع بان ذاك في العجز المتيقن امتداده الى الموت
وكلاهما فيما اذا صح المريض بعد ذلك لا فيما اذا مات
قبل القدرة على القضاء فانه حينئذ لا خلاف في انه لا يجب
عليه القضاء ولا الايضاء به كالمريض والمسافر في رمضان

إذا ما قبل الإقامة والصحة والاجتماع على الفرق في الصوم
 بين العاجز الذي يعقل العبادة وبين العاجز الذي لا يعقلها
 كما في المريض والمجنون المستوعب جنونه الشهر فإن المريض
 يجب عليه إذا قدر ولو بقي مرضه سنين والمجنون
 لا يجب عليه القضاء إذا استوعب الشهر وقولهم مجرد
 العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بلا قدرة قلنا ذاك لو طو
 به في الحال أما إذا طو لب به عند وجود القدرة فيكفي
 كما في الصوم لا يقال لافرق بين المريض والمغني عليه في الصوم
 أنها يلزمها القضاء فينبغي قياسه عليه في الصلاة في
 عدم اللزوم لانا نقول عدم الفرق في الصوم ليس بجامع
 بينهما ليلزم منه عدم الفرق في الصلاة بل لزوم القضاء
 مع الاغناء في الصوم لكون استيعابه الشهر نادرا خلا
 الجنون ولا كذلك لزوم القضاء مع المرض فان استيعابه
 الشهر غير نادر كالجنون المستوعب وكذا في الصلاة
 اذا زاد على يوم وليلة كما في الاغناء والمجنون لوجود الجا
 وهو وجود العجز عن الأداء ولزوم الحرج في القضاء
 الا ان النص منع القياس في الصوم وهو اطلاق قوله
 بقا في فعدة من ايام اخر فيبقى في الصلاة لعدم النص
 المانع منه قال الشيخ كالدين ابن الهام ومن تأمل
 تعليل الاصحاب في الاصول للمجنون اذا كان يفيق في اثناء
 ولو ساعة يلزمه قضاء الشهر وكذا الذي جن او اغمى عليه
 اكثر من صلاة يوم وليلة لا يقضى وفيما دونها انقذح
 في ذهنه ايجاب القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة
 حتى يلزمه الايصاء به ان قدر عليه بطريق وسقوطه
 ان رآه انتمى وما يخص تعليلهم في المجنون الذي افاق ساعة

في المريض

من الشهر

من الشهر ان لزوم القضاء غير مؤد الى الحرج مع وجود اهلية
 الخطاب وفي المغني عليه والمجنون في الصلاة لزوم الحرج
 في الزائد على اليوم والليله وعدم لزومه فيما دونه فكلما
 هذا المريض الا في عدم سقوط الصوم مع استيعابه
 لاطلاق النص هذا وقد يمنع كون الجنون مع افاقه ساعة
 من غير مؤد الى الحرج اذ لا فرق بينه وبين عدم الاقا
 اصلا في الحرج وحيث لا تمنع اتمامه التحتم بوجود اهلية
 الخطاب وهي موجودة في هذا المريض بل اولى فيتم ما صحح
 الهداية ومن وافقه فليشأ قل ثم القياس في المغني عليه ان
 لا قضاء عليه اذا استوعب وقت صلاة وبه قال الشافعي
 ومالك واستدل بهما روي الدارقطني عن عائشة انها سألت
 عليه السلام عن الرجل يغني عليه فيترك الصلاة فقال ليس
 بشئ من ذلك قضاء الا ان يغني عليه في وقت صلاة فيفيق
 فيه فانه يصليها وهذا ضعيف جدا ففيه الحكم بن عبد الله
 ابن سعد الايلي قال احدا حاد بثة موضوعه وقال ابن
 معين ليس بثقة ولا مأمون وكذا به ابو حاتم وغيره
 وقال البخاري تركوه وكذا بقيت اسناده الى الحكم مطلقا
 وقالت الخنابلة يفتيه ما فات ولو اكثر من الفصله
 لانه مرض وقولنا هو الوسط ثم اعتبار الزيادة على يوم
 وليلة من حيث الساعات عند ابن حنيفة فاذا زاد على
 الدورة ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث الاوقات
 فاذا زادت الصلوات على خمس سقط لدخوله في حد
 التكرار والا فلا وصح في المبسوط قول محمد وكذا في ذخيره
 بعد ذكر الخلاف بينه وبين ابي يوسف ايضا قال الشيخ
 كالدين ابن الهام قول محمد اصح تحريجا على قضاء

حب

ففي

وقا

المعنى

الا انها يجيبان هنا بالتمسك بالاثمن من رواية محمد بن الحسن
 عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن
 ابن عمر انه قال في الذي يغني عليه يوماً وليلة يقضى وروي
 ابراهيم الحارثي في اخر كتابه غريب الحديث ثنا احمد بن يوسف
 ثنا زائدة عن عبيد الله عن نافع قال اعني على عبد الله بن عمر
 يوماً وليلة فافاق فلم يقض ما فات واستقبل وفي كتب
 الفقه انه اعني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض فقد رآه
 ما هنا عن ابن عمر وشئ منه لا يدل على ان الاعتبار في الزا
 الشائعات الا ما يتمايل من قوله اكثر من يوم وليلة
 وحمله على كون الاكثرية بالشاعة ليس باولى من كونها وقتاً
 انتهى ولا شك ان قول محمد احوط وثمره الخلاف فيما لو
 اعني عليه عند الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عند
 وعند محمد لا يسقط ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم
 يفيق في المدة فان كان يفيق ولافاقة وقت معلوم
 كان يخف مرضه عند الصبح فيفيق قليلاً ثم يعود الانما
 فهو افاقة معتبرة تبطل ما قبلها من حكم الانما وان
 لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفيق بغتة ثم يغني عليه
 بغتة فلا اعتبار لهذه الافاقة كذا في شرح الهداية
 للشرحي ولو زال عقله بالبحر اكثر من يوم وليلة يلزمه
 القضاء عند ابي حنيفة لان الاثر في السماوي وعند محمد
 يسقط كالمرض وان اعني عليه لفرع من سبع اوادي لا يلزم
 القضاء اتفاقاً لان الخوف بسبب ضعف قلبه وهو
 مرض والجنون كالانما في جميع ذلك وان قدر المريض
 على القيام دون الركوع والسجود اي كان بحيث لو قام
 لا يقدر ان يركع ويسجد لم يلزمه القيام عندنا بالسجود

فانما الزوال

ان يومى

خلافاً

ان يومى قاعداً وهو افضل لرفه الثلاثة فان عندهم يلزمه
 ان يومى قائماً لان القيام ركن فلا يترك مع قدره عليه
 ولما ان القيام وسيلة الى السجود للخروج والسجود اصل
 بدليل ان السجود شرع عبادة بدون القيام كما في سجدة
 التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده وذلك لان السجود
 غاية الخضوع حتى لو سجد لغير الله يكفر بخلاف القيام واذا
 كان كذلك فاذا عجز عن الاصل سقطت الوسيلة كالوضوء
 مع الصلاة والتسبيح مع الجمعة قال الشيخ كالدين ابن
 الهام قد يمنع ان شرعية القيام لهذا على وجه المحصر
 له ولما فيه نفسه من التعظيم كما يشاهد في المشاهد
 من اعتباره حتى يحبه اهل التجرى لذلك فاذا فاق احد
 التعظيمين صار مطلوباً بما فيه نفسه ويدل على نفي
 هذه الدعوى ان من قدر على القعود والركوع لا القيل
 وجب عليه القعود مع انه ليس في السجود عقيب
 تلك النهاية لعدم مسبقيته بالقيام انتهى والجواب
 ان عدم شرعية القيام عبادة بمفرده معلوم مسلم لا
 نزاع فيه واعتبار التجبرين له لا يدل على كونه مطلوباً
 للشارع معتبراً في التعظيم عنده فلم من شئ معتبر عندهم
 وهو عند الشارع حقير ويمكن انما اعتبروه لئلا
 يساوهم الادنون عندهم في راحتهم من الجلوس والتمكن
 ونحو ذلك من مقاصدهم الفاسدة فالخاصل ان العبادة
 لا تعلم الا بالتوفيق لا بتعارف اهل التجبر ولزوم القعود
 عند العجز عن القيام لا يدل على نفي كون السجود خروفاً
 عن القيام ازيد في التعظيم بل سقطت عنه الزيادة
 للعجز عنها وبقي عليه قدر ما في وسعه من التعظيم

وهم لم يدعوا ان السجود ليس فيه تعظيم مالم يكن عن القيام
 حتى يدل قولهم بوجوب القعود في الصورة المذكورة على
 نفى دعواهم والله الموفق وذكر في الذخيرة انه ان قدر
 على القيام والركوع دون السجود يعني يقدر ان يقوم
 واذا قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد لم يلزمه
 القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالاياء فقله لم يلزمه
 القيام يفهم منه انه يجوز له الايام قائما ولكن اكثر المشايخ
 على انه لا يجب عليه الايام قاعدا بل بخير ان شاء صلى قائما
 بالاياء وان شاء صلى قاعدا بالاياء لكن الايام قاعدا
 افضل لقربة من السجود قال لو قيل انما الايام قائما افضل
 للخروج من الخلاف لكان موجها ولكن لم أر من ذكره
 وذكر الزاهدي انه يومى الركوع قائما والسجود جالسا
 ولو عكس لا يصح رجل في حلقه جراحة تسيل اذا صلى
 بالركوع والسجود لا يصلي مهما بل يصلي قاعدا بالاياء
 وهو الافضل او قائما كما مر انفا والاصل في هذا ما قال
 قاضيان وغيره من ائمة بين ان يؤدي بعض الاركان
 مع الحديث او بدون القراءة وبين ان يصلي بالاياء تعين
 عليه الصلاة بالاياء لان الصلاة بالاياء اهون من
 الصلاة مع الحديث او بدون القراءة لان الاول يجوز
 حالة الاختيار وهو الصلاة على الدابة تطوعا والصلاة
 مع الحديث او بدون القراءة لا يجوز الا بعذر والمبتلى باحد
 الشرين يتعين عليه اختيار ايسرهما شيخ كبير
 اذا قام في الصلاة سلس اي نزل بوله او كان به جراحة
 تسيل وان جلس اي صلى جالسا يركع ويسجد لا يسيل
 الجراحة ولا يسلس البول فانه يصلي جالسا يركع وسجدا

لا يجزيه

لا يجزيه غير ذلك للاصل المذكور وكذا لو كان بحيث لو سجد
 سأل بوله او انفلت رجليه فانه يصلي قاعدا بالاياء ويترك
 الركوع والسجود لما قلنا واما لو كان بحال لو صلى قاعدا
 يسيل بوله او جرحه او ينفلت رجليه ولو صلى مستلقيا
 لا يسيل شئ فانه يصلي قائما بركوع وسجود لان الصلاة
 مع الحدث كما لا يجوز بلا عذر رفع الاستلقاء ايضا لا
 يجوز بلا عذر فاستويا في ترجح الاداء مع الحدث
 لما فيه من احراز الاركان وعن محمد في النوادر انه يصلي
 مضطجعا يومى اياما كذا في فتاوى قاضى خان ويد
 العورة بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل ولو
 كان بحال لو صلى قائما ضعف عن القراءة ولو صلى قاعدا قد
 عليها يصلي قاعدا بقراءة ويترك القيام سواء كان بركوع وسجود
 او باياء لما مر من الاصل يعني بالذي يضعف عن القراءة على تقدير
 القيام الشيخ الفاني الذي لا يقدر على القراءة بالقيام اصلا اما
 الذي يقدر على بعض القراءة لو قام فانه يلزمه ان يقوم ويقرأ
 مقدار قدرته قائما والباقي قاعدا كما في شرح الهداية للشيخ
 والقييد بالشيخ اتقوا اذ لا فرق في ذلك بين الشيخ وغيره
 من اصحاب الضعف ولو كان بحال لو صلى منفردا يقدر على
 القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر عليه يشترع قائما ثم يقعد
 فاذا ان اي قرب وقت الركوع يقوم ويركع هذا ان قدر
 على ذلك اما ان كان يحصل له المشقة بالذهاب الى الجماعة
 بحيث لا يستطيع ان يفعل ما ذكر ولو صلى في مكانه منفردا
 يقدر على الصلاة قائما فانه يصلي وحده قائما عندها
 لان القيام فرض والجماعة سنة وبه قال مالك والشافع
 خلافا لاحد بناء على ان الجماعة فرض عنده وقيل

يصلي مع الامام قاعداً عندنا لانه عاجز اذا ذكره في
 المحيط وصححه الرازي قال لان الفرض بقدر حاله عند
 الاقتداء ولا اعادة في جميع ما تقدم بالاجماع ثم لم يرض بقعد
 في الصلاة من اولها الى اخرها كما يقعد في الشبهة ان استطاع
 ذكر السروحي ان هذا قول زفر ونقل عن ابي الليث انه عليه
 الفتوى لانه القعود المعهود في الصلاة وقال قاضي خان يقعد
 كيف شاء في رواية محمد بن ابي حنيفة وفي الذخيرة يقعد في
 الشبهة كما في الصلوات اجماعاً اما في حالة القراءة فعن
 ابي حنيفة انه ان شاء فقد كذلك وان شاء تربيع وان شاء فقد
 محبباً لانه لما سقط عنه الركن التحفيف فالتحفيف في
 هيئة القعود أولى ونقل السروحي عن المفيد والتحفة والفتنة
 انه يعني التحبير هو الصحيح وعن ابي يوسف انه يحبني وعنده
 يتربع فاذا ركع افترش رجله اليسرى وهي رواية الحسن عن
 ابي حنيفة ايضا وعن محمد بن يونس والظاهر ما فتى به ابو الليث
 كما ذكر المصنف عند عدم حصول المشقة به والتحبير عند حصولها
 به والله سبحانه اعلم وفي الذخيرة امرأة خرج رأس ولدها وحا
 فوت الوقت توضأت ان قدرت ولا يتمت وجعلت
 رأس ولدها في قدر او حفرة وصلت قاعدة بركوع و
 سجود فان لم تستطعها تومي ايماء اي تصلي بحسب طاقتها
 ولا تقوت الصلاة عن وقتها لانها لم تصبر نفساء بخروج
 بعض الولد ما لم تر الدم بعد خروج كله والدم الذي تراه
 في حال الولادة قبل خروج الولد استحاضة لا تمتع الصلاة
 فكانت مكلفة بقدر وسعها فلا يجوز لها تفويت الصلاة
 عن وقتها الا ان عجزت بالكلية كما في سائر المرضى رجل شلت
 اي يبيت يدها والى حال انه ليس معه احد يوضئه او يمسح

فانه يمسح وجهه وذراعيه على الحائط بنية التيمم ويصلي
 ولا يجوز له ان يترك الصلاة ولا ان يؤخرها عن وقتها اذا كانت
 قادراً على مسح وجهه وذراعيه بالحائط ونحوه مما يصح ان يكون
 تيمماً وكذا ان قدر على غسل اعضاء وضوءه في ماء جار او ماء
 في حكمه يلزمه ذلك ولا يجوز له التيمم بالحاصل انه لا فسخة
 في ترك الصلاة مع الامكان باي وجه كان فانظر ايتها العا
 وتامل في هذه المسائل التي بينها الائمة رحمهم الله واستنبطوها
 من الادلة الشرعية هل تجد فيها عذراً غير العجز التام لتخير
 الصلاة عن وقتها فضلاً عن تركها بالكلية واويلاه هو كلمة
 تجمع وقيل معناه الفضيحة استعمالها على طريق التذنب
 وقوله لتاركها اي لتارك الصلاة النجس او ادعو الفضيحة
 فاللام متعلق بمعنى الكلام او محذوف على انه خبر للتبذير
 محذوف دل عليه واويلاه اي لتارك الصلاة هذا النجس
 والدعاء بالويل لما يلزمه بسبب تركها من الائم العظيم الموجب
 للعذاب الاليم قال الله تعالى فخلق من بعدهم خلف اضاعوا
 الصلاة قتل لم يعقلوا وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا
 عليها وعن جماعة اخروها عن مواقيتها واتبعوا الشهوات
 فسوف يلقون غيماً قيل اي ضللاً وقال الحسن عذاباً
 طويلاً وقال ابن عباس شراً وقيل هو واد في النار اشدها
 حراً وابعدها قعر فيه يتر يقال له الصهب وقيل ابار
 في جهنم يسيل اليها الصديد والقيح كما في باب التفاسير
 للكرمانى وتقدم الحديث عن جابر بين الرجل وبين الكفر
 ترك الصلاة رواه احمد ومسلم وعن بريدة قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا
 وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر رواه احمد وابوداود والنسائي

والترمذي وقال حديث صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحه
والحاكم وقال صحيح لا يعرف له علة وعن عبد الله بن شقيق
العقيلي قال كان اصحاب محمد لا يرون شيئا تركه كفر غير
الصلوة رواه الترمذي عن ابن عباس قال لما فقدت بصرتي
قيل نداويك وتدع الصلاة اياما قال لا ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة لقي الله وهو عليه غضبان
رواه البزار والطبراني في الكبير واسناده حسن يقال قامت
العين اذا ذهب بصرها والحدقة صحيحة وعن ابى الدرداء
قال اوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم ان لا تشرك بالله شيئا
وان قطعت وان حرققت ولا تترك الصلاة المكتوبة متعمدا
فمن تركها متعمدا فقد برئت منه الذمة وعن بريدة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال يكرهوا بالصلوة في يوم القيمة فانه من
ترك الصلاة فقد كفر رواه ابن حبان في صحيحه وعن عبد
الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلاة يوما
فقال من حافظ عليها كانت له نور وبرهان ونجاة يوم القيمة
ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة وكان
يوم القيمة مع فرعون وهامان وقارون وابى بن خلف
رواه احمد باسناد جيد والطبراني في الكبير والوسط
وابن حبان في صحيحه والاحاديث في ذلك كثيرة جدا يضيئ
هذا الكتاب عن استيعابها وفيما ذكر كفاية ومن لم يجعل الله
له نورا قاله من نور وان صلى الصلوة بعض صلواته قائما
فحدث به في اثنا عشر من سيج له القعود او عذر من عذرا او
او غيره اثمها قاعدا يركع ويسجد ان قدر على الركوع والسجود
او يومي قاعدا ان لم يستطعها او مستلقيا او على جنبه
ان لم يستطع القعود فالحاصل الحكم في اتمام الصلاة اذا

قال

ابتدأها

ابتدأها صحيحا على قدر الاستطاعة كالحكم فيها اذا كان العجز
في ابتدائها وان كان المصلي قد صلى اول صلاة قاعدا يركع
ويسجد لمريض ثم صح من ذلك المرض في اثنا عشر وقدر على
القيام بنى على صلاة واثمها قائما عندها اي عند ابي حنيفة
وابى يوسف وقال محمد يستقبل الصلاة ولا يجوز له ان يني
ما يصليه قائما على ما صلاة قاعدا وهذا الخلاف بناء على
جواز اقتداء القاييم بالقاعد عندها خلافا له وسند كرو
ذلك ان شاء الله تعالى في بحث الامامة من الجماعة
وان صلى بعض صلواته بآيما ثم قدر على الركوع والتجود
قاعدا او قائما يستأنف الصلاة ولا يجوز له ان يني على
ما صلى بالاتفاق بناء على عدم جواز اقتداء من يركع و
يسجد بمن يصلي بالآيما اتفاقا لكونه بناء على الضعيف
وهو غير جائز ويجوز التطوع اي ان يصلي التطوع وسأ
النوافل قاعدا بغير عذر لما اخرج الجماعة الامم عن
عمر بن حصين قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة
الرجل قاعدا فقال من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا
فله نصف اجر القاييم ومن صلى نائما فله نصف القاعد
قال النووي قال العلماء هذا في النافلة اما الفريضة فلا
يجوز القعود فان عجز لم ينقص من اجره انتهى واستدلوا
لعدم نقص اجر العاجز بحديث البخاري في الجهاد اذا
مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا
ثم هو عليه السلام مخصوص من هذا لما في حديث مسلم
عن ابن عمر حدثت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل قاعدا
نصف صلاة القاييم فاستثني فوجدته يصلي جالسا قلت حدثت
يا رسول الله انك قلت صلاة الرجل قاعدا على النصف من صلاة

ير

القاييم

وانت تصلي قاعدا قال اجل ولكني لست كما حدثكم قال الشيخ
 كمال الدين ابن الهمام هذا وفي الحديث وصلاة النائم على النصف
 من صلاة القاعد ولا تعلم الصلاة قائما تسوع الا في الفرض
 حال العجز عن القعود وهذا حينئذ يعكر على حكم الحديث
 على النفل وعلى تقدير كونه في الفرض لا ينقص من اجر القاع
 شي والحديث الذي استدلوا به على خلاف ذلك انما
 يفيد كتابة مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا وانما عاقد المرض
 عن ان يعمل شيئا اصلا وذلك لا يستلزم احتساب
 ما صلى قاعدا بالصلاة قائما الجواز احتسابه نصفاً ثم
 يكمل له كل عمله من ذلك او غيره فضلا والا فالعاقبة
 قائمة لا يجوز الا بتجوير الصلاة نائما ولا اعلمه في فقها
 انتهى والذي قاله رحمه الله موجه فان حديث عمر بن
 حصين انما هو في المرض حسب ما ذكره ابو عيسى الترمذي
 وقال هو الصحيح والاولى حينئذ الاستدلال على جواز القعود
 في النوافل من غير عذر بالاجماع وبفعله عليه السلام وبما
 رواه ابن ابي شيبة عن المسيب بن رافع الكاهلي انه قال
 صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم الامن عذر ثم
 قوله يجوز التطوع الى اخره يستثنى منه سنة الفجر فانها
 لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنى التراويح ايضا
 لتاكدها كسنة الفجر وقرئ البعض بين التراويح وسنة
 الفجر فجوزوا التراويح مع القعود دون سنة الفجر قال
 قاضي خان وهو الصحيح قال وجه الفرق ان سنة الفجر
 مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التاكيد دونها فلا تجوز
 التسوية بينهما والكلام في صحة القعود كما مر في المريض
 وانه افتتح التطوع قائما ثم اعني اي كل وقت فلا بأس له

ان يتوكأ

ان يتوكأ اي يعتمد على عصي او على حائط او نحو ذلك او يقعد
 لانه عذر فيجوز ولا يكره اتفاقا اما لو اتكأ بغير عذر فانه
 يكره اتفاقا لما فيه من اساءة الادب اما القعود بغير
 عذر بعد الافتتاح قائما فيجوز عند ابي حنيفة لكن مع
 الكراهة على اختيار صاحب الهداية وبلا كراهة على ما
 اختاره فخر الاسلام وهو الاصح والفرق بينه وبين
 الاتكأ انه مخير ابتداء بين ان يفتح التطوع قائما
 وبين ان يفتحه قاعدا فبقى هذا الخيار في الاستئذان
 فجاز بلا كراهة وليس بخير في الابتداء بين الاتكأ
 وعدمه بلا عذر بل هو مكروه ابتداء لما فيه من سوء
 الادب واطهار الخبر فكذا في الاستئذان واما عندها
 فلا يجوز اتماها مع القعود بلا عذر بعد الافتتاح
 قائما اصلا لان الشروع معتبر بالنذر ومن نذر صلاة
 ركعتين قائما لا يجوز له ان يصليهما قاعدا من غير عذر
 فكذا اذا شرع فيها ولا يبي حنيفة ان التزوم بالشروع
 لضرورة صيانة المؤدي عن البطالان وصيانته عنه
 ليست موقوفة على القيام لصحته بدونه والضرورة
 تقدر بقدرها وحاصله منع كون الشروع موجبا
 في الكل لان الشروع لا يوجب الا اصل ما شرع فيه
 ومنع الحاق الشروع بالنذر مطلقا بل في ايجاب
 اصل الفعل لانه لصيانة المؤدي عن البطالان وهو
 يحصل بوجوب اصل ما شرع فيه دون خصوص
 صفة ان لم تكن هي نفسها من واجبات اصل ما شرع
 فيه بخلاف النذر لانه بنفسه عامل ولذا اتفقوا
 على انه لو نذر الحج ماشيا لزمه بصفة المشي ولو شرع

فيه ماشيا

لا يلزم كذلك ثم لا فرق بين أن يقعد في الركعة الأولى والثانية
لاطلاق ما ذكره المتألفون فقد في الشفع الثاني فينبغي أن يجوز
على قولها أيضا في غير ستة الظهر والجمعة لأن كل ركعتين
من النفل صلاة على حدة وسيا في الكلام عليه أن شاء الله تعالى
وأما لو اقتضها قاعدا ثم قام في أول ركعة أو فيما بعدها وأما
قائما فلا خلاف في جوازها ما صح عنه عليه السلام أنه
كان يفتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى إذا بقى عشر آية
وخوها قام وهكذا يفعل في الركعة الثانية ومحمد وإن لم
يجعل التحريم المنعقدة للقعود منعقدة للقيام حتى لم
يجوز صلاة المريض قائما إذا صح على صلاة لكنه لم يجز
هنا لأن تحريم التطوع لم يتفقد للقعود البتة بل للقيامة
لأنه أصله هو قعود عليه ثم جاز له تركه شرعا بخلاف المريض
لأنه لم يقدر على القيام فلم تتفقد تحريمه إلا للقعود
والحديث السابق يدل على هذا الاعتبار وعلى هذا جاز
اقتداء القائم بالقاعد في التوافل كالترأويح وغيرها عند
أيضا على ما هو الصحيح ويجوز صلاة التطوع على الدابة
أيما للمسافر بالاتفاق وللقيم عند أبي حنيفة صلاة التطوع
على الدابة بالإيماء إلى أي جهة توجهت جائزة لمن كان خارجا
ليس بين أبيه سواد كان مسافرا أو غير مسافر عند جمهور
العلماء غير مالك فإنه شرط كونه مسافرا وذكره في الخير
عن محمد وليس مشهورا عنه وعن أبي يوسف أنها تجوز في
المصر أيضا بلا كراهة وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عند
أبي حنيفة في المصر أصلا فما ذكره المصنف غير سديد سواء أريد
بالمسافر حقيقة وبالمقيم من هو خارج المصر دون مسافرا
السترا وأريد بالمسافر من هو خارج المصر أعم من قاصد

مسافة السفر وغيره وبالمقيم من هو المصر ثم الدليل
على جواز ذلك خارج المصر حديث ابن عمر قال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه إلى
خير رواه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد وغيرهم
أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار
وهو راكب إلى خير والقبلة خلفه رواه النسائي
وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي وهو على راحلته يستحب يومئذ
قبل أي وجهة توجه ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة
متفق عليه وعن جابر قال بعثني النبي صلى الله عليه
وسلم في حاجة فجيئت وهو يصلي على راحلته فوالله
والسجود أخفض من الركوع رواه أبو داود والترمذي
وصححه واستحب أحمد وأبو ثور أن يفتتحها مستويا
إلى القبلة ثم لا يبالى حيث توجهت وعند الشافعية
أن كان على دابة منفردة وهي سهلة يلزمه أن يتوجه
عند الاحرام إلى القبلة في أصح الوجهين وفي القطار
والدابة الصعبة لا يلزمه وأستدلوا بحديث أنس
كان عليه السلام إذا أراد أن يصلي على راحلته تطوعا
استقبل القبلة فكبر ثم خلى عن راحلته فصلى
حيث ما توجهت به رواه أبو داود وأحمد من جهة
الحارود بن أبي سبرة ولنا إطلاق ما تقدم من الإطلا
الصحيحة وعدم الفرق بين التحريم وباقي الصلاة
فما جاز باقيها إلى غير القبلة فكذلك اقتضاها وهو
قول علي وابن الزبير وابن زدر وابن عمر وأنس وطاوس
وعطاء والأوزاعي والثوري ومالك والليث والجمهور

ودليل أبي يوسف على الجواز في المصر ما ذكره هو لا أبي حنيفة
 حين قال بعدم الجواز فقال أبو يوسف تنى فلان وسماه
 عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار
 في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب
 وبه استدلال محمد أيضا لكن كرهه مخافة الغلط لما في
 المصر من كثرة الغلط قيل لما ذكر أبو يوسف هذا الخبر
 لأبي حنيفة لم يرفع أبو حنيفة رأسه فقيل ذلك رجوع
 منه وقيل بل لأنه سئذ فيما نعم به البلوى فلا يجتنبه
 وهو الظاهر ولو افتتحه خارج المصر دخله قبل الفراغ
 ذكر في غير رواية الأصول أنه يتمها فقبل يتمها بالأيام
 على الدابة وقيل يتمها بالنزول على الأرض وعليه الأكثر
 ولو نزل بعد ما افتتحها راكبا قبل الفراغ يميني ويتمها
 بركوع وسجود ولو صلى بعدها نازلا ثم ركب لا يميني
 قيل لأن النزول عمل يسير والركوب عمل كثير وقيل
 لأن إخراج الراكب انعقد مجوزا للركوع والسجود
 لقدرة على النزول فإذا أومى صبح وأن نزل وركع
 وسجد صبح أيضا وأحرام النازل انعقد موجبا للركوع
 والسجود لا مجوزا فلا يقدر على ترك ما وجب عليه
 بلا عذر وعن أبي يوسف يستقبل فيها لأنه إن بني بعد
 النزول كان بناء القوي على الضعيف وكذا عن محمد
 وعن زفر يميني فيها لأنه لما جاز له افتتاح التطوع
 على الدابة بالأيام مع قدرته على النزول فالأتمام
 أولي وفي ظاهر الرواية فرق بأن هناك ليس له أن
 ان يفتح بالأيام لقدرة على الركوع والسجود فكذا
 في خلال الصلاة **أما الفرائض** أي صلاة الفرائض أي صلاة

الفرائض على الدابة فمجوز أيضا لكن بالأعذار التي ذكرنا
 في فصل التيمم من خوف السبع أو العدو أو المرض أو الطين
 فإذا خاف على نفسه أو دابته من سبع أو لص أو كان في
 طين يغيب الوجه فيه لا يجزئ مكانا جافا أو كان مريضا
 يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض أو يطؤ بر
 جازله الأيما بالفرض على الدابة واقفة مستقبلا القبلة
 إن أمكنه ذلك والافق قدر الامكان وكذا شيخ ركب
 دابة ولم يقدر على النزول أو كان بحيث لو نزل لا يقدر
 على الركوب أو امرأة ليس معها محرم ولا تستطيع النزول
 والركوب يلا معين فانهما يصليان عليها أي على الدابة
 وكذا النكاحات الدابة جموحا لو نزل لا يمكنه الركوب إلا
 بعناء ولا يلزمه الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك
 والمصلي على الدابة يومي بالركوع والسجود ويجعل له
 السجود أخفض من الركوع كالمريض المصلي قاعدا بالأيام
 لما ذكر في الأحاديث المتقدمة ولو سجد على شئ وضع عذره
 على ظهر الدابة أو سجد على سرجه لا يجوز ذلك السجود
 والمراد أنه لا يباح له أن يفعل ذلك لأن الصلاة على
 الدابة إنما شرعت بالأيام على ما مر فتكون الزيادة عليه
 عبثا خلطوها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد في
 الصلاة به لأنه أيام وزيادة اللهم إلا أن يكون ذلك الشيء
 نجسا فنفسد الاتصال النجاسة بالمصلي كالحامل لها ولو
 كانت على سرجه نجاسة كثيرة أو في ركابه فانها لا تمنع
 جواز الصلاة على قول الأكثر سواء كان ذلك عرق الحمار
 أو لعابه أو دما أو نحوه من النجاسة وقيل تمنع والأول هو ظاهر
 الرواية لأن جواز الصلاة على الدابة إنما ضرورة عذر

كما في الفرائض او لضرورة رخصة لتكثير الخيرات كما في النوافل
 وقد سقط فيها الاركان من الركوع والسجود لذلك وهي
 اعظم من الشروط فسقوط الشر وطاوي **فروع**
 ركب الدابة المتوجه الى القبلة انحرقت دابته عنها وهو
 في الصلاة لا تجوز صلاة ذكر الحواشي وينبغي ان يقيد بان يكون
 الانحراف مقدار ركن او ما يؤدي فيه ركن على ما تقدم من
 الخلاف ولو صلى في شق محمل والدابة واقعة جاز ان ركز تحتها
 خشبة كالصلاة على العجلة الموضوعة على الارض واقعة
 فيكون سجوده حينئذ على المحمل والعجلة كسجوده على سرير
 موضوع على الارض وان لم يكن تحت المحمل خشبة او
 كانت الدابة تسير فهي صلاة على الدابة كما اذا كانت العجل
 سائرة او لم يكن طرفاها على الارض فالصلاة عليها
 صلاة على الدابة تجوز في النفل مطلقا وفي الفرض للعذر
 والواجبات من الوتر والمندور وما لم يشرع بالصلاة
 الجنازة وسجدة التلاوة التي تلي حال النزول كلها
 بمنزلة الفرض اما السنان الرواتب فكسائر النوافل
 وعن ابن حنيفة انه ينزل السنة الفجر ولا تصلي على الدابة
 بلا عذر لتأكدها كما تقدم انها لا تصل قاعدا بلا عذر
ولو صلى الفرض في السفينة قاعدا من غير عذر يجوز
 عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الا من عذر كان يحصل
 له دوران الرأس بالقيام او غيره من الاعذار لان القيام
 ركن فلا يترك الا بعذر وله ان دوران الرأس فيها
 غالب والغالب كالمحقق فاقم مقامه كالسفر اقيم
 المشقة والنوم مقام الحدث والقيام عنده افضل
 خروجا عن الشبهة الناشئة عن الخلاف وان استطاع

الخروج

الخروج والصلاة على الارض فالخروج افضل لانه اسكن
 للقلب واجمع للفكر والخلاف في السائرة **اما المربوطة**
 فان كانت في اللجة والريح تحركها شديدا فهي كالسائرة
 فان لم يكن الاضطراب شديدا او كانت مربوطة بالسطح
 فقل هو ايضا على الخلاف والصحيح عدم الجواز قاعدا
 اتفاقا قال الشيخ كالدين ابن الهمام ثم ظاهر الكتاب
 والنهاية والاختيار جواز الصلاة يعني قائما في المربوطة
 بالسطح مطلقا وفي الايضاح وان كانت موقوفة في السطح
 وهي على الارض فصلي جاز لانها اذا استقرت على الارض
 فحكمها حكم الارض وان لم يكن على قرار الارض فان كانت
 مربوطة ويمكنه الخروج لم تجز صلاة فيها لانها اذا لم
 تستقر فهي كالدابة انتهى بخلاف ما اذا استقرت فانها
 كالسريرو على هذا ينبغي ان لا تجوز الصلاة فيها اذا كان
 سائرة مع امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس
 عنها غالون ثم المصلي في السفينة يلزم استقبال القبلة
 عند افتتاح الصلاة وكلما دارت السفينة لانها في حقه
 كالبيت حتى لا يتطوع فيها موميا مع القدرة على الركوع
 والسجود بخلاف ركب الدابة كذا في الكافي والثالثة من
 الفرائض القراءة وهي تصحيح الحروف بلسانية بحيث
 يسمع نفسه فان صحح الحروف من غير ان يسمع نفسه
 لا يكون ذلك قراءة في اختيار الهندواني والفضل
 لان مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بلا صوت لان الكلام
 اسم لمسموع مفهوما وقيل اذا صحح الحروف يجوز وان لم
 يسمع نفسه وهو اختيار الكرخي لان القراءة فعل اللسان
 وذلك باقائه الحروف دون الضماخ لان السماع فعل السمع

لا القاري في المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال ستمسك
 الحلواني الاصح ان لا يجزيه ما لم يسمع اذناه وسمع من يقرب
 قال الشيخ كالدين ابن الهمام **واعلم** ان القراءة وان كانت
 فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف
 والحرف كيفية تعرض للصوت لا للنفس فمجرد تصحيحها
 بلا صوت ايماء الى الحروف بعضلات الخارج لاحروف فلا
 كلام يقال هذا لا يقتضي ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل
 الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المرسى ولعله
 المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد
 وجود الصوت اذ المرئى مانع ان يسمع وعلى هذا الخلاف
 كما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستئناس
 والتسمية على الذبيحة والايلاء والبيع وجوب التجه
 بتلاوته حتى لو استثنى ولم يسمع نفسه لا يصح عند الشيخين
 خلافا للكرخي وكذا لو قال ان دخلت النار بعد قوله انت طالق
 جهرا سمع نفسه صح التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا والا
 فعلى الخلاف وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات كيقضي بها
 وفي بعضها شرط سماع غيره كما في البيع ولو سمع البائع
 بنفسه ولم يسمع المشتري لا يكفي والقراءة فرض في جميع
 ركعات النفل مساواة الركعة الثانية للركعة الاولى في
 القراءة على ما سياتي وكل ركعتين من النفل صلاة على حدة
 وكذا في جميع ركعات الوتر لان له شبهة بالسنة وشبهها
 بالفرض فمن حيث شبهة بالفرض تفرض القراءة في ركعتين
 فقط ومن حيث شبهة بالسنة تفرض في الجميع
 فتفرض احتياطا ولان اذا ما ليس عليه اولى من
 ترك ما عليه وكذا تفرض القراءة في كل الفرض في ركعتين

الركعتين

الركعتين كلف العجر والجمعة وظهر المسافر وعصره
 وعشاؤه اما في ذوات الاربع كظهر المقيم وعصره وعشاؤه
 وكذا في ذوات الثلاث كالمغرب فرض القراءة ائاما
 هو في الركعتين من كل منهما حال كون الركعتين بغير
 عينها اي سواء كانت في الاوليين او الاخيرين او الاولى
 والثالثة او الثانية والثالثة او الثانية والرابعة وهذا
 عندنا وعند المشافعية القراءة فرض في جميع ركعات
 الفرض ايضا وعن مالك في الاكثر وقال زفر والحسن
 البصري في واحدة وقال ابو بكر الاصم والسميع
 ابن عتيبة والحسن بن صالح وسفيان بن عيينة ليست
 بفرض في الصلاة بل هي مستحبة لما روي ابو سلمة
 ومحمد بن علي عن عمر بن الخطاب انه صلى الله عليه وسلم
 المغرب فلم يقرأ فيها فقيل له فقال كيف كان الركوع
 والتسجود قالوا حسنا قال فلا بأس اذن رواه
 الشافعي وغيره وعن زيد بن ثابت قال القراءة سنة
 رواه البيهقي ودليل زفر ان الامر في الآية وكذا قوله
 عليه السلام لا صلاة الا بقراءة او الا بقراءة الكتاب
 وخوذلك من الاحاديث لا يقتضي التكرار فالقراءة
 في ركعة قراءة في الصلاة يحصل بها امتثال الامر على ما
 عرف في الاصول ودليل مالك ان الاكثر يقوم مقام
 الكل ودليل الشافعي ما تقدم انفا من الاحاديث وكذا
 فعله عليه السلام فانه لم يرو عنه ترك القراءة في ركعة
 من الفرض وكذا قوله للاعرابي المسمى صلاة بعد ما قال
 فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي آخر الحديث
 ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ولنا ما استدلل به زفر

والحسن البصري من عدم اقتضاء التكرار إلا أن الثانية
الحقت بالاولى بطريق الدلالة لمشايتها بها في صفة
القراءة وعدم السقوط سفرا واعتراض بان هذا بناء
على أن الدلالة لا يشترط فيها اولوية المسكوت بالحكم
وفيه نظر وبأن الثابت بالدلالة ما يفهمه من النص كل من
يفهم اللغة وليس ههنا ذلك واجيب بانه لا شك ان يعبر
في كونه دلالة كونه يفهم عند فهم موضوع اللفظ سواء كان
اولى اولا فلابد من ذلك النظر ثم لا شك ان من فهم
وعلم تسوية الشارع بين الركعة الاولى والثانية من
كل الوجوه ثم سمعه يقول اقرأ في الصلاة تبادر اليه
القراءة في كلا الركعتين بملاحظة تلك المقدمة المقررة
في نفسه واما الاحاديث فما لا يثبت بها الفرض
على ما مر في اول بحث الفرائض ان الاجمال في مستي
الصلاة لا يبقى عدم الاجمال فيما يضاف اليها من الركعات
شرعا فلا يكون خبر الواحد ببيانها اذا كان دليله
ما يحتاج الى البيان وقوله تعالى فارقوا غير محتاج
الى البيان بقى ان يقال فلم يثبت الوجوب في الاخرين
كما هو محصل رواية الحسن عن ابي حنيفة انه اذا لم يقرأ
بكره ان عمدا ويسجد للسهوان سهوا والجواب بان قول
الصحابة على خلافه صارف له عن الوجوب اذ قد روي
ابن ابي شيبة عن شريك عن ابي اسحاق السبيعي عن علي
وابن مسعود قالوا اقرأ في الاوليين وسبح في الاخرين
وفي موطاء محمد بن الحسن ثنا محمد بن ابان القرشي عن
حامد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس ان عبدا لله بن مسعود
كان يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه وما يخافت فيه

من الاوليين

من الاوليين ولا في الاخرين واذا صلى وحده فقرأ في الاوليين
بفاتحة وسورة ولم يقرأ في الاخرين بشئ فهو ما في الحديث
الاول من الانقطاع انما يتم اذا لم يكن عن غيرهما من الصحابة
خلافه والا فاختلافهم في الوجوب لا يصرف دليله
عنه فالأحوط رواية الحسن هذا لمختصا اختاره
الشيخ كمال الدين ابن الهام في الاستدلال ولما قيل ان يقول
لا تسلم تبادر القراءة في كلا الركعتين عند سماع قول
الشارع اقرأ في الصلاة وان علمت التسوية من كل الوجوه
لان القراءة في ركعة من الصلاة قراءة في الصلاة من غير
ريب وايضا المدعي فرضية القراءة في ركعتين غير عين
والدليل يقتضي تخصيص الاوليين حيث قالوا الثانية
اشبهت الاولى في عدم السقوط سفرا وفي صفة القراءة
فلا يطابق المدعي وربما يجاب عن هذا بان المراد بالاولى
اول ركعة قرائتها وبالثانية ركعة اخري تضم اليها
وهو مع ما فيه من البعد والتعسف يقتضيه ان اذا
جهر في الاولى من العشاء واخلى الثانية من القراءة ان
يجهر في الركعة الثالثة ان قراءتها فيها والا فغالبها
ولم يقل باحد والله سبحانه اعلم والافضل ان يقرأ
في الاوليين هكذا ذكر القدوري في شرح مختصر الكرخي
وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيها لا يكره له ذلك لان ترك
الافضل ليس بتركه والصحيح انه يكره ان كان ذلك
عمدا ويجب به سجود السهو ان سهوا لان تعيين القراءة
في الاوليين واجب واذا قرأ في الاوليين فهو في الاخرين
مختر ان شاء فقرأ وان شاء سبغ ثلاث تسبيحات وان شاء
سكت مقدار تسبيحة على ما في النهاية وذكر الزيلعي

في شرح الكثر قدر ثلاث تسبيحات وكذا ذكره السروجي
 عن مختصر البحر ودليل ما تقدم عن علي وابن مسعود
 وقال ابن المنذر وقد روي عن علي أنه قال قرأ في الأولى
 وسبح في الآخرين ودليل الشكوت ما تقدم عن ابن
 مسعود في موطأ محمد بن الحسن وهذا التحيز ما يرجع
 إلى نفي تعيين القراءة فرضاً في الآخرين وليس التسوية
 بين الثلاثة فإن القراءة أفضل بلا شك وكذا التسبيح
 أفضل من الشكوت بلا شك ففي المحيط وغيره قراءة
 الفاتحة وحدها في الآخرين سنة وفي المغنياني
 أنها أفضل وفي الوقعات هي أحب وفي المبسوط و
 شرح مختصر الكرخي روى الحسن عن أبي حنيفة أن
 قراءة الفاتحة واجبة في الآخرين ويجب سجود السهو
 بتركها ساهياً وتقدم ترجيح الشيخ كمال الدين له من
 حيث الدليل إلا أنه خلاف ظاهر الرواية وعلى هذا الخلاف
 في الإقتصار على الشكوت قيل لا يكره وقيل يكره وهو
 الظاهر وفي المحيط لو سبّح فيها ولم يقرأ لم يكن ميئاً
 ومثله في المغنياني قال السروجي لأن القراءة شرعت
 فيها على وجه الثناء والذكر ولذا بعين الفاتحة لكونها
 ثناء انتهى ولا يخفاء على ظاهر الرواية أن الأساءة منتفية
 في الإقتصار على التسبيح لأنها إنما تثبت بترك الواجب
 والقراءة غير واجبة فيها في ظاهر الرواية ولكن على قول
 من جعل القراءة فيها سنة وهو الظاهر لمواظبته عليه
 السلام عليها ينبغي أن يكره الإقتصار على التسبيح أيضاً
 ثم ما مر كان في بيان مقدار الفرض من محل القراءة أما
 التقدير أي بيان ما هو فرض من مقدار القراءة نفسها

فالفرض

فالفرض قراءة آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة
 وإن أي ولو كانت تلك الآية قصيرة نحو قوله تعالى ثم نظر
 وهذا عند أبي حنيفة في إحدى الروايات عنه وهو المشهورة
 وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبه خطاب
 واحد ونحوه فعلى هذه الرواية لا يجري عنده نحو ثم نظر
 وأما عندها وهي رواية عنه أيضاً فالفرض أما قراءة ثلاث
 آيات قصار نحو ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر
 أو قراءة آية طويلة مقدار ثلاث آيات قصار لأنه لا يسمى
 قارئاً بدون ذلك عرفاً وله قوله تعالى فاقروا ما تيسر
 من القرآن من غير فصل فكان مقتضاه الجواز بدون الآية
 وبه جزم القدوري فقال الصفي من مذهب أبي حنيفة أن ما
 يتناوله اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فإنه قال
 اقرأ ما تيسر معك من القرآن بقليل لكن قال صاحب
 الهداية ما دون الآية خارج منه أي من النص إذا المطلق
 ينصرف إلى الكامل في الماهية ولا يجوز بكونه قارئاً
 بما دون الآية أنه لم يجز بكونه من أفراد القرآن فلم
 يتركبه الذمة خصوصاً والموضع احتياط بخلاف
 الآية إذ يطلق عليه قارئاً بها فالأصل أن بالآية
 بعد قارئاً عنده وإن قصرت لا يادونها وعندها
 لا بعد قارئاً بمقدار أقصر سورة وهو ثلاث آيات
 قصار أذ به وقع التحدي وبه يتميز القرآن من غيره وفي
 الأسرار ما قاله احتياطاً فإن قوله لم يلد ثم نظر لا يتبع
 قرأاً وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على القارئ
 والجنب قراءة ومن حيث العرف لم يجز الصلاة بالاحتياط
 فيها انتهى وتمثله لم يلد إنما يتأتى على قول من يقول إن سورة

رف

الاخلاص

خمس آيات وإن لم يلد أية وهم المكي والشامي وأما على قول
 من قال إنها أربع وهم الباقون فلا وهذا الخلاف فيما إذا
 كانت الآية كلمتين أو أكثر وأما إذا قرأ أية هي كلمة واحدة
 نحو قوله تعالى مدها متان أو حرف واحد نحو وصي و
 فإنها آيات عند بعض القراء فقد اختلف المشايخ فيه أي
 في جوازها أي في كون ذلك المقدار مجزئاً عن فرض القراءة
 عنده والاصح أنه لا يجوز لأنه لا يستقيم قارئاً وعد نحو حرفاً
 غلط بل الحرف مستقيم ذلك وليس هو المقروق وإنما المقروق
 الاسم وهو كلمة لا حرف واحد وإن قرأ أية طويلة نحو آية
 الكرسي وآية المائدة يعني قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 إذا تدابرتهم يد بين أيديهم إلى آخرها ولكن لم يتم الآية في ركعة
 واحدة بل قرأ البعض أي النصف منها في ركعة والبعض
 الآخر في الركعة الأخرى فقد اختلفوا فيه أيضاً قال
 بعضهم لا يجوز لا يجوز لأنه دون آية والاصح أنه يجوز
 على قول أبي حنيفة بل وعلى قولهما أيضاً لأنه يزيد على ثلاث
 آيات قصار وتعيين الآية أو الثلاث ليصير قارئاً
 حقيقة أو عرفاً وهو هنا كذلك وهذا كله ببيان مقدار
 الفرض المعلق جواز الصلوة به أما مقدار الواجب
 الذي يخرج به من الكراهة وبيان السنة فيأتي إن شاء
 الله تعالى في بيان صفة الصلاة فالأقتصر على هذا المقدار
 مكروه لترك الواجب والذي لا يحسن أن يقرأ الآية وحده
 لا يلزمه التكرار أي تكرار تلك الآية عنده أي عند أبي حنيفة
 وعندهما يلزمه التكرار ثلاث مرات بناء على ما تقدم
 وأما القادر على قراءة آية لو كثر نصف آية مرتين أو أكثر كلمة
 مراراً حتى يبلغ قدر آية فلا يجوز عنده وكذا القادر على

آيات لو كثر آية ثلاث مرات لا يجوز عندها لأن التكرار
 لا يؤدي معنى المجموع من القرآنية فلا يجزئ عنه عند القدر
 والرابعة من الفرائض الركوع وهو أي الركوع المفروض
 طاعة الرأس أي خفضه لكن مع انحناء الظهر لأنه
 هو المفهوم من موضوع اللفظة فيصدق عليه قوله تعالى
 اركعوا وأما كماله فبانحناء الصليب حتى يستوي
 الرأس بالعجز محاذاة وهو حد الاعتدال فيه فلذا
 قال وإن طأ رأسه قليلاً أي قدراً قليلاً من الطاء
 طاءة ولم يقيد أي لم يصل إلى حد الاعتدال منه أن
 كان إلى الركوع أي الكامل أقرب منه إلى القيام جاز
 ركوعه لأنه يعد ركعاً لغيره وعرفاً إذا ما قرب من الشيء
 أعطى حكمه وإن كان إلى القيام أقرب بأن لم يجز ظهره
 بل طأ رأسه مع ميلان في منكبيه لا يجوز ركوعه
 لأنه لا يعد ركعاً قائماً إذ قد يكون قيام بعض الناس
 كذلك رجل اتهم إلى الإمام وهو راكع فكثر ذلك الرجل
 ووقع تكبيره وهو أي والحال أنه إلى الركوع أقرب منه
 إلى القيام فضلته فاسدة لعدم صحة شروعه لما تقدم
 أن الشرط وقوع التحريم في محض القيام ولم يوجد
 رجل احده بلفظ حد وبته الركوع يخفض رأسه
 في الركوع تحقيقاً للانتقال من القيام إلى الركوع وليس
 عليه غير ذلك كذا قالوا لكن فيه الإخلال بالسنة
 وهي تسوية الرأس بالعجز وعدم تنكيسه وكان ينبغي
 أن يكتب في مجرد النية مع التكبير المصلي قاعداً إذا انقل
 إلى الركعة الثالثة وكما هناك وجود مخالفة الوضع بكون
 يديه تكونان مبسوطتين على تحذيره حال التشهد

تفصيل

ثم يقضيها عند الاستقلال إلى الثالثة كذلك هنا تكون يداه
 حال القيام ثم يعتمد بها على ركبتيه في الركوع وذكر في غير
 الفتاوي إذا أدرك الرجل الإمام وأقدي به في ركعة بعد
 سجدة الإمام لتلك الركعة سجدة فرجع المقتدي وسجد سجدة
 سجدة وحده وسجدة مع الإمام تفسد صلاته لأنه انفرد
 ركعة كاملة في موضع فرض عليه في الاقتداء ولو أنه أدرك
 الإمام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الأولى فرجع وحده
 وسجد السجدة رتين مع الإمام لا تفسد صلاته وإن كانت
 لا تختب له تلك الركعة وإنما لم تفسد لأن زيادة ما
 دون الركعة غير مفسد للصلاة لأن ما دون الركعة
 لا يسمى صلاة وكذا لو خلف لا يصلي لا يجنب بما دون
 الركعة والركعة إنما تتم بالسجدة توجد جميع الأركان
 المقصودة لذاتها فيها وإنما ذكر لفظ مفسد مع عود
 ضيقه إلى زيادة اعتبار المفسد المصدر وإذا ركع المقتدي
 قبل ركوع الإمام فرفع رأسه قبل أن يركع الإمام لم يجز
 ذلك الركوع ولم يحسب له حتى لو اعتد به ولم يعد الركوع
 مع الإمام عند ركوعه بل سجد معه فسد صلاته لأن
 بشئ فرضت عليه المتابعة فيه وإن أدركه الإمام أي
 ركع المقتدي قبل الإمام فأدركه الإمام وهو في الركوع
 بعد إجزائه أي المقتدي ذلك الركوع عندنا خلافا للزفر
 فإنه لا يجزيه عنده لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتد
 به لأنه منهى عنه فكذلك ما يبينه عليه فإن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ولنا أن القدر الذي اشترك فيه يسمى ركوعا غير
 مفتقر إلى ما قبله والشرط المشاركة في جزء واحد
 كما لو ركع الإمام أولا وشاركه المقتدي في آخر جزء

منه أو

منه أو ركع على أثر إمامه ثم رفع قبله حيث يجوز
 وإن كان كل ذلك مكروهاً اللهم عنه قال عليه السلام
 إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا
 كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا الحديث متفق عليه
 وقال عليه السلام تبادروا الإمام إذا كبر فكبروا وإذا
 قال ولا الضالين فقولوا آمين وإذا ركع فاركعوا وإذا
 قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد متفق
 عليه وقال عليه الصلاة والسلام أما يخشى الذي يرفع رأسه
 قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار متفق عليه
 وإذا نهى إلى الإمام وهو أي والحال أن الإمام راكع فكبر
 المؤتم تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع الإمام رأسه
 من الركوع ولم يقف بل كبر وركع مع رفع الإمام رأسه
 إلى حده هو إلى القيام أقرب لا يصير المقتدي مدركا
 لتلك الركعة بل يكون مسبوقا بها وعند زفر يصير
 مدركا لها حتى كان لاحقا عنده فيأتي بها قبل فراغ
 الإمام إذا الواجب قضاء ما فات فيها قبله ولكنه
 لو صلاه بعده جاز وعندنا لما كان مسبوقا فيها
 لا يأتي بها إلا بعد فراغ الإمام له أنه أدرك الإمام
 فيما له حكم القيام وهو الركوع فصارت كالوادر كره
 في محض القيام ولم يركع معه حتى رفع فإنه يكون مدركا
 لها اتفاقا حتى كان له أن يركعها ثم يتابعه فكذلك هنا ولنا
 أن الاقتداء متابعة وشركة لما تقدم من الحديث
 اتفاقا ولم يتحقق من هذا مشاركة لأن حقيقة القيام
 ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة إذ لم يتحقق منه
 معنى الاقتداء بعد بخلاف من شارك في القيام به

كا

ثم يخالف عن الركوع لتحقيق سمي الاقتداء منه بتحقيق خبر
 مفهومه فلا يتحقق بعد ذلك بالتخالف لتحقيق سمي الا
 في الشرع اتفاقا هذا ومدركه الامام في الركوع لا يجتبا
 الى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوي بتلك التكبير
 الواحدة الركوع لا الاقتراح جاز ولغت نيته كذا
 ذكره الشيخ كالدين ابن الهمام ولا يفضل عما سبق
 انه لا بد من وقوع تلك التكبير في حال القيام والا
 لا يصح الشروع وركنية الركوع متعلقة بآدني
 ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند ابن حنيفة ومحمد
 خلافا لشرط الطائفة على ما بيناه وياتي ان شاء الله
 وذكر في الشرح اي شرح الاسمين ان لم يقل ثلاث
 تسبيحات اوله يمكث مقدار ذلك لا يجوز ركوعه
 وهذا قول شاذ كقول ابي مطيع البلخي تليد اي حنيفة
 بفرضية التسبيحات الثلاث في الركوع والسجود حتى
 لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده لان
 كلامها ركن مشروع فوجب ان يحمله ذكر مفروض كالقيام
 قلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا
 بالقياس وهو لا يجوز وكذا ما رواه ابو داود والترمذي
 عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها ركوعا
 ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها سجودا
 لا يجوز الزيادة به على الكتاب وان كان امر الكونه خبر
 واحد لكن يقر ان يقال ينبغي ان يفيد الوجوب كما في نظائره
 ولم يقولوا به بل بالسنية واجاب عنه في المستضي
 بانه دل الدليل على عدم الوجوب ايضا لانه عليه

السلام

السلام لما علم الاعراب الصلاة لم يذكره في الركوع و
 شيئا ولما قيل ان يقول انما يلزم ذلك ان لو لم يكن في الصلاة
 واجب خارج عما علمه الاعرابي وليس كذلك بل تعيين
 الفاتحة وضم السورة او ثلاث ايات ليس مما علمه
 الاعرابي بل ثبت بدليل اخر فلم لا يجوز ان يكون هذا
 كذلك وكذلك ركنية السجود متعلقة بآدني ما ينطلق
 عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض والكلام
 فيه كاللزام في الركوع وذكر في زاد القمها وغيره ايضا
 ان آدني تسبيحات الركوع والسجود الثلاث وان
 الاوسط خمس مرات والاحمل سبع مرات لما اخرج ابو
 داود والترمذي وابن ماجه من حديث ابن مسعود
 عنه عليه الصلاة والسلام انه قال اذا ركع احدكم
 فليقل ثلاث مرات سبحان ربك العظيم وذلك ادنا
 واذا سجد فليقل سبحان ربك الاعلى ثلاث مرات
 وذلك ادناه والمراد آدني ما يتم به تحقيق الستة
 فلذا روي عن محمد كراهية النقص عن الثلاث ثم اذا
 كان الثلاث آدني وقد استحبوا الايتار لقوله عليه السلام
 ان الله وتر يحب الوتر فاسب ان تكون الخمس اوسط
 والسبع كالا والحاصل انه يستحب الزيادة على الثلاث
 ما شاء وتر لكن الامام لا يزيد ما يشغل على القوم حتى
 لو كان الخمس يشغل عليهم اقتصر على الثلاث **والخامسة**
 من الفرائض السجدة وهي فريضة تتادي بوضع الجبهة
 على الارض او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد
 على نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام لانه لا يقع
 ساجدا لغة وعرفا بما دونه ويعذبه واما تاديه على

الكمال فهو

موضع الجبهة والانف والقدمين واليدين والركبتين
لما في الصحيحين من قوله عليه السلام امرت ان اسجد على
سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف
القدمين والانف داخل في الجبهة لان عظمها واحد
وهذه الصفة المذكورة هي الكمال وان وضع جبهته
دون انفه جاز سجوده بالاجماع ولكن ان كان ذلك
من غير عذر يلزم منه الحرج في وضع الانف يكره على
ذكر في المزيد والمفيد وذكر في التحفة والبدائع انه لا يكره
والاقل اظهر لما فيه من مخالفة مواظبته عليه السلام
روى ابوداود والنسائي انه عليه السلام كان اذا سجد
مكن انفه وجبهته ونحى يديه ورواه الترمذي ايضا
وروي ابو يعلى والطبراني كان عليه السلام يضع انفه
على الارض مع جبهته وفي البخاري من حديث ابي حميد
ثم سجد يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وامكن
انفه وجبهته من الارض وان وضع انفه دون جبهته
فكذلك يجوز سجوده ولكن يكره ان كان بغير عذر عند
ابي حنيفة فالجواز لما امر الله عظم واحد ولانا اجمعنا
على جواز السجود عليه حالة العذر ولو لم يكن محلا
للسجود لم يجز السجود عليه للعذر لان ما ليس محلا
لا يصير بالعذر كالحد والدقن بل تنقل الفرضية
حينئذ الى الايمان واذا كان محلا جاز ان يقتصر عليه
من غير عذر ايضا لكن مع الكراهة لمخالفة المواظبة
منه عليه السلام وقال لا يجوز السجود بالانف
وحده الا اذا كان بجبهته عذر وهو رواية اسد بن
عمر عن ابي حنيفة لقوله عليه السلام امرت ان اسجد

على سبعة

على سبعة اعظم الحديث قال الشيخ كمال الدين ابن
الهوام والحق ان مقتضاه يعني هذا الحديث ومقتضى
المواظبة المذكورة الوجوب ولا يبعد ان يقول به
ابو حنيفة وكمل الكراهة المروية عنه على كراهة التجر
وعلى هذا فحفل بعض المتأخرين الفتوى على الرواية
ال اخرى الموافقة لقولها لم توافقه دراية ولا القوي
ولا القوي من الرواية هذا ولو حمل قولها لا يجوز الاقتصار
الامن عذر على وجوب الجمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف
بناء على حملنا الكراهة المروية عنه عليه من كراهة
التحريم ولم يخرجنا عن الاصول اذ يلزمها الزيادة
بخبر الواحد وهما يمنعانها انتهى وفي الزهدي ذكر الانف
وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارض
وان عليه ان يمكن ما صلب منه قال وفي كفاية المجلس
عن ابي حنيفة اذا وضع ارنبة انفه لا يجوز وانما يجوز
اذا وضع عظم انفه انتهى ولو وضع خده في السجود
او دقنه وهي متلقة للمحيين من الخلد لا يجوز سجود
بالاجماع لانه لا يسمى سجودا وان كان ذلك من عذر
مانع من لزوم السجود على الجبهة والانف اذ لم يرد
نص في اقامة السجود على الحد والدقن مقام السجود
على الجبهة والابدان لا تنصب بالرأي سيما مع عدم صحة
اطلاق السجود عليه لغة بخلاف الانف على ما تقدم
بل اذا عرض العذر المانع من لزوم السجود على الجبهة
او على الانف يومي المصلح بالسجود ايماء ولا يسجد
على خده ولا ذقنه لسقوط فرضية السجود عنه وانقضاء
الى الايمان لعدم القدرة او لزوم الحرج على ما مر

اي ولو ص

لها

ووضع اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب اي يفرض
 بل هو سنة عندنا خلافا للزفر والشافعي فان ذلك فرض
 عندهما حتى لو سجد رافعا يديه او ركبتيه لا يجوز سجود
 عندهما فكذا عند الامام احمد لما تقدم من حديث امرت
 ان السجد على سبعة اعظم ولنا ان السجود وضع الجبهة
 على ما تقدم وتحققه لا يتوقف على وضع اليدين او الركبتين
 ولا يجوز الحاقه فرضا بالحديث الذي هو خير واحد لانه
 لا يجوز الزيادة به على الكتاب وهو مطلق واختار الشيخ
 كمال الدين ابن الهمام كون الوضع المذكور واجبا كما في تعديل
 الاركان ونحوه من الواجبات لان الحديث المذكور ان كان
 لا يجوز بثبوت الفرضية به للمانع المذكور وهو لزوم الزيادة
 على الكتاب فلا مانع من ثبوت الوجوب به كما في التعديل
 ونحوه وكذلك مواظبته عليه السلام على الوضع المذكور
 من حيث تركه تقتضي الوجوب لكن لقائل ان يمنع
 ان قوله عليه السلام امرت بفيد الوجوب علينا بدو
 ان يامرنا به صريحا او بالاعادة لتركه كما امر الاعرابي باعادة
 الصلاة لترك التعديل وكذا مواظبته عليه السلام على
 مثله من الافعال الطبيعية غير القصدية لا تقتضي الوجوب
 ولا شك ان وضع اليدين والركبتين في السجود من الافعال
 التي تقتضيها الطبيعة وان تركه لا يحصل الابتكاف
 فيكون سنة لاقتداء به عليه السلام فيما امر به ولما
 فيه من التشوع وزيادة تمكن السجود فان تركه محمل
 بذلك على ما لا يخفى ولو سجد ولم يضع قدميه او احدهما
 على الارض في سجوده لا يجوز سجوده فلو وضع احدهما
 جاز كما لو قام على قدم واحدة وفي الكفاية قال العلامة

الزاهدي وظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي والمحيط
 والقديري يقتضيه انه اذا وضع احدا القدمين دون
 الاخران لا يجوز وقد رايت في بعض النسخ ان فيه روايتين
 انتهى وانما لا يجوز مع رفعها لعدم تحقق السجود الذي
 هو وضع الجبهة على الارض معه وما لا يتوصل الى الفرض
 الا به يكون فرضا ولقائل ان يقول يتحقق السجود مع رفعها
 اذا وضع الركبتان او احدهما فكان ينبغي ان يفرض
 وضع احدي هذه الاربعة لاعتبار التبيين حيث كان
 المقصود انما هو التوصل الى الفرض الذي هو وضع الجبهة
 فجعل وضع الركبتين سنة ووضع القدمين او احدهما
 فرضا لم يتضح له دليل واما قول الاكمل في شرح الهداية
 وذكر التمرتاشي ان اليدين والقدمين سواء في عدم
 الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام
 في مبسوطه وهو الحق فبعد عن الحق وبضده الحق
 اذا رواية تساعد والتدلية تنفيه على ما مر من ان
 ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض وحيث تواطأت
 الروايات وتظافرت عن ائمتنا ان وضع الركبتين
 سنة ولم ترد رواية قط بان فرض وكذا وضع اليدين
 تعيين وضع القدمين او احدهما للفرضية ضرورة
 ولولم ترد به عنهم رواية فكيف والروايات فيه متوافقة
 ايضا على ما لا يخفى على المستمع والله الموفق ثم المراد من وضع
 القدم وضع اصابعها قال الزاهدي ووضع رؤس القدمين
 حالة السجود فرض وفي مختصر الكرخي سجد ورفع اصابع
 رجليه عن الارض لا يجوز وكذا في الخلاصة والبراذني
 وضع القدم بوضع اصابعه وان وضع اصبعاً واحدة

او وضع ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدي
قدميه صريح والا فلا وفيهم من هذا ان المراد بوضع الاصابع
توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع
ظهر القدم وقد جعله غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه
له فان اكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب الزحار
على فخذه جاز وكذا لو كان به عذر اخر منعه عن السجود
على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ على المختار ولا يجوز
بغير عذر كذا في الخلاصة ولو وضع كفه بالارض وسجد
عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر والوجه في ذلك ان
السجود لا يشترط ان يكون على الارض بلا حائل ولا ان
لا يكون موضع السجود ارفع من موضع القدمين وحديث
كان السجود على الكف بمنزلة السجود على فاضل الثوب
فيجوز مطلقا والسجود على الفخذ بمنزلة السجود على
الوسادة لكن مع ذلك لما كانت بعضا منه ولم يتعارف
السجود عليها لم يجز بلا عذر بخلاف الكف فان
المساجد عليها بعد ساجدا عرفا وفي القنية بسط يد
وسجد عليها يحزبه ويكره انتهى فالجواز لما قلنا والكل
لما فيه من مخالفة المأثور من مواظبة النبي عليه السلام
ومن بعده ولهذا قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام والذي
ينبغي ترجيح الفساد على الكف والفخذ انتهى وما في القنية
هو الوسط قال المص وهو اي جواز السجود على الفخذ حال
العذر قول ابن حنيفة والظاهر انه روي عنه ولم يرو عنه
الاماميين فيه شيء فلذا خصه بالذكر وان سجد على ركبته
لا يجوز سجوده قال في الخلاصة بعذر او بغير عذر قال الشيخ
كمال الدين ابن الهمام لا يجوز في الوجهين ولم يعلم فيه

خلافا

خلافا لكن ان كان بعذر كفي باعتبار ما في ضمنه من الایمار
وكان عدم الخلاف فيه لكون السجود يقع على حرف الركبة
وهو لا يأخذ قدر الواجب من الجبهة في التجنيس لو سجد
على حجر صغير ان كان اكثر الجبهة على الارض جاز والا فلا
انتهى كلام الشيخ كمال الدين وفي الرازي عن المحسن
الاصح انه اذا سجد على فخذه او ركبتيه بعذر جاز والا
فلا انتهى وان سجد على ظهر رجل وهو اي والحال ان
ذلك الرجل المسجود على ظهره في الصلاة يجوز سجوده
وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلاة لا يجوز سجوده والمراد
من الصلاة صلاة الشاжд حتى لو كان في صلاة اخرى
لا يجوز ايضا لان الضرورة قد تدعو الى ذلك للرحمة
وانما يتحقق عند لا شتر اك في الصلاة لا عند عدمه على
ان جوازه ح مخصوص بعذر لا زحام ولا يجوز بدونه
ولو كان موضع السجود ارفع اي اعلى من موضع القدمين
ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع لبتين منصوبتين كان
السجود عليه والا اي وان لم يكن ارتفاعه مقدار لبتين
بل كان ازيد فلا يجوز السجود واذا بالبنية في قوله مقدار
لبتين لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ست اصابع
فقد اراد ارتفاع اللبتين المنصوبتين نصف ذراع طول
اشي عشرة اصبعاً وذكر في الخلاصة قال مشايخنا ان سجد
على لبنة جاز وعلى لبتين لا يجوز اذا كانت احدهما
فوق الاخرى وان كانتا اجرتين يجوز لان الارتفاع قليل
انتهى وهو لا ينا في ما هنا لان لبنة بخاري على مقدار لا
على ما قرناه وذكر الرازي لو سجد يعني المص على
دون صدر يجوز كالصحيح انتهى والا قرب ما ذكر

جرة
ن
المص

لما قدمناه في اول بحث السجدة من حداد في السجود المجزئ
فانه صادق فيما اذا كان الارتفاع هذا المقدار لا في الارض
قليلنا مل ولو سجد على كور عامته وهو دورها يقال
كار العامه وكورها اذا ادارها ولفها وهذه العامه عشرة
اكواد اي ادوار او سجد على فاضل ثوبه الذي هو لابس حال
وضع كور العامه او فاضل الثوب على شيء طاهر جاز
سجوده عندنا خلافا للشافعي واحمد فان عندهما لا يجوز لما روي
اليهقي من حديث جباب بن الارث قال شكونا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم حر الرمضا في جباهنا واكفنا فلم يشكنا
اي لم يزل شكوانا ولم ياذن لنا في اتقانها ولنا ما روي
نعيم في الحلية في ترجمة ابراهيم بن ادهم ثنا ابو يعلى الحسين
ابن محمد الزيري ثنا ابو الحسن عبدالله بن موسى الحافظ
الصفوي البغدادي ثنا لاحق ثنا الحسن بن علي الشافعي
ثنا محمد بن فيروز المصري ثنا بقيقه بن الوليد ثنا ابراهيم
ابن ادهم عن ابيه ادهم بن منصور العجلي عن سعيد بن
جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يسجد على كور عامته ورواه الطبراني في الاوسط
سنده عن عبدالله بن ابي اوفى قال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يسجد على كور عامته ورواه الحافظ
ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائده ثنا محمد بن
ابراهيم بن عبد الرحمن اخبرنا ابو بكر احمد بن عبد الرحمن
ابن ابي حصين الانطرسوسي ثنا كثير بن عبدالله ثنا سويد
ابن عبد العزيز بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يسجد على كور عامته واخرجه البيهقي
في سننه عن هشام بن الحسن قال كان اصحاب رسول

الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وايديهم في ثيابهم و
يسجد الرجل منهم على كور عامته وذكر البخاري في صحيحه
تعليقا فقال وقال الحسن كان القوم يسجدون على
العامه والقلنسوة ويسجد الرجل ويديه في ثيابه وروى
ابن ابي شيبة ثنا شريك عن حصين بن عبدالله عن
عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى في ثوب واحد يتقي بفضوله حر الارض وبردها
ورواه احمد واسحاق بن راهويه وابو يعلى والطبراني
وابن عدي في الكامل واخرج الستة عن انس كنا نضرب
مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع احدا
ان يركب وجهه من الارض بسط ثوبه فسجد عليه والحدث
الذي استدلوا به متروك الظاهر بالاجماع على ان الجاهل
المنفصل ليس بما نفع من السجود ولا دليل لهم على ان الانصاف
ما نفع كيف وفيه ما سمعت من النقول وتأويل فضول الثياب
بما لا يتحرك بحركتهم في غاية البعد فلا يلتفت اليه ثم
يشترط في صحة السجود على العامه كون ما سجد عليه
منها متصلا بالجبهة فلو سجد على ما اتصل بما فوق
الجبهة لا يجوز وان يجرد في سجوده حجم الارض ايضا
كما في السجود على القطن ونحوه على ما ياتي ان شاء الله
وسمع هذا يكره السجود على كور العامه قال في التجميع
لما فيه من ترك التعظيم ولم يرد به اصل التعظيم والامر
يصح بل نهايته وهذا لان الركن فعل وضع للتعظيم ولان
المشاهد من وضع الرجل الجبهة في العامه على الارض
لفيه عده تعظيما كذا قاله الشيخ كمال الدين ابن الهمام
والذي ينبغي ان يكره اذا كان بلا عذر والا فلا لما تقدم

ي

ل

تعا

من الاحاديث لانها حكايات تحمل وجود العذر وهو دفع
 الحر او غيره ويؤيده ما ذكر الحافظ الدمي اطي في مختصره
 عن صالح بن حيوان ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد
 رفع العمامة عن جبهته فلا بد من التوفيق وهو ما ذكرنا
 ولو بسط كمة او ذيله على شيء نجس فسجد عليه لا يجوز
 سجوده في الاصح وقيل في رواية يجوز وصحة المغيثاتي
 وليس بشئ كذا قاله الشيخ كالدين ابن الهمام ولعل
 ما قاله من حيث الرواية والا فمن حيث الدراية لم يظن الفرق
 بين هذه الصورة وبين التي قبلها حيث المتصل كالتفصيل
 هناك ولم يجعل مثله هنا ولا يقال كون ثوبه متصلا بالنجاسة
 هنا لا هناك لاننا نقول مجرد اتصال بالنجاسة غير ما
 من السجود ولا هو مفسد للصلاة حتى لو سجد على
 مكان طاهر واتصل بعض ثوبه بالنجاسة صح بلا خلا
 عندنا ولم تقسد ولذا لو اعاد سجوده على مكان طاهر
 في هذه الصورة او على منفصل بسيط على النجاسة صححت
 صلاته باتفاق ايمتنا بخلاف ما لو سجد على نفس النجاسة
 حيث تقسد صلاته ولا تقيد اعادته على مكان طاهر
 عندها خلا فالابي يوسف فعلم ان مجرد اتصال ما هو لا
 يسه بالنجاسة لا تقسد صلاته فلا يصح ذلك للفرق
 ولو وضع كفيه او بسط خرقة على شيء طاهر للحر او للبرد
 او للتراب وسجد على ذلك كاز والكلام انما هو في الكرا
 اما السجود على الكفين فقد قد منا الكلام عليه واما
 على الخرقة ونحوها فالصحيح عدم الكراهة في الحديث
 الصحيح انه عليه السلام كان يحل له الخمر فيسجد عليها
 وهي حصير صغيرة من الخوص وحكي عن الامام انه

الثوب

سجد

سجد في المسجد الحرام على الخرقة فنماه رجل فقال له
 الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء
 التكبير من ورائي اي يتعلمون منا ثم يعلموننا هل تصلو
 على البردي في بلادكم قال نعم فقال يجوز الصلاة على
 الحشيش ولا يجوزها على الخرقة والحاصل انه لا كراهة
 في السجود على شئ مما فرش على الارض مما لا يتحرك بحركة
 المصلي بالاجماع الا ان مالكا كرهه على ما يكون من غير
 جنس الارض كالجلد والمسيح وكذا خرقة القطن والكتان
 متمسكا بحديث الخرقة ولا دليل له فيه كيف وقد تقدم
 ما فيه المنع من السجود على فاضل ثيابهم وانما هي الصوف
 او القطن او الكتان والتقيد بالبسط على شئ طاهر
 احترازي في الكف لا في غيره فانه لو بسطه على نجس
 بحيث يمنع وصول اثر النجاسة من الريح واللون يجوز
 ايضا على ما مر في فصل النجاسة ثم ان البسط لدفع الخرج
 او البرد لا كراهة فيه لانه يحصل به الخضوع وزوا
 الاضطراب واما لدفع التراب فان كان لدفعه عن
 جبهته ووجهه يكره لان فيه نوع ترفع وهو غير
 لائق بالمصلي وان كان لدفعه عن عمامته لا يكره لانه
 صيانة للمال وتحفظ عن اضاعته وفي الخلاصة واذا
 اراد ان يصلي على القباء يجعل الكف تحت رجليه
 ويسجد على الدليل نقله عن الحلواني قال البرازي
 لان الزيل في مساقط الزيل وطهارة موضع القدمين
 شرط في القيام وفاقا وموضع السجدة تختلف لانها
 تتأدى بالانف وهو اقل من قدر الدرهم ولان السجود
 على الذيل اقرب الى التواضع انتهى وان سجد على الثلج

في بلادهم

فانه ان لم يلبده بان يكبسه حتى يتداخل ويلزق بعض
اجزائه ببعض وكان الثلج بحيث يغيب وجهه اي
وجه الساجد فيه ولا يجد جهة اي صلابه جرمه لم يجز
سجوده عليه لعدم استقرار جهته على الارض
او ما يتصل بها وان لبده حتى صار بحيث يجد صلابته
ولا يغيب وجهه فيه وضابطه ان لا يتسفل بالتسفل
فحجاز سجوده عليه وعلى هذا اذا التقى الخشيش الرطب
او اليابس فمسجد عليه ان لبده حتى لا يتسفل بالتسفل
جاز والافلا وكذا الحكم اذا سجد على التبن او القطن
المخلوج او الصوف ونحوه ان لم تستقر جهته تمام
التسفل لا يجوز سجوده وكذا كل محشو كالفرش والوسائد
وكذا كور العمامة ما لم يكبسه حتى ينتهي تسفله ويجز
الصلابة لا يجوز سجوده ولو سجد على الارز او على
الحاويرس وهو نوع من الدخن او على الذرة لا يجوز
سجوده لان هذه الحبوب ملاستها ولزازتها لا يستقر
بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها واستقرار
الجهة عليها ولو سجد على الخنطة او الشعير يجوز
لان حباتها لا يستقر بعضها على بعض خشونة ورخاوة
في اجسامها اما الارز ونحوه من الحبوب او المخلوج
وشبهه من المنفوش اذا كان شئ منها في الجوالق كان
السجود عليه اذا كان غير متداخل في الجوالق لامكان
استقرار الجهة عليه وجود الصلابة لتماسك اجزائه
بسبب الجوالق ولا تنشئ اشتراط عدم التسفل وسئل
نصير بن يحيى عن يوضع جهته على حجر صغير هل يجوز
سجوده امر لا قال ان وضع اكثر الجهة على الارض

اي مع

اي مع ذلك المجرلانه من جملة الارض يجوز والافلا كذا
في المحيط وتقدم عن التجنيس ايضا ولا بد من معرفة مقدار
الجهة ليعلم اكثرها واقلها وهي من الضدع طولاً ومن
الحاجبين الى حرف الخف عرضاً ومن هذا علم فساد ما
قيل انه لا يشترط طهارة موضع السجود لان فرضه
يتأدي بمقدار الدرهم اذ لا شك ان اكثر الجهة زائد على
قدر الدرهم كما بيناه وان لم يضع ركبته في السجدة
على الارض يجوز سجوده وهذا هو المختار لما تقدم ان
وضعها في السجود سنة ليس بفرض خلافا لما قاله الفقيه
ابو الليث على تقدم **والسابعة** من الفرائض القعدة
الاخيرة اي التي تكون في آخر الصلاة سواء تقدمها قعدة
ام لا كما في الشائبة وقد فرض في القعدة هو القعود
مقدار ادنى قراءة التشهد وهو اسرع ما يكون مع صحيح
الالفاظ لقوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت
هذا فقد تمت صلاتك علق التمام باحد الشيئين
اما قوله النجيات الى عبده ورسوله واما القعود مقدار
ذلك الفعل واذا قرأ بسرعة صدق انه قال لكن بشرط
تصحیح الالفاظ ليكون ناطقا بالكلمات الموضوعة للمعا
فان القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصوت بالفاظ
لا يفهم لها معنى والمراد من التشهد النجيات الى عبده
ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض انه لفظ الشها
فقط وتظهر فرضيتها اي ثمة فرضية القعدة في هذه
المسائل الا ان ذكرها الاولى رجل صلى الظهر ونحوها
خمساً بان قيد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على راس
الرابعة بطلت فرضيته اي فرضية صلاته لترك الفرض

القصير في النظم زلف ويد كل من حاجه كذا
قوله لا قال ان وضع اكثر الجهة على الارض
وكذا قوله لا قال ان وضع اكثر الجهة على الارض

في

دين

على وجه لا يمكن تداركه لزيادة ركعة بالسجود الخامسة
وتحولت صلاة نفلًا عند أبي حنيفة وأبي يوسف أما عند
محمد فيبطل أصل صلاته ويخرج من كونها صلاة وهي قاعدة
أن كل صلاة بطل وصف من أوصافها بطلت أصلها عند
لأن بطلان الفضا الوصف يستلزم بطلان التحريم
عنده لأنها إنما انعقدت للصفة فإذا بطلت الصفة
بطل ما انعقد لها وهما يقولان بطلان الوصف لا يستلزم
بطلان الأصل والتحريم انعقدت للأصل لأن الوصف
تابع فالشرط والاركان لا يكون له قصدًا وعلى هذا لو لم
يقعد في الثالثة المغرب وسجد للاربعة أو على ثانية الفجر
ونحوه وسجد للثالثة والثانية من المسائل المسافرا إذا اقتدوا
بالمقيم في صلاة فائتة رباعية لا يصح اقتداء به لأن القعدة
الأولى فرض في حق المسافر دون المقيم فيكون اقتداءه
به حينئذ اقتداء المفترض بالمتنفل وهو غير جائز عند
على ما ينبغي أن شاء الله تعالى قيد بالفائتة لأنه اقتدي
به في الوقتية يصح لأن الصلاة قبل خروج الوقت
قابلة للتغير فتغير بالاقضاء بالمقيم وتصير أربعًا كما
تتغير بنية الإقامة بخلاف الفائتة فإنها استقرت
على الصفة التي خرج الوقت وهو متصف بها من سفر
واقامة ولم يتوق قابلية للتغير بطريان إقامة أو سفر أو
اقتداء والثالثة من المسائل إذا تذكر المصل بعد تمام الصلاة
والقعود قدر الشاهد أن عليه سجدة التلاوة فعلا إليها أي
إلى سجدة التلاوة بأن سجدها ارتفعت أي زالت القعدة
وارتفعت لعوده إلى شيء محله قبلها فإن محل السجود سواء
كان للصلاة أو للتلاوة قبل القعود الأخير أما سجود

الصلاة فظاهر وأما سجود التلاوة فلا نه من أحكام القراءة
فيلحق بها سجود الشهو فإن محله آخر الصلاة فلا ترتفع
به القعدة حتى لو لم يقعد قدر الشهود بعد ما سجد
للتلاوة فسدت صلاته بخلاف ما لو سجد للشهو ولم يقعد
بعده قدر الشهود حيث لا تقسد صلاته لما قلنا والرابعة
من المسائل إذا نام المصل في القعدة الأخيرة كلها فلما ابتدأ
أي فحينئذ يفرض عليه أن يقعد قدر الشهود وإن
لم يقعد فسدت صلاته وذلك لأن الأفعال في الصلاة
حالة النوم لا يحسب ولا تعتبر لصدورها لا عن اختيار
فكان وجودها كعدمها كما إذا قوا في الصلاة نائمًا أو
قام أو ركع أو سجد نائمًا أو قام أو ركع وهذا في القيام والقراءة
والركوع والسجود مقرر أما القعدة فلا تنقض فيها فصل
انها انعقدت من النائم لأنها ليست كسائر الأركان لأن مبناها
على الاستراحة فيلزمها النوم بخلاف سائر الأركان لأن
مبناها على المشقة فلا يتأدي بالنوم والاصح ما ذكره هنا
لأنها من أجزاء العبادة فلا تتأدي بلا اختيار ولا اختيار
لنائم وفي التوازل رجل افتتح فنام فقرا وهو نائم يجوز
عن القراءة لأن الشرع جعل النائم كالمتنبه تعظيما لامر
المصلي بالحديث وبه فارق الطلاق لا يرى أن المجنون
والصبي لو صليا كانت صلاتهما جائزة ولو طلقا لم
يجز وقال صاحب الهداية في التجنيس والمختار أنه
لا يجوز لأن الاختيار شرط إذا العبادة لم توجد قال
ابن الهمام والأوجه اختيار الفقيه يعني أبا الليث صاحب
التوازل لأن الاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلاة
وهو كاف لا يرى أنه لو ركع وسجد ذاهلا عن فصله

كل الدهول يجزيه انتهى والجواب انما تمنع كون الاختيار
في الابتداء كافيا ولا نسلم ان الداهل غير مختار وكذا
المجنون والصبي بخلاف النائم وهذه المسئلة وهي وقوع
بعض الافعال في الصلاة حالة النوم يكثر وقوعها لا سيما
في التراويح خصوصا في ليالي الصيف والناس عن هذه
المسئلة غافلون **والسابعة** من الفرائض ما فرغ من صلاة
الفرائض التت المتق عليها شرع في بيان الفريضتين
المختلف فيهما احديهما السابقة وهي الخروج من الصلاة
بفعل المصلي فانه فرض عند ابي حنيفة خلافا لما على ما
ذكره ابو سعيد البردعي كما تقدم حتى ان المصلي اذا احدى
عملا بعد ما قعد قدر الشاهد او تكلم او عمل عملا ينافي في الصلاة
كالاكل والشرب وغير ذلك تمت صلاة بالاتفاق لتمام جميع
فرائضها عندها وكذا عنده لوجود الخروج بصنعها ايضا
وان سبقه الحدث من غير عمد منه في هذه الحالة
فكذلك تمت صلاة عندها ولم يبق عليه الا شئ واحد
وهو السلام واما الفرائض فقد تمت جميعها وقال
ابو حنيفة يتوضا ويخرج عن الصلاة بفعله قضاء
لكونه فرضا قد بقي عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضا
وخرج بصنعه عمل عملا ينافي في الصلاة من غير متعلقا
الوضوء بتطل صلاة لفعله فرضا من فرائضها وهو
الخروج منها بغير طهارة ويمتنع على هذا الاصل وهو كون
الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرضا عندها مسايل
بالاشئ عشرة وهي المتيمم اذا راي الماء وقد علم الله
بعد ما قعد قدر الشاهد وكذا المقتدي بالتيمم اذا راي
الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على استعماله

او كان

او كان المصلي مسحاً على الخف فانقضت مدة مسحه بعد
ما قعد قدر الشاهد او خلع خفيه او احدهما حقيقة او
كما يعمل يسير بحيث ان من رآه لا يظنه خارج الصلاة
بسبب ذلك وقيد به لانه لو خلعه بعمل كثير لا يتاخر
الخلاف لوجود الخروج بصنعه او كان المصلي امياً
فتعلم سورة بعد القعود قدر الشاهد بان تذكرها
او رآها مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها
من غيره او درسها لا يتاخر الخلاف لخروجه بصنعه لان
مثل هذا الفعل مناف للصلاة وقد فعله قضاء خلافاً
التذكر فانه ليس بمناف فلم يخرج به او كان المصلي عارياً
فوجد ثوباً بعد ما قعد قدر الشاهد بان قدر على لبس
الثوب او القى عليه الثوب ولم يتكلف في لبسه او كان
المصلي مومئياً غير قادر على الركوع والسجود فقد راعى
الركوع والسجود بعد القعود قدر الشاهد او تذكر المصلي
في هذه الحالة ان عليه صلاة قبل هذه الصلاة وهو
صاحب ترتيب او احدث الامام القاري في هذه
الحالة فاستخلف امياً او طلعت عليه اي على المصلي
الشمس وهو في صلاة الحجر في هذه الحالة او دخل وقت
العصر وهو في صلاة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلي
مسحاً على الجبيرة فسقطت عن برء في هذه الحالة او كان
صاحب عذر فانقطع عذره في هذه الحالة واستمر الا
نقطاع حتى استوعب وقت صلاة بان انقطع وهو
في هذه الحالة من صلاة الظهر واستمر الانقطاع حتى
خرج وقت العصر ففي هذه المسائل الاثنى عشرة فسدت
صلاته عند ابي حنيفة لخروجه من الصلاة بامر اخر غير

صنع

مع ان الخروج بصنعه فرض فقد فرض من الصلاة لا يمكن تداركه
ففسد وقال امت صلاة لان الخروج بصنعه ليس بفرض
لقوله عليه السلام لا ينسعد اذا قلت هذا او فعلت
هذا فقد تمت صلاتك هكذا وقع في رواية الترمذي
باو وفي رواية ابى داود بالواو ولكن قال النووي اتفق
الحفاظ على انها مدرجة من كلام ابن مسعود يعني قوله
اذا قلت هذا الى اخره ولذلك نستدل به على افتراض القعدة
كما استدلل به في الهداية وغيرها على ما قدمناه اول بيان
الفرائض تبعا للشيخ كمال الدين ابن الهمام لكن قال الشيخ
كمال الدين والحق ان غاية الادراج هنا ان نصير موقوف
والموقوف في مثله له حكم الرفع وجواب ابى حنيفة ان
معنى فقد تمت قاربت التمام لان الشئ يسمى باسم ما قرب
اليه قال تعالى اذ انى اعصر خمرا وقال عليه السلام من
قتل قتيلا وقال عليه السلام لقنوا موتاكم وقال عليه السلام
من وقف بفرفة فقد تم حجه وقد بقي عليه طواف الزيادة
وهو فرض وهذا كله على تقدير كون الخروج بصنعه المصلي
فرضا عنده وقد تقدم انه غير منصوص عنه وانما
الزمنه ابو سعيد البردعي ومن تبعه به من جوابه في هذه
المسائل بالفساد ولا وجه له الاكون الخروج بصنعه
فرضا وقيل ان الفساد في هذه المسائل ليس بكون
الخروج بصنعه فرضا بل باعتبار ان التحريم باقية بعد
فراغه من التشهد فاعتراض الاشياء في هذه الحالة
كاعتراضها في خلال الصلاة وفيه نظر اذ لو كان كذلك
لم يفرق بين تقدم ما ينافي الصلاة وبين هذه المسائل
كما في خلال الصلاة وقد اجمعوا انه لو تقدم الحدث او غيره

من المنافيات في هذه الحالة تتم صلاة ولا كذلك خلا
الصلاة وقيل الفساد في المسائل المذكورة ليس لعدم
الخروج بصنعه بل للاداء مع الحدث اذ بالزوجة والقضاء
المدة وانقطاع العذر يظهر على الحدث السابق فيستند
النقض فيظهر في هذه المسائل لقيام جزء من الصلاة
بخلاف عروض هذه العوارض بعد انقضاء الصلاة
وفيه نظر لانه لا يطرده في بقية المسائل وميل الشيخ
الدين في الكافي الى ان الخروج بصنعه فرض وعلمه
بما تقدم من انه لا يمكنه اداء فرض اخر الا بالخروج من
هذه الصلاة وقد تقدم ما فيه وعلمه ايضا باننا اجمعنا
على بقاء التحريم في هذه الحالة حتى لو نوي المسافر
الاقامة في هذه الحالة لا يتغير فرضه كما لو نواه في
خلال الصلاة والتحريم لا يراى بها ذاتها وانما يراى بها
افعال الصلاة ولم يبق فعل اخر سوى الخروج فكان
فرضا ضرورة انتهى والنظر ان هذا هو التحقيق فان
قيل الخروج منها يكون بمعصيته كالكذب والمعصية
لا يتصف بالوجوب وكذا قد يكون بالحدث العهد و
كون الحدث فريضة من فرائض الصلاة وجزاء منها
في غاية القبح قلنا الفرض انما هو الخروج الذي هو سبب
عن الفعل لا الفعل الذي هو سبب ولا يلزم من قبح
السبب قبح المستبب كالحردود والقصاص وضمان
العدوان ولين سلم ان الفعل هو الفرض فانما هو
فرض من حيث انه سبب الخروج من الصلاة لا من
حيث انه كذب او حدث او نحوه وهذا كوقوع فعل
الجماع سببا لحرمة المصاهرة من حيث هو سبب للولد

لا من حيث هو زني وكون الشكر سببا للترخص من حيث
 انه خروج مديد لا من حيث انه اخافة السبيل او ترك
 على المولى ولا يلزم من كونه فرضا لها كونه جزء منها
 كما في الشرايط وكذا التلازم ليس بجزء منها كيف وهو
 مناف لها اجماعا حتى يقتضيه وجوده في خلافها وهذا
 لان اتمامها بانهاؤها وانهاؤها بتحصيل ما يضادها اذ
 الشيء انما ينتهي بما ينافي فيه كالليل ينتهي بالنهار والسوا
 بالبياض هذا وقد زيد على هذه المسائل ما لو صلى بالجماعة
 لفقد ما يزيلها ثم بعد ما فقد قدر التشهد قدر على ان
 لها وما اذا دخل وقت وقت من الثلاثة في قضاء فاته
 في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهي تصل بغير قناع في
 هذه الحالة فلم تستر على الفور والثامنة من الفرائض
 وهي الثانية من المختلف فيها تعديل الاركان فانه عند
 ابي يوسف فرض ما ذكرنا من الحديث اي حديث ابن مسعود
 المتقدم في اول ذكر الفرائض وعندها تعديل الاركان
 من الواجبات لا من الفرائض وقد تقدم الدليل هناك
 وسئل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال
 اني اخاف ان لا تجوز صلاة وكذا عن ابي حنيفة وعن الشري
 من ترك الاعتدال يلزمه الاعتدال اي يلزمه ان يعيد
 الصلاة بالاعتدال ومن المشايخ من قال يلزمه ويكون
 الفرض هو الثاني والمختار ان الفرض هو الاول والثاني
 جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب قال الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام لا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في
 كل صلاة اديت مع كراهة التحريم ويكون جازما للاول
 لان الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه

بالاول

بالاول وهو لازم ترك الفرض لا الواجب انتهى وكذا القومة
 من الركوع والجلسته بين السجدين والطائفة فيها
 كلها فرائض عند ابي يوسف للحديث المذكور وعندها
 هي سنن على ما ذكر في الهداية وغيرها قال الشيخ كمال
 الدين وينبغي ان تكون القومة والجلسته واجبتين للوابة
 وكما روي اصحاب السنن الاربعة والدارقطني والبيهقي
 من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا
 تجزي صلاة لا يقيم الرجل فيها طهره في الركوع والسجود
 قال الترمذي حديث حسن صحيح ولعله كذلك
 عندهما يدل عليه ايجاب سجود الشهو فيه مما ذكر في
 فتاوي قاض خان في فصل ما يوجب الشهو قال المصنف
 اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجدا سنا
 يجوز صلاته عند ابي حنيفة ومحمد وعليه الشهو انتهي
 وقال صدر الشريعة وكذا الاطمينان بين الركوع والشهود
 وبين السجدين يعني انه فرض عند ابي يوسف واجب
 عندهما فانه شبهه باختلافهم في الاطمينان في الركوع
 والسجود ثم مختار الجرجاني ان التعديل في الركوع و
 السجود ايضا سنة عندهما وكونه واجبا عندهما انما
 هو مختار الكرخي فانه فصل بين الطائفتين في الركوع
 والسجود وبين القومة والجلسته بان الاول مكمل للركن
 المقصود لذاته وهو الركوع والسجود والاخيرتين
 مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال فكانا
 سنيتين اظهرا للتفاوت بين المكملين وانت علت
 ان مقتضى الدليل في كل من الطائفتين والقومة والجلسته
 الوجوب كذا قاله الشيخ كمال الدين ولا ينبغي ان يعدل

المكملين

عن الدراية اذا وافقها رواية على ما تقدم عن قباوي
قاضي خان ومثله ما ذكر في القنية من قوله وقد شد
القاضي الصدر في شرحه في تعديل الاركان جميعها شديدا
بليغا فقال والحال كل ركن واجب عند أبي حنيفة ومحمد
وعند أبي يوسف والشافعي فريضة فيمكن في الركوع و
الاستسجود وفي القوة بينها حتى يطمين كل عضو منه
هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او
شيئا منها ساهيا يلزم الشهو ولو تركها عمدا يكره اشد
الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلاة وتكون معتبرة في حق
سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنبا يلزمه الاعاد
والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى ثم لما فرغ المصنف من ذكر
الفرائض تبعها ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال وما
سواه اي ما عدا تعديل الاركان من الواجبات جملة اشياء
منها تعيين قراءة الفاتحة فان قراءتها واجب عندنا
خلافا للثلاثة فانها فرض عندهم لما في الصحيحين من قوله
عليه السلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولنا
انه ظني لا يصلح للزيادة على القطعي اذ هي نسخ فيثبت الوجوب
فيها ثم يترك الفاتحة من غير فساد ومنها تعيين القراءة في
المفروضة في الصلاة في الركعتين الاوليين منها مواظبته
عليه السلام على ذلك من غير ترك ومنها الاقتصار
فيها اي في الركعتين الاوليين على مرة واحدة في كل واحد
فانه واجب حتى لو كررها في ركعة كره ان عملا ووجب
سجود الشهو لو سهوا لانه مخالف للثوارث من مواظبته
عليه السلام ولانه يلزم منه تأخير واجب وهو السجود
وقيده بالاوليين لان الاقتصار على مرة واحدة في كل

ركعة مما بعدها ليس بواجب حتى لو كررها سهوا لا
سجود الشهو لان ما بعد الاوليين لا يتعين فيه القراءة بل
ان شاء قرا وان شاء سبج وان شاء سكنت فتكرار الفاتحة
ح ملحق بالتسبيح والثناء فلا يوجب سجود الشهو على ما صرح
به ويلزم منه انه لو تعدد لا يكره ما لم يؤد الى امر اخر كرو
كتطويل الامام على الجماعة واطالة الركعة على ما قبلها
ومن الواجبات تقديمها اي تقديم الفاتحة على السجود
للمواظبة ايضا ومنها ضم السجود او ما يقوم مقامها من
الايات التي تعدل اليها اي الى الفاتحة للمواظبة ايضا
ولما روي الترمذي عن أبي سعيد انه عليه السلام قال
مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها
التسليم ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة ولكن
في سنده ابو سفيان طريف بن شهاب السعدي وعنه
رواه ابو حنيفة في مسنده نقل عن ابن معين والنسائي
تضعيفه ولينه ابن عدي وقال روي عنه الثقات
وانما انكر عليه انه يأتي في المتنون باشياء لا يأتي بها غيره
واسانيد مستقيمة انتهى وما ذكر في الهداية وغيرها
ان ضم السجود فرض عند مالك لم يوجد في شيء من كتب
مذهبه بل هو سنة عند الائمة الثلاثة ومن الواجبات
الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه بها كالنحر والجمعة والعيد
واولي المغرب والعشاء والتراويح والوتر فان الجهر
في جميع ذلك واجب على الامام ومنها المخافتة بالقراءة
فيما يخاف فيه بها كغير ما ذكر فان الجهر والمخافتة
في محله واجب للمواظبة منه عليه السلام على ذلك
ومنها قراءة القنوت في الوتر ومنها قراءة التشهد فانها

واجبة في القعدتين الاولى والاخيرة والى هذا مال صاحب
الهداية في باب سجود الشهو فواجب السجود بترك التشهد
بالقعدة الاولى كما في القعدة الاخيرة وهو ظاهر الرواية
وفي رواية هي واجبة في القعدة الاخيرة فقط اما في الاولى
فمن سنة واليه مال صاحب الهداية في باب صفة الصلاة
حيث قال في بيان الواجبات وقراءة التشهد في القعدة
الاخيرة وظاهر الرواية اظهر للمواظبة في جميع ذلك من غير
ترك مرة ومن الواجبات القعدة الاولى لما مر مرارا
منها سجدة التلاوة فانها مع كونها واجبة في نفسها فهي من
واجبات الصلاة ايضا اذا تليت فيها حتى لو اخرها عن
محلها سهواً يجب عليه سجود الشهو لانها من مكملات الركن
وهي القراءة ومكمل الفرض واجب ومنها سجدة الشهو لان
سجود الشهو جبر لما وقع من الخلل في الصلاة بسبب ترك
الواجب واكمال لها ورفع الخلل من الصلاة واكمالها واجب
ومنها تكبيرات العيدين للمواظبة عليها من غير ترك
والمراد بالتكبيرات الزوائد لاجمع ما يقع فيها من التكبيرات
فان تكبيرة الاحرام فرض وتكبير السجود سنة لكن تكبير
ركوع الركعة الثانية التحق فيها بالزوائد لانصاله بها
حتى يجب سجود الشهو بتركها ساهياً وان كان سنة في
غيرها ومنها الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض
الذي بعده فان ذلك واجب حتى لو اخل به كما اذا ركع
ركوعين يجب عليه سجود الشهو لانه لم ينتقل من الفرض
وهو الركوع الاول الى الفرض الذي بعده وهو السجود بل اخل
بينهما فعلا اجنبيا وهو الركوع الثاني فقد انتقل من الفرض
الى غير الفرض وكذا اذا سجد ثلاث سجرات او قعد عن

النهوض

النهوض الى الثانية والرابعة ثم قام ونحو ذلك مما يتخلل
فيه بين الفرضين شئ ليس بفرض وبقي على المصنف واجبا
اخران لم يذكرهما رعاية لترتيب فيما شرع مكررا من
الافعال في كل الصلاة او في كل ركعة والخروج بلفظ السلام
اما بيان الاول فاعلم ان المشروع فرضا في الصلاة الواجبة
انواع ما يتخذ في كل الصلاة كالقعدة او في كل ركعة كالقيام
والركوع وما يتعدد في كلها كالركعات او في كل ركعة
كالسجود فالترتيب شرط بين ما يتخذ في كل الصلاة
وبين جميع ما سواه من الثلاثة الاخرى حتى لو تذكر
بعد القعدة قبل السلام او بعده قبل ان يأتي بمناف
ركعة او سجدة صليبية او سجدة تلاوة فعلمها واعاد
القعدة وسجد للشهو وكذا لو تذكر ركوعا قضاء وقضى
ما بعده من السجود او قياما او قراءة صلي ركعة تامة واعاد
القعدة وكذا يشترط الترتيب بين ما يتخذ في كل ركعة
كالقيام والركوع وبين ما بعده ولذا قلنا انما في ترك القيام
وحده يصلي ركعة تامة اما الترتيب بين ما يتكرر في كل
الصلاة كالركعات فواجب الا لضرورة الاقتداء حيث
يسقط به الترتيب فان المسبوق يصلي بعد ما تاخر من
الركعات قبل ما قبله وكذا الترتيب بين ما يتكرر في
كل ركعة كالسجود وبين ما بعده واجب حتى لو ترك
سجدة من ركعة ثم تذكرها فيما بعده من قيام او ركوع
او سجود فانه يقضيها ولا يقضي ما فعله قبل قضائها
فما بعد ركعتها من قيام او ركوع بل يلزم سجود الشهو
نحسب لكن اختلف في لزوم قضاء ما تذكر فقضاها
فيه كما لو تذكر وهو راكع او ساجد انه لم يسجد في الركعة

التي قبلها

فانه يسجد بها وهل يعيد الركوع او السجدة المتذكرو فيه
 في الهداية انه لا يجبا عاده بل تستحب معللا بان الترتيب
 ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وفي فتاوي قاضي
 انه يعيده ولو لم يعده فسدت صلاته معللا بانه ارتفض
 بالعود الى ما قبله من الاركان لانه قبل الرفع منه يقبل
 الرفض بخلاف ما لو تذكر السجدة بعد ما رفع من الركوع
 لانه بعد ما تم بالرفع لا يقبل الرفض واما الخروج بلفظ
 السلام فهو واجب عندنا لمواظبة عليه السلام عليه وعند
 الايمه الثلاثة هو فرض فلو تركه فسدت صلاته
 عندهم لا عندنا على ما تقدم انه لو احدث عمدا بعد
 القعود قدر التشهد او تكلم او عمل عملا منافيا للصلوة
 تمت صلاته لكن مع كراهة التحريم لتركه الواجب ولا يما
 ما ذكرتم في افتراض القعدة الاخيرة من ان المواظبة وقعت
 بيانا للجل يقتضي افتراض السلام لانا نقول ذلك فيما
 هو داخل في الصلاة لا ما هو خارج عنها والسلام
 خارج عنها فانه اياها وفسادها به اذا وقع في خلالها
 قصدا بالاجماع هذا **واما بيان صفة الصلاة** من ابتدائها
 الى انتهائها على الترتيب المتوارث فهو انه اذا اراد الرجل
 ان يدخل في الصلاة نوي وهي شرط كامة واخرج يديه
 من كفيه عند التكبير وهو ادب وليس بفرض في شيء
 من الصلاة ولا اعتبار لما قاله بعض من شرح الكنز من
 التراكمة انه انما قيد بقوله عند التكبير لان اخرجها
 بعد ذلك في الصلاة فرض تفسد الصلاة بتركه ثم
 استدلل على ذلك بحديث موصوع انه عليه السلام
 قال اخرجوا ايديكم من احكامكم من لم يخرج يديه

من كفيه

من كفيه فالجنة عليه حرام ولعمري ان هذا الجهر عظيم
 بالحكم وبلا استدلال اما الحكم فانه لم يوجد بنقل صحيح
 ولا ضعيف ولا يصح ان يوجد واما الاستدلال فانه
 لو فرض ان هذا الحديث له اصل لم يقدر غير الكراهة ولم
 يكن رائدا على خبر تعديل الاركان وخبر الفاحشة وغير
 ذلك مما لم يثبت بها سوى الوجوه مع صحتها وقوتها
 في الدلالة على ما اريد بها فكيف بحديث مختلف كذب
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت عن الفاظه
 الفصيحة ببركاته وبرورته ولولا النصيحة خوفا لاغتر
 ما لامرسته له بالفقه لكان الاولى التحرز عن ذكره عن
 اصل وصيانة الكتاب عنه ثم اذا نوي كبر التكبير **لاخر**
 ورفع يديه وهو سنة والافضل كون الرفع مع التكبير
 بان يكون ابتداءه عند ابتداء التكبير وانتهاه
 عند انتهائه وذكر في الهداية انه يرفع يديه او لا ثم يكبر
 فانه قال فيها ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة لات
 النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه وهذا اللفظ
 يعني لفظ المعية يشير الى اشتراط المقارنة وهو المروي
 عن ابي يوسف والمحكمي عن الطحاوي والاصح انه يرفع
 او لا ثم يكبر لان فعله نفى الكبرياء عن غير الله تعالى
 والنفي مقدم على الاثبات انتهى والمعية مختار شيخ
 الاسلام وصاحب التحفة وقاض خان واخرين وقد
 الزاهدي عن الباقي انه قال هذا قول اصحابنا جميعا
 وقوله لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب الى اخوة لا
 بالمواظبة على السنة وهي من غير ترك وان كانت بقيد
 الوجوب لكن اذا لم يوجد ما يصرف الوجوب وقدر

كر

ل

وهو تعليله للاعرابي من غير ذكره وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز على انه حكى في الخلاصة الخلاف انه لما تم في تركه اولا قال والمختار ان غناده ان لم كان احيانا انتهى وقوله لان فعله نفى الكبرياء الى اخره يعني ان حكمه شرعية هذا الرقع الاشارة الى نفى الكبرياء عن غيره تعالى يحصل مع النفي الفعلي والاثبات القول بحصر الكبرياء عليه سبحانه والمعمول في الدلالة على هذا المقصود اذا كانت باللفظ وجوب تقديم مفيد النفي فان ادل عليه بغيره كان المناسب ان يسلك به سبيل المهور استحسانا لا لزوم حتى يرد ان ذلك انما هو في اللفظ فلا يلزم في غيره اذ ليس الكلام الا في الاولوية وقيل يكبر او لا ثم يرفع وقد ورد في بعض الاحاديث ما يدل عليه ايضا فهذه ثلاثة اقوال وفي معنى كل قول قد ورد حديث عنه عليه السلام فيوسى بانه عليه السلام قد فعل كل ذلك ورجح في الهداية افعالها عليه السلام بالمعنى الذي ذكره ومقدار السنة في رفع اليدين ان يرفع الرجل حتى يجازي اي يقابل بابهاميه تحته اذنيه وفي فتاوي قاض خان ميس طرف ابهاميه تحته اذنيه واما فوق اذنيه وعند الامة الثلاثة السنة ان يرفع يديه الى منكبيه لما روي البخاري عن ابي حميد انه قال كنت احفظ لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رايته اذا كبر رفع يديه حذاء منكبيه الحديث ولنا ما روي في صحيح مسلم من رواية وايل بن حنبل انه راى صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يجازي بابهاميه اذنيه قال ابو الفرج رجال اسناده كلهم ثقات ولا معارضة فان محاذاة الشحنتين بالابهامين تنوع حكاية محاذاة

اليدين بالمنكبين والاذنين لان طرف الكف مع الرسغ يجازي المنكب او يقاربه والكف نفسه يجازي الاذن واليد تطلق على الكف الى اعلاها فالذي نص على محاذاة الابهامين بالشحنتين وفق في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتبار ثم راينا رواية ابي داود عن وايل صريحة فيه قال انه بصير النبي صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلاة فرفع يديه حتى كانتا بجبال منكبيه وحاذي بابهاميه اذنيه انتهى وعلمنا ان في كتبهم نصبوا الخلاف في هذا مع الشافعي ولا خلاف في الحقيقة بيننا وبينه فان قوله يرفع يديه حذو منكبيه المراد الكفان لانه صرح في كتبهم انه يجازي اطراف اصابعه على اذنيه وابهاميه تحته اذنيه في مذهبه كذهبننا من غير فرق ونفيج اصابعه حال الرفع لكن لا يفرج كل التفريج ولا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ويوجه حالة الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا للاقبال عليها وفي الحاوي وقال بعضهم يجعل بطن كل كف الى الكف الاخرى واما المرأة فانها ترفع يديها عند التكبير حذاء تديها بحيث يكون رؤس اصابعها حذاء منكبيها لان ذلك استر لها وامر هاميني على السترو وفي القنية قيل هذا السنة في الحرة اما الامة فكا الرجل لان كفها ليست بعورة انتهى ويرد عليه ان كف الحرة ايضا ليس بعورة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ان المرأة كالرجل والاول الصحيح لما ذكرنا والمقصد يكبر مقارنا لتكبير الامام عند اوج وعندهما يكبر بعد تكبير الامام والخلاف انما هو في الافضلية لا في الجواز وقد تقدمت المسئلة بدليلها

في بحث التكبير ولا يترك رفع اليدين عند التكبير لانه سنة مؤكدة ولو اعتاد تركه يا تم لا لنفس الترك بل لانه استحباب وعدم مبالاة بسنة واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة عمره اما لو تركه بعض الاحيان من غير اعتياد فلا يا تم وهذا مطرد في جميع السنن المؤكدة ثم يضع يمينه على يساره بعد التكبير ولا يرسلها عندنا خلافا لما لك لما روي البخاري عن سهل بن سعد كان الناس يأمررون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة وعن وايل بن حجر انه راي النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى رواه مسلم وعن قبيصة ابن هلب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتمنا فيأخذ شماله بيمينه رواه الترمذي وقال حديث حسن ويقبض بيده اليمنى راسخ يده اليسرى اي التتم ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا بين ما ورد في الأحاديث المذكورة اذ في بعضها ذكر وضع اليد على الذراع فكيفية الجمع ان يضع كف اليمنى على كف اليسرى ويخلق الابهام والخنصر على الرسغ ويبسط الأصابع الثلاثة على الذراع فيصديق انه وضع اليد على اليد وعلى الذراع وانه اخذ شماله بيمينه ويضعها الرجل تحت الشرة وعند الشافعي على الصدر وهو رواية عن مالك وحمد قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام كون الوضع تحت الشرة او الصدر لم يثبت فيه حديث يوجب العمل على المعنى من وضعها حال قصد التعظيم في القيام والمهود في الشاهد منه تحت الشرة وذكر عن علي بن السنينة

في الصلاة وضع الكف على الكف تحت الشرة رواه ابو داود واحمد واللفظ له قال النووي اتفقوا على تضعيفه لانه من رواية عبد الرحمن بن اسحق الواسطي مجمع على ضعفه واما المرأة فانها تضعها تحت يديها بالاتفاق لانه استرلها ثم الوضع ستة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد ستة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد ستة قيام فيه قراءة فيضع في حال الثناء والقنوت وصلاة الجبارة عندهما خلافا له ويرسل في القومة بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العيد بين اتفاقا ثم يقول سبحانك اللهم الى اخره اي وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك فقد روي الشيعي عن انس وعائشة وابى سعيد الخدري وجابر وعمر بن مسعود الاستفتاح سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره مرفوعا لا غير ابن مسعود لم ير والدارقطني يرفعه عن عمر ثم قال والمحفوظ عن عمر بن قوله وفي صحيح مسلم عن عبدة وهو ابن ابى لبابة ان عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات ورواه ابو داود والترمذي عن عائشة وضعها ورواه الدارقطني عن عثمان بن قولة ورواه سعيد بن منصور عن ابى بكر الصديق من قوله وفي ابى داود عن ابى سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول الله اكبر كبيرا ثلاثا اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه ثم يقرأ وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال

ابن اسحق الواسطي

وحدث ابى سعيد اشهر حديث في هذا الباب وقال ايضا
وقد تكلم في اسناد حديث ابى سعيد كان يحيى بن سعيد
يتكلم في علي بن علي وقال احمد لا يصح هذا الحديث انتهى
وعلى بن علي بن مجاهد بن رفاعه وثقة وكيع وابن معين
وابوزرعة وكفى بهم ولما ثبت من فعل الصحابة كغيره
الافتتاح بعده عليه السلام بسبحانك اللهم مع الجهر
لنقص تعليم الناس ليقنوا كان دليلا على انه الذي
كان عليه السلام عليه اخر الامر وانه كان الاكثر من فعله
وان كان رفع غيره اقوى على طريق الحديثين الايري
انه روي في الصحيحين من حديث ابى هريرة انه عليه السلام
كان يسكت هنيهة قبل القراءة بعد التكبير فقلت يا ابي
انت واتي يا رسول الله رايت سكوتك بين التكبير
والقراءة ما تقول قال اقول اللهم باعد بيني وبين
خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني
من خطاياي كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم
اغسلني من خطاياي بالماء والبرد وهو
من الكل لانه متفق عليه ومع ذلك لم يقل بسنيته عينا
احد من الائمة الاربعة والحاصل ان غير المرفوع المرفوع
في الثبوت عن مرفوع اخر قد يقدم على عدله اذا اقتضى
بقرائن يفيدانه صحيحا عليه السلام وان زاد في دعاء
الاستفتاح بعد قوله وتعالى جذك لفظ وحل
لا يمنع من زيادته وان سكنت عنه لا يؤمر به لانه لم يذكر
في الاحاديث المشهورة وقد روي عن ابى عباس من
قوله في حديث ذكره ابى شيبة وابن مردويه في كتاب
الدعاء له ورواه الحافظ بن شجاع في كتاب الفردوس

عن ابى سعيد

عن ابى سعيد ان من احب الكلام الى الله عز وجل ان
يقول العبد سبحانك اللهم ومحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جذك وجل ثناوك ولا اله غيرك وبغض الكلام
الى الله ان يقول الرجل للرجل اتقضى الله فيقول عليك
نفسك ويقول ايضا بعد الشاء اوقبله ابي وجهت
وجهي للذي فطر السموات والارض خنيفا وما انا
من المشركين الى آخره عند ابى يوسف ولا دليل لابي يوسف
على الضم الا ما رواه البيهقي من حديث جابر انه عليه
السلام كان اذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم
ومحمد وتبارك اسمك وتعالى جذك ولا اله غيرك
وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيفا وما
انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله
رب العالمين واما افراد التوجيه كما قال به الشافعي
ففيه احاديث منها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث
علي انه عليه السلام كان اذا قام الى الصلاة قال وجهت
وجهي للذي فطر السموات والارض خنيفا وما انا من
الشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب
العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين
اللهم انت الملك لا اله الا انت ربي وانا عبدك ظلمت
نفسى واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يضر
الذنوب الا انت واهدني لاحسن الاخلاق لا
يهدي لاحسنها الا انت واصرف عني سيئها لا
يصرف عني سيئها الا انت لبيك وسعديك والخير
كله في يديك والشر ليس اليك انا بك واليك تبا
وتعالى استغفرك واتوب اليك واذاركم قال

ركت

اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك
سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وإذا رفع قال اللهم
ربنا لك الحمد ملأ السموات والأرض وما بينهما ما
شئت من شيء بعد وإذا سجد قال اللهم لك سجدت
وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه و
صوره وشق سمعه وبصره تبارك الله رب العالمين
أحسن الخالقين ثم يقول آخر ما يقول بين التشهد
والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما
أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به
مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت وعند أبي
حنيفة ومحمد ذلك كله محمول على التطوع والتشهد فان
الامر فيه واسع ويؤيده ما ثبت في صحيح أبي عوانة و
النسائي انه عليه السلام كان اذا قام يصلي تطوعاً قال
الله أكبر وجهت الى آخره فيكون مفسراً لما في غيره جلاً
سبحانك اللهم فان ما ذكرناه بين انه الامر المستقر
عليه في الفرائض ثم اذا قرأ وجهت يقول فيه وأنا
من المسلمين ولا يقول وأنا اقل المسلمين تحزاً من
الكذب ولو قاله قيل بقصد صلته وقيل لا وهو الصحيح
لانه قال وحاك لا يخبر هكذا قالوا فعلى هذا لو قصد
به الاخبار بقصد قطعاً ثم في رواية عن أبي يوسف
يقول التوجه قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير
وعندها يقول التوجه ان شاء قتل الافتتاح ولما كان
ظاهر اللفظ يفيد انه يأتي به قبل التكبير عندها أيضاً
لانه المتبادر من الافتتاح قال يعني قبل النية ولا يقول
ذلك بعد النية قبل التكبير بالاجماع هو الصحيح

فاصل

فاصل بين النية والتكبير اذا اولى فيها اقترانها به وعلم
بقيد الاجماع ان مراده في قوله قبل التكبير والنية أيضاً
كما قد ناه به وان كان ظاهره الشمول وقيدنا بالصحيح
تبعاً لصاحب الهداية اختار اذا عمّا قيل عندها يأتي به
قبل التكبير عملاً بالاخبار ولانه ابلغ في النية قلنا
الاخبار محمولة على التطوع كما مر وحينئذ فحله بعد
التكبير ولا نسلم انه ابلغ في النية لانه لا يستلزمها ثم
بعد الاستفتاح يتقود بقوله تبعاً فاذا قرأت القرآن الآية
اي اذا اردت قراءة القرآن وهو سنة عند عامة العلماء
وعن الثوري وعطاء وجوبه نظراً الى حقيقة الامر وعلم
صلاحية كونه لدفع الوسوسة صار فاعنه ان يصح شرعاً
الوجوب معه واجيب بانه خلاف الاجماع وبمعهد
منهما ان يتدعا قولاً اخرّاً للاجماع فانه أعلم بالصا
رف على قول الجمهور ثم المختار في لفظه عند صاحب الهداية
استعيد بالله الى آخره وهو اختيار الفقيه أبي جعفر
لموافقة لفظ القرآن وعند غيره اعوذ بالله لان معنى
استعيد اطلب العوذ فاعوذ مطابق لموجبه وكذا
المنقول من استعاذته عليه السلام اعوذ على ما في
حديث أبي سعيد المتقدم والتعوذ انما هو عند اقتنا
ح الصلاة فلو نسيه حتى قراء الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك
كذا في الخلاصة ونفهم منه انه لو تذكر قبل اكمالها يتعوذ
وح ينبغي ان يستأنفها اما التعوذ من حيث المحل فتبع
للتشاء لا للمقراءة عند أبي يوسف فكل من يأتي بالشاء
يأتي به سواء كان يقرأ أو لا لانه لدفع الوسوسة والكل
محتاجون اليه حتى انه يأتي به المقدي كما يأتي به الامام

والمفرد

وفي العيدين يأتي به قبل التكبيرات بعد النشاء لانه يتبع له
ولا يؤخره عند التكبيرات وعند أبي حنيفة ومحمد التعمود
تبع للقراءة فكل من يقرأ يأتي به لان شرعية لها قال الله
تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الآية فلا يأتي
به المعتدي لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد وتؤخر
عن تكبيرات العيدين لان محل القراءة بعدها واما المسبوق
فلا يأتي به عندها الا بعد مفارقة الامام لانه محل قراءة
وعنده يأتي به عند الشروع تبعاً للنشاء ثم اذا قام الى قضاء
ما سبق به يأتي به عنده ايضا على ما ذكر في الخلاصة بناء
على انه يثنى مرتين على ما نقل المص حيث قال والمسبوق
يأتي بالنشاء اذا أدرك الامام حالة المحاققة ثم اذا قام
الى قضاء ما سبق به يأتي به ايضا كما ذكر في المنقسط
ووجهه ان القيام الى قضاء ما سبقه كتحريمه اخرى للخروج
به من حكم الاقتداء الى حكم الانفراد والمذكور في غير الخلاصة
ان المسبوق يتعمود على قول أبي يوسف عند الشروع
لا عند القيام الى القضاء ثم الخلاف في التعمود على ما ذكر
مذكور في الهداية وكثير من الكتب وفي بعض الكتب
كالمنظومة والمجمع ذكر الخلاف بين أبي يوسف ومحمد
ذكر في الخلاصة ان قول أبي يوسف أصح فكان هذا هو
السبب في اقتصار المص على قوله من غير تعرض للخلاف
لكن مختار قاضي خان والهداية وشرحها والكافي
والاختيار واكثر الكتب هو قولها انه يتبع للقراءة وبه
ناخذ واذا أدرك الشارع في الصلاة عند شروعه
الامام وهو ابي والحال ان الامام يجهر بالقراءة لا يأتي
بالنشاء بل يستمع وينصت للآية وقال بعضهم يأتي

بالنشاء

بالنشاء عند سكبات الامام حال كون النشاء كلمة كلمة
او كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لانه امكنه الايتان بالنشاء
مع مراعاة مقتضى الامر وروي عن الفقيه أبي جعفر الهندي
انه قال اذا أدرك الامام في الفاتحة يثنى بالاتفاق وان
أدركه في السورة يثنى عند أبي يوسف لا عند محمد ذكره في
الذخيرة وهو بعيد اذ لا فضل في قوله واذا قرأ القرآن
فاستمعوا له الآية بين الفاتحة وغيرها بل الأصح هو القول
الاول انه لا يأتي به مطلقا لا لطلاق النص اتمام الجملة
والعيدين التقييد بهما بناء على الغالب لان البعد عن
الامام يقع فيها في الغالب والافيرها ايضا كذلك
اذا كان المقتدى حال الجهر بالقراءة بعيدا عن الامام بحيث
لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما اختلفوا
في وجوب الانصات على البعيد والخطيب يخطب
قال بعضهم تجوز القراءة والذكر وقال بعضهم يجب
الانصات قال في المفيد الثاني اصح فكذا ينبغي ان يكون
هنا لانه ان لم يمكنه الاستماع فالانصات ممكن فيجب
ما هو ممكن ولا يسقط لسقوط غير الممكن لعدم الملازمة
وجودا وعدما وان أدرك الامام في الركوع فانه يجزى
في الايتان بالنشاء ان كان أكبر رايه يجوز ضبط أكبر رايها
الموحدة وبالنشاء المثلثة اي غالب رايه انه لو اتى به
اي بالنشاء يدرك الامام في شيء من الركوع يأتي به قائما
ثم يركع لا مكان احراز الفضيلتين معا فلا يفوت احد
ومحل النشاء هو القيام في فعله فيه والا اي وان لم يكن
غالب ظنه انه لو اتى بالنشاء يدرك الامام في شيء من
الركوع بل غلب على ظنه انه ان اشتغل به لا يدرك شيئا

من الركوع

مع الامام او شك في ذلك يركع ويتابع الامام ويترك الشاء
 لان احراز فضيلة الجماعة في تلك الركعة اولى من احراز
 فضيلة الشاء لان سنية الجماعة اكد واقوى من سنية
 حتى ذهب الى وجوبها كثير من العلماء وكذا الحكم اذا ادرك
 الامام في السجدة الاولى ان غلب على ظنه انه لو انشأ يدركه
 في شئ منها يثنى ولا يترك الشاء ويسجد لاجرا فضيلة
 الجماعة في السجدين وقيد بالسجدة الاولى لانه لو ادركه
 في الثانية فالاولى ان لا يثنى على ما سياتي فيما لو ادركه
 في القعدة لانه لما سبق الاسجدة فالاولى المشاركة فيها
 لقدها بخلاف ادراكه في الاولى فانه يدرك الثانية
 بكمالها فادنى المشاركة في الاولى مع احراز فضل الشاء
 ايضا ح اولى ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام
 بعد الركوع لان الواجب على المسبوق متابعة الامام
 فيما ادركه فيه ولا يجوز له ان ينصرف عنه قبل ان يتم
 صلاته على انه لا فائدة فيه لانه لا يحسب له ولا يكون
 مدركا لتلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله
 في مقدار تسبيحة منه لقوله عليه السلام اذا جئتم الى
 الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تقعدوها شيئا ومن
 ادرك الركعة فقد ادرك الصلاة رواه ابو داود وعنه
 عمر انه قال اذا ادركت الامام ركعتا فركعت قبل ان يركع
 راسه فقد ادركت الركعة وان دفع قبل ان تركع فقد ادى
 تلك الركعة وهذا نص في المسئلة وفي الدخيرة قال ابن
 سويظهره في الركوع يعني حال كون الامام راكعا صا
 مدركا اي لتلك الركعة قدر على التسبيح اولى لم يقدر
 اي لا يشترط المشاركة قدر التسبيحة وهذا هو الاصح

لان الشرط

لان الشرط المشاركة في جزء من الركن وان قل فالحاصل
 انه ان وصل الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من جده
 الركوع الى حد القيام ادرك تلك الركعة والافلا على
 ما افاده اثر عمر رضي الله عنه وان ادرك الامام وهو في
 القعدة الاولى والاخيرة قال بعضهم يكبر ويقعد من غير
 شاء وقال بعضهم ياتي بالشاء ثم يقعد والاول اولى
 فضيلة زيادة المشاركة في القعود ولا يتقوذا البعد
 الشاء لانه المتوارث سواء قلنا انه لاجل الصلاة او لاجل
 القراءة وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر ان كثير وتقوذا
 ونسي الشاء لا يعيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسي
 الشاء والتقوذا والتسمية لفوات محلها ولا سهو
 عليه ذكره الزاهدي يترك التسمية بناء على انها غير
 واجبة ايضا كالشائ والتقوذا وسياتي الكلام عليها
 ان شاء الله تعالى قريبا ثم بعد التقوذا يسمى اي يقرأ بسم الله
 الرحمن الرحيم فياتي بها اي بالتسمية في اول كل ركعة
 يقرأ فيها الكلام هنا في مواضع الاول هل هي سنة
 ام واجب والثاني هل هي آية من كل سورة ام لا والثالث
 في محلها والرابع في صفة قراءتها اما الاول فينبى الشيخ
 الدين النسفي في كتبه وقاض خان وصاحب الخلاصة
 وكثير الى انها سنة وكذا ما تقدم عن النوادر في ذلك
 وذكر الزيلعي في شرح الكنزان الاصح انها واجبة وكذا
 ذكر الزاهدي عن المحسن ان الصحيح انها واجبة في كل
 ركعة ومرواه في كل ركعة يجب فيها القراءة وقال ابن
 وهبان في منظومته ولو لم يسلم ساهيا في كل ركعة
 فيسجد اذا يجابها قال الاكثر اي يسجد للشهو اذا تركها

سأهيا

فظ

أول كل ركعة تحب فيها القراءة لأن أكثر العلماء قال
 بوجوبها وهذا هو الأحوط فإن الأحاديث الصحيحة
 تدل على موافقة عليه السلام عليها وما ورد فيها
 من الاقتراح بالحمد فليس ينقض على تركها فكان الإجماع
 هو الأحوط وأما الموضع الثاني فإن مذهبتنا ومذهب
 الجمهور على أنها ليست آية من الفاتحة ولا من كل سورة
 وعند الشافعي وهي آية من الفاتحة قولاً واحداً ومن كل
 سورة في قول لأنها أثبتت في المصحف بإجماع الصحابة
 مع الأمر بتجريد عماد ليس بقرآن ولما عن أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأتم الحمد
 فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم أنها أم القرآن وأمر
 الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم أحد
 آياتها رواه الدارقطني وقال رجال أسناده ثقات كلهم
 وروى موقوفاً ولنا ما في صحيح مسلم وغيره من حديث
 أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال
 الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي
 ما سأل فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمد
 لي عبدي وإذا قال الرحمن الرحيم قال الله أشنى علي عبدي
 وإذا قال ملك يوم الدين قال الله محمدني عبدي وإذا
 قال إياك نعبد وإياك نستعين قال الله هذا بيني وبين
 عبدي ولعبدي ما سأل فإذا قال أهدنا الصراط المستقيم
 صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
 قال هذا لعبدي ولعبدي ما سأل ولا شك أن المراد بالصلاة
 هنا الفاتحة لأن المقسوم بها فسر فهو كقوله تعالى ولا تجز
 بصلواتي بقرآنك في الصلاة فالبداءة بالحمد لله دليل

على أن

على أن التسمية ليست من الفاتحة وإنما سبع آيات بدو
 حيث جعل الوسطى وهي إياك نعبد وإياك نستعين
 بينه سبحانه وبين عبده والثلاث قبلها له تعالى
 خاصة والثلاث بعدها لعبده فقط وإذا لم تكن آية
 من الفاتحة لم تكن آية من غيرها لعدم القائل به ولا شك
 أن هذا الحديث أصح من رواية الدارقطني كيف وكون
 رجال أسناده ثقات لا يدل على صحته لجواز أن يكون
 فيهم منصف بالفضل مع كونه ثقة مع أنه روى موقوفاً
 ولو سلم صحته فغايتها التعارض المورث للشبهة ولو سلم
 عدم التعارض فخبر الواحد غير قاطع للشبهة والقرآن
 لا يثبت مع الشبهة لأن طريقة طريق اليقين لأنه أصل
 الدين وبه تبنى الرسالة وقامت الحجج على الضلالة
 فلا يثبت كونها آية من سورة من السور بلا دليل قطعي
 كما في سائر الآيات وإجماع الصحابة على أنها في المصحف
 المصحف لا يلزم منه أنها آية من كل سورة بل اللازم
 منه مع الأمر بالتجريد على غير القرآن أنها من القرآن وبه
 نقول أنها آية منه نزلت للفصل بين السور وكتابتها
 بقلم على حدة يؤيد ذلك كما في تراجم السور وعدد الآيات
 وأما الموضع الثالث ففي رواية عن أبي حنيفة أن محلها
 أول الصلاة والصحيح أن محلها أول كل ركعة احتياطاً
 لأن أكثر المشايخ على هذا نقل في الكفاية عن الحسن أنه
 قال الأحسن أن يسمى أول كل ركعة عند أصحابنا جميعاً
 لا خلاف فيه ومن زعم أنه يسمى مرة في الأولى فحسب
 فقد غلط على أصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف
 في الوجوب فعندهما ورواية المعلى عن أبي حنيفة أنه

انه يجب التسمية في الثانية كوجوبها في الاولى وفي روايتها
ورواية الحسن عن ابي حنيفة لا يجب الا عند الاقتراح
وان قراها في غيره فحسن ثم قال الحسن والصحيح ان
يجب التسمية في كل ركعة انتهى واستدلوا على الاحتياط
باختلاف العلماء في انها اية من الفاتحة او لا فكان
الاحتياط الايمان بها للخروج من الخلاف واعترض الشيخ
كالدين بان مقتضى هذا ان يؤتى بها مع السورة بثبوت
الخلاف في كونها من كل سورة كما في الفاتحة والجواب
ان الخلاف في انها اية من السورة ليس في القوة كالحال
في انها اية من الفاتحة على ما مر فلا يؤثر في ثبوت الاحتياط
كتأثيره واما الموضع الرابع فانه يخفى عندنا وعند احد
في اصح الروايتين خلافا للشافعي فان السنة عنده
فيها الجهر لما عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية جهر
قال الحاكم صحيح بلا علة وصححه الدارقطني وهذا
امثل حديث صرح فيه بالجهر قال بعض الحفاظ ليس
حديث صحيح في الجهر الا وفي اسناده مقال عند اهل الحديث
ولذا قل اعرض ارباب المسانيد المشهورة واحمد فلم
يخرجوا منها شيئا مع اشمال كتبهم على كثير من الضعيف
قال ابن تيمية وروينا عن الدارقطني انه قال لم يصح عن
النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر حديث وعن الدارقطني
انه صنف بمصر كتابا في الجهر بالتسمية بالله بالبسملة
فاقسم بعض المالكية ليعرفه الصحيح منها فقال لم
يصح في الجهر حديث وقال الحازمي احاديث الحديث
الجهر وان كانت ماء ثورة عن نفر من الصحابة غير ان الشافعي

لمسلم

لمسلم من شوايب وقد روي الطحاوي وابو عمر بن عبد البر
عن ابن عباس الجهر قراءة الاعراب وعن ابن عباس
يجهر النبي صلى الله عليه وسلم بالبسملة حتى مات فقد رعا
ما روي عن ابن عباس ثم ان ثم فهو محمول على قوله
احيانا ليعلمهم انها تقرأ فيها اوجب هذا الحمل
صريح رواية مسلم عن انس صليت خلف النبي صلى
الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا
منهم يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم لم يرد في القراءة
بل السماع للاخفاء بدليل ما صرح به عنه فكانوا لا
يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم رواه احمد والنسائي
باسناد على شرط الصحيح وعنه صليت خلف النبي
صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فكلم يخفون ببسم الله
الرحمن الرحيم وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يستر ببسم الله الرحمن الرحيم وابا بكر وعمر
وروي الطبراني ثنا محمد بن ابى السري ثنا عمر بن سليمان
عن ابيه عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يستر ببسم الله الرحمن الرحيم وابا بكر وعمر وعثمان
وعليا انتهى وهو مذهب الثوري وابن المبارك وقال
ابن عبد البر وابن المنذر هو قول ابن مسعود وابن الزبير
وعمار بن ياسر وعبد الله الغفل والحكم والحسن بن
الحسين والشعبي والنخعي والاوزاعي وعبد الله بن الميا
وقنادة وعمر بن عبد العزيز والاعمش والزهري ومجا
وحامد وابن عبيد واحد واسحق رحمة عليهم اجمعين
فقول المصنف اما الامام اذا جهر فلا ياتي بها معناه لا ياتي
بها جهرا واما ستر فياتي بها واذا خافت ياتي بها اي

رض

ي

رك

هد

تي

اي مخافة والتقييد بالامام لا يفيد اختيارا فان المنفرد
كذلك والمقتدي لا يقرأ وأما التسمية عند ابتداء السورة
بعد الفاتحة فانه عند أبي حنيفة لا يأتي بها لا في حال الجهر
ولا في حال المخافة وكذا عند أبي يوسف لما تقدم انهما
ليست بآية من أول السورة والائتان بها في أول كل ركعة
لما تقدم من الأحاديث الدالة على انه عليه السلام كان
يأتي بها سرا وكذا الخلفاء الراشدون ولم يرد شيء في
الائتان بها في أول السورة وعند محمد يأتي بها في أول السورة
إذا خافت بالقرأة لا إذا جهر لأن المشروع فيها الإخفاء
كما تقدم فلواتي بها حال الجهر مخافة يلزم وجود سكتة
في أثناء القرأة ولم يوثق ولا يلزم مثله في المخافة ثم
بعد التسمية يقرأ الفاتحة وإذا قال الامام في آخرها ولا
الضالين يقول اي الامام امين والمؤمن ايضا يقولها والثالث
سنة لقوله عليه السلام إذا آمن الامام فآمنوا فانه من
وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه
متفق عليه وبه ثبت تأمين الامام بطريق الاشارة
لانه لم يسبق له الكلام وروي فآمنوا فان الامام يقولها
في سنن النسائي وصحيح ابن حبان فكان حجة على ما ذكر
في تخصيص المؤمن بالتأمين دون الامام ويحفظونها اي
يخفي الامام والمقتدي أن امين يقول ابن مسعود اربع
يخفيهن الامام التعوذ والتسمية وامين وربنا لك
الحمد وهذه الاربعة رواها ابن ابي شيبة عن ابراهيم النخعي
وقد روي احمد وابو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم
في المستدرک من حديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن
حجر بن العنيس عن علقمة بن وائل عن ابيه انه صلى الله

مع رسول

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المفضول عليهم
ولا الضالين قال امين واخفى بها صوته وقال الشافعي واحدا
يجهر الامام والمأموم بامين لما روي ابن ماجه كان عليه
السلام اذا تلى غير المفضول عليهم ولا الضالين قال
امين حتى يسمع من الصف الاول فيرتج المسجد قلنا تعارض
روايتا الجهر والاختفاء في فعله فيرجح الاختفاء باشارة قوله
فان الامام يقولها وبانه الاصل في الدعاء وامين دعاء
فان معناه استجب ثم يجوز في امين المدة وهو الأكثر ويجوز
القصر وأما تشديد الميم فخطأ وفي التجنيس انه يفسد
وقيل لا وعليه الفتوى وقال الحلواني له وجه لان معنا
ندعوك قاصدين اجابتك ثم يضم الى الفاتحة سورة
او ثلاث آيات قصار قد راقص سورة وتقدم ان ذلك
واجب كالفاتحة فان قرأ مع الفاتحة آية قصيرة او اثنتين
قصيرتين لم يخرج عن حد الكراهة اي كراهة التحريم
لاخلاله بالواجب وان قرأ ثلاث آيات قصار او كانت
الآية او الايتان تعدل ثلاث آيات قصار خرج عن حد
الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستحباب
وح ينبغي ان يكون فيه كراهة تنزيه لان ترك المستحب
يكره تنزيها كما ان ترك الواجب يكره تحريما على ان المراد
من الاستحباب ههنا التثنية على ما صرح به في اكثر الكتب
وذلك الذي ذكر من عدم الخروج من الكراهة فيما اذا
قرأ دون الثلاث لعدم الدخول في الاستحباب اذا قرأ
لان الواجب هو ضم السورة او الايات اليها اي الى الفاتحة
في الاولين والمستحب على ثلاثة اوجه احدها ان يقرأ
في السفر حالة الضرورة من خوف عجلة لهم ونحو ذلك

ها

بفاححة الكتاب واتي سورة شاد او مقدار اقصر سورة من
اي محل يتسري لاروي ابو داود والنسائي عن عتبة بن عامر
قال كنت اقول برسول الله صلى الله عليه وسلم نأفته في السفر
فقال لي يا عتبة الا اعل لك خير سورتين قرئتا فعلمني
قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس قال فلي
يرني سررت بها جدا فلما نزل صلاة الصبح صلى بها
الصبح للناس وفيه القاسم مولي معاوية ابو عبد الرحمن
القرشي الاموي مولاهم تكلم فيه غير واحد ووثقه ابن معين
وغيره وروى الحاكم في مستدركه عنه سالت رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن المقوذتين امن القرآن هما فاستسا
هما في صلاة الفجر وصححه والحق انه حسن والوجه الثاني
ان يكون في السفر حالة الاختيار من الامن وعدم العجلة
في بقراءة صلاة الفجر مع الفاححة سورة البروج ومثلها
او قريبا منها في المقدار ليجمع بين مراعاة سنة القراءة و
بين التخفيف لان السفر مظنة المشقة فلا بد ان تكون
قراءته اخف ما يقرأ في الحضر فيكون الاوسط في الحضر
طويلا في السفر ويقرأ في الظهر كذلك يقرأ في العصر والعشا
دون ذلك نحو سورة الطارق والشمس وضحاها وفي الحرب
يقرأ بالقصار جدا كالصمر والكوتر والاحلاص لانه لما قرئ
في محل الطول بالوسط فلا بد ان يكون ما محله التوسط
دون ذلك ثم ما محله العصر دون وجه الثالث ان يكون
في الحضر وح اذا خاف فوت الوقت يقرأ قدر ما لا ينقص
الصلاة كما في السفر حالة الضرورة للاشتراك فيها
وان لم يخف فوت الوقت فالسنة في حقه انه يقرأ
يقرأ في صلاة الفجر في الركعتين باربعين آية وسطا

وهو الادنى

وهو الادنى او خمسين او ستين آية وهو الاوسط
والاعلى الزيادة على الستين الى المائة ففي صحيح مسلم
من حديث جابر انه عليه السلام كان يقرأ في الفجر
بقاف وخوها وفي الصحيحين عن ابي بردة كان عليه
السلام يقرأ في الفجر ما بين الستين الى المائة وفيه
ايضا عن ابن عمر ان كان صلى الله عليه وسلم ليؤمنا في الفجر
بالصافات وفي الصحيحين عن ابي هريرة كان النبي صلى
الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزل الكتاب
في الركعة الاولى وفي الثانية هل اتي على الانسان وفي مسلم
عن عبد الله بن السائب قال صلى الله عليه وسلم الصبح
بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى
وهرون او ذكر عيسى اخذت النبي صلى الله عليه وسلم
سلعة فركع فالحاصل ان المقادير المذكورة التي اقلها
الاربعون واكثرها المائة هي الغالب من فعله عليه السلام
وما ورد مما هو اقل من اربعين في الفجر فمحول على ضرورة
دعت الى ذلك ثم اختلاف افعاله صلى الله عليه وسلم
حال الاختيار للتشريع لانه ليحفل قاعة لهما في
الازمنة ويعلم منه انه لا ينقص في الحضر حالة الاختيار
عن الاربعين ولو كانوا كسالي لان الكسالي محلها حيث
قال في الهداية وغيرها في وجه التوفيق بين ما ورد ان
يقرأ بالاربعين مائة وبالكسالي اربعين وبالاوسطا
ما بين خمسين الى ستين وقيل ان كان الليالي قصارا
فاربعين وان طولا فمائة وما بينهما وقيل ينظر الى طول
الاي وقصرها وتوسطها ويقرأ في الظهر مثله في مثل
ما يقرأ في الفجر لما في مسلم عن ابي سعيد الخدري كنا نحرز

قيام

وفيما بين الستين والمائة

صلى بنا رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فخرنا قيامه
في الركعتين الأوليين من الظهر قدر قراءة الم تنزيل السجدة
وفي رواية كل ركعة قدر ثلاثين آية الحديث وقوله في الرواية
الأولى قدر قراءة الماري في كل ركعة لتوافق الرواية الثانية
معنى أن العمل على مخالفة لفظاً فقط أولى من العمل عليها
في المعنى أيضاً عند الامكان أو يقرأ في الظهر دون أي دون
ما يقرأ في الفجر هكذا ذكر في الأصل لأن وقت الظهر وقت الأفعال
بالكسب والتطويل فيه مؤد إلى السأمة بخلاف وقت
الفجر وفي مسلم عن جابر بن سمرة كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقرأ في الظهر بالليل إذا بقيت ويروي بسبع أسهم ترك
الأعلى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك فالحديث
الأول أطول قراءة وردت فيها وهذا أقصرها فلم يعلم
أن أطولها دون أطول الفجر وأقصرها دون أقصرها
فهذا يؤيد رواية الأصل فينبغي أن يكون العمل عليها
سما في زماننا وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلاثين آية
يعني في الركعتين في العصر عشرين آية انتهى ويقروا في
العصر والعشاء كذلك أي دون ما يقرأ في الفجر ورواية
واحدة لما تقدم أنفا من حديث جابر في العصر وفي
الصحيحين من حديث البراء سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقرأ في العشاء والتين والزيتون وما سمعت
أحدًا أحسن صوتاً منه وفيها في حديث معاذ بن
صلى العشاء بالبقرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
يا معاذ افتان أنت ثلاثا اقرأ والشمس وضحاها وسبح
اسم ربك الأعلى ونحوها ولأن العصر وقت شدة الـ
شتغال بالمعاش والعشاء وقت النوم فاسمها

التخفيف

التخفيف بالنسبة إلى الفجر وقال القدوري يقرأ في الفجر
أي في كل ركعة بطوال المفضل أي بسورة من طول المفضل
وفي الظهر والعصر والعشاء بأوساط المفضل وهذه
من القدوري اختياراً لرواية الأصل في الظهر حيث
جمعها مع العصر والعشاء لاسم الفجر ويقرأ في المغرب
بقصار المفضل والأصل فيه كتاب عمر على ما روي
عبد الرزاق في مصنفه أنا سفيان الثوري عن علي بن
زيد بن جده عن الحسن وغيره قال كتب عمر إلى أبي
موسى الأشعري أن اقرأ في المغرب بقصار المفضل وفي
العشاء بأوساط المفضل وفي الصبح بطوال المفضل
وهو موافق لما تقدم قبله من الحكم والأدلة أمّا
الطوال أي طول المفضل فمن سورة الحجرات إلى سورة
البروج وأما الأوساط فمن سورة البروج إلى سورة
لم يكن وأما القصار فمن سورة لم يكن إلى آخر القرآن
هذا هو الذي عليه الجمهور في تفسير طوله وأوساطه
وقصاره وقيل طوله من قاف وقيل من سورة محمد
وقيل من الجاثية وهو غريب وقيل هي من الحجرات إلى
عبس والأوساط منها إلى الضحى والباقي إلى آخر القضا
والمنفرد كالآمام في جميع ذلك وبطيل الآمام في صلاة
الفجر الركعة الأولى على الركعة الثانية وهذه الأطالة
مسنونة أجمعاً أعانة على أدراك الركعة الأولى لأن
وقتها وقت نوم وغفلة وقدرة الأطالة أن يقرأ
ثلاثي مائة فيهما في الأولى وثلاث في الثانية وهو معتبر
من حيث الأي أن فتاوت أوتقارب طولها وقصر
فان تفاوتت اعتبر من حيث الكلمات والحروف

في الفجر يقرأ في كل ركعة بطوال المفضل

كذا في الكافي وفي شرح الطحاوي يقرأ في الاولى ثلاثين وفي
الثانية عشر او عشرين هذا بيان الاولوية واما بيان
الحكم فلو قرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلاث آيات
لا بأس به كذا في الكفاية وركعتا الظهر وما في سواها اي سوا
الظهر من بقية الصلوات وفي بعض النسخ وما سواها اي
وركتا ما سوى الفجر والظهر من العصر والمغرب والعشاء
سواء في قدر القراءة من حيث السنة فلا يسن اطالة
الاولى على الثانية فيما سوي الفجر عند أبي حنيفة وابي يوسف
بل يكره ذكره في الاختيار وقال محمد بن حاتم ان يطيل
الاولى على الثانية في الصلوات كلها اعانة على ادراك
الركعة الاولى كما في الفجر فان الوقت فيما سواها وقت
اشتغال ايضا بالكسب كما في ان الاشتغال في الفجر بالنوم
ولهما ان الثانية كالاولى في استحقاق القراءة ولذا استؤنا
في ضم السورة وفي صفة الجهر فتستويان في المقدار واما
ترك القياس في الفجر لانه وقت نوم وعقلة وغيره وقت
علم ويقظة واشتغالهم بالكسب مضاف الى تقصيرهم
واختيارهم حتى يعاقب عليه اذا فوت واجبا بخلاف
النوم ولذا لا يعاقب عليه فشرع التفضيل هناك
لا يكون شرعا له هنا هذا ولكن يؤيد قول محمد بن ماري
البخاري من حديث ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الاولىين بقا حجة
الكتيب وسورتين وفي الركعتين الاخيرين بقا حجة
الكتاب ويسمعا الآية احيانا ويطول في الركعة الا
ولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح
واجيب بانه محمول على اطالة من حيث الشاء و

التعوذ

التعوذ وبما دون ثلاث آيات وعلى هذا فيحمل قول الراوي
وهكذا على التشبيه في اصل الاطالة لانه قدرها لكتفه
غير المتبادر ولذا قال في الخلاصة في قول محمد بن احمد
كذا قاله ابن الهمام لكن عبارة الخلاصة هكذا وقال
محمد بن طيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها
وهذا احتج في الفجر انتهى وهذا لا يفيد ان لفظ هذا
احتج من كلام صاحب الخلاصة بل يحتمل انه من تلمذ قول
محمد كما صرح به المصنف والتشبيه المذكور وان كان
غير المتبادر لكن دعت اليه ضرورة التوفيق بين حديث
البخاري هذا وبين حديث مسلم الذي تقدم عن ابي سعيد
الخدري حيث قال فحزنا قيامه في الظهر في كل ركعة
قدر ثلاثين آية فانه افاد التسوية بين الركعتين وقد
علم من التقييد بالامام ومن التعليل بالاعانة على
ادراك الجماعة ان المنفرد يسوي بين الركعتين في
الجميع اتفاقا واما اطالة الركعة الثانية على الركعة
الثانية الاولى فمكروه بالاجماع لكن لا يطلو الاطالة
بل ان كانت تلك الاطالة بثلاث آيات او بما فوقها
نكره وان كانت تلك الاطالة آية او اثنتين لا يكره لما تقدم
من حديث عقبة بن عامر انه عليه السلام صلى الصبح
بالمعزتين وثانيتها اطول من اولها بآية ولكن يرد على
هذا ما في صحيح مسلم عن النعمان بن بشير كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسبع
اسم ربك الاعلى وهل تاك حديث الفاشية والاولى
سبع عشرة آية والثانية ست وعشرون لكن ذكر في القيمة
فيما اذا قرأ في الاولى والعصر وفي الثانية الهزة يكره

لان الاولى ثلاث ايات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة
 واما ما روي انه عليه السلام قرأ في الاولى من الجمعة سبع
 اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل تاك حديث الغاشية
 فزاد الثانية على الاولى سبع لكن التبع في السور الطوال
 يسير دون القصار لان الست ههنا ضعف الاصل
 والتسبع ثم اقل من نصفه انتهى وعلم منه ان الثلاث
 ايات انما تكره في السور القصار لظهور الطول فيها بذلك
 القدر ظهورا بيتا وهو حسن الا انه ربما يتوهم منه
 انه ربما يتوهم منه انه متى كانت الزيادة بما دون
 النصف لا يكره وليس كذلك بل الذي ينبغي ان الزيادة
 اذا كانت ظاهرة ظهورا تاما تكره والا فلا لزوم للحرج
 في التحرز عن الخفية ولورود مثل هذا الحديث ولا
 تغفل عما تقدم ان التقدير بالايات انما يعتبر عند
 تقاربها واما عند تفاوتها فالمعتبر التقدير بالكلمات
 او الحروف والا فالمرشح ثمان ايات ولم يكن ثمان
 ايات ولا شك انه لو قرأ الاولى في الاولى والثانية
 في الثانية انه يكره لما قلنا من ظهور الزيادة والطول
 وان لم يكن من حيث الاي لكنه من حيث الكلم والحروف
 وقس على هذا وذكر ابن فريشته في شرح الجمع عازيا
 الى نظم الامام البرزوي ان خلاف محمد في اطالة الا
 على الثانية انما هو في باقي الصلوات الخمس واما في
 الجمعة والعيدين فيستوي القراءة بين الركعتين
 اتفاقا وجهه انتفاء العلة المقتضية لاطالة الاولى
 وهي الاعانة على ادراك الركعة الاولى فيها لان الغاية
 فيها كون الناس حاضرين مجتمعين ويؤيده الحديث

المقدم

المتقدم اتفاقا وكذا ما في مسلم وغيره من حديث ابو هريرة انه
 صلى الجمعة فقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية اذا جاءك
 المنافقون وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقرأ بها يوم الجمعة اما في السنن وسائر النوافل فيستوي
 بين الركعتين ولا يطيل احدهما على الاخرى اطالة يتينة
 الظهور لعدم الترجيح الا اذا كان ما يقرأ في السنن و
 النوافل مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم او مرويا عن
 الصحابة رضي الله عنهم فانه يحصل الحاجة في الرواية او
 الاثر وسيد كونه تمامه في فصل ما يكره ان شاء الله تعالى
 ثم اذا تم القراءة فلما اي فحين فرغ من القراءة يخرج راکعا
 وهذا يفيد انه يصل خاتمة القراءة بالركوع من غير تراخ
 وعن ابو يوسف انه قال ربما وصلت وربما تركت
 وقال ابو جعفر الهندواني يصلها اي القراءة بالركوع
 وصلا وانما ترك ابو يوسف الافضل تعليما للرخصة
 كذا في الكفاية ولا يخلوا عن نظر وانما اتى بلفظ الخرو
 وهو التسقوط اقتداء بالقرآن ولما فيه من الدلالة
 على المبالغة في الانحطاط مسارعة الى الخضوع وكذا
 انتصاب راکعا حالا عن مخبر يدل على تلك المبالغة
 في الانحطاط مسارعة الى الخضوع وكذا انتصاب
 حالا ايضا حتى كانه من سرعة خروجه قارن ركوعه
 خروجه ووقع طرفه وقوله يكبر تكبيرا جملة خالية
 من ضمير يخرج او راکعا وهو يفيد مقارنة التكبير للركوع
 ثم صرح به فقال وينبغي ان يكون ابتداء تكبيره عند
 اول الخرو والفرار منه عند الاستواء راکعا وقيل
 بعض المشايخ يكبر قائما ثم يركع وكذا ذكر في المحيط

ع

مستدلا بقول محمد اذا اراد ان يركع يكبر وبعضهم اي بعض
المشايع قالوا اذا اتم القراءة حالة الخروء لا بأس به
ان يكون ما بقي من القراءة حرفا واحدا او كلمة واحدة
لا اكثر من ذلك ليلا يكون قارئا في الركوع وهذا يستلزم
تأخير التكبير الى ان يصل الى الركوع وليس بشئ والقول
الاول وهو المقارنة اصح الاقوال كذا قال الطحاوي وهو
مفاد عبارة الجامع الصغير والمروني عنه عليه السلام
قال ابو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول
سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول
وهو قائم ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يهوي ثم يكبر حين
يرفع راسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع راسه
ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين
يقوم من الشنيتين بعد الجالس متفق عليه فإضافة
ظروف الازكار الى الافعال تقتضي مقارنتها كمقارنته
سائر المظروفات لظروفها ولان في المقارنة عدم
اخلاء شئ من اجزاء الصلاة عن ذكره فكانت اولى
ويضع يديه في الركوع على ركبتيه معتمدا بهما ويفرج أصابعهما
ولا يندب الى التقرب الا في هذه الحالة ليكون امكن
من الاخذ بالركب والاعتماد ولا الى الضم الا في حال
السجود لتكون رؤس الاصابع متوجهة الى القبلة
وفيها سواها وهو الركوع حال الرفع عند التكبير والوضع
في التشهد يترك على ما عليه العادة من غير تكلف
ضم ولا تفريق لعدم ما يقتضيه احدهما دون الآخر ^{بسيط}
ظهره ويسوى راسه بعجزه ولا يرفع راسه ولا ينكسه

لما روي البخاري وغيره في حديث ابي حميد الساعدي
قال في نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انا اخفك
لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم رايت اذ كبر جعل يديه
حذاء منكبيه واذ ركع اسكن يديه من ركبتيه ثم هصر
ظهره الحديث وروي ابن ماجة عن وابصة بن معبد قال
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فكان اذا
ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لا يمتد ويروي
الطبراني عن ابن عباس وابي بردة الاسلمي مثله وروي
ابو العباس محمد بن اسحق السراج في مسنده عن البراء
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع بسط ظهره واذا
سجد وجهه اصابعه قبل القبلة وروي الترمذي في
حديث ابي حميد المتقدم وصححه انه عليه السلام كان
اذا ركع لا يصوب رأسه ولا يقنعه وكذا رواه ابن
حبان واخرج مسلم عن عائشة في حديث طويل
فكان اذا ركع لم يشخص رأسه ولا يصوبه والسنة
ايضا في الركوع الصاق الكعبين واستقبال الاصابع
القبلة وهذا كله في حق الرجال اما المرأة فتحنى
في الركوع قليلا ولا يعتمد ولا تفرج اصابعها بل تضيقها
وتضع يديها على ركبتيها وضعا ولا تحن ركبتيها
ولا تجافي عضديها لان ذلك استر لها كذا ذكره الزاهد
في شرح القدوري ويقول في ركوعه سبحان ربي
العظيم ثلاثا وذلك ادناه لما اخرج ابو داود والترمذي
وابن ماجة انه عليه السلام قال اذا ركع احدكم فيقل
ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك ادناه واذا
سجد فيقل سبحان ربي الاعلى ثلاث مرات وذلك

ي

ادناه

لفظ ابي داود وابن ماجه وهو منقطع فان عوننا لم يلقه
عبد الله بن مسعود واخرج ابو داود والترمذي عن
عقبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم
فلما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم
وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر الفريضة
الرابعة التي هي الركوع وان زاد على الثلاث فهو اي الفعل
الذي هو الزيادة افضل من تركه لقوله عليه السلام
وذلك ادناه اي ادنى كالسنة التسبيح ولا شك ان
الزيادة على الادنى افضل ولكن اذا زاد قال سنة انه
يختم على وتر لان الله وتر يحب الوتر وان اقتصر في
التسبيح على مرة واحدة او ترك التسبيح بالكلية
جازت صلاته لعدم ركنيته ولكن يكره ذلك وهو الترك
او الاقتصار على مرة وكذا الاقتصار على مرتين للاخلال
بالسنة وروي عن ابي مطيع البلخي ان تسبيح الركوع و
السجود ركن لو تركه لا تجوز صلاته وقد تقدم الكلام
عليه في الفريضة الرابعة ولا ينبغي للامام ان يطيل
التسبيح او غيره على وجه يمل به القوم اذا اقتصدار
السنة لانه اي التطويل المذكور سبب التنفير عن الجماعة
وانه اي التنفير عن الجماعة مكروه لانه مؤد إلى جرمان
المسلمين المسلمين الثواب الموعود على الصلاة بالجماعة
وفي الصحيحين وغيرهما عن قيس بن ابي حازم قال
اخبرني ابو مسعود ان رجلا قال والله يا رسول الله
اني لا تأخر عن صلاة الغداة من اجل فلان مما يطيل
بنا فما رایت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مؤظرة

اشد غضبا منه يومئذ ثم قال يا ايها الناس ان منكم منفردين
فايكم ما صلى بالناس فليجتوز فان فيهم الضعيف والكبير
وذا الحاجة وفي رواية اذا صلى احدكم بالناس فليخفف
فان فيهم الضعيف والستقيم والكبير واذا صلى لنفسه
فليطول ما شاء وفي لفظ مسلم الصغير والكبير والضعيف
وذا الحاجة وفيهما عن النبي ما صليت وراء امام فقط
اخف صلاة ولا اتم من صلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وان كان ليسع بكاء الصبي فيخفف مخافة ان يفتن
امه واعلم ان التطويل المكروه وهو الزيادة على قدر راد في
السنة عند ملل القوم حتى ان رضوا بالزيادة لا يكره
وكذا ان ملوا من قدر راد في السنة لا يكره ولا يكونون
معدورين في الملل والتخلف بسبب ذلك فانه صلى
الله عليه وسلم نهى عن التنفير بالتطويل وقد كانت
قراءته وسائر افعاله على وجه السنة فلا بد من كون
ما نهى عنه غير ما كان دايما في غير الضرورة واما حال
الضرورة فهو مستثنى كما في تحفيقه عليه السلام بكاء
الصبي وليس المراد بالتخفيف الاخلال بالواجب
او السنة لغير ضرورة كما يفعل الكثير من ائمة زماننا
محتجين بلفظ هذا الحديث مع الضعلة عن معناه
كما قررناه وعن قول انس اخف ولا اتم حيث وصف
صلاة عليه السلام بالاتمية مع التخفيف وهل توصف
بالاتمية صلاة ترك فيها شئ من الواجبات او السنن
ومن لم يجعل الله له نورا فماله من نور ولو اطال الامم
الركوع لادراك الحائطي الركوع لا تقربا اي لم يطول الركوع
لاجل التقرب به لله تعالى فهو اي فعله ذلك مكروه

كراهة محرم حتى قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن
هذا فقال اكره له ذلك واخشي عليه امر عظيم وكذا
روي هشام عن محمد ولقب قاض خان هذه المسئلة
بمسئلة الرثاء وذلك لانه قصد غير الله سبحانه
بما من شأنه ان يتقرب به اليه ولكن مع هذا لا يكفر
بسبب هذا الفعل لانه وان لم ينبو به التقرب الى الله
تعالى لكنه لم ينبو به كونه عبادة لغير الله تعالى حتى يكون
كفرافضار كسائر افعال الرثاء واكثر العلماء حملوا الكراهة
وكذا المروي عما اذا كان الامام يعرف الجاني بعينه
اما اذا كان لا يعرفه فقد قالوا لا بأس به لانه امانة
على الطاعة لكن يطول مقدار ما لا يشغل على القوم بان
يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد لان الزيادة
على ذلك سبب للتفكير كما تقدم وعلى هذا لو طول القراءة
في الركعة الاولى ليدرك الناس تلك الركعة لا بأس به
اذا كان مقدار ما لا يشغل واعلم ان لفظ لا بأس به
في الغالب ان تركه افضل وينبغي ان يكون هناك ذلك
فان فعل العبادة لامر فيه شبهة عدم اخلاصها
لله تعالى لا شك ان تركه افضل لقوله صلى الله عليه
وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولانه وان كان
اعانة على ادراك الركعة ففيه اعانة على التكاسل و
ترك المبادرة والتهي للصلاة قبل حضور وقتها
فالاولى تركه واما لو اطال الركوع عند مجي الجاني تقربا
لله تعالى خاصة من غير ان يتخالى قلبه بشئ سوى التقرب
حتى لا الاعانة على ادراك الركعة فلا بأس به اي بفعله
للاطالة وعلى هذا ما قلناه يكون لفظ لا بأس بمعنى

انه الافضل

انه الافضل لا بالمعنى الغالب لكنه في غاية العزة والندرة
ويمكن ان يراد بالاطالة تقربا ان ينبو بها الاعانة على
ادراك الركعة لما فيها من اعانة عبادة الله على طاعته و
حينئذ فلفظ لا بأس على معناه الغالب لما في ذلك من
الشائبة التي ذكرناها والرغبة فالاولى ان لا يفعل وقال
بعضهم اذا احس بالجاني يطيل التسبيح بالتأني
في التلطف بها من غير ان يزيد في عددها ولا فرق بينه
وبين زيادة العدد فيما تقدم من التفصيل المذكور لانه
اطالة للركوع ايضا وفيها الكلام لا في نفس التسبيح
حتى لو مكث ساكنا فالحكم كذلك ثم بعد اتمام الركوع
يرفع راسه حتى يستوي قائما ويقول الامام حال
الرفع سمع الله لمن حمده اي قبل يقال سمع الامير كلام
زيد اي قبله فهو دعاء لقبول الحمد وان كان المصلح
مقتديا فانه ياتي بالتحميد بان يقول اللهم ربنا ولك
الحمد اوربنا ولك الحمد وافضليتها على ترتيبها كذا
في الكافي ولا ياتي بالمقدي بالتسبيح عندنا خلافا للشافعي
لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده
فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه من وافق قوله قول
الملايكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه من حديث
ابي هريرة ولان الامام يحث من خلفه على التحميد
فلا معنى لمقابلة لقوم له بالحث بل ينبغي ان يشتغلوا
بالتحميد وفي شرح الاقطع عن ابي حنيفة انه يجمع بينهما
وهي رواية شاذة وان كان المصلي منفردا ياتي بهما
قال في الهداية والمنفرد يجمع بينهما في الاصح وقال في
الكافي روي عن ابي حنيفة ان المنفرد يجمع بينهما كما هو

مذهبها

وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه ياتي بالسمع لا غير الصحيح
من مذهبه انه ياتي بالتحديد لا غير ذكره في المحيط لان
السمع حث لمن خلفه على التحديد وليس معه احد ليحث
عليه فلا ياتي بالسمع انتهى ويؤيد ما في الهداية ما في صحيح
مسلم وغيره من حديث عبد الله بن ابي اوفى وابي سعيد
الحذري انه عليه السلام كان اذا رفع رأسه من الركوع
قال سمع الله من حمده اللهم ربنا لك الحمد ملأ السموات
وملأ الارض ما شئت من شئ بعد واذا ثبت انه عليه
السلام جمع بينهما فلا بد من سنية الجمع في حالة من الحالات
الثلاث وقد خرج المقتدي لما ذكرنا ولا نها حالة نا
في حقه عليه السلام وخرج الامام على قول ابي حنيفة
ما سيأتي فتعين حال الانفراد اما الامام فيأتي بعد
السمع بالتحديد ايضا على قولها وفي رواية الحسن
عن ابي حنيفة ذكرها في شرح المختار لما مر انفا من الحديث
مع ان غالب احواله عليه السلام الامامة وفي ظاهر
الرواية عنه انه ياتي بالسمع لا بالتحديد لما مر من
قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا
اللهم ربنا لك الحمد فانه قسم والقسمه تنافي في الشركة
ولا يرد انه عليه السلام قسم في قوله واذا قال ولا الضا
فقولوا آمين مع ان الامام يقولها لانه ورد في بعض
رواياته فان الامام يقولها ولم يرد ههنا مثله علي
ان ههنا ما نفي ليس هناك وهوان المسنون في هذه
الاذكار ابتداءا فها عند ابتداء الانتقال وانها وها
عند انتهائيه ومقتضاه انتهاء السمع الامام عند
انتهاء الدفع وكذا انتهاء تحيد المقتدي فلو حمد الامام

وملا

درة

لين

بعد ذلك

بعد ذلك لوقع تحيده بعد تحيد المقتدي وهو خلاف موضوع
الامامة لان ما يشترك فيه الامام والمقتدي اما ان ياتي
معا او ياتي به الامام او لا فاما ان ياتي به المقتدي
او لا فلا والحديث الذي استدل به محمول على حالة الانفراد
في التجدد على ما مر ولذا روي فيه زيادات لم تشرع
في حق الامام بالاتفاق منها ايضا لان الامر في الانفراد
والتنفيل واسع وفي المحيط قال شمس الائمة الحلواني
كان شيخنا القاضي الامام يحيى عن استاذة انه كان
يميل الى قولها وكان يجمع بين التسميع والتحيد حين
كان اماما والطحاوي كان يختار قولها ايضا وهكذا
نقل عن جماعة من المتأخرين انهم اختاروا قولها وهو
قول اهل المدينة انتهى وشيخ الحلواني القاضي الامام
ابو علي النسفي واستاذ ابو بكر محمد بن الفضل البخاري
رحمهم الله تعالى وعزوه الى اهل المدينة فيه نظربل
هو قول الشافعي واحد واما قول المصنف وفي رواية يقول
اللهم ربنا لك الحمد ولا يريد على هذا فانه يوهم ان
المشروع في حق الامام ذلك في رواية وهو غير صحيح
اذ ليس في شئ من الروايات لاعتبارها ولا على حنيفة
ان الامام يكتفي بالتحديد وكانه تقديم وتأخير وقع
من الكاتب وموضعه قبل قوله اما الامام الى اخره
فيكون الضمير عائدا الى المنفرد اي ان كان المصلح منفردا
يأتي بها في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد
ولا يريد كما قدمناه عن الكافي والله سبحانه اعلم وفي
شرح الزاهدي فان قلت روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه كان يكبر عند كل خفض ورفع فلم ترك

التكبير

عند رفع الرأس من الركوع قلت عدد في المحيط قليل مسائل
 الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة هـ
 السنن وفي روضة الناطق ويكره في حالة الانتقال
 في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وعليه وابا هريرة
 كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع ثم قال الطحاوي
 فكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض و
 رفع قد تواتر العمل بها من بعد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى يومنا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع قال الاستاذ
 رحمه الله ترك العمل بها منصوصا ايضا فقد ذكر في خزانة
 الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض يوم وليلة
 اربع وتسعون ولن يكون كذلك الا اذا لم يكن عند
 الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد
 بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم لله تعالى سواء كان
 فيه لفظ التكبير او لم يكن جمعا بين الروايات والاثار
 والاحبار انتهى ويجوز ان يكون باعتبار الغالب والظاهر
 ان هذا هو مراد الطحاوي والافتواء العمل بالتكبير
 عند الرفع من الركوع منعه اظهر من الشمس ان لو كان لبقوله
 انزلوا اجتمعت الامة على تركه في جميع بلاد الاسلام
 جميع المذاهب ولما تركوا ذكره في كتبهم رأسا فان
 ذلك كالمستحيل من هذه الامة والله سبحانه الموفق
 ويرسل اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع باتفاق
 ائمتنا كما قال الصدوق في حسان الدين في وقفات
 اما على قول محمد فظاهر لانه قيام لا قراءة فيه واما
 على قولها فانه وان كان فيه ذكر مسنون في حق المنفرد

في رواية وفي حق الامام على قول لكنه غير متمد بل هو
 ربنا لك الحمد وخوه وهوشى قليل لا يزيد زمانه على
 زمان القبض والتخليه فلا فائدة في القبض وذكر
 السيد الامام ابو شجاع في الملتقط انه يأخذ اليد
 اليسرى باليمين في تلك القومة على قولها خلافا لمحمد
 بناء على وجود الذكر المسنون وان قل وقول صاحب
 الوقفات اوجه في صلاة الجنازة من اولها الى آخرها
 ووقت قراءة الشاء في سائر الصلوات فرضها وقلها
 ووقت قراءة القنوت في الوتر يأخذ اليد على قول
 اكثر المشايخ اختيارا منهم لقول ابي حنيفة وابي يوسف
 فان الاخذ عندهما سنة قيام فيه ذكر مسنون خلافا
 لما قاله ابو حفص الفضل ان السنة في هذه المواضع الاربع
 اختيارا منه لقول محمد فان الاخذ عنده سنة قيام
 فيه قراءة هو يقول ان شرعيته الاخذ خوف اجتماع
 الدم في رؤس الاصابع بسبب الارسال وذلك حاله
 القراءة لطولها كذا قيل وفيه نظر لان قراءة الفاتحة
 المشروعة في الاخيرين وحدها لا تزيد على قراءة القنوت
 ولا على قيام صلاة الجنازة ولها ان شرعية الاخذ
 زيادة الخضوع والتعظيم فينا سبب كل قيام حد
 يذكر يمد به وفي تكبيرات العيدين اي بين تكبيراتهما
 يرسل يديه اتفاقا لعدم الذكر المسنون بينهما عند
 فاذا اطمأن بعد رفع رأسه من الركوع حال كونه
 قائما وسكن اضطراب اعضائه الحاصل من الرفع
 كبر حال كونه متلبسا او تكبيرا متلبسا بالخروج
 او الباء يعني مع وذلك بان يكون ابتداء التكبير عند

وانتهاه عند انتهائه كما تقدم غير مرة وسجد وقوله
 يضع ركبتيه اولا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض
 وقع في بعض النسخ بغير واو فتكون جملة مفسرة للسجدة
 وفي بعض النسخ بالواو فيكون عطفا تفسيرا له اي
 سجد بهذه الهيئة من الترتيب في وضع هذه الاعضاء
 لما في المتن عن وايل بن حجر قال رايت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض
 رفع يديه قبل ركبتيه واما في المتن ايضا عن ابو هريرة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احكم
 فلا يترك كما يترك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه
 فقال البغوي ان حديث وايل ثبت منه وقيل انه
 منسوخ يعني بحديث مصعب بن سعد بن ابوقحس
 كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان نضع الركبتين قبل اليدين واما كون وضع
 الوجه بين الكفين فلما في مسلم من حديث وايل ايضا
 انه عليه السلام سجد ووضع وجهه بين كفيه وهذا
 مقدم على ما في البخاري من حديث ابو حميد انه عليه السلام
 لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه لان فليح بن سليمان
 الواقع في سند البخاري وان كان الراجح تثبته لكن
 قد تكلم فيه فضعفه النسائي وابن معين وابو حاتم
 وابوداود ومحيي القطان والسايجي وقد روي اسحق
 ابن راهويه في مسنده انا الثوري عن عاصم بن كليب
 عن ابيه عن وايل بن حجر قال رمقت النبي صلى الله
 عليه وسلم فلما سجد وضع يديه حذو روي عبد الرزاق
 في مصنفه انا الثوري به ولفظه كانت يداه حذو راسه

افرها

ولاشك

ولاشك انه اذا كان وجهه بين كفيه يكون يداه حذو
 اذنيه واخرج الطحاوي عن حفص بن غياث عن
 الحجاج عن ابي اسحق قال سألت البراء بن عازب
 اين كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع جبهته اذا
 صلى قال بين كفيه وربما يقال ان السنة ان يفعل
 ايها يتستر جمعاً بين الروايات بناء على انه عليه السلام
 فعل هذا احياناً وهذا احياناً الا ان بين الكفين
 افضل لان فيه زيادة المجافاة المسنونة قاله ابن
 الهمام ويدي اي يظهر ضبعيه اي عضديه لما في
 مسلم عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك
 ويجافي اي يباعد بطنه عن فخذه لما في مسلم ايضا
 عن يمينه كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جأ
 بين يديه حتى لو ان بهيمة ارادت ان تمر بين يديه
 لم تر وفي مسلم وغيره عن عبد الله بن يحيى كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فرج بين
 يديه حتى يبدو بياض ابطيه وهذه المبالغة المذمومة
 في هذين الحديثين لا تتأق مع الصاق البطن
 بالفخذين فلزم مباحة عنهما وهذه كفيته
 السجود المسنونة في حق الرجل واما المرأة فانها
 تحفض اي تتطامن وتسفل في السجود وتلزم
 بطنها بفخذها وتضم ضبعيها وهذا تفسير الاختلاف
 وذلك لان مبنى امرها على التستر فكان السنة في
 حقها ما كان استر لها من الهياك ويقول في سجود
 سبحان ربي الاعلى ثلاثاً وذلك ادناه وان زاد هو

في سجوده

في

كوره

ض

ده

افضل ويترك على وتر ما تقدم في الركوع ثم يرفع راسه
من السجدة الاولى مكبرا ويقعد مستويا ويضع
يديه على مخديه كما في التشهد فاذا اطمأن حال كونه
قاعدا وسكن اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانيا
وقد تقدم الكلام على هذا في تعديل الاركان وتكلموا في
تكرار السجود فقل هو تعبد لا يطلب فيه المعنى كاعدا
الركعات وقيل ان الشيطان امر بسجدة واحدة فلم
يفعل فسجد ثامنتين ترغيبا له وقيل الاولى اشارة الى
انا خلقنا من الارض والثانية الى انا نعاد اليها كما في الكا
والاول هو الاول ومعنى التكبير عند الانتقالات انه
سبحانه اكبر من ان يؤدى حقه بهذا القدر بل حقه
اعلى كما قالت الملائكة ما عبدناك حق عبادتك وادله
ما تقدم عند تكبير الركوع من حديث ابي هريرة المتفق
عليه ويوجه اصابع رجليه في السجود نحو القبلة
وقد تقدم الكلام عليه وان رفع راسه عن الارض من
السجدة الاولى رفعا قليلا ولم يستوقعا ثم سجد
السجدة الثانية نظرا ان كان الى حال السجود اقرب منه
الى حال القعود لا يجزيه ذلك الرفع ولا ذلك السجود
الثاني وذكر في المتن انه يجزيه قال في الهداية والاصح
ان الراس اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه بعد
ساجدا وان كان الى الجلوس اقرب جاز لانه بعد
جالسا فتحقق الثانية انتهى وصح في المحيط ما صححه
في الهداية وهو رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة وفي الكا
وقيل اذا املت جهته الارض بحيث تجرى الريح
بين جهته وبين الارض ثم اعادها جاز عن السجدة

وهو الم

وهو القياس اذا الركينة في سائر الاركان متعلقة بادني
ينطلق عليه الاسم فلما استعلق الركينة في رفع الراس
بادني ما ينطلق عليه اسم الرفع انتهى وقال في الكفاية
وفي القدوري انه يكفي بادني ما ينطلق عليه اسم الرفع
وجعل شيخ الاسلام القول الاخير وهو المذكور في القدو
اصح قال لان الواجب هو الرفع فاذا وجد ادني ما
يتناول اسم الرفع بان رفع جهته كان مؤديا لهذا
الركن كما في السجود حيث يعتبر فيه ادني ما يتناول
الاسم بان وضع جهته بخلاف الركوع لان الركوع هو
الميلان وانحناء الظهر واذا وجد بعض الانحاء ولم
يوجد البعض يرجح الاكثر منها ان كان الى الركوع اقرب
فقد وجد الركوع وان كان الى القيام اقرب فقد عدم
الاكثر فصار كانه لم يركع اما السجود فانه يحصل
بوضع الجهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع
رأسه ادني ما يكون من الرفع انتهى قال ابن الهمام ثم
اعتقادي انه اذا لم يستوصل به في الجلسة والقومة
فهو انما لما تقدم وهذا منه اختيار لصحة السجود
مع ادني الرفع لكن مع كراهة التحريم وهو الموافق
لما قدمناه في تعديل الاركان ان القومة والجلسة فرض
عند ابي يوسف واجب عندهما المواظبة النبي صلى الله
عليه وسلم عليهما من غير ترك فيكون انما بالترك
مع صحة السجود كما صححه شيخ الاسلام وهو القياس
كما ذكره في الكافي ولا وجه للعدول عنه ليكون استحسانا
فليعتمد عليه فاذا فرغ من السجدة الثانية نهض
قايا على صدور قدميه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه

على الارض

عند النهوض الامن عدد بليتمد على كتيبه وعند الشاف
واحد تسن جلسته الاستراحة لما في البخاري عن مالك
ابن الحويرث انه راي النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان
في وتر من صلاة لم ينهض حتى يستوي قاعدا ولما ما
في الترمذي عن خالد بن اياس عن صالح مولى التؤمة
عن ابي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في
الصلاة على صدور قدميه قال الترمذي حديث ابي
هريرة عليه العمل عند اهل العلم وخالد بن اياس وثقا
ابن الياس ضعيف عند اهل العلم الحديث واعله ابن
عدي به قال وهو مع ضعفه يكتب حديثه قال اب القحطان
والذي اعلى به خالد موجود في صالح وهو الاختلاط فلا
معنى للتخصيص انتهى بالمعنى وقول الترمذي العمل عليه
عند اهل العلم يقتضي قوة اصله وان ضعف خصوص
هذا الطريق كذلك اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود
انه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ولم يجلس
واخرج نحوه عن علي وكذا عن ابن عمر وابن الزبير وكذا
عن عمر واخرج عن الشعبي قال كان عمر وعلي واصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلاة على صدور
اقدامهم واخرج عن النعمان بن ابي عياش ادركت غير
واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
اذا رفع احد هم راسه من السجدة الثانية في الركعة
الاولى والثالثة نهض كما هو ولم يجلس واخرجه عبد
الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر واخرجه
البيهقي عن عبد الرحمن بن زيد انه راي ابن مسعود قد ذكر
معناه فقد اتفق الكابر الصحابة الذين كانوا اقرب الي

وهو

رسول

نحو

رسول الله صلى الله عليه وسلم واشد اقتناء لا تارة والفر
لصحته من مالك بن الحويرث على خلاف ما قال فوجب
تقديمه وعن ابن عمر انه عليه السلام نهى ان يعتد الرجل
على يديه اذا نهض رواه ابو داود فيجعل على يديه النخا
على حالة الكبر لان التوفيق اولى ولذا روي انه عليه
السلام قال لا تبادروني في ركوع ولا سجود فان بها
استبقتكم بها اذا ركعت تدركوني اذا سجدت اني قد بدت
اخرجه ابو داود وقوله بدت من بدن تبدينا اذا
استن وضعف ويفعل في الركعة الثانية من صلاته
مثل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال الا انه
لا يستفتح فيها اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح لاختصاصه
بافتتاح الصلاة اجماعا ولا يتعوذ لان محله اول
الصلاة باول القراءة فان قيل عدم تكرار التعوذ في
يناسب ما اختاره المصنوع وصاحب الخلاصة
من قول ابي يوسف لانه يتبع للثناء ولا ثناء وانه لدفع
الوسوسة في الصلاة وهي واحدة ولا يناسب ما اختار
قاضي خان وصاحب الهداية وغيرهما من قولها لانه
يتبع للقراءة وقد تكررت في الثانية فينبغي ان يتكرر
قلنا اذا استعاذ للقراءة مرة ولم يدخل في ثنائها
فعلا اجنبيا عنها لا يسن له تكرار الاستعاذة وسيا
افعال الصلاة ليست اجنبية من قراءتها لا اتحاد الكل
بالنظر الي الصلاة فلم يدخل في ثناء قراءتها اجنبيا
منها فلا يسن له تكرار الاستعاذة على قولها ايضا
ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى عندنا وعند الشافعي
وروايه عن مالك واحد يرفع عند الركوع وعند الرفع

ري

صه

ير

منه

لما اخرج الستة عن الزهري عن سالم عن ابيه عبد الله
ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يركع فاذا
اراد ان يركع فعل ذلك واذا رفع من الركوع فعل مثل
ذلك ولا يفعله حين يرفع راسه من السجود ولنا ما
في ابى داود والترمذي عن وكيع عن سفيان الثوري عن
عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة
قال قال عبد الله بن مسعود الا صلى بكم صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصل ولم يرفع يديه الا في اول مرة
وفي لفظ فكان يرفع يديه في اول مرة ثم لا يعود قال الترمذي
حديث حسن واخرجه النسائي عن ابن المبارك عن
سفيان الى آخره وما نقل ابن المبارك انه قال لم يثبت
عندي حديث ابن مسعود غير ضام بعد ما ثبت بالطريق
التي ذكرنا والقدر في عاصم بن كليب غير مقبول فقد
وثقه ابن معين واخرج له مسلم والقدر في عبد الرحمن
بانه لم يسمع من علقمة باطل فقد ذكر ابن حبان في كتاب
الثقات انه مات سنة تسع وتسعين وسنة سن
ابراهيم النخعي وما المانع من سماعه من علقمة و
الاتفاق على سماع النخعي منه وصرح الخطيب في كتاب
المستوفى والمفروق في ترجمة عبد الرحمن هذا بانه سمع
اباه وعلقمة وما قيل ان الحديث صحيح وانكروا ما هي
زيادة ثم لا يعود ونسبته البعض كالدارقطني ومحمد
ابن نصر المروزي وابن القطان الوهم الى وكيع والبعض
كالبخاري في كتابه رفع اليدين وابي حاتم الى سفيان
فانما هو ظن ظنوه لما رواه وقد روى بدون هذه

الزيادة ظنوها خطأ واختلفوا في الغلط وغاية الامر
ان الاصل رواه مرة بتمامه ومرة بعضه بحسب نقل
الغرض والمقدور ان زيادة العدل الضابط مقبولة
وناهيك بوكيع وسفيان مع المتابعة عليها كما تقدم
من متابعي ابن المبارك في رواية النسائي واخرج الدارقطني
وابن عدي عن محمد بن جابر عن حماد بن ابي سليمان
عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال صليت مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا
ايديهما الا عند استفتاح الصلاة واعترف الدارقطني
بتصويب ارسال ابراهيم اياه عن ابن مسعود وتضعيف
ابن جابر وقول الحاكم فيه احسن ما قيل فيه انه يسرق
الحديث من كل من يذكره ممنوع قال الشيخ تقي الدين
في الامام العلم بهذه الكلية متعذر واحسن من ذلك
قول ابن عدي كان اسحق اسرائيل يفضل محمد بن جابر
على جماعة هم افضل منه واوثق وقد روي عنه من الكبار
ايوب وابن عوف وهشام بن حسان والثوري وشعبة
وابن عيينة وغيرهم ولولا انه في المحل الرفع لم يرو
هؤلاء ويؤيد صحة هذه الزيادة رواية ابي حنيفة من
غير الطريق المذكورة وذلك انه اجتمع مع الاوزاعي
بكرة في دار الخناطين كما حكى ابن عيينة فقال الاوزاعي
ما بالكما لا ترفعون عند الركوع والرفع منه فقال
لاجل انه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه
شيئ فقال الاوزاعي كيف لم يصح وقد حدثني الزهري
عن سالم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يرفع يديه اذا اقتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع

قطني

منه

فقال ابو حنيفة ثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة الاسود عن عبد الله
ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند
افتتاح الصلاة ثم لا يعود لشئ من ذلك فقال الاوزاعي
احدثك عن الزهري عن سالم عن ابيه ويقول حدثني
حماد عن ابراهيم فقال ابو حنيفة كان حماد افقه من الزهري
وكان ابراهيم افقه من سالم وعلقمة ليس بدوت
ابن عمر في الفقه وان كانت لابن عمر صحبة وله فضل
صحبة فالاسود له فضل كبير وعبد الله بن عبد الله فوج
بفقه الرواة كما رجع الاوزاعي بعلو الاندلس والترجيح
بفقه الرواة هو المرجح المنصور واعلم ان الآثار عن الصحابة
والطرق عنه عليه السلام كثيرة جدا والكلام فيها واسع
والمتحقق بعد ذلك رواية كل من الامرين عنه عليه السلام
فيحتاج الى الترجيح لقيام التعارض في ترجيح ما ذهبنا
اليه بان قد علم انه كانت اقوال مباعدة في الصلاة
وافعال من جنس هذا الرفع وقد علم شيئا فلا يبعد
ان يكون مما شخ بخلاف عدمه فانه لا يتطرق اليه
احتمال عدم الشرعية لانه ليس من جنس ما عهد فيه
ذلك بل من جنس السكينة التي اجمع على طلبها في
الصلاة وكذا الترجيح بفضل الرواة كما رجع به ابو حنيفة
فقد روي ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال ذكر
عنده وايل بن حجر انه راي رسول الله صلى الله عليه
وسلم يرفع يديه عند الركوع وعند السجود فقال اعرابي
لم يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة اري قبلها
قط فهو اعلم من عبد الله واصحابه حفظ ولم يحفظوا
وفي رواية وقد حدثني من لا احصي عن عبد الله انه

رفع يديه

رفع يديه في بدء الصلاة فقط وحكاه عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعبد الله عالم بشرايع الاسلام وحدوده متفق
لاحوال النبي صلى الله عليه وسلم ملازم له في اقامته وادائه
وقد صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يحصى فيكون
الاخذ به عند التعارض اولى من افراد مقابله ومثل القول
بستية كل من الامرين والله سبحانه اعلم وقول المصنف
ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى المراد منه لا يرفع
لا يرفع في تكبيرة من تكبيرات الصلاة المعهودة او في
موضع من المواضع المعهودة في كل صلاة وليس حقيقة
المحصر على التكبيرة الاولى فان رفع اليدين مشروع
عند تكبير قنوت الوتر وتكبيرات العيدين واستلام
الحجر وعلى الصفا والمروة وفي عرفة والمزدلفة وعند
الحجرات وكذا عند الدعاء في الاستسقاء وغيره روي
الطبراني بسنده عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن القاسم عن ابن
عباس عنه عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواضع
حين يفتح الصلاة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر
الى البيت وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس
عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرمي الجمره ورفع
تكبير القنوت مروي عن عمرو بن علي وابن مسعود وابن
عباس وابن عمر والبراء بن عازب وكذا رفع تكبيرات
العيدين مروي عن عمر ذكره الاثرم والبيهقي في سننه
الكبير وفي الصحيحين عن انس كان النبي صلى الله
عليه وسلم لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء
فانه يرفع حتى يرى بياضا ابطينه وفي السنن انه عليه
السلام قال ان ربكم حي كريم يستحي من عبده اذا رفع

يديه اليه

متفق

م

طن

س

ان يرد هاضفا وروي الترمذي عن عمر كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحيطها حتى يمسح
 بها وجهه فثبت بما ذكر من الأحاديث والآثار شرعية
 الرفع في المواضع المذكورة ثم في رفع بكثرة الاحرام
 والقنوت والعيد والاسلام يستقبل بطن
 كفيه القبلة وفي غيرها يستقبل بها السماء وفي
 المبسوط عن محمد بن الحنفية قال الدعاء اربعة دعا
 رغبة ورهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية وفي
 دعاء الرغبة يجعل بطن كفيه نحو السماء وفي دعاء
 الرغبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالمستغيث
 من الشيء وفي دعاء التضرع يعقد الخضر ويحلق
 الابرهم والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية
 ما يفعله المريد في نفسه يعني ليس فيه رفع لان في الرفع
 اعلانا وذكر السيد الامام ابو القاسم السمرقندي
 في المستخلص اداب اداب الدعاء عشرة وذكر منها ان يدعو
 مستقبلا القبلة ويرفع يديه بحيث يري بياض بطنه
 وقد تقدم دليل هذا في حديث الاستسقاء وفي مسلم عن
 انس ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فاشار بظهر كفيه
 الى السماء وهذا لا يخالف ما مر عن ابن الحنفية لان الاستسقاء
 فيه رغبة من حيث طلب التقيا ورهبة من حيث
 رفع القحط فيجوز كل من كيفيته الرفع باعتبار وفي القية
 والا فضل ان يبسط كفيه وبينهما فرجة وان قلت
 وفيها عن تفسير السمان المستح ان يرفع يديه في
 بخاء صدرة كما روي عن ابن عباس من فعل النبي صلى
 الله عليه وسلم انتهى وهذا يخالف ما تقدم عن المستخلص

ويمكن

ويمكن ان يحمل ذلك على حالة المبالغة والجهد وزيادة
 الاهتمام كما في الاستسقاء لعود النفع الى العامة وهذا
 على ما عداها ولذا قال في حديث الصحيحين المتقدم
 كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء اي لا
 يرفع كل الرفع الا في الاستسقاء والله سبحانه اعلم واذا
 رفع المصل راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية
 افتترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب رجله
 اليمنى نصبا ويوجه أصابعه اي اصابع رجله اليمنى
 نحو القبلة هذه كيفية القعود المنون في القعدتين
 عندنا وعند مالك التورك فيها كما قلنا في المرأة وعند
 الشافعي واحدا في الاولى كقولنا وفي الاخرة كما لك استدلال
 مالك بحديث مضعف انه عليه السلام قعد متوركا
 ضعفه الطحاوي وغيره والشافعي واحدا ما روي
 ما روي البخاري عن ابى حميد الساعدي انه وصف صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان اذا جلس
 في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى
 واذا جلس في الاخرة قعد على رجله اليسرى ونصب الاخرى
 وقعد على مقعدته ولنا ما روي مسلم عن عائشة كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالتكبير
 الى ان قالت وكان يفتترش رجله اليسرى وينصب
 اليمنى وفي الشافعي عن ابن عمر عن ابيه قال من سنة
 الصلاة ان ينصب القدم اليمنى واستقباله باصا
 بعها القبلة والجالوس على اليسرى فيحمل التورك
 على حال الضعف والكبر توفيقا ويضع يديه حال
 الشهد على فخذه ويفرج أصابعه لآكل التفرج

هذا عندنا وعند الشافعي يمسح اصابع اليسرى ويقبض
 اصابع اليمنى الا المستحبة لما روي مسلم عن ابن عمر كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد في التشهد وضع
 يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته
 اليمنى عقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة ولنا ما
 الترمذي من حديث وايل قلت لانظرن الى صلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعني للتشهد افترض
 رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى
 ونصب رجله اليمنى من غير ذكر زيادة والمراد من العقد
 المذكور في رواية مسلم العقد عند الاشارة لا في جميع
 التشهد الا يرى ما في الرواية الاخرى لم يضع كفه
 اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعه كلها وأشار
 بأصبعه التي تلي الابهام ولا شك ان وضع الكف لا
 يتحقق حقيقة مع قبض الاصابع فالمراد وضع الكف
 ثم قبض الاصابع بعد ذلك عند الاشارة وهو المروي
 عن محمد في كيفية الاشارة قال يقبض خنصره والتي
 تليها تليها ويخلق الوسطى والابهام ويقيم المستحبة وكذا
 عن ابي يوسف في الامالي وهذا فرع نصيحة الاشارة
 وعن كثير من المشايخ لا يشير اصلاً وصححه في الخلاصة
 وهو خلاف الدراية والرواية اما الدراية فما تقدم في الحديث
 الصحيح ولا يحمل له الا الاشارة واما الرواية ففعل
 محمدان ما ذكره في كيفية الاشارة هو قوله وقول ابي حنيفة
 ذكره في النهاية وغيرها قال نجم الدين الزاهدي لما
 اتفقت الروايات عن اصحابنا جميعاً في كونها سنة
 وكذا عن الكوفيين والمديين وكثرت الاخبار و

الاثار كان العمل بها اولى والكيفية المتقدمة من التحليق
 ذكرها الفقيه ابو جعفر قال في الجامع الاصغر وقال
 غيره من اصحابنا يشير بثلاثة وخمسين انتهى وهذا
 موافق لصريح رواية مسلم وصفة عقد ثلاثة وخمسين
 ان يقبض الوسطى والخنصر والبنصر ويضع راس
 ابهامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط وصفة
 الاشارة عن الحلواني انه يرفع الاصبع عند النفي ويضعها
 عند الاثبات اشارة اليهما ويكونان يشير بكتا بحية
 لما روي الترمذي والنسائي عن ابي هريرة ان رجلاً
 كان يدعوا بأصبعيه فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احداً ثم اذا قعد على الصفة المذكورة ثم
 يتشهد اي يقرأ التشهد وهو من تسمية الكل باسم خيرة
 ويقول عطف تفسير ليتشهد التحيات لله والصلوة
 والطيبات الى قوله اي الى ان يقول عبدة ورسوله
 وهو السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان
 لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله والتحيات
 جمع تحية اسم من حي فلاناً اذا دعاه عند ملاقاته
 واشتقاقها من قول العرب عند ملاقة بعضهم بعضاً
 حياك الله اي ابقاك ولكل قوم تحية يحيى بها بعضهم
 بعضاً عند الملاقاة وتحية الاسلام والسلام والمراد
 بالتحيات ههنا جميع تحية الاثنية الحميدة والعبادات
 القولية والصلوات العبادات البدنية والطيبات
 العبادات المالية يعني ان هذه العبادات مختصة
 بالله لا يستحقها غيره وأصله انه صلى الله عليه وسلم

لما انتهى في المعراج لمستوي يسمع صريف الاقلام وقام
في المقام الذي اراده الله تعالى له للمخاطبة قصداً
بحسب ربه سبحانه كما يحكي الملوك فالله تعالى ان قال
التحيات لله الى اخره فلما قال ذلك رد الله عليه وحياً
بان قال السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
فقبل التحيات بالسلام الذي هو تحية الاسلام
وقابل الصلوات بالرحمة التي هي بمعناها وقبل الطيبات
بالبركات لمناسبة المال لكونها النمو والكثرة وافرد
السلام والرحمة لان كلا من التحيات والصلوات متحد
باعتبار اتحاد الله من اللسان والبدن فوجد ما يقابل
بخلاف العبادات المالية فان الالهاء متعددة وهي في
الاعمال من النقود والحیوانات والنباتات فجمع ما
يقابلها ثم قال سبحانه السلام عليك الى اخره قال النبي
صلى الله عليه وسلم السلام علينا اي معشر الامة وعلى
عباد الله الصالحين تشريكا لامتة ولسائر الصالحين
من الملائكة والانبياء وصالح ايتباعهم في السلام الذي
سلمه الله عليه وعدم اختصاص به على ما هو مقتضى
شجيتة الكاملة الكرم وتسميته التي هي اكرم الشيم
ثم قالت الملائكة اشهد ان لا اله الا الله واشهدات
محمد عبده ورسوله ثم تشهد على هذه الصفة هو
تشهد ابن مسعود لما روي الستة واللفظ لمسلم عن
ابن مسعود علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى بين
كفيه كما يعلمني السورة من القرآن فقال اذا قعد احدكم
في الصلاة فليقل التحيات لله والصلوات الخ وفي
لفظ النسائي اذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا قال

الترمذي

الترمذي اصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في
التشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند اكثر الصحابة
والتابعين ثم اخرج عن خفيف قال رايت النبي صلى
الله عليه وسلم في المنام فقلت له ان الناس قد اختلفوا
في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود وكقول
الترمذي قال الخطابي وابن المنذر ومن وافق ابن
مسعود على رفع هذه الصفة من التشهد معاوية و
عائشة وسلمان اخرج الطبراني عن معاوية انه كان
يعلم الناس التشهد وهو على المنبر عنه عليه السلام
التحيات لله والصلوات الخ سوار واخرج البيهقي عن
عائشة قالت هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات
لله والصلوات الخ الى اخره قال النووي اسناده جيد
واسناده تام انه ان تشهد عليه السلام بلفظ تشهد
وروي الطبراني والبيهقي عن ابي راشد قال سألت مسلماً
عن التشهد فقال اعلمكم كما علمنيهن رسول الله صلى
الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات الخ سوار
وهو مرجح على ما اختاره الشافعي من تشهد ابن
عباس وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات
لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله
واسشهد ان محمداً رسول الله من وجوه منها انه اصح
باجماع ائمة الحديث ومنها ان فيه الامر على ما تقدم
ومنها ان فيه الالف واللام المستغرقة للجنس في
السلام بخلاف النكرة فانها تتناول الواحد ومنها
زيادة الواو وهي لتجديد الكلام المقضى لتعدد التنا

لان المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف عدمها لانه
 يفيد ان المتن به شئ واحد موصوف بصفها ومنها
 التاكيد في التعليم قال ابو حنيفة اخذ حماد بن ابي سيار
 بيدي وعلني التشهد وقال حماد اخذ ابراهيم بيدي
 وعلني التشهد وقال ابراهيم اخذ علقمة بيدي وعلني
 التشهد وقال علقمة اخذ عبدالله بن مسعود بيدي
 وعلني التشهد وقال عبدالله اخذ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بيدي وعلني الشؤرة من القرآن ففي هذا زيا
 دة تؤكد على ما في رواية ابن عباس من قوله عليه السلام
 بعلمنا التشهد الشؤرة من القرآن ولا يزيد على هذا القدر
 من التشهد في القعدة الاولى لما روي الامام احمد عن
 ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التشهد
 فكان يقول اذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على
 وركه اليسرى التحيات لله الى قوله عبده ورسوله
 ثم قال ان كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من
 تشهده وان كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله ان
 يدعو ثم سئل وفي السفن عن ابن مسعود كان النبي صلى الله
 عليه وسلم في الركعتين الاولىين على الرضف حتى يقوم
 فان زاد على قدر التشهد قال بعض المشايخ ان قال اللهم
 صل على محمد وآله يجب عليه سجدة السهو وعن ابي حنيفة
 فيما رواه الحسن عنه ان زاد حرفا واحدا فعليه سجدة
 السهو وقال المصنف واكثر المشايخ على هذا اي انه يلزمه
 السهو بزيادة حرف واحد وفي الخلاصة والمختار انه
 يلزمه السهو وان قال اللهم صل على محمد قال ابن رازي
 لانه اذ يسهو فيلزم تأخير الركن اي وتأخير الركن

وكبدته

يجب

يجب سجود السهو وهذا باطلاقة يصلح دليلا من اختيار
 رواية الحسن فان مطلق تأخير الركن موجود في زيادة
 الحرف ولا يختص كما اختاره هو وصاحب الخلاصة
 من التقييد بقوله اللهم صل على محمد والصحيح ان قد
 زيادة الحرف ونحوه غير معتبر في جنس ما يجب به
 سجود السهو وانما المعتبر مقدار ما يؤدي فيه
 ركن كما في الجهر فيما يحافت وعكسه وكما في التفكير
 الشك ونحوه على ما عرف في باب السهو وقوله
 اللهم صل على محمد يشغل من الزمان ما يمكن ان يؤدي
 فيه ركن بخلاف ما دونه لانه زمن قليل يعسر الاخر
 عنه فهذا يتم مراد النزدي ويعلم منه انه لا يشترط
 التكلم بذلك بل لو مكث مقدار ما يقول اللهم صل
 على محمد يجب السهو لانه آخر الركن بمقدار ما يؤدي
 فيه ركن سواء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم او سكت
 فاذا قام بعد التشهد الاول الى الركعة الثالثة لا يعتمد
 بيديه على الارض لما في ابي داود عن ابن عمر ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يعتمد الرجل على يديه
 اذا نهض في الصلاة وان اعتمد لا بأس به ومقتضى
 الحديث انه يكره اذا لم يكن عذرا لمطلق النهي وعلى
 العذر يحمل ما ورد مخالفا له ويكثر عند هذا النهي
 ذكره في شرح المختار وقد عرفت خزانة الفقه في
 الزند ويسيئ تكبيرات فرائض اليوم والليلة اربعاً
 وتسعين ولا يكون كذلك الا اذا كان في القيام الي
 الثالث تكبير وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة

يكتر حين يقوم الحديث الى ان قال ويكثر حين يقوم
من التنتين بعد الجالوس وان كانت تلك الصلاة فريضة
ثلاثية او رباعية فهو مختار فيما بعد الاوليين اذا كان
قد قراء فيها بين ان يقرأ وبين ان يسبح وبين ان يسكت
والقراءة افضل وقدم الكلام فيها مستوفى في بحث
الثالثة من الفرائض التي هي القراءة وان قراء يقرأ الفاتحة
محبب يسكون السنين مبتدئا على الضم بمعنى فقط
ولا يزيد عليها شيئا كما في البخاري من حديث ابي قتادة
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاو
بام القرآن وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بام الكتاب
الحديث فان ضم السورة الى الفاتحة ساهيا يجب عليه
سجدة السهو قول عن ابي يوسف لتأخير الركوع عن
محله عقيب الفاتحة وفي ظهر الروايات لا يجب عليه
سجود السهو لان القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والتقدير
بالفاتحة مسنون لان الاقتصار عليها واجب لكن
ينبغي ان لو اطال زائدا على ما قراء في اخدي الاوليين
سهوا ان يجب سجود السهو لمخالفة ما واظب عليه النبي
صلى الله عليه وسلم من غير ترك في وقت ما وانعقد عليه
الاجماع وما كان كذلك فهو واجب فاذا خالفه فقد ترك
واجبا ومن ترك واجبا سهوا لزمه سجود السهو اما
اذا كانت تلك الصلاة سنة من السنن الرواتب او نفلا
عن الرواتب فيبتدئ في القيام من التشهد كما ابتداء
في الركعة الاولى يعني انه ياتي بالشاء والتعوذ اما قال
هذا ليدلهم من التشبيه بالركعة الاولى انه يرفع يديه
ايضا فان رفع اليدين لم يذكر احدا انه ياتي به لكن قول

المص وغيره في الاستدلال لان كل شفع من النفل صلاة
على حدة يقتضي انه يرفعها كما يقتضي انه يصلي على النبي صلى
الله عليه وسلم في ذلك التشهد وقد صرح بالصلاة
غير المص ثم ان اطلاق السنة يشمل الاربع قبل الظهر
وقبل الجمعة وبعدها ايضا وقد تقدم في بيان اوقات
الكرامة التصريح بانه لا يصلي فيها في التشهد الاول
ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة وكذا ما يؤمر ما يقتضي
انها صلاة واحدة وذكر في القنية انه لا يصلي في القعدة
الاولى من سنة الظهر وذكر قولين فيما اذا صلى ناسيا
انه عليه سجود السهو وانه لا يسجد عليه وفيها ايضا
ولا يصلي في الاربع قبل الجمعة وبعدها واذا قام الى الثا
لثة يستفتح انتهى وفي البواقى يصلي ويستفتح انتهى
والاصح انه لا يصلي ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة
على ان صاحب الهداية قال ولهذا قالوا يستفتح
في الثالثة وهذا اللفظ منه على ما هو عادة تشير
الى انه غير مرضى عنده ولم يتعرض له شراحه والظاهر
ان عدم كونه مرضيا عنده لان كل شفع من النفل صلاة
على حدة ليس مطردا في كل الاحكام فانه لم يطرد
في لزوم القعدة الاولى عند ابي حنيفة وابي يوسف
حتى لو تركها لا تقسده عندها ولم يطرد في سجود السهو
عند الكل حتى اجمعوا انه لو سجد للسهو على راس شفع
لا يبنى عليه شفع اخر لان السجود يحبط لوقوعه
في وسط الصلاة فقد صرحوا بصيرورة الكل صلاة
واحدة حيث حكموا بوقوع سجود السهو في هذه الصورة
في وسط الصلاة واذا كان كذلك امكن ان يقال لا

في القعدة الاولى لكونها قعدة في وسط الصلاة ولا يستفتح
 ولا يتعوذ في القيام الى الثالثة لكونه قياما في وسط الصلاة
 لا في اولها والماصل ان كل ركعتين من النفل صلاة على حدة
 من وجه دون وجه فاعتبر كون صلاة على حدة في
 حق القراءة للاحتياط اذ بالنظر اليه تجب القراءة في كل
 شفع وبالنظر الى الكل صلاة واحدة لا يجب فالاحتياط
 في الوجوب كما في الوتر وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني
 قبل القيام اليه لانه اذا تردد بين وعده لا يلزم الشك
 وعلى عدم اللزوم يبين انه اذا اقيمت الصلاة او خرج
 الخطيب وهو في النفل انه يقطع على راس الشفع كما تقدم
 وكذا في بطلان الشفعة وخيار المخيرة بالشروع في
 الشفع الاخر لان كلا من الشفعة والخيار متردد بين
 الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم
 سران الفساد من شفع الى شفع اذ لا يحكم بالفساد
 مع الشك واما في هذه الاحكام فالاولى ان يعتبر
 كون الكل صلاة واحدة لكونه الاصل للاتصال واتحدا
 المحرمة ولذا لا يقال انه صلى صلاتين بل صلاة واحدة
 ومسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن الائمة
 المتقدمة وانما هي اختيار بعض المتأخرين والله سبحانه
 اعلم ويقعد في القعدة الاخيرة مثلما يقعد في القعدة الاولى
 عندنا من غير فرق لما تقدم والمرأة تقعد على يتيها اليسرى
 في القعتين الاولى والاخيرة وتخرج كلتا رجليها من
 الجانب الاخر الى اليمين لان ذلك اسر لها واسير وبني
 امرها على اليسر واليسر وتشهد اي ويقراء التشهد في
 القعدة الاخيرة فاذا تم التشهد الى قوله عبده ورسوله

يصل

يصل على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلاة عندنا
 وعند الجمهور وقال الشافعي فرض قال القاضي عياض
 وقد شد الشافعي ولا سلف له في هذا القول ولا يستتبعها
 وشنع عليه فيه جماعة منهم الطبري والقشيري وخالف
 من اهل مذهبه الخطابي وقال لا اعلم له فيها قدوة
 والتشهادات المروية عن ابن مسعود وابن عباس وابي
 هريرة وجابر وابي سعيد وابي موسى وابن الزبير لم يرد
 فيها شيء من ذلك وما روي عنه عليه السلام لا صلاة
 لمن لم يصل على ضعفه اهل الحديث كلهم فلو صح فغناه
 كاملة او لمن لم يصل على في عمره وما روي عنه عليه السلام
 من صلى صلاة لم يصل على فيها وعلى اهل بيتي لم تقبل منه
 ضعيف ايضا جابر الجعفي مع انه قد اختلف عليه في رفعه
 ووقفه على ابن مسعود قاله الدارقطني واما الاول
 فرواه ابن ماجة لا صلاة لمن لا وضوء له ولا صلاة لمن
 لم يذكر الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على النبي ولا
 صلاة لمن لم يحب الانصار وفيه عبد المهيمن قال
 ابن حبان لا يحجج به واخرجه الطبراني عن ابي بن
 عباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن جده مرفوعا
 بخوه قالوا حديث عبد المهيمن اشبه بالصواب
 مع ان جماعة قد تكلموا في ابي بن عباس وروى البيهقي
 عن يحيى السباقي عن رجل من بني الحرث عن ابن
 مسعود عنه عليه السلام اذا تشهد احدكم في الصلاة
 فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على
 محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت
 وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك

حميد مجيد

وفيه المجهول وبالحيلة ليس له دليل يدل على الفرضية في الصلاة
اصلاً ولا خلاف انها تفرض في الصلوة مرة وقال الطحاوي يجب
كلما ذكر وقال الكرخي لا يجب وجعل في التحفة قول الطحاوي
اصح وهو المختار لقوله عليه السلام رغم انف رجل ذكرت
عنده فلم يصل على رواف الترمذي وقال حديث حسن وقوله
عليه السلام من ذكرت عنده فلم يصل على رواف الترمذي
وقال حسن صحيح والآحاد في ذلك كثيرة جداً بعضها
امر بفيد الوجوب وبعضها وعيد او ذم على الترك وهما
يفيدانه ايضاً ولو تكرر ذكره عليه السلام في مجلس واحد
قال في الكافي لم يلزمه الا مرة واحدة في الصلوة لان
تكرار اسمه واجب لحفظ سنته التي بها قوام الشريعة
فلو وجبت الصلاة في كل مرة لافضى الى المخرج غير انه
ندب تكرارها بخلاف السجود اي سجود التلاوة فانه لا
يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس واحد ونسبت
كالصلوة وقيل يجب التسمية في كل مرة الى الثلاث قال
الزاهدي وفي النظم ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد
وفي مجالس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا
يبقى ديناً عليه وكذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
لكن لو تركها تبقى ديناً عليه لانه لا يخلو عن جدد نعم الله
تعالى الموجبة للثناء فلا يكون وقت للقضاء كقضاء
الفاتحة في الآخرين بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم انتهى والمختار في صفة الصلاة عليه صلى الله عليه
وسلم على ما ذكره في الكفاية والزاهدي في القنية وشرح
القدوري قال سئل محمد عن الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد
وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين
انك حميد مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرها
عن عبد بن عجرة قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلنا يا رسول الله كيف الصلاة عليكم اهل البيت فان
الله قد علمنا انك تسلم عليك قال قولوا اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك
حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وستغفر
بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اي يطلب المغفرة
لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين ولجميع المؤمنين والمؤمنات
فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم تقوم الحساب
وخذ لك ويدعوا بالدعوات الماثورة اي المنقولة
عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في صحيح مسلم عن ابي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تشهد
احدكم فليستغفد بالله من اربع يقول اللهم اني اعوذ
بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة
الحيا والمات ومن شر المسيح الدجال وفيه عن علي
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة
يكون اخر ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر
لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلنت
وما اسرفت وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت
المؤخر لا اله الا انت وفي الصحيحين عن عبد الله بن
عمر بن العاص عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه
انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء ادعوا

في صلاة قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم ويدعو بما يشبه الفاظ القرآن كما تقدم وكقوله ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا ترفع قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ونحو ذلك فان هذه الادعية تشبه الفاظ القرآن وليست بقرآن لانه لم يقصد بها القراءة بل الدعاء حتى يجاز الدعاء بها مع الجنبات والحيف ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وهو ما لا يستحيل طلبه منهم نحو قوله اللهم اكسني او اللهم زوجني فلانة او اعطيني مالا او متاعا وما شبه ذلك حتى لو قال ذلك في سطر الصلاة قبل القعود الاخير قد رتبته تقصد الصلاة واما بعد التشهد فانها لا تقصد لكن تكون ناقصة لترك السلام الذي هو واجب وخروجه منها بدونه بمنزلة ما لو تكلم او عمل عملا آخر منافيا للصلاة وعند مالك والشافعي يجوز ان يدعو بكل ما يريد من امر الدنيا والآخرة لما روي الستة الا الترمذي في حديث ابن مسعود ^{التشهد} من قوله عليه السلام ثم ليتخير احدكم من الدعاء اعجبه اليه فيدعوه ولنا قوله عليه السلام ان صلاة تهاذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس رواه مسلم في عارض ذلك الحديث ويقدم عليه لانه مانع وذلك مبيح ولو قال اللهم ارزقني جعل في الهداية ما يشبه كلام الناس وصححه في الكافي لانه يقال رزق الأمير الجيش قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وقد رجع عدم الفساد لان الرازي في الحقيقة

هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز وفي الخلاصة لو قال ارزقني فلانة الاصح انه تقصد او ارزقني الحج الاصح انه لا تقصد وفيها اكسني ثوبا العن فلانا اقض ديوني اغفر لعمي وخالي تقصد ولو قال اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تقصد ولاخي قال الحلواني لا تقصد وابن الفضل تقصد والاول اوجه وارزقني رؤيتك لا تقصد انتهى كلام الشيخ كمال الدين وسياي تمامه فيما يقصد ان شاء الله تعالى وروي عن بعض المشايخ وهو محمد ابن عبد الله بن عمر انه قال لا يقول في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وارحم محمدًا فانه نوع ظن بتقصير الانبياء فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلا عليه ونحن امرنا بتعظيم الانبياء وتوقيرهم وهكذا ذكر شيخ الاسلام في المبسوط واكثر المشايخ على انه يقول وارحم محمدًا وآل محمد للتوارث فيه على ما تقدم في رواية البيهقي من حديث ابن مسعود قال الرستغفر ويكون معنى قولنا وارحم محمدًا وارحم آمة محمد ^{التقصير} راجع الى الامة كمن جني جنابة وله اب شيخ فاراد السلط ان يقيم ان يقيم العقوبة على الجاني فيقول الناس وارحم هذا الشيخ الكبير فان ذلك الرحمة راجع الى الابن الجاني حقيقة كذا في المحيط ولكن الاتيان بما في الأحاديث الصحيحة اولى واخرى ويقول فيما اذا اتي بقوله وارحم محمدًا وآل محمد كما صليت وباركت وترحمتم لموافقة وارحم ولا يقول وترحمتم لانه لم يكن قد قال وترحمتم واما اذا قال في ذلك وترحمتم باسكان الراء فهو خطأ اذ ليس في اللغة ترحم ترحم ترحمه ولو قال بعد قوله

ورحمت وترحمته بالتشديد أي بتشديد الحاء من الفعل
يجوز لأن له معنى صحيحا في اللغة يقال ترحم عليه إذا
دعاه بالرحمة وذلك من الله سبحانه نفس الرحمة ولا
يقول بعد قوله في العالمين بنا أنك حميد مجيد لعدم
وروده في الأحاديث ولو قال ذلك لا بأس به أي لا يكره
أذهوزيادة نداء الله تعالى ولا ضرر له ولا تغيير في المعنى
وإن كان الأولى تركه لعدم الورود إذا الأولى المحافظة
على الاتيان بما قاله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة ولا
نقصان ويشير بالتبابة إذا انتهى إلى الشهادتين
وقال في الوقفات لا يشير والأول المختار على ما قدنا
فإن أشار بغير أي يضم الخضر والنصر ويحلق
الوسطى بالابهام أي يجعلها حلقية وقد ذكرناه في بحث
الشهادة الأولى فإذا فرغ من الأدعية بعد التشهد سلم
عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول
في هذا السلام أي في سلام الخروج من الصلاة سواء كان
عن اليمين أو اليسار وبركاته كذا ذكر في المحيط بخلاف
السلام الذي في التشهد وهو قوله السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته حيث يقول ابتداء للمروي
في الموضعين إذ في سلام التشهد قد ورد ذلك على
ما تقدم بخلاف سلام التحلل فإن المروي فيه عن ابن
مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه
السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيمن
وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى خده
اليسار رواه أصحاب السنن الأربعة وقال الترمذي
حديث حسن صحيح ولا يتوهم أن مراده هذا السلام

أي السلام

أي السلام الأول وأنه يقول في السلام الثاني وبركاته
كما يفعله بعض الجهال لأن ذلك خلاف السنة كما في
هذا الحديث الصحيح وخلاف هذا عمل الأمة وفيه
تمييز من في اليسار على من في اليمين من غير دليل
وذكر في مختلف الفتاوى ثم يسلم عن يمينه ويقول
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن يساره كذلك
وفي جامع الجوامع لو سلم تلقاء وجهه ثم عن يمينه
وشماله جاز رواه الحسن عن محمد وأتباع الحديث
وعمل الأمة أولى ونيوى بالتسليم الأولى في خطا
بعلينكم من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين
المشاركين له في صلاته دون غيرهم ويفعل في السلام
عن يساره مثل ذلك أي يقول السلام عليكم ورحمة
الله ونيوى به من هو عن يساره من الملائكة والمؤمنين
والتسليم الأولى للتحية وللخروج من الصلاة والثانية
للتسوية بين القوم في التحية ثم قيل الثانية سنة
والأصح أنها واجبة كالأولى ومجرد لفظ السلام
يخرج ولا يتوقف كذا في شرح الهداية لابن الهمام
واعلم أن الواو لا تقتضي الترتيب كما هو مقرر فلا يظن
من تقديم الملائكة في الذكر اعتقاد أفضليتهم على المؤ
بل مذهب أهل السنة أن رسل البشر أفضل من رسل
الملائكة وسائر الأتقياء من المؤمنين أفضل من سائر
الملائكة لقوله تعالى أن الله اصطفى آدم ونوحا وإبراهيم
والعمران على العالمين وقوله تعالى أن الذين آمنوا و
عملوا الصالحات أولئك خير البرية والملائكة داخلون
في جملة العالمين وفي البرية وقالت المعتزلة الملائكة

مبين

افضل من البشر لقوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون
عبد الله ولا الملائكة المقربون فان التدرج في مثل
هذا الكلام من الادنى الى الاعلى كما يقال لن يستنكف عبد
فلان عن خدمتي ولا سيده ولأن الملائكة رسل الى
الانبياء فيفضلون عليهم كما تفضل الرسل على اممهم
والجواب عن الآية انها دليل لنا بعين ما ذكرتم لان
معناه ان المسيح ابعد عن الاستنكاف من الملائكة و
اولى بالعبودية ومن كان ابعد عن الاستنكاف واولى
الى العبودية فهو اقرب منزلة واعلى رتبة والاكثر
ثوابا عند الله في الآخرة وذلك هو المراد بالافضلية
وان كان ما يقتضي الاستنكاف من زيادة القدرة على
البطش والاعمال الشاقة وسعة العلوم والافعال العجبة
وغرابة التكوين التي ظن الحق الجاهل من النصارى انها
السبب في ترفع المسيح عن العبودية في الملائكة اشد و
اقوي فليس النزاع فيها ووصفهم بالمقربين لا يتأخر
كون المسيح ليس من المقربين للاجماع على انه منهم
مقرب على انه قد سئل ان جملة الملائكة المقربين افضل
من المسيح لان كل واحد منهم افضل منه والكلام فيه
والآية انما تقيد الاول والجواب عن قولهم ان الملائكة
رسل الى الانبياء ان مطلق الرسالة لا يقتضي افضلية
الرسول وانما ذلك فيما اذا كان الرسول للتشريع و
التعليم وانقاذ الضال والدعاء الى الله تعالى واما
اذا كان مجرد تبليغ الخبر من المرسل الى المرسل اليه
فلا الامر ان السلطان قد يرسل الخبر مع بوابه الى
وزيره ولا يقتضي ان البواب اقرب واوصل عند

السلطان

السلطان من الوزير هكذا حال الملائكة مع الانبياء انما هم
رسل اليهم في تبليغ الخبر فقط وقد روي التوقف في
هذه المسئلة عن جماعة منهم ابو حنيفة رحمه الله لعدم
القاطع فان مثل العالمين والبرية من العام وهو مختلف
في افادته القطع وتفويض ما لم يحصل لنا الجزم بعلمه الى
عالمه اسلم والله اعلم وقال بعضهم اي بعض العلماء ينوي
من الملائكة الحفظة الذين وكلوا بحفظه خاصة ولا يتم
النية وقال بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة على
سميل العموم من غير تقييدهم بصفة كونهم حفظة او
غير حفظة لانه اي الشان قد اختلف الاخبار ينبغي
ان يكون هذا تعليلا لكل من القولين لا للقول الاول
فقط ولا للقول الاخير فقط لانه يفيد عدم التعيين
في العدد وكل من القولين كذلك لا تعين للعدد فيه
فيلان مع كل مؤمن خمسا كذا وقع في نسخ المتن
خمسا بل تاء والاولى ان يقال خمسة من الملائكة
بالتاء تحرزا من التانيث وهذا القول روي عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن
خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات
واحد عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه
يلقنه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكاره
واحد عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ويبلغه الرسول وقيل مع كل مؤمن ستون
ملكاً وقيل مع كل مؤمن مائة وستون ملكاً اخرج الطبراني
مرفوعاً وكل المؤمن مائة وستون ملكاً يدعون عنه
ما لم يقدر له من ذلك البصر عليه سبعة ملائكة

يذوبون عنه كما يذوب عن قصعة العسل الذباب في اليوم
 الصائف ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لاختطفه
 الشياطين وذكر ابن راهويه في مسنده والبيهقي في شعب
 الايمان في حديثين طويلين ما يفيدانها اثنان واخرج
 الطبراني في تفسيره عند قوله تعالى له معقبات من بين
 يديه الآية من حديث اخر دخل عثمان بن عفان على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله اخبرني
 عن العبد كم معه ملك فقال عليه السلام عن يمينك
 ملك على حسناتك وهو امين على الملك الذي على الشئ
 فاذا عملت حسنة كتبت عشرة واذا عملت سيئة
 قال الذي على الشمال للذي على اليمين اكتب فيقول لا
 لعله يستغفر ويتوب فاذا قال ثلاثا قال نعم اكتب
 ارحنا الله منه فيئس القربى ما اقل مراقبته لله
 واقل استحيائه منا يقول الله تعالى ما يلفظ من قول
 الا لديه رقيب عتيد وملك من بين يديك ومن
 خلفك يقول الله تعالى له معقبات من بين يديه
 ومن خلفه يحفظونه من امر الله وملك قابض على
 ناصيتك فاذا تواضعت لله رفعك واذا تجبرت
 على الله قصمك وملك من على شفيتك ليس يحفظان
 عليك الا الصلاة على محمد وملك قائم على فيك لا يدع
 ان تدخل الجنة على فيك وملك على عينيك فهو لا يحشر
 املاك على كل ابن ادم يتدا ولون ملائكة الليل على ملائكة
 النهار لان ملائكة الليل سوي ملائكة النهار فهو لا يحشر
 ملكا على كل ابن ادم وابليس مع ابن ادم بالنهار وروى
 بالليل وينوي المصدي امامه في التسليمه الاولى معن

من بين يديه
 من بين يديه

نوى فيها

نوى فيها ان كان الامام عن يمينه او جذاية اي اذا كان
 الامام جذاية ينويه في التسليمه الاولى ايضا وهذا عند
 ابي يوسف لانه تعارض فيه الجانبان فرجح اليمين لانه
 تعالى يحب التيامن من كل شئ وعند محمد وهو رواية
 عن ابي حنيفة ينويه في التسليمتين لان الجمع عند التقاء
 اذا امكن لا يصار الى الترجيح وينويه في التسليمه
 الاخرى اي الثانية ان كان عن يساره والامام ايضا
 ينوي القوم مع الحفظة في التسليمتين هو الصحيح لانه
 يخاطبهم بها فينويهم فيها اذ الكلام يعتبر بالنية
 وقيل لا ينويهم اصلا لانه يشير اليهم وهي فوق النية
 وقيل ينوي بالتسليمه الاولى فقط واما المنفرد فلا
 ينوي سوى الحفظة لانه ليس معه سواهم وقد تقدم
 انه لا ينوي من البشر من لا يشاركه في صلاة وينبغي
 للمصلي من طريق الادب ان يكون منتهى بصره في حال
 قيامه الى موضع سجوده ولا يتجاوز به وفي حال الركوع
 الى ظهر قدميه وفي حال سجوده الى اربعة انفه اي
 طرفه وفي حال قعود الى حجره بفتح الحاء وكسرهما وهو
 ما على جمع فحذيه من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع
 فان الخاشع لا يتكلف حركة عينية ازيد مما هي عليه
 واذا تركت العين على ما هي عليه لا يتجاوز نظرها
 في الحالات المذكورة الى غير المواضع المذكورة وينبغي ان
 يكون بين قدميه في حال القيام قدرا ربع اصابع
 مضمومة كذا في الخلاصة وهو ايضا راجع الى عدم التكلف
 على ما عليه الخلقه التسليمه والا فلو كان ان يبغي ان لا
 يتكلف غير ما يقتضيه اصل خلقته ولو كان اكثر من اربع

رض

اصابع اذا الاصل في الكل عدم التكلف وهذا كله ادب ولو
تركه لا يأنم والسنة للامام ان تكون التسليم الثانية
اخفض اى اسفل من التسليم الاولى من حيث الصوت وهذا
بناء على ان السنة في حق الجهر في اذكار الانتقال
جميعها لاجل الاعلام بانتقاله من حال الى حال فكذا يست
له الجهر بالتسليم الا ان التسليم الاولى للانتقال
فلا بد من تمام الجهر بها كسائر اذكار الانتقال بخلاف
الثانية فانها للتسوية مع ان الاولى دالة على تعقيبها
اياها فلا حاجة الى زيادة الجهر بها ومن المشايخ من قال
يخفض الثانية كذا وقع في بعض نسخ المتن وكان مراده
ان يخفيها ولا يجهر بها اصلا لما قلنا من عدم الاحتياج
الى الجهر لدالة الاولى عليها وهذا بخلاف القول الاول
لان ظاهره انه يجهر بها جهرا دون الجهر بالاولى
وفي بعض النسخ ومن المشايخ من قال يخفض الاولى
من الثانية اى يخفض الاولى ازيد الثانية وهذا غير صحيح
ولا ينبغي ان يكون قول احد من المشايخ بل هو تصرف
من بعض الكتبة والاصح القول الاول انه يجهر بالثانية
دون الجهر بالاولى لان الاولى وان دلت على تعقيب
الثانية اياها الا ان المعتدين ينتظرون الامام فيها ولا
يعلمون انه ياتي بها او يسجد قبلها سهو حصل له لم
يشعروا به او شعروا وهو من يكتفي بتسليم واحدة
كالماكنة على انها للتخفيف ايضا كما تقدم ولا بد في سلام التحيّة
من اسماع المسلم عليه فلا بد من الجهر بها فاذا تمت صلاة
الامام فهو مخير ان شاء انحرف عن يساره وجعل
القبلة عن يمينه وان شاء انحرف عن يمينه وجعل القبلة

في نسخة ما جئت اياه

عن يساره

عن يساره وهذا اولى لما في مسلم من حديث البراء كذا اذا
صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا ان
نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه فان مفهومه ان
وجهه عند الاقبال عليهم كان يقابل من عن يمينه وذلك
انما يكون اذا كان المسجد عن يمينه والقبلة عن يساره
وقيل معناه حتى يقبل علينا بوجهه قبل عن يساره
فيفيد الانصراف عن يمينه لانه يجلس منحرفا بل
يستقبلهم في القعود بعد الانصراف عن يمينه كما في
حديث انس في مسلم ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم
ينصرف عن يمينه وما في الصحيحين وغيرهما من حديث
ابن مسعود قال لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من
صلاته يري ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه
لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف
عن يساره لا يعارض ذلك لان فعله عليه السلام لذلك
تعلما للجواز مع محبته للمؤمن واعتباره به
وهو اى الجواز مراد ابن مسعود فانه انما نهى عن ان
يري الانصراف عن اليمين حقا لا يجوز غيره والمراد
من الانصراف الالتفات عن جهة الصلاة وهي القبلة
اعلم من ان يجلس بعده او لا فلذا قال وان شاء ذهب
الى حوايجه لانه قضى صلاته وقد قال تعالى فاذا قضيت
الصلاة فانتشروا في الارض والامر للاباحة وكونه في
الجمعة لا ينبغي كونه في غيرها بل يثبت بطريق الدلالة
وان شاء استقبل الناس بوجهه اى وجلس لما في الصحيحين
وغيرهما عن سرة بن جندب قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم لا يقوم من مصلاه الذي صلى فيه الصبح

حتى تطلع الشمس كانوا يتحدّثون فيما خذون في امر الجاهلية
 فيضكون ويتبسم وهذا اذا لم يكن بخداية اي بخدا
 الامام اي في مقابلته عند استقبال القوم مصلي حتى
 لو كان بخداية مصلي لا يستقبلهم بل ينحرف يمنة او يسرة
 سواء كان ذلك المصلي في الصف الاول قريبا من الامام
 او في الصف الاخر بعيدا عنه اذا لم يكن بينهما حائل
 والاستقبال الى وجه المصلي مكروه مطلقا لانه تسبب
 في التشبه بعبادة الصورة كما ان الاستقبال من المصلي
 مكروه ايضا للتشبه المذكور واعلم ان الانحراف والاستقبال
 مطلق لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الخلاصة
 وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شرح المقدمة
 من ان الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح حرمتهم
 على حرمة القبلة والا فلا لترجح حرمة الجماعة فان هذا
 الذي ذكره لا اصل له في الفقه وهو رجل مجهول لا تشبه
 الفاظه الفاظ اهل العلم فضلا عن ان يقلد فيما ليس له
 اصل والحديث الذي رواه موضوع كذب على النبي
 صلى الله عليه وسلم بل حرمة المسلم الواحد ارجح من حرمة
 القبلة غير ان الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت
 اليه بل عن يمينه فلو كانا اثنين كانا خلفه فيلتفت
 اليهما للاطلاق المذكور والله الموفق هذا الذي ذكرنا
 من التحيير بين الانحراف والانصراف والجلوس مستقبلا
 اذا لم يكن بعد الصلاة المكتوبة التي انما تظوع كالنحر
 والعصر قال في الخلاصة وفي الصلاة التي لا تظوع بعدها
 كالنحر والعصر يكره المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة
 انتهى ووجه الكراهة مخالفة فعله الذي كان عليه السلام

يدوم

يدوم عليه كما يفيد لفظ كان فيما تقدم من الحديث
 فان كان بعدها اي بعد المكتوبة تظوع يقوم الى التطوع
 بلا فصل الامتداد كما يقول اللهم انت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذي الجلال والاكرام ويكره تأخير السنة
 عن حال اداء الفريضة باكثر من نحو ذلك القدر لما روي مسلم
 والترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا سلم لم يقعد الامتداد كما يقول اللهم انت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذي الجلال والاكرام واما ما روي ابو داود
 عن ابي رزمة قال صليت هذه الصلاة مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وكان ابو بكر وعمر يقومان في الصف المقدّم
 عن يمينه وكان رجل قد شهد التكبيرة الاولى من الصلاة
 فضلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة ثم يسلم عن يمينه
 وعن يساره حتى راينا بياض خدي ثم انقل كائنات الى
 رزمة يعني نفسه فقام الرجل الذي أدرك معه التكبيرة
 الاولى يشفع فوثب عمر فاخذ بمنكبه فهداه ثم قال
 اجلس فانه لم يملك اهل الكتاب الا انهم لم يكت
 بين صلاتهم فضل فرفع النبي صلى الله عليه وسلم بصره
 فقال اصاب الله بك يا ابن الخطاب فلا يعارض حديث
 عائشة اما اولاً فلا لانه لا يعادله في الصحة واما ثانياً
 فلا لانه لا مخالفة بينهما لان المكث مقدار اللهم انت السلام
 الى اخره فصل ولادليل على المكث اكثر من ذلك فيكره
 لمخالفة ما كان دأبه عليه السلام كما هو مفهوم حديث
 عائشة واما ما ورد من الاحاديث في الاذكار عقب
 الصلاة فلا دلالة فيها على الايتان بها عقيب الفرض
 قبل السنة بل يحل على الايتان بها بعد السنة ولا يخرجا

جها

تخلل السنة بينها وبين الفريضة عن كونها بعدها وعقبها
 لان السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملاتها
 فلم تكن اجنبية منها فما يفعل بعدها يطلق عليه انه
 فعل بعد الفريضة وعقبها وقول عائشة مقدار ما
 يقول الى آخره يفيد ان ليس المراد انه كان يقول ذلك
 بعينه بل كان يقعد زمانا يسع ذلك المقدار وخو
 من القول تقريبا فلا ينافي ما في الصحيحين عن الغيرة انه
 عليه السلام كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا
 ينفع ذا الجدم منك الجد وكذا ما روى مسلم وغيره عن
 عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم
 من صلاته قال بصوت الا على لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا
 قوة الا بالله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله
 الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره
 الكافرون لان المقدار المذكور من حيث التقريب دون
 التحديد قد يسع كل واحد من نحو هذه الاذكار لعدم
 الكثرة بينها وكون التقدير بالتقريب والتحسين دون
 التحديد والتحقيق والله اعلم فاذا قام الامام الى التطوع
 لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم
 او يتأخر او ينحرف يمينا او شمالا لما في ابي داود والترمذي
 عن الغيرة بن شعبة انه عليه السلام قال لا يصلي
 الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول او يذهب
 الى بيته فيتطوع ثمه اي هناك يعني في بيته لانه

عليه

عليه السلام انما كان يصلي السنن في بيته في صحيح مسلم وغيره
 سئلت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع
 فقالت كان يصلي في بيته قبل الظهر اربعا ثم يخرج فيصل بالثا
 ثم يدخل فيصل ركعتين ويصلي بالناس المغرب ثم يدخل
 فيصل ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ثم يدخل في بيته
 فيصل ركعتين الحديث والاختيار في ان الافضل في التطوع
 ان يصلي في البيت كثيرة جدا لكن هذا اذا علم انه لا يشغله
 شاغل قال في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي المغرب في المسجد
 فادان يصلي ركعتين بعده ان خاف لو رجع الى
 بيته يشغله شيء اخر ياتي بها في المسجد وان كان لا
 يخاف صلاحها في المنزل وكذا في سائر السنن حتى الجمعة
 فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصلى الجمعة في الجا
 يكون سنة انتهي ومن المشايخ من عتبر الانحراف يمينا
 قال ان كان المصلي اما ما يتطوع عن يسار المحراب
 ويسار المحراب هو يمين المصلي ترجحا للتيامن وقا
 نهي الائمة الحلواني هذا يعني ما ذكر من انه اذا كان بعد
 الصلاة تطوع يقوم اليه من غير تاخير الى آخره اذا لم
 يكن من قصده الاشتغال بالدعاء بان لم يكن له ورد
 معتاد يقرؤه عقب المكتوبات فان كان له ورد قد
 اعتاده يقضيه اي ياتي به بعد المكتوبات فانه يقوم
 عن مصلاه اي عن المكان الذي صلى فيه فيقضي ورده
 قائما وان شاء جلس في ناحية من نواحي المسجد فيقضي
 ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما اي كل من قراءة الورد
 قائما ومن قرأته جالسا في ناحية المسجد مروى عن
 الصحابة رضي الله عنهم ويجوز ان يراد بقوله كلاهما

القيام الى التطوع بلا تأخير اذا لم يكن له ورد ولا انفال
بالدعاء او لا اذا كان له ورد ولكن التقدير الاول
اقرب وما ذكر في ابتداء المسئلة من انه يكره تأخير السنة
عن أداء الفريضة دليل على كراهة تأخير السن عن المكتوب ^{بأن}
وما ذكره شمس الأئمة الحلواني دليل على الجواز اي جواز
تأخير السن عن المكتوبات من غير كراهة ذكره اي ذكر
هذا الكلام وهو ان ما ذكر في ابتداء المسئلة يدل على كراهة
وما قاله شمس الأئمة يدل على عدمها في المحيط وقد يوقف
بان يحل الكراهة على كراهة التنزيه ومراد الحلواني عدم
الاسادة فان العبارة المشهورة عنه انه قال لا بأس بان
يقراء بين الفريضة والسنة الا وراود والمشهور في هذه
العبارة اطلاقها فيما خلاه اولى وهو قريب من المكروه
كراهة التنزيه فتحصل منه ان الاولى ان لا يقرأ الا وراود
قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة بذلك
حتى اذا صلاها بعد الا وراود تقع سنة مؤداة لا على وجه
السنة واذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا تسقط السنة لكن
نوابها اقل فلا اقل من كون قراءة الا وراود لا تسقطها وقد
قيل في الكلام انه يسقطها والاقل اولى ذكره ابن الهيثم في
شرح الهداية واستدل به بما روي البخاري وابوداود
والترمذي عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا
صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حديثي والا اصر
اضطجع حتى يؤذن بالصلاة وكذا ذكر في الخلاصة والبرهان
عن الفقيه ابن الليث ان القول بان الاشتغال بالبيع والشر
بعد السنة يبطلها مشكل لانه لا رواية فيه وفي القنية
الكلام بعد الفرض لا تسقط السنة لكن ينقص ثوابه

وكل

وكل عمل ينافي التحريم ايضا قال رضي الله عنه وهو الاصح انتهى
ولو اخرج السنة بعد الفرض الى اخر الوقت ذكر في القنية
فيه قولين في قول لا تكون سنة وفي قول تكون سنة
واعلم ان هذه الاحكام المذكورة في حق الامام اما المقتدي
والمنفرد فانها ان لبثا في مكانها الذي صلى فيه المكتوبة
جاز وان قاما الى التطوع في مكانها ذلك جاز ايضا ذلك
والاحسن ان يتطوعا في مكان اخر غير مكان المكتوبة
وهذا لا ينافي ما ذكر في الخلاصة حيث قال وان كان المصل
مقتديا او يصلي وحده ان لبث في مصلاته يدعو جاز
وكذا ان قام الى التطوع في مكانه او تقدم او تاخر او
انحرف يمينا او يسرة جاز والكل سواء لان المراد بقوله
والكل سواء اي في اقامة السنة لا في الفضل فان نفسه
قد صرح بعد ذلك بان المثل افضل هنا ولم يفرق
بين الامام وغيره حيث صرح في الامام بكراهة تأخير
السنة وسوي في غيره بين التأخير والوصل الا ان يقال
ان حديث عائشة المتقدم انه عليه السلام لم يكن يقصد
الامقدار ما يقول اللهم انت السلام الى اخره والغالب
من كاله عليه السلام الامامة خص عدم التأخير بالامامة
واطلاق في الاختيار حيث قال ثم يقوم الى السنة ولا ينطوي ^ع
في مكان الفرض لقوله عليه السلام اعجز احدكم اذا فرغ
من صلاته ان يتقدم او يتأخر بسببته وكذا يستحب
للمجاعة كسر الصفوف ليلا يظن الداخل انهم في الفرض
انتهى فقوله ثم يقوم غير مخصوص بالامام دون غيره
ولفقد احكم في الحديث شامل للمقتدي وغيره فالحال
ان المستحب في حق الكل وصل السنة بالمكتوبة من غير

تأخير

الا ان الاستحباب في حق الامام اشد حتى يؤدي تأخيرها الى الكراهة
 الحديث عائشة بخلاف المقتدي والمنفرد ونظير هذا قولهم
 يستحب الاذان والاقامة للمسافر ولن يصلي في بيته في المص
 ويكره تركها للاول دون الثاني فعلم به ان مراتب الاستحباب
 متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرض واستحبها
 اعلم **فصل في بيان ما ابي الثوري الذي يكره فعله في الصلاة**
وبيان ما لا يكره فعله فيها اخره عن بيان صفتها لانه
 من العوارض عليها والاصل خلوها عنه والقارض
 عن الاصل وقدمه على بيان ما يفسد لانه كالجزم منه
 من حيث انه اعتراف كل مفسد مكروه ولا عكس وذلك
 لانه الفساد يتضمن الكراهة لانه بطلان العمل وبطلان العمل
 مكروه اعني بالمعنى القوي وهو ضد المحبوب المرضي فيعم
 الحرام قال يكره للمصلي ان يغطي فاه اعلم ان الفعل ان تضمن
 ترك واجب مكروه كراهة تحريم وان تضمن ترك سنة
 فهو مكروه كراهة تنزيه ولكن تتفاوت في الشدة والقوة
 من التحريمية بحسب تأكيد السنة وان لم يتضمن ترك شيء منها
 فان كان اجنبيا من الصلاة ليس فيه تميم لها ولا فيه دفع
 ضرر فهو مكروه ايضا كالعبث بالشوب او البدن وكل ما
 يحصل بسببه شغل القلب وكذا ما هو من عادة اهل التكبر
 او ضياع اهل الكتاب واحترزنا بما ليس فيه تميم لها كما
 ذكر في الخلاصة انه لو لم تكن العامة من السجود ورفعها
 بيد واحدة او سواها بيد واحدة لا يكره لانه من تمامات
 الصلاة وما ليس فيه دفع ضرر من نحو قتل الحية والعقرب
 فانه لا يكره **فاذا علم هذا علم ان تغطية الفم اذا لم يكن**
عند مكروه وكذا تغطية الانف ذكره قاض خان وعن ابي

هريرة انه عليه السلام نهى عن التدل في الصلاة وان
 يغطي الرجل فاه رواه ابو داود والحاكم وصححه الا عند
 التشاوب فانه لا يكره ان يغطي فاه اذا لم يستطع كظمه
 والادب عند التشاوب ان يكظمه اي يسكته ويمنع
 عن الانفتاح ان قدر على ذلك لقوله عليه السلام اذا
 تشاءب احدكم في الصلاة فليكظم ما استطاع فانت
 الشيطان يدخل فيه رواه مسلم وغيره وان لم يقدر فلا
 بأس ان يضع يده او يمسك على فيه لما روى الترمذي انه عليه
 السلام قال ان التشاءب في الصلاة من الشيطان فاذا
 تشاءب احدكم فليكظم ما استطاع وفي رواية له فيضع
 يده على فيه ودل هذا على ان التشاوب مكروه وكذا يكره
 التملط لانه دليل الغفلة والكسل ويكره الاعتجار وهو
 اي الاعتجار ان يلف بعض العامة على راسه ويجعل طرفا
 منه اي من الشوب الذي لف بعضه عامة اي ويترك
 طرفا من العامة شبه المعجر الكائن للنساء يلف
 حول وجهه المعجر بوزن من يلفه المرأة على راسها
 وقال بعضهم الاعتجار ان يشد حول راسه اي دائر
 راسه المندبل ونحوه وييدي اي يظهرها منه اي
 اعلى راسه وهذا هو المذكور في فتاوي قاض خان
 والخلاصة وغيرها وهو الموافق لاعتجار المرأة بالمع
 الذي تلفه حول راسها وربما يكون وجهه كراهة
 بالمرأة او كشف وسط الرأس لكونه فعل الجفأة من
 الاعراب ويكره ايضا العقص اي عقص الشعر وهو ضفره
 وقبلة واراد به في الجامع في هذا الموضع ان يجعل شعره على ما
 ويشده بضمغ او ان يلف ذابتيه ثنيته بضم الذال الحجة

وبعد هزة ممدودة ثم بآء موحدة قال في القاموس
 هي الناصية والمراد هنا خصلتها شعره حول رأسه كما فعله
 الناس في بعض الاوقات وان يجمع الشعر كله من قبل اي
 من جهة القفا ويمسكه اي يشده بخيط او خرقة كيلا
 يصيب الارض اذا سجد وجميع ذلك مكروه اذا فعل
 قبل الصلاة وصلى به على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من
 ذلك وهو في الصلاة ففسد صلاته لانه عمل كثير بالاجا
 ووجه الكراهة ما روي الطبراني عن الثوري عن محمول
 ابن راشد عن سعيد بن المقبري عن ابن رافع عن امر
 سلمة انه عليه السلام نهى ان يصلي الرجل ورأسه مضموم
 وكذا رواه اسحق بن راهويه قال انا المؤمن بن اسمعيل
 عن سفيان بن عيينة او متنا وزاد قال اسحق قلت
 للمؤمن فيه امر سلمة قال بلا شك واخرج السنة
 عنه عليه السلام امرتان اسجد على سبعة اعضاء
 وان لا كف شعرا ولا ثوبا وفي المصنف كذا الشعر فيكون
 منهيا ويكره ايضا وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة
 اذا سجد ورفعها اي رفع الركبة قبلها اي قبل رفع اليد
 اذا قام من السجود لمخالفة السنة على ما مر في صفة الصلاة
 الا اذا فعل ذلك من عذر فانه لا يكره لان العذر يبيح
 ترك الواجب فضلا عن السنة لان المخرج مدفوع
 بالنقص ويكره ان ينقر المصلي في سجوده نقر الديك اي
 كنقر الديك في السرعة لما فيه من ترك واجب الطائفة
 وان يقف في جلوسه للشهادة او بين السجدين ابقاء
 الكلب اي ابقاء الكلب وهو اي الاقواء ان يضع اليه
 على الارض وينصب فخذه وساقه نصبا وقيل

ايضا

هو ان

هو ان ينصب يديه نصبا والاول اصح لانه المناسب لاقواء
 الكلب قال في المستصفى واقواء الكلب يكون بهذه الصفة
 الا ان اقواء الكلب في نصب اليدين واقواء الايدي
 في نصب الركبتين الى صدره انتهى ووجه الكراهة ترك
 القعود المسنون ويكره ان يفترش ذراعيه في السجود
 اقتراش اي كافتراش الثعلب وهذه الاشياء الثلاثة
 ذكرها المصنف بلفظ الحديث ففي مسند الامام احمد عن
 ابن هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاثة
 عن نقر كقر الديك واقواء كاقواء الكلب والتفات كالتفات
 الثعلب او اقتراش كافتراش الثعلب وفي الصحيحين من
 حديث عائشة كان يعينه عليه السلام ينهي عن عقبة
 الشيطان وان يفترش الرجل ذراعيه اقتراش السبع و
 عقبة الشيطان الاقواء واما ما روي مسلم عن طاوس
 قلت لابن عباس في الاقواء على القدمين فقال هي السنة
 فقلنا له انا نراه جفاء فقال بل هي سنة نبيك صلى
 الله عليه وسلم وما روي البيهقي عن ابن عمر وابن الزبير
 انهم كانوا يقعون فالجواب المحقق عنه ان الاقواء
 على ضربين احدهما مستحب وهو ان يضع اليدين على
 عقبيه وركبتيه في الارض وهو المروي عن العبادلة
 والمنهني هو الصفة المتقدمة كذا قاله الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام وهو محمول على خارج الصلاة فان ما ذكر من
 من الحديثين ليس فيه ما يدل على ان المراد القعود في
 الصلاة والا فوضع اليدين على العقبين في الصلاة
 مكروه لمخالفة الجلوس المسنون وهو اقتراش الرجل
 اليسرى ولكن يفهم ان الاقواء بنصب الركبتين

مكروه خارج الصلاة
 ايضا

ولا بعده فيه لانه جلوس الجفاة بخلاف الاحتباء اذ ليس فيه كراهة خارج الصلاة والفرق بين الاحتباء والاقعاء ان الاحتباء يكون بشد الركبتين الى الظهر عند نصبهما بيديه او بثوب او غيره وهو اكثر جلوس اشرف العرب ويكره ايضا ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع لانه فعل زائد ليس من تمام الصلاة على ما مر ولا يفسد الصلاة خلا لما روي مكحول عن ابي حنيفة انه يفسدها لان المفسد انما هو العمل الكثير وهو ما يظن ان فاعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك ذكره في الكافي ويكره ايضا ان يسدل ثوبه اي يرسله من غير ان يلبسه وهو اي السدل ان يضعه اي الثوب على كتفه ويرسل اطرافه على عضديه او على صدره وفي القدوري شرح مختصر الكرخي هو ان يجعله على راسه او كتفه ويرسل اطرافه من جوانبه وفي فتاوي قاض خان هو ان يجعل الثوب على راسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل يصدق عليه حد السدل وهو الارسال من غير لبس فان السدل الارخاء والارسال ولا بد ان يقيد بعد لبس ضرورة ان ارسال ذل القميص وخوه لا يسمى سدا ولا وجه كراهة السدل ما مر عن ابي هريرة انه عليه السلام نهى عن السدل في الصلاة وان يغطي الرجل فاه اخرجه ابو داود والحاكم وصححه ولان فيه شغل القلب بحمل شيء في الصلاة لا فائدة فيه ولو صلى في قباء او مطر بضم الميم وفتح الراء قال في القاموس وهو رداء من خز مربع ذو اعلام او باراني اي مطر على وزن منبر وهو ما

ما يلبس

ما يلبس للمطر وباران بالفارسية هو المطر ينبغي ان يدخل يديه في كفه وان يشد القباء وخوه بالمنطقة احترازا عن السدل وفي الخلاصة المصلي اذا كان لابس شقة او فرجى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة والمختار انه لا يكره ولم يوافق على ذلك احد سوى النزاري والصحيح الذي عليه قاض خان والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كفه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال للثوب بدون ان يلبسه وعن الفقيه ابي جعفر الهندواني انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسيئ يعني ولو ادخل يديه في كفه وينبغي ان يقيد بما اذا لم يزرار زراره لانه يشبه السدل ح اما اذا زرار زراره فقد التحق بغيره من الثياب في اللبس فلا سدل فيه فلا يكره واما الاقبية الرومية التي تجعل لكامها خروق عند اعلى العضد اذا اخرج المصلي يده من الخرق وارسل الكم فانه يكره ايضا لصدق السدل عليه لانه ارخاء من غير لبس اذ لبس الكم يكون با دخال اليد فيه ولان فيه شغل القلب براعته عن ان يجلس عليه احد عند نهوضه فيتمزق ولان فيه تشبيهها باهل التكبر اذ لا تكاد تسمع نفوس المتكبرين بتركه وادخال اليد في الكم لا في الصلاة ولا في خارجها على ما جرت من عادتهم ولو لم يرسل الكم عند اخراج اليد من خرقه بل ادخله تحت منطقهته زالت الكراهة لزوال اسبابها المذكورة ويكره ايضا ان يكف ثوبه وهو في الصلاة بمل قليل بان يرفعه من بين يديه او من خلفه عند سجود او يدخل فيها وهو مكشوف كما اذا دخل وهو مشتمر الكم

ين

او الذيل وان يرفعه كيلا يترب لما مر من قوله عليه السلام
 امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا
 ولان ذلك نوع تجبر ويكره للمصلي كل ما هو من اخلاق الدنيا
 عموما لان الصلاة مقام التواضع والتذلل والخشوع وهي
 تنافي التكبر والتجبر ويكره ان يصلي في ازار واحد او في السر
 فقط لما في الصحيحين وغيرهما عن ابي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يصلين احداكم في الثوب الواحد
 ليس على عاتقه منه شئ الا من عذر بان لا يجد غيره
 فان خرج مد فوع ويكره ان يصلي كما ستر اى حال كونه
 كاشفا رأسه تكاشفا اى لاجل الكسل وبسببه بان
 استثقل تغطيته ولم يرها امرأتهما في الصلاة فتركها
 لذلك وهذا معنى قولهم تهاونا بالصلاة ولم يمعنا
 الاحتفاف بها والاحتقار لانه ذلك كفر والعياذ بالله
 تعالى ولا بأس اذا فعله اى كشف الرأس تذلا وخشوعا
 لان ذلك هو المقصود الاصل في الصلاة وفي قوله لا بأس
 اشارة الى ان الاولى ان لا يفعل وان يتذلل ويخشع بقلبه
 فانها من افعال القلب وكذلك يكره ان يصلي في ثياب البذلة
 بكسر الباء وبالذال المعجمة وهو ما لا يصفان ولا يحفظ من
 الدنس وخوه او في ثياب المهنت ككلمة في اوزانها وبفتح
 الميم والهاء معا وهي الخدمة والعمل تكميلا لرعاية الادب
 في الوقوف بين يديه تعالى بما امكن من تحمیل الظاهر والباطن
 وفي قوله تعاضدا وازينتكم عند كل مسجد اشارة الى ذلك
 وان كان المراد منها ستر العورة على ما ذكره اهل التفسير
 كما تقدم والمستحب ان يصلي الرجل في ثلاثة اقواب ازار
 قميص وعمامة ولو صلى في ثوب واحد متوشحا بجميع

بدنه كما

بدنه كما يفعل القصار في المقصرة جاز من غير كراهة مع تيسر
 وجود الزايد ولكن فيه ترك الاحتياط ح وروى عن
 ابي حنيفة انه كان يلبس احسن ثيابه للصلاة والمرأة
 في ثلاثة اقواب ايضا قميص وخمار ومقنعة وفي الخلاصة
 قميص وازار ومقنعة فذكر الازار موضع الخمار وهو
 الاولى لانها محتاجة الى زيادة الستر فاذا استحب الازار
 للرجل فالاولى ان يستحب لها وفيها فان صلت في ثوبين
 جازت صلاتها يعني في قميص ومقنعة بكسر الميم وفي
 النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحناك
 والقناع او سعة بحيث يعطف من تحت الحناك ويربط
 من الوداء والخمار اكبر منها بحيث يغطي به الرأس
 وترسل اطرافه على الظهر او الصدر ويكره ايضا للمصلي
 ان يرفع رأسه او ينكسه وهو في الركوع لمخافة هيبته الر
 المسنونة على ما مر في صفة الصلاة ويكره ان يعبت بتوبه
 او بشئ من جسده في المستضي قال الامام بدر الدين يعني
 الكردي العبت الفعل الذي فيه غرض صحيح والسف
 ما لا غرض فيه أصلا انتهى والعبت حرام خارج الصلاة
 ففي الصلاة اولى ويكره ايضا ان يفرقع اصابعه بان يدها
 او يعضها حتى تصوت لما روي ابي ماجه عن الحسن عن
 علي عنه عليه السلام انه قال لا تفرقع اصابعك وانت
 في الصلاة وهو معلول بالحرق الاعور ولان الفرقة فعل
 لا فائدة فيه فكان كالعبت وفي المستضي انه عمل قوم لوط
 فيكره التشبه بهم انتهى وعلى هذا فيكره خارج الصلاة
 ايضا او يشبك بين اصابعه فانه مكروه ايضا لما روي
 ابو داود والترمذي عن كعب بن عجرة انه عليه السلام قال

كوع

غير ص

اذا توضأ احدكم فاحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد
 فلا يشترك بين أصابعه فانه في الصلاة فادأ بهيئته حال
 الجلوس في المسجد منتظرا للصلاة او حال التوجه الى المسجد
 لكونه كان في الصلاة كلما من حيث الثواب اذا كان في
 الصلاة حقيقة كان منهيًا عنه بالطريق الأولى ولا في
 ترك الوضع المكنون ويكره ان يجعل يده على خاصرته لما
 في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن الخصر في الصلاة وفي رواية ان يصلي الرجل
 مختصرا وفي أخرى عن الاختصار في الصلاة وفيه تأويل
 أشهرها ما قاله ابن سيرين وهو وضع اليد على الخصرة
 وفي النهاية نقلا عن المغرب وهو وضع اليد على الخصر وهو
 المستدق فوق الورك او على الخصرة وهو ما فوق الطففة
 والشراسيف والطففة اطراف الخصرة والشراسيف
 اطراف الضلع الذي يشرف على البطن انتهى وفي القا
 الطففة وتكسر الخصرة او اطراف الجنب المتصلة
 بالاضلاع والشراسيف جمع شرسوف كعصفور
 وهو غضروف معلق بكل ضلع او مقطع الضلع وهو
 الطرف المشرف على البطن وقيل الاختصار ان يصلي
 متكئا على الخصرة وهي العصا وقيل ان لا يتم الركوع والسجود
 وقيل ان يختصر الايات التي فيها السجدة وقيل غير ذلك
 والأول هو المعتمد ويكره ايضا ان يقلب الحصى بكل
 الأجل ان لا يمكنه الحصى اي الآخرة حال عدم تمكن
 الحصى اياه من السجود عليه بان كان فيه تفاوت كثير
 في الارتفاع والانخفاض بحيث لا يستقر عليه مقدار
 الفرض من الجهة فيسويده مرة او مرتين كذا في فتاوى

قاضي خان

قاضي خان فاشارة الى ان فيه روايتين وفي ظاهر الرواية
 انه يسويده مرة لا يزيد عليها لما اخرج عبد الرزاق
 عن أبي ذر سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء
 حتى سألته عن مسح الحصى فقال واحدة اودع وكذا
 رواه ابن أبي شيبة وروى موقوفا عليه وقال الدارقطني
 هو أصح وروى الستة عن معيقب انه عليه السلام
 قال لا تمسح الحصى وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فوا
 ولانه من جملة العبث الا للعدو المذكور والمرة كافية
 في ذلك ويكره ان يترجح في جلوسه لمائة سنة الجلوس
 الا من عذر ولا يكره خارج الصلاة مطلقا في الأصح
 لانه عليه السلام كان جل قعوده في غير الصلاة مع
 أصحابه التربع وكذا عمر كذا قاله الشيخ كمال الدين ابن
 الهمام وان كان الجلوس على الركبتين اولى لقربه الى
 التواضع ويكره للمصلي ايضا ان يغمض عينيه قيل لانه
 من صنيع اهل الكتاب وقال في الاختيار لانه عليه السلام
 نهى عنه ويكره ان يلتفت بوجهه يمينا او شمالا في النجاس
 عن عائشة سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات
 في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة
 العبد وفي سنن أبي داود عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت
 فاذا التفت اعرض عنه وروى البيهقي في شعب الايمان
 عن كعب ما من مؤمن يقوم مصليا الا وكل الله به ملكا
 ينادي يا ابن آدم لو تعلم ما في صلاتك ومن يتأخر ما
 التفت ورواه الحاكم وصححه وهذا اذا لوي عنقه دون
 صدره اما لو حرف صدره عن القبلة قصدا فانه تفسد

صلاته

قل ذلك او اكثر وان كان ذلك بغير اختياره فان لبث
مقدار ركن فسدت والا والحاصل ان الالتفات على
ثلاثة اوجه التفات مفسد وهو بالتصديق والتفات
مكروه وهو بالوجه والتفات غير مكروه وهو بالعين
بدون تحويل الوجه لما روي الترمذي والنسائي وابن
جبان وصححه عن ابن عباس كان عليه السلام يلحظ في الصلاة
يمينا وشمالا ولا يلوي عنقه قال الترمذي غريب قال
ابن القطان صحيح وان كان غريبا ويكره ان يسجد على
كور عمامته وقد تقدم في بحث السجود او ان يتخير في فصل
يعني بقوله قصدا اختيارا عن غير ضرورة وانما يكره
التخنيخ اذا كان صوتا فقط لاحرف له اي كذلك الصوت
وكذا لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان
او اكثر فانه يكون مفسدا اذا كان لغير عذر ولذا فسر
القصد بالاختيار لئلا يتوهم منه انه اذا كان عن سهو
وكان معه حروف انه لا يفسد لانه اذا كان معه حرفان
وكان بلا ضرورة يفسد سواء كان قصدا او سهوا
لان مفسدات الصلاة لا فرق فيها بين السهو وعدمه
على ما ياتي ان شاء الله تعالى لان هيئتها مذكرة فلا يعذر
فيها بالنسيان اما السعال المدفوع اي المضطر اليه
فلا يكره وكذا التخنيخ اذا كان عن ضرورة كما اذا منعه
البلغم عن القراءة او عن الجهر وهو امام فانه لا يكرهه
والاحسن ان يدفع سعاله ان قدر على دفعه من
غير ضرر يلحقه رعاية للادب اما اذا كان يحصل
له ضرر او شغل قلب يدفعه فالاولى عدمه ويكره
ايضا ان يرد السلام بالاشارة بيده او راسه لانه جواز

المصلي

معنى

معنى ولو حصل حقيقة يفسد كما اذا رده بلسانه فيكره اذا
كان معنى فقط ولانه اشتغال بالغير من غير فائدة ولو
صاح بنية السلام فسدت ويكره ايضا ان يحل الصبي
او غيره مما يشغله وهو في صلاته وما روي في الصحيحين
انه عليه السلام امر الناس وامامة بنت ابي القاص
على عاتقه الحديث محمول على الابتداء حين كان الكلام
وبعض الاعمال مباحا ثم نسخ بقوله عليه السلام ان
في الصلاة لشغلا على ما في الصحيحين ويكره ايضا ان يتخير
اي يخرج النخامة من حلقه بالنفث الشديد وهو في
الصلاة قصدا اي غير ضرورة وحكمه كالتمنيخ في تفصيل
ويكره ان يضع فيه دراهم ودنانير او غيرها من لؤلؤ
وخوه هذا اذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه من
الشغل بلا فائدة وان منعه ذلك عن اداء الحروف
والم الصلاة على تلك الحال من غير ان يؤدي مقدارا
ما يجوز به الصلاة بان سكت او تلفظ بالفاظ لا تكون
قرانا افسدها لترك الغرض ويكره ان يفتح وهو
في الصلاة يعني بالفتح المذكور نفثا لا يسمع صوته وهذا
غير مفيد لانه لو سمع صوته من غير ان يشتمل على حرفين
يكره ايضا ولا يفسد وانما يفسد اذا اشتمل الصوت
المسموع على حرفين او اكثر كما في التخيخ بغير عذر
ولا يتلغ المصلي ما بين اسنانه اي يكره ذلك ان كان
قليل دون قدر الحمصة وان كان كثيرا فائدا على
قدر الحمصة فان صلاته تفسد والتقبيح بالزيادة
على الحمصة ليس كما ينبغي لان المذكور في الفتاوى
وغيرها ان قدر الحمصة يفسد ايضا كما في الصوم

وقيل لا يفسد ما لم يكن ملاء الفم وسياق الكلام عليه
 ان شاء الله تعالى ويكره للمصل ايضا ان يجهر بالتسمية
 والتأمين وكذا بالثناء والتعوذ لمخالفة السنة على ما مر
 في صفة الصلاة ويكره ان يتم القراءة في الركوع لانه ليس
 ويكره ان يعذر الاي بعد الهزة اسم جنس واحدة اية اي
 يكره ان يعذر الاي وان يعذر التسبيح وان يعذر السجدة
 اذا كررها في الصلاة يعني بالعدا المكروه العد بالاصابع
 وهذا عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به
 اي بالعد لان المصلي يضطره الى ذلك لمراعاة سنة القراءة
 والعمل بما وردت به السنة في صلاة التسبيح وغيرها
 وله انه ليس من اعمال الصلاة وفيه مخالفة سنة الوضع
 ومراعاة سنة القراءة يمكن بان يعذر ويعين قبل الشروع
 ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره
 العذر فيه فعلى هذا تكون صلاة التسبيح خارجة فلا يستدل
 بها على عدم الكراهة مطلقا ومنهم من قال لا خلاف انما هو
 في التطوع ولا خلاف في المكروه بل يكره ذلك فيها اتفاقا
 وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني الخلاف فيها اي في الكون
 والتطوع معا فعلى هذين القولين يجاب عن صلاة التسبيح
 بانه لا ضرورة الى العد بالاصابع وترك الوضع المنون
 لا مكانه بالاشارة برؤس الاصابع وهي مكانها ولهذا
 قال في الفتاوى الحاقانية ان غمر بروس الاصابع يعني
 وهي موضوعة كما هي على الهيئة المنونة لا يكره وذكر
 وذكر في موضع اخر من الحاقانية انه لا يحتاج اليها
 اي الى التسبيحات يعني الى عدائها كما في صلاة التسبيح
 اشارة اي من حيث الاشارة او بقلبه اي بحفظها وبسطها

بقلبه

بقلبه من غير اشارة فلا ضرورة الى ما قاله من العد بعقد
 الاصابع ويكره ايضا للمصل ان يتكبر وهو في الصلاة على اي
 وعصى انكأه لامن عذراي كايثا من غير عذرا اما لو كان
 من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث القيام ويكره ايضا ان يخطو
 خطوات بغير عذرا اما اذا كان بعذر فلا يكره كما اذا سبغ
 الحدث فمشى للوضوء وكما لو مشى لقتل الحية او العقرب
 على قول السرخسي على ما ياتي ان شاء الله تعالى هذا اي الكراهة
 فيما اذا كانت الخطوات بغير عذرا اذا وقف بعد كل خطوة
 وكذا اذا وقف بعد كل خطوتين وان لم يقف بل بخطات ثلاث
 خطوات متواليات تفسد صلاة لانه عمل كثير اذا كان
 ذلك بغير عذرا اما اذا كان بعذر فلا تفسد كما مر آنفا
 فالجواب ان المشي اذا كان بعذر لا يفسد ولا يكره وان
 كان بغير عذر فان كان ثلاث خطوات متواليات تفسد
 والا يكره فقط ولا تفسد ويكره ايضا التمايل في الصلاة
 على ميناة مرة وعلى سيرة اخرى لانه من العبث المذموم للخشوع
 ويكره اخذ القملة او البرغوث في الصلاة وقتله او فيه
 وفي الخلاصة قال ابو حنيفة لا يقتل القملة في الصلاة ويدفنها
 تحت الحصى وقال محمد قتلها احب الي من دفنها وكلاهما
 لا بأس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما انتهى وقال قاضي
 خان وروي عنه يعني ابا حنيفة انه ان اخذ قملة او غر
 فقتلها او دفنها فقد اساء انتهى والذي ينبغي ان يؤخذ
 بقول محمد فيما اذا قرصته فان اخذها ح يكون بعذر
 لدفع ضررها لان تركها يذهب الخشوع ويشغل القلب
 بالالم وقد تقدم ان الفعل الذي فيه دفع الضرر لا يكره
 بل لو قيل ان تركها مكروه لم يبعد لما قلنا انه يشغل القلب

فكان كمدافعة البول والفايط الرج واذ اخذها فاما
 ان يقتلها او يدفننها ولكن دفنها احب الى ان يتسرع
 في قتلها ايجاد نجاسة على قول الشافعي لان قسرها نجس
 وما دامت حية فهي ظاهرة ففي عدم قتلها تحريم الجاني
 لئلا يحل النجاسة المانعة على قول بعض الائمة او يلقونها
 في المسجد فكان احب وتحمل الاسارة والكراهة المروية
 عن ابي حنيفة وابي يوسف على اخذها قصدا من غير عدد
 ولا باس بقتل الحية والعقرب في الصلاة لما روي اصحاب
 السنن الاربعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اقتلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب
 قال الترمذي حسن صحيح قالوا اي المشايخ والمراد بعضهم
 اي قال بعض المشايخ لا باس بقتل الحية والعقرب في
 الصلاة اذا لم يحتج الي المني الكثير كثلث خطوات
 متواليات ولا الى المعالجة الكثيرة كثلث ضربات متواليات
 فاما اذا احتاج الى ذلك فمضى وعالج تفسد صلته كما اذا
 لوقا قتل انسانا في صلاة لانه عمل كثير ذكره شمس الائمة
 السرخسي في المبسوط ثم قال ولا يظهر انه لا تفصيل فيه
 لانه رخصة كالمشي في سبيل الحديث والاستقاء من البئر
 والتوضي ويؤيد اطلاق الحديث واعتراض عليه بانه يلزم
 مثله في علاج المار بين يدي المصلي اذا حصل فيه عمل
 كثير فانه مأمور به بالنص مع انه مفسد عند الكل فاما
 هو الجواب في علاج المار فهو الجواب هنا فالحق فيما
 يظهر هو الفساد والامر بالقتال او القتل لا يستلزم
 صحة الصلاة مع وجوده كما في صلاة الخوف فان المشي
 فيها والقتال مفسد مع الامر به عند الحاجة بل الامر في مثله

لا باحة

لا باحة مباشرة وان كان مفسدا للصلاة وعدم الاثم
 في ذلك بعد ان كان حراما وهذا كما يباح قطع الصلاة
 لاغاة مالهوف او تخليص احد من سبب هلاكه كسقوط
 من سطح او غرق او حرق ونحوه وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته
 درهم له او لغيره على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ثم قيل يستثنى
 من الحيوات الحية البيضاء التي تنشي مستوية لانها من الجان
 لقوله عليه السلام اقتلوا الطفيلتين واياكم والحية البيضاء
 فانها من الجن وقال في الهداية وتيسوي جميع انواع الحيات
 هو الصحيح احترازا من هذا القول وهو قول الفقيه ابو جعفر
 الهندواني وما اختاره صاحب الهداية هو اختيار الامام
 ابي جعفر الطحاوي فانه لا باس بقتل الكل لانه عليه السلام
 عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم
 فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم قاله
 الشيخ كالدين ابن الهمام وقد حصل في عهده عليه
 السلام وفيمن بعده الضرر بقتل بعض الحيات من الجن
 فالحق ان الحل ثابت ومع ذلك الاولى الامساك عما فيه
 علامة الجان لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم
 وقيل يذرها فيقول خل طريق المسلمين وارجعوا بادن
 الله فان ابت قتلها وهذا في غير الصلاة يعني اما
 لوقاله في الصلاة فانها تفسد ولكن لا يحرم كما تقدم
 في قطع الصلاة لخوف الضرر ويكره ترك الطائفة في
 الركوع والسجود لانه ترك واجب وكذا في القومة والجلسة
 لانه اما ترك واجب او ترك سنة كما تقدم والكل مكروه
 ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض وهذا يشمل تكرارها
 في ركعة وفي ركعتين لكن قوله اذا كان قادرا على قراءة سورة

اخرى

يقيدان المراد الثاني إذا المفهوم منه أنه إذا لم يقدر على قراءة
 سورة أخرى لا يكره تكرارها للضرورة والاحتياج إلى قراءتها
 وإنما يلزم الضرورة في ركعة أخرى فإنه بعد ما قراها في
 ركعة مرة زالت الضرورة بآداء الواجب فيها أما في الركعة
 الأخرى فالواجب لم يؤد بعد فإذا لم يقدر على سورة
 أخرى اضطر إلى تكرار السورة التي قراها في الركعة الأولى
 والخاص أن تكرار السورة الواحدة في ركعة واحدة مكروه
 في الفرض ذكره في فتاوي قاضي خان وكذلك تكرارها في ركعتين
 منه بأن قراها في الأولى ثم كررها في الركعة الثانية يكره
 ذكره في القنية لكن هذا إذا كان لغیر ضرورة فإن كان يقدر
 على قراءة سورة أخرى أما إذا لم يقدر فلا يكره وأيضا
 إنما يكره إذا وقع عن قصد أما إذا وقع عن غير ضرورة قصد
 كما إذا قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس فإنه لا يكره أن
 يكررها في الثانية ذكره في الخلاصة وغيرها ووجه الكراهة
 عدم وروده فيكون بدعة ليس عليه امره عليه السلام
 فيكره ولا يكره تكرار السورة في ركعة أو في ركعتين في التطوع
 لأن باب النفل واسع وقد ورد أنه عليه السلام قام إلى الصلاة
 بآية واحدة يكررها في تكبده فدل على جواز التكرار في التطوع
 وسياقي تمام هذا في المحققات أن شاء الله تعالى ويكره
 تطويل الركعة الأولى على الركعة الثانية من كل شفع في التطوع
 إلا إذا كان ذلك التطويل مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قولاً أو ما نورا أي ينقل عنه عليه السلام فعلا أو مرويا
 عنه عليه السلام أو ما نورا عن أحد من الصحابة وكيف
 ما كان فلم يرد فيه شيء بطريق صحيح ولا ضعيف الأحاديث
 عائشة رواتها أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في صحيحه

والحكم في المستدرك كان عليه السلام يقرأ في الركعة الأولى
 من الوتر بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية
 بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمغنون
 فإن الوتر من حيث القراءة ملحق بالتوافل وقد روي فيه
 إطالة أطالة الأولى على الثانية وأما ما روي من قراءة قل
 يا أيها الكافرون في الركعة الأولى من سنة الفجر والمغرب و
 قراءة الاخلاص في الثانية فليس مما نحن فيه إذ المراد به
 التطويل المكروه في الفرض وهذا ليس منه لأنه إطالة بمقدار
 آية أو آيتين فإن قل يا أيها الكافرون ست آيات والاختلاف
 خمس أو أربع على الخلاف وذلك ليس بمكروه في الفرض كما
 تقدم هذا وقال في فتاوي قاضي خان في فصل القراءة في
 التراويح لو طول الأولى على الثانية لا بأس به بل المختار ذلك
 عند محمد وأبي حنيفة وعند أبي يوسف التسوية بين الركعتين
 كما في الظاهر والعصر عندهما انتهى فعلم أن ما قاله هنا
 قولها خلافا لمحمد وتطويل الركعة الثانية على الركعة الأولى
 في جميع الصلوات الفرض والنفل مكروه ونقل ابن فرشته
 في شرح المجمع عن جامع المحبوبي أن إطالة الثانية إنما تكره
 في الفرائض وأما في التوافل فغير مكروه وأصل الوجه
 فيه أن النفل باهر واسع فيضتقر فيه ما لا يقتصر في غيره
 لأن المتطوع أمير نفسه لا يلزمه إلا ما التزمه باختياره
 وقصد خلاف الفرض لأنه مقدّر بعين أصلا ووضيفا
 فلا يتجاوز فيه عن ذلك وجنينه فالمتنفل لم يلتزم
 التسوية بين الركعتين فلا تلزمه خلاف غيره فأتى
 الشارع قد حذله فيه حدا فلا يتجاوزوه وإذا لم يكره
 إطالة الثانية في النفل لم يكره إطالة الأولى بل الأولى

كراهة اطالة الثانية على الاولى في النفل ايضا لما قاله
بالفرض فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة لجوازها على
بلا عذر ونحوه واما اطالة الثالثة على الثانية والاولى
فلا تكره لما انه شفع اخر ويكره ايضا في الصلاة نزع القميص
ونحوه والقلنسوة بفتح القاف واللام وضم السين
وهو ما يلبس في الراس وكذا يكره لبسها اذا كان الترفع او
اللبس بعمل يسير لانه عمل اجنبى من الصلاة لا يحصل
به تمييز لشي من اعمالها ولهذا كان مفسدا اذا حصل
بعمل كثير بان احتاج الى اليدين او كان مما لو رآه الناظر
ظنه ليس في الصلاة ويكره ان يشتم بفتح الشين هو القميص
اي يشق طيبا بكسر الظاء اي ذراحيه طيبة لانه اجنبى
من الصلاة كما تقدم هذا اذا قصده اما لو دخلت الراحية
انفه بغير قصد فلا او يرمي ببنارقه والبنارق كغراب
ماء الفم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق فالسمية
هنا باعتبار ما يؤول اليه كمن قتل قتيلة او يرمى بتحامته
بضم النون وهو البلم الذي ينفذ الى الحلق بالنفس العنيف
اما من الخيشومة من الصدر وهذا ايضا انما يكره اذا لم يكن
مدفوعا اليه لانه اجنبى لا فائدة فيه اما لو اضطر اليه بان
خرج يسعال او تنحى ضروري فلا يكره الرمي لكن الاولى
حينئذ ان ياخذها بثوبه او يلقئها تحت رجله اليسرى
اذا لم يكن في المسجد لما في البخاري انه عليه السلام قال
اذا قام احدكم الى الصلاة فلا يصبق امامه فانما ينجس الله
ما دام في مصلاة ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكا وليصبق
عن يمينه او تحت قدمه وفي رواية او تحت قدمه اليسرى
وفي رواية الصحيحين البزار في المسجد خطيئة وكفارتها

دفعها

دفعها ويكره ان يروح اي يجلب الروح بفتح الواو وسيم
الريح او الراحة بثوبه او بمروحة بكسر الميم وفتح الواو
لانه اجنبى من افعال المترفين وهذا اذا روج مرة او
مرتين فان روج ثلاث مرات متواليات تفسد صلاته
لانه عمل كثير ويكره ايضا ان يرفع كفه اي يشتمه الى المرفقين
وهذا قيد اتفاق فانه لو شمر الى ماذون المرفقين يكره
ايضا لانه كف للشوب وهو منتهى عند في الصلاة على ما
مر وهذا اذا شمره خارج الصلاة وشرع في الصلاة وهو
كذلك اما لو شمره في الصلاة تفسد لانه عمل كثير ويكره
ايضا ان يضع يده حال القيام او الركوع او السجود او تشهد
في موضعها المسنون المذكور في صفة الصلاة لمخالفة
السنة الامن عذر استثناء مفرغ متعلق بقوله يكره
كما قد رناه اي يكره عدم وضع اليد في موضعها المسنون
في كل حال الا في حال العذر فانه لا يكره لان الحرج منفي
ويكره ايضا للمصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام
من ركوع او سجود او قعود لعدم شرعية ذلك
وان يترك التسميات في الركوع والسجود وان ينقص
من ثلاث تسميات في الركوع والسجود لمخالفة السنة
في ذلك كله وان ياتي بالاذكار المشروعة في الاستغالات
متعلق بالمشروعة بعد تمام الانتقال بالاذكار التي
شرعت في حال الاستغالات بان يكبر للركوع بعد الانتهاء
الى جحد الركوع ويقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام
وتحذرك لان السنة ان يكون ابتداء الذكر عند ابتداء
الانتقال وانتهائه عند انتهائه كما تقدم فخالفة
ذلك مخالفة للسنة فيكره وفيه اي في الاتيان للذكر

كراهتان احدهما تركها اي ترك الازكار في موضعه اي
 في موضع الذكر وهو حال الانتقال والآخرى تحصيلها
 اي تحصيل الازكار في غير موضعه اي في غير موضع الذكر
 وهو بعد تمام الانتقال فالضمير في موضعه يرجع الى الذكر
 المذكور ضمناً في ضمير الازكار في الموضعين ويكون ايضا
 المصلي ان يمسح عرقه او يمسح التراب من جبهته في اثناء
 الصلاة او في فروع التشهد قبل السلام لان الجنبى بلافاية
 حتى لو كان فيه العرق يدخل عينه فيولمها ونحو ذلك
 لا يكره لحصول الفائدة وهو دفع شغل القلب المذهب
 للشعور بسبب الاله ولا يكره ذلك بعد السلام وقد
 روي ابن التيمي في كتابه عن انس قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلاته مسح جبهته
 بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم
 اللهم اذهب عني الهم والحزن ولا بأس للتطوع
 المنفرد ان يتعوذ بالله من النار عند ذكر النار وما هو بمنزلة
 من انواع العذاب وان سأل الله الرحمة عند ذكر آية
 الرحمة من الجنة وانواع النعيم وان يستغفر اي يطلب
 من الله المغفرة عند ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك
 روي مسلم عن حذيفة بن اليمان قال صليت مع النبي
 صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة فقلت
 يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فحدثني
 الى ان قال اذا مر بآية فيها تسبيح سمع واذا مر بسؤال
 سأل واذا مر بتعوذ تعوذ فهذا في التمجيد كما ترى وقوله
 اذا مر بسؤال اي بما ينبغي ان يسأل وكذا يتعوذ اي بما
 ينبغي ان يتعوذ منه وان كان المصلي المنفرد في الفرض

يكره له ذلك لعدم الورد فيه خلاف الشافعي استدل
 بالحديث المتقدم ولنا انه في النفل كالمركب واما الامام
 والمقتدي فلا يفعل ذلك السؤال والتعوذ لانه الفرض
 ولا في النفل الذي تقصد فيه الجماعة كالتراويح بخلاف
 ما لم يقصد كما في اقتداء حذيفة به عليه السلام اما الامام
 فليلا يطول على المقتدين واما المقتدي فليلا يفوت
 الانصات الواجب عليه بالنقص ولا بأس بان يصلي
 متوجهاً الى ظهر رجل قاعد الظاهر ان التقيد باعتباره
 الغالب وانه لا فرق بين قاعد او قائم وقوله يتخذ
 لفائدة نفى قول من قال بالكراهة بحضرة المحدثين
 وكذا بحضرة التايين وما روي عنه عليه السلام لا تصلوا
 خلف التايين ولا المحدث فضعيف وقد صرح عن عائشة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلاة
 الليل كلها وانا معترضة بينه وبين القبلة فاذا اراد
 ان يؤتمرا يقظني فاوترت رواية في الصحيحين وهو
 يقتضي انها كانت نائمة وما في مسند البرار عن ابن
 عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت
 ان اصلي الى النيام والمحدثين مع ان البرار قال
 لا نعلمه الا عن ابن عباس فهو محمول على ما اذا كانت
 لهم اصوات يخاف منها التغليب او الشغل وفي
 التايين اذا خاف ظهور شيء يضحكه ويكره ان
 يصلي الى وجه انسان وهو محمل ما روي البرار عن
 علي انه عليه السلام رأي رجلا يصلي الى رجل فامره
 ان يعيد الصلاة ويكون الامر بالاعادة لازالة الكراهة
 لان الحكم في كل صلاة اذيت مع الكراهة وليس للفرد

ولو كان بينها ثالث ظهره الى وجه المصلي لا يكره لانتقاء
سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة او يصلي
اي ولا بأس بان يصلي وبين يديه اي قدامه مصحف معلق
او سيف معلق وهذا نفى لما يتوهم ان السيف لكونه
آلة الحرب والبأس يكره استقباله في مقام الابتهاال
وفي استقبال المصحف تشبهاً باهل الكتاب فيكره وجهه
عدم الكراهة كراهة استقبال بعض الاشياء انما هي
باعتبار التشبه بعبادتها والمصحف والسيف لم
يعبد هما احد فيكون في استقبالهما تشبه به واستقبال
اهل الكتاب للمصحف للقراءة منه لا للعبادة وعند
ابن حنيفة يكره استقباله لاجل القراءة وكذا قيد بكونه
معلقا وكون السيف آلة الحرب مناسب لحال
الابتهاال الى الله لانها حال المحاربة مع النفس والشیطان
وعن هذا سمي المحراب او على بساط فيه تصاوير
وهو مصدر صور وهو من ذكر المصدر وادادة المفعول
كذكر الخلق وادادة المخلوق اي ولا بأس بان يصلي على
بساط فيه تصاوير والحال انه لا يسجد على التصاوير
والمراد بما كان منها الذي روح فان الخلاف انما هو فيها
فاطلق في الاصل الكراهة سواء سجد عليها او لم يسجد قيد
في الجامع الصغير بان يكون في موضع السجود فان كانت
في موضع القيام او القعود لا يكره لما فيه من الالهانة
واما صورة غير ذي الروح فلا خلاف في عدم كراهة
الصلاة عليها او البها ولا كراهة في عملها ايضا لما عن
ابن عباس انه قال للمصور حين نهاه عن التصوير
وذكر له الوعيد ان كان لا بد فغليك بتمثال غير ذي

الروح

الروح ويكره ان يسجد عليها اي على التضاوير الذي
لان فيه تعظيماً لها وتشبهاً بعبادتها ويكره ايضا ان
يكون فوق رأسه اي رأس المصلي في السقف او ان يكون
بين يديه او قدامه قريباً منه او ان يكون بجذائه
اي في مقابلته وان لم يكن قريباً تصاوير مرسومة
في جدار او غيره او صورة موضوعة او معلقة لان
فيه تعظيمها وتشبهاً بعبادتها بخلاف ما اذا كانت
وراءه لان فيه اهاناً لكونها تحت رجليه وهذا اذا كانت
الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس واما اذا كانت
مقطوعة الرأس يعني به اذا لم يكن له اي للشخص
المصور رأس اصلاً او كان له رأس فحاه بخيط شبيه
عليه حتى طست هيئته او كانت الصورة صغيرة
جدا بحيث لا تبدو اي لا تظهر للناس اذا كان قائماً
وهي الارض اي لا تبين تفاصيل اعضائها فلا
يكره ان يكون بين يدي المصلي او فوق رأسه ايضا
لانها لا تعبد فانتفى التشبه الذي هو سبب الكراهة
فروع في الخلاصة لو محا وجه الصورة فهو كقطع
الرأس بخلاف قطع يديها ورجليها ولو خط على
عنقها بخيط لا ترتفع الكراهة وفيها ثم المختار
انها اذا كانت على وسادة او بساط لا بأس باستعمالها
وان كانت يكره اتخاذها لكن لا يسجد على الصورة وان
كانت الصورة على الارض او السجدة فمكره ويكره التضاوير
على الثوب صلى فيه او لم يصل اما اذا كانت في يده
وهو يصلي فلا بأس به لانه مستور شيئا به وكذا لو كان
على خاتمه ولو راي صورة في بيت غيره يجوز له محوها

نت

على

لها

وير

وتغييرها انتهى وفي عدم الكراهة فيما اذا كانت في يده
اشكال لانها تمنعه عن سنة الوضع وهو مكروه بغير الصورة
تكييف بها اللهم الا ان يراد ان لا يسكنها بل تكون معلقة
بيده وخود ذلك والله اعلم وكذا في قوله وان كان يكره انما
نظر لما في النسائي وصحيح ابن جبريل استاذ في جبريل
علي النبي عليها السلام فقال ادخل فقال كيف ادخل
وفي بيتك ستريه تصاور فان كنت لابد فاعلا فاقطع
رؤسها واقطعها وسأيدوا وجعلها بسطا ولم يذكر
النسائي اقطعها وفي البخاري في كتاب المظالم عن
عائشة انها اتخذت على سهوة لها سترا فيه تماثيل
فنهتكم النبي صلى الله عليه وسلم قال فاتخذت منعه
سرفقتين فكانتا في البيت يجلس عليهما زاد احمد في
في مسنده ولقد رايت متكى على احدها وفيها صورة
وفي الهداية لو كانت الصورة على وسادة ملقاة او على
بساط مفروش لا يكره لانها تداس وتوطأ بخلاف
ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على الشتر لانه
تعظيم لها ولا باس بالصلاة على الطنافس بفتح الطاء
وكسر الفاء جمع طنفسه مثلثة الطاء والفاء وهي
البساط ذو الحمل وكذا لا باس بالصلاة على اللبورد وسائر
الغرض بضمين جمع فراش اسم لما يفرض غموما اذا
كان الشئ المفروش رقيقا بحيث يجد الساجد عليه حجم
الارض والا فلا يجوز كما تقدم في بحث السجود ولكن
الصلاة على الارض بلا حائل وعلى ما انبثته الارض كالصير
والبور كما افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج
عن خلاف الامام مالك فان عنده يكره السجود على ما

كان من

كان من نحو الصوف او القطن او الكتان فكان افضل
ولا باس بان يكون مقام الامام اي موضع قيامه ومحل
في المسجد اي خارج المحراب ويكون سجوده في الطاق اي
في المحراب لان العبرة لموضع القدم كما في الصيد اذا كان
رجلاه في الحرم ورأسه خارجه فهو صيد الحرم وبالعكس
لا ويكره ان يقوم في الطاق بان تكون قدماه في المحراب
وعلموا الكراهة بوجهين احدهما التشبه باهل الكتاب
في امتياز الامام على القوم بمكان مخصوص والاخر انه
يشبهه حاله على من عن يمينه او يساره فعلى هذا
لو كان بجنب الطاق عمودان وراءهما فرجتان بحيث
يطلع اهل الجهتين على حاله لا يكره وعلى الاول يكره
مطلقا قال الشيخ في هذا هو الوجه يعني الكراهة
في الوجهين قال الشيخ كالدين ابن الهمام ولا يخفى
ان امتياز الامام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان
حتى كان التقدم عليه واجبا وغاية ما هناك كونه
في خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه بنى في المساجد
المحارب من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لم
تبن كانت السنة ان يتقدم في محاذة ذلك المكان
لانه يجازي وسط الصنف وهو المطلوب اذ قيل
في غير محاذاته مكروه وغايته اتفاق الملتين في بعض
الاحكام ولا بدع فيه على ان اهل الكتاب انما يحضرون
الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبهه انتهى
ولما قيل ان يقول لا يلزم من تخصيص الامام بالتقدم
تخصيصه بالمكان على حدة لامكانه مع اتحاد المكان
فان المسجد كله مكان واحد فلا يكون في شرعية التقدم

دليل على شرعية تخصيص الامام بكان على الوجه الذي
 خصصه اهل الكتاب فلم يعلم كون الملتين متفقتين
 على هذا الحكم بدليل شرعي فكان تشبههما وهو كونه
 نعم يرد ما طعن به بعضهم على ابي حنيفة بانه لم يجعل المبدأ
 من المسجد واجاب في الحواشي بان المراد من المسجد هنا
 موضع سجود الناس ومصلاهم والطاقل ليس مسجد
 بهذا الاعتبار انتهى ويكره ايضا ان ينزود الامام عن القوم
 في مكان اعلى من مكان القوم اذا لم يكن بعض القوم
 معه لان فيه التشبه باهل الكتاب على ما تقدم انهم
 يخصون امامهم بالمكان المرتفع وكذا اذا كان بعض القوم
 مع الامام لا يكره لزوال التشبه بزوال التخصيص
 فان انفرد عن القوم بالمكان الاسفل اختلف المشايخ
 فيه اي في كراهته انفراده به قال الطحاوي لا يكره لعدم التشبه
 باهل الكتاب لانهم لا يفعلونه وظاهر الرواية الكراهة
 لان فيه ازدراء بالامام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه
 بخلاف ما اذا كان بعضهم معه وذكر عن ثمالي ائمة الحلواني
 ان الصلاة على الرفوف في الجامع من غير ضرورة مكروه
 وعند الضرورة بان امتلاء المسجد لا بأس به وهكذا
 يحكى عن الفقيه ابي الليث في الطلاق انه اذا ضاق المسجد
 عن القوم لا يكره انفراد الامام في الطلاق كذا ذكره في
 الكافية عن جامع المحبوبي ثم مقدار الارتفاع الذي
 تحصل به كراهة كراهة الانفراد عن القوم ذكر الطحاوي
 انه مقدار بقامة الرجل وكذا روي عن ابي يوسف قيل
 مقدار ما يقع به الامتياز وقيل مقدار ذراع اعتبارا
 بالسيرة قال في الكفاية ناقلا عن الجامع الصغير لقاضي

خان وعليه الاعتماد وقال ابن الهمام والوجه الوجه
 الثاني يعني ما يقع به الامتياز لان الموجب هو شبهه الا
 يتحقق غير مقتصر على قدر الذراع انتهى ولا يخفى ان هذا
 يختص بما اذا كان الامام اسفل لا بما اذا كان اعلى نعم يقال
 ح ان بالارتفاع مقدار ما يقع به الامتياز يحصل التشبه
 الموجب للكراهة ان ثبت انهم يخصونه بمطلق ما يقع به
 الامتياز من الارتفاع والظاهر ان ما دون الذراع لا
 ينضبط به وقوع الامتياز كل الضبط فان من الناس
 الطويل والقصير فكان التقدير بالذراع هو الاولي
 لانه الذي ينضبط به وقوع الامتياز في حق الكل به
 ويكره للمقتدي ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا
 لم يجد في الصف فرجة يمكنه القيام فيها لقوله عليه
 السلام اتوا الصف المقدم الذي يليه فما كان من نقص
 فليكن في الصف المؤخر رواه ابو داود والنسائي وفيه الامر
 باتمام الصفوف الاول فالاول وهو يفيد كراهة القيل
 في الصف المؤخر قبل اتمام المقدم وان لم يكن وحده فكذا
 قيامه وحده اولي للمخالفة مع عدم امتثال الامر
 اما اذا لم يجد في الصف فرجة فقيل ينبغي ان يجذب
 واحدا من الصف قبل التكبير ثم يكبر وفي القنية قيل
 يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا من الصف
 الى نفسه فيقف بجانبه والاصح ما روي هشام عن
 محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب اليه
 رجلا قال رضي الله عنه يعني نفسه والقيام وحده
 اولي في زماننا لغلبة الجهل على العوام فاذا جرة نفسه
 صلاة انتهى وكذا اي كايكره للمقتدي ان يقف خلف

وحده بلا عذر يكره المنفرد وهو يوم المفترض والمتفعل ان
 يقوم في خلال الصلوة اي في اثنائه بين المقتدين فيصلي
 صلاة التي هو فيها فيخالفهم في القيام والقعود والركوع
 والسجود والمخالفة سبب الكراهة كونها سبباً لتنافر
 القلوب على ما اشار اليه عليه السلام في امره بتسوية
 على ما رواه مسلم عن ابي مسعود الانصاري كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يمسح ^{باليدين} منكبا في الصلاة وهو
 يقول استموا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم وكره
 الصلاة في الطريق العامة لما روي الترمذي وابن ماجة عن
 ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يصلي في
 سبعة مواطن في الزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة
 الطريق وفي الحمام وفي معادن الابل وفوق ظهر بيت
 الله وتكره الصلاة ايضاً في الصحراء من غير سترة اذا
 خاف المصلي المروءي من ان يمر احد بين يديه لان فيها
 تسبباً لوقوع المار في الاثم بخلاف ما اذا كان سترة على ما
 يأتي ان شاء الله تعالى وتكره الصلاة ايضاً في معادن الابل
 اي مباركها جمع معطن اسم مكان من عطن يعطن كنصر
 ينصر يقال عطنت الابل عطونا اذا رويت ثم بركت
 وكذا تكرر في الزبلة بفتح الميم مع فتح الباء وضمها وهو في
 الزبلة اي السرقين وفي المجزرة بفتح الميم مع فتح الزاي وضمها
 اي موضع الجزارة اي فعل الجزاء اي القصاب وفي الغسل
 بضم الميم وفتح السين مكان الاغتسال وفي الحمام وفي المقبرة
 لما مر من الحديث والعلل كونها مواضع النجاسة فالجواب بها
 المغسل قياساً لانه مصب النجاسات والاولى ساخ وتكره
 ايضاً على سطح الكعبة للحديث والمعنى فيه عدم التعظيم

وتترك

وتترك الادب وذكر قاضي خان في الفتاوي قال اذا غسل
 موضعاً في الحمام ليس فيه تمثال اي صورة وصلي فيه لا
 بأس به قال وكان واحد من الزهاد يفعل كذلك انتهى مراد
 اسمعيل الزاهد ذكره البرازي قال في الخلاصة بعد ما ذكر
 كلام الفتاوي وفي نسخة الامام السرخسي الصلاة في
 الحمام منتهى عنها والنهي لعنيين احدها انه مصب النجاسة
 فعلى هذا لا يكره في ساكنة والثاني ان الحمام بيت الشياطين
 فعلى هذا تكرر الصلاة في جميع المواضع غسل ذلك الموضع
 او لم يغسل انتهى والاولى ان لا يصلي فيه الا لضرورة
 كخوف الفوب وخوف لاطلاق الحديث واما الصلاة
 في موضع جلوس الحامي فقال قاضي خان لا بأس بها لانه
 لا نجاسة فيه وكذا اي قال في الفتاوي لا بأس بالصلاة في
 المقبرة اذا كان فيها موضع اعد للصلاة وليس فيه
 قبر وهذا لان الكراهة معللة بالشبهة باهل الكتاب وهو
 مشتق فيما كان على الصفة المذكورة ويكره ان يقرأ كلمة
 او كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة بغير عذر
 ويبدأ القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى آية اخرى
 من تلك السورة وترك بينهما شيئاً لان فيه اعراضاً عما
 شرع فيه وايها تفضيله غيره عليه واما اذا كان عذر
 كان حصرهما بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا
 يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من غيرها
 هذا ان انتقل قصداً وان انتقل من غير قصد ثم يذكر ينبغي
 ان يعود ذكره في الفتية وان لم يذكر فلا كراهة ايضاً لعدم
 القصد ويكره للامام ان يؤمر قوماً وهم له كارهون بخصله
 اي بسبب خصلته توجب الكراهة اولاً لان فيهم من هو

لايت



أولى أمته بالإمامة لقوله عليه السلام ثلاثة لا تجاوز صلاتهم
إذا هم العبد الأبق حتى يرجع وامرأة بآت وزوجها عليها
ساخط وامام قوم وهم له كارهون وفي حديث آخر
ثلاثة لا تقبل صلاتهم من تقدم قوما وهم له كارهون وجل
إني الصلاة دبارا والد بادان يأتيا بعدان تقوته ورجل
اعتيد محردة وأما إن كانت كراهتهم بغير سبب يقتضيها
فلا تكره إمامته لأن كراهتهم بغير سبب مجرد اتباع الهوى
وهو فسق راجع إليهم لا إليه والحديث محمول على ما
إذا كانت لسبب مقتضى للكراهة لانه مقتضى حال
المسلمين وهو الحب لله والبغض لله فالبغض للمجرد
الهوى خارج عن مراده عليه السلام على ما لا يخفى ويكره
أيضا للإمام أن يتقل عليهم أي على القوم بالتطويل الزائد
عن حد السنة في القراءة وسائر الأذكار لما تقدم في بحث
القراءة ويكره أن يعجلهم عن أكمال السنة في تسبيحات
الركوع والسجود وقراءة التشهد فانه يستلزم عدم كماله
لها وهو ترك السنة وترك السنة مكروه ويكره أن
يلجئهم أي يجوجهم إلى الفتح عليه في القراءة يعني إذا ربح
عليه في القراءة ينبغي أن يركع أن كان قد قراء المقدار المنوي
أو ينقل إلى آية أخرى أن لم يكن قراءه ولا يجوح القوم
إلى أن يفتحوا عليه فان أحوجهم إلى ذلك بان وقف ساكنا
أو مكررا ولم يركع ولم ينقل كره له ذلك لانه الزمهم
بزيادة في صلاتهم ويجب عليه أي على الإمام أن يقرأ
ما يتيسر عليه قراءة من القرآن دون ما هو عسر عليه مالم
يحكم حفظه لئلا يحتاج إلى الفتح عليه وإن عرض له شيء
فيما هو يتيسر عليه انتقل إلى آية أخرى من تلك السورة

أومن

أومن سورة أخرى أو يركع أن كان قد قرأ ما يكفيه وهو قد
ما تجوز به الصلاة على قول قاضي خان وصاحب المحيط
وبكر وعند بعض المشايخ القدامسون كما قدمناه
قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام انه هو الظاهر من حيث
الدليل لا يري إلى ما ذكرناه انه عليه السلام قال لا ي
هلا فتحت على مع انها كانت سورة المؤمنين بعد
الفاحة انتهى ويكره للمصلي أن يمكث في مكانه الذي
صلى فيه وفيه إشارة إلى أنه لو قام عن مكانه فقرأ ورد
قائما أو جالسا في ناحية المسجد لا يكره وهو قول الجلال
كما تقدم بعد ما سلم في صلاة بعدها سنة والجمعة
والغرب والعشاء الا قدر ما يقول أي قدر قوله اللهم
أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال
والإكرام به أي بعد ما لكث الأهل القدر ورد الأثر
عنه عليه السلام على ما تقدم من حديث عائشة الصحيح
وقوله أنت السلام أي ذو السلامة من كل نقص فهو
مصدر وصف به للمبالغة كالعدل ومثل السلام
أي السلامة من كل شر حاصل منك لامن غيرك و
تباركت أي تزهت وتقدست وتعظمت أو
كثر خيرك والجلال العظمة وهو كما مع جميع الفضائل
والإكرام الانعام وهو اسد النعم وهو جامع
لجميع الفواضل ويكره تقديم العبد للإمامة بناء على
الغالب لأن الغالب عليه الجهل لا شغاله بالخدمة
عن التعلم حتى لو علم انه عالم لا يكره وتقديم الأعرابي
لما قلنا في العبد وهو منسوب إلى الأعراب وهم سكان
البادية من العرب ويلحق بهم سكانها من غيرهم كالتر

كان

والاكراه وغيرهم وتقديم الاعمى لانه لا يمكنه الاحتراف من
النجاسة ولا تحقيق استقبال القبلة كما ينبغي واما
من جعله النبي صلى الله عليه وسلم اماما مع انه اعرج فخرج
من هذا لانه يوفق ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وبكره
تقديم الفاسق ايضا لتساهله في الامور الدينية فلا
يؤمن تقصيره في الايمان بالشرايط وتقديم ولد الزنى
بناء على ان الغالب فيه الجهل ايضا اذ ليس له من جملة
عمل التخلق بالاخلاق الحميدة من العلم وغيره حتى لو تحقق
منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والاعرج فانه
لا ذنب له بزنى ابويه ولا ترزوازة وزراخرى
وان تقدم مواجرا يعني جازت الصلاة معهم مع الكراهة
ولا تنفسد وفي الفاسق خلاف مالك فان عنده لا
تصح امامته والاقتداء به وكذا عند احمد في رواية
لان الامامة كرامة والفاسق ليس باهل لها ولنا ما
روي ابو داود عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم للجهاد واجب عليكم مع كل امير برا
كان او فاجرا وان عمل الكبائر والصلاة واجبة عليكم
خلف كل مسلم برا كان او فاجرا وان عمل الكبائر وهو
من حديث مكحول عن ابي هريرة ورواه الدارقطني
بلفظ صلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر
واعلم بان مكحولا لم يسمع من ابي هريرة ومن دونه ثقا
وحاصله انه من قبيل المرسل وهو مقبول عندنا وكذا
عند مالك وجهور الفتفاء وقد روى هذا المعنى
من طرق متعددة عند الدارقطني وابو نعيم العقيلي
كلها مضعفة من قبل الرواة ولذلك يرتفع الى الحسن

عند المحي

عند المحققين ثم الفاسق يشمل المستدع لانه فاسق
اعتقادا حيث خالف ما يجب اعتقاده بالدليل القطعي
بتأويل فاسد ويأتي تمام هذا في الملحق ان شاء الله
بقالي اراد محمد بقوله يكره تقديم الاعرج الذي يكره
تقديمه الجاهل دون العالم على ما قررناه وبكره التفتل
قبل صلاة العيد مطلقا وكذا يكره بعدها اي بعد صلاة
العيد لكن في الجماعة فقط وهي الصلوة والمراد بها انما
المصر العدة لصلاة العيد والجمعة ولا فرق في هذا الحكم
بين الجماعة والجامع ويتنفل في غير الجماعة اما في مسجد
اي مسجد محله او في بيته لما تقدم من الدليل في بيان
اوقات الكراهة ويكره ان يدخل في الصلاة وقد اخذ
غايط او بول لقوله عليه السلام لا صلاة بحضرة طعام
ولا وهو يدافع الاختنان متفق عليه والمراد نفى الكمال
كاف في نظائره وهو يقتضي الكراهة وان كان الاهتمام
بالبول والغايط يشغله اي يشغل قلبه عن الصلاة
ويذهب خشوعه يقطعها اي يقطع الصلاة ليؤد
على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت سعة فان خاف
ان قطعها ان يخرج الوقت فلا يقطعها لان التفويت
حرام وهذه كراهة فلا يهرب من الكراهة الى الجرام
وكذا ان كان شرع مع الجماعة وخشي ان قطعها ان لا
يحصل له جماعة فانه لا يقطعها قياسا على ما قال
في الخلاصة رجل راي على ثوبه نجاسة اقل من قدر ردهم
فالافضل ان يغسلها ويستقبل الصلاة وان كان
بحال تفوته الجماعة فان كان بحال يجد جماعة اخرى
يقطع الصلاة ويغسل وان كان لا يجد او في اخر الوقت

يمضي على صلاة انتهى وقد يفرق بأن الصلاة مع مداقة
الاختين مكرهه والصلاة مع ما دون الدرهم من النجاسة
ترك المسح فالتصواب في صورة المداقة ان يقطع
وان فاتته الجماعة لان ترك السنة أولى من الايتار
بالكراهة وكذا ينبغي ان يكون الحكم فيما اذا كانت النجاسة
قدر الدرهم فان غلبها وجب واجب والجماعة سنة
وتقل الواجب أولى من فعل السنة فيقطع الصلاة
ولو فاتته الجماعة وان مضى عليها أي على الصلاة فيما اذا
كان الاهتمام بامساك البول او الغائط يشغل اجزاء
أي كفاه فعلها على تلك الحال وقد أساء وكان اثماً
لاداءه اياها مع الكراهة التحريمية وكذلك الحكم ان
أخذ البول او الغائط بعد الافتتاح أي افتتح الصلاة
ولم يكن به مداقة فحدثت بعد الافتتاح فالحكم انه
يقطعها وان لم يقطع اجزاء مع الاساءة ويكره ان تكون
قبلة المسجد الى المخرج او الى الحمام او الى قبر لان فيه
ترك تعظيم المسجد في الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي
وهذه المواضع حائل كالحائط وان كان حائط لا يكره
وان صلى في بيته الى الحمام فلا بأس لان الكراهة في
المسجد انما هي لاحترامه لان الصلاة الى النجاسة
لان جدار الحمام حائل بخلاف ما لو صلى وبين يديه
عذرة او غيرها من النجاسات بلا حائل حيث يكره
لذلك ويكره المرور بين يدي المصلي لما في الصحيحين
من حديث ابو النصر عن بشر بن سعيد ان زید بن خالد
ارسله الى ابن جهم يسأله ماذا سمع من النبي صلى الله عليه
وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهم قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه
لكان ان يقف اربعين خيراً له من ان يمر بين يديه قال
ابو النصر لا ادري قال اربعين يوماً او شهراً او سنة وروا
البزار عن ابى النصر عن بشر بن سعيد قال ارسلني ابو جهم
الي زید بن خالد فسأله وفيه لكان ان يقف اربعين خيراً
وسكت عنه البزار وفيه ان المسؤل زید خلاف ما
في الصحيحين قال ابن القطان وقد خطاه الناس ابن
عيينة في ذلك لمخالفته ما لك وليس بتعين لاحتمال
كون ابى جهم بعث بشراً الي زید بن خالد وزید بن خالد
بعثه الي ابى جهم بعد ان اخبره بما عنده ليستشيثه
فيما عنده وهل عنده ما يخالفه فاخبر كل بحفظه
وشكك احدهما وجرم الآخر واجتمع ذلك كله عند ابى
النصر فحدث بها غير ان ما لك حفظ حديث ابى جهم
وابن عيينة حفظ حديث زید بن خالد وهذا اذا لم
يكن عنده أي عند المصلي حائل يحول بينه وبين المار
كخو السترة أي القفا المروزة امامه او الاسطوانة
بضم الهزة والطاء وهي العمود معرب استون او حوا
من شجرة او ادمج او دابة وغير ذلك فانه لا يكره المرور
بين يدي المصلي اذا كان من وراء الحائل ثم انما يكره
المرور بين يديه عند عدم الحائل اذا كان في موضع
سجوده في الاصح قاله في الكافي لان من قدمه الى موضع
سجوده هو موضع صلاته ومنهم من قدره بثلاثة اذ
ومنهم بخمسة ومنهم باربعين ومنهم بمقدار صفيين
او ثلاثة وفي النهاية الاصح انه ان كان بحال لو صلى
صلاة الخاشعين بان يكون بصره حال قيامه الى موضع

لا يقع بصره على المار لا يكره وما صح في الكافي مختار السرخسي
وما صح في النهاية مختار فخر الاسلام ورجحه في النهاية
بانه اذا صلى على الدكان وحاذي اعضاء المار اعضاءه
يكره المرور على ما ذكر في الهداية وغيرها وان كان المار
اسفل وهو ليس بموضع سجوده يعني انه لو كان على الارض
لم يكن سجوده فيه لان الفرض انه يسجد على الدكان
فكان موضع سجوده دون محل المرور ضرورة ومع ذلك
ثبت الكراهة اتفاقا فكان ذلك نقضا لمختار شمس الائمة
بخلاف مختار فخر الاسلام فانه محشي في كل الصور غير
منووض **قول** لا يخفى ان ليس المراد محاذاة اعضاء المار
جميع اعضاء المصلي فانه لا يثبات الا اذا اتم مكان
ومكان ومكان الصلاة في العلو والسفل بل بعض الاعضاء
بعضا وهو يصدق على محاذاة راس المار قد في المصلي
وكونه في مثل هذه الصورة يستلزم ان يكون بين يدي المصلي
بعيد ثم هذا اذا كان يصلي في الصحراء اما ان صلى
في المسجد ولم يكن حائلا فان كان المسجد صغيرا كره
المرور مطلقا وان كان كبيرا ففيل كالصغير لا يمر
بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصغير لا يمر فيما
وراء موضع سجوده وقيل يمر فيما وراء حنسين ذراعا
وقيل قدر ما بين الصنف الاول وحائط القبلة قال
الشيخ كمال الدين ابن الهمام ومنشاء هذه الاختلافات
ما يفهم من لفظ بين يدي المصلي فمن فهم ان ما بين يديه
يخص ما بينه وبين محل سجوده قال به ومن فهم انه
يصدق مع اكثر من ذلك تقاه وعين ما وقع عنده والى
يظهر ترجيح ما اختاره في النهاية من مختار فخر الاسلام

وكونه

وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فان المؤتم المرو
بين يديه وكون ذلك البيت برمته اعتبر بقعة واحدة
في حق بعض الاحكام لا يستلزم تغيير الامر الحثي من
المرور من بعيد فيجعل البعيد قريبا انتهى وينبغي للمصلي
في الصحراء ان يتخذ سترة لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا صلى احكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم
يجد فليصب عصاة فان لم يكن معه عصا فليخط
خطا ثم لا يضره ما مر امامه واه ابوداود عن ابى هريرة
لكن ذكر المناوي عن سفيان بن عيينة انه قال لم يتخذ
شيئا تشد به هذا الحديث ولم يحج الا من هذا الوجه
وكان اسمعيل بن امية اذا حدث به يقول عندكم
شيء تشدون به وقد اشار الشافعي الى ضعفه وفي
مسلم عن موسى بن طلحة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا وضع احدكم بين يديه مثل مؤخرة
الرجل فليصل ولا يزال بمن مروا ذلك ومؤخرة
الرجل بضم الميم وكسر الخاء مخففة خشبة عريضة
في اخره تخاذي راس الراكب ولذا قال في الكافي يتخذ
سترة كذراع وغلظ اصبع وينبغي ان يقرب منها
لما روي الحاكم انه عليه السلام قال اذا صلى احدهم
فليصل الى سترة وليدن منها ورواه ابوداود وفيه
لا يقطع الشيطان عليه صلاته وينبغي ان يجعلها حيا
احد حاجبيه لما روي ابوداود من حديث ضباعة
بنت المقداد بن الاسود عن ابيها قال ما رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى عود ولا عمود ولا شجرة
الا جعله على حاجبيه الايمن او الايسر ولا يصدره صدا

وقد اعل بالوليد بن كامل وبجهاالة ضباغة وبن ابا علي بن
السكن رواه في سننه عن ضبيعة بنت المقداد بن معد
كرب عن ابيها عنه عليه السلام اذا صلى احدكم الى عمود
او سارية او شئ فلا يجعله نصب عينه ويجعله على حافة
الاسير لكن هذا الحكم مما يجوز العمل فيه بمثل هذا لانه من
الفضائل ثم انما يجزى الفرز اما الالفاء والخط فاختلف فيه
اذ لم يكن الفرز فاخذ في الهداية لعدم لانه لا فائده
فيه لعدم ظهوره للناظر ومن جوزه استدل بحديث ابي داود
المتقدم فان لم يكن معه عصا فليخط خطا وتقدم
ما فيه لكن يقال انه يجوز العمل بمثله في الفضائل كما مر
انفا ولذا قال ابن الهمام والسنة اولى بالاتباع مع انه
يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به
كثلا ينشئ انتهى وايضا ان سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه
مع ما فيه من العمل بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله
وقال ابوداود قالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل
الهلال انتهى واما الوضع ففي الكفاية يضع طولاً لا عرضاً
ليكون على مثال الفرز ويداء المار اذا اراد ان يمر موضع
سجوده او بينه وبين السترة بالاشارة او التسبيح لقوله
عليه السلام لا يقطع الصلاة شئ وادروا ما استطعتم
فانما هو شيطان رواه ابوداود وفي الصحيحين عنه
عليه السلام اذا صلى احدكم الى شئ يستتره من الناس
واراد احداً يجتاز بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله
فانما هو شيطان وروي ابن ماجة عن ام سلمة قالت
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة ام سلمة فمررت بين يديه
عبد الله او عمر بن ابي سلمة فقال بيده فرج فرجت زينب

بنت ام

بنت ام سلمة فقال بيده هكذا فحضت فلما صلى عليه السلام
قال هن اغلب واعلم ابن القطان بان محمد بن قيس
في طبقته جماعة باسمه ولا يعرف من هو منهم وان
امه لا تعرف البتة قيل هذا مبني على ان محمداً هذا قال
عن امه لكن لم يوجد في كتاب ابن ماجة وقد قيده ابن
ماجة بقوله قاض عمر بن عبد العزيز وفي الاحكام والنهي
واخرج له مسلم واستشهد به البخاري قال في الهداية
ويكره الجمع بينهما اي بين الاشارة والتسبيح لان باحدا
كفاية وسترة الامام سترة للقوم لحديث ابي حنيفة
المتفق عليه انه عليه السلام صلى بهم بالبطحاء وبين
يديه عنزة والمرأة والحمار يمررون من ورائها ففي هذا
ان القوم لم يكن لهم سترة وفيه ان مرور المرأة والحمار
لا يقطع الصلاة وما روي ابو هريرة من انه عليه السلام
قال يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب وبقي من ذلك
مثل مؤخرة الرجل متفق عليه ردت عاتشة بما
روي عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي من الليل وانا معترضة بينه وبين القبلة
اعتراض الجنابة متفق عليه ايضا وفي القينة قام
في اخر الصف من المسجد وبينه وبين الصفوف
مواضع خالية فلما دخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف
لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأتى المار بين يديه
فروع يكره رفع البصر الى السماء لما في البخاري
عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ما بالك
تومر برقعون ابصارهم الى السماء في صلاتهم فاستد
قوله في ذلك حتى قال ليفترق بين عن ذلك والخط

ابصارهم

وتكره الصلاة بحضرة الطعام لما مر من الحديث المتفق عليه
 لأصل الصلاة بحضرة الطعام ولا هو يذوقه الاختيار وما في
 أبي داود لا تؤخر الصلاة لطعام ولا غيره محمول على تأخيرها
 عن وقتها جمعاً بينهما كما قاله الشيخ الذين ابن الهمام ويكره
 رفع الرأس قبل الإمام لما في الصحيحين عن أبي هريرة عنه
 عليه السلام أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام
 أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة
 حمار ويكره أن يصلي وبين يديه تنورا وكانون موقداً لأنه
 تشبه بعباد النار بخلاف الشمع والسراج والقنديل
 لعدم التشبه وذكر في فتاوى اللجنة الأولى عدم مواجعة
 السراج فكانه لما فيه من الجزئية ويكره أن يحرف أصابع
 يديه أو رجليه عن القبلة في السجود لترك السنة وكذا
 كل ما فيه مخالفة السنة أو الواجب وفي حرثه الفقه
 ومن المنهي العدو والهرولة للصلاة ومن المكروه مجاوزة
 اليدين عن الأذنين ورفع اليدين تحت المنكبين
 وسجدة السهو قبل السلام وقالوا يكره ستر القدمين
 في السجود ذكره ابن الهمام ولعل مرادهم قصد ذلك لأنه
 فعل زائد لا فائدة فيه أما الوقوع بغير قصد فلا وجه
 لكراهته بل يكره تكلف الكشف لأنه اشتغال بالافائدة
 فيه ولا تكره الصلاة مشدود الوسط لأن فيه تشبهاً
 للعبادة وقيل يكره لأنه صنيع أهل الكتاب والاول المختار
 وأما وهو مشتمل الكم فذكر في القنية قيل يكره لأن فيه
 كنف الثوب وقيل لا قال صاحب القنية وهو الاحوط
 ولعل مراده مقدار ما ينكشف الكفان لا الرفع إلى السطح
 والمرفوف فإنه مكروه على ما مر وتكره الصلاة في أرض

الغير

الغير بلاذن وقيل إن كانت لملم ولم تكن مزدوجة لا
 ابتلى بين الصلاة في الطريق أو في أرض الغير فإن كان
 مزدوجة أو لكافراً الطريق أولى والأهمل ولا يجيب
 في الصلاة أحد ابوية إذا ناداه إلا إذا استغاث به لم يهر
 فيقطعها كما يقطع لحوف سقوط اجنبى من سطح وخو
 أو غرقه أو سرقة ما قيمته درهم له أو غيره كما مر
فصل في السنن والمراد بالسنن هنا ما استمر في
 الصلاة من قول أو عمل أو اجلها من غير أفعالها وآخرها
 عن بيان للكروهايات لأن ترك المكروه أهم من فعل المستحب
 فقدم بيانه ليحذر وتقدمها على المفاسدات ظاهراً
 أو لها أي أول السنن الأذان وهو في الأصل مصدر أذن
 كعلم وزنا ومعنى ثم صار اسماً للتأذين وهو كثرة الأعلام
 عموماً والأعلام بوقت الصلاة خصوصاً والأصل فيه
 ما روي الدارقطني بسنده فيه عبد الرحمن بن أبي ليلى
 عن معاذ بن جبل قال قام عبد الله بن زيد رجل من الأنصار
 يعني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتيت
 رايت في النوم كأن رجلاً نزل من السماء عليه بردات
 اخضران نزل على جذم حائط من المدينة فاذن مشي
 مشي ثم جلس قال أبو بكر بن عياش على نحو من أذاننا
 اليوم قال علمها بلا لا فقال عمر ورايت مثل الذي
 رأي ولكنه سبقني وعبد الرحمن لم يسمع من معاذ
 فإنه ولد لست بقي من خلافة عمر فتكون سنة سبع
 عشرة من الهجرة ومعاذ توفي سنة تسع عشرة منها
 أو ثمان عشرة وهذا عندنا وعند الجمهور حجة بعد
 ثقة الرواة وعبد الله هذا هو عبد الله بن زيد بن عبد

ربه

وروي ابو داود بسند فيه محمد بن اسحق عن عبد الله
ابن زيد قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالناس
يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وانا انا
رجل يحمل ناقوسا فقلت يا عبد الله اتبيع الناقوس قال
وما تصنع به فقلت ندعوه الى الصلاة قال فلا ادلك
عليه ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال الله اكبر الله اكبر
الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله
الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول
الله فساقه بلا ترجيع ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال
ثم تقول اذا اتممت الصلاة الله اكبر الله اكبر فساق الاقامة
وافردتها وثني لفضلة الاقامة قال فلما أصبحت أتيت
النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت في الحديث وفيه فسمع
ذلك عمر وهو في بيته فجعل يجر رداءه ويقول والذي
بعثك بالحق لقد رايت مثله ما رايت فقال صلى الله عليه
وسلم فله الحمد قال ابن خزيمة سمعت محمد بن يحيى الذهلي
يقول ليس في اخبار عبد الله بن زيد في قصة الاذان
اصح من هذا الى ان قال وخبر ابن اسحق هذا ثابت صحيح
لان محمد بن عبد الله بن زيد سمعه من ابيه ومحمد بن اسحق
سمعه من محمد بن ابراهيم التيمي وليس هو ما دلسه ابن
اسحق وقال الترمذي في علله الكبير سأل محمد بن
اسماعيل عن هذا الحديث فقال هو عندي صحيح انتهى
ثم الاذان سنة في قول عامة الفقهاء وكذا الامامة وقا
بعض مشايخنا واجب لقول محمد لو اجتمع اهل بلد
على تركه قاتلناه عليه واجيب يكون القتال لما يلزم
من الاجتماع على تركه من استخفافهم بالدين بخفض

اعلامه

اعلامه لان الاذان من اعلام الدين لا لترك نفسه وقد
يقال عدم الترك مرة دليل الوجوب ولا يظهر كونه على
الكفاية والالتزام ثم اهل بلدة اذا قام به غيرهم ولم
يقا تلوا وفي الدراية عن علي بن الجعد عن ابي حنيفة وابي
يوسف صلوا في الحضر الظهر والعصر بلا اذان ولا اقامة
اخطاء السنة وانما وهذا وان كان لا يستلزم وجوبه
لجواز كون الاثم لتركها معا فيكون الواجب ان لا يتركها
معا لكن يجب حملها على انه لا يجب الاذان لظهور ما
ذكرنا من دليله ثم هما سنة للصلوات الخمس اداء
وقضاء اذا صليت جماعة والجمعة دون ما سواها
فلا يؤذن للعبد ولا للكسوف لما روي مسلم عن جابر
ابن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد
غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة وعن عائشة خفت
الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث
مناديا ينادي بالصلاة جامعة والوتر وان كان واجبا
لكن اذان العشاء اعلام بدخول وقته والنوافل تتبع
للفرائض باعتبار التكميل فلا تخص باذان وان صليت
قائمت جماعة يؤذن لها ويقام لان النبي صلى الله عليه
وسلم لما فاتته صلاة الفجر غداة ليلة التكريم امر بلالا
بالاذان والاقامة حين قضاؤها بعد طلوع الشمس
وان تعددت الفوائت اذن للاولي واقم وفيما بعد
يقام لكل واحدة ويخير في الاذان لان الاذان للاجتماع
وقد حصل بالاول والاقامة لبيان الشروع وهو محتاج
اليه عند كل واحدة والافضل تكرارها في الجميع لانه صلى
الله عليه وسلم حين شغلهم الكفار يوم الاحزاب عن

بتركه

مة

ع

اربع صلوات

الظهر والعصر والمغرب والعشاء قضاءهن على الولا وامر بالا
ان يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن هذا في حق الجماعة كما قلنا
واما المنفرد فلا فضل له ان ياتي بها ليكون اداؤه على هيئة
الجماعة فان كان مسافرا ليكره له تركها معا وان ترك الاذان
واكتفى بالاقامة جاز ولا يكره تركها للقيم والفرق ان المقيم
ان صلى بلا اذان ولا اقامة حقيقة فقد صلى بها حكما لان
المؤذن نايب عن اهل المدينة فيكون اذانه واقامة كاذبا
الكل واقامتهم واما المسافر فقد صلى بدونها حقيقة وحكما
لان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه اصلا لتلك الصلاة
وتستثنى من سنتها للجماعة جماعة المعذورين للظهور
يوم الجمعة في المصروفان اداؤه بها مكروه روي ذلك
عن علي وكنا جماعة النساء وحدهن واما صفة الاذان
فمشهورة ولا ترجيح فيه عندنا خلافا للثلاثة وهو ان يخفف
صوته اولا بالشهادتين ثم يرجع فيمدها بصوته استدلوا
بما روي سلم عن ابي مخذورة ان النبي صلى الله عليه وسلم
علم الاذان الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد
ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله ثم يعود فيقول
اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله
مرتين حتى على الصلاة الحديث والتكبير في اوله مرتان
وبه استدلل مالك رواه ابو داود والنسائي والتكبير
في اوله اربع واسناده صحيح ولنا انه لا ترجيح في المشاهير
منها حديث عبد الله بن زيد بجميع طرق ومنها ما في
ابي داود عن ابن عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم مرتين والاقامة مرة مرة الحديث
ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما بسند صحيح

قال

قاله ابن الجوزي وحديث ابي مخذورة يحتمل ان يكون
العود لانه لم يمد بها صوته على الوجه الذي اراد النبي
صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فمد بها صوتك قاله الطحاوي
وغیره ويشكل بما في ابي داود باسناد صحيح عن ابي مخذورة
قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان قال يقول
الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله
اشهد ان لا اله الا الله محمد رسول الله ان محمدا رسول الله
تخفف بها صوتك ثم ترفع صوتك فالاولي اثبات المعاني
بين روايتي ابي مخذورة هذه وما روي الطبراني في الوسط
ثنا احمد بن عبد الرحمن بن عبد الملك البغدادي ثنا
ابو جعفر النخعي ثنا ابراهيم بن اسمعيل بن عبد الملك
عن ابي مخذورة قال سمعت جدي عبد الملك ابن ابي مخذورة
يقول انه سمع اباها ابا مخذورة يقول القى على رسول الله
صلى الله عليه وسلم الاذان حرفا حرفا الله اكبر الله اكبر
الى ولم يذكر ترجيعا فتساقطت وسلم ما قد تنساه
من المشاهير عن المعارضة فيترجى عدم الترجيع ويؤيد
في اذان الفجر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين
لما روى ابن ماجة عن سعيد بن المسيب عن بلال انه
القى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بصلاة الفجر ففعل
هو نائم فقال الصلاة خير من النوم مرتين فاقرت في
اذان الفجر وروي الطبراني في الكبير ثنا محمد بن علي
الصانع المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله بن وهب
عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حفص بن عمر عن
بلال انه القى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح
فوجدته راقدًا فقال الصلاة خير من النوم مرتين

وي

رضه

في الاذان

فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بلال اجعله في اذانك والا
 مثل الاذان عندنا خلافا للشافعي الثلاثة فانها عندهم فرادي
 باللفظ الاقامة عند الشافعي واحدا استدلوها في البخاري
 امر بلال ان يرفع الاذان ويوتر الاقامة وفي رواية متفق عليها
 لم يذكر الاستثناء وبها اخذ مالك ولنا ما روي ابو داود
 عن ابي ليلى عن معاذ قال احببت الصلاة ثلاثة احوال وشأ
 نصر يعني ابن المهاجر الحديث بطوله الى ان قال فجاء عبد
 الله بن زيد رجل من الانصار فذكر الرؤيا التي قال فاستقبل
 القبلة يعني الملك قال الله اكبر الله اكبر الخ الاذان قال
 ثم امهل هيئته ثم قام فقال مثلها الا انه قال زاد بعد ما
 قال حتى على الفلاح قد قامت الصلاة وهي حجة عندنا على
 ما تقدم وروي ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى
 بسند قال في الامام رجاله رجال الصحيحين قال ثبتا
 اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن زيد لا
 جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رايت
 في المنام كان رجلا قام وعليه بردان اخضران فقام
 على خائط فاذن مشي مشي ولا بن ماجة قال يعني يا محمد
 علمني الاذان تسع عشرة كلمة الله اكبر الله الحديث
 وفيه الترجيع والاقامة سبع عشرة كلمة الله اكبر الله
 اكبر الى الخ وفيه تشيئة الشهادتين والحيعة لئلا يتردد
 قامت الصلاة وللترمذي علم الاذان تسع عشرة
 كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة ولا يخفى ان ما استدلل
 لنا به نص على العدد وعلى حكاية كلمات الاذان فانقطع
 الاحتمال بالكلمة بخلاف قوله امر ان يوتر الاقامة فانه
 بعد كون الامر هو الشارع فالاقامة اسم لمجموع الذكر

فكانه

فكانه قيل امر بان يجعل الاقامة التي هي مجموع الذكر
 مرة لا مرتين وهو محتمل لا يكون باعتبار الفاظها كما ذهبوا
 اليه وان يكون باعتبار صوتها كما هو المتواتر فيجب الحمل
 على الثاني ليوافق ما روينا من النص الغير المحتمل وقد
 قال الطحاوي تواترت الآثار عن بلال انه كان يثني
 الاقامة حتى مات وعن ابراهيم النخعي كانت الاقامة
 مثل الاذان حتى كان هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة
 واحدة للسرعة اذا خرجوا بنى امية كما قال ابو الفرج
 ابن الجوزي كان الاذان والاقامة مشي مشي فلما قام
 بنو امية افردوا الاقامة ويستحب ان يكون المؤذن
 عالما بالسنة تقيا فذكره اذان الجاهل والفاسيق
 لقوله عليه السلام لم يؤذن لكم خيا ركم رواه ابو داود
 من حديث ابن عباس ومقتضاه كراهة اذان الضبي
 وان كان عاقلا وهي رواية لكن ظاهر الرواية عدم كراهة
 اذان العاقل بخلاف غيره فانه يكره ويدخل في الخيار
 ان لا يلحن في الاذان لانه لا يحل لا في الاذان ولا في الاقامة
 القراءة وتحسين الصوت مطلوب ولا تلازم بينهما
 وقيد المحاوي بما هو ذكر فلا بأس باذخال المدة في
 الحيعتين وظهر من هذا ان التلحين اخرج الحرف
 عما يجوز له في الأداء وهو صريح في كلام الامام احمد فانه
 سئل عنه في القراءة فمنعه فقيل لم قال ما اسمك قال
 محمد قال اعجبك ان يقال يا موحاما ويستقبل القبلة
 بالاذان والاقامة لما مر من حديث الناذل من السماء
 ويكره ترك الاستقبال لمخالفة السنة وبحول وجهه
 يبين عند حتى على الصلاة وشمالا عند حتى على الفلاح

ورد

ورد

في الاذان والاقامة لانه يخاطب بها الناس فيواجههم
وهو المتواتر ويستدير في المنارة اذا لم يحصل تمام
الغاية بخويل الوجه مع ثبات القدمين بان اتسعت
او كان فيها خائل عن بعض الجهات عند القيام في بعض
ويجعل اصبعه في اذنيه لما روي ابو الشيخ في كتاب
الاذان له انه عليه السلام امر بلالا ان يدخل اصبعيه
في اذنيه وقال انما رفع لصوتك وروي الترمذي
من حديث ابو حنيفة رايت بلالا يؤذن وتتبع فاه
ههنا وههنا واصبعاه في اذنيه وقال حسن صحيح
وان لم يفعل فلا كراهة لانه ليس بسنة اصلية
اذا الامر ليس للوجوب وقد شرع كيفية لما هو سنة
بقريته التعليل بانه ارفع للصوت ويكره له التكلم
في اشائها ويستأنف له لانه ذكر واحد حكما فلا يفضل
وذكر في غير موضع انه اذا سلم على المؤذن او المصل والقا
او الخطيب ففرغوا عن ابي حنيفة لا يلزمهم الرد بل يرد
في نفسه وعن محمد يرد بعد الفراغ وعن ابي يوسف
لا يرد اصلا وصححه لانه لم يجب والامر بجز الرد في نفسه
ولا التأخير الى الفراغ واجمعوا ان المتفق لا يلزمه
الرد حالا ولا بعده وحكم تسميت الفاطس حكم السلا
ويكره ان يؤذن قاعدا الا اذا اذن لنفسه لا المقصود
به مراعاة السنة لا الاعلام ويكره راكبا في ظاهر الروا
الا للمسافر وينزل للاقامة لئلا يلزم الفصل بينهما وبين
الشروع ويجوز للمسافر ان يؤذن ووجهه حيث توجه
دأبته ذكره في الخلاصة ويكون يؤذن جبا دواية واحدة
ومحدثا لا يكره في احدي الروايتين ووجه الفرق

على احد

على احدهما ان للاذان شبهة بالصلوة من حيث تعلق
اجزائها بالوقت فتشترط الطهارة عن غلظ الحد
دون اخفها عملا بالشبهين وفي الجامع الصغير
اذا اذن على غير وضوء واقام لا يعيد والمجنب
احب الى ان يعيد وان لم يعيد اجزاه اما الاول فلخفة
الحدث واما الثاني فلغلظ وقال في النهاية في الا
بسبب الجنابة روايتان والاشبه ان يعاد الاذان
لا الاقامة لان تكراره مشروع كما في الجمعة وتكرار
وقوله ان لم يعيد اجزاه يعني الصلاة لانها جائزة
بدون الاذان والاقامة وتكره الاقامة بلا وضوء
للزوم الفصل بينها وبين الصلاة وفي رواية لا تكرر
والاول اشهر وكذا لو اذنت المرأة تسحت اعادته
والسكران والمجنون والصبي غير العاقل اذا اذنا
يجب ان يعاد لعدم حصول المقصود لعدم الاعتم
على خبرهم وفي الخلاصة خمس خصال لو وجد في
الاذان او الاقامة يعني احدهما يجب الاستئذان
اذا غشي عليه او مات او سبقه الحدث فذهب
وتوضاء او حصر ولم يلحقه احد او اخرج فانه
يجب ان يستقبل الاذان او الاقامة اما هو او غير
ولو قدم في اذان او اقامة شيئا على محله يعود الى
الترتيب ولا يستأنف ويحتاج الى الفرق على هذا بين
نفس الاذان فانه سنة وبين اعادته واستقباله
بعد الشروع قال الشيخ كالدين بن الهام وقد يقال
فيه انه اذا شرع ثم قطع ببادر الى ظن السامعين انه
قطعه للخطاء فينتظرون الاذان الحق وقد تقوت

ثين

عادة

يوم

د

بذلك الصلاة فوجب إزالة ما يفيض إلى ذلك سجلا ما إذا
لم يكن اذان اصلا حيث لا ينتظرون بل يراقب كل منهم الوقت
بنفسه او ينصبون مراقبا انتهى وهذا لا يتأخر في السكوت
وحوجه بل الظاهر ان يقال الوجوب لتحقيق السنة لا لنفس
الفعل فلا فرق وفي الخلاصة واذان العبد والاعمى والاعرج
وولد الرثا لا كراهة فيه وغيرهم ويكره التنجس عند الاذان
او الاقامة لانه بدعة كذا اطلقوه ولا يخفى ان المراد اذا لم يكن
لعدركم تحصيل الصوت او تحسينه ولا يمشي في الاذان
ولا في الاقامة لمخالفة المتوارث فان شئ الى مكان الصلاة
عند قامت الصلاة فلا بأس ان كان هو الامام وقيل مطلقا
ويترسل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكوت ويجل
في الاقامة بان يتابع بين كلماتها لانه المتوارث ويكره
مخالفة ذلك لذلك حتى لو طن الاقامة اذا نافرست
فيها ثم علم فانه يستقبل الاقامة من اولها قال قاضي
في الاصح لان السنة في الاقامة المرد فاذا ترسل فقد
ترك سنة الاقامة وصار كانه اذن مرتين وان لا بأس
انتهى وينبغي المؤذن ان ينتظر الناس وان علم بضعيف
مستجمل اقامته ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه رياء
وايذاء لغيره ويكره ان يؤذن في مسجد من لانه يكون
في احدها داعيا الى ما لا يفعل واستحسن المتأخرون
التثويب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب ما
تعارفه كل قوم لظهور التواني في الامور الدينية وقال
ابو يوسف لا اري بأسا ان يقول المؤذن للامير في الصلوة
كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حتى
على الصلاة حتى على الفلاح واستبعده محمد لاستواء

الناس

الناس في امر الجماعة لكن ابو يوسف خصهم بذلك لزيادة
اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تقوتهم الجماعة وعلى هذا
القاضى والمفتى وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة
ويكره وصلها والفصل في غير المغرب قال في الزاهد
مقدار ركعتين او اربع يقرأ في كل ركعة مقدار اثني عشرة
اية يعني مقدار صلاة السنة فانها اثنا عشر اية في الفجر
والعصر والعشاء ان اختارها او اربع في الظهر وكذا في
العصر والعشاء ان اختارها واما في المغرب فعند ابي
حنيفة بسكنة قدر ثلاث ايات قصارا واية طويلة
وقيل قدر ما يخطو ثلاث خطوات وقالا بجلسة خفيفة
والاصل ان الوصل بين الاذان والاقامة يكره في كل الصلوة
لماروي الترمذي عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال للبلاد اذا دنت فترسل واذا اقامت فاحذر واجعل
بين اذانك واقامتك قدرا ما يفرغ الاكل من اكله والشا
من شربه والمعتصر اذا دخل لقضاء حاجته وهو وان
كان ضعيفا لكن يجوز العمل به في هذا الحكم قالوا قوله
قدرا ما يفرغ الاكل من اكله في غير المغرب ومن شربه في
المغرب وذلك يحصل في سائر الصلوات بالسنة او
يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها بخلاف المغرب
لكراهة التطوع قبلها ثم قالوا الجلست تحقيق الفصل
لانها شرعت له كما بين الخطبتين ولا يقع الفصل
بالسكنة المذكورة لانها قد توجد بين كلمات الاذان
وابو حنيفة يقول قد امرنا بتجمل المغرب والفصل
بالسكنة اقرب الى التجمل والمكان هنا مختلف لانه
ينتقل عن مكان الاذان في الغالب لانه انما يكون في الميمنة

رب

او خارج المسجد والاقامة في داخله وكذا النعمة فيها مختلفة
 والهيئة فانه يشفع الاذان ويوتر الاقامة صوتا بخلاف
 الخطبتين لاتحاد المكان والهيئة فلا يقع الفصل هناك
 الا بالجلسة وفي الخلاصة ولو فعل كما قال لا يكره عنده ولو فعل
 كما قال لا يكره عندها فعلم ان الخلاف في الاختصية وفي الجامع
 الصغير قال يعقوب بن يعقوب بن يوسف رايته ابا حنيفة يؤذن
 ويقوم ولا يجلس انتهى واتحاد هذا ان الاول ان يتولى العلماء
 الاذان لانه من باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوض الي
 غيرهم على ما مر وفي الخلاصة عن واقعات اوزجندي المؤذن
 اذ لم يكن عالما بالاولى لا يستحق ثواب المؤذنين انتهى
 ولا يجوز الاذان لصلاة قبل دخول وقتها لانه غرور وجور
 ابو يوسف والثلاثة في الفجر الحديث المتفق عليه ان
 بلا لا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن ام مكتوم
 ولنا ما رواه ابو داود عن شداد بن شاذ مولى عياض بن عامر غيلان
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تؤذن حتى يهتق
 لك الفجر هكذا ومد يده عرضا وسكت عليه ابو داود واليه
 البيهقي بان شداد لم يدرك بلالا وابن القطان بانه مجهول
 لا يعرف بغير رواية جعفر بن برقان عنه وروى البيهقي
 انه عليه السلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الفجر قال
 في الامام رجال اسناده ثقات وروى عبد العزيز بن
 ابي داود عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل الفجر فغضب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر النبي
 صلى الله عليه وسلم قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت
 وانا وسنان فظننت ان الفجر قد طلع فامر النبي صلى
 الله عليه وسلم ان ينادي على نفسه الا ان العبد قد نام

وروي

وروي ابن عبد البر عن ابراهيم قالوا كانوا اذا اذن المؤذن
 بليل قالوا له اتق الله واعدا ذاك وهذا يقتضي ان العا
 الفاشية عندهم انكار الاذان قبل الوقت فثبت ان
 اذانه قبل الفجر قد وقع انه عليه السلام غضب عليه
 وامره بالنداء على نفسه ونهاه عن مثله فيجب حل
 ما رويوه اما على انه من جملة النداء عليه يعني لا تعتدوا
 على اذانه فانه يخطئ ويؤذن بليل تحريضا على الاحتراز
 عن مثله واما على ان المراد بالنداء التسيير بناء على ان
 هذا لما كان في رمضان كما قاله في الامام فلذا قال كلوا
 وشربوا وعلى التذكير ليوقظ النائم ويرجع العائم ولو
 كان بلفظ الاذان لانتفاء الغرور حيث صار معهودا
 عندهم على انه دليل لنا في اعادة الاذان الواقع قبل الوقت
 لالهم في الاكتفاء بهم وهو محل النزاع هذا والتسامح
 يجب فيصول مثل ما يقول الا في الحيعتين فيقول وعند
 الصلاة خير من النوم يقول صدقت وبررت اما الا
 فظاهر الخلاصة وقتاوي قاضي خان والتخفة وجوبها
 وقول الخلو في الاجابة بالقدم فلما اجاب بلسانه
 ولم يمشي لا يكون مجيبا ولو كان في المضي ليس عليه
 ان يجيب باللسان حاصله نفى وجوب الاجابة به
 باللسان وبه صرح جماعة وانها مستحبة حتى ان قال
 نال الثواب والا فلا ثم ولا كراهية وفي التحسين لا يكره
 الكلام عند الاذان بالاجماع استدلالا باختلاف
 اصحابنا في كراهته عند اذان خطبة الجمعة فان ابا
 حنيفة انما كرهه لانه يلحق هذه الحالة بحالة الخطبة
 وكان هذا اتفاقا على انه لا يكره في غير هذه الحالة

دة

ذان

بة

كذا ذكر شمس الأئمة السرخسي في ما قرأوا عليه انتهى لكن ظاهر
 الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل
 ما يقول الوجوب إذا لا يظهر قرينة تصرف عنه بل ربما
 يظهر استنكار تركه لأنه يشبه عدم الالتفات إليه التخلل
 عنه كذا قاله ابن الهمام لكن آخر الحديث وهو قوله عليه
 السلام ثم صلوا على قاتنه من صلى على صلاة صلى الله عليه
 بها عشرًا ثم سلوا الله لي الوسيلة فأنقذوا من رلته في الجنة
 لا ينبغي إلا لعبد من عبادة الله وأرجوا أن يكون أنا هو
 فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة متفق عليه
 من حديث عبد الله عمرو بن العاصي يصلي أن يكون صافيا
 عن الوجوب لأن مثله من الترغيبات في الثواب يستعمل
 في المستحب غالبًا وقول صاحب التحفة ينبغي أن لا يتكلم
 ولا يشغل بشيء حال الأذان لا يفيد حرمة التكلم ولا
 شغل في وقت النهاية يجب عليهم الإجابة لقوله عليه السلام
 أربع من الجفاء ومن جملتها ومن سمع الأذان والأقامة
 ولم يجيب قال ابن الهمام وهو غير صحيح في إجابة الشافعي
 إذ يجوز أن يراد به الإجابة بالآتيان والألكان جواب
 الإقامة واجبًا ولم نعلم فيه عنهم إلا أنه مستحب والله
 أعلم وإذا سمع الأذان غير مرة ينبغي أن يجيب الأول
 سواء كان مؤذن مسجده أو غيره لأنه حيث سمع الأذان
 نذب له الإجابة أو وجبت فإذا تحقق في حقه والسبب
 يأتي بالمستحب ثم لا يتكرر عليه فإن سمعهم معًا اجاب
 معتبرًا جواب مؤذن مسجده حتى لو سبق مؤذنه
 بعد ذلك أو سبق تقيده دون غيره ولو لم يعتبر هذا
 الاعتبار جاز لكن فيه خلاف الأولى وفي العيون قارئ

سمع النداء فلا فضل أن يمسك ويستمع وقال الرستغني
 يعني في قراءة أن كان في المسجد وأن كان في بيته فذلك
 أن لم يكن أذان مسجده وأما الحوقلة عند الحيلة فهو
 وإن خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول
 لكن ورد فيه حديث مسعر رواه مسلم عن عمر قال
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال المؤذن
 الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال
 أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم
 قال أشهد أن محمدًا رسول الله قال أشهد أن محمدًا رسول
 الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة إلا بالله
 ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال
 الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله
 قال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة فحاول ذلك العام
 على ما سوي هاتين الكلمتين قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام
 وهو ي هذا الحل غير جاد على قاعدة لأن عندنا المخصص
 الأول ما لم يكن متصلا لا يخص بل يعارض فيجري
 فيه حكم المعارضة أو يقدم الطعام والحق الأول وأما
 قدم العام في مواضع لاقتضاء حكم المعارضة ذلك
 في خصوص تلك المواضع وعلى قول من لم يشترط ذلك
 أنما يلزم التخصيص إذا لم يمكن الجمع بأن تحقق معارضا
 للعام في بعض الأفراد بأن يوجب نفي الحكم المعلق بالعام
 عنها فيخرجها عنه وهذا لم يلزم من وحده عليه
 السلام لما جاب كذلك وقال عند الحيلة الحوقلة
 ثم هلل في الآخر من قلبه بدخول الجنة نفي أنه يجعل
 المجيب مطلقا ليكون مجيبا على الوجه المنسوب

وتعليق الحديث المذكور بأن إعادة الدعاء الذي يشبه الاستغفار كما يفهم في الشاهد بخلاف ما هو ذكر يثبت عليه قائله لا يتم إذا ما منع من صحة اعتبار الحجب بما إذا عينا نفسه مخاطبا لها حثا على الإجابة بالفعل كيف وقد صرح بذلك فيما روي أبو يعلى ثنا الحكم بن موسى ثنا الوليد بن مسلم عن أبي عايد بن سليم بن عمار عن أبي امامة عنه عليه السلام إذا نادى المنادي للصلاة ففتح أبواب السماء واستجيب الدعاء فمن نزل به راب أو شدة فليتحين المنادي إذا كبر وكبر وإذا شهد تشهد وإذا قال حي على الصلاة قال حي على الصلاة وإذا قال حي على الفلاح قال حي على الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادقة المستجابة المستجابة لها دعوة الحق وكلمة التقوي أحيينا عليها وامتتنا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيار أهلها أحياء وأمواتا ثم يسأل الله عز وجل حاجته وروى الطبراني في كتاب الدعاء ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا الحكم بن طريق الهيثم بن خارجة فذكر مثل حديث أبي يعلى وقال صحيح الإسناد ولكن نظري فيه بضعف أبي عابد غفير وقد يقال هو حسن ولو ضعف فالقادر يفي فيه مثله فلهذا يفيدان غموم الأول معتبر قال وقد رأينا من مشايخ السالوك من كان يجمع بينهما فيدعو لنفسه ثم يتبرأ من الحول والقوة ليحل بالمحدثين وفي حديث عمرو بن أبي امامة التنصيص على أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه ثم الأحاديث الواردة في فضل الإجابة والدعاء عقب الأذان منها ما تقدم من حديث

عبد الله بن عمرو وحديث عمرو وحديث أبي امامة وثنا حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيمة رواه البخاري وغيره واليه بقي وزاد في آخره أنك لا تخلف الميعاد وحديث سعد بن أبي وقاص عنه عليه السلام من قال حين يسمع النداء المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله رضي الله عنه رتبنا محمد رسول الله وبالإسلام ديننا غفر له رواه مسلم والترمذي وعن ابن عمر أن رجلاً قال يا رسول الله إن المؤذنين يفضلوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقولون فإذا انتهيت فسل تعطه رواه أبو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه وروى الطبراني في الأوسط والامام أحمد عنه عليه السلام من قال حين ينادي المنادي اللهم رب هذه الدعوة القائمة والصلاة النافعة صل على محمد وارض عني رضا لا ينقطع بعده استجاب الله له دعوته وله في الكبير من سمع النداء فقال أشهد أن لا إله إلا الله ولا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وبلغه درجة الوسيلة عندك واجعلنا في شفاعته يوم القيمة وجبت له الشفاعته إلى غير ذلك من الأحاديث وفي خصوص الأذان المغرب روي أبو داود والترمذي عن أم سلمة قالت علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقول عند أذان المغرب اللهم هذا

اقبال إليك وادبارها رك واصوات دعائك فاعف على
ويستحب ايضا اجابة الاقامة كما اشير اليه فيما تقدم
 ذوي ابوداود عن رجل عن شهر بن حوشب عن ابي امامة
 او عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 بلالا اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلاة قال
 النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله وادامها وقال في
 سائر الاقامة كخو حديث عمر في الاذان ثم فضل الاذان
 مشهور قال عليه السلام لا يسمع مدي صوت المؤذن
 جن ولا انس ولا شئ الا شهد له يوم القيمة رواه البخاري
 وغيره وقال عليه السلام ثلاثة على كتمان المسك يوم
 القيمة عبد ادي حق الله وحق مولاه ورجل لم يؤم
 وهم به راضون ورجل ينادي بالصلاة الخفى كل يوم وليلة
 رواه الترمذي ورواه الامام احمد عنه عليه السلام لو علم
 الناس ما في النداء لتضاربوا عليه بالسيوف وله
 استناد صحيح يغفر للمؤذن منتهى اذانه ويستغفر له كل
 رطب ويابس سمعه ورواه البزار الا انه قال ويجيبه
 كل رطب ويابس ورواه ابن خزيمة خزيمة في صحيحه وعندها
 يشهد له والشائى وزاد وله مثل اجر من صلى معه
 وللطبراني في الاوسط يد الرحمن فوق رأس المؤذن
 وانه ليغفر له مدي صوته اين بلغ وله فيه ان المؤذنين
 والملبين يخرجون من قبورهم يؤذن المؤذن ويلقي الملقى
 وسلم المؤذنون اطول الناس اعناقا يوم القيمة و
 الاحاديث في ذلك كثيرة ولكن ذلك الثواب اذا لم
 ياخذ على الاذان اجرا وفي الخلاصة ولايجل للمؤذن
 ولا للامام ان ياخذ على الاذان والامامة اجرا فان لم

ويابس

يشارطهم

يشارطهم على شئ لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت
 شئ كان حسنا يطيب له ولا يكون اجرا انتمي ثم
 الامامة افضل من الاذان عندنا خلافا للشافعي على ما
 صححه النووي وغيره من مذهبه لمواظبته عليه الصلاة
 والسلام عليها وكذا الخلفاء الراشدون والائمة المهديون
 بعده وقول عمر لولا الخليفة لاذنت لا يستلزم تقضيله
 عليها بل مراده لاذنت مع الامامة لا مع تركها فيقيد
 ان الافضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبا وعليه
 كان ابو حنيفة كما تقدم وكون الائمة ضمنا على ما روي
 ابوداود والترمذي عن ابي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الائمة ضمنا والمؤذنون امناء
 فارشد الله الائمة وغفر للمؤذنين لا يفيد ايضا
 تقضيل المؤذنين عليهم اذ ليس الضمان بمعنى الغرامة
 بل بمعنى انهم متكفلون صحة صلاة القوم وادائها
 على وجه الكمال بمراعاة جميع لوازمها وهو امر مشق
 وافضل الاعمال احمرها اي اشقها بخلاف المؤذنين
 فانهم امناء بمعنى انهم يعتمد عليهم في الاخبار بالمواقف
 فليس عليهم الامراعاة الصدق ولا مشقة فيه ولذا دعا
 عليه السلام للائمة بالارشاد والتوفيق لصعوبة ما الر
 بخلاف المؤذنين والارشاد مستلزم للغفرة التي
 بها للمؤذنين فلا يتوهم تقضيلهم بتخصيصهم بالدعاء
 والله سبحانه اعلم **وثاني التنوين** **رفع اليدين** عند
 تكبيرة الافتتاح مع التكبير كما تقدم الكلام عليه
 في صفة الصلاة وثالثها نشر الاصابع عند التكبير
 بدون تكلف ضم ولا تفرج كما تقدم رابعها

م

جهر الامام بالتكبير مطلقا وكذا ساير اذكار الاستغالات كالسبح
 والسلام للتوارث في ذلك كله من لدنه عليه السلام حتى الآن
 وخامسها الشاء اي قرادة سبحانك اللهم الى اخره وسادسها
 التعوذ وسابعها التسمية وقد تقدم الكلام عليها وثانيتها
 التامين وتاسعها الاخفاء بهن اي بالاربع المذكورة من الشاء
 وما بعده اما ما كان المصلي او مقتديا او منفردا لما مر من الدليل
 وعاشرها وضع اليدين من اليدين على الشمال منها وحادي عشرها
 كون ذلك الوضع تحت الشرة للرجل وكونه على الصدر للمرأة
 لما تقر رغبة وثاني عشرها التكبيرات التي يوقى بها في خلال
 الصلاة عند الركوع والسجود والرفع منه والنهوض من
 السجود والقعود الى القيام وكذا السميع وخوه فهي مشتملة
 على ست سنن كما ترى وقد مر الدليل على ذلك وثالث
 عشرها تسبيحات الركوع ورابع عشرها تسبيحات
 السجود وخامس عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع
 حال كونه مفرجا اصابعه وهي سادس عشرها وسابع عشرها
 افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب الرجل اليمنى
 متوجهة اصابعها نحو القبلة في القعدتين للرجل والنورك
 فيها للمرأة على ما تقدم بينا وتامن عشرها الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشهد في القعدة الاخيرة
 وتاسع عشرها الدعاء في اخر الصلاة بما يشبه الفاظ القرآن
 والادعية الماثورة كما مر وتام العشر من منها الاشارة
 بالمسبحة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا
 في صفة الصلاة وانما قال عند الشهادتين مع ان الاشادة
 انما هي عند قوله اشهد ان لا اله الا الله لا عند قوله واشهد
 ان محمدا عبده ورسوله ايضا لما ان الاشارة عند قولها انشا

عندها

عندها لكونها من غلبته مقارنتها كالثاني الواحد وقد قيل
 قرادة الفاتحة في الاخيرين في الفريض ايضا سنة وهو
 ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب وقد بيناه
 في القراءة وقيل الخروج من الصلاة بلفظ السلام سنة ايضا
 والصحيح انه واجب لما مر وقيل السلام عن يمينه ويساره
 سنة وقد تقدم ان الاصح ان كليهما واجب وقيل بعض
 هذه الافعال التي ذكرنا انها سنة انما هو ادب والاصح
 ان جميعها سنن لما تقدم من ادلتها الا ما رجع هناك
 انه واجب وما ذكرنا يعني في صفة الصلاة مما سوي
 ذلك المذكور هنا من السنن فهو ادب ومراده ما لم
 ينص على انه فرض او واجب يعني كل شئ لم يذكر انه
 فرض او واجب وقد ذكرناه في صفة الصلاة مما سوي
 ما عينا ههنا انه سنة فهو ادب كما خرج اليدين من الكفين
 عند التكبير وكون منتهى البصر حال القيام الى موضع
 السجود الى اخره ونحو ذلك ولكن هذا التعميم فيه نظر
 فان من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في السجود
 وهو سنة وكذا ابداء الضبعين وحجافاة البطن عن الخد
 وتوجيه الاصابع نحو القبلة فيه فان كل ذلك سنة
 لما تقدم من ادلته هناك وقد تقدم تفسير السنة والا
 في اول الكتاب والله الموفق للصواب **فصل**
في النوافل هي جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادة
 التي ليست بفرض ولا واجب فهي العبادة الزائدة على ما هو لازم
 فتم السنن المؤكدة والمستحبة والمنطوعة غير الموقفة وانما
 ذكر المص ما هو موقت منها مؤكدا ومستحبا والمراد به ما
 له وقت معين تقوت سننيتها ولم يستوعبها فانه لم

ين

دب

ة

ة

ة

صلاة الكسوف وهي من السنن الموقفة اعلم ان السنة
 قبل الفجر اي صلاة الفجر ركعتان وابتداء بها لانها اقوي السنن
 المؤكدة حتى روي الحسن عن ابي حنيفة لو صلاها قاعدا من غير
 عذر لا يجوز وكذا ركعتا والدليل عليه ما في الصحيحين
 عن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء
 من التوافل اشده تعاهدا منه على ركعتي الفجر وروي مسلم
 عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر
 خير من الدنيا وما فيها وقال عليه السلام فيها صلوهما
 ولو طردتكم الخيل رواه ابو داود ثم اختلف في الاقوي
 بعدها قال الخوافي ركعتا المغرب لانه عليه السلام لم يركعها
 سغرا ولا حضر ثم التي بعد الظهر لانها متفق عليها ثم التي
 بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل
 العشاء وذكر الحسن واختلف في اقواها بعد ركعتي
 الفجر قبل التي قبل الظهر والتي بعدها والتي بعد المغرب
 كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر اكدر وهو الاصح انتهى
 قال ابن الهمام لان نقل المواظبة الصريحة عليها اقوي
 بعد سنة الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعدها لما روي
 عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل
 الظهر اربعاً وبعدها ركعتين رواه الترمذي وقال
 حديث حسن وعن عائشة قالت كان عليه السلام لا يركع
 اربعاً قبل الظهر رواه البخاري عن ابي ايوب الانصلي
 كان عليه السلام يصلي بعد الزوال اربع ركعات فقلت
 ماهذه الصلاة التي تداوم عليها فقال هذه ساعة تقف
 فيها ابواب السماء فاحب ان يصعد لي فيها عمل صالح
 فقلت اني كلهن قراءة قال نعم فقلت بتسليم واحدة

ام بتسليم

ام بتسليمتين فقال بتسليم واحدة رواه ابو داود
 والترمذي وفي طريقة ابي عبيدة بن معتب ابو عبد الكريم
 الضبي الكوفي قال ابن عدي يكتب حديثه روي عنه
 الثوري وشعبة وهشيم ووكيع وجري بن عبد الحميد
 وجماعة وروي محمد بن الحسن في موطائيه ثنا بكر بن
 عامر الجلي عن ابراهيم والشعبي عن ابي ايوب الانصلي
 انه عليه السلام كان يصلي اربعاً اذا زالت الشمس
 فسأله ابو ايوب عن ذلك فقال ان ابواب السماء تفتح
 في هذه الساعة فاحب ان يصعد لي في تلك الساعة
 خير قلت اني كلهن قراءة قال نعم قلت اني فصل بينهن
 بسلام قال لا واستحب كثير من اصحابنا الاربع
 بعد الظهر لما عن ام سلمة قالت سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ على اربع ركعات
 قبل الظهر واربع بعدها حرمة الله على النار رواه
 الخمسة وقال الترمذي حديث حسن صحيح غريب
 واربع قبل العصر وفي مختصر القدوري وان شاء ركعتين
 لاختلاف الآثار في ذلك فعن علي كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي قبل العصر اربع ركعات يفصل بينهما
 بالتسليم على الملايكة المقربين ومن معهم من المسلمين
 والمؤمنين رواه الترمذي وقال حديث حسن
 ومعنى قوله بالتسليم اي بالتشهد ولذا قيده بقوله
 على الملايكة الخ ولو اريد التسليم المعهود لاطلقه وعن
 ابن عمر انه عليه السلام قال رحم الله امرأً صلى قبل
 العصر اربعاً رواه ابو داود والترمذي وعن علي كان
 عليه السلام يصلي قبل العصر ركعتين رواه ابو داود

وركعتان بعد المغرب لما روي عن ابن عمر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد المغرب في بيته رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين ويصلي المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ويدخل بيته فيصلي ركعتين الحديث وفي آخره وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس صلاة الفجر رواه مسلم وأبو داود وأحمد وعن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة سوي المكتوبة بني له بيت في الجنة رواه الجماعة إلا البخاري وزاد الترمذي أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر وأصحنا اعتماداً على ما في هذين الحديثين فجعلوه مؤكداً دون غيره وعن طاووس عن ابن عباس أنه عليه السلام قال من صلى أربعاً بعد المغرب قبل أن يكلم أحداً رفعت له في عليين وكان بمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهو خير من قيام نصف ليلة الحديث رواه أبو نعيم الحافظ ذكره في الامام وفي الميسوط وإن تطوع بعد المغرب بسبع ركعات فهو أفضل لحديث ابن عمر أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأوابين وتلا أنه كان للأوابين غفوراً وروى أزيد من ذلك على ما سياتي أن شاء الله تعالى وأربع قبل

العشاء

العشاء وأربع بعدها وإن شاء ركعتين أي وإن شاء صلى ركعتين أما الركعتان فلما مر في حديث عائشة وأمر حبيبة وأما الأربع بعدها فلما روي عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر أربعاً كان كأنما أتى من ليلته ومن صلاه بعد العشاء كان كأنما أتى من ليلة القدر رواه سعيد بن منصور في سننه ورواه البيهقي من قول عائشة والنسائي والدارقطني من قول كعب والموقوف في هذا كالمرفوع لأنه من قبيل تقدير الأثوبة وهو لا يدرك الأسماً وفي أبي داود عن شرح ابن هاني قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما صلى العشاء قط فدخل بيته الاصل فيه أربع ركعات واستدل الشيخ كمال الدين ابن المظفر بهذا الحديث على أنه ينبغي أن يكون الأربع بعد العشاء مؤكدة لما يفيد من موافقته عليه السلام عليها وأما الأربع قبلها فلم يذكر في خصوصها حديث لكن يستدل له بعموم ما رواه الجماعة من حديث عبد الله بن مفضل أنه عليه السلام قال بين كل اذنين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء فهذا مع عدم المانع من التنقل قبلها يفيد الاحتياط لكن كونها أربعاً يمتشي على قول أبي حنيفة لأنها الأفضل عنده فيجوز عليها لفظ الصلاة تحلاً للمطلوع على الكامل ذاتاً ووصفاً وإنما قلنا مع عدم المانع من التنقل قبلها لأنه بعمومه يشمل قبل المغرب مع أنه مكروه عندنا وعند مالك وكثير من التالف خلافاً للشافعي وطائفة حيث استحبوه للحديث وما روي البخاري أنه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء

لهذا

كراهة ان يتخذها الناس سنة ولا يداود صلوا قبل المغرب
ركعتين رواه ابن حبان في صحيحه وان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين ولحديث انس في
الصحيحين كان المؤذن اذا اذن لصلاة المغرب قام ناس
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يبتدون السجود
فيركعون ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد
فيحسب ان الصلاة قد صليت من كثرة من يصليها
والجواب المعارضة بما روي ابوداود عن طاوس قال
سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رايت
احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها
في الركعتين بعد العصر سكت عليه ابوداود والمفرد
بعده في مختصره وهو تصحيح منها ولا يرجح ما في الصحيحين
او احدهما بما قيل اصله الا حديث ما اتفقا عليه ثم ما
انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما شتمل على
شرطها ثم ما على شرط البخاري ثم ما على شرط مسلم
فان ذلك تحكم لا يجوز التقليد فيه لان الاصلية انما
هي لاشتمال روايتها على الشروط التي اعتبرها فاذا فرض
وجود تلك الشروط في رواية حديث لغيرها افلا
يكون الحكم باصحة ما فيها عن التحكم ثم حكمها واحدا
ان الراوي المعين مستكمل تلك الشروط ليس مما يقطع
فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافا وقد
اخرج مسلم في كتابه عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الحرج
وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فدار الامر في الرواية على
اجتهاد العلماء وكذا في الشروط حتى ان من اعتبر شرط
والغناء الآخر يكون ما رواه الاخر مما ليس فيه ذلك

الشرط

الشرط عنده مكافيا لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط وكذا
فيمس ضعف راويا وثقة الاخر نعم تشكك نفس غير
المجتهد ومن لم يجزئ امر الراوي بنفسه الى ما اجمع عليه
الاكثر اما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي
خير اوني فلا يرجع الا الى رأي نفسه وحيث صح حديث
ابن عمر عارض ما صح في الصحيحين ثم يرجح بان عمل
اكابر الصحابة كان على وفقه كابي بكر وعمر حتى نهى ابراهيم
عنها فيما رواه البخاري عن حماد بن ابي سليمان عنده
انه نهى عنها وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها بل لو كان حسنا
كما ادعاه بعضهم ترجيح عن ذلك الصحيح بهذا فان
الحسن والصحة والضعف انما هو باعتبار السند
ظنا اما في الواقع فيجوز غلط الصحيح وصحة الضعيف
وعن هذا جاز في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثرت
طرقه والضعيف يصير حجة بذلك لان تعدده
قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح
ان يضعف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر
الحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخري كما قلناه
من عمل اكابر الصحابة على وفق ما قلناه وتركهم لمقتضى
ذلك الحديث وكذا اكثر السلف ومنهم من تركه بغير
وما زاد ابن حبان من انه عليه السلام صلاها لا نفعا
ما ارسله النخعي من انه عليه السلام لم يصلها لجواز
كون ما صلاه قضاء عن شيء فاته وهو الثابت روى
الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سألنا
نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رايتن رسول

رض

الله

صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب قلن لا غير
 امرسلة قالت صلاتها عندي مرة فسألتها ما هذه
 الصلاة فقال نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما
 الآن فقي سؤالها له عليه السلام وسؤال الصحابة نسأله
 كما يفيد قول جابر سألنا لاسألت ما يفيد أنها غير
 معهودتين من سنته وكذا سؤالهم لابن عمر والذي
 يظهر أن الباعث على السؤال ظهور الرواية بهما مع عدم
 معهودتهما في ذلك الصدر فاجاب نسأله اللاتي يعين
 من علمه ما لا يعلمه غيرهن بالنفي عنه وأجاب ابن
 عمر بنفيه عن الصحابة ايضا والنفي يعارض الاثبات
 اذا كان مما يعرف بدليله على ما تقرره في الاصول وهذا
 النفي كذلك بلا شك اذ لو كان الحال على ما في رواية انس
 لم يخف على ابن عمر ولا على احد ممن يواظب الفرائض
 خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على من يحضرها
 في بعض الاحيان من غير مواظبة وهذا البحث ذكره
 الشيخ كال الدين ابن الهمام وقد تقدم لمختصة اوقاف
 الكراهة وانما اعدته هنا مستوفي لزيادة الفوائد
 وما ذكر من السنة قبل العصر وقبل العشاء فذلك
 مستحب لامن السنن المؤكدة على ما قدمناه ان المؤكدة
 ما في حديث عائشة وام حبيبة دون ما عداه وكذا الاربع
 بعد العشاء مستحبة والمؤكدة منها ركعتان واذ
 قد تقرر ان المؤكدة بعد الظهر ركعتان ويستحب
 الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كال الدين قال
 قد اختلف اهل هذا العصر هل تعتبر الاربع غير ركعتي
 المؤكدة او هما وعلى التقدير الثاني هل تؤدي تسليم

واحدة او لا قال جماعة لا لانه ان نوي عند التحريمة السنة
 لم يصدق في الشفع الثاني والمستحب لم يصدق السنة
 قال ووقع عندي انه اذا صلى اربعاً بعد الظهر بتسليمه
 او اثنتين يقع عن السنة والمندوب سوار احتسب
 هو المؤكدة منها اولاً لان المفاد بالحديث المذكور انه
 اذا وقع بعد الظهر اربعاً مطلقاً حصل الوعد المذكور
 وذلك صادق مع كون الرابطة منها وكونها بتسليمه
 اولاً فيها وكون الركعتين ليستا بتسليمه على حدة لا يمنع
 من وقوعها سنة وان كان عدم كونها بتسليمه مستقلة
 يمنع منه كما عرف في سجود السهو من الهداية فيمن قام عن
 القعدة الاخيرة بظنهما الاولى ثم لم يعد حتى يسجد فانه
 يتم ستاً ولا تنوب الركعتان عن سنة الظهر على خلاف
 لان المواظبة عليهما بتسليمه مبتدأة لثبوت الفرق
 بين المحلل والمحرمة فان المحلل غير مقصود الا للخروج
 عن العبادة على وجه حسن وقد منع في الهداية
 في باب القرآن ترجيح الشافعي لافراد بزيادة الخاف بانه
 خروج عن العبادة فهو غير مقصود فلا يقع به الترجيح
 واما النية فلا مانع من جهتها سواء نوى اربعاً لله تعالى
 فقط او نوى المندوب بالاربع والسنة بهما اما الاول
 فلما تقدم في شروط الصلاة من ان المختار عند المص
 والمحققين وقوع السنة نية مطلق الصلاة لما حققنا
 من ان معنى كونه مفعولاً للنبي صلى الله عليه وسلم على
 المواظبة في محل مخصوص وهذا الاسم اعني السنة حادث
 منا اما هو عليه السلام فانما كان ينوي الصلاة لله
 تعالى فقط لا السنة فلما واظب عليه السلام على الفعل

كذلك سميها سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقته فقد
فعل ما سمي بلفظ السنة وحينئذ تقع الاوليان سنة لوجود
تمام عليتها والاخران نقلاً منه وبما فهذا القسم مما يحصل
به كلا الامرين واما الثاني والثالث فذلك بناء على ان
ذلك نية الصلاة وزيادة فعند عدم مطابقة الوصف
لواقع يلغو فتبقى نية مطلق الصلاة وبها يتادي كمن
السنه والمندوب قال ثم رايته لفظ الهلالية ما يدل
على ما قلنا وهو قوله الا ان الاربع افضل يعني بعد
العشاء خصوصاً عند ابى حنيفة فانه يرى ان الافضل
في النوافل مطلقاً اربع اربع بتسليمه فاذا جعل المصلي
ما بعد العشاء اربعاً اذاها بتسليمه فثبتت الافضلية
عنده من وجهين من جهة زيادة عدد الركعات ومن
جهة كونها بتسليمه واحدة والالم يكن لقوله خصوصاً
عند ابى حنيفة معنى لان الاربع افضل من ركعتين بالاجما
بل كلام الكل في هذا المقام يفيد ما قلنا اذ لا شك ان
الراية بعد العشاء ركعتان والاربع افضل والاتفاق
على انها تؤدى بتسليمه واحدة عنده من غير ان يضم
اليها الراية فيصل ستاً فالنية عند التحريمة اما ان
تكون نية السنة او المندوب وقد اهدر ذلك واجراً
عن السنة والحال في السنه بعد المغرب كالحال في هذه
الاربع فلواحتسب الراية منها انتهت سبباً للموعود
انتهى وذكر في المحيط ان تطوع قبل العصر بربع قبل
العشاء بربع فحسن لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعمل
عليها اما عدم مواظبته على ما قبل العشاء فمقرر بل
لم يروا انه صلاها فضلاً عن المواظبة واما قبل العصر

فلانه

فلانه قد لا يفهم من مجرد قول الراوي كان يفعل المواظبة لانه
يصدق على تكرار الفعل بدون المواظبة والله سبحانه اعلم
والسنة قبل الجمعة اربع وبعدها اربع اما الاربع بعدها
فلما روي مسلم عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعاً وفي رواية للجماعة
الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعاً
والاول يدل على الاستحباب والثاني على الوجوب فقلنا
بالسنة مؤكدة جملاً بينهما واما الاربع قبلها فلما
تقدم في سنة الظهر من مواظبته عليه السلام على الاربع
بعد الزوال وهو يشمل الجمعة ايضاً ولا يفصل بينهما وبين
الظهر وعند ابى يوسف السنة بعد الجمعة ست ركعات
وهو مروى عن علي رضي الله عنه والافضل ان يصلي اربعاً
ثم ركعتين للخروج عن الخلاف **فروع** لو ترك سنة
الحج او التي قبل الظهر او التي بعدها وخوها من المؤكدة
فيل لا تلحقه الاساءة لان محمداً سماه تطوعاً الا ان يستحضر
فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افعل
في يكفر وفي النوازل ترك سنن الصلوات الخمس ان لم
يرها حقاً كفر وان رآها وترك قيل لا ياثم لانه جاء
الوعيد بالترك قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام
ولا يخفى ان الاثم منوط بترك الواجب وقد قال عليه
السلام للذي قال والذي بعثك بالحق لا ازيد على
ذلك شيئاً افلم ان صدق نعم يستلزم ذلك الاساءة
وفوات الدرجات والمصالح الاخرية المنوطة
بفعل سنن الرسول صلى الله عليه وسلم هذا اذا جرد
الترك عن استحقاق بل يكون مع رسوخ الادب

والتعظيم

فان لم يكن كذلك دارين الكفر والاثم بحسب الحال الباقية
على الترك انتهى واما سبحة الضحى اي صلاة الضحى
وتسمى الصلاة سبحة لحصول التبريح بها ولا شتم لها
عليه ولكن انما اطلقت في عرف الشرع على التطوع
دون الفرض فقد وردت الاحاديث فيها اي في صلاة
الضحى حال كونها مقدرة من الركعتين الى ثلثي عشرة
ركعة وهي مستحبة والاحاديث منها حديث ابو ذر قال
عليه السلام يصبح على كل سلامي من احدكم صدقة فكل
تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة
وكل تكبير صدقة وامر بمعروف صدقة ونهي عن المنكر
ويجزي من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى رواه مسلم
وابوداود وحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلي الضحى اربعا ويزيد ما شاء الله
رواه مسلم واحمد وابن ماجه وحديث امرها بن
بنت ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى
بعدهما ارتفع النهار يوم الفتح فاتي بثوب فستر
عليه فاغتسل ثم قام فركع ثمان ركعات متفوق عليه
وقال اسحق بن راهويه في كتاب عدد ركعات السنة
والتطوع وذكر لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
الضحى يوما ركعتين ويوما اربعا ويوما ستا ويوما
ثمانيا وتسعة على امته وعن ابي ذر قال اوصني يا رسول الله
قال اذا صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين
واذا صليتها اربعا كتبت من العابدين واذا صليتها
ستة لم يتبعك في ذلك اليوم ذنب واذا صليتها ثمانيا
كتبت من القانتين واذا صليتها عشرة اني الله لك نبيا

في الجمعة

في الجمعة رواه البيهقي وقال في اسناده نظر وروى الترمذي
والنسائي بسند فيه ضعف انه عليه السلام قال من صلى
الضحى ثلثي عشرة ركعة بنى الله قصر من ذهب في الجنة
وقد تقرر ان الحديث الضعيف يجوز العمل به في الفضائل
ووقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال
قال صاحب الحاوي ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار
لحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال صلاة الاوابين حين ترمض الفصال رواه مسلم
وترمض بفتح التاء والميم اي تبرك من شدة الحر
في اخفافها ثم الافضل في صلاة الليل والنهار من التطوع
المطلق من حيث الكيفية كصلاة الضحى والتجديد ونحوها
اربع ركعات بحرية واحدة وسلام واحد عنده
اي عند ابي حنيفة وقال اي ابو يوسف ومحمد الافضل
في صلاة الليل ركعتان تحريمية وقال الشافعي الافضل
في الليل الركعتان بتسليمته لقوله عليه السلام صلاة
الليل والنهار مثلتي مثلتي اخرجها اصحاب التن من حديث
ابن عمر قال الترمذي اختلف اصحاب شعبه فيه فرفع
بعضهم ووقفه بعضهم ورواه الثقات مرفوعا
ولم يذكر فيه صلاة النهار وكذا هو في الصحيحين
وقال النسائي هذا الحديث عندي خطأ وقوله
في سننه الكبرى اسناده جيد لا يعارض كلامه هذا
لان جودة السند لا تمنع الخطأ من جهة اخرى دخلت
على الثقات ولهذا رواه الحاكم في كتابه في علوم الحديث
ثم قال رجاله ثقات الا ان فيه يطول بذكرها
الكلام انتهى ولها قول عليه السلام صلاة الليل

مشي مشي متفق عليه ولا يحنف ما روي ابو يعلى الموصلي
 في مسنده ثنا شيبان بن فروخ ثنا طيب بن سليمان
 قال قالت عمرة سمعت ام المؤمنين عائشة تقول كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربع ركعات
 لا يفصل بينهما بسلام وما في الصحيحين عن ابي
 سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة كيف كانت
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت
 ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على احد عشر ركعة
 يصلي اربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم اربعاً
 فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم كان يوتر بثلاث
 فهذا يفيد انه عليه السلام كان غالباً حواله في صلاة
 الضحى وصلاة الليل اربع بتسليم فكان الافضل
 ولكن سلم انه لا يدل على الافضلية فلا اقل من انه
 يدل على انتفاء افضلية المشي لانه عليه السلام على
 تركه الافضل كما قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام
 انه عليه السلام كان يصلي اربعاً كما كان يصلي ركعتين
 فرواية بعض فعلة اعني فعل الاربع لا يوجب المعارضة
 بل المعارضة في الافضلية ثابتة والترجيح المرجح وهو
 الاربع لانها اشق على النفس بسبب طول تقيدها
 في مقام الخدمة وقد قال عليه السلام انما اجر ك
 قدر نصيبك فترجح ان الاربع افضل وايضا ذلك الحديث
 محتمل الدلالة فان مقتضى لفظه حصر المبدأ في الخبر
 لانه عليه السلام حكم على العام اعني صلاة الليل والنهار
 وليس بمبراد والا لكانت كل صلاة تطوع لا تكون
 الاثنتين او لا تنحصر شرعاً والاتفاق على جواز الاربع

ايضا

٣٢٢
 ايضا وعلى كراهة الواحدة والثلاث في غير الوتر واذا
 انتفى كون الصلاة لا تباح الاثنتين او لا تنحصر الاثنتين
 لزم كون الحكم بالخبر المذكور اعني مشي اما في حق الفضيلة
 بالنسبة الى الاربع او في حق الاباحة بالنسبة الى الفرد
 وترجيح احدهما مرجح وقد تقرر في حق الاربع انها
 افضل للمشقة فحكمنا بان المراد الثاني اي مشي لا احاد
 ولا ثلاث على ان لنا ان نقول المراد بذلك الحديث
 ان كل مشي من التطوع صلاة على حدة فان مشي معدول
 عن العدد المكرر وهو اثنان اثنان فمراده ح اثنان اثنان
 صلاة على حدة ثم اثنان اثنان صلاة على حدة وهم جزا خلا
 ما لم يكرر لفظ مشي وقال الصلاة مشي مقتصر على
 فان المعنى الصلاة اثنان اثنان وهم جزا فيفيد ان
 كل اثنين صلاة على حدة وسبب العدول عن اربع
 اربع وهو اكثر استعمالا واشهر معنى فاذا ذلك
 قصد افادة كون الاربع مفصولة بغير السلام وذلك
 ليس الا تشهد لا مخلوطة من غير فصل وذلك لان
 بعد جعل كل اربع صلاة على حدة والحكم بان تلك الاربع
 ثنائان لا بد ان يكون الفصل بغير السلام والا كان كل
 صلاة ركعتين وقد كان كل صلاة اربعاً وقد وقع في بعض
 الالفاظ بما يحسن في الاستعمال وقوة تفسير على
 على ما قلنا وهو ما اخرج الترمذي والنسائي
 عن ابن المبارك عن الليث بن سعد ثنا عبد الله بن
 سعد عن عمران بن ابي قيس عن عبد الله بن نافع عن
 ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة مشي مشي تشهد

في كل ركعتين والله سبحانه الهادي والزيادة على ثمان ركعات
 بتسليمية واحدة ليلا وعلى أربع ركعات بتسليمية
 واحدة نهارا مكرهة بالاجماع من علمائنا على ما ذكره
 في كتاب الصلاة واختاره القدوري وفخر الاسلام
 قال الشروحي وفي المبسوط يعني لشمس الائمة الحسن
 قال ولم يذكر كراهة الزيادة على ثمان ركعات بالليل
 والاصح انها لا تترك لما فيها من وصل العبادات وهو افضل
 انهي ثم ظاهر كلامه في المبسوط ان منتهى تكبده عليه
 السلام ثمان ركعات واقله ركعتان فانه قال روي
 انه عليه السلام كان يصلي من الليل خمس ركعات سبع
 ركعات تسع ركعات احدى عشرة ركعة فالذي قال
 خمس ركعات ركعتان صلاة الليل وثلاث وتر والذي
 قال سبع ركعات اربع صلاة الليل وثلاث وتر والذي
 قال تسع ركعات وثلاث والذي قال احدى عشرة ثمان
 وثلاث والذي قال ثلاث عشرة ثمان صلوات الليل
 وثلاث وتر وركعتان سنة الفجر كان يفعل ذلك
 كله بتسليمية واحدة هكذا قاله حماد بن سلمة انتهى
 وبهذا يستدل على كراهة الزيادة قال في الهداية وفي
 الكراهة انه عليه السلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهة
 لراد تعليم الجواز ومن شرع في صلاة التطوع او
 صوم التطوع ثم افسدها فعليه قضاؤها اعلم
 ان الشروع في فعل العبادات التي تلزم بالندب ويتوقف
 ابتداؤها على ما بعده في الصحة سبب لوجوب اتمام
 وقضائها ان فسد عندنا وعند مالك وهو قول ابي بكر
 الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين

الحسن

كالحسن البصري ومكحول والخنفي وغيرهم وقال الشافعي
 واحمد ليس بموجب الا في النكاح اعني الحج والعمرة
 لانه متبرع ولا لزوم على المتبرع وروي مسلم عن
 عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال
 هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذن صائمتين انا و
 آخر فقلنا يا رسول الله اهدي لنا حيس فقال ارينيه
 فلقد اصحبت صائما فاكل ولنا ان القدر المؤدي وقع
 قرينة وطاعة لله تعالى وصار مسلما اليه سبحانه
 فعلا فحب صيائنته عن البطلان كالمندور لما صار لله
 تقاضية وجب لصيائنته ابتداء الفعل فلان يجب
 لصيائنته ابتداء الفعل بقاؤه اولى لان صيائنة الفعل
 الواقع قرينة اقوى من صيائنة القول والبقاء اسهل
 من الابتداء فيكون وجوب ما شرع فيه من العبادات
 ثابتا بدلالة قوله تعالى وليوفوا نذورهم بالقصاص
 على الحج والعمرة المجمع على لزومها واخرج ابو داود والترمذي
 والنسائي عن عروة عن عائشة قالت كنت انا وحفصة
 صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه فاكلنا منه
 فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني اليه حفصة
 وكانت ابنة ابيها فقالت يا رسول الله انا صائمتين
 فعرض لنا طعام اشتهيناه فاكلنا منه فقال اقضيا
 يوما اخر مكانه فان قيل اعلم الترمذي وغيره بالانقطاع
 قلنا اعلاهم مقتصر على هذا الطريق اي طريق النهي
 عن عروة والحديث له طرق اخري سالمة من الاعلال
 فقد رواه ابن حبان في صحيحه عن جرير بن حازم
 عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة قالت اصحبت

انا عائشة

ع

أنا وحفصة صائمتين متطوعتين الحديث ورواه الطبراني
 في معجمه من حديث خفيف عن عكرمة عن ابن عباس أن
 عائشة وحفصة ورواه البزار عن حماد بن الوليد عن عبيد
 الله بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال أصبحت عائشة
 وحفصة وأخرجه الطبراني في الأوسط ثنا محمد بن مهران
 الجمال قال ذكره محمد بن سلمة المكي عن محمد بن عمرو به
 عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أهديت لعائشة وحفصة
 هدية وهما صائمتان فاكلتا منها فذكرتا ذلك لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال اقضيا يوما مكانه ولا
 تعودا فقد ثبت هذا الحديث بثبوت لا مرة له لو كان
 كل من هذه الطرق ضعيفا لتقدرها وكثرة مجيئها
 فكيف وبعضها كاف في الاحتجاج به وحمله على أنه
 امر ندب خروج عن مقتضاه بغير موجب وليس
 في حديث مسلم ما ينفي القضاء وهو حكاية حال
 فيحتمل أنه عليه السلام قضا على أن النسائي قد صرح
 بذلك في روايته أنه عليه السلام قال ولكن اصوم يوما
 مكانه وصححه الزيادة أبو محمد عبد الحق **تنبيه**
 قولنا عبادة تلزم بالنذر مخرج للوضوء وسجدة التلاوة
 وعبادة المريض وسفر الغزو وكونها ما لا يجب بالنذر
 لكونه غير مقصود لذاته وقولنا يتوقف ابتداءها
 على ما بعده في الصحة مخرج لنحو الصدقة والقراءة
 وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلاة والصوم
 والحج والعمرة والاهتمام والطواف والاعتكاف على
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف والله الموفق وإن شرع في
 التطوع بنية الأربع أي بنية أن يصلي أربع ركعات

ثم قطع

ثم قطع أي أفسد ما شرع فيه قبل إتمام شفع لا يلزمه إلا
 أي الإقضاء شفع عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف
 فإن عنده يلزمه قضاء أربع في رواية وإنما قدنا بقيل
 إتمام شفع لأنه لو أفسد بعد إتمامه فإن كان قبل
 القيام إلى الثالثة يلزمه شفع واحد عنده وعندهما
 لا يلزمه شيء وإن كان بعد القيام إليها لم يلزمه قضاء
 شفع اتفاقا والأصل أن كل ركعتين من النفل صلاة على
 حدة والقيام إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة اتفاقا إلا
 أن أبا يوسف يعتبر الشروع مع النية بالنذر في روايته
 وعلى ذلك بناء هذه المسئلة وعندهما الشروع إنما
 يلزمه ما شرع فيه وما يتوقف صحة ما شرع فيه عليه
 ولا يتوقف لصحة الشفع الأول من النفل على الشفع الثاني
 فلا يلزم الثاني بالشروع ومجرد النية من غير شروع
 غير ملزم فعلى هذا إذا نوى أربعاً وشرع لا يلزمه
 إلا شفع فإن أفسده قبل إتمامه لم يلزمه قضاءه فحسب
 وإن أفسده بعد القعود قدر الشهد قبل القيام إلى
 إلى الثالثة لا يلزمه شيء وإن أفسده بعد القيام إلى الثا
 لثة لم يلزمه شفع وهو الثاني لصحة شروعه ثم أفساده و
 ظاهر الرواية عن أبي يوسف أيضا أقولها وقال الزاهد
 والصحيح أن أبا يوسف رجع إلى قولها أنه لا يلزم الأربع
 بنيتها بل ركعتان فقط قالوا هذا الحكم المذكور وهو
 لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع بنية الأربع
 في غير التين الروايت كسنة الظهر والجمعة أما إذا
 شرع في الأربع التي قبل الظهر وقبل الجمعة وبعدهما
 ثم قطع في الشفع الأول والثاني يلزمه الأربع أي

وفا

بالاتفاق لانها لم تشرع الا بتسليم واحدة فانها لم تنقل
 عنه عليه السلام الا كذلك فهي بمنزلة صلاة واحدة
 ولذا لا يصلي في القعدة الاولى ولا يستفتح في الثالثة
 ولو اخبر الشافعي بالبيع وهو في الشفع الاول منها فاحل
 لا تبطل شفيعته وكذا الخيرة لا تبطل خيارها وكذا لو
 دخلت عليه امرأته وهو فيه فاحل لا تصح الخلوة ولا
 ولا يلزمه كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلا آخر
 فان هذه الاحكام تنعكس وقد تقدم هذا البحث
 في اوقات الكراهة وان شرع في الاربع من التطوع سنة
 كان او غيرها ولم يقعد في اخر الركعة الثانية اي ترك القعد
 الاولى فسدت صلاة تلك عند محمد وزفر لترك فرض
 وهي الاولى فانها فرض عندها في النقل بناء على ان كل
 ركعتين منه صلاة على حدة كما تقدم ويقضي الركنين
 الاولين عندها لانها اللتان فسدتا واما الاخيرين
 فقد صححتا لان صحتهما غير معلقة بصحة الاولين وقالا
 اي ابو حنيفة وابو يوسف لا تفسد صلاة في الصورة المذكورة
 ولا يلزمه قضاء شيء لان القعدة على راس الركعتين من النقل
 لم تفرض لغيرها بل لغيرها وهو الخروج على تقدير القطع
 على راس الركعتين فلما لم يقطع وجعلها اربعا لم يأت
 او ان الخروج فلم تفرض القعدة وهذا بخلاف القراءة
 لانها ركن مقصود لذاته فكان تركها مفسدا وكل ركعتين
 من النقل اذا فسدتا فعليه قضاءهما فحسب دون
 قضاء ما قبلهما وما بعدهما مما لم يفسد اذا تعلق لكل
 شفع بما قبله ولا بما بعده صحة وفسادا لما تقدم ان كل
 شفع صلاة على حدة الا ما تقدم من الرواية عند ابى يوسف

في غير القعدة

فيما اذا شرعنا ويا اربعا وفسدتها قبل القعود الاول
 حيث يلزمه قضاء اربع واما المسئلة الملقبة بالثالثة
 وهي ما اذا صلى اربع ركعات وترك القراءة في كلها او بعضها
 فالخلاف الواقع فيها من لزوم قضاء الاربع في بعض
 صورها وقضاء ركعتين في البعض مبني على قاعدة اخرى
 مختلفة بين امسا الثلاثة وهي ان ترك القراءة في كلا
 ركعتي الشفع او في احدهما يوجب بطلان التحريم
 عند محمد فلا يصح شروعه في الشفع الثاني فلا يلزمه
 قضاؤه بافساده مطلقا ولا يوجب عند ابى يوسف
 واما يوجب فساد الاداء فيصيح شروعه في الشفع الثاني
 فاذا افسده لزمه قضاؤه ايضا وقول الامام كالاول
 في الاول وكالثاني في الثاني وجه قول محمد ان التحريم
 تعقد للافعال فاذا فسدت الافعال بترك القراءة
 يفسد ما عقد لها وابو يوسف يقول القراءة ركز زايد
 لان للصلاة وجودا بدونها حقيقة وحكما في الآخر
 والاممي وحقيقة لاحكاما في المقدي نعم لاصحة للاداء
 الا بالقراءة لكن فساد الاداء لا يكون اقوي من تركه
 وترك الاداء لا يفسد التحريم كما قالوا فقد بعد
 التحريم او سكت قائما طويلا فساد اولي ان لا يبطل
 لان الفاسد ثابت الاصل فائت الوصف فهو واجب
 من فائت الاصل والوصف ورد عليه ان ما ذكرت
 تاخير لا ترك واجيب بانه ترك صورة ورد باننا
 لا نسلم ان مثل هذا الترك لا يكون دون الفساد
 ولا يحنيفة ان ترك القراءة في الشفع يجمع على افساد
 بخلاف تركها في ركعة منه فانه لا يفسد عند الحسن

ومن وافقه فحكمنا بفساد التيممة في حق وجوب القضاء
اعمالا لدليل فرضية القراءة في الركعتين وبقاها في حق لزوم
الشفع اعمالا لدليل فرضية القراءة في ركعة فقط احتياطا
في الموضعين ولا اعتبار بخلاف الاصح في قوله بعدم ركنية
القراءة لمخالفة الدليل القاطع اذا تقرر هذا فاعلم ان
المسئلة وان ذكرها في الهداية وغيرها على ثمانية اوجه
لكن باعتبار تداخل احكام بعض صورها في البعض
وهي تنهي الى ست عشرة صورة منها ليست مما يلزم فيه
قضاء شيء وهي ما اذا قرأ في الجميع فبقي الصور البنية
على القواعد المذكورة للامة في لزوم القضاء خمس عشرة
صورة وهي ترك القراءة في الجميع يقضي ركعتين وعند
ابي يوسف اربعاً قرأ في الاولى فقط يقضي اربعاً وعند محمد ثنتين
قرأ في الثانية فقط كذلك تركها في الثالثة فقط يقضي ركعتين
اتفاقاً تركها في الرابعة فقط كذلك تركها في الاولى والثانية
كذلك تركها في الاولى والثالثة يقضي اربعاً وعند محمد ثنتين
تركها في الاولى والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة
كذلك تركها في الثانية والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة
يقضي ركعتين اتفاقاً تركها في الاولى والثانية والثالثة
يقضي ركعتين وعند ابي يوسف اربعاً تركها في الاولى
والثانية والرابعة كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة
يقضي اربعاً وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة
والرابعة كذلك ومن احكم القواعد لم يعسر عليه التخييم
والله الموفق ولو اقبل التطوع قايماً ثم قعد بعد ما
صلى بعده او قبل ذلك من غير عذر ربيح للعمود في النفل
جاز قعوده وصحت صلاته عند ابي حنيفة خلافاً لهما

وقد مر تحقيقه في بحث القيام وان نذر ان يصلي صلاة ولم
يقبل في نذره ان يصلي قايماً او قاعداً يلزمه اداؤها قايماً
صرفاً للمطلق الى الكامل وان صلى قاعداً قيل يجوز ويسقط
عنه قياساً على عدم النذر فانه كان له ان يصلي ان شاء
قايماً وان شاء قاعداً فكذا اذا نذر ولم يلتزم في نذره
صفة القيام وقال في الكافي لم يلزمه القيام في الصلوة
لان القيام وراى ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتحقيق
عليه كالمتابع في الصوم وطول القيام من كثرة عدد الركعات
يعني اذا شغل مقدراً من الزمان بصلاة فاطالة القيام
مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلاة ركعتين
في ذلك المقدار مثلاً افضل من صلاة اربع فيه وهكذا
القياس لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة و
كثرة الركوع والتسبيح وتشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة
افضل من سائر الذكر والتسبيح ثم السنة المؤكدة التي
يكبر خلافتها في سنة الفجر وكذا في سائر التراتين هوان
لا ياتي بها مخالفاً للصفت بعد شروع في الفريضة ولا
خلف الصفت من غير كائيل وان ياتي بها اما في بيته وهو لا
او عند باب المسجد ان امكنه ذلك بان كان ثم موضع
يليق للصلاة وان لم يمكنه ذلك ففي المسجد الخارج
ان كانوا يصلون في الداخل او في الخارج ان كانوا في الخارج
ان كان هناك مسجدان صيفي وشتوي وان كان المسجد
واحداً فمخلف اسطوانة وخود ذلك كالعمود والشجرة وما
اشبهها في كونه كائلاً والاثنيان بها خلف الصفت من غير
كائيل كروه ومخالفاً للصفت كما يفعل كثير من الجهال
استدراجه لما فيه من مخالفة الجماعة هذا الحكم المذكور

كفأت

ج

إذا كان أتيانه بها بعد الشروع أي بعد شروع الجماعة في الفريضة
فيأتي بها في أي موضع شاء لا انتفاء علة الكراهة وهي المخالفة
للجماعة وكان المصنف قد سبسته الفجر لأنهما من السنن لا
يؤدّي بعد الشروع في الفريضة أصلاً على ما قيل بقوله عليه
السلام إذا قيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وانما خطا
في سنة الفجر لشدة تأكدها على ما مر على أنها لا تقضي ولا
المذكور قد أوقفه ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة
عن أبي هريرة ولاماروي الطحاوي وغيره عن ابن مسعود
أنه دخل المسجد وقد قيمت الصلاة فصلى ركعتي الفجر
المسجد إلى أسطوانة وذلك بحضر حذيفة وأبي موسى
وقد مر تمامه في أوقات الكراهة فكانت الفجر مستثناة
بإدله آخر عارضت حديث أبي هريرة ورجحت عليه
ببقي غيرها من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارض
ونقل الشروحي في شرح الهداية عن التحفة وأما بقية
السنن فإن أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الأمام
أي بها خارج المسجد ثم شرع في الفرض معه فيجوز
فضيلة السنة والفرض ونفي التهمة عن نفسه وإن
خاف فوت ركعة شرع معه بخلاف سنة الفجر انتهى
فعلى هذا لا فائدة في التقييد إلا أن يقال إن الأدراك
على الوجه المذكور نادر فلم يعتبر لأنه انما يجوز في
غير الفجر إذا علم أدراكه قبل ركوع الركعة الأولى ولا شك
أن صلاة أربع ركعات أو ركعتين فيما بين شروق الأمام
إلى أن يركع الركوع الأول مع تمام الواجبتين والسنن
في غاية الندرة بخلاف سنة الفجر فإنه يجوز إذاؤها إذا
علم أنه يدركه في تشهد عندها وعند محمد إذا علم أنه

يدرك

يدرك الركعة الثانية كذا قيل بناء على الاختلاف في الجماعة
فإنه يفهم منه أن محمداً لا يعتبر أدراك ما دون الركعة
قال ابن الهام والوجه اتفاقهم على صلاة الركعتين هذا
يعني فيما إذا علم أنه يدركه في التشهد ولا شك أن
اتمام ركعتين خفيفتين مع مراعاة السنة فيها قبل
اتمام ركعتي الفرض مع مراعاة السنة فيه ليس بنادر
بل في غاية الكثرة وأما إذا لم يعلم أنه يدركه لوصلا
فإنه يتركها ويقضي لأن فضيلة صلاة الفرض بالجماعة
أعظم من فضيلة ركعتي الفجر لأنها تفضل الفرض مع
الأفراد سبع وعشرين ضعفاً لا تبلغ ركعتي الفجر ضعفاً
واحداً منها والوعيد على ترك الجماعة أشد منه على
ترك ركعتي الفجر على ما يعرف في موضعه وإذا تركها
فصدها لا تقضي أصلاً لا قبل طلوع الشمس لكراهة
النفل فيه ولا بعده لاختصاص القضاء خارج الوقت
بألواجبات الأما ورد به شرع والشرع إنما ورد في قضا
ركعتي الفجر عند قوتها مع الفرض قبل الزوال كما في غداة
ليلة التعريسي ولم يرد في قضائها إذا فاتت وحدها
ولا إذا فاتت مع الفرض بعد الزوال وقال محمد أحب
التي أن يقضيها إذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس
قبل الزوال وما روي عن الفقيه اسمعيل الزاهد أنه
يسبغ إن شرع في ركعتي الفجر ثم يقطعها ليحب القضاء
فيقضيها بعد الفرض دفعه شمس الأئمة السرخسي
بأن ما وجب بالشروع ليس أقوى مما وجب بالندب
وقد نص محمد أن المندوب لا يؤدي بعد صلاة الفجر
قبل الطلوع أيضاً هذا شروع في العبادة بقصد أن

يقطعها

وهو امر غير مستحسن في الشرع كما ذكره الامام الترمذي
وقاض خان قال في المحيط والاحسن ان يقال يشترع في
السنة ويكثر لها ثم يكثر اخري للفريضة فيخرج بهذه
التكثير من السنة ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير
مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل انتهى وفيه
ايضا نظر لان المجاوزة من عمل الى عمل اخر لا تنافي في سائر
الاول ويدل عليه كلام كلام صاحب الكنز في باب
ما يفسد واقتتاح العصر والتطوع بعد ركعة من الظهر
فانه صريح في ان الظهر يفسد بالشروع في غيره وليت
شعري اي ضرورة تدعو الى هذا التكلف وقد اباح له
الشرع تركها لاجل احوال فضيلة الجماعة واي فائدة
فيه فانه لا يباح قضاؤها على هذا التقدير ايضا قبل
طلوع الشمس واما بعد طلوعها فان اراد النافلة فلا كما
في جواز النفل فيه الى هذا التكلف وكذا ان اراد ان يوقع
النافلة واجبا من الابتداء امكنه ذلك بالنذر من غير ارجاء
احتياج الى التكلف المذكور وان اراد انها تقع سنة
للفجر فلا دليل على ذلك من حديث ولا قول صحابي
ولا تابعي ولا رواية عن احد الائمة الثلاثة ولا غيرهم
من المجتهدين والله الموفق وفي القنية صلى سنة الفجر
وفاته الفجر لا يعيد السنة اذا قضا الفجر ولا خلاف
في سائر السنن غير سنة الفجر انها لا تقضى بعد الوقت
ان فاتت وحدها واختلف فيما اذا فاتت مع الفرض
والاصح انها لا تقضى ايضا لعدم ورود الشرع به
وفي الذخيرة والمحيط قيل لا تقضى الاربع التي قبل
الظهر وان كان الوقت باقيا وعامتهم على انه

يقضونها

يقضونها وهم ائمتنا الثلاثة وهو الصحيح ثم عن ابي حنيفة
انها تكون نفلا مبتدئا وقيل تكون سنة وهو قول صاحبه
وهو الاظهر كذا في الذخيرة ثم عند ابي يوسف يقضونها
بعد الركعتين وهو قول ابي حنيفة وعند محمد قبلها وقيل
الخلاف على عكسه قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وفي المصنف
وتبعه شارح الكنز جعل قولها بتاخير الاربع بناء على انها
لا تقع سنة بل نفلا مطلقا وعند محمد تقع سنة فيقف
على الركعتين قال والذي يقع عندي ان هذا من تصرف
المصنفين فان المذكور في وضع المسئلة الاتفاق على
قضاء الاربع واما الخلاف في تقديمها وتاخيرها بين
الركعتين والاتفاق على انها تقضى اتفاقا على وقوعها
سنة الا ترى انهم لما اختلفوا في سنة الفجر هل تقع
بعد الشمس سنة او نفلا مبتدئا حكوا الخلاف في انها
تقضى او لا فلو كانا يقولان في سنة الظهر انها تكون
نفلا مطلقا لجعلوها خلافيه في اصل القضاء فالتدبير
لا يشك فيها انهم قالوا تقضى ولا معناه تفعل بعد
ذلك الوقت وتقع سنة كما هي في ذلك الوقت او
لا تقع سنة وتؤيد ذلك ما في قباوي وقاض خان في باب
التراويح اذا فاتت التراويح لا تقضى بجماعة وهل
تقضى بلا جماعة قيل نعم ما لم يدخل وقت تراويح اخري
وقيل ما لم يمض رمضان وقيل لا تقضى قيل وهو الصحيح
فان قضاها وحده كان نفلا مستحبا ولا تكون تراويح
انتهى فالاصل ان ظاهر المذهب انها تقع سنة باتفاقهم
وان نقل الخلاف عن بعضهم فانها تقع نفلا مبتدئا كما
ذكره عن الذخيرة لكن الخلاف ثابت في تقديمها وتاخيرها

ويح

كأمر ثم رجع في الكا في تقديم الأربع لأنها فائتة وتلك
وقتة فيقدم الفائتة على الوقتة وذكر خواهر زاده في
شرح المبسو على قول أبي حنيفة يصلي ركعتين ثم يقضي
الأربع قال وهو الأصح وكذا قال الشيخ كمال الدين ابن
الهمام الأولي تقديم الركعتين لأن الأربع فائتة عن
الموضع المستنون فلا تفوت الركعتين أيضا عن موضعها
قصدًا بلا ضرورة انتهى وهذا ليس بقوى لأن لقائل
أن يقول موضع الركعتين بعد الفرض وبعد الأربع
وموضع الأربع قبل الفرض وقبل الركعتين وقد اختلف
عن الفرض لأخرا في فضيلة الركعة الأولى مع الإمام
فلا تؤثر عن الركعتين بلا سبب نعم حديث عائشة
أنه عليه السلام كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر قضا
بعد الركعتين رواه الترمذي وقال حسن غير صحيح
دليلا لتقديم الركعتين هذا والمستحب في سنة الفجر
أيضا التخفيف وإن يقرأ أو لم يقرأ مع الفاتحة قل يا أيها الكا
وفي الثانية الإخلاص أما الأول فلقول عائشة كانت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر فيخفف
حتى أقول هل قرأ فيها بآم الكتاب متفق عليه وعن
حفصة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلع
الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين وأما الثاني فلما روى
ابو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي
الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد رواه مسلم
أيضا واختلف هل الأفضل تأخيرها أو تقديمها
فيل التأخير أفضل للمقرب من الفرض وقيل التقديم
وهو الذي تدل عليه الأحاديث عن عائشة قالت كان

رواه
مسلم

رسول

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سكنت المؤذن من صلاة الفجر قام
وتبني لله الفجر قام فركع ركعتين ثم اضطلع على شقته الأيمن
حتى يأتيه المؤذن للأقامة فيخرج متفق عليه وعنهما
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر فإن
كنت مستيقظة حدثني والاضطلع متفق عليه وعنهما
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث
عشر ركعة منها الوتر وركعتا الفجر متفق عليه أيضا
إلى غير ذلك من الأحاديث وأما السنن التي بعد الفريضة
فإنه إن تطوع بها في المسجد محسن وتطوع بها
في البيت أفضل وهذا غير محتقن بما بعد الفريضة بل
جميع النوافل ما عدا التراويح ونجدة المسجد الأفضل
فيها المنزل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان
يصلي جميع السنن والوتر في البيت على ما تقدم من حديث
عائشة حين سألهما عبد الله بن شقيق عن صلاته
عليه السلام وغيره من الأحاديث وفي الصحيحين
أنه عليه السلام احتجرجرة في المسجد من حصر في مصلا
الحديث إلى أن قال فعليكم بالصلاة في بيوتكم فإن
خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة وأخرج ابوداود
صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا
إلا المكتوبة وفي سنن ابوداود والترمذي والنسائي
أنه عليه السلام أتى مسجد عبد الأشهل يصلي فيه المغرب
فلما قضا صلاتهم را هم يستحبون أي يتفلون فقال
هذه صلاة البيوت رواه ابن ماجه من حديث رافع
ابن خديج وقال فيه اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم
وذكر الامام احمد عن السائب بن يزيد أنه قال لقد

ن

ن

جاء

ها

فروا

عند عامة العلماء قال صاحب المبسوط وهو الاصح والاولون
 وادعي علي بن موسى القمي فيه الاجماع وله كتب يرد فيها
 على اصحاب الشافعي والجواب عما استدلوا به اجماع الصحابة
 على الجماعة فيها والظاهر ان سندهم كون النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى من اقتدي به بعض الليالي وبين العذر
 في ترك المواظبة على ذلك وهو خوف الافتراض وفيه
 اشارة الى انه لو لا ذلك لاستمر صلواتهم على تلك الحال
 فلما زال ذلك الخوف بوفاته عليه السلام زال المانع
 حديث جبير بن نفير عن ابي ذر قال صمنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلم يصل بنا حتى بقي سبع من الشهر
 فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يبق بنا في السادة
 وقام بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا
 رسول الله لو نقلتنا بقية ليلتنا هذه فقال انه من قام
 مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلته ثم لم يبق
 بنا حتى بقي ثلث من الشهر فوصل بنا في الثالثة ودعا
 اهله ونساءه فقام بنا حتى تخوفنا ان يفوتنا الفلاح
 قلت وما الفلاح قال السجود رواه ابو داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجة واحمد وقال الترمذي حديث
 صحيح فقد ثبت انه عليه السلام صلاها بالجماعة على
 التداعي ولم يجزها مجرى سائر النوافل وانما عدم
 المواظبة لذلك العذر على ان الجماعة متى شرعت
 كانت افضل من الانفراد الا ان الجماعة فيها سنة
 على سبيل الكفاية حتى لو تركها اهل محلة كلهم
 وصلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة وقد اساءوا في
 وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف

عنها

عنها رجل من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة
 لا السنة قال في المبسوط لو صلى انسان في بيته لا ياتم فقد
 فعله ابن عمر وسالم وابراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء الجماعة
 في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يظن باين عمرو من
 معه ترك السنة وهذا هو الصواب وقوله من افراد الناس
 فيه اشارة الى ما تقدم انه ان كان من يقتدي به لا ينبغي له
 ان يتخلف وصرح به قاضي خان وغيره وانما ابن عمر ومن
 ذكر معه فقد لا يكونون مقتدين اذ ذلك لوجود من هو
 مقدم عليهم في العلم كعمرو وعثمان وعلي وابن مسعود
 وغيرهم بالنظر الى زمن كل واحد منهم وان صلى احده
 بيته بالجماعة حصل لهم ثوابها وان ادرى كوا فضلهما
 ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزا
 فضيلة المسجد وتكثير جماعته واظهار شعائره الا
 وهكذا في المكتوبات اي الفرائض لو صلى جماعة في البيت
 على هيئة الجماعة في المسجد نالوا فضيلة الجماعة وهي
 المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا
 فضيلة الجماعة الكائنة في المسجد فالحاصل ان كل ما
 شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل لما اشتمل عليه
 من شرف المكان واظهار الشعائر وتكثير سواد
 المسلمين واتيلاف قلوبهم وينبغي ان يقيد هذا بما
 اذا تساوت الجماعة في استكمال السنن والارباب
 واما ان كانت الجماعة في البيت اكل كما اذا كان امام المسجد
 يخلو ببعض الواجبات كما في كثير من ائمة الزمان والله
 المستعان والاحتياط في النية فيها ان ينوي التراويح
 او ينوي قيام الليل او ينوي سنة الوقت او قيام

رمضان

للعشاء عنده وانما يلزم تقديمها عليه للترتيب فاذا
 فات الترتيب عن غير قصد لا تلزمه الاعادة لمن صلى
 الظهر ثم صلى العصر ثم علم ان الظهر وقعت فاسدة فانه
 يقضيها فقط ولا يلزمه اعادة العصر كلاهما وعندها
 الوتر ايضا تبع للعشاء فتلزم اعادته لاعادتها كسنتها
 وهو مبني على وجوبه عنده لا عندهما ويشتري على انها تجز
 بعد الوتر اذ لا انه ان فاسته مع الامام تروحية او تروحة
 او اكثر هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها ذكر في
 النخبة فقال اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر
 مع الامام ثم يقضي ما فات من التراويح احرار الفضيلة
 الوتر بالجماعة مع ان التراويح تجوز بعده وقال بعضهم
 يصلي التراويح المروكة ثم يوتر بناء على ان وقتها قبل
 الوتر فيلزم تقديمها عليه هذا ان اريد بالحكم المذكور
 اللزوم وان اريد الاولوية فلا شك ان تاخير الوتر اولى
 وان فات الجماعة فيه فان الانفراد به اولى على قول الجمهور
 كما سيأتي ان شاء الله تعالى واما الاستراحة في اشياء التراويح
 فيجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة اي بين
 كل اربع ركعات واربع ركعات مقدار اربع ركعات
 وكذا بين الاخيرة والوتر وليس المراد حقيقة الجلوس
 بل المراد الانتظار وهو مخير فيه اشياء جلس ساكنا
 وان شاء هلك او سبح او قراء او صلى بافلة منفردا او
 الانتظار مستحب لقادة اهل الحرمين فان عادة اهل
 مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعا ويصلوا ركعتي
 الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات
 وقد روي البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون

على عهد عمر يعني بين كل ترويحتين فثبت من عادة اهل
 الحرمين الفصل بين كل ترويحتين ومقدار ذلك
 الفصل وهو مقدار ترويحة فكان مستحبا لان ما رآه
 المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وان استراح على
 خمس تسليمات اي عقيب عشر ركعات قال بعضهم
 لا بأس به اي لا يكره وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك
 لخالفه عمل اهل الحرمين وقوله لا يستحب كناية عن الكراهة
 التزيهية لانه فعل باليس بعبادة وادخال ما ليس بعبادة
 في العبادة مكروه ومن المكروه ما يفعل بعض الجهلة
 من صلاة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لانها بدعة
 مع مخالفة الامام ذكره الشروحي عن خزانة الفقيه
 والافضل للامام تعديل القراءة اي تقدير ما يقرأ في الركعتين
 على سبيل المساواة والعدل لئلا تكون احدي الركعتين
 اطول من الاخرى قال قاضي خان ولو خالف لا بأس به
 اما في التسليمة الواحدة لا يستحب تطويل القراءة في
 الركعة الثانية كما لا يستحب في مائر الصلوات ولو
 طول الاولى على الثانية فلا بأس به بل المختار ذلك
 عند محمد وعند أبي حنيفة وابي يوسف التسوية بين
 الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما انتهى وانما كان الافضل
 كون ذلك التعديل بين التسليمات لئلا يتغلغل قلبه
 بالفكر في ذلك وهو في الصلاة ولو صلى التراويح كلها
 بتسليمة واحدة والحال انه قد قعد على رأس كل
 ركعتين منها قدر التشهد جاز ذلك عن التراويح
 واحتسب له بعشرين ركعة على قول العامة وهو
 الصحيح من مذهب أبي حنيفة كل ركعتين عن تسليم

وعند البعض يجوز الكل عن تسليمته واحدة وفي ظاهر الرواية
عنه يجوز عن أربع تسليمات على أن الزيادة على الثمات
بتسليمته واحدة بكرة ووجه الصحيح أنه جمع المتفرق
ولم يخل بشئ والنقصان بسبب الكراهة لا يرجع إلى الدلالة
ففتح الأداء وعندهما يقع الكل عن تسليمتين بناء على
أن الزيادة على الأربع بتسليمته واحدة بكرة عندهما
وقول المصنف ولا بكرة لأنه كحل مخالف لما ذكره في الخلاصة
وغيرها أنه بكرة والكمال لا يحصل بمجرد المشقة ما لم
يكن فيها اتباع سنة وهو المراد بخلافه في الأعمال
أحمرها ولم يرو أنه عليه السلام زاد على ثمان بتسليمته
واحدة فلا يكون فيه اتباع سنة فيكون مكروها
وإن كان مشقا وهذا هو الأصل فكم من فعل كثير يزيد
نوابه بما فيه من اتباع السنة على فعل أشق منه بالاعتقاد
لخلوه عن الاتباع نعم إذا وجد الاتباع في كلا الفعلين
فلا يشق أفضل كما في الأربع بتسليمته وتسليمتين على ما
عرف ولو لم يقع على راس كل ركعتين قدر الشك لم
يجز إلا عن تسليمته واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وأما عند محمد وزفر فلا يجوز عن تسليمته أيضا بل تقصد
على ما مر من أن ترك الفعدة على الركعتين من النفل فيما
إذا صلى أربعاً يفسده فكذا ما زاد على الأربع وإذا شكوا
أعمالهم والقوم في أنهم هل صلوا تسعة تسليمات ثمان
عشرة ركعة أو عشر تسليمات ففيه أي في حكم هذا الشك
اختلاف بين المشايخ قال يصلون بتسليمته أخرى
جماعة لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما بكرة إذا
يقننت أنها زيادة وهذا ليست متيقنة لاحتمال

انها تراويح

انها تراويح فلا بكرة وقال بعضهم يوترون ولا يصلون
تسليمته أخرى احترازا عن الزيادة على التراويح بالجماعة
والصحيح أنهم يصلون بتسليمته أخرى ضمن يصلون
معنى يملكون فعده بالباء أي يملكون التراويح يقينا بصل
ركعتين فرادي للاحتياط في الموضعين كمال التراويح
بقيتين والاحتراز عن التنفل الزائد عليها بالجماعة هذا
إذا اتفق الكل على الشك فإن اختلفوا وكان الإمام
مع بعضهم رجح إذا ادعى كل فريق اليقين وكذا إذا كان
الإمام وحده في طريق وهو متيقن عمل بما عنده ولا
يلتفت إلى قول الجماعة وإن شك عمل بقولهم وإن اختلف
القوم ولم يكن للإمام يقين يأخذ بقول من هو صواب
عنده وإن لم يرجح عنده صدق أحد الفريقين فهو
بمنزلة ما لو شك الجميع أي يصلون ما وقع فيه الاختلاف
فرادي **تنبيه** علم من هذه المسئلة أن التراويح
عندنا عشرون ركعة بعشر تسليمات وهو مذهب
الجمهور وعند مالك ست وثلاثون ركعة احتجا
بعمل أهل المدينة والجمهور ما رواه البيهقي بأسناد صحيح
عن السائب بن يزيد قال كانوا يقومون على عهد عمر
بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلى مثل وفي
الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمن
يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة وفي
المغني عن علي أنه أمر رجلا أن يصلي بهم في رمضان
بعشرين ركعة قال وهذا كالأجماع قال البيهقي
الثلاثة في حديث ابن عمر رومان هي التي تركها لم يد
عمر فيكون منقطعا وهو حجة عندنا وعند مالك

دق

ن

وما اخرج به من عمل اهل المدينة ليس بحجة لانهم يصلون
فرادي بين كل ترويختين اربع ركعات في مقابلة طواف
اهل مكة اسبوعا بين كل ترويختين وذلك غير ممنوع
على مامر والكلام فيما هو المشروع ستة بالجماعة لا فيما
علاه والله اعلم وذكر في المتن انه يقرأ في التراويح مقدار
ما لا يؤدي الى تنفير القوم عنه فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ
في المغرب لان التطوع اخف من المكتوبة فيعتبر
بأخف المكتوبات وهو المغرب قال قاضي خان هذا
غير صحيح لان بهذا القدر لا يحصل الختم والختم في
التراويح مرة واحدة ستة وكذا قال الصدر الشهيد
وقال بعضهم يقرأ قدر ما يقرأ في العشاء لانها تتبع
لها وقال في الفتاوي نقلا عن بعضهم يقرأ في كل ركعة ثلاثا
اي الختم يقع به الختم ثلاث مرات هذا معنى ما في فتاوى
قاضي خان وغيرها وهو قول القاضي الامام الحسن
المروزي لان كل عشر من الشهر مخصوص بفضيلة كما جاءت
به السنة انه شهر اوله رحمة واوسطه مغفرة وآخره
عتق من النار وروي البيهقي باسناده عن ابي عثمان
التهدي قال دعا عمر بثلاثة من القراء فاستقر بهم فامر
اسرهم قراءة ان يقرأ للناس بثلاثين آية في كل ركعة
واوسطهم خمس وعشرين آية وابطاءهم بعشرين
آية قال قاضي خان وقال بعضهم وهو راية الحسن عن
ابي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان
فيه تخفيفا على الناس وبه تحصل السنة وهو الختم
مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين
ليلة ستمائة وايات القرآن ستة الاف وثنى فاذا

قراء

قرا في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم فالفضيلة في الختم مرتين
ويستغنى للامام وغيره اذا صلى التراويح وعاد الى منزله
وهو يقرأ القرآن ان يصلي عشرين ركعة في كل ركعة عشر
آيات احرازها للفضيلة وهي الختم مرتين انتهى وفي
الهداية واكثر المشايخ على ان السنة فيها الختم فلا يترك
لكسل القوم قال الشيخ كاللدين ابن الهمام قوله ولا يترك
لكسل القوم تأكيد في مطلوبية الختم والله تخفيف على
الناس لا تطويل كما صرح به في النهاية واذا كان امام
مسجد حية لا يختم فله ان يتركه الى غيره انتهى
ومنه من استحباب الختم ليلة السابع والعشرين رجاء
ان يبالوا ليلة القدر ثم اذا ختم قبل اخره قيل لا يكره
له ترك التراويح فيما بقي لانها شرعت لاجل القرآن
مرة قاله ابو علي النسفي وقيل يصليها ويقرأ فيها
ما شاء ذكره في الدخيرة واذا تقر هذا فلا يخفى ما في
نقل المتن عن الفتاوي من الساهل ولعل لفظ
الثلاثين وقع سهوا من الكاتب وانما هو عشر آيات
فان ظاهر قوله حتى يقع به الختم يدل عليه والافق
الختم ليس موقوفا على قراءة الثلاثين لحصوله بالعشر
والله سبحانه اعلم ثم الذي ينبغي في هذا الزمان ان يفعل
كما قال قاضي خان ليلا يجرم ثواب السنة ان كسل
عن احراز فضيلة المرتين قال قاضي خان والزهاد
واهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشر ليال وعن
ابي حنيفة انه كان يختم في شهر رمضان احدى وستين
ختمة ثلاثين في الليالي وثلاثين في الايام وواحدة
في التراويح وعنه انه صلى ثلاثين سنة العجر بوضوء

ختم مرة

ع

العشاء انتهى

والشهور عنه انه صلاها كذلك اربعين سنة وقال ايضا
ولو قراء بعض القرآن في سائر الصلوات فان كان القوم
يملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم
ثواب الصلاة لا ثواب الختم وقد ذكرنا ان السنة هو الختم
في التراويح وعن ابي بكر الاسكاف انه سئل يجعل الامام
للفريضة قراءة على حدة او يخلط فيقرأ البعض في البعض
والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو اخف على القوم ويشيل
ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح ان يزيد عليه
ام يقتصر قال ان علم انه لا يتقبل على القوم يزيد من الصلاة
والاستغفار وان علم انه يتقبل على القوم لا يزيد ويأتي
بالثناء في كل شفع انتهى وذكر ابن الهمام وغيره في شرح
الهداية انه لا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
لانها فرض اي عند الشافعي او سنة اي عندنا ولا تترك
التنبيهات كالتسبيحات واذا غلط فترك سورة
او آية وقراء ما بعدها فالمستحب له ان يقرأ المتروكة ثم
المقروءة ليكون على الترتيب وقالوا لا ينبغي للقوم
ان يقدموا في التراويح الخوشحوان ولكن يقدمون الدرس
فان الامام اذا كان يقرأ بصوت يشغل عن الخشوع والتدبر
والتفكير وكذا لو كان الامام لحائنا لا بأس ان يترك سجدة
وكذا لو كان غيره اخف قراءة واحسن الكل في فتاوي
قاضي خان ولو ام رجل في التراويح ثم اقتدي باخر في تراويح
تلك الليلة لا يكره له ذلك كالموصل المكتوبة اما ما تم اقتدي
فيها مستقلا بامام آخر وهذا لان صلاة النفل غير التراويح
وخبرها بالجماعة انما يكره اذا كان الامام والمتدبر معا
متنفذين به وكان على سبيل التداخي بان يجتمع جميع

ايضا

فوق

فوق الثلاثة حتى لو اقتدي واحد او اثنان لا يكره وفي الثلاثة اختلا
المشاخ وفي الاربعة يكره اتفاقا ما ذكره في الكافي وغيره ولو
اقر في التراويح مرتين في مسجد واحد كره وكذا لو صلاها
مرتين مأموما في مسجد واحد وان في مسجدين اختلف
فيه حكمي عن ابي بكر الاسكاف انه لا يجوز يعني لا يجوز تراويح
اهل المسجد الثاني واختاره ابو الليث وقال ابو نصر يجوز
لاهل المسجدين كالأذان واقام وصلي في مسجدين
فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن واقام ولم يصل فكذا
في التراويح والظاهر ان هذا بناء على صحة التراويح بنية
النفل المطلق وعدمها وقد علم في موضعه واذا بلغ
الصبي عشر سنين فامر ابا الغين في التراويح يجوز قاله
نصير بن يحيى لانه يؤمر بالصلاة ويضرب عليها فكان
في حكم البالغ من هذا الوجه الا انه لا يصح اقتداء وهم
به في الفرض لان صلاته تقع نفلا فيكون اقتداء المفترض
بالمستقل بخلاف اقتداءهم في النفل وذكر في بعض كتب
الفتاوي انه لا يجوز ان يؤمر البالغ في التراويح ايضا
وهو المختار وقال شمس الايمة السرخسي هو الصحيح وذلك
لان نفل البالغ اقوى لانه يصير لازما عليه بالشرع
بخلاف الصبي فيلزم من اقتداءهم به بناء القوي على
الضعيف وهو غير جائز عندنا وان صلى اربع ركعات
بتسليم واحدة والحال انه لم يقعد على ركعتين منها
قد رتبته تجزى الاربع عن تسليم واحدة اي عن
ركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف وهو المختار اختا
الفتاوى ابي جعفر وابو بكر محمد بن الفضل قال قاضي خان
وهو الصحيح لان العقدة على رأس الثانية فرض في التطوع

ره

فاذا تركها كان ينبغي ان تقصد صلاة أصلاً كما هو قول محمد
 وزفر وهو القياس وانما جاز قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 استحساناً فاحذنا بالقياس في فساد الشفع الأول
 وبالإستحسان في حق بقاء التحريمه واذا بقيت صحته
 في الشفع الثاني وقدايمه بالقعدة فجاز عن تسليمته
 واحدة وقال الفقيه أبو الليث تنوب عن تسليمتين
 والصحيح الأول ولو قعد على راس الركعتين جازت
 عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ من قراءة التشهد
 ينظر بفكره ان علم انه ان زاد عليه يتقل على القوم لا يريد
 الدعوات المأثورة وفي تخصيصه الدعوات الى انه
 يريد الصلاة على ما قدمناه الا انه يقتصر فيها على قوله
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لانه هو المفروض عند
 الشافعي وبه تتأدى السنة عندنا فلا يريد الى تمامها
 ان كان يتقل عليهم ولو تذكروا وتسليمه كانوا قد سهوا عنها
 فقد كروها بعد ما صلاوا صلاة الوتر اختلف المشايخ
 في انهم هل يصلون تلك التسليمه بجماعة او منفردين
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يصلون
 تلك التسليمه بجماعة لانها فاتت عن محلها والجماعة انما
 شرعت في التراويح اذا كانت في محلها وقال الصدوق الشهيد
 يجوز ان يقال يصلي تلك التسليمه بجماعة لان وقتها باق
 لانه الليل كله بعد العشاء وبعد الوتر وقبله سواء على المختار
 كما تقدم وقوله يجوز ان يقال اشارة الى انه لا رواية
 عن الأئمة في هذه المسئلة وانما هو اختيار من المتأخرين
 بناء على ما قلنا والظاهر قول الصدوق لانه بناء على القول
 المختار في وقتها ولو سلم الامام على راس ركعة سائياً

والشفع

في الشفع الأول من التراويح ثم صلى ما بقي منها على وجهها
 قبل ان يعيد ذلك الشفع قال المشايخ بخاري يقتض الشفع
 الأول لا غير لان كل شفع صلاة على حدة وقد خرج من
 الشفع الأول بشروعه في الشفع الثاني فلا يفسد ما بعد
 الشفع الأول فلا يلزمه الاقضاؤه وقال المشايخ سمي قد
 عليه قضاء الكل اي كل التراويح لفسادها كلها لان ذلك
 السلام لا يخرج من حرمة الصلاة لكونه سهواً فاذا الى
 الشفع الثاني صح شروعه فيه وكان قعوده فيه على
 الثالثة فاذا سلم كان سلامه سهواً بناء على السهو الأول
 فلم يخرج من الصلاة ويصح شروعه في الشفع الثالث
 وحصل قعوده وسلامه فيه على الخامسة سهواً وهكذا
 الى اخر الاشفاع فقد ترك القعدة على الركعتين
 في الاشفاع كلها فتقصد بأسرها وقيد بالسلام سائياً
 لانه لو سلم عمداً او فعل فعل بعد سلامه سهواً فعلا مناً
 للصلاة من كلام ونحوه لا يلزمه الاقضاء الشفع الأول
 اجماعاً لخروجه من تحريمته بذلك وصحة استينافه
 ما بعده وفهم من التوجيه المذكور ان الحكم مقيد بما
 اذا لم يتذكر انه سلم في الأول على راس الركعة الى ان يتم التراويح
 حتى لو علم انه سلم على ركعة واحدة صح ما صلاه
 بعد العلم بسوي ركعتين لكون سلامه بعدهما عمداً
 لا سهواً فكان مخزاً له عن التحريمه وان كان على وتر
 فليست اقل **فروع** فاتته ترويحاً او ترويحاً
 وقام الامام الى الوتر ذكر في واقعات الناطق عن
 أبي عبد الله الزعفراني انه يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاقه
 واذا لم يصل الفرض مع الامام فغن غني الأئمة الكبريين

هيا

ويج

الكراسي

انه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يتابعه في التراويح
لا يتابعه في الوتر وقال ابو يوسف البلاء اذا صلى مع الامام
شيئا من التراويح يصلي معه الوتر وكذا اذا لم يدرك معه
شيئا منها وكذا اذا صلى التراويح مع غيره له ان يصلي الوتر
معه وهو الصحيح ذكره ابو الليث وكذا قال طهير الدين
المرعيني لو صلى العشاء وحده فله ان يصلي التراويح
مع الامام وهو الصحيح حتى لو دخل بعد ما صلى الامام
الفرض وشرع في التراويح فانه يصلي الفرض او لا وحده
ثم يتابعه في التراويح وفي القنية لو تركوا الجماعة في الفرض
ليس لهم ان يصليوا التراويح جماعة لانها تتبع الجماعة
نام المقتدي في القعود ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم
ولم الى ابن ابي امامه فانه يشهد ويسلم ويتابع فيما بقي
وليس عليه قضاء شيء ما لم يعلم بفوت ولو صلى التراويح
قاعدا من غير عذر قيل لا يصح ولا تكون تراويح كركعتي الفجر
والصحيح الجواز في التراويح بخلاف سنة الفجر ولكن لا
يستحب بلا عذر فان صلى الامام التراويح قاعدا بعد
او غير عذر واقتدوا به قياما اختلف فيه قال بعضهم
لا يصح عند محمد ويصح عندها كما في الفرض وقال بعضهم
يصح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا صح اقتداؤهم
عنده ايضا فاذا كان اولى ثم اختلف في المستحب ح
قال بعضهم المستحب ان يقعدوا احترازا عن صورة
المخالفة وقال القاضي الامام ابو علي النخعي يستحب لهم القيا
م في قولهما والقعود في قول محمد لما ذكر ابو سليمان عن محمد انه
سئل عن رجل ام قوما قاعدا في شهر رمضان يعني في التراويح
يقوم القوم قال نعم في قول ابى حنيفة وابى يوسف فقال

بعض

بعض المشايخ انما خصها بالذكر لان عنده لا يصح اقتداؤهم
بالقاعد وقال بعضهم بل لان المستحب لهم عنده ان
يقعدوا وقال قاضي خان ويكره للمقتدي ان يقعد في
التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهرا
التكاسل والتشبه بالمنافقين قال الله تعالى واذا قاموا
الى الصلاة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم يكره له
ان يصلي مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة
مع النوم تنهاؤنا وغفلة وترك التدبر وكذا لو صلى
على السطح من شدة الحر ابي يكره لقوله تعالى قل نار جهنم
اشد حرا لو كانوا يفعلون اسهل وفي القنية امام يصلي
التراويح على سطح المسجد اختلف في كراهته والاولى
ان لا يصلي فيه عند العذر فكيف بغيره وفيها اقتدي
به عن ظني انه من التراويح فاذا هو وتر يتركه معه ويصلي
اليها رابعة ولو افسدها لا شيء عليه والوتر ثلاث ركعات
انما ذكر الوتر مع النوافل لانه مثلها من حيث الثبوت
بالسنة وملحق بها في كثير من الاحكام كوجوب القراءة
في جميع ركعاته وعدم الاذان والاقامة له ونحو ذلك
وتذكره عقيب التراويح لمناسبة لها في ادائه بالجماعة
في رمضان والكلام فيه في مواضع الاول في صفتيه
وهوانه واجب عند ابى حنيفة وذكر في المحيط عنه
روايات في روايته انه فريضة وهو قول زفر وقال ابو بكر
ابن العربي في العارضة مال سحنون واصبغ من المالكية
الى وجوبه يريد به الفرض وحكي عن ابى بكر انه واجب
اي فرض وحكي ابن بطال في شرح البخاري عن
ابن مسعود وحذيفة والنخعي انه واجب على اهل

القرآن دون غيرهم

والمراد بالوجوب الفرض واختار الشيخ علم الدين السخاوي
المقري انه فرض وعمل فيه جزء وساق الاحاديث الدالة
على فرضيته ثم قال فلا يرباب ذو فهم بعد هذا انها الحقة
بالصلوات الخمس في المحافظة عليها وفي المعنى عن الامام
احمد من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء ولا ينبغي ان
تقبل شهادته والرواية الثانية انه سنة مؤكدة وهو
قولها وعليه اكثر العلماء والرواية الثالثة انه واجب
وهي اخر اقواله قال في المحيط هو الصحيح وقال قاضي
هو الاصح قال في التحفة ثم رجع زفر فقال انه سنة ثم رجع
وقال واجب استدلل الاكثر بحديث الاعرابي هل علي
غيره من فقال عليه السلام لا الا ان تطوع فانه ينبغي في
الفرض والوجوب ويقول عليه السلام خمس صلوات كتبتني
الله عليكم الحديث ويفعله عليه السلام اياه على الراحلة
وهو ما اخرجاه في الصحيحين عن ابن عمر انه عليه السلام
كان يوتر على البعير والفرائض لا تؤدى على الراحلة من
غير عذر وبما ملته معاملة السنن من انه لا يؤدى
له ولا يقام ونحو ذلك ولا في حنيقة ومن وافقه حديث
ابن عمر انه عليه السلام قال اجعلوا اخر صلواتكم بالليل وترا
متفق عليه امر وهو عند العراء عن القرينة للوجوب
وقوله عليه السلام الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر
حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس
مني رواه ابو داود من حديث ابن النسيب عبد الله العنكي
عن بريدة عن ابيه ورواه الحاكم وصححه وقال ابن النسيب
ثقة وثقة ابن معين ايضا وقال ابن ابي حاتم سمعت
ابن يقول صالح الحديث وانكر على البخاري ادخاله

في الضعفاء وتكلم فيه الشافعي وابن حبان وقال ابن عدي
لا بأس به فالحديث حسن واخرج البزار عن حكام
عن عنبسة عن جابر عن ابي معشر عن ابراهيم عن الود
عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على
كل مسلم وقال لانعله ويروي عن ابن مسعود الامين
هذا الوجه فان قيل الامر قد يكون للندب والحق
هو هو الثابت وكذا الواجب لغة فيجب الحمل عليه فقا
للمارضة ولقيام القرينة اما المعارضة فما تقدم من
حديث الاعرابي ومن فعله على الراحلة وكذا حديث
معاذ حين بعثه عليه السلام الى اليمن وقال له فيما قال
فاعلم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم
والليلة متفق عليه قال ابن حبان وكان قبل وفاته
عليه السلام بايام يسيرة وفي الموطاء انه عليه السلام
قام بهم في رمضان فصلى ثمان ركعات واوتر ثم انتظروه
من القبلة فلم يخرج اليهم فاولوه فقال خشيت
ان يكتب عليكم الوتر واما القرينة الصارفة للوجوب
الى اللغو في السنن سوى الترمذي انه عليه السلام
قال الوتر حق واجب على كل مسلم فمن احب ان يوتر
بخمسة فليوتر ومن احب ان يوتر بثلاث فليجعل
ومن احب ان يوتر بواحدة فليوتر رواه ابن حبان
والحاكم وقال على شرطها فقد خير بعد الحكم بالوجوب
فلو كان واجبا لكان كل خصلة من المذكورة تقع واجبة
على ما عرفت في الواجب المختار وقد اجعنا على عدم
وجوب الخمس فلزم صرفه الى الوجوب اللغوي
وهذا مطلق الثبوت ولا يلزم منه الوجوب شرعا

فالجواب عن حديث الأعرابي وما بعده وحديث معاذ بأنه يجوز أن يكون قبل وجوب الوتر وأنه يجب بعد سفر معاذ وإن كان قبل موته عليه السلام بقليل فلا تعارض وعن حديث الزاحلة أنه واقعه حاله لا عموم لها فيجوز كون ذلك لعذر فإن الفرض يجوز على الدابة لعذر الطين وخطوه ونحوه ويجوز أن يكون قبل وجوبه أيضًا وقد روي الطحاوي عن حنظلة ابن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض ويترجم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فذلك أن وتره ذلك كان أمّا حاله عدم وجوبه أو للعذر وعن حديث الموطأ بأنه أيضًا يجوز أن يكون قبل وجوبه ثم وجب بعده أو المرد بالوتر المجموع من صلاة الليل المختمة بوتر فانهم كانوا يطلقون عليها اسم الوتر لأن المجموع فرد بل هذه الأرادة ظاهرة من نفس الحديث فانه عليه السلام صلى به ثمان ركعات وأوتر ثم تأخر في القابلة يعني عما فعل في السابقة البتة وعلل تأخره عن ذلك بخشية أن يكتب الوتر فكان المواد بالوتر ظاهر الصلاة التي فعلت مختمة بالوتر ويؤيده ما صرح به في رواية البخاري لهذا الحديث من قوله خشية أن يكتب عليكم صلاة الليل والجموع عن القرينة أن ذلك قبل أن يستقر أمر الوتر فيجوز كونه كان أول ذلك وفي مسلم عن عائشة أنه عليه السلام كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بحسب لا يجلس في شيء منها إلا في آخرها فذلك أن الوتر كان خمسًا وقد أجمعنا على أنه يجلس على رأس كل ركعة

وهو يقيد خلافه وفي الدارقطني أنه عليه السلام قال لا يوتر بثلاث أو بوتر خمس أو سبع والاثنيان بثلاث جائز إجماعًا فعلم أن هذا وما شاكله كان قبل استقرار أمر الوتر وكيف يحمل على القوي وهو محفوف بما يؤكد مقتضاه من قوله عليه السلام فمن لم يوتر فليس مني مؤكدًا بالتكرار ثلاثًا وعدم الاذان والاقامة له لكون الغالب فيه الانفراد مع أن وقت العشاء وقت له فلا يدل على عدم وجوبه ولزوم القراءة في جميع ركعاته للاحتياط لترد الواجب بين السنة والفرض في النظر إلى الأول يجب في جميعه وبالنظر إلى الثاني لا يجب احتياطًا هذا وقد أول في الكاف وغيره ما روي عن الإمام أنه فرض بأنه فرض عملا أي يعمل به عمل الفرائض في أنه مستقل غير تابع للعشاء فلا تلزم عنده أعاد للزوم أعادتها إذا صليًا ثم ظهر فساده دون وفي لزوم الترتيب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لو تذكر صاحب الترتيب صلاة أن عليه الوتر بنفسه تلك بتذكره عنده وكذا لو تذكر فائتة وهو فيه يقيد ويلزم قضاء تلك الفائتة ثم أعادته عنده ولو لم يروى عنه أنه سنة بان المراد بثبوت وجوبه بالسنة وأما من حيث الاعتقاد فالصحيح أنه واجب بنفسه تاركه غير المتأول ولا يفرج أحده إلا أن استخف ولم يره حقا على المعنى الذي ترفع السنن الموضع الثاني في قدره وهو ثلاث ركعات بسلام واحد عندنا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن أبي أمامة وعمر بن عبد العزيز واختاره النوراني

مطلوب الوتر فرض على

وابن المبارك وهو قول مالك في كتاب الصيام ذكره في
 الفارصة وقال ابن بطال هو قول حذيفة وابن القفا
 السبعة وسعيد المتيب وعند الشافعي اوله واحدة
 وهو اختيار احمد لنا حديث عائشة قالت ما كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره
 على احدى عشرة ركعة يصلي اربعا فلا تسأل عن حسنهن
 وطولهن ثم يصلي اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن
 ثم يصلي تلاثا قالت فقلت يا رسول الله انتم قبل
 ان توتر قال يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام قلبي
 رواه البخاري ومسلم والترمذي وقال حديث صحيح
 فلو كان الثلاث بتسليمتين لقالت ثم يصلي ركعتين
 ثم واحدة لانها فضلت وعنها انه عليه السلام كان
 يوتر بثلاث لا يفصل بينهما رواه الترمذي واحمد
 ولفظه كان لا يسلم في ركعتي الوتر قال النووي اسناده
 حسن قال ورواه البيهقي في السنن الكبير باسناد
 صحيح وعنها انه عليه السلام كان يقرأ في الركعة الاولى
 من الوتر بفتح الكتاب وسبح اسم ربك الاعلى وفي
 الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله
 احد والمعوذتين رواه اصحاب السنن الاربعة ولا
 حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وعن ابن
 كعب انه عليه السلام كان يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك
 الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة
 بقل هو الله احد ولا يسلم الا في آخرهن واما نحوه
 عليه السلام صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشى احدكم
 الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى فلا دالة

فيه ع

فيه على ان الوتر واحدة تحريم مستقلة اذ يحتمل
 ان المراد صلى واحدة متصلة فلا يقام الصرايح التي
 ذكرناها وغيرها مما يطول ذكره مع ان اكثر الصحابة
 عليه قال الطحاوي ثنا ابو بكر ثنا ابو داود ثنا
 ابو خالد قال سألت ابا العالبيه عن الوتر فقال علمنا
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل
 صلاة المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار وعن
 عبد الله بن مسعود الوتر ثلاث كوتر النهار صلاة
 المغرب قال البيهقي هذا صحيح وقد روي مرفوعا لكن
 باسناد مضعف يحيى بن ابي الخواص فانه الذي روي
 رفعه عن الاعمش عن ابن مسعود عليه السلام
 فان قيل سلمنا ذلك لكن لا يدل على نفي صحة الواحد
 بل انما يدل على فضيلة الثلاث وانتم تدعون عدم
 اجزاء الواحدة فلا يطابق دعواكم قلنا عدم اجزاء
 الواحدة لما روي محمد بن كعب القرظي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم ~~انها~~ نهى عن البتراء وعن ابن مسعود
 ما اجزأت ركعة قط او تر سعد بن ابي وقاص
 فانكر عليه ابن مسعود وقال ما هذه البتراء التي
 لا تعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفي المبسوط عن عمران لما راى سعدا يوتر بركعة قال
 ما هذه البتراء لتشفعتها اولا ودينك وما ورد
 عنه عليه السلام من الوتر خمس وسبع وخود لك
 فالجواب عنه قد تقدم من الحمل على ما قبل الاستعانة
 وعلى فصل الثنتين او الاربع او نحوها عن الثلاث
 او بان المراد من الوتر مجموع صلاة الليل مع الوتر

على ما مر

مما يظهر بآدي تأمل في سياق الكلام الموضع الثالث
 في القراءة وهو ما قال يقرأ الفاتحة والشورة في جميع ركعاتها
 وقد تقدم أن ذلك للاحتياط والمستحب قراءة سبح
 في الأولى وقبل يا أيها الكافرون في الثانية وقبل هو الله أحد
 في الثالثة لما تقدم من حديث عائشة إلا أن فيه في الثالثة
 قبل هو الله أحد والمعوذتين ولم يجعل أصحابنا بتلك
 الزيادة تحريزا عن إطالة الثالثة على الثانية أحد برؤية
 أبي بن كعب المتقدمة في رواية يوحنا في مسنده
 عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الأولى
 سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون
 وفي الثالثة قل هو الله أحد الموضع الرابع فتوته وهو
 قال ويقنت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة خلافا
 للشافعي وخلافه في موضعين الأول كونه قبل الركوع
 فانه عنده بعده الثاني كونه في جميع السنة فانه عنده
 في النصف الأخير من رمضان فقط له في الأول ما روي
 الدارقطني عن سويد بن غفلة قال سمعت أبا بكر وعمر
 وعثمان وعليا يقولون قنت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك وروى
 الحاكم وصححه عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في وترتي إذا رفعت
 رأسي ولم يبق إلا السجدة اللهم اهديني فيمن هديت
 إلى الآخرة وسندكروا أشاء الله تعالى ولنا ما روي السائي
 وابن ماجه ثنا علي بن ميمون الرقي ثنا محمد بن يزيد
 عن سفيان عن زيد اليامي عن سعيد بن عبد الرحمن

ابن ابي عن ابيه عن ابي بن كعب ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع اللفظ لابن ماجه
 ولفظ السائي كان يوتر بثلاث يقرأ في الأولى سبح اسم
 ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة
 قل هو الله أحد ويقنت قبل الركوع وزاد في سننه
 فاذا فرغ قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يطول
 في آخرهن يعني صوته وانتهى كون الاعمش وشعبه
 وعبد الملك بن ابي سليمان وجري بن كازم ورواه هذا
 الحديث عن يزيد اليامي ولم يذكر هذه الزيادة وهي
 ويقنت قبل الركوع لا يقدح فيه لان سفيان ثقة و
 زيادة الثقة مقبولة وقد اخرج الخطيب في كتاب
 القنوت له ثنا ابو الحسن احمد بن محمد الاهوازي
 انا احمد بن محمد بن سعيد ثنا احمد بن الحسين بن
 عبد الملك ثنا منصور بن ابي بريرة عن شريك عن
 منصور عن ابراهيم عن غلقة عن عبد الله مسعود
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع
 وذكره ابن الجوزي في التحقيق وسكت عنه واخرج
 ابو نعيم في الحلية عن عطية بن ابي مسلم ثنا العلاء بن
 المسيب عن حبيب بن ابي ثابت عن ابي عبد الله قال
 اوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث قنت فيها
 قبل الركوع واخرج الطبراني في الاوسط ثنا محمود
 ابن محمد المروزي ثنا سهيل بن العباس الترمذي
 ثنا سعيد بن سالم القداح عن ابي عبيد الله عن
 نافع عن ابي عمران النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يوتر بثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع

فقد حصل فيه تظافر كثير بطرق كل منها اما حسن
 او صحيح وما روي عن انس انه عليه السلام قنت
 بعد الركوع فالمراد منه ان ذلك كان شهرا فقط
 بدليل ما في الصحيح عن عاصم الاحول سالت انساعن
 القنوت في الصلاة قال نعم فقلت اكان قبل الركوع او
 بعده قال قبله قلت فان فلانا اخبرني عنك انك
 قلت بعده قال كذب انما قنت عليه السلام بعد الركوع
 شهرا انتهى وعاصم ثقة جدا واخرج ابن ابي شيبة ثنا
 يزيد بن هرون عن هشام الدستوال عن حماد عن
 ابراهيم عن علقم ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم كانوا يقننون في الوتر قبل الركوع فهذه
 تعارض رواية البارقطني وسلم الباقي عن المعارضة
 واما حديث الحسن فليس فيه دلالة على العموم
 فيمكن كون التعليم كان في ذلك الشهر الذي ذكره انس
 والله سبحانه وتعالى اعلم وله في الثاني ما روي ابو داود
 ان عمر جمع الناس على ابي بن كعب فكان يصلي عشرين
 ليلة من الشهر يعني رمضان ولا يقنت بهم الا في النصف
 الثاني فاذا كان العشر الاوخر تخلف فصل في بيته
 واخرج ابن عدي بطريق ضعيف عن انس كان عليه
 السلام يقنت في النصف الاخير من رمضان ولما
 ما اخرج اصحاب السنن الاربعة عن يزيد بن ابي
 مريم عن ابي الجوزاء عن الحسن بن علي قال علمني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اقولهن
 في الوتر وفي لفظ في قنوت الوتر اللهم اهديني
 فيمن هديت الى اخره واخرج الاربعة ايضا

وحسنه

وحسنه الترمذي عن علي انه عليه السلام كان يقول
 في آخر وتره اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك وبمعاف
 فأتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي ثناء
 عليك انت كما اثنيت على نفسك وفيما تقدم في
 الخلافة قبلها ما هو اصرح في الدلالة على المواظبة فار
 اليه والقنوت فيما استدل به بحمل طول القيام فانه
 يقال عليه تخصيصا للنصف الاخير بزيادة الاجتهاد
 على ان الاول منقطع لانه رواية الحسن البصري ان عمر
 جمع الخ والحسن لم يدرك عمر بل ولد لسنتين بقيتا
 من خلافته والثاني ضعيف باي عاتكة ضعفه البيهقي
 وقولنا هو قول ابن مسعود والحسن والخفي وابن المبارك
 واسحق وابي ثور وعامة اهل العلم حتى قال الطحاوي لم يقل
 بالقنوت في النصف الاخير فقط الا الشافعي والليث
 لكن نقل الشروحي انه مروي عن علي وابي وابن سيرين
 ورواية عن مالك واحمد ثم اذا اراد القنوت كثر
 ورفع يديه عندنا وذكر ابو نصر الاقطع في شرح القدوري
 ان المزني قال زاد ابو حنيفة تكبيرة في القنوت لم
 تثبت في السنة ولا دل عليها قياس قال وهذا خطأ
 منه فان ذلك مروي عن علي وابي عمر والبراء بن عازب
 والقياس يدل عليه فان التكبير للفصل والانتقال
 من حال الى حال وحال القنوت مخالفة لحال القراءة و
 قال احمد اذا قنت قبل الركوع كبر قال ابن قدامة
 في المعنى وقد روي عن عمر انه كان اذا فرغ من القراءة
 كبر وفي الذخيرة رفع يديه خذاه اذنيه وهو مروي
 عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابي عبيد

جمع

واسحق وقد تقدم والقنوت قيل ليس فيه ليس فيه
دعاء موقت اي معين ويكره ان يوقت لانه اذا وقت
يجري على اللسان من غير احضار قلب ولا صدق غيبة
فلا يحصل به المقصود والصحيح ذلك اي عدم التوقيت
انما هو في ما عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا عليه ولا يكره
ربما يجري على اللسان ما يشبه كلام الناس اذا لم يوقت
والدعاء المأثور روي بالفاظ مختلفة واحسنها
اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ون
نؤمن بك ونوكل عليك ونسبي عليك الخير كله نشرك
ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد
واياك نصلي ونسجد واليك شعي ونخضع ونرجو رحمتك
ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق **وفي**
الاذكار عن عمر **اللهم** انا نستعينك ونستغفرك
ولا نكفرك ونؤمن بك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم
اياك نعبد الى اخره واخرج ابوداود في المراسيل عن
خالد بن ابي عمران قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
يدعو على مضراذ جاءه جبريل فاومى اليه ان اسكت
فسكت فقال يا محمد ان الله لم يبعثك سبأيا ولا
لغائيا وانما بعثك رحمة ليس لك من الامر شيء الا انه
ثم علمه القنوت **اللهم** انا نستعينك ونستغفرك
ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع ونترك من يفجرك
اللهم اياك نعبد الى الا انه ذكر موضع خشي تخاف
والاولي ان يضم اليه ما تقدم عن الحسن انه قال
علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اقوال
في الوتر **اللهم** اهدني خيما هديت وعافني فيمن عافيت

هذا الدعاء المأثور

وتولني

وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر
ما قضيت فانك تقضي ولا يقض عليك انه لا يدل من
واليت تباركت وتعاليت رواه الاربعة وحسنه
الترمذي كما تقدم ورواه ابن حبان والبيهقي وزاد
فيه بعد واليت ولا يعز من عاديته وزاد النسائي
بعد وتعاليت وصلى الله على النبي قال النووي اسنا
صحيح او حسن ورواه الحاكم وقال فيه اذا رفعت
راستي ولم يسبق الا السجود كما قد مناه وما عدا هذين
فلا توقيت فيه فنه ما تقدم من رواية الاربعة انه
عليه السلام كان يقول اللهم اني اعوذ برضاك من
مخطئك الخ ومنه ما عن عمر انه كان يقول بعد ان
عذابك الحمد بالكفا ملحق اللهم اغفر للمؤمنين **و**
والمسلمين والمسلمات والفقير بين قلوبهم واصلي
ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن
كفرة اهل الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقاتلون
اولياءك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل اقدامهم
وانزل عليهم باسك الذي لا يورد عن القوم المجربين
وغير ذلك من الادعية التي لا تشبه كلام الناس ومن
لا يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال ابو الليث
يقول اللهم اغفر لي يكررها ثلاثا وقيل يقول يا رب
ويكررها ثلاثا ذكره في الذخيرة **تنبيه** لا يقنت
في صلاة غير الوتر عندنا وهو من عمر وابنه وابن
مسعود وابن عباس وابي الدرداء وبه قال احمد وقال
مالك والشافعي يقنت في الفجر وهو قول الحسن وابن

ابن ليلي

لهم ما روي عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل
 يقنت في الصبح حتى فارقت الدنيا قال النووي رواه
 الحاكم ابو عبد الله في كتاب الاربعين وقال حديث
 صحيح وقال الحازمي في النسخ والمسنوخ انه وى يعني
 القنوت في الفجر عن الخلفاء الاربعة وغيرهم كهار من
 ياسر وابي بن كعب وابي موسى الاشعري وابن عباس
 وابي هريرة والبراء بن عازب وانس وسهل بن سعد
 ومعاوية بن ابي سفيان وعائشة وذهب اليه اكثر الصحابة
 والتابعين وذكر جماعة من التابعين انه لم يزل يقرأه
 عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله
 بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقنت في
 الفجر قط الا شهرا واحدا لم يبق ذلك ولا بعده وانما
 قنت في ذلك الشهر يدعو على اناس من المشركين وهذا
 حديث صحيح لا غبار عليه وما استدلوا به من حديث
 انس معارض بما روي الطبراني ثنا عبد الله بن محمد
 ابن عبد العزيز ثنا شيكان بن فروخ ثنا غالب بن فرقد
 الطحان قال كنت عند انس بن مالك شهرين فلم يقنت
 في صلاة العداة واذا تعارض روايتا قول انس وفعله
 سلم ما روينا عن المعارضة وحمل ذلك اما على ان المراد
 بالقنوت طول القيام فانه يطلق عليه ايضا كما في
 الصحيح عنه عليه السلام افضل الصلاة طول القنوت
 ولا شك ان صلاة الصبح اطول الصلوات قياما
 او جلا على قنوت النوازل كما اختاره بعض اهل
 الحديث انه عليه السلام لم يزل يقنت في النوازل و
 كيف لا يحمل على ذلك او على القنوت وقد روي شيكان

عن قيس

عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس
 مالك ان ما يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل
 يقنت في الفجر فقال كذبوا انما قنت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم شهرا واحدا يدعو على احياء من احياء
 المشركين وروي الخطيب في كتاب القنوت من حديث
 محمد بن عبد الله الانصاري ثنا سعيد بن ابي عروبة عن
 قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت
 الا اذا دعا لقوم او دعا عليهم وهذا سند صحيح
 وفيه الغاية ونسب الى ما لا ينبغي ذكره بسبب انه
 يعلم انها باطلة وقد اشتهر بعض الرواة فيها بالادب
 وقد قال عليه السلام من حدث عني بحديث يري
 انه كذب فهو واحد الكذابين وفي الصحيح ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قوم من العرب
 ثم تركه واخرج ابن حبان عن ابراهيم بن سعد عن
 الزهري عن سعيد وابي سلمة عن ابي هريرة قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت في صلاة
 الصبح الا ان يدعو لقوما او على قوم وهو سند
 صحيح وعن ابي مالك سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه
 صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت
 خلف ابي بكر فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت
 وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف علي
 فلم يقنت ثم قال يا بني انها بدعة رواه النسائي وابن
 ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح ولفظه
 ولفظ ابن ماجه عن ابي مالك قال قلت لابي ياليت
 انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم

وابي بكر وعمر وعثمان وعلي بالكوفة نحو من خمس سنين
 كانوا يفتنون في الفجر قال اي بنى محدث وبهذا ظهر خطأ
 نقل الحازمي القنوت عن الخلفاء الاربعة وقال الحافظ
 ابن مندة رواه يعني حديث ابي مالك جماعة من الثقات
 منهم ابو عوانة وابن ادريس وابن عبد الواحد وحفص
 ابن غيث وأخرجه ابن مسعود الرازي في اصول السنة
 وجعله اول حديث من باب من قال ان القنوت محدث
 وانه عليه السلام قنت شهرا ثم تركه وقال الترمذي
 والعمل عليه عند اكثر اهل العلم وهذا يعارض قول
 الحازمي ان القنوت مذهب اكثر الصحابة والتابعين
 وقد اخرج ابن ابي شيبة عن ابي بكر وعمر وعثمان اهم
 كانوا لا يفتنون في الفجر وأخرج عن علي انه لما قنت في الحج
 انكر الناس عليه فقال استنصرنا على عدونا وفيه
 انه كان منكرا عند الناس وليس الناس اذ ذاك الا الضعفاء
 والتابعين وأخرج ايضا عن ابن مسعود وابن عباس
 وابن عمر وابي الزبير انهم كانوا لا يفتنون في صلاة الفجر
 وأخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الفجر ما شهدت
 وما علمت وما اسند الحازمي عن سعيد بن المسيب
 انه ذكر له قول ابن عمر هذا فقال اما ان قنت مع ابيه
 ولكنه نسي ثم اسند عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا و
 شينا ايتوا سعيد بن المسيب فسيألوهم ان صح فهو
 ظاهر الدلالة على ان المراد قنوت النوازل والافضل يتوهم
 عما قل ان امرأ من امور الصلاة يفصل يوم نيكاه ابن عمر
 ويقول ما شهدت وما علمت او من هواد في منه
 مراتب بل انما يتطرق النسيان الى ما يكون فعله في بعض

الاحيان ووقعه في بعض الازمان وبهذا يقطع كل عمل
 تارك للتعصيب ان القنوت لو كان سنة رابعة يفعل
 عليه السلام كل صبح يجهر به ويؤمن من خلفه كما قال
 الشافعي او يستر به بحيث يقطع القراءة الجهرية
 ويستر مليا كما قال مالك الى ان توفاه الله تعالى
 ثم يتحقق فيه هذا الاختلاف بل كان سبيله ان ينقل
 كنقل جهرا لقراءة ومخافتها ونحو ذلك وان جميع ما
 ورد من قنوته وقنوت الخلفاء الراشدين وغيرهم
 مما اختلف فيه انما هو قنوت النوازل فانه محل
 الاجتهاد لان حديث انس انه عليه السلام لم يزل
 يقنت حتى فارق الدنيا وخوفه مما عن الصحابة
 يشبه فانه روي عن ابي بكر انه قنت عند محاربة
 مسيلمة وكذلك قنت عمر وكذا علي ومعاوية عند
 تحاربهم وحديث ابي حنيفة وخوفه انه عليه السلام
 قنت شهرا لم يقنت قبله ولا بعده ينفيه فوجب
 كون بقاء القنوت في النوازل امرا مجتهدا وذلك
 انه لم يوتر عنه عليه السلام انه قال لا قنوت
 في نازلة بعد هذه بل مجرد العدم بعدها فيتحقق
 الاجتهاد بان يظن ان ذلك هو لرفع شرعيته وشحه
 نظرا الى سبب تركه عليه السلام وهو انه لما نزل
 ليس لك من الامر شيء ترك او انه لعدم وقوع
 نازلة تستدعي القنوت بعدها فتكون شرعيته
 مستمرة وهو محل قنوت من قنت من الصحابة بعد
 وفاته عليه السلام وهو مذهبنا وعليه الجمهور
 قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي انما لا يقنت عندنا

في صلاة الفجر من غير بليّة فان وقعت قسّة اوبليّة فلا بأس
 به ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما القنوت
 في الصلوات كلها عند التوازل فلم يقل به الا الشافعي
 وكانهم حملوا ما روي عنه عليه السلام انه قنت في
 الظهر والعشاء على ما في مسلم وانه قنت في المغرب
 ايضا على ما في البخاري على النسخ لعدم ورود الموطأ
 والتكرار الوارد في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام
 والله سبحانه أعلم الموضع الخامس في ادائه بالجماعة
 فالاجماع على ما ذكره المصنف من قوله ولا يصلي الا لو ترجم جماعة
 الا في شهر رمضان ومعناه الكراهة دون عدم الجواز
 لانه نقل من وجه ولانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا عن احد من اصحابه فيكون بدعة مكروهة وأما
 في رمضان فلا خلاف في نفي كراهة الجماعة فيه ولكن
 اختلف في الافضل ففي فتاوي قاضي خان الصحيح ان
 الجماعة افضل لانه لما جازت الجماعة كانت افضل
 اعتبارا بالكتوبة وفي النهاية بعد ما حكى هذا قال
 واختار علماؤنا ابو ترغ في منزله لا بجماعة لان الصحابة
 لم يجتمعوا على الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا على
 التراويح لان عمر كان يومهم فيه في رمضان وابي كان
 لا يومهم انتهى قال ابن الهمام وانت علمت مما قد منا
 انه عليه السلام كان او ترجمهم ثم بين العذر في تأخره
 عن مثل ما صنع فيما مضى فلما ان فعله الجماعة في النفل
 ثم بيانه العذر في تركه اوجب سنيتها فيه فكذلك
 الوتر جماعة فان الجاري فيه مثل الجاري في النفل
 بعينه وكذا ما نقلناه من فضل الخلاف فيفيد ذلك

فعل

فكل من تأخر عن الجماعة فيه احب ان يصلي آخر الليل
 فانه افضل كما قال عمر والي ينامون عنها افضل وعلم
 قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا
 فآخرة المسألة لذلك فلا يدل ذلك على ان الافضل فيه
 ترك الجماعة لمن احب ان يوتر اول الليل كما يعطيه
 اطلاق جواب هؤلاء انتهى الموضع السادس في بقیة
 مباحث القنوت مما يتعلق بالمتابعة فيه والجهز
 وغير ذلك والمسبوق في الوتر يقنت مع الامام ولا
 شك ان هذا على القول بان المقدي يقنت وهو الصحيح
 على ما سيأتي فيه من الخلاف ان شاء الله تعالى واذا
 قنت مع الامام لا يقنت بعدها اي بعد الركعة التي
 قنت فيها مع الامام لانه قنت في موضعه لانها آخر
 صلاة وما يقضيه اولها حكما في القراءة وما يشبهها
 وهو القنوت واذا وقع في موضعه يقيم لا يكرر لان
 تكراره غير مشروع وان شك انه في الركعة الثالثة
 من الوتر ام في الركعة الثانية منه ولم يترجح ظنه
 باحد الامرين فانه يبني على الاقل فيصلي الركعة التي
 هو فيها ويقعد ثم يصلي ركعة اخرى لاحتمال ان
 تلك كانت الثانية ويقنت مرتين مرة في الركعة التي
 حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ومرة
 في التي بعدها لاحتمال انها هي الثالثة وتلك كانت
 ثانية وذلك لان تكرار القنوت في موضعه مكروه
 كأمرو في المسئلة الاولى لو كرهه كان ذلك تكراره في
 موضعه وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما في موضعه
 كذا في بعض النسخ ومراده ان احدهما وقع في موضعه

واحد من الرقع في موضع والعبارة لا تساعده وفي بعضها
لم يقع الا احدها في موضع وهو المناسب للمراد وكذلك
لو شك انه في الاولى والثانية تعينت في كل رقة يحتمل انها
ثالثة هذا ولكن قوله في مسئلة المسبوق انه لو كرر يكون
تكرار في موضع فذكره غير سديد لان الرقة التي قنت
فيها المسبوق مع الامام هي اخر صلواته فهي موضع القنوت
وغيرها ليس موضع فلو كرر لا يكون تكرار في موضع
بل احدها في موضع فحسب فالاولى ان يقال ان تكرار
مع العلم بوقوعه في موضعه مكروه بخلاف ما اذا لم يعلم
بوقوعه في موضعه فانه ح دار القنوت المتاخرين
ان يكون واجبا بتقدير ان الاول لم يكن في موضعه وان
ان يكون مكروها بتقدير ان الاول وقع في موضعه وما
دار بين كونه واجبا وكونه مكروها يوتي به احتياطا
بخلاف ما اذا دار بين كونه سنة او مكروها فانه يترك
وذكر في الذخيرة انه ان قنت في الاولى وفي الثانية ساهيا
لم يقنت في الثالثة وكذلك في قنوت قاضي خان وهو مخالف
لمسئلة الشك ولكن بينهما فرق وهو ان الثاني الساهي
على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك الا ان هذا
الفرق غير مقدر اذ لا عبرة بالظن الذي ظهر خطأه
واذا كان الشاك يعيد لاحتمال ان الواجب لم يقع في موضع
فكيف لا يعيد الساهي بعد يتقن ذلك وقد صرح في الخلاصة
عن الصدر الشهيد انه قال في المسبوق لا يقنت ثانيا وفي
الساهي يقنت ثانيا فان كان ما في الذخيرة رواية فهي غير
موافقة للدرية وتعليل قاضي خان بان تكرار القنوت
غير مشروع منقوض بالثالث اللهم الا ان يجتزأ الشاك ايضا

انه يقنت

انه يقنت في الاولى مما شك فيه ثم لا يعيد كما اختاره ائمة
بل في لا يحتاج الى الفرق اصلا الا ان المختار ما قال ابو
حفص الكبير وابو علي السيفي من ان الشاك يعيد في كل رقة
يحتمل انها ثالثة وكذا الساهي على ما اختاره الصدر الشهيد
والله سبحانه اعلم وهل يصلي في آخر القنوت على النبي
صلى الله عليه وسلم ام لا قال القمي ابو الليث يصلي
لانها من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية بها من طريق
النسائي في حديث قنوت الحسن بن علي قال ابن التمام
ولا ينبغي ان يعدل عن هذا القول وذكر في بعض الفتاوى
بلفظ لا يأس فقال لا يأس بان يصلي وهو يعيد عن
قول ابي الليث والمراد بلا يأس انه الاولي نظرا الى الدليل
لكن في فتاوي قاضي خان وغيره انه اذا صلى في القنوت
لا يصلي بعد التشهد ولكن اذا صلى في التشهد الاول سهر
لا يصلي في الاخرة وهو قول لم يرو عن الائمة المتقدمين
وليس لقائله دليل يعتمد عليه وكلام قاضي خان يشير
الى عدم اختياره له حيث قال واذا صلى على النبي صلى
الله عليه وسلم في القنوت قالوا لا يصلي عليه في القعدة
الاخرة ففي قوله قالوا اشارة الى عدم استحسانه له
والى انه غير مروي عن الائمة كما قلناه فان ذلك هو المتعا
في عباراتهم لمن استقرأها والله اعلم واختلفوا ايضا هل
يجهر الامام بالقنوت ام يخافت به قال الامام ابو بكر محمد
ابن الفضل يخافت كذا جرت العادة اي المخافة في مسجد
الامام ابي حفص الكبير تلميذ الامام محمد بن الحسن بخاري
والظاهر انه مختاره وفي المحيط والامام يجهر به عند
محمد وعند ابي يوسف لا يجهر وهو الاصح لانه دعا وذكر

رف

في الذخيرة الخلاف على العكس وقال بعض المشايخ يجب ان
يجهر الامام به لمشيئه بالقرآن وقال صاحب الذخيرة
الدين استحسنوا اي المشايخ والمراد بعضهم للجهر اي
بالقنوت في بلاد العجم ليتعلموا فان هذا اختيار بعض
المشايخ ان القوم ان كانوا لا يعلمون دعاء القنوت يجهر
ليتعلموا والا يخافت وذكر في الشرح يعني شرح الاسيحاوي
يكون ذلك الجهر الذي يجهره في القنوت دون جهر القراءة
فرق بين الركن وغيره في الصفة واعلم ان تعليل الجهر
بان يتعلموا ليس بقوي لان الصلاة ليست محل التعليم
فلذا اختار صاحب الهداية وغيره من المحققين الاخفاء
وصححه صاحب المحيط على ما مر لان الجهر يشوش على
المقتدين لانهم يتابعونه على ما هو المختار ولانه ذكر
دعاء والمختار فيها الاخفاء كما في الشاء والثامن وسأ
الادعية والاذكار قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية
وقال تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية و
دون الجهر من القول وقال عليه السلام خير الذكر الخفي
هذا في حق الامام كما مر وأما المنفرد فذكر الاسيحاوي
ان شاء جهر وان شاء اسمع غيره وان شاء خافت وقال
الشيخ كمال الدين ابن الهمام والذي يقتضيه اختيار من
اختار الاخفاء في حق الامام اختياره في حق المنفرد
بادي تأمل انتهى وذلك لما قلنا من الأدلة وانعدام
العلة التي عمل بها من اختيار الجهر وانما خيره الاسيحاوي
لان المختار عنده ان الامام يجهر به دون الجهر بالقراءة
كما تقدم وأما المقتدي فهو مختار بين ثلاثة اشياء
قد اختلف فيها ان شاء قنت مخافة وهو مختار صا

والشيخ في القنوت

المحيط

المحيط واكثر المحققين وان شاء آمن وان شاء سكت كله
اي كل من المذكور من الاشياء الثلاثة مروي على وجه الاختلاف
بين ابي يوسف ومحمد فذكر في الحاوي عند ابي يوسف يقرأ بغير
وعند محمد لا يقرأ بل يؤمن وفي الذخيرة لا يقرأ على قول محمد
ويقرأ على قول ابي يوسف وفي موضع اخر يؤمن على قول محمد
وسكت على قول ابي يوسف وقيل على قول ابي يوسف
ان شاء سكت وان شاء قرأ وعلى قول محمد ان شاء قرأ
وان شاء آمن وفي فتاوي قاضي خان عن ابي يوسف انه
ان شاء قنت وان شاء آمن وعنه في رواية يقنت الى ان
عذابك بالكفار ملحق ثم يسكت وعند محمد في رواية
يسكت وفي رواية يسكت الى ان يبلغ الامام موضع الد
في يؤمن انتهى والمقتدي بمن يقنت في الفجر لا يتبعه
في القنوت عند ابي حنيفة ومحمد بل يقف ساكنا في
الظاهر لاتباعه فيما يجب متابعته فيه وهو القيام
وقيل يقعد تحقيقا للمخالفة وقال ابو يوسف يتبعه
لانه مجتهد فيه وعليه متابعة الامام في المجتهد
كما في تكبيرات العيد ولها انه منسوخ ولا متابعة في
المسوخ كما لو كبر للجماعة خمسا لا يتبعه في الخامسة
فمن اختلفا فهم في هذا ان الصحيح هو المتابعة في قنوت
الوتر كذا في الكافي وغيره وان قنت المقتدي او آمن
لا يرفع صوته بالاتفاق لا لئلا يشوش غيره ولان
الاصل في الدعاء الاخفاء على ما تقدم **فصل**
او تر قبل النوم ثم قام صلى من الليل لا يوتر ثانيا الحديث
طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا وترين في ليلة رواه الترمذي وقال حديث

حسن غريب

وقد ثبت انه عليه السلام شفع بعد الوتر روي الترمذي
عن امرئسلة انه عليه السلام كان يصلي بعد الوتر ركعتين
وزاد ابن ماجة خيفتين وهو جالس وروي الدارمي عن
ثوبان عنه عليه السلام قال ان هذا الشهر جهد وثقل
فاذا اوتر احدكم فليركع ركعتين فان قام من الليل ولا
كانت له وروي الامام احمد عن ابي امامة ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يصليها بعد الوتر وهو جالس يقرأ
فيها فاتحة الكتاب وقيل ايها الكافرون **تتمات**
من التوافل صلاة الكسوف وهي ما اجمع على شرعها
شرعيتها بالجماعة من غير كراهة وصفقتها ان يصلي
الامام الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا
اقامة كل ركعة بركوع واحد كسائر الصلوات ويطيل
فيها القراءة فيقرأ في كل منهما نحو البقرة ويخفي القراءة
عند ابي حنيفة وعندهما يجر وعن محمد كقول ابي حنيفة
ثم يدعو بعد الصلاة حتى تجلي الشمس وان لم يحضر امام
الجمعة صلى الله عليه فرادي وكذلك في خسوف القمر يصلي
فرادي وكذلك عند حدوث فرع من شدة ظلمة اوري
او نحو ذلك وقالت الائمة الثلاثة صلاة الكسوف ركعتين
كل ركعة بركوعين لحديث عائشة وابي عباس في صحيحين
وغيرهما انه عليه السلام صلى كسوف الشمس ركعتين
باربع ركوعات واربعة سجادات ولنا ما اخرج ابوداود
والنسائي والترمذي في الشمائل والطحاوي عن عطاب بن
الشائب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال
انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال عليه السلام فلم يكديركم ثم ركع فلم يكديركم

صلى الله عليه وسلم

ثم رفع

ثم رفع فلم يكديركم ثم سجد فلم يكديركم ثم رفع فلم يكديركم
يرفع ثم رفع وفعل في الركعة الاخرى مثل ذلك واخرجه
الحاكم وقال صحيح ولم يخرجاه من اجل عطاب بن الشائب
انتهى وهذا توثيق منه لعطاء وقد اخرج له البخاري
مقرؤنا بابي بشر وقال ايوب هوثة وروي ابوداود
والنسائي والترمذي وابن ماجة والطحاوي عن سيرة
ابن جندب انه قال بينا انا و غلام من الانصار عرضين
لناحتي اذا كانت الشمس قيد رمحين او ثلاثة في عين
الناظر من الافق اسودت حتى اضت كأنها تومئة
فقال احدهما لصاحبه انطلق بنا الى المسجد فوالله ليجد
شان هذه الشمس رسول الله صلى الله عليه وسلم في امته
حدثنا قال فدفعنا فاذا هو بارز فاستقدم فضيل
فقام بنا كاطول قام بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا
ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ذلك فوافق تجلي الشمس
جلوسه في الركعة الثانية ثم سلم ثم قام فحمد الله واشفي
عليه وشهد ان لا اله الا الله وشهد انه عبده ورسوله
قال الترمذي حديث حسن صحيح الى غير ذلك من
الاحاديث في السنن وغيرها بعضها صحيح وبعضها
حسن فيعارض ما استدلوا به ويرجح عليه بموافقة
القياس على انه قد روي عنه عليه السلام انه صلاها بثلاث
ركوعات في كل ركعة وباربع ركوعات في كل ركعة
فكل جواب لهم عن الزائد على الركوعين فهو جواب لنا
في الزيادة على الواحد وايضا التعارض والاضطراب
يوجب التساقط والرجوع الى القياس على سائر الصلوات
او يحل على انه عليه السلام اطال في الركوع اكثر من المعتاد

يسجد ثم سجد فلم يكديركم

جدار رفع بعض من خلقه على توهم رفعه فرفع الصنف الذي
 ورأه فلما رأى الأولون أنه عليه السلام لم يرفع فرموا
 انتظروهم على احتمال أن يدركهم فلما يسوا من ذلك حووا
 إلى الركوع من خلفهم أنه عليه السلام لم يرفع من الركوع
 قروا كذلك وكذا يحمل روايات الثلاث والأربع وغير
 على تكرار الرفع من متقدم فرواه المتأخر ظنا أنه صدر
 منه عليه السلام سيما وهو حال ذهول ودهشة بجل
 الأمر المفزع مع زيادة الاطالة والله سبحانه اعلم ويقولنا
 قال البخاري والنوري وابن أبي ليلى وهو مذهب عبد الله بن
 الزبير ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه فعله وهو
 أمير على البصرة ورواه الطحاوي عن المغيرة بن شعبه
 ورواه داود وأصحابه قال ابن حزم بعد روايته حدث
 عبد الله بن عمرو بن العاص أخذ بهذا طائفة من السلف
 منهم عبد الله بن الزبير صلى في الكسوف ركعتين كما في
 الصلوات وقال فإن قيل قد خطاه أخوه قلنا عرو
 أحق بالخطأ لأن عبد الله صاحب عمل يعلم وعروة ليس
 بصاحب وانكر ما لم يعلم انتهى ثم تطويل القراءة هو
 الأفضل لما في الأحاديث ولا يكره التخفيف لأن المسنون
 استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فإذا خفف
 أحدها طول الآخر وأما الإخفاء والجهر فلها ما في
 الصحيحين عن عائشة قالت جهر النبي صلى الله عليه وسلم
 في صلاة الكسوف بقراءته وللبخاري من حديث أسماء
 جهر عليه السلام في صلاة الكسوف ورواه أبو داود
 والترمذي وحسنه وصححه ولفظه صلى الله عليه وسلم
 صلاة الكسوف فجهر فيها بالقراءة ولا يحنيفة ما

تقدم

تقدم من حديث سمرة ورواه أحمد وأبو يعلى في مسندهما
 عن ابن عباس صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم
 الكسوف فلم يسمع منه حرفا من القراءة وفيه ما
 لهيعة ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق الواقدي
 عن ابن عباس قال صلى إلى جنب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم يسمع له قراءة
 وروى البيهقي في المعرفة من الطريقين ثم من طريق
 الحكم بن أبان كما رواه الطبراني ثم قال وهو لا ي
 وإن كانوا يحتج بهم لكنهم عدد روايتهم توافق الرواية
 الصحيحة عن ابن عباس في الصحيحين أنه عليه السلام
 قرأ خوام من سورة البقرة قال الشافعي فيه دليل على
 أنه لم يسمع ما قرأ إذ لو سمعه لم يقدره بغيره ويوافق
 أيضا روايته محمد بن اسحق بإسناد عن عائشة قالت
 فحزرت قرأته وإذا حصل التعارض وجب الترجيح
 بأن الأصل في صلاة النهار المخافة ويقول ابن حنيفة
 قال مالك والشافعي وإنما يصلون فرادي إذا لم يحضر
 أمام الجمعة تحزرا عن الفتنة بالاختلاف في التقديم
 والتقدم كما في الجمعة وفي الذخيرة الجماعة أفضل ويجوز
 فرادي وعن أبي حنيفة أن شأوا صلوا ركعتين وأن
 شأوا اربعاً وأن شأوا أكثر وقد ورد بمعناه حديث
 النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين
 ويسأل حتى تجلوت رواه أبو داود والنسائي بإسناد
 صحيح ولكن هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هي
 الركعتان ثم الدعاء إلى أن تتجلى وهو مخير أن شاء

دعا

مستقبلاً جالساً أو قائماً أو يتقبل القوم بوجهه يدعو ويؤم
 قال الحلواني وهذا الحسن ولا خطبة فيها عندنا وروى قال
 مالك واحد وعند الشافعي تسن خطبتان بعد الصلاة
 لما في الصحيحين عن عائشة أنه عليه السلام انصرف وقد
 تجلت الشئ فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال
 إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت
 أحد ولا لحياته فإذا رآتم ذلك فادعوا الله وكونوا
 صلوا وتصدقوا ثم قال يا أمة محمد لو تعلمون ما أعلم
 لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً قلنا لم ينقل عنه عليه
 السلام أنه خطب خطبتين على الهيئة المعهودة
 وإنما قيل ذلك لردهم عن قولهم أن الشمس كسفت لموت
 إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جماعة في
 خسوف القمر للحرج فيها وكذا كل أمر مضر كالريح و
 الظلمة الشديدين والزلزلة واستمرار المطر والتلج
 وخوذلك للحرج في الاجتماع في جميع ذلك **ومن النوافل**
صلاة الاستسقاء إذا دام انقطاع المطر مع الحاجة
 إليه ولا تسن فيها الجماعة عند أبي حنيفة بل يصلو
 وحداناً أو احتواوا والاستسقاء عنده إنما هو الدعاء
 والاستغفار وقال شيخ الإسلام يجوز لو صلوا
 جماعة لكن ليس بسنة فهذا يفيد أن الجماعة فيها
 غير مكروهة بخلاف النفل المطلق وعند محمد يسن
 أن يصلي الإمام أو نائبه ركعتين جماعة كما في الجمعة
 يجهر بالقراءة في رواية وفي رواية لا ولم يذكر قول
 أبي يوسف في ظاهر الرواية وذكر في بعض المواضع مع
 أبي حنيفة وذكر الطحاوي محمد وهو الأصح وروى

عن محمد

عن محمد أنه يكبر فيأزوايد كما في العيد والمشهور عدم التكبير
 وخطب بعدها خطبتين عند محمد كما في العيد وهو المشهور
 عن أبي يوسف وعنه في رواية خطبة واحدة ويقوم على
 الأرض لا على المنبر ويكبر على قوس أو سيف أو عصا أو
 يقبل الإمام رداءه على قول محمد ولا يقبله على قول
 أبي حنيفة واختلفت الرواية فيه على قول أبي يوسف
 والتقوا على أن السنة الخروج إلى الاستسقاء ثلاثة أيام
 متتابعات إن تأخرت التقيا مشاة في ثياب رثة
 متدللين متواضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم
 وقد قدموا التوبة وردوا المظالم ويقدمون الصدقة
 في كل يوم قبل خروجهم وذكر أنهم يصومون قبل
 ثلاثة أيام استدل محمد ومن وافقه على سنة الجماعة
 والخطبة بما في السنن الأربعة عن اسحق بن عبد الله بن
 كنانة قال أرسلني الوليد بن عتبة وكان أمير المدينة
 إلى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال خرج رسول الله صلى الله عليه
 وسلم متبذلاً متواضعاً حتى أتى المصلين فلم يخطب
 خطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والنضر والتكبير
 وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد صححه الترمذي
 وقال المنذري في مختصره رواية اسحق يعني المذكور
 عن ابن عباس وأبي هريرة مرسلتان وأخرج السنن من
 حديث عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خرج بالناس يستقي فصرى بهم ركعتين
 وحول رداءه ورفع يديه فدعا واستسقى واستقبل
 القبلة زاد البخاري جهر فيها بالقراءة وعن عائشة

قالت شكوا الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب
 المطر فامر بمنبر فوضع له في المصلى ووعده الناس يوماً
 يخرجون فيه قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين بدأ حاجب الشمس فقعده على المنبر فكثر وحمد
 الله عز وجل ثم قال انكم شكوتم جذب دياركم واستجأ
 المطر عن ابا ن زمانه عنكم وقد امركم الله عز وجل ان
 تدعوه ووعدهم ان يستجيب لكم قال الحمد لله رب
 العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين لا اله الا الله
 يفعل ما يريد اللهم انت الله لا اله الا انت الغني ونحن
 الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت لنا قوة
 وبلاغاً الى حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرقع حتى بدا
 ابطيه ثم حوّل الى الناس ظهره وقلب او حوّل رداءه
 وهو رافع يديه ثم اقتبل على الناس ونزل فضلى ركعتين
 فانشأ الله سبحانه فرعدت وبرقت ثم امطرت باذن
 الله تعالى فلم يأت مسجده حتى سالت السيول فلما
 راي سرعتهم الى الكن ضحك حتى بدت نواجذه وقال
 اشهدان لا اله الا الله على كل شئ قدير واتى عبد الله و
 رسوله ولا بحقيقة ما في الصبحين عن انس بن مالك
 قال دخل المسجد يوم الجمعة رجل من باب كان نحو
 دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب
 فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلك الموالى و
 الاموال وانقطعت السبل فادع الله ان يغيثنا
 قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم
 اغثنا اللهم اغثنا قال انس فلا والله ما نري بالسما
 من سحاب ولا قرعة وما بيننا وبين سلع من بيت

ولادار قال فطلعت من وراء سحابة مثل الترس فلما
 توسّطت السماء انتشرت ثم امطرت قال انس فلا
 والله ما راينا الشمس سبتاً ثم دخل رجل من ذلك الباب
 في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب
 فاستقبله قائماً فقال يا رسول الله هلك الاموال و
 انقطعت السبل فادع الله يمسخها عنا فرفع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم خوالينا ولا
 علينا اللهم على الاكام والظراب وبطون الاودية ونا
 الشجر قال فطعت الشمس وخرجنا نمشي فيها وعن
 ابن عباس قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله لقد جئتكم من عند قوم لا يتزود
 لهم راع ولا يخيط لهم فحل فصعد المنبر فحمد الله
 ثم قال اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً طبعاً
 عذوا عاجلاً غير راث وزاد الطماوي نافعا غير
 ضار ثم نزل فما ياتيه احد من الوجوه الا قالوا قد
 احببنا رواه ابن ماجة وذكره الشافعي في الام عن ابن
 عمر فقد استسقى عليه السلام ولم يصل ولم يخطب له
 وما استدلوا به شاذ فيما تسم به البلوى حيث عمل الصحا
 بخلافه او محمول على بيان الجواز دون السنية فمن
 الشواهد ان عمر كان يستسقى بالعباس ويقول اللهم انا
 كنا نتوسل اليك نبينا فتسقيننا وانا نتوسل اليك
 بعم نبينا فاسقنا قال فيسقون رواه البخاري وغيره
 وعن الشعبي ان عمر بن الخطاب خرج يستسقى فصعد
 المنبر فقال استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل
 السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين

ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً يستغفروا ربكم ثم
توبوا إليه يرسل السماء عليكم مدراراً الآية ثم نزل
فقال رجل يا امير المؤمنين لو استسقيت لنا فقال
لقد طلبته لكم بحاجي السماء التي يستنزل بها القطر
رواه ابو بكر بن ابي شيبة في سننه والبيهقي ورواه
ابن ابي شيبة عن ابي مروان الاسلمي عن ابيه قال اخبرنا
مع عمر بن شقيق فما زاد على الاستغفار فقد صرح عن عمر
انه لم يصل ولم يخطب في الاستسقاء فلو كانت الصلاة
سنة لما تركها مع شدة اتباعه لسنة النبي صلى الله
عليه وسلم ولما سكنت عنه الصحابة وليس ذكره
ما يدل على انه عليه السلام خطب الخطبة التي يدعو
فقد صرح ابن عباس في حديثهم الاول بقوله لم يخطب
خطبتكم هذه وحديث عائشة مفسر لتلك الخطبة
وهو قوله لهم انكم شكوتُم الخ على ان فيه اخراج المنبر
وهم لم يقولوا به فالجواب ان الاحاديث لما اختلفت
في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصلح به اثبات
التيمم لم يقل ابو حنيفة بسنيتها ولا يلزم من عدم
قوله بسنيتها قوله بانها بدعة كما نقله عنه بعض الثقات
بالنقص بل هو قائل بالجواز كما تقدم واستدلوا
على قلب الرداء بما تقدم في حديث عائشة وليس فيه
ما يدل على انه سنة او مندوب لطل ما مع عدم
عليه السلام في غيره من الاوقات كما في حديث الصحيحين
وغيره وكذا عدم فعل الصحابة كغيره وهو محمول
منه عليه السلام في تلك المرة على التأول بالانقلاب
الحال على ما صرح به في المستدرك من حديث جابر

وصحي

وصحيه قال وحول رداءه ليتحول القحط وفي روايات الطبراني
من حديث ابي وقلب رداءه لكي يتقلب القحط الى
الخصب وفي مسند اسحق ليتحول السنة من الجنب الى
الخصب ذكره من قول وكيع والاحسن في صفة التحويل
ما قال في المحيط ان مما يمكن ان يجعل اعلاه اسفل جعله
والاجعل يمينه على يساره لكن قوله جعل اعلاه اسفل
يكن ان يراد به جعل ما يلي البدن مما يلي السماء وجعل ما يلي
الرجل مما يلي الرأس وكل منها جائز ولكل منها قابل ويختب
الدعاء بما ورد عنه عليه السلام انه كان يقول اللهم
اسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً مريعاً غداً مجتلاً سحياً
عاماً طبقاً اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين
اللهم ان بالبلاد والعباد والخلق من الآوار والضنك
ملا تشكوا الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وأدر لنا الضر
واسقنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض
اللهم انا نستغفرك انك كنت غفاراً فارسل السماء
علينا مدراراً فاذا مطروا قالوا اللهم صيبنا نافعاً ويقولون
مطرنا بفضل الله وبرحمته واذا دام المطر حتى خيف
ضرره قالوا اللهم خوالينا ولا علينا اللهم على الاكام
والاخر ما تقدم في حديث الصحيحين عن النبي وفي الخبر
عن ابي يوسف ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء
اشار بأصبعيه والرفع هو الموافق لما تقدم في الحديث
ويخرجون الصبيان والبهائم لان بهم يزداد رجاء
الرحمة وفي الحديث لولا صبيان وضع وبهائم رتع في
عباد الله الرتع لصبت عليكم العذاب صباً وفي الحديث
ان نبيا من الانبياء استسقى فاذا هون فخله رافقه

غنياني

بعض قوامها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجيب
لكم من اجل النعمة رواه الحاكم في المستدرک وقال
صحيح الاسناد وفي الصحيح انه عليه السلام قال وهن
تنصرون وترزقون الا بضعفائكم وعن ابن عمر انه
عليه السلام قال لم ينقص قوم الكيال والميزان الا
اخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ولو
البهايم لم يطمروا رواه ابن ماجه ولا يحضر معهم اهل
الكفر عندنا وبه قال اصبخ من المالكية وهو قول الزهري
لان الاستسقاء لانزال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة
كذا قالوا واورد عليه ليس المراد الا الرحمة القائمة اليه
وهو المطر والرزق وهم من اهلها ولذا قالوا الصوام
ان يمنعوا من الاستسقاء وحدهم لاحتمال ان يسقوا
فيقتلوا ضعفاء العوام والله سبحانه اعلم **ومن**
النوافل المستحبة وكعبنا شكر الوضوء وقد تقدم
في اداب الوضوء **ومنها ركعتا تحية المسجد** قال
عليه السلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى
يركع ركعتين متفق عليه وفي مختصر البحر ودخوله
المسجد بنية الفرض والافتداء ينوب عن تحية المسجد
وانما يؤمر بركعتي المسجد اذا دخله لغير صلاة وكيفية
لكل يوم ركعتان ولا يتكرر الدخول **ومنها صلاة**
الاوابين بعد المغرب وتقدم بيان فضيلة الانع
والست وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا
في الجنة رواه الترمذي **ومنها ركعتا الاستخارة**
عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم

عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا
السجدة من القرآن اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين
من غير الفريضة ثم ليقل **اللهم اني استخيرك بعلمك**
واستقدرك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم
فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام
الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي فديني
ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري واجله
فاقدري لي ويسترد لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم
ان هذا الامر شر لي فديني ومعاشي وعاقبة امري
او قال عاجل امري واجله فاصرفه عني واصرفني
عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويستجي
حاجته رواه الجماعة الاسما وينبغي ان يجمع بين
الروايتين فيقول وعاقبة امري وعاجله واجله
والاستخارة في الحج والجهاد وجميع ابواب الخير
تحمل على تعيين الوقت لاعلى نفس الفعل واذا استخار
مضى لما ينشرح له صدره وينبغي ان يكررها سبع مرات
ثم انظر الى الذي سبق الى قلبك فهو الخير **ومنها ركعتا**
السفر عن مقطم بن المقدم قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما خلف احد عند اهل افضل من ركعتين
يركعهما عندهم حين يريد سفر رواه الطبراني **ومنها**
ركعتا القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من سفر الا يركع ركعتي
القدوم فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس
فيه رواه مسلم **ومنها صلاة التسبيح** عن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد

المطلب

يا عماء الا اعطيك الا امنحك الا احبوك الا افعل بك
عشر خصال اذا انت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك
اوله وآخره وقديمه وحديثه وخطاه وعمره و
صغيره وكبيره وسره وعلايته ان تصلي أربع ركعات
تقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة فاذا فرغت
من القراءة قلت وانت قائم سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم ترفع فتقولها
وانت رافع عشرًا ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها
عشرًا ثم تهوي ساجدًا فتقولها عشرًا ثم ترفع رأسك من
السجود فتقولها عشرًا ثم تسجد فتقولها عشرًا ثم ترفع
رأسك من السجود فتقولها عشرًا قبل ان تقوم فذلك
خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في جميع الركعات
الأربع فان استطعت ان تصلبها في كل يوم مرة فافعل
فان لم تفعل ففي كل جمعة فان لم تفعل ففي كل شهر
فان لم تفعل ففي كل سنة فان لم تفعل ففي عمرتك رواه
الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي غريب وقال الترمذي
ثنا احمد بن عبد بن ثنا ابن وهب قال سألت عبد الله
ابن المبارك عن الصلاة التي يسبح فيها قال يكبر ثم
يقول سبحانك اللهم ومحمدك وتبارك اسمك وتعالى
جداك ولا اله غيرك ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتقود ويقرأ
بسم الله الرحمن الرحيم وفاتحة الكتاب وسورة ثم
يقول عشر مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
الله والله اكبر ثم يركع فيقولها عشرًا ثم يرفع رأسه
فيقولها عشرًا ثم يسجد فيقولها عشرًا ثم يسجد الثانية

فيقولها
عشرًا
ثم يسجد الثانية

في العظم وفي السجود سبحانك انعم

فيقولها عشرًا ثم يصلي أربع ركعات على هذا فذلك خمس
وسبعون تسبيحة في كل ركعة وفي رواية عن عبد الله
ابن المبارك انه قال يبداء في الركوع بسبحان ربّي الا ايلي
ثلاثًا ثم يسبح التسبيحات وقيل لابن المبارك ان سها
في هذه الصلاة هل يسبح في سجدي السهو عشرًا قال
لا انما هي ثلاثمائة تسبيحة وهذه الصفة التي ذكرها
ابن المبارك هي التي ذكرها في مختصر البحر وهي الموال
لمذهبننا لعدم الاحتياج فيها الى جلسته الاستراحة
اذ هي مكرهه عندنا على ما تقدم في موضعه **ومنها**
صلاة الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله او الى
احد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصلي
ركعتين ثم ليثني على الله وليصلي على النبي ثم ليقل لا
اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش
العظيم الحمد لله رب العالمين اسألك موجبات
رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة
من كل اثم لا تدع لي ذنبًا الا غفرته ولا همًا الا فرجته
ولا حاجة لك فيها رضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين رواه ابن المبارك ماجه والترمذي
وضعه وعن عثمان بن حنيف ان رجلاً ضرب بالبصر
ابن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله تعالى لي
ان يعافيني قال ان شئت دعوت وان شئت صبر
فهو خير لك قال فاعه فامر ان يتوضأ فيحسن
وضوءه ويدعو بهذا الدعاء اللهم اني اسألك واتوجه
اليك بنبيك محمد بنبي الرحمة صلى الله عليه وسلم

فقه

يا محمد اني توجهت بك الى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي
 اللهم شفيعي في رزقك ايضا وقال الترمذي حسن
 صحيح **ومنها صلاة الفجر** وقد تقدمت **ومنها قيام**
الليل والاعبار فيه اكثر من ان تحصى وبعد ذلك فالصلاة
 فيه اكثر خير موضوع ما لم يلزم منها ارتكاب كراهة
واعلم ان النقل بالجماعة على سبيل التعدي مكره على ما
 تقدم ما عدا الترويح وصلاة الكسوف والاستسقاء
 فعلم ان كلام صلاة الرغائب ليلة اول جمعة من وجب
 وصلاة البراءة ليلة النصف من شعبان وصلاة القدر
 ليلة السابع والعشرين من رمضان بالجماعة بدعة
 مكروهة قال حافظ الدين البرازي شرعا في نقل
 وافساده واقتدي احدهما بالآخر في القضاء لا يجوز
 لاختلاف السبب وكذا اقتداء القادر بالقادر لا يجوز
 وعن هذا كره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة
 وليلة القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا كرامة
 بهذا الامام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهد
 الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف الالتزام ما لم يكن في
 الاول كل هذا التكليف لاقامة امر مكره وهو اداء
 النقل بالجماعة على سبيل التعدي فلو ترك امثال هذه
 الصلوات تارك ليعلم الناس انه ليس من الشعايب
 لحسن انتهى وهذا لان حديث صلاة الرغائب والبراءة
 قد حكم عليها الائمة بالوضع قال في العلم المشهور حديث
 ليلة النصف من شعبان موضوع قال ابو حاتم محمد
 حبان كان محمد بن مهاجر يضع الحديث على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وحديث النبي موضوع

لان فيه

لان فيه ابراهيم بن اسحق قال ابو حاتم كان يقبل
 الاخبار ويسرق الحديث وفيه وهب وهب القاض
 اذنب الناس ذكره في العلم المشهور وقال ابو الفرج
 الجوزي وابو بكر الطرطوشي صلاة الرغائب موضوع
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذب عليه وقد
 ذكروا كراهتها وجوها **ومنها** فعلها بالجماعة وهي
 نافلة ولم يرد به الشرع **ومنها** تخصيص سورة الاخلاص
 والقدر والقدر ولم يرد به الشرع **ومنها** تخصيص
 ليلة الجمعة دون غيرها وقد ورد النهي عن تخصيص
 يوم الجمعة بصيام الجمعة وليلته بقيام **ومنها** ان القا
 يعقدونها سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم
 فيكون فعلها سببا لكذبهم عليه صلى الله عليه وسلم
 قلت بل كثير من العوام يبلاد الروم يعتقدونها
 فرضا وكثير منهم يتركون الفرائض ولا يتركونها وهي
 المصيبة العظمى **ومنها** ان فعلها يغري قاصد وضع
 الاحاديث بالوضع والافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم **ومنها**
 ان الاشتغال بعد السجود مما يخل بالخشوع والتدبر
 وهو مخالف للمسننة **ومنها** ان صلاة الرغائب مخالفة
 السنة في تحجيل الفطر **ومنها** ان سجودتها مكرهة وان
 اذ لم يشترع التقرب بسجدة بلا ركوع غير سجدة التلاوة
 عند ابي حنيفة وما لك وعند غيرهما غيرها وغير سجدة
 الشكر **ومنها** ان الصحابة والتابعين ومن بعدهم من
 الائمة المجتهدين لم ينقل عنهم هاتان الصلاتان
 فلو كانتا مشروعتين لما فاتتا التكليف وانما حدثتا
 بعد الاربعماية قال ابو محمد عز الدين بن عبد السلام القاسمي

ص

مة

لم يكن بيت المقدس قط صلاة الرغائب في رجب ولا
 صلاة نصف شعبان فحدث في سنة ثمان واربعين
 واربعماية ان قدم علينا رجل من نابلس يعرف بابن
 الحلي وكان حسن التلاوة فقام فصلي في المسجد الاقيم
 ليلة النصف من شعبان فاحرم خلفه رجل ثم انصت
 ثالث ورابع فاختتم الاوهم جماعة كثيرة ثم جاء في
 العام القابل فصلي معه خلق كثير وانتشرت في
 المسجد الاقصى وبيوت الناس ومنزلهم ثم استقر
 كانهما سنة الى يومنا هذا وقال الشيخ محي الدين النجاشي
 النووي وهاتان بدعتان مذمومتان منكرتان متحكما
 ولا تقترب ذكرهما في كتاب قوت القلوب والاحياء
 وليس لاحد ان يستدل على شرعيةها بما روي عنه
 عليه السلام انه قال الصلاة خير موضوع فان ذلك
 يختص بصلاة لا تحالف الشرع بوجه من الوجوه وقد
 صح النهي عن الصلاة في الاوقات المكروهة انتهى
 واما صلاة ليلة القدر فلا ذكر لها بين العلماء اصلا
 وليس فيها حديث صحيح ولا ضعيف في كتابي
 المختارة فهي اولى بالكراهة منها والله سبحانه الهادي
فائدة قال في مختصر البحر لو اراد ان يصلي نوافل
 ينذرهما ثم يصليهما وقيل يصليهما كما هي قال شرف
 الايمة المكي اداء النفل بعد النذر به افضل من ادايته
 دون النذر **فصل فيما يفسد الصلاة** قد مر
 على سجود السهو لا خلا له بفرائض الصلاة واخلال
 موجب سجود السهو بواجباتها فكان بيانه اهم
 والفساد والبطالة في العبادات واحد قد اريد

بكل

بكل منهما خروج العبادة عن كونها عبادة بسبب فوات
 بعض الفرائض وعبروا عما يقوت الوصف مع بقاء
 الفرائض من الشروط والادكان بالكراهة بخلاف
 المعاملات على ما عرف في الاصول واذا تكلم المصلي
 في الصلاة بكلام الناس ناسيا او عاملا يفسد الصلاة
 وليس المراد من الكلام الكلام المخوي بل اللفظ المركب
 من حرفين او اكثر حتى لو تلفظ بكلمة واحدة يفسد
 ولا فرق بين التعمد والنسيان عندنا وعند الشافعي
 لا يفسد بالنسيان الا اذا طال وعند مالك واحد
 الكلام ناسيا او لاصلاح الصلاة لا يفسد لقوله عليه
 السلام ان الله وضع عن امتي الخطاء والنسيان
 وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه وابن حبان
 والمحاكم وقال صحيح على شرطها ولفظ الحديث هو
 هذا واما لفظ رفع كما اشتهر في عبارة الفقهاء فانه
 لم يوجد في شيء من كتب الحديث قال ابن الهيثم
 ذي اليمين فانه عليه السلام اتم صلاة بعد ما
 تكلم لانه كان ناسيا ولما روي مسلم وغيره من حديث
 معاوية بن الحكم السلمي قال بينا انا اصلي مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت
 يرحمك الله فرماني القوم باصابعهم فقلت وانكلاما
 ما شانكم تنظرون الى فجعلوا يضربون بايديهم على
 اخفافهم فلما رايتهم يصمتونني سكنت فلما صلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم دعاني فبأني هو وامي
 ما رايت معلما قبله ولا بعده احسن تعليما منه فوالله
 ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني ثم قال ان هذه الصلاة

لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير
 وقرادة القرآن وكما قال عليه الصلاة والسلام وعن زيد بن
 ارقم قال كنا نكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو إلى
 جنبه في الصلاة حتى تزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا
 بالسكوت ونهينا عن الكلام رواه مسلم أيضا وعن عبد الله
 ابن مسعود كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة
 قبل أن تأتي أرض الحبشة فيرد علينا فلما رجعنا من أرض
 الحبشة أتيت فوجدته يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي
 حتى إذا قضى صلاة قال إن الله يحدث من أمره ما يشاء
 وإن مما يحدث لا تتكلموا في الصلاة فرد علي السلام وقال
 إنما الصلاة لقرادة القرآن وذكر الله تعالى فإذا كنت فيها
 فليكن ذلك شأنك رواه أبو داود وفي لفظ مسلم
 فلما رجعنا من عند الجاثي سلمنا عليه فلم يرد علينا
 وقال إن في الصلاة شغلا فهداه الأحاديث تدل على أن
 الكلام كان مباحا في الصلاة ثم نسخ فلا تصلح قصة
 ذي اليمين دليلا لاحتمال كونها قبل النسخ وأما قوله
 عليه السلام وضع عن امتي الحديث فإنه من باب المقتضى
 ولا عموم له لأنه ضروري فوجب تقديره على وجه صحيح
 والاجماع على أن رفع الأثم مراد فلا يبرأ غيره ومن اعتبره
 في الحكم الشامل لحكم الدنيا والآخرة فقد عممه من حيث
 لا يدري واشتبه في غير محل الضرورة من تصحيح الكلام
 مع أنه يقول بالفساد عند طالة الكلام ساهيا فالشرع
 أن دفع الفساد وجب شمول الصحة والافشول عدمها
 كالاكل والشرب فإن قال لا يعذر في الطالة مع الهيئته
 المذكورة قلنا الهيئته مذكورة مطلقا وإنما عفي قليل العمل

لتعذر

لتعذر الاحتراز عنه لأن في الحي حركات بالطلع ليست
 من الصلاة قلوا عتيرا فساد مطلقا لزم الحرج في إقامة
 صحة الصلاة ففهم ما لم يكن واستوى فيه العمد والشهو
 وأبى الكلام من طبع الحي بخلاف السلام ساهيا لأنه
 ذكر من وجه فاعتبر ذكر حالة النسيان وكلاما حالة
 العمد لما فيه من الخطاب ثم إنما تنفسد الصلاة بالكلام
 بشرط أن يكون الكلام مسموعا لنفسه أي لنفس المتكلم
 وإن لم يسمع ولو لم يصح المتكلم حروفا أي حروفا الكلام أو
 بشرط أن يكون المتكلم مصححا للحروف وإن لم يسمع الكلام
 يعني بشرط وجود أحد الأمرين أما التصحيح أو السماع
 حتى لو لم يحصل تصحيح ولا سماع لا تنفسد وإن وجد
 أحدهما دون الآخر تنفسد لكن كون اللفظ كلاما
 مسموعا مع عدم تصحيح حروفا متعذر فلا فائدة
 في ذكره اللهم إلا أن يريد به بعض اللفاظ التي يخاطب
 بها بعض الحيوانات كاللفظ الذي تستدعي به الهرة
 أو الكلب وما يوافق به الجار فإنها الفاظ مسموعة من
 غير تصحيح حرف لكن يكون مخالفا لما ذكره الزا
 في القنية وفي شرحه للقدوري أنه لو استعطف
 هرة أو كلبا أو ساق حمارا أو أوقفه بلفظ أهل الرق
 من مجرد صوت ليس معه حروف مجازة لا تنفسد
 وفي الخلاصة أيضا بمعناه وكذا قوله أو يكون مصححا وإن
 لم يسمع مخالف لما ذكره في الحقايق من أنه لو صحح الحروف
 ولم يسمع نفسه لا تنفسد اتفاقا وقد تقدم ما
 يؤيده من أن تصحيح الحروف من غير سماع لا يعتبر
 كلاما على التصحيح فعلم أن السماع من غير تصحيح الحروف

ع

هدي

غير مفسد لانه مجرد صوت وكذا تصحيح الحروف بدون
سماع غير مفسد لانه مجرد ايماء الى الحروف بالعضلات
على ما مر واما المفسد حصول كلا الامرين معا تصحيح
الحروف وكونها مسموعة هو الصحيح وان نام المصلي
في صلاة فتكلم او ضحك وهو نائم تقصد صلاته
هكذا في عامة الفتاوى وقال في النوادر هو المختار
واختار فخر الاسلام عدم الفساد لانه ليس بكلام له
لصدوره عن لا اختيار له والصحيح بمنزلة الكلام وان لم
يكن فهمه النائم في نواقض الوضوء وانما الصحيح انها لا تقصد
الوضوء ولا الصلاة فالصحيح والكلام اولي لانها دونها
وان ان المصلي في صلاة بان قال آه بقصر الهمة مفتوحة
او ماؤه بان قال آوه بفتح الهمة وتشد الواو مفتوحة
ويضم الهمة واسكان الواو او قال آه بمد الهمة او بكى فيها
فارتفع بكاه اي حصل منه مسموع ان كان ذلك الانين
او التثاؤد والبكاء من ذكر الجنة اي بسبب تذكر الجنة
او النار او خوذ ذلك مما هو من الامور الاخرية لم يقطعها
اي لم تقصد صلاة لانه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعضو
فكانه قال يا رب ارحمني وادخلني الجنة او خني من النار
ولو صرح بذلك لم يقطع صلاة فكذا اذا اتى بصوت يدل عليه
وان كان ذلك الانين وكخه من وجع حصل له من بدنه
او مصيبة اصابته في اهله او ماله يقطعها لانه بمنزلة الشكا
فكانه قال يوجع يصني او حصل لي موت ولدا او تلف مال
او خوذ ذلك ولو صرح بذلك تقصد صلاة فكذا اذا دل عليه
بصوت ولان القسم الاول يدل على الخشوع والخوف من
الله تعالى فيناسب الصلاة والثاني يدل على الجزع وعدم

الصبر

الصبر والتأسف على فائت الدنيا الدنية فيا فيها وعن
محمد انه ان كان شديدا لوجع بحيث لا يملك نفسه لا تقصد
ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله آوه وبين قوله آه بالقصر
اي الانين عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف اولا
وهو ظاهر الرواية عنه وقال ابو شعبة اخر لا تقصد صلاة
في نحوه واف وتقف مما هو شتم على حرفين كلاهما او احدهما
من حروف الزيادة العشرة التي يحجمها قولك سالتهم بها
السين والهمزة واللام والتاء والميم والواو والتون
والياء والهاء والالف فقوله آه حرفان كلاهما من الزوا
وقوله اف وتقف حرفان احدهما منها اما لو كانت ثلاثة
احرف من الروايد او غيرها او حرفين من غيرها
فتقصد بالاتفاق له ان كلام العريب انما يتركب من ثلاثة
احرف فكان الحرف الواحد اقل الجملة فكانه ليس
من كلامهم وكذا الحرفان ان كان احدهما زائدا لانه واحد
باعتبار الاصل والزائد غير معتبر بخلاف ما اذا كان الحرفان
اصليين فان الاكثر موجود وله حكم الكل ولهما ان
الكلام تابع لوجود التمام وفهم المعنى ولا فرق في ذلك
بين حروف الزيادة وغيرها فان حروف الزيادة انما
سميت بذلك لان ما يزداد على الاصول في الكلام انما يكون
منها لانهما تكون دائما زائدة غير اصول بل الكلام التي تكون
جميع اصولها من حروف الزيادة لانها لا يها في الكلام
مثل آوه او يوم ومنان وسالتهم بها وقد نظم ابن مالك
بيتا جمع فيه الحروف الزوائد اربع مرات ليس فيه
حرف من غيرها وهو ههنا وتسلم يوما تسه
نهاية يسؤل امان وتسهيل فقدم اعتبار الحرف

الكائن من هذه الحروف في الافساد مع اعتبار غيره مع عدم الفرق
 بينهما في ان كلا يقع في اصول الكلمة لا اصل له بل هو مجرد حكم
 واما قوله عليه السلام في صلاة الكسوف افاض المريد
 ان لا تغيبهم وانا فيهم فحول على زمان اباحة الكلام في الصلاة
 فلا دليل فيه على عدم ما في التافيف وذكر في الملل فقط
 ان المصلي اذا سعتة الحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم
 تقصد صلته عند محمد وفي الخلاصة عندهما خلافا لابي
 يوسف وفي فتاوي قاضي خان ولولد غته عقرب اوصاف
 وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 تقصد صلته لانه بمنزلة الالين وهكذا روي عن ابي حنيفة
 وقيل لا تقصد لانه ليس من كلام الناس انتهى والاصح
 انها تقصد عندهما لا عند ابي يوسف لانه ليس من
 كلام الناس ولها انه بمنزلة البكاء بالصوت والالين
 نظر الى الباعث والعبارة بالغمزة لا باللفظ والالما
 فرق بين ما هو بسبب الآخرة وبين ما هو بسبب الدنيا
 في ارتفاع البكاء وخوفا على ما تقدم وروي عن محمد
 انه قال ان كان المريض لا يملك نفسه من شدة الوجع
 وقال بسم الله الرحمن الرحيم اوان او تاقوه لا تقصد
 صلته وكذا عن ابي يوسف ايضا لان ما لا يمكن الامتناع
 عنه يكون عفوا كما لو تجشنى او عطس فارتفع صوته
 وحصل به حروف حيث لم تقصد صلته بذلك اجماعا
 لعدم مكنة الامتناع عنه ذكره في الفتاوى الخاقانية
 المنسوبة الى قاضي خان وذكر في الذخيرة انه اذا قال المريض
 يارب اوقال بسم الله لما يحقر من المشقة اي الالم لا تقصد
 صلته ولم يذكر خلافا والاصح ما تقدم من هذا قول ابي

واما

واما عندهما فتقصد ولو اجاب المصلي من قال امع الله
 اله بلا اله الا الله واخبر المصلي بما يستر او بما يسوء
 او بما يعجبه فقال جوابا للخبر بما يعجبه سبحانه الله
 او قال جوابا بما يستر الحمد لله او قال جوابا للخبر بما يسوء
 لاحول ولا قوة الا بالله فهو لفظ ونشر مشوش تقصد
 صلته عندهما خلافا لابي يوسف بناء على ما تقدمت الا
 شارة اليه من انه يقول انما تكلم به ذكر بصيغته فلا يتغير
 بعزمته لان المفسد للصلاة المفقوظ الاعزيمة القلب
 حتى لو تفكر قريب في نفسه كلاما او شعرا لا تقصد ما لم
 يذكر بلسانه وكذا لو كان كلاما بصيغته لا يصير ذكرا
 وثناء بعزمته وكذا لو قصد اعلامه انه في الصلاة لا
 تقصد مع انه قصد به افادة معنى لم يوضع له وهما يقو
 لان انه اخرجها مخرج الجواب وهو صالح له لانه
 يستعمل في موضعه عرفا فجعل جوابا اكتشفت العا
 طس والكلام يتبنى على قصد المتكلم كما لو دخل عليه
 من اسمه يحيى وكان بين يديه كتاب فقال وهو في
 الصلاة يا يحيى خذ الكتاب واراد خطابه او مر به
 من اسمه موسى وفي يمينه شئ فقال له وما يمينك
 يا موسى واراد سؤاله او كان في سفينة وابنه خارجا
 فقال له يا بني اركب معنا حيث تقصد صلته في
 ذلك كله اجماعا قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام واقرب
 ما ينقض كلامه ما وافق عليه من الفساد بالفتح على
 غير امامه فهو قرآن وقد تغير الى وقوع الفساد به
 بالغمزة انتهى واما قصد الاعلام انه في الصلاة بالسبح
 وخوفا فقد خرج بقوله عليه السلام اذا نابت احداكم

نايئة

اذا نابت

وهو في الصلاة فليست الحديث آجبه الستة لانه لم يتغير
 بعزميته فيبقى ما وراه على المنع عما هو من كلام الناس
 الثابت بحديث معاوية بن الحكم وخو ومناط كونه
 لفظا اقدمه معنى ليس من اعمال الصلاة لا كونه وضع
 لا فائدة ذلك وهذا كذلك وذكر القاضي الامام فخر الدين
 خان في الجامع الصغير قوله اي قول محمد اجاب بغير قيل
 هل له غير الله فقال لا اله الا الله ولو اراد اعلام انه
 في الصلاة لا تقصد وقد بينا ذلك ولو اخبر بوقوع مصيبة
 فقال جوابا انا لله وانا اليه راجعون قيل تقصد الصلاة
 اتفاقا والاصح انه على هذا الخلاف ولو عطس المصل
 فقال الحمد لله لا تقصد صلاة لانه لم يتغير بعزميته
 عن كونه شأنا ولا خطاب فيه وعن ابي حنيفة ان هذا
 اذا حمد في نفسه من غير ان يحرك شفتيه فان حرك
 فسدت والاول هو الظاهر ثم الذي ينبغي للعاطس
 هو ان يسكت وقيل يحمد في نفسه ولو عطس رجل اخر
 فقال المصلى الحمد لله حال كونه يريد اي مریدا استغفاره
 اي طلب الفهم لذلك العاطس اي يريد ان يفهم الحمد
 ويذكره آياه تقصد صلاة الحامد لقصد التفهيم و
 الخطاب وهذا مخالف لما ذكر في الهداية وشرحها
 من انها لا تقصد لانه لم يتعارف جوابا وهكذا في القيا
 قال قاضي خان وان عطس المصلى فقال له رجل في الصلاة
 الحمد لله روي عن محمد انه قال لا تقصد صلاة وان اراد
 الجواب انتهى وفي القنية الحديثة لمطالع غيره لا تقصد
 وعن ابي حنيفة انه تقصد انتهى والاصح انها لا تقصد
 لما ذكرنا من عدم تعارفه جوابا بخلاف جواب الخبر

السار بها وخو للتعارف ثم وأما لو قال المصلى للعاطس
 یرحمک الله فانها تقصد بالاتفاق الاروائية شاذة
 عن ابي يوسف لحديث معاوية بن الحكم ولا يقال انه عليه السلام
 السلام لم يامر باعادة تلك الصلاة لانا نقول امره باعادة
 لا بد منه ولا يشترط نقله صريحا والافقد تكلم بكلام
 اخر عمدا لاعيد قصد اصلاح صلاته وهو مفسد بالاجماع
 ولو عطس رجل في الصلاة فقال له اخر یرحمک الله فقال
 المصلى للعاطس آمين تقصد لانه اجابة ولو كان يجب
 المصلى رجل اخر فلما عطس المصلى فقال له في الصلاة
 یرحمک الله فقال المصليان آمين قدت صلاة العاطس
 لانه اجابة ولا تقصد صلاة غير العاطس لان تأمينه
 ليس بجواب كذا في فتاوي قاضي خان وان فتح على من
 ليس معه في الصلاة سواء كان في صلاة او خارج الصلاة
 والاحسن ان يقال على غير امامه لينحل فتحه على مقدم
 معه في صلاة ايضا تقصد صلاة لانه تعلیم وتعلم
 وهو من كلام الناس وفي قوله فتح اشارة الى انه قصد
 الفتح والتعلم حتى لو قصد القراءة فاتفق ان حصل
 لذلك القاري بها الفتح لا تقصد وشرط في الاصل
 في الفساد ان يكرر الفتح بان يفتح مرة بعد اخرى لان
 المرة قليلة فيتعفى ولم يشترطه في الجامع الصغير و
 هو الصحيح لانه كلام فلا فرق بين قليل وكثير
 وان فتح على امامه فقد قيل ان فتح بعد ما قرأ الاما
 مقدا رما يجوز به الصلاة تقصد صلاة الفاتح وان
 اخذ الامام بقوله تقصد صلاة الكل وهو العتيق
 لكونه تعلیما وتعلما من غير ضرورة والصحيح انه

رجل يستر
 المصلى

اى الشأن لا تقصد صلاة الفاتح ولا صلاة الامام
 ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لما روي انه عليه السلام
 قرأ في الصلاة سورة المؤمنين فترك كلمة فلما فرغ
 قال لم يكن فيكم ابي قال بلى قال هلا فتحت على فقار
 ظننت انها نسخت فقال عليه السلام لو نسخت لاعلمتكم
 وعن علي اذا استطعتك الامام فاطمه اياها
 استفتحك فافتح عليه ولان مقتدي محتاج الي
 اصلاح صلاة والفتح على امامه منه لانه ربما جرى
 على لسان الامام ما يفسد صلاة فكان من صلواته
 حكما وان كان منافيا لها حقيقة كمن سبقه الحد
 لا يفسد صلواته بالمشي وان كان منافيا حقيقة كونه
 لاصلاحها ثم قيل ينوي بفتحها على امامه التلاوة و
 الصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة اذ قرأه المقتدي
 خلف الامام منهى عنها وفتحها على امامه غير منهى
 عنه فلا يدع نية ما رخص له فيه وينوي شيئا نهى
 عنه وهذا اذا رتج على الامام ولم ينتقل الى آية اخرى
 ففتح المؤتم عليه وان انتقل الامام الى آية اخرى
 ففتح عليه المؤتم بعد الانتقال تفسد صلاة الفاتح
 وان اخذ الامام بقوله تفسد صلاة الكل وهذا قول
 بعض المشايخ لاستغناء الحاجة فصار تعليما وتعلما
 من غير ضرورة وعامة المشايخ على ما يفيد لفظ المحيط
 على عدم الفساد قال في الكافي والصحيح ان لا تفسد
 بكل حال ووجه الحديث المذكور حيث قال عليه
 السلام لا ياتي هلا فتحت على مع انه لا يعلم تركه الاية
 الا بعد الانتقال الى آية اخرى ثم قال في الهداية ه

وينبغي

وينبغي للمقتدي ان لا يجعل بالفتح وللإمام ان لا يلجئهم
 اليه بل يركع اذا جاء او انه او ينتقل الى آية اخرى قال
 الشيخ كمال الدين ابن الهمام اجملة ايجل او ان الركوع
 ولم يقل كما قال غيره بل يركع ان قرأ قدر ما تجوز به
 الصلاة للخلاف فيه فان قاضيه خان وصاحب المحيط
 وبكرا اعتبروا وان الركوع بعد قراءة ما تجوز به الصلاة
 وقال بعضهم ينبغي ان لا يلجئهم اليه بل ينتقل الى آية اخرى
 او يركع اذا قرأ المستحب صوتا للصلاة عن الرواية قال
 وهذا هو الظاهر من جهة الدليل الا يرى الى انه عليه
 السلام قال لا ياتي هلا فتحت على مع انها كانت
 سورة المؤمنين بعد الفاتحة انتهى لكن هذا انما يصلح
 دليلا لجواز الفتح بعد قراءة مقدار ما تجوز به
 الصلاة وبعد الانتقال الى آية اخرى ولا دليل فيه
 على انه اذا رتج عليه بعد ما قرأ قدر ما تجوز به
 الصلاة ان الاولى ان لا يركع بل يلجئهم الى الفتح ليقرأ
 العذر المستحب لانه عليه الصلاة والسلام لم يركع
 عليه ولم يتوقف بل سهرى عن تلك الكلمة واستمر
 ما ضيا على قراءة دليل قول ابي ظننت انها نسخت
 اذ لو حصل منه عليه السلام توقف واضطرب
 عند تلك الكلمة لم يظن انها نسخت وح فالاولى
 عند الارتجاء والاضطراب هو الانتقال ان يستمر
 والا فالركوع ان قرأ قدر الواجب والتوقف قليلا
 رجاء التذكر او الفتح ان لم يقرأ قدر الواجب لشدة
 تأكيد الواجب وقربه من الغرض وان فتح غير المصل
 فاخذ بفتح تفسد صلواته لانه تعلم وهو عمل كثير

وان اكل المصلي في صلاة او شرب عامدا او ناسيا انه
في الصلاة تفسد صلاته لانه عمل كثير لانه عمل اليد والغم
ولا يعذر بالنسيان لانه هيئته مذكرة بخلاف الصوم
ولا فرق بين القليل والكثير اذا لم يكن بين اسنانه
حتى لو ابتلع سمسمه من الخارج فسدت اما لو كان
بين اسنانه فيعفى ما دون الحصة وقد تقدم الكلام
عليه وكذا يفسدها العمل الكثير مما ليس من اعمالها
ولم يكن لاصلاحها وكل عمل لا يشترك بسببه الناظر
الى المصلي انه في الصلاة بل يظن ظنا غالبا انه ليس في الصلاة
فهو عمل كثير وما كان دون ذلك بان يشبهه عمل على
التأخر ويتردد في كونه في الصلاة ام لا فهو قليل وقال
كل عمل يعمل باليدين عرفا وعادة فهو كثير ولو قد رآه
عمله بيد واحدة وما كان يعمل في العادة بيد واحدة
فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع انه عمله باليدين ولا
يخفى ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليد والاول اعم وهذا
القول هو اختيار الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
وذكر في الملتقط انه لا يعتبر في فساد الصلاة عمل اليدين
اي حقيقة ولكن يعتبر القلة والكثرة وهذا لا يخالف ما
قبله في المعنى لانه ساكت عن بيان القلة والكثرة غير
انه نفى كون ما يعمل باليدين معتبرا في كونه هو الكثير
المفسد لكونه عمل اليدين بل ينظر هل هو كثير في نفسه
الامر ام لا وذلك يمكن ان يكون باحد الطريقين المتقدمين
اما باعتبار غلبة ظن الناظر انه ليس في الصلاة وشك
او باعتبار انه مما يقيم باليدين في العرف او بيد واحدة
وقيل يفوض الى رأي المصلي ان استكثره فكثير والا فلا

وعامة المشايخ على الاول وقال الحلو في ان الثالث
اقرب الى مذهب ابي حنيفة لان مذهب التقويين
الى رأي المصلي في كثير من المواضع ولكن هذا غير مضبوط
وتفويضه الى رأي العوام مما لا ينبغي واكثر الفروع
او جميعها مخرج على احدى الطريقين الاولين والظاهر
ان ثانيهما ليس خارجا عن الاول لان ما يقيم باليدين
عادة يغلب ظن الناظر انه ليس في الصلاة وكذا
قول من اعتبر التكرار الى الثلاث متواليه في غيره
فان التكرار يغلب الظن بذلك فلذا اختار جمهور
المشايخ ولو ادهن يده من اخذه من انايه او كان
في يده فاخذه بيده الاخرى وادهن به يده يده
راسه او لحيته او موضع اخر من جسده او شرب
شعره سوار كان شعر راسه او لحيته تفسد صلاته
لان ذلك عمل كثير وكذا لو اكتمل او جعل ماء الورد على
على راسه وخوه قيل هذا اذا تناول العقيقة او القا
فصب على يده ولو كان الدهن او خوه في يده مسح
براسه او موضع اخر من جسده من غير ان يأخذ
اليده الاخرى لا تفسد صلاته لانه عمل قليل وان حملت
المراة في الصلاة صبيا فارضعته تفسد صلاتها
لانه عمل كثير وان مصص صبي ثدي امراة تصلي
ينظر ان خرج بمصصه منها اللبن تفسد صلاتها لانه
ارضاع وهو عمل كثير وفعله انتقل اليها على انه لا يشترط
في ما يفسد الصلاة الاختيار الاختيار فان من دفع
ثلاث خطوات بسبب الدفع من غير ان يملك
نفسه تفسد صلاته وكذا لو حمل رجل المصلي فوضعه

دورة

ط

على الدابة

او اخرج من مكان الصلاة والا يوان لم ينزل منها الذين
 فلا تقصد صلاتها هذا اذا مضى مئة او مئتين فلو مضى
 ثلاث مضات تقصد وان لم ينزل ذكره في الخلاصة و
 قاضي خان وان صاح المصلح احدا بيده حال كونه يريد
 بتلك المصافحة السلام تقصد صلاته بناء على القول
 الاول في حد اكثر ولورفع العمامة او القلنسوة من راسه
 ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع على راسه
 او نزع القميص او نزع وفعل كل واحدة من الافعال
 المذكورة بيد واحدة من غير تكرار متوال لا تقصد
 صلاته لكن يكره ذلك الفعل اذا كان يغير عذرا اما في
 رفع العمامة ووضعها فظاهر لانه قليل واما في نزع
 القميص فهكذا ذكره وهو مشكل لانه ما يحتاج الى عمل
 اليدين في الغالب سيما اذا كان اليدين في الكمين وكذا من
 رآه يظن انه ليس في الصلوة واما التعم فالمذكور في الفتاوى
 انه ان تعم تقصد صلاته لانه لا يحصل بيد واحدة ولا
 المرأة اذا حجرت وان انتقض كور عمامته فسواء مرة او
 مرتين لا تقصد لانه يحصل بيد واحدة فينبغي ان يحمل
 ما ذكرهنا على هذا وانما قيدنا الكراهة بعدم العدد
 لانه اذا كان له في ذلك عذر لا يكره كما اذا خشي من البرد
 او الحر ان يضره فوضع العمامة على راسه او اصاب ثوبه
 او عمامته بخاسة فنزع لاجلها حيث لا يكره بل ذكر
 في فتاوى الحجة ان رفع القلنسوة او العمامة بعمل قليل
 اذا سقطت افضل من الصلاة مع كشف الرأس بخلاف
 ما لو انحلت العمامة واحتاج في رفعها الى عمل كثير ولو
 ضرب انسانا بيد واحدة من غير آلة او ضرب بسوط

وخوه

وخوه تقصد صلاته كذا في المحيط وغيره لانه مخصوص
 تأديب او مداعبة وهو عمل كثير على التفسير الاول الذي
 عليه الجمهور وذكر في الذخيرة ان المصلي على النابت
 اذا ضرب بها لاستخراج السيرا يطلب سرعة سيرها
 تقصد صلاته فاطلق وهو يتناول المرة الواحدة قبا
 على ضرب الانسان وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها
 مرة او مرتين لا تقصد صلاته وان ضربها ثلاث مرات
 متواليات اي في ركعة واحدة هكذا قيد في الخلاصة
 تقصد وكذا ذكر قاضي خان وصاحب الخلاصة وهو لا يخفى
 لان ما يتم بواحدة لا يقصد ما لم ينضم اليه معنى آخر
 من التكرار ثلاثا متواليات او نحو التأديب كما في ضرب
 الانسان فان الضرب في حقه بمنزلة التعليم والاعلام
 وهو مفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط
 فهشها اي نشطها وحركها به للسير وفي بعض نسخ
 من نسخ الذخيرة بدل هشها فهاها به وهو قول النجاشي
 هشها لان معناه اصلحها اي اصلحها للسير او تحسبها
 معطوف على هشها او بدله لا تقصد صلاته بذلك
 اي اذا لم يتكرر ثلاثا متواليات وهذا مخالف للقول
 قبله ويهدى به اي بالسوط الذي ارشدها بالاياء به
 الى الطريق اي حركه لذلك ومنه سميت العصا بالهاوية
 وضربها مع ذلك ايضا تقصد صلاته لان فيه تعيلا
 وضربا فكان عملا كثيرا وان حركه المصلي الراكب رجلا
 واحدة لاجل السوق لا على الدوام بل مرة او مرتين
 في الركعة الواحدة لا تقصد صلاته وان حركه كذا في
 معا تقصد اعتبارا لعمل الرجلين بعمل اليدين وقال

بعضهم

ان حرك رجله معاً تحريكاً قليلاً اي ضعيفاً بحيث لا يدركه الغير الا بمثل لا تقصد وينبغي ان يقيد عدم التكرار المتوالي والا فالتكرار يجعل القليل في حكم الكثير وروي عن ابي بكر انه اجاب فيمن اي في مسئلة من قال له اي للمصلي كم صليتم فاشار اليه المصلي بيده باصبعين منها الى انهم صلوا ركعتين او ثلاث الى انهم صلوا ثلاثاً ونحو ذلك لا تقصد صلاة لانه عمل قليل ونحوه مروي عن عائشة رضي الله عنها وان كتب المصلي ما تستبين اي تظهر حروفه بان كتب بمدا على كاعدا وخرقة او باصبعه ونحوها كعود على تراب ونحوه ان كان اقل من ثلاث كلمات لا تقصد صلاة لانه عمل قليل وكذا ان كتب ما لا يستبين حروفه بان كتب على هوا او ماء او نحو اصبع من غير مدا ونحوه على نحو ثوب او حجر صله لا تقصد صلاة لانه ليس بعمل بل يكره لانه عبث هكذا اطلقه قاض خان وغيره مع انه اذا كثرت يقلب على ظن الناظر اليه انه ليس في الصلاة وان زاد في كتابة ما تستبين حروفه على ذلك المذكور وهو ما دون ثلاث كلمات بان كتب ثلاثاً او اكثر تقصد صلاة لانه عمل كثير وقال في الملتقط ولو قال المصلي مثل ما قال المؤذن تقصد صلاة اي اذا قصد به الجواب اي جواب المؤذن وفيه خلاف ابي يوسف الآتي وقال في الفتاوى والحا قانته ان اذن في الصلاة يريد به اي حال كونه يقصد بتأذينه الاذان والاعلام بدخول وقت الصلاة تقصد صلاة عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا تقصد ما لم يقل حي على الصلاة حي على الفلاح له في الميثلتين

ان سوى

ان سوى الحيتلتين ذكر فلا يفسد بخلافها فانها خطأ بقوله اقبلوا على الصلاة اقبلوا على الفلاح فيفسد ان ولاي حنيفة انه قصد الجواب في الاولى فصار كالجواب بالحمدلة ونحوها وقصد الخطاب بالاعلام في الثانية فتفسد لان الغيرة بالقصد على ما تقدم ولو سمع اسم الله تعالى فقال جل جلاله او خذ ذلك من الفاظ التعظيم او سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم ان اراد اي قصد بذلك الثناء والصلاة اجابة اي اجابة ذاكر الاسم تقصد صلاة لقصد ذلك وان لم يرد به الجواب بل قصد ثناء وصلاة على سبيل الاستيناف لا تقصد صلاة لان نفس تعظيم الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا ينافي الصلاة فلا يفسد بها ولو انشاء اي رتب ونظم شعراً او غيره لكن يفكره ولم يتكلم بلسانه لا تقصد صلاة لانها لا تقصد بافعال القلب ما لم يقارنها فعل الجوارح و لكن قد اساء المخالفته مقتضى الامر بالخشوع والتقارب بقلبه الذي هو محل نظر الحق منه الى شيء آخر وهذا غاية في سوء الادب معه سبحانه ولو وقف بين يدي كبير من اكار الدنيا لماعي محل نظر اليه كل المراتب من ان يحصل منه التفات الى شيء اخر مع انه عند مثله بل لو التفات مناجية حال مناجاة الى الغير لا يفسد حنيفة عليه كما قال الشيخ شرف الدين اسمعيل بن المقرئ في قصيدة له في الوعظ تأييد **نظم** تقصير يلا قلب صلاة بمثلها يكون الفتى مستوحياً للفقوة تظل وقد اتمتها غير عالم تريد احتياطاً ركعة بعد ركعة

المصلي

المتكبر

فويلك تدري من تناجيه ^{معضا} وبين يدي من تنجي غيرت
تخاطبه اياك تعبد مقبلا على غيره فيها لغير ضرورة
ولورد من ناجاك للغير طرفة ^{متميزت} من غيظ عليه وغيره
اما استحي من مالك الملك ^ي صدودك عنه يا قليل المروة
وقد ورد ان الله تعا اوحى الى موسى عليه السلام يا موسى
اذا ذكرتني فاذكرني وانت تشفض اعضاؤك وكن عند
ذكرى خاشعا مطمئنا واذا ذكرتني فاجعل لسانك
من وراء قلبك واذا قلت بين يدي قم قيام الذليل
وناجني بقلب وجل ^ل لسان صادق قال الامام القائل
لا تشجد ولا ترقع الا وقلبك خاشع متواضع على
موافقة ظاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع
البدن ولا تقل الله اكبر وفي قلبك شئ اكبر من الله
تعالى ولا تقل وجهك وجهي الا وقلبك متوجه بكل
وجهه الى الله تعا ومعرض عن غيره ولا تقل الحمد لله
الا وقلبك طافح بشكر نعمته عليك فرح مستبشر
ولا تقل اياك تعبد واياك نستعين الا وانت مستشعر
ضعفك وعجزك وانه ليس اليك ولا الى غيرك من
الامر شئ كذلك في جميع الاذكار والاعمال انتهى بالجمل
فالتفكر في الصلاة يعني ما يتعلق بها للحال ان كان
دنيويا فهو مكروه اشد الكراهة بل مفسد عند اهل
الحقيقة لفوات الركن الاصيل المقصود بالذات
وان كان اخرويا فهو ترك الاولى فان الاشتغال
في الصلاة بها اولى من الاشتغال بغيرها من امور الاخرة
فانها قد ساوت ذلك الغير في كونها من امور الاخرة
وترجح بان الوقت والمحل لها فاعلم ذلك راشدا

وبالله التوفيق ولورد المصلي السلام بيده او براسه
طلب منه شئ قاوما براسه اي عينه او حاجبه اي
قال نعم اولا فان صلاته لا تقصد بذلك وكذا لو اراد
انسان درهما وقال اجيد هو فاوما بنعم اولا لعدم العمل
الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس بان يتكلم الرجل
مع المصلي قال الله تعا فنادت الملائكة وهو قائم يصلي
الاية وفي احكام القرآن للحلواني ولا بأس للمصلي ان يجيبه
براسه ذكره الزاهدي وذكر عن كتاب التجانس لو قيل للمصلي
تقدم فتقدم او دخل فرجته الصنف احد جانبي المصلي
فوسعه له فسدت صلاته لانه امتثل غير امر الله
تعالى في الصلاة وينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه
قال يعني نفسه فلا جابة بالراس او باليد مثله انتهى
وقد يفرق بانها ليس فيها امثال امر ولو قال في الصلاة
اللهم اكرمني او قال اللهم انعم علي او قال اللهم اصلح امر
او قال اللهم ارزقني العافية او قال اللهم اغفر لي ولوالدي
والمؤمنين والمؤمنات لا تقصد الصلاة في جميع ذلك
وكذا لو قال اللهم اغفر لوالدي او اللهم اغفر للمؤمنين
والمؤمنات ذكره قاضي خان والاصل ان ما يستحيل
طلبه من الناس وكان في القرآن او ما ثور لا تقصد
وفي الجامع الصغير لا يشترط كونه في القرآن ولا كونه
ما ثور بل قال ان كان لا يستحيل سؤاله من الخلق لا
يفسد وما لا يستحيل سؤاله من الخلق يفسد ^{جعل}
في الهداية قوله اللهم ارزقني مما لا يستحيل سؤاله
من الخلق لقولهم رزق الامام الجند قال ابن الهمام
وقد ربح عدم الفساد لان الرزق في الحقيقة هو الله

ونسبته الى الامير مجاز انتهى وهذا لان الرزق المطلق
عند اهل السنة هو ما يكون غداء للحيوان ويستعمل
ما يعطي مجازا وايضا ما يكون غداء للحيوان ليس وسع
المخلوق وانما في وسعه ايصال ما يكون سببا لذلك كالماء
والنار لو قيده به بان قال ارزقني ما لا يفسد بلا خلاف
واذا تقررت هذه فقوله اكرمني او نعم علي لا شك انه
لا يستحيل سؤاله من الخلق اذ يقال اكرم فلان فلانا
وانعم فلان علي فلان فكان ينبغي ان يفسد الا ان صاحب
المحيط ذكرها عن الاصل من جملة ما لا يفسد وانه
اعتبر ان يكون معناه في القرآن وهذا تمام معناه في القرآن
مثل واذا انعمنا على الانسان فاما الانسان اذا ما ابتلا
رتبه فاكرمه ولا يرد عليه اللهم زوجني مع ان معناه
في القرآن اذ ليس في القرآن تزويج مطلق الانسان كما في
الاكرام والانعام قليلا مل وهذا يفيد ان قولهم طلب
ما لا يستحيل طلبه من الخلق يفسد ليس على اطلاقه
فالذي يقول عليه ح ما قاله قاضيه خان انه اذا دعا بها
جاء في الصلاة او في القرآن او في المأثور لا يفسد صلاة
وان لم يكن في القرآن ولا في المأثور ولا يستحيل سؤاله
من العباد تفسد انتهى وعلى هذا فلو قال اللهم امددني
بمال لا يفسد بخلاف قوله ارزقني مالا واما قوله
اصلح امري فبالنظر الى اطلاق الامر يستحيل طلبه من
الخلق وان كان يستعمل طلبه منهم مقيدا اما صريحا
او دلالة فلذلك لم يفسد واما طلب العافية والمغفرة
فظاهر في عدم الفساد سيما فيما هو موجود في القرآن
ولو قال اللهم اغفر لاجي فبيده اختلاف المتأخرين

فقيل تفسد لانه ليس في القرآن بهذا اللفظ وهو اختيار
الشيخ الامام محمد بن الفضل وقيل لا تفسد لان في القرآن
الدعاء بالمغفرة للاخ ونقصان لفظه عما في القرآن
مع عدم التفسير لا يفسد وهو اختيار شمس الايتة
الحلواني وهو الاظهر ولو قال اللهم اغفر لعمي او لخالتي
او نحو ذلك مما لم يرد في القرآن تفسد اتفاقا لعدم
وجوده في القرآن والا ثم مع عدم استحالة طلبه من الخلق
ولو قال اللهم ارزقني رؤيتك او جنتك او حج بيتك
لا تفسد لاستحالة طلب رزق هذه الاشياء من غيره
سبحانه مع ورود الانوار بطلبها ولو قال اللهم ارزقني
دائمة او كرماء او زوجة ونحو ذلك مما تعرف لفظ
الرزق بمعنى العطاء مجازا او قال اللهم اقض ديني
تفسد لعدم استحالة طلبه من الخلق ولو نظر لمصلحة
الى كتاب اي مكتوب في كاد او محراب او غير ذلك
ما فيه ان نظر اليه حال كونه غير مستفهم اي غير
قاصد لفهم ما فيه لا تفسد صلواته بالاجماع لان
النظر غير مناف للصلاة وكذا وقوع المعنى في القلب
وان نظر اليه مستفهما اي قاصدا فهم ما فيه فقد
ذكر في المتن تفسد صلواته عند محمد وذكر في الاجناس
لا تفسد صلواته عند ابى يوسف وبه اخذ مستأجرا
وفي الهداية الصحيح انها لا تفسد بالاجماع وفي
الكافي قيل على قول محمد تفسد وعلى قول ابى يوسف
لا تفسد قياسا على مسئلة اليمين فان من خلف
لا يقرأ كتاب فلان فنظروا فيه وفهم حث عند محمد
وعند ابى يوسف لا والصحيح انها لا تفسد بالاجماع

بجلاف مسئلة اليمين لان المقصود ثمة الفهم والوقت
على سرفلان وهذا الفساد يتعلق بقراءة غير القرآن
وبالفهم لا يحصل ذلك انتهى ولا شك ان النظر غير مفسد
وقصد الفهم لا يزيد على التفكير لترتيب شعر وخوخه وقد
تقدم انه غير مفسد لكنه مكروه لشغل القلب بغير
الصلاة وان قراء المصلي القرآن من المصحف او من الحفظ
تفسد صلاته عندا بحقيقة خلافا لها فان عندها لا
تفسد لانه عبادة انضمت الى عبادة لكنه يكره لما فيه
من التشبه باهل الكتاب وعندك افعي لا يكره ايضا
لما روي ان ذكوان مولى عائشة كان يؤتم بها في شهر
رمضان من المصحف قلنا ان صح فهو محمول على انه كان
يراجعه قبيل الصلاة ليكون بذكره اقرب ولا يحنى حقيقة
طريقان احدهما ان تقلب الاوراق عمل كثير وعلى هذا
فلو لم يقلب لا تفسد وكذا المكتوب في المحراب والآخر
ان التلقن من المصحف ليس من اعمال الصلاة وهذا
يوجب التسوية بين ما اذا قلب الاوراق او لم يقلب
وبين المصحف والمحراب وخوخه قال في الكافي وهو
الصحيح ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير
وقيل لا تفسد ما لم يقرأ قدرا الفاتحة وقيل ما لم يقرأ
اية وهو الاظهر لانه مقدار ما تجوز به الصلاة عنده
وهذا اذا لم يكن حافظا اذا قرأه فان كان حافظا
له لا تفسد بالاجماع لعدم التلقن ولو اخذ المصلي
حجرا فرمى به طائرا وخوخه تفسد صلاته لانه عمل كثير
ولو كان معه حجر فرمى به الطائر او خوخه لا تفسد
صلاته لانه عمل قليل ولكن قد اساء لاستغاله بغير

الصلاة ولورمي بالحجر الذي معه انسانا ينبغي ان تفسد
قياسا على ما اذا ضرب بسوط او بيده لما فيه من المخاض
على ما مر وقال في الاجناس ان رمي باطراف اصابعه
واحدا اي حجرا واحدا وكذا لورمي بحجرين لا تفسد لانه
قليل وفي الفتاوى ولورمي بسهم فسد صلاته لانه كثير
قالوا هذا اذا اخذ القوس ووضع السهم على الوتر اما
اذا كان القوس في يده والسهم على الوتر فرمى لا تفسد
صلاته انتهى ولا شك ان هذا لا يمكن عمله الا باليدين
ومن رآه يظنه في غير الصلاة فالحكم فيه بعدم الفساد
مشكل ولهذا اتى به قاض خان وغيره بلفظ قالوا لا
على عدم الرخصة به ولو حرك المصلي جسده مرة او مرتين
متواليتين لا تفسد صلاته للقلة وكذا لا تفسد اذا فعل
ذلك الحرك مرارا غير متواليات بان لم تكن في ركن
واحد ولو فعل ذلك مرارا متواليات اي في ركن واحد
تفسد صلاته لانه كثير هذا اذا رفع يده في كل مرة
اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد لانه حرك واحد
كذا في الخلاصة ثم قيد التوالي هنا بالكون في ركن
واحد وقيدته في ضرب الذابة بكونه في ركنه واحدة
ولا يظهر بينهما فرق والظاهر اعتبار الركن في المصغير
لانه المعتبر في مواضع كثيرة من هذا النوع وذكر
في الاجناس اذا قتل القملة مرارا اي بقتلات متعددة
او قتل قملات متعددة ان قتل قتلا متداركا بان لم يكن
بين كل قتلين قدر ركن تفسد صلاته وان كان
بين القتلات فرصة اي مهلة قدر ركن لا تفسد صلاته
ولكن الكفر عند افضل وقد تقدم انه يكره قتلها في

عند أبي حنيفة ولا يكره عند محمد وكذا لا تقصد الصلاة
لوروح المصلي ثم روجه أو يتوبه مرة أو مرتين ولو روج
فرايت متواليته تقصد على شئ ما تقدم ولو تخنن
المصلي يريد به علامة أي علامة الطالب له واضحه
لأنه معلوم عادة أنه في الصلاة ومع هذا سمع حروف
أي حروف التخنن وكذا إذا سمع منه حرفان نحو
بالفتح أو بالضم أو تخنن لتحسين الصوت متعمدا
بأن لم يكن مضطرا إليه ولا حاجة إلى التقييد به بعد
قوله لتحسين الصوت تقصد صلاة عند أبي حنيفة
وأبي يوسف كذا ذكر في الاجناس وصوابه عند أبي حنيفة
ومحمد وكذا هو في جميع الكتب فإن أبا يوسف لا يقصد
بحرفين أحدهما من الزوائد على ما مر فلا ادري السهو
من المص أم من صاحب الاجناس ثم الفساد بما ذكر
من التخنن قول اسمعيل الزاهد واليه ميل صاحب
الهداية وقال غيره لا تقصد قال الشيخ كالدين
ابن الهمام وهو الصحيح وتقل في الكفاية عن مبسوط
شيخ الاسلام فإن كان التخنن لتحسين الصوت
فكذلك أيضا يعني لا يقصد لأنه يفعل لأصلاح
القراءة فيكون من القراءة الأبرى أن المضمي للبناء
لا يقطع الصلاة وإن لم يكن من الصلاة حقيقة لأنه
لا صلاح الصلاة فصار من الصلاة معنى انتهى وإن كان
بعذر بأن كان مدفوعا إليه أي مبعوث الطبع
لا يقصد اتفاقا لعدم مكان التخنن وكذا إن كان
اجتماع البزاق في خلقه ولو استأذن رجل المصلي
أي طلب منه الأذن في الدخول وكذا لو نكأه فظهر

المصلي

المصلي بالبراءة ليعلمه أنه في الصلاة أو قال الحمد لله لأجل ذلك
أو قال الله أكبر لا تقصد صلاة وكذا لو سبح لأجل الإعلام
وهو الأول في قوله عليه السلام من نابه شئ في صلاة فليسبح
متفق عليه وقال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق
للنساء متفق عليه أيضا ولو عكسا قالوا لا تقصد
وقد تركا السنة أو فيه اشكال فإن صوت المرأة عورة فينبغ
أن تقصد صلاتها بالجهر بالسبح كما لو جهرت بالقراءة ونفى
أن يقيد التصفيق بما دون الثلاث المتواليات وكذا لو
سبح لتبنيه الإمام عن القعود الأول لأنه لا يجوز له
الرجوع على ما سيأتي إن شاء الله تعالى وإن قبلت المصلي
امرأة ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلاته
تامة لعدم المنافي ولو قبل هو أي المصلي امرأة بشهوة
أو بغير شهوة فسدت صلاته لأن من رآه ظنه في غير
الصلاة ولو قبل المصلي زوجها بشهوة تقصد صلاتها
كذا في الخلاصة قال ابن الهمام والله أعلم بوجه الفرق
يعني بين تقبيلها آتاه وهو في الصلاة بغير شهوة وبين
تقبيلها آتاه وهي في الصلاة بغير شهوة حيث تقصد
صلاتها لأصلاته وصاحب الخلاصة أشار إلى الفرق بأن
تقبيله في معنى الجماع يعني أن الزوج هو القاعل للجماع
فأتيانه بدواعي الجماع في معنى الجماع ولو جامعها ولو
بين فخذنها تقصد صلاتها على ما ذكره قبل ذلك
فكذا قبلها مطلقا لأنه من دواعيه وكذا لو شتمها بشهوة
بخلاف المرأة فإنها ليست فاعلة للجماع فلا يكون
آتيان دواعيه منها في معناه ما لم يشتمه الزوج
وفي الخلاصة لو نظر إلى فرج المطلقة طلاقا رجعا بشهوة

تھا

يصير مراجعاً ولا تقصد صلاة في رواية هو المختار وهذا
يشكل على الفرق المذكور لأنه انما هو من دواعي الجماع
ولذا صار مراجعاً وهي في معناه الا ان يقال فساد الصلاة
يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر فلا يقصد
مطلقاً على ما مر لعدم امكان التحرز عنها بخلاف فعل
سائر الجوارح المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال احو
ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي وسوسه في امر
من امور الآخرة لا تقصد صلاة وان كان في امر من امور
الدنيا تقصد كذا ذكره في الذخيرة لان الوسوسة المر
فكانه حوقل بسبب امر اخروي في الاول وبسبب امر
ديني في الثاني فصار كما لو ارتفع بكاه اذ العبرة
عند التلطف بما قصد باللفظ المصلي اذا اراد ان يسلم
على غيره ساهياً عن الصلاة فقال السلام عليكم فقد
انه في الصلاة قبل قوله عليكم فسكت تقصد لانه
تلفظ به على قصد الخطاب وما تلفظ به على قصد الخطأ
او الجواب من الادراك بل يتحقق تكلام الناس وينبغي ان
لا تقصد عند ابى يوسف لان الذكر لا يتغير بالقصد
عنده وكذا في المسئلة التي قبلها وذكر في الذخيرة المشي
في الصلاة اذا كان اي الماشي حال المشي مستقبل القبلة غير
منحرف عنها لا تقصد الصلاة اذا لم يكن متلاحقاً اي بعضه
لاحق ببعض من غير ملة ولم يخرج من المسجد اذا كان يصلي
فيه وان كان في الفضاء اي الصحراء لا يقصد غير المتلاحق
ما لم يخرج عن الصفوف يعني اذا مشى في صلاة الى جهة
القبلة مشياً غير متدارك بان مشى قدر صف آخر هكذا
الى ان مشى قدر صفوف كثيرة لا تقصد صلاة الا ان

وانما النظر والكثرة

خرج

خرج من المسجد فيما اذان الصلاة فيه او تجاوز الصفوف
فيما اذا كانت الصلاة في الصحراء فان مشى قدر صفين
دفعه واحدة او خرج من المسجد او تجاوز الصفوف
في الصحراء فسدت صلاة وهذا بناء على ان الفعل القليل
غير مفسد ما لم يتكرر متواليًا وعلى هذا المكان يبطل
للصلاة ما لم يكن لاصلاحها والمسجد مكان واحد
كما حكاه وموضع الصفوف في الصحراء كالمسجد هذا
اذا كان قد اتم صفوف اما لو كان اماماً فمشى حتى
جاوز الصفوف موضع سجوده فان كان ذلك مقدار
ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تقصد وان كان
اكثر فسدت وان كان منفرداً فالمعتبر موضع سجود
ان جاوز فسدت والا فلا والبيت للمرأة كالمسجد
عند ابى حنيفة على النسخة في الصحراء عند غيره وبعض
المشايع قالوا في رجل راي فرجة في الصف الثاني
اي بالنسبة الى الصف الذي هو فيه وهو الذي قد لا يمس
بينه وبينه صف فمشى اليها اي الى تلك الفرجة فسد
لا تقصد صلاة ولو مشى الى الصف الثالث بالنسبة الى
صفه فسد فرجة فيه تقصد صلاة وهذا القول ان حمل
على اطلاقه اي سواء كان مشياً الى الثالث متلاحقاً او
لم يكن كان مخالفاً لما قبله وان قيد بكون المشي وقع
متلاحقاً فلا هذا التفصيل كله اذا لم يكن الماشي في الصلاة
مستدبر القبلة بان مشى قد اتم او يمينا او يساراً او
الى ورائه من غير تحويل او استدبار واما اذا استدبر
القبلة فقد فسد صلاة سواء مشى قليلاً او كثيراً وله
يمش لان استدبار القبلة لغير اصلاح الصلاة حله

اختلاف

مفسد

كما اذا استند بر القبلة على ظن انه رفع او سبقه حدث
 اخر ثم تبين انه لم يكن رفع ولا احدث فان صلاته قد
 فسدت بالاعتبار وان لم يراي ولو لم يخرج من المسجد
 لان استند بآيه وقع لغير ضرورة اصلاح الصلاة فكان
 مفسدا ولو مضى عليك او مضى الهليلج في الصلاة
 تقسدا وان لم يتلعه وقيده في الخلاصة بما اذا كثرت ولا
 بد منه لانه عمل كثير حينئذ وتقديره بالثلاث المتوا
 كما في غيره وان لم يوضع الهليلج لكن دخل خلقه منه شيء
 يسير لا يفسد ولو كان في فمه سكر او فايد فابتلع ذوبه
 تقسدا وان لم يعضغه لانه يוכל ذلك ولو ابتلع ما بقي
 من اسنانه من المأكول ان كان ذلك زائدا على قدر حصته
 تقسدا صلاته كايفسد صومه وان كان اقل من قدر حصته
 لا تقسدا صلاته ولا يفسد صومه وقد قدمنا الكلام
 عليه في فصل ما يكره ولو اكل حالوا وبقي في فمه طعم الحلاوة
 وهو في الصلاة وابتلع ريقه لا تقسدا لانه يسير جدا
فروع ولو نفع في الصلاة ان كان غير مسموع لا تقسدا
 كالتنفسي لكن يكره وان كان وان كان مسموعا بان كان
 له حروف منجاة كاف وقف وهو بمنزلة الكلام تقسدا
 وان عطس فحصل به حروف كاصهب ومحوه لا يفسد
 لانه اضطراري وكذا لو تحشى فحصل به حروف كذا
 اطلقه قاضي خان وصاحب الخلاصة وقال في الكافي
 ان كان مدفوعا اليه لا يفسد وان لم يكن مدفوعا
 يفسد ولو تنادى فحصل به حروف لا تقسدا ذكره
 قاضي خان ولو قرع الباب فقال ومن دخله كان منا
 يريد الاذن فسدت وكذا لو قيل له من اين جيت

فقال

فقال وبير معطلة وقصر مشيدا وقيل ما مالك فقال
 الخيل والبغال والحمير يريد الجواب تقسدا وان جري
 على لسانه نعم فان كان عادة له جري على لسانه كثيرا في
 غير الصلاة تقسدا لانه من كلامه والا فلا لانه قرآن
 ولو قال بالفارسية اري فهو علي هذا التفصيل كذا
 في الفتاوي ولو قرأ من الانجيل او التوراة وهو يحسن
 القرآن او لا يحسنه تقسدا اذا لم يكن ذكرا ولو انشد
 شعرا تقسدا وان كان فيه ذكر ولو ابتلع دما خرج
 من اسنانه لا تقسدا ما لم يكن ملا الفم وكذا لو قاء اقل
 من مل الفم فعاد الى جوفه وهو لا يملك امساكه
 ولو رفع الفتيحة من السراج لا تقسدا وكذا لو تردي
 برداء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيده واحدة او حمل شيئا
 او ثوبا على عاتقه لا تقسدا ولو ركب الدابة تقسدا وان
 نزل عنها لا ولو اغلق الباب لا تقسدا ولو فتح الغلق
 اي القفل تقسدا ولو تنقل او خلع نعليه لا ولو لبس
 الخف تقسدا الان يكون واسعا يلبس بيده واحدة
 وكذا لو خلعه ولو الجم الدابة او اسرجها او نزع السرج
 تقسدا وان امسكها او خلع اللجام لا وان شد الارار
 او السراويل فسدت وان خلعها لا وكل ذلك مبني على
 العمل القليل او الكثير **تزييل** في المحدث في الصلاة
 ومن سبقه حدث سماوي من بدنه موجب للوضوء
 في الصلاة انصرف من فوره وتوضا من غير ان يشغل
 بشئ غير ضروري في وضوئه وبني على صلاته عندنا
 ان لم يعرض له ما ينافيها خلافا للثلاثة لهم ما روي
 الترمذي وحسنه وابوداود والنسائي عن علي بن

طلق

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضا احدهم
 فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة ولان الحديث ينأ
 الصلاة لتقويت شرطها ولا فرق بين الاشتكاء والبقاء
 في لزوم اشتراط الطهارة والمشى والاختلاف فيفسد بها
 ايضا فصار كالحديث ولنا ما تقدم من نواقض الوضوء
 من حديث عائشة قال عليه السلام من اصابه قئ او
 رعاف او قلنس او مذي فليصرف فليتوضأ ثم
 ليبن على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه
 والدارقطني ثم ليبن على صلاة ما لم يتكلم وصححه
 ارساله واخرج ابن ابي شيبة نحوه موقوفا على ابي بكر
 وعمر وعلي وابن عمر وسلمان الفارسي ومن التابعين
 عن علقمة وطاوس وسالم بن عبدالله وسعيد بن
 جبير والشعبي والنخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن
 المسيب وكوفيهم قدوة على ان صحة ارسال الحديث
 حجة عندنا وعند الجمهور وقد تأيد بما صح عنه هو
 الائمة وحينئذ فيحمل ذلك الحديث على العموم لا
 القياس المذكور ولكن الاستيناف افضل في حقها
 اخرازا لفضيلة الجماعة وعلى هذا فلو امكنها الاعتناء
 بجماعة اخرى فهو افضل في حقها ايضا ثم المنفرد
 انشاء اتمها في مكان وضوءه ان امكن او اقرب الموضع
 اليه ان لم يمكن تحوزا عن زيادة المشى وان شاء
 رجع الى مصلاته ليؤدي صلاته في مكان واحد و
 مقتدي يعود الى مكانه البتة ان لم يفرغ امامه
 ولو اتم في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما
 يمنع صحة الاقتداء وان كان امامه قد فرغ يتخير

كالمنفرد

كالمنفرد والامام حكمه حكم المقتدي لانه يصير من
 جملة المقتدين فانه يستخلف غيره اذا سبقه الحدث
 ويصير هو مقتديا به ثم استخلاف الامام غيره اذا
 سبقه الحدث جائز اجماعا فقد روي الاثر عن
 ابن عباس قال خرج علينا عمر لصلاة الظهر فلما دخل
 في الصلاة اخذ بيد رجل كان يصلي عن يمينه ثم رجع
 يخرق الصفوف فلما صلينا اذا نحن بعمر يصلي خلف
 سارية فلما قضى الصلاة قال لما دخلت في الصلاة
 وكبرت رايت شيئا فلمست يدي فوجدت بلة ثم
 جواز البناء مقتديا بامور منها ان ينصرف على فوره
 فان مكث بعد الحدث في مكانه قدر ركن فسد
 الا اذا احدث بالنوم مكث زمانا ثم انتبه لان فساد
 بالمثل لوجود اداء جزء منها مع الحدث والنائم حال
 نومه غير مؤد شيئا ولذا لو قرأ ذاهبا او اتيا تقصد
 على الصحيح لادائه ركن مع الحدث والمشى وقيل
 انما تقصد القراءة ذاهبا لا اتيا وقيل بالعكس
 والذكر لا يمنع البناء في الاصح لانه ليس من الاجزاء
 ولو احدث ركنها فركع مسجعا لا يبني لان الرفع
 محتاج اليه للانصراف فخرجه لا يمنع فلما اقتربت
 به التسميع ظهر قصد الاداء وعن ابي يوسف لو احدث
 في سجوده فرفع مكبرا ناويا لتمامه او لم ينو شيئا
 فسدت لان نوى الانصراف ومنها ان يكون الحدث
 سماءا فلا يبني لتمامه وكذا الشجرة وعضته ولو منه
 لنفسه ولا لاصابة بخاسته مانعة من غير سبق حدث
 خلافا لابي يوسف فان كانت من حدثه بني اتفاقا

حكمه المقتدي بالامام

ها

والفرق لهما ان ذاك غسل ثوبه او بدنه ابتداء وهذا تبعا
للووضوء ولو اصابته من حدثه وغيره لا يبني ولو احدث محلها
وكذا لا يبني لسيلان دمل غمرها فان سال السقوط شيء
من غير مسقط فقل يبني لعدم وضع العباد وقيل على الخلاف
واختلف فيما لو سبقه لعطاسه والظاهر انه يبني للونه
سماوتيا وكذا يتنجس به والظاهر انه لا يبني ولو سقط
الكرسف منها منها بغير وضع مبلولا بنت بالاتفاق
ولو تتركها فعلى الخلاف وهذا بناء على تصور بنايتها
كالرجل خلافا لابن رستم ومنها ان يكون الحدث مما
من بدنه فلا يبني باغما وجنون ومنها ان يكون موجعا
للووضوء دون الغسل فلا يبني لاحتلام ومنها ان لا
يشترط بفعل غير ضروري بان جاوز ماء يقد على الوضوء
منه وله ان يتوضأ ثلاثا ثلاثا في الاصح وثاني سائر
سائر الوضوء ولو وجد في الحوض موضعاً للتوضي
فتجاوز الى موضع اخر ان كان لعذر كضييق مكان
الاول بنى والا فلا ولو قصد الحوض وفي منزله ماء اقرب
منه ان كان البعد قدر صفين لا تقصد وان كثير
فسدت وان كان عادة التوضي من الحوض وشي الماء
الذي في بيته وذهب الى الحوض يبني ولو كان الماء بعيدا
وبقرية يتر ماء يترك البئر لان النزح يمنع البناء على
المختار وقيل لا يمنع ان عدم غيره ومنها ان لا يعرض
له ما ينشأ في الصلاة من كلام وكخوه او كشف عورة حتى
لو كشف عورة راسها للمسيح او ذراعها للغسل فقد
ولا يبني في الصحيح وكذا لو كشف الرجل او المرأة
للاستنجاء بل يستنجي من تحت الثياب وكذا يغسل

النجاسة

النجاسة وتمسح راسها وتغسل ذراعها بلا كشف
ان امكن والا لزم الاستيناف في ذلك كله وعن
القاضي ابو علي النسفي ان لم يجد منه بدلا لا تقصد وان
وجد بان تمكن من الاستنجاء وغسل النجاسة تحت
القميص ومع ذلك ابدي عورته فسدت وفي شرح
الكنز جعل الفساد بالابداء مطلقا هو ظاهر المذهب
والسنة ان ينصرف محدودا بالظاهر اخذا بانفسه
يوهم انه رغب والاستخلاف للامام ان يأخذ ثوب
رجل الى الجحرا ويشير اليه وله ان يستخلف ما لم
يخرج من المسجد او جاوز الصفوف في الصحراء
فان لم يستخلف حتى جاوزا وخرج بطلت صلاة
القوم ان لم يستنجوا هم قبل خروجه وفي بطلان
صلاته روايتان والظاهر عدم البطلان لانه في حق نفسه
كالمنفرد ولا فرق بين كون الصفوف متصلة خارج
المسجد ولم يجاوزها او منفصلة وقال محمد بن
متصلة لا تقصد ما لم يجاوزها لان مواضع الصفوف
حكم المسجد كما في الصحراء ولها ان القياس بطلانها
بجرد الانحراف لكن ورد الشرع على خلافه فيقتصر
على محل الضرورة ويشترط كون الخليفة صالحا للامامة
ولو مسبوقا ولو لم يكن مع الامام الا واحد تعيين
للاستخلاف من غير تعيين ان كان صالحا للامامة
والابان كان صبيا او امرأة فقل يتعين ففسد
صلاته وصلاة الامام لانه صار مقتديا به والاصح
انه لا يتعين ففسد صلاته فحسب وتقريبا الاستخلاف
كثيرة مذكورة في الفتاوى وغيرها ولا ضرورة الي

فمركبة
الاستنجاء

لندرة وقوعها بل لعدم مكان العمل بها في هذا الزمان و
 الاشتغال بما يفيد اولى والله الموفق ولو حصل سبق
 الحدث في ركوع او سجود يجب يجب اعادتها في البناء
 لان الانتقال من ركن الى ركن مع الطهارة شرط وليس
 فيعيد ما احدث فيه ولو لم يعد لا يجزئه بخلاف
 ما لو تذكر فيها سجدة فسجدها حيث لا يجب اعادتها
 بل يسحب لان الانتقال مع الطهارة قد وجد ولا يحتاج
 للخروج من الخلاف عند زفر والشافعي يجب الاعادة
 وعن ابي يوسف تلزم اعادة الركوع بناء على ان القومة
 بين الركوع والسجود فرض عنده والله سبحانه اعلم
فصل في سجود السهو كان الانسب ان يصل بحث
 زلة القاري بما يفسد لانه من جملة ابحاثه وكانه قصد
 جعل بحث القراءة خاتمة الكتاب يمتنا ثم افراد السجدة
 في الترجمة وفي قوله سجدة السهو واجبة لا وجه له
 بل الصواب ان يقال سجود او سجدة السهو بلفظ التثنية
 لان الاضافة فيه من قبيل اضافة الحكم الى سببه والحكم
 الواجب بالسهو انما هو سجدتان لا واحدة الا ان المصنف
 اذا لم يقصد به العدد يطلق على القليل والكثير وكانه
 اراد بالسجدة يعني السجود ولم يرد الواحدة ثم
 سجود السهو واجب عندنا على الصحيح من المذهب ذكره
 في المبسوط والمحيط والذخيرة والبدائع واستدل
 الكرخي عليه بقول محمد اذا سهي الامام وجب على
 المؤمن السجود فقد نفى على الوجوب ووجهه انه شرع
 لجبر النقصان واداء العبادة بصفة الكمال واجب فوجب
 وصار كماء الحج وقال القدوري هو سنة عند عامة

علمائنا استدلالاً بأنه لا يرفع القعدة ولو كان واجباً
 لرفعها كما في سجدة التلاوة والجواب ان سجدة التلاوة
 انما ترفع القعدة لان محلها قبلها كالصلية بخلاف
 سجود السهو لان محله بعد القعدة فكيف يرفعها اذا
 تقرر انه واجب فليعلم انه لا يجب الا بترك الواجب
 من واجبات الصلوات فلا يجب بترك السنن والمستحبات
 كالنقود والسمية والثناء والتأمين وتكبيرات الانتقال
 والتسبيحات ولا بترك الفرائض لان تركها لا يجبر سجود
 السهو بل هو مفسد ان لم يتدارك فيعاد او بتأخير
 اي تأخير الواجب عن محله او بتأخير ركن عن محله
 اما ترك الواجب فيه كما اذا نسى اي كركه وقت نسيانه
 قراءة القنوت في الوتر والشهادة في احدي القعدتين
 الاولى او الاخيرة فانه واجب فيها في اظهر الروايات
 وهو الصحيح وان ذكر في بعض الروايات انه سنة في
 القعدة الاولى واجب في الاخيرة وكما اذا نسي تكبيرات
 العيدين لما تقدم انها واجبة وكما اذا جهل الامام فيما
 يخاف او خاف فيما يجهر لان الجهر في محله والمخافة
 في محلها واجب كل منهما على الامام واما المنفرد فهو مخير
 فيما يجهر فلا يجب عليه المخافة فيه فاما ان جهر فيما
 يخاف ففي ظاهر الرواية لا يجب ذكره في المحيط لانه
 لم يترك واجباً لان المخافة انما وجبت لنفي الحكم المقتضى
 وانما يحتاج الى هذا في صلاة تؤدي على سبيل الحقيقة
 انتهى وبناء على هذا ذكر شمس الايمة الحلواني انه اذا كان
 يصلي وحده وليس ثمة احد فلا سهو عليه في ظاهر
 الرواية وان كان هناك رجل آخر وكل واحد يصلي

كان عليه السهو وفي الكافي علة عدم الوجوب بان جهره
 بقدر سماع نفسه وهو غير منهي عنه فعلى هذا الوجه جهره
 الامام يجب السهو وقد ذكر نحوه ابو سليمان في نوادره ان
 المنفرد اذا نسي حاله في الصلاة حتى ظن انه امام فجهره
 كما يجهر الامام مسجد للسهو وذكر في المحيط ان رواية الثوري
 عليه السهو وميل الشيخ كمال الدين ابن الهمام الى ان
 الخافقة واجبة على المنفرد في موضعها فيجب تركها
 السهو وهو الاحتياط واسد اعلم وذكر في الذخيرة ان سجود
 السهو يجب بستة اشياء فيجب بتقديم ركن نحو ان
 يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل غير وافي
 في محله لان الركوع قبل القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد
 به حتى يفترض عليه اعادة الركوع بعد القراءة واعادة
 السجود بعد الركوع على ما مر من ان الترتيب بينهما لا
 يتكرر في الركعة الواحدة وبين غيره فرض واذا لم
 يقع ذلك معتدا به لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا
 فعل ذلك يجب عليه سجود السهو لتأخير الركن بسبب
 الزيادة التي زادها فليتامل ويجب بتأخير ركن
 هذا الثاني من الستة نحو ان يترك سجدة صليبية بضم
 الصاد وسكون اللام بعدها باء موحدة ثم ياء النسبة
 والمراد سجدة الصلاة نسبة الى الصلابة لاختصاصها
 بصلب الصلاة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة السهو
 فاذا ترك سجدة من ركعة سهواً فتذكرها في الركعة الثا^{نية}
 بعد تلك الركعة او فيما بعدها فسجدها فقد اخرجنا
 عن محله او يؤخر القيام عطف على ترك اي او تأخير
 الركن نحو ان يؤخر القيام بالركعة الثانية بان يجلس

الى ص

بعد السجدة

بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى جلسته قبل ان يقوم
 كما هو مذهب الشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر من ضعف
 او وجع او يؤخر القيام الى الركعة الثالثة بان زاد على
 قدر التشهد في القعدة الاولى على ما مر وسيجي ان شاء
 الله تعالى ويجب تكرار الركن هذا الثالث من الستة
 نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث مرات ويجب تغيير
 الواجب من صفة الى صفة وهو الرابع من الستة نحو
 ان يجهر بالقراءة فيما يخاف فيه بها او يخاف فيما
 يجهر فيه ويجب ترك الواجب رأساً وهو الخامس
 من الستة نحو ان يترك القعدة الاولى او القنوت
 او تكبيرات العيد او غير ذلك من الواجبات ويجب
 ترك السنة المضافة الى جميع الصلاة وهذا هو
 نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة الاولى فانه يقال
 تشهد الصلاة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تسبيح
 الركوع فانه يضاف الى الركوع لا الى الصلاة وهذا على
 رواية كونه سنة فيها وهو اختيار البعض وهو القياس
 قال في الكافي لان القعدة الاخيرة لما كانت فوضا كما
 قراءة التشهد فيها واجبة والقعدة لما كانت واجبة
 كانت قراءة التشهد فيها سنة لان الاقوال زينة الافعال
 فكانت احط رتبة منها انتهى وقال بعض المشايخ
 التشهد في القعدة الاولى واجب وهو ظاهر الرواية
 وعليه المحققون لمواظبته عليه السلام عليه
 من غير ترك وقد تقدم قال القاضي صدر وجوبه شيء
 واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الذخيرة
 وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها تخرج عليه

درس

اما التقدم والتأخير فلان مراعاة الترتيب واجبة عندنا
 وتكرار الركن يوجب تأخير الركن الذي بعده واداء الركن
 من غير تأخير واجب وعليه المحققون من اصحابنا
 والجمهور والمخافتة في محله واجب كما عرف ولو جهر
 الامام فيما يخافت او خافت فيما يجهر قد رما بجوزبه
 الصلوة بحجب سجود السهو عليه وهو اي التقدير
 مقدار ما تجوز به الصلاة هو الاصح والاى وان لم يكن
 ذلك مقدار ما تجوز به الصلاة فلا اي فلا يجب عليه
 سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والمخافة
 وذكر في رواية النوادر انه ان جهر فيما يخافت فعليه
 سجود السهو قل ذكره او اكثر وان خافت فيما يجهر ان
 خافت الفاتحة او اكثرها او خافت من السورة ثلاث
 ايات قصارا واية طويلة فعليه السهو وان خافت
 اية قصيرة يجب سجود السهو عنده اي عند اي حنيفة
 خلافا لها ففرق في النوادر بين الجهر والمخافة وذلك
 لان الجهر في موضع المخافة اشد والمخافة في موضع
 الجهر اخف لان المخافة مشروعة في صلوات الجهر
 كالمغرب والعشاء دون العكس وكذا مشروعة للمنفرد
 في موضع الجهر دون العكس على الاصح فاغتفر القليل
 منها لانه وقرق ايضا بين الفاتحة وغيرها حيث
 شرط اكثرها وهو اكثر من ثلاث ايات قصارا لاث
 فيها معنى الدعاء وان كانت قرانا حقيقة ولو كانت
 دعاء لم يجب السهو بتغيير هيئته فلذا خفف حكمه
 والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما تجوز به الصلاة
 من غير تفرقة لان القليل من الجهر في موضع المخافة

عفو ايضا ففي حديث ابي قتادة في الصحيحين انه عليه
 السلام كان يقرأ في الظهر في الاوليين بأم القرآن
 وسورتين وفي الاخيرين بأم الكتاب ويسمعنا
 الآية احيانا والفاخرة قران حقيقة وكونها ثانيا صيغة
 لا اثر له فلا فرق بينها وبين غيرها ثم ادنى الجهر ان
 يسمع غيره وادنى المخافة ان يسمع نفسه وهذا هو
 المختار ذكر في القنية وقد تقدم في بحث القراءة ولو قار
 في الصلاة الرباعية الى الركعة الخامسة او قعد بعد رفع
 رأسه من السجود الى الركعة الثالثة او الرابعة في المغرب
 او الثالثة فيه او في الفجر او قعد بعد رفعه من الركعة
 الاولى في جميع الصلوات يجب عليه سجود السهو وتجوز
 القيام في صورة وتجوز القعود في صورة لتأخير التوبة
 وهو الشهدا والسلام في صورة القيام وتأخير الركن
 وهو القيام في صورة القعود وان نهض الى الركعة الثا
 لثة ساهيا ولم يقعد في القعدة الاولى ثم تذكر قبل
 ان يستوى قائما ينظر ان كان الى القعود اقرب يقعد
 لانه بمنزلة القاعدة وفي وجوب سجود السهو عليه
 حينئذ اختلاف بين المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل لا يجب وقال غيره يجب لانه يقدر
 ما اشتغل به من القيام اخر واجبا والاصح عدم الوجوب
 لان الشرع لم يعتبر فعله قيا ما فكان معتبرا اقعدا
 ضرورة فلا يوجد التأخير التأخير الموجب للسجود
 ولا فرق في هذا الحكم بين القعدة الاولى والثانية بخلاف
 ما اذا كان الى القيام اقرب وانما يكون الى القعود اقرب
 اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكره صاحب المحيط وفي المنا

٢ الى ص

ب

ع

قال بدر الدين يعني الكردي ان تنصب النصف الاسفل
 يكون الى القيام اقرب وان لم ينصب النصف الاسفل
 يكون الى القعود اقرب وهذا هو الذي اختاره في الكافي
 وهو الاصح فانه اذا رفع ركبتيه ولم ينصب النصف
 الاسفل يصير كالمجالس لقضاء الحاجة ولا يعد قائما
 حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لانه لو قراء وركع وسجد في هذه
 الحالة من غير عدد لا يجوز لانه ليس بقائم فان كان
 الى القيام اقرب لم يقعد بل يمضي على صلاته كما لو لم
 يتذكر الا بعد تمام القيام ويسجد للشهو وتترك التواضع
 وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف
 اختارها مشايخ بخاري اما في ظاهر روايته فما لم يستوقا
 يعود وان استوى قائما لانه اذا استوى قائما كانه
 اشتغل بفرض القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف
 ما لو لم يستوقا قائما قال الشيخ كالدين ابن الهمام وهو
 الاصح والتوفيق بين ما روي انه عليه السلام قام
 فسبحوا له فرجع وما روي انه لم يرجع بالحمل على ما
 القرب من القيام وعدمه ليس باولى منه بالحمل
 على الاستواء وعدمه انتهى بل التوفيق بالحمل على الاستواء
 وعدمه اولى لان الواقع في الروايتين لفظ القيام
 فحمله مرة على الحقيقة ومرة على ما يقرب منها اولى من حمله
 مرة على ما يقرب من الحقيقة ومرة على ما هو بعيد عنها
 فليتأمل ويؤيده ما روي ابو داود انه عليه السلام قال
 اذا قام الامام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوي
 قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد
 سجدين للشهو ومثله في سنن ابن ماجة ثم لو عاد بعد

ما صار الى القيام اقرب قيل يفسد صلاته وقال ابو علي
 الجوزجاني لا يفسد وقال الزوزني في شرح القنوري ان
 عاد فقعده يكون ميسرا ولا يفسد صلاته ولا يخفى ان هذا
 كله انما يتأتى على رواية ابي يوسف لا على ظاهر الرواية
 ولو عاد بعد ما استوى قائما فسدت صلاته لشكامل الجنازة
 برفض الفرض بعد الشروع فيها لاجل ما ليس بفرض
 ذكره الزوزني في شرح مختصر القنوري قال الزيلعي
 وهو الاصح بخلاف ترك القيام للسجدة التلاوة لانه على
 خلاف القياس ورد به الشرع لظاهر مخالفة المستبين
 وليس ما نحن فيه في معناه على ان الجنابة هنا بالرفض
 وليس ترك القيام للسجود تركا له حتى لو لم يبق بعدها
 بل ركع ومضى على صلاته صححت ولا كذلك ههنا قال
 الشيخ كالدين ابن الهمام وفي النفس من هذا التصحيح
 شيء لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة ان يكون
 زيادة قيام ما في الصلاة وهو ان كان لا يحل له بالصحة
 لا يحل له ما عرف ان زيادة ما دون ركعة لا يفسد الامر
 ان يفرق باقتراح هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال
 المتحقق لزوم الامر ايضا بالرفض اما الفساد فلم يظهر
 وجه استلزامه اياه فيترجح بهذا البحث القول بما
 للتصحيح انتهى وفي القنية ترك القعدة الاولى في الفرض
 فلما قام عاد اليها وذكر انه لم يكن له العود يقوم في
 الحال انتهى وهذا يفيد ان العود غير مفسد وفيها
 ولو عاد الامام يعني الى القعدة الاولى بعد ما قام
 لا يعود معه القوم حقيقة للمخالفة وذكر البعض
 انهم يعودون معه انتهى وهذا يفيد عدم الفساد

وفي القنية المتديداً إذا سبي التشهد في القعدة الأولى فذكر
 بعد ما قام عليه أن يعود ويتشهد بخلاف الإمام والمنفرد
 للزوم المتابعة كمن أدرك الإمام في القعدة الأولى
 فقعده مع مقام الإمام قبل شروع المسبوق في التشهد
 فإنه يتشهد تبعاً لتشهد إمامه فكذا هذا ولو كرر
 الفاتحة في ركعة من الأوليين متوالياً أو قرأ القرآن في
 ركوعه أو في سجوده أو في موضع التشهد يجب عليه سجود
 السهو للزوم تأخير الواجب وهو السجدة في الصورة
 الأولى والقراءة فيما لم تشرع فيه فيما بعدها فالتحرز عن
 ذلك واجب ولو قرأ الفاتحة ثم السجدة ثم الفاتحة لا يلزمه
 السهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة الأحراف ثم أعادها
 لاسهو عليه كذا في الخلاصة وإن قرأ الفاتحة في إحدى الأركان
 مرتين أو ضم فيها إليها سجدة وكذا لو قرأ السجدة دون
 الفاتحة أو قرأ التشهد مرتين في القعدة الأخيرة أو شهد
 قائماً أو راكعاً أو ساجداً لاسهو عليه كذا المختار على ما ذكره
 الأسبغاني أما تكرار الفاتحة وضم السجدة فلان الآخرين
 محل للقراءة مطلقاً ولم يلزم منه ترك واجب ولا تأخير
 وأما التشهد فلأنه ثناء والقيام والركوع والسجود محل
 للثناء وذكر الناطقي في الأجناد عن محمد بن محمد لو تشهد في قنائه
 قبل قراءة الفاتحة فلا سهو وبعدها يلزمه قال السجدي
 وهو الأصح لأنه محل قراءة السجدة فقد أخرج الواجب انتهى
 وقد يقال أنه بقراءة قبل الفاتحة فقد أخرج الواجب أيضاً
 وفي المحيط والقيون ولو تشهد في ركوعه أو سجوده لم
 السهو ولو زاد في التشهد في القعدة الأولى على التشهد
 نظر أن قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب عليه

كذا في المختار

سجود السهو بالاتفاق لأنه آخر الفرض وهو القيام وروى
 عن أبي حنيفة أنه إن زاد حرفاً واحداً يجب عليه سجود
 السهو وروى عنهما أنه إن قال اللهم صل على محمد يجب
 ما لم يقل وعلى آل محمد وكان الشيخ ظهير الدين المصنف
 يقول لا يجب السهو بقوله اللهم صل على محمد وخو
 إنما المعتبر مقدار ما يؤدي فيه ركن وقد تقدم تمام
 الكلام عليه في بحث التشهد وإن سكنت في الركعتين
 الآخرين متعمداً فقد ساء وإن سكنت ساهياً يجب
 السهو وهذا بناء على رواية وجوب الفاتحة في الآخرين
 وقال أبو يوسف لاسهو عليه وهو بناء على عدم وجوبها
 وقد تقدم الكلام في القراءة وإن قرأ القرآن بعد قراءة
 التشهد في القعدة الأخيرة لاسهو عليه لأنه محل للثناء
 الدعاء والقرآن يشتمل عليهما وإن تذكر القنوت بعد
 الركوع وهذا يشمل ما إذا تذكره في السجود أو بعد ما
 رفع من الركوع قبل أن يسجد لم يعد إلى قراءة القنوت
 أي يضي على صلاته ولا يقنن لفوات محل له أما في سجود
 فظاهر وأما قبله فلان القنوت بين الركوع والسجود ليس
 لها حكم القيام قاله قاضي خان وإن تذكر وهو بعد
 في الركوع ففيه أي في العود روايتان أحدهما لا يعود
 ولا يقنن والآخرى يعود إلى القيام ويقنن ويعد
 الركوع والذي في فتاوي قاضي خان والصحيح أنه
 لا يقنن في الركوع ولا يعود إلى القيام فإن عاد إلى
 القيام وقت ولم يعد الركوع لم يفسد صلاته
 لأن ركوعه قائم لم يرفض وقال الناطقي سواء عاد
 أو لم يعد يسجد للسهو وفي الخلاصة وعليه السهو عا

في

قنت اوله بقينت انتهى ولا بد من الفرق على ما هو الصحيح
من انه لا يعود ولو عاد وقت لم يرتفع ركوعه بين القنوت
وبين الفاتحة او السورة اذا تكوّن في الركوع فانه يعود
ويقرأها ويعيد الركوع رواية واحدة ولو عاد وقراء
يرتفع الركوع حتى لو لم يعده تفسد صلاته بل لو قام
لاجل القراءة ثم بدله فسجد ولم يقرأ ولم يعيد الركوع
قال بعضهم تفسد صلاته لانه لما انتصب قائماً للقراءة
ارتفع ركوعه وان كان البعض يقول لا تفسد لان
الرفض لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كانه لم يكن مع
ان الكل واجب ويبان الفرق اما اولا فبان وجوب
القنوت دون وجوبها اذا كثرا العلماء لا يقولون
به بخلافها فان الفاتحة فرض عند اكثر العلماء والسورة
واجبة باتفاق ائمتنا فلذا يجب العود لاجلها ويرتفع
الركوع به دون القنوت واما ثانيا فبانها اذا عيّد
يقعان فرضين والقنوت اذا عيّد يقع واجبا يبان
ذلك ان القراءة وان انقسمت الى فرض وواجب وسنة
الا انها اطلاق يقع فرضا وكذا اذا اطلال الركوع والسجود
على ما هو قول الاكثر والاصح لان قوله فاقرأ ما تيسر
لوجوب احدا من الاية مما فوقها مطلقا لصدق
ما تيسر على كل فرد فمنها قرأ يكون الفرض ومعنى الاقسا
المذكورة ان جعل الفرض مقدارا كذا وجب وجعله دون
ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى حد كذا سنة لانه
يقع اول اية يقرأها فرضا وما بعدها الى حد كذا
واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة وذلك لانا
ان اعتبرنا الواجب ما بعد الاية الاولى منضمّا اليها

انقلب

انقلب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب
بعض الفاتحة وقد قالوا الفاتحة واجبة وكذا الكلام
فيما بعد الواجب الى حد السنة فليتامل لكن الفرق
بين القنوت وبين تكبيرات العيد مث كل حيث ذكروا
انه لو تذكر انه تركها وهو في الركوع يعود الى القيام على
ما اشار اليه في الكافي على ما يأتي ان شاء الله تعالى وكذا
في تلخيص الجامع الكبير وصرح به في شرحه والذي
ذكره في التلخيص انه يجوز رفض ركعتين لم يتم لاجل واث
لم يفت محله فعلى هذا جاز رفض الركوع لانه لم يتم
لان تمامه بالرفع لاجل تكبير العيد لانه واجب لم يفت
محله من كل وجه لان الراعي قائم حكما فيقال القنوت
ايضا كذلك ولما رزق تعرض للفرق والذي يظهر انه
كون تكبير العيد مجمعا عليه دون القنوت والله اعلم
وان سلم على رأس الركعتين في الظهر على ظن انه اتمها
ثم تذكر انه اتمها صلى ركعتين فقط يتيمها ويسجد للسهو
لانه سلم على ظن انه اتم الاربع فيكون سلامه سهوا
وان سلم على رأس الركعتين على ظن انها اي صلاته
جمعة او فجر تيسر نصف صلاة لانه سلم عالما بانها صلى
ركعتين فوقع سلامه عملا فيكون قاطعا فلا ينبغي
وان سمي عن القعدة الاخيرة في ذوات الاربع وقام
الى الخامسة يعود الى القعدة ما لم يسجد للجمعة
لانها فرض فيرفض لاجلها عند التمكن من اصلاحها
ما هو محل الرضا وهو ما دون الركعة ويتشهد ويسلم
ويسجد للسهو لما خيره القعدة وان قيد الركعة
الخامسة بالسجدة تحولت صلاته نقلا عن حنفية

وابي يوسف وبطلت اصلا عند محمد ولم يتغير عند
 الشافعي ولا يلزمه ضم بناء على ان هذه الركعة عنده
 عبث لان الترتيب في افعال الصلاة فرض عنده وكذا
 اصالة لفظ السلام والنفل لا يشرع قبل الفراغ من الفرض
 فيصير عبثا منافيا والمنافي يعفى للشهر عنده ومحمد
 ان التحريم عقدت للفرض قصدا ولاصل الصلاة ضمنا
 فاذا بطلت الفريضة بطل ما في ضمنها ولها ان الفرض
 مشتمل على الاصل والوصف فاذا بطل الوصف بما
 يخصه من المناقب لم يبطل الاصل لان عدم الوصف
 لا يستلزم عدم الموصوف وعليه ان يضم اليها
اي الخامسة ركعة سادسة عندها خلافا لمحمد لم يصير
 مستغلا بست ركعات لان التقليل بالتوغير مشروع
 عندنا وقوله وعليه يفيد ان الضم واجب وهو ظاهر
 كلام محمد حيث قال وضم بالاخبار وهو يفيد الوجوب
 وقال في الكافي انه يضم السادسة ندبا حتى لو لم يضم فلا
 فلا شيء عليه لانه مطلقون وهو غير مضمون خلافا للفرق
 لان الشروع ملزم قلنا نعم ان شرع ملزما اما لو شرع
 سقطا فلا اذا الضمان بالالزام او الالتزام انتهى ثم بطلان
 الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة عند ابي يوسف
 لان السجود يتم بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل ما لم
 يرفع رأسه لانها لا تتم الا بالرفع عنده لابي يوسف ان
 السجود عبارة عن الانخفاض وقد حصل بمجرد الوضع
 فمن شرط الرفع فقد زاد على النص بالراي ومحمد ان
 تمام كل شيء باخراة واخر السجدة الرفع ولذا لو سجد قبل
 امامه فادركه امامه فيه جاز ولو تمت بالوضع لما

جاز

جاز لان كل ركن ادي قبل الامام لا يعتد به كذا في الكافي
 وغيره ولكن هذا لا ينقض به على ابي يوسف لانه كان
 ان يجعل ما سجد بعد سجود الامام معتد به وان اقامنا
 قبله قالوا وقول محمد هو المختار للفتوى ونظر فائدة
 فيما لو سبقه حدث بعد وضع جبهته قبل الركوع
 فرفع رأسه للوضوء للوضوء له ان يعود الى القعدة
 وتصح صلاته لانه لم يسجد للخامسة وهذه المسئلة
 تلقب بمسئلة زه بكسر الزاي وسكون الهاء وهي
 كلمة تقولها الاعاجم عند استحسان الشيء وذلك
 لانه لما عرض قول محمد فيها على ابي يوسف قال زه
 صلاة فسدت يصلحها الحديث وانما قالها ابو يوسف
 على سبيل التهكم والتعجب هذا وقال الشروعي ينبغي
 ان يكون الخلاف على العكس لان الطمانينة والقعدة
 بين السجدين فرض عند ابي يوسف وعند محمد
 ليس بفرض بل ذلك سنة او واجب والنقص عن ابي
 يوسف على الركوع لانه لا يتم حتى يرفع رأسه ويثبت
 قائما وعند محمد يتم بنفسه الا خفاء وان لم يرفع
 رأسه منه انتهى ولا شك انه على مقتضى هذا
 النص يحتاج كل منهما الى الفرق واما مجرد افتراض
 الرفع والطمانينة وعدمه فلا يستلزم العكس
 لجواز ان يتم السجود بالوضع ويكون الرفع فرضا
 مستقلا لا جزء منه قوله ويسجد للشهر هو قول
 بعض المشايخ وفي النهاية والاصح انه لا يسجد وكذا
 وكذا قال ابن الهمام الصحيح انه لا يسجد لان النقص
 بالفساد لا يجبر بالسجود وقد يقال الفساد لصفة

ن
 الفريضة

لا اصل الصلاة في غير النقصان الواقع في اصلها الركعة
 الواجب سهواً بالسجود وان قعد في آخر الركعة الرابعة
 ثم قام قبل ان يسلم يعود ايضا ما لم يسجد ويسلم يخرج
 عن الفرض بالسلام لانه واجب ولا يسلم قائماً لانه
 غير مشروع في الصلاة المطلقة وامكنه الاقامة على
 وجهه بالعود الى القعدة ويسجد السهو لانه اخر واجب
 وهو السلام بسبب فعل زائد لم يلحق بالصلاة بخلاف
 ما لو اطل الدعاء بعد التشهد لانه يلحق بها فلا يعد
 تأخيراً فان سجد الخامسة كان فرضه تاماً لتمام اركانها
 اذ لم يبق منه الا السلام وهو واجب ويضم الى تلك
 الركعة اخري ويكون الركعتان ناقلة له بناء على صحة
 النقل بتحرمة الفرض كما تقدم وهل تنوب هاتان
 الركعتان عن سنة الظهر والعشاء قيل نعم والصحيح
 ان لا تنوبان لان السنة بالمواظبة والمواظبة علمها
 منه عليه السلام بتحرمة مبتدأة وان لم يحجج الى
 قصد السنة في وقوعها بخلاف وقوعها بخلاف ما
 قدمناه في الاربع بعد الظهر فانها بتحرمة قصدت
 للنفل ابتداء فلذا يقع الاوليان منها سنة والكلام
 في القيام الى الرابعة في المغرب والى الثالثة في العجر كالكلام
 في القيام الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم المذكور
 وهو الضم في الظهر والعشاء والمغرب كالام فيه لعدم
 كراهة النفل بعدها اما في الفجر والعصر فقد قيل لا يضم
 فيها في الصورة الثانية لكراهة النفل بعدها وكذا لا يضم
 في الفجر في الصورة الاولى ايضا لكراهة النفل بعد طلوع
 الفجر بخلافها في العصر لانه يصير منفصلاً بست ركعات

قبل اداء فرض العصر ولا كراهة فيه وقيل يضم مطلقاً
 وهو المختار لان النهي انما هو عن التغفل القصدي لا الوقوف
 من غير قصد ولذا لو تطوع اخر الليل فلما صلى ركعة
 طلع الفجر كان الاوليان يتمها ثم يصلي ركعتي الفجر لانه
 لم ينفل بعد الفجر باكثر من ركعتيه قصداً ويسجد السهو
 استحساناً والقياس ان لا يسجد لانه في صلاة غير التي
 سهي فيها ومن سهي في صلاة لا يسجد في اخري وجه
 الاستحسان ان النقصان دخل في فرضه عند سجدة تركه
 الواجب وهو السلام وهذا النفل بناء على التحريم
 الاولى فيجعل في حق السهو كائناً صلوة واحدة كن
 صلى ستاً تطوعاً وسهي في الشفع الاول يسجد في الآخرة
 وان كان كل شفع صلاة على حدة بناء على الاتحاد الحكمي
 بواسطة اتحاد التحريم وعندنا يوجب النقصان
 في النفل بالدخول فيه لاعل الوجه الواجب اذ الواجب
 ان يشرع في النفل بتحرمة للنفل وهذه كانت للفرض
 وسهواً لا مام يوجب السجدة عليه اصالة وعلى القوم
 تبعاً له فان تركه الامام لا يسجد المؤتم لئلا يصير
 مخالفاً لمامه ولم يلزم الاداء الامتثال له وسهو
 المؤتم لا يوجب السجود على الامام لانه متبوع لا تابع
 ولا عليه اي ولا على المؤتم لانه ان سجد وحده كان
 مخالفاً لمامه وان سجد امامه ينقلب الاصل تبعاً
 وان سهي عن السلام يعني بالسهو عن السلام لانه انه
 اطل القعدة الاخيرة ساكتاً قدر ركن او اكثر على
 ظن انه خرج من الصلاة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم
 فسجد للسهو ولتاخير الواجب وان سلم من وجب

عليه السهو حال كونه يريد بسلامه قطع الصلاة يعني
انه لا يريد حال السلام سجدة السهو اي ان يسجد للسهو بل
عزمه ان لا يسجد له ثم بدله بعد ما سلم ان يسجد للسهو
فله ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة اي وما لم
يستدبر القبلة فوضع لا موضع له وهو غير صحيح والحاصل
ان نيته عند السلام ان لا يسجد لا تمنع وجوب السجود
ما لم تمنع وجوب السجود يعرض بعد السلام ما لم ينافي
الصلاة لانها تغيير للمشروع فلا تعتبر من شك في حال
القيام انه هل كبر للاقتراح ام لا فتفكر في ذلك وطاك
تفكره مقدار اداء ركن وعلم بعد ذلك انه كان قد كبر
او ظن في الصورة المذكورة اي غلب على ظنه بعد التفكير
انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه قد كبر فعليه
السهو لان تفكره يستلزم تاخير الواجب وهو القراءة
وكذا ان شك انه في الظاهر او في العصر مثلا او شك انه
صلى ثلاثا او اربعاً وشغله عن التسليم او فرغ من
الفاتحة وتفكر اي سورة سورة يقرأ وطال تفكره
عليه سجود السهو ثم الاصل في حكم التفكير انه ان منعه
عن اداء ركن كقراءة اية او ثلاث او ركوع او سجود او
عن اداء واجب كالقعود يلزمه السهو ولا يستلزم ذلك
ترك الواجب وهو الايمان بالركن او الواجب في محله
وان لم يمنع عن شيء من ذلك بان كان يؤدي الاركان
ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ وهو الامام
الصفار ان منعه التفكير عن القراءة او عن التسليم
عليه سجود السهو وان كان لا يمنعه بان كان يقرأ وتفكر
او يسبح ويتفكر لا يجب عليه سجود السهو فعلى هذا

القول لو شغله التفكير عن تسبيح الركوع وهو ارفع مثلاً
يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه لانه لم يمنع
عن اداء ركن ولا واجب وعن الصفار ان شك في صلاة
صلاها قبل هذه الصلاة فتفكر في ذلك وهو في هذه
الصلاة لا سهو عليه ان شغله تفكره وقال الحلواني
ما قال في الكتاب وان شغله تفكره لا يريد التفكير عن
ركن او واجب فان ذلك يوجب سجود السهو بالانحياز
ولكن اراد به شغل قلبه بعد ان يكون جوارحه مشغولة
باداء الاركان كذا في التائا رخانية وان سلم المسبوق
سأهياً مع امامه اي على اثر تسليمه الاول كما يراد
فانه لا سهو عليه لانه مقتد به وسهو المقتدي
لا يوجب السجود وان سلم بعده اي بعد سلام امامه
يجب عليه سجود السهو لو وقع منه بعد صيرورته
منفرداً وفي المحيط ان سلم في الاولى مقارناً لسلامه
فلا سهو عليه لانه مقتد به وبعده يلزمه لانه منفرد
انتهى فعلى هذا يراد بالمعية حقيقتها وهو نادى الوقوف
وذكر في المسقط ان المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر
تكبير التشريق ايام التشريق مع امامه سهواً فعليه
السهو ولا قلنا ان صدور السهو منه حصل بعد صيرورته
منفرداً والمنفرد يلزمه السجود بسهوه ولو سلم على ظن
ان عليه ان يسلم فهو سلام عمد يمنع البناء المسبوق
يتابع امامه في سجود السهو وان كان وقوع السهو منه
قبل اقتداءه لان سجود السهو يقع في حرمة الصلاة وما
دام لا امام في الصلاة فالمتابعة لازمة على المسبوق
كسائر المقتدين ولو ظن الامام ان عليه سهواً فنجح

وتابعه المبوق ثم علم ان لا سهو عليه ففيه روايتان
وبناء عليهما اختلف المشايخ واشبهها فساد الصلاة
وقال ابو حفص الكبير لاويه اخذ الصدر الشهيد والاول
بناء على ان زيادة سجدين كزيادة الركعة مفسد ولو
انها لا تفسد بزيادة سجدتين لان الاصح لو سجد مع
الامام للسهو لا يفسد مع انه زاد سجدتين غير معتبر
لانه لا تجزيها بل عليه ان يسجد لك السهو في آخر
بل الموجب للفساد الاقتداء في موضع لزمه فيه الانفراد
وان قام المبوق قبل سلام الامام وقراء ورکع ولكن
لم يسجد بعد حتى يسجد الامام للسهو يتابعه المبوق
فيه ويرتفع قيامه وقراءته وركوعه لان انفراجه لم
يستحكم بعد فقلزمه متابعتة واذا عاد الى المتابعة
ارتفع ما جعله لظهور وقوعه قبل صيرورته منفردا
لان ما اتي به دون الركعة حتى لم يحن عليه من غير اعادته
فسدت صلاته وان كان قيد الركعة التي قام لها ولو
بالسجدة لا يتابع الامام في سجود السهو لاستحكام انفراجه
وان عاد وسجد معه فسدت صلاته لان الاقتداء
في موضع الانفراد مفسد كالانفراد في موضع الاقتداء
وان لم يتابع المبوق الامام في سجود السهو يسجد لكل
ذلك السهو اذا فرغ من الصلاة استحسانا والقياس
ان لا يسجد لان ما يقتضيه اول صلاته حكما وسجود
السهو انما شرع في آخر الصلاة وجه الاحتسان انه اخر
صلاته حقيقة وانما رجع السجود قبله في الاخر الحكمي
لاجل متابعة الامام فان فاته المتابعة كان عليه ان
يسجد في الاخر الحقيقي وان سهى فيما يقضي بعد فراغ

الامام يسجد للسهو ايضا لانه منفرد والمنفرد يجب السجود
لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سهى
هو ايضا كفته سجدة عن سهوه وهو امامه لان
السجود لا يتكرر لان الجنائيات الواقعة في الصلاة من
جنس واحد باعتبار الصلاة وكل جنائيات تعددت
من جنس واحد يكفي فيها جزء واحد اذا تأخر عنها
كم من افطر عمدا في رمضان مرارا كفته بعدها واحد
ونظائره كثيرة وههنا كذلك لان الجزء الذي هو السجود
متأخر عن جميع ما وقع من السهو ضرورة كونه في آخر
الصلاة وكذا لو سجد لسهو امامه معه ثم سهى فيما يقضي
يسجد ايضا لتقدم الجزء على السهو الثاني ولا يتبع المبوق
اي لا يباح له ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام
الامام بل يكره تحريما لهية عليه الصلاة والسلام من
الاختلاف على الامام بقوله انما جعل الامام ليؤتم به
فلا تختلفوا عليه الحديث الا ان يكون القيام لضرورة
ضنون صلاته عن الفساد كما اذا انتظره ان تطلع الشمس
قبل تمام صلاته في الفجر او يدخل وقت العصر في الجمعة
او تنقضي مدة مسجده او يخرج الوقت وهو معذور او
يئد به الحدث او يخاف مرور الناس بين يديه ويخو
ذلك فلا يكره ان يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر
التشهد ولا يقوم قبل قعوده قدر التشهد اصلا فان
قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد اي قبل ان يقعد
قدر التشهد فالمسئلة حينئذ على وجوه منهاها على
ان ما يؤديه من قيام وقراءة وركوع وسجود قبل قعود
الامام قدر التشهد لا يعتد به لو وقع منه قبل صيرورته

منفردا اذ لا يصح انفراده قبل اتمام الامام صلاته ولا تتم
 ما لم قدر التشهد في العدة الاخيرة وان ما يقضيه اول
 صلاة في حق القراءة واذا تقر هذا فلا يخلو المسبوق
 من انه اما ان كان مسبوقا بركة او بركتين او بثلاث
 ركعات او بربع ركعات فان كان مسبوقا بركة ينظر
 ان وقع من قرأته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما
 تجوز به الصلاة على الاختلاف بين ابي يوسف وصاحبيه
 جازت صلاة لومض على ذلك لان ذلك المقدار وقع معقلا
 فينادي به فرض القراءة فانها عليه فرض ما سبق به
 ركة واحدة هي اوله صلاة حكما في حق القراءة والاي
 وان لم يقع من قرأته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار
 ما تجوز به الصلاة فسدت صلاته ان مضى على ذلك
 ولم يعد القراءة لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من
 التشهد لا تعتبر على ما مر والقراءة فرض عليه في الركة
 التي يقضيها اذ لم يبق من صلاة تدارك القراءة فيه
 فتفسد ترك الفرض وكذا الحكم ان كان مسبوقا بركتين
 لافتراض القراءة عليه فيها وعدم ما يمكن تداركها فيه
 بعدهما بخلاف ما اذا كان مسبوقا باكثر من ركعتين حيث
 لا تفسد صلاة بعدم وقوع مقدار ما تجوز به الصلاة
 من قرأته بعد فراغ الامام من التشهد لتمكنه من تداركها
 فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين مما يقضيه
 مقدار ما تجوز به الصلاة واعتد بما قرأه قبل فراغ الامام
 من التشهد ومضى عليه تفسد صلاة ايضا واعلم ان
 المسبوق هو من وقع شرعه مع الامام بعد ما فاتته
 الركة الاولى معه واللاحق من شرع معه قبل فواتها

فقد

ثم فاته

ثم فاته شيء فيما بعد والمدرك من لم يفته مع الامام شيء
 من الركعات فمن جملة احكام المسبوق ما ذكر ومن جعلها
 انه فيما يقضى للمنفرد الا في اربع مسائل احدها لا يجوز
 اقتداؤه ولا الاقتداء به لانه باين من حيث التحريم اما لو
 سئى احد المسبوقين المتساويين كيمه ما عليه فلا حظ
 صاحبه في القضاء من غير اقتداء صحح ثانيها انه لو كبرنا ويا
 للاستيناف يصير مستأنفا قاطعا للاولى بخلاف المنفرد
 فانه لو كبرنا ويا للاستيناف لا يصير مستأنفا ما لم يرد
 صلاة اخرى غير التي هو فيها على ما سبق فالتها ما تقدم
 انه لو سجد امامه للمشهد بعد ما قام لقضاء ما سبق
 قبل التقييد بالسجدة يعود ويسجد معه ولا يسجد
 بعد فراغه بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود لغيره
 رابعها انه ياتي بتكبير الشريقي اتفاقا بخلاف المنفرد فانه
 لا يجب عليه عند ابي حنيفة ومن جعلها انه لو قام حيث
 يصح قيامه وفرغ قبل سلام الامام وتابعه في السلام
 قيل تفسد صلاته والفتوى ان لا تفسد وان كان قديرا
 بعد المفارقة مفسدا لوقوعه بعد الفراغ فصار كعمد
 الحدث في هذه الحالة ومن جعلها انه لو تكرر امامه
 سجدة تلاوة فسجد بها بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد
 ما قام اليه بالسجدة فانه يرفضه ويتابع الامام في
 سجدة التلاوة ويسجد معه للشهوان سجد على القول
 بوجوب السهول لما خير سجدة التلاوة ولم يتابعه فسدت
 صلاته لان عود الامام الى سجود التلاوة يرفض القعدة
 بخلاف العود الى سجود السهو واذا ارتفعت في حق
 وهو لم يصير منفردا بعد لان ما اتى به دون ركة يفيض

وه

في حقه ايضا وح لا يجوز له الانفراد ولو كان قيد ما قام اليه
 بالسجدة لا يتابعه لتحقيق انفراده ولو تابعه فسدت صلاة
 رواية واحدة وان لم يتابعه فسدت ايضا في رواية كتاب
 الصلاة ولا تقصد في رواية النوادر وجه رواية الاصل
 ان العود الى سجدة التلاوة رخص القعدة فبين انه
 انفراد قبل ان يقعد الامام وجه رواية النوادر ابراهيم
 ان ارتفاع القعدة في حق الامام لا يظهر في حق المسبوق
 لانه بعد ما تم انفراده وخرج عن متابعته من كل وجه فلا
 يتعدى حكمه اليه كما لو ارتفعت كلها في حقه بعد استحكام
 انفراده بان ارتد الامام والعياذ بالله تعالى بعد اتمامها
 او صلى الظهر يوم الجمعة بجماعة ثم راح الى الجمعة ارتفض
 ظهره في حقه لا في حقهم الا يرى ان مقعما لواقعة يسافر
 وقام قبل سلامه للاتمام فنوى الامام الاقامة حتى
 تحول فرضه اربعا فان لم يكن سجدة عاد الى متابعة الامام
 وان لم يعد فسدت وان سجد فان عاد فسدت وان لم
 يعد ومضى عليها واتم لا تقصد كذا هذا ولو تذكر الامام
 سجدة صلبية يتابعه المسبوق واذا لم يتابعه فسدت
 وان كان قيد ما قام اليه بالسجدة تقصد في الرواية
 كلها عاد او لم يعد لانه انفراد وعليه ركعتان السجدة والقعدة
 وهو عاجز عن متابعته بعد اكمال الركعة ولو انفراد عليه
 ركن فسدت فهذا اولى والاصل ما تقدم ان الاقتداء
 في موضع الانفراد وعكسه ومن جعلتها ما اشرنا اليه
 انه يقضي اول صلاة في حق القراءة واخرها في حق القعدة
 حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب فانه يقرأ في
 الركعتين الفاتحة والسورة ويقعد في اولها لانهما

ثانية ولو لم يقعد جاز استحسانا لا قياسا ولم يلزمه
 السهو لو سهوا لكونها اولى من وجه ولو ادرك ركعة من
 الرباعية فعليه ان يقضي ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة
 ويقعد لانه يقضي اخر صلاة في حق القعدة وحينئذ في
 ثانية ويقضي ركعة يقرأ فيها كذلك ولا يقعد وفي الثالثة
 يتخير والقراءة افضل ولو ادرك ركعتين يلزمه القراءة
 فيما يقضي ولو تركها في احدهما فسدت لان ما يقضي اول
 صلاة ولو كان امامه تركها في الاوليين وقضاها في
 الاخيرين وادرك المسبوق الاخيرين فالقراءة فيهما
 فرض عليه ايضا لان تلك القراءة تلتحق بحملها من
 الشفع الاول فقد ادرك الثاني خاليا عن القراءة حكما
 ومن جعلتها انه قيل انه اذا فرغ من التشهد قبل سلام
 الامام يكره يكره من اوله وقيل يكره كلمة الشهادة
 وقيل يسكت وقيل ياتي بالصلاة والدعاء والصحيح
 انه ياتي بالصلاة والدعاء يترسل ليفرغ من التشهد عند
 عند سلام الامام وكذا الصحيح انه لا ياتي بالشاء في
 الصلاة الجهرية حتى يقوم الى القضاء واما المقضي
 اذا فرغ من التشهد الاول قيل فراغ امامه فانه يسكت
 قولا واحدا ذكره في القنية ومن جعلتها انه لو قام امامه
 الى خامسة قنابعه فان كان الامام قعد على الرابعة
 فسدت صلاة المسبوق لاقتدائه في موضع الانفراد
 وان لم يقعد لا تقصد ما لم يقيد الخامسة بالسجدة
 ومن جعلها انه لو ابتداء بقضاء ما سبق به قيل تقصد
 صلاة والاصح انها لا تقصد ولكن يكره واما الاصح
 فقد يكون سبب ما فاتة النوم او سبق الحديث

والاشتغال بالوضوء أو رجمة بحيث لم يجد مكانا وحركه
انه يقضه ما فاتة اولا ثم يتابع الامام ان لم يكن قد فرغ
بخلاف المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لانه **خلف**
الامام خلف الامام حكما وكذا لو سجد لا يسجد للشهو
كالمتدي حقيقة وان سجد الامام للشهو وهو لم يتم
صلاته لا يسجد معه بل يسجد فراغه ولو كان مسافرا
وامامه كذلك فنوى الاقامة لا تقصر صلاته اربعا بخلاف
المسبوق في جميع ذلك على ما عرف ايضا **ف**
سبق بركعة من ركعات الاربع ونام في ركعتين يصلي
اولا ما نام فيه ثم ادركه مع الامام ثم ما سبق به فصل
ركعة مما نام فيه ويقعد متابعه لانها تامة امامه
ثم يصلي الاخرى مما نام فيه ويقعد لانها ثانية ثم يصلي
التي انتبه فيها ويقعد متابعه لانها تامة امامه لانها
دابعته كل ذلك بغير قراءة لانه مقعد ثم يصلي الركعة التي
سبق بها بقراءة الفاتحة والسورة ويقعد لما مضى
الاصل ان الاخر يصلي على ترتيب صلاة امامه والمسبوق
يقض ما سبق به بعد فراغ صلاة الامام وهذا على
سبيل الوجوب دون الافتراض خلافا لفرحي لو صلى
اولا الركعة التي ادركه مع الامام ثم ما نام فيه ثم ما
سبق به ثم ما نام فيه ثم ما ادركه مع الامام او عكس
جاء مع الكراهة ولا تقصد صلاة عندنا خلافا له
وانه سبحانه اعلم وذكر في الفتاوى الحاقانية فقال
رجل صلى ولم يدرك ثلاثا صلى اربعا قال ان كان
ذلك اول ما سجد استقبل واختلجوا في تفسير ذلك
فيل اول ما سجد في هذه الصلاة وقيل في سنة وقيل

بعد بلوغه

بعد بلوغه وقيل يعني اول ما سجد في عمره وعليه المشايخ
وان لقي ذلك اي صادفه ووقع له غير مرة يتحرى اي
يطلب ما هو الاجرى بالعمل فان وقع تحريه على انه صلى
يعني في صلاة ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد
للسهو وان وقع تحريه على انه صلى ركعتين في الصورة
المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للشهو وان
لم يقع تحريه على شيء اخذ بالاقول لانه المتيقن ومعنى
الاخذ بالاقول انه ان كان في صلاة الفجر مثلا وشك انه
صلى ركعة او ركعتين يجعل كانه صلى ركعة فيقعد مع
ذلك احتياطا لاحتمال انه صلى ركعتين والعقدة عليه
فرض والغاء في يقعد غير واقعة في محلها الا ان التمسح
هكذا ثم الاصل في ذلك كله ما جاء في الاحاديث ففي مسند
ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال في الذي لا يدري صلى ثلاثا
ام اربعا يعيد حتى يحفظ وفي صحيح البخاري انه عليه
السلام قال اذا شك احدكم في صلاة فليتحرك الصواب
فليتم عليه واخرج الترمذي وابن ماجه عن عبد الرحمن
ابن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
اذا سجد احدكم في صلاة فلم يدرك واحدة صلى اثنتين
فليبن على واحدة فان لم يدرك اثنتين صلى او ثلاثا
فليبن على اثنتين فان لم يدرك ثلاثا او اربعا فليبن
على ثلاث وليسجد سجدة قبل ان يسلم قال الترمذي
حديث حسن صحيح فحلوا الاول على ما اذا كان
اول ما سجد والثاني على ما اذا وقع تحريه على شيء
وغلب قلته عليه ودركن قلبه اليه والثالث
على ما اذا لم يقع تحريه على شيء ولم يزل تردده جمعا

بين الاحاديث

وقال في الذخيرة لو شك في ذوات الأربع انها اي الركعة
التي عرض الشك فيها هل هي الركعة الاولى او الثانية
يقعد على راس كل ركعة اذ يقع تحته على شيء فيجعل
تلك كانتا الاولى فيصليها ويقعد لاحتمال انها
الثانية والقعدة فيها واجبة ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد
لانها هي الثانية باعتبار ما اخذ به ثم يصلي ركعة اخرى
ويقعد لاحتمال انها الرابعة والقعدة فيها فرض
ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لانها اخر صلاته باعتبار
ما اخذ به فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك ووقتاي
الامام الفضلي اذا دار بين تردد المصلي بين الثانية
والثالثة اي شك في قيامه ان الركعة التي قام منها
هل هي الثانية او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها
ان كانت الثالثة فليست محل القعود وان كانت
الثانية فقد سبق انه اذا قام عن القعدة الاولى و
استتم القيام لا يعود وكذا قيدنا الشك بانه في
القيام اما لو شك قبل القيام فانه يقعد لاحتمال
انها الثانية الا في المغرب والوتر فانه اذا شك بعد
القيام ايضا يعود ويقعد لاحتمال انها الثالثة والقعدة
فيها فرض فيشهد ويقوم فيصلي ركعة اخرى
لاحتمال ان تلك كانت الثانية ولو شك في الفجر في
قيامه ان التي قام اليها ثانية او ثالثة او في المغرب والوتر
انها ثالثة ام رابعة او في التواعية انها رابعة او خامسة
فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم فائتي بركعة اخرى
لاحتمال وكذا لو شك كذلك في ركوعه او بعده قبل
تقديمها بالسجدة اما لو شك في سجوده فان كان

في السجدة

والثالثة

في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلاته على قول محمد لان
تلك الركعة ان لم تكن زائدة فعليه اتمامها وان كان
زائدة لا تقصد عنده لانه لما عرض الشك في السجدة
الاولى ارتفعت كما لو سبقه الحدث فيها فيرفعها
ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى فان كان الشك
في السجدة الثانية او قبلها بعد رفعه من الاولى بطلت
صلاة اتقا لا لاحتمال انها زائدة وقد حكيت بالسجدة
وزيادة ركعة مع ترك القعدة الاخيرة مفسد كما تقدم
فتأمل والله الموفق وان بدا المصلي بالسجدة قبل الفاتحة
سأهيا في الركعة الاولى فعليه السهو وان قرأ حرفا
واحدا كذا في الحاقانية فانه قال فيها اذا بدأ بقراءة السجدة
سأهيا في الركعة الاولى او الثانية فقرأ حرفا كان عليه
السهو وفي الظهيرية عن الفقيه ابى الليث انه يلزم سجود
السهو وان قرأ حرفا واحدا والوجه فيه تاخير التواضع
ولم يعف القليل منه لان السهو فيه غير غالب بخلاف
الجهل والاسرار في غير المحل فانه مما يغلب فيه السهو
ويعود فيقرأ الفاتحة ثم السجدة وكذا لو ذكر بعد
الفراغ من السجدة وكذا لو تذكر في الركوع وسجدة السهو
اي وسجود السهو سجدة ثان يتسجد بها بعد السلام و
يتشهد بعدها ويسلم ويعلم من هذا ان سجود السهو يرفع
الشهادة واما القعدة فلا يرفعها بخلاف السجدة الصليية
وسجدة التلاوة اذا تذكر احدها بعد القعدة فتسجد بها
حيث ترتفع القعدة حتى يفرض على القعدة بعد ذلك
وتفسد الصلاة بتركها بعده لان محله قبلها بخلاف
سجود السهو وعلى هذا لو سلم بسجود رفعه من سجود السهو

يكون تاركاً للواجب

وهو الشك ولا تقصد صلاة ثم كون سجود السهو بعد السلام
 مذهبا وعند الشافعي قبل السلام وهو قول احمد وعند مالك
 ان كان بزيادة فبعده وان كان بنقصان فقبله وهو رواية
 عن احمد للشافعي ما في الكتب الستة واللفظ البخاري عن
 عبد الله بن يحيى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام
 في الركعتين الاوليين ولم يجلس فقام الناس معه حتى
 اذا قضى الصلاة وانظر الناس تسليمه كبر وهو جالس
 فسجد سجدين قبل ان يسلم ولما لك هذا الحديث فان
 فيه نقصانا في الصلاة بترك القعدة الاولى وقد سجد فيه
 قبل السلام وحديث ابن مسعود في الصحيحين ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا
 ساهيا وسجد لسهوه بعد السلام فثبت انه عليه السلام
 سجد للنقصان قبل السلام وللزيادة بعده ولنا ما
 روي المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم قام
 من اثنتين ولم يجلس ثم سجد لسهوه بعد السلام
 رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح فقد سجد
 عليه السلام للنقصان بعد السلام قال صاحب الهدى
 وغيره لما تعارضت روايتا فعله عليه السلام بقي
 التمسك بقوله وهو ما في البخاري من حديث ابن مسعود
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في
 الصلاة فليتحجر الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدة
 بعد التسليم وعن عبد بن جعفر بن ابي طالب ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلاته
 فليسجد سجدة بعد ما يسلم رواه ابو داود وفيه
 اسمعيل بن عياش وثقة بن معين وغيره شيئا وثا

رواية

روايته برواية البخاري وعن ثوبان قال عليه السلام
 لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم رواه ابو داود والنسائي
 وابن ماجه واحمد هذا ولكن في السجود قبل السلام
 قول ايضا وهو ما رواه مسلم وغيره من حديث ابي سعيد
 الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا شك
 احدكم في صلاة فلم يذكر ركعا صلى اثلاثا اما ربعا فليطرح
 الشك وليبن على ما يتيقن ثم يسجد سجدة
 قبل ان يسلم فقد تعارضت روايتا قوله عليه السلام
 ايضا ولعل هذا قول السرة في ان الخلاف انما هو في الافضل
 حتى لو سجد قبل السلام اجزاه عندنا على ظاهر الروا
 لان الاحاديث تدل على جواز كلا الامر من الاثر المعنى
 يرجح التأخير عن التسليم لان السجود لما تأخر عن سبيله
 الى اخر الصلاة اجماعا كان تأخيرها عن جميع فرائضها
 وواجباتها اولى والسلام من واجباتها فان قيل
 انما اخر لاحتمال ان يتكرر السهو فيكفي بسجود واحد لكل
 ولا يحتاج الى تكراره لكل سهود فعلا للخرج قلنا وذلك
 لاحتمال بقاء ما لم يسلم فانه يحتمل ان يؤخر السلام باطلا
 الفكر وانه هل صلى ثلاثا ام ربعا ونحو ذلك او ظن الخروج
 من الصلاة على ما تقدم فكان الاولى التأخير عن السلام
 لئلا يلزم تأخير التسليم تكرار السجود وهو غير مشروع
 او تقديم الحكم على سببه ان لم يكرر اذا وقع السهو بعد
 السجود له قبل السلام او التداخل في السبب فيما هو
 من الجواب والاجزية فان سجود السهو وان كان عبثا
 لكنه بمنزلة الكفارة فيه معنى العقوبة فليتنا مثل
 ثم قيل ليس تسليمه واحدة ويسجد السهو وهو قول

ح

ب

ل

د

الجمهور

منهم شيخ الاسلام وفخر الاسلام قال في الكافي الصواب ان يسلم
تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه اشار في الاصل لان التسليمة
الى السلام ليفصل بين الاصل والزيادة المحقة وهذا يحصل
بتسليمة واحدة ولان السلام التحلل عن اصل الصلاة دون
التحية لانها تقطع التحريم فصار ضم الثاني الى الاول عبثا
انتهى الا ان مختار فخر الاسلام كونها تلقاء وجهه من غير انحراف
للتحية والمراد هنا مجرد هذا مجرد التحلل وقيل يأتي بالتسليمين
وهو اختيار نفس الأئمة وصدر الاسلام اخبر فخر الاسلام و
قال صاحب الهداية هو الصحيح صرفا للسلام الى المذكور في
الحديث الى المعهود في الصلاة وهو السلام من الجانبين وكذا
صح كون السلام من الجانبين في الظهيرية والمفيد والنيا
وقال شيخ الاسلام انه لو سلم تسليمتين لا يأتي سجود السهو
بعد ذلك لانه بمنزلة الكلام واما الشاهد بعد سجود
السهو فلما روي عن عمران بن حصين انه عليه السلام صلى
بهم فسجد فسجدتين ثم تشهد وسلم رواه ابو داود
والترمذي وقال حسن عريب ويأتي بالصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في كلتا القعتين فعدة الصلاة و
فعدة السهو وهذا مختار الطحاوي فانه قال كل فعدة في آخر
سلام ففيها صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال قاضي خان
انه الاحوط وقال بعضهم في المسئلة اختلاف بين الائمة
فقد ابي حنيفة وابي يوسف يصلي في فعدة الصلاة وعند
محمد في فعدة السهو بناء على ان سلام من عليه السهو يخرج
من الصلاة عندها فتكون القعدة الاولى ختما فيصلي فيها
ويدعو ليكون خروجه بعد اكمال الفرائض والواجبات
والثمن والمستحبات جميعا قال في المفيد وهو الصحيح

وعند محمد

وعند محمد لا يخرج فعدة السهو هي التحريم قيا في فعدة السهو
وقال الكرخي يأتي بالصلاة والادعية في فعدة السهو قال
في الهداية هو الصحيح لان الدعاء موضعه آخر الصلاة انتهى
وهذا هو الوجه لانه وان خرج بالسلام عن الصلاة على
قول ابي حنيفة وابي يوسف لكنه يعود اليها بسجود السهو
ما يأتي ان شاء الله تعالى فتكون فعدة السهو هي آخر صلاته
خ بالاتفاق واعلم ان الاختلاف في الاتيان بالصلاة
والادعية سواء لان الصلاة ستة الدعاء ففرق المصنف
في الخلاف بقوله يأتي بالصلاة في كلتا القعتين والآية
في فعدة السهو وقال بعضهم يأتي بالادعية فيها لم اعثر
عليه في كلام احد والله سبحانه اعلم **فواصل**
صلى ركعتين تطوعا فسهي فيها وسجد للسهو ثم اراد ان يسجد
على تلك التحريم اخبرني ليس له ذلك لانه يبطل ما ادى
من السجود بلا ضرورة لانه يقع في وسط الصلاة وانما
شرع في آخرها وكل شفع من التطوع وان كان صلاة
على حدة لكن التحريم متحدة فيقع سجود السهو في وسط
التحريم بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركعتين وسهيا
فيها وسجد للسهو ثم نوى الاقامة بتم صلاته لان نية
الاقامة صححت لصدوره من الاهل والوقت باق ولم
يفرغ بعد ولولم يبين لبطلت صلاته لانها صار
اربعا وفي بطلان صلاته بطلان سجود السهو ولو بني
لبطل سجود السهو فحسب فتحل بطلان سجود السهو
اولي من تحل بطلان الصلاة وبطلانها معا فصار البناء
اولي وفيها تقدم لا يبطل شيء من صلاته ان لم يبين وان
بني يبطل سجوده فصار عدم البناء اولي ومع هذا

لو بني صح لبقاء التحريم ويعيد سجود السهو في الصحيح لانه
بطل كذا في الكافي سئل الشاهد في آخر الصلاة فسلم ثم تذكر
فاستغل براءة الشاهد فلما قراء البعض سلم قبل تمام الشاهد
فسدت صلاته في قول أبي يوسف لان قعوده الاول ارتفع
بالعود الى قراءة الشاهد فاذا سلم قبل تمام الشاهد فسدت
وقال محمد لا تفسد لان قعوده ما ارتفع كله بالعود الى
قراءة الشاهد وانما ارتفع بقدر ما قراء او لم يرتفع
اصلاً لان محل قراءة الشاهد القعدة فلا ضرورة الى
وعليه الفتوى وعن هذا اختلف المشايخ في مسئلة لا
رواية لها اذا سئلت الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه
فانتصب قائماً للقراءة فلم يقرأ وسجد ولم يعد الركوع
قال بعضهم تفسد صلاته لانه لما انتصب للقراءة ارتفع
ركوعه فاذا لم يعد الركوع تفسد صلاته وقال بعضهم
لا يرتفع كل الركوع او لم يرتفع اصلاً لان الركن كان
لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كانه لم يكن كذا في فتاوى
فاضل خان جهر فيما يخافت او خافت فيما يجهر فقد ذكر
في بعض الفاتحة يعيد الفاتحة جهرًا ان كان في صلاته
الجهر لئلا يؤدي الى الجمع بين الجهر والخافعة في ركعة واحدة
كذا في الخلاصة وفيها اراد ان يقرأ سورة بعد السورة
التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزمه السهو سلام
من عليه سجود السهو يخرج من الصلاة خروجا موقوفا
عند أبي حنيفة وابي يوسف فان سجد للسهو عاد اليها
والا فلا وعند محمد لا يخرج اصلاً ويبني على هذا ما سئل
منها لو اقدم به احد بعد السلام يصح اقتداءه مطلقاً
عند محمد وعندهما ان سجد للسهو صح والآلا ومنها

انه لو كان

انه لو كان مساقراً فنوى الاقامة بعد السلام تصح صلاته
اربعا عند محمد مطلقاً حتى لو مضى ولم يتمها تفسد وعند
ان سجد للسهو فكذلك والا فلا حتى لو مضى ولم يسجد للسهو
لا تفسد صلاته ومنها انه لو اقدم به احد متطوعاً في هذه
الحالة ثم تكلم ذلك المقدم او عمل عملاً منافياً للصلاة يلزمه
قضاء تلك الصلاة عند محمد مطلقاً وعندهما ان سجد
الامام للسهو والا فلا ومنها الوضوء في تلك الحالة فقهه
ينقض ولو سجد للسهو ولا يصح سجوده للسهو للتنازع
اذ صحته موقوفة على عدم انتقاض الطهارة وعدم انتقاضها
موقوف على عدم صحته فلو صح لا تنقض ولو انتقضت
لم يصح فليأتا مثل محمد ان سجود السهو وجب جبراً للنقص
الواقع في الصلاة فلا بد ان يكون في حرمتها لان القائم
يجبر ما المقتضى فلا يمكن جبره ومن ضرورية سقوط
صفة التحليل عن السلام وهذه علة يحتمل حكمها السقوط
حتى اذا لم يقصد التحليل لم يعمل ولا قصد هنا ولا خلا
انه اذا سجد سقط اثره في التحليل ولها ان السلام وضع
للتحليل فلا تستمر الحرمة معه اذ العلة الموضوعية حكم
لا يسقط حكمها مع وجودها الا لما نفع ولا مانع هنا
الا الحاجة الى الحاق ما يجبر بالاصل وهذه الضرورة
انما هي عند اداء السجود فوجب الوقف فان ادى بل
التحليل من الاصل والا فهو حاصل لعدم ضرورة سقوطه
والله اعلم **فصل في بيان احكام زلة القاري**
الواقعة في الصلاة اعلم ان هذا الفصل من المهمات وهو
مبنى على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما يتوهم
انه ليس له قاعدة يبني عليها بل اذا علمت تلك القواعد

عند

علم كل فرع من الفروع المذكورة في الكتب انه على ابي قاعدة
هو مبني ومخرج وامكن تخرج ما لم يذكر **فقول**
وبالله المستعان ان الخطاء في القرآن اما ان يكون في اللفظ
اي الحركات والسكون ويدخل فيه تخفيف الشدة
وقصر الممدود وعكسها او في الحروف بوضع حرف
مكان اخر او زيادته او نقصه او تقديره او تأخيره او في
الكلمات او في الجمل كذلك او في الوقف ومقابلته والقاعد
عند المتقدمين ان ما غير تغييرا يكون اعتقاده كقرا
في جميع ذلك سواء كان في القرآن او لم يكن الا ما كان من تبدل
الجمل مفصولا بوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك
فان الاصل فيه اي في الزلل والخطاء انه ان لم يكن مثله اي
مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى اي والحال ان معنى ذلك
اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغير بمعنى القرآن به
تغيرا فاحشا قويا بحيث لا مناسبة بين المعين اصلا
تفسد صلاته ايضا كما اذا قرأ هذا الغبار مكان قوله هذا
الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معناه حتى
يحكم عليه بالبعد من المعنى القرآني او بعده كما اذا قرأ يوم
تبلى السرائل باللام في آخره مكان الراية السرائر وان كان
مثله في القرآن والمعنى اي معنى اللفظ الذي قرأه بعيد من
معنى اللفظ المراد متغيرا باللفظ المقر وتغيرا فاحشا
تفسد ايضا عند ابي حنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض
الشايع لا تفسد لغوم البلوي وهو قول ابي يوسف وان لم
يكن مثله في القرآن ولكن لا يتغير به المعنى نحو قيامين
مكان قوامين فالخلاف على العكس تفسد عند ابي يوسف
ولا تفسد عندهما فالاعتبار في عدم الفساد عند عدم

لا يعلم كامل في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك مما
 يحتاج اليه التفسير ليعلم ما يكون اعتقاده كمر أو ليس
 كذلك وما معناه بعيد بعدا فاحشا أو غير فاحش
 أو قريب أو متحد ليكنه القياس على قول المتكلمين
 وليعلم مخارج الحروف فيميز بين قريبي المخرج بعيد
 والحروف التي يجوز أن تبدل بعضها من بعض والتي
 ليست كذلك ليتمكنه القياس على بعض أقوال المتكلمين
 وما نحن نستعين الله تعالى أن نترك ما ذكرناه
 من الفروع غير منسوب إلى قاعدة من قواعد المتأخرين
 على قواعد الأئمة المتقدمين رحمهم الله والمصنوع ذكر
 بعضها مع بعض الاختلاف فقال وإن بدل القاري
 في الصلاة حرفا مكان حرف كان الأصل فيه أي في ذلك
 التبديل أنه إن كان بينهما أي بين الحرفين المبدل والمبدل
 منه قرب المخرج كالقاف مع الكاف أو كانا من مخرج
 واحد كالسين مع الصاد لا تقصد صلاته وزاد في المحيط
 قيدا لا بد منه وهو أن يجوز أن يبدل أحدهما من الآخر ولا
 فهو منقوض بمسائل كثيرة كما سيأتي إن شاء الله تعالى
 كما إذا قرأ فاتما اليتيم فلا تنكح بالكاف مكان القاف
 في تقهر وذلك على القاعدة المذكورة كذا على قول أبي حنيفة
 ومحمد لأن الكهر في اللغة بمعنى القهر وإن لم يكن في القرآن
 وكذا لو قرأ ليلاف كرش مكان قريش أما إذا قرأ أمكا
 الدال المعجمة ظاء معجمة أو قرأ الظاء المعجمة مكان الصاد
 المعجمة أو على القلب مثال الأول ما لو قرأ تليظ الأعين
 مكان تلذ وقما ظاء مكان ما ذرا ومثال الثاني المفظو
 مكان المفضوب ومثال الثالث ظعف الحياة مكان

ضعف فتقصد صلاته وعليه أي على القول بالفساد أكثر
 الأئمة للتغير الفاحش البعيد لأن اللفظ معناه اللزوم
 والالحاق وهو بعيد من معنى اللذة وظرا معناه ليس
 من البرد وهو بعيد جدا أيضا من ذرا وكذلك غلب
 بالطاء ليس له معنى وكذلك الظعف بالظاء ليس
 له معنى ولأن هذه الأحرف لا يجوز أن يبدل بعضها
 من بعض وإن كان الظاء والنال من مخرج واحد
 وروي عن محمد بن سلمة أنها لا تقصد لأن العجم لا يميزون
 بين هذه الأحرف وكان القاضي الإمام الشهيد المحسن
 يقول الأحسن فيه أي في الجواب في هذه الأبدال المذ
 أن يقول أي المفتي أن جري ذلك على لسانه ولم يكن
 مميذا بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في رجمه
 أنه أدي الكلمة على وجهها لا تقصد صلاته وكذا أي مثل
 ما ذكر المحسن روي عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الإمام
 اسمعيل الزاهد في هذا معنى ما ذكر في فتاوي الحجة
 أنه يفتي في حق الفقهاء بأعادة الصلاة وفي حق العوام
 بالجواز كقول محمد بن سلمة اختيارا للاحتياط في موضع
 والرخصة في موضعها ونحوه ما ذكر في الذخيرة أنه
 إذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرب إلا أن
 فيه أي في أبدال أحدهما من الآخر بلوى عامة نحو أن يبدل
 بالذال المعجمة مكان الصاد المعجمة كان يقرأ كيدهم في
 تدليل مكان تضليل أو نحو أن يأتي بالزاي المحض أي
 الخالص مكان الدال المعجمة والطاء أيان يأتي بالظا
 المعجمة مكان الصاد المعجمة لا تقصد عند بعض المتأخرين
 وهذه قاعدة أخرى لبعض المتأخرين اعتبروا فيه البطلان

وهذا فصل وهو ابدال احده هذه الاحرف الثلاثة اعني الضاد والظاء والذال من غيره فليورد ما ذكره في كتابه قاض خات من هذا القبيل مما لم يذكر المص ولما عثر فيها ولا في غيرها على مسئلة منصوصة ابدل فيها الراي بالذال والتعالم قراء والعاديات ظمنا بالظاء المعجمة مكان الضاد تقسدا اذ ليس له معنى ليعض بهم الكفار بالضاد المعجمة وليفيد بهم الكفار بالذال المعجمة مكان الظاء لا تقسدا اما الاول فلانه في القرآن ومعناه متباب اي ليعض بهم الكفار واما الثاني فلا اتحاد المعنى قال في القاموس المعتاد المعتاد خذ بالذال المهملة مكان الضاد او بالمعجمة تقسدا للبعد الفاحش لان الاول جمع الاحدر وهو الليل المظلم والثاني معناه الخدوف وهو شئ يدوره الصبي يحيط فيسمع له دوي فها بعيدان في المعنى من الخضر وليسا في القرآن غير المغضوب بالظاء او بالذال المعجمتين تقسدا اذ ليس لهما معنى ولا الضاد بالظاء المعجمة او بالذال المهملة لا تقسدا لوجود لفظهما في القرآن وقرب المعنى لصحة تقدير الظالين اي المستمرين في الضلال والذالين اي القائلين هل ندلكم على رجل الاية ولو قرأ بالذال المعجمة تقسدا لبعده معناه لانه اسم فاعل من ذل النحلة اذا وضع عذقها على الجريدة لتحمله وليس من الذلة اذ لم يستعمل الوصف منها على فاعل بل على فاعل تخلص طلعها هضم بالظاء المعجمة مكان الضاد او بالذال المعجمة تقسدا لان الاول ليس له معنى والثاني بعيد المعنى عن المراد لان معنى هضم لين نصيب ومعنى هضم مقطوع بظلام بالذال المعجمة مكان انظاء تقسدا اذ لا معنى له ولو

بغيتكم

بغيتكم بالضاد المعجمة مكان الظاء لا تقسدا لوجود معناه في القرآن وقربا اي بنقصكم قضا غليظ القلب بالضاد المعجمة مكان الظاء في كل منهما تقسدا اما الاول فلانه مصدر بمعنى التفرق وهو بعيد عن المراد لو كنت جافيا قاسي القلب لانقصوا وتفرقوا عنك وبالضاد يصير معناه لو كنت تفرقا او مفرقا ان حمل المصدر على اسم الفاعل لتفرقوا وهو كذلك جدا واما الثاني فلانه لا معنى له وحاء كم النذير بالضاد المعجمة مكان الذال لا تقسدا لوجوده في القرآن وصحة معناه اي الشخص الحسن وهو مكظوم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة تقسدا اذ لا معنى لهما ناظرة الى ربها ناظرة الاولى بالظاء المعجمة مكان الضاد والثانية بالعكس لا تقسدا لصحة المعنى فتوضي بالظاء مكان الضاد تقسدا لعدم المعنى ذلت قطوفها تذليلا بالضاد المعجمة مكان الذال تقسدا لبعده المعنى ولو بالظاء المعجمة لا تقسدا لقرب فطلت اعناقهم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة لا تقسدا لوجوده في القرآن وصحة المعنى وذلتها لم بالضاد المعجمة مكان الذال المعجمة تقسدا لبعده المعنى ولو بالظاء المعجمة لا تقسدا لصحة المعنى اي جعلناها في ظل في تضليل بالذال المعجمة مكان الضاد لا تقسدا لصحة المعنى وبالظاء المعجمة لبعده لاذقناك بالضاد المعجمة مكان الذال تقسدا لبعده المعنى ضعف الحياة بالظاء المعجمة مكان الضاد تقسدا لعدم معناه ان يتبعون الا الظن وان الظن بالضاد المعجمة مكان الظاء تقسدا لبعده المعنى اذا عوا به بالضاد المعجمة مكان الذال لا

تقسدا لصحة المعنى

اي يبقه في الكفر والضلال فرض عليك القرآن بالظاء المعجمة
مكان الضاد تقسدا لا معنى له لجميع خادرون بالضاد
المعجمة مكان الذال لا تقسدا لقرب المعنى اي خاضرو والبال
ايضا ضللنا بالظاء المعجمة مكان الضاد لا تقسدا لصحة المعنى
اي استمررنا ودمنا وهي قراءة كلها في الكشف عن علي وابن
عيسى فرض فيهن الحج بالظاء مكان الضاد او بالذال
المعجمة تقسدا لا معنى لها ورواها ظاهر الاثم بالظاء المعجمة
مكان الذال او بالضاد المعجمة تقسدا بعد المعنى لان معنى
وظرسني ومعنى وضرسني وهما في غاية البعد عن معنى
الترك وجعلوا الله ما ذرا بالضاد المعجمة مكان الذال او
بالظاء المعجمة تقسدا بعد المعنى لان ضرا معناه خفي
وظرا معناه انجد ويبين من البرد وهما في غاية البعد
من الذر الذي معناه البث وليسا في القرآن وتلذا لا عين بالظاء
المعجمة مكان الذال او بالظاء المعجمة تقسدا لان لا ليس له
معنى والثاني معناه بعيد على سبق هذا ما ذكره قاض
من ابدال هذه الاحرف الثلاثة بعضها من بعض وكله
مخرج على قواعد المتقدمين كما ارنياك والله الهادي
واما ابدال الذال المعجمة بالزاي المحض فلم يذكر له مثال
والذي ينبغي ان يكون التخصيص فيه ما في الاشغ على ما
ياتي ان شاء الله تعالى واما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض
لانقطاع نفس او نسيان الباقي بان اراد ان يقول
الحمد لله فقال ان فانقطع نفسه او نسي الباقي ثم تذكر
فقال حمد لله ولم تذكر فتترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى
فقد كان الشيخ الامام شمس الاية العلواني يفتي بالفساد
في مثل ذلك وانه قال بعض المشايخ ولكن عامة المشايخ قالوا

لا تقسدا

لا تقسدا لعموم البلوي في انقطاع النفس والنسيان
وعلى هذا لو فعله قصدا ينبغي ان تقسدا وبعضهم فضل
فقال ينظر الى الكلمة ان كان ذكر كلها يوجب الفساد فتذكر
بعضها يوجبها والا فلا قال قاضي خان وهو الصحيح وذكر
انه لو قرأ حتى مطلع الفجر فلما الفح انقطع نفسه فترك لم
تفسد صلاته وقرر الشيخ نجم الدين في الخصايل بين الامم
والفعل فقال في الاسم لا تقسدا وفي الفعل كان اراد ان يقرأ
يشكرون فقال شي وترك الباقي تقسدا لان اللام في الاسم
ذاتية بخلاف الفعل لكن هذا الفرق انما يستقيم فيما اذا
قال ال في الحمد مثلا وترك الباقي واما اذا قال الحج وترك
الباقي وكما تقدم انفا عن خان فيمن قال الحج فانقطع نفسه
فلا يستقيم ومن المشايخ من قال ان كان للبخس المذكور
وجه صحيح في اللغة ولا يتغير به المعنى ولا يكون
لغوا لا تقسدا كما ذكره في التاتارخانية عن المحيط و
الاولى لاخذ بقول العامة في انقطاع النفس والنسيان
وبما صحه قاض خان وبهذا التخصيص الاخير في الحمد
عملا بهوم البلوي في محله وبالاختياط في محله اما
الوقف في غير موضعه والابتداء من غير موضعه فلا يوجب
ذلك فساد الصلاة ايضا لعموم البلوي بانقطاع النفس او
النسيان وعدم معرفة المعنى في حق العجم واكثر العوام
وهذا عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تقسدا في
تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ لا اله ووقف وابتدا
بقوله الا هو هذا مثال الوقف او قرأ ولقد وصينا الذين
اوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتدا بقوله واما ان
ان اتقوا الله او قرأ يخرجون الرسول ووقف وابتدا

وقرأوا يا كمان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك من الامثلة
 كان يقف على قول بعض الكفار ثم يبدأ بقولهم بان وقف
 على وقال اليهود وابتدا عزير بن الله او يدالله مغلولة
 او وقف على لقد كفر الذين قالوا وابتدا ان الله هو المسيح
 ابن مريم او ان الله ثالث ثلاثة وخوذلك فالصحيح عدم
 الفساد في ذلك كله لما تقدم ولانه نظم القرآن واما
 اذا كان فيه فتح من جهة العربية فقط بان وقف على
 الشرط وابتداء بالجزء نحو ان يقرأ فمن يعمل مثقال ذرة
 خيرا يره ثم يقول يره او على الموصوف وابتدا بالصفة
 بان قرأ انه كان عبداً ووقف ثم ابتداء بقوله شكورا او على
 المبتداء وابتداء بالخبر بان وقف على قوله الحمد وابتداء بقوله
 لله وخوذلك فانه لا تقصد صلته اجماعاً ولو وصل حرفاً
 من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قرأ اياك نعبد واياك نستعين
 بوصل كاف اياك بنون نعبد ونستعين او قرأ انا اعطيتكم
 كالكوثر بوصل كاف اعطيتكم بلام الكوثر او قرأ اذا جاء
 نصر الله بوصل همزة جاء بنون نصر وما اشبه ذلك فان
 صلته لا تقصد على قول العامة من العلماء قال قاضي خان
 وان تعد ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان من
 ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال اخر الاولي باول الثانية
 قال في فتاوى الحجة المصلى اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد
 واياك نستعين لا ينبغي ان يقف على قوله اياك ثم يقول
 نعبد واما الاولي والاصح ان يصل اياك نعبد واياك
 نستعين انتهى فلا اعتبار بمن يفعل ذلك المستكين
 الجوال المتغيرين بغير علم وعلى قول بعض المشايخ
 صلته لانه اخرج النظم عن حيز الارادة فان ايتا وحدها

ونعبد

ونعبد وحدها لا معنى لها والظاهر ان هذا الاختلاف انما هو
 عند مسكت على ايتا وخوها والا فلا ينبغي لها قبل ان يتوقف
 فيه الفساد فضلاً عن العالم وبعض المشايخ فصلوا وقالوا
 ان علم القاري ان القرآن كيف هو اى علم ان الكاف من الكلمة
 الاولي لا من الثانية الا انه جري على كانه هذا الوصل لا
 صلته لان الوصل وقع في النظم دون المعنى وان كان
 في اعتقاده ان القرآن كذلك اى ان الكاف مثلاً من الكلمة
 الثانية تقصد صلته لان ما قرأه ليس بقرآن نظر الى ما
 اراده وعلى هذا ينبغي ان اذا لم تكن له نية ولا نظر الى المعنى
 ان لا تقصد وهذا ايضا بناء على ما تقدم من التسكت
 والافعى القرآن لا يتغير بالارادة عند تساق نظمها
 والصحيح قول العامة لان كل هذه تكلفات باردة لا
 ينبغي الالتفات اليها وذكر في المتن انه لو قرأ في الصلاة
 الحمد لله بالهاء مكان الحاء او قرأ كل هو الله احد بالكا
 مكان القاف والحال انه لا يقدر على غيره كما في الاثراك
 وخوهم يجوز صلته ولا تقصد وكذا الوقال الحمد لله بالحاء
 العجمة فقد ذكر محمد بن الفضل في فتاواه ان الترك ليس
 في لغتهم حاء انما في لغتهم خاء فاذا قرأ تركى مكان الحاء
 خاء لم تقصد صلته لانه لا يمكنه اقامة الحاء بالمشقة
 فصارت هذه لغته وكذلك في كل اعجم لا يمكنه اقامة
 حرف الا بالمشقة وجهد انتهى والذي ينبغي ان يكون
 الحكم فيه كالحكم في الانشاع انه يجتهد في اصلاح لفظه
 ولا تقصد صلته مادام على الاجتهاد ولكن لا يجوز
 لغيره الاقتداء به فانه عمود هذا الحكم في كل من لا يمكنه
 النطق بحرف على ما سمي ايتا ان شاء الله تعالى وفي فتاوى

قاضي خان

لو قرأ فصل الربك وانهر اي بالهاء مكان الحاء تقصد صلاته
 وذلك لبعد المعنى على ما هو رأي المتقدمين وفيها لو
 قرأ انه كان في خفيما مكان خفيا لا تقصد وهذا ايضا
 يمكن ان يخرج على المتقدمين لصحة المعنى اي خفيا
 لطفه واحسانه في اجابة دعائي ولو قرأ قل اعود بالذال
 المهملة مكان المعجمة او قرأ فساء صباح المندرين
 بكسر الهمزة لا تقصد لصحة المعنى فيها اما الاول فلان
 اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الي كما في قوله تعالى حكاية
 وقد احسن في خفيما اي اعمى الي فيكون معناه ارجع
 الى رب الفلق بل تجيئ من شئ ما خلق واما الثاني فلانه
 يكون معناه فساء صباح الانبياء اي يصيبهم على قومهم
 المكذبين ومثل الاول ما ذكر قاض خان لو قرأ يهود
 برجال بالذال يعني المهملة لا تقصد ومثل الثاني لو قرأ فاطر
 كيف كان عاقبة المندرين بكسر الهمزة اي في نصرتهم على
 قومهم الكافرين ولو قرأ اللثغ لب العالمين باللام مكان
 رب لا تقصد اللثغ بالثاء المثلثة بعد اللام من اللثغ بالثاء
 وهو اللثغة بضم اللام وسكون الثاء وتحول اللسان
 من السين الى الثاء ومن الراء الى العين اولى اللام او
 الى الياء او من حرف الى حرف كذا في القاموس ثم اختلفوا
 في حكم اللثغ فذكر في حكم واقعات الناطقي عن ابي شجاع
 انه قال في اللثغ قرأ مكان رب لب او ما اشبه ذلك
 تجوز صلاته وقال صاحب المحيط والختار للفنوي
 في جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد آداء الليل
 واطراف النهار في التصحيح ولا يقدر عليه فصلاة
 جائزة وان ترك جهده فصلاة فاسدة وان ترك

بالراء ص

جهده

جهده في بعض عمره لاسيما ان يتركه في باقي عمره ولو ترك
 تقصد صلاته انتهى قال صاحب الذخيرة وانه مشكل
 عندي لان ما كان خلقة فالعبد لا يقدر على تغييره
 انتهى وذكر في فتاوي الحجة ما يوافق قول صاحب المحيط
 فانه قال وما يجري على السنة النساء والارقاء من الخطاء
 الكثير من اول الصلاة الى آخرها كالشيطان والاميين
 واياك نابعد واياك نستعين السرات انا مت فعلى جوار
 الفتاوى الحسامية ما داموا في التصحيح والتعليم والاصلاح
 بالليل والنهار ولا يطاقوهم لسانهم جازت صلاتهم بغير
 الشروط اذا عجز عنها من الوضوء وتطهير الثوب والقبلة
 والقراءة والركوع والسجود والقعود والتوجه اذا حصل
 العجز عنها جازت صلاته فكذا هنا اما اذا تركوا التحسين
 والجهد فسدت صلاتهم كما اذا تركوا سائر الشروط
 وانما جوزت صلاتهم لمعجزهم عن الاصلاح فصارت تلك
 الالفاظ لغتهم ولسانهم فكانهم قرأ القرآن بلغتهم انتهى
 وبمعناه في فتاوي قاضي خان فانه قال وان كان الرجل
 ممن لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يجهدوا ولا
 يعذر في ذلك فان كان لا ينطق لسانه ان لم يجداية
 ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤمر غيره
 ان يفتي بالحاصل ان اللثغ يجب عليهم الجهد ولكنهم
 بمنزلة الاميين في حق من يصح الحرف الذي عجزوا عنه
 لا يجوز اقتداؤه بهم ولا تجوز صلاتهم اذا تركوا الاقتداء
 مع قدرتهم وانما تجوز صلاتهم مع قراءة تلك الحروف
 اذا لم يقدروا على قراءة ما تجوز به الصلاة مما ليس فيه
 تلك الحروف اما لو قدروا ومع هذا قرأوا تلك الحروف

به

فصلاتهم فاسدة ايضا لان جواز صلاتهم مع التلغظ بذلك
الحرف ضروري فينعدم بانعدام الضرورة هذا هو الذي
عليه الاعتماد ولهذا احببت من سألني ان صلي خلف
امام فقرأ واما بعبارة ربك فحدث بالستين مكان الثاء
بان صلاة فاسدة هذا وفي التوازل روي عن ابي القاسم
يعني المتقار انه قال الهندي الذي لا يفسح بالقرأة
فكسوة احب الي من قرأته في الصلاة وقيل هذا القاري
اجر لو قرأ في غير الصلاة قال ان كان عند تبديل الحرف
يصير كلاما آخر من كلام الناس فلا ينبغي ان يقرأ فان
قرأ في الصلاة تفسد صلاة وهو بقرأة ذلك يعني في غير
الصلاة غير ناجور وفي اللو الحجة بمعناه وهذا بناء على
مختار المتقدمين وهو المختار فينبغي ان ينظر في تغيير المعنى
بسبب ذلك الحرف ان كان فاحشا تفسد وان صح
معناه ولم يبعد كثيرا من المعنى المراد لا تفسد وصرح
قاضي خان بانه لو قرأ ثنة ولا نوم بالثاء مكان الستين
انه تفسد صلاة وهو بناء على ما قلنا والله اعلم وعن
ابي حنيفة فيمن قرأ واذ ابتلي ابراهيم ربه بضم الميم وفتح
الباء او قرأ الخالق الباري المصور بفتح الواو او قرأ وهو
يطعم ولا يطعم بفتح الميم في الاول وكسرهما في الثاني لا
صلاة صريح الرواية عن ابي حنيفة في الآية الاولى قال
في النصاب عن ابي حنيفة ومحمد فيمن قرأ واذ ابتلي ابراهيم
ربه الصحيح انه تفسد صلاة وفي المحيط وعن
ابي حنيفة فيمن قرأ واذ ابتلي ابراهيم ربه برفع ابراهيم
ونصب ربه انه لا تفسد صلاة انتهى وفي المتن
ولو قرأ الخالق الباري المصور بنصب الواو فغن ابي

الفضل

ابي الفضل الكرماني انه افتي بالفساد انتهى والحاصل انه تقدم
ان مذهب المتأخرين عدم الفساد بالخطأ في الاعراب
وهو اوسع ومذهب المتقدمين انه ان كان فاحشا مما
اعتقاده كفر يفسد وهو الاخط و قد ورد عن المتقدمين
في بعض ذلك اختلاف وفي بعضه تصريح بالفساد وفي
بعضه تصريح بعدمه والتحقيق فيه العمل بصفة المعنى
بوجه محتمل وعدمها كما قررنا انه قاعدة لهم الغير المخبر
فتقول قال في الكشف قراء ابو حنيفة وهو قراءة ابن
عباس واذ ابتلي ابراهيم برفع ابراهيم ونصب ربه
والعني انه دعاه بكلمات من الدعاء ففعل المختبر هل
يجب اليه أم لا انتهى فهذا يؤيد عدم الفساد
واما الخالق الباري المصور فان نصب الراء لا يفسد
لانه يكون مفعول الباري والمعنى الذي براء المصور وهو
معنى صحيح وان رفع الراء او خفضها فسد لان
اعتقاده كفر وان سكنها لم تفسد لاحتمال النصب
وغيره فلا تفسد بالشك واما وهو يطعم فقد روي
عن يعقوب انه قرأه ذكره في الكشف ووجهه بان
الضمير لغير الله وذكره في الفتاوى الغياثية انه افتي
عامه الاية بسمير قد بالفساد فبلغ ذلك السيراني
فاخبر بانها قراءة الاعمش وذكر توجيهها فاخبروا
بذلك فرجعوا فلهذه هي قاعدة المتقدمين المقررة
وما روي من الحكم بالفساد في المسئلة الاولى والثانية
وما شبه ذلك مما يصح بتوجيه على معنى صحيح
يحمل على الجواب نظر الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع
توفيقا بين الروايتين وان زاد القاري في الصلاة

نية

حرفا نظرا ان لم يغير المعنى بان قرأ وأمر بالمعروف والنهي
 عن المنكر بزيادة الف في اللفظ بعد الهاء او قرا ومن بعض
 الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلهم نارا بزيادة
 ميم الجمع لا تقصد صلته اتفاقا وان غير المعنى بخوان
 يقرأ والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو
 وكذا لو قرأ وان سعيكم لشتى وخوذلك فقد قالوا لا تقصد
 صلته لانه جعل جواب القسم قسما كذا ذكر قاض خان
 وصاحب الخلاصة وغيرهما وفي المحيط قال بعض المشا
 اخاف ان تقصد صلته انتهى فهذا مع انه ليس بقطع
 بالفساد فيفيد ان البعض يقولون لا تقصد قلنا قال
 المص ويصح ان لا تقصد ووجهه انه ليس بتغيير
 فاحش لعدم كون اعتقاده كضرا مع انه لا يخرج عن
 كونه من القرآن وجعله قسما يصح ويكون الجواب
 محذوفا فان حذفه قد ورد كافي قوله تعالى والناو
 عرفا الى آخره فان جوابه محذوف ولو نقص حرفا ان
 كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تقصد في قول أبي حنيفة
 ومحمد كما لو قرأ وتمازقناهم بحذف الراء والزاي او قرأ
 وليقولوا درست بغير دال او خلقنا بغير خاء وجعلنا بغير
 جيم وكذا اذا لم يكن من الاصول ولكن حذفه يؤدي الى ما
 اعتقاده كضربان حذف الواو من وما خلق الذكر وال
 والاني تقصد وقالوا على قول أبي يوسف لا تقصد لان
 المقروء موجود في القرآن اما اذا كان الحذف على وجه
 الترخيم المجاوز في القرينة بخوان يقرأ يا مالك حذف
 الكاف فلا تقصد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة
 كما اذا قرأ الواقعة بغير هاء وكذا ان كان من الاصول

ولم يفسر

ولم يتغير المعنى كان يقرأ تعا جدر بنا باللام مع حذف
 الياء في تعالى لا تقصد بالاتفاق وذكر في كتاب زلة القا
 للشيخ الامام حسام الدين أبي سعيد بن اسعد النسفي
 انه لو قرأ الله السمد بالسين مكان الصاد لا تقصد
 صلته وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين أبي حفص عمر السفي
 وهذا مبني على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين
 من عدم الافضا فيما اذا كان المخرج قريبا او متحدا
 او على ما تقدم من اختيار بعضهم من عدم الافساد
 بقراءة اللثغ ومن بمعناه من العجم كالهنود والترك
 وقد تقدم التحقيق فيه واما على قول المتقدمين فيصح
 ان يكون كذلك لصحة المعنى على انه مشتق من سمد بمعنى علا
 وتكبر واعلم ان الصاد والسين والزاي من مخرج واحد
 وكثير ما يبدل بعضها من بعض فلنذكر ما اوردته فاضح
 من ذلك من لا على قاعدة المتقدمين قرا اذا جاء نصر الله
 بالسين او ويعوق ونصر بالصاد لا تقصد اما الاول
 فلان من جملة معانيه القطعة من الجيش وتقديره يصح
 المعنى فان جيش الله وهم الملايكه مستلزم للنصر واما
 الثاني فلانه لا محذور في تغيير اسم القسم ولا بعد عن
 مرادهم فانهم كانوا يستنصرون بالاصنام وبعض الاضما
 اسمه نصر بفتح الصاد مشددة وهو الذي سمي به نجت
 نصر السمد بالسين قال شمس الايمه السرخسي وعبد
 الواحد لا تقصد وقد تقدم انفا اصاطير بالصاد
 مكان السين لا تقصد لان الصطر بمعنى السطر خاسيا
 وهو حصير الصنادم مكان السين في حيز لا تقصد
 لصحة المعنى على انه فعيل بمعنى مفعول من الحصر وهو

الحبس

اي ممنوع عن رؤية الفطور لعدم الفطور لا انقسام
لها بالسين تقصد لعدم المعنى فهل عصيتهم بالصاد مكان
فهل عصيتهم بالسين لا تقصد لوجوده في القرآن وبعبارة
ليس بفاحش وكذلك فان عسوك بالسين مكان عصو
بالصاد لا تقصد لان بعد ليس بفاحش للحائذين خيما
بالسين مكان الصاد تقصد لعدم المعنى صد دناكم
بالسين مكان الصاد لا تقصد لصحة المعنى على سددنا
عقولكم عن فهم الهدي ونحو ذلك تسطلون بالسين
مكان الصاد لا تقصد لقرب السلي من الصلي في ان
كلامها يحصل بالنار بتميز يخص بالصاد مكان السين
لا تقصد لان الشخص قلع العين فينا سببا للنفس الذي
هو النقص ضربا بالصاد مكان ضربا بالسين تقصد
لان الضرب اللين الحامض فهو بعيد المعنى من المراد
جدا مع انه ليس في القرآن نصبا بالصاد مكان نصبا
بالسين تقصد لبعده المعنى جدا وينبغي ان لا تقصد
على قول ابي يوسف للوجود في القرآن مع ان اعتقاده
ليس بكفر الشجرة بالسين مكان الصخرة بالصاد تقصد
للبعد الفاحش يخسفان بالسين مكان يخسفان
تقصد للبعد الفاحش صورة انزلناها بالصاد مكان
السين لا تقصد لصحة المعنى اي صورة من النظم البدع
المعجب صوط عذاب بالصاد مكان السين تقصد
للبعد الفاحش لان الصوط نوع من الماء فيصير العنق
نوعا من ماء عذاب من قصورة بالصاد مكان من قصورة
بالسين تقصد للبعد الفاحش لان القصورة هي حيلة
التي يسكن فيها وقسوة هو الاسد والرماء وبينهما

غاية البعد

غاية البعد افسح من لساننا بالسين مكان الصاد لا تقصد
لصحة المعنى وقرب ليمسأل الصادقين عن سديهم بالسين
فيها مكان الصاد لا تقصد وفيه نظر لان سدي بالسين
لا معنى له فكان ينبغي ان تقصد والظاهر انه على قول المتأخرين
وكانوا يسيرون على الخنت العظيم بالسين مكان الصاد
لا تقصد لصحة المعنى وكونه في القرآن وقولوا قولا صديدا
بالصاد مكان السين تقصد للبعد الفاحش فالمغير
سجحا بالسين مكان الصاد تقصد لبعده الفاحش
عن المعنى المراد وتواصوا بالصبر بالسين مكان الصاد
فيها للبعد الفاحش مع عدمه في القرآن رحلة الشتاء
والشتيف بالسين مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش
حاصدا اذا حصد بالصاد مكان السين لا تقصد لصحة
المعنى باطلاق المستب على السبب لانه الحسد يحصد
الحسنات عمو وسموا بالسين مكان الصاد تقصد للبعد
الفاحش لنسفعا بالناسية ناسية بالسين فيهما مكان
الصاد لا تقصد لصحة المعنى اي بالناصية الناسية لله
وكذا لنسفعا بالصاد مكان السين لا تقصد لصحة المعنى
لناسية الصفح لتلك الناصية الحبيثة ثمانية ايام حصوا
بالصاد مكان السين قال ابو عصمة سعد بن معاذ المروزي
تقصد وهو الظاهر للبعد الفاحش لان الحصم القدر
لنا خالسا بالسين مكان الصاد لا تقصد وكذا صايغا
بالصاد مكان السين والظاهر انه على قول المتأخرين
والا فالعنى بعيد جدا قل كل مترتبين فترتبوا بالسين
فيها مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لان الترتيب
الضرب باليد سحفا منشرة بالسين مكان صفا بالصاد

تقصد

مطل
ابن ابي من حتى عينا
لغة

للبعد الفاحش لان السخط شط الشعر عن الجلد والله
سبحانه اعلم ولو قرأ عني بالعين المهملة مكان حتى بالحاء
لا تفسد صلاته لانها لغة فيها ولو قال سمع الله كل حمد بالله
مكان النون يرحي بان لا تفسد لقرب المخرج والظاهر
انه مبني على الجواب في الالغ وقد تقدم تحقيقه وذكر في المحيط
لو قرأ الذال مكان الذال او على العكس او ذكر العين مكان
القاف او اللام مكان النون او على العكس يفسد بالاتفاق
انتهى وهذا مبني على قول من اعتبر صحة الابدال وعندها
والا فقد تقدم انه لو قرأ اعود مكان اعود لا تفسد على
قول المتقدمين لصحة المعنى ولو قرأ يدع اليتيم يتسكين
الذال او يضم الذال وترك التشديد في العين لا تفسد
صلاة لعموم البلوى وقد يمنع عموم البلوى في ذلك خصوصاً
في الاول ولذا حكم قاض خان بالفساد فيه على ما ياتي قريباً
ان شاء الله تعالى كونه عكس المعنى المراد الدعاء يناقض
الدفع واما ترك التشديد فيه فلا يغير المعنى فلهذا لا
يفسد ولو قرأ ان الذين امنوا وعلوا الصالحات وو
وقرأ بعد الوقف التام اولئك اصحاب الجحيم
اولئك هم شر البرية او قرأ والذين كفروا وكذبوا
باياتنا اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وما
اشبه ذلك مما فيه تفسير حكم الله على احد الفريقين
بضده لا تفسد لصيرورة الكلام الثاني مبتدأ به
غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالضد ولو لم ينف
ووصل قال عامته المشايخ تفسد صلاته لانه خبر
بخلاف ما اخبر الله تعالى ولو اعتقده يكون كفراً وعي
عبد الله بن المبارك وابي حفص الكبير البخاري ومحمد

مقاتل

المنسوبة

مما حكى

مقاتل وجماعة من المروزة جمع مروزي النسبة الى مرو
وهو بلد بفارس زادوا زاياء في النسبة اليه على غير قياس
انه اي الشأن لا تفسد صلاته لان فيه بلوى وضرورة
سبق اللسان وكذا افق ابو نصر الماتريدي قال قاض خان
والصحيح هو الاول ولو قرأ ان الله بري من المشركين
ورسوله بكسر اللام من رسوله لا تفسد صلاته عند
المتأخرين لما تقدم ما هم لا يحكمون بالفساد للخطا
في الاعراب واما عند المتقدمين فقد ذكره قاض خان
من جملة ما يفسد عندهم مما اعتقده كفر وهذا بناء
على كون الجر فيه بالعطف على المشركين كما يتبادر اليه
الفهم على ما حكى ان اعرابياً سمع رجلاً يقرأ كذلك
فقال ان كان الله برياً من رسوله فانا منه بري فليبه
الرجل الى عمر فحكى الاعرابي قراءته فعندها امر عمر رضي
الله عنه بتعلم العربية لكن نقل في الكشف انها قراءة
ووجهها بالجر على الجوار او بان الواو القسم فعلى هذا
ينبغي ان لا تفسد على قول المتقدمين ايضاً ولو قرأ
انا كما منذرين بفتح الذال تفسد قطعاً على قول
المتقدمين وكذا لو قرأ وانت خير المنزلين بفتح الزاي
او قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وقد رنا بفتح الراء او
جعلنا وانزلنا بفتح اللام فيها او قرأ ومن يفسد الذنوب
الا الله او وما يعلم تاويله الا الله بفتح الهاء فيها
او لا يغيركم بالله الغرور بكسر الراء كل ذلك مما اعتقدا
كفر يفسد عند المتقدمين دون المتأخرين على ما تقدم
وذكر في فتاوى قاض خان لو قرأ يدع اليتيم يتسكين
الذال تفسد صلاته وقد قدمناه وكذا ذكر فيها لو قرأ

فصلان

يحلون بالتاء مكان الدال في يخلون تفسد صلاته لانه
لامعني له ولو قرأ نحن خلقنا في اعنائهم غلا لا مكان انا
جعلنا او قرأ اياك نعبد بترك التشديد لا تفسد صلاته
عند المتأخرين هذا في صلاة الاول ذكر كلمة مكان كلمة
فانه ذكر نحن مكان انا وخلقنا مكان جعلنا والاصل
انه ان تقارب الكلمتان معني ومثله في القرآن لا تفسد
اتفاقا وان تقاربتا ولكن لم تكن المبدلة في القرآن فذلك
عندهما وعن ابي يوسف روايتان وان لم تتقاربا والمبدلة
في القرآن تفسد على قياس قولها ولا تفسد على قياس قول
ابي يوسف وان يكن للمبدلة مثل في القرآن وليس تمام
اعتقاده كفر تفسد اتفاقا ان لم تكن ذكرا وان كان في القرآن
لكن كما اعتقاده كفر ووصل تفسد اتفاقا عند عامة المشايخ
وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف لا تفسد ويكره
يعني ابن مقاتل والتصحيح من مذهب ابي يوسف انها تفسد
مثال الاول العليم مكان الحكيم والخير مكان البصير او
السميع مكان العليم ومثال الثاني آياه مكان اواه و
التيابين مكان التوابين ونحو ذلك ومثال الثالث سخط
مكان نصبت وبالعكس وخلق مكان رفعت وبالعكس
ومثال الرابع الغبار مكان الغراب ونحوه ومثال الخامس غافلين
مكان فاعلين وعلى هذا فقوله نحن خلقنا مكان جعلنا
من القسم الاول وهو كما لا يفسد اتفاقا فلا وجه لتخصيص
ذكر المتأخرين انما خالف المتأخرون في القسم الخامس على
ما تقدم في قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك
اصحاب الجحيم **الفصل الثاني** في تخفيف التشديد وتشديد التخفيف
والاصل فيه انه ان كان لا يغير المعنى كان قرأ وقتلوا

تقتيلا

تقتيلا ويسيلونك عن الساعة بغير تشديد في قتلوا وقتلوا
وكلا يدرككم الموت وراة اليك ونحوه لا تفسد وان
غير المعنى بان ترك التشديد في رب الفلق ونحوه او في ظلالنا
عليهم الغمام او في ان النفس لامارة فاختيار عامة المشايخ
انها تفسد كذا في الخلاصة وقال قاض خان قال القاضى الامام
يعني ابا علي السيفي لا تفسد بترك التشديد الا في قوله
رب العالمين واياك نعبد وعامة المشايخ على ان ترك
التشديد والمد بمنزلة الخطاء في الاعراب لا يفسد الصلاة
في قول المتأخرين انتهى فعلم ان ذلك التفصيل على قول المتقدمين
وتقدم انه الا حوط وتخصيص المص المتأخرين هنا واقع
في محله ثم ان حكم تشديد التخفيف حكم عكسه في الخلاف
والتفصيل وكذلك اظهار المدغم وعكسه فالجميع
واحد ولذا ذكر على ما اورده قاض خان متفرعا على احد
هذين الفصلين منزلا على التفصيل المذكور للمتقدمين
والله المستعان قرأ افعينا بالتشديد لا تفسد لعدم
التغيير اهدنا الصراط باظهار اللام لا تفسد لعدم التغيير
وكذا ما يشبهه يكذبون العاجلة مكان يكون تفسد
على قولها وينبغي ان لا تفسد على قول ابي يوسف لانه من
القسم الثالث بينهم من البيان مكان يبينهم لا تفسد
وينبغي ان يكون له خلافا ايضا لانه من القسم الثاني وما
اهلكنا من كتب مكان وما اتينا هم تفسد لانه من القسم
الرابع ان هؤلاء مدبر ما هم فيه مكان متبر لا تفسد لانه
من القسم الاول قوسرة او قوسرة مكان قسورة تفسد لانه
من القسم الرابع ما ياتيهم من رزق مكان من رسول لا تفسد
لانه من الاول اما كونه في القرآن فظاهر واما تقارب المعنى

ففي حيث اطلاق اسم المستب على السبب لان الرسول
سبب لدور الرزق او تبت من كل نفس مكان شيء
لا تقصد حتى يكون حرصا او تكون من الجاهلين مكان
الها لكن تقصد وينبغي ان لا تقصد عند ابي يوسف كونه
من الثالث ما ودعك بالتخفيف لا تقصد لعدم التفسير
الم يردك يتما مكان يحرك لا تقصد لصحة المعنى
كعقوض ما كول مكان كعصف تقصد لانه من الرابع
الفا برين مكان الفا فلين تقصد عندها لانه من الثالث
لنكون من الشاكرين مكان الخامس من لانه مكان تقصد
لانه من الخامس حتى اذا فرغ بالراء والعين المعجمة مكان
الزاي والعين المهملة لا تقصد لانه من الثالث وهو
قراءة يسطر الناس مكان يصدر تقصد للبعد الفاضل
ولو قرأ ستر لا تقصد لصحة المعنى لانهم يسترون
كفرهم فمن يريد الكافرين من عذاب اليم مكان يحير الكافر
لا تقصد لانه من الاول اما كونه من القرآن فظاهرا
واما تقارب المعنى فلان معناه فمن يختار الكافرين
مباعدا اياهم من عذاب وخو ذلك كذبوا لك الامتار
مكان ضربوا لا تقصد لانه من الاول فسقناه الي
بلد ميت فاحيينا به الماء مكان فاتزلنا اختلافوا
فيه قال بعضهم لا تقصد لانه من الاول لان الماء يحيي
الارض الطيبة ما نسخ من اية او توتها مكان نسخها
لا تقصد وينبغي ان يكون هذا على قول ابي يوسف
وان تقصد عندها اذ لا تقارب بين الايتاء والانسا
فتعرض فتعرض له اخرى مكان فترضع لا تقصد
لتقارب المعنى لان الاعراض له اقبال عليه اي مستقبل

على

على الارضاع اخرى وان كنت لمن الساجدين مكان الساجدين
تقصد لانه من الثالث فسوف نصليه اجرا عظيما مكان
توتيه لا تقصد لانه من الاول اذ في الاصل معنى الايتاء
الرحمن مكان الشيطان او بالعكس او دريسى مكان
ابليس او بالعكس وما اشبه ذلك تقصد من القسم
الخامس **تنبيه** ومن هذا القبيل اي من ذكر كلمة مكان
كلمة تغيير النسب فلو قرأ عيسى بن لقمان تقصد
لانه من الخامس لانه نسبة الى الاب واعتقاد ان له
ابا كثر ولو قرأ موسى بن مريم لا تقصد لان كليهما في القرآن
وليس فيه نسبة من لا امر له الى الامة ولا دليل قطعي
على ان امه ليس اسمها مريم ولو قرأ موسى بن عيسى لا
تقصد على قول ابي يوسف لانه من الثاني وعليه عامة
الشايع وكذا لو قرأ موسى بن لقمان ولو قرأ عيسى بن
سارة تقصد لانه من الرابع وكذا لو قرأ مريم بنت عيسى
وانه اعلم ولو قرأ الامام ما اضطررتم بالزاي او ^{بالظا}
او بالذال المعجمين مكان الضاد تقصد صلا للبعد
الفا حيث في جميع ذلك ولو قرأ ما اضطررتم بالتاء
من فوق مكان الطاء لا تقصد لان الطاء بدل من التاء
في مثل هذا على ما عرف في الصرف فلا يتغير المعنى
ولو قرأ الامن حطف الحطفة بالتاء مكان الطاء فيهما
لعدم المعنى واعلم ان هذا فصل اخر وهو ابدال هذه
الاحرف الثلاثة التاء والذال والطاء بعضها من بعض
وقد علمت ان المتقدمين اعتبروا المعنى لا اتحاد الحرف
ولا قرينة خلافا للمتأخرين فلنورد ما ذكره قاضي خان
من ذلك قراء الطحيات او الدحيات بالطاء والذال

تنبيه

الطاء بدل من تاء

لو قرأ على الطحيات

تغيير ثاء القايث

مكان التاء قال القايث الامام يعني ابا علي النسخ لا تقصد
لان الطحو والذحو من افعاله تعاوكل مطحو ومدحو فهو
لانه من جملة ملكه بدل ما اشتق من القنوط مما اشتق
من القنوت او بالعكس تقصد للبعد الفاحش وعند
الوجوه بالذال مكان التاء تقصد للبعد الفاحش
لانتم اشد رهبطا بالطاء مكان التاء لا تقصد لان التغيير
في ثاء التانيث لا يخل بالمعنى لانها عرضة للتغيير والحذف
ببشر البتشة الكبرى بالتاء مكان الطاء فيها تقصد
لعدم المعنى اظلم واتقى بالتاء مكان الطاء لا تقصد لصحة
المعنى اذ التغي الصيغ العالي وهو من صف الكفار كانوا
من الذين امنوا بضمكون ومستلزم للفرح والمرح الضم
بالتاء مكان الطاء تقصد لعدم المعنى جوام من ديارهم
بقرا بالتاء مكان الطاء تقصد لصحة المعنى اي لاجل
انقطاعهم عن الخير تعلمها طيبم بالتاء مكان الطاء لا
تقصد لاتحاد ما اخذ اشتقاقها لان تلغ عنها بمعني
طلع احترنا عليهم مترا بالتاء مكان الطاء تقصد
للبعد الفاحش لان المتر القطع فطرة الله بالتاء مكان
الطاء تقصد للبعد الفاحش وكذا كل ما هو مشابها في
الاشتقاق والتور وكتاب بالتاء مكان الطاء تقصد
لعدم المعنى ولو قرأ مستور بالتاء مكان الطاء لا
لصحة المعنى لولا ان ربنا بالتاء مكان الطاء تقصد
الفاحش لان الرب التريته لو ت بالتاء مكان الطاء
بالتاء لا تقصد وهو مشكل لان بعده فاحش لان لا
معنى اخبر بغير ما سئل عنه الا ان يقال لا بعد في
علم من هذا الفعل لانه لا يشترط مناسبة العلم لما

مما علم هذا
الاشكال

وما يشق

وما يشق عن الهوي بالتاء مكان الطاء لا تقصد لانه
لغة فيه كصاحب الحوط بالطاء مكان التاء لا تقصد
لصحة ان يكون بمعنى جمع الحوطة بالضم اسم للاخذ في الحرم
الم يحملك يثما بالتاء مكان الدال تقصد لعدم المعنى
ولا يسطنون بالطاء مكان التاء لا تقصد لان التاء الواو
قد بدلت منها الطاء كثيرا فلم يتغير بها المعنى بحالة
الحب بالتاء مكان الطاء تقصد لعدم المعنى رحلة التاء
بالتاء مكان التاء تقصد للبعد الفاحش لانه مصدر
شطي الميت بكسر الطاء اذا ارتفعت يده ورجلاه انما
طائفة بالطاء مكان التاء لا تقصد لان التاء الساكنة
تدغم في التاء فيلزم قلبها طاء ولو قرأ تائفة
بالتاء مكان الطاء تقصد للبعد الفاحش لانه من
تاف بصره يتوف اي تاه كاذبة خائنة بالتاء مكان
الطاء لا تقصد لصحة المعنى لانها من خنا الرجل يجتو
اذا انكسر من خزن او فرغ او مرض هل طري بالطاء مكان
التاء ومن فتور بالتاء مكان الطاء لا تقصد لصحة المعنى
على ان طري من القران بمعنى الحدوث اي هل حدث
او على ان الفتور للبصر والاستفهام للتقرير اي هل
تري ببصرك عند رجعه من فتور ام لا اي انك تري
ذلك والطير بالطاء مكان التاء تقصد للبعد الفاحش
لعل تلغ مكان الطاء لا تقصد لما تقدم ان تلغ لغة في
فتاف عليها تائف بالتاء مكان الطاء تقصد للبعد
الفاحش كما تقدم يتخلون بالتاء مكان الطاء لا تقصد
لعدم المعنى فهدا ما هو على قول المتقدمين
اذ على قول بعض المتأخرين ينبغي ان لا تقصد في شيء

شطي من باب تغير

تاف كماه معنى

من ذلك

فلا يتأني التفسير والفرق والله سبحانه وتعالى اعلم ولو قرأ
 فصل عسى يتم بالصاد مكان السين لا تقسده وقد تقدم
 ولو قرأ الشيطان بالتاء مكان الطاء لا تقسده تقدم
 ايضا ولو قرأ قل هو الله احب بالتاء مكان الدال لا تقسده
 لعدم المعنى وكذا لو قرأ لم يلبث ولم يولت بالتاء مكان
 الدال لا تقسده للبعد الفاحش ولو قال اللهم سل على
 محمد بالسين مكان الصاد لا تقسده لصحة المعنى بان
 يكون من السلاوان وعلى بمعنى الباء كما في قوله تعالى حقيق
 على ان لا اقول على الله الا الحق اي اعط السلاوان محمد
 عن غيره من تعلقات الدنيا ويجوز ذلك ولو قرأ ما وردك
 بترك التشديد لا تقسده لعدم المعنى ولو ترك التشديد
 في الرب تقسده لعدم المعنى وقد تقدم ولو قرأ لم يجعل
 كيدهم في تضليل بالطاء مكان الصاد تقسده ولو قرأ بالذ
 الحجة مكانها لا تقسده للبعد الفاحش في الاول وصحة
 المعنى في الثاني ولو قرأ حمالة الخطب بالتاء مكان الطاء
 تقسده وقد تقدم ولو قرأ من الجنة والناس تقسب
 الجيم اي يفتحها لا تقسده لان التغيير في الاعراب اذا لم
 يكن اعتقاده كفا لا يفسد بالاتفاق مع ان ما اخذ
 الاشتقاق واحد **فوايد** لو قدم بعض حروف
 الكلمة على بعض كعفي مكان كعصف او سرخ مكان
 خسر تقسده ان غير المعنى وقد تقدم منه جملة في ابدال
 كلمة بكلمة وان ترك كلمة من اية فان لم يتغير المعنى كما
 لو قرأ وما ندرى نفس ماذا تكسب غدا وترك ذا او قرأ
 ولين اتبع اهواءهم من بعد كما جاءك من العلم وترك
 من او قرأ وخراء سيئة سيئة مثلها وترك سيئة

الرب بالتشديد

فوايد

الثانية

الثانية لا تقسده وان تغير المعنى بان قرأ فالهم لا يؤمنون
 وترك لا او قرأ واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وترك
 لافانه تفسد صلاته عند العامة لانه اخبر بخلاف ما أخبر
 الله به واعتقاده كفر وقيل لا تقسده لان فيه بلوي وضرب
 والصحيح هو الاول وان زاد كلمة في اية فان كانت الزيادة
 في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ لا تقبذون الا الله وبالوا
 احسانا وبدا وذي القربى وقرأ ان الله كان غفورا رحاما
 عليا او قرأ وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم لعلم
 لا تقسده بالاتفاق وان تغير المعنى ولكنها في القرآن بان
 من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فاهم اجرهم
 او قرأ واما من بخل واستغنى وامن وكذب بالحسنى
 ونحو ذلك مما يكفر معتقده تفسد صلاته بالخطا فيه
 وكذا ان لم يكن في القرآن وتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن
 ولا يتغير المعنى بان قرأ من ثمه اذا انما واستخضد او قرأ
 فيها فاكهة ونخل وتقاح ورماني لا تقسده صلاته
 لانه ليس فيه تغيير المعنى بل هي زيادة تشبه القرآن
 وما يشبه القرآن يفسد الصلاة مروي ذلك عن
 ابو حنيفة كذا في فتاوي قاض خان واذا تأملت فيما ذكر
 من اول الفصل الى آخره علمت انه ان الخطا بما يتغير
 يلزم من اعتقاده الكفر تفسد صلاته مطلقا وان لم
 يكن التغيير كذلك فان كان في هتأت الحروف من الاعراب
 والتشديد والتخفيف والمد والقصر لا تقسده الا ان
 يكون التغيير فاحشا وكذا ان كان في نفس الحروف
 فان بقيت الكلمة بسببه لا معنى لها اولها معنى بميد
 جدا عن الراء تقسده والا فلا سواء كان ذلك في حرف او اكثر

دة

لدين

قرا

نا

وسواء كان في القرآن اولا عندها وابو يوسف لا تقصد اذا
 كانت الكلمة المغيرة في القرآن وكذا الكلام في الخطاء يذكر
 كلمة او آية مكان آية الا انه اذا وقف وقفا تاما وكانت
 الآية او الكلمة في القرآن لا تقصد ولو كان مما يكفر معتقده
 على تقدير الوصل لزوال ذلك المعنى بالفصل فهذا ملخص
 قاعدة المتقدمين وهو الذي صحه المحققون من القضاة
 كقاض خان وغيره وفرعوا عليه الفروع فافهم ترشد
 واما مذاهب المتأخرين فقد ذكرنا كلامهم في موضع فاعمل
 بما احتار والاحتياط اولى سيما في امر الصلاة التي هي اول
 ما يحاسب العبد عليها وسبحان الله هو الموفق والهادي
تتمت فيما يكره من القراءة في الصلاة وما لا يكره
 وفي القراءة خارج الصلاة وفي سجدة التلاوة ولا بأس بقراءة
 القرآن في الصلاة على التأليف عرف ذلك بفعل الصحابة
 وفيه التحرز عن حجر البعض والسحب قراءة المفضل
 بتيسر الامر على التمام وتحقيقا على القوم كذا في الخاتمة والاصل
 ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في ركعة
 وباقيها في ركعة قبل يكره والصحيح عدم الكراهة انه لا يكره
 لما روي النسائي من حديث عائشة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قرأ في المغرب سورة الاعرف فرقعها في الركعتين
 وذكر قاض خان انه اذا اراد ان يقرأ آخر سورة في الركعتين
 او سورة تامة فاكثرها آية افضلها قراءة وان اراد ان
 يقرأ آية طويلة او ثلاث آيات اختلفوا فيه والصحيح
 ان قراءة ثلاث آيات اذا بلغت مقدار سورة اولى وان
 قرأ آخر سورة في ركعة قبل يكره ان يقرأ آخر سورة
 اخرى في الركعة الثانية والصحيح انه لا يكره قاله قاض خان

من الا انه انما
 لعلم وانه ان
 مكره

تتمت

ايضا

ايضا وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة او من اولها
 ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او
 قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة
 وهذا اذا كان بين السورتين سورتان او اكثر فان
 بينهما سورة واحدة يكره الا من ضرورة وعلى هذا الانتقال
 من آية الى اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيتان
 او اكثر لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة لان ما ابتداء
 به ترجيح بشروعه فلا يحسن تركه من غير ضرورة لانه
 يؤهم الاعراض والترجيح من غير مرجح ولو قرأ في كل ركعة
 سورة وترك بين السورتين سورة يكره لما قلنا الا ان
 تكون تلك السورة اطول من التي قرأها في الركعة الاولى
 بحيث يلزم منه اطالة الركعة الثانية اطالة كثيرة
 فح لا يكره ولو ترك بينهما ثلاث سور لا يكره ولو ترك
 سورتين فالصحيح انه لا يكره ايضا لما روي جابر بن
 سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب ليلة
 قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد رواه ابو داود
 وابن ماجه وكذا لو جمع بين سورتين في ركعة واحدة
 الاولى ان لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك
 بينهما سورة او اكثر وكذا لو انتقل في الركعة الواحدة من
 الآية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة فان سمي بغير
 تذكر يعود مراعاة لترتيب الآيات وفي المحيط اذا كرر آية
 واحدة مرارا ان كان في التطوع الذي يصلي به واحدة فذلك
 غير مكروه وان كان في الفريضة فهو مكروه وهذا في
 العذر والنسيان فلا بأس بمراتته وفي فتاوي النسفي
 سئل ابو الفضل عن قراء في النفل في الاولى تبت يدي

دة
 ة

الاحتياط لما في حاله

ابلهب

وفي الثانية اذا جاء نصر الله قال ان تعد ذلك يكره وذكر
القاضي الامام ابو بكر انه يكره في الفريضة ولا يكره في النفل انتهى
ويكره ان يقرأ في الثانية سورة فوق التي قرأها في الاولى لان فيه
ترك الترتيب الذي اجمع عليه الصحابة هذا اذا كان قصدا
ولما سهلوا فلا فقد ذكر عن علي بن احمد انه سئل عن رجل
قرأ في الاولى من الظهر سورة الفلق وفي الثانية قل هو الله
أحد فلما بلغ الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل أعوذ
برب الناس فقال يتم سورة الاخلاص ذكر جميع ذلك
في الفتاوي المتأخرات وفي الخلاصة افتتح سورة وقصد
سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة
ويفتح التي ارادها يكره انتهى واذا قرأ في الاولى قل أعوذ
برب الناس ينبغي ان يقرأها في الثانية ايضا قال البرازي لان التكرار هو
من القراءة منكوسا وفي الولوالجية من ختم القرآن في الصلاة
اذا فرغ من الموعدين في الركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة
الثانية ويقرأ بفاتحة الكتاب وشئ من سورة البقرة لا
النبى صلى الله عليه وسلم قال خير الناس الى حال المرحل اي
الحاكم المفتي انتهى وذكر في فتاوي الحجة القراءة على ثلاثة
اوجه في الفرائض على التؤدة والترسل والتدبر بحرفا حرفا
وفي التراويح يقرأ بقراءة الائمة بين التؤدة والسرعة وفي
النوافل بالليل له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم وذلك
مباح الا ان يرى ان ابا حنيفة كان ختم القرآن في ليلة واحدة
وفي ركعة واحدة وفيها ايضا قراءة القرآن بالقرأت
السبع والروايات كلها جائزة لكن الصواب ان لا يقرأ
بالقرأت العجيبه والروايات الغريبة لان بعض السلفاء
رما يفتنون في الاثم ويقولون ما لا يعلمون ولا ينبغي للامام

ان يحل العوام على ما فيه نقصان دينهم ودينهم وحرمان
نواهم في عبادهم ولا يقرأ على رؤس العوام والجهال وهل
القرى والجبيل مثل قراءة ابي جعفر المدني وابن عامر وعلى
ابن حمزة الكسا في صكايه لدينهم فلعلمهم يستحقون او يفتخرون
وان كان كلها صحيحة فصيحة مطبوعة ومشايخنا اختاروا
قراءة ابي عمرو وحفص عن عاصم انتهى ذكر ذلك كله في
في التاخرات وبقيت اجاب القراء في الصلاة تقدمت
في كلام المصنف واما القراءة خارج الصلاة فاعلم ان حفظ ما يحل
به الصلاة فرض عين على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب
وسورة واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وسنة
عين افضل من صلاة النفل وقراءة القرآن من المصنف افضل
لانه جمع بين عبادتي القراءة والنظر في المصحف ويستحب
ان يكون على طهارة مستقبل القبلة لا بيا احسن
ثيابه اكمل لتعظيم القرآن ويستعيد ويستقيم والتعويذ
يستحب مرة واحدة ما لم يفصل بعمل ديني حتى لو رد
السلام واجاب المؤذن او سجد او هلك ليس عليه
اعادة التعويذ ذكره في فتاوي الحجة وذكر في النوازل
سئل محمد بن مقاتل انما تركت التسمية في سورة براءة
اذا كتبها او وصلها بسورة الانعام اما اذا ابتدأها
فليستعوذ وليأت بالتسمية انتهى وهذا مخالف لما
عليه الائمة السبعة وغيرهم من القراء وذلك لانه
اختلف في سبب ترك كتابة البسملة في براءة فعن
علي وابن عباس ان لبسم الله امان وبراءة نزلت
لرفع الامان وعن عثمان ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يبين لنا اين نضعها وكانت قصتها تشبه

لأن فيها ذكر المهور فذلك قرت بينهما وقيل اختلف الصحابة
فقال بعضهم الانتقال وبراءة سورة واحدة نزلت في القتال
وقال بعضهم هما سورتان فترك بينهما فرجة لقول
من قال هما سورتان وتركتم البسملة لقول من قال هما
سورة واحدة وحديث من نظر الى الوجه الاول لم يسئل
مطلقا ومن نظر الى الوجهين الاخيرين يسئل عند الابتداء
لانها وان كانت مع الانتقال سورة واحدة فالبسملة عند
ابتداء الاجزاء مسنونة ايضا ولم يسئل عند الوصل
لاختلاف كونها سورة واحدة وعلى تقدير كونها سورتين
فالوصل بينهما من غير بسملة اولى عند قراءة المدينة والبصرة
والشام ثم قيل الاولى ان يختم القرآن في اربعين يوما
وقيل ينبغي ان يختمه في السنة مرتين روي عن ابي حنيفة
انه قال القرآن في السنة مرتين فقد قضى حقه وقيل
اذا اراد ان يقضى حقه فليختم في كل اسبوع وقيل
في كل شهر مرة وبه افتى ابو عتبة قال عبد الله بن المبارك
يجب ان يختم في الصيف اول النهار وفي الشتاء اول
الليل والوجه فيه امتداد زمان صلاة الملائكة ففي
مسند الدارمي عن سعد بن ابي وقاص قال اذا وافق
ختم القرآن اول النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسي
واذا وافق ختمه اول الليل صلت عليه الملائكة حتى
يصبح ولا يستحب ان يختم في اقل من ثلاثة ايام لما في
ابي داود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن عمرو بن
العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفقه
من قرأ القرآن في اقل من ثلاث وقراءة قل هو الله أحد
ثلاث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ

من قراء

وقال

وقال الفقيه ابو الليث هذا شيء استحسنه اهل القرآن وائمة
الامصار فلا بأس به الا ان يكون الختم في المكتوبة فلا يزيد على مرة
ولا بأس بالقراءة مضطجعا اذا ختم رجله لما ورد من الآثار
في فضيلة قراءة بعض الايات والسور عند اخذ المضجع
منها ما روي الترمذي عن شبل بن اوس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم ياوي الى فراشه فيقرأ
سورة من كتاب الله حين يأخذ مضجعه الا وكل الله
عز وجل به ملكا لا يدع شيئا يؤذيه حتى يذهب من هب
وضم الرجلين لمراعاة التعظيم بحسب الامكان وقيل
البقي في عن قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلاة
فيها اهي افضل ام الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والذكر والتسبيح فقال الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والدعاء والتسبيح افضل والقراءة ما شئت او هو يعمل
عملا ان كان متبها لا يشغل قلبه المشي والعمل جائزة
والاتكراه والقراءة في الحمام ان لم يكن فيه احد مكشوف
العورة وكان الحمام طاهرا يجوز جهرا وخفيا وان لم
يكن كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره للجهل
تكره القراءة في الملح والمغسل ومواضع النجاسة
وتكره عند القبور عند ابي حنيفة ولا تكره عند محمد و
بقوله اخذ المشايخ لورود الآثار به منها ما روي
اليهقي ان ابن عمر استحب ان يقرأ على القبر بعد الدفن
اول سورة البقرة وخاتمها رجل يكتب الفقه ويحبه
رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكاتب الاستماع فالانتم على
القاري لقراءة جهرا في موضع اشتغال النابتين عمالهم
ولاشئ على الكاتب وعلى هذا لو قرأ على السطح في الليل

مطلوب
لا تكرر القراءة عند القبور
عند الامام محمد رحمه الله

جهرا

والناس نيام يائم كذا في الخلاصة ولا يجلو عن نظر صبي يقرأ في البيت
 واهله مشغولون بالعمل يعبدون في ترك الاستماع ان افترقا
 العمل قبل القراءة والافلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن
 ولو كان القاري في المكتب واحدا يجب على المارين الاستماع
 وان كان اكثر ويقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم تركه للقيام
 ان يقرأ القرآن جملة لتضمنها ترك الاستماع والانصات
 وقيل لا بأس به الكل في القينة والاصل ان الاستماع للقرآن
 اذا قرئ فرض كفاية لانه لاقامة حقه بان يكون ملتفتا
 اليه غير مضطرب وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد
 السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن
 الكل الا انه يجب على القاري احترامه بان لا يقرأه في اللغو
 ومواضع الاشتغال فاذا قرأه فيها كان هو المضطرب لحرمة
 فيكون الاثم عليه دون اهل الاشتغال دفعا لمخرج في
 الزامهم ترك اسبابهم المحتاج اليها وكذا لو قرأ عند
 من يشتغل بالتدريس او بتكرار الفقه لانه اذا ابيح ترك
 الاستماع لضرورة المعاش الديني فلا نيباح لضرورة
 الامر الديني اولى فيكون الاثم على القاري هذا اذا سبق
 التدريس على القراءة اما اذا كان قد ابتدأ القراءة قبل التدريس
 فلا اثم على المتأخر وقرئ بين هذا وبين مواضع الاشتغال
 حيث يكون الاثم على القاري وان ابتدا قبل اخذهم
 في اعمالهم بان تلك المواضع معدة لهم بعسر عليهم الانتقا
 عنها بخلاف التدريس ولا يكره قيام القاري للقادم تعظيما
 اذا كان مستحقا للتعظيم ذكره في القينة واستماع القرات
 افضل من تلاوته وكذا من الاشتغال بالنطوع لانه يقع فرضا
 والفرض افضل من النفل والجهر بالقرآن افضل ان لم يكن

رايكم قيام الماركي
 للقادم

عند مشغولين ما لم يخاطبه ربا وتعلم المرأة القرآن من المرأة
 افضل من تعلمها من الاعمي الغير المحرم وقيل يكره تعلمها منه
 لان صوتها عورة كذا ذكره في كتب الفتاوي ولا بأس بتعليم
 الكافر القرآن او الفقه رجاء ان يهدي لكن لا يمس المصحف
 ما لم يغتسل وهذا قول محمد وعن ابي يوسف انه لا يمسسه
 من غير فصل ومن تعلم القرآن ثم نسيه يائمه لقوله عليه
 السلام عرضت علي اجور امتي حتى القذاة يخرجها
 الرجل من المسجد وعرضت علي ذنوب امتي فلم ارد نبيا
 اعظم من سورة من القرآن او اية او شيها رجل ثم نسيها رواه
 ابو داود والترمذي وقوله عليه السلام من قرأ القرآن شتم
 نسيه لقي الله يوم القيمة اجزم رواه ابو داود والدارمي
 والسيان ان لا يمكن القراءة من المصحف رجل يقرأ ويحسب
 يجب على السامع ان يردّه الى الصواب ان علم انه لا يقع
 ذلك عداوة وضرر والامه في سعة من تركه لان كل
 معروف تضمن مفكرا سقط وجوب ويكره الترجيع والتجيب
 بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه تشبه بفعل الفسقة
 هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن المغير فحرام بلا
 خلاف ويكره تصغير المصحف وكتابته بقلم دقيق لان
 فيه شبهة التحقير ومظنته في اللفظ والمرأى ويكره
 كتابة القرآن على ما يفرش وكتابته على الجدران والمحار
 غير مستحسنة ولا بأس بتجليه المصحف لان فيه تعظيما
 في النظر وكذا نقطه وتفتيره للاحتياج اليه للحكم
 ومن بمعناه واذ اصاد المصحف بحيث لا يمكن ان يقرأ
 فيه يجعل في خرقة ظاهرة ويدفن في ارض ظاهرة ويشيل
 الخجدي هل يجوز ان يجلد به القرآن قال لا وقيل ان

مطلوب
 كل من يقرأ ويحسب
 سقط وجوب

كواغد الاخبار

يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب النحو
والادب وغيره تؤسد المصحف بغير الحفظ ويجوز الحفظ
كما يجوز الركوب على الجواق هو فيه للضرورة والله اعلم
واما سجدة التلاوة فاذا قرأ آية السجدة وهي في أربعة
عشر موضعاً آخر الاعراف وفي الرعد والتحل والاسراء
ومريم وأول الحج وفي الفرقان والنمل والكم تنزيل وص
وقضيت والنجم والانشقاق والعلق فانه يجب عليه
ان يسجد بشرائط الصلاة الا التحريم سجدة بين تكبيرين
اما الوجوب فلقله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ ابن آدم
السجدة اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله امر ابن آدم
بالسجود فسجد فله الجنة وامرته بالسجود فابيت
فلي النار رواه مسلم فلا يمان وجه الاستدلال ان
الحكيم اذا حكى عن غير الحكيم كلاماً ولم يذكره كان دليل
صحته وقد حكى لفظ الامر وهو عند الاطلاق للوجوب
مع ان اي السجدة تغنيها ايضا لانها ثلاثة اقسام قسم
فيه الامر صريحاً وقسم تضمن حكاية استنكاف الكفرة
حيث امر بانه وقسم فيه حكاية فعل الصالحين والانبيا
او الملائكة للسجود وكل من الامتنال والاقتداء ومخالفة
الكفرة واجب الا ان دلالتها ظنية فكان الثابت الوجوب
لا الافتراض واما تعيين مواضعها ففيه خلاف الشافعي
وما لك اما الشافعي فانه يقول ان ثمانية الحج منها وص
ليست منها واستدل الاول بحديث عقبة بن عامر
قلت يرسول الله افضل سورة الحج بسجدةين قال
نعم فمن لم يسجد هماً فلا يقرؤها رواه الترمذي وعنه
عليه السلام فضلت سورة الحج بسجدةين رواه أبو داود

في المراسيل

في المراسيل والجواب ان الاول قد قال فيه الترمذي اسناده ليس
بالقوي والثاني مرسل وليس بحجة عنده ولين سلم فالمراد
بالسجدة الثانية سجود الصلاة بدليل اقترانها بالركوع اذا لم يركع
في مثلها كونه من امر ما هو ركن بالاستقراء لقوله تعالى
اسجدى واركع مع الراكعين وتكونها فضلت بسجدةين
لا يفيدان كليهما سجدة تلاوة لجواز ان يراد تفضيلها بذكر
احدهما للتلاوة والاخرى للصلاة واستدل الثاني بما رواه
النسائي انه عليه السلام سجد في ص وقال سجدها بنبي الله داود
توبة وسجدها شكراً قلنا غاية ما فيه انه عليه السلام
بين السبب في حق داود عليه السلام والسبب في حقنا
وكونه الشكر لا ينافي الوجوب فكل الفرائض والواجب
انما وجبت شكراً لتوالي النعم واما ما في الصحيحين عن
ابن عباس قال سجدة ص ليست من غزائم السجود وقد
رايت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها وفي رواية
انه قرأ اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده وقال
كان داود ممن امر نبيكم ان يقتدى به فدليل لنا فانه
صرح بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد هماً وانه
عليه السلام امر بالاعتداء بداود وليس فيه ما يدل
على تخصيصه عليه السلام بذلك فكنا ايضا ما مورين
بالاعتداء وحينئذ فيحمل قوله ليس من غزائم السجود على
انه ليس مما امر به على سبيل العزم والقطع لما فيه من
الاحتمال فيفيد نفي فرضيته لا الوجوب على ما هو
قولنا او السننية على ما هو قول الشافعي واخرج الامام
احمد وابو نعيم واللفظ له عن ابي سعيد الخدري قال
لقد رايتني في المنام كاني اكتب فاتييت على السجدة فسجد

سورة ص

كل شيء رايته اللوح والقلم والدواة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فامرني بالسجود فيها فهذا صريح في الأمر بها فلا يعارضه المحتمل وأما مالك فإنه يقول الثلاث الأولى هي النجم والانشقاق والغلق ليست منها لما روي ابن عباس أنه عليه السلام لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة قلنا اسناده ضعيف ضعفه البيهقي فلا يصلح ناسخا لما رواه البخاري والترمذي وصححه عثمان بن عباس أنه عليه السلام سجد في النجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس ولا معارضا لما في الصحيحين عن أبي رافع الصائغ قال صليت خلف أبي هريرة العتمة فقرأ إذا السماء انشقت فسجدت فقلت ما هذه قال سجدت بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فما زال اسجد فيها حتى القاه وما رواه الجماعة إلا البخاري عن أبي هريرة أنه قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في انشقت وقرأ باسم ربك مع أن المنيب ولي من الثاني وأما اشتراط شرائط الصلاة فبالاجماع والتحريم ليست بشرط بل التكبيرتان مستحبان حتى لو تركهما صححت وكذا لا يرفع يديه لأنه عليه السلام لم يفعل ولا تشهد فيه ولا تسليم لعدم التحريم ويجب على الثاني وعلى السامع أما التالي فلما تقدم وكذا السامع لعدم الفضل فيه وقد روي ابن أبي شيبه عن ابن عمر أنه قال إنما السجدة على من سمعها وفي المبسوط عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس أنهم قالوا السجدة على من تلاها وعلي من سمعها وسواء قصد السامع أو لم يقصد كالأدلة ويجب على المؤتم بتلاوة امامه وإن لم يسمعها

لوجوب

لوجوب المتابعة عليه حتى لو لم يسجد لها الإمام لا يسجد وإن سمعها لأنه مأمور بالمتابعة وعدم المخالفة ولو تلاها المؤتم لا تجب عليه وعلى من سمعه من هو معه في تلك الصلاة خلافا لمحمد فإنه يقول يسجدونها بعد الفراغ من الصلاة لزوال المانع إذا ذلك وهو لزوم المخالفة أن لم يسجد الإمام وقلب التسبوع تابعاً أن يسجد ولها أنه محجور عن القراءة بالنظر في الصلاة التي التزم فيها المتابعة وتصرف المحجور غير معتبر بخلاف الجنب والمجانين إذا قرأ حيث يجب على من سمعها وكذا تجب على الجنب أيضاً مهيئاً وتصرف المنيب معتبر كما في البيع عند إذان الجمعة وتجب على من سمعها منه من ليس في صلاة إجماعاً لعدم الحجر بالنظر إليهم لأنه بمنزلة من ليس في الصلاة في حقهم ولو سمعها المصلي من ليس في صلاة يسجد لها بعد الصلاة ولا يسجد لها في الصلاة لأنها اجنبية عن تلك الصلاة حيث لم تكن من قراءتها ولا يدخل في الصلاة ما هو اجنبية منها وإن كان من جنسها لاستلزامه تأخير جزء منها وهو منهي عنه بلا ضرورة ولا ضرورة هنا **فإن قيل** السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلاة فلم تكن اجنبية لكون السبب غير اجنبية قلنا السماع ليس من أفعال الصلاة فكان اجنبياً بخلاف التلاوة ولو سجد لها في الصلاة لا تسقط عنه ولا تفسد الصلاة أما الأول فلأنه لما نهى عن فعلها في الصلاة لما تقدم كان إذا قرأها فيها ناقضاً وقدر جاز عليه كاملة وما وجب كاملاً لا يتأدي ناقضاً وأما الثاني فلأنها من جنس الصلاة والصلاة لا تفسد بفعل

هو من جنسها ما لم يستلزم تفويت فرض من فرائضها
وتجب على من سمعها من كائين او نساء او كافرا وصلي
او مجنون وكذا من نائم في الصحيح لتحقيق السبب في حقها وهو
السماع وعدم الهانع الذي هو فيهم من عدم التكليف بالصلوة
ولو سمعها من الطائر او الصدي لا يجب لانه محكاة وليس
بقراءة ولو تهيى بها لا يجب عليه ولا على من سمعه لانه
تعداد للحروف وليس بقراءة ولذا لا يجزى به في جواز الصلوة
وكذا لا يجب بالكتابة او النظر من غير تلفظ لانه لم يقرأ
ولم يسمع واذ تلاها او سمعها راكبا جاز اذا وادها
بالايد بها راكبا الا من عذر سيج الايد راكبا بالفرض على
تمامه في موضعه ولو تلاها وهو صحيح قادر على السجود
فلم يسجد بها حتى مرض وعجز عنه يجوز الايام ولا يلزمه
اعادتها اذا صح كما في قضاء الصلوة ويستحب ان يقوم
لها فيسجد من القيام لما فيه من زيادة معنى الخوض وفي
الظاهرة انه يستحب القيام بعد الرفع منها ايضا وتحت
ان يتقدم التالي ونصف السامعون خلفه ولا يرفعوا
قبله تشبيها بالصلوة ولا يكره مخالفة ذلك بان يسجد
حيث كانوا ولو قدامه او يسجدوا او يرفعوا قبله لعدم
الاقتداء حتى لو ظهر فساد سجدة التالي لا تقصد سجدة
وكذا لو سجد التالي وذهب يسجد السامع ويستحب
للتالي اخفاؤها اذا لم يكن السامع متهيئا للسجود وان
كان متهيئا يستحب جهرها ولا يجب على الفور حتى لو
سجد لها بعد سنة او اكثر تقع اداء لا قضاء لعدم التقيد
بالوقت وتشرطية السجود للتلاوة لا التعيين حتى
لو كان عليه سجدة متعددة فعليه ان يسجد عددها

وليس

وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لاية كذا ويطلبها
ما يبطل الصلوة من التكلم والقهقهة والحديث وهذا مبني على
قول محمد ان السجدة لا تتم بالوضع بل بالرفع وهو الاصح
على ما تقدم خلافا لابن يوسف ومن سمعها من مصل واقف
به قبل ان يسجد المصلي لها يسجد المصلي معه وان اقتدى
بعدها يسجد لها فان كان اقتداؤه في الركعة التي تلاها فيها
سقطت عنه ان ادركه معه الركوع لانها اثر القراءة
التي قد تحملها الامام عنه في تلك الركعة ولم يدرك
معه تلك الركعة ولم يقصد لا تسقط فلا بد من سجوده لها
لعدم المقط وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم يؤد
فيها سقطت اي لم يبق السجود مشروعا لفوات محل
اذ لو سجد خارج الصلوة يكون مؤديا لها انقص مما وجبت
وما وجب كاملا لا يتادي ناقصا ولو اداها في صلاة اخرى
فذلك لكونها اجنبية منها على ما تقدم ولا يقال كيف
تتصور المسئلة وسجدة التلاوة تتادي بسجدة الصلوة
وان لم ينوها لانا نقول ذلك اذا لم يقرأ بعدها ثلاث
ايات او اكثر على ما ياتي اما اذا قرأ فلا يتادي بسجدة
الصلوة فتتصور ولو تليت بالعربية يجب على من سمعها
ولم يفهمها من العجم اذا اخبر بها اجماعا ولو تليت
بالفارسية يلزم من سمعها ولم يفهمها اذا اخبر بها
اجماعا عند ابي حنيفة خلافا لهما ولا يجب على من سمعها
وان كان في مجلس التلاوة لما تقدم من الحصر في كلام
ابن عمر ويقول فيها ما يقول في سجود الصلوة هو الاصح
لانه المعهود في جنسها قال الشيخ كمال الدين ان السجدة
وتسبحي ان لا يكون ما صحح على عموميه بل ان كانت السجدة

في الصلوة يقول فيها ما يقول فيها ان كانت فرضا وان كانت
 نفلا يقول ما شاء ما ورد كرواه ابن عباس انه عليه السلام
 كان يقول اللهم اجعلها لي عندك ذخرا واعظم لي بها
 اجرا وضع عنى بها وزرا وتقبلها منى كما تقبلتها من داود
 رواه الترمذي باسناد حسن وصححه الحاكم وما روت
 عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن
 سجدة وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره
 بحوله وقوته قال الترمذي حديث صحيح زاد الحاكم فبتا ركه
 الله احسن الخالقين وصححه هذه الزيادة وان كان خارج
 الصلوة قال ما شاء من كل ما نزل من ذلك عن ابن عمر انه كان
 يقول اللهم لك سجد سوادي ولك آمن فوادي اللهم افرني
 علما ينفعني وعملا يرفعني وعن قتادة انه كان يقول سبحان
 ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا واختاره بعض المتأخرين
 من اصحابنا لانه تعالى قد مدح قائله في سجودهم عند
 تلاوة القرآن عليهم ولوكرر تلاوة آية في مجلس كفتها
 سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوات او بعد بعضها
 وهذا استحسان وجهه دلالة الاجماع والضرورة
 اما الاول فان التالي السميع لا يجب عليه الاسجدة واحدة
 بالاجماع مع ان التلاوة سبب على حدة حتى لو تلاها
 الاستم ولم يسمعها تجب عليه والسماع سبب على حدة
 واما الثاني فان تكرار القراءة محتاج اليه للتعليم والتعلم
 فلو تكرر الوجوب لزما المخرج وهو مدفوع بالنقص فوجب
 القول بالتدخل في السبب اي جعل الاسباب المتعددة
 سببا واحدا فيجب حكم واحد ويلاحظ ما تأخر منها
 عنه بما تقدم عليه وان كان الاصل في التدخل ان يكون

في الحكم

في الحكم اي جعل الاسباب المتعددة موجبة حكما واحدا وابقا
 تعددها فلا يلحق ما تأخر منها عن الحكم بما تقدم عليه
 وانما كان الاصل ذلك لان التدخل امر حكمي ثبت بخلاف
 القياس اذ الاصل ان لكل سبب حكما فيليق بالاحكام
 ولان اعتبار الثابت حكما غير ثابت بعد من اعتبار
 الثابت حكما غير ثابت لكننا لو قلنا به في العبادات
 كما في العقود ثابت لبطل لان العبادات اذا دارت بين
 الوجوب وعدمه تجب احتياطا لان مبنائها على الدوام
 والعقد فقلنا بالتدخل هنا بالسبب ليحقق تأثير المجلس
 في جميع الاسباب لا الاحكام على ما في البيع وغيره وهذا
 التدخل مقيد بالمجلس فناسبت ان يكون في السبب
 وفائدة الفرق تظهر فيما لو زني وحده ثم زني فانه يحده
 ثانيا سواء تبدل المجلس او لانه تدخل في الحكم ولو تلاها
 فسجد ثم تلاها لا يجب السجود ثانيا ان لم يتبدل المجلس
 او الآية لانه تدخل في السبب اما لو تبدلت الآية فلا
 تدخل لان التدخل انما يكون عند اتحاد جنس السبب
 لا عند اختلافه وكل آية كجنس على حدة ولعدم الضرورة
 المذكورة فلو قرأ آيات السجدة التي في القرآن كلها في
 مجلس واحد يلزمه اربع عشرة سجدة وكذا الحكم في
 تبدل المجلس عند اتحاد الآية لكل تلاوة سجدة لان التدخل
 في السبب انما يصح عند جامع يحجم الاسباب ويجعلها
 كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالاتحاد
 مع الفصل حقيقة الاقارير حقيقة فاذا اختلف المجلس
 عاد الحكم الى الاصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب اي
 السجدة بالتلاوة واعلم ان كلامنا بتبدل المجلس واتحاد

خل

حقيق وحكي فالتبدل الحقيق كان ينتقل من مكانه الاول نحو
الصحناء بثلاث خطوات او اكثر والتبدل الحكمي كان يشترع
في عمل آخر بان اكل ثلاث لقما او شرب ثلاث جرعات
او تكلم ثلاث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد
الحقيق ظاهر والحكمي هو الكائن بين اجزاء ما يطلق عليه
مكان واحد عرفا كالمسجد والبيت والحانوت وكذا
مشي اقل من ثلاث خطوات في نحو الصحناء اذا عرفت
هذا فان وجد الاتحاد عند تكرار اية السجدة حقيقة
وحكما او حكما وجد التداخل وكفت سجدة واحدة
والا فلا فمن ثم قالوا لومشي خطوة او خطوتين او اكل
لقمة او لقمتين او شرب جرعة او جرعتين او انتقل
من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى او ردت سلافا
او شمت عاطفا ثم كررها كفته سجدة واحدة بخلاف
تسدية الثوب والدياسة والكراب والانتقال من غصين
الى غصين وكذا لو تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد
نكاحا او بيعا او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة واحدة
فان مجلس الاكل غير مجلس التلاوة وكذا مجلس البيع
ونحوه وان اتحد حقيقة ولو اطال المجلس بعد التلاوة
الاولي من غير ان ينتقل بشئ اخر ثم كررها لا يتكرر الوتر
ولو كررها ركبنا يتكرر ان لم يكن في الصلاة لان سير الدابة
يضاف الى ركبتها حتى يجب عليه ضمان ما اتلف فاعتبر
مكانها مكانه لا ظهر ولو في صلاة لا يتكرر لان حرمة الصلاة
تجعل تجعل الامكنة كمكان واحد ولو لا ذلك لما صحت
صلاته لان اختلاف المكان يمنع صحة الصلاة وهذا بعيد
السوية بين كون التكرار في ركعة واحدة وكونه في اكثر

وهو

وهو قول ابي يوسف وهو الاصح خلافا لمحمد فان عنده تكرر
الوجوب بتكرارها في ركعتين قال لان القول بالتداخل
يؤدي الى اخلاء احدي الركعتين عن القراءة فيفسد قلنا
ليس من ضرورة القول بالاتحاد في حكم بطلان التعدد في حق
حكم اخر وكان التعدد باقيا في حق جواز الصلاة وقد
افاد في حق تعليل محمد ان خلافه فيما اذا كررها في موضع
افتراض القراءة حتى لو كررها بعد اداء فرض القراءة ينبغي
ان يكفيه سجدة واحدة لان المانع من التداخل مستف
حينئذ مع وجود مقتضى والسقيفة كالبيت لان جريا
غير مضاف الى الركبتين بخلاف الدابة وتبديل المجلس للسمع
دون التالي تكرار الوجوب على السماع اجماعا ولو تبدل
مجلس التالي دون السماع تكرر على السماع ايضا عند البعض
لان التلاوة هي السبب في حقه ايضا لكن بشرط السماع وعند
البعض لا يتكرر لان السبب في حقه السماع وصحح والكافي
الاول وفي الهداية وقفا وي قاضي خان الثاني قال في السماع
وعليه الفتوى **قال الفقير** وبه نأخذ واعلم ان حكم الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجوب
بها حكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس
لما ذكرنا من العلة في سجدة التلاوة من لزوم الحرج لان تكرار
اسمه عليه السلام واجب لحفظ سنته التي بها قوام
الشريعة فلو وجبت في كل مرة افضى الى الحرج غير انه ينذب
تكرار الصلاة دون السجدة والفرق ان الصلاة عليه عليه
السلام يتقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف السجدة
فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة ولو قراء
الله سجدة خارج الصلاة ولم يسجد بها ثم شرع في الصلاة

من غير ان يتبدل المجلس وقراها فيها وسجد لها كفته سجدة
عن التلاوتين وان سجد للاولى لم تكفه تلك السجدة عن
التلاوتين وهذه المسئلة جزئيات التداخل لا اتحاد المجلس
لعدم اعتبار اختلاف المجلس بالصلاة لان الشروع فيها
عمل قليل لكن خضت بعدم استتباع الاولى للثانية في
وقوة الثانية بكونها في الصلاة واستتباع الضعيف القوي
عكس المعقول ونقض لاصول فلذا افردوها بالذكر وان
لم يسجد للاولى وللثانية حتى خرج الصلاة سقطت لما
مر من ان التلاوة في الصلاة اذا لم يسجد لها سقطت والاولى
قد اندجت في الثانية بطريق الاستتباع فاذا سقطت الثانية
سقط ما اندرج لما مر انفا هذا جواب الجامع الكبير وعامة
الكتب وفي نوادر ابن سليمان ان الاولى لا تسقط ما لم يسجد
خارج الصلاة فاذا لم يسجد لها عند التلاوة يلزمه ان يسجد
لها بعد الصلاة سواء سجد لها للثانية او لا والصحيح ما في
عامة الكتب ولو تلاها في الصلاة او لا وسجد لها ثم قرأها
بعد ما سلم قيل يسجد ثانيا ولا تكفيه الاولى وقيل تكفيه
وقيل ان لم يتكلم بعد السلام قبل قراءتها تكفيه الاولى لان
السلام عمل يسير كالشروع وان تكلم لا تكفيه لان الكلام
مع السلام يصير كثيرا لانه تكلم ثلاث مرات بسلا من
وكلام آخر فيتبدل المجلس حكما ولو قرأها في الصلاة ولم
يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة
وسقطت عنه الاولى كذا في فتاوي قاضي خان ولو قرأ
سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخر ثم من آخر وهل
جزا كفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلاة او لا
على ظاهر الرواية وعلى رواية النوادر يتكرر الوجوب اذا

وقعت

وقعت تلاوته وسماعه معا وهو في الصلاة كذا في الثانية ايضا
والمسبوق اذا سجدها مع امامه ثم قرأها فيها يعفى لا يسجد على
مقتضى قول ابن يوسف خلافا لمحمد ولو لم يسجدها مع الامام
وقراها فيها يعفى بسجد اتفاقا واعلم ان سجدة التلاوة تؤدي
بالركوع في الصلاة وبركوع الصلاة اذا نواها وسجود الصلاة
مطلقا وقيل يشترط نيتها ايضا ويشترط في ذلك
كله ان لا ينقطع الغور بل يكون الركوع والتسجود عقيب
تلاوتها او بعد اية او اثنين فان قرأ بعدها اربع ايات
انقطع الغور بخلاف وان قرأ ثلاث ايات قيل ينقطع
واليه مال شيخ الاسلام خواهر زاده وقيل لا واليه مال شمس
الايمه الحلواني وهو اصح رواية فان محمدا ذكر في كتاب
الصلاة قلت ارأيت الرجل يقرأ السجدة وهو في الصلاة
والسجدة في آخر السورة الا ايات بقيت من السورة
بعداية السجدة قال هو بالخيار ان شاء ركع وان شاء
يسجد بها قلت فان اراد ان يركع بها ختم السورة ثم ركع
بها قال نعم قلت فان اراد ان يسجد لها عند الفراغ من
السجدة ثم يقوم فيتلو ما بعدها من السورة وهو اثنان
او ثلاث ثم يركع ليست قاطعة للغور وانه مخير
بين ان يتم السورة ويدخل السجدة في ركوع الصلاة
او يسجد لها وبين ان يسجد لها عند قراءتها ثم يقوم
ويتم السورة ولكن هذا هو الافضل لا يتاثر بها متقلة
ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم و
يركع من غير ان يقرأ بعدها شيئا سواء كانت الاية في
السورة او ختمها او بقي الختم ايان او ثلاث لانه
يصير بانها الركوع على التسجود فينبغي ان يقرأ ثم يركع

فان كانت ختم السورة يقرأ ايات من سورة اخرى وان بقي
منها ايتان او ثلاث كسورة نبي اسرائيل والانشقاق فكذا
ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى وان لم يوصل لا يكره ^{وعل}
في البداية افضلية وصل السورة بما يقتضي قصره على ما
اذا كان الباقي ايتين حيث قال لان الباقي من خامسة
السورة دون ثلاث ايات فكان الاولى ان يقرأ ثلاث
ايات كيلا يصير بانيا للركوع على السجود وهذا واعلم
ان اداء سجدة التلاوة بالركوع مما قدم فيه القياس على
الاستحسان اذ كرمه في الاصول قال الشيخ كالدين ابن ابي
فان قلت قد قالوا تأديها في ضمن الركوع هو القياس
والاستحسان عدمه والقياس مقدم على الاستحسان
فأستعني بكشف هذا المقام فالجواب ان مرادهم من الاستحسان
ما خفي من المعاني التي يباين بها الحكم ومن القياس ما كان
ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس
المحدود في الاصول بل هو اعظم منه فقد يكون الاستحسان
بالنقص وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس
اذا كان قياسا اخر متبادرا وذلك خفي وهو القياس الصحيح
فيستعمل الخفي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت
به ان مسمى الاستحسان في بعض الصور هو القياس
الصحيح ويسمى مقابلة قياسا باعتبار الشبه وسبب
كون القياس المقابل مظهر بالنسبة الى الاستحسان
ظن محمد بن سلمة ان الصلابة هي التي تقوم مقام سجدة
التلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله ان تقوم الصلابة
وفي الاستحسان لا تقوم بل الركوع لاسقوط السجدة بالسجدة
امر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز ان لا

هذه السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها ^{كصوم}
يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر
فصح فصحة ان القياس وهو الامر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان
بخلاف قياس الركوع مقامها فان القياس ياتي الجواز لانه
الظاهر والاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حينئذ
من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ على
ان الركوع هو القائم مقامها كما ذكره محمد في الكتاب
فانه قال قلت فان اراد ان يركع بالسجدة نفسها هل
يجزى ذلك قال اما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة
سواء لان كل ذلك صلاة واما في الاستحسان فينبغي له
ان يسجد وبالقياس ناخذ وهذا لفظ محمد وجه
القياس على ما قاله محمد ان معنى التعظيم فيها واحد
فكانا في حصول التعظيم بها جنسا واحدا والحاجة
الى تعظيم الله تعالى اما اقتداء بمن عظم واما مخالفة
لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان
ان الواجب هو التعظيم بحجة مخصوصة وهي السجود
بدليل انه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة ثم نوي
بالركوع ان يقع على السجدة لا يجوز ثم اخذوا بالقياس
لقوة دليله لما رووا عن ابن مسعود وابن عمر انها اجاز
ان يركع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن غيرها خلا
فلذا قدم القياس فانه لا ترجيح للخفي الخفية ولا للظاهر
لظهوره بل يرجع في الترجيح الى ما اقترن بها من المعاني
فتمت قوى الخفي اخذوا به والظاهر اخذوا به غير ان
اوجد قلة قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي العاد
له فلذا حصره وما اوضح تقديم القياس على الاستحسان

في بقعة عشر موضعاً تعرف في الأصول انتهى ذكره الشيخ كمال الدين
 رحمه الله وهو تحقيق الآن قوله عامة المشايخ على أن الركوع
 هو القيام مقامها بالحصر مما لا ينبغي فانه يفيد أن السجود لا
 يقوم مقامها عند العامة وليس كذلك على عرف وبكره للامام
 ان يقرأ آية السجدة في صلاة يخاف فيها وكذا في نحو الجمعة
 والعيد لان ترك السجود لها فقد ترك واجباً وان سجد
 يشبهه على المقتدين الا ان يكون السجدة في آخر السجدة
 او قريباً منه بحيث تؤدي بركوع الصلاة او سجودها على
 ما مر وبكره ان يقرأ سورة في صلاة او غيرها ويترك آية
 السجدة لانه يشبه الفزار عن السجدة والاستدراك عنها
 وهذا ليس من اخلاق المؤمنين ولا يكره عكس ذلك بان
 يقرأ آية السجدة من السجدة ويترك سائرهما لانه متبادر
 الى السجدة وقراءة آية من بين الايات كقراءة سورة من بين
 السور وذلك جائز فكذلك هذا وقيل من قراء اي السجدة
 كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاء الله تعالى ما هم
 ويستحب ان يقرأ مع السجدة ايات وفي قناوي قاض
 ان قراءتها اولى من غيرها حب وكفا في الذخيرة ليكون
 دفعاً لوهم تفصيل آية السجدة على غيرها مع ان الكل من حيث
 هو كلام الله في رتبة واحدة وان كان لبعضها بسبب
 اشتماله على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيل
 باعتبار المذكور لا الذكر وحاصله ان ما يوههم تفصيل
 بعض كلامه سبحانه على بعض من غير توقيف واذن
 منه مكروه بخلاف ما ورد فيه توقيف بزيادة فضيلته
 عن الرسول صلى الله عليه وسلم فانه ياذن سبحانه
 وذهب في البدائع في تعليل كراهة ترك آية السجدة من

الانه

الى انه لاجل ان فيه قطعاً للنظم القران وتغييراً لتأليفه مع
 ان اتباع النظم والتأليف ما موربه قال تعالى فاذا قرأناه
 فاتبع قرآنه اي تأليفه فكان التغيير مكرهاً قال ابن القيم
 وهذا يقتضي كراهة قراءة اي السجدة كلها في مجلس واحد
 وفيه نظر لان تغيير التأليف انما يحصل باسقاط بعض
 الكلمة او الايات من السجدة لا بذكر كلمة او آية منها على ما
 مر من ان قراءة آية من بين الايات كقراءة سورة من بين
 السور فكما لا يكون قراءة سور متفرقة من انشاء القران
 مغيراً للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من سورة مغيراً
 له نعم يقتضي انه لو ترك آية السجدة من آخر السجدة لا يكره
 وفيه ما فيه وذهب صاحب البدائع ايضاً في تعليل استحباب
 قراءة الايات مع آية السجدة الى انه لاجل ان يكون أدل على
 مراد الآية ولحصول معنى وجوب السجود بحق القراءة
 لا بحق ايجاب السجدة اذ القراءة للسجود ليست مستحبة
 فقرأ معها ايات فيكون قصده الى التلاوة لا الى ايجاب
 السجود والله سبحانه اعلم قال الفقير واذ قد انتهينا
 الغرض من الكلام على ما يتعلق بكلام المص رحمه الله فقد
 اثراً ان تلحق به ملحقات خلا عنها ولا بد منها وهي
 مباحث الامامة وادراك الجماعة وقضاء الفوائت
 والجمعة والعيد وصلاة المسافر واحكام المسجد و
 الجنائز ومسائل شتى فنقول والله المستعان **فصل**
في الامامة وفيها مباحث **الاول** في موضع الجماعة
 من الاحكام فقيل انها فرض عين الا من عذر وهو قول
 احمد وداود وعطاء وابي ثور وقيل فرض كفاية وقال محمد
 في الاصل اعلم ان الجماعة سنة مؤكدة لا يرخص التارك

فيها

الابعذر عرض او غيره واقل هذا الكلام يفيد السنية واخره
 يفيد الوجوب وهو الظاهر في الغاية قال عامة مشايخنا
 انها واجبة وفي المفيد انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها
 بالسنة وفي البدائع تجب على العقلاء البالغين الاحرار القاه
 على الجماعة من غير حرج انتهى والادلة تدل على الوجوب
 منها ما في الصحيحين واللفظ لمسلم عن ابي هريرة انه عليه
 السلام قال لقد هممت بان امر بالصلاة فتقام ثم امر
 رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي رجال معهم خرمن
 حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فاخرق عليهم خرمنهم
 بالنار وليس المراد ترك الصلاة اصلا بل دليل ما في مسلم
 وغيره عن ابي هريرة عنه عليه السلام انه قال لقد هممت
 ان امر فتيي فيجمعوا لي خرما من حطب ثم اتي قوما يصلون
 في بيوتهم ليست بهم علة فاخرقها عليهم فقبل يزيد
 هو ابن الاصم الجمحة عنى او غيرها فقال صمنا اذ ناي اقله
 اكن سمعت ابا هريرة ياثره عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولم يذكر جمعة ولا غيرها وانما قالوا ليزيد ذلك
 لانه روي عن ابن مسعود نحوه الا انه قال يتخلفون
 عن الجمعة رواه مسلم ايضا قيل لها روايتان رواية
 في الجمعة ورواية في غيرها وكلاهما صحيح وتؤيده ما في
 رواية البخاري مما يدل على ان المراد العشاء وهو قوله
 عليه السلام في آخره والذي نفسي بيده لو يعلم احد
 انه يجدهم قاسمينا او مريتين حسنتين لشهد العشاء
 وما في مسلم ايضا عن ابن مسعود قال لقد رايتنا وما
 يتخلف عن صلاة الجماعة الامتافق قد علم نفاقه او
 وان كانا المرصين لم يمتني بين رجلين حتى ياتي وقال

ان رسول

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمنا سنن الهدى
 وان من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه
 وفي رواية قال من سره ان يلقي الله غدا مسلما فليحافظ
 على هؤلاء الصلوات حيث ينادي بهن فان الله شرع
 لبيكم سنن الهدى فانهم من سنن الهدى ولو انكم
 صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة
 نبيكم لاضلتم وما من رجل يطره فيحسن الطهور
 ثم يمد الى مسجد من هذه المساجد الا كتب الله له بكل
 خطوة حسنة ورفعه بها درجة وحط بها عنه سيئة
 ولقد رايتنا وما يتخلف عنها الامتافق معلوم النفاق
 ولقد كان الرجل يؤتى بهادي بين الرجلين حتى يقام
 في الصف فهذه الادلة ادنى ما ثبت بها الوجوب
 وتسمية محمد لها سنة لا ينافيه لانه يطلق السنة كثيرا
 على ما يجب بالسنة كما اطلق على صلاة العيد انها
 سنة بقوله عيدان اجتماع في يوم واحد الاول سنة
 والثاني فريضة فان المراد بالاول العيد والثاني الجمعة
 فقد اطلق على صلاة العيد انها سنة مع انها واجبة
 على الاصح لان وجوبها بالسنة ودل عليه بما عقبه
 به من قوله ولا يترك واحدا منها كما عقبه ثمنا
 بقوله لا يرخص الترك وكذا تسمية ابن مسعود لها
 سنة المراد وثبها بالسنة ويدل عليه قوله ولو تركتم
 سنة نبيكم لاضلتم وكذا الاحكام تدل على الوجوب
 من ان تاركها من غير عذر يعزر وترد شهادته ويا ثم
 الجيران بالشكوت عنه وهذه كلها احكام الواجب
 وقد يوفق بان ترتب الوعيد في الحديث وهذه الاحكام

المذكورة مما استدلل به على الوجوب مقيد بالمداومة
على الترك كما هو ظاهر قوله عليه السلام لا يشهدون
الصلوة وفي الحديث الآخر يصلون في بيوتهم كما يعطيه
ظاهر اسناد المضارع نحو بنو فلان ياكلون البراء عاداتهم
فيكون الواجب الحضور احيانا والسنة المؤكدة التي تقرب
منه المواظبة عليها وحينئذ فلا منافاة بين ما تقدم
وبين قوله عليه السلام صلاة الرجل في الجماعة تفضل
على صلاته في بيته او سوقه سبعاً وعشرين ضعفاً و
الله الهادي **الثاني في الاعتدال** الذي يشرح الخلاف عن الجماعة
فمنها المرض الذي يسهل التيمم وكونه مقطوع اليد والرجل
من خلاف او مفلوجاً او مختفياً من سلطان او غريم وهو
معسر او لا يستطيع المشي كالشيخ العاجز وغيره وان لم يكن
بهم المروفي يشرح الكثر والاعمى عند ابي حنيفة قال ابن
الهام والظاهر اتفاق والخلاف في الجمعة لا الجماعة
وفي الدراية قال محمد لا تجب على الاعمى لكن في جامع الجوامع
والخلاصة وغيرها ما يؤيد قول شارح الكثر فانه
قال لا تجب على الاعمى وان وجد قائداً عند ابي حنيفة
وقال لا تجب وانما عدم الخلاف في المقعد على ما صرح به
في الخلاصة وقاض خان وغيرهما في باب الجمعة **ومنها**
الطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح
وعن ابي يوسف وسالت ابا حنيفة عن الجماعة في طين و
ردغة فقال لا احب تركها وقال محمد في الموطاء
الحديث رخصة يعني قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت
النعال فالصلوة في الرجال وجاء عن ابن ام مكتوم انه
قال يرسل الله ان ضرب برشاش الدارولي ولي قائداً لا يلا

فهل

فهل تجدي رخصة ان اصلي في بيتي قال سمع النخعي قال
نعم قال ما اجد لك رخصة رواه ابو داود واحمد والحاكم
 وغيرهم معناه لا اجد لك رخصة تحصل لك فضيلة
 للجماعة من غير حضورها لا الايجاب على الاعمى لانه عليه
 السلام رخص لعتبان بن مالك على ما في الصحيحين
 وياتي تمام هذا في الجمعة ان شاء الله تعالى **الثالث**
 في استدراك فضل الجماعة اجمع العلماء على ان فضل
 الجماعة الموعود في قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة
 تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة على ما
 روينا في الصحيحين يحصل باذراك اقل صلاة مع الامم
 ولو كان ذلك اخر القعدة الاخيرة قبيل السلام لا
 على قياس قول محمد فانه لا بد ان يكون ركعة بان يدركه
 قبل رفع رأسه من ركوع الركعة الاخيرة حتى يدرك
 فضيلة الجماعة لقوله عليه السلام من ادرك ركعة
 من الصلاة فقد ادرك الصلاة رواه مسلم والجمهور
 على خلافه لقوله عليه السلام اذا اتيت الصلاة فلا
 تأتوها وانتم تسعون واتوها وعليكم السكينة فما
 ادركتم فصلوا وما فاتكم فاموا متفق عليه ولفظ
 ما يشمل ادني جزء وليس يشمل في ذلك الحديث ان يدرك
 دون الركعة لم يدرك الصلاة **ويشفي** للمبوق ان يشترع
 مع الامام في اي جزء ادركه فيكبر قائماً ثم يشاركه في
 الفعل الذي هو فيه من غير ان يقضي ما بين القيام
 وبين ذلك الفعل ولا يعتد بالركعة الا باذراك الامم
 في ركوعها لقوله عليه السلام اذا جئتم الى الصلاة
 ونحن سجد فاسجدوا ولا تعتدوه شيئاً ومن ادرك

الركوع

فقد ادرك الركعة رواه ابوداود وقال عليه السلام اذا اتى
احدكم والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه
الترمذي واذا علم هذا فلو شرع في صلاة منفردا في مسجد
ثم اقيمت تلك الصلاة في ذلك المسجد اي شرع الامام
فيها بجماعة وليس المراد شروع المؤذن في الاقامة فان
كانت تلك الصلاة ثنائية او ثلاثية يقطعها ويقتدي
احراز الفضل للجماعة ما لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة
فان قيدها فلا لان القطع لادرار فضل الجماعة انما
يباح قبل استحكام الصلاة وبمقتيد الركعة الثانية
بالسجدة قد استحكمت الثانية بتمام ركعتيها والثلا
ثية بوجود اكثرها وان كانت الصلاة رباعية ولم يتم
شفعا بعد فان كان لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة
يقطع ولا يتم شفعا على ما اختاره في الاسلام قال
في الهداية وهو الصحيح لان ما دون الركعة ليس له حكم
الصلاة وكان يحل الرقض واختار شمس الايمم الخسري
انه يتم شفعا لان ذلك الجزء وقع قرينة فوجب صيانته
ما امكن بالنص وتدارك الفرض على الوجه الاحتمالي
لا يسلب قدرة صوته عن البطلان لامكان الجمع بينهما
باتمام الشفع وفوت ركعة او ركعتين مع الامام لا ينافي
حرمة ابطال العمل بالرفقوت الايتان بالفرض على الوجه
الاحتمالي واجيب بانه وان كان ابطال صورة فهو كالحال
معنى ويرد عليه انه ح كان ينبغي ان يستوى التقيد
بالسجدة وعدمه وان قيد الركعة بالسجدة يتم شفعا
بالاتفاق ويقطع ويقتدي وان كان قد ضل شفعا
يقطع ويقتدي ما لم يقيد الثالثة بالسجدة ثم هو مختار

حينئذ

حينئذ ان كان قد قام الى الثالثة ان شاء عاد الى القعود
وسلم قائما لانه لم يشرع في القيام وان شاء كبر قائما يروي
الدخول في صلاة الامام وفي المحيط يقطعها قائما بتسليمه
واحدة وهو الاصح لانه قطع وليس تحلل كذا ذكره الترمذي
في شرح الهداية وذكر شمس الايمم الترخي ان يعود لاحالة
لانه اراد الخروج عن صلاة معتد بها والخروج عن صلاة
معتد بها لم يشرع الا بالعدة ثم اذا عاد الى القعدة قال
بعضهم بقاء الشاهد ثانيا لان القعدة الاولى لم تكن
قعدة ختم وقال بعضهم يكفيها الشاهد الاول لان
بالعود الى القعدة يرتفع القيام ويصير كان لم يوجد
اصلا فكانت هذه هي القعدة الاولى وقد تشهد فيها
وسلم تسليمين عند بعضهم لانه تحلل من صلاة
وعند بعضهم تسليم واحدة لان الثانية للتحلل وهذا
قطع من وجه كذا في الكفاية وان قيد الثالثة بسجدة
لا يقطع بل يتم صلاة لاستحكامها بوجود اكثر من شاهد
متفلا ان كان في الظهر والعشاء لما روي ابوداود
والترمذي عن يزيد الاسود قال شهدت مع النبي
صلى الله عليه وسلم حجة فضليت معه صلاة الصبح
في مسجد الخيف فلما قضى صلاة اذا هو برجلين في
اخرى القوم لم يصليا معه فقال علي بهما فجي بهما تر
فرايضا قال ما منعكما ان تصليا معا قال لا يرسل
الله انا كنا صلينا في رحا لنا قال فلا تفعلوا اذا صلينا
في رحا كما تم ايتنا مسجد جماعة فصليا معهم فانها
لكم نافلة قال الترمذي حسن صحيح الا ان النبي عن
النفل بعد الصبح والعصر وعدم شرعية التفل بالوتر

ي

عد

ومخالفة الإمام الذي أحدهما في الغرض عارض إطلاقه
ومورده فبقى في الظهور والعشاء سالما عن المعارض فيعمل
هذا وإنما قد نأ في أول هذه المسئلة الشروع لكونه
في المسجد والاقامة لكونها في ذلك المسجد لأنه لو شرع
في بيته فاقبعت في المسجد أو شرعت في مسجد فاقبعت
في آخر لا يقطع مطلقا ذكره المرغيناني ثم هذه المسئلة
خارجة عن قاعدة محمد أن صفة الفرضية متى بطلت
بطل أصل الصلاة لأن تلك القاعدة إنما هي إذا لم يكن
من إخراج نفسه عن العهدة بالمضي كما إذا تركه ففقد
الرابعة وقيد الخامسة بسجدة أما إذا كان متمكنا بالمضي
لكن أذن الشرع في تركه فلا فهم **الرابع في الأولى بالأمانة**
ومن تركه أو لا تصح أمانته في الصحيحين واللفظ لمسلم
قال صلى الله عليه وسلم يوم القوم أقرأهم كتاب الله
تعالى فإن كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فإن كانوا
في السنة سواء فاقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء
فاقدمهم إسلاما ولا يوم الرجل في سلطانه ولا يقعد
في بيته على تكريمته إلا بأذنه **قال** الشيخ في روايته مكان
اسلاما سنا ورواه ابن حبان والحاكم إلا أن الحاكم
قال عوض فاعلمهم بالسنة فافقههم فقها فإن كانوا
في الفقه سواء فأكبرهم سنا وهي لفظة غريبة فاسنا
صحيح فابو يوسف أخذ بهذا الترتيب وابو حنيفة
رحمه الله ومحمد خالفاه في حق الأقرأ والأعلم فقال لا
الأولى هو الأعلم فإن تساؤوا في العلم فالأقرأ وأجاب
من اختار مذهبا كصاحب الهداية وأكثر المشايخ بات
الأقرأ كان أعلم لأنهم كانوا يتلقون القرآن بأحكامه

مذهبها سنا

ونظر

ونظر عليه ابن الهمام برواية الحاكم وبأنه يكون معناه
حينئذ يوم القوم أعلمهم بالقراءة وأحكام الكتاب فإن
كانوا في القراءة والعلم بأحكام الكتاب سواء فاعلمهم
بالسنة وهذا يقتضي في رجلين أحدهما مستبحر في مسأ
الصلاة والآخر مستبحر في القرآن وسائر العلوم ومنها
العلم بأحكام الكتاب أن يكون الثاني أولى بالتقديم لكن
المصرح في الفروع عكسه بعد أحسان القدر المسنون
وتعليقهم يفيد حيث قالوا العلم يحتاج إليه في سائر
الأركان والقراءة في ركن واحد وأيضا فإن النص حينئذ
يكون ساكنا عن الحال بين من انفرد بالعلم عن الأقرئ
بعد أحسان القدر المسنون ومن انفرد بالأقرئ عن
العلم حيث لم يكتف في التقديم بالأعلم فقط على ذلك
التقدير بل من اجتمع فيه الأقرئ والأعلمية على أن
الأعلمية لا تستلزم العلم بالسنة وما يفسد الصلاة
وما يكره فيها وخوذلك من الفروع والشعب مع
أنه هو المعبر في أولوية التقديم قال ولذا استدلل
جماعة لها بما رواه الحاكم يوم القوم اقدمهم هجرة
فإن كانوا في الهجرة سواء فافقههم في الدين فإن كانوا
في الفقه سواء فأكبرهم سنا ^{سلطان} في القرآن ولا يوم الرجل في
ولا يقعد في بيته على تكريمته إلا بأذنه وهو معاول
بالحجاج بن أرطاة والحق أن عبادتهم فيه لا تفحش
لكن لا يقوى قوة حديث أبي يوسف وأحسن ما
يستدل به لها حديث مروا بالباكر فليصل وكان ثمة
من هو أقرأ منه لا أعلم دليل الأول قوله صلى الله عليه
وسلم أقرأكم أني ودليل الثاني قول أبي سعيد كان

يل

نه

دها

ابي بكر علمنا وهذا اخر الامر من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فيكون العلول عليه انتهى لمخصا والمراد بالاعلم
 كما اشار اليه من هو اعلم باحكام الصلاة قال في الخلاصة
 ان كان مبتدئا في علم الصلاة لكن لم يكن حظ في غيره من العلول
 فهو ولي واتفقوا كلهم على انهم ان تساؤوا في القراءة والعلم
 فالاورع اولى فوضعوا الورع مكان الهجرة بعدما كثر
 الاسلام وانتسخ التفاضل بالهجرة وصار بالورع وهو
 التحرز عن الحرام والشبهة لقوله صلى الله عليه وسلم والها
 من هجر ما نهى الله عنه ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تعبد
 بالربعة شيئا يعني الورع فان تساؤوا في الاوصاف الثلاثة
 قدموا الاكبر سنا ما في الحديث المذكور ولان التقديم
 للامامة من باب الكرامة وقد ندب عليه الصلاة والسلام
 الى الكرامة بقوله ان من اجل الله اكرام الشخصية المسلم
 الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام ليس من امن لم يجر
 صغيرا ويوقر كبيرنا فان تساؤوا في الاوصاف الاربعة
 قدموا احسنهم خلقا لقوله صلى الله عليه وسلم ان من
 احبكم الي احسنكم خلقا وفي رواية ان من خياركم احسنكم
 اخلاقا والمراد بحسن الخلق الحلم والرفق والحياء ثم ان
 تساؤوا في قيل اصحهم وجهها وقيل انهم فان تساؤوا
 اقرع بينهم وعلم من هذا الترتيب ومن كراهة تقديم
 الفاسق على ما ياتي ان العالم اولى بالتقديم اذا كانت نجاسة
 الفواحش وان كان غيره اورع منه ذكره في المحيط
 ولو استويا في العلم والصلاح واحدهما اقراء فقدموا
 الاخر اساقا ولا ياتون فالاساءة لترك السنة وعدم
 الاثم لعدم ترك الواجب لانهم قد سوا رجلا صالحا كذا

في فتا

في فتاوي الحجة وفيه اشارة الى انهم لو قدموا فاسقا ياتون
 بناء على ان كراهة تقديمه كراهة تحريم لعدم اعتنايه
 بامر دينه وتساهله في الامتيان بلوازمه فلا يبعد منه
 الاخلال ببعض شروط الصلاة وفعل ما يات فيها بل
 الغالب بالنظر الى فسقه ولذا لم يجز الصلاة خلفه
 اصلا عند مالك ورواية عن احمد الا انما يجوزنا مع الكراهة
 لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر و
 صلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه
 الدارقطني واعلم بان مكحولا لم يسمع من ابي هريرة ومن
 دونه ثقات وخاصه انه مرسل وهو حجة عندنا وعند
 مالك وجمهور الفقهاء فيكون حجة عليه وقد روي
 بعدة طرق للدارقطني وابي نعيم والعقيلي كلها مضطقة
 من قبل بعض الرواة وبذلك يرتقي الى درجة الحسن عند
 المحققين ولهذا في المحيط انه لو صلى خلف فاسق او مبتد
 ع احرز ثواب الجماعة لكن لا يجز ثواب المصلي خلف يتي كيف
 وقد صلى الصحابة والتابعون خلف الحاج وفسقه ما
 لا يخفى لكن قال اصحابنا لا ينبغي ان يقتدي به الا في الجمعة
 للضرورة فيها بخلاف سائر الصلوات للممكن من التحول
 الى مسجد آخر فيما سوي الجمعة وعليه يحمل عمل الصحابة
 والتابعين في الاقتداء بالحجاج على هذا فينبغي ان نكره
 الجمعة ايضا اذا تعددت الجوامع كما في زماننا لا مكان
 التحول اذا التوي على جواز التعدد على ما سيأتي انشاء
 الله تعالى ويكره ايضا تقديم العبد والاعرابي وولد الزنا
 والاعمى وينبغي ان تكون الكراهة في هؤلاء دون الكمل
 في الفاسق لانها امر محتمل غير محقق ولا غالب وهو الاخلال

هـ ل

بعض الشروط بناء على الجهل الغالب في العبد لا شتغال الخجة
الستيد وفي الامور لعدم العلم غالباً فيهم لبعدهم عن اهل
وفي ولد الزنا لعدم من يتحقق ويؤدبه ويحمله على التعلم
الذي هو مكرهه النفس ومخالف هواها وبناء على الضرورة
في حق الاعمي لانه لا يرى النجاسة ليحترز عنها وقد يخوف
عن القبلة وهو لا يشعر واذ اقامت وجدت سبب
الكراهة في الاعمي اخف من غيره ولذا لم يكره تقديمه عند
الايمنة الثلاثة وذكر في المحيط لاباس بان يؤمر الاعمي
والبصير اولى وفي الانفع ذكر الامام المعروف بجواهر زاده
في مبسوطه انما يكره تقديم الاعمي اذا كان غيره افضل
منه وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن
امرئ القيس يؤمر الناس وهو اعمي رواه ابو داود ويكره
تقديم المبتدع ايضا لانه فاسق من حيث الاعتقاد
وهو اشتد من الفسق من حيث العمل لان الفاسق من حيث
العمل يعترف بانه فاسق ويخاف ويستغفر بخلاف
المبتدع والمراد بالمبتدع من يعتقد شيئاً على خلاف ما
يعتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع
الكراهة اذا لم يكن ما يعتقد يودي الى الكفر عند اهل
السنة اما لو كان مؤدياً الى الكفر فلا يجوز اصلاً كالاغلا
من الروافض الذين يدعون الالهية لعلهم رضي الله
عنه او ان النبوة كانت له فغلط جبرئيل وخوذلك
ما هو كفر وكذا من يقذف الصديقه رضي الله عنها او ينكر
صحتها الصديق رضي الله عنه او خلافته اوسيت
الشخين رضي الله عنهما او كالجهمية والقدرية والمشيئة
القائلين بانه تعالى جسم كالأجسام ومن ينكر الشفاعة

الاعمي

او الروية

او الروية او عذاب القبر والكرام الكائين اما من يفضل
عليه فحسب فهو من المبتدعة الذين يجوز الاقتداء
بهم مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى جسم لا كالأجسام
ومن قال انه تعالى لا يرى لجلاله وعظمته وروى محمد
عن ابي حنيفة وابي يوسف ان الصلاة خلف اهل الاهل
لا يجوز كانه لا بناء على ما عن ابي يوسف انه قال لا يجوز
الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قال الهندواني يجوز
ان يكون مراده من يناظره في قاييق علم الكلام وقاك
صاحب المجتبى يجوز ان يريد الذي قرره ابو حنيفة رحمه
الله حين راي ابنه خياطاً يناظر في الكلام فنهاه فقال
رايتك تناظر فيه فقال تناظر فيه وكان على رؤسنا
الظير مخافة ان يزل صاحبنا وانتم تناظرون وتريدون
زلة صاحبكم ومن اراد زلة صاحبه فقد اراد ان
يكفر فهو قد كفر قبل صاحبه فهذا هو الخوض النهي
عنه فهذا هو الخوض النهي عنه المتكلم لا يجوز الاقتداء
به واعلم ان الحكم بكفر من ذكرنا من اهل الاهل وخو
هم مع ما ثبت عن ابي حنيفة والشافعي من عدم تكفير اهل
القبلة من المبتدعة المبتدعة كلهم محله ان ذلك للعقد
نفسه كفر فالقائل بما هو كفر وان لم يكفر بناء على
كون قوله ذلك عن استفراغ وسعه مجتهداً في طلب
الحق لكن جزمهم بطلان الصلاة خلفهم لا يصح هذا
الجمع اللهم الا ان يراد بعدم الجواز عدم الحل مع الصحة
والافهم ومثكل هكذا ذكره الشيخ كمال الدين ابن الهمام على
هذا يجب ان يحل المنقول على ما غلاة الروافض ومن
ضاهاهم فان امثالهم لم يحصل منهم بذل وسع في الاجتهاد

فان من يقول بان عليا كرم الله وجهه هو الاله اوبان
 جبريل غلط وخوذلك من السخف انما هو متبع محض
 الهوي وهو اسوء حالا ممن قال بان عبد الله لا يقربونا الى الله
 زلغى فلا يثاني من مثل الامامين العظميين ان لا يحكم بانهم
 من اكفر الكفرة وانما كلامها في مثل من له شبهة في ما ذهب
 اليه وان كان ما ذهب عند التحقيق في حد ذاته كذا انكر
 الرؤية وعذاب القبر وخوذلك فان فيه انكار حكم النصوص
 المشهورة والاجماع الا ان لهم شبهة قياسية الغائب على
 الشاهد وخوذلك مما علم في الكلام وتكر خلافة الشيعة
 والسائب لهما فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الانهم
 يتكرون حجية الاجماع باتمامهم الصحابة فكان لهم شبهة
 في الجملة وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر الى الدليل فيسبب
 تلك الشبهة التي ادى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم
 مع ان معتقدهم كذا حينا طائفا بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة
 فتأمل **واما الاقتداء بالخالف** في الفروع كالشافعي فيجوز
 ما لم يعلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقاد المقتدي عليه
 الاجماع وانما اختلف في الكراهة فيل يكره وقيل لا يكره
 حتى قالوا لو شاهد من الشافعي انه اقتصد ثم غاب عنه
 ثم رآه يصلي بجوزله الاقتداء اما لو علم منه المقتدي ما
 يفسد الصلاة في اعتقاد الامام كما لو ابي الشافعي في
 ذكره او امرأة ثم صلى ولم يتوضأ هل يجوز الاقتداء به
 فالأكثر على انه يجوز وهو الاصح واختار الهندواني
 وجماعة منهم صاحب النهاية عدم الجواز لان اعتقاد
 الامام انه ليس في الصلاة ولا بناء على العدوم قلنا
 المقتدي يرى جوازها والمعتبر في حقه ابي نفسه لا

غيره

غيره والله اعلم **الخامس فيمن لا يصح الاقتداء به** في حق
 بعض المصلين دون البعض لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة
 لقوله صلى الله عليه وسلم اخروهن من حيث اخرهن
 الله وعليه الاجماع وبناء على هذا لا يصح اقتداء الخبيث
 المشكل بخبيث مشكل لا خبيثا ان المقتدي رجل والامام
 امرأة ولا يصح اقتداء البالغ بغير البالغ في الفروض وغيره
 هو الصحيح لان صلاة البالغ اقوى للزومها ولا يجوز لنا
 القوي على الضعيف وهو اصل يخرج عليه كثير من
 المسائل وكذا لا يجوز اقتداء العاقل بالمعتوه ولا اقتداء
 القاري بالاقمي والامي بالآخرس والمكتسي بالعاري
 وغير المومي بالمومي والمومي قاعدا بالمومي مستلقيا والطار
 بصاحب العذر للاصل المذكور ويجوز الاقتداء من هو من
 المذكورين بمن هو مثل حاله او اقوى لعدم المانع ولا يجوز
 اقتداء صاحب عذر بصاحب عذر آخر لانه اقتداء
 ظاهر بمعدور من جهة فان عذره في حق نفسه بمنزلة
 العدم وغير عذره معتبر في حقه فان اتخذ في العذر
 جازا اقتداء احدهما بالآخر في الحال لان ذلك العذر
 في حق كل منهما غير معتبر وكذا لا يقتدي المفترض بالاستفاد
 لما قلنا وما في الصحيح عن معاذ رضي الله عنه انه كان
 يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ثم رجع
 الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة فليس فيه انه كان يصليها
 معه عليه الصلاة والسلام فرضا وما وقع في رواية
 الشافعي له من قوله ثم ينطلق الى قومه فيصليها بهم
 هو له تطوع ولهم فرضه اذ راجع من الشافعي بناء
 على اجتهاده ولهذا لا تعرف تلك الزيادة الامن حصة

ولا يقتدي من يصلي فرضاً بمن يصلي فرضاً آخر لأن الاقتداء بشره
وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي يصح في جميع ذلك
لأن الاقتداء عند أداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى
التضمن يراد به فانه صلى الله عليه وسلم جعل الأئمة ضمناً
أي لصلاة المقتدين ولا ضمان في الذمة إذ صلاة المقتدي
لا تصير واجبة على الإمام فثبت أن الإمام ضامن بصلاة
نفسه صلاة المقتدي أي صادرت صلاة المقتدي في ضمن
صلاته صحيحة وفساداً وإذا ثبت هذا والشئ لا يتضمن
ما هو فوقه ولا ما يغايره ثبت ما قلنا ولا يقال النقل
يغاير الفرض فكيف صح اقتداء المتنقل بالمفترض لانا نقول
ممنوع بأن النقل مطلق والفرض مقيد والمطلق جرح المقيد
فلا يغايره فلما صح اقتداء المتنقل بالمفترض وكذا ثبت
أفسد المتنقل صلاة بعد اقتدائه به لعدم المغايرة **فإن**
قيل القراءة فرض على المقتدي في الآخرين قلنا لما
اقتدي به لم يسبق عليه قراءة لا فرضاً ولا نقلاً وكذا قرة
المتنقل على راس الركعتين يصير نقلاً لصيرورة نقله
أربعاً بالاقتداء لأن الفقرة إنما تلزم إذا أراد الخروج لما
إذا لم يرد فلا كذا في الكافي ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر
للمغايرة بما يغايره للسبب لأن السبب في حق كل منهما
أمر يرجع إليه وهو نذره وهما متغايران فتغاير أسبابهما إلا
إذا قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك المذورة التي نذرها
فلان في يجوز اقتداء أحدهما بالآخر للاتحاد ويجوز اقتداء
الحالف بالحالف لأن الواجب هو البر فبقيت الصلاتان
نقلًا في نفسها وكذا صح اقتداء الحالف بالناذر ودون
العكس ومصلياً ركعتي الطواف كالناظرين لأن طواف

هذا غير

هذا غير طواف الآخر وهو السبب ولو اشترك في نافلة
فأفسداها صح اقتداء أحدهما بالآخر في القضاء للاتحاد
بجلاف ما لو أفسداها بعد الشروع غير مشتركين
حيث لا يصح اقتداء أحدهما بالآخر ولا بالتأخير والتفكير
ولو صلى الظهر ونوي كل إمامة الآخر صح صلاتها لأن
الإمام منفرد في حق نفسه فهو نية الانفراد ولو نوى
كل الاقتداء بالآخر فسدت ويجوز اقتداء من يصلي
السنة بعد الظهر بمن يصلي السنة قبلها وكذا سنة
العشاء بالتراخي للاتحاد في التعلية **وأما اقتداء من**
يرى الوتر واجباً فيه بمن يراه سنة فجوزه الإمام
أبو بكر محمد بن الفضل لأن كلا يحتاج إلى نية الوتر فلم
يختلف بينهما فاهدر اختلاف الاعتقاد في صفة
الصلاة ولو اعتبر مجرد اعتبار النية قال الشيخ كمال
الدين ابن الهمام لكن قد يستشكل إطلاقه بما ذكر
في التجسس وغيره من أن الفرض لا يتأدى بنية النقل
ويجوز عكسه ونبي عليه عدم جواز صلاة من صلى
الحسنين ولم يعرف النافلة من المكتوبة مع اعتقاد
أن منها فرضاً ومنها نفلاً فافاد أن مجرد معرفة اسم
الصلاة ونيتها لا يجوزها فإن فرض المسئلة أنه صلى
الحسن ويعتقد أن من الحسن فرضاً ونفلاً وهذا فرع
تعيينها عنده باسمائها من صلاة الظهر وصلاة العصر
إلى آخره ولأن جواب المسئلة بعدم الجواز مطلقاً
إنما هو بناء على عدم جواز الفرض بنية النقل أعز من
أن يسميها أو لا فانه إذا سماها بالظهر واعتقاده
أن الظهر نقل فهو نية الظهر نا ونقلًا مخصوصاً

فلا يتأدي به الفرض فعليه هذا ينبغي ان لا يجوز وتر الحنفى اقتدا
 بوتر المشافعي بناء على انه لم يصح شروعه في الوتر لانه
 بنيت اياه انما نوى النفل الذي هو الوتر فلا يتأدي الواجب
 بنيت النفل وحينئذ لا اقتداء فيه بناء على المعدوم في
 زعم المقتدي نعم يمكن ان يقال لو لم يخطر بخاطر عند
 النية صفته من السعة او غيرها بل مجرد الوتر ينبغي
 المانع فيجوز لكن اطلاق مسألة التجنيس يقتضي
 انه لا يجوز وان لم يخطر بخاطره نفلية وفرضية بعد
 ان كان المقرر في اعتقاده نفلية وهو غير بعيد لما تامل
 انتهى وقد يفرق بان اعتقاد الظاهر مثلاً نفلاً كتر صلاة
 الكافر غير صحيحة بخلاف اعتقاد الوتر سنة وعلى في
 مختصر البحر جواز الاقتداء بضعف وجوب الوتر ولذا
 تكرر القراءة في جميعه وفيه نظر لانه يرد عليه في
 الطواف والنفل الذي افسده بعد الشروع فليست مثل
ويجوز اقتداء غاسل الرجلين بالماسح على الخفين
 كما لم يطهارة بخلاف صاحب العذر اذ طهارة ما قصه
 ولذا تنقض بخروج الوقت وفيه اجماع **واما اقتداء**
 المتوضي بالمتيم فيجوز خلافاً للمحدث بناء على انه طهارة ضرورية
 عنده وعندها هو بمنزلة الماء عند عدم في حق جواز
 الصلوة **واعلم** ان في طهارة التيمم جهة الاطلاق باعتبار
 عدم توقفها وجهة الضرورة باعتبار ان المصير اليها انما
 يكون عند الضرورة بعد القدرة على استعمال الماء واعتبر
 جهة الضرورة في نفى جواز اقتداء المتوضي بالمتيم في
 الاطلاق في الرجعة اذا انقطع الدم في الحيضة الاخيرة
 دون العشرة حيث قال انقطاع الرجعة بمجرد التيمم

وان لم

وان لم تصل به اختداً بالاحتياط في الموضعين وها اختاراً
 جهة الاطلاق في الصلاة لان اعتبارها طهارة كالما في
 ليس الا من اجلها وجهة الضرورة في الرجعة حتى قال لا
 لا تنقطع الرجعة اذا تمت ما لم تصل لانها لم تشرع
 لاجلها فلم تكن طهارة مطلقة بالنسبة اليها ما لم تصل
 بها الصلاة التي هي المقصود من شرعيتها **ويجوز اقتداء**
القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد خلافاً للمحدث ايضا وقوله
 القياس لان فيه بناء القوي على الضعيف اذ القعود
 لا يجوز الا عند الضرورة اتفاقاً الا انها استحساناً بما في
 الصحيحين عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت
 على عائشة رضي الله عنها فقلت الاتحاشيني عن مرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى ثقل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال اصلي الناس قلنا لاهم ينتظرون الصلاة
 قال ضعوا لي ماء في المخصب ففعلنا فاغتسل ثم ذهب
 لينوء فاعمى عليه ثم افاق فقال اصلي الناس فقلنا لا
 هم ينتظرونك يا رسول الله هكذا ثلاثا قالت والناس
 ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء
 الاخرة قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الي
 ابي بكر ان يصلي بالناس فاتاه الرسول وكان ابوبكر
 رجلاً رقيقاً فقال يا عمر صل انت فقال عمر انت احق
 بذلك فضلى بهم ابوبكر ثم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وجد من نفسه حقة فخرج يهاذي بين رجلين
 احدهما العباس لصلاة الظهر وابوبكر يصلي بالناس
 فلما رآه ابوبكر ذهب ليتأخر فامى اليه ان لا يتأخر
 وقال اجلساني فاجلساه الى جنب ابي بكر فكان

ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم
والناس يصلون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم
قاع الحديث **وما روي** الترمذي عنها انه صلى الله
عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه خلف ابي بكر
قاعداً وقال حسن صحيح وأخرج النسائي عن انس
ان اخر صلاة صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم
مع القوم في ثوب واحد متوشكا به خلف ابي بكر فاو
لا يعارض ما في الصحيح وثانيا قال البيهقي لا تعارض
فالتى كان فيها اما صلاة الظهر يوم السبت والاحد
والتي كان فيها مأموماً الصبح من يوم الاثنين وهي آخر
صلوة صلاه صلى الله عليه وسلم كذا ذكره الشيخ كال
الدين ابن الهمام **واما** قوله صلى الله عليه وسلم واذا
صلى جالساً فجلسوا جلوساً ونحوه فهو منسوخ بخلاف
عائشة هذا فانه اخر العهد منه صلى الله عليه وسلم
قاله البخاري وغيره **واما** اقتداء القائم بالاحد
اذا بلغت حد وبتة الركوع فالصحيح انه يجوز عنده
لا عند محمد بناء على ان صلاة اضعف من صلاة القائم
لان تلك الحال لا تجوز الا عند العجز عن الاستواء
فكان كالقعود وعندهما لما جازت صلاة القائم خلف
القاعد بالحديث جازت خلف الاحد بدلالة
اولوية ولولم يصل الى حد الركوع فالصحيح الجواز
اتفاقاً لانه في حكم القيام لقربه منه ولان من رآه
لا يظنه راكعاً بخلاف الاول **ويجوز اما من الخنثى المشكل**
للنساء وكذا اما المرأة لكن يكره ان يصلين وحد
جماعة على ما قالوا وان فعلن يكره ان تتقدم الامام

عليهن

عليهن بل يقف وسطهن كما اذا ام القاري المرأة فانه
لا يتقدم عليهم بل يكون وسطهم تحذراً عن وقوع نظرهم
على عورتهم **ويجوز اقتداء الاخرس بالامى** دون العكس
لقوة حال الاقوى لقدرة على تكبيرة الاحرام ودوا الاخر
والاخرس مع الامى كالامى مع القاري وذكر المترشي
يجب ان لا يترك الامى اجتهاده اناء ليلة ونهار ليتعلم
قدراً من تجوزية الصلاة فان قصر لم يعدد عند الله
تعالى وفي المحيط ان القاري اذا كان على باب المسجد
او بجوار المسجد والامى في المسجد يصلي وحده ان
صلاته جائزة بخلاف وكذا اذا كان القاري في صلاة
غير صلاة الامى جاز للامى ان يصلي وحده ولا ينتظر
فراغ القاري بالاتفاق اما اذا كان القاري في ناحية
المسجد والامى في ناحية اخرى وصلاته متوافقة فقد
ذكر القاضي ابو حازم ان علي قيس قول ابي يوسف حنيفة
لا يجوز وهو قول مالك وفي رواية انها تجوز ووجه تحريمه
انه لم يظهر من القاري رغبة في اداء الصلاة بالجماعة
انتهى والقول الذي قاس عليه ابو حازم هو انه لو اقتدى
قاري وامى باقى فصلاة الكل فاسدة عند ابي حنيفة
وعندهما تفسد صلاة القاري فقط لانه التارك
فرض القراءة مع القدرة وابو حنيفة يقول ان الاميين
ايضا تركها مع القدرة عليها اذا كانوا قادرين على
تقديم القاري حيث حصل الاتفاق في الصلاة والنية
في الجماعة **السادس والموقف** لا يجوز تقديم المؤتم
على الامام عند نداء الصلاة خلافا لما كلف المواظبة
صلى الله عليه وسلم على التقدم على المؤمنين والنساء

وي

من غير ترك مع انه يكان المحل ومقتضاه الافتراض فكان عدم
التقدم على الامام شرط لصحة الاقتداء والمفتقر اليها هو
المؤمن فاذا فقد شرطها فقدت وفقد الاقتداء واذا
وبني صلاته عليه تفسد صلاته لفساد ما بنيت عليه بخلاف
الامام فانه منفرد بالنظر الى نفسه ولذا لم تشترط فيه
الامامة لصحة الاقتداء فلا تفسد صلاة الامام بفساد
الاقتداء لعدم بنائها عليه **والمعتبر موضع التقدم**
حتى لو كان المقتدي اطول من امامه بحيث يقع سجوده
قدام الامام لكن قدمه غير مقدمة عليه يجوز للمعتبر
في التقدم العقب حتى لو كان عقب المقتدي غير متقدم
على عقب الامام لكن قدمه اطول تقع اصابعه قدام
اصابعه يجوز **ومن صلى مع واحدا قامه عن يمينه وان**
صلى مع اثنين تقدم عليها الحديث جابر رضي الله عنه
قال سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام فضي
فجئت فمكت عن يساره فاخذ بيدي وادارني عن يمينه
فجاء جابر بن صخرة حتى قام عن يساره فاخذ ناسبه
جميعا فدفعنا حتى اقامنا خلفه رواه مسلم وعن
ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت عند خالتي ميمونة
فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فمكت
عن يساره فاخذ براسي فقامني عن يمينه متفق عليه
وعن محمد بن الواحد يجعل اصابعه عند عقب الامام
ولكن ظاهر الحديث المساواة وهو ظاهر الروايتين
وعن ابى يوسف انه يتوسط الاثنين لما رواه مسلم
ان علقمة والاسود دخلا على عبدالله فقالا صلى من
خلفكما قال لا نعم فقام بينهما فجعل احدهما عن يمينه

والاخر

والاخر عن شماله الحديث الى ان قال هكذا فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم والجواب انه فعله لضيق المكان فبقيا
بينه وبين الحديث او انه منسوخ فان فيه ذكر التطبيق
في الركوع واقتراش الذراعين وهو منسوخ فانه كان
بكرة وجابرا لما شهد المشاهد التي بعد بدو حديثه
متأخرا وغاية الامر ان الناسخ خفي على عبدالله بن مسعود
ولا بعد فيه اذ لم يكن دائم عليه الصلوة والسلام الا
امامة الجمع الكثير دون الاثنين الا في النادر كقصته
جابر وكحديث انس ان جدته مليكة دعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فاكل منه عليه الصلوة
والسلام ثم قال قوموا فلا صل لكم قال انس رضي الله عنه
فمكت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبث فتنضجته
بما في فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت
انا واليتيم وورثاه العجوز من ورائنا ففضل لنا
ركعتين ثم انصرف رواه مسلم ايضا قال في الهكلا
فهذا دليل الافضلية والاشرف يعني ان ابن مسعود
دليل على انه لا يكره توسط الامام الاثنين واختاره
في المحيط وذكر في الفتاوى العتابية ان الامام لو قام
في وسط القوم او قاموا في ميمته او ميسرته اساءوا
انتهى وربما يحمل هذا على ما اذا زادوا على الاثنين
فلا مخالفة واما الواحد لو قام خلفه او عن يساره
فقيل لا يكره وذكر في الهداية انه مبيح لانه خالف
السنة وهو الظاهر **والسنة ان يصف الرجال**
ثم الصبيان ثم النساء لما مر من حديث انس رضي الله
عنه والحنفي المشكل يقوم قدام النساء ولا يقف

الابن جابر بن صخرة

وا

معش لا احتمال انه رجل ولا مع الرجال لاحتمال انه امرأة بقية
 الترتيب بين الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح
 اما بينهم وبين النساء فرض عندنا حتى لو جازت امرأة
 او صبوية مشتهاة تعقل الصلاة رجلاً او تقدمت عليه
 قدر ركن وصلاتها مطلقة مشتركة تحريمه واداء واحد
 المكان والجهة بلا حائل ونويت امامتها فسدت صلاة
 الرجل **فشرط المحاذاة المفسدة عشرة الاول** كونها
 بالغة او صبوية مشتهاة وهي بنت تسع مطلقاً او
 ثمان او سبع اذا كانت عبلة وسيمة فلو لم تترك كذلك
 لا تقصد ولا فرق بين المحرم وغيره **الثاني** كونها تعقل
 الصلاة فان كانت لا تعقلها لا تقصد **الثالث** ان تكون
 المحاذاة قدر ركن عند محمد واداء الركن معها عند
 ابي يوسف على ما مر **الرابع** ان تكون الصلاة مطلقة
 اي ذات ركوع وسجود فلا تقصد المحاذاة صلاة الجنادة
 وسجدة التلاوة **الخامس** كون الصلاة مشتركة من حيث
 التحريم بان تبني المرأة تحريمها على تحريم الرجل
 او مبنياً تحريمها على تحريمه ثالث فلا تقصد المحاذاة
 فيها اذا صلياً صلاة واحدة منفردين او مقتدياً احداً
 بامام ولم يقصد به الآخر **السادس** كون الصلاة مشتركة
 من حيث الاداء بان يكون الرجل اماماً لها او كان لهما
 امام فيها يؤدّيان حقيقاً كالمقتدين او بتقدير كالأحقرين
 بعد فراغ الامام فلا تقصد المحاذاة اذا كانا مسبوقين
 قاما الى قضاء ما سبقا لانها وان اشتركا من حيث التحريم
 لكن لم يشتركا من حيث الاداء كما ان لو اقتدي كل منهما
 بامام غير الذي اقتدي به الآخر في صلاة واحدة وان اشتر

من حيث

من حيث الاداء على التفسير المذكور لانه يصدق عليهم
 لان لها اماماً فيما يؤدّيانه لكن لم يشتركا من حيث التحريم
 فاصحح اعتراض صدر الشريعة بان المشتركة في الاداء
 لا توجد بدون المشتركة في التحريم فلا حاجة الى ذكر الشتر
 في التحريم فتمثل **السابع** اتحاد المكان حتى لو كان احداً
 على دكان علوقامة والاخر على الارض لا تقصد صلته
الثامن اتحاد الجهة فلو اختلفت جهتهما بان كانا يصليان
 في جوف الكعبة كل منهما الى جهة الاخر لا تقصد المحاذاة
 وكذلك في الظلمة **التاسع** عدم الحائل بينهما حتى لو كان
 بينهما اسطوانة وخوفا لا تقصد والفرجة التي تسع
 انسانا كالحائل **العاشر** ان ينوي الامام امامة النساء
 هكذا قالوا ولا شك ان هذا داخل في اشتراط المشتركة
 فانه اذا لم ينو امامة النساء لا يصح اقتداءؤها به
 فلم توجد المشتركة وذلك لان امامة النساء شرط في
 صحة اقتدائها عندها خلافاً للفرقة لانه يلزمه فرض
 ترتيب المقام باقتدائها ويلحق صلته فساد من
 جهتها فلا بد ان يتوقف على التزامه باختياره وقصد
 كان المقتدي لما كان بحيث يلحقه فساد الصلاة اذا
 فسدت صلاة الامام بسبب الاقتداء توقف ذلك
 على التزامه بقصده اذ لا ولاية لاحد على احد الا بالامر
 وفي رواية انما يشترط نية امامتها اذا اقتدت محاذ
 رجل فان اقتدت غير محاذية يصح اقتدائها فان
 حازت في خلها ينقلب فاسداً لعدم ادخال الضرر
 اذ لم توجد منها محاذاة وعند الثلاثة المحاذاة غير
 مفسدة وهو القياس الا ان امتنا استحسنوا بالحش

غير محاذية

وهو آخرهن من حيث اخرهن الله فانه امر وهو يقتضي
 الافتراض عند الاطلاق وقد ورد في بيان المقام والصلوة
 مجمل بالنظر اليه فيكون ترك التأخير منه مفسدا للترك
 فرض المقام ولا تقصد صلاتها وان كانت ما مورة بالتأ
 ضمنا ويحرم عليها تركه فرقا بين القصدي والضمني
 وكان وزانه معها في لزوم تقدمه وتأخيرها ونظرا
 المأموم مع الامام في لزوم تأخره وتقديم الامام فلما
 ان المأموم لا يجوز له التقدم ويفسد صلاته والامام
 لا يجوز له التأخير ولا يفسد صلاته كذلك الرجل لا يجوز
 له التأخير عن المرأة وتقصد صلاته والمرأة لا تجوز
 لها المجازاة ولكن لا تقصد صلاتها الا انه ذكر في المحيط
 حكى عن مشايخ الفراء في المجازاة صبورة تقصد صلاة
 المرأة دون الرجل وهي ما اذا شرعت بعد شروع الرجل
 مجازية لانها اذا كانت حاضرة وقت شروع مقامت
 بجذائه امكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة او خطو
 اتا اذا جاءت بعد ما شرع فلا يمكنه ذلك لانه مكروه
 في الصلاة وانما تأخيرها بالاشارة وخوها فاذا فعل
 ذلك فقد وجد منه التأخير فاذا لم تتأخر فقد
 تركت هي فرضها من فرض المقام ففقد صلاتها قال
 وهذه المسئلة عجيبه **تمهلا** مبنى على كون الحديث المذكور
 مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يثبت ذلك
 وانما روي موقوف على ابن مسعود في مسند عبد الرزاق
 قال اخبرنا سفيان الثوري عن الاعشى عن ابراهيم عن ابي
 معمر عن ابن مسعود قال كان الرجال والنساء في بني
 اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس القالبين

فقوم

فقوم عليهم اقوة خليلها فالق عليهم الحيض فكان
 ابن مسعود يقول اخرهن من حيث اخرهن الله قيل
 فما القالبان قال ارجل من خشب تحذاها النساء ينشر
 الرجال في المساجد وفي الغاية عن شيخه يرويه الحمر
 ام الحباث والنساء حباث الشيطان واخرهن من
 حيث اخرهن الله ويعزوه الى مسند رزين قيل وذكر
 انه في دلائل النبوة لليهقي وقد تتبع فلم يوجد هذا وقد شد
 بعضهم قال بافساد مجازاة الامر ولا متمسك له في الو
 لان الكل صرحوا بعدم افسادها ولا في الدراية لتصرحهم
 بان الفساد في المرأة غير معلول بعروض الشهوة بل لترك
 فرض المقام الثابت بالحديث ولذا لم يفرقوا بين الحرام
 والاجنبيات وليس ذلك في الصبي ومن تساهل وعل
 بعروض الشهوة صرح بنفيه في الصبي مدعي عدم
 اشتهايه وحاصله ان مظنة الشهوة الانوثة وباعتبار
 المظنة يثبت الحكم لا باعتبار ما قد يتفق في الذكر فقد
 يتفق في الذكر ذلك في الميتة والبهيمة ولا عبرة به وقالوا
 ان اشتهاه الذكر يكون عن الخراف في المزاج وقد ستمهم
 كثير من السلف النتن بخلاف اشتهاه الانثى فانه الطبع
 التسليم **السابع في المانع من الاقتداء** بشرط للاقتداء
 اتحاد مكان الامام والمأموم حكما فلو كان بينهما حائط
 فان كان قصيرا ذليلا بان كان طوله دون القامة وعمره
 غير زائد على ما بين الصفيين لا يمنع لعدم الاشتباه والا
 فان كان فيه باب او كوة يمكن الوصول الى الامام منه
 وهو مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا
 او كوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها او مشبكة فان كان

فمن
 مجازاة الامر
 تية

لا يشترط عليه حال الامام برؤية او سماع لا يمنع على
ما اختاره شمس الايمه الحلواني قال في المحيط وهو الصحيح
وكذا اختاره قاضي خان وغيره وان كان الحائض على كل
خلاف ما ذكر بان كان عريضا طويلا وليس فيه ثقب
منع وان لم يكن بينهما حائط ولكن بينهما او بين المقدي
وبين الصف الذي قدامه بعد فان كان مما يمكن فيه
صف ويرفيه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قد رما
يقوم فيه صف فان كان في المسجد لا يمنع وان كان
خارج المسجد يمنع الان يقوم فيه ثلاثة قائم صف
يحصل به اتصال من وراءهم من قدامهم بالاتفاق بخلاف
الواحد فانه لا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا الان
عندها خلافا لابي يوسف فان الاثنين عنده كالثلاثة
في حصول الاتصال وفي حكم انعقاد جمعة الامام
معها وفي حكم محاذاة النساء حتى لو قامت امرأة واحدة
في صف فانها تفسد صلاة واحد عن يمينها وواحد
عن يسارها وواحد خلفها من الصف الذي يليها
بالاتفاق وان كن ثلثا يفسد ن صلاة واحد عن
يمينهن وواحد عن يسارهن وثلاثة ثلاثة ورأى
الى اخر الصفوف بالاتفاق اما الشتان فيفسد ن صلاة
واحد عن يمينها وواحد عن يسارها واثنين ورأى
فقط عندها كما في الواحدة وعنده يفسد ن صلاة اثنين
اثنين ورأى الى اخر الصفوف كما في الثلاثة قال الحل
ان المثنى عنده كالجمع في كونه صفا وفي انعقاد الجمعة خلافا
لهما له ان المثنى معنى الاجتماع فيعطي حكم الجمع كما في
الوصايا والموارث ولهما ان الجمع والمثنى متغايران

صيفة في اللغة فيتغايران حكما الا ما قام فيه دليل
الاحاق كما في الوصايا والموارث ولم يقع فيما نحن فيه
فلا يلحق هذا وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا جدا
كمسجد بيت المقدس المشتمل على المساجد الثلاثة
وقام المقدي في اقصاه من غير اتصال الصفوف
قال البرازي المسجد وان كان كبيرا لا يمنع الفاصل
فيه الا في الجامع القديم بخوارزم وجامع القدس الشريف
اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والصخرة
والبيضا انتهى ولو اقتدي من سطح المسجد والكل
فيه كما لو اقتدي من وراء الجدار وكذا الماذنة ولو
اقتدي على جدار بيته متصلا بالمسجد ولا يخفى عليه
حال الامام كاز بخلاف ما لو قام على سطحه حيث لا
يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام لكثرة التخلل
والاختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت لانه
لم يتخلل الا الجدران اذا كان فيه ثقب ولا يشترط
عليه الحال وباتصال الصفوف صغار مع المسجد كقام
واحد وكذا لو صلى في دكان خارج المسجد ان اتصلت
الصفوف جاز والا فلا ولو كان بين الامام والمقدي
في الجامع او غيره نهر فان كان صغيرا لا يمنع وان كان
كبيرا يمنع واختلف في الصغير فقل ما لا يمكن المشي
في بطنه لضيقه وقيل ما يثبت القوي من غير كلفة
وقيل ما لا يكون طريقا مثله في الضيق والصحيح ان
ما لا يمكن فيه سير الزورق فهو صغير لا يمنع وما يمكن
فكبير يمنع لكن ذكر في التاتارخانية عن الشافعي الحكم
الشديد انه انما يمنع في هذه الحالة اذا كان الناس

يمرقون فيه فان كانوا لا يمرقون لا يمنع انتهى ولا يخلوا
 عن نظر لانه بمنزلة الطريق الذي ترفيه العجلة وهو
 مانع مطلقا فينبغي ان يمنع هذا ايضا مطلقا ولذا لم
 يذكر هذا القيد احد من اصحاب الفتاوى كقاض خان
 وصاحب الخلاصة وغيرها ومصلحة العيد له حكم
 المسجد وقد مر حكمه **الثامن فيما يتابع المقتدي فيه**
الامام وما لا يتابعه فيه لا خلاف في لزوم المتابعة
 فيه الاركان الفعلية اذ هي موضوع الاقتداء والاصل
 فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انا جعل
 الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا ركعوا ركعوا
 واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد
 واذا سجد فاسجدوا رواه البخاري ومسلم واختلف
 في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فعندنا لا يتابع
 فيها بل يستمع وينصت مطلقا اي سواء السرية والجهرية
 ووافقنا مالك واحمد في الجهرية وقال الشافعي يلزم المتابع
 في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوات الركعة لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن يتفق
 عليه وقوله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ
 فيها بآم القرآن فهي خداج ثلاثا فقبل لا يهريره انا
 نكون وراء الامام فقال اقراء بها في نفسك الحديث
 رواه مسلم وغيره ولنا قوله صلى الله عليه وسلم اذا
 صليتم فاقموا صفوفكم وليؤمكم احدكم فاذا اكبر فكبروا
 واذا قال غير المفضوب عليهم ولا الضالين فقولوا
 آمين بحكم الله فاذا اكبر وركع فكبروا واركعوا واذا
 قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد سمع

لكم و

لكم وزاد مسلم في روايته واذا قرأ فانصتوا ولا يلتفت
 الى تضعيف ايها ود وغيره لهذه الزيادة بعد صحة
 طريقها وثقة روايتها وقوله صلى الله عليه وسلم من
 صلى خلف الامام فقرأه الامام له قراءة فان قيل رفعه
 ضعيف والصحيح انه مرسل قلنا لئن فالمرسل عندنا
 وعند الجمهور حجة كيف وقد رفعه ابو حنيفة بسند
 صحيح مع احتياطه وتضييقه في الرواية الى الفاية
 حتى انه شرط ما لم يشرط غيره لجواز الرواية وهو
 التذكر وعدم الاعتماد على الخط **قال** محمد بن الحسن
 في موطائنا انا ابو حنيفة حدثنا ابو الحسن موسى بن ابي
 عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من صلى خلف امام الحديث وقول من
 قال ان الحفاظ كالسفيانيين وابي الاخوص وسعيد
 واسرائيل وشريك وابي خالد الديلمي وجابر وعبد الحميد
 وزائدة وزهير روف عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله
 ابن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلوه غير صحيح
قال احمد بن حنبل في مسنده اخبرنا اسحق الأزرق
 حدثنا سفيان وشريك عن موسى بن ابي عايشة عن
 عبد الله بن شداد عن جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وهو صحيح
 على شرط الشيخين ورواه عبد الله بن حميد حدثنا
 ابو نعيم حدثنا الحسن بن صالح عن ليس بن سليم و
 جابر عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكره واسناده صحيح على شرط مسلم على ان تفرد
 الثقة بزيادة الرفع كاف للقبول خصوصا من

كان

مثل أبي حنيفة كيف وقد وافقه عليها سفيان وشريك
 وابو الزبير واخرجه ابن عدي عن أبي حنيفة في ترجمته
 وذكر فيه قصة وبها اخرج أبو عبد الله الحاكم **قال**
 حدثنا محمد بن بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي حدثنا
 عبد الصمد بن الفضل البلخي حدثنا مكي بن ابراهيم عن
 أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد
 ابن الهادي عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاه عن القراءة في الصلاة
 فلما انصرف اقبل عليه الرجل وقال انتهاني عن القراءة
 خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعنا حتى ذكر
 ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه
 وسلم من صلى خلف امام فان قراءة الامام له قراءة و
 في رواية لا أبي حنيفة ان ذلك كان في الظهر والعصر فاوصى
 اليه رجل فنهاه فلما انصرف قال انتهاني الحديث وهذا
 يقتضي ان اصل الحديث هذا الا ان جابرًا روي منه
 محل الحكم فقط مرة والمجموع اخري ومختن ويتضمن
 رد القراءة خلف الامام مطلقا لانه خرج تأييدا لنهي
 ذلك الصريح في السرية فيعارض ما استدلك به الخصم
 من ما تقدم وحديث ما لي انازع في القراءة ثم قال ان
 كان لابد فالصاحبة وحديث لعلمكم تقرأون خلف
 امامكم قلنا نعم قال لا تفعلوا الانبعاث الكتاب
 فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها ويرجع لترسخ الخطر على الا
 مطلقا عند التعارض ولقوة السند فان حديث
 من كان له امام اصح وقد عارض بمذهب الصحابة فقي

بأية

موطاء مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا صلى احدكم خلف
 امام فحسبه قراءة الامام واذا صلى وحده فليقرأ قال
 وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام ورواه الدارقطني
 مرفوعا وقال رفعه وهم لكن اذا صبح حمل على السماع فيؤتى
 رفعه وروي الطحاوي في شرح الانار حدثنا يونس بن
 عبد الاعلى حدثنا عبد الله بن وهب اخبرني حبة بن
 شرح عن بكر بن عمرو عن عبيد الله بن مقسم انه سأل
 عبد الله بن عمرو بن زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله فقالوا
 لا نقرأ خلف الامام في شيء من الصلاة وروي محمد بن
 الحسن في موطائه عن سفيان بن عيينة عن منصور
 عن ابي وايل قال سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة
 خلف الامام قال نصت فان في الصلاة شغلا وكفيك
 الامام وروي فيه عن داود بن قيس القرامدي قال
 اخبرني بعض ولد سعد بن ابي وقاص ان سعدا قال وردت
 ان الذي يقرأ خلف الامام فيه جمرة ورواه عبد الرزاق
 الا انه قال في فيه حجر وروي محمد ايضا عن داود بن
 قيس عن ابن عجلان ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 قال ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام حجرا واخرجه
 ايضا عبد الرزاق واخرج الطحاوي عن حماد بن سلمة
 عن ابي حمزة قال قلت لابن عباس اقرأ والامام بين يدي
 قال لا والذي وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن جابر
 قال لا نقرأ خلف الامام ان جهرا ولا ان خافت واخرج
 هو عبد الوفاق من قول علي رضي الله عنه من قرأ خلف
 الامام فقد اخطأ الفطرة ولهذه النصوص كونه ابو
 حنيفة وابو يوسف قراءة المأموم في السرية ايضا وهي

ق

كراهه تحريم كما يفيد قول صاحب الهداية وعندهما
يكراه لما فيه من الوعيد فان اطلاق الكراهة يفيد كراهة
التحريم سيما اذا استدلل عليها بما فيه وعيد والراء
ما تقدم من قول عمر بن الخطاب وسعد بن ابى وقاص
وعلى بن ابى طالب رضي الله عنهم وان كانت تستحسن
عند محمد فان الاصح قولها لما مر من الأدلة وفيما عدا
القرأة من الازكار يتابعه اي ياتي به المقتدي كما ياتي
به الامام ويبتني على لزوم المتابعة في الاركان ما ذكر
في الخلاصة وغيرها من الفروع وهي ان المقتدي لو رفع
رأسه من الركوع او السجود قبل الامام ينبغي ان يعود
ولا يصير ذلك ركوعين ولو رفع الامام رأسه من الركوع
او السجود قبل تسبيح المقتدي ثلاثا فالصحيح انه
يتابع الامام اما لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدي
التشهد فانه يتم ثم يقوم لان التشهد واجب وان
لم يتمه وقام جاز وكذا في القعدة الاخيرة لو سلم قبل
ان يتم المقتدي التشهد فانه يتم ثم يسلم ولو سلم ولم
يتمه جاز ولو سلم قبل ان ياتي المقتدي بالصلاة والدعاء
فانه يتابعه لانها سنة فالجاصل ان متابعه الامام
في الفرائض والواجبات من غير تاخير واجب فان
عارضها واجب لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب
بل ياتي به ثم يتابع لان الاتيان لا يفوت المتابعة بالكلية
وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها تقوته بالكلية فكان
تاخير الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك احدهما بالكلية
بخلاف ما لو اذا عارضها سنة ان ترك السنة اولى من
تاخير الواجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام القعدة

قبل ان

قبل ان يتم المقتدي التشهد يتمه ويسلم بخلاف ما لو احدث
الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا يتمه لان الكلام كالتام
في جواز بقاء المقتدي في التحريم بعده بخلاف الحدث
العمد فانه لا يبقى في حرمة الصلاة بعده وجب ان كان
المقتدي قد قدر ما يمكن فيه قراءة التشهد صححت
صلاة والا فلا ولو ركع في الوتر قبل ان يتم المقتدي
ليس بمقدر ولا معين اما ان كان لم يقرأ شيئا من القنوت
فيح ينظر ان خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه يركع
ويتركه والا يقرأ مقدار ما لا يفوت الركوع مع الامام ثم
يركع وفي نظم الرند ويسمي خمسة اشياء اذا لم يفعلها
الامام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العبد
والقعدة الاولى وسجود التلاوة وسجود السهو واربع
اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة
او زاد على اقول الصحابة في تكبيرات العبد في وكان
يسمى التكبير منه بخلاف ما اذا كان يسمعه من المؤذن
لاحتمال ان الغلط منه او زاد على الرابع في تكبير الجنازة
او قام الى الخامسة ساهيا فانه لا يتابع في ذلك ثم في
القيام الى الخامسة ان كان قد عد على الرابعة ينتظره المقتدي
قاعدا فان عاد سلم من غير عادة التشهد وسلم المقتدي
معه وان قيد الخامسة بالتسبيح سلم المقتدي وحده
وان كان لم يقعد على الرابعة فان عارضه المقتدي
وان قيد الخامسة فسدت صلاتهم جميعا ولا يفيد
المقتدي تشهده وسلامه وحده وقسعة اشياء اذا لم
يفعلها الامام لا يتركها القوم رفع اليدين في التحريم
والثناء ما دام الامام في الفاتحة فان شرع في السورة لا

يفعل المقتدي ايضا

عند محمد خلافا لابي يوسف وتكبير الركوع أو السجود ^{المتبع} وفيهما والسمع وقرأة التشهد والسلام وتكبير التشريق
فلو ترك الامام شيئا من هذه لا يتركه المقدي والاصل
في النوع الاول وجوب متابعتها الامام في الواجبات
فعلا وكذا تركها ان كانت فعلية او قولية يلزم من فعلها
المخالفة في الفعل وفي الثاني ان ليس له ان يتابعه في النية
والمنسوخ وما لا يعلق له بالصلاة وفي الثالث عدم
وجوب المتابعة في التنوين فعلا وكذا تركها وكذا الواجب
القول الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلي
كالتشهد وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبيرات
العديد اذ يلزم من فعلها المخالفة في الفعل وهو القيا
مع ركوع الامام يقال كان ينبغي ان ياتي بتكبيرات
العديد في الركوع لانها مشروعة فيه وبالاتيان بها
حينئذ لا يكون مخالفا له في واجب فعلي كما في التشهد
ويمكن ان يجاب بان تكبيرات العديدين انما شرعت في
الركوع للمبوق تحصيل المتابعة الامام اذا كان قد
اتي بها ولا يلزم منه شرعية ما منه لتحصيل مخالفة بخلاف
التشهد فان القنود محل الاصل في هذا في تكبيرات الركعة
الثانية واما تكبيرات الركعة الاولى في الايتان بها ترك
الاستماع والانصات والله سبحانه وتعالى اعلم به
فصل في قضاء الفوات من ترك صلاة لزمه قضاؤها
سواء تركها بعذر غير مسقط او بعذر عذر خلافا لاحد
فان عنده اذا تركها عمدا بعذر لا يلزمه قضاؤها
لكونه صادرا مرتدا والمراد لا يؤمر بقضاء ما تركه اذا تاب
وعند الجمهور لا يصير مرتدا فيؤمر بالقضاء ويقدمها

على صلاة

على صلاة الوقت لان الترتيب بين الغاية والوقية بين
الفوائت شرط عندنا وبه قال النخعي والزهري وزعم
ويحيى الانصاري والليث وما لك واحمد واسحق وقا
الشافعي مسح وهو قول طاووس والحسن وابي ثور
لان كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره هذا
هو الاصل الا ما اخرجوه دليل كالايمان فانه اعظم الاصول
وهو شرط لكل العبادات ولنا ان الكتاب مجمل في حق
اوقا الصلوات مطلقا اداء وقضاء وانما ثبتت
الاوقا بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله عليه
الصلوة والسلام صلوا كما رايتوني اصلي ولا شك
ان بيان المجمل المفيد للفرضية بخبر الواحد مفيد
للفرضية ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم تقديم
صلاة على ما قبلها اداء ولا قضاء ففي الصحيحين
عن جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى العصر يعني يوم
الحدق بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها
وعن ابي جمعة حبيب بن سباع انه صلى الله عليه وسلم
صلى المغرب عام الاخراب فلما فرغ قال هل علم احد منكم
اني صليت العصر قالوا لا يا رسول الله ما صليتها فامر
المؤذن فاقام فصلى العصر ثم اعاد المغرب رواه احمد
ذكره ابو الفرج باسناده قال ابو حفص بن شاهين
يتعين انه ذكرها وهو في الصلوة والاما اعادها واخر
الدارقطني والبيهقي عن اسمعيل بن ابيهم بن الترخاني
عن سعيد بن عبد الرحمن الجعفي عن عبيد الله عن نافع عن
ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسى
صلاة فلم يذكرها الا وهو مع امام فليتم صلاته فاذا فرغ

من صلاته فليعد الذي ينسى ثم ليعد الذي صلاها مع الإمام
ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وصحح الدارقطني
وغيره وقفه فمنهم من نسب الخطأ في رفعه إلى سعيد
ابن عبد الرحمن ومنهم من نسب إلى الترجماني وهذا خا
رج عن القاعدة المجمع عليها وهي أن زيادة الثقة مقبولة
والرفع زيادة وسعيد وثقه بن معين إمام الجرح
والتعديل وذكر الذهبي في ميزانه توثيقه عن جماعته
وكذا الترجماني قال ابن معين وأبو داود وأحمد لا بأس
ولافرق بين أن يكون من لم يذكر الزيادة أرجح من ذكر
أولاً فلا يرد أن سعيداً لا يقرأ ما لا وكان الترتيب
مستحقاً لتركه عليه السلام مرة أو أشار إلى تركه مرة
ولم ينقل ولا نقل أيضاً عن أحد من الصحابة قولاً ولا فعلاً
وليس هذا خبر الفاحشة لأن ذلك ليس ليبين الجمل
بل هو زيادة على مطلق الكتاب وهي خبر الواحد
غير جائزة وهذا التقرير سقط ما يحججه الشيخ كمال
الدين بن الهمام وبنى عليه أولوية قول الشافعي
ولما أورد من غرض له نعم كان ينبغي على هذا أن لا يسقط
الترتيب بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوات
إلا أنه سقط لادلة أخرى أما النسيان فلقوله صلى
الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها
إذا ذكرها فإن ذلك وقتها متفق عليه فقد قصر
على وقت التذكر فلا يكون حال النسيان وقتاً لها
فكان وقتاً لما صلاه لعدم المزاحمة ولزم منه سقوط
الترتيب وأما ضيق الوقت فلا جماع على حرم تأخير
الصلاة عن وقتها قضاءً ومستند الكتاب والسنة

وايده

وأيده الدليل العقلي فرجح على دليل اشتراط الترتيب
وأما الكثرة فلا نال الجرح مدفوع بالكتاب وعليه الإجماع
ع أيضاً واشتراط الترتيب إذا كان يلزمه أيضاً
ربما أفضى الاشتغال بالترتيب حينئذ إلى تفويت الوقت
وهو حرام كما مر **إذا تقرر هذا** فنقول لو صلى فرضاً
ذاكراً ان عليه فائتة قبله فسد فرضه فساداً موقوفاً
عند أبي حنيفة وباتاً عندهما ومعنى الوقت عنده أنه
ان لم يقضى الفائتة حتى يصلي شيئاً وهو إذا كررها عاد
الكل صحيحاً مثاله فاته صلاة الفجر فصرى الظهر
والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني وهو
ذاكر الفائتة في كل واحدة منها فهذه الخمس فاسدة
فساداً موقوفاً عنده فإن صلى الظهر من اليوم الثاني
قبل ان يقضى الفائتة صححت الظهر والخمس التي قبلها
وان قضى الفائتة قبل ظهر اليوم الثاني تقرر فساد الخمس
وصححت الظهر وهذا ما يقال صلاة تصح خمساً وصلاة
تفسد خمساً فالتي تصح هي ظهر اليوم الثاني إذا
ها قبل الفائتة والتي تفسد هي الفائتة إذا قضىها قبل
ظهر اليوم الثاني هكذا قالوا والذي ينبغي أنه إذا دخل
وقت الظهر من اليوم الثاني على الخمس صحيحة لصير
تھا مع الفائتة الأولى شيئاً فوائت بدخوله حتى وان قضى
الفائتة ح قبل ظهر اليوم الثاني لا تفسد الخمس أيضاً
وعندها الخمس فساداً تقرر وما يصلي به بعد ذلك
صحيح وان كان ذاكر الفائتة لصيرورة الفوائت شيئاً
وجه قولها وهو القياس ان سقوط الترتيب حكم
والكثرة علة له وإنما ثبت الحكم إذا ثبتت العلة

في حق ما بعدها لا في حق نفسها كما اذا رآي عبده يبيع فسكت
 ثبت الاذن فيما بعد هذا البيع لافيه وكذا صيرورة الكلب
 معلما بترك الاكل ثلاثا يحل ما صاده بعد الثالثة لا ما
 صاده فيها ووجه قوله وهو الاستحسان ان المسقط
 الكثرة وهي قائمة بالكل ولذا اجمعنا على سقوط الترتيب
 بين الفوائت نفسها اذا صادت متتالا فيما بعدها
 فحسب وعلى انه لو عاد الخمس في مسئلتنا بلا ترتيب
 صح وهذا لان المانع من الجواز قلته وقد نال وتوقف
 حكمه على امر ليظهر انتم امر لا ليس ببدء كتوقف الزكاة
 المعجلة على تمام النصاب عند حلول الحول فان
 حال وهو تام وقعت فرضا والا فلا وتوقف المغرب
 في طريق المزدلفة فان اعادها قبل الفجر بطلت فرضيتها
 والا فلا وصحة صلاة العذرة اذا انقطع العذر بعدها
 على معاودة في الوقت الثاني فان عاد صحت والا فلا
 وكون الزائد على العادة حيصا على انقطاعه لعشرة
 او اقل وصحت صلاة من انقطع دمه دون العادة هـ
 فاغتسلت وصليت على عدم العود وغير ذلك من
 المسائل قال الشيخ كالدين ابن الهمام ولا يخفى على
 متأمل ان التعليل المذكور يوجب ثبوت صحة المؤدية
 بمجرد دخول وقت سادستها التي هي سابقة للمروكة
 لان الكثرة تثبت ح وهي المسقطه من غير توقف على
 ادائها كما هو المذكور في التصوير في سائر الكتب انتهى
 وسياتي ما يؤيده قريبا ان شاء الله تعالى والتذكر في
 خلال الصلاة كالتذكر في اولها في الحكم المذكور وان استمر
 النسيان الى ان يسلم صحت الصلاة اتفاقا لسقوط الترتيب

بالنسيان

بالنسيان وان بقي من الوقت ما لا يسع الفائتة والوقتية
 معا بل كان بحيث لو صلى الفائتة يخرج قبل تمام الوقتية
 يسقط الترتيب ويقدم الفائتة لوقتية ولو كان الفائتة
 اكثر من صلاة والوقت يسع بعضهما مع الوقتية دون كلها
 فلا بد من تقديم ذلك البعض حتى لو فاتت العشاء والوتر
 وقد بقي من الوقت ما لا يسع الا خمس ركعات فلا بد
 ان يقضى الوتر عند ابي حنيفة ثم يصلي الفجر ثم يقضى العشاء
 بعد ارتفاع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم
 يصل الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قدر ما يسع
 ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يجيء يؤدي العصر ثم يقضى
 الفجر بعد الغروب وان بقي قدر ما يسع ست ركعات
 فقط يقضى الفجر ثم يؤدي العصر ثم يقضى الظهر بعد
 الغروب فلا بد ان يقضى من الفوائت ما يمكن قضاؤه
 مع عدم تفويت الوقتية فان امكنه الترتيب فيما
 بينها ايضا راعاه كما في هذه الصلوة الاخيرة والا فلا
 كما في اللتين قبلها ثم المعتبر حقيقة اتساع الوقت
 لا غلبة الظن فقد ذكر الواهدي في شرح القدوري
 من عليه العشاء فظن ضيق وقت الفجر فصلاتها
 وفي الوقت سعة يكررها الى ان تطلع الشمس وفرضه
 ما يلى الطلوع وما قبله تطوع وقيل يشرع في العشاء
 فان طلعت قبل الفراغ صح فجره والا فلا انتهى وهو
 يدل على ما قلناه ولو قدم الفائتة عند ضيق الوقت
 صح لان النهي عن تقديمها ليس لمعنى في عينها بل لما فيه
 من تفويت الوقتية ولهذا ينهي عن التطوع والنهي
 متى لم يكن لمعنى في عين المنهي لا يمنع الجواز كالنهي

عن الصلاة في الارض المصنوعة ثم المراد بتضييق اصل الوقت
لا الوقت المستحب وعند الحسن بن زياد وهو رواية
عن محمد الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر
ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل بقضائها
تقع العصر في الوقت المكروه يسقط الترتيب عنده لا
عندنا فيلزمه ان يصلي الظهر في الوقت المستحب
ولو وقع العصر في الوقت المكروه عندنا وعنده يصلي
العصر ويؤخر الظهر الى بعد الغروب ولو بقي من المستحب
ما لا يسع الظهر تمامها سقط الترتيب بالاتفاق لعدم
جواز الظهر في الوقت ولو شرع في العصر والشمس حمرا
ذاكرا للظهر ثم غربت وهو فيها اتمها وطعن فيه
عيسى بن ابان فقال بل يقطعها ثم يبدأ بالظهر لان
ما بعد الغروب وقت مستحب وهو ذاكر للظهر وهو
القياس وجه الاستحسان انه لو قطعها تكون كلها
قضاء ولو مضى كان بعضها في الوقت فكان اولى
ثم الغيرة لوقت الافتتاح حتى لو افتتح الوقتية اول
الوقت وهو ذاكر للخاتمة واطال حتى تضيق وخرج
لم يصح لان شروعه وفي الوقت سعة مع التذكر لم يقع
صححنا فان جدد المشروع عند التضييق صح قال الزا
ويرا عجي الترتيب وان لم يقدر على اداء الوقتية الامم الخفيف
في قصر القراءة والافعال ويقتصر على اقل ما تجوز به الصلاة
انتهى والكثرة المسقط للترتيب صيرورة الفوائت سنا
مخرج وقت السادسة وعن محمد انه اعتبر دخول
وقت السادسة للدخول في حد التكرار بذلك وجه ظا
الرواية وهو الصحيح ان التكرار المؤدي الى الخروج ان يكون

عليه

عليه ظهر ان قضاء مثلاً مع ما بينهما لا ان يكون عليه ظهر قضاء
وظهر اداء اذ بالمغايرة في الوصف يزول التكرار ولا يحصل
بالصلايتين وهذا يؤيد ما ذكره ابن الهمام في مسئلة الخمس
ان بدخول وقت السادسة تصح الخمس لان دخول وقت
السادسة بالنظر الى الخمس هو خروج وقت السادسة
بالنظر الى ضم الفائتة اليها ودخول وقت السابعة بل
لو فرض ان الفائتة كانت الفجر ينبغي ان تصح الخمس بخروج
وقت الخامسة وهي الفجر من اليوم الثاني لانها سادسة
بضم الفائتة الى المؤديات فتأمل ثم الفوائت
نوعان قديمة وحديثة فالحدثة تسقط الترتيب
اتفاقا عند الكثرة واختلاف في القديمة كمن ترك صلاة
شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوات
حتى ترك صلاة ثم صلى اخري ذاكر للفائتة الحديثة
لم يحزه البعض وجعل الماضي من الفوائت كان لم يكن زجرا
له عن التهاون وجوزه الاكثرون وعليه الفتوى لا في
القديمة ابطلت الترتيب لكثرة اداها والحديثة اذ ادت
الكثرة فينا كد السقوط ولو قضى بعض الفوائت حتى
زالت الكثرة عادت الترتيب عند البعض بان ترك
صلاة شهر ثم قضاها حتى بقي اقل من ست ثم صلى الوقتية
ذاكرا لما بقي لم يحزه عند هؤلاء لان العلة هي الكثرة ولم
تبق والاصح انه لا يعود لان الشاقط لا يحتمل العود قليل
ماء بخمس دخل عليه ماء جار حتى سال فعاد قليلا لم يعد
نجسا بخلاف النسيان وضيق الوقت لان الجواز ثم
للحجز وهنا سقط حقيقة حتى لو تمكن من اداء الفائتة
مع الوقتية لا يلزمه الترتيب ايضا كذا في الكافي ولو

كه

صلوات يوم وليلة وصلى من الغد مع كل وقتية فائتة
فالفوائت كلها صحيحة قدمها واخرها **واما الموقيت**
فان بدأ بها فكلها فاسدة وكذا ان اخرها الا العشاء
اما فساد الكل في التقديم فلانه متى ادى شيئا منها صار
سادسة الفوائت فاذا قضى متروكة بعد ما عادت
المتروقات خمساً ثم لا يزال هكذا واما فساد غير العشاء
في التأخير فلانه كلما صلى فائتة عادت الفوائت اربعاً
فسدت الوقتية ضرورة واما عدم فساد العشاء
محمول على ما اذا كان جاهلاً وعنده انه قد صلى جميع
ما عليه فصارت كالتاسي فان كان عالماً لم تجز العشاء
ايضاً لانه صلاتها وعنده ان عليه اربع صلوات كذا
في الكافي ايضاً ترك صلاة من صلوات يوم وليلة ونسها
ولم يقع تحريمه على شيء يعيد صلاة يوم وليلة ليخرج عما
عليه بيقين وفي شرح التهذيب لو صلى صلاة من غير
تحرّج في الحكم وسقطت عنه المتروقة والاول هو الموقوف
عن ابي حنيفة وهو الاحوط قال الفقيه ابو الليث وبناخذ
وان ترك صلاتين من يومين ونسها يعيد صلاة يومين
للاحتياط كما رواه ابو سليمان عن محمد وعلي هذا اذا نسي
ثلاث صلوات من ثلاثة ايام يعيد صلاة ثلاثة ايام رواه
ابراهيم عن محمد ذكره في التائا رخانه ولم يذكر ما زاد وذكر
الرازي قال عمر بن ابي عمر وسالت محمد عن من نسي سجدة
صلاة ولم يدرك من اي صلاة هي قال يعيد الخمس قلت
فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلاة
خمس ايام ولو ترك ظهراً وعصر من يومين ولا يدرى
الاولى منهما فسد ابي حنيفة رحمه الله يقضي واحدة ثم

الاخرى

الاخرى ثم يعيد التي قدّمها ليخرج عما عليه بيقين
وعندها لا يلزمه اعادة التي قدّمها السقوط الترتيب
بالتسكان فيها الحقا فانما سمي الترتيب بين الفائتين بناسي
الفائتة وهو الحق بناسي اليقين على ما مر فيمن ترك
صلاة من الخمس ونسي اي صلاة من الخمس هي قال قاض
خان والفقوي على قولهما قال ابن الهمام كانه لاجل التخييف
على الناس والا فدلّيلهما لا يترجح على دليله انتهى ويؤيد
ما قال في الواقعات ويقول ابي حنيفة ناخذ وذلك لما
فيه من الاحتياط ولو ترك المغرب ايضاً من يوم آخر
فقبل لا يسقط الترتيب عنده فيصلي صلاة الظهر ثم
العصر ثم يعيد الظهر ثم يصلي المغرب ثم يعيد تلك
التي صلاتها قبلها كما صلاتها فتصير سبعاً ولو ترك
العشاء من يوم آخر كذلك يصلي السبع على ذلك الترتيب
ثم يصلي العشاء ثم يعيد السبع فتكون الجملة عشرة
ولو ترك الفجر من يوم آخر كذلك يصلي الخمس عشرة على
ذلك الترتيب ثم يصلي الفجر ثم يعيد ما صلى قبلها على
ترتيبه فيكون المجموع احدي وثلاثين صلاة هذا
على قول بعض وعلى قول البعض لا يلزم الترتيب عنده
ايضاً فيما زاد على الصلاتين قال في الحقايق وهو الصحيح
لان اعادة ثلاث صلوات في وقت الوقتية لاجل
الترتيب تستقيم اما ايجاب سبع صلوات في وقت
واحد فلا يستقيم لتضمنه تقويت الوقتية انتهى وقبل
سبني الخلاف على ان الكثرة هل تعتبر في الفوائت مع
ما بينهما من المؤديات امر في الفوائت نفسها فقط
فمن اعتبر الاول قال لا يتأتى الخلاف فيما زاد على الصلاة

تين

ومن اعتبر الثاني قال يتاخي الخلاف ما لم يصير الفوائت
نفسها استئا والحق ان الاعتبار هو صيرورة الفوائت
نفسها ولا معنى لاعتبار وجود اوقات لا فوائت
فيها لسقوط الترتيب اذا الترتيب سقط به بكثرة الفقر
ان لا يؤدي الاشتغال بفعلها على الترتيب الى تقويت
الوقية فجرد الاوقات بلا فوائت لا اثر له وانما
العلّة في عدم الخلاف فيما زاد على الصلوات في المسئلة
المذكورة ما ذكره صاحب الحقايق لان الترتيب اذا سقط
بست صلوات خذرا من الافضاء الى تقويت الوقية
فسقوطه بسبع اولى والطائفة الاخرى لم يعتبروا الا
تحقق فوات ست وليس بالوجيه ولهذا اقتصر
في المنظومة على ذكر الصلواتين صبي صلي العشاء ثم بلغ
قبل طلوع الفجر يلزمه اعادةها وهي واقعة محمد بن
الحسن بن الهيثم باحقيقة فاجابه بذلك فقضاها وفي
الخلاصة رجل فاته صلوات في الصلوة فرض مرضا
بضره الوضوء ولا يقدر فيه على الركوع والسجود فقفيا
بالتيمم والاياء جاز ولا يلزم اعادةها اذا صح اذا قام
صلوات ينبغي ان يقضيها في البيت لا في المسجد ستر
لذنبه وتقديره شك في صلاة انه صلاحها ام لان كان
في الوقت يصليها وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء
عليه لان الظاهر من حال المسلم الاداء في الوقت ومن
مات وعليه صلوات فاصح بما لم يعين يعطى الكفارة
صلواته لزم ويعطى لكل صلاة كالفطرة والوتر كذلك
وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم تنفيذها من الثلث وان لم
يوص وتترع به بعض الورثة جاز وان كانت الصلاة

كثيرة

صلوات صلاة

كثيرة والخطة قليلة يعطى ثلاثة اصوع عن صلاة
يوم وليلة مع الوتر مثلا لفقير ثم يدفعها الفقير الى
الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل مرارا
حتى يستوعب الصلوات ويجوز اعطاؤها الفقير واحد
دفعه بخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار بلا
ولو فدي عن صلواته في مرضه لا يصح كذا في التاتارخا
ومن اراد ان يقضي صلوات صلاحها ان كان لاجل
نقصان دخلها او كراهة فحسن والافقيل يكره
وقيل لا يكره لانه اخذ بالاحتياط الا بعد الفجر والعصر
لانه نقل ظاهرا وهو مكروه بعدهما **فصل**
في صلاة المسافر وفيها اجازة الاول في مدة السفر
اعلم ان اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلاثة ايام من
اقصر ايام السنة بالسير الوسط وهو مشى الاقدام
والابل في البر واعتدال الريح في البحر وعن ابي يوسف
يومان واكثر الثالث وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر
التقدير بالفراخ لكن قال المرغيناني وعامة المشايخ
قدروها بالفراخ فقليل احد وعشرون فرسخا وقيل
ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوي وقال
العتابي في جوامع الفقه وهو المختار وقيل خمسة فرسخا
واختيار صاحب الهداية اولي شموله السهل والجبل
فانه يعتبر بالجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا
وسطا مسافة ثلاثة ايام وعند الشافعي اقلها رحلتا
ستة عشر فرسخا وهو رواية عن مالك وبه قال احمد
لما في البخاري عن ابن عباس وابن عمر انها كانا يقصران
في اربعة برد واستدلوا لنا بما مر في المسح على الخفين

ن

من حديث مسلم عن علي قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثلاثة ايام وليا اليهن للمسافر وليلة المقيم وجه
الاستدلال ان اللام للمسافر ليست العهد اذا لم يهود
فهي الاستغراق فتعم كل مسافر ولو كان السفر الشرعي
اقل من ذلك لوجد مسافر لا يمكنه المسح ثلاثة ايام وقد
كان كل مسافر يمكنه ذلك واعتزضه ابن المهمل به قد
يقال المراد المراد المسافر اذا كان سفره يستوعب ثلاثة ايام
قال ولا يقال انه احتمال يخالفه الظاهر فلا يصح ان يدعى
تقول قد صاروا اليه فيما اذا كان المسافر في اليوم الاول
ومشي الى وقت الزوال فبلغ المرحلة ونزل وبات
فيها ثم في اليوم الثاني كذلك ثم بكر في اليوم الثالث فبلغ
المقصد قبل الزوال فان هذا مسافر على الصحيح كذا ذكره
الشيخين ولا يمكنه المسح تمام ثلاثة ايام فظهر انه
انما مسح ثلاثة ايام اذا كان سفره ثلاثة ايام وهو
عين الاحتمال المذكور انتهى وكذا لو نوي ان يسافر
ثلاثة ايام ثم اقام او بدله ان يرجع الى ما خرج منه
قبل تمامها فانه يترخص بمقدار ما سار فقط فقد صدق
عليه في ذلك القدر انه مسافر ومع هذا لا يمكنه شرعا
ان يمسح ثلاثة ايام والاولى ان يستدل باشارة هذا
الحديث وباشارة حديث الصحيحين لا تسافر امرأة
ثلاثا الا ومعها ذو محرم وفي لفظ البخاري ثلاثة ايام
ان السفر التامة الذي به تتغير الاحكام لكونه منظومة
المسقة المتضمنة للتخفيف هو الثلاثة على ان الاخذ
بها هو الاحوط وقد اعتبر الشارع هذا العدد في احكام
كثيرة وبان الرخصة لمادة القرية ومشقة الرحلة

وكما لها

وكما لها ان يكون الارحال عن غير الاهل والنزول في غير الاهل
وذلك في اليوم الثاني اذا كان السفر ثلاثة ايام والثلاثة
اقل الكثير واكثر القليل ولا يجوز القصر في قليل السفر
فوجب ان يكون اقل الكثير لان اكثر الكثير لا حد له
وما روي عن ابن عباس وابن عمر فعل صحابي وليس
بحجة عند الشافعي على انه قد عارضه فعل صحابي فان
مذهبنا مذهب عثمان وابن مسعود وسويد بن
غضلة وحذيفة بن اليمان وابي قلابة وشريك بن
عبد الله من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
وبه قال الشعبي والبخاري والثوري والحسن بن حي و
سعيد بن جبير وابن سيرين والتابعين وما روي
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقصروا في اقل من
اربعة برد من مكة الى عسفان ضعيف برويه اسمعيل
ابن عتياش وهو ضعيف عن عبد الوهاب ابن مجاز
وهو اشد ضعفا منه قال يحيى واحمد ليس بشيء
وقال الثوري كذاب وقال النسائي متروك الحديث
فلا يصح الاحتجاج به **الثاني فيما يصير به المقيم مسافرا**
والمسافر مقيما وفي حكم السفر من فارق بيته مسرعا
موضع هوفيه من مصر او قرية نوايا الذهاب
الى موضع بينه وبين ذلك الموضع المسافة المذكورة
صار مسافرا فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران
ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان
ثمة محلة منفصلة عن مصر وقد كانت متصلة
به لا يصير مسافرا ما لم يحيا وزها ولو جاوزها
العمران من جهة خروجه وكان بجذاية محلة من الجانب

الاخر

يصير مسافرا اذا لم يجد بجانب خروجه وان كان هناك
 قرية متصلة ببعض المصر فلا بد من تجاوزها على الصحيح
 وان كانت متصلة بفنائها لا تعتبر مجاوزة دون ربطة
 لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح اما فناء المصر فان كان
 بينه وبين مكة وبينه اقل من غلوة وليس بينهما مزرعة
 تعتبر مجاوزته ايضا والا فلا والاصل في هذا ما روي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالمدينة اربعين والعصر يدي الخليفة ركعتين متفق
 عليه فدل ان مجرد النية لا يصير مسافرا والاصل
 الظهر بالمدينة ركعتين وما ذكر البخاري قال خرج
 على فقصر وهو يرى البيوت بالمدينة فلما رجع قيل
 له هذه الكوفة قال لا حتى ندخلها فدل انه بالخروج
 يصير مسافرا وان لم يغيب المصر عن بصره وعنه
 انه لما خرج الى صفين قال لو جاوزنا هذا الحق كان
 امامه في جانب خروجه رواه البيهقي وكذا لا يصير
 مسافرا بلانية حتى لو خرج لطلب ابني او غريم لا يكون
 مسافرا ولو طاف الدنيا ما لم ينو المسافة المذكورة
 وكذا صاحب الجيش اذا طلب عدوه ولا يعلم ان يدره
 وفي العود هم مسافرون ان كان بينهم وبين مقرهم
 ثلاثة ايام وهي شافة السفر ثم للمسافر احكام
 يخالف فيها المقيم كالباحه الفطر في رمضان واما
 مدة المسح ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد
 والاضحية ومن ذلك قصر زوايا الاربع من الصلوات
 فان فرضه في كل منها ركعتان والقصر لازم عندنا وهو
 مذهب عمر وابنه وعلي وابن مسعود وجابر وابن عباس

وبه قال

وبه قال الثوري وحماد بن ابي سليمان وعمر بن عبد
 والاوزاعي والحسن بن حي والحسن البصري وهو روي
 عن مالك واحمد قال محي السنة البغوي وهو قول اكثر
 اكثر اهل العلم وقال الشافعي كل من القصر والاتمام جائز
 وبه قال مالك واحمد لان الاتمام غزمية والقصر رخصة
 كالقصر في الصوم والجمهور حديث عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة ركعتان
 وصلاة ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر
 على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افترى
 رواه النسائي وابن ماجه واحمد والبيهقي باسناد صحيح
 قاله النووي وحديث عائشة رضي الله عنها قالت فرضت
 الصلاة ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد
 في صلاة الحضر متفق عليه وعن حفص بن عاصم صحبت
 ابن عمر في طريق مكة فضلي لنا الظهر ركعتين ثم جاد رجل
 وجلس فراي ناسا قياما فقال ما يصنع هؤلاء فقلت
 يستحون فقال لو كنت مستحيا لانت صلاتي صحبت
 النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يزيد على ركعتين في السفر
 وابا بكر وعمر وعثمان وعلي كذلك متفق عليه ولفظ
 البخاري صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر
 فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله وعنه قال صليت
 بمكة ركعتين ومع ابني بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع
 عثمان ركعتين صدرا من خلافتي ثم صلاها اربعاً وانما
 صلاها اربعاً فيما بعد كما في هذه الرواية لانه صار مقيما
 بالناهل على ما روي الامام احمد وابو بكر بن ابي شيبة
 وابو عمر بن عبد البر والطحاوي ان عثمان صلى بمكة

حديث
 عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه

اربع ركعات فانكر الناس عليه فقال ايها الناس اني تأملت
 بمكة منذ قدمت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم والناظر
 في ذلك كثيرة وهي تدل على ان الفرض ركعتان وان الاتمام
 منكر ولو كان جائزا لفعله صلى الله عليه وسلم مرة تعليم
 للمجوز كما في الصيام فان قيل قال اني كنا اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نساقر منا الصائيم ومنا المفطر
 ومنا من يتم ومنا من يقصر وعن عائشة رضي الله عنها
 قالت كل ذلك بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم صاموا
 افطر وقصر الصلاة واتم قلنا في طريقهم ما زيد الغمي
 وطلحه عمر قال ابن عمر قال ابن عبد البر لا يحتج بها واما
 ابو الفرج ابن الجوزي المعروف منا الصائيم ومنا المفطر
 والزيادة من قول الغمي ولم يصح الاتمام احد من اصحاب
 الكتب الستة ولا من غيرهم سوى الدارقطني ونقصه
 لمذهب الشافعي معروف كما صحح الجهر في البسملة فلما قسم
 عليه اعترف انه غير صحيح كما ذكر السروجي في شرح الهداية
 وليس المراد من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم
 جناح ان تقصروا من الصلاة الا ان هذا القصر لان
 هذا القصر غير مقيد بالخوف اجماعا بل المراد قصر
 هيئتها وفعالها وقت الخوف والامتناع النبي صلى
 الله عليه وسلم واصحابه الغزوية دائما وعن يعلى
 ابن امية قلت لمرين الخطاب رضي الله عنه انما قال
 الله تعالى ان تقصروا من الصلاة ان خفتم فقد امن الناس
 قال عمر رضي الله عنه عجبت مما عجبت منه فسألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله

زيد ص

بها عليكم

بها عليكم فاقبلوا صدقته رواه مسلم واصحاب السنن الا
 والتصدق بما لا يحتمل التملك مما لا تلزم طاعته اسقاط
 محض لا يقبل الرد كالغفور عن القصاص فمن تلزم طاعته
 وهو الحاكم بما يريد والي ان لا يقبل الرد ويكون اسقاطا محضا
 وقد علم من هذا ان القصر عندنا غزوية وقد يطلق البعض
 عليه اسم الرخصة ومراده انه رخصة اسقاط ولا فرق
 بينها وبين الغزوية في المعنى ولهذا يكره الاتمام عندنا
 حتى روي عن ابي حنيفة انه قال من اتم الصلاة فقد اساء
 وخالف السنة وان اتم فان قعد في الثانية قدر التشهد
 اجزائه والاخر كان نافلا له وتبصر مسألتنا خير السلا
 ولكونه بنى النقل على حرمة الفرض وان كان ذلك جائزا
 عندنا وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لان القعود
 على الثانية فرض لانه اخر صلاة كما في الفجر والجمعة ولو ترك
 القراءة في احدي الاوليين بطلت كذلك **فلا يزال**
 المسافر على السفر حتى يدخل وطنه او ينوي اقامته خمسة
 عشر يوما بموضع واحد من مصر او قرية غير وطنه فعلم
 بهذا انه يصير مقيما بدخول وطنه وان لم ينو الاقامة
 واما في غير وطنه فلا يصير مقيما الا بنية الاقامة و
 اقل الاقامة عندنا خمسة عشر يوما وعند مالك والشافعي
 اربعة ايام وهو رواية عن احمد وعنه خمسة وعنه ثمان
 وعشرون وجعله في المعنى هو المذهب استدلالا مالك
 والشافعي بما روي انه صلى الله عليه وسلم اذن للمهاجر
 في اقامة ثلاث ليال لما عسى ان يكون حاجة ولا حاجة
 فيه كما لا يخفى واحتج احمد بانه صلى الله عليه وسلم قصر
 احدي وعشرين صلاة حين دخل مكة الى ان خرج الى بني

مضى

وهو حجة على من قدر المدة بأقل من ذلك لأعلى من قدر بأكثر
لأنه مسكوت عنه ولنا ما أخرجه الطحاوي عن ابن عمر وابن
عباس قال إذا قدمت بلدة وانت مسافر في نفسك أن
تقيم خمسة عشر ليلة فأجمل الصلاة بها وإن كنت لا تدري
متى تطلق فاقصرها وقال محمد في كتاب الآثار حدثنا
أبو حنيفة حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله
ابن عمر قال إذا كنت مسافراً فوطئت نفسك على إقامة
خمس عشرة يوماً فأتم الصلاة وإن كنت لا تدري
متى تطلق فاقصر والأثر في مثل هذا الخبر إذا دخل
للمرء في التقديرات الشرعية فالموقوف فيه كالمرور
فعملنا به لأنه مثبت لزيادة سكت عنها ما استدلو
به ولم ينافه فلو نوى أقل من خمسة عشر يوماً لا يزول
حكم السفر وكذا إن نوى خمسة عشر يوماً لكن يصير
لا يصير مقيماً إلا أن نوى أن تكون بيتوته في أحدها
وإن كان يقول غدا أخرج أو بعد غدا أخرج واستمر
على ذلك لا يصير مقيماً عندنا وهو مذهب الجمهور
ولو بقي سنين وليس لذلك نهاية أبداً وقال الشافعي
يقصر إلى ثمانية عشر يوماً ثم يتم لما روي أبو داود
النبي صلى الله عليه وسلم أقام على حرب هوازنة ثمانية
عشر يوماً يقصر الصلاة وروي أنه صلى الله عليه وسلم
أقام سبعة عشر يوماً يقصر الصلاة عام الفتح قال ابن عباس
وحن نقصر عشر يوماً يقصر الصلاة وإن زدنا أتمنا والأول
ضعيف والثاني صحيح وأصح منه أنه صلى الله عليه وسلم
أقام بها تسعة عشر يوماً قال ابن عباس وحن يقصر
عشر يوماً وإن أقمنا أكثر أتمنا رواه البخاري قلنا

ليس

ليس في فعله صلى الله عليه وسلم ما يدل على نفي القصر في ثمانية
كما لا يخفى كيف وقد روي أبو داود وأيضاً والبيهقي بإسناد
صحيح أنه صلى الله عليه وسلم أقام بتبوك عشرة أيام
يقصر الصلاة واختيار ابن عباس المذكور قد عارضه
اختيار غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذي أجمع
أهل العلم على أن المسافر يقصر ما لم يجمع إقامة ومثله
قال ابن المنذر وعن عمر قال صلى صلاة المسافر ما لم يجمع
مكثاً وأقام الصحابة بمرامهم من تسعة أشهر يقصرون
الصلاة وروي البيهقي في المرفوعة بإسناد صحيح أن ابن
عمر قال أخرج علينا الثلج ونحن بأذربيجان تسعة أشهر
في غزاة قلنا تصلي ركعتين وفيه أنه كان مع غيره من
الصحابة يفعلون ذلك واختيار أكثر الصحابة راجح
على اختيار ابن عباس وحده وفي فتاوي الغياثية
المسافر إذا دخل مصر وهو على عزيمته متى حصل
غرضه خرج لا يصير مقيماً وإن مكث سنة إلا إذا كان
مقصوداً بعلم أنه لا يحصل في أقل من خمسة عشر يوماً
فإنه يصير مقيماً وإن لم ينو الإقامة انتهى ولا تصح نية
الإقامة من العسكر في دار الحرب لأنهم بين أيديهم
فيقروا أو يهزموا فيقروا وحالهم هذه مبطله عزيمتهم
لتردها في الإقامة ولا بد في تحقق النية من الجزم ولو
كانت الشوكة لهم لأن احتمال وصول المدد للعدو
أو وجود مكيدة من القليل يهزم بها الكثير قائم وذلك
ينع الجزم وعن أبي يوسف أن كانوا في المدينة في البيوت
تصح منهم وإن كانوا في الخيام لا تصح وهذا بخلاف
من دخل اليهم بأمان حيث تصح نية الإقامة منه

بالإتفاق

وكذا لا تصح نية الإقامة في الصحراء إلا من أهل الأخبية
حتى لو حضره العسكر عدوا في الصحراء من دار الإسلام
ونووا الإقامة لا تصح لما تقدم وأما أهل الأخبية
فتصح منهم نية الإقامة فيها لأنها لهم بمنزلة القرى حي
تزلوا في موضع ونووها وعندهم من الماء والكلاء ما يكفيهم
مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه ونووا الذهاب
إلى موضع بينه وبينه مسافة السفر صاروا مقيمين
مسافرين والأقلا الكافر في دار الحرب إذا سلم ولم يفر
له فهو على إقامة لعدم ما ينيلها ولو خاف فقر منهم
يريد سفر ثلاثة أيام لم يعتبر نيته هكذا وقع في الخلاصة
وفتاوي قاضي خان ولعل المراد لم يعتبر الإقامة بعد
ذلك والافقد ذكره السروجي عن الذخيرة أن الأسير
إذا انفلت من العدو فوطن نفسه على إقامة نصف
شهر في غار أو نحو قصر لانه محارب للعدو وكذا لو سلم
فهرب منهم فطلبوه ليقتلوه فخرج هاربا مسير السفر
انتهى فهذا يدل على أنه يقصر وكذا صرح بأنه يقصر في
التأخر خاتمة بعلامته المحيط فتعين حمل تلك العبارة
على ما قلنا ولا تصح غير ذلك ثم المعتبر في السفر
والإقامة نية الأصل دون التبع كالخليفة والأمير
الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستاجر
مع أجيره والاستاذ مع تلميذه وفي القنية المستقر والاقامة
إلى الزوج أن استوفت مهرها يعني العجل والأغاليها وكذا
الجندي أن كان به يرتزق من الأمير والأقلا انتهى والأوجه
أنها تبع مطلقا فانها إذا خرجت معه إلى السفر لم يبق
لها أن تخاف عنه وكذا الجندي إذا كان رزقه من بيت المال

وقد أمره السلطان بالخروج مع الأمير فهو تابع له نعم
ذكر في الذخيرة أن المتطوع بالجهاد لا يكون تبعاً للموالي وهو
ظاهر وكذا قائد الأعمى إذا كان باجراً فهو تابع له كغيره
من الأجراء والأقلا ولو حمل رجل رجلاً ظلماً ولا يدري
المحمل أين يذهب به ذكر الحاکم الشهيد في المنتقى أنه
يتم الصلاة حتى يصير ثلاثاً ثم يقصر وينبغي أن يكون
هذا إذا سأل فلم يخبره وذكر في المنتقى أيضاً أن المسلم
إذا أسره العدو أن كان مقصده ثلاثة أيام قصر وإن
لم يعلم سألته فإن لم يخبره وكان العدو مقيماً ثم وإن
كان مسافراً قصر وينبغي أن يكون هذا إذا تحقق أنه
مسافر ولا يكون كمن أخذ الظالم لا يقصر إلا بعد
السفر ثلاثاً وكذا ينبغي أن يكون حكم كل تابع يئال بشيعة
فإن أخبره عمل بخبره والأصل الذي كان عليه
من إقامة وسفر حتى يتحقق خلافه وقيل إذا كان سفره
محققاً ولم يعلم من متبوعه نية الإقامة عند دخول
مصر أو قرية يلزمه الإتمام وعلى الأصل الذي ذكرناه
لا يلزمه وهو الأصح لأن المتيقن لا يزول بالشك وتعد
المسئول بسبب الأسباب بمنزلة المسئول مع عدم
الأخبار **والمديون** أن حبسه غريمه أن كان معسر
يقصر لانه لم ينو الإقامة وكذا أن كان موسراً وعزماً
يقضيهم يعني المسافر ولم يعزم شيئاً فأتى أن عزماً أن لا
يقضيهم فإنه يتم لانه بمنزلة نية الإقامة كذا في المحيط وذكر
في الذخيرة عن ابن سماعه عن أبي يوسف أنه إن كان معسر
يتم وكذا أن كان موسراً أن يوطن نفسه على أدائه
والعبد بين شريكين أحدهما مسافر والآخر مقيم

ان نهايتها في خدمته اتم في نوبة المقيم وقصر في نوبة الآخر
وان لم يتهايا يفرض عليه ان يقعد على رأس الركعتين
ويتم احتياطاً لانه مسافر من وجه ومقيم من وجه
وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقاً فليعلم هذا وقد
يفهم من التمثيل بالخليفة في اول مسئلة السبع ان الخليفة
والسلطان كغيره في انه اذا نوي السفر يصير مسافراً
ويقصر فقل هذا اذا لم يكن في ولايته اما اذا طاف في
ولايته فلا يقصر والاصح انه لا فرق لا تقدم من فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين
انهم قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة وغير ذلك
ومراد من قال اذا طاف في ولايته لا يقصر هو ما صرح به
حافظ الدين البرازي في فتاواه انه اذا خرج لتخص
احوال الرعية وقصد الرجوع متى حصل مقصود ولم
يقصد مسيرة سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من
مدة سفر ولا اعتبار بمن علق بان جميع الولايات بمنزلة
مصره لان هذا تعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية
عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسمع **كافر حرج** قاصداً مدة
السفر فاسلم في اثناء الطريق وقد بقي بينه وبين مقصد
اقل من ثلاثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا خرج مع ابيه
فبلغ في اثناء الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلاثة
ايام كذا قاله ابو بكر محمد بن الفضل وقال غيره من
المشايخ الجواب كذلك في الصبي اما الكافر فيقصر لان
نية الكافر السفر معتبرة بخلاف نية الصبي قال في الخلا
هو المختار وقيل يقصر ان كان يرضى اذا ظهرت وقد بقي
بينها وبين مقصدها اقل من ثلاثة ايام يتم الصلاة

هو الصحيح

هو الصحيح ذكره في الظهيرية **الثالث اعتبار حال الصلاة**
في التغير وما يبتني عليه من اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه
اعلم ان الصلاة ما دام وقتها باقياً فهي قابلة للتغير من
صفة الى صفة بتغير حال العبد ما لم تؤدي فاذا خرج
تقرر في الذمة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار
حاله والمعتبر في ذلك آخر الوقت عندنا بحيث لا يقي
منه قدر ما يسمع قوله الله اكبر وعند زفر قد رما يسمع
فيه اداء الصلاة والدليل من الجانبين عرف في الاصول
ثم اعلم ان صلاة المسافر كما تتغير من الركعتين الى اربع
ما دام في الوقت بنية الإقامة كذلك تتغير بالاقتداء
بالمقيم ان تم الاقتداء اذا عرفت هذا فنقول اذا اقتدى
المسافر بالمقيم في الوقت صح ولزمه الاتمام لما قلنا انما
وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لان الصلاة تتغير
في ذمته ركعتين فلا تتغير بالاقتداء بالمقيم كما لا يتغير
بنية الإقامة فيلزم اقتداء المفترض بالاستغفار في حق
القعدة على رأس الركعتين بخلاف ما لو اقتدى به في
الوقت ثم خرج الوقت قبل تمامها لانه حين اقتدى
صار فرضه اربعاً للبيعة مع قبول الصلاة للتغير
كالمقيم في حق تلك الصلاة وصلاة المقيم لا يتغير ركعتين
بمخرج الوقت وكذا لو نام خلف الامام حتى خرج الوقت
او سبقه الحدث بعد اقتدائه به فاشتغل بالوضوء
فخرج الوقت واختار البناء فانه يتم اربعاً لان خروج
الوقت لا يغيرها بعد ما صارت اربعاً بالاقتداء اما
لو افسد صلاته بعدما اقتدى بالمقيم في الوقت فانه
يصل في الوقت ركعتين لزوال الاقتداء بخلاف ما لو

اقتدى

مستقلا بالمفترض المقيم حيث يصل الى اربعاء لو افسد لانه التزم
 صلاة الامام وهذا المقصد الاسقاط فرضه غير انه
 تغير ضرورة المتابعة وقد زالت ولو اقدى المقيم بافضل
 صح سواء كان في الوقت او خارجه لعدم المانع فاذا صلى
 المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلاته بغير قراءة
 في الاصح وقيل يتم بقراءة لانه منفرد ولذا يجب عليه
 سجود السهو لو سمها وجه الاصح انه بالنظر الى كونه
 مقديا تحريمه حيث ادرك اول صلاة الامام بغيره له
 القراءة تحريما وبالنظر الى كونه غير مقدي فعلا وقد سقط
 عنه فرض القراءة استحبابا له القراءة واذا دار فعل بين
 كونه مستحبا او حراما رجحت الحرمة بخلاف المسبوق
 فانه ادرك قراءة نافله ولو فرض ان امامه لم يكن قراء
 في الاولين فما قراءه في الآخرين يلحق بالاوليين ويخلو
 الشفع الثاني عن القراءة فلم يدرك بالنظر اليه قراءه اصلا
 اذ اذ كان قد اذنت قراءته بين ان تكراه تحريما بالنظر الى التحريم
 او تكون ركنا بالنظر الى الفصل فالاحياط هو الاتيان
 بالفرض اذ لم يلزم من تركه الفساد ولا يلزم من فعله الكو
ويستحب للمسافر اذا سلم ان يقول لهم اموا صلاتكم فانما
 قوم سفر لاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله
 ولا يستتر له الاجتماع به ليساله فيحكم بفساد صلاة
 نفسه بناء على ظن ان امامه مقيم قد فسدت صلاته
 بسلامه على ركعتين وهذا محل ما في الفتاوي اذا اقدى
 بامام لا يدري ~~اوصافه~~ امسافر هو او مقيم لا يصح لان
 العلم بحال الامام شرط الاداء لجماعة انتهى لانه شرط
 في الابتداء لما في المبسوط رجل صلى بالقوم الظهر ركعتين

في قرية وهم لا يدرون امسافر هو ام مقيم فصلاتهم فاسدة
 سواء كانوا مقيمين ام مسافرين لان الظاهر من حال من
 في موضع الاقامة انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى
 يتبين خلافه فان سألوه فاخبرهم انه مسافر جازت
 صلاتهم انتهى وروى ابو داود والترمذي عن عمر بن
 حصين قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة
 لا يصلي الا ركعتين يقول يا اهل مكة صلوا اربعاء فانا
 قوم سفر صحبه الترمذي ولو قام المقتدي المقيم
 قبل سلام الامام فنوي الامام الاقامة قبل تقيدها ما
 اليه بالسجدة لزمه الرخص ومتابعة الامام فلو لم
 يفعل فسدت صلاته لانه ما لم يسجد لم يستحكم
 خروجه عن صلاة الامام قبل سلام الامام وقد بقي على
 الامام ركعتان بنيتة الاقامة فوجب عليه الاقتداء
 فيها فاذا تفرد فسدت بخلاف ما لو توي بعد التقيده
 بالسجدة فانه ح قد استحكم انفراده حتى فرض وتابع
 تقصد صلاته لاقتدائه في موضع الانفراد ويثبت على
 ذكرناه في اول هذا البحث ان من فاتته صلاة وهو مقيم
 قضاها اربعاء مقيما او مسافرا ومن فاتته صلاته
 في السفر قضاها ركعتين مسافرا او مقيما ومن صلى
 الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج الى السفر في وقتها
 دخل وقت العصر فصلاها وهو مسافر ثم ذكر في منزله
 فرجع اليه قبل خروج وقت العصر ثم خرج الوقت
 ثم ظهر انه صلى الظهر والعصر بغير طهارة لزمه قضاء
 الظهر ركعتين والعصر اربعاء بناء على ما ذكرناه ان الصلاة

قابلة للتغير ما بقي الوقت ما لم يؤد وان المعتبر آخر الوقت
 وقد كان في آخر وقت الظهر مسافرا ولم تكن اديت وفي
 آخر وقت الظهر مسافرا ولم تكن اديت وفي آخر وقت العصر
 مقيما حيث رجع الى منزله فتقررت الظهر ركعتين
 والعصر اربع **الرابع في الوطن** قالوا الاوطان ثلاثة وطن
 اصلي ووطن اقامة ووطن سفر فالاصلي هو مولد الانسان
 او موضع ثاقبل به ومن قصده التعيش به لا الارحال عنه
 اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل
 به فليس ذلك وطننا له وفي المبسوط هو الذي نشأ
 فيه او توطن فيه فقله او توطن فيه يتناول ما غرم
 القرار فيه وعدم الارحال وان لم يتاهل فعلى هذا
 الكلام من له ابوان في بلد على القرار فيه وترك الوطن الذي
 كان له قبله يكون وطنه ولو تزوج المسافر ببلد ولم
 ينو الاقامة به قيل لا يصير مقيما وقيل يصير مقيما وهو
 اوجه لما مر من حديث عثمان ولو كان له اهل ببلدين
 فانيهما دخلها صار مقيما فان ماتت زوجته في احدهما
 وبقي له فيها دور وعقار قيل لا يبقى وطنه اذ المعتبر
 الامل دون الدار كما لو تاهل ببلدة واستقرت سكنا
 وليس له فيها دار وقيل يبقى **وطن الاقامة** ما ينوي
 فيه الاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولده
 ولا له به اهل **وطن السفر** ما نوي فيه اقامة اقل
 من خمسة عشر يوما وليس مولده ولا له به اهل ويسمى
 وطن السكينة ايضا والمحققون على عدم اعتباره ولذلك
 يذكره صاحب الهداية لانه فيه يوصف السفر فهو كالما
 ثم الاصلي يتقضى بمثله حتى لو كان له وطن اصلي فانتقل

واستوطن

واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه حتى لو دخله بعد
 ذلك لا يلزمه الا تمام ما لم ينو الاقامة لما مر من انه صلى الله
 عليه وسلم واصحابه المهاجرين قصر وا قصروا بمكة مع انها كانت
 وطنهم الاصلي لكونهم استوطنوا المدينة فزال وطنهم
 فزال ولا يتقضى بوطن الاقامة ولا بالسفر لان الشئ لا يتقضى
 بما هو دونه واما وطن الاقامة فينتقض بوطن اقامة آخر
 وان لم يكن بينهما سفر وكذا يتقضى بالسفر وان لم يطرا عليه
 وطن اقامة اخر لضعف وطنيته ثم السفر ليس بشرط
 ثبوت الوطن الاصلي بالاجماع وكذا ثبوت وطن الاقامة
 في ظاهر الرواية وعن محمد انه شرط لثبوت وطن الاقامة
 ان تقدمه سفر ويكون بينه وبين ما صار اليه منه مدة
 سفر حتى لو خرج من مصره لا قصد السفر فوصل الى قرية
 ونوي اقامة خمسة عشر يوما بها لا يصير تلك وطن اقامة
 وان كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر وكذا لو قصد
 السفر فقبل ان يسير مدته اقام بقرية خمسة عشر يوما
 لا يصير وطن اقامة له وعلى ظاهر الرواية يصير تلك
 القرية وطن اقامة له في الصورتين **الخامس في مسافر**
متفرقة يرخص للمسافر ترك السن على قول البعض وقال
 الفضلي لا يرخص وفي المبسوط لشمس الايمة لا قصر في
 وتكلموا في افضل قيل الترك ترخصا وقيل الفعل
 تقررا وقال الهندواني الفعل افضل حالة النزول والترك
 في حالة السير انتهى وهذا هو الاعدل اذ لم تكن مشقة
 حالة النزول وقد تقدم عن ابن عمر انه قال لو كنت مسلما
 لامت وقال هشام رايت محمدا كثيرا لا يتطوع في
 السفر قبل الظهر ولا بعدها ولا يدع ركعتي الفجر والمغرب

وما رايته يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء كما في شرح
 الهداية للشرطي والقاضي والمطبخ في سفره في الرخص
 سواء عندنا وبه قال الاوزاعي والثوري وداود والربيع
 وبعض المالكية وقالت الثلاثة ليس للقاضي بسفره كالابن
 او في سفره كقاطع الطريق ان يترخص بالرخص المشروعة
 للمسافر لانها نعم فلا ينالها المستحق للنعم وقياسا على
 عدم جواز صلاة الخوف للبعثة وقطاع الطريق لا
 قلنا هذا قياس في مقابلة النصوص من الكتاب والسنة
 قال تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام
 اخر واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا
 من الصلاة الاية وان كنتم مرضى او على سفر الاية وقال
 صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة
 ايام ولا فصل في هذه النصوص بين مسافر ومسافر
 على ان الله تعالى لم يمنع نعمة عن عباده في الدنيا لمعصيتهم
 والا لما اباح لهم النكاح والبيع والشراء وغير ذلك من
 العقود الشرعية التي شرعيتها من نعمة ولا يقال ذلك للضرورة
 ككل الميتة وخوها لانا نقول فينبغي ان يقتصر على قدر
 الضرورة ولا يباح الزايد ككل الميتة ولا قائل به والقياس
 على عدم جواز صلاة الخوف للبعثة وقطاع الطريق
 غير صحيح لان المعصية في حقهم في نفس الصلاة اذ قصروا
 بها حجة الله ورسوله والمعصية فيما نحن فيه فيما
 تعلقت به الصلاة وخوها من الرخص لا في عينها فصل
 كالصلاة عند التطوع مع الصلاة في الصلوة في التوبة المفصولة
 وكالزنا في حق ثبوت النسب مع الوطئ في الحيض فليقتل
 ولا يجوز الجمع عندنا في صلاتين في وقت واحد سوى الظاهر

جامع

ر

والعصر

والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة وهو قول ابن
 مسعود وسعد بن ابى وقاص وابن عمر والنخعي وابن سيرين
 ومكحول وجابر بن زيد وعمرو بن دينار ورواه ابن القاسم
 عن مالك وقال الشافعي واحمد ومالك في المشهور عنه
 يجوز الجمع بين العصر وبين المغرب والعشاء في وقت
 واحد بعد زوال السجود والمطر تأخيرا بان يؤخر الاولى
 الى وقت الثانية فيصليها فيه وتقدم بان يقدم
 الثانية الى وقت الاولى فيصليها فيه اما التأخير فلم
 فيه احاديث يعارضها ما في صحيح مسلم من قوله
 صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفریط انما التفریط
 في اليقظة بان تؤخر صلاة الوقت الاخرى وهو محرم
 وتلك مبيحة والمحرم مرجح على المبيح عند المعارضين
 على ان الجمع على صحته منها ليس فيه دليل على الجمع في
 وقت واحد بل كلها محتملة للجمع من حيث النقل بادا
 الاولى في اخر وقتها والثانية في اول وقتها واما ما
 روي يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه كان
 اذا جدد السير جمع بين المغرب والعشاء بعدما
 يغيب الشفق ويقول ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان اذا جدد السير جمع بينهما فقال الامام
 ابو جعفر الطحاوي لم يذكر ذلك احد من اصحابنا
 نافع غيره لا عبيد الله ولا مالك ولا الليث على انه
 يجوز ان يراد انه صلى العشاء التي بها حصل الجمع
 بعدما غاب الشفق مع صلاة المغرب في اخر وقتها
 ويدل عليه رواية اسامة بن زيد قال اخبرني
 نافع ان ابن عمر جدد السير حتى كان غيبوبة

الشفق

جمع بينهما قال في طريق آخر حتى إذا كان في آخر الشفق نزل صلى
 المغرب ثم العشاء وقد توارى ثم أقبل علينا فقال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا إذا عجل به أمر وفي طريق
 آخر حتى كاد الشفق أن يغيب نزل فصلى المغرب وغاب
 الشفق فصلى العشاء وقال هكذا كنا نقول مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا جئنا السير وأما التقديم فليس
 حديث صريح فيه إلا ما روي قتيبة بن سعيد عن الليث
 عن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عامر بن
 واثلة عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زرع
 الشمس آخر الظهر إلى العصر فيصليهما جميعاً وإذا ارتحل
 بعد زرع الشمس صلى الظهر والعصر ثم سار وكان إذا ارتحل
 قبل المغرب آخر المغرب حتى يصليهما مع العشاء وإذا ارتحل
 بعد المغرب عجل العشاء فصلاهما مع المغرب قال البيهقي
 هذا حديث محفوظ صحيح هكذا قال لكن قال الترمذي
 تفرد به قتيبة بن سعيد وهو غريب وقال الحاكم في علوم
 الحديث هذا شاذ الاسناد والمتن وأئمة الحديث إنما سمعوا
 تعجباً من اسناده ومنتنه قال فخطبنا فإذا الحديث موضوع
 وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون قال الحاكم بسنده إلى البخاري
 قال قلت لقتيبة مع من كتبت عن الليث حديث يزيد
 أبي حبيب عن أبي الطفيل قال كتبه مع خالد المدائني قال
 البخاري كان خالد يدخل الأحاديث على الشيوخ وقال
 الحاكم ولم نجد ليزيد بن حبيب عن أبي الطفيل رواية
 ولا وجدنا هذا المتن بهذا التباين عن أحد من أصحاب
 أبي الطفيل ولا عند أحد من روي عن معاذ بن جبل وخالد

هذا

هذا متروك الحديث انتهى وعن ابوداود قال ليس في تقديم
 الوقت حديث يثبت ذكره عنه في الكتاب وهذا الحديث
 ذكره ابوداود والترمذي والصحيح فيه ما أخرجه في
 الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل بعد
 ما ترى الشمس صلى الظهر ثم ركب وهل يجوز إبطال
 أصله إذا جمعت عليه الأمانة من كون الوقت شرطاً
 وسبباً لا يجوز تقديم الصلاة عليه بمثل حديث شأنه
 هذا مع ما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال
 والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلاة قط إلا لوقتها الاصلين جمع الظهر والعصر
 بمرة وبين المغرب والعشاء يجمع بل إنما يصح بمثل
 حديث الجمع بعرفة والمزدلفة لكونه في غاية الضيق والظفر
 وأما الجمع في المطر فاستدلوا فيه بحديث مسلم عن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر
 جميعاً والعصر والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف
 ولا سفر قال مالك أدري ذلك في المطر ولكن رزقته
 هذا بما أخرجه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي
 وأحمد عن ابن عباس قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في المدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس
 ما أراد بذلك قال أن لا يخرج أمته ولم يقل أحد منهم
 بظاهره فتعين الحمل على الجمع فعلاً كما قلنا واضطروا
 أيضاً إليه أو إلى تقديم بعيد لا دليل عليه وهو قول
 بعضهم والمراد لا مطر كثير أو مستلام أو مطر ينزل عليه
 بل كان مستظلاً بسقف وليس لهم حديث يصرح
 بأنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في وقت

وأجد

لأجل المطر فليت شعري أي ضرورة دعت إلى هذا
 التقدير السخ الذي يجتبه كل طبع سليم والله الهادي
 إلى الصراط المستقيم **فصل في صلاة الجمعة**
 أعلم أن صلاة الجمعة فرض عين على كل من استكمل شرائط
 وجوبها دل على فرضيتها الكتاب وهو قوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا
 إلى ذكر الله وذروا البيع فانه امر وهو قوله فاسعوا
 إلى ذكر الله وذروا البيع فانه امر وهو باطل لانه يقتضي
 الوجوب ونهى عما كان مباحا فيقتضي حرمة والتستتر
 وهي كثرة منها قوله صلى الله عليه لقد همت أن أمر رجل
 يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة
 بيوتهم رواه مسلم واحد وقوله عليه الصلاة والسلام
 لينتهين أقوام عن ودعهم الجماعات أو ليختمن الله
 على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه البخاري
 والنسائي والحدود وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث
 جمعتها وناطح الله على قلبه رواه الخمسة وقوله
 صلى الله عليه وسلم رواه الجماعة واجب على كل محتلم
 رواه النسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم وغير ذلك
 من الأحاديث وثاني بعضها أيضا أن شاء الله تعالى
 واجماع الأئمة على فرضيتها عينا حكاه ابن المنذر
 وغيره حتى قال أبو بكر بن العربي لا يطلب على فرضية
 الجمعة دليل فان الاجماع من أعظم الأدلة إذا تقرر
 هذا فاعلم أن ههنا إجماعا **الاول** في بيان شرائط الجمعة
 أعلم أن الجمعة شروطا للوجوب زائدة على شروط
 سائر الصلوات من الاسلام والحرم والعقل والبلوغ

والطهارة

والطهارة من الحيض والنفسا وشروطا للأداء زائدة
 على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها ما ذكر
ثاني شروط الوجوب **فصل** فأولها الذكورة فلا تجب
 على المرأة لما روي طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة
 عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض رواه أبو داود
 الإقامة فلا تجب على مسافر لقوله صلى الله عليه وسلم
 الجمعة واجبة إلا على صبي أو مملوك أو مسافر رواه البيهقي
 وعليه اجماع **الاجماع** الأئمة الأربعة وجمهور العلماء
 خلافا للظاهرية **الثالث** الحرية فلا تجب على العبد
 من الحديث وعليه اجماع أيضا وفي الفتاوى ولو
 أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعبد ولو
 أذن المولى لعبده في الجمعة ذكر في المنية تجب عليه
 وذكر المرفعي أنه يتخير وفيما إذا حضر باب الجامع
 لحفظ الدابة خلافه والأصح أنه يصلي إذا لم يجز
 بالحفظ والمكاتب تجب عليه وكذا معتق البعض
 ولا تجب على العبد المأذون له في التجارة ولا على
 العبد الذي يؤدي الضريبة وقال الشيخ أبو حفص
 الكبير المستأجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة وقال
 أبو عبد الله قاق ليس له ذلك لكن يسقط عنه من الأجر
 قد اشتغاله أن كان بعيدا وإن كان قريبا لا يسقط عنه
 شيء وإن قال الاجير خط الأجرة بمقابلته اشتغاله بالصلاة
 لم يكن له ذلك **الرابع** الصحة أي عدم المرض فلا تجب
 على المريض إذا كان لا يقدر على الذهاب إلى الجامع أو
 يقدر إلا أنه يخاف أن يزيد مرضه أو يبطي بروه بسبب

جعفر

لا مزية الحديث والشيخ الكبير الضعيف عن الشيخ كالمريض
الخامس سلامة العينين فلا تجب على الأعمى وإن وجد
 قائداً عند أبي حنيفة وعندهما أن وجد قائداً تجب
 عليه **السادس** سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد
 ومقطوع الرجلين وإن وجد من يحمله بالاتفاق
 والفرق لها بينه وبين الأعمى أن الأعمى قادر على السعي
 وجود القائدين المقعد وأبو حنيفة قاعدته أن
 القدرة بالغير لا تعد قدرة على ما مر وهو التحقيق والمريض
 أن وجد مساعداً قيل هو على الخلاف كالأعمى وقيل
 لا تجب عليه بالاتفاق كالمقعد والاولى أنه أن لم تضره
 الحركة فكلاعمى وإن تضره فكالمقعد والمريض كالمريض
 أن يبقى المريض ضابطاً بذهابه على الأصح فالتمريض
 على هذا الوجه من جملة الأعذار التي تبيح عدم التوجه
 إلى الحج والجماعات وكذا الخوف من ظالم ونحوه والطوارئ
 والوحد ونحوها وإنما اختصت الجمعة بهذه الشروط
 لعدم تاديها في أي مكان كان واختصاصها بمكان
 وصفة يحصل بها الحرج كالمشقة بسبب العجز والضعف
 في المريض ونحوه وبسبب قوت مصلحة نفسه أو
 مولاه في حق المسافر والعبد والحرج مدفوع رحمة
 من الله ولطفاً فلا تجب على هؤلاء لذلك وكفاهم
 أداء الظهر ولو حضروا وصلوا الجمعة اجزائهم ولم
 يلزمهم الظهر لأن سقوط الوجوب عنهم للرفق
 بهم فإذا تحملوا المشقة وقعت فرضاً وأجزاء الحج
 الفقير **وأما شرط الاداء** فستة أيضاً الشرط الأول
 المصر أو فناءه فلا تجوز في القرى عندنا وهو ما ذهب

علي بن

علي بن أبي طالب رضي الله عنه وحذيفة وعطاء بن الحسن
 ابن أبي الحسن والمخنف ومجاهد وابن سيرين والثوري
 وسحنون خلافاً من أئمة الثلاثة لما روي ابن أبي شيبة
 عن علي كرم الله وجهه أنه قال لا جمعة ولا تشريق ولا
 صلاة فطر ولا اضحى إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة
 وصحبه ابن حزم في المحلى وروي مرفوعاً وهو ضعيف
 ولكن الموقوف في مثل هذا كالمرفوع لأنه من شروط
 العبادة وهي من أحكام الوضع ولا مدخل للرأي فيها
 وأما ما روي ابن عباس أن أول جمعة جمعت بعد
 جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بجوانا
 قرية بالبحرين فلا ينافي المصيرية إطلاق الصدر الأول
 اسم القرية إذا القرية تقال عليه في عرفهم وهو لغة
 القرآن واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية أي انطليقة
 وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين
 عظيم لم يملك والطائف وفي الصحاح جوانا حصن
 بالبحرين فهي مصر على ما يأتي من تفسيره وما روي
 عبد الرحمن بن كعب عن أبيه كعب بن مالك أنه قال
 أول من جمع بنا في حرة بني بياضة أسعد بن زرارة
 وكان كعب كلما سمع النداء ترحم على أسعد لذلك
 قال قلت كم كنتم قال أربعين فكان قبل مقدم النبي
 صلى الله عليه وسلم المدينة ذكره البيهقي وكثير من أهل
 العلم فلا يلزم حجة لأنه كان قبل أن تفرض الجمعة
 وبغير علمه صلى الله عليه وسلم على ما روي في القصة
 أنهم قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة أيام
 والنصارى يوم فلنجعل يوماً نجتمع فيه نذكر الله

تعالى ونصلي

فقالوا يوم السبت لليهود ويوم الاحد للنصارى فاجعلوا
يوم العروبة فاجتمعوا الى مسجدهم فصرى بهم وذكرهم
وسموا يوم الجمعة ثم اتى الله تعالى فيه بعد قدوم رسول
الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولوسلم فتلك الحرة
من افنية المصر فصرى حديث على عن المعارض والقاض
للشعبان قوله تعا فاسمعوا لى ذكر الله ليس على طلاقه
اتفاقا اذ لا يجوز في البراري اجماعا فهم قدروا القرية
ونحن قدروا المصر وهو اولي الحديث على سيما ولا معا
له اذ لم ينقل عن الصحابة انهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا
بمنصب المنابر والجمع الا في الامصار ثم اختلفوا في
تفسير المصر اختلفا كثيرا والفصل في ذلك ان مكة
والمدينة مصران تقام بهما للجمع من زمانه عليه الصلاة
والسلام الى اليوم فكل موضع كان مثل احدهما فهو مصر
وكل تفسير لا يصدق على احدهما فهو غير معتبر حتى
التعريف الذي اختاره جماعة من المتأخرين صاحب الجهاد
والوقاية وغيرهما وهو ما لواقع اهله في كبر مساجده
لا يسعهم فانه منقوض بهما اذ مسجد كل منهما يسع
اهله وزباده ولم يعلم ان مكة والمدينة كانت في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم او الصحابة اكبر مما هي الان ولا
ان مسجدها كان اصغر مما هو الان فلا يعتبر هذا التعريف
وبالاولى ان لا يعتبر تعريفه بما يعيش به كل محترف
بحرقته او يوجد فيه كل محترف فان مصر وقسطنطينية
من اعظم امصار الاسلام في زماننا ومع هذا في كل منهما
حد فلا توجد في الاخرى فضلا عن مكة والمدينة والحد
الصحيح ما اختاره صاحب الهداية انه الذي له امير

وقاض

وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وتزيف صدر الشريعة
له عند اعتذاره عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد
المتقدم ذكره بظهور التواني في احكام الشرع سيما في اقامة
الحدود في الامصار مزيف بان المراد القدرة على اقامة
الحدود على ما صرح به في تحفة الفقهاء عن ابو حنيفة
انه بلدة كبيرة فيها سكة وسواق ولها رساتيق وفيها
وال يقدر على انصاف المظلوم لظلم مجتمعه وعلمه
او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الحوادث
وهذا هو الاصح انتهى الا ان صاحب الهداية ترك ذكر
السكك والرساتيق بناء على الغالب اذ الغالب ان
الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة
الحدود ولا يكون الا في بلد كذلك فالماصل ان اصح الحدود
ما ذكره في التحفة لصدقه على مكة والمدينة وانما هما الاصل
في اعتبار المصرية وفي فتاوي الغياثية لوصلي الجمعة
في قرية بغير مسجد جامع والقرية كبيرة لها قري وفيها
وال وحاكم جازت الجمعة بنو المسجد اولم يبنوا وهو قول
ابي القاسم الصغار وهذا اقرب الاقوال ويل الى الصواب
انتهى وهو ليس ببعيد بما قبله والمسجد الجامع ليس
بشرط ولهذا اجمعوا على جوازها في المصلى في قنا والمصر
وهو ما اتصل بالمصر معتد المصالح من ركض الخيل وجمع
العساكر والمناظرة ودفن الموتي وصلاة الجنازة ونحو
ذلك لان له حكم المصر باعتبار حاجته اهله اليه وقد
محمد بالعلوة وقال قاضي خان والاعتماد على ما روي عن
ابو حنيفة كل موضع بلغت ابنته ابنته منى وفيه مفت
وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام فهو مصر جامع

والمرغبات ان هذا ظاهر الرواية وهذا ايضا يقرب من تعريف صاحب التحفة وعن محمد بن كل موضع مصره الامام فهو مصر حتى انه لو بعث الى قرية نائية لاقامة الحدود والقصاص يصير مصر فاذا عزله لمحق بالقرى ووجه ذلك ما صح انه كان لعثمان بن عبد اسود امير له على البردة يصلي خلفه ابو ذر الجمعة من الصحابة وغيره اذ ذكره ابن حزم في المحلى ويجوز اقامتها بمصر ايام الموسم اذا كان امير الحجاز او كان الخليفة هناك عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد لانها تستمر اذ ذاك فان لها سككا ويصير لها بالموسم اسواقا بخلاف عرف الانبياء لا بنية بها وبخلاف ما اذا لم يكن الا امير الموسم اي امير الحاج لانه لم يفوض اليه اقامة الجمع ولا يصلي العيد بها بالاتفاق لعدم اعدم مصر ولكن للاشتغال فيه بامور الحج من الرمي والذبح والخلق وطواف الافاضة وغيرها فيقع الحرج بصلاتها فيجب ان يسقط الجمعة عن اهل مكة اذا خرجوا للحج والتفخروا واتفق ان العيد يوم الجمعة للحرج المذكور ثم اقامة الجمعة في موضعين او اكثر من مصر واحد في جوامع الفقه عن ابي حنيفة روايتان والظاهر عنه عدم جوازها في موضعين انتهى وقال شمس الاية السرخسي في المبسوط الصحيح قول ابي حنيفة ومحمد جوازها وعن ابي يوسف يجوز بموضعين لا غير وعنه لا يجوز بمصر في موضعين الا ان يكون بينهما نهر فاصل فيكون كل جانب كمصر له ان اقامة الجمعة من اعلام الدين فلا يجوز تقليدها وفي اقامتها باكثر من موضعين تقليدها ولها ان الشرط بالمصر الجامع وهو موجود في كل فريق ولان في الحصر في موضع او موضعين خرجا في المذللين

لا يجوز

هذا

وهو مد

وهو مد فوع وقد يكون فيه تيسير الفتنة كان يكون بين اهل مصر اختلاف بحيث تنور الفتنة باجتماعهم وقد امرنا بتسكينها ثم على قول ابي يوسف لو تعددت الجمعة لمن سبق واختلفوا قال بعضهم يعتبر السابق بالفراغ والصحيح انه بالافتتاح فان صلوا معا واشتبهوا فسدت صلاة الكل وذكر في التقريد والافضل هو الجمع الواحد وذلك للخروج من الخلاف والخروج عن العهد بيقين وعن هذا وعن الاختلاف في مصر قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي ان يصلي اربع ركعات وينوي بها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة موقعها يخرج عن عهدة فرض الوقت بيقين كذا في الكافي قال في فتاوى الحجة هذا في القرى الكبيرة واما البلاد فلا يشك في الجواز ولا تعاد الفريضة قال والاحتياط في القرى ان تصلي السنة اربعا ثم الجمعة ثم ينوي سنة الجمعة اربعا ثم يصلي الظهر ثم ركعتين ثم ركعتين سنة الوقت هذا هو الصحيح المختار فان صحت الجمعة فقد ادى سنتها على وجهه ولا فقد صلى الظهر مع سنته قال وقول الناس يصلي الظهر بنية الظهر او بنية اقرب صلاة على ليس له اصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصباء انتهى وهذا قاله من حيث كون الموضع مصرا او لا واما من حيث جواز التعدد وعدمه فالاولي هو الاحتياط لان الخلاف فيه قوي اذ الجمعة جامعة للجماعات ولم تكن في زمن السلف تصلي الا في موضع واحد من مصر وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة الفتوى لا يمنع شرعية الاحتياط

لا يصح صلاة الجمعة

للتقوى وذكر في فتاوى آية الله في الدنيا آية الله في الدنيا في قوله تعالى
 في الأربع التي تصلي بعد الجمعة بنية الظهر في ديارنا فان
 وقع فرضها فقرأة السورة لا تقصر وان وقع نفلها فقرأة
 السورة واجبة انتهى والاحسن في النية ان ينوي آخر
 ظهر اذ ركعت وقته ولم يسقط عنى بعد حتى ان صححت
 الجمعة وكان عليه ظهر يسقط عنه والافتقار ومن كان
 في اطراف مصر ليس بينه وبين مصر فرجة بل الابنية متصل
 اليه فعليه الجمعة وان كان بينه وبين مصر فرجة من الماء
 والمراعي فلا جمعة عليه وان كان سماع النداء والقلوة قبل
 والاميال ليس بشئ كذا روي الفقيه ابو جعفر عن ابي حنيفة
 وابي يوسف وهو اختيار شمس لائمة الحلواني كذا في فتاوى
 القاضي خان وان دخل القرقي مصر يوم الجمعة فان نوى المكث
 الى وقتها لزمته وان نوى الخروج قبل دخوله لا تلتزمه
 ولو نوى الخروج بعد دخول وقتها لزمته وقال الفقيه
 ابو الليث لا تلتزمه كذا في الخلاصة ولم يذكر القاضي خان
 الا عدم لزومها اذا نوى الخروج في يومه قبل الوقت
 او بعده كما اختاره الفقيه فعلم انه المختار عنده لانه اذا
 نوى اقامة ذلك اليوم في مصر التحق باهله بخلاف
 اذا لم ينو **الشرط الثاني** كون الامام فيها السلطان
 او من اذن له السلطان بقوله صلى الله عليه وسلم فمن تركها
 وله امام عادل او جائز فلا جمع الله شمله ولا بارك له
 في امره الحديث رواه ابن ماجه وغيره فقد اشترط
 صلى الله عليه وسلم الامام وهو السلطان لا الحاق الوعيد
 بتاركها وقال الحسن بن ابي الحسن البصري اربع الى
 السلطان فذكر منها الجمعة وقال حبيب بن ابي ثابت

لا تكون

لا تكون الجمعة الا بامير وهو قول الاوزاعي ايضا وقال
 ابن المنذر رمضت السنة ان الذي يقيم الجمعة السلطان
 او من بها امره فاذا لم يكن كذلك صلوا الظهر ولا نها تقام
 لجمع عظيم اذ هي جامعة للجماعات المتفرقة في المساجد وغيرها
 وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم وفي التعجيل والتأخير
 فلا بد من له الولاية العامة والكلمة الفاصلة حسمها
 للمنازعة المقتضية الى العداوة والفتنة والى تقويت
 الجمعة غالباً وعلى هذا كان السلف من الصحابة ومن
 بعدهم حتى ان علياً رضي الله عنه انما جمع ايام محاصرة
 عثمان بامرهم ولو قلد عمل ناحية فصلي بهم الجمعة كازلاما
 من حديث عثمان والتغلب الذي لا منشور له اذا
 كان سيرته في الرعية سيرة الامر بجوزله اقامتها لان
 بذلك تثبت السلطنة فيتحقق الشرط وليس للقيصر
 ان يصلي بهم اذا لم يؤمر به صريحاً او دلالة وكذا صاحب
 الشرطة وعن ابي يوسف ان لمصاحب الشرطة ان يصلي
 دون القاضي فان مات والى مصر فصلي بهم خليفته
 قبل اتيان وال آخر صح وكذا لو صلى القاضي او صاحب
 الشرطة فان لم يكن احد من هؤلاء فاجتمع الناس
 على واحد فصلي بهم جاز ومعه وجود احد لم لا يجوز
 الا باذنه للضرورة هناك لاهنا ولو مات الخليفة وله
 امر او ولاية على اشياء من امور العامة كان لهم اقامة
 الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم
 يغزلوا ولو شرع المأمور بها ثم حضر آخر مكانه مضى
 ولو حضر قبل شروعه لا يصح شروعه والمرأة اذا كانت
 سلطانية يجوز امرها باقامتها لا اقامتها والمأمور

خير

ان يختلف غيره ان لم يؤذن له في الاستخلاف بخلاف
القاضي حيث لا يملك الاستخلاف ان لم يؤذن له والفرق
ان الجمعة موقوفة تقوت بتأخيرها فالامر باقامتها مع
العلم بان المأمور غرض للاغراض المؤدية الى التقويت امر
بالاستخلاف دلالة بخلاف القاضي لان القضاء غير موقوف
قال شارح الهداية في كتاب ادب القاضي انما يجوز الاستخلاف
في الجمعة بشرط ان يكون المستخلف قد سمع الخطبة انما
اذا لم يكن سمعها فلا لانها من شرائط اقتراح الجمعة
بخلاف ما لو سبق الحدث فاستخلف ولم يشهد الخطبة
لان الخليفة حبان وليس يفتتح والخطبة شرط الاقتراح
وقد وجد في حق الاصل وبخلاف المستعير فان له
ان يعير لانه يملك المنافع لنفسه فكان له تملكها والقاضي
انما اذن له ليعمل لغيره وقالوا من قام مقام غيره لغيره
لا يكون له اقامة غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره
لنفسه كان له اقامة غيره مقام نفسه ففهم بعض الفضلاء
من هذا ان الاستخلاف انما يجوز في الصلاة بعد الشروع
حتى قالوا في بعض مصنفاته ان الاستخلاف لا يجوز للخطبة
اصلاً ولا للصلاة ابتداء بل بعد ما احدث الامام الا
اذا كان ما ذكروا من السلطان للاستخلاف اعتماداً منه
على التقييد المذكور وعلى القاعدة المذكورة وانتخير
بان اطلاقهم وفرقهم المذكور بين المأذون في الجمعة
وبين القاضي يفيد اطلاق الاستخلاف في الخطبة وفي
الصلاة غاية ما في الباب انه اذا خطب فاراد الاستخلاف
للصلاة لا يجوز ان يستخلف من لم يشهد الخطبة الا
اذا كان الشروع وسبق الحدث وانما القاعدة المذكورة

هذا ما
ص

فتقول

فتقول بموجبها ولا نسلم ان المأذون في الجمعة قام مقام
غيره لغيره بل لنفسه بخلاف القاضي وذلك لان القاضي
انما قام مقام السلطان لاجل الرعاية خاصة ولذا لا يجوز
حكمه لنفسه بل ولا لمن هو بمنزلة نفسه ممن لا يقبل
شهادته له وانما المأمور بالجمعة فانه ما قام مقام السلطان
لاجل الناس فقط بل لاجل نفسه ايضاً فان الصلاة لما
باقامتها ليست مخصوصة بغيره بل هي له ايضاً
فقد قام فيها مقام غيره لنفسه ولغيره الا ان الغير
تابع له ونفسه اصل في ذلك القيام فكان من القسم
الثاني وهو من قام مقام غيره لنفسه فجاز له الاقتراح
كما في المستعير وعلى هذا عمل الامة من غير تكير فليتامر
والاذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس ففي الواقع
احدث الامام وقال لواحد اخطب ولا تصل بهم
اجزاء ان يخطب ويصلي بهم **الشرط الثالث الوقت**
وهو وان كان شرطاً لساير الصلوات الا ان الجمعة تختص
بانها لا تصح الا فيه بخلاف ساير الصلوات فانها تصح
بعده ايضاً ووقتها وقت الظهر لما في البخاري عن انس
كان عليه السلام يصلي الجمعة حين يميل الشمس وفي مسلم
عن سلمة بن الاكوع كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاذا زالت الشمس الحديث وهو التوارث من لدن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا وهو قول الجمهور
من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا يجوز قبل الزوال
الا في قول احمد بن حنبل وليس له متمسك الحديث
مسلم عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي الجمعة ثم يذهب الى جملنا فنريحها حين يقول

الشمس

قال البيهقي يعني النواضح ولا دليل فيه اذ غايته الاخبار بان
 الصلاة والرواح كانا حين الزوال لان الصلاة قبله
فان قيل قوله حين الزوال لا يسع هذه الجملة **قلنا** المراد
 ما يدل في الزوال لاحقيقته فانها لا تسع الا راحة ايضا لكون
 زوال الطيف اجدا ولا تفتح بعد دخول وقت العصر خلافا
 لما لك لما ان وقت الظهر والعصر عنده واحد **ولنا** ان شريها
 على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الاقامة فيراعي
 فيها جميع الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم يرد قط
 انه صلى الله عليه وسلم صلاها بعد دخول وقت العصر
 وكذا بعده الى يومنا فلا يجوز ح ولو خرج الوقت وهو
 فيها يلزمه استيناف الظهر ولا يبيح عليه عندها
 خلافا للشافعي لاختلافها كنية وشرطا والاختلاف بناء
 فان عنده يجوز بناء احد الفرضين على الآخر وعندنا لا
 يجوز على ما تقدم في الامة فافهم **الشرط الرابع الخطبة**
 وعليه الجمهور خلافا للامامية فانهم يجوزون اداءها
 بلا خطبة وقد شدوا فانه لم يرد انه صلى الله عليه وسلم
 او احدا من الخلفاء الراشدين ممن بعدهم صلاة بدونها
 فهي من جملة الخصوصيات التي لم يرد اسقاط الركعتين
 الا مع مراعاتها فكانت شرطا وشرط الخطبة كونها
 في الوقت لا تفتح قبله لانه من جملة الخصوصيات
 المعقودة بها وان تكون بحضرة الجماعة فلو خطب وحده
 ثم حضرت الجماعة فصلي بهم لا تجوز للتواتر المذكور
 وبقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وهو يشمل الخطبة
 والصلاة لا تجوز بدون الجماعة على ما ياتي ان شاء الله
 تعالى فلنا الخطبة وذلك لان الآية وان دلت على

السعي

السعي بعبادتها فقد دلت على توقف الذكر ليكون انهما
 السعي المستند الى الجمع اليه باشارتها ولا يشترط
 لصحتها كونها مسموعة لهم بل يكفي حضورهم حتى لو
 بعدوا عنه او ناموا او كانوا اصماء اجزات والظاهر
 انه يشترط كونها جهرًا بحيث يسميها من كان عنده اذ لم
 يكن به مانع **وركنها** مطلق ذكر الله تعالى بنيتها عند
 ابي حنيفة وعندهما ذكر طويل يسمى خطبة وواجبها
 كونها مع الطهارة والقيام وستر العورة وسننها كونها
 خطبتين يجلس بينهما تشمل كل منهما على الحمد والتشهد
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاولى على تلاوة
 الآية وعلى الوعظ ايضا والثانية على الدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات عوض الوعظ وهذه كلها فرائض عند
 الشافعي لما انها من جملة الخصوصيات التي لم ينقل اسقاط
 الركعتين الا معها فكانت كاصل الخطبة **قلنا** ذلك
 فيما لا يلزم منه الزيادة على النص بخبر الواحد وفي
 افتراض هذه الاشياء ذلك لان الثابت بطريق
 التواتر او الشهرة انها مطلق الخطبة في الوقت
 ولم يثبت ان كل فرد من افراد خطبة ثم كان مشتملا
 على ذلك ولا يستلزمه اسم الخطبة فلا دليل على افتراض
 فكان واجبا او سنة وكره تركه **فان قيل** من المعلوم
 يقينا انه صلى الله عليه وسلم لم يخطب قط بدون
 ستر وطهارة **قلنا** نعم ولكن كون ذلك دأبه وعادته
 وادبه ولا دليل على انه انما فعله لخصوص الخطبة
 فلا حال للخطبة قائمة مقام الركعتين فيشرط
 لهما ما يشترط لهما لانا نقول لانفسنا والالما ابيح

صه

الاستدبار فيها ولقطعتها الكلام العمدة على ان سلم دار
 ان كعب بن عجرة دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن
 الحكم يخطب قاعدا فقال انظروا الي هذا الحديث يخطب
 قاعدا والله تعالى يقول واذا رايوا تجارة او لها انفسوا
 اليها وتركوا قائما ثم صلى معه ولم يحكم هو ولا غيره
 من الصحابة الموجودين اذ ذاك بفساد الصلاة وانما انكر
 عليه تركه السنة وذكر ابو عمر بن عبد البر ذهب
 واهل العراق وسائر فقهاء الامصار الا الشافعيان الجالس
 بينهما سنة ولا شيء على من تركه ولا بن يوسف ومحمد بن
 الشرط هو الخطبة وهي انما تطلق عرفا على ذكر طويل
 واقله قدر التشهد وما دون ذلك لا يسمى خطبة في
 العرف ولا في اللغة ولا بن حنيفة قوله تعالى فاسعوا الي ذكر
 الله من غير فصل بين كونه ذكرا طويلا او قصيرا فكان
 الشرط الذكر الا عمر بالقطعي غير ان المأثور عنه صلى الله
 عليه وسلم اختيار احد الفردين اعني الذكر المستخفي خطبة
 والمواظبة عليه فكان ذلك واجبا او سنة لا انه
 الشرط الذي لا يجزي غيره اذ لا يكون بيانا لفهم
 الاجمال في لفظ الذكر وذكر في البسوط والمحيط
 وملتقى البحار وشرح البخاري لابن بطال وشرح
 مسلم لصدر الدين الخلاطي والمؤرخون ان عثمان
 ابن عفان اول جمعة ولي الخلافة صعد المنبر فقال
 الحمد لله فارح عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا بعدا
 لهذا المقام مقالا وانكم الي امام فقال اوجع منكم
 الي امام قوال وستاتيكم الخطبة بعد واستغفر
 الله لي ولكم ونزل وصلي ولم ينكر عليه احد وكان

منهم

منهم على الاكتفاء بهذا القدر وان الطول المستخفي خطبة
 في العرف ليس بشرط وكان الشرط مطلقا لذكر قلو
 قال الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله او نحو ذلك
 اجزاء لكن لا بد من كون ذلك على قصد الخطبة فلو غلس
 فحمد الله لاجله لا يجزي عن الخطبة ويكره للخطيب
 ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا كما في الاذان والاقامة
 بل اولى ولو خطب فغفر من كان حاضرا وجاء آخرون
 فصل فيهم اجزاهم لانه خطب والقوم حضور وصلي
 والقوم حضور ثم ذهب فتوضاء في منزله ثم جاء فصل
 تجوز ولو تغذي فيه او جامع فاغسل استقبال الخطبة
 ذكره في الواقعات ومنية المفتي لانه ليس من عمل الصلاة
 وفي المرنغيات في لورجع الي منزله فتغذي اجزاء ولو خطب
 وهو جنب فذهب فاغسل استقبال ذكر هذا كله في
 السروجي في شرح الهداية **الشرط الخامس الجماعة**
 على شرطيتها الاجماع من غير مخالف وانما اختلفوا
 في اقل عددهم فعند ابى حنيفة ومحمد وزفر ثلاثة رجال
 مكلفين سوي الامام وعند ابى يوسف اثنان سوي
 الامام وعند الشافعي اربعون رجلا احرار امة من
 لا يظعنون صيفا ولا شتاء الا طعن حاجة وهو
 ظاهر مذهب احمد وعند مالك من يقري بهم قربة
 ولم يجد عددا وروي ابن جبيب عنه الحد ثلثين
 لما روي ابو محمد الاسدي مرسل اذا اجتمع ثلاثون
 بيتا ليأمر وارجل يصلي بهم الجمعة والجواب ان الاسدي
 مجهول فلا يحتج به وللشافعي ما مر في بحث المصنف
 من حديث اسعدين زرارة وانهم كانوا اربعين ولا

حجة فيه

اذ لا دلالة فيه على انهم لو كانوا اقل لما جمعوا وما روى
عن جابر مضى السنة ان في كل ثلاثة ايام وفي كل اربعين
فما فوق ذلك جمعة فقال في شرح المذهب ضعيف رواه
البيهقي وغيره باسناد ضعيف قال البيهقي وهو حديث
لا يحتج بمثله انتهى ولا ييوسف ان سمي الجماعة تحقق
في الاثنين وكون الجمع الصيغ اقله ثلاثة لا يمس ما تحذفه
اذ الشرط جماعة هي ليس مدلول صيغة الجمع بل ما فيه معنى
الاجتماع وفي الاثنين ذلك جماعة هي مدلول صيغة الجمع
لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله فانه طلب الحضور متعلقا
بلفظ الجمع وهو الواو الى ذكر يستلزم ذكرا فانه ان الشرط
ان يكون مع الامام جمع هو سمي لفظ الجمع الذي هو مع
ويشترط كونهم رجالا عقلاء فلا تنعقد بالنساء والصبيان
ولا يشترط كونهم احرارا مقيمين بل تنعقد بالعبيد والمسا
وتصح امامتهم فيها ايضا وكذا المريض وكخوهم من المعذور
خلاف الرفر فانه لا تصح امامته من لا يجب عليه الجمعة فياغد
لسقوط وجوبها عنهم قلنا ان عدم الوجوب ليس
فيهم بل للتخفيف عليهم كما تقدم فاذا تركوا الترخص
فهم غير تغيرهم فتجوز امامتهم كما تجوز امامة غيره ويشترط
بقاؤهم الى السجدة الاولى عند ابي حنيفة فلو نفر وقتلها
او نقصوا يستقبل من بقي الظهر وعندها يشترط بقاؤهم
الى الخيرية فلو نفر وبعدها يتم من بقي الجمعة وعند زفر
يشترط بقاؤهم الى تمامها بالقعود قدر التشهد فلو نفر
قبل ذلك يستأنف من بقي الظهر له ان الجماعة شرط فلا
من دوامه كالوقت ولها انها شرط لانعقاد فلا يشترط
دوامها كالخطبة وابو حنيفة يقول نعم هي شرط لانعقاد

لكن

لكن انعقاد الصلاة وتحقق تمامه موقوف على وجود تمام
الاركان لان دخول النبي في الوجود بدخول جميع اركان
فما لم يسجد فيها لا يسمي صلاة ولذا لا يجنب بها الخلف
لا يصلي فكان ذهاب الجماعة قبل التسجود كذا هم قبل
التكبير من جهة انه عدم الجماعة قبل تحقق سمي الصلاة
بخلاف الخطبة لانها تناف في الصلاة فلا يشترط دوامها
الى تحقق الصلاة ولا عبرة ببقاء السون والصبيات
لانها لا تنعقد بهم ابتداء فكذلك بقاء بخلاف العبيد وغيرهم
من سائر من لا يجب عليه لما تقدم **الشرط السادس**
الاذن العام حتى لو ان السلطان او الامير غلق باب
فقصره وصلى فيه بجشمة لا تجوز جمعته وان فتحه
واذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا ولا وذل
لما امر غير مرة انها شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها
والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة من جملة تلك
الخصوصيات فلا تجوز بدونه **البحث الثامن** في صفتها
يستحب التكبير اليها الحديث ابي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغسل يوم
الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن
راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح
في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا اقرن ومن راح
في الساعة الرابعة فكأنما دجاجة ومن راح في الساعة
الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضر
الملايكة يسمعون الذكر رواه الجماعة الا ان ابن ماجه
قيل المراد بهذه الساعات اوقات متعاقبة في ساعة
واحدة وهي بعد الزوال واليه ذهب مالك واخناه

الفاضل حسين

وامام الحرمين وتمسكوا بلفظ الرواح فانه يستعمل
 الرواح ورد بانه يستعمل في مطلق النهار يقال راح
 اي ساروا ذكره البغوي وانكر الا زهري اختصاص الرواح
 بما بعد الزوال وغلط قائله وقال هو عبارة عن السير ليلا
 او نهارا وذكر في القاموس راح للمعروف يراح راحة
 اخذته له خفة وريحية وراحت يده لكانت خفت منه
 قوله صلى الله عليه وسلم من راح في الساعة الثانية الحديث
 لم يرد رواح النهار بل المراد خفاؤها انتهى فكانه صلى
 صلى الله عليه وسلم قال من شط الى الجمعة في الساعة الثانية
 والجمهور على ان المراد الساعات النهارية وان المقرب
 للبدنة للبدنة من راح فاوّل النهار من طلوع الشمس
 وهو الاظهر او من طلوع الفجر على اختلاف ذلك ورد
 القفال بانه لو كان المراد ذلك لاستوي الجائيان في الفضل
 في ساعة واحدة مع تعاقبها في الحجى وبانه لو كان كذلك
 لاختلف الامر باليوم الشتائي والصيفي ولفات الجمعة
 في اليوم الشتائي لمن جاء في الساعة الخامسة والجواب
 عن الاول انا لان سلم الاستواء لان كلامنا من انواع المذكورة
 مختلف الاحاد فيمكن ان يهدي شخصان كل منهما بدنة
 ومع هذا بدنة احدهما افضل من بدنة الآخر درجات
 وهذا في غاية الظهور وعن الثاني بانه صلى الله عليه وسلم
 ذكر ذلك كله على تقدير الاعتدال بين الليل والنهار
 كما هو دأبه في النظر الى الوسط الذي هو خير الامور هذا
 ان اعتبر ساعات اهل الحسب وهو ليس بلازم بل الظاهر
 ان مراده صلى الله عليه وسلم تقسيم هذا الزمان من اول
 النهار الى وقت الصلاة ستة اجزاء فيشمل النهار الشتائي

والصائيف

والصائيف ويؤيد مذهب الجمهور شدة التفاوت بين
 انواع القاريين المذكورة فانه يدل على شدة التفاوت
 بين الساعات لمن قل ادنى تأمل وحديث جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة اثني عشر ساعا
 منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله فيها شيئا الا
 آتاه اياه والتمسوها آخر ساعة بعد العصر رواه ابودا
 والنسائي وسئل ابن عمر عن رواح الجمعة فقال اذا
 صليت الغداة فرح ان شئت وقيل اول بدنة حدث
 في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ذكره في الكشاف واما
 حديث ابى هريرة في الصحيحين ايضا قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ومثل الهجرة كمثل الذي يهدي
 بقرة الحديث فالمراد بالهجرة المبكر والمعتل توقيفا
 بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم من غسل يوم الجمعة
 واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الايام
 واستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة اجر صيامها
 وقيامها رواه الترمذي وقال حديث حسن وصححه
 الحاكم قال في القاموس والتجيز في قوله عليه السلام
 المهجر الى الجمعة كالمهدي بدنة وقوله صلى الله عليه وسلم
 لو يعلمون ما في الهجرة لاستبقوا اليه بمعنى التكير
 وليس من المهاجرة انتهى ويستحب لبس احسن ما يجد
 من الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم ما على احدكم ان
 وجد ان يتخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنة
 رواه ابوداود والنسائي ويستحب التواك والتطيب
 لقوله عليه السلام لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر
 ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه او مسح من

بئنه

ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت
 اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى
 وفضل ثلاثة ايام رواه البخاري ويجب السجدة وترك
 الاشتغال بالاذان الاول لقوله تعالى فاسمعوا للذي يذكركم
 وذروا البيع واختلف في المراد بالاذان الاول فقيل الاذان
 الاول باعتبار المشروعية وهو الذي بين يدي المنبر
 لانه الذي كان اولاً في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن
 ابي بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الزور
 حين كثر الناس والاصح انه الاول باعتبار الوقت
 وهو الذي يكون على المنارة بعد الزوال واذا صعد
 الامام على المنبر يجب على الناس ترك الصلاة النافلة
 لما تقدم من كراهتها عند الخطبة ويجب ترك الكلام
 ايضا عند ابي حنيفة وقال لا يباح الكلام حتى يشرع في الخطبة
 لما عن ثعلبة بن مالك ان جلوس الامام على المنبر يقطع
 الصلاة وكلامه يقطع وكذا عن الزهري ولان الكراهة
 للاخلال بغرض الاستماع والاستماع ههنا بخلاف
 الصلاة فانها قد تمت ولا حنيئة ما ذكر ابن ابي شيبة
 في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر كانوا يكرهون
 الصلاة والكلام بعد خروج الامام ولان الكلام ايضا
 يمتد طبعاً فان الكلام يحجز الكلام فكان المنع احوط ثم ان
 الاستماع والانصات واجب عندنا وعند الجمهور
 حتى انه تكرر قراءة القرآن وخوها ورد السلام وتمت
 العاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل لما اخرج الترمذي
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام

يخطب

يخطب فقد لغوت وهذا يفيد بعبارة منع الامر
 بالمعروف مع انه واجب وبذلك لا تنع الصلاة
 والقراءة والاذكار لانه اذا منع فانقل اولي بالمنع وير
 على سائر الاحاديث الدالة على جواز حنيئة المسجد او
 اياحة الكلام لانه محرم والمحرم مرجح على المباح
 ولا يقال رد السلام فرض فلا يمنع منه لانا نقول
 ذلك اذا كان السلام ماذوناً فيه شرعاً وليس كذلك
 في حالة الخطبة بل يترك فاعله ما شاء واذا قراء الامام
 ان الله وملائكته يصلون على النبي الية فمن ابي حنيفة
 ومحمد انه ينصت وعن ابي يوسف انه يصلي سراً وبه
 اخذ بعض المشايخ واكثرهم انه ينصت وفي الحجة
 لو سكنت فهو افضل تحقيقاً للانصات وعن ابي حنيفة
 اذا عطس بحمد الله في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح
 وكذا لو شمت او رد السلام في نفسه جاز وكذا لو
 اشار بعينه او برأسه او يده عند رؤية المتكلم ولم
 يتكلم بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب
 الانصات الى ان يشرع في مدح الظلمة فلا يجب
 حينئذ ولذا ذهب بعضهم الى ان البعد في زماننا
 من الامام فهو افضل كيلا يسمع بمدح الظلمة لكن
 الصحيح ان القرب افضل لما مر من الحديث وقوله
 صلى الله عليه وسلم اخضروا الذكر واذا نوا من الامام
 فان الرجل لا يزال يتباعه حتى يؤخر في الجنة وان
 دخلها رواه ابو داود والحاصل ان الذنوب فضيلة
 فلا يترك لاجل ما يجاورها من معصيته غيره كما في
 الجنازة التي معها نائحة هذا وقد اختلف المتأخرون

ع

والبعد عن الامام محمد بن مسلمة اختيار السكوت في حقته
 ايضا ونصير بن يحيى اجاز القراءة ونحوها وعن ابي يوسف
 اختيار السكوت وحكي عنه انه كان ينظر في كتابه ويصلح
 بالقلم ولا منافاة بينهما فان طلب السكوت والانصات
 وان كان للاستماع لا لالاية فتشغله عن فهم ما يسمع اي
 عن السماع بخلاف النظر في الكتاب والكتابة لكن الفضل
 هو الانصات لقول عثمان المنصت الذي لا يسمع من
 الخط مثل ما المنصت السامع وعليه اكثر المشايخ
 واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون بين يديه
 الاذان الثاني للتوارث وفي المبسوط يستحب للقوم
 ان يستقبلوا الامام عند الامام وعن ابي حنيفة انه
 كان اذا فرغ المؤذن من اذانه ادا وجهه الى الامام
 وعن عدي بن ثابت كان صلى الله عليه وسلم اذا
 استقبله اصحابه بوجهم ذكره ابن بطال في شرح
 البخاري لكن الرسم لانهم يستقبلون القبلة للرجوع
 في تسوية الصفوف لكثرة الزحام كذا في شرح الهالك
 للشرطي واذا فرغ من الخطبة اقاموا الصلاة وصلى
 بالناس ركعتين على ما هو المتوارث المعروف
 وفي التحفة وغيرها يقرأ فيها قد رما يقرأ في الظهر
 لانها بدل منه وان قرأ سورة الجمعة واذا جاءك المنان
 فقول او يستج اسم ربك الاعلى وهل اتاك الفاشية
 تبركا بالماثور عنه صلى الله عليه وسلم على ما مر في صفة
 الصلاة كان حسنا لكن يتركه احيانا لئلا يتوهم
 العامة وجوبه **البحث الثالث** في مسائل يتفرع
 ومن ادرك الامام صلى الله عليه ما ادركه وبني عليه

للجمعة لما اخرج الستة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة
 فلا تأتوها وانتم تسعون وانتم تسعون وعليكم الكسبة
 فما ادركتم فصلا وما فاتكم فاتوا وهذا مطلق يشمل
 ما اذا ادركه بعد التشهد او في سجود السهو وهو قول
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان ادرك معه ركعة
 الركعة الثانية بني عليها الجمعة وان ادرك فيما بعد
 ذلك بني عليها الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من
 وجه لغوت بعض الشرائط في حقه فيصلي اربعاه
 اعتبارا للظهر ويقعد لا محالة على راس الركعتين
 اعتبارا للجمعة ويقرأ في الاخيرين لاحتمال القلبية
 ولها انه مدركة للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط
 نية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكر لانها مختلفان
 لا يبنى على تحريمه الاخر كما في الهداية للخطيب اذا صعد
 المنبر لا يسلم على القوم عندنا وبه قال مالك لانه
 قد سلم عند دخوله فلا معنى لتسليمه ثانيا وقول
 الشافعي واحمد يسلم عليهم لما روي انه صلى الله عليه
 وسلم كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس
 بوجهه ثم قال السلام عليكم رواه البيهقي وقال
 ليس بالقوي وقال عبد الحق في الاحكام الكبرى
 هو مرسل قال واسنده ابو احمد من حديث ابن الهيثم
 وهو معروف في الضعفاء ولا يحتج به وكل بلد اسلم
 اهله اطوعا كالمدينة يخطب فيها بلا سيف كذا
 في روضة العلماء وفي الينا بيع الجهر في الخطبة الثانية
 دون الجهر في الاولى ويكره اشد الكراهة وصف الصلاة

الكذب
 بما ليس فيه لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهي
 وربما ادي بعض ذلك الى الكفر فقد ذكر في الفتاوي
 التاتارخانية في كتاب الردة سئل الصغار عن الخطباء
 الذين يقولون السلطان العادل الاكرم شاهان شاه
 الاعظم مالك رقاب الامم وخوه من الاوصاف هل
 يجوز ام لا قال لا لان بعض الفاظه كفر وبعضها
 معصية وكذب قال ابو منصور من قال للسلطان
 الذي بعض افعاله ظلم عادل فهو كافر واما شاهان
 شاه فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الاعظم
 لا يجوز وصف العبادة به واما مالك رقاب الامم فهو
 محض انتهي وقال حافظ الدين البزازي في فتاواه
 فلما كان ائمة خوارزم شيعا عدون عن المحراب يوم
 العيد والجمعة حتى لا يسمعوهم مدح الخطباء الذين
 تقرض شفاههم لذكورهم اياهم على منبر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في المسجد انتهى وأشار بقوله تقرض
 شفاههم الى ما روي اني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال رايت ليلة اسري بي رجلا تقرض شفاههم بمقام
 من نار قلت من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء خطباء
 من امتك يا مروان الناس بالبر وينسون انفسهم ذكره
 الامام البغوي في شرح السنة وفي المصابيح فهو لاء
 على اثرهم عن المنكر ياتون به علنا على رأس المنبر فالى
 الله المشتكى وبه الاستعان من احوالنا في هذا الزمان
 ولا حول ولا قوة الا بالله ومن صلى الظهر يوم الجمعة
 قبل صلاة الامام للجمعة ولا عذر له صحت ظهره عندنا
 وان كان عاصيا وعند زفر لا تصح وهو قول الثلاثة

لان

لان الفرض في حقه الجمعة في هذا اليوم والظهر
 بدل عنها لانه مأمور باداء الجمعة معاقب بتركها
 ومنه عن اداء الظهر ولا يجوز البدل مع القدرة على الاصل
 قلنا الوقت في هذا اليوم هو الظهر كسائر الايام ولذا
 لو خرج الوقت لا يقضى الا الظهر بالاجماع الا انه مأمور
 باسقاط الظهر بالجمعة فاذا لم يفعل كان عاصيا معاقبا
 وهو لا ينافي الصحة كالوصلاها في ارض مقصودة مع
 ثوب حرير وذهب ونحو ذلك من المعاصي التي لا
 تحل بشئ من شرائطها واركانها ثم اذا بدله ان يصل
 الجمعة بعد ذلك فتوجه اليها قبل الفراغ منها بطلت
 ظهره التي صلاها بمجرد السعي سواء ادرك الجمعة او لم
 يدرك عند الحنيضة حتى انه يجب عليه اعادة الظهر
 اذا لم يدرك الجمعة او بدله الرجوع فرجع وقال لا
 تبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة وفي رواية ما لم يتم
 الجمعة لان السعي دون الظهر لانه حسن لغني في غيره
 بخلاف الظهر ونقض الظهر وان كان مأمورا به لكنه
 لضرورة اداء الجمعة اذ نقض العبادة قصدا بلا ضرر
 حرام فلا ينتقض دون ادايتها وليس السعي اداء ولا
 حنيضة ان السعي من خصائص الجمعة لا اختصاص
 فعلها بمكان وهو الذي تجتمع شرائطها فيه بخلاف
 سائر الصلوات فانه يجوز اداؤها في البيت وخو
 فكان الاشتغال بالسعي كالاشتغال بها فينتقض
 به ما ينتقض بها ولانه مأمور بعد اتمام الظهر
 بالذهاب الى الجمعة فذهابه اليها شروع في طريق
 نقضها المأمور به فيحكم بنقضها به احتياطاً

رة
 بي

لرفع المعصية ولو كان من صلى الظهر معذوراً كالسافر
وحجوه فمضى إليها لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقاً على هذا التوجه
الأول لا فرق بينه وبين غير المعذور وهو الصحيح من
المذهب ولو كان في الجامع فسمع الخطبة ثم قام فصلى
الظهر جاز ظهره ولا ينتقض ذكره قاضيه خان لأنه لم
يرغب في الجمعة فصار كما لو خرج من بيته وسعى لا
يقصدها كذا ذكره السروجي ويظهر من التعليق أن المراد
إذا لم يشترع بعد ذلك في الجمعة أما لو شرع فيها فينبغي
أن ينتقض ظهره عندنا خلافاً فإن أدركها المعذور
بعد ما صلى الظهر وشرع فيها بطلت ظهره عندنا
خلافاً لفرقه هو يقول أن فرضه الظهر وقد أداه في
وقته فلا يبطل بغيره ولنا أن المعذور إنما فارق
غيره بترك السعي فإذا لم يترك السعي بغيره ويكره
للمعذورين والمسجونين أداء الظهر جماعة في المصير
يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة أو بعده لأن
الجمعة جامعة للجماعات فينبغي أن لا يكون جماعة
غيرها في المكان التي هي فيه وليلا يتطرق إلى الاقتداء
بهم غيرهم بخلاف القرى لأنه لا جمعة عليهم فكان هذا
اليوم في حقهم كغيره من الأيام ويستحب للمريض
أن لا يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة لرجاء البر
في كل ساعة خطب واحد وصلى واحد جاز والأولى
أن لا يصلي غير من خطب لأن الصلاة والخطبة كشيء
واحد إذ القصر في الخطبة فلا يقيمها اثنين تذكر الفجر
في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويقضي الفجر
أن كان في الوقت ساعة وإن فاتت الجمعة صلى الظهر

وهذا

وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد إن خافوت
الجمعة لا يقطعها فالمعبر في عدم قطعها عنده خوف
فوتها وعندهما خوف فوت الوقت له أن فرض الوقت
الجمعة فإذا خاف فوتها سقط الترتيب ولها أن
فرض الوقت الظهر فإذا لم يخف فوته وجب الترتيب
كذا في الكافي وهذا بناء على قول محمد الأخير وجمعه
معها في خلافة زفر بناء على قوله الأول فإنه وافقها
فيه على أن فرض الوقت هو الظهر ثم خالفها آخرها وفي
الفرض أحدهما غير عين وإنما يتعين بالظهر بالفعل
والجمعة أكد من الظهر ذكر السروجي عن الذخيرة فتو
ما استدلك به في الكافي على هذا لأنها قد تعينت بالشرع
فإنها فصارت هي فرض الوقت عنده ح على أن السروجي
ذكر عن عن المفيد قال أبو حنيفة وأبو يوسف فرض
الظهر لكن أمر غير المعذور بالسقاطة بالجمعة حتماً
والمعذور رخصه وقال محمد فرض الوقت الجمعة
لكن رخص له إسقاطها بالظهر قال ومثله في المحيط
وفي النبايع هو واضح أقواله ثم قال السروجي قلت
رخص له في ذلك لما يترك الجمعة إذا صلى الظهر انتهى
ويمكن أن يقال الضمير في رخص له يعود إلى المعذور
أو أن المراد رخص له في الحكم بصحة الظهر وهو لا ينافي
الآن وذكر السروجي في الاستدلال للخلاف في مسألة
تذكر الفجر مسلماً كان آخر وهو أن محمداً يقول الترتيب
ثبت بخبر الواحد والجمعة بالآخبار المتواترة فلا
يجوز أن يترك ما ثبت بخبر الواحد وهما يقولان
أن القوات إلى خلف أو أصل وهو الظهر كلا قوات

فعلی هذا لا يحتاج الى الجواب عن موافقة محمد لها في خلافة
 زفر الامام اذا منع اهل المصر ان يجتمعوا قال الفقيه
 ابو جعفر انها هم مجتهدا بسبب من الاسباب و اراد
 ان يخرج ذلك الموضع عن ان يكون مصر اصبحت نهية وليس
 لهم ان يجتمعوا بعد ذلك لانه كما ان له ان يصير موصفا
 فله ان يخرج موصفا عن ان يكون مصر وان نهاهم
 منعنا واضرا بهم كان لهم ان يجتمعوا على رجل
 يصلي بهم الجمعة على هذا الوجه بعصيته واطاعة
 له في العصية حصر و المسجد ملا ان تخطي يؤذي
 الناس لا تخطي وان كان لا يؤذي احدا بان لا يطار
 ثوبا ولا جسدا لاياس بان تخطي ويدنو من الامام
 وذكر الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا لاياس بالخطي ما لم
 ياخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ لان للسلم ان
 يتقدم ويدنو من المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة
 ليتسع المكان على من يحج بعده و ينال فضل القرب
 من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد ضيع ذلك المكان
 من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان ياخذ ذلك المكان
 اما من جاء والامام يخطب فعليه ان يستقر في موضع
 من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حال الخطبة وروى
 هشام عن ابي يوسف انه لاياس بالخطي ما لم يخرج
 الامام او يؤذي احدا كذا في فتاوي قاض خان وقد
 علم منه ان الخطي جائز بشرطين احدهما ان لا يؤذي
 احدا لان الايذاء حرام والدنو مستحب وترك الحرام
 مقدم على فعل المستحب والثاني ان لا يكون الامام
 في الخطبة لان خطبه في عمل وهو ايضا حرام في حال

الخطبة

الخطبة فلا يرتكبه لاجل امر مستحب ولذا قال صلى الله
 عليه وسلم للذي راه يتخطى الناس افسحوا اجلس
 فقد اذيت لانه قد تخطى في وقت الخطبة واذي
 وهو محمل كما روى الترمذي عن معاذ بن انس الجهني
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطى
 رقاب الناس اتخذ جسرا الى جهنم وينبغي ان يقيد
 بما اذا لم يجد بان لم يكن في الزوايا موضع وفي القدام
 موضع فله ان يتخطى اليه للضرورة ويكره تطويل
 الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طول الفصل
 لاسيما في ايام الشتاء ويكره السفر بعد الزوال يوم
 الجمعة قبل ان يصلحها ولا يكره قبل الزوال لعدم
 وجوبها قبله وتوجه الخطاب بالسعي اليها بعده
 هذا هو الصحيح والله اعلم **فصل في صلاة العيد**
اعلم ان صلاة العيد واجبة على من تجب عليه
 الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وتسمية
 محمدا ياها سنة في الجامع الصغير حيث قال عيدا
 اجتماعا في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة
 ولا يترك واحد منهما لكونها وجبت بالسنة الا
 تزي الى قوله ولا يترك واحد منها فانه بعد ما ترك
 والاخبار في عبارات الائمة والمشايخ تفيد الوجوب
 والدليل على وجوبها اشارة الكتاب ولتكموا العدة
 وتكبروا لله على ما هداكم وقوله تعا فضل لربك
 وانحر فان في الاول اشارة الى صلاة عيد الفطر وفي
 الثانية اشارة الى صلاة عيد النحر والتسعة وهو ما
 ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله عليه وسلم انه كان
 يصلي

صلاة العيد من حين شرعتهما الى حين توفاه الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلاها الخلفاء الراشدون والائمة المهديون من غير ترك وهي من اعلام الدين فكانت واجبة وحديث الاعرابي الذي قال هل علي غيرهن لا ينافيه لان الاعرابي لا يجز عليه اذ من شرائطها المصرو وشروطها جميع ما يشترط للجمعة وجوبا واداء الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعد فعل النقل المستفيض بذلك ثم يستحب للعيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال والاستياك والتطيب ولبس احسن الثياب والتكبير الى المصلي لانه يوم اجتماع العبادة كالجمعة فيستحب التطيب واظهار النعمة والمسارعة وذكر التسروحي عن الجواهر قال يقتل بعد الفجر فان فعل قبله اجزاءه ويتطيب بازالة الشعر وقلم الاظفار ومسح التطيب وقالت المالكية والشافعية يستوى في ذلك الذهاب الى الصلاة والقاعة لانه يوم الزينة بخلاف الجمعة قال التسروحي وهذا صحيح ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئا قبل الصلاة لما روي انس كان صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا رواه البخاري فلذا ينبغي ان يكون المأكول تمرا ان وجد والا فشيئا حلو والمستحب يوم الاضحية تأخير الاكل الى ما بعد الصلاة لما في الترمذي كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي وقيل هذا في حق من يضحي لافى حتى غيره والا فلا يصح والاصح انه لا يكره الاكل قبل الصلاة هنا ولا تركه في الفطر

ويستحب

ويستحب يوم الفطر اداء صدقة الفطر قبل الصلاة اغنا الفقير ليتفرغ قلبه للصلاة ويستحب التوجه الى المصلي ماشيا ان قدر لانه اقرب للتواضع ولا يكره الركوب قال المرغيناني لا بأس بالركوب في الجمعة والعيد بين المشي افضل ويستحب التكبير خفرا في طريق المصلي يوم الاضحية اتفاقا للاجماع واما يوم الفطر فقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجهر به وقالا يجهر به وعن ابي حنيفة كقولها لقوله تعالى وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هداكم وروي الدارقطني عن سالم ان عبد الله بن عمر اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي ولا يخفي ان رفع الصوت بالذكر بدعة مخالفة للامر في قوله تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر الا ما خص بالاجماع والجواب عن ما استدله به اما الآية فبانها تحتمل ان يراى بها التكبير في الصلاة او يراى بها نفس الصلاة والتكبير بمعنى التعظيم على انها لا دلالة فيها على الجهر واما الحديث فانه ضعيف بموسى بن محمد بن عطاء بن الظاهر المقدسي ثم ليس فيه نصا ما يدل على انه كان يجهر به نعم روي الدارقطني موقفا عن نافع ان ابن عمر كان اذا غدا يوم الفطر ويوم الاضحية يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلي ثم يكبر حتى يأتي الامام وقال البيهقي الصحيح وقفه على ابن عمر وهو قول صحابي قد عارضه قول صحابي آخر روي ابن المنذر عن ابن عباس انه سمع الناس يكبرون فقال لقائده اكره الامام قيل لا قال انجس الناس اذ ركنا مثل هذا اليوم مع النبي صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

فما كان احد يكبر قبل الامام فيبقى مفاد الآية بلا معارض
على ان قول الصحابي لا يعارضه هذا والذي ينبغي ان يكون
الخلافا في استحباب الجهر وعدمه لا في كراهيته وعدمه
فقد هما يستحب وعنده الاخفاء افضل وذلك لان
الجهر قد نقل عن كثير من السلف كابن عمر وعلى وابي
امامة الباهلي والنخعي وابن جبير وعمر بن عبد العزيز
وابن ابي ليلى وابان بن عثمان والحكم وحماد وما لك
واحمد وابي ثور ومثله عن الشافعي ذكره ابن المنذر
في الاشراف وقال الفقيه ابو جعفر والذي عندنا
انه لا ينبغي ان تمنع العامة عن ذلك لقلة رغبته في
الخبرات وبما نأخذ يعني انهم اذا منعوا عن الجهر به
لا يفعلونه سترافين قطعون عن الخير بخلاف العالم
الذي يعلم ان الاسرار هو الافضل ثم قيل يقطع التكبير
اذا انتهى الى المصلي سواء في الفطري على القول بالجهر
والاضحى وقيل لا يقطع ما لم يفتح الصلاة ويكره
التنقل قبل صلاة العيد وقد تقدم الكلام عليه في
اوقات الكراهة فاذا دخل وقت الصلاة بالارتقاء
الشمس وخروج وقت الكراهة على ما يتألف في موضع
يصلي الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة
لما في الصحيحين سئل ابن عباس شهدت مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم العيد قال نعم خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم فصلى ثم خطب ولم يكبر
اذا ناء ولا اقامة ولانه المتوارث وعليه الاجماع في
تكبيرة الاحرام ثم يضع يديه تحت سترته ويثني على
ما ثم يكبر ثلاث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين

بسكنة

بسكنة قد نقلت بسببها لا يؤدى الى الانتباه على
البعيد ويرفع يديه عند كل تكبيرة منهم ويرسلها
في اثنا عشر ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ الفاتحة
وسورة كما تقدم في الجمعة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى
الركعة الثانية يتبدي بالقرأة ثم يكبر بعدها ثلاث
تكبيرات على هيئته تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويركع
فالزوائد في كل ركعة ثلاث والقرأة في الاولى بعد التكبير
وفي الثانية قبله هكذا كيفية صلاة العيد عند علمائنا
وهو قول ابن مسعود وابي موسى الاشعري وحذيفة
ابن اليمان وعقبة بن عامر وابي الزبير وابي سعيد
البدرى والحسن وابي سيرين والثوري وهو رواه
عن احمد وحكاه البخاري في صحيحه مذهبنا لا يكتفي
وفي التحرير جعله قول ابن عمر بن الخطاب ايضا وزاد
المرغيناني ابا سعيد والبراء وقال مالك واحمد في
ظاهر قوله يكبر في الاولى ستمائة وفي الثانية خمسمائة
فيها بعد التكبير وهو مذهب الزهري والاوزاعي
وقال الشافعي يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا
ويقرأ فيها بعد التكبير وهو مروي عن ابن عباس
قال شريك بن عبد الله وابي حنيفة في الفطري في
الاولى اربعاً زوائد بعد القرأة وفي الثانية كذلك
وفي الاضحية واحدة زائدة في كل ركعة بعد القرأة وفيها
سبعة اقوال اخر ذكرها السروجي في شرح الهداية
والاحاديث المروية في هذا المعنى اربعة الاول عن عائشة
رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يكبر في العيد في
الاولى سبع وفي الثانية بخمس قبل القرأة سوى تكبير في

الركوع

رواه ابو داود وابن ماجه والحاكم وقال تقربوا الى الله
 الثاني عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى خمس
 الثانية والقرأة بعدها كليهما رواه ابو داود وابن ماجه
 قال الترمذي في العلل سألت البخاري عنه فقال هو صحيح
 الثالث عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن
 ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في
 العيدين في الاولى سبعاً قبل القرأة وفي الاخرة خمساً
 رواه الترمذي وابن ماجه قال الترمذي حديث
 حسن وهو احسن شيء روي في هذا الباب وقال
 في علله الكبير سألت محمد بن عبد الله بن الحسن فقال ليس
 في هذا الباب أصح منه وهذه أدلة الشافعي الرابع عن
 سعيد بن العاص انه اباموسي الاشعري وحديثه
 ابن اليمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر
 في الاضحية والفطر فقال ابوموسي اربعاً تكبيرة علي
 الجنائز فقال حديثه صدق فقال ابوموسي كذلك كنت
 اكبر في البصرة حيث كنت عليهم رواه ابو داود وسكت
 عليه وسكوته تحسین منه كما علم من شرطه وكذا
 سكت عليه المنذري في مختصره وتضعيف ابن الجوزي
 له بعبد الرحمن بن ثوبان نقلاً عن ابن معين والامام
 احمد معارض بقول صاحب التبيين فيه وثقة غير واحد
 وقال ابن معين ليس به بأس لكن ابوعائشة في سننه
 قال ابن القطان لا اعرف حاله لكن قال الحاكم ابوعائشة
 هو مولي سعيد بن العاص سمع اباه برة واباموسي
 الاشعري وحديثه بن اليمان وروي عنه مكحول

ولو سلم

ولو سلم ففي كل من تلك الاحاديث الثلاثة نحو ذلك من
 التضعيف اما الاول فيما في ابن ابي عمير من الكلام مع شدة
 اضطرابه سنداً واما الحديثان الاخران للذان يليان
 فقد منع القول بتصحهما الاول بعبد الرحمن الطائفي
 ضعفه ابن خنبل ويحيى وقال النسائي ليس بقوي
 وعن ابي حاتم انه مثل عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف
 والثاني بان كثير بن عبد الله عندهم متروك قال احمد
 لا يساوي شيئاً وضرب علي حديثه في المسند وقال
 ابن معين ليس حديثه بشيء وقال النسائي والدارقطني
 متروك وقال ابو زرعة واهل الحديث واقطاع القول
 من الشافعي هو قول فيه انه ركن من اركان الكذب
 واقطع الشافعي فيه القول وقال احمد بن حنبل ليس
 في تكبير العيدين عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح
 انتهى واذا كان الامر كذلك فالأخذ بقول اكثر الصحابة
 واكثرهم على ان فيه قلة المخالفة لساير الصلوات
 بقلة الزيادة اولى وطريق المروي عن الصحابة هو ما
 اخرج عبد الوفاق انبأنا سفيان الثوري عن ابي
 اسحق عن علقمة والاسود ان ابن مسعود كان يكبر
 في العيدين تسعاً تسعاً اربعاً قبل القرأة ثم يكبر في ركع
 وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعاً ثم ركع انبأنا معمر بن
 ابي اسحق عن علقمة والاسود قال كان ابن مسعود جالساً
 وعنده حديثه وابوموسي الاشعري فسألهم سعيد بن
 العاص عن التكبير في يوم الفطر والاضحية فقال ابوموسي
 الاشعري سئل عبد الله فانه اقدمنا واعلمنا فقال قال
 ابن مسعود يكبر اربعاً ثم يقرأ ثم يكبر في ركع ثم يقوم

في الثانية

فيقرأ ثم يكبر أربعاً بعد القراءة وروي ابن أبي شيبة
 حدثنا هشيم بن عمار نا محمد بن الحسن نا مسروق قال
 كان عبد الله بن مسعود يعلمنا التكبير في العيدين تسع
 تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الآخرة ويقول بين
 القراءة بين وروي محمد بن الحسن نا أبو حنيفة عن
 حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود
 وكان قاعداً في مسجد الكوفة ومعه خديفة بن إلياس
 وأبو موسى الأشعري فخرج عليهم الوليد بن عقبة بن ميثم
 وهو أمير الكوفة يومئذ فقال إن عيدكم فكيف أضجع
 فقالوا أخبره يا أبا عبد الرحمن فأمره عبد الله بن مسعود
 أن يصلي بغير أذان ولا إقامة وأن يكبر في الأولى خمساً
 وفي الثانية أربعاً وأن يوالي بين القراءة بين وأن يخطب
 بعد الصلاة على راحلته وقال الترمذي وقد روي عن
 ابن مسعود أنه قال في التكبير في العيدين تسع تكبيرات في
 الأولى خمساً قبل القراءة وفي الثانية يبدأ بالقراءة ثم
 يكبر أربعاً مع تكبيرة الركوع وقد روي عن غير واحد
 من الصحابة كونهما انتهى وهذا أثر صحيح قاله بحضرة
 جماعة من الصحابة ومثل هذا يحمل على الرقع لأنه كنقل أحد
 الركعات فإن قيل روي عن أبي هريرة وابن عباس ما
 يخالفه قلنا غاية المعارضة ويترجح بابن مسعود
 أن المروي عن ابن عباس متعارض وروي ابن أبي شيبة
 حدثنا وكيع عن ابن جريح عن عطاء أن ابن عباس كبر
 في عيد ثلاثة عشر سبعمائة في الأولى وستاً في الآخرة
 وقال حدثنا يزيد بن هرون نا حماد بن عمار نا أبي
 عمار نا ابن عباس كبر في عيد ثلثي عشرة تكبيرة سبعمائة

في الأولى وخمساً في الآخرة وقال حدثنا هشيم بن عمار نا
 الحذاء عن عبد الله بن الحارث قال صلى بنا ابن عباس
 يوم عيد فكبر تسع تكبيرات خمساً في الأولى وأربعاً
 في الآخرة ووالي بين القراءة بين ورواه عبد الرزاق
 وزاد فيه وفعل المغيرة بن شعبه مثل ذلك فاضطرب
 المروي عنه وأثر ابن مسعود سالم من الاضطراب وبه
 يترجح المرفوع الموافق له وتترجح الموالات بين القرائين
 بالمعنى أيضاً وهو أن التكبير ثناء وشرعيته في الأولى قبل
 القراءة كدعاء الاستفتاح وحيث شرع في الآخرة شرع
 بعد القراءة كالقنوت فذلك التكبير ثم قال صاحب
 الهداية وغيره أن عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لا
 بينه الخلفاء بالعمل في صلاة العيد بقول جدهم أن الشافعي
 حمل جميع التكبيرات المروية عنه على الزوائد وعلماً أن
 حملوها على الزوائد والأصليات فحيث عملوا بمذهبه
 يكبرون في كل ركعة خمساً زوائد عملاً بالرواية الثانية
 أو الأولى وخمساً في الأولى وأربعاً في الثانية عملاً بالرواية
 الثانية وذكر في المحيط أن الأولى لاخذ بالرواية الأولى
 في الفطر والثانية في الأضحية عملاً بالروايتين وتخصيص
 الأضحية رواية النقصان لاستعمال الناس بالقرائين
 لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو
 ابن حزم وهو بنجران يحمل الأضحية وأخر الفطر وقيد
 علم بهذا أن عملنا بمذهب ابن عباس حيث عملنا خلا
 مذهب الشافعي وأن المذهب عندنا هو الأول وهو قول
 ابن مسعود لما ترحج به والذي ذكرنا من عمل العامة قول
 ابن عباس لأمر بني الخلفاء بذلك كان في زمنهم

أما في زماننا فقد زال ذلك خليفة الآن والذي يكون بمصر
 فانما هو خليفة اسم لا معنى لانقضاء بعض شروط الخلافة
 فيه على ما لا يخفى على من له ادنى علم بشروطها فالعمل الآن
 بما هو المذهب عندنا كمن حيث لا يقع الالتباس على الناس
 والله سبحانه وتعالى اعلم **ثم يخطب** بعد الصلاة بين
 يديها ما بالتكبير يعلم في الفطر احكام صدقة الفطر
 وفي الاضحية احكام الاضحية وتكبير التشريق وهي سنة
 وليست ما يستن في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها
 ويستحب الاياب في غير طريق الذهاب لما روي ابو هريرة
 رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج
 يوم العيد في طريق رجع في غيره رواه الترمذي وقال
 جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد
 خالف الطريق رواه البخاري ولان فيه تكثير الشهود
 اذا مكنته القرية تشهد لصاحبها ومن فاته صلاة العيد
 مع الامام لا يقضيها لاختصاصها بشرائط قد فاته
 وان حدث عذر منع الصلاة يوم الفطر قبل الزوال
 صلوا من الغد قبل الزوال وان منع عذر من الصلاة في اليوم
 الثاني لم يصل بعده بخلاف الاضحية فانها تصلى في اليوم الثالث
 ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني وكذا ان اخرها
 بلا عذر الى اليوم الثاني والثالث جاز لكن مع الاستسقاء
قال المصنف ان صلاة عيد الاضحية تجوز في اليوم الثاني
 والثالث سواء اخرت لعذر او بدونه اما صلاة الفطر
 فلا تجوز الا في الثاني بشرط حصول العذر في الاول ولا
 تصليان بعد الزوال على كل حال ولا يصل فيه ما روي
 ان ركبنا جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهدون

فيها

انهم

انهم راوا الهلال بالامس فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يخطروا وان يخرجوا الى عيدهم من الغد رواه البيهقي
 ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وزادات
 الركب جاؤا اخر النهار قال الدارقطني اسناد حسن
 وصححه عبد الحق والبيهقي وروي الطحاوي حدثنا عبد الله
 ابن صالح حدثنا هشيم بن بشير عن ابي بشير جعفر بن اياس
 عن ابي عمير بن اسحق بن مالك اخبرني عمومي من الانصار
 ان الهلال خفي على الناس في اخر ليلة من شهر رمضان
 في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصبحوا صائمين
 فجاء ركب فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد زوال الشمس انهم راوا الهلال الليلة الماضية فامر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بالفطر فافطروا
 تلك الساعة وخرج بهم من الغد وصلى بهم صلاة
 العيد فدل على عدم جوازها بعد الزوال الا لما اخرها
 صلى الله عليه وسلم الى الغد والفرق بين الفطر والاضحية
 ان عيد الفطر الذي اضيف اليه الصلاة يوم واحد وعيد
 الاضحية الذي اضيفت اليه ثلاثة ايام لانها لا تكملها
 ايام الاضحية بالاجماع فالصلاة فيما سوى ذلك من الايام
 لا تسمى صلاة العيد الا ان النقل ورد بها عند العذر
 في اليوم الذي يلي يوم الفطر مع انه ليس عيد الفطر
 على خلاف القياس فاقتصر عليه والله سبحانه وتعالى
 اعلم **فروع** الخروج الى المصلي وهي الجبائنة سنة
 وان كان يسعهم الجامع عليه عامة المشايخ لما ثبت
 انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية
 الى المصلي فان ضعف قوم عن الخروج امر الامام

من يصلي بهم في المسجد روي ذلك عن علي وفي جوامع
ومنية المفتي والمذخيرة يجوز أقامتها في المصروفات
وفي موضعين وبه قال المشافعي واحمد ولو خطب قبل
الصلاة جاز ويكره ذكره في المحيط ادرك الامام راعيا
كثير الاحرام ثم للعبد ان ظن انه يدركه في الركوع لان
محل التكبيرات القيام ويكره برأي نفسه لابرأئها
لانه مسبوق وهو منفرد فيما يقضي وفايت الذكر
يقضي قبل فراغ الامام بخلاف فايت الفعل وانما
انه لا يدركه الركوع مع الامام ركع وكبر في ركوعه وعن
ابي يوسف يترك التكبير ويستحب تسبيح الركوع لان
التكبيرات محلها والتسبيح في محلها ولهما ان التكبير
واجب والتسبيح سنة والوجوب يرجع الى الذات
والكون في المحل الى الحال والترجيح بالذات اقوي
والركوع قيام من وجه بخلاف ما لو تذكر الامام في
الركوع انه ترك التكبيرات لقدرته على الاتيان بها في
محلها الاصل وهو القيام كذا في الكافي ولا يرفع يديه
اذا كبر في ركوعه لان الوضع سنة في محلها والرفع سنة
لا محل فيترجح الوضع واذا رفع الامام راسه سقط
عنه ما بقي من التكبيرات فلا يتم لان المتابعة تقع في
والتكبير واجب ولا يتم في الصوم لانه لم يشترع الا
لفصل فلا يقضي فيها شيء ويتبع امامه في التكبير وان
خالف رايه لانه حكمه على نفسه بالاعتداء وليس التكبير
كالقنوت المنسوخ فبطل رايه برأيه الا ان جاوز اقوال
الصحابه وهو سيع تكبيرة فانه لا يتبعه ح لانه مخطئ بيقين
فان لم يسمع تكبيره بل سيع المبلغ يتبعه وان جاوز الا
قوال

واكثره

لاحتمال

لاحتمال كون الخطاء من المبلغ لكن ينوي بكل تكبيرة الخطأ
في الصلاة لاحتمال انه كبر قبل الامام وكذا اللاحق بكبر برأي
امامه لانه خلفه حكما بخلاف المسبوق بسبب التكبير في
الاولى حتى قراء بعض الفاتحة او كلها ثم تذكر بكبر ويعيد
الفاتحة وان تذكر بعد ما قراء الفاتحة والسورة يكبر ولا
يعيد القراءة لانها تمت وصحت بالكتاب والسنة فلا
تقبل النقض بالرأي وفي اعادتها بعد التمام نقضها بخلاف
الوجهين الاولين لانها لم تتم فكانه لم يشترع فيها
فيعيد لها رعاية للترتيب سبق بركعة بقراءة في قضاء
ما سبق اولا ثم يكبر وذكره في النوادر انه يكبر ثم يقرأ
لانه يقضي اول صلاة في حق الاذكار وجه الاول
وهو ظاهر الرواية ان البداء بالتكبير تؤدي الى الموالاة
بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو بداء بالقراءة
يكون موافقا لعل على ما مر من مذهبه انه يقدم القراء
على التكبير في كلتا الركعتين السأدان اردن ان
يصليين صلاة الضحى يصليان بعد ما صلى الامام كذا
في الخلاصة ويستحب تأخير الصلاة في الفطر وعجلاها
في الاضحية الحديث المتقدم وفي القنية تقدم صلاة
العبد على صلاة الجبارة وصلاة الجبارة على الخطبة
وفي المضمرات عن ابن المبارك في تقليم الاظفار وحلق
الراس في العشر قال لا في السنة وقد ورد ذلك
ولا يجب التأخير انتهى ومما ورد في صحيح مسلم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر واراد العشاء
ان يضحي فلا يأخذن شعرا ولا يقلمن ظفرا فهذا محمول
على الندب دون الوجوب بالاجماع فظهر قوله ولا

يجب التأخير

الآن نفى الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحباً إلا
 ان استلزم الزيادة على وقت إباحة التأخير ونهاية
 ما دون الأربعين فإنه لا يباح ترك قلم الاظفار وكذا
 فوق الأربعين قال في القنية الأفضل ان يقلم اظفاره
 ويقص شاربه ويحلق عانته ويتظف بدنه بالاعتسالة
 في كل اسبوع فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً ولا غدا
 في تركه وراء الأربعين فالاسبوع الأفضل والخمسة عشر
 هو الأوسط والأربعون الأبعد ولا غدا فيما وراء الأربعين
 ويستحق الوعيد انتهى واختلف في قول الرجل لغيره
 يوم العيد تقبل الله منا ومنك روي عن أبي أمامة الباهلي
 وواثلة بن الأسقع انهما كانا يقولان ذلك قال ابن
 حنبل اسناد حديث أبي أمامة جيد وروي مثله
 عن ليث بن سعد وقال ابن حنبل لا بأس به وذكر
 هذه المسئلة في القنية واختلف العلماء فيها ولم
 يذكر الكراهة عن أصحابنا وعن مالك انه كرهه وقال هو
 من فعل الأعاجم وعن الأوزاعي انه بدعة ولا يظهر
 انه لا بأس به فيه من الاثر والله اعلم والتعريف الذي
 يفعل به بعض الناس من الاجتماع عشية يوم عرفة
 في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون ويتشبهون
 بأهل عرفة قيل ليس بشئ اي بشئ مندوب ولا مندوب
 ولا مكروه وذكر في النهاية عن أبي يوسف ومحمد في غير
 رواية الاصول انه لا يكره لما روي ان ابن عباس فعل ذلك
 بالبصرة وهذا يفيد ان مقابله من رواية الاصول
 الكراهة ويدل عليه التعليل بان الوقوف عند قربة
 في مكان مخصوص فلا يكون قربة في غيره والمروي عن ابن عباس

محول على انه مجرد الدعاء لا للتشبيه بأهل الموقف وعن
 مالك انه سئل عنه فقال ليس هذا من أمر الناس وإنما
 مفاتيح هذه الاشياء البدع انتهى ومراعاة بالناس
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن
 من أمرهم فهو بدعة والبدعة اذا لم تستلزم سنة
 فهي ضلالة وقال عطاء الخراساني ان استطعت ان
 تخلو بنفسك عشية عرفة فافعل انتهى وهذا هو المعتمد
 والله تعالى اعلم وتكبير التثنية عقيب الصلاة قيل سنة
 عندنا والاكثر على انه واجب لمواظبته عليه صلى الله
 عليه وسلم من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدون والصحاب
 بشرط الاقامة والحرية والذكورة وكون الصلاة فريضة
 بجماعة مستحبة في المصر هذا كله عند أبي حنيفة فلا
 تجب على من أفر ولا عبيد ولا امرأة الا اذا اقتدوا بمن
 تجب عليه ولا تجب عقيب الواجب كالوتر وصلاة
 العيد ولا عقيب التوافل ولا على المنفرد ولا على المعذور
 الذين صلوا الظهر يوم الجمعة بجماعة ولا على أهل
 القرى وعندهما يجب على كل من يصل المكتوبة لانه تبع
 لها وله ان الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورد به
 عند استجماع هذه الشرائط فيقتصر الا ان بالاعتداء
 يجب بطريق التبعية وابتدأه فجر عرفة عندنا وهو
 قول احمد والظاهر عن الشافعي على ما ذكره النووي وفي
 قوله الآخر وهو قول مالك ظهر يوم النحر واخره
 عصر يوم النحر عند أبي حنيفة وعصر آخر ايام التشريق
 عندهما وهو قول احمد والظاهر عن الشافعي وفي قوله
 الآخر صبح آخر ايام التشريق وهو قول مالك ومن

ان الناس تبع للحاج وهم يقطعون التلبية يوم الخرج
ويبتدون التكبير من صلاة الظهر وينتهي تكبيرهم
بصلاة الصبح اخر ايام التشريق والناس تبع والحج
عدم تسليم ادعاء التبعية بل المسلمون اصول في
هذا الحكم ولا ييوسف ومحمد ومن وافقها ما رواه
ابن ابي شيبة ثنا حسين بن علي عن زائدة عن عامر
عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد الفجر يوم عرفة الى
صلاة العصر من اخر ايام التشريق ورواه محمد ثنا
ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي
عن علي بن ابي طالب فذكره ولا يي حنيفة ما روي
ابن ابي شيبة حدثنا ابو الاخوص عن ابي اسحق عن الاسود
قال كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة
العصر من يوم الخرج يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فالحاصل
ان المسئلة مختلفة بين الصحابة فاخذ ابو يوسف
ومحمد بالاكتر للاحتياط في العبادة خصوصاً في الذكر
للامر بالكثرة واورد عليها تكبيرات العيد حيث
وافقاه على الاخذ فيها بالاقل واجيب بانها يوقى
بها في الصلاة وهي تصان عن الزوائد وهذه عقيب
الصلاة وهو موضع الذكر والدعاء بالنقص لقوله تعالى
فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب واكثر
الاذكار في مظانها افضل وقال ابو حنيفة ليس كلامنا
في مطلق الذكر فانه مرغوب فيه في كل الاحوال بل في
الجمهرية وهو بدعة لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً
وخفية الا ما استثناه الشرع فاذا تعارضت الأدلة

في مقدار

في مقدار المستثنى فالأخذ بالاقل والعمل فيما ورأه بالاصل
هو الاحتياط اذ فيه الجمع بين الأدلة وبهذا ظهر انه لا وجه
لمن جعل الفتوى على قولهما وصفة التكبير ان يقول بعد
السلام مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله
اكبر والله الحمد فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان
بعده لما مر عن ابن مسعود وسنده جيد واخرج
ابن ابي شيبة ايضاً حدثنا يزيد بن هرون حدثنا شريك
قال قلت لابي اسحق كيف كان تكبير علي وعبد الله بن
مسعود قال كانا يقولان الله اكبر الله اكبر لا اله الا
الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وقال حدثنا جرير
عن منصور عن ابراهيم قال كانوا يعني الصحابة يكبرون
يوم عرفة واحد من المستقبل القبلة في دبر الصلاة
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله
الحمد فعم النقل فيه عن الصحابة وهو لما ثور عن الخليل
واسماعيل وجبريل فان الخليل لما اراد الذبح ونزل
جبريل بالقداء نادى من الهواء الله اكبر فسمعه الذي فقال
لا اله الا الله والله اكبر فقال ابراهيم الله اكبر والله الحمد
كذلك الكشاف والمذكور في كتب الفقه ان ابراهيم سمع
اولاً فقال لا اله الا الله والله اكبر ثم الذبح بعده فقال
الله اكبر والله الحمد فظهر ان جعل التكبير قبل التهليل
ثلاثاً كما قال الشافعي لا يثبت له امام ينسي التكبير وقام
وذهب فماله يخرج من المسجد يعود ويكبر لان حرمة
الصلاة قائمة وان خرج لا يعود ولا يكبر ولكن يكبر القوم
وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والمفتدي
بلاه يكبر وحده لانه لا يؤذي في حرمة الصلاة ولذا لا يسل

بعده ولا يصح الاقتداء فيه فكان الامام فيه مستحباً
 حتماً كما في سجود السهو التلاوة فينبغي ان يتركه ولا يترك
 به لان المتابعة انما تجب فيما يؤدي في تحريم الصلاة
 كسجود السهو والامام شرط للوجوب عنده لا شرط
 الاداء ترك صلاة في ايام التشريق فقصاها فيها من
 ذلك العام كتركها في الوقت ولو تركها في غيرها ففيها
 فيها او بالعكس لا يتركها لو ترك فيها فقصها فيها
 من عام اخر لان التسنن الوقتية لا تقضي في غير وقتها
 والقضاء على وقت الاداء حيث لا يترك في الاداء لا
 يترك في القضاء احدث عند اسقاط التكبير لانقطاع
 حرمة الصلاة ولو سبقه كبر بلا وضوء لبقاء الحرمة
 ولو اجتمع سجود التكبير والسهو والتلبية بداء السهو
 لانه يؤدي في حرمة الصلاة ثم بالتكبير لانه بعد الصلاة
 متصلا بها ثم بالتلبية لانه تؤدي خارج الصلاة من كل
 وجه فلو قدم التكبير سجد لانه لا ينافي الصلاة
 ولو قدم التلبية سقط التكبير والسجود لانها
 كلام يقطع الوصل ذكر ذلك كله في الكافي **فصل**
في الجنائز وفيها الجنات **الاول** فيما يفعل بالمحضر
 وهو من حضرة ملائكة الموت او الموت **وعلاماته**
 ان تسترخي قدماه ولا ينتصباً ويتعوج انفه وتخشع
 صدغه **يستحب** ان يوجه الى القبلة لما روي انه صلى الله
 عليه وسلم لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور
 فقالوا توفي واوصي بثلثه لك واوصي ان يوجه الي
 القبلة لما احتضر فقال صلى الله عليه وسلم اصلا الفطرة
 وقد زددت ثلثه على والده الحديث رواه الحاكم وقال

صحيح

صحيح والسنة ان يكون على شقة اليمين كما هو السنة في
 النوم وفي المحيط والاسبيج وغيرهما ان العرفان
 يوضع مستلقياً وقدماه الى القبلة قالوا هو اسير خروج
 الروح ولم يذكروا وجه ذلك ولا يمكن معرفته بالتحريم
 نعم هو اسهل عند عدم الاستمسك كما في الطفل وينبغي
 حينئذ ان يرفع راسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة
 ويلتصق الشهادة لما روي الجماعة الا البخاري ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لقنوا موتاكم شهادة ان
 لا اله الا الله والمراد من قرب من الموت كما في قوله
 صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا ولا ينبغي ان يؤمر بها
 بل تذكر عنده ليتذكر واما التلقين بعد الدفن فيقول
 يفعل حقيقة ما روينا وقيل لا يؤمر به ولا ينهي عنه
 كذا ذكر ابن الهمام والذي عليه الجمهور ان المراد من
 مجازة كما ذكرنا حتى ان من استحب التلقين بعد الموت
 لم يستدل به الا على تلقينه عند الاحتضار مع انهم
 قائلون بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما لا ينهي
 عن التلقين بعد الدفن لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع
 فان الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار ففي
 صحيح مسلم عن عمرو بن العاص قال اذا دفنتموني
 اقيموا عند قبري قدر ما يخرج زور ويقسم لحمي حتى
 استأنس بكم وانظروا ما اذا راجع رسل ربي وعن
 عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن
 الميت وقف عليه وقال استغفر والايكم واسئلو
 الله له التثبيت فانه الان يسأل رواه ابو داود وروى
 البيهقي باسناد حسن وادامات يستحب ان تمض

عيناها لا روت امرسلة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرسلة وقد شق بصره فاعمضه ثم قال ان الروح اذا قبضت تبعه البصر ولانه اذا ترك يبق فظيع المنظر وتشدد لحياه بعضا به عريضة من فوق راسه لا ذلة القفا ولا يداخله شيء من الهوام ومد اطرافه ليلا يبق متقوسة ويقول مغضيه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه ببقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويخلع ثيابه لانها تحجب وتسرع اليه التغير والفساد ويجعل على سريرا ولوح ليلا تغيره نداوة الارض ويوضع على بطنه سيف او شيء من حديد ليلا ينتفخ وهو مروي عن انس والشعبي ولا يوضع على بطنه المصحف كراما للمصحف وتكره القراءة عنده حتى يغسل ويسرع في تجهيزه ذكر ذلك كله الشروحي في شرح الهداية وفي التاتارخانية بعلامة المحيط ولا باس الحايض والجنب عند الميت انتهى **الثاني في غسله** واذا ارادوا غسله يستحبون ان يضعوه على سريرا ولوح قد جمر اي ادير الجمر بالجور حوله وترا ثلثا وخمسا او سبعة قال في المبسوط والبدائع والمغنيا يوضع على التخت طولا الى القبلة كما في صلاة المريض بالايما وقال الاسيحاوي لارواية فيه عن اصحابنا والعرف ان يوضع على قفاه طولا نحو القبلة هذا ان امتع المكان والا فلاصح انه يوضع كما يتيسر قاله صاحب البدائع والمغنيا ويحذر من ثيابه عندنا وهو قول مالك وظاهر الرواية عن احمد وعن الشافعي ان الميت ان يغسل في قميصه لحديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسلوا

وعليه

وعليه قميصه يصبتون الماء عليه ويدكونه من فوق القميص رواه ابو داود قلنا ذلك مخصوص به عليه السلام لا روي ابو داود ايضا انهم قالوا بخبره كما جرد موتانا ام نغسله في ثيابه فسمعوا من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ثيابه قال ابن عبد البر روي ذلك عن عائشة رضي الله عنها من وجه صحيح وروي انهم غشيهم نعاس وسمعوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية اغسلوه في قميصه الذي مات فيه ذكره ابن دحية في العلم المشهور فدل هذا ان عادتهم كانت تجريد موتاهم للغسل في زمنه صلى الله عليه وسلم ولان التجريد اشد تمكنا من اقامة السنة في الغسل والتنظيف واعتبارا بحال الحياة وتستر عورته الغليظة فقط على ظاهر الرواية وصححه صاحب الهداية وعلى رواية النوادر يجب ستر عورته كلها من السرة الى الركبة كما في حال الحياة ولم يذكر غيره في المحيط ومثله في التحفة والتجريد ومختصر الدرر وصححه صاحب المحيط وصاحب النهاية وهو المأخوذ لقوله صلى الله عليه وسلم لعلي لا تنظر الى فخذي ولا ميت ولان ما كان عورة لا يسقط بالموت ولذا لا يجوز مسه حتى لو ماتت امرأة بين الرجال الاجانب يمتها رجل بخبر ولا يمسها ولذا يجب في استحبابه استنجائه ان يلف الفل على يده خرقة عندا حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يستنجي الميت اصلا ثم يوضئه فيسجد بغسل وجهه ولا يغسل اولا يديه الى الرسغين لان ذلك كان في الحياة لكونها آلة تطهيره لا الفاسل فلا فائدة في غسلها اولا لانه يغسلها بعد الوجه الى المرفقين ولا يغمض ولا

والان لا تطهر به
يستشقق

عندنا وهو قول الجمهور وعند الشافعي يفعلان قياساً على وضوء
الحق قلنا المضمضة ادارة الماء في داخل الفم حتى يبلغ جميع شربة
ثم اخراجه والاستنشاق ادخاله في الأنف وجذبه بالنفس
الى الخياشيم ثم نثره وذلك متعذر في حقه والمسكة زائله
فالغالب الذي هو كالحقق ان الماء يسبق منها اليكفيه
فيكون ايجاراً واسعا طاماً مضمضة واستنشاقاً واجباً
بعض العلماء ان يلق الفاسل على اصبعه خرقة يمسح
بها اسنانه ولها ته وشفتيه ومخزيه وعليه عمل الناس
وفي صلاة الاثر انه لا يمسح رأسه وهو المختار وهو ظاهر
الرواية وصح شيخ الاسلام في شرح المبسوط انه يمسح
اذ لا فاصل بينه وبين الحق فيه ولا يؤخر غسل رجله
كما في الحق اذا اغتسل على لوح وخوه قال الحليواني ومما
ذكر من الوضوء في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة
انما الذي لا يعقلها فيغسل ولا يوضأ لانه لم يكن
بحيث يصلي وهذا التوجيه ليس بقوي اذ يقال ان
هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا يعلق بكون
الميت بحيث يصلي او لا كما في المجنون ثم يغسل رأسه وحيتته
بالخطمي العراقي من غير تسريح ثم يفيض عليه ماء مغلي
يسد راو خطمي او حرض وهو الاثنان قبل طمحه او
صابون ان يتستر شيء من ذلك والافسح قراح طلباً
للمبالغة في التنظيف ما أمكن ويغسل ثلاثاً اعتباراً
لسنة الغسل حال الحياة يضطج كل مرة على شقه الايسر
فيغسل شقه الايمن ثم على شقه الايمن فيغسل شقه
الايسر كذلك ولا يكت على وجهه ليغسل ظهره كذا ذكره
الشروحي ثم يقعد بعد المرة الاولى ويسند الى صدره

اويده او ركبته حسب ما تيسر ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً
وفي المحيط يمسح بطنه بعد الميتين فان خرج منه شيء ازاله
وعن ابن حنيفة في غير رواية الاصول انه يمسح بطنه او لا قبل الغسل
وهو قول الشافعي والاول هو ظاهر الرواية ولا يعيد غسله
ولا وضوءه لاجل ما خرج لانه خرج عن التكليف بنقص
الطهارة فكانت تلك النجاسة في حقه بمنزلة نجاسة
اصابت المتوضي من الخارج فانه يكفي غسلاً وقاً
في البدن يغسل في المرة الاولى بالماء القراح وهو الذي
لا يخالطه شيء يستل بدنه والنجاسة التي عليه في المرة
الثانية بماء السدر او ما جري مجراه وفي الثالثة بالماء
القراح وشئ من الكافور وقال ابن المهام في شرح الهداية
الاولى ان يغسل الاوليان بالسدر كما هو ظاهر الكتاب
يعني الهلالية واخرج ابو داود عن ابن سيرين انه كان
الغسل عن ام عطية يعني التي غسلت زينب بنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل يعني ابن سيرين
بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور وسنده صحيح
انتهى وروي الجماعة عن ام عطية دخل علينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته فقال اغسلوها
وتراً ثلاثاً او خمساً او سبعاً بماء وسدر واحمليني
في الاخرة كافوراً ودل هذا على جواز الزيادة على الثلاث
عند الحاجة لكن ينبغي ان يكون وتراً ذكره في شرح مختصر
الكرخي وكذلك المفيد ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا
ظفره ولا يخنن لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها
انكرت ذلك فقالت علام تنصون ميتكم رواه
مسلم اي تاخذون ناصيته يقال نضوته اي اخذت

ناصيته ولأن السنة أن يدفن الميت بجميع أجزائه لا احترا
 ولأن ذلك في المني يفعل للزينة والميت قد فارق الزينة
 وأهلكها وفي المرنغيا في لو أنكرت فطر الميت فلا بأس بأخذه
 قال المرنغيا في وليس في غسله استعمال القطن وفي
 الروضة لا بأس بأخذه منه ومساغفه بالقطن على
 وإن يجعل القطن على وجهه وقيل لا بأس بأن يحشى
 بخارقه كافه وفيه وجوزه بعضهم في دبره واستبقى
 مشايخنا وإذا تم غسله نشف بثوب ليلا يبتل أكفانه
 وجعل الحنوط على رأسه وحشيه وهو ما يخلط من أصناف
 الطيب لأجل الموتى خاصة ولا بأس بجميع أنواع الطيب
 فيه غير الزعفران والبورس في حق الرجال ولا بأس
 بهما في حق النساء ذكره في التحفة فدخل فيه المسك وبه
 قال أكثر العلماء وكرهه بعضهم واستعماله في حنوط رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حجة عليهم فقد أخرج الحاكم
 عن أبي وايل قال كان عند علي مسك فأوصي أن يحنط
 به وقال هو فضل حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رواه ابن أبي شيبة والبيهقي وقال النووي إسناده
 حسن وجعل الكافور على مواضع سجوده وهي جهته و
 ودياه وركبناه وقدماه رواه البيهقي عن ابن مسعود
 لأنه يطرد الهوام وفيه مجفف وحفظ عن اسراع التغير
 والفساد ومواضع السجود أولى بهذه الكرامة لشرفها
 وقال النخعي يوضع الحنوط على الجهة والراحتين والركبتين
 والقدمين ثم غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه وقنه
 فروض كفاية بالإجماع واختلف في سبب وجوب غسل
 والجمهور من مشايخنا على أنه نجس حصلت بالموت لأنه

كسائر

كسائر الحيوانات يتنجس بالموت ولذا تنجس البيوت
 فيها ولو حمله أحد وصلى به قبل الغسل لا تجوز صلاته ولو
 كان سببه حدثا حل بالموت كما قال البعض لجازت كمن
 حمل محدثا وكرامة الأديمي المسلم بطهارته بالغسل بخلاف
 غيره من الميتات وقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن لا نجس
 أي بالحدث الذي دل عليه سياق الحديث وهو جنابة
 أي هريرة أي لا يصير نجسا بالجنابة كالتجاسة الحقيقية
 التي ينبغي إبعادها عن المحترم كالنبي صلى الله عليه وسلم
 والأخا لإجماع أنه يتنجس بالتجاسة الحقيقية إذا أصابته
 وهل يشترط في غسله النية قال ابن الهمام في شرح
 الهداية أنه يشترط وجوبه عن المكلف لا التحصيل لها
 هو لا أمرنا بالغسل ولأننا لم نقض حقه بعد وقالوا في
 الفرق يغسل ثلاثا في قول أبي يوسف وعن محمد في
 رواية أن ينوي الغسل عند الإخراج من الماء يغسل مرتين
 وإن لم ينو ثلاثا جعل حركة الإخراج بالميت غسله
 وعنه يغسل مرة كانه ذكر في هذا القدر الواجب انتهى
 وليس فيما ذكرنا يفيد اشتراط النية لاسقاط الوجوب
 بل يفيد أن الفرض وجوب فعل الغسل له منها متنا
 حتى لو غسله لأجل تعليم الغير سقط الوجوب ويكون
 أداء لحقه وقول أبي يوسف يغسل ثلاثا إنما يفيد أن
 الغسل الحاصل من الفرق لا يعد غسلا فيغسل ثلاثا
 إقامة للسنة لأن المقصود الغسل المضاف إليها ولا يفيد
 أنه لا يسقط الوجوب عما لا يثبت وكذا المروي عن محمد
 إنما ذكر النية لتصير حركة الإخراج غسلة مضافة
 إليها لأجل أن النية الوجوب عند فعلنا فليست مثل

بته
 رته
 كسائر الحيوانات

وقد علم من الاصول ان ما وجب لغيره من الافعال الحسنة
 يشترط وجوده لا وجوده فقصدا كالسعي الى الجمعة والظلمة
 ولا ترد صلاة الجنازة لانها من الافعال الشرعية نعم لا يترك
 ثواب العبادة بدون النية اما ان لا يسقط الوجوب
 بحيث يستحق العقاب المترتب على ترك الواجب فلا
 دليل عليه في الفاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت
 فان لم يحسن الفصل فاهل الامانة والورع وينبغي
 للفاسل ومن حضر اذا راي من الميت شيئا مما يجب الميت
 ستره ان يستره ولا يحدث به لانه غيبة هذا اذا كان
 من العيوب الموجودة قبل الموت وكذا ان كان
 من العيوب الحادثة بالموت كسواد وجه وخوخة
 الا اذا كان مشهورا بدعة فلا بأس بذكر ذلك تحذيرا
 للناس من بدعته وان راي حسنا من امارات الخير
 كوضادة الوجه والتبسم وخوذلك استحب اظهاره
 لتكثر الترحم عليه ويحصل الحث على مثل عمل الحسن
الثالث في تكفينه السنة ان يكفن الرجل في ثلاثة اوثان
 قميص وازار ولفافة والمرأة في خمسة درع وخمار
 وازار ولفافة وخرقة تربط على يديها والكفاية
 في حقها ان يقتصر على ازار ولفافة وحقها على
 ازار وخمار ولفافة والفرض في حقها ثوب يستر
 البدن هذا مذهبنا وقال مالك السنة ثلاث لفايف
 وقميص وقال الشافعي واحد ثلاث لفايف لما روت
 عائشة رضي الله عنها قالت كفن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في ثلاثة اوثان يمانية بيض سحولية ليس فيها
 عمامة ولا قميص متفق عليه فحمل مالك على ان القميص

ليس

ليس من جملة الثلاثة ولنا ما روي ابن عدي في الكامل
 عن جابر بن سمرة قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في ثلاثة اوثان قميص وازار ولفافة وروي محمد بن الحسن
 عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم الخفي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في حلة يمانية
 وقميص واخرج عبد الرزاق نحوه عن الحسن مرسل
 ايضا وروي ابو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
 كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اوثان
 قميصه الذي مات فيه وحلة بخراية فهذه الاحكام
 وان كان بعضها مرسل وبعضها لا يوازي حديث
 الصحيحين لكن تأيدت بان الحال اكشف على الرجال
 من النساء على انه يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها
 قميص القميص المعتاد والكمين والدخاير فان قميص
 الكفن ليس له دخاير ولا كمان حتى لو كفن في قميصه
 قطع جيبه ولبنته وكماه كذا في جوامع الفقه ثم اللفاقة
 من القرن الى القدم وكذا الازار والقميص من المنكب
 الى القدم والدرع هو القميص لانه يفتح جيبه على الصدر
 والقميص يفتح جيبه على الكتف وقد كان القميص من
 عادة الرجال والدرع من عادة النساء في الحياة فكذا
 في الموت وفرض الخرق من اصل الثديين السرة وقيل
 الى الركبة وهو اسير **وصفة التكفين** ان تبسط اللفاقة
 على بساط او حصير او نحوه ثم يذر عليها الطيب تبسط
 عليها الازار ويذر عليها الطيب ثم القميص كذلك
 ثم يوضع الميت بالتوب الذي نشف فيه فيقصر ويحيط
 ثم يعطف عليه الازار من جهة اليسار ثم من اليمين

فه

ثم اللقافة كذلك ويربط ان خيف انتشاره والمرأة تقص
ثم يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم
يوضع الخمار على راسها كاللقفة منشور فوق ذلك
تحت الازار ثم يعطف الازار واللقافة كما مر ثم تربط
الخرقة على ثدييها فوق الاكفان كيلا تنتشر عليها الكفانها
والامة كالحرمة وفي المحيط والعلام المراهق والحارة
المراهقة بمنزلة البالغ وان كان لم يراهق يكفن في
في خرقتين ازار ورداء وان كفن في ازار واحد اجزاء
وفي النبايع ادنى ما يكفن فيه الصبي الصغير ثوب
والصغيرة ثوبان وقال قاض خان والطفل الذي لم يبلغ
حد الشهوة فالاحسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ
وان كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود
ميتا يلق في خرقة ولحنثي المشكل كالانثى احتياطاً
والجديد والغسيل ولو كان خلقاً في الكفن سواء كذا
في البدائع والمبسوط عن عائشة قالت نظر ابو بكر الصديق
الى ثوب يمرض فيه فقال اغسلوا هذا وزيدوا عليه
ثوبين وكفنوني فيها قالت قلت هذا خلق قال الحي
احق بالجديد من الميت انما هو للمهلة رواه البخاري
والمسح في البياض حديث ابن عباس رضي الله
عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البسوا من
ثيابكم البياض فانه من خير ثيابكم وكفنوا فيه موتاً
رواه الخمسة الا النسائي ويجوز من القطن والكتان
والبرود وان كان لها اعلام ما لم يكن تماثيل ويكره
للرجال المزعر والمصفر والحري ولا يكره للنساء
اعتباراً بحال الحياة فان لم يوجد للرجل الا الحريرة

يجوز الكفن به ولكن لا يزداد على ثوب الضرورة وينبغي
ان يكون الكفن في النفاسة مثل ملبوسه في الجمعة
وللمرأة ما تلبس في زيارة اهلها وقيل يعتبر باوسط
ما يلبسه في الحياة وفي المرغيب لو كان في المال كفرة
وفي الورثة قلته فكفن السنة اولى وان كان العكس فكفن
الكفاية اولى مع جواز كفن السنة وفي الجوامع الفقه
ليس لصاحب الدين ان يمنع من كفن السنة وهو يشمل
السنة من حيث العدد ومن حيث القيمة وتجوز الاكفا
قبل ان يدرج الميت فيها وتزامة او ثلاثاً او خمساً
والحرم كغيره في التكفين عندنا وبه قال مالك وقال
الشافعي واحمد لا يغطي رأسه ولا يستر طيباً لما في مسلم
ان رجلاً وقصته راحلته وهو محرم فمات فقالت
صلى الله عليه وسلم اغسلوه بها وسدر وكفنوه في
ثوبيه ولا تحمروا وجهه ولا رأسه فانه بيعت يوم
القيمة مملكتاً ولنا قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات
الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او
علم ينتفع به او ولد صالح يدعوه رواه الخمسة الا البخاري
واحرامه من عمله فانقطع والجواب عن حديثهم
انه ليس بعامة لفظاً لانه في شخص معين ولا معنى
لانه لم يقل يبعث مملكتاً لانه مات مخزوماً فلا ينعكس
حكمه الى غيره الا بدليل وهو صلى الله عليه وسلم يطلع
من خواص الخلق على ما لا يعلمه فيختص حكمه به
وفي حديث عطاء انه صلى الله عليه وسلم سئل عن
محرم مات فقالت حمراء ووجهه ورأسه ولا تشبهوه
باليهود وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله

في المحرم يموت خرقوه ولا تشبهوه باليهود رواه الدار
 قطني وفي الوطاء عن عايضة رضي الله عنها صنعوا به
 ما تصنعون بموتاكم وفي الوطاء ان ابن عمر لما مات
 ابنه واقده وهو محرم كفنه وخمر رأسه ووجهه وقال
 لولا انا محرمون لحنطناك والكفن من جميع المال
 مقدما على الدين والوصية والميراث الا ان تكون
 التركة عبدا جانيا او شيئا مرهونا فان حق ولي الجناية
 والمرثين مقدم على التكفين واذا لم يكن للميت مال
 فكفنه على من يجب عليه نفقته في حياته وكفن
 الزوجة على الزوج عند ابي يوسف وفي شرح السراج
 لمصنفها واما المرأة اذا لم يكن لها مال فكفنها وموئلتها
 على الزوج عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد و
 الشافعي ذلك على من تلزمه نفقتها من ذوي اشبارها
 انتهى فقد ضم قول ابي حنيفة الى قول ابي يوسف وقد
 بما اذا لم يكن لها مال وفي المنظومة قيد بالاعسار
 ايضا لكن خص بالخلاف بابي يوسف لم يذكر معه ابا
 حنيفة وكذا في عامة الكتب وفي الفتاوي لم يقيد بالا
 عسار ايضا بل قالوا تجهيزها على الزوج وان تركت
 ما لا عند ابي يوسف وعليه الفتوى انتهى والاولى
 حيث جعل الفتوى على قول ابي يوسف ان يقيد بما
 اذا كانت معسرة لان غاية ما وجهوه به ان الغرم
 بالغنم ولو تركت ما لا يرثه الزوج فيكون غرامة
 تجهيزها عليه ولا شك ان هذه العلة لا تخصه
 بل تعم سائر الورثة ومقتضاها ان تكون على الورثة
 بالخصص حال الاعسار ايضا فكيف تجب عليه وحده

حال الاعسار ايضا فكيف تجب عليه وحده فان قيل
 باعتبار نفقتها عليه وحده حال الحياة يقال كانت
 في مقابلة احتباسها وقد زال بالموت بخلاف ما
 يجب على الصريب فانه للقرابة وهي باقية بعده فاذا
 تأملت وجدت التوجيه يرجح قول محمد والله اعلم
 ولو كفنه من يرثه يرجع به في تركته وان كفنه من لا
 يرثه من اقراره بغير امر الوارث لا يرجع سواء شهد
 بالرجوع او لم يشهد **الرابع في الصلاة عليه** وهي فرض
 كفاية ثم امر وعليه الاجماع بشرط صحتها شرطي
 الصلاة المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضع
 امام المصلي وبهذا القيد علم انها لا تجوز على غائب ولا
 حاضر محمول على دابة او غيرها لاختلاف المكان ولا
 كموضوع تقدم عليه المصلي وهو كالا امام من بعض الوجوه
 واما قلنا ذلك لان صحة الصلاة على الصبي ونحوه فاذ
 انه لم يعتبر اماما من كل وجه كما انها صلاة من بعض
 الوجوه وكذا لو دفن بلا صلاة او بلا غسل ولم يكن
 اخراجه الا بالبنش سقط هذا الشرط او الشرطان
 وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف ما اذا لم
 يهل عليه التراب بعد فانه يخرج ويفسل ويصل عليه
 ولو صلى عليه بلا غسل ودفن واهيل عليه التراب تعاد
 لغسله الاول وقيل تنقلب الاولى صحيحة لتحقيق العجز
 فلا تعاد واما صلاة صلى الله عليه وسلم على النجاشي
 فاما لانه رفع له سريره حتى رآه بحضرة فتكون صلاة
 من خلفه على ميت يراه الامام وبحضرة دون المؤمنين
 وهذا غير مانع من الاقتداء وهذا وان كان احتمالا لكن

في المروي عن أبيه وهو ما روي ابن جبان في صحيحه
حديث عمران بن حصين انه صلى الله عليه وسلم قال
ان اخاكم الخاشي قد توفي فقوموا صلوا عليه فقام
صلى الله عليه وسلم وصفوا خلفه وكبروا ربعا وهم
لا يظنون ان جنازته بين يديه وهذا اللفظ يفيد ان
الواقع خلاف ظنهم لانه هو فائدت المعتد بها فاما
انه سمعه منه صلى الله عليه وسلم او كشف له واما لان
ذلك امر خص به الخاشي فلا يلحق به غيره وان كان
افضل منه كشهادة خزيمة مع شهادة الصديق فان
بل قد صلى على غيره وهو معاوية المزني وبقا نزل جبريل
عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم بنبؤك
فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية مات تحت
ان اطوى لك الارض فتصلي عليه قال نعم فضر بجنبه
على الارض فرفع له سريره فصلى عليه وخلفه صفوا
من الملائكة في كل صف سبعون الف ملك ثم رجع فقال
صلى الله عليه وسلم لجبريل بم ادرك هذا قال تحب سورة
قل هو الله احد وقرآته آياها حاجيا وذاهبا وقائما
وقاعدا وعلى كل حال رواه الطبراني من حديث أبي امامة
وابن سعد في الطبقات من حديث انس وكذا صلى على زيد
وجعفر لما استشهدا بموتة على ما في المغازي قال الواقدي
حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة وحدثني
عبد الحجاز بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال لما التقى
الناس بموتة جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على
المنبر وكشف له ما بينه وبين الشام فهو ينظر الى المعتز
فقال صلى الله عليه وسلم اخذ الراية زيد بن حارثة فمضى

حتى

حتى استشهد وصلى عليه ودعاه وقال استغفروا
له دخل الجنة وهو يسعي ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب
فمضى حتى استشهد وصلى عليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ودعاه وقال استغفروا له دخل الجنة وهو
يطير بجناحه حيث شاء قلنا انما ادعينا الخصوصيته
بتقدير ان لا يكون رفعه سريره ولم يكن مرتباً له
وما ذكر بخلاف ذلك على ان طرقه ضعيفة في المغازي
مرسل وما في الطبقات ضعيف بالعلاب بن زيد ويقال
ابن يزيد اتفقوا على ضعفه وفي رواية الطبراني لقبيه
ابن الوليد وقد عنعن عنه ثم دليل الخصوصية انه صلى
الله عليه وسلم لم يصل على غائب سوى هؤلاء ومن
عدى الخاشي صرح فيه بانه رفع له وكان يماز
منه مع انه قد توفي خلق كثير منهم غيباً في الغزوات
وغيرها ومن اغزل الناس عليه كان القراء ولم يؤثر قط
عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى عليهم وكان على
الصلاة على كل من توفي من الصحابة شديدة الحرص
حتى قال لا يموتن احد منكم الا اذنتموني به فان
صلاقي رحمه له **وركنها القيام** فلا يجوز قاعداً
بلا غدر وكذا ركباً والتكبيرات سوى الاولى فانها
شرط والدعاء الا انه يتحمله الامام عن السجود اذا
خشى ان ترفع فانه يكفي بالتكبيرات ويترك الدعاء
والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام
الحج ثم الولي على ترتيب الارث وله ان ياذن لغيره
اذا انتهى الحق اليه وليس لغير المذكورين ان يتقدم
بلا اذنه فان تقدم فله ان يعيد ان شاء وان صلى

وات

فليس لغيره ان يصلي بعده من السلطان فمن دونه ولا
 ان الحق في الصلاة للولي كذا هو مقدم على الجميع في قول
 ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وبي قال الشافعي
 لان هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح فيكون الولي
 مقدما على غيره فيه الا ان الاستحسان وهو ظاهر الرواية
 تقديم السلطان ونحوه لما روي ان الحسين قدم سعيد
 القاضي امامات الحسن وقال لولا السنة لما قدمناك
 وكان سعيد واليا بالمدينة ولان في التقديم عليهم
 اذ رآهم وتقضيم اولي الامر واجب واما امام الحجة
 فتقدمه مستحب لانه رضي به اماما في حال حياته
 فينبغي ان يصلي عليه بعد وفاته كذا وجهوه فعلى
 هذا لو علم انه كان غير راض به حال حياته ينبغي ان
 لا يستحب تقديمه وفي فتاوى قاضي خان قال الفقيه
 ابو جعفر اذا حضر السلطان يقدمه الاولياء وان
 حضر والى مصر والقاضي فالوالي اولى ان يقدم وان
 لم يحضر الوالي ولا القاضي وحضر صاحب الشرطة
 وامام الحجة فصاحب الشرطة اولى ان يقدم وان كان
 لوالي مصر خليفة فلم يحضر الوالي وحضر خليفته
 فخليفته اولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة
 وان لم يحضر احد من المذكورين وحضر الاولياء وامام
 الحجة ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحجة وان لم يحضر
 امام الحجة وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه
 وان حضر الوالي وخليفته والقاضي وصاحب الشرطة
 وامام الحجة والاولياء فاي الاولياء ان يقدموا احدا
 من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلم ذلك ولهم ان

يقدموا

يقدموا من شأوا ولا يتقدم احد من هؤلاء الا باذنهم
 وهذا قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر وبي اخذ
 الحسن انتهى ثم عدم جواز صلاة غير الولي بعده
 وبي قال مالك وقال الشافعي ان لم يصل ان يصلي وله
 في اعادة من صلى قولان اصحها استحباب عدمها له
 حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم مرتين دفن
 ليلا فقال متى دفن هذا فقالوا البارحة قال افلا اذ
 قالوا دفناه في ظلمة الليل فكرهنا ان نوقفك فقام
 فصنفتنا خلفه فصلى عليه متفوق عليه ولا ان الصلوة
 صلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم افراد لا يؤتم
 احد وروي انه صلى الله عليه وسلم او صلى بذلك ذكره
 البزار والطبراني ولنا انه فرض كفاية وقد سقط
 بالاولين فاذا صلى بعد سقوطها كانت تقلا ولو
 شرع التفتل بها لصلى على قبره صلى الله عليه وسلم الى
 يوم القيامة لانه الان كما وضع لان الارض لا تاكل اجسا
 الانبياء ولما اجمع الامة على تركها والجواب عن الحديث
 الاول انه صلى الله عليه وسلم كان هو الولي لانه اولى
 بالمؤمنين من انفسهم وعن الثاني بانه مخصوصه للاجما
 الذي ذكرناه على ترك الصحابة الذين لم يحضروا وفا
 صلى الله عليه وسلم صلوا على قبره **وهي اربع تكبيرات**
 يقرأ دعاء الاستفتاح عقيب الاولي كما في سائر
 الصلوات ويصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقيب
 الثانية كما بعد الشهادتين والصلوة عليه عليه
 الصلاة والسلام سنة الدعاء ويدعو لنفسه وللميت
 ويسأله المؤمنين عقيب الثالثة ويسأل عقيب الرابعة

نتمنى

ب

ع

ته

من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية واستحسن بعض المشايخ
ان يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب
العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب
العالمين وينوي بالتسليمتين الميت مع القوم كذا
ذكره الشيخ كمال الدين ابن الهمام وذكر التروحي عن
المرغيناني انه لا ينوي الميت وكذا في فتاوي قاضي خان
وذكر الاسيوطي انه ينويه في التسليمة الاولى لا غير
انما كونها اربعاً فعليه الاثمة الاربعة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان اخر صلاة صلاها على النجاشي
كثراً اربعاً وثبت عليها حتى توفي وان ابا بكر الصديق
رضي الله عنه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فكبر
اربعةً وصلى عمر على ابي بكر فكبر اربعاً وصلى صهيب
على عمر فكبر اربعاً وصلى الحسن على علي فكبر اربعاً
قال ابو عمر بن عبد البر انعقد الاجماع على الاربعة فلو
كبر الامام خمسة لاتبعة المقدي بل يقف ساكناً
حتى يسلم معه لان الزيادة على الاربعة منسوخة ولا
متابعة في المنسوخ كما في قنوت الفجر وليس فيها
قراءة القرآن عندنا وهو قول عمر وابنه وعلي وابنه
وبه قال مالك وقال الشافعي واحمد يقرأ الفاتحة
في الاولى وهو مروي عن ابن عباس انه صلى الله عليه
وسلم على جنازة فقرأ الفاتحة الكتاب قال لتعلموا
انها سنة رواه الترمذي وغيره ولنا ما قدمنا من
قول عمر وغيره ولو قرأ الفاتحة بنية الشاء والدعاء
جاز **وصفة الدعاء** ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا

وشاهدنا

وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا
اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته
منا فتوفه على الايمان وخص هذا الميت بالروح
والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان
محبباً فزد في احسانه وان كان مسيئاً فمجان وزعه
ولقه الامن والبشري والكرامة والزلفي برحمتك
يا ارحم الراحمين وليس فيها دعاء موقت والروى
عنه صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء الى قوله فتوفه على
على الايمان رواه ابو داود واحمد وزاد البعض بعده
اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع
بيننا وبينهم الخيرات انك مجيب الدعوات ومنزل
البركات ودافع السيئات ومقبل العثرات انك
على كل شئ قدير وزاد بعض شراح القدوري اللهم اني
وحدة وارحم غربته وبردد مضجعه ولقنه حجة
ووسع مدخله واكرم نزله وتقبل حسنته واخ
بفضوك سيئته اللهم انه نزل بك وانت خير منزل
به وانه فقير الى عفوك وغفرانك وجودك وامتنانك
وانت غني عن عذابهم اللهم اقبل شفاعتنا فيه وارحمنا
ببركتك يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم والترمذي
والنسائي عن عوف بن مالك انه صلى الله عليه وسلم
صلى على جنازة رجل فحفظت من دعائه اللهم اغفر له
وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله
واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما
ينقى الثوب الابيض من الدنس وابدله داراً خيراً من داره

داره

واهل اخير من اهل له وزوجا خيرا من روجه وادخله
 الجنة واعده من عذاب القبر وعذاب النار قال
 عوف حتى تميت ان يكون ذلك الميت وان كان غير
 مكلف يقول بعد قوله ومن توفيته منا فوفه على الامانة
 اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وحررا
 اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا ثم يتم الدعاء له وهو
 منين وفي المفيد ويدعوا لوالدي والدي الطفل
 وقيل يقول اللهم ثقل به موازينهما واعظم به اجورهما
 اللهم اجعله في كفاالة ابراهيم والحقة بصالح المؤمنين
 والمجنون كالطفل ذكره في المحيط وينبغي ان يقيد بالجنون
 الاصل لانه لم يكلف فلا ذنب له كالصبي بخلاف الفاعل
 فانه قد كلف وعروض الجنون لا يحجوما قبله بل
 هو كسائر الامراض ورفعه للتكليف انما هو فيما مضى
 والمسبوق وهو من لم يحضر عند اول التكبير اذا حضر
 لا يشرع ما لم يكبر الامام تكبيرة حال حضوره بخلاف
 من كان حاضرا عند تكبيرة سبقة الامام بها فانه
 لا ينتظر لانه ضروري اذا تمكن المقارنة الاجزى وهو
 مدفوع وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 يكبر المسبوق ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح قياسا
 على سائر الصلوات ولهما ان كل تكبيرة بمنزلة ركعة
 فكما ان المسبوق لا يأتي بما فات من الركعات قبل فراغ
 الامام بل يتابعه فيما بقي ويقضي ما فات بعد سلامه
 فكذا هنا لا يأتي بالتكبيرات التي مضت قبل فراغ الامام
 بل يتابعه فيما بقي منها ويقضي ما مضى بعد سلامه
 قال في الكافي الا ابا يوسف يقول في تكبيرة الافتتاح

معنى

معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح من
 فيها بدليل تخصيصها برفع اليد عندها وهذا منه
 يفيد ترجيح قول ابي يوسف وهو ظاهر ولو لم ينظر
 وكثير لا تقصد صلته عندها لكن تلك التكبيرة معتبرة
 بل المعتبر ما كبر بعدها مع الامام حتى لو اعتد بها وكبر
 ثلاثا سواها فسدت صلته وان جاء بعد ما كبر الرا
 فاته الصلاة عندها وعند ابي يوسف فاذا سلم الامام
 قضى ثلاث تكبيرات وذكر في المحيط ان عليه الفتوى
 وذكر ايضا ان محمدا معه هنا لانه لو انتظر فتوة الصلاة
 بخلاف ما لو ادركه قبل ذلك ثم المسبوق يقضي ما فات
 من التكبيرات بعد سلام الامام متواليته من غير ان
 ليلا ترفع قبل فراغه فتبطل صلته فاذا رفعت
 على الاكتاف قبل فراغه يقطع التكبير لانها بطلت
 وقيل وضعها على الاكتاف لا تبطل وان رفعت عن
 الارض وعن محمد ان كانت الى الارض اقرب يا قى بالتكبير
 وان كانت الى الاكتاف اقرب فلا وقيل لا يقطع حتى
 يتعد والاول اصح ولا ترفع الايدي في صلاة الجنازة الا
 في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ
 اختاروا الرفع عند كل تكبيرة وفي الحاوي سيئل ابوالقاسم
 الصفار عن ذلك قال انا فعل واقيس ثانيا بآوله
 لانه ركن كله وكان محمد بن سلمة وعبد الله بن المبارك
 ومحمد بن الازهر وعصام بن يوسف يرفعون ونصير
 ابن عبيد ومحمد بن مقاتل ربما يرفعان وربما لا يرفعان
 وفي جوامع الفقه والمختار ترك وهو قول مالك
 وعنه الرفع في الجميع وبه قال الشافعي واحمد ولنا

بعدة

ته

دعي

غ

حديث ابن عباس وحديث ابي هريرة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جنازة دفع يديه في اول تكبير
ثم لا يعود رواها الدارقطني قال ابن حزم لم يأت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دفع في شيء من تكبير الجنازة
الا في الاولى فلا يجوز فعل ذلك لانه عمل في الصلاة بلا نص
قال الشروحي والعجب من النووي انه يدعي ان الرفع في
كل تكبيرة سنة ويستدل بفعل ابن عمر مع ان الرواية عنه
مضطربة ويقوم الامام بخذاء صدر الميت ذكرنا ان
اوانش في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة انه
يقوم بخذاء وسط المرأة وفي رواية يقوم بخذاء وسط
الرجل وبخذاء راس المرأة والمختار هو ظاهر الرواية
لان الصدر محل الايمان فيكون القيام عنده اشارة
الى ان الشفاععة والدعاء لاجل الايمان وما روي عن ابي
انه قام من الرجل عند راسه ومن المرأة عند عجزها
ورفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم معارض بها
روي احمدان ابا غالب قال صليت خلف انس على
جنازة فقام حيال صدره وبما في الصحيحين ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة ماتت في نفاسها تقا
وسطها والوسط لا ينافي الصدر فان الصدر وسط
باعتبار توسط الاعضاء فوقه يده ورأسه وتحت
بطنه ورجلاه ويستحب ان يصنفوا ثلاثة صفوف
حتى لو كانوا سبعة يتقدم اقدمهم للامامة ويقف
وراءه ثلاثة ووراءهم اثنان ثم واحد ذكره في المحيط
لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف
غفر له رواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن

والحاكم

والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي القتيبة افضل
صفوف الرجال في الجنازة آخرها وفي غيرها اولها
اظهارا للتواضع لتكون شفاعته ادعى لقبول انتهى
ولو اخطأوا عند الوضع راسه مما يلي يسار الامام
جازت الصلاة وان تعدوه فقد اسأفا وجازت كذا
في التاتارخانية وتكره الصلاة على الجنازة في مسجد جماعة
عندنا وبه قال مالك وقال الشافعي واحمدا باسرها
لما روي ان سعد بن ابى وقاص لما توفي امرت عائشة
بارخال جنازة المسجد حتى صلى عليها ازواج رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم قالت هل عاب الناس علينا
ما فعلنا فقيل نعم فقالت ما اسرع ما نسوا ما صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة سهيل بن البيضاء
الا في المسجد رواه مسلم ولنا ما رواه ابوداود وابن
ماجة عن ابن ابي ذئيب عن صالح مولى التؤمة عن ابي
هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى على ميت في المسجد فلا اجر له وروى فلا شيء
له ومولى التؤمة قال ابن معين ثقة لكنه اختلط
قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة
وكلامه على ان ابن ابي ذئيب سمع منه قبل الاختلاط وما
استدل به عائشة رضي الله عنها واقفة حال الاعمو
لها الجواز كون ذلك لضرورة وتوهم عدمها فانكراهم
وهم الصحابة والتابعون دليل على انه استقر الامر بعد
ذلك على تركه وما قيل لو كان عند ابي هريرة رضي
الله عنه هذا الخبر لرواه ولم يسكت مدفوع بان
غاية ما في سكوته مع علمه كونه سوغ الاجتهاد والاكثر

قول ولو اخطأوا في غير
ولعلم بفعل راس اي راس الميت
مما يلي يسار الامام في مثل
انه كعبته غفر

الذي لا يجوز الشكوت عليه هو ما يكون معصيته وما اذني
اليه راي المجتهد لا يكون معصيته في حقه فلا يجب الانكاس
عليه بسببه وما روي ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما صلى
عليهما في المسجد معلومان عامة الصحابة رضي الله عنهم
اجمعين شهدوا الصلاة عليهما ليس صريحا في ادخالهما المسجد
فيجوز انهما وضعوا خارجا في موضع دفنهما وصلى الناس
في المسجد وهو غير مكره عندنا في رواية ويدل ما اسند
عبد الرزاق قال اخبرنا الثوري ومعه عن هشام بن عروة
قال راي ابي رجلا يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة
فقال ما يصنع هؤلاء والله ما صلى على ابي الا في المسجد
هذا وفي جوامع الفقه لو وضعت الجنازة على باب المسجد
والامام والقوم في المسجد اختلف المشايخ فيه ولو
وضعت خارج المسجد والامام وبعض الناس معها
والباقي في المسجد والصفوف متصله واعلم ان لفظ
حديث ابي هريرة محتمل لكل من الكراهة في هذه الصورة
وعدمها فان الجار والمجور ان تعلق بالفعل فتصل
اقتضى الكراهة وان تعلق بصفة النكرة لم يقتضها
وكذا تعليلهم للكراهة بكون المسجد لم يرب لها يقتضي
الكراهة وتعليلهم بخوف التلوين يقتضى عدمها مال
في البسوط وفي المحيط وعليه العمل وهو المختار ولا تجوز
الصلاة عليها راكبا الا من عذر والقياس الجواز لانها
دعاء والركوب لا ينافيه وجه الاستحسان انها صلاة من
وجه لا اشتراط شرائط الصلاة بالاجماع وكذا التكبير
فتشارك سائر الصلوات في حكم القيام وعليه الاجماع
الا من شدة من المالكية قال ابن قدامة لا اعلم فيها خلافا

وجوز

لا يجوز والميت على دابة او على الايدي او الاكتاف لانه
كالامام واختلاف المكان مانع من الاقتداء ومن دفن
ولم يصل عليه صلى على قبره وما لم يغلب على الظن انه
تفسيخ لما مر من صلواته صلى الله عليه وسلم على القبر ولا يعتبر
التقدير بالايمار في التفسيخ وعدمه على الصحيح بل يعتبر
غلبة الظن لان ذلك يختلف باختلاف الحال من التسمي
والهناك وباختلاف الزمان من الحر والبرد وباختلاف
المكان من كون الارض بسخة او غيرها ولو شك في ح
لا يصلى عليه ايضا ذكره في المزيد والمفيد وجوامع الفقه
وغیرها ولا يصلى عليه بعد التفسيخ لما سيأتي قريبا من عدم
جوازها على العضو عندنا وما روي البخاري عن عقبته
ابن عامر انه صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى احد بعد ثمان
سنيين فقير محل النزاع اذ قد قررنا انه لا يعتبر بالتقدير
بالزمان بل بغلبة الرأي بالتفسيخ وكونهم كانوا قد تفسيخوا
غير مسلم فان اجسادهم لم تبلى ولما اراد معاوية ان يحرق
العين التي باحد عند قبور الشهداء اصابت المسحاة
اصبح حمزة رضي الله عنه فانتظرت دما ولا يصلى
على غائب وقدر ولا على عضو والاصل فيه ان الصلاة
على الميت من الاحكام التي لا مدخل للغير فيها اذ ليست
بصلاة من كل وجه ولا محض دعاء كسائر الادعية لما فيها
من الشروط الزائدة فيقتصر فيها على الانوار ولم يصح
بالصلاة على العضو اثر وما روي ان عمر صلى على عظام
المشام وان ابا عبيدة صلى على رؤس المسلمين قال
ابن المنذر في الاشراف لم يصح ذلك عنها واذا لم يرد
اثر الصلاة على العضو لا يصلى عليه الا اذا كان في حكم

الكل

بان وجد اكثره او النصف ومعه الرأس اذا لاكثر حكم الكل
 وكذا النصف مع الرأس لاشتماله على اكثر الاعضاء الرئيسية
 بخلاف ما لو وجد نصفه مشقوقا طولا فانه لا يصلي عليه
 لئلا يؤدي الي تكرار الصلاة على ميت واحد فانه غير مشروع
قوله قد تقدم انه صلى الله عليه وسلم صلى على احد بعد ثمان
 سنين مع انه كان قد صلى عليهم عند استشهادهم وهو
قلنا قد قيل المراد من الصلاة عليهم بعد ثمان سنين
 الدعاء ولين سلم انها الصلاة المعتادة فليس فيه ما يلا
 على انه صلى الله عليه وسلم صلى على من كان صلى عليه اولا
 فيجوز ان بعضهم كان لم يصل عليه فصلى عليه بعد
 تلك المدة ومع الاحتمال لا يصلح الاستدلال ولا يصلي
 على باغ ولا قاطع طريق اذا قتل حال الحرب ولا يغسلان
 زجرا عن مثل فعلها وهذا مذهب علي كرم الله وجهه
 ورضي عنه فانه روي عنه انه لم يغسل البغاة من اهل
 النهر وان لم يصل عليهم فقيل له انكفارهم فقال لا اخواننا
 بغوا علينا اشار الى انه ترك ذلك عقوبة لهم ليكون زجرا
 لغيرهم وقطاع الطريق مثلهم في السعي بالقتل هم اشد
 وان قتل البغاة بعد وضع الحرب او زادها يصلي عليهم
 وكذا قطع الطريق اذا اخذهم الامام ثم قتلهم يصلي
 عليهم ذكره قاضي خان والوجه فيه ان فيه احتمال الثوبة
 ولان الاثر عن علي رضي الله عنه انما ورد فيمن قتل حال
 المحاربة فيقضي عداه على قيا س موتي المسلمين وحكم
 المقتولين بالعصية والمكابرين في المصير بالليل حكم
 قطع الطريق ومن قتل احدا بويه لا يصلي عليه اهانة
 له ذكر في جامع الفقه ولا يصلي على من قتل نفسه عمدا

عند

عند ابى يوسف واختاره على السعدي لانه باغ على نفسه
 وعندهما يصلي عليه واختاره شمس الايمه الخوافي لانه
 دمه هدر فصار كالميت خفف انفه ولا يمسح على عينيه
 ساع في الارض فسادا فلا تقاس على البغاة وقطاع الطريق
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في صحيح مسلم ما يؤيد قوله
 ابى يوسف عن جابر بن سمرة قال اتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه انتهى
 والجواب انها واقعة حال لا تقتضي العموم لاحتمال انه صلى
 الله عليه وسلم علم منه امرا يمنع من الصلاة عليه على انه
 ليس فيه منع الصلابة عن الصلاة عليه فيحتمل انه
 امتنع عنها كما امتنع من الصلاة على المديون للزجر لالانها
 ممنوعة مطلقا فلا دليل على عدم صلاة غيره عليه السلام
 عليه ومن علم بحياته عند ولادته باستهلال او حركة
 غسل وصلى عليه وكذا لو خرج اكثره حيا واغسل
 ولم يصل عليه لما روى جابر مرفوعا الطفل لا يصلي
 عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل اخرجه الترمذي
 والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وان
 سبي حتى ومات ولم يسب معه احدا بويه يصلي عليه
 لانه مسلم يتبع للنسابة ان كان مسلما ولذا ران كان
 ذمتيا وان سبي معه احدا بويه لا يصلي عليه الا ان اسلم
 احدها او اسلم الصبي نفسه وكان يعقل الاسلام لانه
 اذا كان معه احدا بويه فهو تتبع له فيكون كافرا واذا
 اسلم احدها تبعه في الاسلام لان الولد يتبع خير الابوين
 دينيا واسلام الصبي القاطل صحيح عندنا لانه يقع من شخص
 وقد صح ان عليا اسلم صبييا وصححه النبي صلى الله عليه وسلم

الخامس في الحمل والتشييع السنة في حمل الجنازة عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربعة وبه قال مالك والاكثر من خلافه للشافعي لما روي عبد الرزاق وابن ابي شيبة حدثنا شعبة عن منصور بن العتمر عن عبد الله بن قسطاس عن ابي عميرة عن ابيه عبد الله بن مسعود قال من اتبع الجنازة فليأخذ بجوانب السري الاربعة وروا ايضا حدثنا هيثم عن ابي عطاء عن علي الارزي قال رايت ابن عمر في جنازة فحمل بجوانب السري الاربع وروى عبد الرزاق اخبرني الثوري عن عباد بن منصور اخبرني ابو الميزمر عن ابي هريرة قال من حمل الجنازة بجوانبها الا فقد قضى الذي عليه وروى محمد بن الحسن اخبرنا ابو حنيفة حدثنا منصور بن العتمر قال من السنة حمل الجنازة بجوانب السري الاربعة ورواه ابن ماجه ولفظه من اتبع الجنازة فليأخذ بجوانب السري كلها فانه من السنة وان شاء فليدع ثم ان شاء فليدع فعلم ان هذا هو السنة ثم فيه التخفيف على الحمل وصيانة الميت عن السقوط والانقلاب وزيادة الاكرام للميت والبعد من تشبيه حمله بحمل الامتعة والانتقال ولذا كره حمله على الظهر والذابة وما ورد من الحمل بين العمودين مخمول على حال عذر من ضيق الطريق والازدحام اول الحاملين او غير ذلك توفيقا بينه وبين ما روي تماما ذهب اليه الجمهور وما روي انه صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين ضعيف الاسناد قال النووي ليس في حملها بين العمودين نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتحجب ان يحملها من كل جانب

عشر خطوات لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة رواه ابو بكر النجاد ويتبع ان يبدأ بمقدمها فيضعه على يمينه ثم مؤخرها كذلك ثم بمقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك وفي المبسوط حمل الصبي على الايدي احب من حمله على الذابة وفي الثنايبع الرضيع والفطيم وفوق ذلك كليل لا لباس ان يحمله رجل على يديه او يحمله على يديه وهو راكب قال ابو حنيفة لا لباس ان يحمل الصغير في سبط او طبق والسقط بالقاء من الات النساء يجعله فيه الطيب وغيره وسبقنا للتأبوت الصغير كذلك في شرح الهداية للشرطي ويتبع الاسراع في المشي بها ما دون الخيب وهو ضرب من العدو ودون العنق وهو الخطو السريع فيسرعون اسراعا لا يصل الى حد العنق والعدو وفي التحفة الاسراع بالميت سنة وفي البدائع وجوامع الفقه يسرع بالميت بحيث لا يضطر على الجنازة والاصل فيه ما روي الجماعة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرعوا بالجنازة فان كانت صالحة فربتموها الى الخير وان كانت غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم وعن ابن مسعود قال سئلنا نبينا صلى الله عليه وسلم عن المشي بالجنازة فقال ما دون الخيب رواه ابو داود والترمذي وعن ابي موسى قال مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فحضر فحضر الزق فقال صلى الله عليه وسلم عليكم بالقصد ولا يكره المشي قدامها ولكن المشي خلفها افضل عندنا

وهو قول علي وابن عمر وابن مسعود واصحابه والاوزاعي
والثوري واسحق وغيرهم وروي عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه انه كان مشي خلف الجنازة وابوكبر وعمر
بمشيهم اما ما فقاه علي ان افضل المشي خلفها
على المشي امامها كفضل الصلاة المكتوبة على النافلة
وقد روي كفضل صلاة الجماعة على صلاة الغداة وانما يعلم ذلك
ولكنها يسهل ان على الناس رواه سعيد منصور
والحاظ ابو جعفر الطحاوي والبيهقي في سننه الكبرى
ولم يذكر له علة وعلى التسهيل يحمل ما روي عنه صلى
الله عليه وسلم انه كان يمشي بين يديها فان روايته
ابن عمر وقد عمل بخلافها عن نافع قال خرج ابن عمر
الى جنازة فزاي معها نساء فوقف ثم قال ردوهن
فانهن فتنة للحى والميت ثم مضى وشمى خلفها
قلت يا ابا عبد الرحمن كيف المشي في الجنازة امامها
ام خلفها فقال اما ترى امشي خلفها رواه الطحاوي
وما كان ابن عمر يخالف فعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم مع شدة حرصه على اتباعه الا لعلة بانه صلى
الله عليه وسلم ما فعله الا لعذر وان الافضل عنده
صلى الله عليه وسلم مقابلة فتبعه فيه لذلك وفي صحيح
البخاري عن البراء بن عازب امراء رسول الله صلى
الله عليه وسلم باتباع الجنائز قال على الاتباع لا يقع
الا على الثاني ولا يسمى المقدم تابعا بل هو متبوع
ويحمل الامر على الندب دون الوجوب للاجماع وعن
علي بن ابي طالب قدمها بين يديك واجعلها نصب عينيك
فانما هي موعظة وتذكيرة وعبرة وما قيل انهم شفعا

فالاولي

فالاولي هم المتقدم قال ابو نصر البغدادي هو باطل
بالصلاة عليه فانهم شفعا فيها وقد تأخر واعنه
ولان الشفاعة في الصلاة عليه لا في تشييعه لانت
الشفيع انما يتقدم خوفا من بطش الشفوع عنده
فيمنع منه بالتقدم وذلك لا يتحقق هنا فليبق
الاتقديم وتسلمه اليه وطلب عفو ورحمته
والراكب يسير الجنازة فلا يتقدمها لئلا يضرب الناس
بأثارة الغبار الا ان يكون بعيدا على ما روي في التواتر
عن ابي يوسف قال رايت ابا حنيفة يتقدم امام الجنازة
وهو راكب ثم يقف حتى ياتي به فقله ثم يقف دليل
انه كان يبعد عنها والمشي افضل لكونه اقرب الى
التواضع واليق بحال الشفيع وفي حديث جابر بن
سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة
ابن الدحداح ماشيا ورجع راكبا على فرس رواه
الترمذي وقال حديث حسن ولا يقوم احد للجنازة
اذا مرت به الا اذا اراد ان يتبعها عليه الجهور وما
ورد في الاحاديث الصحيحة من القيام لها منسوخ
بما ورد عن علي كرم الله وجهه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس
بعد ذلك وامرنا بالجلوس رواه ابو داود وابن
ماجة واحمد والطحاوي من طرق وعن علي رضي
الله عنه قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد رواه
ابو داود والنسائي والترمذي وصححه ولم يبعثه
وقال قد كان ثم نسخ ولا ينبغي ان يرجع من جنازة
حتى يصلي عليها وبعد ما صلى لا يرجع الا باذن هكذا

ذكره في عامة كتب الفتاوى وغيرها وفي المحيط قبل الرقعة
 ان يسعه الرجوع بغير اذنه اقول هذا هو الموافق للا
 وعليه الجمهور ولا اعلم لهم في المنع ما خذ الا ان حصل
 الوحشة لاهل الميت بسبب الرجوع فينبغي ان يراعى
 ذلك والا ففي الصحيحين ان من اتبع جنازة مسلم حتى
 يصلي عليها فله قيراط من الاجر ومن اتبعها حتى تدفن
 فله قيراطان والقيراط مثل احد واذا منع من الرجوع
 بغير اذنه فربما يكون له ضرورة يتعسر عليه شهود
 الدفن بسببها فيترك الصلاة عليها ايضا فيحرم من
 اجرها وهذا مما لا يعقل وينبغي لمسمع الجنازة ان يكون
 متحفظا متفكرا في ماله متعظا بالموت وبما يصير اليه
 الميت ولا يتحدث باخبار الدنيا ولا يضحك وسمع
 ابن مسعود رجلا يضحك في جنازة فقال له اتضحك
 وانت في جنازة لاكلنك ابدارواه سعيد بن منصور
 وان يطيل الصمت ويكره رفع الصوت فيها بالذكر وقراء
 القرآن ذكره في فتاوى العصرا نها كراهة تجرم واختاره محمد
 الائمة الترمذاني وقال علاء الدين التاجري ترك الاولي
 ومن اراد الذكر او القراءة فليذكر وليقرأ في نفسه قال
 قيس بن عباد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يكرهون رفع الصوت عند ثلاث عند القتال وفي الجنازة
 وفي الذكر ذكره ابن المنذر في الاشراف ولا ينبغي للنساء
 ان يخرجن مع الجنازة ذكره في البدايع والمرغيبا في
 والاسيبيجا وعليه الجمهور وعن امر عطية نهينا
 عن اتباع الجنايز ولم يعزم علينا متفق عليه وقولها
 لم يعزم علينا معناه ان النهي نهى تنزيه والذي ينبغي

ان يكون

ان يكون التنزيه محتضا بمنه صلى الله عليه وسلم حيث
 كان يباح لهن الخروج للمساجد والاعباد وغير ذلك
 وان يكون في زماننا التحريم لما في خروجهن من الفساد
 وفي كفاية الشعبي سئل القاضي عن جواز خروج النساء
 الى المقابر فقال لا يئصال عن الجواز والفساد في مثل هذا
 وانما يئصال مقدار ما يلحقها من اللعن فيه واعلم انها
 كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله تعالى ولا يكتف
 واذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب واذا انت
 القبور تلعنها روح الميت واذا رجعت كانت في لعنة
 الله ذكره في التاتارخانية وقد روي عن علي رضي الله
 عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا نورة
 جلوس قال ما يجلسن قلن تنظر الجنازة قال هل
 نفسن قلن لا قال هل تحلن قلن لا قاهل بدلين
 فيمن يدلي قلن لا قال فارجعن ما زورن غير ما جوا
 رواه ابن ماجه باسناد ضعيف لكن يعضده المعنى
 الحادث باختلاف الزمان الذي بسببه كره لهن
 حضور الجمع والجماعات الذي اشارت اليه عائشة
 رضي الله عنها بقولها لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 راي ما احدث النساء بعده لنعهن نساء بني اسرائيل
 واذا قالت عائشة رضي الله عنها هذا عن نساء زمانها فما
 ظنك بنساء زماننا ويكره النوح وشق الجيوب
 وخمش الخدود ولطمها ونحو ذلك من الافعال المذمومة
 ليس منها من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية
 وعن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يري
 من الصقاله والحالقة والشاقة رواها البخاري والشيخ

لا ينبغي

هلية

شدة الصوت

وفي صحيح مسلم ثنتان في الناس هما كثر الطعن في النسب والنبوة
على الميت اي من افعال الكفر ولا باس بالبكاء بارسال الدعوى
في الجنائز وفي المنزل لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يعذب
بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا وانما
الى لسانه او يرحم متفق عليه وان كان مع الجنائز صالحة
او نايحة تزجر وتمنع فان لم تنزجر لا يترك اتباع الجنائز
وتشيعها لما اقترن به من البدعة ويكره قبله واذا كانت
الجنائز الى القبر كره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق
لان القصد من حضور دفن الميت اكرامه وفي جوارحه
قبل وضعه اذ ذكاه به ولانه قد يقع الحاجة الى التعاضد
والقيام ما يمكن فيه واذا وضعت عن الاعناق يجلسون
ويكره القيام ذكره قاضى خان وهو مقيد بعد الحاجة
والضرورة على ما لا يخفى **الشاذل في الدفن** الحديث في
القبر افضل عند الائمة الاربعة ان امكن والا فالشق
كذا ذكره السروجي وفي فتاوى قاضى خان والسنة في
القبر اللحد وان كانت الارض رخوة فلا باس بالشق
انتهى والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق
لغيرنا رواه ابوداود والترمذي وروى ابن ماجه عن النبي
رضي الله عنه لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
بالمدينة رجل يلحد واخر يصرح فقالوا استخير ربنا
ونبعث اليها فاتيها سبق تركناه فارسل اليها فسبق
صاحب اللحد فلحد وارسل الله صلى الله عليه وسلم
واخرج مسلم عن سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه انه قال
في مرضه الذي مات فيه اللحد والي اللحد وانصبوا على اللين
نصباً كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم وروى

ابن جابر

ابن جابر في صحيحه عن جابر انه صلى الله عليه وسلم اللحد
عليه اللبن نصباً ورفع قبره من الارض نحو شبر والحد
ان يحفر في جانب القبر من الارض حفرة فيوضع فيها
الميت وينصب عليها اللبن والشق ان يحفر حفرة
كالنهر ويبني جانباً لها باللين او غيره ويوضع الميت
بينهما ويسقف عليه باللين او الخشب ولا يمس السقف
الميت واستحب بعض الصحابة ان يرمد في التراب
رمساً يروي ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص
وقال ليس احد جنبى اولى بالتراب من الآخر وقال
صاحب المناقب اختاروا الشق في ديارنا الرخوة
الاراضى فيعذر اللحد فيها حتى اجازوا الاجرور
الخشب واتخاذ التابوت ولو كان من حديد ومثله
في المبسوط ويكون التابوت من دس المال اذا كانت
الارض رخوة او نديته في كون التابوت في غيرها مكروهاً
في قول العلماء قاطبة وفي قاضى خان ينبغي ان يفرش
فيه التراب وتطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويحمل
اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ليصير بمنزلة
اللحد وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت
للنساء يعنى ولولم تكن الارض رخوة فانه اقرب
الى الستر والتحرز عن مسها عند الوضع في القبر
ومقدار عمق القبر قدر نصف قامته ذكره في الروضة
وفي الذخيرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان
زاد فهو افضل وان عمقها مقدار قامته فهو احسن
فعلم بهذا ان الادنى نصف القامة والاعلى القامة
وما بينهما بينهما ويوضع الميت في قبره وضعا من جهته

القيلة

مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسئل سلاً عندنا وهو
 علي رضي الله عنه وابنه محمد بن الحنفية واسحق بن
 راهويه وابراهيم النخعي وابن جبيب وقال الشافعي واحد
 يستحب السئل بان يوضع عند رجل القبر ثم يسئل من راسه
 منحدراً وخبر مالك والظاهرية للشافعي حديث ابن عيينة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل من قبل راسه رواه الشافعي
 وعن عبد الله بن يزيد الخطمي الانصاري الصحابي انه صلى
 على جنازة الحارث ثم ادخل القبر من قبل راسه وقال
 انه من السنة رواه ابوداود وقال البيهقي اسناده صحيح
 ولنا ما روى ابوداود في المراسيل عن حماد بن ابي سليمان
 عن ابراهيم هو النخعي لا التيمي فان حماداً انما يروى عن
 النخعي وصرح به ابن ابي شيبة فقال عن حماد عن ابراهيم
 النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل القبر من قبل القبلة
 ولم يسئل سلاً زاد ابن ابي شيبة ورفع قبره حتى يعرف
 وروي ابن ماجه عن ابي سعيد انه صلى الله عليه وسلم
 اخذ من قبل القبلة واستقبل استقبالاً فقد تعارض
 روايتاه فنه صلى الله عليه وسلم وهو من فعل الصحابة وكذا
 ما صح عن علي انه ادخل يزيد بن المكلف من قبل القبلة وعن
 ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة اخرجهما
 ابن ابي شيبة يعارض فعل عبد الله الخطمي ويترجح فعل
 علي وبفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه وهو
 ما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما روى عن
 ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل قبراً
 ليلا فاسرج له سراج واخذ الميت من قبل القبلة رواه
 الطحاوي والترمذي وقال حديث حسن وعن ابن

مسعود انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في قبر عبد
 الله ذي الجنادين وابوبكر وعمر يقول ادنيا مني اخا كما حتى
 اسنده في لحده واخذه من قبل القبلة رواه الخلال
 في جامعه واستعاب النووي تحسين الترمذي حديث
 ابن عباس يكونه من رواية الحاج بن اوطاة وانه
 ضعيف باتفاق اهل الحديث ليس بصواب فقد قال
 ابن معين انه صدوق الا انه يدلس ولا شك
 ان المدلس اذا كان عدلاً لا يضره التدليس اذا قام
 حديثه واخبرني كابن عيينة والثوري وغيرها
 وكذا قال ابوزرعة وابو حاتم انه صدوق مدلس
 فاذا قال حديثي عن الثقة اخبرني كان مقبولاً ولا
 يرتاب في صدقه وحفظه وقال ابن عدي انما عاب
 الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره اما ان تعد
 الكذب فلا وهو ممن يكتب حديثه وقال ابوبكر
 الخطيب هو احد العلماء الحفاظ وقال الحاکم قد
 وثقه شعبة وغيره من الاثمة واكثر ما اخذ عليه
 التدليس روي له مسلم مقرؤنا بعبد الملك وابو
 داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وهذا تعد
 له من هؤلاء الاثمة فكيف يقال انه ضعيف باتفاق
 اهل الحديث هذا علي ان الجهة القبلة شرفا فكانت
 افضل وكذا وجوه الاخذين تكون الى القبلة فكان
 اولي ويقول واضعه بسم الله وعلى مل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كذا نقل عنه صلى الله عليه وسلم انه
 كان يقوله اذا وضع ميتاً في قبره رواه ابوداود
 والترمذي وقال حديث حسن اي بسم الله

وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم سلمناك ولا نعيب
 في عدد الواضعين وفي الذخيرة لا يضروا وتدخله اشفع
 لان المعبر حصول الكفاية وذو الوجر المحرم او الموضع
 المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ذكره في
 المحيط وفي الوبري والمحرم من غير رحم ولا يدخل
 القبر امرأة ولا كافروا ان كانا قريبين ذكره القدوري
 في شرحه والفتاوى في جوامع الفقه كان الميت ذكر او انثى
 ويستحب تسجئة قبر المرأة بثوب حال ادخالها القبر
 حتى يسوى اللبن ونحوه على الحد ولا يستحب في حق
 الرجل عندنا لما روي عن علي كرم الله وجهه انه لم يقوم
 قد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا فجذبه وقال
 انما يصنع هذا بالنساء وشهد اني دفن ابي زيدا
 في القبر بثوب فقال عبد الله بن السرا رفعوا الثوب
 انما تحزن النساء وانما شاهد على شفيع القبر ولم ينكر
 عليه وفيه خلاف الشافعي وقد تمتك حديث
 ضعيف اعترف بضعفه النووي ويوجه الميت
 في القبر الى القبلة على جنبه الايمن ولا يلقى على ظهره ولا
 العقدة روي ذلك عن الشعبي والنخعي وروي عنه
 صلى الله عليه وسلم انه لما وضع نعيم ابن مسعود في القبر
 نزع الاخلة بغيره وروي ابو داود والنسائي ان رجلا
 قال يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ما الكباير قال
 هي تسع فذكر منها استحلال البيت المحرم ثم قال
 قبلتكم احياء وامواتا وفي البيضاوي الستة ان يفرش
 في القبر التراب يعني في الارض الفرة والسجدة قال
 السروجي وفي كتب الشافعية والحنبلة يجعل تحت

راسه لبنة او حجر ولم اقف عليه عن اصحابنا انتهى
 ويكره ان يوضع تحت مضر به او تحدة ذكره المرغيناني
 ويكره ابن عباس ان يلقى تحت الميت شي رواه الترمذي
 وعن ابي موسى لا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا وما روي
 انه جعل في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قطيفة
 قيل لان المدينة سبخة وقيل ان العباس وعليه رضى
 الله عنها تنازعها فبسطها شقران تحت لقطع التنازع
 وقيل كان صلى الله عليه وسلم يلبسها ويفرشها فقال
 شقران والله لا يلبسك احد بعده ابدا فاقها في القبر
 ويسند الميت من ورائه بتراب او نحوه لئلا ينقلب
 ويسوى اللبن على الحد اي يقيم اللبن عليه من جهة
 القبلة وتسد شقوقه لئلا ينزل التراب منها على الميت
 واستعمال اللبن محم عليه ولا يابس بالقصب وفي
 الوبري يستحب اللبن والقصب والحشيش في الحد
 قال الشعبي جعل في الحد النبي صلى الله عليه وسلم طين قصب
 وحكى عن شمس الائمة الخلو اني هذا في قصب لم يعمل
 فاما القصب المعمول وهو بالفارسية بورديا فقد اختلف
 المشايخ فيه قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره
 يعني جعله فوق اللبن ويكره الاجر والخشب لانها
 لا يحكم البناء والزينة والقبر مكان البلاء والفناء
 وقد اوجبه الاسود بن يزيد ان لا يجعلوا على قبره اجرا
 وقال ابراهيم النخعي كانوا يكرهون الاجر في قبورهم
 وقيل لا يابس به عند رخاوة الارض وكان الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل يجوز استعمال رفوف الخشب
 وانما التابوت في بخاري وقد تقدم **ثم يمال التراب**

زع

ري

ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر ويكره الزيادة عن
محمد لا بأس بها والاول رواية الحسن عن ابن حنيفة ويستحب
حتى التراب عليه لما روي ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على خبازة ثم اتى القبر فغشي عليه من قبل
رأسه ثلاثا رواه ابن ماجه قال محمد ولا اري برش الماء
عليه باسا ويسنم القبر ولا يسطح عندنا وانه قال الثوري
والليث ومالك واحد والجمهور وقال الشافعي والتسليم
اي التربع افضل لما روي ابو داود عن القاسم بن محمد قال
دخلت على عائشة رضي الله عنها فقالت يا امه اكشفي لي
عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فكشفت
لي عن ثلاثة قبور لاشرفه ولا لاطية مطبوحة ببطحا
العرصة الحمراء والجمهور ما روي البخاري عن سفيان الثوري
انه رأى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مستما وحديث
القاسم لو بلغ درجة هذا في الصحة فليس فيه معا رضة
له فانه لا يصريح فيه بالتسطيح فان قوله مطبوحة يجوز
كونه صفة مؤكدة للاطية اي ليست مشرفة زائدة
في الارتفاع ولا لاطية زائدة في الانخفاض بحيث تكون
مطبوحة لاصقة بالارض بل هي بين ذلك ويحتمل ان يكون
مطبوحة يعني مبطحة من قولهم بطح المسجد بتطحا اي
فيه البطحا اي الحصا الضغار وهو الموافق لقوله
ببطحا العرصة اي القى عليها العرصة الحمراء وليس في
شي من ذلك ما ينال في التسليم كيف وقد روي عن القاسم
رحمه الله التصريح بانها مسنة رواه ابو حفص بن شاهين
في كتابه الجنائز حدثنا عبد الله بن سليمان بن الاشعث
حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا عبد الرحمن المحاربي

عن عمرو

عن عمرو بن شعوب عن جابر قال سألت ثلاثة كلهم له في قبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم اب سالت ابا جعفر محمد بن علي
سالت القاسم بن محمد بن ابي بكر وسالت سالم بن عبد الله
قلت اخبروني عن قبور ابايكم في بيت عائشة فكلهم قالوا
انها مسنة وانما ما روي مسلم عن ابي الحجاج الاسدي
قال قال لي علي بن عثمان علي ما يغني عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا تدع مثالا الا طسته ولا قبل الا
سويته فالمراد ما كانوا يفعلونه من تعظيمة القبور
بالبناء الحسن الرفيع وليس مما نحن فيه فان التسليم
المستحب قدر ما يبدو ويظهر عن الارض به وفي المحيط
وتسليم القبور قدر رابع او شبر وفي قاضي خان قدر
شبر وفي البدايع او اكثر قليلا فلم يكن حديث مسلم
منا فيا لما اخترناه من التسليم فان الاجماع على ان
ليس المراد منه التسوية بالارض ويكره تخصيص القبور
وتطيينه وبه قالت الائمة الثلاثة لما روي جابر بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور وان
يكتب عليها وان يبني عليها رواه مسلم وابوداود و
صحيحه ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يخصص القبور وان يكتب عليها وان يبني عليها وان تطا
وعن الحسن بن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يزال الميت يستمع الاذان ما لم يطين
قبره ذكره في المعنى وفي منية المفتي المختار انه لا يكره
التطين وعن ابن حنيفة انه يكره ان يبني عليه بناء من
بيت او قبة او نحو ذلك لما مر من الحديث آنفا وكذا
يكره وطئه والجلوس عليه كذلك وكره ابو يوسف

تسليم

الكتابة ايضا والله اعلم

التابع الشهيد والمراد به الحكم الذي يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع الجارية على المكلفين في الدنيا واما الشهيد الحقيقي الذي وعده الله تعالى الثواب المخصوص فليس من يتعلق به الاحكام الجارية على المكلفين غير لادبانه الذي قتل في سبيل الله ومن الحق به والله اعلم بمن قتل في سبيله ثم الاحسن في تعريف الشهيد الحكمي على قول ابي حنيفة انه مسلم مكلف ظاهر علم انه قتل ظلما قتل لم يجب به مال ولم يرث وعمل قولها بترك قيد التكليف والظاهر في هذا شامل لقتل اهل الحرب واهل البغي باي شيء كان وبأي سبب كان ولقتل غيرهم اذا لم يجب بنفسه القتل مال سواء لم يجب اصلا كقتل الاسير مثله في دار الحرب عند ابي حنيفة وقتل المتيد عبده عند الكل او وجب لغرض كقتل الاب ابنه والصلح عن العمد وشبه ذلك وخرج من الحد من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل المعصية والمقتول مجدا وقصاص لانهم لم يقتلوا ظلما وهذا بالاجماع وخرج منه من وجب بقتله مال كقتل غير العمد على حسب اختلافهم وكذا الذي وجب بقتله القسامة لظهور وجوب المال بنفسه القتل شرعا حينئذ وهذا بالاتفاق ايضا وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجبت فيه القسامة او لم تجب هو الصحيح ويشير اليه كلام صاحب الهداية حيث قال الا ان يعلم انه قتل بجديده ظلما وذلك لاحتمال انه لم يقتل ظلما وذلك لاحتمال بل بسبب مبيع للقتل وان كان تعليقه وجوب الفسول بوجوب القسامة والذي يشير الى انه اذا لم يجب فيه القسامة والدية لا يغسل

رة

كما اذا وجد في الشارع الاعظم او الجامع او البرية او في قرية ليس بقرية قرية لكن الوجه ما ذكرنا من احتمال السبب المبيع للقتل منه فلا يسقط الغسل الذي هو واجب كسائر الموتى بالمشبهة والاحتمال لان سقوطه في حق الشهيد المذكور على خلاف القياس فلا بد من تحقق وجوب الوصف الذي سقط لاجله الغسل فيه وعند الاحتمال يعمل بالاصل وخرج منه الضمى والمجنون والجنين والحائض والنفساء على قول ابي حنيفة وبه قال احمد وسحنون من المالكية فانهم ليسوا من قسم الشهيد الحكمي عنده بل يغسلون كسائر الاموات وعندهما لا يغسلون وهو قول الشافعي واشتهب من المالكية قياسا على غيرهم لان عدم التكليف او عدم التكليف الطهارة لا يؤثر في الشهادة فان عدم الذنب في غير المكلف لا ينافي كرامة سقوط الغسل فان سقوطه لا ينافي المظلومية وغير المكلف اولى بذلك وكذا عدم الطهارة في الحياة لا يوجب الغسل بعد الممات لان وجوبه ما لا يصح الابه وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الغسل والشهادة قد اقيمت مقام الغسل الواجب بالموت فلا يجب الغسل اصلا ولا في حنيفة في غير المكلف ان الغسل انما يسقط عن الشهيد لان القتل صار كفارة له ولا ذنب لغير المكلف ليكون القتل طهارة له والقتل في حقه والموت سواء فيغسل والتكريم في جعل القتل طهارة والذنوب اظهر منه في ابقاء انرا الظلم او هو غير موجود معه اصلا اذ الحاكم علام لا يحتاج الى شاهد وله في غير الظاهر ما رواه ابن جبران والحاكم عن عبد الله بن الزبير قال

في القسامة وجوب

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وقد قتل حنظلة
 ابن ابي عامر الثقفي ان صاحبكم حنظلة تغسله الملائكة
 فاستلوا صاحبته فقالت خرج وهو جنب لما سمع
 الهاتفة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك
 غسلته الملائكة قال الحاكم صحيح على شرط مسلم فهذا
 نص مشتمل على التصريح بان الملائكة غسلت حنظلة
 لاجل انه جنب فلا اعتبار للقياس في مقابله والحق
 الحيز والنفاس بالجناية بطريق الدلالة سواء كانا
 قد انقطعوا اولاً في الصحيح لحصول الانقطاع بالموت
 وكذا خرج عن الحد من اريت باتفاق ائمتنا ايضا والاد
 افتعال من رث الثوب يرب اذا صار خلقاً ومستى
 الشهيد الذي حصل له رفق عن مرافق الحياة مرتين
 تشبيهاً لشهادته بالثوب الرث حيث لم يتبق على
 جذبتها وهيئتها التي كانت في شهداء احد الذينهم
 الاصل في حكم هذا الشهيد وذلك بان ياكل ويشرب
 او ينام او يداوي او ينقل من المعركة حياً او يابى خيمة
 او نحوها وهو حي او يمضي عليه وقت صلاة وهو يعقل
 والاصل ان ترك الغسل على خلاف القياس المشروع
 في حق سائر اموات بني آدم فبراعى فيه جميع الصفات
 التي كانت في المقيس عليه وهم شهداء احد وغيرهم
 ممن استشهد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاضاف
 في حقهم انه لم يحصل لهم بعد وجود سبب القتل شي
 من مرافق الدنيا ولا خوطبوا بحكم جديد من احكامها
 وما قبل مضي وقت الصلاة مع العقل خطاب بحكم جديد
 من احكامها لان الصلاة صارت ديناً في ذمته اما

مطلقاً

مطلقاً او قدر على الايماء بالراس على ما مر الكلام عليه
 في صلاة المريض وقد روي البيهقي في شعب اليمان عن
 ابي جهم بن حذيفة العدوي قال انطلقت يوم اليرمو
 لطلب ابن عمي ومعي شنة ماء فقلت ان كان به رفق
 سقيته ومسحت وجهه فاذا به ينهد فقلت اسقيك
 فاشارة ان نعم فاذا رجل يقول آه فاشارة ان انطلق
 اليه فاذا هو هشام بن العاص اخو عمر بن العاص فاتيته
 فقلت اسقيك فسمع آخر يقول آه فاشارة هشام ان
 انطلق اليه فحيته فاذا هو قد مات فرجعت الى هشام
 فاذا هو قد مات فرجعت الى ابن عمي فاذا هو قد مات
 ولو اوصي بشئ فان كان من امور الدنيا فهو ارثا
 اتفاقاً وان كان من امور الآخرة فذلك عند ابي يوسف
 وقال محمد ليس بارتثا لانه من احكام الاموات
 دون الاحياء وقيل لخلاف بينهما فيما اذا اوصي بامور
 الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرتثاً اتفاقاً وقيل
 لا خلاف بينهما فاجاب ابي يوسف وقع فيما اذا اوصي
 بامور الدنيا وجواب محمد فيما اذا اوصي بامور الآخرة
 ومن الارتثا ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير
 وعن محمد ان بقي مكانه حياً يوماً وليلة فهو مرتث وان
 لم يكن يعقل وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب
 اما قبل انقضاءها فلا يصير مرتثاً بشئ مما تقدم ذكره
 ابن الهمام في شرح الهداية لان ما ينال من المرافقة
 حينئذ يصلح ان يكون للاستعانة على القتال فلا يؤثر
 في الشهادة نقصاً ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل
 بل يدفن بدنه وثيابه التي قتل فيها الا ما ليس من جس

الكفن

لقوله صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد زملوهم بكموهم
ودماهم رواه أحمد وعن ابن عباس رضي الله عنهما أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل أحدان ينزع عنهم
الحديد والجلود وإن يرفنوا بشيائهم ودمائهم رواه
ابوداود وعلي هذا الأئمة الأربعة وجمهور العلماء خلا
لسعيد بن المسيب والذي ليس من جنس الكفن هو
واله الحرب من الحديد وخو والجلود كالفر والخر
والنعل والحشو كالقنسوة والحببة المحشوة وفي
الذخيرة التراويح مما ليس من جنس الكفن أيضا فإن
كان ما عليه ناقصا من كفن السنة يزداد عليه بأن
لم يكن فيه إذا راولفاقة وإن كان أزيد من ذلك
ينقص منه وأعلم أن أمره صلى الله عليه وسلم أن يرفنوا
بشيائهم ليس ما يدل على منع الزيادة لكن ظاهره يمنع
التقصان إلا أن يقال الظاهر من حالهم أنهم لم يكن
عليهم من الثياب أزيد من مقدار سنة الكفن بل هو
الغالب في كل بقا تل أن لا يلبس أكثر من ثلاثة أثواب
زائدا على الحشو واله القتال فورد الأمر على ما هو
الغالب لمقتاد فلا يدل على المنع فيما عسى أن يوجد
على سبيل النذرة وبهذا يجاب في نزع الحشوفان
ظاهر الحديث يدل على منعه لكن ليس يمكن معتادا
في ديارهم فورد الأمر على الغالب ويصلي على الشهيد
عندنا وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعقبة بن عامر
وجمهور التابعين ورواية عن أحمد وقال مالك والنسائي
واسحق لا يصلي عليه لحديث جابر بن عبد الله أن
الله صلى الله عليه وسلم أمر برفن شهداء أحد في دما

ولم يغسلوا

ولم يغسلوا ولم يغسل عليهم رواه البخاري والترمذي
ولنا ما روي الحاكم عن جابر قال فقد رسول الله صلى الله
عليه وسلم حمزة حين فاء الناس من القتال فقال رجل
رأيت عند تلك الشجرة فجاء رسول الله صلى الله عليه
وسلم نحوه فلما رآه وراي ما مثل به شفق وبكى فقام رجل
من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جي حمزة فغسل
عليه ثم بالشهداء فيوضعون إلى جانب حمزة فغسل
عليهم ثم يرفعون ويترك حمزة حتى يصلي على الشهداء
كلهم وقال صلى الله عليه وسلم حمزة سيد الشهداء عند
الله يوم القيامة مختصر وقال صحيح الاسناد ولم يخر
وأسند أحمد حدثنا عفان بن مسلم حدثنا حماد بن
سلمة حدثنا عطاء بن سائب عن الشعبي عن ابن مسعود
قال كان النساء يوما أحد خلف المسلمين يجهرن
على جرحي المؤمنين إلى أن قال فوضع النبي صلى الله عليه
وسلم حمزة وجي برجل من الانصار فوضع إلى جنبه
فغسل عليه فرفع الانصارى وترك حمزة ثم جي
باخر فوضع إلى جنب حمزة فغسل عليه يومئذ سبعين
صلاة وأخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال لما انصرف المشركون عن قتلى أحد إلى أن قال
ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فذكر عليه
عشرًا ثم جعل يجاء بالرجل فيوضع وحمزة مكانه حتى
صلى عليه سبعين صلاة وكانت القتلى يومئذ
سبعين إلى غير ذلك من الأحاديث وكل من هذه
الأحاديث أن سلم أنه لم يرتق إلى درجة الصفة فليس
بنازل عن درجة الحسن وعلى تقدير أن كل واحد

منها لم يبلغها فقتل

فيهما مرتق اليها قطعاً وحيث ينعارض حديث البخاري
ويرجح بانها مثبتة وهو نافي على ما عرف في الاصول
ترجيح المثبت على النافي اذا لم يعرف بدليله وهذا
كذلك فان جابر لم يكن مراعيًا لما فعله رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ذلك اليوم لاشتغال قلبه وحزنه
بقتل ابنيه وعمه على ما ذكره البخاري واليه سقى انها قتلا
في ذلك اليوم فلم يشعر ابتداء بما فعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليهم وقد سمع امره صلى
الله عليه وسلم بدفنهم بدماهم كما هم فظن انه لم
يصل عليهم فرواه ثم لما علم بصلاته صلى الله عليه وسلم
عليهم وكيفية رواها ايضا كما في رواية الحاكم والله
اعلم **الثامن في مسائل متفرقة من الجنائز والابرار**
بالاذن في صلاة الجنائز لان التقدم حق الولي فيملك
ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ لا بأس بالاذان
اي الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليقتضوا حقه
كذا في الهداية قال ابن الهمام سيما اذا كانت الجنائز
يتبرك بها ولينتفع الميت بكثرتهم في صحيح مسلم
الترمذي والنسائي عن عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ما من ميت قال يصلى عليه امة من الناس
يلغون مائة كلهم يشفعون فيه الا شفعوا فيه وكره
بعضهم ان ينادي عليه في الازقة والاسواق لانه يشبه
نعي الجاهلية والاصح انه لا يكره اذا لم يكن مع تنويه
بذكره وتخييم بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان
ابن فلان الفلاني فان نعي الجاهلية ما كان فيه قصد
الدوران مع الصبيح والنياحة وتعداد الاوصاف

عليه ٢٠

وهو المراد

وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله صلى الله عليه وسلم
ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى
الجاهلية مات كسليم قريب كافر ليس له ولمن الكفار
يفسده غسل الثوب النجس ويلقيه في خرقة ويحفره
حقيره ويلقيه فيها من غير مراعاة السنة في ذلك لما
روي ان ابا طالب لما هلك جاء على رضي الله عنه فقال
يا رسول الله ان عمك الضال قد مات فقال له اذهب
فغتسله وكفنه ورواه الحديث قال النووي وهو ضعيف
انتهى وان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له والي اخر
من الكفار لا ينبغي ان يتولى امره بل يحل بيته وبينهم ويتبع
جنازته من بعيد ان شاء وهذا كله اذا لم يكن كفرة بالا
اما لو كان مرتدا يلقيه في حفرة كالكلب دفعا لاذي
جيفته عن الناس من غير غسل ولا تكفين ولا دفن
الى اهل الدين الذي انتقل اليه ولو مات السلم وليس له
ولم لا كافر لا ينبغي للمسلمين ان يحلوا بيته وبينه بل
يتولون امره لما روي ان يهوديا آمن برسول الله صلى
الله عليه وسلم عند موته فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لاصحابه تولوا الخاكر ولم يحل بيته وبين اليهود
مات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه وجب كفنه
على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت المال فان لم
يكن او منع ظلما سألوا من الناس لانه لا يقدر على
السؤال بنفسه بخلاف الحي اذا لم يجد ثوبا لا يجب
على الناس ان يسألوا له لانه قادر على السؤال فان
فضل ما سألوا شئ صرفه الى كفن آخر ان لم يعرف
صاحبه بعينه وان عرف رد اليه وان لم يوجد ميت

رتداد

آخر تصدق به

بنش الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان
 كان قد قسم ماله فعلى الورثة لاعلى الغرماء كفن رجل
 ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل او فترسب
 الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه خرج من
 الميت شئ بعد ما ادرج في كفنه ذكر في الروضة لا يغسل
 منه شئ عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها بالاجماع
 اما غسله زوجته فغير جائز عندنا وهو قول الثوري
 والا وراعي خلافا للثلاثة احتجوا بحديث عائشة قلت
 وارأساه لصداع بن فقال صلى الله عليه وسلم وانا وازرا
 يا عائشة ما ضررك ان ميت قبلي فغسلتك وكفنتك
 الحديث رواه احمد والدارقطني وغيرهما باسناد
 ضعيف قال ابو الفرج ورواه البخاري ولم يقل غسلتك
 وروى البيهقي وابو الفرج عن فاطمة انها قالت لاسماء
 بنت عميس يا اسماء اذ امت فاغسليني انت وعلى
 فغسلها قال ابو الفرج في اسناده عبد الله بن نافع
 قال يحيى ليس بشئ وقال النسائي متروك ورووا
 احاديث اخر ليس فيها ما يعتمد عليه على انه لو ثبت
 لم يكن فيه دلالة لان الغسل ما يضاف الى السبب
 اضافة مشهورة تقرب من الحقيقة في كثرة الاستعمال
 والشهرة يقال فلان غسل فلانا وكفنه وجفنه ولم
 يصدر من فلان من ذلك شئ الا مباشرة الاسباب
 والقيام عليها قال النووي والمعتمد عليه القياس
 على غسلها ثم قال فان قيل الفرق ان علايق النكاح
 فيها باقية وهي العدة بخلاف الزوج قال الشافعي
 لا اعتبار بالعدة فان الزوج لو طلقها ثم مات لا يغسل

في العدة

في العدة هكذا اجاب في الامر قال السرخسي قلت قياس
 الواجبة بالموت على العدة الواجبة بالطلاق قبل الموت
 غير سديد لانها كانت محرمة عند وجود سبب غسله
 في الطلاق دون الموت فجاز ان يبقى المحل الثابت عنده لا يفي
 عنده الا ترى انها تترك هنا لاهناك ولا يخلو هذا المحل
 من اشكال فان الموت ان اوجب قطع الوصلة وانما
 الحرمة فلا فرق بينه وبين الطلاق البائن من جانبها
 وجانبه والا فلا فرق بينها وبينه في جواز الغسل
 وقد يجاب انه بمنزلة الطلاق الرجعي في توقف قطع
 وابتناء الحرمة على انقضاء العدة وذلك انما يكون
 حيث توجد كل في جانبها لا حيث توجد كل في جانب
 ولو كانت حاملا فوضعت اثم مودة لا يجوز لها ان
 تغسله لانقضاء عدها خلافا لما لك والشافعي
 وكذا لو بان من قبل موته او ردت قبله او بعد
 او قبلت ابنه او اباه او وطئت بشبهة قال في المحيط
 في رواية الحسن وهي الاصح يحرم عليها غسله خلا
 لفرق والمطلقة الرجعية تغسله وبه قال احمد خلا
 للشافعي وعن مالك روايتان وام الولد لا تغسل سببا
 وان كانت في العدة لان عدها للموت لا للموت فصلا
 كما لو اعتقها ثم مات وهي في العدة وهي عدة الاستبراء
 حتى كانت بالاقراء كذا في المحيط وفي البداية في ام الولد
 روايتان عن ابي حنيفة في قوله الاول تغسله كقول
 زفر ومالك واحد وفي قوله الثاني لا تغسله وهو
 الاصح عند الشافعي ولو غسل الميت كفن ونسوا
 لم يصبه الماء ينقض الكفن ويغسل العضو وتعاد

الصلاة

ان كانوا صلوا عليه وكذا لو علوا بذلك بعد وضعه في القبر
 قبل ان يمال التراب ولو اهيل لا ينش ولا يخرج وسقط
 غسله وعاديت الصلاة عليه الى الجواز وفي الميسوط
 سقط غسله ويصلي على قبره لان الصلاة الاولى لم تنصح
 انتهى وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل اصلا او لم يكفن فانه
 لا ينش بعد ما اهيل التراب لان الغسل والكفن مأمور
 والنش منهي راجح على الامر ولو بقيت اصبع او خوها
 لا ينقض الكفن عند ابي حنيفة وابي يوسف لاحتمال
 الخفاف بعد الغسل وقال محمد ينقض ويغسل على
 كل حال ولو علم ذلك قبل التكفين غسل بالاتفاق
 ولو دفن بثوب او درهم للغير او في ارض مفسوبة او خد
 بشفعة يخرج لانه حق العبد وان وقع في القبر متاع
 فعلم به بعد ما اهيل التراب ينش ايضا واخرج ولا
 يجوز ينش القبر لغير ذلك وفي المنتقى مات ولم يجدوا
 ما يمتوه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسלוه وصلوا
 عليه ثانيا لا انتقاض تيممه وفي المرغيناني وفي رواية
 لاتعاد الصلاة قال السروجي وهي موافقة للاصول
 يعني ان الاصل انه اذا صلى بالتيمم ثم وجد الماء يجب
 اعادة الصلاة ولو في الوقت فكذلك هذا وكلا الروايتين
 عن ابي يوسف حكي وميت بينهما ثوب او ثوب مباح
 فالحي اولى به وفي المرغيناني ان كان للحي فهو اولى وان
 كان للميت فهو اولى وان كان للحي وارثا للميت فان
 كان مضطرا اليه لبرد او سبب يخشى منه التلف قدم
 على الميت كما لو كان للميت ماء وهناك مضطرا اليه
 لعطش قدم على غسله بخلاف ما لو كانت حاجة

الحي الى

الحي الى التسترة للصلاة او الى الماء للطهارة فان الميت
 اولى بكمه لبقائه فيما هو محتاج اليه والحي يمكنه ان يصلي
 عربانا ومتمما لوجود الغدر ولا يجوز الجمع بين اثنين
 في كفن واحد عندنا خلافا للشافعية والحنابلة حيث
 جوزوه عند الضرورة لما روي الشافعي قال كفن رسول
 الرجلان والثلاثة في قنطرة واحدة في الثوب الواحد قال
 الترمذي حسن غريب قلنا معناه انه كان يقسم الثوب
 الواحد بين الجماعة فيكفن كل واحد ببعضه للضرورة
 وان لم يستر الا بعض بدنه وليس المراد ان يلاصق بدنها
 لان فيه مباشرة عورة احدهما الاخر ولا يجوز ان يدفن
 اثنان او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة وحينئذ
 يجعل بينها حاجز من التراب او طمان يصلي عليه فلان
 فالوصية باطلة وليس له ان يتقدم الا برضا الاولياء
 وكذا الوصية بغسله وادخاله القبر وبه قال الشافعي
 وروي ابن رستم انها جائزة ويؤمر ان يصلي عليه
 وبه قال ابن حنبل والاول هو المشهور ولو صلى النساء
 وحدهن على الجنازة جاز وسقطت بها الفريضة يستحب
 ان يصلين منفردات معا ويجوز جماعة ولو اجتمع
 الجنايز جاز ان يصلي عليهم صلاة واحدة ويجعلون
 واحدا خلف واحد ويجعل الرجال ما يلي الامام و
 ليستوى فيه الحر والعبد في ظاهر الرواية ثم الصبي
 ثم الحنثا ثم النساء كما في سائر الصلوات وان شافعا
 جعلوهم صفا واحدا قال المرغيناني في الوجهايات
 سيما في نظام الرواية وجاز ان يصلي على كل واحدة
 على حدة وهو الافضل لان الجمع مختلف فيه ولو كثر

Copyright in University

على جنازة فجي باخري يوم الاولي ويستقبل الاخرى
واذا اختلط مومي المسلمين ومومي المشركين فان وجد
علامة عمل بها قيل علامة المسلمين الختان والخطاب
ولبس السواد وقص الشارب لكن الختان انما يكون
علامة اذا لم يكن فيهم يهود واما لبس السواد فكثر
في الكفار من الفرج وخوفهم فلا يكون علامة واما قص
الشارب فينبغي ان لا يكون عدمه علامة للكفر لما ذكر
في التاتارخانية انه يندب للغازي في دار الحرب
الى توفير الشارب وتطويله ليكون اهيب في عين
العدو وان لم توجد علامة وكان المسلمون اكثر غسل
الكل وصلى عليهم وبنوا المسلمون وان الكفار اكثر غسل
ولم يصل عليهم وقيل لا واما الدفن فقيل يدفنون
في مقابر المسلمين وقيل يتخذ لهم مقابر على حدة
وستوى قبورهم ولا تشتم وهو قول ابى جعفر الهندو
واصل الاختلاف في كتابته تحت مسلم مات حبلى لا يصل
عليها بالاجماع واختلف الصحابة رضي الله عنهم في
دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين ترجيحاً
للولد المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عقبة بن
عامر ووائل بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو
الاحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة
لان وجه الجنين الى ظهرها قال السرخسي وهو حسن
ولو وجد قيل في دار الاسلام فان كان عليه سيما عمل
بها وان لم تكن ففيه روايتان في رواية يفسل ولا
يصل عليه والصحيح انه يصل عليه لانه مسلم تبعاً
لداره وان وجد في دار الحرب ولا علامة فالصحيح

انه كافر

انه كافر بحكم الدار ولو حضرت الجنازة في وقت المغرب
تقدم صلاة المغرب ثم تصلي الجنازة ثم سنة المغرب
وقيل تقدم السنة ايضا على الجنازة ولو حضرت وقت
صلاة العيد قدمت العيد عليها ثم هي على الخطبة والقيل
تقدمها على العيد لكن استحسنوا تقديم العيد خوفاً
التشويش لئلا يظن البعيد انها صلاة العيد ولو حضر
الميت صبيحة الجمعة يكره تأخيرها الى وقت الجمعة ليلي
عليه جمع عظيم بعد الجمعة اما لو خاف فوت الجمعة
بسبب دفنه اخروا دفنه وابتاع الجنازة افضل للنوا
ان كان لجوار او قرابة او صلاح مشهور والا فالنوا
افضل ذكر ذلك كله السرخسي في شرح الهداية وذكر
خان يجوز الاستنجار على حمل الجنازة وحفر القبور
ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ جوزوا ذلك
ايضا ويستحب في القيل والميت دفنه في المكان الذي
مات فيه في مقابر اولياء القوم وان نقل قبل الدفن
قد رمل او ميلين فلا بأس به قيل هذا التقدير من محمد
يدل على ان نقله من بلد الى بلد مكروه لان مقابر بعض
البلدان ربما بلغت هذه المسافة ففيه ضرورة
ولا ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك ما دون
السفر لما روي ان سعد بن ابوقاص مات في قرية على
اربعة فراسخ من المدينة فحمل على اعناق الرجال اليها
وقيل لا يكره في مدة السفر ايضاً واما بعد الدفن فلا
يجوز اخراجه حتى قالوا لوان امرأة مات ولدها ودفن
ببلد غير بلدها وهي لا تصبر وارادت نبشه ونقله
الى بلدها لا يباح لها ذلك ولا يباح نبشه بعد الدفن

اصلاً

الا لما تقدم من سقوط مال فيه او كون الارض حق الغير
 وحينئذ ان شاء ذلك الغير اخرج به وان شاء سوى القبر
 وزرع فوقه وجوز البعض النقل بعد الدفن استدل الا
 بما نقل ان يعقوب عليه السلام بعد ما مضى عليه زمان
 نقل من مصر الى الشام مع ابايه والصحيح الاول لان شرع
 من قبلنا اذ لم يقضه الله او رسوله علينا من غير تغيير
 لا يكون شرعا لنا فلا يجوز الاستدلال به وفي القنية
 مقابر بلغ اليها حطرم جيحون لا يجوز نقلهم الى موضع
 اخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان
 صغيرا او كبيرا فان ذلك خاص بالانبياء صلوات الله
 عليهم اجمعين ولا يحفر قبر لدفن اخر ما لم يبل الاول
 فلم يبق له عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد حينئذ
 تجمع عظام الاول ويجعل بينها وبين الاخر حار من تراب
 ومن مات في سفينة ليس بقبر بها ارض غسل وقفن
 وصلى عليه والقي في البحر ويكره الجلوس على القبر
 ووطئه وقطع النبات الرطب من عليه دون النخيل
 ولو راي طريقا وظن انه محدث وان تحته قبر اكره
 المشي فيه ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولى
 وكل ما لم يعهد في السنة والمعهود منها ليس الازيار
 والدعاء عندها قائما كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم
 في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
 وانا ان شاء الله بكم لاحقون اسأل الله لي ولكم العافية
 واختلف في اجلاس القاريين ليقرأوا عند القبر والحكماء
 عدم الكراهة ولا تكره الدفن ليلا والمستحب نهرا
 امرأة ماتت واضطرب الولد في بطنها وغلب على

راهم

رايم انه حتى يشق بطنها اما لو ابتلع لولوة او مالا لان
 ثم مات ولا مال له ففي الجنبين انه لا يشق بطنه وفوق
 بينه وبين المسئلة الا ولى ان هناك ابطال حق الميت
 لصيانة حرمة الحي فيجوز وهناك ابطال حرمة الاعلى وهو
 الادنى لصيانة الادنى وهو المال بناء على ان حرمة الميت
 كحرمة الحي ولا يشق بطنه حيا لو ابتلع ذلك فكذا
 بعد الموت وذكر في الاختيار ان عدم الشق فيه رواية
 عن محمد وان الجرجاني روي عن اصحابنا انه يشق لان
 حق الادنى مقدم على حق الله تعالى على حق الظاهر
 المتعدي قال الشيخ كمال الدين بن المهام وهذا اولى
 والجواب عن الفرق ان ذلك الاحترام يزول بتعدي
 انتهى وانما يشق في حال الحياة لافضائية الى الهلاك
 لا مجرد الاحترام ولا كذلك بعد الموت وفي فتاوى
 قاض خان حامل مات وقد اتي على حملها تسعة اشهر
 وكان الولد يتحرك في بطنها فدُفِنَتْ ولم يشق بطنها
 ثم رويت في المنام تقول ولدت لا ينش القبر لان الظاهر
 انها لو ولدت كان الولد ميتا وفيها ولا تكسر عظام الميت
 اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام
 المسلم لانه لما حرم ايداه في حياته تجب صيانته عن
 الكسر بعد موته انتهى ويستحب زيارة القبور للرجال
 وتكره للنساء لما قدمناه ويدعو اقبام استقبال القبلة
 وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي وكذا
 الكلام في زيارة صلى الله عليه وسلم وفي القنية قال
 ابو الليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحب
 ولا نرى به بأسا وقال علاء الدين التاجي هكذا وجدنا

كلامه في زيارة القبور
 المستحب

ناه

من غير تكبير من التلف وقال شرف الايمة بدعة وعن
 جاز الله العلامة مشايخ مكة ينكرون ذلك ويقولون انه
 عادة اهل الكتاب وفي احياء علوم الدين انه من عادة
 النصاري انتهى ولا شك انه بدعة لاسنة فيه ولا اثر
 عن صحابي ولا عن امام من يعتمد عليه فيكره ولم يعهد
 الاستسلام في السنة الا الحجر الاسود والركن اليماني خاصة
 ويجوز الجلوس للمصيبة ثلاثة ايام وهو خلاف الاولى
 ويكره في المسجد وتحت التبرية للرجال والنساء
 الا في لا يفتن لقوله عليه السلام من عزي اخاه بمصيبة
 كساه الله ثوبا من حبل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه
 وقوله صلى الله عليه وسلم من عزي مصابا فله مثل اجره رواه
 الترمذي وابن ماجه والتبرية ان يقول اعظم الله اجره
 واحسن عزاك وغفر ليتك ان كان الميت مكلفا والآفة
 يقول وغفر ليتك وروى ان الخضر عليه السلام عزي
 اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان في الله
 سبحانه وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلقاً من كل هالك
 وردك من كل قات فبالله فتقوا وآياهم فارجعوا فان
 المصاب من حرم الثواب رواه الشافعي في الامم وذكر
 غيره ايضا وفيه دليل على ان الخضر حي وهو قول اكثر العلماء
 ذكره السرخسي في شرح الهداية ويكره اتخاذ الصياقة من اهل
 الميت لانه شرع في السرور ولا في الحزن قالوا وهي بدعة
 مستقيمة لما روي الامام احمد وابن ماجه بائناً صحيح
 عن جرير بن عبد الله قال كنا نخذ الاجتماع الى اهل الميت
 وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لغير ان الميت
 والاقرباء والا باعد تهيئة طعام لهم لقوله صلى الله عليه

اصنعوا

اصنعوا لا جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم حسنة النبي
 وصحبه الحاكم ولانه بمرعوف ويستحب ان يلح عليهم في
 الاكل لان الحزن يمنعهم من ذلك فيضعفون ذكره ابن الهمام
 وفي فتاوى البرازي ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول
 والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم
 واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراءة
 للمختم او لقراءة سورة الانعام والاخلاص والحاصل
 ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره فيها
 في كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاماً للفقراء كان حسناً
 انتهى ولا يجزى عن نظر لانه لا دليل على الكراهة الاحديث
 جرير المتقدم وانما يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط
 على انه قد عارضه ما رواه الامام احمد بسند صحيح
 داود عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار قال
 خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة
 فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على القبر يوصي
 الحافر يقول اوسع من قبل رجليه اوسع من قبل راسه فلما
 رجع استقبله داعي امراته وجيء بالطعام فوضع يده وودع
 القوم فاكلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمة
 في فيه ثم قال اني اجد لحم شاة اخذت بغير اذن اهلها
 فارسلت المرأة تقول يا رسول الله عليك اني ارسلت
 الى البقيع اشترى شاة فلم اجد فارسلت الى الجار في فقد
 اشترى شاة ان يرسل الي بئسها فلم يوجد فارسلت
 الى امراته فارسلت بها الي فقال صلى الله عليه وسلم
 اطعميه الا ساري فهذا يدل على اباحة صنع اهل البيت
 الطعام والدعوة اليه وفي الفتاوى جعل روضه مقبرة

فبنى فيها رجلا بيتا للوضع النعش واللين وخوها ان كان في الارض
سعة فلا بأس به ولا يهدم ويحرق فيه لان صاحبها جعلها
مقبرة ولو حفر قبراً فاداً آخر دفن ميت فيه ان كان
المقبرة واسعة كره له لا يحاش المسلم من غير ضرورة وان
كانت ضيقة جاز ولكن يضمن ما اتفق الاول وهذا كمن
بسط ساطا او مصلى في مسجد او مجلس ان كان المكان
واسعاً كره لغيره ان يزيله والا فلا ومن حفر لنفسه قبراً
فلا بأس به ويؤجر كذا عمل عمر بن عبد العزيز والربيع بن
خيثم وغيرهما ذكره في التاتارخانية وذكر في القينة بكرة
ان يتخذ لنفسه تابوتاً قبل موته وعن ابي بكر رضي الله عنه
انه راي رجلاً عنده مسجاة يريد ان يحفر لنفسه قبراً فقال
لنفسك قبراً واعد نفسك للقبر انتهى والذي ينبغي
ان لا يكره عبد الله تيسرته نحو الكفن لان الحاجة اليه متحقق
غالباً بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدري نفس بأي ارض
تموت وفي الزاوي ذكر الامام الصفا في كتابه على حجة
الميت او عمامته او كفته عهداً ما يري ان يفترقه
سبحانه للميت وفي كفاية الشعبي يحكي عن بعض المتقدمين
انداوحي ابنه اذا مات وغسلت فاكبت في جبهتي
وصدري لسبح الله الرحمن الرحيم قال ففعلت
ثم دابته في المنام وسالت عن حاله فقال لما وضعت
في القبر جئتني ملائكة العذاب فلما راوا مكتوباً علي جبهتي
وصدري لسبح الله الرحمن الرحيم قالوا انت
من العذاب ذكره في التاتارخانية والله سبحانه وتعالى
اعلم **فصل في احكام المسجد** قال الله تعالى انما
يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واقام الصلاة

عليه

قناوي

قال في التاتارخانية
في القينة بكرة
عن ابي بكر رضي الله عنه
انه راي رجلاً
عنده مسجاة
يريد ان يحفر
لنفسه قبراً
فقال لنفسك
قبراً واعد نفسك
للقبر انتهى
والذي ينبغي
ان لا يكره عبد الله
تيسرته نحو الكفن
لان الحاجة اليه
متحقق غالباً
بخلاف القبر
لقوله تعالى
وما تدري نفس
بأي ارض تموت
وفي الزاوي
ذكر الامام الصفا
في كتابه على حجة
الميت او عمامته
او كفته عهداً
ما يري ان يفترقه
سبحانه للميت
وفي كفاية الشعبي
يحكي عن بعض
المتقدمين انداوحي
ابنه اذا مات
وغسلت فاكبت في
جبهتي وصدري
لسبح الله الرحمن
الرحيم قال ففعلت
ثم دابته في المنام
وسالت عن حاله
فقال لما وضعت
في القبر جئتني
ملائكة العذاب
فلما راوا مكتوباً
علي جبهتي
وصدري لسبح الله
الرحمن الرحيم
قالوا انت من
العذاب

واتي

واتي الزكاة ولم يخش الله الاية العماره تتناول البناء
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى مسجداً
لله بنى الله مثله له في الجنة متفق عليه وتتناول
رماً ما استمر منها وتنظيفها وتنويرها بالمصابيح و
وتعظيمها واعتيادها للعبادة والذكر وصيانتها عما
لم يبين لها من احاديث الدنيا واشغالها ويدل عليه
قوله صلى الله عليه وسلم اذا رايتم الرجل يتعاهد المسجد
فاشهدوا له بالايمان فان الله تعالى يقول انما يعمر
مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر الاية رواه
الترمذي وابن ماجه فهذا يدل على ان المراد بالعماره
المعنى الثاني وههنا البحات الاول فيما تضمنه المسألة
يجب ان تصان عن ادخال الراية الكريهة لقوله
صلى الله عليه وسلم من اكل الثوم والبصل والكراث
فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما تاذي
منه بنو آدم متفق عليه وعن حديث الدنيا وعن
البيع والشراء وانشاد الاشعار واقامة الحدود و
نشدان الضالة والمرو فيها لغير ضرورة ورفع
الصوت والخصومة وادخال المجانين والصبيان
لغير الصلاة وخوها لما روي عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الشراء والبيع في المسجد وان تشد فيه الاشعار
وان تشد فيه الاشعار وان تشد فيه الضالة
وعن الخلق يوم الجمعة قبل الصلاة رواه الحسن بن
ان السائي لم يذكر انشاد الضالة وفي صحيح مسلم
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع رجلاً يشد

مسجد

جد

في المسجد ضالة

فليقل لاردها الله عليك فان المساجد لم تكن لها وروي
الترمذي في سننه والنسائي في عمل اليوم والليلة عن ابي
هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من رايتموه يبيع او يبتاع في المسجد فقولوا لا ابرح
الله تجارتك ومن رايتموه يشتد عن ضالة في المسجد
فقولوا لاردها الله عليك قال الترمذي حديث
حسن غريب ورواه النخعيان في صحيحه والحاكم
وصححه وروي ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال
خصال لا تنبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا شجرة
بسلاح ولا ينقض فيه بقوس ولا ينشر فيه نبل ولا
يمر فيه بلحم نئ ولا يضرب فيه حد ولا يتخذ سوقا
وروي عبد الرزاق حدثنا محمد بن مسلم عن عبد ربه
ابن عبد الله عن مكحول عن معاذ بن جبل رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جنبوا مساجدكم
صبياناكم ومجانينكم وشراكم وبيعكم وحضوكم
ورفع اصواتكم واقامة حدودكم وسيل سيوفكم
واتخذوا على ابوابها لمطاهر وجرورها في الجمع والجماع
بالبيع والشراء ما كان للتجارة والكسب كما هو الظاهر
من الاحاديث اما ما ليس كذلك فيباح للمعتكف
للمحاجة والمراد من انشاء الشهر ما كان من حديث
الدنيا كما ليس فيه نوع ذكر وعبادة توفيقا بين
ما تقدم وبين ما اتفقا عليه عن سعيد بن المسيب
مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسجد وحشا
ابن ثابت يشتد فلحظ اليه فقال كنت انشد فيه
وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابي هريرة

رضي الله

رضي الله عنه وعنهم اجمعين فقال انشدك الله اسمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول احب عني اللهم
ايده بروح القدس قال نعم قال اصل ان المساجد
لاعمال الآخرة كما ليس فيه توفهم اهايتها وتلوينها
مما ينبغي التظيف منه ولم تكن لاعمال الدنيا ولولم
يكن فيه تلوين واهائه على ما اشار اليه قوله صلى
الله عليه وسلم فان المساجد لم تكن لهذا فما كان
فيه نوع عبادة وليس فيه اهائه ولا تلويث لا يكره
والاكره وهكذا نص صلى الله عليه وسلم ما لا اناه من البخر
في المسجد وقسمه فيه لكونه نوع عبادة ليس فيلقتها
بجلاف اقامة الحدود ونحوها لان فيه امتها ناعلا
هذا الاصل ينفرع ما ذكره في كتب الفتاوي مما تقدم
ومن انه يكره التوضؤ في المسجد الا اذا كان فيه موضع
اعد لك لانه مستثنى منه خ وكذا الخياطة فيه
تكره الا اذا كان لضرورة حفظه عن الصبيان ونحوهم
اما الكتاب ومعلم الصبيان فان كان باجرة يكره وان
كان حسبة فليل لا يكره والوجه ما قاله ابن الهيثم
انه يكره التعليم ان لم تكن ضرورة لان نفس التعليم
ومراجعة الاطفال لا يخلو اعما يكره في المسجد مع
ما تقدم من الحديث وعلم مما تقدم حرمة السؤال
في المسجد حرمة السؤال في المسجد لانه كمنشدا
الضلالة والبيع والبيع ونحوه وكراهة الاعطاء لانه
يحل على السؤال وقيل لا اذا لم يخط الناس لم يكره
بين يدي مصل والاول احوط ولا يبرق على حيطان
المسجد ولا على ارضه ولا على البواري وكذا الخياط

لكن يأخذه بطرف ثوبه ويدلك بعضه ببعض قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم البراق في المسجد خطيئة وكفارتها
 دفنها متفق عليه والمتبادر من الدفن هو الدفن بتراب
 المسجد أو رملة وقيل المراد إخراجها من المسجد ولا
 يكفي دفنه بترابه وفي المحيط فإن فعل فعليه أن يرفع
 لأن تنزيه المسجد من القدر واجب وإن اضطر
 إليه دفنه تحت الحصير وفوق البواري أخف لأنها
 ليست من المسجد حقيقة وإن كان لها حكم فيما يشتر
 وكذا يكره مسح الرجل وخوها من الطين بجائط المسجد
 أو أسطوانته وإن مسح بتراب مجموع فيه أو خشبة مؤ
 ضوغة فيه فلا بأس وإن مسح بقطعة حصير ملقاة
 فيه لا يصلي عليها فلا بأس به أيضا والأولى أن لا يفعل
 وإن كان التراب مفروشا فيه كره المسح به لأنه بمنزلة
 أرضه ولا يحفر في المسجد بئر ماء لأنه لا يؤمن عن دخول
 النساء والصبيان فتذهب حرمة المسجد ومهابته
 ولو كان البئر قديما يترك كبير زمزم ويكره غرس الشجر
 في المسجد لأنه تشبيه بالبيعة وشغل المكان للصلاة
 إلا أن تكون فيه منفعة للمسجد بأن كانت أرضه نورة
 لا تستقر فيها الأساطين فيغرس الشجر لنقل الشجر
 التراب إليها ولا بأس بأن يتخذ في المسجد بيت يوضع
 الحصير ومناع المسجد به جرت العادة من غير تكبر
 وإن تطرق المسجد بلا عذر ثم ندم فليرجع أعدا ما
 لما جنى ويكره أن يطين بطين نجس أو يصبح فيه بدهن
 نجس والكلام المباح فيه مكروه وبأكل الحشرات
 كما تأكل البهيمة الحشيش كذا ذكره حديثا صاحب الكفا

والنوم فيه لغير المعتكف مكروه وقيل لا بأس بالنوم فيه
 والأولى أن ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف وذكر
 الشرح وحج في شرح الهداية قال النووي في شرح المهذب
 لا يحرم للإنسان أن يخرج رجلا من دبره فيه قال الشرح
 وعندنا مكروه ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلاة
 إلا للمصيبة فإنه مكروه وكلما يكره في المسجد يكره فوقه
 أيضا الثاني في أفضل المساجد للصلاة أفضلها المسجد
 الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد
 قبا ثم الأقدم فالأقدم ثم الأعظم فالأعظم ذكره
 محمد بن سعد البخاري في إسناده قال صلى الله عليه
 وسلم لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام
 ومسجد الأقطر ومسجد ي هذا متفق عليه وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا
 أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام رواه
 البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنه قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قبا كل سبب ماشيا
 وراكبا فيصلي فيه ركعتين ثم الأقدم أفضل لسبقه
 حكما إلا إذا كان الحادث أقرب إلى بيته فإنه أفضل
 حينئذ لسبقه حكما وحقيقة كذا في الواقع وذكروا
 خان وصاحب منية المفتي وغيرهما أن الأقدم أفضل
 فإن استويا في القدم فالأقرب أفضل ولو استويا
 في القدم والقرب وقوما أحدهما أكثر فإن كان فقيهها
 يقتدي به يذهب إلى الذي جماعته أقل تكبرا لها بسببه
 وغير الفقيه. مختار والأفضل أن يتخذ الذي أمامه صلح
 وافقه فإن الصلاة مع الأفضل أفضل أخرج الطبراني

عن محمد بن أبي مرثد الغنوي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن سركم أن تقبل صلاتكم فليؤتمكم علما وكم فأنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم ورواه الحاكم وسكت عليه إلا أنه قال فليؤتمكم خياركم ومسجد حية وإن قل جمع أفضل من الجامع وإن كثرت جمعه وأن فائته الجماعة في مسجد حية فإن أتى مسجدا آخر يدركها فيه فهو أفضل إلا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم لأن في مختصر البحر وشيخان يستثنى المسجد الأقصى أيضا لأن الصلاة في الجماعة تفضل صلاة الفرد خمس وعشرين أو سبع وعشرين درجة والصلاة في أحد المساجد الثلاثة تزيد على ذلك زيادة كثيرة فإنها في المسجد الحرام ثمانية الف وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالف وفي المسجد الأقصى خمسمائة وإن لم يدرك الجماعة في مسجد آخر فمسجد حية أولى قضاء لحقه ولهذا لو لم تحضر جماعة يصلي المؤذن وحده فيه ولا يذهب إلى مسجد آخر فيه جماعة كما لو غاب المؤذن لا يذهبون إلى غيره بل يتقدم أحدهم عوضه وكذا لو فاتت أحدهم تكيئة الأفتاء أو ركعة أو ركعتان ويمكن أدراكها في غيره لا يذهب إليه لأنه صار محرزا فضيلة الجماعة في مسجده فلا يترك حقه وفي فتاوى صاعدي إمام محلته يصلي العشاء قبل غيب البياض فالأفضل أن يصليها وحده بعد البياض وفي النظم وفي مسجد استأذنه لدرسه أو لسماع الأخيار أفضل بالاتفاق وفي فتاوى قاضي خان إذا كان إمام الحي زائجا أو كلدريا أن يتحول إلى مسجد آخر وكذا ينبغي إذا كان فيه خصلة تكره بسببها إمامته لأن التحرر عن الكراهة

أولى من

أولى من الاتيان بالفضيلة وإن دخل مسجدا وأقيم في مسجد آخر لا يخرج من الأول حتى يصلي لتأكد حقه ^{له} ويكره الخروج من مسجد أذن فيه ما لم يصل الصلاة التي أذن لها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء إلا منافق إلا ما أخرجه حاجة وهو يريد الرجوع رَوَاهُ ابوداود في المراسيل عن سعيد بن المسيب إلا إذا كان ينتظم به امر جماعة أخرى بأن كان إماما أو مؤذنا في مسجد آخر فلا يكره له الخروج لسبق تعلق ذلك الحق به قبل تعلق حق هذا المسجد وكذا لا يكره أن يخرج بعد ما صلى تلك الصلاة إلا إذا شرع في الإقامة في الظهر والعشاء لأنه ربما يتم بالخروج وقت الإقامة بالرفض مع أن التنقل معتديا مباح في هذين الوقتين فيقتدي متنفلا إذا لزمه التمسك بخلاف ما لو كان قد صلى الفجر والعصر والمغرب فإن كراهة التعرض للتمه قد عارضها كراهة التنقل مطلقا بعد الأولى ومقتدا بعد الأخيرة لأفضائه أما إلى التنقل بوتر ومخالفة الإمام وكلاهما مكروه ولا شك أن كراهة التنقل على هذا الوجه متحققة لتحقق سببها فترجحت على كراهة التعرض للتمه لعدم تحققها لعدم تحقق سببها **الثالث** في مسائل متفرقة تتعلق بالمسجد مصلي العيد والجمعة له حكم المسجد عند الفقيه أبي الليث والأصح عند السرخسي ووفق قاضي خان فقال له حكم المسجد عند أداء الصلاة حتى يصبح الاقتداء وإن لم تكن الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق المرور وحرمة الدخول للمجنب والحائض وفناء المسجد له حكم المسجد حتى لو

أقدي

الامام منه يصح اقتداؤه وان لم يتصل الصفوف ولا المظان
 وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة مرور الجنب وخو
 وقفاؤه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق
 والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة رابطة
 في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها دار فيها مسجدان
 كانت لو اغلقت كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا
 يمنعون احدا من الصلاة فيه فهي جماعة تثبت فيه
 الاحكام المتقدمة من حرمة البيع والشراء ودخول
 الجنب وكذا جواز الاعتكاف وان كانت لو اغلقت
 لم يكن له جماعة ولو فتحت كان له جماعة فليس المسجد
 جماعة وان كانوا لا يمنعون احدا من الصلاة فيه ذكره
 قاض خان يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق تثبت فيه
 الاحكام سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موقفا
 للصلاة فليس له حكم المسجد اصلا ولا باس يترك
 سراج المسجد الى ثلث الليل لان لهم ان يؤدوا الصلاة
 الى ثلث الليل لا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرطوا
 او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب
 بضوءه قبل الصلاة وبعدها مادام الناس يصلون
 فيه واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا
 يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل
 ذكره قاض خان اما لو كان له امام ومؤذن معلوم
 فتكره الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعن ابي حنيفة
 لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا
 فلا وعن ابي يوسف اذا لم يكن على الهيئة الاولى لا
 يكره والا يكره وهو الصحيح وبالعدل عن المحراب

تختلف

تختلف الهيئة كذا في فتاوي البزازي رجل بنا مسجدا
 في ارض غصب لا باس بالصلاة فيه ذكره في الاجتناب
 وذكر في الوقعات رجل بنى مسجدا على سور المدينة
 لا ينبغي ان يصلي فيه لانه حق العامة فلم يخلص لله تعالى
 كالمبنى في ارض مفصولة قال الشروحي وهذا يخالف
 ما ذكره في الاجناس والظاهر انه لا مخالفة لان لا باس
 عدم القرينة يدل على خلاف الاولى ويمكن حمل لا ينبغي
 قول صاحب الوقعات بعد ذلك ولو فعله باذن الائمة
 ينبغي ان يجوز فيما لا ضرر فيه يعني في مسجد السور
 لانه نأينهم يدل على ان مراده بلا ينبغي عدم الجواز
 بمعنى الكراهة فتقع المناقاة وفي المحيط ضاق المسجد
 على الناس ويجنبه ارض لرجل تؤخذ ارضه بالقيمة
 كرها قال وقد صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 والصحابة رضوان الله عليهم اجمعين انهم اخذوا
 ارضين بكره اصحابها وزادوها في المسجد الحرام
 حين ضاق بهم رجل بنى مسجدا وجعله لله فهو احق
 بمرمته وعمارته وبسط البواري والحصير والقنادل
 والاذان والاقامة فيه ان كان اهلا لذلك وان
 لم يكن فالراي في ذلك اليه وكذا ولد الباني وعشيرة
 من بعده اولي من غيرهم وان تنازع الباني في نصب
 الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من اختياره
 اهل المحلة اولي من الذي اختاره الباني فاختيار
 المحلة اولي لان ضره ونفعه عما يالههم وان كانا
 سواء فاختيار الباني اولي كذا في البرازية والخلاصة
 وفي المحيط سئل ابو القاسم عن من اشترى الدهوق

الحصير

ايها افضل قال هما سواء قال بواليت ان كان المسجد
 محتاجا الى احدهما فهو افضل وان كانا سواء في الحاجة
 كانا سواء في الثواب ويكره ان يغلق باب المسجد كذا في
 الجامع الصغير لانه منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه
 لكن هذا في زمانهم اما في زماننا فقد كثر الفساد فلا يمانع
 به في غير الصلاة صيانة لمتاع المسجد واحترازا عن سرقة
 كذا قاله قاضي خان عن مشايخه في زمانهم فضلا عن زماننا
 الذي شاهدنا فيه بعض المساجد كسرت اغلاقها
 وسرق متاعها فكيف لو تركت مفتوحة ولا بأس
 للمسجد بالخص والساج وماء الذهب وخوه كما لا بأس
 بتجليه المصنف يعني انه لا يمانع بفعله لكن تركه اولى وفي
 الجامع الصغير لقاضي خان من الناس من استحسن ذلك
 ومنهم من كرهه وجه من استحسنه ان تعظيما واجلا
 للمسجد بمعاملة العبادة وفيه اجلال الدين ووجه الكراهة
 قوله صلى الله عليه وسلم ان من اشراط الساعة ان يترجى
 المساجد وقال ابن عباس رضي الله عنهما لتزخر فتنها
 كما زخرت اليهود والنصارى والاصح ما تقدم لانه
 لا بأس به وتحمل الكراهة التكليف بدقائق النقوش
 وخوه خصوصا في جدار القبلة لانه يلهم قلب
 المصلي هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتوكل
 فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف الا ما يرجع احكامه اليها
 حتى لو جعل البياض فوق السواد للنقا ضمن كذا في الغاية
فصل في مسائل شتى من كتاب الصلاة
 وهي الخاتمة الصلاة داخل الكعبة جائزة فرضها ونفلها
 في قول عامة اهل العلم خلا لما لك في الفرض فان صلوا

او ان هو

بجماعة

بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان
 وجهه او ظهره الى جنب الامام او وجهه الى وجهه جاز
 الا انه تكره المواجهة بلا حائل وان جعل ظهره الى وجه
 الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة توجب الامانة
 عن يمينه او يساره وهو اقرب الى الجدار من الامام
 لا يجوز لتقدمه منه واذا صلى الامام خارج الكعبة
 في المسجد الحرام وتحلق المقعدون حولها جاز لمن
 في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لالمن كان في
 جهته لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجهة
 والصلاة فوقها تجوز عندنا مع الكراهة وقال مالك
 لا تجوز اصلا وقال الشافعي واحد لا تجوز ما لم يكن
 بين يديه ستره دليلنا ان القبلة هي الكعبة عرضتها
 وهو اؤها الى عنان السماء لا البناء لانه ينقل وكذا
 حين ازيل البناء في زمن ابن الزبير والحجاج لم يترك
 الصحابة والتابعون الصلاة ولا نقل عنهم انهم جعلوا
 قدامهم سترا فعلم ان القبلة هي العرصة والهواء
 وكذا لو صلى على اي قبيليس جاز بخلاف وان كان لا بنا
 بين يديه والكراهة لما فيه من ترك التعظيم ولقول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع مواطن لا تجوز الصلاة
 فيها ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والمجزرة والحمار
 وعن الابل ومحجة الطريق رواه ابن ماجة والمراد
 بعدم الجواز الكراهة في غير ظهر البيت بالاجماع
 فكذا فيه والله تعالى اعلم وفي شرح القدوري للزكاة
 الستجدات خمس صلبية وهي فرض وسجدة سهو
 وسجدة التلاوة وهما واجبتان وسجدة تذكروهي

هدي

واجبه بان قال الله على نذر سجدة تلاوة وان لم يقيد بها
 بالتلاوة لا تجب عندي حنيفة خلافا لابي يوسف وسجدة
 شكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة انه قال لا اراه شيئا قال
 ابو بكر الرازي معناه ليس بواجب ولا مستنون بل هو
 مباح لا بدعة وعن محمد انه كرهها قال ولكننا نستحبها
 اذا اتاه ما يتره من حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال
 الشافعي فيكبر مستقبل القبلة ويسجد فيحمد الله تعالى
 ويشكره ويستبج ثم يكبر فيرفع رأسه اما بغير سبب
 فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلاة مكروه
 لان الجهال يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤ
 اليه فمكروه انتهى وفي الحجة قال ابو حنيفة لا تجب
 سجدة الشكر لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة
 فيؤدي الى تكليف ما لا يطاق ومحمد يقول سجدة الشكر
 جائزة وقال صاحب الحجة عندي ان قول ابي حنيفة محمول
 على الايجاب وقول محمد محمول على الجواز والاستحباب
 فيعمل بها لا يجب بكل نعمة سجدة كما قال ابو حنيفة ولكن
 يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت بشر بنبوة او ذكر
 نعمة فشكرها بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاستحباب
 وقد وردت فيه روايات كثيرة عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلا يمنع العباد عن سجدة الشكر
 لما فيه من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى انتهى
 وفي المصنف في قول صاحب المنظومة وليس للسجود
 شكرا عبدة قيل لم يرد به نفى مشروعيته قرينة بل اراد به
 نفى وجوب شكرا وقال الاكثرون انها ليست بقربة
 عنده بل هو مكروه لا يثاب عليه وتركه اولى وقالا

هو قرينة

هو قرينة يثاب عليه وعليه يدل ظاهر النظر ونمرة
 الاختلاف تظهر في استعاض الطهارة اذا نام في سجود
 الشكر وفيما اذا يتم لسجود الشكر هل يجوز الصلاة
 به انتهى فقد علم من الاختلاف في سجدة الشكر وبما
 صرح به الزاهدي كراهة السجود بعد الصلاة بغير سبب
 واما ما ذكره في التاتارخانية عن المضمرات ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها ما من مؤمن
 ولا مؤمنة يسجد سجدتين يقول في سجوده خمس مرات
 سبح قدوس رب الملائكة والروح ثم يرفع رأسه
 ويقرأ آية الكرسي مرة ثم يسجد ويقول خمس مرات سبح
 قدوس رب الملائكة والروح والذي نفس محمد
 بيده انه لا يقوم من مقامه حتى يغفر الله له واعطا
 ثواب مائة حجة ومائة عمرة واعطاه الله ثواب
 الشهداء وبعث اليه الف ملك يكسبون له الحسنات
 وكانوا اعتق مائة رقبة واستجاب الله دعاءه ويشفع
 يوم القيمة في ستين من اهل النار واذا مات مات
 شهيدا فحديث موضوع باطل لا اصل له ولا يجوز
 العمل به ولا نقله الا لبيان بطلانه كما هو شأن الاحاديث
 الموضوعات ويدلك على وضعه ركاكته والمبالغة الغير
 الموافقة للشرع والعقل فان الاجر على قدر المشقة
 شرعا وعقلا وفضل الاعمال اجزها واما قصد بعض
 المحدين بمثل هذا الحديث افساد الدين واضلال
 الحق واغراهم بالفسق وتبسيطهم عن الجد في العبادة
 بعض من ليس له خبرة بعلوم الحديث وطرقه ولا يملك
 يميزها بين صحيحة وسقيمة قال الربيع بن خيثم ان الحديث

ديث

به

ضوء

مثل ضوء النهار يعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره وقال
ابن الجوزي ان الحديث المنكر يشترط منه جلد الطالب
للعلم وينظر منه قلبه في الغالب انتهى ومن لم يجعل الله
نورا فماله من نور والله سبحانه هو ولي العصمة والتوفيق
وفي فتاوى قاض خان ولا بأس ان يصلي على الفرش البسط
واللبود والصلاة على الارض او ما تنبت الارض افضل
اذا كان يصلي في بيت غيره فالأفضل ان يستأذنه وان لم
يستأذن فلا بأس به كذا في الخلاصة والبرزخية ولو صلى في
رجل يوم باذن من له السكنى رفع من السجود والركوع
قبل الامام عاد لتقول المخالفة بالموافقة معه ثوب
ديباج ظاهر وثوب كرباس فيه قدر ما يمنع من الجحاش
وليس عنده ما يزيلها يصلي في الثوب الديباج لانه مكروه
وذلك مفسد شرع منفردا في صلاة جهريه فقرأ الفاتحة
مخافتة ثم اقتدي به جماعة بجهر بالسورة ان قصد الاما
والافلا اذ لا يلزمه ما لم يلزمه جهر المنفرد موضع المخا
يكون مسيئا ولكن لا يلزمه السهو ولو سهوا ويكره له الجهر
في نوافل النهار ايضا وفي كفاية الشعبي يخاف الامن عند
وهو ان يكون هناك من يتحدث او يغلبه النوم فيجهر
لدفع النوم ودفع الكلام وفي فتاوى الحجة يكره ان يذب
بيده او يمس الذباب والبعوض الا عند الحاجة بعمل قليل
وفيها الصلاة في النعلين تفضل على صلاة الحافي اضعافا
مخالفة لليهود انتهى سمي الامام مخافتا بالفاتحة في الجهر
ثم تذكر بجهر بالسورة ولا يعيد ولو خافت باية او اكثر
يتهاجرا ولا يعيد خاف ان قرأ الفاتحة او السورة ان
يخرج الوقت جاز ان يقتصر على ديني الفرض وخصه

الاسلام هذا بالبحر لا ينها تقسدا صلا بخروج الوقت
بخلاف غيرها وقيل يراعي سنة القراءة في غير الجهر وان
خرج الوقت ولا يظهر ان يراعي قدر الواجب في غيرها
لان الاخلال به مفسد عند بعض الائمة بخلاف خروج
الوقت اما قرأ فانقل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين
مكان غيره نحو ان قرأ مكان لعلمك تشكرون قليلا ما
تشكرون ينبغي ان يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان
اية او اكثر ان انتقل الى ما فوقه والافلا وقيل يعود الى ترتيب
قراءة على كل حال كذا في القنية اصا به وجع سن لا يطيق
الا بائسا كالماء فيه او باخذ دواء بين اسنانه وضيق
الوقت فانه يقتدي بالامام فان لم يجد يصلي بغير قراءة
ويعد كذا في القنية ايضا شك قبل السورة انه هل قرأ
الفاتحة او لا قيل بقاء السورة فقط وقيل بقاء الفا
وهو الاظهر بخلاف ما لو شك بعد قراءة السورة في قراءة
الفاتحة حيث لا يقرأها لان الظاهر انه قرأها وان
كان له رأي عمل به ثلاث سجدة وسجد فظن الموت
انه ركع فركعوا وسجدوا لم تقسدا صلاتهم وان سجدوا
اخرى فسدت لزيادة ركعة تامة هنا لا هناك الاثنا
بالجماعة ليلا يفوته ركعة او اكثر افضل من ابلاغ الوضوء
ثلاثا والوضوء ثلاثا افضل من ادراك التكبيرة الاولى
شرع في فائتة ثم اتممت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب
ترتيب امامه لا ياتي بالطمانينة لا يعذر في الاقتداء به
وقتيدي بها سمي القنوت ركع ولم يتابعه القوم فرفع
رأسه وقتت وركع وتابعوه فسدت صلاتهم لانهم اقتدوا
في الركوع مفترضين بمنفصل انتهى الى الامام وهو في الركوع ان

مخا

في
الوقت
الذي
يكون

وا
قام

في الصف الأخير يدرك الركعة وإن مشى إلى الصف
 الأول لا يدركها لا يمشي وإن كان بحيث لو مشى إلى الصف
 فاتته الركعة وإن قام وحده لا تقوت يمشي ولا يقوم
 وحده الكل من القنية وقوله إن قام في الصف الأخير
 يشير إلى أنه إن كان بحيث لو قام ورأى الصف وحده
 يدركها ولو مشى إلى الصف لا يدركها أنه يمشي إلى الصف
 ولا يقف وحده إذا كان في الصف فرجة كراهية وترك
 المكروه أولى من ادراك الفضيلة وفي القنية أيضا امام
 يترك الامامة لزيارة اقاربه في الرستاق اسبوعا او
 او نحوه او لمصيبة او لاستراحة لا بأس به ومثله عفو
 في العادة والشرع انتهى والنظائر المراد به وقوع
 ذلك في السنة مرة تبين للامام انه صلى بغير وضوء
 يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب قال
 صاحب القنية وهذا صحيح اخذ بقول الشافعي فان
 عنده لا تقصد صلاة المقتدي اذا ظهر ان صلاة الامام
 وقعت فاسدة واليه اشار ابو يوسف حين اخبر
 ان الحمام الذي اغتسل فيه كان قد وقع في بئر فارة
 فقال ناخذ بقول اخواننا من اهل المدينة خاف ان يصلي
 سنة الفجر على وجهها ان تقوته الجماعة ولو اقتصر على
 الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع والسجود يدركها فيه
 ان يقتصر لان ترك السنة لا دراك الجماعة اذا جاز
 وترك سنة السنة أولى وعلى هذا ترك الثناء و
 التعوذ وكذا في سنة الظهر اذا لم يسع وقت الفجر الا
 للوتر والفجر والسنة والفجر يوتر ويترك السنة
 عند أبي حنيفة وعندهما السنة أولى من الوتر اقام

المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر يصلها ولا تعاد
 الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذا لم يقطعها قاطع
 من كلام كثير او عمل كثير مما يقطع المجلس في سجدة التلاوة
 شرع في النقل على ظن ان في الوقت سعة ثم ظهر انه لو
 اتم شفعا يفوت الفرض لا يقطعها كما لو شرع في النقل
 ثم خرج الخطيب اذ لا يجوز قطع العبادة الا لاجلها
 افتتح التطوع قائما ثم قعد ثم افسد فقضاها قاعدا
 جاز ولو افسد قبل القعود لم يجز القضاء الا قايما ذكره
 في الحاوي قام التطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد
 يعود وإن كان سنة الظهر وعن البردوي انه لا يعود
 وقيل هذا قول أبي حنيفة والاول قول محمد وسيد الشهور
 على كل حال وإن لم يكن نوى ارجا يعود اتفاقا وإن
 لم يعد تقصد كذا في القنية وفيها اذا لم يتم الركوع
 السجود يؤمر بالقضاء في الوقت لا بعده وقيل القضاء
 أولى في الحالين انتهى وقد منا ان كل صلاة اديت مع نقصان
 يجب اعادة ذكره في الهداية وفي القنية ايضا في باب
 الفوائت صلى خلف امام ملحق ينبغي ان يعيد انتهى
 لم يجد القاري لاجل الميتة غير مدبوع لا يستثربه
 للنجاسة الاصلية حتى لم يجز بيعه بخلاف الثوب النجس
 لان نجاسته عارضة ولذا جاز بيعه يجوز ان يغسل في
 الصلاة ان خاف ضياعه ان لم يكن فيه نجاسة مانعة
 والا فضل ان يضع نعله في الصلاة قدامه لئلا يستغل
 قلبه شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خالطه الرياء فالعق
 للسابق ولا ياء في الفرائض في حق سقوط الوجوب
 امكنه النظر في العلم نهارا والصلاة في الليل قبل ولا



فان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر
في العلم افضل الصلاة لارضاء الخصة لا تقيد بل يصلي
لوجه الله تعالى فاذا لم يعف خصمه يؤخذ من حسناته
جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لداق ثواب سبعمائة صلاة
بالجماعة فلا فائدة في النية وان عفي لا يؤخذ به فما الغائبة
حينئذ الكل في البرازية وفي الظهيرية ولو ترك تكبيرة القنوت
لارواية لهذا فقيل يجب سجود السهو اعتبارا بتكبيرات
العبد وقيل لا وفي الحجة الاشتغال بقضاء القوائت اولى
واهم من التوافل الا السنن المعروفة وصلاة الضحى وصلاة
التسبيح والصلوات التي رويت في الاخبار فتلك تفصيلي
بنية النفل وغيرها بنية القضاء في فوائد المسعودي
ان تلا من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف
الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة
ان قرأ ما قبله او بعده اكثر من نصف الآية تجب السجدة
والآفلا وفي المحيط قال الشيخ ابو جعفر اذا قرأ حرف السجدة
ومعها غيرها قبلها او بعدها ما فيه امر بالسجدة سجد
وان كان دون ذلك لا يسجد انتهى وهذا اقرب وفي المنقذ
تأخير سجدة التلاوة تجوز وان طال المدة ولا اثم عليه
وفي المحيط وهل يكره تأخيرها ذكر في بعض المواضع ان
تأخيرها خارج الصلاة لا يكره وذكر الطحاوي مطلقا
ان تأخيرها مكروه وفي الحجة ويستحب للتالي والسامع
اذا لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا واطعنا غفرانك
ربنا واليك المصير انتهى وفي العتابية الامام القروي
اذا امر الناس في القرية ثم سعى الى مصر للجمعة فاخبره
رجل في الطريق ان الامام فرغ من الصلاة فامر في الظهر

ثانيا



ثانيا بقوم آخرين ثم لما قدم مصر وجد الامام في الجمعة
فدخل معه فاحدث الامام وقدمه ففصل الجمعة
جازت صلاة الاقوام كلهم فهذا رجل امر في الصلاة
في وقت ثلاث مرات وقد جاز الكل انتهى واذا صلى
من الرباعية اكثرها بان قيد الثالثة بالسجدة ثم
اقيمت الجماعة واحب ان يجعل ماصلة نفلا ويؤدى
الفرض بالجماعة فالجيلة ان يترك القعدة الاخيرة
ويقوم الى الخامسة ويضم اليها سادسة او يصلي
الرابعة قاعدا لتقلب صلاته نفلا عند ابي حنيفة وابي
يوسف نذران يصلي ركعتين بغير طهارة فنذر باطل
عند محمد وقال ابو يوسف يلزمه ان يصليها بالطهارة
ولو نذران يصليها بغير قراءة لزمته بالقراءة عندنا
خلاف الزفرات عندنا لا يلزمه شيء ولو نذران يصلي
ركعة واحدة لزمه شفع عندنا وعند زفر لا شيء عليه
ولو نذران يصلي ثلاثا لزمه ان يصلي اربعا عندنا وعند
يلزمه ركعتان ولو قال لله على ان اصلي كذا في المسجد
الحرام يجوز ان يصلي في اي مكان كان خلافا لزفر
ايضا حيث يلزمه ان يصلي فيه ولو نذرت
امراة ان تصلي غدا كذا او ان تصوم غدا كذا فحاضت
فيه لزمها قضاء ذلك اذا طهرت وعند زفر لا يلزمها
شيء ويوم الصبي بالصلاة اذا بلغ سبعا ويضرب
عليها اذا بلغ عشر على ترك الصلاة به ورد الحديث
وكذا من في حجره يتيم له ان يضربه اذا بلغ عشر على
ترك الصلاة فانه ذكر في مجموعات السمرقندي
له ان يضرب اليتيم فيما يضرب به ولده وكذا الزوج

له ان يضرب زوجته على ترك الصلاة او الغسل في الاصح
كما ان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها والاجابة
الي فراشه اذا دعها والخروج بغير اذنه وان لم تنته
عن تركها بالضرب يطلقها ولو لم يكن قادرا على مهرها
ولان يلقي الله تعالى ومهرها في ذمته خيره من ان يطأ
امراة لا تصلي قال تعالى وامر اهلك بالصلاة واصطبر
عليها لانك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى
ونسأل الله تعالى حسن العاقبة والعاقبة في الدنيا
والآخرة لنا ولاخواننا وجميع المسلمين انه خير
مسؤل واكرم ما مول أمين ثم الكتاب المسماه
غنية المتملى لمنية المصلى وصلى الله على

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا ابدا الى الابد

الدين وحسبنا الله

ونعم الوكيل ولا حول

ولا قوة الا بالله

العلی العظیم

استغفر الله

العظیم

نعم

